



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الدعوة وأصول الدين  
قسم القراءات

# مطاعن المفسرين في القراءات المتواترة

جمعاً ودراسة

أطروحة للحصول على درجة العالمية العالية [الدكتوراه] في القراءات

إعداد الطالبة

غدير بنت محمد الشريف

الرقم الجامعي: (٤٣٠٧٠١٢١)

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور/

يحيى بن محمد زمزمي

(المجلد الأول)

١٤٣٥/١٤٣٤ هـ



## ملخص الرسالة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فهذا بحث بعنوان: مطاعن المفسرين في القراءات المتواترة جمعاً ودراسة

بينت فيه: أهمية هذا الموضوع، وما له من تعلق بالتفسير والقراءات، وتتبع فيه طعون المفسرين في القراءات المتواترة، فجمعت تلك الطعون مستوعبة الصريح منها، والمحتمل احتمالاً راجحاً، وناقشت تلك الطعون بما يبين ردها.

وقد جاءت هذه الدراسة في: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس علمية.

بينت في المقدمة: أهمية هذا الموضوع، والأسباب التي دعيتي للكتابة فيه، والخطة التي اتبعتها في تقسيمه، والمنهجية التي سلكتها في جمع مادته وكتابته.

وذكرت في التمهيد: التعريف بمصطلحات عنوان هذا البحث، ونشأة الطعن في القراءات، وتطوره، وأسباب الطعن في القراءات، وموقف المفسرين من القراءات ذكراً وتركاً، وقبولاً ورداً، واعتراضاً ودفاعاً، مركزة على موقف الطاعنين منهم في القراءات بذكر طعونهم ومناقشتها والرد عليها.

وقد جعلت تلك الطعون والردود عليها في أربعة فصول:

الفصل الأول: القراءات التي طعن فيها المفسرون باعتبار السند.

الفصل الثاني: القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفة العربية.

الفصل الثالث: القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفة الرسم.

الفصل الرابع: القراءات التي رجح المفسرون بعضها على بعض من حيث المعنى، مما يُوهم الغص من المرجوح. وجعلت كل فصل من هذه الفصول الأربعة في مباحث، بحسب ما فيه من قراءات أصولية وفرشية، وقسمت المباحث على مطالب، والمطالب إلى فروع إن اقتضى الأمر ذلك.

وأما الخاتمة: فقد ضمنتها أبرز النتائج والتوصيات، فبينت في النتائج:

١- أن كثيراً من أسباب طعن المفسرين في القراءات المتواترة مرده -في الغالب- إلى عدم الاطلاع على صحة الوجه الذي طعن فيها به، أو اعتقاد المفسر وجوب حمل القراءة على الأشهر والأقيس في اللغة، أو الرسم، أو المعنى.

٢- أن القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفتها للمعنى لا يصح الطعن فيها بذلك؛ لصحة معناها ولو على وجه اختاره أو رجحه المفسر، وتحكيم السياق وقواعد تقديم بعض المعاني على بعض لا يصلح أساساً لرد القراءة المتواترة؛ لأن نقلها ثابت عن طريق القطع، فلا يردّ بسبب خلاف المعنى، مع وجود من فسرها على وجه صحيح في المعنى والسياق.

وأما التوصيات فأبرزها: ١- الاعتناء بجانب الطعون الموجهة للقراءات والرد عليها، قبل أن يطول أمدها، ويغتر بها من ليس من أهل الشأن.

٢- العناية بجانب الدراية في مسائل القراءات، بحثاً ودراسة، وعدم الاكتفاء بجانب التلقي والرواية. وذكرت في الفهارس: فهرساً للآيات، وفهرساً للقراءات التي طعن فيها، وفهرساً للأحاديث والآثار، وفهرساً للأشعار، وفهرساً للأمثال، وفهرساً للأعلام، وفهرساً للمصادر والمراجع، وختمتها بفهرس لموضوعات البحث، والله الموفق.

الباحثة: غدير بنت محمد بن سليم الشريف.

## Thesis Abstract

In the name of Allah the most gracious the most Merciful

Abstract

This research titled : " collection and study of the interpreters'criticisms of the Perennial Holly Quran narrations"

Demonstrated the importance of this issue , and its attached interpretation and readings , and traced it appeals commentators in frequent readings , those appeals were collected absorbing the explicit ones, and probably likely outweighing , and appeals , including those discussed shows refunded.

Came this study in the introduction , smoothing, and four chapters , and a conclusion , and indexes of scientific , shown in the foreground : the importance of this issue , and the reasons that lead me to write it, and the plan adopted by the split , and the methodology that had followed in the collection of substance and writing , and said in the preface : Definition terms of the title of this research, and the emergence of the appeal in the readings , and development of , and the reasons for the appeal in the readings , and the attitude of the commentators of the readings male and left , and the acceptance and response , and objection and defense , focusing on the position of the oldest of them in the readings by mentioning their appeals , discussed and answered.

It has made such appeals and responses in four chapters:

Chapter I: readings that challenged commentators as Sindh.

Chapter II : readings that challenged Arab commentators for a foul.

Chapter III : readings that challenged commentators drawing for a foul.

Chapter IV : readings likely commentators on each other in terms of meaning.

And made every season of the four seasons in this Investigation , according to the readings of fundamentalism and hypothesis , and divided the detective to the demands , and the demands to the branches if necessary.

The Conclusion : It has guaranteed the most prominent findings and recommendations , she stated in the results : the proper frequency of ten readings , and that the frequency of readings can not be contrary to the Arab , the did not come on the healthiest and Aloqayscame to the correct audio , and explained that the different readings in which the enrichment of the meanings that miss interpreted from the Koran on a novel one.

The recommendations Vibrzha : Induction beside the know-how to take care of in the readings and defend , cold appeals against it intentionally and in bad faith , or the discretion of the slag is innermost.

According to the indexes : an index of the verses , and an index of the readings that were challenged , and an index of the conversations , and an index of the flags , and an index of sources and references , and sealed them a catalog of research topics , and God bless.

Researcher : Ghadeer girl Sharif Mohammed Ben saleem..

## المقدمة

الحمد لله على جزيل نعمائه، والصلاة والسلام على أشرف رسله وأنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه، الذين حفظوا القرآن وحافظوا عليه من التبديل والتحريف، فكانوا بحق أعلاماً يُهتدى بهديهم، ومنارات يقتفى آثارهم، اللهم ارحم الأسلاف، ووفق أتباعهم ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعده..

فإن الله - سبحانه وتعالى - شرف هذه الأمة بأن جعلها خير أمة أخرجت للناس، وجعل رسولها ﷺ أفضل رسله، وكتابها أشرف كتبه وأجمعها ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة، من الآية: ٤٨]، ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل، من الآية: ٨٩]، ويسر لها حفظه، وتلاوته، وفهمه، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر، الآية: ١٧]، وحفظه من التغيير والتبديل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر، الآية: ٩].

ومن مظاهر هذا الحفظ وذاك التيسير: القراءات القرآنية، فإنها تيسير من الله لهذه الأمة، كما هو ظاهر حديث إنزال القرآن على سبعة أحرف<sup>(١)</sup>، وفي حفظ تلك الأحرف والأوجه التي أنزل عليها القرآن دلالة ظاهرة على حفظ القرآن الكريم من التغيير والتبديل، ومظهر من مظاهر التيسير على هذه الأمة.

ومن هنا كان الاشتغال بقراءات القرآن الكريم من أفضل ما عني به الدارسون والباحثون؛ لتعلقها بألفاظ القرآن الكريم الذي تعبدنا الله بتلاوته، وأجزل لنا الأجر عليها، فجعل الحرف منه بحسنة، والحسنة بعشر أمثالها<sup>(٢)</sup>، وجعل الماهر فيه مع السفارة الكرام

(١) كما ورد ذلك في حديث متواتر رواه أكثر من عشرين من الصحابة، وورد في أغلب كتب الحديث، وأخرجه البخاري في كتاب: فضائل القرآن، باب: (أنزل القرآن على سبعة أحرف): ٦ / ١٨٤ برقم (٤٩٩١)، ومسلم في باب: (بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه): ١ / ٥٦٠ برقم (٨١٨).

(٢) حديث صحيح، رواه الترمذي في كتاب: فضائل القرآن، باب: (ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر): ٥ / ١٧٥، برقم (٢٩١٠)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وصححه الألباني في صحيح الجامع:

البررة، ففي الصحيحين من حديث عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ قال: «الماهر في القرآن مع السفارة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران»<sup>(١)</sup>.

وهذه المهارة وإن كانت تعم كل وجوه علوم القرآن، من تفسير، وقراءات، وما يتعلق بهما من علوم، إلا أنها في القراءة والتلاوة أظهر؛ لمجيء المهارة مقابل التعتعة، التي هي من عوارض الألفاظ لا المعاني، ففي الاعتناء بالقراءات تحقيق لتلك المهارة الموعود عليها بصحبة السفارة الكرام البررة، كما أن في الاعتناء بالقراءات شكراً لنعمة الله في التيسير على الأمة بإنزال القرآن على سبعة أحرف.

وإذا كان العلماء والباحثون قد اختلفوا في تعيين تلك الأحرف وتحديدتها، فإنهم لم يختلفوا في أن تعدد اللغات داخل فيها، كالمهمز، والتسهيل، والفتح، والإمالة، وغيرها من أوجه القراءات التي تعود إلى اختلاف اللهجات، وإن كان الأصل في ذلك كله: الأخذ عن رسول الله ﷺ.

وقد ظهر أثر الاختلاف في القراءات على عهد رسول الله ﷺ حيث أنكر بعض الصحابة على بعض قراءته، ورفعوا ذلك لرسول الله ﷺ فأقرأ الجميع وأقره، كما في حديث عمر وهشام بن حكيم<sup>(٢)</sup>، وأبي وصاحبيه<sup>(٣)</sup>، رضي الله عنهم أجمعين، ثم أخبرهم بأن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فكان كل واحد من الصحابة يقرأ كما علم من غير نكير على من

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: (تفسير سورة عبس): ٤/١٨٨٢، برقم (٤٦٥٣)، ومسلم في صحيحه: ١/٥٥٠، برقم (٧٩٨).

(٢) أخرجه البخاري في باب: (نزول القرآن على سبعة أحرف): ٤/١٩٠٩، برقم (٤٧٠٦)، ومسلم في باب: (أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه): ١/٥٦٠، برقم (٨١٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في باب: (أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه): ١/٥٦١، برقم (٨٢٠)، وأحمد في مسنده: ٥/١٢٧، برقم (٢١٢٠٩)، وابن حبان في صحيحه: ٣/١٥، برقم (٧٤٠).

خالفه في وجهه الذي يقرأ به، حتى فُتحت الأمصار، واتسعت رقعة الدولة الإسلامية، ودخل الناس في دين الله أفواجاً، وأقرأ الصحابة الناس، كلُّ بما تعلم من رسول الله ﷺ وإن خالف حرف صاحبه، إلا أن المتعلمين الجدد لم يتحملوا هذا الاختلاف، فجعل بعضهم يعيب على بعض، حتى كثر الخلاف، وكاد أن يُكفَّر بعضهم بعضاً في زمن عثمان رضي الله عنه، ففرع الناس إليه في ذلك، فتدارك الأمر بجمع الناس على مصاحف أرسل بها إلى الأمصار، وأرسل مع كل مصحف قارئاً يُقرئ الناس بما يوافق رسمه، ولا يخرج عنه.

وأصبح المصحف العثماني أساساً لما بعده من قراءات، لا يُقبل منها ما خالفه، وأجمع الناس على اعتبار ما في تلك المصاحف، وأخذوا به، حتى غدت مخالفة القراءة لتلك المصاحف شذوذاً عن الإجماع، وطُرح من القراءات ما خالف المصحف، إلا التزر اليسير الذي أصرَّ عليه أصحابه، ولم يُتلق عنهم فانقطعت أسانيده بموتهم.

وهكذا استمر الوضع ثلاثة قرون متتالية، إلى أن جاءت عوامل أدت إلى الفصل التام للشاذ عن المتواتر، وتحديد معالمه، وإطلاق الشذوذ عليه، فمنذ أن أَلَّف الإمام أبو بكر بن مجاهد<sup>(١)</sup> (ت: ٣٢٤هـ) كتابه (السبعة)، وكتاباً آخرًا سماه: (الشواذ): تنوعت القراءات القرآنية إلى أكثر من نوع: أعظمها المتواترة، فالمستفيضة، فالصحيحة، ثم الشاذ بعد ذلك.

وكان الاعتبار في ذلك راجعاً إلى ثلاثة أركان هي: صحة النقل، وموافقة الرسم، واللغة، وبقدر ما يكون في القراءة من تلك الأركان يكون نصيبها من المكانة والقبول، وبقدر ما ينقص فيها من تلك الأركان يكون نصيبها من الرد والترك.

(١) هو الإمام: أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد، التميمي، البغدادي، وكنيته: أبو بكر. فاق في عصره سائر نظرائه من أهل صناعته، روى عن: أحمد بن فرح البغدادي، وغيره، روى عنه: محمد بن أحمد الشنبوذي، وخلق، توفي سنة: ٣٢٤هـ. يُنظر لترجمته: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، ص ١٥٣-١٥٤، والبداية والنهاية، لابن كثير: ٩٦/١٥-٩٧، وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: ١٣٩/١-١٤٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، للحنيلي: ١٢٨/٤.

وقد أصبحت القراءات القرآنية علماً من العلوم التي لها أهميتها، وأثرها الواضح في إثراء اللغة العربية، والأحكام الشرعية، والتفسير.

فقد اعتمدها النحاة، واللغويون، والبلاغيون، واستنبط منها الأصوليون، وبنوا عليها الأحكام، فقيّدوا بها المطلق، وبيّنوا بها المجمل، ورجحوا بها في المشترك، واستند إليها اللغويون في إرساء معالم الصناعة النحوية، والصرفية، وضبط مفردات اللغة، ورجع إليها المفسرون في بيان المعاني، والترجيح في المشترك، ومحاولة الجمع بين القراءات من حيث المعاني إن تيسر لهم ذلك، وإلا وجهوا كل قراءة إلى معنى يحتمله اللفظ الكريم، بالتعليل المستند إلى الأصول المعتمدة عندهم، واستشهدوا على ذلك بالشواهد الفصيحة، دون التعرض للتقليل من شأن القراءات الأخرى، فالمعنى التفسيري الناتج عن اختلاف القراءات إنما هو من باب تفسير القرآن بالقرآن.

إلا أنه من المزالق الخطيرة التي وقع فيها بعض المفسرين: الطعن في بعض القراءات المتواترة أو إنكارها، أو توهيم ناقلها، أو الترجيح بين قراءة متواترة وأخرى مثلها؛ لأن ترجيح أحد المتقابلين يقتضي تضعيف الآخر، أو ميزة له عليه، والقراءات من حيث التواتر لا ميزة فيها لقراءة على أخرى.

وقد تباينت مواقف المفسرين من القراءات القرآنية ما بين: مدافع، وطاعن، ومرجح.

والذي يهمنا هو دراسة مطاعن الطاعنين طعناً صريحاً كانت، أو ترجيحاً، أو توهيماً لناقل.

ومن أئمة التفسير الذين كانت لهم طعون وترجيحات بين القراءات المتواترة الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري<sup>(١)</sup> (ت: ٣١٠هـ) فهو وإن كانت طعونه قبل تدوين

(١) هو الإمام، صاحب التصانيف المشهورة: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، وكنيته: أبو جعفر. ولد



القراءات المتواترة - على عدم التسليم بها - إلا أن ذلك الطعن جرّاً غيره من المفسرين الذين جاؤوا بعده ولم يكن لهم مثل إمامته في التفسير والقراءات كالزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) وغيره.

وقد اعتبر الإمام ابن الجزري<sup>(١)</sup> ابن جرير الطبري أول من فتح أبواب الطعن في القراءات، حيث قال: «أول مَنْ نعلمه أنكر هذه القراءة - يعني قراءة ابن عامر في الأنعام - وغيرها من القراءات الصحيحة، وركب هذا المحذور: ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير. حتى قال السخاوي: قال لي أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر»<sup>(٢)</sup>.

فهذه الإشارة من هذين العالمين الجليلين تفتح أعين الباحثين على إمعان النظر في هذا الموضوع، لا سيما أن مكانة الإمام الطبري في القراءات والتفسير أدّت إلى أن يتابعه في ذلك الطعن آخرون.

كما جرّأت هذه المتابعة لابن جرير الطبري بعض الناس - حتى في وقتنا الحاضر - على الخوض في القراءات المتواترة وإنكارها في غير ما تحرّج ولا مبالاة.

سنة: ٢٢٤هـ، سمع من: يونس بن عبد الأعلى وغيره، وروى عنه: الطبراني، وغيره. قال الخطيب: أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه، لمعرفته وفضله، توفي ببغداد سنة: ٣١٠هـ. ينظر لترجمته: طبقات المفسرين للسيوطي، ص ٩٥-٩٧، وطبقات المفسرين للداوودي: ١١٠-١١٨.

(١) هو الإمام: العالم الحافظ الحجة محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي ثم الشيرازي، وكنيته: أبو الخير، وهو أحد أبنائه. ولد سنة: ٧٥١هـ، تتلمذ على علماء الشام، ومصر، والحجاز، واليمن، وهو صاحب التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها، توفي - رحمه الله - ضحوة الجمعة الخامس من شهر ربيع الأول، سنة ٨٣٣هـ. ينظر لترجمته: غاية النهاية: ١/١٨، والضوء اللامع: ٩/٢٥٦، وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص ٥٤٩.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/٢٩٨. وانظر: قول السخاوي في فتح الوصيد: ١/١٢٠.

وقد كان غالب المفسرين يركزون في طعنهم في القراءات على قواعد اللغة، أو: المعنى الذي يتراءى لهم من السياق.

فلم يقتصر طعنهم في القراءات على تعارضها مع قواعد اللغة حسب نظرهم، وإنما تعدى ذلك إلى طعنهم في القراءات التي لم توافق المعنى الجدير بالقبول حسب تأويلهم، أو ترجيح القراءة التي تحمل المعنى الأقوى من وجهة نظرهم.

ومن المعلوم أن القراءة سنة متبعة عن الرسول ﷺ، يأخذها الآخر عن الأول إلى رسول الله ﷺ، وأن ما تواتر عن النبي ﷺ لزم الإيمان به، وأنه منزل من عند الله، ولم يَسع أحدٌ من الأمة رده ولا إنكاره، إذ كل قراءة منها بمنزلة الآية المستقلة، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً.

قال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءات ألا يقال: أحدهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من قال بذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا»<sup>(١)</sup>.

وقد دعيتي هذه الأمور إلى اختيار موضوع هذا البحث لأكتب فيه رسالتي لمرحلة الدكتوراه. فقرأت عشرات التفاسير فوجدتُ بعض أصحابها لم يتعرض للقراءات، وبعضهم تعرض لها من غير إنكار ولا ترجيح، وبعضهم تعرض لها مع الطعن والانتقاد والترجيح، وكانت في انتقاداتهم وطعونهم وترجيحاتهم انتقادات وطعون وترجيحات في القراءات العشر المتواترة، التي نقلها الأئمة الأعلام، بل نقلتها الأمة جيلاً عن جيل نقل تواتر، فوقفت من ذلك على أكثر من ثلاثمائة قراءة من القراءات المتواترة التي انتقدها أو طعن فيها بعض هؤلاء المفسرين تصريحاً أو تلويحاً، فجاء هذا البحث دفاعاً عن تلك القراءات، وإن كان ما فيه من دفاع وردود لا ينقص من قدر إمامة أولئك الأئمة رحمهم الله، ولا يمنع الإشادة بتفاسيرهم، وإبراز القيمة العلمية لها، ومع هذا فنصب عيني القاعدة المعروفة المنقولة عن الإمام مالك

(١) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي: ٢٨١ / ١.

ﷺ: كل يؤخذ من قوله ويرد، إلا صاحب هذا القبر ﷺ<sup>(١)</sup>.

### أهمية البحث:

- ١- تتضح أهميته من خلال اتصاله المباشر بالقرآن الكريم.
- ٢- كما تتضح أهميته في كونه يكشف بوضوح مكانة علم القراءات في علوم العربية، فقد حفظت لنا كثيراً من اللهجات العربية في الفتح والإمالة، والتحقيق والتسهيل، وبعض أوجه المسموع الصحيح وإن خالف القياس، فكان فيها إثراء للدرس اللغوي نحواً وصرفاً ولغةً وبلاغةً.
- ٣- تبدو أهميته باعتباره موضوعاً جديداً في باب، وذلك لقلّة الباحثين الذين عُنا بمعالجة الطعون في القراءات التي حوتها كتب التفسير، من حيث دراستها ونقدها، وبيان تواترها أو شذوذها، فيما اطلعت عليه، ولم ينهض أحد -فيما أعلم- بتأليف يجمع هذه المطاعن، ويدرسها دراسة استقرائية منهجية.
- ٤- أن قواعد التفسير والترجيح والقواعد النحوية وغيرها إنما نشأت في الأصل لضبط ألفاظ القرآن وصيانتها من اللحن والتحريف، فكيف صارت أداة الصيانة والحفظ أداة هدم للقراءات المتواترة؟ على أن القراءات الصحيحة لا يمكن أن تتعارض مع القاعدة المطردة الصحيحة، وإن وجد تعارض بينهما فالقراءات المتواترة حاکمة على الجميع ولا عكس.
- ٥- جمع وترتيب هذه الطعون والرد عليها في مكان واحد يسهل الرجوع إليها للباحث والقارئ، مع تبويبها تبويماً يسهل الرجوع إليها، والإفادة منها.

(١) أورده أبو شامة المقدسي في مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، ص ٦٦، عن الإمام مالك، بلفظ: « ليس من أحدٍ إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر، وأشار إلى قبر النبي ﷺ ». وقال السخاوي في المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ص ٥١٣: هو من قول مالك ﷺ، ومعناه صحيح. وأخرج الطبراني في المعجم الكبير: ٣٣٩/١١ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مرفوعاً: « ليس أحدٌ إلا يؤخذ من قوله ويُدَع غير رسول الله ﷺ ».

### أسباب اختيار الموضوع:

إن أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع يمكن إيجازها فيما يلي:

١- أهمية هذا الموضوع؛ حيث وجدت أثناء اطلاعي على كتب التفسير الكثير من القراءات المتواترة التي أنكرها المفسرون، وطعنوا فيها، رغم توقيفيتها، وكونها سنة متبعة لا يجوز الخوض فيها لا بتصويب ولا بتفضيل، وقد وصلت هذه الطعون أكثر من ثلاثمائة طعن في القرآن كله.

٢- سد الثغرات على الملحدين والمستشرقين الذين يحاولون أن يجدوا منفذاً ينفذون منه إلى الطعن في كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، من خلال الرد على الطعون، والدفاع عن القراءات المتواترة، و«سد الذرائع» من القواعد الأصولية المعروفة.

٣- لفت نظر أهل الشأن إلى ما لحق بكتب التفسير من حشوها بالقراءات الكثيرة من غير تمييز لأحوال هذه القراءات من حيث التواتر والشذوذ.

٤- التنبيه على أن القراءات مصدر مهم من مصادر تفسير القرآن.

٥- أنني لم أقف -بعد التبع والاستقراء- على من جمع طعون المفسرين ورد عليها في مكان واحد، جمعاً يسهل الوصول إليها والإفادة منها، بل غاية ما وقفت عليه من ذلك دراسات تخص بعض المفسرين، فجاءت هذه الدراسة لتكون أشمل وأعم، فضمت بعض المفسرين الذين لم تدرس طعونهم، بل وطعون بعض من لم يكن يُظنُّ أن لديهم طعوناً في القراءات المتواترة.

٦- أن الطعن في القراءات قضية قديمة جديدة، وما تناوله المفسرون المتقدمون من ذلك ظل في حدود ضيقة، وقد رد عليه مفسرون آخرون، ولم يكن لذلك شيوع بين الناس وطلبة العلم، حتى جاء المستشرقون فأثاروا ذلك وأذاعوه، مما استوجب التصدي لتلك الطعون، حتى لا يتسع الخرق على الراقع، ويُظنُّ أن ذكر المتقدمين لتلك الطعون يدل على

صوابها، وأولى الباحثين بذلك الباحثون في علم القراءات وما يتصل بها اتصالاً مباشراً، كالتفسير، والرسم، والفقه والاستنباط.

### الدراسات السابقة:

بعد التتبع والبحث والاستقراء وسؤال المختصين ومراكز البحث العلمية المختصة في الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية وفهارس الرسائل العلمية، ومحركات البحث الإلكترونية فإنني لم أقف على من جمع هذا الموضوع في بحث مستقل يجمع فيه شتات هذا الموضوع، فبين فيه طعون المفسرين مع الرد عليها، وغاية ما وقفت عليه من ذلك بعض الدراسات الجزئية التي تعرضت لمسألة طعن بعض المفسرين في القراءات، ومن أهمها:

١- رسالة بعنوان: (القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه)، للباحث: محمد عارف عثمان الهري، وهي رسالة وإن كان الباحث بذل فيها جهداً مشكوراً إلا أنها لم تستوعب القرآن كله، بل اقتصر الباحث فيها على ثلث القرآن فقط، ورسالتي ستكون شاملة للقرآن كله، عند الطبري وغيره.

٢- رسالة بعنوان: (منهج الإمام الشوكاني في عرض القراءات في تفسيره)، للباحث: عبد الباسط محمد الأخطل.

٣- رسالة بعنوان: (منهج الإمام النسفي في القراءات وأثرها في تفسيره)، للباحثة: سحر محمد كردية.

وهما دراستان لاستعراض منهج الإمامين في القراءات، من غير استقصاء لما اعترضوا عليه منها، والردود عليها؛ إذ الغرض بيان منهجهم لا نقد طعونهم.

٤- وقد تقدمت زميلتي خلود الحساني بمشروع بحث في مطاعن النحاة في القراءات السبع، والفرق بين دراستي ودراستها من وجوه منها:

أ- أن دراسة زميلتي خاصة بمطاعن النحاة، وهي مطاعن أقل شأنًا عند علماء القراءات، وأقل شيوعاً من مطاعن المفسرين؛ لما للمفسر من علاقة بتفسير كتاب الله تجعل مطاعنه

أكثر رواجاً وانتشاراً؛ لرجوع عامة المسلمين إلى كتب التفسير، وحاجتهم إليها أكثر بكثير من كتب النحو التي لا يكاد يرجع إليها إلا المتخصصون.

ب- أن هذه المطاعن أقل بكثير من مطاعن المفسرين، حيث حصرت زميلتي كل المطاعن فيما دون الثمانين موضعاً، ومطاعن المفسرين عندي أكثر من ثلاثمائة موضع، مما يجعل دراستي أوسع، وأكثر استيعاباً.

وقد سلكت في بحثي الخطة التالية:

### خطة البحث :

لقد قسمت هذا البحث إلى:

مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

### أولاً: المقدمة:

بينت فيها: أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج السير فيه.

### ثانياً: التمهيد:

ويشتمل على: التعريف بمصطلحات البحث، والمطاعن، وما يتعلق بهما، وفيه:

(أ) - التعريف بمصطلحات البحث، ويشتمل على:

أولاً: التعريف بالقراءات.

ثانياً: الطعن في القراءات مفهومه وتأريخه.

ثالثاً: التعريف بعلم التفسير.

رابعاً: التعريف بالمفسر.

خامساً: العلاقة بين القراءات والتفسير.

ب)- الطعن في القراءات، ويشتمل على:

أولاً: موقف المفسرين من القراءات القرآنية.

ثانياً: أسباب الطعن في القراءات وأهدافه.

ثالثاً: مطاعن المفسرين العامة في القراءات.

## الفصل الأول

### القراءات التي طعن فيها المفسرون باعتبار السند

ويشتمل على مباحث رتبها حسب السور التي وردت فيها القراءات التي طعن فيها المفسرون في فرش الحروف<sup>(١)</sup>:

- المبحث الأول:

سورة البقرة.

- المبحث الثاني:

سورة آل عمران.

- المبحث الثالث:

سورة النساء.

وهكذا إلى نهاية السور القرآنية حسب تواجد الطعون في القراءات الواردة فيها.

وتحت كل مبحث مطالب، حسب الآيات التي وردت فيها القراءات التي طعن فيها المفسرون.

(١) لم أقف على قراءة طعن فيها المفسرون من حيث السند في أبواب الأصول، بل كلها قراءات فرشية.



## الفصل الثاني

### القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفة العربية

#### ويشتمل على مبحثين:

##### - المبحث الأول:

القراءات التي طعن فيها المفسرون في أبواب الأصول:

وفيه مطالب حسب أبواب الأصول التي طعن المفسرون في قراءات وردت فيها، وراعى في ترتيبها ترتيب الإمام الشاطبي للأصول.

##### - المبحث الثاني:

القراءات التي طعن فيها المفسرون في فرش الحروف:

وفيه مطالب حسب السور القرآنية التي طعن المفسرون في بعض القراءات التي وردت فيها:

##### - المطلب الأول:

سورة البقرة.

##### - المطلب الثاني:

سورة آل عمران.

##### - المطلب الثالث:

سورة النساء.

وهكذا إلى نهاية السور القرآنية حسب تواجد الطعون في القراءات الواردة فيها.

وتحت كل مطلب فروع، حسب الآيات التي وردت فيها القراءات التي طعن فيها

المفسرون.

## الفصل الثالث

### القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفة الرسم

ويشتمل على مباحث رتبها حسب السور التي وردت فيها القراءات التي طعن فيها المفسرون في فرش الحروف<sup>(١)</sup>:

- المبحث الأول:

سورة البقرة.

- المبحث الثاني:

سورة التوبة.

وهكذا إلى نهاية السور القرآنية حسب تواجد الطعون في القراءات الواردة فيها.

(١) لم أقف على قراءة طعن فيها المفسرون لمخالفة الرسم في أبواب الأصول، بل كلها قراءات فرشية.

## الفصل الرابع

### القراءات التي رجم المفسرون بعضها على بعض من حيث المعنى

وفيه مباحث حسب السور القرآنية التي طعن المفسرون في بعض القراءات التي وردت فيها:

- المبحث الأول:

سورة الفاتحة.

- المبحث الثاني:

سورة البقرة.

وهكذا إلى نهاية السور القرآنية حسب تواجد الطعون في القراءات الواردة فيها.

وتحت كل مبحث مطالب، حسب الآيات التي وردت فيها القراءات التي طعن فيها المفسرون.

### الخاتمة:

وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

### الفهارس:-

وفيها:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس القراءات التي طعن فيها.

٣- فهرس الأحاديث والآثار.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأمثال.

٦- فهرس الأعلام.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

### منهج البحث:

سرت في بحثي على المنهج الاستقرائي الوصفي والتحليلي:

أولاً: بعد جرد ما وقع تحت يدي من كتب التفسير من مطبوع ومنشور في موسوعات إلكترونية: كالموسوعة الشاملة، والجامع لكتب التراث العربي والإسلامي، وحصر من تكلم على القراءات منهم، وجدت المفسرين أربع طوائف:

(١)- طائفة لا تتعرض للقراءات أصلاً.

(٢)- طائفة تعرضت لبعض القراءات، وتوجيه المعنى عليها، من غير تمييز بين متواتر وشاذ، ومن غير رد ولا طعن.

(٣)- طائفة دافعت عن القراءات، وانتصرت لها.

(٤)- طائفة تعرضت للقراءات بالنقد: ترجيحاً أو ردّاً، وهم مجال بحثي، وهم نحو واحد وعشرين تفسيراً:

١- جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ).

٢- بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ)<sup>(١)</sup>.

٣- تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الألبيري، المعروف بابن أبي زَمَيْن (ت: ٣٩٩هـ)<sup>(٢)</sup>.

(١) هو الإمام الفقيه: نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، وكنيته: أبو الليث. تفقه على أبي جعفر الهندواني. توفي سنة: ٣٧٣هـ. ينظر لترجمته: طبقات المفسرين للدوادوي: ٣٤٦/٢، والجواهر المضية في تراجم الحنفية: ١٩٦/٢.

(٢) هو الإمام: محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المرّي الألبيري، المعروف بابن أبي زَمَيْن، -و (زَمَيْن)

٤-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي  
(ت: ٤٢٧هـ) (١).

٥- الهداية إلى بلوغ النهاية، في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، وجمل من فنون  
علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ) (٢).

٦- النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد البغدادي، الشهير بالماوردي  
(ت: ٤٥٠هـ) (٣).

٧- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي  
(ت: ٤٦٨هـ) (٤).

بفتح الزاي المعجمة وكسر النون ثم ياء ساكنة بعدها نون- وكنيته: أبو عبدالله. ولد سنة: ٣٢٤هـ، كان من كبار الفقهاء، والمحدثين. سمع من: أبان بن عيسى وغيره، روى عنه: أبو عمرو الداني، وطائفة. توفي بالبصرة سنة: ٣٩٩هـ. ينظر لترجمته: بغية الملتمس، ص ٨٧-٨٨، وطبقات المفسرين للسيوطي، ص ١٠٤، وطبقات المفسرين للداوودي: ١٦٥/٢.

(١) هو الإمام: أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي، وكنيته: أبو إسحاق. روى عن: ابن مهران المقرئ، وعنه أخذ: الواحدي. توفي سنة: ٤٢٧هـ. ينظر لترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان: ١/٧٩-٨٠، وطبقات المفسرين للسيوطي، ص ٢٨، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/٦٦-٦٧.

(٢) هو الإمام: مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار القيسي، وكنيته: أبو محمد، -وَحْمُوش: بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم المضمومة وسكون الواو وبعدها شين معجمة- ولد بالقيروان سنة: ٣٥٥هـ، وقال أبو عمرو الداني: إنه ولد سنة: ٣٥٤هـ، قرأ علي: ابن غلبون وغيره، توفي سنة: ٤٣٧هـ بقرطبة. ينظر لترجمته: وفيات الأعيان: ٥/٢٧٤-٢٧٧، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/٣٣١-٣٣٢.

(٣) هو الإمام: علي بن محمد بن حبيب القاضي الماوردي البصري الشافعي، وكنيته: أبو الحسن. روى عن: محمد بن عدي المنقري، وغيره، روى عنه: أبو بكر الخطيب، وجماعة، توفي سنة: ٤٥٠هـ. ينظر لترجمته: طبقات الشافعية للسبكي: ٥/٢٦٧-٢٦٩، وطبقات المفسرين للسيوطي، ص ٨٣-٨٤، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/٤٢٧-٤٢٩.

(٤) هو الإمام: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، وكنيته: أبو الحسن. أخذ عن: أبي الفضل العروضي، وجماعة، وروى عنه: عبد الجبار الخواري، وطائفة. توفي بنيسابور سنة: ٤٦٨هـ. ينظر لترجمته: طبقات المفسرين للسيوطي، ص ٧٨-٧٩، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/٣٩٤-٣٩٦.

٨- تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت: ٤٨٩هـ) (١).

٩- معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ) (٢).

١٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) (٣).

١١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب المحاربي، المعروف بابن عطية (ت: ٥٤٢هـ) (٤).

١٢- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) (٥).

(١) هو الإمام: منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد السمعاني التميمي، وكنيته: أبو المظفر. ولد سنة: ٤٢٦هـ، سمع من: ابن أبي الهيثم، وجماعة، توفي بمرور سنة: ٤٨٩هـ. ينظر لترجمته: الأنساب للسمعاني، ص ٩-١٠، وطبقات المفسرين للداوودي: ٣٣٩/٢-٣٤٠.

(٢) هو الإمام: الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي، وكنيته: أبو محمد. سمع من: عبد الواحد المليحي، وغيره، روى عنه: العطار، وجماعة. توفي سنة: ٥١٦هـ. ينظر لترجمته: طبقات الشافعية للسبكي: ٧٥-٧٧، وطبقات المفسرين للسيوطي، ص ٤٩-٥٠، وطبقات المفسرين للداوودي: ١٦١-١٦٢.

(٣) هو العلامة: محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي اللغوي المعتزلي، وكنيته: أبو القاسم. ولد سنة: ٤٦٧هـ، سمع من: أبي سعد الشقاني وغيره، توفي ليلة عرفة سنة: ٥٣٨هـ. ينظر لترجمته: طبقات المفسرين للسيوطي، ص ١٢٠-١٢١، وطبقات المفسرين للداوودي: ٣١٤-٣١٥.

(٤) هو الإمام: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب المحاربي الغرناطي، المعروف بابن عطية، وكنيته: أبو محمد. ولد سنة: ٤٨١هـ، روى عن: ابن مكحول، وغيره، روى عنه: عبد المنعم بن الفرس، وجماعة. توفي سنة: ٥٤٢هـ، وقيل: ٥٤١هـ. ينظر لترجمته: بغية الملتبس، ص ٣٨٩، وطبقات المفسرين للسيوطي، ص ٦٠-٦١، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢٦٥-٢٦٧.

(٥) هو الإمام: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي البكري القرشي البغدادي، وكنيته: أبو الفرج. عرف جدهم بالجوزي لجوزة كانت في دارهم بواسطة، لم يكن بها جوزة سواها. ولد تقريباً سنة: ٥٠٨هـ، سمع:

١٣- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ) (١).

١٤- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ) (٢).

١٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) (٣).

١٦- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت: ٧١٠هـ) (٤).

- 
- =
- الماوردي، وغيره، حدث عنه: ابن النجار، وخلق. توفي شهر رمضان سنة: ٥٩٧هـ. ينظر لترجمته: طبقات المفسرين للسيوطي، ص ٦١-٦٢، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/ ٢٧٥-٢٨٠.
- (١) هو الإمام: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن القرشي الرازي، وكنيته: أبو عبدالله. ولد سنة: ٥٤٤هـ، وكان من تلامذة البغوي، توفي يوم عيد الفطر، سنة: ٦٠٦هـ. ينظر لترجمته: طبقات المفسرين للسيوطي، ص ١١٥-١١٦، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٢١٥-٢١٨.
- (٢) هو الإمام: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح- بسكون الراء والحاء المهملة- الأنصاري المالكي القرطبي، وكنيته: أبو عبدالله. سمع من: ابن رواج، وغيره. توفي في التاسع من شوال، سنة: ٦٧١هـ. ينظر لترجمته: طبقات المفسرين للسيوطي، ص ٩٢، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٦٩-٧٠.
- (٣) هو الإمام: عبدالله بن عمر بن محمد بن علي ناصر الدين البيضاوي، وكنيته: أبو الخير. توفي بتبريز سنة: ٦٨٥هـ. ينظر لترجمته: طبقات الشافعية للسبكي: ٨/ ١٥٧-١٥٨، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/ ٢٤٨-٢٤٩.
- (٤) هو الإمام: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، وكنيته: أبو البركات. فقيه حنفي، مفسر، روى عن: أحمد العتايي، وغيره، اختلف في سنة وفاته، فقيل: توفي سنة: ٧٠١هـ وقيل: ٧١٠هـ. ينظر لترجمته: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: ١/ ٢٧٠-٢٧١، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر: ٣/ ١٧، والأعلام للزركلي: ٤/ ٦٤-٦٥.

١٧- باب التأويل في معاني التنزيل، لأبي الحسن علي بن محمد الشيعي، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)<sup>(١)</sup>.

١٨- التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكليبي (ت: ٧٤١هـ)<sup>(٢)</sup>.

١٩- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)<sup>(٣)</sup>.

٢٠- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت: ٩٨٢هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) هو الإمام: علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي -نسبة إلى شيحة، قرية من عمل حلب- البغدادي الصوفي، المشهور بالخازن. وكنيته: أبو الحسن. ولد سنة: ٦٧٨هـ ببغداد، وسمع بها من ابن الثعالبي، وغيره، توفي سنة: ٧٤١هـ. ينظر لترجمته: طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة: ٤٢/٣، وطبقات المفسرين للداوودي: ٤٢٦-٤٢٧.

(٢) هو الإمام: محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن جزي الكليبي الغرناطي المالكي. وكنيته: أبو القاسم. قرأ على الأستاذ: أبي جعفر بن الزبير، وغيره، توفي سنة: ٧٤١هـ. ينظر لترجمته: الدرر الكامنة: ٨٨-٨٩، وطبقات المفسرين للداوودي: ٨٥-٨٧.

(٣) هو الإمام: الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، نظام الدين، ويقال له الأعرج، واشتهر بنظام النيسابوري، وهو من أهل قم، كذا ذكر في خطبة تفسيره، وهو من كبراء الحفاظ والمفسرين، توفي بعد سنة: ٨٥٠هـ. ينظر لترجمته: بغية الوعاة للسيوطي: ١/٥٢٥، والأعلام للزركلي: ٢/٢١٦.

(٤) هو الإمام: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، وكنيته: أبو السعود. ولد سنة: ٨٩٨هـ. أخذ عن جماعة من علماء عصره، وانتهت إليه رئاسة الفتيا والتدريس، وتوفي سنة: ٩٨٢هـ. ينظر لترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٠/٥٨٤-٥٨٦، والنور السافر عن أخبار القرن العاشر، ص ٢١٥-٢١٧، والأعلام للزركلي: ٧/٥٩-٦٠.



٢١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) (١).

ثانياً: قمت بتقسيم البحث إلى خطة تفصيلية بحسب المطاعن ونوعها، وبيان ذلك في الخطة التفصيلية.

ويشتمل كل مطلب على ما يلي:

أ- ذكر الآية التي وردت فيها القراءة التي طعن فيها غالباً، والاقتصار أحياناً على محل القراءة، مع مراعاة ما يتم به الكلام.

ب- موضع الطعن، وبيان وجهه.

ج- سببه.

د- نسبة القراءات التي يذكرها المفسرون من غير عزو، لأن الغالب عليهم أن يقولوا: (قرئ) من غير ذكر اسم القارئ، فأذكر القارئ وأوثق قراءته من مصادر القراءات المتواترة المعتمدة.

هـ- التحقيق في نسبة تلك القراءات إلى من نسبت إليه من الأئمة العشرة، وذلك بالرجوع إلى كتب القراءات المعتمدة في ذكر قراءات الأئمة العشرة.

و- مناقشة آراء الطاعنين، والإجابة عنها، أو ردها بالأدلة التي عرضها علماء التفسير والقراءات، أو ما يفتح الله به علي بدليله.

ثالثاً: سلكت في هذا البحث بعون الله المنهج العلمي المتعارف عليه حسب أصول

(١) هو الإمام: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، نسبة إلى: (شوكان)، وهي قرية قريبة من صنعاء. ولد سنة: ١١٧٣هـ، قرأ على: العلامة أحمد الحرازي وغيره، وتوفي سنة: ١٢٥٠هـ. ينظر لترجمته: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: ٢/ ٢١٤ وما بعدها، والأعلام للزركلي: ٦/ ٢٩٨.

مناهج البحث، وما وجّه به فضيلة المشرف - حفظه الله - من أمور تخدم البحث، كعلامات خدمة النص، من توثيق وترقيم.... إلخ.

رابعاً: عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

خامساً: تخريج الأحاديث والآثار من الكتب المعتمدة، مع الحكم على الأحاديث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت به، وإلا ذكرت من حكم عليه من المحدثين.

سادساً: الترجمة للأعلام الواردة أسماؤهم في البحث، إلا المشهورين من الصحابة، والقراء العشرة ورواتهم، والأئمة الأربعة قراء الشواذ المشهورة، والأئمة الأربعة الفقهاء، فلم أترجم لهم اعتماداً على الشهرة، كما لا أترجم للأعلام الذين يُذكَرون في نص منقول، أو الذين ذكرتهم للنقل عنهم من كتب مطبوعة تتم الإحالة عليها في نهاية النقل عنهم؛ لمقام ذلك مقام الشهرة.

سابعاً: كتبت الآيات بالرسم العثماني، على ما في مصحف مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة، وأما القراءة الشاذة فكتبتها على لفظ قراءتها.

ثامناً: أختصر الأسانيد فأحيل إلى من أخرج الرواية، فإن كان فيها ما يقتضي بيان علة في السند ذكرتها.

تاسعاً: إذا نقلت من مصدر بالنص جعلت المنقول بين حاصرتين هكذا « » ثم أحلت على المصدر في الهامش، وإذا كان النقل بالمعنى أو بتصرف ولو كان يسيراً قلت: انظر. مع ذكر الجزء والصفحة.

ومن الله أستمد العون فهو حسبي وعليه اتكالي.

## التمهيد

ويشتمل على: التعريف بمصطلحات البحث، والمطاعن، وما يتعلق بهما، وفيه:

(أ) - التعريف بمصطلحات البحث، ويشتمل على:

أولاً: التعريف بالقراءات.

ثانياً: الطعن في القراءات مفهومه وتاريخه.

ثالثاً: التعريف بعلم التفسير.

رابعاً: التعريف بالمفسر.

خامساً: العلاقة بين القراءات والتفسير.

(ب) - الطعن في القراءات، ويشتمل على:

أولاً: موقف المفسرين من القراءات القرآنية.

ثانياً: أسباب الطعن في القراءات وأهدافه.

ثالثاً: مطاعن المفسرين العامة في القراءات.

## التمهيد

ويشتمل على: التعريف بمصطلحات البحث، والمطاعن، وما يتعلق بهما، وفيه:

**أ) - التعريف بمصطلحات البحث، ويشتمل على:**

**أولاً: التعريف بالقراءات:**

(١) - تعريف القراءات:

القراءات لغة: جمع قراءة، وهي مصدر: قرأ يقرأ قراءةً وقرآنًا، بمعنى: تلا تلاوة، وهي في الأصل بمعنى: الجمع والضم، تقول: قرأت الماء في الحوض، أي: جمعته فيه، وسُمي القرآن قرآنًا؛ لأنه يجمع الآيات والسور، ويضم بعضها إلى بعض، وقيل: لأنه يجمع القصص، والأمر والنهي، والوعد والوعيد<sup>(١)</sup>.

القراءات اصطلاحاً:

أما اصطلاحاً فقد عرفها العلماء بتعاريف متعددة ومختلفة، وهناك تعريفات متداخلة، لكن أبرز هذه التعريفات هي:

\* تعريف الإمام ابن الجزري: « علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزواً لناقله »<sup>(٢)</sup>.

\* تعريف شهاب الدين القسطلاني: « علمٌ يعرف منه اتفاقهم واختلافهم<sup>(٣)</sup> في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والفصل والوصل، من حيث النقل »<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور: ١/١٢٨، وتاج العروس، للزبيدي: ١/٣٧٠، مادة (ق ر أ).

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، ص ٦١.

(٣) يعني: القراء.

(٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني، ص ١٧٠.

\* تعريف البنا الدمياطي: « علمٌ يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم، في: الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال وغيره من حيث السماع »<sup>(١)</sup>.

\* تعريف عبد الفتاح القاضي: « علمٌ يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها، اتفاقاً واختلافاً، مع عزو كل وجهٍ لناقله »<sup>(٢)</sup>.

ولعل أشمل هذه التعريفات وأجزها: هو تعريف الإمام ابن الجزري.

وخلاصة هذه التعريفات: أن علم القراءات مرده إلى أمرين:

- الأمر الأول : كيفية أداء الكلمات القرآنية، سواء أكان ذلك الأداء متفقاً عليه، أم : مختلفاً فيه.

- الأمر الثاني : النقل عن الأئمة الذين تلقوا تلك الكيفية<sup>(٣)</sup>.

## (٢)- المراد بالأحرف السبعة:

للعلماء في تحديد معنى الرخصة الواردة في الحديث بـ(سبعة أحرف) أقوال:

من أحسنها وأقربها إلى الصواب:

١- القول الأول: قالوا: إن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب

المشهورة، وقد ذهب إليه جمهور أهل الفقه والحديث<sup>(٤)</sup>.

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي، ص ٦.

(٢) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، للقاضي، ص ٥.

(٣) انظر: المدخل إلى علم القراءات، للدكتور شعبان إسماعيل، ص ٢٧.

(٤) منهم: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، وسفيان، وابن وهب، وأحمد بن يحيى، وابن جرير الطبري،

والطحاوي، وغيرهم. انظر: صفحات في علوم القراءات، للدكتور عبد القيوم السندي، ص ١١٩.

٢- القول الثاني: ما ذهب إليه كثير من العلماء والقراء؛ ومن أبرزهم: ابن قتيبة<sup>(١)</sup>  
(ت: ٢٧٦هـ)، وابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) وغيرهم، وملخص أقوالهم:

إن المراد بالأحرف: الأوجه القرائية التي يقع بها التغير والاختلاف في الكلمات  
القرآنية.

قال الإمام ابن الجزري: «إني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها، وضعيفها ومنكرها،  
فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها». و  
ملخص قوله:

١- اختلاف الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة، نحو: ﴿يَحْسَبُ﴾ بفتح السين  
وكسرها<sup>(٢)</sup>.

٢- اختلاف الحركات بتغير في المعنى فقط، نحو: ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ برفع  
﴿آدَمَ﴾ مع نصب ﴿كَلِمَاتٍ﴾، ونصب ﴿آدَمَ﴾ مع رفع ﴿كَلِمَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

٣- اختلاف الحروف بتغير في المعنى فقط، نحو: ﴿تَبَلَّوْا﴾ و ﴿تَتَلَّوْا﴾<sup>(٤)</sup>.

٤- اختلاف الحروف بتغير الصورة فقط، نحو: ﴿الصِّرَاطَ﴾ و ﴿السِّرَاطَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) هو الإمام: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي، وكنيته: أبو محمد. ولد سنة: ٢١٣هـ، روى  
عن: أبي حاتم السجستاني، وغيره، وتوفي سنة: ٢٧٦هـ. ينظر لترجمته: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي:  
١٤٣/٢-١٤٧، ووفيات الأعيان: ٤٢/٣-٤٤.

(٢) وهما قراءتان متواترتان. انظر: التيسير للداني، ص ٨٤، وتحبير التيسير لابن الجزري، ص ٣١٤، والنشر له  
أيضاً: ٢/٢٣٦.

(٣) وهما قراءتان متواترتان. انظر: التيسير، ص ٧٣، وتحبير التيسير، ص ٢٨٥، والنشر: ٢/٢١١.

(٤) وهما قراءتان متواترتان. انظر: التيسير، ص ١٢١، وتحبير التيسير، ص ٣٩٨، والنشر: ٢/٢٨٣.

(٥) وهما قراءتان متواترتان انظر: التيسير، ص ١٨-١٩، وتحبير التيسير، ص ١٨٦، والنشر: ١/٢٧١-٢٧٢.

٥- اختلاف الحروف بتغير الصورة والمعنى معاً، نحو: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿فَامْضُوا﴾<sup>(١)</sup>.

٦- التقديم والتأخير، نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

٧- الزيادة والنقصان، نحو: ﴿وَأَوْصَى﴾ و ﴿وَوَصَّى﴾<sup>(٣)</sup>.

### ٣- سبب اختلاف القراءات:

إن سبب اختلاف القراءات واحد لا يتعدد، وهو الذي عُنون به (نزول القرآن على الأحرف السبعة)؛ ولكن هذا السبب يتوقف في وجوده على سبب آخر؛ وهو وجود اللغات واللهجات المختلفة، فيندرج في ذلك كل الخلافات القرآنية، سواء كانت لسبب قراءة النبي ﷺ أو تقريره، أو بسبب تعدد النزول، أما اختلاف الرواية عن الصحابة فهو يتوقف على تلقيهم من الرسول ﷺ أو قراءتهم عليه.

ثم قبل ما روي بالتواتر، أو الاستفاضة، وحُكم على ما دون ذلك بالشذوذ.

وليس معنى تقرير النبي ﷺ لقراءة الصحابة أنه ﷺ كان يقرر قراءة كل صحابي يقرأها حسب لغته ولهجته باجتهاد منه دون التلقي؛ وذلك لأن القرآن كله - بأحرفه المختلفة - وحي منزل من الله عز وجل لا قياس فيه ولا اجتهاد<sup>(٤)</sup>.

(١) ﴿فَامْضُوا﴾: قراءة شاذة. انظر: المحتسب لابن جني: ٣٢١/٢.

(٢) وهما قراءتان متواترتان انظر: التيسير، ص ٩٣، وتحبير التيسير، ص ٣٣٢، والنشر: ٢٤٦/٢.

(٣) انظر: الأحرف السبعة للقرآن، لأبي عمرو الداني، ص ٢٧، والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة، ص ٩٨ وما بعدها، والبرهان في علوم القرآن: ٢١٣/١ وما بعدها، والنشر: ٢٣/١ وما بعدها، وصفحات في علوم القراءات، ص ١٠٤، وما بعدها.

(٤) صفحات في علوم القراءات، ص ١٦٤.

وذهب المستشرق جولد تسيهر<sup>(١)</sup> إلى أن: سبب اختلاف القراءات: عدم النقط والشكل، واجتهاد القراء في هيكل الكلمات القرآنية، وتأثر به بعض المعاصرين من المنتسبين إلى الإسلام<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- أنواع اختلاف القراءات:

قال الإمام ابن الجزري: وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف المنصوص عليها من النبي ﷺ.. فإن الاختلاف المشار إليه في ذلك اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض، فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء، الآية: ٨٢].

أي: ليس من متكلم كلاماً طويلاً إلا وُجِدَ في كلامه اختلاف كثير إما في الوصف واللفظ، وإما في جودة المعنى، وإما في التناقض، وإما في الكذب، بتناقض أخبار، أو الوقوع على خلاف المخبر به، أو اشتماله على ما لا يلتئم، أو كونه يمكن معارضته، والقرآن العظيم ليس فيه شيء من ذلك؛ لأنه كلام المحيط بكل مناسب بلاغة معجزة فائقة لقوى البلغاء<sup>(٣)</sup>.

(١) هو أجناتس جولد زيهر أو تسيهر، مستشرق يهودي مجري، يعد من أخطر المستشرقين وأشدّهم هجوماً على الإسلام وعلومه، ولد في بلاد المجر سنة: ١٢٦٦هـ، من أسرة يهودية ذات مكانة في مجتمعها، ورحل إلى سورية سنة: ١٨٧٣م، فتعرف بالشيخ طاهر الجزائري وصحبه مدة، وانتقل إلى فلسطين، فمصر، حيث لازم بعض علماء الأزهر. وعين أستاذاً في جامعة بودابست: عاصمة المجر، وتوفي بها سنة: ١٣٤٠هـ. ينظر لترجمته: الأعلام للزركلي: ١ / ٨٤.

(٢) وسيأتي الرد على ذلك لاحقاً، عند الحديث عن: مطاعن المفسرين العامة في القراءات، ص ١٠٧.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٥ / ٢٩٠، والبحر المحيط: ٣ / ٧٢٥-٧٢٦. وانظر: ضوابط وآثار استعانة المفسر بالقراءات، ص ٣٣ وما بعدها.



فليس في شيء من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض.

وكل ما صح عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحداً من الأمة رده ولزم الإيمان به، وإن كله منزل من عند الله، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، ولا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: « لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعوا فيه؛ فإنه لا يختلف ولا يتساقط، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة، حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحداً، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامع ذلك كله، ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله»<sup>(١)</sup>.

ثم قال الإمام ابن الجزري: « وإلى ذلك أشار النبي ﷺ حيث قال لأحد المختلفين: « أحسنت»، وفي الحديث الآخر: « أصبت»، وفي الآخر: « هكذا أنزلت ». فصوب النبي ﷺ قراءة كل من المختلفين، وقطع بأنها كذلك أنزلت من عند الله، وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء، فإن اختلاف القراء كل حق و صواب نزل من عند الله، وهو كلامه لا شك فيه، واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي، والحق في نفس الأمر فيه واحد، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق و صواب في نفس الأمر، نقطع بذلك ونؤمن به»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: النشر: ٥١/١. والخبر عن ابن مسعود: أخرجه عبدالرزاق في مصنفه: ٤٧٢/٨، ولفظه: « عن ابن

مسعود قال: «من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به أجمع». وانظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى،

للقاضى عياض: ٣٠٦/٢.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٥١-٥٢.

**٥- أقسام القراءات:**

لقد تأملت تقسيم العلماء والباحثين للقراءات، ووجدت أن بعضهم قسمها باعتبار القبول والرد، وبعضهم قسمها باعتبار الإسناد صحة أو ضعفاً، ومنهم من جمع بين التقسيمين، لذا ذكرت أقسامها بحسب هذه الاعتبارات الثلاثة.

**أولاً: الذين قسموا القراءات باعتبار القبول والرد:**

من الذين قسموا القراءات باعتبار القبول والرد:

**١- الإمام مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ):** قسم القراءات من حيث العموم إلى أربعة أقسام:

(١)- قسم يُقرأ به اليوم: وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال: أن تُنقل عن الثقات، ويكون لها وجه في العربية، وتكون موافقة لخط المصحف، فهذا مقبول ويُقرأ به.

(٢)- ما صح نقله عن الأحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف خط المصحف، فهذا يُقبل ولا يُقرأ به.

(٣)- ما نقله غير ثقة.

(٤)- ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذان النوعان لا يُقبلان، ولا يُقرأ بهما، وإن وافقا خط المصحف<sup>(١)</sup>.

**٢- الإمام ابن الجزري:** تحدث في كتابه (النشر) عن القراءات من حيث العموم فقال: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن

(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، ص ٥٧-٥٩.

العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة: أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة»<sup>(١)</sup>.

فهذا تقسيم باعتبار القبول والرد، مع ذكر ضوابط القبول.

**٣- الدكتور عبد القيوم السندي:** قسم القراءات من حيث العموم إلى قسمين:

١- قراءات مقبولة.

٢- قراءات مردودة.

أولاً: القراءات المقبولة: ضوابطها متعددة عند القراء، لكن المتفق عليه بل حتى مجمع عليه عند المتأخرين: هي التي توفرت فيها الشروط الثلاثة: تواتر الإسناد، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

ثانياً: القراءات المردودة: هي التي اختل فيها شرط من الشروط الثلاثة: عدم التواتر، ثم مخالفة الرسم، أو: مخالفة اللغة العربية، وهي القراءات الشاذة<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الذين قسموا القراءات باعتبار الإسناد:

من الذين قسموا القراءات باعتبار الإسناد:

**١- الإمام البلقيني<sup>(٣)</sup>:**

يرى الإمام البلقيني أن القراءة تنقسم إلى: متواترة، وآحاد، وشاذة.

(١) النشر في القراءات العشر: ١/١٥.

(٢) من إملائه علينا في تدريسه لنا. وانظر: صفحات في علوم القراءات، ص ٥٦ وما بعدها.

(٣) هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب الكتاني، البلقيني، الشافعي، الفقيه، المحدث، المفسر، الأصولي، النحوي، وكنيته: أبو حفص. ولد سنة: ٧٢٤هـ، روى عن: تقي الدين السبكي، وغيره، روى عنه: الحافظ ابن حجر، وغيره، توفي سنة: ٨٠٥هـ. يُنظر لترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٤/٣٦-٤٣، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/٥-٦، والضوء اللامع للسخاوي: ٦/٨٥، وما بعدها.

فأما المتواترة: فهي قراءات السبع المشهورة.

وأما الأحاد: فهي القراءات الثلاث التي هي تمام العشر.

وأما الشاذة: فهي قراءات التابعين، كالأعمش، وغيره<sup>(١)</sup>.

إلا أن البلقيني جعل هذا الاعتبار بالناقلين، فجعل المتواتر ما نقله السبعة، والآحاد ما نقله الثلاثة، والشاذ ما نقله من فوق العشرة. وفي هذا الاعتبار نظر من وجهين:

أ- أنه جعل الاعتبار بنقل القراء، ولم يجعله بتوفر الشروط أو اختلالها.

ب- أنه جعل ما يُنسب للثلاثة آحاداً، والصحيح تواتره، كما صرح بذلك الإمام السبكي<sup>(٢)</sup> فيما نقله عنه ابن الجزري في النشر، حيث قال السبكي: (القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي: قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وقراءة خلف، متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يُكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصوداً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: ٢٠٣/١.

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي تاج الدين السبكي، العلامة، الفقيه، المحدث، المقرئ، الأصولي، وكنيته: أبو نصر. ولد سنة: ٧٢٧هـ، روى عن: ابن النقيب، وغيره، توفي سنة: ٧٧١هـ. يُنظر لترجمته: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه: ٣/١٠٤-١٠٦، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للعسقلاني: ٣/٢٣٢-٢٣٦.

(٣) انتهى كلام السبكي. النشر: ٤٢/١، وهذا الكلام جزء من فتوى سؤال بعث به إلى ابن الجزري، وقال ابن الجزري: ومن خطه نقلت.

**٣- الإمام السيوطي<sup>(١)</sup>:** قسم القراءات إلى ستة أنواع: قراءات متواترة، وقراءات مشهورة، وقراءات آحاد، وقراءات شاذة، وقراءات موضوعة، وما يشبه الحديث المدرج (المدرجة)<sup>(٢)</sup>.

ويقرب من هذا التقسيم إلى حد ما تقسيم البلقيني المتقدم.

### **ثالثاً: الذين قسموا القراءات بالاعتبارين (اعتبار القبول والرد، واعتبار الإسناد):**

من الذين قسموا القراءات بالاعتبارين: الدكتور محمد عمر بازمول، في كتابه: (القراءات وأثرها في التفسير والأحكام)، حيث قسم القراءات إلى قسمين:

أ- من حيث النقل      ب- من حيث القبول

ثم قسمها من حيث النقل إلى قسمين: متواترة، وأحادية.

وقسم الأحادية إلى:

(١) مشهورة: مثل: قراءات الأئمة الأربعة رواة الشواذ.

(٢) غير مشهورة: مثل: قراءة ابن السمين<sup>(٣)</sup>، ومثل: القراءات التي نسبت لبعض الصحابة.

(١) هو عبدالرحمن بن كمال الدين أبو بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب الخضيرى، الشافعي، السيوطي، المصري، وكنيته: أبو الفضل. ولد سنة: ٨٤٩هـ، من مشاهير فضلاء عصره، توفي سنة: ٩١١هـ. يُنظر لترجمته: تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، للعيدروسي، ص ٥١ وما بعدها.

(٢) انظر: الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي: ٢٩٧/١.

(٣) هو محمد بن عبدالرحمن بن السمين اليماني، وكنيته: أبو عبدالله. أصله من اليمن، أحد القراء، ذكر أنه تلا على نافع بن أبي نعيم، له قراءة شاذة منقطعة السند، قاله أبو عمرو الداني وغيره، روى عنه اختياره: إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف، قال الداني: لا أعلم لقراءة ابن السمين قراءة يوصلها، وإن ما

أما من حيث القبول فهي لديه ثلاثة أنواع:

١- قراءات مقبولة: وتنقسم إلى قسمين: متواترة، وصحيحة مشهورة.

٢- قراءات مردودة: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- كل قراءة صح سندها، وخالفت العربية، ووافقت الرسم.

ب- كل قراءة لم يصح سندها.

ج- كل قراءة لا سند لها.

٣- قراءات متوقف فيها، لا يُحكم عليها لا بقبول ولا برد: وهي كل قراءة صح سندها، ووافقت العربية، وخالفت رسم المصحف<sup>(١)</sup>.

وخلاصة هذه التقسيمات: أنها متقاربة، فتكاد تكون شكلية فنية؛ إذ الذين قسموها باعتبار القبول والرد إنما اعتمدوا في القبول والرد: الإسناد، وما يتبعه من شروط يوجب توفرها القبول، وعدمه الرد.

كما أن الذين قسموها باعتبار الإسناد لم يفتهم التنبيه إلى المقبول والمردود، بل مجرد بيان الإسناد كاف في بيان القبول والرد، مع ما يتبع ذلك من شروط: كموافقة الرسم، والعربية.

ومن هنا يمكننا أن نقول: إن القراءات تنقسم باعتبارين:

يروى موقوف عليه، ولا أعلم له راوياً غير إسماعيل بن مسلم، توفي سنة: ٩٠هـ. ينظر لترجمته: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي: ٣/ ٥٧٥، وغاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ١٦١-١٦٢، ولسان الميزان، للعسقلاني: ٥/ ١٩٣.

(١) انظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، للدكتور محمد بازمول، ص ١١٠-١١٤.

أولاً: من حيث القبول والرد: وهي بهذا الاعتبار نوعان:

- أ- القراءة المقبولة المقروء بها في الصلاة وخارجها، وهي التي جمعت ثلاثة أركان: تواتر الإسناد، وموافقة أحد المصاحف ولو احتمالاً، وموافقة العربية ولو بوجه.
- ب- القراءة المردودة التي لا يُقرأ بها في الصلاة ولا خارجها، وهي ما اختل فيها ركن من هذه الأركان.

ثانياً: من حيث الإسناد: وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى ستة أقسام:

- ١- المتواترة. ٢- المشهورة المستفيضة. ٣- الآحاد. ٤- الشاذة. ٥- المدرجة. ٦- الموضوعية.

أما الموضوعية فينبغي أن لا تكون من الشذوذ، إلا على بيان أن ذلك غاية الرد، كما الحديث الموضوع.

(٦)- أركان القراءة المقبولة:

الركن الأول: التواتر<sup>(١)</sup> أو صحة السند مع الاستفاضة:

وهو أهم الأركان، بل قيل: هو ركن القراءة الوحيد<sup>(٢)</sup>.

(١) التواتر هو: ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، روي ذلك عن مثلهم، من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس، وانضاف إلى ذلك: أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، من غير تعيين عدد على الصحيح. انظر: رسالة في أصول الحديث، للشريف الجرجاني، ص ٦٥، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني: ٤/ ٧٢١، وفتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، للسخاوي: ٤/ ١٥، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي: ٢/ ٦٢٧.

(٢) انظر: النشر: ١/ ١٣، والإتقان للسيوطي: ١/ ٢٦٢.

وهذا الشرط اختلف فيه العلماء قديماً وحديثاً اختلافاً كبيراً على رأيين:

\* الرأي الأول: أن صحة السند كافية في قبول القراءة، ولا يُشترط التواتر: بأن يروي القراءة عدلٌ ضابطٌ عن مثله، وهكذا إلى الرسول ﷺ من غير شذوذٍ ولا علةٍ قاذحةٍ، وأن تشتهر القراءة عند أئمة هذا الشأن ويتلقوها بالقبول، من غير أن تكون معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذ بها بعضهم<sup>(١)</sup>.

وهو رأي بعض من العلماء، وأيده الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) في كتابه (النشر)، وقال: «وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه»<sup>(٢)</sup>.

وقد نظم ذلك ابن الجزري في (طيبة النشر) فقال:

وَكَا نَ لِلرَّسْمِ اِحْتِيَالًا يَحْوِي	فَكُلُّ مَا وَا فِقَ وَجْهَ نَحْوِ
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ	وَصَحِّحْ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ
شُدُوذُهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ <sup>(٣)</sup>	وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتْ

\* الرأي الثاني: أن التواتر شرطٌ في قبول القراءة، ولا يكفي صحة السند، وهو رأي جمهور العلماء سلفاً وخلفاً<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

(١) انظر: النشر: ١٨/١.

(٢) النشر: ١٥/١.

(٣) متن: طيبة النشر في القراءات العشر، تصحيح: محمد تميم الزعبي، ص ٣، الأبيات في المقدمة رقم: (١٤-١٥-١٦).

(٤) ومن العلماء الذين قالوا بذلك: ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، وأبو القاسم الهذلي (ت: ٤٦٥هـ)، وأبو حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، وابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، والنووي (ت: ٦٧٦هـ)، وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، والجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، والسيوطي (ت: ٩١١هـ)، وغيرهم. انظر: المدخل إلى علم القراءات، ص ٦٤.



قال أحمد بن أبي الرضا (ت: ٧٩١هـ) في (القواعد والإشارات): « وضابط الأحرف السبعة: ما تواتر سنداً، واستقام عربية، ووافق رسماً. ذكره المهدوي، ومكي، والجعبري، وابن جبارة، وصاحب الكفاية، وابن خلف.

قال الجعبري: المعتبر تواتر السند، ولازمه الآخران، وهو كما قال<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام النووي (ت: ٨٥٧هـ) في شرح (طيبة النشر): القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو: ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً، وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر، وحينئذٍ فلا بد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة، صرح بذلك جماعات: كابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، وابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، والسبكي (ت: ٧٧١هـ)، والإسنوي (ت: ٧٢١هـ)، والأذرعى (ت: ٧٧٣هـ)، والزرکشي (ت: ٧٩٤هـ)، وابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، وابن عرفة (ت: ٨٠٣هـ) وأما القراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك، وكذلك في آخره، ولم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مكي، وتبعه بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup>.

وقال: « قوله: (وَصَحَّ إِسْنَادًا) » : ظاهره أن القرآن يُكتفى في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط، ولا يحتاج إلى تواتر، وهذا قولٌ حادثٌ مخالفٌ لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم.. وقد ضلَّ بسبب هذا القول قوم، فصاروا يقرؤون أحرفاً لا يصح لها سند أصلاً، ويقولون: التواتر ليس بشرط، وإذا طُلبوا بسندٍ صحيحٍ لا يستطيعون ذلك<sup>(٣)</sup>.

ومنهم: الإمام ابن الجزري نفسه في كتابه (منجد المقرئين) حيث قال في المنجد، ص ٥٧: « كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا، وتواتر نقلها: هذه القراءة المقطوع بها ».

(١) القواعد والإشارات في أصول القراءات، لابن أبي الرضا، ص ٣٠-٣١.

(٢) انظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للنووي: ٧٢-٧٣.

(٣) شرح طيبة النشر، للنووي: ٧٢/١.

## الجمع بين الرأيين:

إن القول بعدم اشتراط التواتر لا يستلزم قبول أي قراءة صح نقلها، بل قد سبق بيان اشتراط انضمام الشهرة والاستفاضة إلى الركنين الآخرين، مما يكسب القراءة -حين ذاك- قوة القطع، ويصيرها في حكم المتواتر، إضافة إلى أن القراءات العشر متداخلة، ولم يحصل تمييز ما تحقق فيه شرط التواتر عن غيره مما صح مع الاستفاضة، فالأمر -على القولين- إلى حال لا يترتب عليه أي خلاف يُذكر؛ لأن الأمر استقر على قبول العشر، سواء أقلنا بتواترها جملةً وتفصيلاً، أم قلنا إن بعض ما فيها لم يصل إلى درجة التواتر؛ ذلك لأنها -بحذفها- تلقيت بالقبول، وحصل عليها الإجماع، وصارت مفيدة للقطع، وأضحى إنكارها إنكاراً للقرآن يُخشى على صاحبه الكفر، وبذلك تم وعد الرحمن بحفظ القرآن<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ عبد العظيم الزرقاني: « هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة، بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر، ومجمع عليه من هذه الأمة في أفضل عهودها، وهو عهد الصحابة، فإذا صح سند القراءة، ووافقت قواعد اللغة، ثم جاءت موافقة لخط المصحف المتواتر: كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحاداً، ولا تنس ما هو مقرر في علم الأثر من أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتفت به قرينة توجب ذلك.

فكأن التواتر كان يُطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن، أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها متى ما وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب..

وهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط المذكور يهون اعتراض العلامة النويري في شرحه

(١) انظر: القراءات القرآنية، لعبد الحليم قابة، ص ١٦٩.

على الطيبة.. وهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط السالف يجعل الخلاف كأنه لفظي، ويسير بجماعات القراء على جدد الطريق في تواتر القرآن، ومن سلك الجدد أمن العثار»<sup>(١)</sup>.

### الركن الثاني: موافقة القراءة لوجه من وجوه اللغة العربية:

بمعنى: أن توافق وجهًا معتدًا به مما قاله أهل اللغة، سواءً كان الوجه أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه، أو: مختلفًا فيه، اختلافًا لا يضر مثله، فإن القراءة إذا صح سندها، وتلقته الأمة بالقبول كانت هي الحجة، ولا عبرة بمخالفة بعض علماء اللغة والنحو<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام أبو عمرو الداني: «وأئمة القراءة لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، إذا ثبتت القراءة لم يرد لها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأنها سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ عبد العظيم الزرقاني: « وهذا كلامٌ وجيه؛ فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسول الله ﷺ وكلام العرب، فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو، وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكسًا للآية، وإهمالًا للأصل في وجوب الرعاية»<sup>(٤)</sup>.

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني: ١/٤٢٧-٤٢٩.

(٢) انظر: النشر: ١/١٦.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع، للداني: ٢/٤١.

(٤) مناهل العرفان: ١/٤٢٢.

الركن الثالث: موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانية التي أرسلها عثمان بن عفان رضي الله عنه للأمصار الإسلامية، ولو احتمالاً أو تقديراً<sup>(١)</sup>:

وهذا الشرط لا خلاف فيه بين العلماء، وانتهى إليه إجماع سلف الأمة وخلفها؛ لأن المصاحف التي نسخت وأرسلت إلى الأمصار المختلفة تمت بإجماع الصحابة، وقد كانت مشتملة على القراءات الصحيحة، بما يوافق العرضة الأخيرة، وبرسمٍ يحتمل ما أراده الله أن يبقى من أحرفه وقراءاته، ولذلك أحرقت المصاحف المخالفة، والتي كان فيها الكثير من القراءات التي لم تصح، أو: كانت من قبيل التفسير من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو نسخت تلاوتها، فحفظ الله هذه الأمة من الفرقة والاختلاف، وهداهم بحسن توفيقه عثمان رضي الله عنه ومن معه إلى سواء السبيل<sup>(٢)</sup>.

والمراد: موافقة أحد المصاحف العثمانية لا كلها، فالمراد موافقة المجموع بحيث لا تخرج عن أحد المصاحف العثمانية.

وقول العلماء:- (ولو احتمالاً أو تقديراً): يعنون به: أنه يكفي في صحة القراءة أن توافق رسم أحد المصاحف، ولو موافقة غير صريحة؛ لأن موافقة القراءات للرسم قد تكون تحقيقاً وتصريحاً، وقد تكون تقديراً واحتمالاً.

مثل: قوله تعالى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾، فقد كتبت ﴿مَلِكٍ﴾ في الفاتحة بدون ألف في جميع المصاحف، وقرئت بإثبات الألف بعد الميم على وزن (فاعِل)، وبدونها على وزن (فَعِل)، والقراءتان متواترتان<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات، ص ٥١، والنشر: ٩ / ١.

(٢) انظر: النشر: ٧ / ١، والقراءات القرآنية، لعبدالحليم قابة، ص ١٥٧ بتصرف.

(٣) انظر: التيسير للداني، ص ١٨، وتحبير التيسير، ص ١٨٦، والنشر: ٢٧١ / ١.

## (٧) - تواتر القراءات العشر:

اتفق جمهور العلماء على تواتر القراءات العشر، وأن ما وراءها فهو شاذ، حكاه البغوي في أول كتابه (معالم التنزيل)<sup>(١)</sup>، وعد التسعة ولم يذكر خلفاً. وافقه أبو الحسن السبكي<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>.

وصرح الإمام أبو نصر تاج الدين السبكي بتواتر القراءات العشر، فيما نقله عنه ابن الجزري في (النشر) حيث قال السبكي: « القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي: قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وقراءة خلف، متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يُكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً<sup>(٤)</sup>. انتهى كلام السبكي. وهذا الكلام جزء من فتوى سؤال بعث به إلى ابن الجزري، وقال ابن الجزري: ومن خطه نقلت.

وقال الإمام ابن الجزري: « والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول.. أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا، فقراءة أحدهم كقراءة الباقيين في كونها مقطوعاً بها، وقول من قال: إن القراءات

(١) انظر: تفسير البغوي: ١ / ٥٤.

(٢) هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، الفقيه، المحدث، الحافظ، المقرئ، وكنيته: أبو الحسن. قرأ القراءات على الشيخ ابن الصائغ، وغيره، توفي سنة: ٧٥٦هـ. ينظر لترجمته: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٠ / ١٣٩، وما بعدها.

(٣) انظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات، ص ٣٠.

(٤) النشر: ١ / ٤٢.

المتواترة لا حد لها، إن أراد في زماننا فغير صحيح؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر، وإن أراد في الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله»<sup>(١)</sup>.

وقد عقد الإمام ابن الجزري فصلاً مستقلاً في كتابه (منجد المقرئين) لبيان تواتر القراءات العشر<sup>(٢)</sup>.

---

(١) منجد المقرئين، ص ١٨.

(٢) انظر: منجد المقرئين، ص ٧٢ وما بعدها.

## ثانياً: الطعن في القراءات مفهومه وتأريخه:

معنى الطعن لغة:

١- يأتي بمعنى: الوخز بألة حادة، وقيل: هو النخس في الشيء بما ينفذه، وهو مصدر من: طعنه بالرمح يطعنه طعناً، أي: وخزه بحربة ونحوها، والطمعنة: أثر الطعن، ورجل مطعن ومطعان: كثير الطعن للعدو، ورجل طعين: حاذق بالطعان في الحرب، وفي الحديث: «اللهم اجعل فناء أمتي قتلاً في سبيلك بالطعن والطاعون»<sup>(١)</sup>.

يقال: تطاعن القوم في الحروب تطاعناً وطمعناً، والأخيرة نادرة، قال الأزهري<sup>(٢)</sup> في (التهذيب): الطّعنان قول الليث<sup>(٣)</sup>، وأما غيره فمصدر الكل عنده الطعن لا غير. وقيل: الطعن: بالرمح، والطمعان: بالقول، وعليه يقال: الطّعنان في القراءات.

٢- ويأتي بمعنى: الإمعان والمضي: يقال: طعن في المفازة ونحوها يطعن: إذا مضى فيها وأمعن.

٣- ويأتي بمعنى: الابتداء والدخول: فمن ابتداء بشيء أو دخله فقد طعن فيه. يقال: طعنت المرأة في الحيضة الثالثة أي: دخلت. وقال بعضهم: الطعن: الدخول في الشيء. وفي

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک: ١٠٢/٢، برقم (٢٤٦٢)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقال الألباني: «صحيح». صحيح الجامع: ١/٢٧٠.

(بالطعن) أي: القتل بالرمح، و (الطاعون): المرض العام والوباء الذي يفسد له الهواء فتفسد به الأمزجة والأبدان: انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣/١٢٧.

(٢) هو محمد بن أحمد الأزهري الهروي، وكنيته: أبو منصور. ولد سنة: ٢٨٢هـ، أحد الأئمة في اللغة والأدب، سمع من: ابن السراج، وغيره، روى عنه: أبو عبيد الهروي، وغيره، توفي سنة: ٣٧٠هـ. ينظر لترجمته: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٤/١٧٧، وسير أعلام النبلاء: ١٦/٣١٥-٣١٧.

(٣) هو الليث بن المظفر، وقيل: الليث بن نصر بن سيار الخراساني، صاحب الخليل بن أحمد، كان صاحب نحو وشعر. ينظر لترجمته: مقدمة تهذيب اللغة: ١/٢٥، والبلغة، ص ٢٤٢.

الحديث: « كان إذا خطب إليه بعض بناته أتى الخدر فقال: إن فلاناً يذكر فلانة، فإن طعنت في الخدر لم يزوجها »<sup>(١)</sup>، (طعنت في الخدر) أي: دخلته، وقيل: أي طعنت بإصبعها ويدها على الستر المرخي على الخدر<sup>(٢)</sup>.

٤- ويأتي بمعنى: الذهاب: قال حميد بن ثور<sup>(٣)</sup>:

وطعني إليك الليل حضنيه إنني . . . لتلك إذا هاب الهدان فعول<sup>(٤)</sup>

قال أبو عبيدة: أراد: وطعني حضني الليل إليك.

٥- ويأتي بمعنى: القدح في شيء، سواء كان نسباً، أو كتاباً، أو شخصاً، أو غير ذلك، يقال: طعن فيه: أي قدح من باب: نصر أيضاً. وفي الحديث: « ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان »<sup>(٥)</sup>، أي: الذي يقع في أعراض الناس بالذم والغيبة ونحوهما، وهو فعّال من طعن فيه وعليه بالقول، يطعن - بالفتح - ويطعن - بالضم - إذا عابه، ومنه: الطعن في النسب<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى: ١٩٩/٧، برقم: (١٣٧٠٧). وقال: « كذا رواه أبو الأسباط الحارثي، وليس بمحفوظ، والمحفوظ من حديث يحيى مرسل ».

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٢٧/٣.

(٣) هو حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري، وكنيته: أبو المثنى. شاعر مخضرم، عاش زمنًا في الجاهلية، وشهد حينًا مع المشركين، وأسلم ووفد على النبي ﷺ ومات في خلافة عثمان نحو سنة: ٣٠هـ. ينظر لترجمته: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٣٧٨/١، والإصابة في تمييز الصحابة: ١٠٩/٢، والأعلام: ٢٨٣/٢.

(٤) البيت من بحر الطويل، ونسبه لحميد بن ثور كل من: الجوهري في (الصحاح): ٢١٥٨/٦، وابن منظور في (لسان العرب): ٢٦٦/١٣، والزبيدي في (تاج العروس): ٣٥٣/٣٥.

(٥) أخرجه الترمذي في باب: (ما جاء في اللعنة): ٣٥٠/٤، برقم (١٩٧٧)، وقال: حسن غريب، وقال الألباني: صحيح. وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: (النهي عن لعن الدواب وغيرها): ٢٠٠٥/٤، برقم (٢٥٩٧) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « لا ينبغي لصديق أن يكون لعانًا ».

(٦) انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٢٧/٣.



والفراء<sup>(١)</sup> يجيز فتح العين من (يطعن) في الكل، وعين المضارع مضمومة في الكل عند الليث، وبعضهم يفتح العين من مضارع الطعن بالقول للفرق بينهما. قال الكسائي: لم أسمع في مضارع الكل إلا الضم. وقال الفراء: سمعت يطعن بالرمح بالفتح<sup>(٢)</sup>.

والطعن حقيقته خرق الجسم بشيء محدد كالرمح، أو العود وشبهه، ويستعمل مجازاً بمعنى الثلب والنسبة إلى النقص، بتشبيهه عرض المرء الذي كان ملتئماً غير منقوص، بالجسد السليم، فإذا أظهرت نقائصه بالثلب والشم شبه بالجلد الذي أفسد التحامه<sup>(٣)</sup>.

فالطعن هنا استعارة، ومنه قوله ﷺ حين أمر أسامة: «إن تطعنوا في إمارته فقد طعتم في إماره أبيه من قبل، وأيم الله إن كان لخليقاً للإمارة»<sup>(٤)</sup>، أي: عبتموها واستنقصتموها<sup>(٥)</sup>.

«وعندما يقال: إن فلاناً طعن في فلان، فلا بد أنه قد تجاوز مرحلة السب إلى مرحلة أكبر

بكثير»<sup>(٦)</sup>.

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي الكوفي، وكنيته: أبو زكريا. ولد بالكوفة سنة: ١٤٤ هـ، في عهد أبي جعفر المنصور، وهو النحوي المشهور، روى عن: علي بن حمزة الكسائي، وغيره، روى عنه: محمد بن الجهم، وغيره، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، توفي سنة: ٢٠٧ هـ. يُنظر لترجمته: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص ٣١٣، وبغية الوعاة: ٢/٣٣٣.

(٢) انظر: مادة (ط ع ن) في: تهذيب اللغة: ٢/١٠٥، ومقاييس اللغة: ٣/٤١٢، ومختار الصحاح، ص ١٩٠، ولسان العرب: ١٣/٢٦٥-٢٦٧، وتاج العروس: ٣٥/٣٥٢-٣٥٥.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ١٠/١٢٩.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب: (من لم يكثرث بطعن من لا يعلم في الأمراء حديثاً): ٩/٧٣، برقم (٧١٨٧).

(٥) انظر: البحر المحيط: ٥/٣٧٩.

(٦) تفسير الشعراوي: ٨/٤٩١٧.

أما تعريف الطعن اصطلاحاً فهو: أن يُعترض بالاستخفاف على ما هو من الدين، أو: يُنسب إليه ما لا يليق به، لما ثبت من الدليل القطعي على صحة أصوله، واستقامة فروعهِ<sup>(١)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [التوبة، من الآية: ١٢] أي: قدحوا فيه، وثلبوه، وعابوه، واستنقصوه<sup>(٢)</sup>. قال ابن عباس: « ﴿وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾ : عابوكم في دين الإسلام»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: ﴿وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾ : بصريح التكذيب، وتقبيح الأحكام، والمعتقدات، وعموم الطاعات، والعبادات<sup>(٤)</sup>.

ولا فرق بين توجيه الطعن إلى الدين نفسه إجمالاً، وبين توجيهه إلى بعض تفاصيله، كالصلاة، والحج مثلاً، ومن ذلك: الطعن في القرآن الكريم، وذكر النبي ﷺ -وحاشاه- بسوء، فيقتل الذمي به عند جمع، مستدلين بالآية<sup>(٥)</sup>.

«ويدخل في هذا جميع أنواع الطعن الموجهة إلى الدين، أو إلى القرآن»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٨٢ / ٨.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١٤ / ١٥٣-١٥٤، والشعبي: ١٦ / ٥، والهداية لمكي: ٤ / ٢٩٤٠، والوجيز للواحدي، ص ٤٥٥، والكشاف: ٢ / ٢٥١، وزاد المسير: ٢ / ٢٤٠، ومفاتيح الغيب: ١٥ / ٥٣٤، والبحر المحيط: ٥ / ٣٧٩، وتفسير ابن كثير: ٤ / ١١٦.

(٣) تنوير المقباس، ص ١٥٤.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي: ٣ / ٧٣، والفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية للنخجواني: ١ / ٢٩٩.

(٥) انظر: روح المعاني: ٥ / ٢٥٣.

(٦) تفسير السعدي، ص ٣٣٠.

وإذا أردنا تعريف الطعن في القراءات من خلال ما سبق فنقول: هو إظهار الذم للقراءة القرآنية، أو إظهار فسادها<sup>(١)</sup>، أو ذم قارئها أو ناقلها، أو اتهامه بالخطأ، أو اللحن، أو الوهم، ونحو ذلك من الألفاظ، أو ترجيح إحدى القراءتين ترجيحاً يُسْقِطُ الأخرى وينفي عنها الصحة والقبول.

أما طعن المفسرين في القراءات على وجه الخصوص: فلم أجد له تعريفاً عند أحد، وبإمكانني أن أعرفه بقولي: هو ذمُّ المفسر القراءة، أو ادعاؤه فسادها، أو ضعفها، أو ضعف ناقلها، أو اتهامه بالخطأ، أو اللحن، أو الوهم، ونحو ذلك من الألفاظ، أو ترجيح إحدى القراءتين ترجيحاً يسقط الأخرى وينفي عنها الصحة والقبول.

### تأريخ الطعن في القراءات:

قبل الحديث عن تأريخ الطعن في القراءات تجدر الإشارة إلى التفريق بين تأريخ الطعن في القراءات، وتاريخ الحكم عليها.

والمقصود بالحكم على القراءات هو: تمييز القراءة الصحيحة عن غيرها عند الاختلاط، وهو ما يعرف بعصر (التمييز)، وليس من الضرورة أن يكون طعناً، وإن كان فيه رد لما لم يثبت، وتمحيص لما ثبت.

أما بالنسبة لتاريخ الطعن في القراءات: فلعل حديث اختلاف عمر وهشام بن حكيم رضي الله عنهما يمكن أن يكون النواة الأولى لبداية الاعتراض على القراءات؛ ففي البخاري ومسلم: « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان، في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكادت أساوره في الصلاة، فانتظرت حتى سلم، ثم لبيتته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال:

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٢ / ٣٤٥.

أقرأنيها رسول الله ﷺ، قلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وأنت أقرأني سورة الفرقان، فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرأها، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه»<sup>(١)</sup>.

وروى مسلم عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسّن النبي ﷺ شأنهما»<sup>(٢)</sup>.

وفي عهد عثمان رضي الله عنه اتسعت الفتوحات الإسلامية، وتفرق الصحابة في الأمصار، واستبحر العمران، ونبت ناشئة جديدة كانت بحاجة إلى دراسة القرآن؛ إذ أن تعلم القرآن وقراءته أهم ما يشغل بال الداخلين في الإسلام، فظهرت في الأمصار الإسلامية مدارس لتعليم القرآن الكريم وقراءته، فكان أهل كل إقليم من تلك الأقاليم يأخذ بقراءة ذلك الصحابي، فأهل الشام يقرؤون بقراءة أبي الدرداء رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة ابن

(١) أخرجه البخاري في باب: (نزول القرآن على سبعة أحرف): ٤/١٩٠٩، برقم (٤٧٠٦)، وفي باب: (من لم ير بأساً أن يقول سورة كذا وكذا): ٤/١٩٢٣، برقم (٤٧٥٤)، وفي باب: (ما جاء في المتأولين): ٦/٢٥٤١، برقم (٦٥٣٧)، وأخرجه مسلم في باب: (أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه): ١/٥٦٠، برقم (٨١٨).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: (بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه): ١/٥٦١، برقم (٢٧٠).

(٣) انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة، ص ١٤٩-١٥٠، ومعرفة القراء الكبار، ص ٢٠.

مسعود رضي الله عنه<sup>(١)</sup>، وهكذا.

ولما كان الصحابة قد تلقوا عن النبي صلى الله عليه وسلم وجوهاً من القراءات، أدى اختلافهم في حروف الأداء ووجوه القراءة إلى اختلاف الناقلين عنهم، وبدأت نذر فتنة بسبب الجهل بأوجه القراءات، حتى كاد الناس أن يكفر بعضهم بعضاً؛ تعصباً لقراءة من أخذوا عنه.

فجعل الرجل يلقي الرجل في مغزاته فيقول: قراءتي أصح من قراءتك، أقرأني أبي بن كعب كذا وكذا، فيقول هذا: أقرأني عبد الله بن مسعود كذا وكذا.

ففرع حذيفة رضي الله عنه، وقدم على عثمان رضي الله عنه وقال: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمان رضي الله عنه إلى حفصة رضي الله عنها أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها ثم نردها إليك، فأرسلتها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أن ينسخوها في المصاحف، وكتب منها عدة مصاحف، وأرسلها إلى الأمصار، وأمر الناس بإحراق كل ما عداها<sup>(٢)</sup>؛ لرأب الصدع، وتدارك الخرق قبل أن يتسع على الراقع.

وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى<sup>(٣)</sup>.

والقراءة سنة متبعة، لا مجال فيها للاجتهاد والرأي.

فقد جاء في حديث ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، عن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت

(١) انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة، ص ١٤٩.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: فضائل القرآن، باب: (جمع القرآن): ٦/١٨٣، برقم (٤٩٨٧). وانظر: كتاب المصاحف للسجستاني، ص ٨٨، والانتصار للباقلاني: ٤٥٨/٢.

(٣) انظر: النشر لابن الجزري: ٧/١، وتبرئة الإمام الطبري المفسر من الطعن في القراءات، للدكتور: سامي عبدالشكور، ص ١١-١٢.

عنه، وعن ابن المنكدر<sup>(١)</sup>، وعروة بن الزبير<sup>(٢)</sup> وعمر بن عبدالعزيز<sup>(٣)</sup>، وعامر الشعبي<sup>(٤)</sup> أنهم قالوا: (القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقروا كما علمتم)<sup>(٥)</sup>.

وكان للإتباع والتوقيف فيها أثر في هيبتها وعدم تجاسر العلماء على ما في بعضها مما يخالف ما عهدوه من قواعد الإعراب، وخاصة الجيل الأول منهم.

وظل هذا الشعور بضرورة تجنب التعرض للقراءات القرآنية ملازمًا لكثير من المشتغلين بالنحو -وبخاصة بين أبناء الجيل الأول- وجلهم من القراء الذين ورثوا طائفة من وجوه القراءات هي سابقة في الزمن -ولا شك- على الاشتغال باللغة والنحو، ولم يزد الخلاف بين أقطاب هذا الجيل عن أن يسلك الواحد منهم بقراءته مسلکًا نحوياً يرتضيه، وإن خالفه غيره، مثل ما كان من الخلاف بين عيسى بن عمر<sup>(٦)</sup> (ت: ١٤٩هـ)، وأبي

(١) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهذير -بالتصغير- بن عبد العزيز القرشي التيمي، وكنيته: أبو بكر. من رجال الحديث، أدرك بعض الصحابة وروى عنهم، توفي سنة: ١٣٠هـ. ينظر لترجمته: تهذيب التهذيب لابن حجر: ٤٧٣/٩.

(٢) هو: عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، وكنيته: أبو عبد الله، روى عن أبيه، وعائشة رضي الله عنها، وغيرهما، روى عنه: الزهري، وجماعة، توفي سنة: ٩٤هـ. ينظر لترجمته: صفة الصفوة، لابن الجوزي: ٣٤٩/١، وغاية النهاية: ٥١١/١.

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، وكنيته: أبو حفص. الخليفة الصالح، ولد سنة: ٦٠هـ، وتوفي سنة: ١٠١هـ. ينظر لترجمته: سيرة عمر بن عبد العزيز، لابن عبد الحكم. وفوات الوفيات، للكتبي: ١٣٣/٣-١٣٤.

(٤) هو: عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي الكوفي الإمام الكبير المشهور، وكنيته: أبو عمرو. روى عن: زيد بن ثابت، وغيره، روى عنه: محمد بن أبي ليل، وغيره، توفي سنة: ١٠٥هـ، وقيل: غير ذلك. ينظر لترجمته: غاية النهاية: ٣٥٠/١، وتهذيب التهذيب: ٦٥-٦٩.

(٥) انظر: النشر: ١٧/١.

(٦) هو: عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، وكنيته: أبو عمر. عالم بالعربية والقراءة، عرض القرآن على

عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ) في قراءة: ﴿ قَالَ يَقَوْمٌ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود، من الآية: ٧٨]: يقرؤها عيسى بن عمر بنصب ﴿أطهر﴾، وينكرها عليه معاصره أبو عمرو بن العلاء، ويرى الرفع أحسن.

وما إن انقضى هذا الجيل بانتهاج النصف الأول من القرن الثاني حتى اشتد ساعد النحاة في فرض قواعدهم على الناطقين بالعربية، وتبدل هذا الاستحياء من القراءات، فتجرأ كثير من النحاة عليها، وأخضعوها للنقد، على نحو ما يفعلون بسائر الكلام<sup>(١)</sup>.

إننا لا ننكر أن بدايات النحو العربي كانت بداية نحو تعليمي، يسعى إلى الاطراد، وينفر من الخروج عن القواعد التي ضبطها النحاة، مما أفضى إلى الشاذ، والنادر، والعزيز، والمحفوظ الذي لا يقاس عليه، وما إلى ذلك من الأوصاف التي رمى اللغويون القدماء بها بعض الأنماط التي خالفت أقيستهم، وقواعدهم الصارمة.

وقد اعتبر الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) أول من طعن في القراءات، حيث قال: « وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة -يعني قراءة ابن عامر في الأنعام- وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور: ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير. حتى قال السخاوي: قال لي أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر<sup>(٢)</sup> ».

عاصم الجحدري، وغيره، روى عنه: هارون بن موسى، وغيره، توفي سنة: ١٤٩هـ. ينظر لترجمته: إنباه الرواة: ٢/ ٣٧٤-٣٧٥، وغاية النهاية: ١/ ٦١٣.

(١) انظر: ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها، للدكتور: إسماعيل الطحان، ص ٣١-٣٢.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٩٨. وانظر قول السخاوي في: فتح الوصيد في شرح القصيدة: ١/ ١٢٠.

يقول السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) في كتابه: (جمال القراء وكمال الإقراء): « وقد تكلم محمد بن جرير الطبري في قراءة ابن عامر رحمته فقال: وقد زعم بعضهم أن عبد الله بن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وعليه قرأ القرآن، وأن المغيرة قرأ على عثمان بن عفان، قال: وهذا غير معروف عن عثمان، وذلك أنا لا نعلم أحداً ادعى أن عثمان أقرأه القرآن، بل لا يحفظ عنه من حروف القرآن إلا أحرفٌ يسيرة..»

ثم قال: وبعد: فإن الذي حكى ذلك، وقاله رجل مجهول من أهل الشام لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن، يقال له: عراك بن خالد المري، ذكر ذلك عنه هشام بن عمار.

وعراك لا يعرفه أهل الآثار، ولا نعلم أحداً روى عنه غير هشام بن عمار..<sup>(١)</sup>

والحق أن الإمام الطبري - وإن كان قد اشتهر عنه أنه أول من طعن في القراءات من المفسرين - إلا أنه مسبوق في ذلك، ومتبوع فيه<sup>(٢)</sup>.

وكل من سبقه ومن تبعه هم من الأئمة الأعلام، الذين يعرفون للقراءات حقها، ولا تغيب عنهم سنيّتها، ولا يتهمون بإلقاء القول على عواهنه.

(١) جمال القراء وكمال الإقراء، ص ٥١١-٥١٢.

(٢) فقد سبقه: عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ)، وعاصم الجحدري (ت: ١٢٨هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ)، وهارون الأعمور (ت: ١٧٠هـ)، والخليل بن أحمد (ت: ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، والكسائي (ت: ١٨٩هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت: ٢٠٥هـ)، والفراء (ت: ٢٠٧هـ)، وأبو الحسن الأخفش (ت: ٢٠٥هـ)، والأصمعي (ت: ٢١٦هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، والمازني (ت: ٢٤٩هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥هـ)، وابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، والمبرد (ت: ٢٨٥هـ). وقفاه من بعده: الزجاج (ت: ٣١١هـ)، وابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، وأبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، وأبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، وأبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، وابن عطية (ت: ٥٤٢هـ)، وغيرهم. انظر: ظاهرة نقد القراءات، ص ٣٢-٣٣.



وقد اتصف بعض هؤلاء الناقدين بالقسوة على القراء؛ إذ رموهم باللحن، وعدم الدراية باللغة، والتخليط، والاضطراب، والوهم، وسوء الفهم.

وقد كان لظعن من سبقه أثر في دفاع بعض متقدمي النحاة عن القراءات، والتأليف في بيان أوجهها<sup>(١)</sup>.

وفيما يلي عرض تقريبي لتأريخ الطعن في القراءات:

في القرن الأول الهجري:

أول من بلغنا عنه اعتراض على بعض القراءات:

١- عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت: ٢٣هـ):

ترجع بداية هذه الظاهرة إلى عهد الصحابة رضي الله عنهم، فقد قال السيوطي: «أخرج أبو الشيخ عن أبي أسامة ومحمد بن إبراهيم التميمي قالاً: مر عمر بن الخطاب برجل وهو يقرأ: ﴿وَالسَّيْفُوتِ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ [التوبة، من الآية: ١٠٠] فوقف عمر فلما انصرف الرجل قال: من أقرأك هذه؟ قال: أقرأنيها أبي بن كعب، قال: فانطلق إليه، فانطلقا إليه فقال: يا أبا المنذر أخبرني هذا أنك أقرأته هذه الآية قال: صدق تلقيتها من في رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال عمر: أنت تلقيتها من في رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فقال في الثالثة وهو غضبان: نعم.

(١) ومن هؤلاء: ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) في (حجته)، والقشيري (ت: ٤٧٥هـ)، والحريري (ت: ٥١٦هـ) في كتابه: (درة الغواص)، والفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ) في تفسيره، وابن المنير (ت: ٦٣٣هـ) في كتابه: (الانتصاف على الكشاف)، وأبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) في تفسيره، والزرکشي (ت: ٧٩٤هـ) في كتابه: (البرهان في علوم القرآن)، والدماميني (ت: ٨٢٧هـ)، وابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) في كتابه (النشر)، وغيرهم. انظر: ظاهرة نقد القراءات، ص ٣٣.

والله لقد أنزلها الله على جبريل -عليه السلام- وأنزلها جبريل -عليه السلام- على قلب محمد ﷺ ولم يستأمر فيها الخطاب ولا ابنه.

فخرج عمر رافعاً يديه وهو يقول: الله أكبر. الله أكبر» (١).

وهذا الإنكار منه لم يكن ردًا لِمَا تواتر وثبت، ولكن من باب التحري وحفظاً لدين الله تعالى.

٢- سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه (ت: ٥٥هـ): نقل ابن حجر: أن سعيد بن المسيب (٢)

(ت: ٩٤هـ) كان يقرأ: ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾ [البقرة، من الآية: ١٠٦] بنونين، فأنكرها عليه سعد بن أبي وقاص، وكانت قراءته: ﴿أَوْ تَنْسَهَا﴾ بفتح التاء، خطاباً للنبي ﷺ (٣).

ونقل الطبري بإسناده قال: «عن يعلى بن عطاء قال، سمعت القاسم بن ربيعة الثقفي

يقول: قلت لسعد بن أبي وقاص: إني سمعت ابن المسيب يقرأ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾ فقال سعد: إن الله لم ينزل القرآن على المسيب ولا على ابنه!» (٤).

(١) الدر المنثور: ٢٦٩/٤.

(٢) هو: سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي القرشي، وكنيته: أبو محمد. روى عن: عمر، وعثمان رضي الله عنهما، روى عنه الزهري، وقتادة، وغيرهم، توفي سنة: ٩٤هـ. ينظر لترجمته: صفة الصفوة: ٣٤٦-٣٤٧، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي: ١/ ٤٤٤-٤٤٥.

(٣) فتح الباري: ١٦٧/٨.

(٤) تفسير الطبري: ٤٧٥/٢.

٣- عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها (ت: ٥٨هـ).

روى البخاري عن عروة بن الزبير (ت: ٩٤هـ) عن عائشة رضي الله عنها قالت له وهو يسألها عن قول الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ ﴾ قال: قلت: ﴿ كُذِّبُوا ﴾ أم ﴿ كُذِّبُوا ﴾ قالت عائشة: ﴿ كُذِّبُوا ﴾ بتشديد الذال، قلت: فلعلها ﴿ كُذِّبُوا ﴾، قالت: معاذ الله، لم تكن الرسل تظن ذلك برهبا<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر: « وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف، بناء على أن الضمير للرسول... ولا لإنكار القراءة بذلك معنى بعد ثبوتها، ولعلها لم يبلغها ممن يرجع إليه في ذلك، وقد قرأها بالتخفيف أئمة الكوفة من القراء: عاصم، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وحزمة، والكسائي، ووافقهم من الحجازيين: أبو جعفر بن القعقاع، وهي قراءة ابن مسعود، وابن عباس، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن البصري، ومحمد بن كعب القرظي في آخرين.. وظاهر السياق أن عروة كان يوافق ابن عباس في ذلك قبل أن يسأل عائشة »<sup>(٢)</sup>.

٤- عبدالله بن عباس (ت: ٦٨هـ): قال الإمام الطبري: « حدثت عن القراء قال: ثني أبو بكر بن عياش.. حدثني عاصم، عن أبي رزين، عن أبي يحيى، أن ابن عباس لقي ابن أخي عبيد بن عمير، فقال: إن عمك لعربي، فما له يلحن في قوله: ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف، من الآية: ٥٧] وإنما هي: ﴿ يَصِدُّونَ ﴾ »<sup>(٣)</sup>.

وقد قرأها بالضم علي بن أبي طالب، وأنكرها ابن عباس<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: (قول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِّلسَّالِئِينَ ﴾ ) :

٤/ ١٥٠، برقم (٣٣٨٩).

(٢) فتح الباري: ٨/ ٣٦٧-٣٦٨.

(٣) تفسير الطبري: ٢١/ ٦٢٦.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٩/ ٣٨٥.

## في القرن الثاني الهجري:

٥- عاصم الجحدري<sup>(١)</sup> (ت: ١٢٨هـ): في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾ [إبراهيم، من الآية: ٤١]. قال ابن عطية: « وقرأ الزهري وإبراهيم النخعي: ﴿ ولولدي ﴾ على أنه دعاء لإسماعيل وإسحاق، وأنكرها عاصم الجحدري، وقال: إن في مصحف أبي بن كعب ﴿ ولأبوي ﴾<sup>(٢)</sup> .

٦- أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ): في قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ ﴾ [الأنفال، من الآية: ٤٢]: قال أبو حيان: « قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ بِالْعُدْوَةِ ﴾ بكسر العين فيهما، وباقي السبعة بالضم، والحسن وقتادة وزيد بن علي وعمرو بن عبيد: بالفتح. وأنكر أبو عمرو الضم، وقال الأخفش: لم يسمع من العرب إلا الكسر<sup>(٣)</sup> .

٧- هارون الأعمور<sup>(٤)</sup> (ت: ١٧٠هـ): في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَبَّتْ ﴾ [أوله: يوسف، من الآية: ٤]: قال أبو حيان: « قرأ ابن عامر والأعرج وأبو جعفر: ﴿ يَتَأَبَّتْ ﴾ بفتح التاء، وقد لحن هارون هذه القراءة<sup>(٥)</sup> .

(١) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري، روى عن: نصر بن عاصم، وغيره، روى عنه: عيسى بن عمر، وغيره، توفي سنة: ١٢٨هـ. ينظر لترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي: ٣/٤٣٧، وغاية النهاية: ٣٤٩/١.

(٢) المحرر الوجيز: ٣/٣٤٣.

(٣) البحر المحيط: ٥/٣٢٧.

(٤) هو هارون بن موسى النحوي العتكي البصري الأعمور، وكنيته: أبو عبدالله، روى عن: عاصم بن أبي النجود، وغيره، روى عنه القراءة: النضر بن شميل، وغيره، توفي في حدود سنة: ١٧٠هـ. ينظر لترجمته: إنباه الرواة: ٣/٣٦١، وبغية الوعاة: ٢/٣٢١.

(٥) البحر المحيط: ٧/٢٦٨.

٨- سيبويه<sup>(١)</sup> (ت: ١٨٠هـ): في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾ [أوله: الأنفال، من الآية: ٦٤] قال سيبويه: «قد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز - من أهل التحقيق - يحققون ﴿نَبِي﴾ و﴿بَرِيَّة﴾، -أي: يقرؤونها بالهمز- وذلك قليل رديء»<sup>(٢)</sup>.

٩- الكسائي (ت: ١٨٩هـ): في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة، من الآية: ١] فقد قال أبو حيان: «قال خلف بن هشام البزار: سمعت الكسائي يقول: من قرأ ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ فبين الدال عند السين فلسانه أعجمي ليس بعربي».

وعقب عليه أبو حيان فقال: «ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان»<sup>(٣)</sup>.

### في القرن الثالث الهجري:

١٠- أبو زكريا الفراء (ت: ٢٠٧هـ): في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام، من الآية: ١٣٧]:

فقد قرأ ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ﴾ بضم الزاي، ﴿لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ﴾ بالرفع، ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ بالنصب، و﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾ بالخفض<sup>(٤)</sup>.

قال الفراء: ليس قول من قال ذلك بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية<sup>(٥)</sup>.

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري، مولى بني الحارث، لُقّب بسيبويه، ومعناه بالفارسية رائحة التفاح، وكنيته: أبو بشر. إمام النحو، روى عن: الخليل بن أحمد، توفي سنة: ١٨٠هـ، وقيل: ١٨٨هـ، وقيل: ١٩٤هـ. يُنظر لترجمته: إنباه الرواة: ٣٤٦/٢، والبلغة، ص ٢٢١-٢٢٤، وبغية الوعاة: ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٢) الكتاب لسيبويه: ٥٥٥/٣.

(٣) البحر المحيط: ١٠/١٢٠.

(٤) وهي قراءة متواترة. انظر: التيسير، ص ١٠٧، وتحرير التيسير، ص ٣٦٥، والنشر: ٢/٢٦٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٥٨.

قال البغدادي في تعليقه على طعن الزمخشري على قراءة ابن عامر: « والزمخشري في طعنه على هذه القراءة مسبوق أيضاً بالفراء، فكان ينبغي الرد على الفراء فإنه هو الذي فتح ابتداء باب القدرح على قراءة ابن عامر »<sup>(١)</sup>.

١١- أبو الحسن الأخفش<sup>(٢)</sup> (ت: ٢١٥هـ): في قوله تعالى: ﴿ فَنَظَرَةُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة، من الآية: ٢٨٠] قرأ الجمهور ﴿ مَيْسَرَةٍ ﴾ بفتح السين، وقرأ نافع وحده: ﴿ مَيْسَرَةٍ ﴾ بضم السين بوزن (مفعلة)<sup>(٣)</sup>، قال الأخفش: « وقال بعضهم ﴿ مَيْسَرَةٍ ﴾ وليست بجائزة؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْل) »<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ ﴾ [إبراهيم، من الآية: ٢٢]: قرأ الجمهور: ﴿ بِمُصْرِحٍ ﴾ بفتح الياء، وقرأ حمزة: ﴿ بِمُصْرِحِي ﴾ بكسر الياء مشددة<sup>(٥)</sup>.  
قال الأخفش: إن الكسر لحن، لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو<sup>(٦)</sup>.

وقال الفراء: « لعلها من وَهْم القراء طبقة يَحْيَىٰ فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظَنَّ أن الباء في ﴿ بِمُصْرِحٍ ﴾ خافضة للحرف كله »<sup>(٧)</sup>. وقال الزجاج: « وهذه القراءة

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي: ٤/٤٢٢.

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، النحوي، المعروف بالأخفش الأوسط، سُمي بالأخفش لصغر عينيه، وكنيته: أبو الحسن. أخذ عن: سيبويه، والخليل بن أحمد، وغيرهم، روى عنه: أبو عثمان المازني، وغيره، وهو أحد أئمة النحاة البصريين، توفي سنة: ٢١٥هـ، وقيل: ٢١١هـ. يُنظر لترجمته: بغية الوعاة: ٢/١٣٢، والبلغة: ١/١٠٤-١٠٥، ومعجم الأدباء، لياقوت الحموي: ٣/٣٨٢ وما بعدها.

(٣) انظر: التيسير للداني، ص ٨٥، وتحبير التيسير، ص ٣١٥، والنشر: ٢/٢٣٦.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١/٢٠٤.

(٥) انظر: التيسير، ص ١٣٤، وتحبير التيسير، ص ٤٢٤-٤٢٥، والنشر: ٢/٢٩٨-٢٩٩.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/٤٠٧.

(٧) معاني القرآن للفراء: ٢/٧٥.

عند جميع النحويين رديئة مردولة»<sup>(١)</sup>. وقال النحاس: « فقد صار هذا بإجماع لا يجوز.. ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله -جلّ وعزّ- على الشذوذ»<sup>(٢)</sup>. وقال الزمخشري: « وقرئ: ﴿بِمُصْرِحِي﴾ بكسر الياء، وهي ضعيفة»<sup>(٣)</sup>.

١٢- الأصمعي<sup>(٤)</sup> (ت: ٢١٦هـ): في قوله تعالى: ﴿مَالِكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنفال، من الآية: ٧٢] قال ابن عطية: « عن أبي عمرو والأصمعي: أن كسر الواو هنا لحن؛ لأن (فعالة) إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلداً»<sup>(٥)</sup>.

١٣- أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٦)</sup> (ت: ٢٢٤هـ): في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة، من الآية: ٥١] اختار أبو عبيد القاسم بن سلام قراءة أبي عمرو بغير ألف، وأنكر قراءة من قرأ: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ بالألف، وقال: لأن المواعدة تكون من البشر، فأما الله -عز وجل- فإنما هو المنفرد بالوعد والوعيد. ووافق أبا عبيد على ذلك أبو حاتم<sup>(٧)</sup> (ت: ٢٥٥هـ).

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥٩/٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢٣١/٢.

(٣) الكشاف: ٥٥١/٢.

(٤) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي الأصمعي، وكنيته: أبو سعيد. راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، ولد سنة: ١٢٢هـ، روى عن: أبي عمرو بن العلاء، وغيره، وتوفي سنة: ٢١٦هـ. ينظر لترجمته: إنباه الرواة: ١٩٧/٢، وما بعدها، وبغية الوعاة: ١١٢/٢-١١٣.

(٥) المحرر الوجيز: ٥١٩/٣.

(٦) هو القاسم بن سلام الأنصاري البغدادي، الفقيه، المحدث، المقرئ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وغيره، روى عنه القراءة: أحمد التلخبي، وغيره، توفي سنة: ٢٢٤هـ. ينظر لترجمته: إنباه الرواة: ١٢/٣، وما بعدها، ومعرفة القراء الكبار، ص ١٠١.

(٧) انظر: تفسير القرطبي: ٣٩٤/١.

واختار الزجاج ﴿وَعَدْنَا﴾ وقال: «﴿وَعَدْنَا﴾ هنا جيد بالغ؛ لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة»<sup>(١)</sup>، ووافقه أبو جعفر النحاس فقال: «وكلام أبي عبيد هذا غلط بين؛ لأنه أدخل باباً في باب، وأنكر ما هو أحسن وأجود، و﴿وَعَدْنَا﴾ أحسن، وهي قراءة مجاهد، والأعرج، وابن كثير، ونافع، والأعمش، وحمزة، والكسائي»<sup>(٢)</sup>.

١٤ - أبو عثمان المازني<sup>(٣)</sup> (ت: ٢٤٩هـ): في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ﴾ [الأعراف، من الآية: ١٠] قال المازني: «فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة ﴿معائش﴾ بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم (ت: ١٦٩هـ) ولم يكن يدري ما العربية؟ وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا»<sup>(٤)</sup>.

ورد عليه أبو حيان فقال: «وأما قول المازني: أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، فليس بصحيح؛ لأنها نقلت عن ابن عامر، وعن الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وأما قوله: إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية: فشهادة علي النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب، فهو لا يلزمه ذلك؛ إذ هو فصيح متكلم بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم»<sup>(٥)</sup>.

(١) معاني القرآن للزجاج: ١/١٣٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١/٥٢-٥٣.

(٣) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب المازني، وكنيته: أبو عثمان. كان إماماً في العربية، متسعاً في الرواية، روى عن: الأصمعي، وغيره، روى عنه: المبرد، وغيره، توفي سنة: ٢٤٩هـ. يُنظر لترجمته: إنباه الرواة: ١/٢٨١، وما بعدها، والبلغة، ص ٩٣-٩٤، وبغية الوعاة: ١/٤٦٣-٤٦٦.

(٤) المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص ٣٠٧.

(٥) البحر المحيط: ١٥/٥.



١٥- أبو حاتم السجستاني<sup>(١)</sup> (ت: ٢٥٥هـ): في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَلَهُمْ كَانَ خِطَاءًا

كَبِيرًا﴾ [الإسراء، من الآية: ٣١]: قرأ ابن كثير: بكسر الخاء وفتح الطاء مع المد وبعدها همزة<sup>(٢)</sup>، قال أبو حاتم: هي غلط<sup>(٣)</sup>، وقال النحاس (ت: ٣٣٨هـ): «لا أعرف لهذه القراءة وجهًا»<sup>(٤)</sup>.

١٦- ابن قتبية<sup>(٥)</sup> (ت: ٢٧٦هـ): في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا﴾ [النساء، من

الآية: ١٣٥] حيث قال: «وقرأ يحيى بن وثاب: ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا﴾ من الولاية<sup>(٦)</sup>، ولا وجه للولاية ههنا، إنما هي ﴿وَإِنْ تَلَّوْا﴾ -بواوين- من ليك في الشهادة وميلك إلى أحد الخصمين عن الآخر. قال الله عز وجل: ﴿يَلُؤْنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران، من الآية: ٧٨]. واتبعه على هذه القراءة الأعمش وحمزة.

وقرأ الأعمش: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ [إبراهيم، من الآية: ٢٢] بكسر الياء<sup>(٧)</sup>، كأنه ظن أن

الباء تخفض الحرف كله، واتبعه على ذلك حمزة..

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان القاسم السجستاني، النحوي المقرئ، البصري، وكنيته: أبو حاتم. إمام

في اللغة، وعلوم القرآن، روى عن: يعقوب الحضرمي، وغيره، روى عنه: أبو داود، والنسائي، توفي

سنة: ٢٥٥هـ، وقيل: ٢٥٠هـ. يُنظر لترجمته: إنباه الرواة: ٥٨/٢، والبلغة، ص ١٥١-١٥٢.

(٢) انظر: التيسير، ص ١٣٩، وتحبير التيسير، ص ٤٣٧، والنشر: ٣٠٧/٢.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٢٥٣/١٠.

(٤) تفسير القرطبي: ٢٥٣/١٠.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) وهي قراءة متواترة. انظر: التيسير، ص ٩٧، وتحبير التيسير، ص ٣٤٣، والنشر: ٢٥٢/٢.

(٧) وهي قراءة متواترة. انظر: التيسير، ص ١٣٤، وتحبير التيسير، ص ٤٢٤-٤٢٥، والنشر: ٢٩٨-٢٩٩.

وقرأ نافع: ﴿فِيمَ تَبَشِّرُونَ﴾ [الحجر، من الآية: ٥٤] بكسر النون<sup>(١)</sup>. ولو أريد بها الوجه الذي ذهب إليه، لكانت (فيم تبشرونني) بنونين؛ لأنها في موضع رفع<sup>(٢)</sup>.

١٧- أبو العباس المبرد<sup>(٣)</sup>: (ت: ٢٨٥هـ): في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلِمًا لِيُؤْفِقَهُمْ﴾ [هود، من الآية: ١١١]: قرئ بتشديد النون من ﴿وَإِنَّ﴾ والميم من ﴿لَمَّا﴾<sup>(٤)</sup>، فقليل: إنه لحن، وحكي عن المبرد: أن هذا لا يجوز. وقال الكسائي: الله أعلم بهذه القراءة وما أعرف لها وجهًا.

وعقب أبو حيان فقال: «وهذه جسارة من المبرد على عادته، وكيف تكون قراءة متواترة لحنًا، ولو سكت أو قال كما قال الكسائي لكان أوفق»<sup>(٥)</sup>.

في القرن الرابع الهجري وما بعده:

١٨- ابن جرير الطبري<sup>(٦)</sup>: (ت: ٣١٠هـ): قال رحمته في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام، من الآية: ١٣٧]: «وقرأ ذلك بعض قرأة أهل الشام: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ﴾ بضم

(١) وهي قراءة متواترة. انظر: التيسير، ص ١٣٦، وتحبير التيسير، ص ٤٢٨، والنشر: ٣٠٢/٢.

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص ٤٤.

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الثمالي الأزدي، البصري اللغوي، الأديب، الملقب بالمبرد، وكنيته: أبو العباس. إمام العربية في زمانه، أخذ عن: أبي حاتم السجستاني، وغيره، وروى عنه: إسماعيل الصفار، وغيره، توفي سنة: ٢٨٥هـ. يُنظر لترجمته: البلغة، ص ٢١٦-٢١٧، وبغية الوعاة: ١/ ٢٦٩ وما بعدها، ومعجم الأدباء: ٥/ ٤٧٩ وما بعدها.

(٤) وهي قراءة متواترة. انظر: التيسير، ص ١٢٦، وتحبير التيسير، ص ٤٠٨، والنشر: ٢٩١/٢.

(٥) البحر المحيط: ٦/ ٢١٧، وانظر: تفسير القرطبي: ٩/ ١٠٥.

(٦) سبقت ترجمته.

الزاي ﴿لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ﴾ بالرفع، ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ بالنصب، ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالخفض، بمعنى: وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم. وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح. وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيتُ رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه، وذلك قول قائلهم:

فَرَجَجْتُهُ مُتَمَكِّنًا .. زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(١)</sup>

قال أبو جعفر: والقراءة التي لا أستجيز غيرها: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بفتح الزاي من ﴿زَيْنٌ﴾، ونصب (القتل) بوقوع ﴿زَيْنٌ﴾ عليه، وخفض ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ بإضافة (القتل) إليهم، ورفع (الشركاء) بفعلهم؛ لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم، على ما ذكرت من التأويل.

وإنما قلتُ: لا أستجيز القراءة بغيرها؛ لإجماع الحجة من القراءة عليه، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة.

ولولا أن تأويل جميع أهل التأويل بذلك ورد، ثم قرأ قارئ: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بضم الزاي من ﴿زين﴾، ورفع (القتل)، وخفض

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في: مجالس ثعلب، ص ٣٠، والخصائص لابن جني: ٤٠٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري: ٣٤٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ٩٨٥/٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ٤/٤١٥.

وهذا البيت شاهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.

(الأولاد) و (الشركاء)، على أن (الشركاء) مخفوضون بالردّ على (الأولاد)، بأنّ (الأولاد) شركاء آبائهم في النسب والميراث كان جائزاً»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الجزري: «ومعلوم أن القراءة التي لم يستجزها الطبري هي قراءة ابن عامر إمام أهل الشام، وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءات الصحيحة وركب هذا المحذور: ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر»<sup>(٢)</sup>.

١٩- أبو إسحاق الزجاج<sup>(٣)</sup> (ت: ٣١١هـ): في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفِخِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء، من الآية: ٨٨] قراءة العامة: بنونين مخففة، وقرأ ابن عامر وشعبة: ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة وجيم مشددة<sup>(٤)</sup>. وخطأها أبو حاتم وأبو إسحاق الزجاج، وقالوا: هي لحن<sup>(٥)</sup>.

٢٠- أبو بكر بن مجاهد<sup>(٦)</sup> (ت: ٣٢٤هـ): في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ

(١) تفسير الطبري: ١٢/١٣٧-١٣٨.

(٢) النشر: ٢/٢٦٤. ولعل ابن الجزري رحمته لم يقف على طعن الفراء (ت: ٢٠٧هـ) المتقدم، فنسب القول بالأسبقية في هذا الطعن إلى الطبري. انظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٥٨.

(٣) هو: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج البغدادي النحوي، وكنيته: أبو إسحاق. روى عن: ثعلب، والمبرد، وغيرهما، وروى عنه: أبو علي الفارسي، وعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الذي نُسب إليه؛ لأخذه عنه، توفي ببغداد سنة: ٣١١هـ وقيل: ٣١٠هـ. يُنظر لترجمته: إنباه الرواة: ١/١٩٤، وما بعدها، والبلغة، ص ٥٩، وبغية الوعاة: ١/٤١١-٤١٣.

(٤) انظر: التيسير، ص ١٥٥، وتحبير التيسير، ص ٤٦٧، والنشر: ٢/٣٢٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٣٦، وتفسير القرطبي: ١١/٣٣٥.

(٦) سبقت ترجمته.

كُنْ فَيَكُونُ ﴿ [البقرة، من الآية: ١١٧] : قال أبو بكر بن مجاهد في قراءة ابن عامر: هذا لحن<sup>(١)</sup>. ولم يقبل أبو حيان كلام ابن مجاهد، وقال: هذا خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة، فهي متواترة، ثم هي قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن<sup>(٢)</sup>.

٢١- أبو جعفر النحاس<sup>(٣)</sup> (ت: ٣٣٨هـ): في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِلَهُمْ لَّا يُعْزِرُونَ﴾ [الأنفال، الآية: ٥٩]: روي عن ابن محيصن أنه قرأ: ﴿لَّا يُعْجِرُونَ﴾ بتشديد الجيم وكسر النون<sup>(٤)</sup>. قال أبو جعفر النحاس: «وهذا خطأ من جهتين، إحداهما: أن معني عَجَزَه ضَعَفَه، وَضَعَفَ أمره، والأخرى: أنه كان يجب أن يكون بنونين»<sup>(٥)</sup>.

٢٢- أبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup> (ت: ٣٧٧هـ): في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء، من الآية: ١]: قال الفارسي عن قراءة حمزة: وهذا ضعيف في القياس، وترك الأخذ به أحسن<sup>(٧)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة مشددة الجيم، قال الفارسي: «وهو وهم، لا يجوز فيه الإدغام... فلما أخفى عاصم ظنَّ السامع أنه مدغم»<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد، ص ١٦٩.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/٥٨٦.

(٣) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، النحوي، وكنيته: أبو جعفر. أخذ عن: المبرد، والزجاج، وغيرهم، توفي سنة: ٣٣٨هـ. ينظر لترجمته: إنباه الرواة: ١/١٣٦، وما بعدها، وبغية الوعاة: ١/٣٦٢.

(٤) انظر: الإتحاف، ص ٢٩٩.

(٥) معاني القرآن للنحاس: ٣/١٦٦. وانظر: إعراب القرآن له: ٢/١٠٣.

(٦) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي، الإمام العلامة، وكنيته: أبو علي. روى عن: الزجاج، وابن السراج، وروى عنه: ابن جنبي، وغيره، توفي سنة: ٣٧٧هـ. يُنظر لترجمته: إنباه الرواة: ١/٣٠٨-٣١٠، والبلغة، ص ١٠٨-١٠٩، وبغية الوعاة: ١/٤٩٦-٤٩٧.

(٧) انظر: الحجة للفارسي: ٣/١٢١.

(٨) الحجة للفارسي: ٥/٢٥٩.

٢٣- أبو الفتح عثمان بن جني<sup>(١)</sup> (ت: ٣٩٢هـ): في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [البقرة، من الآية: ٣٤] قال ابن جني في (المحتسب): « وهذا ضعيف عندنا جداً »<sup>(٢)</sup>.

٢٤- محمود الزمخشري<sup>(٣)</sup> (ت: ٥٣٨هـ): في قوله تعالى: ﴿فَيَعْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة، من الآية: ٢٨٤] قال: « ومدغم الراء في اللام لاحن مخطيء خطأ فاحشاً.. »<sup>(٤)</sup>.

٢٥- ابن عطية الأندلسي<sup>(٥)</sup> (ت: ٥٤٢هـ): في قوله تعالى: ﴿تَرْتَعِ وَتَلْعَبُ﴾ [يوسف، من الآية: ١٢] قال: « وقرأ ابن كثير في بعض الروايات عنه: ﴿تَرْتَعِي﴾ بإثبات الياء، وهي ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر »<sup>(٦)</sup>.

٢٦- أبو البقاء العكبري<sup>(٧)</sup> (ت: ٦١٦هـ): في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾

(١) هو عثمان بن جني الموصلي، النحوي، اللغوي، وكنيته: أبو الفتح. ولد في حدود سنة: ٣٢٢هـ، روى عن: أبي علي الفارسي، والسجستاني، وروى عنه: علي السَّمْسِمِي، وغيره، توفي سنة: ٣٩٢هـ. ينظر لترجمته: إنباه الرواة: ٣٣٥ / ٢، وما بعدها، والبلغة، ص ١٩٤-١٩٥، وبغية الوعاة: ١٣٢ / ٢.

(٢) المحتسب: ٧١ / ١.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) الكشاف: ٣٣٠ / ١.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) المحرر الوجيز: ٢٢٤ / ٣.

(٧) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، -نسبة إلى (عكبرا) وهي بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ- الأزجي، البغدادي، النحوي، روى عن: أبي زرعة المقدسي، وغيره، روى عنه: ابن الصيرفي، وغيره، توفي سنة: ٦١٦هـ. يُنظر لترجمته: إنباه الرواة: ١١٦ / ٢، ووفيات الأعيان: ١٠٠ / ٣-١٠٢، والبلغة، ص ١٦٨-١٦٩، وبغية الوعاة: ٣٨-٣٩.

لَادَمَ ﴿البقرة، من الآية: ٣٤﴾ حيث قال: «الجمهور على كسر التاء. وقرئ بضمها، وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة»<sup>(١)</sup>.

هذه نماذج لقراءات -عبر سبعة قرون من الزمان- ردها أئمة أعلام، على قراء أعلام، من السبعة، والعشرة، ومن فوقهم، وقد حفلت كتب اللغة والتفسير والقراءات بالكثير من ذلك<sup>(٢)</sup>. ونسأل الله العون على مناقشة ذلك، مع بيان وجه الحق والصواب فيه.

### حكم الطعن في القراءات:

إن من العلماء من يُهَوَّنُ أمر الطعن في القراءات ظناً منه أن الخلاف في القراءات لا يعدو أن يكون لوناً من ألوان الاختلاف في اللهجات والوجوه الإعرابية، والأحكام الاجتهادية، والأمر ليس كما ظنوا، بل القراءات مردها الأساس: النقل والرواية.

قال أبو جعفر النحاس: «والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحَّت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك. وكان رؤساء الصحابة -رحمهم الله- ينكرون مثل هذا»<sup>(٣)</sup>.

قال الألويسي في شأن من يطعن في القراءة، وذلك في صدد رده على الزمخشري تشنيعه قراءة ابن عامر: «وقد ركب في هذا الكلام عمياء، وتاه في تيهاء، فقد تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً، كما ذهب إليه

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ١/٥٠-٥١.

(٢) انظر: ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها، للدكتور: إسماعيل الطحان، ص ٣١-٤٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٥/٤٣.

بعض الجهلة، فلذلك غَلَطَ ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين منشأ غلظه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى، فإن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلاً، عن أفصح من نطق بالضاد ﷺ، فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله ﷺ بل تغليط الله - عز وجل - نعوذ بالله - سبحانه - من ذلك»<sup>(١)</sup>.

فلئن كان المرَجَّح لقراءة على قراءة آثمًا، فما بالك بالذي يطعن ويرد قراءة متواترة<sup>(٢)</sup>. فالصواب: أنه لا يصح أن نحكم بأفضلية قراءة على أخرى -فضلاً عن ردّها- ما دامت موافقة لشروط القراءة الصحيحة، لأن اسم التفضيل: «الاسم المصوغ من المصدر، للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة. وقياسه أن يأتي على (أفعل)»<sup>(٣)</sup>.

وللعلماء في الاختيار والترجيح والطعن طرائق ينبغي التفريق بينها:

#### ١- تعريف الاختيار لغةً واصطلاحاً:

الاختيار لغة: مصدر من باب الافتعال، من الخير: وهو ما يرغب فيه كلُّ أحدٍ، كالعقل والعدل والفضل.. وأصله بمعنى: العطف والميل، ويستعمل في ضد الشر؛ لأن كل أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه، والخيار: الاسم من الاختيار<sup>(٤)</sup>.

(١) روح المعاني: ٢٧٧/٤.

(٢) انظر: موقف المفسرين من القراءات، للدكتور محمد علي عبدالله، ص ٢٢٢.

(٣) شذا العرف في فن الصرف، ص ٦٦، وانظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ص ٢٨٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢١٨/٢.

(٤) انظر: مادة (خ ي ر) الصحاح: ٦٥١-٦٥٢، ومقاييس اللغة: ٢٣٢/٢-٢٣٣، وأساس البلاغة: ٢٧٢/١، ومختار الصحاح، ص ١٩٤، ولسان العرب: ٢٦٤-٢٦٧، وتاج العروس: ٢٤٣/١١.



أما اصطلاحاً: فقليل: الاختيار: ترجيح أحد الأمرين أو الأمور على الآخر<sup>(١)</sup>.

أما تعريف الاختيار عند القراء:

فلعل أقدم من عرفه من المعاصرين هو العلامة الشيخ طاهر الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ) حيث عرفه بقوله: « الاختيار عند القوم: أن يعمد مَنْ كان أهلاً له إلى القراءات المروية، فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة<sup>(٢)</sup> ».

ومن تعريفات المعاصرين ما يلي:

عرفه الشيخ عبد الرازق علي موسى بقوله: « هو اختيار بعض المرويِّ دون بعض، عند الإقراء والتلقي<sup>(٣)</sup> ».

وعرفه الدكتور عبد القيوم السندي فقال: « الاختيار: هو انتقاء مقيِّ وجوهاً من القراءة -أصولية وفرشية-، مما تعلّمه مشافهة من شيوخه، ورواه عنهم بأسانيدهم المعتبرة، المتصلة إلى رسول الله ﷺ، مما أقرأ أصحابته من الأحرف السبعة<sup>(٤)</sup> ».

خلاصة مفهوم الاختيار وحقيقته:

والخلاصة: أن القراءات وحي منزل من الله -عز وجل-، وجمهور الصحابة رضي الله عنهم خصوصاً الكبار منهم تعلموا القرآن الكريم من الرسول ﷺ مباشرة، عرضاً أو سماعاً، بالأحرف المنزلة عليه، وكان كل واحد منهم يقرأ بالحرف الذي أخذه منه ﷺ، فالتزمه

(١) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، المعروف بدستور العلماء، للقاضي نكري: ١/ ٤٤.

(٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان، لطاهر الجزائري، ص ١٢١.

(٣) تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، للشيخ: عبدالرازق موسى، ص ٢٥.

(٤) الإمام الجعبري واختياراته في القراءات، للدكتور عبدالقيوم السندي، ص ٢٤. وهو بحث منشور في حولية:

مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

وداوم عليه، ولذلك نسبت بعض الأحرف إلى بعض الصحابة، فيقال: حرف أبي، وحرف ابن مسعود رضي الله عنه.

وأخذ صغارهم عن كبارهم، ثم جاء دور التابعين، وأخذوا القرآن ممن لقوا من الصحابة، وكان منهم من أخذ من أكثر من صحابي، فتعددت الأحرف لديهم.

ثم جاء دور تلامذتهم من التابعين وأتباعهم، وقد توسَّعوا في أخذ الأحرف وتلقيها من أساتذتهم وشيوخهم، فاخترتوا بعض ما تعلموه، وداوموا على تلاوته، والتزموه، وكان هذا العصر: هو عصر الأئمة القراء المعروفين، وقد اشتهروا بتعليم كتاب الله تعالى، فأقرؤوا بعض تلامذتهم بما التزموه وتعلموه من أساتذتهم، بالأسانيد المتصلة إلى الرسول ﷺ، ويتبين من ذلك أن كلمة (الاختيار) لا تعني إجراء قياس واجتهاد في القراءات القرآنية، بل المقصود منها: انتقاء بعض ما رَوَّه من الأحرف دون البعض عند التعليم والإقراء<sup>(١)</sup>.

وقد يظن البعض أن (مفهوم الاختيار): هو أن القراء كانوا يجتهدون في القراءة من عند أنفسهم، ولذلك نسبت إليهم، وهذا خطأ فاحش، وظن باطل<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام بدر الدين الزركشي: « إن القراءات توقيفية، وليست اختيارية، خلافاً لجماعة منهم الزمخشري، حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء، وردَّ على حمزة قراءة ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالخفض، ومثل ما حكى عن أبي زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي أن خَطَّوْا حمزة في قراءته: ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيكُمْ ﴾ بكسر الياء المشددة، وكذا أنكروا على أبي عمرو إدغامه الراء عند اللام في: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ وقال الزجاج: إنه خطأ فاحش ولا تدغم الراء في اللام.. وهذا إجماع النحويين. انتهى.

(١) انظر: صفحات في علوم القراءات، ص ٢٨٨.

(٢) انظر: الإمام الجعبري واختياراته في القراءات، ص ٢٨.

وهذا تحامل، وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها»<sup>(١)</sup>.

## ٢- شروط الاختيار عند القراءة:

أولاً: أن يكون صاحب الاختيار مقرئاً<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أن تتوافر في اختياره شروط قبول القراءة الثلاثة المعتبرة.

ثالثاً: أن لا يترتب على اختياره التركيب والتلفيق.

والشروط الثالث في غاية الأهمية، حيث تكلم عليه المتقدمون والمتأخرون، ونبهوا على خطورة التركيب، ومنهم من منعه بالشدّة، حتى حكم عليه البعض بالتحريم، وفيما يلي بعض أقوالهم التي تبين أهمية المسألة:

قال علم الدين السخاوي: «لم يزل عليه الأئمة الكبار، القدوة في جميع الأمصار، من الفقهاء، والمحدثين، وأئمة العربية: توقيئ القرآن، واجتناب الشاذ، واتباع القراءة المشهورة، ولزوم الطرق المعروفة في الصلاة وغيرها»<sup>(٣)</sup>.

وقال: «وخلط بعض القراءات ببعض عندنا خطأ»<sup>(٤)</sup>.

وقال الإمام النووي: «وإنما أطنبت الكلام.. لمن لا معرفة له بالطرق والروايات، فيقرأ ويقرئ بخلط الطرق وتركيبها، وهو حرام، أو مكروه، أو معيب»<sup>(٥)</sup>.

(١) البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٢١-٣٢٢.

(٢) المقرئ هو: من علّم القراءة أداءً، ورواها مشافهة، وأجيزَ له أن يُعلّم غيره. انظر: منجد المقرئين، ص ٩، والإضاءة في بيان أصول القراءة، للضباع، ص ٥.

(٣) جمال القراء، ص ٣٢٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٤٢.

(٥) شرح الدرّة للنووي: ١ / ١٥٩.

والتركيب والتلفيق: عبارة عن خلط القراءات بعضها ببعض، دون تمييز بين قراءة وأخرى، أو رواية ورواية، أو طريق وطريق، وأقوال العلماء في ذلك من حيث الجواز وعدمه مختلفة، وملخصها: أنه حرام إن كانت القراءتان مرتبطتين ببعضهما البعض، معنى وإعراباً، وهو كذب من حيث الإقراء والرواية، ومعيب في غير ذلك على أهل العلم وطلابه<sup>(١)</sup>.

### ٣- حكم الاختيار في العصر الحاضر:

ينقسم الاختيار إلى قسمين:

الأول: الاختيار لِمَا روي من غير تلفيق، فهذا لا خلاف في جوازه، فَلَمَنْ قرأ القراءات المتواترة أن يختار عند قراءته وإقراءه الرواية التي أحب، فيقرأ بها أو يقرئ من شاء، وإن كان الإقراء بما عهده الناس من ذلك وألفوه أولى؛ سداً لذريعة الاختلاف والطعن من العوام الذين لا يعرفون اختلاف القراءات، فمن كان في بلد أهله يقرؤون برواية حفص مثلاً فالأولى إقراؤه العوام بتلك الرواية، وهكذا من كانت قراءتهم قراءة نافع أو أبي عمرو، ونحو ذلك.

الثاني: الاختيار من المروي من غير لزوم طريق موحد، كأن يقرأ بعض السورة لابن كثير، وبعضها لنافع، وبعضها لعاصم، فهذا هو التلفيق المنهي عنه، وقد يتأكد النهي إذا أدى إلى محذور، كأن يقرأ مما فيه مرفوع ومنصوب برفع المرفوعين أو نصبهما، كقراءة ابن كثير: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ برفع ﴿آدَمُ﴾ لابن كثير، و﴿كَلِمَاتٍ﴾ لغيره، أو: نصب ﴿آدَمُ﴾ لابن كثير، ونصب ﴿كَلِمَاتٍ﴾ لغيره، فهذا خلل يبيِّن لا يجوز بحال، والله أعلم.

(١) انظر: القراءات القرآنية لعبدالحليم قابة، ص ٢٩، و ص ٢٢١، ومختصر العبارات للدوسري، ص ٤٦، والإمام الجعبري واختياراته في القراءات، ص ٣٨-٣٩، وأيسر السبل لرواية الإمام حفص بقصر المنفصل، للدكتور عبد القيوم سندي، ص ٢٦.

### ثالثاً: التعريف بعلم التفسير:

التفسير لغة: مشتق من الفسر، ويطلق في اللغة على عدة معان ترجع إلى: البيان والكشف، ومنه:

- (١)- الإبانة وكشف المغطى.
  - (٢)- كشف المعنى المعقول.
  - (٣)- كشف المراد عن اللفظ المشكل.
  - (٤)- يطلق على كل ما يُعرف به تفسير الشيء ومعناه، فهو تفسرته.
- ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾. [الفرقان، الآية: ٣٣].

وبابه (ضرب) يقال: فسّر الشيء يفسره - بالكسر - ويفسره - بالضم - فسراً، وفسره: أبانه. واستفسرته كذا: سألته أن يفسره لي.

(٥)- قيل: (الفسر): نَظَرُ الطَّبِيبِ إِلَى الْمَاءِ، وحكمه فيه، وقيل: اسم لما يعرف به الطبيب المرض، وكذلك التفسر.

أما المعنى الثاني فهو:

قيل: إن كلمة (فسر) مقلوب من (سفر)، يقال: سفرت المرأة عن وجهها: إذا كشفت النقاب عن وجهها، فهي سافر، ومنه: سفرت بين القوم أسفر سفارة: إذا أصلحت بينهم، وكشفت ما في قلب هذا وقلب هذا لتصلح بينهم<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: مادة (ف س ر): تهذيب اللغة: ٢٧٨/١٢، وَ ٢٨٢-٢٨٣، ومعجم مقاييس اللغة: ٥٠٤/٤، ومجمل اللغة، ص ٧٢١، ومختار الصحاح، ص ٢٣٩، ولسان العرب: ٥٥/٥، وتاج العروس: ٣٢٣-٣٢٤.

أما تعريف التفسير اصطلاحاً:

فعرفه الإمام ابن جزى (ت: ٧٤١هـ) بقوله: « شرح القرآن وبيان معناه، والإفصاح بما يقتضيه بنصه، أو إشارته، أو فحواه »<sup>(١)</sup>.

وعرفه أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) بقوله: « علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمت لذلك »<sup>(٢)</sup>.

وعرفه الشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ) بقوله: « علمٌ يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله -تعالى- بقدر الطاقة البشرية »<sup>(٣)</sup>.

وعرفه محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): « اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها، باختصار أو توسع، والمناسبة بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه لا يحتاج إلى تطويل »<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير ابن جزى: ١/ ١٥.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٢٦.

(٣) مناهل العرفان: ٢/ ٣.

(٤) التحرير والتنوير: ١/ ١١-١٢.

## رابعاً: التعريف بالمفسر:

تكاد تجمع عبارات الباحثين على عدم وجود تعريف للمفسر عند المتقدمين حيث يقول أحد الباحثين: «لم يحظ مصطلح المفسر من علماء القرآن والتفسير بتعريف»<sup>(١)</sup>. ويفيد باحث آخر بأنه: لم ير من عرف بالمفسر ممن اشتغل بهذا الفن<sup>(٢)</sup>. أي: التفسير.

ويبدو أن السبب في ذلك هو: وضوح معنى المفسر وظهوره عند المتقدمين؛ لأنه اسم فاعل لفعل التفسير، ولذا: فالواضح لا يُوضَّح، ولكن المتأخرين احتاجوا إلى ضبط هذا المصطلح والتعريف به لكثرة الخلط فيه، ودخول من لا يحسنه إليه.

ويؤيد ذلك أن تعريفات المتأخرين للمفسر غلب عليها التأكيد على ما ينبغي أن يكون عليه المفسر، ولم تركز على وصف الواقع الفعلي عند التعريف بكلمة المفسر.

فقد عرف الدكتور: مصطفى مسلم المفسر بأنه: «الذي وجدت لديه أهلية الكشف والبيان عن معاني القرآن الكريم حسب الطاقة البشرية»<sup>(٣)</sup>.

وعرفه الدكتور حسين الحربي بقوله: «مَن له أهلية تامة يعرف بها مراد الله -تعالى- بكلامه المتعبد بتلاوته قدر الطاقة، وراض نفسه على مناهج المفسرين مع معرفته جملاً كثيرة من تفسير كتاب الله، ومارس التفسير عملياً بتعليم أو تأليف»<sup>(٤)</sup>.

ويحصر د. مساعد الطيار معنى المفسر بأنه: «مَن كان له رأي في التفسير، وكان متصدياً له»<sup>(٥)</sup>.

(١) مفهوم التفسير والتأويل، للدكتور مساعد الطيار، ص ٢٠٧.

(٢) وهو الدكتور حسين الحربي، انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: ٣٣/١.

(٣) مناهج المفسرين للدكتور: مصطفى مسلم، ص ١٥.

(٤) قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين الحربي: ٣٣/١.

(٥) مفهوم التفسير والتأويل للدكتور: مساعد الطيار، ص ٢١٥.

ويمكن تعريف المفسر من خلال الواقع المشاهد بأنه: « مَنْ كان له مشاركة في علم التفسير، أو كتب فيه »<sup>(١)</sup>. وهذا التعريف هو مفهوم تقسيم السيوطي للمفسرين إلى أربعة أنواع:

- ١- الصحابة والتابعون وأتباعهم.
  - ٢- المُحَدِّثُونَ، أصحاب التفاسير المسندة.
  - ٣- من فسروا بالرأي مع كونهم من علماء السنة.
  - ٤- المبتدعة. ثم جعل مَنْ استحق أن يسمى من هؤلاء في طبقات المفسرين: القسم الأول، ثم الثاني: على أن الأكثر فيهم نَقَلَةٌ.
- وأما الثالث: فمؤولة، ولهذا يُسَمُّون كتبهم غالباً بالتأويل، وأكد السيوطي على أنه لم يستوف أهل التقسيم الرابع أي: المبتدعة، بل ذكر المشاهير منهم<sup>(٢)</sup>.
- وإذا كان تعريف التفسير في الاصطلاح: بيان معاني القرآن الكريم، أو: بيان كلام الله المنزل على محمد. فالمُفَسِّر هو: القائم بالبيان والإيضاح لمعاني القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>.

(١) مفهوم التفسير والتأويل، ص ٢٠٨.

(٢) انظر: طبقات المفسرين للسيوطي، ص ٢١.

(٣) انظر: ضوابط وآثار استعانة المفسر بالقراءات، للدكتور عادل الشدي، ص ٩-١٠ بتصرف.



### خامساً: العلاقة بين القراءات والتفسير:

من المعلوم أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين القراءات القرآنية وعلم التفسير، فكل قراءة بمثابة آية مستقلة، تُستخرج منها المعاني، والأحكام الشرعية.

كما تعد القراءات رافداً مهماً في إيضاح معاني القرآن الكريم، وعوداً كبيراً للمفسر في معرفة أوجه الاختلاف بين الأقوال.

وتظهر مكانة القراءات بالنسبة للمفسر من خلال أمرين:

(أ) - كون القراءات مصدراً مهماً من مصادر المفسر؛ لأن في القراءات إثراء للمعاني، وربما رُجِّحَ بها حكمٌ.

(ب) - اشتراط العلم بالقراءة في المفسر، حيث ذكر العلماء أنه من الشروط والضوابط التي ينبغي مراعاتها للمفسر: علمه بالقراءات<sup>(١)</sup>.

وقد تنبه السلف إلى أهمية القراءات ومنزلتها في عمل المفسر حتى قال مجاهد<sup>(٢)</sup>: « لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت »<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٣٨/١، والبحر المحيط: ٢٦/١، والإيقان للسيوطي: ٢١٥/٤.

وانظر: مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان، ص ٣٤٢، والأصلان في علوم القرآن، للدكتور محمد القيعي، ص ١٣٧، ودراسات في علوم القرآن، للدكتور فهد الرومي، ص ١٦٨.

(٢) هو مجاهد بن جبر المكي المقرئ المفسر، وكنيته: أبو الحجاج. قرأ على عبدالله بن عباس، وغيره، أخذ عنه:

عبدالله بن كثير، وغيره، توفي سنة: ١٠٣ هـ. ينظر لترجمته: غاية النهاية: ٤١/٢-٤٢، وطبقات المفسرين

للداودي: ٣٠٥-٣٠٨.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٤/٤٥٤.

وقال قتادة<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَرُنَا﴾ [الحجر، من الآية: ١٥].

« من قرأ: ﴿سُكِّرَتْ﴾ مشددة يعني: سُدت. ومن قرأ: ﴿سُكِرَتْ﴾ مخففة فإنه يعني: سُحِرَتْ »<sup>(٢)</sup>.

وقد قرأ ابن كثير بالتخفيف، والباقون من العشرة بالتشديد<sup>(٣)</sup>.

وعن مجاهد قال: لم أكن أحسن ما الزخرف حتى سمعتها في قراءة عبد الله: ﴿أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرَفٍ﴾ [الإسراء، من الآية: ٩٣] قال: من ذهب<sup>(٤)</sup>.

لكن هناك جملة من الضوابط ينبغي للمفسر مراعاتها في تعامله مع القراءات، أبرزها:

(١)- عدم رد القراءات المتواترة أو الترجيح بينها ترجيحاً يُفهم منه ردُّ القراءة المرجوحة:

وقد قرر هذا الضابط كثير من العلماء: كأبي جعفر النحاس<sup>(٥)</sup>، وأبي شامة المقدسي<sup>(٦)</sup>، وابن تيمية حيث قال الأخير: « ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقاً من وجه متبايناً من وجه، كقوله: ﴿يَخْدَعُونَ﴾ و ﴿يُخْدِعُونَ﴾، و ﴿يَكْذِبُونَ﴾ و ﴿يُكْذِبُونَ﴾،

(١) هو قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي البصري المفسر، وكنيته: أبو الخطاب. روى عن: أنس بن مالك، وروى عنه: أبان بن يزيد، وغيره، توفي سنة: ١١٧ هـ. ينظر لترجمته: غاية النهاية: ٢/ ٢٥-٢٦، وطبقات المفسرين للداوودي: ٢/ ٤٧-٤٨.

(٢) تفسير الطبري: ١٧/ ٧٥.

(٣) انظر: التيسير، ص ١٣٦، وتحبير التيسير، ص ٤٢٧، والنشر: ٢/ ٣٠١.

(٤) الدر المنثور للسيوطي: ٥/ ٣٤٠.

(٥) إعراب القرآن له: ٥/ ٤٣، و ٥/ ١٤٣-١٤٤.

(٦) إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي شامة، ص ٧٠.

وَ ﴿لَمَسْتُمْ﴾ وَ ﴿لَمَسْتُمْ﴾ وَ ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ وَ ﴿يَطْهَرْنَ﴾، ونحو ذلك، فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى؛ ظناً أن ذلك تعارض، بل كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: « من كفر بحرف منه فقد كفر به كله »<sup>(١)</sup>.

وقره أيضاً أبو حيان<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، والزرکشي، حيث قال الأخير: « وقد تجرأ بعضهم على قراءة الجمهور في: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران، من الآية: ٣٩] فقال أكره التأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية في زعمها أن الملائكة إناث، وكذلك كره بعضهم قراءة من قرأ بغير تاء لأن ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ جمع. وهذا كله ليس بجيد، والقراءتان متواترتان فلا ينبغي أن ترد إحداهما البتة، وفي قراءة عبد الله: ﴿فَنَادَاهُ جَبْرِيْلُ﴾ ما يؤيد أن ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ مراد به الواحد »<sup>(٤)</sup>.

## (٢) - اعتبار القراءتين المتواترتين بمثابة الآيتين إذا ظهر تعارضهما:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): « وقد بينا أن القراءتين كالأيتين، فزيادة القراءات كزيادة الآيات، لكن إذا كان الخط واحداً واللفظ محتملاً، كان ذلك أحصر في الرسم »<sup>(٥)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى: ١٣ / ٣٩١-٣٩٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٦٥٧.

(٣) انظر: الدر المصون: ٥ / ١٦٢.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٤٠-٣٤١.

(٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ٤ / ٤٢١، ومجموع الفتاوى: ١٣ / ٤٠٠.

وتبعه الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ) وإن كان تحريره للعبارة أدق فقال: « اعلم أولاً أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة لهما حكم الآيتين كما هو معروف عند العلماء»<sup>(١)</sup>.

إن المفسر حين يُعمل هذا الضابط يُفسر كل قراءة على وجه مختلف عن القراءة الأخرى، ولذلك قال القسطلاني (ت: ١١١٧هـ): « لم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر ذلك المعنى. فالقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط، ومحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصراط»<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا فإن محمد الطاهر بن عاشور يؤكد أن على المفسر بيان اختلاف القراءات المتواترة: « لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يُبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يُكثّر المعاني في الآية الواحدة.. والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيراً للمعاني إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي ﷺ، على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مراداً لله تعالى، ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من جراء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئاً عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملائمة بلاغة القرآن، ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن، قد يكون معه اختلاف المعنى، ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعيناً ولا مرجحاً... وأنا أرى أن على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة؛ لأن في اختلافها توفيراً للمعاني الآية غالباً، فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن»<sup>(٣)</sup>.

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ١ / ٣٣٠.

(٢) انظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، ص ١٧١.

(٣) التحرير والتنوير: ١ / ٥٥-٥٦.

(٣) - تحري الدقة في التمييز بين ما هو متواتر وما هو شاذ؛ لما يترتب على ذلك من اعتبارات، كالاختلاف في الاحتجاج بالقراءة الشاذة دون المتواترة، وتقديم القراءة المتواترة على الشاذة عند التعارض.

ومن ذلك: اختلاف المعنى بين القراءة المتواترة في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة، من الآية: ١٥٨] وبين القراءة الشاذة: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، لأن المعنى على هذه القراءة الشاذة: أنه مفسوح له في ترك الطواف بين الصفا والمرورة<sup>(١)</sup>، لكن معنى القراءة المتواترة: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ مخالف لمعنى القراءة الشاذة، كما بيته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وما ورد من سبب نزولها من أن الأنصار قالوا: يا رسول الله إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمرورة فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمُرَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾<sup>(٢)</sup>.

استحضر الشنقيطي هذا الضابط فرد هذه القراءة الشاذة بقوله: «القراءة المذكورة تخالف القراءة المجمع عليها المتواترة، وما خالف المتواتر المجمع عليه إن لم يمكن الجمع بينهما فهو باطل، والنفي والإثبات لا يمكن الجمع بينهما؛ لأنهما تقيضان»<sup>(٣)</sup>.

#### (٤) - الاعتناء بخلاف القراءات الذي له أثر في المعنى:

إن اختلاف القراءات من حيث أثره في المعنى ينقسم إلى قسمين:

الأول: اختلاف ليس له أثر ظاهر على اختلاف المعنى، كالاختلاف في الفتح والإمالة،

(١) انظر: المحتسب: ١١٦/١.

(٢) أخرجه البخاري في: كتاب الحج، باب: (وجوب الصفا والمرورة): ٢/١٥٧، رقم (١٦٤٣)، ومسلم في كتاب

الحج، باب: (بيان أن السعي بين الصفا والمرورة ركن لا يصح الحج إلا به): ٢/٩٢٨، رقم: (١٢٧٧).

(٣) أضواء البيان للشنقيطي: ٤/٤٢٩-٤٣٠، وانظر: ضوابط وأثار استعانة المفسر بالقراءات، ص ٢٢-٢٧.

وتحقيق الهمز وتسهيله، وإسكان ميم الجمع وصلتها، ونحو ذلك مما هو معروف عند القراء بالاختلاف في الأصول.

الثاني: ما له أثر في المعنى، كالاختلاف في أوجه الإعراب<sup>(١)</sup>، والتخفيف والتشديد<sup>(٢)</sup>، وصيغ الأوزان<sup>(٣)</sup>، وغيره، مما يُعرَف عند القراء بالاختلاف في فرش الحروف.

(١) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، حيث قرأ حمزة: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ بخفض الميم، والباقون من العشرة: بنصبها. انظر: التيسير، ص ٩٣، وتحبير التيسير، ص ٣٣٤، والنشر: ٢/٢٤٧.

(٢) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ حيث قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بفتح الطاء والهاء مع تشديدهما، والباقون من العشرة: بإسكان الطاء وضم الهاء مخففاً. انظر: التيسير، ص ٨٠، وتحبير التيسير، ص ٣٠٤، والنشر: ٢/٢٢٧.

(٣) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ حيث قرأ يعقوب: ﴿رَبَّنَا﴾ بالرفع، ﴿بَاعَدَ﴾ بالألف وفتح العين والبدال، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام: ﴿رَبَّنَا﴾ بالنصب، ﴿بَعْدَ﴾ بتشديد العين وإسكان الدال من غير ألف، وقرأ الباقيون من العشرة: ﴿رَبَّنَا﴾ كذلك، و﴿بَعْدَ﴾ بالألف مع التخفيف. انظر: التيسير، ص ١٨١، وتحبير التيسير، ص ٥١٦، والنشر: ٢/٣٥٠.

**(ب) - الطعن في القراءات، ويشتمل على:****أولاً: موقف المفسرين من القراءات القرآنية:**

بعد التأمل في كتب التفسير وإيرادها للقراءات يمكن القول إن المفسرين اختلفت مناهجهم في ذكر القراءات على أربع طوائف:

(أ) - طائفة لم تتعرض لذكر القراءات.

(ب) - طائفة تعرضت لبعض القراءات، وتوجيه المعنى عليها، من غير تمييز بين متواتر وشاذ، ومن غير رد ولا طعن.

(ج) - طائفة تعرضت للقراءات بالنقد: ترجيحاً أو رداً.

(د) - طائفة دافعت عن القراءات، وانتصرت لها.

ويمكن أن نقتصر هنا على الكتب التي أوردتها فقط دون التي لم تذكرها.

**١ - إيراد القراءات القرآنية وتوجيهها في كتب التفسير:**

لم يكن أثر القراءات على علم التفسير مقتصرًا على إيرادها فقط، بل تعداه إلى توجيه القراءة توجيهًا لغويًا، أو معنويًا، ولم يقتصر التوجيه على القراءات المتواترة، بل تعداه إلى القراءة الشاذة.

ومن الأمثلة: ما جاء في تفسير الجلالين عند قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ « بالتشديد: أي: نبي الله، وبالتخفيف: أي قولهم: (آمنا) »<sup>(١)</sup>.

**٢ - نقد القراءات في كتب التفسير:**

تعرضت بعض القراءات القرآنية لنقد بعض المفسرين، فمنهم: المرجح لبعض القراءات

(١) تفسير الجلالين، ص ٤.

المتواترة على الأخرى، ومنهم من رد بعض القراءات المتواترة، أو طعن فيها.

وقد انقسم المفسرون في رد بعض القراءات المتواترة إلى قسمين:

قسم: يمنع رد أي قراءة متواترة بزعم مخالفتها لقواعد اللغة العربية، أو أنها غير فصيحة، أو غير ذلك، وعلى رأسهم: أبو حيان، بل إنه قال عن قراءة متواترة: « وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها، ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله »<sup>(١)</sup>.

وقسم: رد بعض القراءات المتواترة، كالإمام الطبري، والزمخشري، وابن عطية، وغيرهم، ومن أمثلة القراءات التي رُدت قول الزمخشري: « وقرئ: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر..

فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحن خارج عن كلام العرب خروجين: أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حده، وحده: أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغمًا، نحو قوله: ﴿الضَّالِّينَ﴾ وخويصة. والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها: أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة (رأس)»<sup>(٢)</sup>.

وسبقه مكِّي بن أبي طالب في (الهداية) فقال: « وقوله: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ فيه عشرة أوجه.. الثاني: تحقيق الأولى وإبدال الثانية بألف، وهو مروى عن ورش وفيه ضعف...»<sup>(٣)</sup>.

أما الترجيح بين القراءات المتواترة: فقد انقسم المفسرون فيه إلى قسمين:

فمنهم من يرى منع الترجيح، وعلى رأسهم: أبو حيان، قال رحمته: « ولا وجه لترجيح إحدى

(١) البحر المحيط: ٣٦/٧.

(٢) الكشف: ٤٨/١.

(٣) الهداية: ١٤٢/١-١٤٤.



القراءتين على الأخرى؛ لأن كلاً منهما متواتر، فهما في الصحة على حد سواء»<sup>(١)</sup>.

ومنهم من يرى الترجيح بين القراءات المتواترة، وكثيرون هم الذين سلكوا هذا المسلك، ولا يعني ترجيحهم عدم الدفاع عن القراءات، بل قد يدافعون أحياناً، ولكنهم لا يطعنون بالقراءات بحال، كالحازن، والشوكاني<sup>(٢)</sup>، وغيرهما.

ومن أمثلة الترجيح بين القراءات عند الإمام الشوكاني قوله: «قرأ الجمهور بتنوين ﴿أَكَلٍ﴾ وعدم إضافته إلى ﴿نَخَطٍ﴾، وقرأ أبو عمرو بالإضافة.. وقرأ الجمهور أولى من قراءة أبي عمرو»<sup>(٣)</sup>.

ويهمنا في هذا الصدد من طعن في بعض القراءات أو ردّها، أو رجح إحداها على الأخرى ترجيحاً يفهم منه رد غير المرجحة<sup>(٤)</sup>.

### ٣- الدفاع عن القراءات، والانتصار لها في كتب التفسير:

إن موقف هؤلاء المفسرين مبني على موقف الطاعنين والمرجحين؛ فهم يدافعون الهجوم بعد وقوعه، فقد وقف كثير من المفسرين مدافعاً عن القراءات، راداً على الطاعنين سهامهم من المفسرين، أو اللغويين، أو المبتدعين، ورافضاً لنهج المُرَجِّحِينَ استحسانهم وتفضيلهم لقراءة على قراءة<sup>(٥)</sup>.

(١) البحر المحيط: ١/١٦٧.

(٢) هذا وقد يرد عند الإمام الشوكاني ذكر طعن أحد الأئمة من غير تعليق منه عليه: لا تأييداً ولا ردّاً، وهو منه قليل، فاستحق أن يكون ممن يرجح بين القراءات من غير طعن.

(٣) فتح القدير: ٤/٣٦٨.

(٤) ومن أبرزهم: الإمام الطبري، والزمخشري، وستأتي المواطن التي طعنوا فيها، بل ذلك هو موضوع هذا البحث.

(٥) انظر: ظاهرة نقد القراءات، ص ٤٣، وموقف المفسرين من القراءات، ص ٢٠٥.

ومن هؤلاء المفسرين: أبو حيان، والسمين الحلبي، ومحمد الطاهر بن عاشور.

\* أبو حيان الأندلسي:

لقد ألف أبو حيان في قراءة كل قارئ من السبعة كتاباً مستقلاً<sup>(١)</sup>، ومن استعرض البحر المحيط وجدته تفسيراً حافلاً بالقراءات، والإعراب لها، وتوجيه معانيها، بما لا يجد له مثيلاً في الكتب قديماً وحديثاً.

ونجد الإمام أبا حيان، أثناء دفاعه عن القراءة ينحو إلى الدفاع عن القارئ، ذاكراً ما فيه من عدل وضبط، ثم ينتقل إلى الدفاع عن القراءة، من حيث إنها جاءت عن رب العزة، بالنقل المتواتر عن رسول الله ﷺ، فلا مجال للأخذ والرد، وإنما التسليم والقبول. ثم ينتقل إلى تقوية القراءة من جهة العربية، فيحشد هذه الأدلة من أقوال النحاة، واللغات التي لها سبيل إلى تلك القراءة.

ومن مواقفه التي يرفض فيها المفاضلة والترجيح بين قراءتين متواترتين في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة، الآية: ٥١].

تواتر عن أبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب: ﴿وَعَدْنَا﴾ بغير ألف، وقرأ الباكون من العشرة: ﴿وَعَدْنَا﴾ بالألف<sup>(٢)</sup>.

يقول عند تفسير هذه الآية: «قرأ الجمهور ﴿وَعَدْنَا﴾، وقرأ أبو عمرو ﴿وَعَدْنَا﴾ بغير ألف هنا وفي الأعراف، ويحتمل (واعدنا) أن يكون بمعنى: (وعدنا)، ويكون صادراً من واحد، ويحتمل أن يكون من اثنين على أصل المفاعلة، فيكون الله قد وعد موسى الوحي، ويكون موسى وعد الله المجيء للميقات، أو يكون الوعد من الله، وقبوله كان من موسى،

(١) وهي منظومة كالشاطبية. انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة: ١١٥٢/٢.

(٢) انظر: التيسير، ص ٧٣، وتحرير التيسير، ص ٢٨٦، والنشر: ٢١٢/٢.

وقبول الوعد يشبه الوعد، قال القفال: ولا يبعد أن يكون الآدمي يعد الله، بمعنى يعاهده، وقيل: (وعد) إذا كان من غير طلب، و (واعد) إذا كان من طلب».

ثم يقول: «وقد رجح أبو عبيد قراءة من قرأ ﴿وَعَدْنَا﴾ بغير ألف، وأنكر قراءة من قرأ ﴿وَعَدْنَا﴾ بالألف، ووافقه على معنى ما قال أبو حاتم ومكي. وقال أبو عبيد: المواعدة لا تكون إلا من البشر، وقال أبو حاتم: أكثر ما تكون المواعدة من المخلوقين المتكافئين، كل منهما يعد صاحبه. وقد مر تخريج واعد على تلك الوجوه السابقة، ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأن كلاهما متواترة، فهما في الصحة على حد سواء»<sup>(١)</sup>.

هذا هو مبدأ أبي حيان في القراءات المتواترة، وهو أنه لا ينبغي التفاضل والترجيح، فيما بينها، ما دامت كلها وحيًا من عند الله تعالى، وثابتة عن رسول الله ﷺ.

وربما أغلظ أبو حيان في أسلوبه، ومن ذلك: رده على الزمخشري في رده لقراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ووصف قارئها بما لا يليق، بقوله: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا»<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة القول: إن أبا حيان هو من خير المدافعين عن القراءات، ولم نجد لدفاعه مثيلاً

(١) البحر المحيط: ٣٢١/١.

(٢) قرأ ابن عامر: (زَيْنٌ) بضم الزاي وكسر الياء، ورفع لام (قَتَلَ)، ونصب دال: (أَوْلَادِهِمْ)، وخفض همزة: (شُرَكَاءَهُمْ). انظر: التيسير، ص ١٠٧، وتحرير التيسير، ص ٣٦٥، والنشر: ٢/٢٦٣.

(٣) البحر المحيط: ٦٥٨/٤.

عند جمهور المدافعين، وأن علمه الغزير بعلم القراءات وبعلم اللغة قد مكنه من الدفاع عنها بالحجة والدليل، جزاه الله خيراً.

وما من شك أن الدفاع عن القراءات وأصحابها هو الموقف الأمثل، بل الصحيح الذي لا يصح سواه؛ فالقراءات كلها سواء، طالما أن سبيلها التواتر، وإن تفاوتت في موافقة الأشهر من اللغة والمعنى، وموافقة رسم المصحف. وما أشبهها في ذلك التفاوت بقطعة الماس التي يراها الناظر بألوان مختلفة ومتعددة بتعدد ما فيها من زوايا وأضلاع، ومختلفة باختلاف ما يكون عليه الناظر، وما عليه قطعة الماس من الأوضاع، فتختلف الأوصاف بحسب الناظر، وأوضاع القطعة، والحقيقة واحدة.

وكذلك نظر المفسرين للقراءات حين نرى مفسراً يرجح وجهاً واصفاً إياه بأنه الأفضل، ويرجح آخر عكس ما رجح، ولكن الحقيقة واحدة، والقراءتان فيهما من الحسن ما فيهما<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: موقف المفسرين من القراءات القرآنية، ص ٢٢٨ وما بعدها، بتصرف.

**ثانياً: أسباب الطعن في القراءات وأهدافه:**

يمكننا تقسيم أسباب الطعن في القراءات إلى أربعة أسباب مجملة، وهي:

- ١ - أسباب تتعلق بالسند.
- ٢ - أسباب تتعلق باللغة.
- ٣ - أسباب تتعلق بالرسم.
- ٤ - أسباب تتعلق بالمعنى.

وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: الأسباب التي تتعلق بالسند: أو (الأسباب النقلية):

وهي التي تتعلق بالرواة ومروياتهم، ويندرج تحتها:

(أ) - عدم ثبوت القراءة لدى الطاعن بما تقوم به الحجة، وأن يغلب على ظنه أن هذه القراءة خطأ، أو غلط، أو وهم من أحد الرواة الذين نُقل عن طريقهم هذا الحرف الذي طُعن فيه<sup>(١)</sup>.

(ب) - عدم العلم بالقراءة وتواترها، وذلك لأن القراءة تتواتر عند قوم دون آخرين.

(ج) - انفراد القارئ أو الراوي برواية مخالفة لما عليه سائر الرواة.

(د) - أن يكون ضعف القارئ في روايته يتعلق بشخصيته<sup>(٢)</sup>.

(١) ويرجع هذا إلى عدم تخصص أغلب المفسرين في القراءات، ويدل على ذلك طريقة تعاطيهم معها، وخلطهم بين القراءات المتواترة والشاذة، والوهم والخلط عند نسبتها إلى قرائها، لا سيما بعد تمييز القراءات المتواترة الصحيحة عن غيرها، على ما سيأتي بيانه في دراسة ما طُعن فيه من حيث السند.

(٢) انظر: قواعد نقد القراءات القرآنية، للدكتور: عبد الباقي سيبي، ص ٢٥-٢٦.

هـ- اعتبار الطاعن أيّ قراءةٍ زائدة عن القراءات السبع شاذة.  
و- ترجيح القراءة لكثرة ناقلها، أو لكونها قراءة الجماعة، أو لاجتماع العامة أو الجمهور عليها.

ز- ترجيح القراءة لأن المفسر -أو غيره- هكذا رواها وتلقاها وسمعها.  
ح- ترجيح قراءة ما لا اعتضادها بأثر من آية أو حديث<sup>(١)</sup>، ترجيحاً يُسقط القراءة الأخرى الصحيحة المتواترة، بل منهم من يردّها ويطعن فيها.

ثانياً: الأسباب التي تتعلق باللغة: ويندرج تحتها:

- ١- احتكام أهل اللغة إلى ما وضعوه من قواعد نحوية، فترجّح القراءة لقوتها في العربية، أو لكونها على الأقيس، والأشهر، والأفصح: لغة، ونحوًا، وإعرابًا.
- ٢- خفاء توجيه بعض القراءات على بعض الطاعنين.
- ٣- قصور نظر بعض النحاة على الشائع من اللغات، وإغفال غيره من النادر الصحيح.
- ٤- زعم بعضهم أنه أحصى أوزان العربية.
- ٥- عدم احترام الرواية إذا خالفت القراءة القياس، وإن وافقت الصحيح المسموع.
- ٦- عدم اعتبار القراءة القرآنية عند الاحتجاج للغة.
- ٧- ترجيح قراءة ما لموافقته ومناسبتها للسان القارئ، ولغته، ولهجته، أو: لكونها على لغة قريش.

٨- تشدد القدماء في تحديد زمان ومكان الاحتجاج اللغوي، مما دفع إلى إهمال كثير من

(١) انظر: رسالة: (الاختيار عند القراء: مفهومه، مراحلها، وأثره في القراءات) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية، إعداد الدكتور: أمين فلاته ١٤٢١هـ. ص ٤٦٩ وما بعدها.

الأنماط اللغوية، واعتبار الاختيار في القراءة بذلك<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الأسباب التي تتعلق بالرسم: ويندرج تحتها:

- أ- ترجيح القراءة لموافقتها لخط المصحف العثماني أكثر من غيرها.
- ب- ترجيحها لكونها متوافقة مع أكثر المصاحف العثمانية.
- ت- موافقتها ما قبلها أو بعدها من رؤوس الآي؛ لأنها قضية تتعلق بالشكل واللفظ.
- ث- ما يذكر عن بعض القراء من ترجيح قراءة معينة لأن حروفها أكثر<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: الأسباب التي تتعلق بالمعنى: أو (الإشكالات المعنوية):

وهي التي سببها عدم فهم المعنى القرآني، أو القصور في فهمه، والطعن فيه بسبب ذلك، ومن ذلك:

- (١)- ترجيح القراءة التي توافق المعنى الأولي من وجهة نظر المفسر.
- (٢)- ترجيح القراءة لدلالاتها على المعنى المراد أكثر من غيرها في نظره.
- (٣)- ترجيحها لأنها أوضح في التفريق بين المعاني.
- (٤)- ترجيحها لشمولها معنى القراءة الأخرى وزيادة.
- (٥)- ترجيحها لكونها تتناسب مع معاني الآيات قبلها وبعدها.
- (٦)- ترجيحها لكونها أمكن في المعنى<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: رسالة: القراءات عند الزمخشري، لنضال الفراية، ص ٢١١، وقواعد نقد القراءات القرآنية، للدكتور:

عبدالباقي سيسي، ص ٢٥-٢٦. بتصرف.

(٢) انظر: رسالة: (الاختيار عند القراء: مفهومه، مراحلها، وأثره في القراءات) للدكتور: أمين فلاتة، ص ٤٦٩ وما بعدها.

(٣) انظر لما سبق: تلحين النحويين للقراء، للدكتور ياسين المحيّم، ص ١٤-١٦، والاختيار عند القراء، للدكتور: أمين فلاتة، ص ٤٦٩ وما بعدها. بتصرف.

## أسباب الطعن في القراءات في عهد النبي ﷺ:

كان النبي ﷺ يعلم أصحابه القرآن الكريم، ويخالف في الحروف التي يعلمهم بها على الوجه الذي أذن له فيه، كما في حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وربما سمع بعض الصحابة حرفاً لم يأخذه فأنكره، ظناً منه أن القارئ أخطأ لمخالفته حرفه الذي أخذه عن رسول الله ﷺ، ولم يكن قد علم السعة في ذلك، كما حصل مع عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما، ففي الصحيحين: « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان، في حياة النبي ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرت حتى سلم، ثم لبيتته بردائه أو بردائي، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، قلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم يقرئها، وأنت أقرأني سورة الفرقان، فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرأها، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقال رسول الله ﷺ: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه »<sup>(١)</sup>.

وحصل مع أبي بن كعب رضي الله عنه وصاحبيه، فقد روى مسلم عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: « كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسّن النبي ﷺ شأنهما »<sup>(٢)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص ٤٨.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٨.



فلما صحح النبي ﷺ قراءة كل منهم، وأطلعهم على ما أذن له فيه من الأوجه التي أقرأهم بها توقفوا عن الاستدراك على بعضهم البعض؛ لعلمهم أن الاختلاف في ذلك راجع إلى الرواية عن رسول الله ﷺ.

أسباب الطعن في القراءات في عهد الصحابة رضي الله عنهم، وفيه:

- ١- مخالفة القراءة للغة قريش.
- ٢- مخالفة القراءة للتلقي سماعاً وعرضاً.
- ٣- مخالفة القراءة للعرضة الأخيرة.
- ٤- مخالفة خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها.
- ٥- مخالفة القراءة للمعنى الظاهر.

أسباب الطعن في القراءات في عهد التابعين، وفيه:

- أ- مخالفة القراءة للسنة المتبعة في القراءة.
- ب- مخالفة القراءة للقواعد اللغوية.

أسباب الطعن في القراءات عند العلماء ما بعد عصر التابعين:

- ١- الأسباب المتعلقة بالسند.
- ٢- الأسباب المتعلقة بالرسم.
- ٣- الأسباب المتعلقة باللغة والمعنى.

أولاً: الأسباب المتعلقة بالسند، وفيه:

- أ- مخالفة القراءة للأثر.
- ب- عدم شهرة القارئ بالإقراء.

ت-مخالفة القارئ لما استقر عليه رأي المحققين.

ث-ضعف الرواة والطرق.

ثانياً: الأسباب المتعلقة بالرسم، وفيه:

١- مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار.

٢- مخالفة القراءة بعض مصاحف الأمصار.

ثالثاً: الأسباب المتعلقة باللغة والمعنى، وفيه:

أ)- مخالفة القراءة لهجات العرب المشهورة.

ب)- مخالفة القراءة القواعد النحوية.

ج)- مخالفة القراءة القواعد الصرفية.

د)- مخالفة القراءة معنى سياق الآيات، ونظائرها في القرآن الكريم.

أما بالنسبة لأهداف الطعن في القراءات:

فمما لا شك فيه أن المفسرين وغيرهم ممن طعن في القراءات من النحويين، واللغويين، وعلماء القراءات، وغيرهم، لم يكن غرضهم الطعن في القرآن، ولا التشكيك في صحة قراءاته، بل كان هدفهم السامي، والهدف الأساس: صيانة القرآن الكريم، وأن لا يقرأ بما ليس صحيحاً، وإن كان مدخلاً لغيرهم للطعن في القراءات.

فالمفسرون الذين تعرضوا للقراءات بطعن أو ترجيح فتحوا عن غير قصد المجال لغيرهم من أعداء الدين كالمستشرقين، وغيرهم ممن يميلون إليهم بقلوبهم، ويحسبون علينا بقولهم وظواهرهم، في الطعن في الدين، عن طريق الطعن في القرآن الكريم وقراءاته المتواترة.

فقد عرف أعداء الله أهمية كتاب الله تعالى في نفوس المسلمين، ومدى تعلقهم به، وعلموا أنه هو باعث نهضتهم، ومحبي همتهم، وموحد كلمتهم، وسبب نجاتهم وقوتهم.

يقول الحاكم الفرنسي في الجزائر: (إننا لن نتصر على الجزائريين ما داموا يقرؤون القرآن، ويتكلمون العربية).

ويقول اللورد كرومر في مصر: (جئت لأمحو ثلاثاً: القرآن، والكعبة، والأزهر)<sup>(١)</sup>.

ويقول جون تاكلي: (يجب أن نستخدم القرآن -وهو أمضى سلاح- ضد الإسلام نفسه، بأن نعلم هؤلاء الناس -يعني المسلمين- أن الصحيح في القرآن ليس جديداً، وأن الجديد ليس صحيحاً).

ويقول وليم جيفورد: (متى توارى القرآن ومدينة مكة عن بلاد العرب، يمكننا حينئذ أن نرى العربي يتدرج في طريق الحضارة الغربية بعيداً عن محمد وكتابه)<sup>(٢)</sup>.

ويقول غلادستون -وزير المستعمرات البريطاني سنة ١٨٩٥ م، ثم رئيس الوزراء:- (ما دام هذا القرآن موجوداً في أيدي المسلمين فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق)<sup>(٣)</sup>.

وقد علموا أن أهل الإسلام لا يمكن قهرهم بالسنان والحروب العسكرية؛ لأنهم قوم يحبون الموت كما هم يحبون الحياة، وإنما كان هذا الحب للشهادة في نفوس المسلمين؛ لما في كتاب الله من الثناء والحث على الشهادة في سبيله.

إذن هم يعرفون أن القرآن مصدر قوة المسلمين؛ لذلك أعلنوا الحرب على كتاب الله، وهذه الحرب قديمة قدم نزول القرآن، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ

(١) انظر: عودة الحجاب: ٩٧/١ و ٩٩.

(٢) انظر: قادة الغرب يقولون: «دمروا الإسلام، أبيدوا أهله»، لجلال العالم، ص ٤٩-٥٠.

(٣) انظر: قادة الغرب يقولون، ص ٣١.

وَالْعَوَّ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿ [فصلت، الآية: ٢٦] يعني: أن الغلبة لهم على المسلمين إنما تكون باللغو والظعن في القرآن، فكان من أهدافهم:

١- انتزاع القدسية عن القرآن، ومحاولة إثبات أنه ليس من عند الله تعالى، بل من عند محمد ﷺ ومن ثم يتم إبعاد المسلمين عن مصدر توحيدهم، وسر قوتهم.

٢- فتح باب النزاع والشقاق بين المسلمين على مصراعيه، يقول تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَشِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ [البقرة، الآية: ١٧٦].

٣- زرع الفتن بين المسلمين كما قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ (١).  
[آل عمران، من الآية: ٧].

يقول ابن قتيبة: « قد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون، ولغوا فيه وهجروا، واتبعوا ﴿ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ بأفهام كليلية، وأبصار عليلية، ونظر مدخول، فحرفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن سبله، ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة في اللحن، وفساد النظم، والاختلاف، وأدلوا في ذلك بعلل ربما أمالت الضعيف الغمر، والحديث الغر، واعترضت بالشبه في القلوب، وقدحت بالشكوك في الصدور» (٢).

(١) انظر: تفسير الشعراوي: ٨/٤٩١٧-٤٩١٨، والتفسير الواضح، للدكتور محمد حجازي: ١/٨٦٠،

ودعوى الطاعنين في القرآن الكريم في القرن الرابع عشر الهجري والرد عليها، لعبدالمحسن المطيري، ص ٧٢، وما بعدها. بتصرف.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص ٢٣.

### ثالثاً: مطاعن المفسرين العامة في القراءات:

إن الحديث عن القراءات القرآنية متعدد الجوانب، عن نشأتها، وعن معناها، وضوابطها، وأثرها العقدي، والفقهية، وأثرها في اللغة العربية، وفي كل ناحية من هذه النواحي كُتِبَ أكثر من بحث، وفيها أكثر من طاعن، فعن نشأتها ومعناها كتب المستشرقون؛ لينالوا من مكانة القراءات والقرآن، وعن قبولها أكثر من رأي للمفسرين، بين طاعن وناقد، ومرجّح ومفضّل، وبين قابل ومدافع، وعن سند القراءات عند المحدثين بين تواتر وشدوذ، وعن ضوابطها ما بين مكثّر ومقل عند علماء القراءات، فالحديث عن موضوع القراءات طويل الذيل، متشعب<sup>(١)</sup>.

إلا أنه يمكن تقسيم الطعون في القراءات من حيث العموم إلى قسمين اثنين:

(١)- طعون في القراءات.

(٢)- طعون في القراء.

أولاً: الطعون في القراءات: وفيما يلي عرض لأبرز الطعون العامة في القراءات، مع الردود عليها بإجمال:

قال ابن قتيبة رحمته الله في الحكاية عن الطاعنين: « وكان مما بلغنا عنهم: أن يحتجّون بقوله عز وجل -: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء، من الآية: ٨٢] وبقوله: ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ [فصلت، من الآية: ٤٢]. وقالوا: وجدنا الصحابة رحمهم الله ومن بعدهم يختلفون في الحرف: فعائشة رضي الله عنها تقرأ: ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ ﴾ [النور، من الآية: ١٥] وغيرها يقرأ: ﴿ تَلَقَّوْنَهُ ﴾، وأبو بكر الصديق رضي الله عنه يقرأ: ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ ﴾ والناس يقرؤون: ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ [ق، من الآية: ١٩].

(١) انظر: موقف المفسرين من القراءات، ص ١٨٥.

مع أشباه لهذه كثيرة، يخالف فيها مصحفه المصاحف القديمة والحديثة. وكان عبد الله يحذف من مصحفه أم الكتاب ويمحو المعوذتين ويقول: لِمَ تزيدون في كتاب الله ما ليس فيه؟ و أبي يقرأ: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آئِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ [طه، من الآية: ١٥] (من نفسي فكيف أظهركم عليها). ويزيد في مصحفه افتتاح (دعاء القنوت) إلى قول الداعي: (إن عذابك بالكافرين ملحق) ويعدّه سورتين من القرآن. والقراء يختلفون: فهذا يرفع ما ينصبه ذاك، وذاك يخفض ما يرفعه هذا.

وأنتم تزعمون أن هذا كله كلام رب العالمين، فأبي شيء بعد هذا الاختلاف تريدون؟ وأي باطل بعد الخطأ واللحن تبتغون؟. وقد رويتم من الطريق الذي ترتضون: عن هشام بن عروة<sup>(١)</sup>، عن أبيه<sup>(٢)</sup>، عن عائشة أنها قالت: «ثلاثة أحرف في كتاب الله هن خطأ من الكاتب: قوله: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَحْرَانِ ﴾ [طه، من الآية: ٦٣]، وفي سورة المائدة: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّادِقِينَ ﴾ [المائدة، من الآية: ٦٩]، وفي سورة النساء: ﴿ لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [النساء، من الآية: ١٦٢].

قالوا: ورويتم عن عثمان أنه نظر في المصحف فقال: «أرى فيه لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها»<sup>(٣)</sup>.

(١) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، وكنيته: أبو المنذر. من جلة التابعين، ومن أئمة الحديث، ولد سنة: ٦١هـ، سمع من: عبدالله بن الزبير، وغيره، روى عنه: سفيان الثوري وغيره، توفي ببغداد سنة: ١٤٦هـ. ينظر لترجمته: نسب قریش، لأبي عبد الله الزبيري، ص ٢٤٨، ووفيات الأعيان: ٨٠-٨٢/٦.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص ٢٤-٢٥.

ثم قال: باب الرد عليهم في وجوه القراءات: أما ما اعتلوا به في وجوه القراءات من الاختلاف: فإننا نحتج عليهم فيه بقول النبي ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف».

وكل هذه الحروف كلام الله -تعالى- نزل به الروح الأمين على رسوله -عليه السلام- وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن فيحدث الله إليه من ذلك ما يشاء، وينسخ ما يشاء، وييسر على عباده ما يشاء. فكان من تيسيره: أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم: فالهذلي يقرأ ﴿عَتَى حِينَ﴾ يريد ﴿حَتَّى حِينَ﴾ [يوسف، من الآية: ٣٥]؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها.

والأسدي يقرأ: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ و ﴿تَعْلَمُ﴾ و ﴿تَسْوَدُّ وَجُوهٌ﴾ [آل عمران، من الآية: ١٠٦] والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز.

ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة. فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعاً في اللغات، ومتصرفاً في الحركات.

فإن قال قائل: هذا جائز في الألفاظ المختلفة إذا كان المعنى واحداً، فهل يجوز أيضاً إذا اختلفت المعاني؟.

قيل له: الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد. فاختلاف التضاد لا يجوز، ولست واجده بحمد الله في شيء من القرآن.

واختلاف التغاير جائز، وذلك مثل قوله: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف، من الآية: ٤٥] أي: بعد حين، و ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ أي: بعد نسيان له، والمعنيان جميعاً وإن اختلفا صحيحان؛ لأنه ذكر أمر يوسف بعد حين وبعد نسيان له، فأنزل الله على لسان نبيه -صلى الله عليه وآله وسلم- بالمعنيين جميعاً في غرضين.

وكل ما في القرآن من تقديم أو تأخير، أو زيادة أو نقصان، فعلى مثل هذه السبيل.

وأما نقصان مصحف عبد الله بحذفه (أم الكتاب) و (المعوذتين)، وزيادة أبي بسورتي القنوت فإننا لا نقول: إن عبد الله و أبياً أصابا وأخطأ المهاجرون والأنصار، ولكن عبد الله ذهب فيما يرى أهل النظر إلى أن (المعوذتين) كانتا كالعوذة والرقيّة وغيرها، وكان يرى رسول الله ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين وغيرهما، كما كان يعوذ بأعوذ بكلمات الله التامة<sup>(١)</sup>، وغير ذلك، فظنّ أنهما ليستا من القرآن، وأقام على ظنّه ومخالفة الصحابة جميعاً كما أقام على التطبيق. وأقام غيره على الفتيا بالصّرف، ورأى آخر أكل البرد وهو صائم. ورأى آخر أكل السحور بعد طلوع الفجر الثاني. في أشباه لهذا كثيرة.

وإلى نحو هذا ذهب أبي في (دعاء القنوت)؛ لأنه رأى رسول الله ﷺ، يدعو به في الصلاة دعاء دائماً، فظنّ أنه من القرآن، وأقام على ظنّه، ومخالفة الصحابة.

وأما فاتحة الكتاب فإنني أشك فيما روي عن عبد الله من تركه إثباتها في مصحفه، فإن كان هذا محفوظاً فليس يجوز لمسلم أن يظنّ به الجهل بأنها من القرآن، وكيف يظنّ به ذلك وهو من أشدّ الصحابة عناية بالقرآن، وأحد الستة الذين الذين انتهى إليهم العلم، و النبي ﷺ يقول: «من أحبّ أن يقرأ القرآن غصّاً كما أنزل فليقرأه قراءة ابن أمّ عبد»<sup>(٢)</sup>. وعمر يقول فيه: «كنيف ملء علماً»<sup>(٣)</sup>. وهو مع هذا متقدّم الإسلام، بدرّي، لم يزل يسمع رسول الله ﷺ يؤمّ بها.

(١) أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء: ٤/١٤٧، برقم (٣٣٧١).

(٢) أخرجه الطيالسي في مسنده: ١/٢٦١، برقم (٣٣٢)، والإمام أحمد في مسنده: ٧/٢٨٧-٢٨٨، برقم (٤٢٥٥)، والحاكم في المستدرک: ٢/٢٤٧، برقم (٢٨٩٤) وصححه فقال: «صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٣) أخرجه مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني، ص ٢٠٦، وعبدالرزاق في مصنفه: ١٠/١٣، برقم (١٨١٨٧)، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة: ٢/٨٤٣، برقم (١٥٥٠).



وهي السبع المثاني، وأم الكتاب، أي: أعظمه، وأقدم ما نزل منه، كما سميت مكة أم القرى؛ لأنها أقدمها، قال الله - عز وجل - : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ۖ ﴾ [آل عمران، من الآية: ٩٦]. ولكنه ذهب فيما يظنُّ أهل النظر إلى القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين؛ مخافة الشك والنسيان، والزيادة والنقصان، ورأى ذلك لا يجوز على سورة الحمد؛ لقصرها، ولأنها تتثنى في كل صلاة وكل ركعة، ولأنه لا يجوز لأحد من المسلمين ترك تعلمها وحفظها، كما يجوز ترك تعلم غيرها وحفظه، إذ كانت لا صلاة إلا بها، فلما أمن عليها العلة التي من أجلها كتب المصحف ترك كتابتها وهو يعلم أنها من القرآن. ولو أن رجلاً كتب في المصحف سوراً وترك سوراً لم يكتبها، لم نر عليه في ذلك وكفاً إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

وقال الباقلاني: ولا يجوز أن يضاف إلى عبد الله، أو أبي بن كعب، أو زيد، أو عثمان، أو علي، أو واحدٍ من ولده وعترته جَحْدُ آية أو حرفٍ من كتاب الله - عز وجل - أو تغييره وقراءته على غير الوجه المرسوم في مصحف الجماعة بأخبار الآحاد، وما لم يبلغ منها حدّ التواتر والانتشار، وأن ذلك لا يحلُّ ولا يسعُّ بل لا يصلح عندنا إضافة ذلك إلى أدنى المؤمنين منزلة من أهل عصرنا بخبر الواحد، وما لا يوجب العلم، فضلاً عن إضافة ذلك إلى جلة الصحابة والأمثال، وتعليقه عليهم، بما دون التواتر والانتشار من الأخبار التي لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل.

وأن أياً وعبد الله بن مسعود لم يطعنا قط على مصحف عثمان والجماعة، ولا نسباه إلى أن فيه تحريفاً أو تغييراً وتبديلاً، وزيادةً ونقصاناً. أو مخالفةً نظمٍ وترتيبٍ، بل اعتقداً صحته، وأخبرنا بسلامته، وإن رأيا جواز القراءة بجميع ما انطوى عليه مصحفهما، من غير قدح في مصحف الجماعة.. وأن أبا بكر رضي الله عنه قد أحسن وأصاب، ووفق لفضل عظيم في جمع الناس على مصحف واحد، وقراءات محصورة، والمنع في غير ذلك. وأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن، ص ٢٩-٣٦.

وعترته وشيعته مُتَّبِعُونَ لرأي أبي بكر وعثمان، في جمع القرآن، وأن علياً أخبر بصواب ذلك نطقاً، وشهد به<sup>(١)</sup>.

وأما ما تعلقوا به من حديث عائشة رضي الله عنها في غلط الكاتب، وحديث عثمان رضي الله عنه: «أرى فيه لحنًا» فقد تكلم النحويون في هذه الحروف، واعتلوا لكل حرف منها، واستشهدوا الشعر<sup>(٢)</sup>.

وقال الباقلاني أيضًا: «جميع مَنْ رُوي عنه من الصحابة قول في تغيير القرآن أو فساد نظمه، أو ذهاب شيء منه، أو كون بعضه ملحونًا، أو أن إعرابه وتقويمه مأخوذ من بعض الأمة، فإن صحَّت الرواية إما أن تكون باطلة متكذبة، أو منسرفة، أو لما سنذكره ونبينه من التأويل الذي لا يعود بجحده أو بشكه في شيء مما في مصحف الجماعة»<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام الرازي: «روي عن عثمان وعائشة أنهما قالوا: إن في المصحف لحنًا، وستقيمه العرب بألسنتها. واعلم أن هذا بعيد؛ لأن هذا المصحف منقول بالنقل المتواتر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه؟»<sup>(٤)</sup>.

وقال القرطبي: «باب ما جاء من الحججة في الرد على من طعن في القرآن، وخالف مصحف عثمان بالزيادة والنقصان: لا خلاف بين الأمة ولا بين أئمة أهل السنة أن القرآن اسم لكلام الله -تعالى- الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم معجزة له على نحو ما تقدم، وأنه محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف، معلومة على الاضطرار سورة وآياته، مبرأة من الزيادة عليه، أو نقصاناً منه، حروفه وكلماته، فلا يُحتَاج في تعريفه بحَدٍّ ولا في حصره

(١) انظر: الانتصار للقرآن، للباقلاني: ١/ ٦١-٦٥.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص ٣٦-٤٣.

(٣) الانتصار للباقلاني: ١/ ٦٥.

(٤) مفاتيح الغيب: ١١/ ٢٦٤.

بعد، فمن ادعى زيادة عليه أو نقصاناً منه، فقد أبطل الإجماع، وبهتت الناس، وردّ ما جاء به الرسول ﷺ من القرآن المنزل عليه، وردّ قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [الإسراء، الآية: ٨٨] وأبطل آية رسوله -عليه السلام-؛ لأنه إذ ذاك يصير مقدوراً عليه حين شيب بالباطل، ولمّا قدر عليه لم يكن حجة ولا آية، وخرج عن أن يكون معجزاً، فالقائل بأن القرآن فيه زيادة ونقصان رادٌّ لكتاب الله، ولمّا جاء به الرسول، وكان كمن قال: الصلوات المفروضات خمسون صلاة، وتزوج تسع من النساء حلال، وفرض الله أياماً مع شهر رمضان، إلى غير ذلك مما لم يثبت في الدين، فإذا ردّ هذا بالإجماع كان الإجماع على القرآن أثبت وأكد وألزم وأوجب»<sup>(١)</sup>.

قال أبو زهرة: النص الذي كان عند حفصة هو النص المكتوب في عصر النبي ﷺ، وهو ذاته النص المكتوب في مصحف عثمان رضي الله عنه، فلا يصحّ الزيادة عليه، ولا يصحّ النقص. إن مصحف عثمان -رضي الله تبارك وتعالى عنه- يجب أن تكون كل قراءة قرآنية متفقة مع نصه، وأن الشك فيه كفر، وأن الزيادة عليه لا تجوز، وإنه القرآن المتواتر الخالد إلى يوم القيامة.

إذا كانت هذه حقائق ثابتة تواترت في الأجيال، فلماذا هذه الروايات الغريبة البعيدة عن معنى تواتر القرآن الكريم التي احتوتها بطون بعض الكتب كالبرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي، التي تجمع كما تحطّب ليل يجمع الحطب والأفاعي، مع أن القرآن كالبناء الشامخ الأملس الذي لا يعلق به غبار؟<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير القرطبي: ١/ ٨٠-٨١.

(٢) انظر: المعجزة الكبرى لأبي زهرة، ص ٣١-٣٢.

ومن المطاعن في القراءات: العنوان الذي يستعمله كثير من المؤلفين عن حسن قصد، ويؤكدده المستشرقون لغرض في نفوسهم، وهو: (نشأة القراءات)!.<sup>(١)</sup>

إن القراءات المتواترة قرآن لا شك فيه؛ فقله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بالألف وبدونها، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ و ﴿أَهْدِنَا السِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بسينها وصادها، وكل قراءة قرآنية متواترة، كل ذلك قرآن، فلا يقال لقراءة منه: نشأت؛ لأن ذلك يشعر بالحدائثة لبعضها في وقت من الأوقات.

فالقراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي، كما قاله الزركشي<sup>(١)</sup>، وهذا يشير إلى أن القراءة قرآن لا تنفك قرآنيته عنه، ما دامت قد تواترت، فلا يقال لها ناشئة إلا إذا قيل للقرآن ناشئاً، وليس الأمر كذلك؛ فقد نزل الوحي بالقراءة، فيما ورد في بعض ألفاظه أكثر من قراءة، بل حين بدأ نزول الوحي، بدأها بأول كلمة في أول سورة نزلت، وهي ﴿أَقْرَأْ﴾، ففيها قراءتان متواترتان، الأولى: هي قراءة الجمهور: بهمزة ساكنة، والثانية: قراءة إبدال الهمزة حرف مد: (اقرأ)<sup>(٢)</sup>.

وإنه لأمر يسترعي الانتباه أن تكون أول كلمة في أول سورة نزلت كلمة: (اقرأ)، وأن يكون القرآن والقراءات مشتقاً من مشتقاتها.

إنَّ الحديث عن مصدر القراءات هو الحاسم لكثير من الشبه التي يتمسك بها المستشرقون، والتي كان لأقوال بعض المفسرين وبعض العلماء قلد غير يسير في الإسهام في مد أولئك الملحدين بشيء من أسباب الضلالة، من غير قصد منهم -رحمهم الله- إلى شيء من ذلك بطبيعة الحال.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١. والزركشي هو: الإمام: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، وكنيته: أبو عبد الله. ولد سنة: ٧٤٥هـ، أخذ عن البلقيني، وغيره، وتوفي سنة: ٧٩٤هـ. ينظر لترجمته: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ١٣٣/٥-١٣٥، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥٧٢-٥٧٣.

(٢) انظر: التيسير، ص ٣٦، وتحرير التيسير، ص ٢١٥، والنشر: ٣٩٠-٣٩٢.

إن المصدر الوحيد للقراءات إنما هو الوحي النازل من السماء إلى النبي ﷺ، الذي بلغه بكل دقة وبكل حركة إلى أصحابه الكرام، فكان يقرئهم إياه كما أنزل، كما روى ابن مسعود: « أن النبي ﷺ كان يقرئهم العشر، فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى، حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل »<sup>(١)</sup>، فإذا ما علمهم القرآن فأتقنوا تلاوته، أحب أن يسمعه منهم؛ توثيقاً لما سمعوه عنه، كما في قراءة عبدالله عليه لسورة النساء<sup>(٢)</sup>.

إذن: فالنبي ﷺ كان يتعهد أصحابه بتعليم القرآن وحفظه، حتى أصبحت صدورهم سجلاً لما نزل من الحق.

ومن حديث عمر وهشام رضي الله عنهما يتبين لنا أن تعدد القراءات سببه واحد، هو أن رسول الله ﷺ أقرأ كلاهما تلك القراءة، كما أنزلت من عند الله تعالى.

إذن: فالأمر في تعدد القراءات أمر أخذ ونقل من الوحي، فلا يجوز لمسلم أن يعزو أية قراءة لغير ذلك، كما صنع المستشرق (جولد زيهر) وغيره من المستشرقين، الذين عزوا القراءات إلى القارئ الذين مارس كل واحد منهم القراءة القرآنية؛ ليصحح القرآن، وأن القارئ يقرأ القرآن وفق ما يحتمله الرسم القرآني، الخالي من النقط والشكل.

يقول جولد زيهر: « وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات؛ أي في القراءات، إلى خصوصية الخط العربي، الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة؛ تبعاً لاختلاف النقط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط. بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات -الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصيلة ما

(١) أخرجه الطبري في تفسيره: ١/ ٨٠، رقم (٨١)، قال الشيخ أحمد شاکر هامش رقم (١) معلقاً على هذه الرواية: « هذا إسناد صحيح. وهو موقوف على ابن مسعود، ولكنه مرفوع معنى، لأن ابن مسعود إنما تعلم القرآن من رسول الله ﷺ. فهو يحكي ما كان في ذلك العهد النبوي المنير ».

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: فضائل القرآن، باب: (قول المقرئ للقارئ حسبك): ٦/ ١٩٦، برقم (٥٠٥٠).

يحدده- إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها، وإذن فاختلاف تحليلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف، لم يكن منقوطة أصلاً، أو لم تتحرر الدقة في نقطه أو تحريكه»<sup>(١)</sup>.

وقد أرجع الدكتور عبد العال مكرم أساس هذا الزعم إلى الزمخشري، وقال: إن مصدر الوحي لهذا المستشرق جولد زيهر إنما هو الزمخشري، الذي قال بخطأ ابن عامر في قراءته للآية القرآنية<sup>(٢)</sup>.

فقد زعم الزمخشري أن الذي حمل ابن عامر على قراءته، أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء؛ فالسبب هو الرسم<sup>(٣)</sup>. ونحن إذ نضع في الاحتمال أن يكون للزمخشري أثر في قول زيهر، إلا أننا نجزم أن مراد كل منهم يختلف عن الآخر؛ إذ يهدف زيهر للوصول إلى قياس تعدد القراءات، على تعدد الأناجيل، وهذه خطيئة ما نظن أن الزمخشري يقع في مثلها.

هذا، وقد تصدى للرد على جولد زيهر كثيرون، منهم:

- عبد الفتاح القاضي في: القراءات في نظر المستشرقين والملحدون.
- الدكتور إبراهيم خليفة، في كتابه: (مناهج التفسير).
- الدكتور عبد الفتاح شلبي، في كتابه (رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات).
- الدكتور عبد الصبور شاهين، في كتابه (تاريخ القرآن).

(١) مذاهب التفسير الإسلامي، لجولد زيهر، ص ٨.

(٢) انظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص ٩.

(٣) انظر: الكشف: ٧٠ / ٢.

- الدكتور عبد العال مكرم، في كتابه (أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية).
- الدكتور لبيب سعيد، في كتابه (المصحف المرتل).
- الدكتور عبد الوهاب حمودة، في كتابه (القراءات واللهجات).

ويمكن إيجاز الردود على جولد زيهر في ما يلي:

(١)- إن وجود القراءات المختلفة كان قبل نقط المصاحف وشكلها، بل قبل نسخ المصاحف العثمانية ووجودها، حيث كان الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والسطور، وتدل عليه أحاديث المخاصمة بين بعض الصحابة في بعض القراءات.

(٢)- اعتماد القراءات على النقل والرواية؛ ولذلك لم تقبل القراءات الموضوعية والمستنبطة من الرسم وهيكل الكلمات القرآنية، وأكبر دليل على ذلك أن القراء كلهم اتفقوا على نقل بعض الكلمات رغم مخالفتها لصريح الرسم؛ منها: كلمة ﴿إِلَيْهِمْ﴾ في سورة (قريش) [الآية: ٢] حيث أجمعت المصاحف على إثبات الياء في الموضع الأول رسماً، فأثبتها القراء العشرة - ما عدا ابن عامر - قراءة، وأجمعت المصاحف على حذفها في الموضع الثاني رسماً؛ ولكن أثبتتها القراء العشرة - ما عدا أبا جعفر - قراءة<sup>(١)</sup>؛ لثبوتها نقلاً ورواية.

قال الصفاقسي في (غيث النفع): « لا يلزم موافقة التلاوة للرسم؛ لأن الرسم سنة متبعة، قد توافقه التلاوة وقد لا توافقه، انظر كيف كتبوا ﴿وَجَاءَ﴾ بالألف قبل الياء، و﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ بألف بعد ﴿لَا﴾، ومثل هذا كثير، والقراءة بخلاف ما رُسم<sup>(٢)</sup>».

(٣)- اختلاف مرسوم المصاحف قام على أساس اختلاف القراءات المروية عن النبي

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢٥، وتحبير التيسير، ص ٦١٨، والنشر: ٤٠٣/٢.

(٢) غيث النفع في القراءات السبع، ص ٢٢٧.

ﷺ، ومعنى هذا: أن القراءات واختلافها لم يتولد على أساس اختلاف مرسوم المصحف، فلو كانت القراءة تابعة للرسم: لصحت كل قراءة يحتملها رسم المصحف، ولكن الأمر على غير ذلك؛ فإن بعض ما يحتمل الرسم صحيح، مثل: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ في قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنِيٍّ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات، من الآية: ٦].

وبعضه مردود؛ مثل قراءة حماد الراوية<sup>(١)</sup>: ﴿أباه﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة، من الآية: ١١٤]، وكذلك قراءة: ﴿تستكثرون﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف، من الآية: ٤٨] وهذه وتلك قراءة منكرا بالاتفاق، فليست من السبع، ولا الأربع عشرة، ولو كان مجرد الخط كافياً لاعتمدت.

وعلى مثل هذه القراءة المكذوبة اعتمد جولد زيهر في الاستدلال على قضيته الباطلة، ودعواه الخبيثة ضد القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>.

(٤) - لقد ثبت بالتاريخ الصحيح أننا لا نزال نرى الكثير من المقرئين حتى يومنا هذا يعطون تلاميذهم - بعد أن يتموا حفظه على أيديهم - إجازة تتضمن سند التلقي المتصل عنهم إلى النبي ﷺ، وأن كثيراً من الأسانيد الصحيحة المتصلة مدونة، محفوظة في كتب القراءات، فما ينكر هذا إلا جاهل أو مكابر.

(١) هو حماد بن سابور بن المبارك بن عبيد الديلمي الكوفي، وكنيته: أبو القاسم. أول من لقب بالراوي، ولد سنة: ٩٥هـ، وكان من أعلم الناس بأيام العرب، وأشعارها، وأنسابها، ولغاتها، قيل إنه حفظ القرآن الكريم من المصحف، فصَحَّفَ في نيف وثلاثين حرفاً، توفي سنة: ١٥٥هـ. ينظر لترجمته: وفيات الأعيان: ٢/٢٠٦ - ٢٠٧، ولسان الميزان: ٢/٣٥٢.

(٢) انظر: مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٤-٥، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص ٩.



كذلك، إذا نظرنا إلى الأمصار الإسلامية وجدنا أن كل مصر التزم قراءة قارئ بعينه، مع احتمال رسم المصحف لهذه القراءة، وأن القراء انتشروا في الأمصار ليعلموا الناس قراءة القرآن؛ إيماناً منهم بأن المصحف وحده لا يغني شيئاً في مجال القراءة، وبخاصة أنه مجرد من النقط والشكل.

قال الشيخ الزرقاني: « لذلك اختار عثمان حفاظاً يثق بهم، وأنفذهم إلى الأقطار الإسلامية، واعتبر هذه المصاحف أصولاً ثواني؛ مبالغة في الأمر، وتوثيقاً للقرآن، ولجمع كلمة المسلمين، فكان يرسل إلى كل إقليم مصحفه مع من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب، روي أن عثمان رضي الله عنه أمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري»<sup>(١)</sup>.

٥- تناقض جولد تسيهر فيما ادعاه أولاً، وفيما انتهى إليه آخرًا، فقد ختم حديثه عن القراءات بما هدم به من نتائج، وما تمسك به من نظريات، بقوله: « لا اعتراف بصحة قراءة، ولا تدخل قراءة في دائرة التعبير القرآني المعجز المتحدي لكل محاولات التقليد إلا إذا أمكن أن تستند إلى حجج من الرواية موثوق بها»<sup>(٢)</sup>.

٦- إن الاختلافات بين المصاحف العثمانية من حيث الرسم قليلة: فالاختلاف بين مصحف الكوفة والبصرة كان في خمسة أحرف.

وبين مصحف المدينة والعراق في اثنا عشر حرفاً. وبين مصحف الشام والعراق في نحو أربعين حرفاً<sup>(٣)</sup>.

(١) مناهل العرفان: ١/٤٠٣-٤٠٤.

(٢) انظر: مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٥٥.

(٣) انظر: كتاب المصاحف للسجستاني: باب: (اختلاف مصاحف الأمصار التي نسخت من الإمام)، ص ١٤٤

وما بعدها.

أما القراءات فكثيرة لا حصر لها<sup>(١)</sup>.

وإذا كان للمستشرقين عذرهم في تعصبهم للباطل، وحقدهم الدفين ضد الإسلام ومبادئه، فما عذر من جاراهم من المسلمين، وقال بأن القراءات القرآنية منشؤها الخط العربي، حسب رسمها في المصحف العثماني؟. ومن هؤلاء: الدكتور علي عبد الواحد وافي<sup>(٢)</sup>، وتبعه في ذلك الدكتور طه حسين في صورة أكثر بشاعة، وأشد خطراً؛ إذ هو ينكر على المعتقد بشرعية القراءات، وأنها ليست من الوحي، وإنما مصدرها اللهجات واللغات؛ يقول: «والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً، ولا مغتمراً في دينه، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها»<sup>(٣)</sup>.

وقد نهج الدكتور محمد عبد السلام كفا في نهج طه حسين، فيقول: «وهناك سبب قوي لظهور القراءات: أن مصحف عثمان كتب بغير نقط ولا شكل»<sup>(٤)</sup>.

والحق الذي لا يمارى فيه: أن القراءات سنة متبعة، نقلت بالرواية والمشافهة، من رسول الله ﷺ، وهي قرآن لا تنفك عنه، ولا هي مغايرة له، بل هي ألفاظ مختلفة نزل بها الروح الأمين بعرضات متعددة، ولم تكن القراءات وليدة خط أو رسم، أو عدم شكل وضبط لكتاب الله تعالى، ومن يقول بهذا فهو ضال مضل؛ لسوء نيته وخبث قصده، سواء كان جولد زيهر، أو من سار على دربه، والذي يمعن النظر في كلام زيهر مثلاً يجد له أبعاداً وأهدافاً يرمي

(١) انظر: القراءات في نظر المستشرقين، للقاضي، ص ٢٧ وما بعدها، ورسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين، للدكتور: عبدالفتاح شلبي، ص ٣٣ وما بعدها، وصفحات في علوم القراءات، ص ١٥٩-١٦٣، والقراءات القرآنية، ص ١٠٤-١٠٦، وموقف المفسرين من القراءات، ص ١٩٣، وما بعدها.

(٢) انظر: كتابه: فقه اللغة ص ١٩٢-١٩٣.

(٣) الأدب الجاهلي، ص ٩٥.

(٤) في علوم القرآن: دراسات ومحاضرات، ص ١٠٧.

من ورائها: إن الأمة الإسلامية قد اعتمدت في أخذ كتاب ربها على مثل ما اعتمد عليه غيرها من النقل من الصحف المكتوبة، والقراءة من الخط والرسم؛ فوعدت لذلك، وبسبب مجرد هذا الخط من أول الأمر من الشكل والنقط في كثير من التحريف والتصحيح في القرآن؛ حيث قرأها كل بحسب ما اتفق له من الفهم، وما رآه من صحة المعنى.

وَحَدَّثَ قاسم بن أصبغ<sup>(١)</sup> قال: لما رحلت إلى المشرق نزلت القيروان فأخذت عن بكر بن حماد<sup>(٢)</sup>، فقرأت عليه يوماً حديث النبي ﷺ « أنه قدم عليه قوم من مضر مجتابي النمار<sup>(٣)</sup>»، فقال: إنما هو مجتابي الثمار، فقلت: إنما هو مجتابي النمار، هكذا قرأته على كل من لقيته بالأندلس والعراق. فقال لي: قم بنا إلى ذلك لشيخ كان في المسجد؛ فإن له بمثل هذا علمًا، فقمنا إليه، وسألناه عن ذلك فقال: إنما هو مجتابي النمار، وهم قوم كانوا يلبسون الثياب مشققة جيوبهم أمامهم<sup>(٤)</sup>.

ولنا أن نتساءل: « إذا كان العلماء قد وقفوا بالمرصاد لما روى هؤلاء، وهم أئمة، فماذا تُرى يكون موقفهم بجانب كتاب الله الكريم، والمصحفين فيه، وهم المُدَقِّقون في روايته،

(١) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البياني القرطبي: محدث الأندلس، وكنيته: أبو محمد. ولد سنة: ٢٤٧هـ، وسمع: بقي بن مخلد، وغيره، روى عنه: عبد الوارث بن سفيان، وغيره، توفي سنة: ٣٤٠هـ. ينظر لترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي: ٤٠٥/١، وتذكرة الحفاظ للذهبي: ٤٩/٣.

(٢) هو بكر بن حماد بن سهل (وقيل: سهر، وقيل: سمك) بن أبي إسماعيل الزناتي التاهرتي، وكنيته: أبو عبد الرحمن. من شعراء الطبقة الأولى في عصره، عالم بالحديث ورجاله، فقيه، أخذ عن: علي بن الجهم، وغيره، توفي سنة: ٢٩٦هـ. ينظر لترجمته: معجم البلدان: ٨/٢، والأعلام للزركلي: ٦٣/٢، ومعجم أعلام الجزائر: من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، لعادل نوويهض، ص ٥٨-٥٩.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة، باب: (الحث على الصدقة ولو بشق تمره، أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار): ٧٠٤/٢، برقم (١٠١٧).

(٤) انظر: فح الطيب للمقري: ٤٨/٢-٤٩.

وكانوا القوامين عليه، ومن حفظته، ثم هم الذين وقفوا جهودهم على سدائته»<sup>(١)</sup>.

وما أقوى البرهان الذي ساقه النيسابوري في كتابه (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) قال: «القراءات السبع متواترة لا بمعنى أن سبب تواترها إطباق القراء السبعة عليها، بل بمعنى أن ثبوت التواتر بالنسبة إلى المتفق على قراءته من القرآن كثبوته بالنسبة إلى كل من المختلف في قراءته، ولا مدخل للقارئ في ذلك إلا من حيث أن مباشرته لقراءته أكثر من مباشرته لغيرها حتى نسبت إليه. وإنما قلنا: إن القراءات متواترة؛ لأنه لو لم تكن كذلك لكان بعض القرآن غير متواتر، ك﴿مَلِكٍ﴾ و﴿مَلِكٍ﴾ ونحوهما، إذ لا سبيل إلى كون كليهما غير متواتر؛ فإن أحدهما قرآن بالاتفاق، وتخصيص أحدهما بأنه متواتر دون الآخر تحكّم باطل؛ لاستوائهما في النقل، فلا أولوية فكلاهما متواتر»<sup>(٢)</sup>.

وقال الباقلاني: لا مجال لإعمال الرأي والقياس في إثبات قرآن، أو قراءة وحرفٍ يقرأ القرآن عليه، وأن ذلك الجمع سنة متبعة، ورواية مأثورة، وأن هذا هو باب إثبات القرآن والقراءات، وطريقه الذي لا مَصْرَفٍ عنه ولا مَعْدِلٍ، وأن من أعمل الرأي في ذلك فقد ضل وأخطأ الحق، وتنكبه. وأن القراء السبعة متبعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم، التي لا شكوك فيها، ولا أُكْرِتُ عليهم، بل سوَّغها المسلمون، وأجازوها لمصحف الجماعة. ولا يجوز ولا يسوغ القراءة على المعنى دون اتباع لفظ التنزيل، وإيراده على وجهه، وسببه الذي أنزل عليه، وأداه الرسول ﷺ. وأنه لا يجوز لأحد أن يقرأ القرآن بخلاف جميع الأحرف والوجوه التي أنزل عليها، وإن كان ما قرأه لغة للعرب، أو لبعضها، وأنه ليس في المتكلمين بلغة العرب من لا يطوع لسانه ويجري ببعض الأحرف والوجوه التي أنزل القرآن عليها<sup>(٣)</sup>.

(١) رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين، ص ٣٤.

(٢) تفسير النيسابوري: ١/ ٢٣. وانظر: موقف المفسرين من القراءات القرآنية، ص ١٩٠، وما بعدها.

(٣) انظر: الانتصار للباقلاني: ١/ ٦٥-٦٦.

ومن المطاعن في القراءات: ما زعمه البعض من جواز القراءة بكل ما صح في العربية ووافق رسم المصحف، وإن لم ترد به رواية:

قال الإمام أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم (ت: ٣٤٩ هـ)<sup>(١)</sup>، -وهو صاحب الإمامين أبي بكر بن مجاهد وأبي جعفر الطبري- في أول (كتاب البيان) عن اختلاف القراءة: « وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا، فزعم أن كل ما صح عنده وجه في العربية لحرف من القرآن، يوافق خط المصحف فقراءته به جائزة في الصلاة وفي غيرها، فابتدع بفعله ذلك بدعة ضل بها عن قصد السبيل، وأورط نفسه في مزلة عظمت بها جنايته على الإسلام وأهله، وحاول إلحاق كتاب الله -عز وجل- من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه، إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله -عز وجل- بسوء رأيه طريقاً إلى مغالطة أهل الحق بتخير القراءات من جهة البحث والاستخراج بالآراء، دون الاعتصام والتمسك بالأثر المفترض على أهل الإسلام قبوله والأخذ به، كابرًا عن كابر، وخالفًا عن سالف.

وكان أبو بكر بن مجاهد -نصر الله وجهه- نشله من بدعته المضلة باستتابته منها، وأشهد عليه بترك ما ارتكبه من الضلالة بعد أن سئل البرهان على صحة ما ذهب إليه، فلم يأت بطائل، ولم تكن له حجة قوية ولا ضعيفة، فاستوهب أبو بكر رحمته تأديبه من السلطان عند توبته، وإظهار الإقلاع عن بدعته.

ثم عاود في وقتنا هذا إلى ما كان ابتدعه واستغوى من أصاغر المسلمين ممن هو في الغفلة والغبوة دونه؛ ظناً منه أن ذلك يكون للناس ديناً وأن يجعلوه فيما ابتدعه إماماً، ولن يعدو ما ضل به مجلسه؛ لأن الله -عز وجل- قد أعلمنا أنه حافظ كتابه من لغط الزائغين

(١) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم البغدادي البزاز الأستاذ الكبير الإمام النحوي، وكنيته: أبو طاهر. أخذ القراءة عن: ابن مجاهد، والأشعري، وغيرهم، روى عنه: أبو الحسن الحمادي، وغيره، توفي سنة: ٣٤٩ هـ. ينظر لترجمته: معرفة القراء الكبار، ص ١٧٦-١٧٧، وغاية النهاية: ١/ ٤٧٥-٤٧٧.

وشبهات الملحدين بقوله عز وجل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ . [الحجر، من الآية: ٩] <sup>(١)</sup>.

قال أبو شامة: « هذا الشخص المشار إليه هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت المقرئ، المعروف بابن شنبوذ البغدادي في طبقة ابن مجاهد، مقرئ مشهور » <sup>(٢)</sup>.

قال الخطيب في (تاريخ بغداد): روى عن خلق كثير من شيوخ الشام ومصر، وكان قد تخير لنفسه حروفاً من شواذ القراءات تخالف الإجماع، فقرأ بها. فصنف أبو بكر بن الأنباري وغيره كتباً في الرد عليه <sup>(٣)</sup>.

ومن المطاعن في القراءات: أن الإمام ابن مجاهد أراد بتسبيع السبع إهدار القراءات الأخرى الصحيحة غير السبع!.

بل قيل: إنه يزعم أن كل قراءة من القراءات السبع تمثل حرفاً من الأحرف السبعة!!.

الرد: أولاً: لم يقصد الإمام ابن مجاهد إهدار بقية القراءات، ولكنه جعلها وراء السبع في علم السند والرواية، والدليل:

أ- أنه جمعها في كتابه: القراءات الكبير <sup>(٤)</sup>.

ب- أنه استشهد في كتابه (السبعة) بقراءات غير القراء السبعة، كقراءة الإمام أبي جعفر وغيره.

ثانياً: اختار الإمام ابن مجاهد ما اختاره من القراءات؛ لأنه أراد البلاد الإسلامية الشهيرة

(١) نقله عنه السخاوي في جمال القراء: ٢/ ٥٧٥-٥٧٦.

(٢) المرشد الوجيز، ص ١٨٧.

(٣) انظر: تاريخ بغداد: ٢/ ١٠٣.

(٤) انظر: الفهرست، لابن النديم، ص ٥٠، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: ٢/ ١٨٨.

بالمقرئين، فاختار منها أضببط القراء، فصادف العدد (سبعة)، ولم يقصد العدد (سبعة) لذاته، فكان اقتصاره على السبعة محض صدفة، وهو ليس مسؤولاً عن خطأ غيره أو وهمه من عامة الناس.

قال أبو شامة: فإن انحصار القراءات في سبع لم يدل عليه دليل، ولكنه أمر حصل إما بدون قصد، أو بقصد التيمُّن بعدد السبعة، أو بقصد إيهام أن هذه السبعة هي المرادة من الحديث؛ تنويهاً بشأنها بين العامة<sup>(١)</sup>.

قال أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم: «رام هذا الغافل مطعنًا في أبي بكر شيخنا، فلم يجده، فحملة ذلك على أن قَوْلَهُ قَوْلًا لم يقله هو ولا غيره، ليجد مساعًا إلى ثَلْبِهِ، فحكى عنه أنه اعتقد أن تفسير معنى قول النبي ﷺ: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) أن تلك السبعة الأحرف هي قراءة السبعة القراء الذين ائتمَّ بهم أهل الأمصار، فقال على الرجل إفكًا واحتقب عارًا، ولم يحظ من أكذوبته بطائل، وذلك أن أبا بكر رضي الله عنه كان أيقظ من أن يتقلد مذهبًا لم يقل به أحد، ولا يصح عند التفتيش والفحص»<sup>(٢)</sup>.

### صيغ الطعن:

يمكن تقسيم المطاعن من حيث صراحتها واحتمالها إلى:

١- طعون واضحة وصريحة.

٢- طعون محتملة<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المرشد الوجيز، ص ١٤٦، وصفحات في علوم القراءات، ص ٥١-٥٢.

(٢) نقله عنه أبو شامة في المرشد الوجيز، ص ١٤٦-١٤٧.

(٣) انظر: دعوى الطاعنين في القرآن الكريم في القرن الرابع عشر الهجري والرد عليها، ص ٨٦ و ٨٩.

## ثانياً: الطعون في القراء:

ومن ذلك ما قاله الإمام أبو جعفر الطبري في قراءة ابن عامر رحمته، حيث قال: «وقد زعم بعضهم أن عبد الله بن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وعليه قرأ القرآن، وأن المغيرة قرأ على عثمان بن عفان، وهذا غير معروف عن عثمان، وذلك أنا لا نعلم أحداً ادّعى أن عثمان أقرأه القرآن، بل لا نحفظ عنه من حروف القرآن إلا أحرفاً يسيرة، ولو كان سبيله في الانتصاب لأخذ القرآن على من قرأه عليه السبيل التي وصفها الراوي عن المغيرة بن أبي شهاب ما ذكرنا كان لا شك قد شارك المغيرة في القراءة عليه، والحكاية عنه، غيره من المسلمين: إما من أدانيه، وأهل الخصوص به، وإما من الأبعد والأقاصي، فقد كان له من أقاربه وأدانيه من هو أمسّ رحماً، وأوجب حقاً من المغيرة، كأولاده وبني أعمامه، ومواليه وعشيرته، ومن الأبعد من لا يُحصَى عدده كثرة .

وفي عدم مدعي ذلك الدليل الواضح على بطول قول من أضاف قراءة عبد الله بن عامر إلى المغيرة بن أبي شهاب، ثم إلى أن أخذها المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان قراءةً عليه».

قال: «وبعد، فإن الذي حكى ذلك وقاله رجل مجهول من أهل الشام لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن، يقال له عراك بن خالد المري، ذكر ذلك عنه هشام بن عمار، وعراك لا يعرفه أهل الآثار، ولا نعلم أحداً روى عنه غير هشام بن عمار».

قال: وحدثني بقراءة عبد الله بن عامر كلها العباس بن الوليد البيروتي، وقال: حدثني عبد الحميد بن بكار، عن أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث، عن عبد الله بن عامر اليحصبي أن هذه حروف أهل الشام التي يقرؤونها .

قال: فنسب عبد الله بن عامر قراءته إلى أنها حروف أهل الشام في هذه الرواية التي رواها لي العباس بن الوليد، ولم يضيفها إلى أحد منهم بعينه.



ولعله أراد بقوله: إنها حروف أهل الشام: أنه قد أخذ ذلك عن جماعة من قرائها، فقد كان أدرك منهم من الصحابة وقدماء السلف خلقاً كثيراً. ولو كانت قراءته أخذها كما ذكر عراك بن خالد عن يحيى بن الحارث، عنه عن المغيرة بن أبي شهاب، عن عثمان بن عفان، لم يكن ليتبرك بذلك - إن شاء الله - مع جلالة قدر عثمان، ومكانه عند أهل الشام؛ ليعرفهم بذلك فضل حروفه على غيرها من حروف القراء»<sup>(١)</sup>.

وتعقبه السخاوي بقوله:

« وهذا قول ظاهر السقوط، أما قوله: (إنا لا نعلم أحداً ادعى أن عثمان أقرأه القرآن): فهذا غير صحيح، فإن أبا عبد الرحمن السلمي رحمته الله قرأ على عثمان رضي الله عنه، وروى أنه علمه القرآن، وقرأ أيضاً على عثمان رحمته الله أبو الأسود الدؤلي، وروى الأعمش عن يحيى بن وثاب عن زر بن حبيش الأسدي، عن أبي عمرو عثمان بن عفان رضي الله عنه، وذكر حروفاً من القرآن تكون أربعين حرفاً. وقال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي رحمته الله: «إياك وطعن الطبري على ابن عامر».

ثم إن هذا لا يلزم؛ إذ لا يمتنع أن يكون أقرأ المغيرة وحده لرغبة المغيرة في ذلك، أو لأن عثمان رحمته الله أراد أن يخصه بذلك، وقد رأينا من العلماء المشهورين من لم يأخذ عنه إلا النفر اليسير، بل منهم من لم يأخذ عنه إلا رجل واحد.

هذا لو انفرد المغيرة بالأخذ عنه، وقد أخذ عنه أبو عبد الرحمن وأبو الأسود الدؤلي، وزر بن حبيش، كما تقدم.

وما ذكره من أن عثمان رحمته الله ما انتصب لإقراء القرآن، فقد تبين بقراءة من ذكرناه عليه خلاف ذلك.

(١) نقله عنه السخاوي في جمال القراء، ص ٥١١-٥١٣.

وأما قوله: (فقد كان له من أقاربه من هو أوجب حقاً من المغيرة): فهذا لا يلزم أيضاً، إنما يكون قادحاً لو كان غير المغيرة من أقاربه، وقد سأله ذلك فأبى أن يقرئه<sup>(١)</sup>.

فأما كون أقاربه لم يقرؤوا عليه: فكثير من العلماء قد أخذ عنهم الأجانب والأبعاد دون الأقراب، وعن قتادة: (أزهد الناس في العالم أهله)، وعن الحسن: (أزهد الناس في العالم جيرانه)<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله في عراك: (إنه مجهول، لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن): فكفى به تعريفاً وتعديلاً، أخذ هشام عنه، وهشام ثقة أمين عند أئمة الحديث.

وما كان هشام ليقدم على هذه العظيمة، فيسند كتاب الله - عز وجل - عن رجل مجهول غير عدل، فإن كان الطبري لم يعرفه فلا يضره ذلك، وقد عرفه هشام.

وأما ما رواه عن ابن عامر أنه قال: هذه حروف أهل الشام التي يقرؤونها، فليس في ذلك ما يناقض رواية هشام عن عراك، بل في ذلك تأكيد لروايته، وتقوية لها؛ إذ كان أهل الشام قد أجمعوا عليها، ولا يلزمه أن يذكر الإسناد في كل وقت.

ومن أين للطبري أنه كان يقول ذلك في كل وقت، ولا يذكر إسناداً؟ وفساد قوله ظاهر لمن تأمله. وقد تابعه على ذلك عبد الواحد بن أبي هاشم صاحب ابن مجاهد رحمته.

(١) أو يكون قد روى خلاف ما روى المغيرة.

(٢) أخرجه السيوطي في الدر المنثور: ٣٢٩/٦. ورواه أبو نعيم عن أبي الدرداء وابن عدي عن جابر، ورواه الشعراني في كتابه العقود بلفظ: وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أزهد الناس في العالم بنوه، ثم قرابته، ثم جيرانه، يقولون: هو عندنا متى شئنا يناولنا علمه». انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني: ١/١٨٨. وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات: ١/٢٣٧-٢٣٨، وقال: حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وإنما يروى عن بعض العلماء والتمتهم به المنذر. وأخرجه الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص ٢٧٨، والألباني في سلسلة الأحاديث الموضوعة: ٢٦٩/٦، برقم (٢٧٥٠)، وقال: موضوع.

قال ابن أبي هاشم: وكان ممن حفظت عنه تضعيف إسناد قراءة ابن عامر: أبو بكر شيخنا، ومحمد بن جرير.

قال: وهذان كانا علمي زمانهما. وذكر عن الطبري نحوًا مما ذكرته، ثم قال: وأما أبو بكر شيخنا فإني سمعته يقول: إنما قراءة ابن عامر شيء جاءنا من الشام، ثم قال: يعني بذلك -والله أعلم- أنها لم تجيء مجيء القراءة عن الأئمة التي يقوم بأسانيدها الحجة، ثم قال بعد ذلك: ولولا أن أبا بكر شيخنا جعله سابعًا لأئمة القراء، فاقتدينا بفعله، لما كان إسناد قراءته مرضيًا، ولكان أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش بذلك أولى منه؛ إذ كانت قراءته منقولة عن الأئمة المرضيين، موافقة للمصحف المأمور باتِّباع ما فيه.

فأمّا قول ابن مجاهد: إنما قراءة ابن عامر شيء جاءنا من الشام فلا يدل ذلك على ما تأوله ابن أبي هاشم. ومن أين تكون قراءة ابن عامر إلا من تلك الجهة؟!.

وكيف يريد ذلك، ويطعن على روايتها، وهم أئمة ثقات؟

وأمّا قوله: إنه كان يبدل منه قراءة الأعمش. فما عرف غرض ابن مجاهد رحمته، إنما قصد ابن مجاهد أمرين:

أحدهما: أن يأتي بسبعة أئمة للمعنى الذي قدّم ذكره.

والثاني: أن يكونوا من البقاع التي سير إليها عثمان رضي الله عنه المصاحف؛ لأن كل من في تلك البقاع إنما قرأ أهلها بما في تلك المصاحف، فأراد رحمته أن يأتي بقراءة أهل الشام التي في مصحفهم، ولو جعل الأعمش أو غيره سابعًا لم يحصل هذا الغرض. فذكر الأمصار الخمسة لهذا المعنى، وذكر ثلاثة من أهل الكوفة للمعنى الآخر، وهو مراعاة عدد السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن، والسبعة الأبواب التي نزل منها.

والدليل على أن ابن مجاهد لم يُرد ما تأوله عبد الواحد أنه قال في كتابه: وعلى قراءة ابن عامر أهل الشام، وبلاد الجزيرة إلا نفرًا من أهل مصر، فإنهم ينتحلون قراءة نافع، والغالب على أهل الشام قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي.

ثم قال: فهؤلاء السبعة من أهل الحجاز والعراق والشام حَلَفُوا في القراءة التابعين، وأجمع على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار، وغيرها من البلدان التي تَقْرُبُ من هذه الأمصار إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفاً شاذاً، فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام.

ولا ينبغي لذي لب أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة، والسلف بوجه يراه جائزاً في العربية، أو مما قرأ به قارئ غير مُجْمَع عليه»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الجزري عن ابن عامر: « كان إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، وعالمًا شهيرًا، أمَّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز وقبلة وبعده، فكان يأتهم به وهو أمير المؤمنين وناهيك بذلك منقبة، وجمَع له بين الإمامة، والقضاء، ومشیخة الإقراء بدمشق، ودمشق إذ ذاك دار الخلافة، ومَحَطُّ رِحَال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته، وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: « فابن عامر عربي صريح، كان موجودًا قبل أن يوجد اللحن؛ لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم أحد العرب الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو»<sup>(٣)</sup>.

وقال الصفاقسي في (غيث النفع): « والشامي هذا رحمته الله ممن يحتج بكلامه؛ لأنه من صميم العرب، وفصحائهم، وكان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به؛ لأنه وُلِدَ في حياة النبي صلوات الله عليه على قول، وسنة: إحدى وعشرين على قول آخر، فكيف بما تلقاه ورواه عن كبار الصحابة رحمهم الله كآبي الدرداء، ووائلة بن الأسقع، ومعاوية بن أبي سفيان رحمهم الله، بل نقل تلميذه

(١) جمال القراء وكمال الإقراء، ص ٥١١-٥١٦.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/١٤٤.

(٣) البحر المحيط: ٤/٥٢٢.

الذماري أنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه فهو أعلى القراء السبعة سنداً، وكان رضي الله عنه مشهوراً بالثقة والأمانة، وكمال الدين والعلم، أفنى عمره في القراءة والإقراء، وأجمع علماء الأمصار على قبول نقله والثقة به فيه.

وقد أخذ البخاري عن هشام بن عمار، وهو قد أخذ عن أصحاب أصحابه، قال المحقق: ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمئة عريف يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف على اختلاف مذاهبهم وتبيان لغاتهم وشدة ورعهم، أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف. ويكفي في فضله وجلالته أن أفضل الخلفاء بعد الصحابة المجمع على ورعه وفضله وعدالته وهو عمر بن عبد العزيز جمع له بين الإمامة والقضاء ومشیخة الإقراء بمسجد دمشق أحد عجائب الدنيا، وهي يومئذ دار الملك والخلافة، ومعدن للتابعين، ومحل محط رجال العلماء من كل قطر»<sup>(١)</sup>.

ومن الطعون في القراء: طعن بعض النقاد من علماء الحديث وغيرهم في الإمام حفص، حيث رموه بـ (وضع الحديث)، و (الكذب)<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك.

وقد جعل أعداء الإسلام ذلك مدخلاً للطعن في القرآن الكريم، فقد ورد في الموقع الإلكتروني: (نهاية الإسلام: الإسلام كما ترويه المراجع الإسلامية والسادة الشيوخ)<sup>(٣)</sup> مقالة بعنوان: فضيحة سند القرآن برواية حفص عن عاصم! جاء فيها:

حفص الذي يُقرأ القرآن بروايته اليوم في أغلب البلدان الإسلامية أسوأ من عاصم الذي نقل عنه القرآن! فهو بحسب علماء الجرح والتعديل: كان وضاعاً، كذاباً، متروكاً، ليس بثقة.

(١) غيث النفع للصفاقسي، ص ٢٢٦-٢٢٧. وانظر: النشر لابن الجزري: ٢/٢٦٤.

(٢) انظر: تهذيب الكمال للمزي: ٧/١٥، وميزان الاعتدال للذهبي: ١/٥٥٨.

(٣) وهو موقع إلكتروني يقف وراءه مجموعة من النصارى والملحدون العرب.

الرد على هذا الطعن:

أولاً: القرآن الكريم برواية حفص وغيره من الروايات العشرين وصل إلينا متواتراً.

ثانياً: نسبة القراءة لحفص نسبة ملازمة ومداومة واشتهار، لا نسبة اقتصار.

ثالثاً: كان الإمام حفص واحداً من المئات الذين رووا عن عاصم، فهل كان سيشتهر من بين هؤلاء القراء جميعاً لو كان متهماً أو كانت قراءته غير صحيحة.

رابعاً: ما نقله بعض أهل الحديث من تضعيف حفص فإن هذا الضعف في الحديث لا في القراءات، فقد يكون الإمام عالماً بالقراءات، متقناً لها، كونه أنفق فيها جل حياته، واعتنى بطلبها وتدريسها عناية فائقة، بينما يكون مُقَصِّراً في فن الحديث؛ لعدم إعطائه تلك العناية، فيكون عمدة في فنه الذي ضبطه وأتقنه، وتَنَزَّلَ مرتبته فيما قَصَّرَ فيه، بل قد يكون فيه غير معتمد.

خامساً: الجميع يُقَرُّ بإمامة حفص في علم القراءات، ولم يتعرض أحد لعدالته أو الطعن بقراءته قط<sup>(١)</sup>.

قال الذهبي: « كان ثباً في القراءة، واهياً في الحديث؛ لأنه كان لا يتقن الحديث ويتقن القرآن ويجوده، وإلا فهو في نفسه صادق »<sup>(٢)</sup>.

قال المناوي في (فيض القدير): « حفص بن سليمان ابن امرأة عاصم ثبت في القراءة لا في الحديث »<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: نسف الشبهات عن عاصم وحفص إمامي القراءات، باختصار وتصرف. موقع صيد الفوائد.

(٢) ميزان الاعتدال: ٥٥٨ / ١.

(٣) فيض القدير: ٢٦٧ / ٤.

## الفصل الأول

القراءات التي طعن فيها المفسرون باعتبار السند

ويشتمل على مباحث رتبها حسب السور التي وردت فيها  
القراءات التي طعن فيها المفسرون.

## الفصل الأول

### القراءات التي طعن فيها المفسرون باعتبار السند

ويشتمل على مباحث رتبها حسب السور التي وردت فيها القراءات التي طعن فيها المفسرون في فرش<sup>(١)</sup> الحروف<sup>(٢)</sup>، وجعلت كل طعن في آية مطلباً:

#### - المبحث الأول: سورة البقرة:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿فَلَقَّحْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾. [الآية: ٣٧].

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير: بنصب ﴿آدَمُ﴾ ورفع ﴿كَلِمَاتٍ﴾، والباقون من العشرة: برفع ﴿آدَمُ﴾، ونصب ﴿كَلِمَاتٍ﴾ بالكسر<sup>(٣)</sup>.

(١) الفَرَشُ: مصدر فَرَشَ: نَشَرَ، وللإطلاع على معنى كلمة (الفرش) انظر: لسان العرب: ٦/٣٢٨، والقاموس المحيط للفيروز آبادي: ١/٧٧٥.

والحروف جمع حرف، قال أهل اللغة: حرف كل شيء: طرفه ووجهه وحافته وحده، والحرف أيضاً: واحد من حروف التهجي، سُمي بذلك؛ لأنه جزء من الكلمة وطرفها، انظر: مختار الصحاح، ص ٥٥، ولسان العرب: ٩/٤٢، والمراد بالحرف هنا: الكلمة القرآنية المختلف فيها، وهي: القراءة، يقال: حرف أبي جعفر، أي: قراءته.

والمقصود (بفرش الحروف) عند علماء القراءات: ما جاء من خلافاً غير مطردة في سور القرآن الكريم، وسمي فرشاً؛ لانتشار هذه القراءات في سور القرآن دون أصل يجمعها، فكأنها انفرشت وتوزعت على السور، وهذا في الغالب، وقد يوجد في الفرش ما هو مطرد، وبعض القراء يسمون الفرش فروعاً في مقابلة الأصول، انظر: الإبانة لمكي بن أبي طالب، ص ٤١، وسراج القارئ لابن القاصح، ص ١٤٨، وشرح شعلة، ص ٢٥٧، واللائح الفريدة للفاسي: ٢/٥، والإتحاف للدمياطي، ص ١٥٨، والإيضاح للقاضي، ص ٩١.

(٢) لم أقف في هذا الفصل على قراءة طعن فيها المفسرون من حيث السند في أبواب الأصول.

(٣) انظر: التيسير، ص ٧٣، وتحبير التيسير، ص ٢٨٥، والنشر: ٢/٢١١.



**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بنصب ﴿ءَادَمُ﴾ ورفع ﴿كَلِمَاتٍ﴾، فقال:

« وقد قرأ بعضهم: ﴿فَلَقَّيْءَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾، فجعل (الكلمات) هي المتلقية (آدم). وذلك وإن كان من وجهة العربية جائزاً - إذ كان كل ما تلقاه الرجل فهو له مُتَلَقٌّ، وما لقيه فقد لقيه، فصار للمتكلم أن يُوجه الفعل إلى أيهما شاء، ويخرج من الفعل أيهما أحب - فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع ﴿ءَادَمُ﴾ على أنه المتلقى الكلمات؛ لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى (آدم) دون الكلمات. وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: « لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى (آدم) دون الكلمات. وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ »:

هذا الكلام يُردُّ عليه: بأن هذه القراءة سبيلها التواتر، وانفراد ابن كثير بها لا يجعلها قراءة أحادية؛ لأن نسبتها إليه نسبة اشتهاً لا نسبة اقتصار، وقد كانت قراءة أهل مكة، ومن أخذ عنهم من أهل الأمصار والأقطار.

ونقل ابن الجزري عن شيخه شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشافعي<sup>(٢)</sup> أن هذا المسلك مسلك المحدثين بالنظر إلى آحاد النقلة، ولكنه غير سديد؛ لما فيه إهمال النظر إلى التواتر، وقال ببيرود في الرد على أبي شامة في زعمه أحادية ما انفرد به أحد القراء: « معذور

(١) تفسير الطبري: ١/٥٤٢.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان القرشي الجعبري، شمس الدين، وكنيته: أبو عبد الله، الشهير بابن خطيب بيرود، ولد سنة: ٧٠١هـ، وسمع من: أبي العباس الحجار، وغيره، برع في العربية، أفتى ودرس في مصر والشام، وولي القضاء، توفي سنة: ٧٧٧هـ. ينظر لترجمته: الدرر الكامنة: ٥٠٠-٥١.

أبو شامة حيث ظن أن القراءات كالحديث: مخرجها كمخرجه، إذا كان مدارها على واحد كانت آحادية، وخفي عليه أنها نُسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحاً، وإلا فكل أهل بلده كانوا يقرؤونها، أخذوها أمماً عن أمم، ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافقه على ذلك أحد، بل كانوا يجتنونها ويأمرون باجتنابها». ثم قال ابن الجزري: «قلت: صدق، ومما يدل على هذا ما قال ابن مجاهد، قال لي قنبل، قال لي القواس في سنة: سبع وثلاثين ومائتين: التق هذا الرجل -يعني البزي- فقل له: هذا الحرف ليس من قراءتنا، يعني: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم، من الآية: ١٧] مخففاً، وإنما يخفف من الميت من قد مات، ومن لم يمت فهو مشدد، فلقيت البزي فأخبرته فقال لي: قد رجعت عنه» (١).

وقال ابن الجزري: «وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالي رحمته الله تعالى عن هذا الموضوع فقال: انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم، فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد يقرؤه منهم الجهم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً، فالتواتر حاصل لهم، ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها جاء السند من جهتهم، وهذه الأخبار الواردة في حجة الوداع ونحوها هي آحاد ولم تزل حجة الوداع منقولة عنهم يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر، فهذه كذلك، وقال: هذا موضع ينبغي التنبه له. اهـ والله أعلم» (٢).

فمع كل واحد ممن جاء السند من جهتهم في طبقتهم ما يبلغ حد التواتر.

وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة، والتواتر المذكور شامل للأصول والفرش، هذا هو الذي عليه المحققون (٣).

(١) منجد المقرئين، ص ٧٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٨١.

(٣) انظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، ص ٨-٩.

قال السخاوي: « والقراءة سنةٌ لا رأيٌ، وهي كلها - وإن كانت عن السبعة مروية - متواترةٌ لا يقدر في تواترها نقلها عنهم؛ لأن المتواتر إذا أسند من طريق الأحاد لا يقدر ذلك في تواتره.

كما لو قلت: أخبرني فلان عن فلان أنه رأى مدينة سمرقند، وقد علم وجودها بطريق التواتر لم يقدر ذلك فيما سبق من العلم بها، ونحن نقول: إن قراءة السبعة كلها متواترة، وقد وقع الوفاق على أن المكتوب في مصاحف الأئمة متواتر الكلمات والحروف.

فإذا نازعنا أحد بعد ذلك في تواتر القراءة المنسوبة للسبعة فرضنا الكلام في بعض السور فقلنا: ما تقول في قراءة ابن كثير في سورة التوبة: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ﴾ بزيادة ﴿ مِنْ ﴾، وقراءة غيره: ﴿ تَجْرِي تَحْتَهَا ﴾<sup>(١)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿ يَقْضُ الْحَقُّ ﴾ وَ ﴿ يَقْضُ الْحَقُّ ﴾<sup>(٢)</sup> أي متواترتان؟

فإن قال: نعم، فهو الغرض، وإن نفى تواترهما خرق الإجماع المنعقد على ثبوتهما، وباهت فيما هو معلوم منهما، وإن قال: بتواتر بعض دون بعض، تحكّم فيما ليس له؛ لأن ثبوتهما على سواء، فلزم التواتر في قراءة السبعة<sup>(٣)</sup>.

والإمام ابن كثير الذي تُعزى إليه هذه القراءة: هو أحد السبعة، وقد قرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة: كمجاهد وغيره، وقد قرأ عليه إمام البصرة أبو عمرو ابن العلاء، وسأله بعض العلماء: أقرأت علي ابن كثير؟ قال: نعم، ختمت علي ابن كثير بعدما ختمت علي مجاهد، وكان ابن كثير أعلم من مجاهد باللغة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١١٩، وتحبير التيسير، ص ٣٩٣، والنشر: ٢/ ٢٨٠.

(٢) قرأ الحرمان وعاصم وأبو جعفر: بالصاد مضمومة مشددة، والباقون: بالضاد مكسورة مخففة. انظر:

التيسير، ص ١٠٣، وتحبير التيسير، ص ٣٥٦، والنشر: ٢/ ٢٥٨.

(٣) فتح الوصيد في شرح القصيد، للسخاوي: ٢/ ٢١٣-٢١٤.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٧/ ٣٦.

وقد وجه العلماء قراءة ابن كثير: على أن الكلمات تلتقت آدم.

كأن الأصل على هذه القراءة: (فتلتقت آدم من ربه كلمات) ولكن لما بُعد ما بين المؤنث وفعله حُسِّنَ حذف علامة التأنيث. وهذا أصل يجري في كل القرآن والكلام إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة، ومنه قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة.

والقراءتان ترجعان إلى معنى؛ لأن آدم إذا تلقى الكلمات فقد تلقته. ولما كانت الكلمات هي المنقذة لآدم -بتوفيق الله تعالى له- لقبوله إياها ودعائه بها: كانت الكلمات فاعلة.

وإذا كان أصل الكلمة من: تلقى رجلاً فتلاقياً، ولقي كل واحد صاحبه، فأضيف الاجتماع إليهما معاً صلح أن يشتركا في الوصف بذلك، فيقال: كل ما تلقيته فقد تلقاك، فجاز أن يقال: تلقى آدم كلمات، أي: أخذها ووعاها واستقبلها بالقبول. وحكى مكى: أنه أَلْهِمَهَا فانتفع بها. وقيل: لأنها رحمة من ربه أدركته فاستنقذته. أي: جاءت الكلمات آدم من ربه، وكانت سبب توبته.

وجاز أن يقال: تلقى كلمات -بالرفع- على معنى: جاءته عن الله كلمات، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة، من الآية: ١٢٤] وفي قراءة ابن مسعود: ﴿الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٥/١، والهداية لمكي: ٢٤٣/١، وتفسير البغوي: ١٠٧/١، والكشاف: ١٢٨/١، والمححر الوجيز: ١٣٠/١، وزاد المسير: ٥٧/١، ومفاتيح الغيب: ٤٦٥/٣، وتفسير القرطبي: ٣٢٦/١، والنسفي: ٨٢/١، وابن جزى: ٨٠/١، والبحر المحيط: ٢٦٧/١، والدر المصون: ٢٩٥/١، وتفسير ابن عرفة: ٢٦٤/١، والنيسابوري: ٢٦٢/١، والجلالين، ص ١٠، وأبي السعود: ٩٢/١.

(٢) انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، ص ١٦.

وقد أشار الإمام الطبري رحمته الله إلى صحة هذه القراءة من حيث المعنى بقوله: « وذلك وإن كان من وجهة العربية جائزاً... »<sup>(١)</sup>.

وقد ثبتت من جهة النقل كذلك، فلا وجه لردها. والله أعلم.

---

(١) تفسير الطبري: ١/٥٤٢.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ وَمَنْهُمْ أَمِيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٌّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا

يُظُنُّونَ ﴾. [الآية: ٧٨]. (٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر ﴿ أَمَانِيٌّ ﴾ وبابه، نحو: ﴿ إِلَّا أَمَانِيٌّ ﴾، و﴿ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ هنا أيضاً [من الآية: ١١١]، و﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِيٌّ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [النساء، من الآية: ١٢٣]، و﴿ فِي أَمْنِيَّتِهِ ﴾ [الحج، من الآية: ٥٢]: بتخفيف الياء فيهن مع إسكان الياء المرفوعة والمخفوضة من ذلك، وهو على كسر الهاء من أمانيتهم لوقوعها بعد ياء ساكنة، وقرأ الباكون من العشرة: بتشديد الياء فيهن وإظهار الإعراب<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** خطأ الإمام الطبري القراءة بتخفيف الياء من ﴿ أَمَانِيٌّ ﴾ فقال:

« وقد ذكر عن بعض القراء أنه قرأ: ﴿ إِلَّا أَمَانِيٌّ ﴾ مخففة. ومن خفف ذلك وَجَّهَهُ إِلَى نحو جمعهم (المفتاح): (مفتاح)، وَ (القرقور): (قراقر)، وَأَنْ يَاءُ الْجَمْعِ لَمَّا حَذَفَتْ خَفَّتْ الياء الأصلية - أعني من (الأمانى) - كما جمعوا (الأثنية): أثنافي مخففة، كما قال زهير بن أبي سلمى:

أَثَانِي سُنْفَعَا فِي مُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ      وَنُؤْيَا كَجِذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَثَلَّمْ<sup>(٢)</sup>.

وأما من ثَقَّلَ ﴿ أَمَانِيٌّ ﴾ فشدد ياءها: فإنه وَجَّهَهُ ذَلِكَ إِلَى نحو جمعهم (المفتاح): (مفتاح)، وَ (القرقور): (قراقر)، وَ (الزنبور): (زنابير)، فاجتمعت ياء (فعاليل) ولا مها، وهما جميعاً ياءان، فأدغمت إحداهما في الأخرى، فصارتا ياء واحدة مشددة.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٢٨٩-٢٩٠، والنشر: ٢/٢١٧-٢١٨.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوانه، ص ٦٥. وانظر: تهذيب اللغة: ٢/٦٦، وشرح القوائد العشر للتبريزي، ص ١٠٥، ولسان العرب: ٨/١٥٦.

فأما القراءة التي لا يجوز غيرها عندي لقارئ في ذلك: فتشديد ياء (الأماي)؛ لإجماع القراء على أنها القراءة التي مضى على القراءة بها السلف - مستفيض ذلك بينهم، غير مدفوعة صحته - وشدوذ القارئ بتخفيفها عما عليه الحجة مجمعة في ذلك.

وكفى دليلاً على خطأ قارئ ذلك بتخفيفها، إجماعها على تخطئته»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالتخفيف متواترة، ونسبتها لأبي جعفر لا تعني شدوذها؛ لأنه انفراد اشتهاً لا اقتصاراً.

ووجه القراءة بالتخفيف: جمعه على (أفَاعِل)، مع عدم الاعتداد بحرف المد الذي في المفرد<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عطية: « أصل أمنية (أمنوية) على وزن (أفعولة)، ويجمع هذا الوزن على (أفاعِل)، وعلى هذا يجب تخفيف الياء، ويجمع على (أفاعيل) فعلى هذا يجيء (أماي) أدغمت الياء في الياء فجاء (أماي)»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إنهم حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً.

قال أبو حاتم: كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد، فلك فيه التشديد والتخفيف، مثل: أثافي، وأغاني، وأماي، ونحوه<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٢/٢٦٤-٢٦٥.

(٢) انظر: الإتحاف للدمياطي، ص ١٨٢.

(٣) المحرر الوجيز: ١/١٦٩.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ١/٢٢٣، والبحر المحيط: ١/٤٤٥.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [من الآية: ١٢٥]. (٣)

**نأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن عامر: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء، والباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بفتح الخاء في ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأه بعضهم: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ : بكسر الخاء، على وجه الأمر باتخاذ مصلى. وهي قراءة عامة المصريين الكوفية والبصرة، وقراءة عامة قرأة أهل مكة، وبعض قرأة أهل المدينة<sup>(٢)</sup>، وذهب إليه الذين قرؤوه كذلك من الخبر الذي: - حدثنا أبو كريب ويعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا حميد عن أنس بن مالك قال: قال عمر بن الخطاب قلت: يا رسول الله، لو اتخذت المقام مصلى! فأنزل الله: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾<sup>(٣)</sup> ..

قالوا: وإنما أنزل الله تعالى ذكره هذه الآية أمراً منه نبيه ﷺ باتخاذ مقام إبراهيم مصلى. فغير جائز قراءتها - وهي أمر - على وجه الخبر ..

وقراه بعض قرأة أهل المدينة والشام: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء على وجه الخبر. ثم اختلف في الذي عطف عليه بقوله: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ إذ قرئ كذلك على وجه الخبر: فقال بعض نحويي البصرة: تأويله إذا قرئ كذلك: وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً، وإذ اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى.

(١) انظر: التيسير، ص ٧٦، وتحبير التيسير، ص ٢٩٤، والنشر: ٢/ ٢٢٢.

(٢) يعني نافعاً دون أبي جعفر، وهذا مما يدل على إمامة الطبري في القراءات جليلية.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: (ما جاء في القبلة): ١/ ٨٩، برقم: (٤٠٢)، عن

عمرو بن عون عن هشيم به.



وقال بعض نحويي الكوفة: بل ذلك معطوف على قوله: ﴿جَعَلْنَا﴾، فكان معنى الكلام على قوله: وإذ جعلنا البيت مثابة للناس، واتخذوه مصلى.

قال أبو جعفر: والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ : بكسر الخاء، على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى؛ للخبر الثابت عن رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آنفاً، وأن عمرو بن علي حدثنا قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثني أبي، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بفتح الخاء متواترة، ثم إن ما ذكره الإمام الطبري رحمه الله هنا غير لازم؛ فإن الخبر يأتي بمعنى الأمر، فيكون ذلك من الرسول ﷺ لبيان أن من أخبر عنهم بذلك ممن يُقتدى بهم فيه، ألا ترى إلى السعي بين الصفا والمروة جاء بصيغة الخبر ورفع الجناح، ومع ذلك فالنبي ﷺ حين قدم مكة طاف بالبيت سبعا فقرأ: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فصلى خلف المقام ثم أتى الحجر فاستلمه ثم قال: نبدأ بما بدأ الله به، فبدأ بالصفا، وقرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِرِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> ثم سعى بينهما، فكانت في بيانه وعمله.

والقراءة على الخبر فيها أربعة أوجه، أحدها: أنه معطوف على ﴿جَعَلْنَا﴾ المخفوض بـ(إذ) تقديراً، فيكون الكلام جملة واحدة، فيكون هذا الاتخاذ من آثار ذلك الجعل، فالمعنى:

(١) تفسير الطبري: ٢/ ٣٠-٣٣. وانظر الخبر المذكور في: سنن أبي داود في كتاب: (الحروف والقراءات):

٤/ ٣١، برقم (٣٩٦٩)، وسنن النسائي كتاب: مناسك الحج، باب: (القول بعد ركعتي الطواف): ٥/ ٢٣٥،

برقم (٢٩٦١)، وقال الألباني: «صحيح».

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: ٣/ ٣٩٤، برقم: (١٥٢٨٠)، والترمذي في سننه، في باب: (ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل

المروة): ٣/ ٢١٦، برقم: (٨٦٢)، والنسائي في سننه الكبرى، في باب: (استلام الركن بعد ركعتي الطواف):

٢/ ٤٠٩، برقم: (٣٩٥٥)، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال الشيخ الألباني: «صحيح».

ألهمنا الناس أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، أو أمرناهم بذلك على لسان إبراهيم فامثلوا واتخذوه.

الثاني: أنه معطوف على مجموع قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ فيحتاج إلى تقدير ﴿إِذْ﴾ أي: وإذ اتخذوا، ويكون الكلام جملتين.

وهذان الوجهان ذكرهما الإمام الطبري.

الثالث: أن يكون معطوفاً على محذوف تقديره: فثابوا واتخذوا.

الرابع: أن يكون معطوفاً على النعمة، كأنه قال: اذكروا نعمتي، واذكروا إذ اتخذوا.

ويؤكد صحة وجه القراءة بالفتح على الخبر: أن الذي بعده خبر، وهو قوله:

﴿وَعَهْدَنَا﴾<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٩٢/١، والحجة للفارسي: ٢٢٠/٢، وتفسير ابن أبي زمنين: ١٧٦/١، والثعلبي:

١/٢٧٠، والهداية لمكي: ١/٤٣١، وتفسير الماوردي: ١/١٨٧، والكشاف: ١/١٨٥، والمحرر الوجيز:

١/٢٠٨، وزاد المسير: ١/١١٠، ومفاتيح الغيب: ٤/٤٣، وتفسير القرطبي: ٢/١١١، وابن جزى:

١/٩٧، والبحر المحيط: ١/٦٠٩، والدر المصون: ٢/١٠٥، وتفسير النيسابوري: ١/٣٩٢، والجلالين،

ص ٢٦، والثعالبي: ١/٣١٤.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾. [من الآية: ٢٨٢]. (٤)

**نأصيل القراءة:** قرأ عاصم: ﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ بالنصب فيهما، والباقون من العشرة: بالرفع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بالنصب في ﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ فقال:

« واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراءة الحجاز والعراق وعامة القراءة: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ بالرفع.

وانفرد بعض قراءة الكوفيين فقرأ به بالنصب، وذلك وإن كان جائزاً في العربية إذ كانت العرب تنصب النكرات والمنعوتات مع (كان)، وتضم معها في (كان) مجهولاً فتقول: (إن كان طعاماً طيباً فأتنا به)، وترفعها فتقول: (إن كان طعاماً طيباً فأتنا به)، فتتبع النكرة خبرها بمثل إعرابها: فإن الذي أختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءة بغيره: الرفع في (التجارة الحاضرة)؛ لإجماع القراءة على ذلك، وشدوذ من قرأ ذلك نصباً عنهم، ولا يُعترض بالشاذ على الحجة.

ومما جاء نصباً قول الشاعر:

أَعْيَنِي هَلَا تَبْكِيَانِ عِفَاقَا      إِذَا كَانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وَعِنَاقَا<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: التيسير، ص ٨٥، وتحبير التيسير، ص ٣١٦، والنشر: ٢/٢٣٧.

(٢) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على قائله، وذكره الفراء في معاني القرآن دون نسبة: ١/١٨٦.

وقول الآخر:

وَلِلَّهِ قَوْمِي: أَيُّ قَوْمٍ لِحُرَّةٍ إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعًا<sup>(١)</sup>!

وإنما تفعل العرب ذلك في النكرات، لما وصفنا من إتباع أخبار النكرات أسماءها.

و (كان) من حكمها أن يكون معها مرفوع ومنصوب، فإذا رفعوهما جميعهما تذكروا إتباع النكرة خبرها، وإذا نصبوهما تذكروا صحبة (كان) لمنصوب ومرفوع، ووجدوا النكرة يتبعها خبرها، وأضمروا في (كان) مجهولاً لاحتمالها الضمير.

وقد ظن بعض الناس أن من قرأ ذلك: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً﴾، إنما قرأه على معنى: إلا أن يكون تجارة حاضرة، فزعم أنه كان يلزم قارئ ذلك أن يقرأ ﴿يكون﴾ بالياء،

(١) البيت من بحر الطويل. وذكره الفراء في معاني القرآن بحذف الواو من (ولله): ١/١٨٦، ولم ينسبه لأحد.

ونسبه سيبويه في الكتاب: ١/٤٧، لعمر بن شأس، وصدده عند سيبويه:

بَيْتِ أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا .....

وَنَسَبَ لِمَقَّاسِ الْعَائِذِيِّ: ١/٤٧:

فِدَى لِبْنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي .. إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبَ.

وعزاه في خزنة الأدب: ٨/٥٢١، لعمر بن شأس، كما عند سيبويه.

والبيت استشهد به سيبويه على أنه أراد الشاعر: إذا كان اليوم يوماً. وأضمر لعلم المخاطب، ومعناه: إذا كان اليوم الذي يقع فيه القتال. قال سيبويه: إذا كان يوم ذو كواكب أشنعاً، ومعنى (كان) في الوجهين معنى (وقع)، و (يوماً) منصوب على الحال، و (أشنعاً) حال أيضاً مؤكدة على الرواية الثانية. وزعم المبرد أنه خبر (كان). وردوا عليه بأنه لا فائدة في هذا الإخبار.

قال ابن عطية:

« فِدَى لِبْنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي .. إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعًا

هكذا أنشد أبو علي البيت، وكذلك أبو العباس المبرد، وأنشده الطبري:

ولله قومي أي قوم لحره .. إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً

وأنشده سيبويه بالرفع: إذا كان يوم ذو كواكب «: المحرر الوجيز: ١/٣٨٤.

وأغفل موضع صواب قراءته من جهة الإعراب، وألزمه غير ما يلزمه، وذلك أن العرب إذا جعلوا مع (كان) نكرة مؤنثاً بنعتها أو خبرها أنثوا (كان) مرة، وذكروها أخرى، فقالوا: (إن كانت جارية صغيرة فاشترؤها، وإن كان جارية صغيرة فاشتروها)، تذكر (كان) - وإن نصبت النكرة المنعوتة أو رفعت - أحياناً، وتؤنث أحياناً»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة عاصم بالنصب متواترة، ونسبتها إليه نسبة اشتهار لا اقتصار، وإلا فقد رواها أمم عن أمم.

وقد صرح الإمام الطبري رحمته بصحة القراءة بالنصب، واستدل له، إلا أنه منع القراءة به لشذوذ من قرأ نصباً، على حد قوله.

قال الإمام ابن الجزري: « كل قراءة نسبت إلى قارئ من هؤلاء كان قرائها زمن قارئها وقبله أكثر من قرائها في هذا الزمان وأضعافهم، ولو لم يكن انفراد القراء متواتراً لكان بعض القرآن غير متواتر؛ لأننا نجد في القرآن أحرفاً تختلف القراء فيها، وكل واحد منهم على قراءة لا توافق الآخر كـ ﴿أَرْجِه﴾ [الأعراف، من الآية: ١١١]، [والشعراء، من الآية: ٣٦] وغيرها، فلا يكون شيء منها متواتراً..

ومما يحقق لك أن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم: أن الإمام الشافعي رحمته جعل البسمة من القرآن مع أن روايته عن شيخه مالك تقتضي عدم كونها من القرآن؛ لأنه من أهل مكة وهم يثبتون البسمة بين السورتين ويعدونها من أول الفاتحة آية، وهو قرأ قراءة ابن كثير على إسماعيل القسط عن ابن كثير فلم يعتمد على روايته عن مالك في عدم البسمة؛ لأنها آحاد واعتمد على قراءة ابن كثير؛ لأنها متواترة، وهذا لطيف فتأمله فإنني كنت أجد في كتب أصحابنا يقولون: إن الشافعي رحمته روى حديث عدم البسمة عن مالك ولم يعول

(١) تفسير الطبري: ٦/ ٨٠-٨٢.

عليه. فدل على أنه ظهرت له عله فيه وإلا لما ترك العمل به»<sup>(١)</sup>.

على أن الإمام عاصمًا (ت: ١٢٧هـ) قرأ على أنس بن مالك (ت: ٩١هـ)، وعلى أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي (ت: ٧٤هـ)<sup>(٢)</sup>، وزر بن حبيش الأسدي (ت: ٨٢هـ)<sup>(٣)</sup>.

كما روى حروف القرآن عنه كل من: أبي عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيب الزيات، وهارون بن موسى الأعور، وغيرهم.

وكان رحمته شيخ الإقراء بالكوفة، وقد انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، بعد موت أبي عبد الرحمن السلمي في موضعه.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>: سألت أبي عن عاصم ابن بهدلة، فقال: رجل صالح، خير، ثقة، فسألته: أيُّ القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم تكن فقراءة عاصم<sup>(٥)</sup>.

(١) المنجد، ص ٨٠.

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي، وكنيته: أبو عبد الرحمن. أخذ القراءة عرضاً عن عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب رحمته، وأخذ عنه القراءة عرضاً: عاصم بن أبي النجود، ويحيى بن وثاب، وغيرهما، توفي سنة: ٧٤هـ. ينظر لترجمته: معرفة القراء الكبار، ص ٢٧، وما بعدها، وغاية النهاية: ٤١٣-٤١٤.

(٣) هو زر بن حبيش الأسدي الكوفي، وكنيته: أبو مريم. عرض على: عبد الله بن مسعود، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رحمته، وعرض عليه: عاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، وغيرهما، توفي سنة: ٨٢هـ. ينظر لترجمته: غاية النهاية: ٢٩٤/١، وشذرات الذهب: ٣٣٥/١.

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، وكنيته: أبو عبد الرحمن. ولد سنة: ٢١٣هـ، روى عن: أبيه، والهيثم بن خارجة، روى عنه: النسائي، والطبراني، توفي سنة: ٢٩٠هـ. ينظر لترجمته: الكاشف للذهبي: ٥٣٨/١.

(٥) انظر: معرفة القراء الكبار، ص ٥١-٥٤، وغاية النهاية في طبقات القراء: ٣٤٦-٣٤٩.

أما وجه القراءة بالنصب فهو: على أنه خبر كان، ولا بد فيه من إضمار الاسم، وفيه وجوه<sup>(١)</sup>:

أحدها: أن يكون التقدير: إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة كَتَبَ الكتاب.

وثانيها: أن يكون التقدير: إلا أن يكون الأمر والشأن تجارة.

وثالثها: إلا أن تكون المداينة، وهو أحسن.

وقال الفارسي: ولا يجوز أن يكون التداين اسم (كان)؛ لأن التداين معنى، والتجارة الحاضرة يراد بها العين، وحكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتداين حق في ذمة المستدين، للمدين المطالبة به، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون اسم (كان) لاختلاف التداين والتجارة الحاضرة<sup>(٢)</sup>.

قال السمين الحلبي: « وهذا الذي قاله الفارسي لا يظهر ردّاً على أبي إسحاق؛ لأن التجارة أيضاً مصدر، فهي معنى من المعاني لا عين من الأعيان. إضافة إلى أن المداينة إذا كانت إلى أجلٍ ساعة، صح تسميتها بالتجارة الحاضرة، فإن من باع ثوباً بدرهم في الذمة بشرط أن تؤدى الدرهم في هذه الساعة كان ذلك مداينة وتجارة حاضرة<sup>(٣)</sup> ».

رابعها: أن يكون أضمر التجارة كأنه قيل: إلا أن تكون التجارة تجارة. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١/١٨٧، والثعلبي: ٢/٢٩٦، والسمعي: ١/٢٨٥، والبغوي: ١/٣٩٥، والكشاف: ١/٣٢٧، والمحزر الوجيز: ١/٣٨٤، وزاد المسير: ١/٢٥٢، ومفاتيح الغيب: ٧/٩٨، وتفسير القرطبي: ٣/٤٠٢، والبيضاوي: ١/١٦٤، والنسفي: ١/٢٢٩، والبحر المحيط: ٢/٧٣٩، وتفسير النيسابوري: ٢/٧٨، والجلالين، ص ٦٣، وفتح القدير: ١/٣٤٧، وروح المعاني: ٢/٥٩.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ٢/٤٤٠-٤٤١.

(٣) الدر المصون: ٢/٦٧٣-٦٧٤.

**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ

بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [من الآية: ٢٨٥]. (٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ بالياء، والباقون من العشرة: بالنون<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بالياء في ﴿يُفَرِّقُ﴾ فقال:

« وأما قوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ فإنه أخبر - جل ثناؤه - بذلك عن المؤمنين أنهم يقولون ذلك..

وقد قرأ ذلك جماعة من المتقدمين: ﴿لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ بالياء، بمعنى: والمؤمنون كلهم آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا يفرق الكل منهم بين أحد من رسله، فيؤمن ببعض ويكفر ببعض، ولكنهم يصدقون بجمعهم، ويُقِرُّون أن ما جاؤوا به كان من عند الله، وأنهم دعوا إلى الله وإلى طاعته، ويخالفون في فعلهم ذلك اليهود الذين أقرؤا بموسى وكذبوا عيسى، والنصارى الذين أقرؤا بموسى وعيسى وكذبوا بمحمد ﷺ، ووجدوا نبوته، ومن أشبههم من الأمم الذين كذبوا بعض رسل الله، وأقرؤا ببعضه..

قال أبو جعفر: والقراءة التي لا نستجيز غيرها في ذلك عندنا: بالنون ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ

أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾؛ لأنها القراءة التي قامت حجتها بالنقل المستفيض، الذي يمتنع معه التشاعر والتواطؤ والسهو والغلط، بمعنى ما وصفنا من: (يقولون لا نفرق بين أحد من رسله)، ولا يعترض بشاذ من القراءة على ما جاءت به الحجة نقلاً ووراثاً<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة يعقوب بالياء متواترة نقلاً، وقد نقل أكثر من واحد الإجماع على تواتر

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣١٧، والنشر: ٢/٢٣٧.

(٢) تفسير الطبري: ٦/١٢٦-١٢٧.



القراءات الثلاث المتممة للعشر<sup>(١)</sup>، -وهي قراءة: أبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف البزار- كما صرح بذلك الإمام أبو نصر تاج الدين السبكي فيما نقله عنه ابن الجزري في (النشر)، حيث قال: «القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي: قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وقراءة خلف، متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً، لا يحفظ من القرآن حرفاً»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله في الدين، وهي -أعني القراءات الثلاث-: قراءة يعقوب وخلف وأبي جعفر بن القعقاع، لا تخالف رسم المصحف، ثم قال: سمعت الشيخ الإمام -يعني السبكي والده المذكور- يشدد النكير على بعض القضاة، وقد بلغه عنه أنه منع من القراءة بها، واستأذنه بعض أصحابنا مرة في إقراء السبع فقال: أذنت لك أن تقرئ العشر. انتهى»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الجزري في (غاية النهاية): «ومن أعجب العجب بل من أكبر الخطأ جعل قراءة يعقوب من الشواذ الذي لا تجوز القراءة به ولا الصلاة، وهذا شيء لا نعرفه قبل إلا في هذا الزمان ممن لا يُعَوَّل على قوله، ولا يلتفت إلى اختياره، وللأئمة المتقدمين في ذلك ما يبين الحق ويهدي السبيل كما ذكرت ذلك في كتاب (المنجد)، فليعلم أنه لا فرق بين قراءة

(١) انظر: تفسير البغوي: ١/ ٥٤، والقواعد والإشارات في أصول القراءات، للحموي، ص ٣٠.

(٢) انتهى كلام السبكي. النشر: ١/ ٤٦، وهذا الكلام جزء من فتوى سؤال بعث به إلى ابن الجزري، وقال ابن الجزري: ومن خطه نقلت.

(٣) النشر: ١/ ٤٥.

يعقوب وقراءة غيره من السبعة عند أئمة الدين المحققين، وهو الحق الذي لا محيد عنه» (١).

فقول الإمام الطبري: « والقراءة التي لا نستجيز غيرها في ذلك عندنا: بالنون ﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾؛ لأنها القراءة التي قامت حجتها بالنقل المستفيض»: يرد عليه: أن قراءة يعقوب كذلك من النقل المستفيض؛ لأنها قراءة أهل البصرة، ونسبتها ليعقوب نسبة اشتهار لا اقتصار.

وقد ذكر الإمام الطبري أن جماعة من المتقدمين قرأت بها حيث قال: « وقد قرأ ذلك جماعة من المتقدمين: ﴿لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ بالياء». بل وَجَّهَهَا من حيث المعنى.

أما الإمام يعقوب (ت: ٢٠٥هـ) الذي تنسب له القراءة: فقد سمع الحروف من: الكسائي، ومحمد بن رزيق<sup>(٢)</sup> عن عاصم، وسمع من حمزة حروفاً، وروى القراءة عنه: كثيرون منهم: أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥هـ)، وأبو عمرو حفص الدوري (ت: ٢٤٦هـ).

وهو إمام أهل البصرة ومقرئها.

قال أبو حاتم: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن، ولحديث الفقهاء.

(١) غاية النهاية: ٣٨٨/٢.

(٢) هو محمد بن رزيق بن جامع بن سليمان بن يسار المديني، وكنيته: أبو عبد الله. روى عن: سعيد بن منصور، والهيثم بن حبيب، وروى عنه: الحسن بن رشيق، وغيره، له عن عاصم بن هذيلة قراءات وأحرف، توفي سنة: ٢٩٨هـ، وقيل: ٣٠٠هـ. ينظر لترجمته: المؤلف والمختلف للدارقطني: ١٠١٨/٢، وتاريخ الإسلام: ١٠٢٧/٦، وغاية النهاية: ١٤٠/١، ولسان الميزان: ١٣٣/٧.

قال الداني: واثم بيعقوب - في اختياره - عامة البصريين بعد أبي عمرو، فهم أو أكثرهم على مذهبه، قال: وقد سمعت طاهر بن غلبون<sup>(١)</sup> يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب.

قال ابن المنادي<sup>(٢)</sup>: كان يعقوب أقرأ أهل زمانه، وكان لا يلحن في كلامه، وكان السجستاني من أحد غلمانه.

ووجه القراءة بالياء: حملاً على لفظ ﴿كُلُّ﴾، أي: (كُلُّ لَا يُفَرِّقُ). وهي في حرف أبي، وابن مسعود رضي الله عنه: ﴿لَا يَفْرُقُونَ﴾ بالجمع<sup>(٣)</sup> حملاً على معنى ﴿كُلُّ﴾.

وقيل: يحتمل أن يكون خبراً عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

قال السيوطي في (الدر المنثور): «وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم عن يحيى بن عمير أنه كان يقرأ: ﴿لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ يقول: كل آمن وكل لا يفرق»<sup>(٤)</sup>.

وعلى هاتين القراءتين فلا حاجة إلى إضمار قول، بل الجملة المنفية بنفسها، إما في محل نصب على الحال، وإما في محل رفع خبراً ثانياً<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي، وكنيته: أبو الحسن. أخذ القراءات عن: عبد الله بن المبارك، روى عنه: أبو عمرو الداني، توفي سنة: ٣٩٩هـ. ينظر لترجمته غاية النهاية: ١/٣٣٩، والأعلام للزركلي: ٣/٢٢٢.

(٢) هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن المنادي، وكنيته: أبو الحسين. روى عن: الجواليقي، والسجستاني، روى عنه: أبو الحسن بن الصلت، وغيره، كان عالماً بالقراءات وغيرها، وله مائة ونيف وعشرون كتاباً في علوم متفرقة، وكان الغالب عليه علوم القرآن، توفي سنة: ٣٣٤هـ. ينظر لترجمته: بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم: ٢/٥٩٥، وما بعدها، وسير أعلام النبلاء: ١٥/٣٦١.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ١/١٩٠.

(٤) الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٢/١٣٣.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي: ٢/٣٠٤، والهداية لمكي: ١/٩٣٣، وتفسير السمعي: ١/٢٨٨، والكشاف:

## – المبحث الثاني: سورة آل عمران:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ [الآية: ٢٨]. (٦)

**نأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿تَقِيَّةً﴾: بفتح التاء وكسر القاف وياء مشددة مفتوحة بعدها، وعلى هذه الصورة رسمت في جميع المصاحف.

والباقون من العشرة: بضم التاء وفتح القاف، وألف بعدها في اللفظ، وهم على أصولهم في الإمالة وبين بين (١).

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة: ﴿تُقَنَّةً﴾ فقال:

« وقد اختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾.

فقرأ ذلك عامة قراءة الأمصار: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ على تقدير (فُعَلَة)، مثل: تُخَمَّة، وتَوَدَّة، وتُكَاة، من: (اتقيت).

وقرأ ذلك آخرون: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقِيَّةً﴾، على مثال: (فَعِيلَة).

قال أبو جعفر: والقراءة التي هي القراءة عندنا، قراءة من قرأها: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾؛

لثبوت حجة ذلك بأنه القراءة الصحيحة، بالنقل المستفيض الذي يمتنع منه الخطأ» (٢).

١ / ٣٣١، والمحزر الوجيز: ١ / ٣٩٢، وتفسير القرطبي: ٣ / ٤٢٩، والبيضاوي: ١ / ١٦٦، والبحر المحيط:

٢ / ٧٥٨، وتفسير النيسابوري: ٢ / ٨٨، وأبي السعود: ١ / ٢٧٥، وروح المعاني: ٢ / ٦٦.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٢٠-٣٢١، والنشر: ٢ / ٢٣٩.

(٢) تفسير الطبري: ٦ / ٣١٧.

**الرد:** قراءة يعقوب متواترة نقلاً، ونسبتها إليه نسبة اشتهاار لا اقتصار.

وأما من حيث الدراية: فـ ﴿تَقِيَّةً﴾ « مصدرٌ جاء على فعله في اللفظ والمعنى، دون الاشتقاق، ورسم القراءتين واحد، يُقال: (تَقِيَهُ تَقِيَّةً وَتُقِيَّةً وَتُقِي) »<sup>(١)</sup>.  
والقراءتان بمعنى واحد، فكلاهما مصدر، وتاؤه منقلبة عن واو، حيث إن أصله من (الوقاية)<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) المنح الإلهية بشرح الدرّة المضوية، للرميلي: ٢/٥٢٥. وانظر: لسان العرب: ١٥/٤٠١.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٢٠٥، والسمعاني: ١/٣٠٩، والإتحاف، ص ٢٢١.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ

بِحَيٍّ مُّصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾. [الآية: ٣٩]. (٧-٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة وابن عامر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِحَيٍّ﴾ بكسر الهمزة، والباقون

من العشرة: بفتحها ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** طعن الإمام الطبري، والإمام ابن عطية في قراءتين متواترتين في قوله تعالى:

﴿أَنَّ اللَّهَ﴾

أما الإمام الطبري فردّ القراءة بكسر الهمزة من ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾. وعلى العكس مما ذهب إليه

الطبري نقل ابن عطية عدم جواز فتح الهمزة.

فقال الإمام الطبري: «واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾: فقرأته عامة

القراءة: ﴿أَنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الألف من ﴿أَنَّ﴾، بوقوع النداء عليها، بمعنى: فنادته الملائكة

بذلك.

وقراه بعض قراء أهل الكوفة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ بكسر الألف، بمعنى: قالت الملائكة:

إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ؛ لأن النداء قولٌ. وذكروا أنها في قراءة عبد الله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ

يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ يَا زَكَرِيَّا إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ قالوا: وإذا بطل النداء أن يكون عاملاً في قوله:

يا زكريا، فباطل أيضاً أن يكون عاملاً في (إن).

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾: بفتح ﴿أَنَّ﴾ بوقوع النداء

عليه، بمعنى: فنادته الملائكة بذلك.

(١) انظر: التيسير، ص ٨٧، وتحبير التيسير، ص ٣٢٢، والنشر: ٢/ ٢٣٩.

وليست العلة التي اعتل بها القارئون بكسر ﴿إِنَّ﴾ من أن عبد الله كان يقرأها كذلك، فقرأوها كذلك لهم بعلّة؛ وذلك أن عبد الله إن كان قرأ ذلك كذلك فإنما قرأها بزعمهم، وقد اعترض بنداء زكريا بين ﴿إِنَّ﴾ وبين قوله: ﴿فَنَادَتْهُ﴾، وإذا اعترض به بينهما، فإن العرب تعمل حينئذ النداء في (أن)، وتبطله عنها. أما الإبطال؛ فلأنه بطل عن العمل في المنادى قبله، فأسلكوا الذي بعده مسلكه في بطول عمله. وأما الأعمال؛ فلأن النداء فعلٌ واقعٌ كسائر الأفعال.

وأما قراءتنا: فليس نداء زكريا بـ (يا زكريا) معترضاً به بين ﴿أَنَّ﴾ وبين قوله: ﴿فَنَادَتْهُ﴾. وإذا لم يكن ذلك بينهما فالكلام الفصيح من كلام العرب إذا نصبت بقول: (ناديت) اسم المنادى وأوقعوه عليه: أن يوقعوه كذلك على (أن) بعده. وإن كان جائزاً إبطال عمله، فقوله: (نادته)، قد وقع على مكني ﴿زَكْرِيَّا﴾، فكذلك الصواب أن يكون واقعاً على (أن) وعاملاً فيهما مع أن ذلك هو القراءة المستفيضة في قراءة أمصار الإسلام. ولا يعترض بالشاذ على الجماعة التي تجيء مجيء الحجة<sup>(١)</sup>.

ونقل ابن عطية عن أبي علي عدم جواز فتح ﴿أَنَّ﴾ ولم يتعقبه، فقال: « وفي قراءة عبد الله: ﴿في المحراب، يا زكرياء إن الله﴾، قال أبو علي: فقوله ﴿يا زكرياء﴾ في موضع نصب بوقوع النداء عليه، ولا يجوز فتح الألف في ﴿إِنَّ﴾ على هذه القراءة؛ لأن (نادته) قد استوفت مفعولها أحدهما الضمير، والآخر المنادى، فإن فُتِحَتْ ﴿إِنَّ﴾ لم يبق لها شيء متعلق به<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** ردّ الإمام الطبري القراءة بكسر الهمزة من جهتين: من حيث السند، ومن حيث

اللغة.

(١) تفسير الطبري: ٦/٣٦٦-٣٦٨.

(٢) المحرر الوجيز: ١/٤٢٨.

أما من حيث السند: فالقراءة بكسر الهمزة متواترة نقلاً، رواها أمم عن أمم، فهي قراءة أهل الشام، إذ هي قراءة إمامهم: عبد الله بن عامر، وهي قراءة رأس قراء الكوفة: الإمام حمزة رحمته، وليس فيها على فرض نسبتها لهذين الإمامين دون غيرهم من أهل مصرهم ما يوصف بالشذوذ، إذ من شرط الشذوذ: تفرد الثقة بمخالفة ما رواه الثقات، وناقل هذه القراءة لم ينفرد، بل نسبتها إلى هذين الإمامين نسبة اشتهاً لا اقتصار.

وأما من حيث اللغة: فوجه القراءة بكسر الهمزة: على إضمار القول، أي: فنادته الملائكة. وقالوا له: إن الله يشرك<sup>(١)</sup>.

وقيل: لأن النداء نوع من القول<sup>(٢)</sup>، وهو مذهب الكوفيين، فعندهم لا إضمار؛ لأن غير القول مما هو في معناه: كالنداء والدعاء، يجري مجرى القول في الحكاية، فكسرت بـ (نادته)؛ لأن معناه: قالت له<sup>(٣)</sup>.

ويُقَوَّى الكسر: أن في حرف عبدالله: ﴿فنادته الملائكة يا زكريا إن الله﴾<sup>(٤)</sup>.

وأما ما نقله ابن عطية عن أبي علي الفارسي من رد قراءة الفتح فيرده ما قرره الطبري من أن ذلك قراءة أكثر السبعة، فهي القراءة المستفيضة، ووجهها في اللغة: ما ذكره الطبري وقرّره، فثبت من حجة كل قراءة عند من قرّرها: صحتها نقلاً ولغة، بما لا يدع مجالاً لردّها، فهما قراءتان متواترتان صحيحتان رواية ودراية. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٢١٠/١، والثعلبي: ٦١/٣، والهداية: ١٠٠٢/٢، وتفسير السمعاني: ٣١٥/١،

والبغوي: ٤٣٥/١، وزاد المسير: ٢٧٨/١، وتفسير البيضاوي: ١٥/٢ وفتح القدير: ٣٨٦/١.

(٢) انظر: الكشف: ٣٥٩/١، ومفاتيح الغيب: ٢١١/٨، وتفسير القرطبي: ٧٥/٤، والنسفي: ٢٥٣/١،

وأبي السعود: ٣١-٣٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١٢٩/٣، وروح المعاني: ١٤١/٢.

(٤) الكشف لمكي: ٣٤٣/١.



**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِثَايِتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الآية: ١٩]. (٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكسائي: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ بفتح الهمزة، والباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** خطأ الإمام الطبري وابن عطية القراءة بفتح الهمزة من ﴿إِنَّ الدِّينَ﴾، وجعل الواحد الكسر أحسن.

فقال الطبري: «القول في تأويل قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. يعني بذلك -جل ثناؤه-: شهد الله أنه لا إله إلا هو، وشهدت الملائكة، وأولو العلم.

ف﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ معطوف بهم على اسم ﴿اللَّهُ﴾، و﴿أَنَّهُ﴾ مفتوحة بـ﴿شَهِدَ﴾.

قال أبو جعفر: وكان بعض البصريين يتأول قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾: قضى الله، ويرفع ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾، بمعنى: والملائكة شهود، وأولو العلم.

وهكذا قرأت قراءة أهل الإسلام: بفتح الألف من ﴿أَنَّهُ﴾، على ما ذكرت من إعمال ﴿شَهِدَ﴾ في ﴿أَنَّهُ﴾ الأولى، وكسر الألف من ﴿إِنَّ﴾ الثانية وابتدائها.

سوى أن بعض المتأخرين من أهل العربية كان يقرأ ذلك جميعاً بفتح ألفيهما، بمعنى: شهد الله أنه لا إله إلا هو، وأن الدين عند الله الإسلام، فعطف بـ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ على

(١) انظر: التيسير، ص ٨٧، وتحبير التيسير ص ٣٢٠، والنشر: ٢/٢٣٨.

﴿ أَنَّهُ ﴾ الأولى، ثم حذف واو العطف، وهي مرادة في الكلام، واحتج في ذلك بأن ابن عباس قرأ ذلك: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ... ﴾ الآية. ثم قال: ﴿ أَنَّ الدِّينَ ﴾، بكسر ﴿ إِنَّ ﴾ الأولى، وفتح ﴿ أَنَّ ﴾ الثانية بإعمال ﴿ شهد ﴾ فيها، وجعل ﴿ أَنَّ ﴾ الأولى اعتراضاً في الكلام غير عامل فيها ﴿ شهد ﴾، وأن ابن مسعود قرأ: ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾ بفتح ﴿ أَنَّ ﴾ وكسر ﴿ إِنَّ ﴾ من: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ على معنى إعمال (الشهادة) في (أَنَّ) الأولى، و (أَنَّ) الثانية مبتدأة. فزعم أنه أراد بقراءته إياهما بالفتح: جمع قراءة ابن عباس وابن مسعود، فخالف بقراءته ما قرأ من ذلك على ما وَصَفْتُ جَمِيعَ قَرَأَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ وَالْمَتَأَخِّرِينَ، بدعوى تأويل على ابن عباس وابن مسعود، زعم أنهما قالاه وقرأ به، وغير معلوم ما ادعى عليهما برواية صحيحة ولا سقيمة. وكفى شاهداً على خطأ قراءته: خروجها من قراءة أهل الإسلام.

قال أبو جعفر: فالصواب إذ كان الأمر على ما وصفنا من قراءة ذلك: فتح الألف من ﴿ أَنَّهُ ﴾ الأولى، وكسر الألف من ﴿ إِنَّ ﴾ الثانية، أعني من قوله: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ ابتداءً.

وقد روي عن السدي في تأويل ذلك قول كالدال على تصحيح ما قرأ به في ذلك من ذكرنا قوله من أهل العربية، في فتح ﴿ أَنَّ ﴾ من قوله: ﴿ أَنَّ الدِّينَ ﴾، وهو: ما حدثني موسى قال، حدثنا عمرو قال، حدثنا أسباط، عن السدي: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ إلى: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ قال: الله يشهد هو والملائكة والعلماء من الناس: أن الدين عند الله الإسلام.

فهذا التأويل يدل على أن (الشهادة) إنما هي عاملة في ﴿ أَنَّ ﴾ الثانية التي في قوله: ﴿ أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾، فعلى هذا التأويل جائز في ﴿ أَنَّ ﴾ الأولى وجهان من التأويل،

أحدهما: أن تكون الأولى منصوبةً على وجه الشرط، بمعنى: شهد الله بأنه واحد، فتكون مفتوحة بمعنى الخفض في مذهب بعض أهل العربية، وبمعنى النصب في مذهب بعضهم، و(الشهادة) عاملة في ﴿أَنَّ﴾ الثانية، كأنك قلت: شهد الله أن الدين عند الله الإسلام، لأنه واحد، ثم تقدم (لأنه واحد)، ففتحتها على ذلك التأويل.

والوجه الثاني: أن تكون ﴿إِنَّ﴾ الأولى مكسورة بمعنى الابتداء، لأنها معترضٌ بها، و(الشهادة) واقعة على ﴿أَنَّ﴾ الثانية، فيكون معنى الكلام: (شهد الله - فإنه لا إله إلا هو - والملائكة، أن الدين عند الله الإسلام) كقول القائل: أشهد - فإني محق - أنك مما تعاب به برئ، ف﴿إِنَّ﴾ الأولى مكسورة، لأنها معترضة، و(الشهادة) واقعة على ﴿أَنَّ﴾ الثانية»<sup>(١)</sup>.

وقال الواحدي: «قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾: الأحسن كسر ألف ﴿إِنَّ﴾؛ لأن الكلام الذي قبله قد تم، ووجه قراءة من قرأ بالفتح: أن تكون الشهادة واقعة على ﴿أَنَّ﴾»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: «وقرأ جميع القراء: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ بفتح الألف من ﴿أَنَّهُ﴾ وبكسرهما من قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ﴾، واستئناف الكلام، وقرأ الكسائي وحده: ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ بفتح الألف.. وقرأ عبد الله بن العباس: ﴿إِنَّه لا إله إلا هو﴾ بكسر الألف من ﴿إِنَّه﴾، وقرأ: ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ بفتح الألف.. وأصوب هذه القراءات قراءة الجمهور، وإيقاع الشهادة على التوحيد، ﴿وَالْمَلَكُوتُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ عطف على اسم الله تعالى»<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٦/٢٦٧-٢٧٠.

(٢) الوسيط للواحدي: ١/٤٢٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز: ١/٤١٢.

**الرد:** قول الإمام الطبري: «سوى أن بعض المتأخرين من أهل العربية كان يقرأ ذلك جميعاً بفتح ألفيهما.. وكفى شاهداً على خطأ قراءته: خروجها من قراءة أهل الإسلام»:

أقول: هذا الكلام يوهم بأن الإمام الكسائي كان يختار القراءة حسب مذهبه النحوي، وكان يُلقِّفها مما روي على وجه لا يصح.

ومن المعلوم أن القراءات توقيفية وليست اختيارية.

وقراءة الكسائي بفتح الهمزة ثابتة رواية ومعنى، فأما الرواية: فقراءته مسندة من شيوخه إلى النبي ﷺ، وهي من جملة القراءات العشر المتواترة، وقد تقدم أن سبيل ما نقله هؤلاء الأئمة العشرة التواتر، والخبر إذا تواتر وأفاد اليقين لا ينظر فيه إلى ناقله، وقد قرر ذلك علماء الأصول. قال صاحب المراقي:

وَأَقْطَعُ بِصِدْقِ خَبَرِ التَّوَاتُرِ . . . وَسَوَّبِينَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ<sup>(١)</sup>

يعني: أن خبر التواتر يفيد الجزم واليقين، ولا يضره حال ناقله ولو كان كافراً.

وأما من حيث اللغة والمعنى فلها أوجه، أحدها: أنها بدل من ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ على قراءة الجمهور في ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، وفيه وجهان، الأول: أنه من بدل الشيء من الشيء، وذلك أن الدين الذي هو الإسلام يتضمن العدل والتوحيد وهو هو في المعنى. والثاني: أنه بدل اشتمال؛ لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل.

الثاني - من الأوجه السابقة - : أن يكون ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ بدلاً من قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾

ثم لك اعتباران، أحدهما: أن تجعله بدلاً من لفظه فيكون محل ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ الجر.

(١) مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود مع شرح نشر البنود على مراقي السعود، كلاهما للعلامة سيدي

عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي: ٢٢ / ٢.

والثاني: أن تجعله بدلاً من موضعه، فيكون محلها نصباً، وإنما صح البدل في المعنى؛ لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل، فيكون أيضاً من بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة. ويجوز أن يكون بدل اشتمال لأن الدين مشتمل على القسط وهو العدل. وهذه التخارج لأبي علي الفارسي<sup>(١)</sup>، وتبعه الزمخشري في بعضها<sup>(٢)</sup>.

الثالث من الأوجه: أن يكون ﴿أَنَّ الدِّينَ﴾ معطوفاً على ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، حذف منه حرف العطف<sup>(٣)</sup>، وضعفه ابن عطية، ولم يبين وجه ضعفه<sup>(٤)</sup>.

قال أبو حيان: «وجه ضعفه أنه متنافر التركيب مع إضمام حرف العطف، يفصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع وبجملي الاعتراض، وصار في التركيب نظير قولك: (أكل زيد خبزاً وعمرو سمكاً)، يعني: ففصلت بين (زيد) وبين (عمرو) بـ (خبزاً)، وفصلت بين (خبزاً) وبين (سمكاً) بـ (عمرو)، إذ الأصل قبل الفصل: (أكل زيد وعمرو خبزاً وسمكاً)»<sup>(٥)</sup>.

الرابع: أن يكون معمولاً لقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ أي: شهد الله بأن الدين، فلما حذف الحرف جاز أن يحكم على موضعه بالنصب أو بالجر<sup>(٦)</sup>، على ما قرره الطبري في وجه الفتح، -وإن لم يشفع ذلك الوجه لرد القراءة عنده-.

الخامس: أن تكون على حذف حرف الجر معمولاً للفظ ﴿الْحَكِيمُ﴾<sup>(٧)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الحجة للفارسي: ٢٣/٣.

(٢) انظر: الكشاف: ٣٤٥/١.

(٣) انظر: الدر المصون: ٨٣-٨٥/٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ٤١٢/١.

(٥) البحر المحيط: ٦٨/٣.

(٦) انظر: الدر المصون: ٨٥/٣.

(٧) انظر: الدر المصون: ٨٣-٨٦/٣.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾. [الآية: ٢١].

(١٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿ وَيُقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ ﴾ بالألف مع ضم الياء وكسر التاء، والباقون من العشرة: ﴿ وَيَقْتُلُونَ ﴾ بغير ألف مع فتح الياء وضم التاء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة: ﴿ وَيُقَاتِلُونَ ﴾ فقال:

« اختلفت القرأة في قراءة ذلك: فقرأه عامة أهل المدينة والحجاز والبصرة والكوفة وسائر قرأة الأمصار: ﴿ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ ﴾ بمعنى القتل. وقرأه بعض المتأخرين من قرأة الكوفة: ﴿ وَيُقَاتِلُونَ ﴾ بمعنى القتال، تأولاً منه قراءة عبدالله بن مسعود، وادعى أن ذلك في مصحف عبد الله: ﴿ وَقَاتِلُوا ﴾، فقرأ الذي وصفنا أمره من القراءة بذلك التأويل: ﴿ وَيُقَاتِلُونَ ﴾.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا قراءة مَنْ قرأه: ﴿ وَيَقْتُلُونَ ﴾؛ لإجماع الحجة من القرأة عليه به، مع مجيء التأويل من أهل التأويل بأن ذلك تأويله.. فتأويل الآية إذاً: إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون أمرئهم بالعدل في أمر الله ونهيه، الذين ينهونهم عن قتل أنبياء الله وركوب معاصيه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٨٧، وتحرير التيسير، ص ٣٢٠، والنشر: ٢/٢٣٨-٢٣٩.

(٢) تفسير الطبري: ٦/٢٨٤-٢٨٥.

**الرد:** القراءة التي نسبها الإمام الطبري لبعض المتأخرين: قراءة سبعية متواترة، وهي قراءة الإمام حمزة كما سبق، وهو شيخ قراء الكوفة، ورأسهم، ويقال فيها ما قيل من قبل: من أن هذه القراءة سبيلها التواتر، وانفراد الإمام حمزة بها لا يجعلها قراءة آحادية؛ لأن نسبتها إليه نسبة اشتهار لا نسبة اقتصار.

قال ابن عطية: « وقرأ جمهور الناس: ﴿ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ ﴾، وقرأ حمزة وجماعة من غير السبعة: ﴿ وَيُقَاتِلُونَ الَّذِينَ ﴾، وكلها متوجهة»<sup>(١)</sup>.

أما وجه هذه القراءة فهي من المقاتلة<sup>(٢)</sup>، « بصيغة المفاعلة، وهي مبالغة في القتل»<sup>(٣)</sup>. فإنه غاير فيها بين الفعلين، وهي موافقة لقراءة عبد الله: ﴿ وَقَاتِلُوا ﴾. وحمزة يحتمل أن يكون المضارع في قراءته لحكاية الحال ومعناه المضي<sup>(٤)</sup>.

قال الرازي: « وهما سواء؛ لأنهم قد يُقَاتِلُونَ فَيُقْتَلُونَ بالقتال، وقد يُقْتَلُونَ ابتداءً من غير قتال»<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ١/٤١٥.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٢٠٢، والدر المصون: ٣/٩٤.

(٣) التحرير والتنوير: ٣/٢٠٧.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ٣/٣٦، والدر المصون: ٣/٩٤.

(٥) مفاتيح الغيب: ٧/١٧٧.

**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ

بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾. [الآية: ٨٠]. (١١)

**تأصيل القراءة:** قرأ عاصم وحمزة وابن عامر ويعقوب وخلف: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ بنصب الراء، والباقون من العشرة: برفعها، وأبو عمرو على أصله في الاختلاس والإسكان<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري ومكي بن أبي طالب القراءة بالرفع في ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾.

فقال الطبري: « اختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾، فقرأته عامة قرأة الحجاز والمدينة: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾، على وجه الابتداء من الله بالخبر عن النبي ﷺ أنه لا يأمركم أيها الناس أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً، واستشهد قارئو ذلك كذلك بقراءة ذكروها عن ابن مسعود أنه كان يقرأها، وهي: ﴿ وَلَنْ يَأْمُرُكُمْ ﴾، فاستدلوا بدخول (لن)، على انقطاع الكلام عما قبله، وابتداء خبر مستأنف. قالوا: فلما صير مكان (لن) في قراءتنا ﴿ لا ﴾، وجبت قراءته بالرفع.

وقراه بعض الكوفيين والبصريين: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾، بنصب الراء، عطفاً على قوله: ﴿ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ ﴾، وكان تأويله عندهم: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب، ثم يقول للناس، ولا أن يأمركم بمعنى: ولا كان له أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ بالنصب، على الاتصال بالذي قبله، بتأويل: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة، ثم يقول

(١) انظر: التيسير، ص ٨٩، وتحبير التيسير، ص ٣٢٥، والنشر: ٢/ ٢٤٠-٢٤١.



للناس كونوا عباداً لي من دون الله ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبیین أرباباً؛ لأن الآیة نزلت في سبب القوم الذين قالوا لرسول الله ﷺ: أتريد أن نعبدك؟ فأخبرهم الله -جل ثناؤه- أنه ليس لنبیّه ﷺ أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه، ولا إلى اتخاذ الملائكة والنبیین أرباباً، ولكن الذي له: أن يدعوهم إلى أن يكونوا ربانیین.

فأما الذي ادّعى من قرأ ذلك رفعاً أنه في قراءة عبد الله: ﴿ولن يأمرکم﴾ استشهداً لصحة قراءته بالرفع، فذلك خبر غير صحيح سنده، وإنما هو خبر رواه حجاج، عن هارون الأعور أن ذلك في قراءة عبد الله كذلك<sup>(١)</sup>.

ولو كان ذلك خبراً صحيحاً سنده لم يكن فيه لمحتج حجة؛ لأن ما كان على صحته من القراءة من الكتاب الذي جاء به المسلمون وراثَةً عن نبیهم ﷺ لا يجوز تركه لتأويل على قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة، بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو»<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الشيخ أحمد شاكر معلقاً على كلام الإمام الطبري: «حجاج، هو: حجاج بن محمد المصيبي الأعور، سكن بغداد، ثم تحول إلى المصيصة، قال أحمد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف، ورفع أمره جداً. كان ثقة صدوقاً، ثم تحول من المصيصة فعاد إلى بغداد في حاجة له، فمات بها سنة ٢٠٦هـ، وعند مرجعه هذا إلى بغداد كان قد تغير وخلط، فرآه يحيى بن معين، فقال لابنه: لا تدخل عليه أحداً. ولكن روى الحافظ في ترجمة سنيد بن داود ما يدل على أن حجاجاً قد حدث في حال اختلاطه، حتى ذكره أبو العرب القيرواني في الضعفاء، لسبب الاختلاط. وأخشى أن يكون الطبري إنما أشار إلى هذا، وإلى رواية سنيد عنه في حال اختلاطه، فقال إن إسناده غير صحيح، لأنه من رواية سنيد عنه.

وأما هارون الأعور فهو: هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور العتكي، علامة صدوق نبيل، له قراءة معروفة. وهو من الثقات. انظر: جامع البيان للطبري، بتحقيق الشيخ: أحمد شاكر: ٥٤٨/٦، هامش (٣).

(٢) تفسير الطبري: ٥٤٧/٦-٥٤٨.

وقال مكّي بن أبي طالب: « من نصب يأمركم عطفه على الأول على ﴿يُؤْتِيَهُ﴾ كأنه وما كان لبشر أن يأمركم. ومن رفع قطعه من الأول وتقديره عند سيوييه: ولا يأمركم الله، وعند الأخفش: وهو لا يأمركم.

والتفسير يدل على النصب؛ لأنهم قالوا للنبي ﷺ: أتريد أن نعبدك، فأنزل الله ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ﴾ أن يفعل كذا وكذا، ولا أن يأمركم بكذا فنفي عنه ما أسندوا إليه، ثم قال: ولكن له أن يقول ويأمر ﴿كُونُوا رَبَّيْنَ﴾.

ثم قال: ﴿أَيُّكُمْ بِالْكَفْرِ﴾ أي: أيأمركم نبيكم بالكفر، فهذا ظاهر الآية والتفسير، وهو تابع لقراءة النصب في المعنى.

وقيل: المعنى أيأمركم الله بالكفر، فهذا ردُّ على قراءة من قرأ بالرفع<sup>(١)</sup>.

**الرد:** العمدة في قراءة الرفع على النقل المتواتر عن مِصْرِ القارئ الذي تنسب له القراءة، وقد نسبت هذه القراءة إلى الكوفة والبصرة، والشام، فهي قراءة ثلاثة من أئمة الكوفة، وإمام أهل الشام، وأحد إمامي البصرة، كما رأينا في تأصيل القراءة.

وهي من حيث العربية لا إشكال فيها، بل استظهر الزمخشري الرفع، فقال: « والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، وتنصرها قراءة عبد الله: ﴿ولن يأمركم﴾<sup>(٢)</sup>.

ووجه الرفع على الاستئناف والانقطاع من الكلام الأول، يدل عليه قراءة عبد الله وطلحة: ﴿ولن يأمركم﴾<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) الهداية: ٢/١٠٦٠-١٠٦١.

(٢) الكشاف للزمخشري: ١/٣٧٨.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٣/١٠٣، والهداية: ٢/١٠٦٠، وزاد المسير: ١/٢٩٩، ومفاتيح الغيب: ٨/٢٧٣، وتفسير القرطبي: ٤/١٢٣، والبيضاوي: ٢/٢٥، وابن جزري: ١/١٥٧، والخازن: ١/٢٦٣، وتفسير النيسابوري: ٢/١٩٦، والجلالين، ص ٧٧، والثعالبي: ٢/٦٨، وفتح القدير: ١/٤٠٧، وروح المعاني: ٢/٢٠٠.

**المطلب السادس:** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَاعَسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [من الآية: ١٥٤]. (١٣)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو ويعقوب: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ برفع اللام من ﴿كُلُّهُ﴾، والباقون من العشرة: بنصبها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالرفع في ﴿كُلُّهُ لِلَّهِ﴾، ونقل ابن عطية ترجيح الناس لقراءة النصب.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراءة الحجاز والعراق: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾، بنصب (الكل) على وجه النعت لـ (الأمر) والصفة له.

وقراه بعض قراءة أهل البصرة: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ برفع (الكل)، على توجيه (الكل) إلى أنه اسم، وقوله: ﴿لِلَّهِ﴾ خبره، كقول القائل: إن الأمر بعضه لعبد الله.

وقد يجوز أن يكون (الكل) في قراءة من قرأه بالنصب منصوباً على البدل.

قال أبو جعفر: والقراءة التي هي القراءة عندنا: النصبُ في (الكل)؛ لإجماع أكثر القراء عليه، من غير أن تكون القراءة الأخرى خطأً في معنى أو عربية.

ولو كانت القراءة بالرَّفع في ذلك مستفيضة في القَرَاءة، لكانت سواءً عندي القراءةُ بأيِّ ذلك قرئ؛ لاتفاق معاني ذلك بأيِّ وجهيه قرئ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٩١، وتحبير التيسير، ص ٣٢٨، والنشر: ٢/٢٤٢.

(٢) تفسير الطبري: ٧/٣٢٣-٣٢٤.

وقال ابن عطية: « وقرأ جمهور القراء: ﴿كُلُّهُ﴾ بالنصب على تأكيد الأمر؛ لأن ﴿كُلُّهُ﴾ بمعنى أجمع. وقرأ أبو عمرو بن العلاء: ﴿كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ برفع (كل) على الابتداء والخبر، ورجح الناس قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أملك بلفظة (كل) »<sup>(١)</sup>.

### الرد: القراءتان - بالرفع والنصب - متواترتان نقلاً.

وأما قول ابن عطية: « ورجح الناس قراءة الجمهور، لأن التأكيد أملك بلفظة كل » : فقال أبو حيان: « لا ترجيح؛ إذ كل من القراءتين متواتر، والابتداء بـ (كل) كثير في لسان العرب »<sup>(٢)</sup>.

فمن قرأ بالرفع ففيه وجهان، أشهرهما: جعله مبتدأ، وخبره في قوله: ﴿لِلَّهِ﴾، وصار هذا الابتداء والجملة خبراً لـ (إن)، كما يقول: إن عبد الله وجهه حسن، فيكون (عبد الله) مبتدأ، و(وجهه) ابتداءً ثانياً و (حسن) خبره، وجملة الكلام خبر للابتداء الأول<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنه توكيد على المحل، فـ ﴿إِنَّ﴾ اسمها - في الأصل - مرفوع بالابتداء، وهذا مذهب الزجاج<sup>(٤)</sup>، يجري التوابع كلها مجرى عطف النسق، فيكون ﴿لِلَّهِ﴾ خبراً لـ ﴿إِنَّ﴾ أيضاً<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ١/٥٢٨.

(٢) البحر المحيط: ٣/٣٩٤.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٣/١٨٧، وزاد المسير: ١/٣٣٧، ومفاتيح الغيب: ٩/٣٩٦، وتفسير القرطبي:

٤/٢٤٢، والبيضاوي: ٢/٤٤، والبحر المحيط: ٣/٣٩٤، وتفسير الجلالين، ص ٨٨، وروح المعاني:

٢/٣٠٨، والتحرير والتنوير: ٤/١٣٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج: ١/٤٨٠.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٩٤، والدر المصون: ٣/٤٤٩.

**المطلب السابع:** قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ

الْمُؤْمِنِينَ﴾. [الآية: ١٧١]. (١٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكسائي: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ بكسر الهمزة، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجع الإمام الطبري القراءة بفتح الهمزة من ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فقرأ ذلك بعضهم: بفتح الألف من ﴿أَنَّ﴾ بمعنى: يستبشرون بنعمة من الله وفضل، وبأن الله لا يضيع أجر المؤمنين.

وبكسر الألف على الاستئناف، واحتج من قرأ ذلك كذلك بأنها في قراءة عبدالله: ﴿وَفَضْلٍ وَاللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، قالوا: فذلك دليل على أن قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ مستأنف غير متصل بالأول..

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ ذلك: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الألف؛ لإجماع الحجة من القراءة على ذلك<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بكسر الهمزة أيضاً قراءة متواترة، وهي قراءة الإمام الكسائي كما سبق.

ويقال فيه ما قيل من قبل من أن هذه القراءة سبيلها التواتر، وانفراد الكسائي بها لا يجعلها قراءة آحادية؛ لأن نسبتها إليه نسبة اشتهار لا نسبة اقتصار، وقد كانت قراءة أحد أئمة أهل الكوفة، ومن أخذ عنه من أهل الأمصار والأقطار، وانحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع

(١) انظر: التيسير، ص ٩١، وتحبير التيسير، ص ٣٣٠، والنشر: ٢/ ٢٤٤.

(٢) تفسير الطبري: ٧/ ٣٩٨-٣٩٩.

مجيء القرآن عن غيرهم، فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد بقراءة إمامهم، الجُمُّ الغفير عن مثلهم<sup>(١)</sup>.

وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة الأئمة العشرة، وأنها سنة متبعة، وأنها مستفيضة ومتواترة، وإنكارها خروج عن الإجماع المنعقد على ثبوتها، وتحكم؛ لأن ثبوت القراءتين على سواء<sup>(٢)</sup>.

ووجه قراءة الكسائي بكسر الهمزة: على الاستئناف، ويؤيد كونها للاستئناف قراءة عبد الله ومصحفه: ﴿والله لا يضيع﴾<sup>(٣)</sup>.

قال الزمخشري: «وبالكسر على الابتداء، وعلى أن الجملة اعتراض، وهي قراءة الكسائي»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حيان: «ولست الجملة هنا اعتراضاً؛ لأنها لم تدخل بين شيئين أحدهما يتعلق بالآخر، وإنما جاءت لاستئناف إخبار»<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: منجد المقرئين، ص ٨١.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/٣٢١-٣٢٢.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٢٦٥، والبغوي: ١/٥٣٨، والكشاف: ١/٤٤٠، والمحزر الوجيز: ١/٥٤١، وزاد المسير: ١/٣٤٨، وتفسير القرطبي: ٤/٢٧٦، والبحر المحيط: ٣/٤٣٤، والدر المصون: ٣/٤٨٦، وتفسير النيسابوري: ٢/٢٩٨، والجلالين، ص ٩١، والثعالبي: ٢/١٤٠، وأبي السعود: ٢/١١٣، وفتح القدير: ١/٤٥٨.

(٤) الكشاف: ١/٤٤٠.

(٥) البحر المحيط: ٣/٤٣٤.

**المطلب الثامن:** قوله تعالى: ﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي

﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ [من الآية: ١٩٥]. (١٤)

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ يبدؤون بالمفعول

قبل الفاعل فيهما، والباقون من العشرة: يبدؤون بالفاعل قبل المفعول: ﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾.

وابن كثير وابن عامر: ﴿ وَقَاتَلُوا ﴾ في آل عمران [من الآية: ١٩٥]، و ﴿ الَّذِينَ قَاتَلُوا ﴾

[الأنعام، من الآية: ١٤٠] بتشديد التاء فيهما، والباقون من العشرة: بتخفيفها فيهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بتشديد التاء في ﴿ وَقَاتَلُوا ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ : قرأه بعضهم: ﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾

بالتخفيف، بمعنى: أنهم قتلوا من قتلوا من المشركين.

وقرأ ذلك آخرون: ﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ بتشديد ﴿ قَاتَلُوا ﴾، بمعنى: أنهم قاتلوا المشركين

وقتلهم المشركون، بعضاً بعد بعض، وقتلاً بعد قتل.

وقرأ ذلك عامة قرأة المدينة وبعض الكوفيين: ﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ بالتخفيف، بمعنى:

أنهم قاتلوا المشركين وقتلوا.

وقرأ ذلك عامة قرأة الكوفيين: ﴿ وَقَاتَلُوا ﴾ بالتخفيف، ﴿ وَقَاتَلُوا ﴾ بمعنى: أن بعضهم

قتل، وقاتل من بقي منهم.

قال أبو جعفر: والقراءة التي لا أستجيز أن أعدوها: إحدى هاتين القراءتين، وهي:

﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ بالتخفيف، أو: ﴿ وَقَاتَلُوا ﴾ بالتخفيف، ﴿ وَقَاتَلُوا ﴾؛ لأنها القراءة

(١) انظر: التيسير، ص ٩٣، وتحبير التيسير، ص ٣٣٢، والنشر: ٢/ ٢٤٦.

المنقولة نقل وراثية، وما عداهما فشاذا. وبأي هاتين القراءتين التي ذكرتُ أني لا أستجيز أن أعدوهما قرأ قارئ فمصيب في ذلك الصواب من القراءة؛ لاستفاضة القراءة بكل واحدة منهما في قرأة الإسلام، مع اتفاق معنيهما»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: « والقراءة التي لا أستجيز أن أعدوها: إحدى هاتين القراءتين، وهي: ﴿ وَقَتَلُوا وَقَتَلُوا ﴾ بالتخفيف، أو: ﴿ وَقَتَلُوا ﴾ بالتخفيف، ﴿ وَقَتَلُوا ﴾؛ لأنها القراءة المنقولة نقل وراثية، وما عداهما فشاذا: لا يخفى ما فيه، فالقراءة بتشديد التاء من: ﴿ وَقَتَلُوا ﴾ قراءة متواترة، ونسبتها إلى هذين الإمامين نسبة اشتهاار لا اقتصار، كما تقدم أكثر من مرة.

على أن الشذوذ تفرّد، ولا تفرد فيها، فهي قراءة: ابن كثير وابن عامر كما سبق.

ووجه القراءة بالتشديد: على معنى التكثير والمبالغة في القتل<sup>(٢)</sup>.

قال الحسن: يعني إنهم قطعوا في المعركة<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٤٩٢ / ٧.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٧٥ / ١، والمحزر الوجيز: ٥٥٧ / ١، ومفاتيح الغيب: ٤٧٠ / ٩، وتفسير

القرطبي: ٣١٩ / ٤، والبيضاوي: ٥٥ / ٢، والدر المصون: ٥٤٢ / ٣، وتفسير النيسابوري: ٣٣٤ / ٢، وروح

المعاني: ٣٧٩ / ٢.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٣٥ / ٣، والبغوي: ٥٥٧ / ١، والبحر المحيط: ٤٨٠ / ٣.



**- المبحث الثالث: سورة النساء -**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَلِحْ حَتَّىٰ قَدْ نَزَلَتْ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [من الآية: ٣٤]. (١٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ بالنصب، والباقون من العشرة: بالرفع ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالنصب في لفظ الجلالة فقال:

« أما قوله: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ فإن القراءة اختلفت في قراءته.

فقرأته عامة القراءة في جميع أمصار الإسلام: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾، برفع اسم ﴿اللَّهُ﴾، على معنى: بحفظ الله إياهن إذ صيرهن كذلك، كما: - حدثني زكريا بن يحيى بن أبي زائدة قال، حدثنا حجاج قال، قال ابن جريج سألت عطاء عن قوله: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾، قال يقول: حفظهن الله.

\* حدثني المشنى قال، حدثنا حبان بن موسى قال، أخبرنا ابن المبارك قال: سمعت

سفيان يقول في قوله: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ قال: بحفظ الله إياها، أنه جعلها كذلك..

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك: ما جاءت به قرأة المسلمين من القراءة مجيئاً يقطع عذر من بلغه ويثبت عليه حجته، دون ما انفرد به أبو جعفر فشذ عنهم. وتلك

القراءة ترفع اسم ﴿اللَّهُ﴾ - تبارك وتعالى - : ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾، مع صحة ذلك في العربية، وكلام العرب، وقبح نصبه في العربية؛ لخروجه عن المعروف من منطلق العرب.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٣٩، والنشر: ٢/ ٢٤٩.

وذلك أن العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر، من أجل أن الفاعل إذا حذف معها لم يكن للفعل صاحبٌ معروفٌ»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر -بالنصب- متواترة، ونسبتها إليه نسبة اشتهار كما سبق.

ومعنى القراءة بالنصب: أي: بحفظ من الله في الطاعة، وهذا كقوله ﷺ: « احفظ الله يحفظك »<sup>(٢)</sup>، و (ما) على القراءتين مصدرية، كقوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾، أي: يغفر لي ربي<sup>(٣)</sup>.

وقيل: « في ﴿ حَفِظْ ﴾ ضمير يعود عليه مرفوع، أي: بالبر الذي حفظ حق الله من التعفف، وغيره.

وقيل: بما حفظ دين الله، وتقدير المضاف متعين؛ لأن الذات المقدسة لا ينسب حفظها إلى أحد»<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٢٩٦-٢٩٧/٨.

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب: (صفة القيامة والرقائق والورع): ٤/٦٦٧، برقم (٢٥١٦)، وقال: « حديث حسن صحيح»، وأحمد في مسنده: ٤/٤٠٩، برقم (٢٦٦٩)، والحاكم في مستدركه: ٣/٦٢٣، برقم (٦٣٠٣)، وقال الألباني: « صحيح».

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٣/٣٠٣.

(٤) النشر: ٢/٢٤٩.

**-المبحث الرابع: سورة الأنعام-**

وفيهما مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ

عِلْمٍ﴾. [الآية: ١٠٨]. (١٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿عَدُوًّا﴾ بضم العين والداال وتشديد الواو، والباقونمن العشرة: بفتح العين وإسكان الداال والتخفيف: ﴿عَدُوًّا﴾<sup>(١)</sup>.**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة: ﴿عَدُوًّا﴾ فقال:

«وأجمعت الحجة من قرأة الأمصار على قراءة ذلك: ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ بفتح

العين، وتسكين الداال، وتخفيف الواو من قوله: ﴿عَدُوًّا﴾، على أنه مصدر من قول القائل: (عدا فلان على فلان)، إذا ظلمه واعتدى عليه، (يعدو عدوًّا وعدوًّا وعدوًّا)، و (الاعتداء) إنما هو: (افتعال)، من ذلك.

روي عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك: ﴿عَدُوًّا﴾ مشددة الواو.

حدثني بذلك أحمد بن يوسف قال، حدثنا القاسم بن سلام قال، حدثنا حجاج، عن هارون، عن عثمان بن سعد: ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدُوًّا﴾ مضمومة العين، مثقلة.

وقد ذكر عن بعض البصريين أنه قرأ ذلك: ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدُوًّا﴾، يوجه تأويله إلى أنهم

جماعة، كما قال -جل ثناؤه-: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ عَدُوًّا لِيُؤَلِّمَهُمُ الْعِلْمَ﴾، [الشعراء، الآية: ٧٧]، وكما قال:

﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾، [المتحنة، الآية: ١] ويجعل نصب (العدو) حينئذ على

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٦١، والنشر: ٢ / ٢٦١.

الحال من ذكر (المشركين) في قوله: ﴿فَيَسُبُّوا﴾، فيكون تأويل الكلام: ولا تسبوا أيها المؤمنون الذين يدعو المشركون من دون الله، فيسب المشركون الله، أعداء الله، بغير علم.

وإذا كان التأويل هكذا كان (العدو) من صفة (المشركين) ونعتهم، كأنه قيل: فيسب المشركون أعداء الله بغير علم، ولكن (العدو) لما خرج مخرج النكرة وهو نعت للمعرفة نصب على الحال.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة عندي في ذلك قراءة من قرأ بفتح العين وتخفيف الواو؛ لإجماع الحجة من القرأة على قراءة ذلك كذلك، وغير جائز خلافها فيما جاءت به مجمعة عليه <sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة التي ردها الإمام الطبري ونسبها للحسن البصري هي قراءة يعقوب الحضرمي، وقراءته متواترة.

وهي مروية أيضاً عن: الحسن، وقتادة، وعبد الله بن زيد.

ومن حيث الدراية: ﴿عُدُّوا﴾ مصدر أيضاً لـ (عدا) <sup>(٢)</sup>، يقال: عدا يعدو عدواً، وعدواً وعدواناً <sup>(٣)</sup>. وهو من الاعتداء والعدوان، والعدوان: الظلم، وعداء، أي: ظلم <sup>(٤)</sup>.

قال القرطبي: «وهي راجعة إلى القراءة الأولى، وهما جميعاً بمعنى الظلم» <sup>(٥)</sup>.

وقيل: «﴿عُدُّوا﴾ بضم العين والبدال وتشديد الواو، أي: أعداء الله» <sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٣٥-٣٦/١٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٦١١، والدر المصون: ٥/١٠٠.

(٣) انظر: الهداية: ٢/٢١٤٢، والكشاف: ٢/٥٦، وزاد المسير: ٢/٦٥، ومفاتيح الغيب: ١٣/١١٠، وروح المعاني: ٤/٢٣٧.

(٤) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٢/٩٠، والمحور الوجيز: ٢/٣٣٢.

(٥) تفسير القرطبي: ٧/٦١.

(٦) تفسير الثعلبي: ٤/١٧٩.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ

إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الآية: ١٠٩]. (١٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وحمزة: ﴿ لَا تُؤْمِنُونَ ﴾ بالتاء، والباقون من العشرة:

بالياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالتاء في ﴿ لَا تُؤْمِنُونَ ﴾، ورجح الرازي ما رجحه

الطبري.

فقال الطبري: « وأولى التأويلات في ذلك بتأويل الآية: قول من قال: ذلك خطاب من الله

للمؤمنين به من أصحاب رسوله، أعني قوله: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وأن

قوله: ﴿ أَنَّهَا ﴾، بمعنى: لعلها.

وإنما كان ذلك أولى تأويلاته بالصواب؛ لاستفاضة القراءة في قرأة الأمصار بالياء من

قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

ولو كان قوله: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ خطاباً للمشركين لكانت القراءة في قوله: ﴿ لَا

يُؤْمِنُونَ ﴾ بالتاء، وذلك وإن كان قد قرأه بعض قرأة المكين كذلك: فقراءة خارجة عما عليه

قرأة الأمصار، وكفى بخلاف جميعهم لها دليلاً على ذهابها وشدوذاها.

وإنما معنى الكلام: وما يدريكم أيها المؤمنون، لعل الآيات إذا جاءت هؤلاء المشركين

لا يؤمنون، فيعاجلوا بالنقمة والعذاب عند ذلك، ولا يؤخروا به<sup>(٢)</sup>.

وقال الرازي: « واختلف القراء أيضاً في قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، فقرأ بعضهم بالياء، وهو

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٦، وتحبير التيسير، ص ٣٦١-٣٦٢، والنشر: ٢/٢٦١.

(٢) تفسير الطبري: ٤٣/١٢.

الوجه؛ لأن قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ إنما يراد به قوم مخصوصون، والدليل عليه: قوله تعالى بعد هذه الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ﴾ وليس كل الناس بهذا الوصف، والمعنى: وما يشعركم أيها المؤمنون لعلهم إذا جاءتهم الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا فالوجه الياء.

وقرأ حمزة وابن عامر بالتاء وهو على الانصراف من الغيبة إلى الخطاب والمراد بالمخاطبين في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ هم الغائبون المُقْسِمُونَ الذين أخبر الله عنهم أنهم لا يؤمنون. وذهب مجاهد وابن زيد إلى أن الخطاب في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ للكفار الذين أقسموا. قال مجاهد: وما يدريكم أنكم تؤمنون إذا جاءت، وهذا يُقَوِّي قراءة من قرأ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بالتاء على ما ذكرنا أولاً: الخطاب في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ للكفار الذين أقسموا. وعلى ما ذكرنا ثانياً: الخطاب في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ للمؤمنين، وذلك لأنهم تمنوا نزول الآية ليؤمن المشركون، وهو الوجه كأنه قيل للمؤمنين تتمنون ذلك وما يدريكم أنهم يؤمنون؟»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: «وذلك وإن كان قد قرأه بعض قرأة المكين كذلك: فقراءة خارجة عما عليه قرأة الأمصار، وكفى بخلاف جميعهم لها دليلاً على ذهابها وشدوذها»:

لقد تقدم أنه لا وجه للشدوذ؛ إذ القراءة بذلك من نقل الكافة، لا من خلاف الثقة الثقات، وهذا فيه تطبيق لقواعد المحدثين على الرواة الذين سبيل مرويتهم الأحاد لا التواتر.

وقوله: «فقراءة خارجة عما عليه قرأة الأمصار»: يرد عليه بأنها قراءة مصرين من الأمصار في عصر الإقراء، وهما: الشام والكوفة.

على أن الطبري رحمته نسب قراءة التاء لبعض قراء مكة، ولم أجدها للمكي في المتواتر، ولا غيره من الشاذ الذي قد ينسب لبعض قراء مكة.

(١) مفاتيح الغيب: ١٣/١١٢-١١٣.

ووجه القراءة بالتاء ظاهر، إذ هي خطاب للمشركين الذين سألوا الآية<sup>(١)</sup>، ويحتمل وجهين:

- أحدهما: أن تكسر (إن) على معنى: وما يشعركم ذلك، ثم استأنف بالإخبار عما سبق في علمه، وعلم ما لو كان كيف كان يكون، فقال: إنها إذا جاءت لا تؤمنون أيها المشركون.

- ويحتمل أن تفتح (أن) ويكون المعنى: وما يشعركم -أيها المشركون- أنها إذا جاءت تؤمنون؟ وتكون (لا) زائدة<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عطية: « فمَنْ قرأ: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بالتاء وهي قراءة ابن عامر وحزمة: استقامت له المخاطبة أولاً وآخرًا للكفار »<sup>(٣)</sup>.

قال مكّي: « ويجوز في القراءتين جميعًا -الياء والتاء- أن تكون (أنها) - إذا فتحت - بمعنى (لعلها)، وتكون (لا) غير زائدة.

والياء اختيار الطبري مع فتح (أن) بمعنى (لعلها).

ولو فتحت (أنها) ولم تقدر زيادة (لا) ولا كون (أنها) بمعنى (لعلها)، لكان ذلك عذرًا لهم.

ولا يتم فتح (أنها) إلا بأحد وجهين:

- إما أن تقدرها بمعنى (لعلها) أو تقدر زيادة (لا). فاعلم ذلك.

وقد حكى الخليل عن العرب: (أنت السوق أنك تشتري لنا)، أي: لعلك. وسمع الكسائي رجلاً يقول: (ما أدري أنه صاحبها)، أي: لعله. وسمع الفراء أبا الهيثم العقيلي يقول: (أنها تركته لفاقة حاله)، يريد: لعلها تركته<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٤/١٨٠، والهداية: ٣/٢١٤٥، والبغوي: ٢/١٥١، وزاد المسير: ٢/٦٦.

(٢) الهداية: ٣/٢١٤٥-٢١٤٦.

(٣) المحرر الوجيز: ٢/٣٣٣.

(٤) الهداية: ٣/٢١٤٧-٢١٤٨.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ ووردت في موضعين، أولهما: قوله تعالى:

﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٨٦].

(١٨)

والثاني: قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْيَارِ﴾. [سورة ص،

الآية: ٤٨].

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ في سورتي: الأنعام و ص:

بلام مشددة وإسكان الياء. والباقون من العشرة: بلام واحدة ساكنة وفتح الياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بتشديد اللام من ﴿وَالْيَسَعَ﴾ فقال:

«وَالْيَسَعَ، هو: اليسع بن أخطوب بن العجوز.

واختلفت القراء في قراءة اسمه: فقرأته عامة قرأة الحجاز والعراق: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ بلام

واحدة مخففة.

وقد زعم قوم أنه (يفعل)، من قول القائل: (وسيع يسع). ولا تكاد العرب تدخل الألف

واللام على اسم يكون على هذه الصورة، أعني: على (يفعل) لا يقولون: رأيت اليزيد، ولا:

أتاني اليحیی ولا: مررت باليشكر، إلا في ضرورة شعر، وذلك أيضاً إذا تحرّی به المدح، كما

قال بعضهم:

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا      شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٤، وتحبير التيسير، ص ٣٥٩، والنشر: ٢/ ٢٦٠.

(٢) البيت لابن ميادة: الرماح بن أبرد، من بحر الطويل، وهو في ديوانه ص ١٩٢، وسر صناعة الإعراب لابن

جني: ٢/ ١٢١، ولسان العرب: ٣/ ٢٠٠، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني: ١/ ٧٣، وخزانة الأدب:

٢/ ٢٢٦.



فأدخل في (اليزيد) الألف واللام، وذلك لإدخاله إياهما في (الوليد)، فأتبعه (اليزيد) بمثل لفظه.

وقرأ ذلك جماعة من قرأة الكوفيين: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ بلامين، وبالتشديد، وقالوا: إذا قرئ كذلك كان أشبه بأسماء العجم، وأنكروا التخفيف. وقالوا: لا نعرف في كلام العرب اسماً على (يفعل) فيه ألف ولام.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندي: قراءة من قرأه بلام واحدة مخففة؛ لإجماع أهل الأخبار على أن ذلك هو المعروف من اسمه دون التشديد، مع أنه اسم أعجمي، فينطق به على ما هو به. وإنما يُعَلَّم دخول الألف واللام فيما جاء من أسماء العرب على (يفعل). وأما الاسم الذي يكون أعجمياً، فإنما ينطق به على ما سمّوا به. فإن غيّر منه شيء إذا تكلمت العرب به، فإنما يغيّر بتقويم حرف منه من غير حذف ولا زيادة فيه ولا نقصان.

وَ ﴿وَالْيَسَعَ﴾ إذا شدد لحقته زيادة لم تكن فيه قبل التشديد. وأخرى: أنه لم يحفظ عن أحد من أهل العلم علمنا أنه قال: اسمه (ليسع). فيكون مشدداً عند دخول الألف واللام اللتين تدخلان للتعريف»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** اعترض الإمام الطبري على قراءة التشديد بمخالفتها ما عليه رواة الأخبار في اسم ﴿وَالْيَسَعَ﴾، وبما ذكره من أن العرب لا تكاد تدخل الألف واللام على ما جاء على (يفعل).

فأما من حيث الرواية: فقراءة التشديد متواترة نقلاً.

وأما من حيث الدراية والتوجيه: فقد وجهت قراءة تشديد ﴿وَالْيَسَعَ﴾: على أن الاسم منه (ليسع)، ثم أدخلت الألف واللام للتعريف فصار ﴿وَالْيَسَعَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١١/٥١٠-٥١٢.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٤٦٥، والكشف: ١/٤٣٨، والكشاف: ٤/٩٩-١٠٠، والمحزر الوجيز:

ولا يشكل على ذلك أنه في الرسم بلام واحدة، فقد اتفقوا على قراءة ﴿الْيَلِ﴾ بتشديد اللام، وهو في الرسم بلام واحدة.

قال الزجاج: «يقال فيه ﴿الْيَسَعِ﴾ و﴿الْيَسَعِ﴾ بتشديد اللام وتخفيفها»<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: «والحق في هذا أنه اسم أعجمي، والعجمة لا تؤخذ بالقياس إنما تؤخذ سماعاً، والعرب تغيرها كثيراً، فلا ينكر أن يأتي الاسم بلغتين»<sup>(٢)</sup>.

وقال مكي بن أبي طالب: «و﴿الْيَسَعِ﴾: اسم أعجمي، جرى على غير قياس. وقد قال أبو عمرو: إنما هو (يسع) ثم أدخلت الألف واللام عليه، وليس بفعل، ولو كان فعلاً لم يجز إدخال الألف واللام عليه، (ألا ترى) أنهم أدخلوها على (يزيد) إذ هو اسم، فقالوا: (اليزيد)، كما قالوا: (الوليد)، وأنشد الفراء:

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً ..: ..

ومن قرأ (الليسع) فأصله (ليسع)، مثل: ضيغم وزينب، ثم دخلت الألف واللام للتعريف»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «والقراءة بلامين حسنة، قوية في الإعراب»<sup>(٤)</sup>.

قال أبو حيان: «واختلف فيه أهو عربي أم عجمي، فأما على قراءة الجمهور وقول من قال إنه عربي فقال: هو مضارع سُمِّي به، ولا ضمير فيه فأعرب ثم نكر وعُرِّف بـ(ال)، وقيل: سمي بالفعل كيزيد، ثم أدخلت فيه (ال) زائدة شذوذاً، كاليزيد في قوله: رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً..

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٦٩.

(٢) تفسير القرطبي: ٧/٣٢-٣٣.

(٣) الهداية: ٣/٢٠٩١-٢٠٩٣.

(٤) الكشف: ١/٤٣٨.

ولزمت كما لزمت في (الآن)، ومن قال: إنه أعجمي فقال: زيدت فيه (ال) ولزمت شذوذاً، وممن نص على زيادة (ال) في ﴿الْيَسَعَ﴾: أبو علي الفارسي.

وأما على قراءة الأخوين: فزعم أبو علي أن (ال) فيه كهي في الحارث والعباس؛ لأنهما من أبنية الصفات، لكن دخول (ال) فيه شذوذ عن ما عليه الأسماء الأعجمية، إذ لم يأت فيها شيء على هذا الوزن، كما لم يجيء فيها شيء فيه أل للتعريف<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) البحر المحيط: ٥٧٥/٤.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ

فَنفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾. [الآية: ١٥٣]. (١٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿وَإِنَّ هَذَا﴾ بكسر الهمزة، والباقون من العشرة: بفتحها. وخفف ابن عامر ويعقوب النون مع فتح الهمزة، وشددها الباقون مع فتح الهمزة<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بتخفيف النون من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ فقال:

« واختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾، فقرأ ذلك عامة قراءة المدينة والبصرة وبعض الكوفيين: ﴿وَأَنَّ﴾ بفتح الألف من ﴿أَنَّ﴾، وتشديد النون.. وقرأ ذلك عامة قراءة الكوفيين: ﴿وَإِنَّ﴾ بكسر الألف من ﴿إِنَّ﴾، وتشديد النون منها، على الابتداء..

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندي: أنهما قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار وعوام المسلمين، صحيح معنيهما، فبأي القراءتين قرأ القارئ فهو مصيب الحق في قراءته..

وقد قرأ ذلك عبد الله بن أبي إسحاق البصري: ﴿وَأَنَّ﴾ بفتح الألف من ﴿أَنَّ﴾ وتخفيف

النون منها، بمعنى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾، فخففها إذ كانت ﴿أَنَّ﴾ في قوله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ مخففة، وكانت ﴿أَنَّ﴾ في قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ معطوفة عليها، فجعلها نظيرة ما عطفت عليه.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٨، وتحبير التيسير، ص ٣٦٧، والنشر: ٢/ ٢٦٦.

وذلك وإن كان مذهباً فلا أحب القراءة به؛ لشذوذها عن قراءة قرأة الأمصار، وخلاف ما هم عليه في أمصارهم»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بتخفيف النون متواترة من حيث الرواية؛ لما تقرر من تواتر القراءات العشر.

ووجه القراءة بتخفيف النون: على جعلها مخففة من الثقيلة، لأن (أن) إذا خُفِّتْ منعت عملها<sup>(٢)</sup>، وقيل: خففها عطفاً على ﴿أَلَا تَشْكُرُوا﴾، فخفف كما كان المعطوف عليه مخففاً<sup>(٣)</sup>. ويجوز أن تكون (أن) في موضع رفع بالابتداء. ويجوز أن تكون (أن) زائدة للتوكيد<sup>(٤)</sup>.

قال الزمخشري: « وقرئ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ بتخفيف ﴿أَنَّ﴾، وأصله: وأنه هذا صراطي، على أن الهاء ضمير الشأن والحديث»<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا، فما ذهب إليه الإمام الطبري يعتبر اختياراً له، غير ملزم لغيره، ولا تعتبر القراءة مردودة. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ١٢/٢٣١-٢٣٢.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٤٩٥، والهداية: ٣/٢٢٤٤.

(٣) انظر: الهداية: ٣/٢٢٤٤-٢٢٤٥، والمحزر الوجيز: ٢/٣٦٤.

(٤) انظر: الهداية: ٣/٢٢٤٤-٢٢٤٥.

(٥) الكشف: ٢/٨٠.

**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا أَمْثَلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ . [الآية: ١٦٠].

(٢٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿ عَشْرٌ ﴾ بالتنوين، و ﴿ أَمْثَالِهَا ﴾ بالرفع، والباقون من العشرة: ﴿ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ بغير تنوين وبالخفض<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بالتنوين في ﴿ عَشْرٌ ﴾ ورفع ﴿ أَمْثَالِهَا ﴾، ووصفها الإمام السمرقندي بالشذوذ.

فقال الطبري: « وقد ذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك: ﴿ فَلَهُ عَشْرٌ ﴾ بالتنوين، ﴿ أَمْثَالِهَا ﴾ بالرفع، وذلك على وجه صحيح في العربية، غير أن القراءة في الأمصار على خلافها، فلا نستجيز خلافها فيما هي عليه مُجمِعة<sup>(٢)</sup> .

وقال السمرقندي: « ويقرأ ﴿ فَلَهُ عَشْرٌ ﴾ بالتنوين، ﴿ أَمْثَالِهَا ﴾ بضم اللام فتكون الأمثال صفة للعشر، وهي قراءة شاذة، قرأها الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي.

والقراءة المعروفة ﴿ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ على معنى الإضافة<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** قراءة يعقوب متواترة نقلاً، ونسبتها إليه نسبة اشتهاار لا اقتصار.

وهي مروية أيضاً عن: الحسن، وسعيد بن جبير، والأعمش، وعيسى بن عمر<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٦٨، والنشر: ٢/٢٦٦-٢٦٧.

(٢) تفسير الطبري: ١٢/٢٨١.

(٣) تفسير السمرقندي: ١/٤٩٨-٤٩٩.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ٤/٢١١، والهداية لمكي: ٣/٢٢٥٨، وتفسير القرطبي: ٧/١٥١.

ووجه القراءة بها: على أن ﴿أَمْثَالُهَا﴾ صفة لـ (عشر)، أي: فله عشر حسنات أمثال تلك  
الحسنة<sup>(١)</sup>.

فثبت بذلك تواترها عند القراء، وصحتها لغة، فلا وجه لعدم تجويزها، أو وصفها  
بالشذوذ. والله أعلم.

---

(١) انظر: الهداية لمكي: ٣/٢٢٥٨، وتفسير القرطبي: ٧/١٥١، والدر المصون: ٥/٢٣٨.

**– المبحث الخامس: سورة الأعراف:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ

(٢١) وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾. [الآية: ٤٤].

**تأصيل القراءة:** قرأ الكسائي: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ حيث وقع، وهو في الموضعين في الأعراف [الآيتان: ٤٤ و ١٤٤]، وفي الشعراء [الآية: ٤٢]، والصفات: [الآية: ١٨] بكسر العين، والباقون من العشرة: بفتحها في المواضع الأربعة<sup>(١)</sup>.**الطعن:** ردّ الإمام الطبري وأبو حاتم -فيما نقله عنه الرازي- القراءة بكسر العين من

﴿نَعَمْ﴾.

فقال الطبري: «واختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾، فقرأ ذلك عامة قرأة أهل المدينة والكوفة والبصرة: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ بفتح العين من (نعم).

وروي عن بعض الكوفيين أنه قرأ: ﴿قَالُوا نَعِم﴾ بكسر العين..

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة عندنا: ﴿نَعَمْ﴾ بفتح العين؛ لأنها القراءة المستفيضة في قرأة الأمصار، واللغة المشهورة في العرب<sup>(٢)</sup>.قال الرازي: «قال أبو الحسن: هما لغتان، قال أبو حاتم: الكسر ليس بمعروف»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١١٠، وتحرير التيسير، ص ٣٧١، والنشر: ٢/٢٦٩.

(٢) تفسير الطبري: ١٢/٤٤٦-٤٤٧.

(٣) مفاتيح الغيب: ١٤/٢٤٦.



**الرد:** قال السمين الحلبي - في الرد على من طعن في هذه القراءة - : هذا طعن في المتواتر فلا يقبل<sup>(١)</sup>.

وقول الإمام الطبري: « والصواب من القراءة عندنا: ﴿ نَعَمَ ﴾ بفتح العين؛ لأنها القراءة المستفيضة في قرأة الأمصار، واللغة المشهورة في العرب ». وقول أبي حاتم: « والكسر ليس بمعروف » : يرد أن هذه القراءة قراءة مستفيضة، بل متواترة، ولا يشترط لاختيار القراءة شهرة اللغة، وإنما يكفي مجرد الصحة، فلا وجه للاعتراض عليها بذلك.

ووجه القراءة بكسر العين: أنها لغة<sup>(٢)</sup>. وقيل: هي لغة كنانة<sup>(٣)</sup>.

وروى الكسائي عن شيخ من ولد الزبير قال: ما كانت أشياخ قريش إلا يقولون: (نَعِم) فماتت يعني: اللغة<sup>(٤)</sup>.

وروي عن عمر أنه سمع رجلاً يقول: (نَعَم) بالنصب فقال له عمر: (النَّعَم) المال، وقل: (نَعِم) يعني: بكسر العين<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٣٢٦-٣٢٧/٥.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٣٥/٤، والبغوي: ١٩٣/٢، والبيضاوي: ١٤/٣، وأبي السعود: ٢٢٩/٣.

(٣) انظر: الدر المصون: ٣٢٦/٥، وتفسير النيسابوري: ٢٣٩/٣.

(٤) تفسير السمرقندي: ٥١٧/١.

(٥) تفسير السمرقندي: ٥١٧/١.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا

نَكِدًا<sup>٤</sup>﴾. [من الآية: ٥٨]. (٢٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿نَكِدًا﴾ بفتح الكاف، والباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

أما القراءة بسكون الكاف فهي قراءة شاذة<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بفتح الكاف من ﴿نَكِدًا﴾ فقال:

« واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأه بعض أهل المدينة: ﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ بفتح الكاف، وقرأه بعض الكوفيين بسكون الكاف: ﴿نَكِدًا﴾، وخالفهما بعد سائر القراءات في الأمصار فقرأوه: ﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ بكسر الكاف.

كأن من قرأه: ﴿نَكِدًا﴾ بنصب الكاف أراد المصدر، وكأن من قرأه بسكون الكاف أراد كسرها فسكنها على لغة من قال: (هذه فِخْذٌ وَكِيدٌ)، وكان الذي يجب عليه إذا أراد ذلك أن يكسر النون من (نكد) حتى يكون قد أصاب القياس.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأه: ﴿نَكِدًا﴾ بفتح النون وكسر الكاف؛ لإجماع الحجة من قراءة الأمصار عليه»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بفتح الكاف قراءة عشرية متواترة نقلاً، وهي قراءة الإمام أبي جعفر كما سبق، وقد ذكرنا سابقاً ما يدل على تواترها<sup>(٤)</sup>، ويقال فيه ما قيل في الذي قبله أكثر من مرة، من أن انفراد القارئ بها لا يعني شدوذها؛ لأنه تفرد اشتهاً لا اقتصاراً.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٧٣، والنشر: ٢/ ٢٧٠.

(٢) انظر: مختصر شواذ القرآن، ص ٥٠.

(٣) تفسير الطبري: ١٢/ ٤٩٥-٤٩٦.

(٤) انظر: ص ٤١-٤٢.

ووجه القراءة بفتح الكاف: على المصدر، أي: ذا نكِّد<sup>(١)</sup>.

قال البغوي: «قرأ أبو جعفر: بفتح الكاف، وقرأ الآخرون: بكسرهما، أي: عسرًا قليلاً بعناء ومشقة»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الكشاف: ١١٢/٢، ومفاتيح الغيب: ٢٩٢/١٤، وتفسير النيسابوري: ٢٦٣/٣، وفتح القدير:

٢٤٥/٢.

(٢) تفسير البغوي: ٢٠١/٢.

**- المبحث السادس: سورة الأنفال:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ۝﴾ [الآية: ٦٦]. (٢٣)

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة وعاصم وخلف: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ بفتح الضاد، والباقون من العشرة: بضمها.

وقرأ أبو جعفر: بفتح العين وهمزة مفتوحة بعد الألف: ﴿ضُعْفَاءُ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري والإمام السمعاني قراءة: ﴿ضُعْفَاءُ﴾.

فقال الطبري: «واختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾، فقرأه بعض المدنيين وبعض البصريين: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضُعْفًا﴾ بضم الضاد في جميع القرآن.. وقرأ ذلك عامة قراءة الكوفيين: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ بفتح الضاد على المصدر أيضاً، من: (ضُعْف).

وقرأه بعض المدنيين: ﴿ضُعْفَاءُ﴾ على تقدير (فعلاء)، جمع (ضعيف) على (ضعفاء)، كما يجمع (الشريك) (شركاء)، و (الرحيم) (رحماء).

قال أبو جعفر: وأولى القراءات في ذلك بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ و ﴿ضُعْفًا﴾ بفتح الضاد أو ضمها؛ لأنهما القراءتان المعروفتان، وهما لغتان مشهورتان في كلام العرب فصيحتان، بمعنى واحد، فبأيتها قرأ القارئ فهو مصيبٌ الصواب.

(١) انظر: التيسير، ص ١١٧، وتحبير التيسير، ص ٣٨٦، والنشر: ٢/ ٢٧٧.

فأما قراءة من قرأ ذلك: ﴿ ضَعَفَاءٌ ﴾ فإنها عن قراءة القرأة شاذة، وإن كان لها في الصحة مخرج، فلا أحبُّ لقارئِ القراءةَ بها»<sup>(١)</sup>.

وقال السمعاني: « وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعَفَاءً ﴾، والمعروف: ﴿ ضَعْفًا ﴾ و ﴿ ضُعْفًا ﴾، ومعناها واحد»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة التي اعترض عليها الإمام الطبري قراءة عشرية متواترة، وهي قراءة الإمام أبي جعفر، ونسبتها إليه نسبة اشتهار، وقد تقدم سابقاً ما يدل على تواتر القراءات الثلاث المتممة للعشر<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الإمام الطبري أن لها في الصحة من حيث اللغة مخرجاً.  
فوجه القراءة بها: على جمع ضعيف، جمعاً على فعلاء، كظريف وظرفاء<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٥٧/١٤-٥٨.

(٢) تفسير السمعاني: ٢٧٨/٢.

(٣) انظر: ص ٤١-٤٢.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٧١/٤، والهداية: ٢٨٧٦/٤، وتفسير البغوي: ٣٠٨/٢، والمحزر الوجيز: ٥٥١/٢، والبحر المحيط: ٣٥١/٥، والدر المصون: ٦٣٧/٥، وروح المعاني: ٢٢٨/٥، والتحرير والتنوير: ٧١/١٠.

**المبحث السابع: سورة التوبة:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾. [الآية: ١٩]. (٢٤)

**تأصيل القراءة:** روى الشطوي<sup>(١)</sup> عن ابن وردان: ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ﴾ بضم السين وحذف الياء بعد الألف، جمع ساق ك: رام ورماء، ﴿وَعِمْرَةَ الْمَسْجِدِ﴾: بفتح العين من غير ألف، جمع عامر، مثل: صانع وصنعة. والباقون من العشرة: بكسر السين وبياء مفتوحة بعد الألف: ﴿سِقَايَةَ﴾، وبكسر العين وبألف بعد الميم ﴿وَعِمَارَةَ﴾<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** وصف الإمام السمرقندي قراءة: ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعِمْرَةَ الْمَسْجِدِ﴾ بالشذوذ فقال:

«كذلك ها هنا ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾: أراد به: صاحب السقاية.

قرأ بعضهم: ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعِمْرَةَ الْمَسْجِدِ﴾ يعني: جمع الساقى والعامر، وهي قراءة شاذة»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** رواية ابن وردان عن أبي جعفر: ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعِمْرَةَ الْمَسْجِدِ﴾ متواترة نقلاً، ونسبتها إليه نسبة اشتهار، ولا يعني شذوذه بها، فقد رواها أمم عن أمم.

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، الشنبوذي الشطوي البغدادي. وكنيته: أبو

الفرج. أخذ عن: ابن مجاهد، والنقاش، توفي سنة: ٣٨٨هـ. ينظر لترجمته: غاية النهاية: ٢/ ٥٠-٥١.

(٢) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٨٨-٣٨٩، والنشر: ٢/ ٢٧٨.

(٣) تفسير السمرقندي: ٢/ ٤٦.

قال الإمام ابن الجزري: « وهي قراءة عبد الله بن الزبير، وقد رأيتهما في المصحف القديمة محذوفتي الألف كقيامه وجمالة، ثم رأيتها كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحداً نص على إثبات الألف فيهما، ولا في إحداهما، وهذه الرواية تدل على حذفها منهما: إذ هي محتملة الرسم»<sup>(١)</sup>.

قال الثعلبي: « وفي معنى الآية وجهان، أحدهما: أن يجعل الكلام مختصراً، تقديره: أجعلتم سقاية وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله وجهاد من جاهد في سبيل الله، وهذا كما تقول: السخاء حاتم، والشعر زهير..

والوجه الآخر: أن يجعل العمارة والسقاية بمعنى: العامر والساقي، تقديره: أجعلتم ساقي الحاج وعامر المسجد الحرام؟ كقوله: ﴿هُدًى يَنْتَظِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال الزمخشري: « السقاية والعمارة: مصدران من سقى وعمر، كالصيانة والوقاية. ولا بد من مضاف محذوف تقديره: ﴿أَجَعَلْتُمْ﴾ أهل ﴿سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ﴾..

وتُصَدِّقُهُ قراءة ابن الزبير وأبي وجزة السعدي - وكان من القراء-: ﴿سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) النشر: ٢٧٨/٢.

(٢) تفسير الثعلبي: ٢٠/٥.

(٣) الكشف: ٢٥٦/٢.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضْهِتُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ﴾. [من الآية: ٣٠]. (٣٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ عاصم: ﴿ يُضْهِتُونَ ﴾ بالهمز وكسر الهاء، والباقون من العشرة: بضم الهاء من غير همز<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري والرازي القراءة بالهمز في ﴿ يُضْهِتُونَ ﴾.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراءة الحجاز والعراق: ﴿ يُضَاهُونَ ﴾ بغير همز.

وقراه عاصم: ﴿ يُضْهِتُونَ ﴾ بالهمز، وهي لغة لثيف. وهما لغتان، يقال: (ضاهيته على كذا أضاهيه مضاهاة) و (ضاهاته عليه مضاهاة) إذا مالته عليه وأعتته.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك: ترك الهمز؛ لأنها القراءة المستفيضة في قراءة الأمصار، واللغة الفصحى «<sup>(٢)</sup>.

وقال الرازي: « قال أحمد بن يحيى: لم يتابع عاصمًا أحد على الهمزة »<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: « وقراه عاصم: ﴿ يُضْهِتُونَ ﴾ بالهمز، وهي لغة لثيف.. والصواب من القراءة في ذلك: ترك الهمز؛ لأنها القراءة المستفيضة في قراءة الأمصار »:

يرد عليه: بأن قراءة عاصم متواترة نقلاً، وهي من قراءة أهل الأمصار، إذ نسبة القراءة إليه نسبة اشتهار لا اقتصار.

(١) انظر: التيسير، ص ١١٨، وتحبير التيسير، ص ٣٩٠، والنشر: ٤٠٦/١.

(٢) تفسير الطبري: ٢٠٧/١٤.

(٣) مفاتيح الغيب: ٣٠/١٦.



وكونها لغة ثقيف كافٍ لصحتها لغة؛ إذ ثقيف من أفصح العرب.

« وقيل: الياء فرع عن الهمز كما قالوا: قرأت وقرئت، وتوضأت وتوضيت، وأخطأت وأخطيت.. »

وزعم بعضهم أنه مأخوذ من قولهم: امرأة ضهيا بالقصر، وهي التي لا تدي لها، والتي لا تحيض، سميت بذلك؛ لمشابتها الرجال<sup>(١)</sup>.

يقال: امرأة (ضهيا) بالقصر و (ضهياء) بالمد كحمراء، و (ضهياءة) بالمد وتاء التأنيث ثلاث لغات، وشذ الجمع بين علامتي تأنيث في هذه اللفظة.

والمضاهاة: المشابهة. هذا قول أكثر أهل اللغة في المضاهاة. وقيل المضاهاة: المتابعة، يقال: فلان يضاهاي فلاناً، أي: يتابعه<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الكشف: ٢/ ٢٦٤.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ١٦/ ٣٠.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿وَالسَّبِقُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ

اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾. [من الآية: ١٠٠]. (٢٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿وَالْأَنْصَارُ﴾ بالرفع، والباقون من العشرة: بالخفض<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بالرفع في ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ فقال:

« والقراءة على خفض ﴿الأنصار﴾ عطفًا بهم على ﴿المهجرين﴾.

وقد ذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ: ﴿الأنصار﴾ بالرفع؛ عطفًا بهم على (السابقين).

قال أبو جعفر: والقراءة التي لا أستجيز غيرها: الخفض في: ﴿الأنصار﴾؛ لإجماع

الحجة من القراءة عليه، وأن السابق كان من الفريقين جميعًا، من المهاجرين والأنصار، وإنما

قصد الخبر عن السابق من الفريقين دون الخبر عن الجميع، وإلحاق (الواو) في ﴿الذين

اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾؛ لأن ذلك كذلك في مصاحف المسلمين جميعًا، على أن (التابعين

بإحسان) غير ﴿المُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾، وأما ﴿السَّبِقُونَ﴾ فإنهم مرفوعون بالعائد من ذكرهم

في قوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالرفع قراءة عشرية متواترة نقلًا، وهي قراءة الإمام يعقوب كما سبق.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٩٣، والنشر: ٢/ ٢٨٠.

(٢) تفسير الطبري: ٤٣٩/١٤.

قال السَّمِين الحَلْبِي: « وقرأ جماعة كبيرة أجلاء: عمر بن الخطاب، وقتادة، والحسن، وسلام، وسعيد بن أبي سعيد، وعيسى الكوفي، وطلحة، ويعقوب: ﴿وَالْأَنْصَارُ﴾ برفعها»<sup>(١)</sup>.

وفيها وجهان:

أحدهما: على أنه مبتدأ، وخبره: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

والثاني: عطف على ﴿السَّابِقُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، « ويكون المُقَسَّم إلى سابقين وغيرهم خصوص المهاجرين.

والمراد بالذين اتبعوهم: بقية المهاجرين، وبقية الأنصار اتبعوهم في الإيمان، أي آمنوا بعد السابقين: ممن آمنوا بعد فتح مكة وَمَنْ آمَنُوا مِنَ الْمُنَافِقِينَ بعد مدة»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عطية: « وأسند الطبري: أن زيد بن ثابت سمعه فرده، فبعث عمر في أبي بن كعب فسأله فقال أبي بن كعب: والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فقال عمر: ما كنا نرى إلا أنا قد رفعنا رفعة لا ينالها معنا أحد، فقال أبي: إن مصداق هذا في كتاب الله في أول سورة الجمعة: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [من الآية: ٣] وفي سورة الحشر: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا

(١) الدر المصون: ١١٠/٦.

(٢) انظر: الدر المصون: ١١٠/٦.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٨٣/٥، والهداية: ٣١٠٧/٤، وتفسير البغوي: ٣٨١/٢، والكشاف: ٣٠٤/٢،

والمحرر الوجيز: ٧٥/٣، والبحر المحيط: ٤٩٥/٥، والدر المصون: ١١٠/٦، وتفسير الثعالبي:

٢٠٨/٣، وأبي السعود: ٩٧/٤، وروح المعاني: ٩/٦.

(٤) التحرير والتنوير: ١٨/١١.

الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴿ [من الآية: ١٠] وفي سورة الأنفال في قوله: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ  
وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾ [من الآية: ٧٥] فرجع عمر إلى قول أبيي<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) المحرر الوجيز: ٧٥/٣.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿أَوَّلًا يَرُونَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ

مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَكَّرُونَ﴾ [الآية: ١٢٦]. (٢٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة ويعقوب: ﴿أَوَّلًا تَرُونَ﴾ بالتاء، والباقون من العشرة:

بالياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالتاء في ﴿يَرُونَ﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءه قوله: ﴿أَوَّلًا يَرُونَ﴾ فقرأته عامة قراءة الأمصار: ﴿أَوَّلًا يَرُونَ﴾

بالياء، بمعنى: أو لا يرى هؤلاء الذين في قلوبهم مرض النفاق؟

وقرأ ذلك حمزة: ﴿أَوَّلًا تَرُونَ﴾ بالتاء، بمعنى: أو لا ترون أنتم أيها المؤمنون، أنهم

يفتنون؟

قال أبو جعفر: والصواب عندنا من القراءة في ذلك: الياء، على وجه التوبيخ من الله لهم؛

لإجماع الحجة من قراءة الأمصار عليه، وصحة معناه»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: «والصواب عندنا من القراءة في ذلك: الياء، على وجه التوبيخ

من الله لهم؛ لإجماع الحجة من قراءة الأمصار عليه، وصحة معناه»:

أقول: وكذلك القراءة بالتاء صحيحة المعنى، متواترة من حيث الرواية، فهي قراءة

حمزة: أحد القراء السبعة الذين أجمعت الأمة على تواتر قراءاتهم، ويعقوب: أحد القراء الثلاثة

المتضمنين للعشرة، وقد أثبت الإمام ابن الجزري تواتر قراءاتهم في رسالة مستقلة بعنوان:

(منجد المقرئين).

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٠، وتحبير التيسير، ص ٣٩٥، والنشر: ٢/ ٢٨١.

(٢) تفسير الطبري: ١٤/ ٥٧٩.

وأما وجهها من حيث المعنى: فقد وُجِّهَتْ بأن القراءة بالتاء: على أن الخطاب للنبي ﷺ وأصحابه<sup>(١)</sup>.

وَ «معناه: أو لا ترون، أيها المؤمنون، ما ينزل بهم في كل عام؟»<sup>(٢)</sup>.  
فهي صحيحة لغة ومعنى، ومتواترة إسناداً. والله أعلم.

---

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١٠٠/٢، والشعلبي: ١١٣/٥، وزاد المسير: ٣١٢/٢، ومفاتيح الغيب: ١٦/١٧٥، وتفسير القرطبي: ٢٩٩/٨، والنسفي: ٧١٨/١، والخازن: ٤٢٤/٢، والبحر المحيط: ٥٣٠/٥، والدر المصون: ١٤١/٦، وتفسير الجلالين، ص ٢٦٤، والشعالبي: ٢٣١/٣، وفتح القدير: ٤٧٥/٢، وروح المعاني: ٤٨/٦، والتحرير والتنوير: ٦٧/١١.

(٢) الهداية: ٣١٩٦/٤.

**– المبحث الثامن: سورة يونس:**

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِّنَ

اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾. [من الآية: ٢٧]. (٢٨)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير والكسائي ويعقوب: بإسكان الطاء ﴿قِطْعًا﴾، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بإسكان الطاء من ﴿قِطْعًا﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿قِطْعًا﴾ فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿قِطْعًا﴾ بفتح الطاء، على معنى جمع (قطعة)، وعلى معنى أن تأويل ذلك: كأنما أُغْشِيَتْ وَجْهَ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ قِطْعَةٌ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ، ثم جمع ذلك..»

وقرأه بعض متأخري القراء ﴿قِطْعًا﴾ بسكون الطاء، بمعنى: كأنما أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ سَوَادًا مِنَ اللَّيْلِ، وبقية من الليل، ساعة منه، كما قال: ﴿فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود، من الآية: ٨١، والحجر، من الآية: ٦٥]، أي: ببقية قد بقيت منه.

ويعتدل لتصحيح قراءته كذلك أنه في صحف أبي: (وَيَغْشَىٰ وُجُوهُهُمْ قِطْعٌ مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمٌ).

قال أبو جعفر: والقراءة التي لا يجوز خلافها عندي: قراءة من قرأ ذلك بفتح الطاء؛

لإجماع الحجة من قراء الأمصار على تصويبها وشدوذ ما عداها.

(١) انظر: التيسير، ص ١٢١، وتحرير التيسير، ص ٣٩٨، والنشر: ٢/ ٢٨٣.

وحسب الأخرى دلالة على فساده: خروج قارئها عما عليه قراء أهل أمصار الإسلام»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بإسكان الطاء متواترة نقلاً. وقول الإمام الطبري: «وحسب الأخرى دلالة على فساده: خروج قارئها عما عليه قراء أهل أمصار الإسلام»:

يَرِدُ عَلَيْهِ: أن القراءة بإسكان الطاء قراءة لثلاثة أمصار: مكة، والكوفة، والبصرة، والله در الإمام الشاطبي حين قال: (وإسكان قطعاً دون ريب وروده..)<sup>(٢)</sup>.

أما وجه القراءة بإسكان الطاء فهو: أولاً: بمعنى: بقية من الليل، وهو اسم ما قطع منه، يعني: طائفة من الليل، وتكون ﴿مُظْلِمًا﴾ على هذا نعت، ووصف بذلك مبالغة في وصف وجوههم بالسواد، كقوله: ﴿يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ﴾، اعتباراً بقراءة أبي: ﴿كأنما يغشى وجوههم قطع من الليل مظلم﴾.

ويجوز أن يكون حالاً وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حال من ﴿قِطْعًا﴾، وجاز ذلك لتخصسه بالوصف بالجار بعده وهو ﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾. والثاني: أنه حال من ﴿أَيُّلٍ﴾. والثالث: أنه حال من الضمير المستتر في الجار لوقوعه صفة<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: قيل: هو مفرد اسم للشيء المقطوع، وأهل اللغة يقولون: القطع ظلمة آخر الليل، وقال بعضهم: بقطع من الليل: بسواد من الليل<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٧٦/١٥.

(٢) متن الشاطبية، بتحقيق: محمد تميم الزعبي، ص ٥٩، رقم البيت (٣٤٨).

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ١١٤/٢، والثعلبي: ١٣٠/٥، والهداية: ٣٢٥٧/٥، وزاد المسير: ٣٢٨/٢، وتفسير القرطبي: ٣٣٣/٨، والدر المصون: ١٨٧/٦، وتفسير أبي السعود: ١٣٩/٤، وفتح القدير: ٤٩٩/٢، وروح المعاني: ١٠٠/٦.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٤٧/٦، والدر المصون: ١٨٦/٦، وروح المعاني: ١٠٠/٦.



ثالثاً: أن تكون جمع قطعة أيضاً، كقراءة فتح الطاء، إلا أنه بقي السكون على حاله، كما يقول:  
(سِدْرَةٌ وَسِدْرٌ) وَ (بُسْرَةٌ وَبُسْرٌ). فيكون ﴿مُظْلِمًا﴾ أيضاً على هذا حالاً من الليل.

رابعاً: أن يكون المعنى: (قطعاً واحداً) يريد به ظلمة من الليل، فيكون ﴿مُظْلِمًا﴾ نعتاً له، وإن شئت حالاً من الليل أيضاً<sup>(١)</sup>.

قال السمعاني: « وقوله: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا﴾ قرئت بقراءتين: ﴿قِطْعًا﴾ و ﴿قِطْعًا﴾، فالقطع -بتحريك الطاء-: جمع القطعة، والقطع -بسكون الطاء- واحد.

فإن قيل: كيف لم يقل: (قطعاً من الليل مظلمة)؟.

قلنا: تقدير الآية: قطعاً من الليل في حال ظلمته، هكذا قاله أهل اللغة<sup>(٢)</sup>.

خامساً: القطع بسكون الطاء القطعة وهي البعض، كقوله: ﴿بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾<sup>(٣)</sup> [هود، من الآية: ٨١، والحجر من الآية: ٦٥].

سادساً: أن يكون المعنى: الجزء من سواد الليل، و ﴿مُظْلِمًا﴾ نعت لـ (قطع)، فإذا كان نعتاً فكان حقه أن يكون قبل الجملة، ولكن قد يجيء بعدها، وتقدير الجملة: قطعاً استقر من الليل مظلماً<sup>(٤)</sup>. وقيل: اسم للجزء من زمن الليل المظلم<sup>(٥)</sup>.

فهذه كلها أوجه تدل على صحة هذه القراءة من حيث اللغة والمعنى، بعد صحتها من حيث الرواية، إذ سبيلها التواتر كما مرّ غير مرة. والله أعلم.

(١) انظر: الهداية: ٣٢٥٦-٣٢٥٧/٥.

(٢) تفسير السمعاني: ٣٨٠/٢.

(٣) انظر: تفسير البغوي: ٤١٨/٢، ومفاتيح الغيب: ٢٤٣/١٧، وتفسير النيسابوري: ٥٧٦/٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ١١٦/٣، وتفسير الجلالين، ص ٢٧٠، والثعالبي: ٢٤٤/٣.

(٥) انظر: التحرير والتنوير: ١٤٩/١١.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بَيَّانَتِ اللَّهُ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [الآية: ٧١]. (٢٩)

**نأصيل القراءة:** روى رويس من غير طريق الحمامي<sup>(١)</sup> عن يعقوب: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ بوصل الهمزة ويفتح الميم، والباقون من العشرة: بهمزة مفتوحة وكسر الميم<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** وصف الإمام السمعاني القراءة بهمزة الوصل في ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ بالشذوذ، فقال: «وفي الشاذ: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ قرأه عاصم الجحدري»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بوصل الألف من: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ متواترة، رواها رويس عن يعقوب كما سبق، وانفراده بها انفراد اشتهاً لا اقتصار كما سبق بيانه.

وقد وجه العلماء القراءة بالوصل في ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ بأنها: من جَمَعَ يَجْمَعُ، إذا ضم شيئاً إلى شيء<sup>(٤)</sup>. اعتباراً بقوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾ [طه، من الآية: ٦٠].

ويجوز أن يكون بمعنى: وأجمعوا، يقال: (جمعت) و (أجمعت) لغتان بمعنى واحد<sup>(٥)</sup>، فإجماع الأمر: العزم على الفعل بعد التردد بين فعله وفعل ضده. وهو مأخوذ من الجمع الذي

(١) هو علي بن أحمد بن عمر الحمامي البغدادي، وكنيته: أبو الحسن، مقرئ العراق، توفي سنة: ٤١٧ هـ. ينظر لترجمته: معرفة القراء الكبار، ص ٢١٠-٢١١.

(٢) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٠١، والنشر: ٢/٢٨٥-٢٨٦.

(٣) تفسير السمعاني: ٢/٣٩٦.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/١٢٥، والهداية: ٥/٣٢٩٧، وتفسير البغوي: ٢/٤٢٨، والكشاف:

٢/٣٥٩، والمححر الوجيز: ٣/١٣١، وزاد المسير: ٢/٣٤٠، وتفسير القرطبي: ٨/٣٦٢،

والبيضاوي: ٣/١١٩، وابن جزي: ١/٣٦٠، والبحر المحيط: ٦/٨٨.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي: ٥/١٤١، والهداية: ٥/٣٢٩٨، وتفسير القرطبي: ٨/٣٦٣، وروح المعاني:

٦/١٤٨.

هو ضد التفريق؛ لأن المتردد في ماذا يعمله تكون عنده أشياء متفرقة فهو يتدبر ويتأمل فإذا استقر رأيه على شيء منها فقد جمع ما كان متفرقاً. فالهمزة فيه للجعل، أي جعل أمره جمعاً بعد أن كان متفرقاً. ويقولون: جاؤوا وأمرهم جميع، أي مجموع غير متفرق بوجوه الاختلاف<sup>(١)</sup>.

وهناك من فرق بينهما فقال: أجمعت الأمر: أي: جعلته جميعاً، وجمعت الأموال جمعاً، فكان الإجماع في الأحداث والجمع في الأعيان، وقد يستعمل كل واحد مكان الآخر، وفي التنزيل: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾، وقد انفقوا على قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ، ثُمَّ أَقْبَى﴾ فإنه من الثلاثي، مع أنه متسلط على معنى لا عين<sup>(٢)</sup>.

وقيل: « المراد: فَاجْمَعُوا ذَوِي أَمْرِكُمْ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والمعنى: اجمَعُوا رؤساءكم »<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٢٣٨/١١.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ١٤١/٥، والمحزر الوجيز: ١٣١/٣، وتفسير القرطبي: ٣٦٣/٨، والبحر

المحيط: ٨٨/٦، والدر المصون: ٢٤٢/٦، وروح المعاني: ١٤٨/٦.

(٣) تفسير البغوي: ٤٢٨/٢.

**- المبحث التاسع: سورة هود:**

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْحُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ

فَلَا تَسْتَنْلِنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾. [الآية: ٤٦]. (٣٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكسائي ويعقوب: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ﴾ - بكسر الميم وفتح اللام-

﴿غَيْرُ صَالِحٍ﴾ بنصب الراء، والباقون من العشرة: بفتح الميم ورفع اللام مع التنوين، ورفع الراء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة بـ ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ بكسر الميم وفتح اللام، وبنصب

الراء من ﴿غَيْرٌ﴾ فقال:

«وأما قوله: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، فإن القراء اختلفت في قراءته، فقراءته عامة قراء

الأمصار: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ بتنوين ﴿عَمَلٌ﴾ ورفع ﴿غَيْرٌ﴾.

واختلف الذين قرؤوا ذلك كذلك في تأويله، فقال بعضهم: معناه: إن مسألتك إياي هذه

عمل غير صالح..

وقال آخرون: بل معناه: إن الذي ذكرت أنه ابنك فسألتني أن أنجيه عملٌ غير صالح،

أي: أنه لغير رشده. وقالوا: (الهاء)، في قوله: ﴿إِنَّهُ﴾ عائدة على (الابن).

\* ذكر من قال ذلك: حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا ابن نمير، عن ابن أبي عروبة، عن

قتادة، عن الحسن أنه قرأ: ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، قال: ما هو والله بابه.

وروي عن جماعة من السلف قرؤوا ذلك: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، على وجه الخبر عن

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٥، وتحبير التيسير، ص ٤٠٦، والنشر: ٢/ ٢٨٩.

الفعل الماضي، وَ ﴿غَيْرَ﴾ منصوبة. وممن روي عنه أنه قرأ ذلك كذلك: ابن عباس.

\* حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا ابن عيينة، عن موسى بن أبي عائشة، عن سليمان بن قتة، عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ﴾.

ووجهوا تأويل ذلك إلى ما حدثنا به ابن وكيع قال، حدثنا غندر، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ﴾، قال: كان مخالفاً في النية والعمل.

قال أبو جعفر: ولا نعلم هذه القراءة قرأ بها أحد من قراء الأمصار، إلا بعض المتأخرين، واعتل في ذلك بخبر روي عن رسول الله ﷺ أنه قرأ ذلك كذلك، غير صحيح السند. وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب، فمرة يقول: عن أم سلمة، ومرة يقول: عن أسماء بنت يزيد، ولا نعلم أبنت يزيد يريد؟. ولا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في مسنده: ٣١٨/٤٤، برقم (٢٦٧٣٢)، من طريق: هارون النحوي، عن ثابت البناني، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة، وذلك في مسند أم سلمة أم المؤمنين. ورواه أيضاً في ثلاثة مواضع: ٤٥٤/٦، ٤٥٩، ٤٦٠، كلها من طريق: حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، والطريق الأولى والثالثة مطولة، فيها قراءة آية سورة الزمر: ٥٣: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا وَلَا يُبَالِي إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ﴾، ومن هذه الطريق نفسها: رواه أبو داود الطيالسي في مسنده، ص، ٢٢٦، رقم: (١٦٣١)، مقتصرًا على الآية الأولى، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد الأنصارية. ورواه أبو داود في سننه: ٤٧/٤، من طريقين، رقم: (٣٩٨٢)، (٣٩٨٣). الأولى: عن حماد، عن ثابت، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد.

والثانية: عن عبد العزيز بن المختار، عن ثابت، عن شهر قال: سألت أم سلمة: كيف كان رسول الله يقرأ هذه الآية؟

ورواه الترمذي: من طريق عبد الله بن حفص، عن ثابت البناني، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة.

وقال: وقد روي هذا الحديث أيضاً عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد .  
ورواه أبو نعيم في (الحلية) ٨ / ٣٠١، من طريق محمد بن ثابت البناني، عن ثابت البناني، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة . وقال: « حديث مشهور من حديث ثابت ».  
ورواه الحاكم في (المستدرک) ٢ / ٢٤٩، مقتصراً على آية سورة الزمر، من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد، ثم قال: « هذا حديث غريب عال، ولم أذكر في كتابي هذا عن شهر، غير هذا الحديث الواحد ».

وصححه الألباني في: صحيح وضعيف سنن الترمذي: ٤٣١ / ٦.  
قال الشيخ أحمد شاكر: (( وطني أن أبا جعفر ذهب إلى أن شهراً دلس في هذا الحديث، فلا يعلم أأراد: (أسماء بنت يزيد الأنصارية)، أم (أم سلمة أم المؤمنين)، ولذلك قال بعد: « ولا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة ».

ولا شك أن الطبري عنى هنا (أم سلمة أم المؤمنين). وأسماء بنت يزيد بن السكّن الأنصارية: هي مولاة شهر بن حوشب، وكنيتها (أم سلمة)، فلذلك صرح باسمها مرة، وكنها أخرى، وهذا لا يضر . و(شهر بن حوشب)، كان أروى الناس عن مولاته (أم سلمة: أسماء بنت يزيد)، وقال أحمد: « ما أحسن حديثه »، ووثقه، وقال: « روى عن أسماء أحاديث حسناً ». وقال الترمذي بعد أن ساق الخبر: « سمعت عبد بن حميد يقول: أسماء بنت يزيد، هي أم سلمة الأنصارية، كلا الحديثين عندي واحد ». وقال: روى شهر بن حوشب غير حديث عنه أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد. وقد روى عن عائشة عن النبي ﷺ نحو هذا. ومع ذلك فرواية شهر بن حوشب، عن أم سلمة أم المؤمنين قد ذكر البخاري في (الكبير): ٢ / ٢ / ٢٥٩، فقال: « سمع أم سلمة »، ولم يزد، ولم يذكر (أسماء بنت يزيد)، ومن أجل ذلك خشيت أن يكون البخاري أراد: (أم سلمة): أسماء بنت يزيد، لا أم المؤمنين . وأما ابن أبي حاتم: ٢ / ١ / ٣٨٢ فذكر أنه: روى عن أم سلمة، وأسماء بنت يزيد، ففَرَّقَ، ودل التفريق على أنه أراد (أم سلمة): أم المؤمنين. وصرح الحافظ ابن حجر في ترجمته بسماعه عن (أم سلمة) أم المؤمنين . وروايته عن أم المؤمنين جائزة، فإن (أم سلمة) زوج رسول الله ﷺ توفيت على الصحيح سنة ٦١ أو سنة ٦٢ هـ. وشهر بن حوشب عاش ثمانين سنة، ومات سنة ١٠٠ هـ، ويقال سنة: ١١١ هـ، أو سنة: ١١٢ هـ. فسماعه منها لا يتقضه شيء من شبهة العمر . أما الرواية، فقد صَحَّحَ العلماء أنه روى عنها . فَرَدُّ الطبري لروايته بأنه لا يعلم له سماعاً عن أم المؤمنين، لا يضر، فقد عرف ذلك غيره. بيد أن الحافظ بن حجر، نقل في ترجمة شهر بن حوشب، فذكر عن صالح بن محمد، بعد توثيقه شهراً، وأنه لم يُوقَفْ له على كذب، ثم قال: « ويروي عن النبي ﷺ أحاديث في

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ما عليه قراء الأمصار، وذلك رفع عَمَلٌ بِالْتَنوينِ، ورفعٌ عَيْرٌ، يعني: إن سؤالك إياي ما تسألني في ابنك المخالف دينك، الموالي أهل الشرك بي من النجاة من الهلاك، وقد مضت إجابتي إياك في دعائك: لَا نَذَرُ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكُفْرِينَ دَيَّارًا، ما قد مضى من غير استثناء أحد منهم عملٌ غير صالح، لأنَّه مسألة منك إليّ أن لا أفعل ما قد تقدّم مني القول بأني أفعله، في إجابتي مسألتك إياي فعله.

القراءات لا يأتي بها غيره». وقد كان شهرٌ قارئاً، ذكر ذلك الطبري نفسه، حتى قال أيوب بن أبي حسين: «ما رأيت أحداً أقرأ لكتاب الله منه»، فإن يكن في حديث شهر شيء، فإنما هو غرابة خبره، وهذا لا يضر إذا صح الإسناد. ولكن يبقى الإشكال من ناحية أخرى، وهي: رواية أحمد من طريق هارون النحوي، عن ثابت البناني نفسه، والذي رواه الطيالسي رقم (٨) من طريق محمد بن ثابت، عن ثابت، يضم إليه رواية أبي نعيم، ويضم إليها الطريق الثانية من رواية الترمذي، وإن كان قد نقل عن (عبد بن حميد) أنهما واحد. كما سلف. ورواية هذه الأخبار كلها تدور على (ثابت البناني)، عن (شهر)، فكأن ثابتاً البناني رواه عن شهر عن: أم سلمة أسماء بنت يزيد وعنه عن أم سلمة أم المؤمنين، فهما حديثان لا شك في ذلك، لا كما قال (عبد بن حميد)، ولكن هل روى ذلك أحدٌ عن أم سلمة أم المؤمنين، غير شهر بن حوشب؟ فإذا صح أن شهرًا قد انفرد به عن أم المؤمنين، فهل وقع الخطأ في ترك الفصل بينهما من ثابت أم من الذي يليه؟ وإذا كانا حديثاً واحداً فكيف وقع التفريق في المسانيد، فجعل حديثين، وكيف وقع هذا التفريق؟ ولم وقع؟ ألمجرد الشبهة من قبل الكنية (أم سلمة)؟ هذا موضع يحتاج إلى تفصيل دقيق. وهذا فيما أظن هو الذي جعل أبا جعفر الطبري يشكك في رواية الخبر؛ لاختلاطه، ولكنه علّله بغير علة الاختلاط والاضطراب كما رأيت.

وأما حديث عائشة، الموافق لحديث أم سلمة في هذه القراءة، فقد رواه البخاري في (الكبير): ١ / ١ / ٢٨٦، ٢٨٧، من طريق إبراهيم بن الزبرقان، عن أبي رَوْق، عن محمد بن جحادة، عن أبيه، عن عائشة، ثم رواه أيضاً منها ١ / ٢ / ٢٥١. ورواه الحاكم في المستدرک من هذه الطريق نفسها، وقال الذهبي تعليقاً عليه: «إسناده مظلم». وخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد: ٧ / ١٥٥، وقال: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه حميد بن الأزرق، ولم أعرفه. وبقية رجاله ثقات». والكلام في حديث عائشة يطول، ففي رواية محمد بن جحادة الإيامي، عن أبيه، كلام ليس هذا موضع تحقيقه ((. انظر: جامع البيان للطبري بتحقيق: أحمد شاكر: ٣٤٩ / ١٥، هامش رقم (١).

فذلك هو العمل غير الصالح»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: «قال أبو جعفر: ولا نعلم هذه القراءة قرأ بها أحد من قراء الأمصار، إلا بعض المتأخرين»:

فيه نظر؛ إذ هي قراءة الكسائي من أهل الكوفة، ويعقوب من أهل البصرة.

وقوله **جاءه**: «واعتل في ذلك بخبر روي عن رسول الله ﷺ أنه قرأ ذلك كذلك، غير صحيح السند. وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب، فمرة يقول: عن أم سلمة، ومرة يقول: عن أسماء بنت يزيد، ولا نعلم أبت يزيد يريد؟ ولا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة»:

أقول: سبيل هذه القراءة أقوى من ذلك، فهي نقل أهل مصرين من أمصار المسلمين، فسيبيلها التواتر، وما كان كذلك لا ينظر فيه إلى حال ناقله، قال صاحب المراقي:

واقطع بصدق خبر التواتر . . . وَسَوَّبَيْنَ مُسْلِمَ وَكَافِرٍ.

على أن النقاد صححوا<sup>(٢)</sup> رواية شهر بن حوشب<sup>(٣)</sup>، عن أسماء بنت يزيد، وتكنى: أم سلمة، كما صححوا احتمال روايته عن أم المؤمنين، وإمكان ذلك، بل وتأكيده من خلال

(١) تفسير الطبري: ٣٤٦/١٥-٣٥٠.

(٢) صححها الألباني في: صحيح وضعيف سنن الترمذي: ٤٣١/٦، وانظر: جامع البيان للطبري بتحقيق: أحمد شاكر: ٣٤٩/١٥، هامش رقم (١).

(٣) هو شهر بن حوشب الأشعري الشامي ثم البصري، وكنيته: أبو سعيد. مولد أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، تابعي مشهور، قارئ، ومن رجال الحديث، روى عن: جابر بن عبد الله الأنصاري، وأم سلمة أسماء بنت يزيد بن السكن، روى عنه: ثابت البناني، وعطاء بن أبي رباح، توفي سنة: ١٠٠هـ. ينظر لترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٥٧٨-٥٧٩، وسير أعلام النبلاء: ٣٧٢/٤، وغاية النهاية: ٣٢٩/١.



اختلاف مخرج الحديث في مسانيدهم، فذكروه في مسند أم سلمة أسماء بنت يزيد، وذكروه في مسند أم سلمة أم المؤمنين، كما رأيت في تخريج روايته في ذلك آنفاً.

وأما قوله رحمته: « حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا ابن نمير، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن أنه قرأ: ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ ، قال: ما هو والله بابنه » :

فيرده ما صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: « ما زنت امرأة نبي قط »<sup>(١)</sup>.

قال ابن عطية: « وكل هذه الفرق قال: إن القول بأن الولد كان لغية وولد فراش خطأ محض »<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي: « قيل لسعيد بن جبير يقول نوح: ﴿إِنَّ أَبْنِي مِّنْ أَهْلِي﴾ أكان من أهله؟ أكان ابنه؟ فسبح الله طويلاً ثم قال: لا إله إلا الله! يحدث الله محمداً صلى الله عليه وسلم أنه ابنه، وتقول إنه ليس ابنه! نعم كان ابنه، ولكن كان مخالفاً في النية والعمل والدين، ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾، وهذا هو الصحيح في الباب - إن شاء الله تعالى - لجلالة من قال به، وإن قوله: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ ليس مما ينفي عنه أنه ابنه »<sup>(٣)</sup>.

وأما وجه هذه القراءة من حيث اللغة والمعنى فهي: على عود الفعل على الابن، والضمير على هذه القراءة يتعين عوده على ابن نوح بلا إشكال<sup>(٤)</sup>. وفاعل ﴿عَمِلَ﴾ ضمير

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک: ٥٣٨/٢، برقم (٣٨٣٣)، وقال: « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه »، وقال الذهبي في التلخيص بهامش المستدرک: ٥٣٨/٢: « صحيح ».

وعزه السيوطي في الدر المنثور: ٢٢٨/٨ لابن عساكر من حديث أشرس الخراساني يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « ما بغت امرأة نبي قط ».

(٢) المحرر الوجيز: ١٧٧/٣.

(٣) تفسير القرطبي: ٤٦/٩-٤٧.

(٤) انظر: تفسير ابن جزي: ٣٧٢/١، والدر المصون: ٣٣٦/٦، وتفسير الجلالين، ص ٢٩١.

يعود عليه أيضاً، وَ ﴿غَيْرَ﴾ مفعول به. ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، تقديره: عمل عملاً غير صالح، كقوله تعالى: ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون، من الآية: ٥١] «<sup>(١)</sup>». «فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، وذلك شائع مطرد عند انكشاف المعنى وزوال اللبس، وضعفه بعضهم هنا بأن العرب لا تكاد تقول: (عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ) وإنما تقول عمل عملاً غير صالح، وليس بشيء، وأيد بهذه القراءة كون ضمير إنه في القراءة الأولى لابن نوح لأنه فيها له قطعاً، فيضعف ما قيل: إنه في الأولى لترك الركوب معهم والتخلف عنهم»<sup>(٢)</sup>.

ومعناه: أنه عمل الشرك والكفر والتكذيب، وكل هذا غير صالح<sup>(٣)</sup>.

وقال السمرقندي: «قرأ الكسائي: ﴿إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ﴾ بكسر الميم ونصب اللام وَ ﴿غَيْرَ صَالِحٍ﴾ بنصب الراء. وروت أم سلمة عن رسول الله ﷺ أنه كان يقرأ هكذا، ومعناه: إن ابنك عمل المشركين، ولم يعمل عمل المؤمنين»<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يعود الضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ في قراءة الجمهور على ابن نوح أيضاً، ويكون التقدير على هذه القراءة: إن ابنك ذو عمل أو صاحب عمل غير صالح فحذف المضاف<sup>(٥)</sup>.  
وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الهداية: ٥/٣٤٠٥-٣٤٠٦، والكشاف: ٢/٣٩٩، وتفسير البيضاوي: ٣/١٣٦، والدر المصون:

٣٣٦/٦، وتفسير أبي السعود: ٤/٢١٢، وفتح القدير: ٢/٥٧٠.

(٢) روح المعاني: ٦/٢٦٦.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٥/١٧٢، والقرطبي: ٩/٤٦، والخازن: ٢/٤٨٧، والنيسابوري: ٤/٢٧.

(٤) تفسير السمرقندي: ٢/١٥٣.

(٥) انظر: تفسير الخازن: ٢/٤٨٧.

(٦) انظر: تفسير القرطبي: ٩/٤٦.

وقال ابن عطية: « وقرأ بعض هذه الفرقة: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ ﴾ وهي قراءة الكسائي، وروت هذه القراءة أم سلمة وعائشة عن رسول الله ﷺ، ذكره أبو حاتم، وضعَّف الطبري هذه القراءة وطعن في الحديث بأنه من طريق شهر بن حوشب.

وهي قراءة علي، وابن عباس، وعائشة، وأنس بن مالك، ورجَّحها أبو حاتم وقرأ بعضهم: (إنه عمل عملاً غير صالح) «<sup>(١)</sup>».

وعلى كل تقدير فهي قراءة متواترة النقل، صحيحة المعنى والإعراب، فلا وجه لردها، والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ١٧٧/٣.

**- المبحث العاشر: سورة يوسف:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِّلسَّالِّينَ﴾ [الآية: ٧].

(٣١)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير: ﴿ءَايَةٌ لِّلسَّالِّينَ﴾ على التوحيد، والباقون من العشرة: على الجمع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالجمع في ﴿ءَايَةٌ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ءَايَةٌ لِّلسَّالِّينَ﴾، فقرأته عامة قراء الأمصار:

﴿ءَايَةٌ﴾ على الجماع.

وروي عن مجاهد وابن كثير أنهما قرءا ذلك على التوحيد.

والذي هو أولى القراءتين بالصواب: قراءة من قرأ ذلك على الجماع؛ لإجماع الحجة من

القراء عليه»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بالإفراد والجمع- سبيلهما التواتر.

قال النحاس: « ﴿ءَايَةٌ﴾ هنا قراءة حسنة، أي: لقد كان للذين سألوا عن خبر يوسف

آية فيما خُبروا به»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٧، وتحبير التيسير، ص ٤١١، والنشر: ٢/٢٩٣.

(٢) تفسير الطبري: ١٥/٥٦٢.

(٣) تفسير القرطبي: ٩/١٢٩-١٣٠، وانظر: فتح القدير: ٩/٣.

وقال ابن عطية: « وقرأ ابن كثير - وحده - ﴿ءَايَةٌ﴾ بالإنفراد، وهي قراءة مجاهد، وشبل، وأهل مكة »<sup>(١)</sup>.

وفي بعض المصاحف: ﴿عبرة للسائلين﴾، قال أبو حاتم: هو في مصحف أبي بن كعب<sup>(٢)</sup>.

وقيل: المعنى: عجب، يقال: فلان آية في الحسن والعلم أي: عجب<sup>(٣)</sup>.  
وقيل: « المراد بها: الجنس »<sup>(٤)</sup>. أو: « شأن يوسف »<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ٢٢١/٣.

(٢) انظر: تفسير السمعاني: ٩/٣، والمحرر الوجيز: ٢٢١/٣، وروح المعاني: ٣٨١/٦.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١٩٩/٥.

(٤) الدر المصون: ٤٤١/٦.

(٥) مفاتيح الغيب: ٤٢٢/١٨.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي

كَيْدَهُنَّ أَصَبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾. [الآية: ٣٣]. (٣٢)

**نأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿ رَبِّ السَّجْنُ ﴾ بفتح السين، والباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بفتح السين من ﴿ السَّجْنُ ﴾، ووصفها الإمام السمرقندي، والإمام السمعاني بالشذوذ.

فقال الطبري: « وَ ﴿ السَّجْنُ ﴾ هو الحبس نفسه، وهو بيت الحبس.

وبكسر السين قرأه قرأة الأمصار كلها.

والعرب تضع الأماكن المشتقة من الأفعال مواضع الأفعال، فتقول: (طلعت الشمس مطلعاً، وغربت مغرباً)، فيجعلونها وهي أسماء خَلْفًا من المصادر، فكذلك ﴿ السَّجْنُ ﴾، فإذا فتحت السين من ﴿ السَّجْنُ ﴾ كان مصدرًا صحيحًا.

وقد ذكر عن بعض المتقدمين أنه يقرأه: ﴿ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ بفتح السين، ولا أستجيز القراءة بذلك؛ لإجماع الحجة من القرأة على خلافها<sup>(٢)</sup>.

وقال السمرقندي: « قرأ بعضهم: ﴿ قَالَ رَبِّ السَّجْنُ ﴾ بنصب السين على معنى المصدر، يقال: سجنته سَجْنًا، وهي قرأة شاذة، وقراءة العامة الكسر<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤١٤، والنشر: ٢/ ٢٩٥.

(٢) تفسير الطبري: ١٦/ ٨٧-٨٨.

(٣) تفسير السمرقندي: ٢/ ١٩١.

وقال السمعاني: « قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾، وقرئ في الشاذ: ﴿ رَبِّ السِّجْنُ ﴾ وهو الحبس»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** نسب الإمام الطبري هذه القراءة لـ(بعض المتقدمين)، ولم يسمه، ونعتها بأنها خلاف قراءة أهل الأمصار بدلالة اللزوم حين وصف القراءة بكسر السين بأنها قراءة الأمصار كلها. ونعتها السمرقندي والسمعاني بالشذوذ، وهي قراءة عشرية متواترة، وهي قراءة الإمام يعقوب، وقد سبق الحديث عن تواتر القراءات الثلاث بما لا مزيد عليه<sup>(٢)</sup>.

ووجهها أنها مصدر: سَجَنَهُ سَجْنًا<sup>(٣)</sup>. والمعنى: أي: حَبَسَهُمْ إِيَّايَ فِي السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ<sup>(٤)</sup>.

على أن ما ذكره الطبري من أن العرب تضع الأماكن المشتقة خلفاً عن الأسماء يؤذن بأن المصادر هي الأصل في ذلك. والله أعلم.

(١) تفسير السمعاني: ٢٨/٣.

(٢) انظر: ص ٤١-٤٢.

(٣) انظر: الهداية: ٣٥٥٦/٥، والكشاف: ٤٦٧/٢، والمحزر الوجيز: ٢٤١/٣، وزاد المسير: ٤٣٧/٢،

ومفاتيح الغيب: ٤٥١/١٨، وتفسير القرطبي: ١٨٥/٩، والبحر المحيط: ٢٧٣/٦، والدر المصون:

٤٩٣/٦، وتفسير النيسابوري: ٧٥/٤، وأبي السعود: ٢٧٣/٤، وفتح القدير: ٢٨/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢٧٣/٦.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَيْنَ نَكَ لَأَنَّتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقَ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾. [الآية: ٩٠].

(٣٣-٣٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو جعفر: ﴿ إِنَّكَ لَأَنَّتَ يُوسُفُ ﴾ بهمزة مكسورة على الخبر، والباقون من العشرة: على الاستفهام، وهم على أصولهم فيه من حيث التسهيل والإدخال<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بهمزة واحدة على الخبر: ﴿ إِنَّكَ ﴾.

ورد أبو حاتم - فيما نقله عنه ابن عطية ولم يتعقبه - القراءة بهمزتين محققتين.

فقال الإمام الطبري: « وقد اختلف القراءة في قراءة قوله: ﴿ أَيْنَ نَكَ لَأَنَّتَ يُوسُفُ ﴾، فقرأ ذلك عامة قراءة الأمصار: ﴿ أَيْنَ نَكَ ﴾ على الاستفهام.

وذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب: ﴿ أَوَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾.

وروي عن ابن محيصة أنه قرأ: ﴿ إِنَّكَ لَأَنَّتَ يُوسُفُ ﴾ على الخبر، لا على الاستفهام.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأه بالاستفهام؛ لإجماع الحجة من القراءة عليه «<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام ابن عطية: « وقد تقدم ترتيب القراءة في الهمزتين من قوله: ﴿ إِنَّكَ لَأَنَّتَ يُوسُفُ ﴾ قال أبو حاتم: القراءة باجتماع الهمزتين مُحدثة، لا توجد في كلام العرب، ولا قرأ بها قاريء عتيق «<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٠، وتحبير التيسير، ص ٤١٧، والنشر: ١ / ٣٧٠-٣٧٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٦ / ٢٤٤-٢٤٥.

(٣) المحرر الوجيز: ٤ / ٢٦٦.



**الرد:** القراءتان -بالإخبار والاستفهام- متواترتان؛ لما تقدم من تقرير تواتر ما نسب إلى هؤلاء الأئمة العشرة مما سبيله التواتر.

واحتج لمن قرأ بالإخبار بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن إخوة يوسف لم يعرفوه حتى وضع التاج عن رأسه، وكان في فرقه علامة وكان ليعقوب وإسحاق مثلها شبه الشامة، فلما رفع التاج عرفوه بتلك العلامة، فقالوا: إنك لأنت يوسف<sup>(١)</sup>.

قال السمين الحلبي: «فأما قراءة ابن كثير: فيحتمل أن تكون خبراً محضاً، واستبعد هذا من حيث تخالف القراءتين مع أن القائل واحد، وقد أجيب عن ذلك بأن بعضهم قاله استفهاماً، وبعضهم قاله خبراً، ويحتمل أن تكون استفهاماً حذفت منه الأداة لدلالة السياق والقراءة الأخرى عليه»<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: «وقرأ ابن كثير: ﴿إِنَّكَ﴾ بغير استفهام على الخبرية، والمراد لازم فائدة الخبر، أي عرفناك، ألا ترى أن جوابه بـ: (أنا يوسف) مجرد عن التأكيد؛ لأنهم كانوا متحققين ذلك فلم يبق إلا تأييده لذلك»<sup>(٣)</sup>.

على هذا تحتمل وجهين:

الأول: لأنهم عرفوه وتحققوا أنه يوسف<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أنه أراد الاستفهام ثم حذف حرف الاستفهام<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: مفاتيح الغيب: ١٨/٥٠٤، وتفسير الخازن: ٢/٥٥٣، واللباب: ١١/٢٠١.

(٢) الدر المصون: ٦/٥٥١. وانظر: البحر المحيط: ٦/٣٢٠.

(٣) التحرير والتنوير: ١٣/٤٩.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/٢٠٨، وابن جزري: ١/٣٩٥.

(٥) انظر: المحرر الوجيز: ٣/٢٧٧، ومفاتيح الغيب: ١٨/٥٠٤، وتفسير القرطبي: ٩/٢٥٦.

وأما مَنْ قرأ بهمزيّتين مُحَقَّقَتَيْنِ: فعلى أن الهمزة حرف من حروف المعجم كغيره من سائر الحروف، صَحًّا بالجمع بينهما، نحو ما يجتمع في الكلمة حرفان مثلاً، فيؤتى بكل واحد منهما صحيحاً على جهته من غير تغيير، كقوله: ﴿أَتَمِدُّونَ بِمَالِ﴾ [النمل، من الآية: ٣٦] ونظائر ذلك، فلا يستثقل اجتماعهما، بل يؤتى بكل واحد منهما، فجعل الهمزتين كغيرها من سائر الحروف<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص ٨٦.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ

نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الآية: ١١٠]. (٣٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب: ﴿ فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء، والباقون من العشرة: بنونين الثانية ساكنة وتخفيف الجيم وإسكان الياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بنون واحدة وتشديد الجيم فقال:

« وأما قوله: ﴿ فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ ﴾ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ اخْتَلَفَتْ فِي قِرَاءَتِهِ، فَقَرَأَهُ عَامَةٌ قَرَأَهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَالْعِرَاقِ: ﴿ فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ ﴾ مَخْفَفَةً بِنُونَيْنِ، بِمَعْنَى: فَنُجِّيَ نَحْنُ مِنْ نَشَاءٍ مِنْ رَسَلْنَا وَالْمُؤْمِنِينَ بِنَا، دُونَ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ كَذَّبُوا رُسُلَنَا، إِذَا جَاءَ الرَّسُلَ نَصْرُنَا. واعتلّ الذين قرؤوا ذلك كذلك: أنه إنما كتب في المصحف بنون واحدة، وحكمه أن يكون بنونين، لأن إحدى النونين حرف من أصل الكلمة من: (أنجي ينجي)، والأخرى (النون) التي تأتي لمعنى الدلالة على الاستقبال، من فعل جماعةٍ مخبرةٍ عن أنفسها، لأنهما حرفان - أعني النونين - من جنس واحدٍ يخفى الثاني منهما عن الإظهار في الكلام، فحذفت من الخط، واجتزئ بالمشبهة من المحذوفة، كما يفعل ذلك في الحرفين اللذين يُدغم أحدهما في صاحبه.

وقرأ ذلك بعض الكوفيين على هذا المعنى، غير أنه أدغم النون الثانية وشدّد الجيم.

وقرأه آخر منهم بتشديد الجيم ونصب الياء، على معنى: فعل ذلك به، من: (نجّيته أنجيّه).

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٠، وتحبير التيسير، ص ٤١٧، والنشر: ٢/٢٩٦.

وقرأ ذلك بعض المكيين: ﴿فَنَجَا مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ بفتح النون والتخفيف، من: (نجا ينجو).

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأه: ﴿فَنُنَجِّي مِّنْ نَّشَاءٍ﴾<sup>(١)</sup> بنونين؛ لأن ذلك هو القراءة التي عليها القراء في الأمصار، وما خالفه ممن قرأ ذلك ببعض الوجوه التي ذكرناها، فمفرد بقراءته عما عليه الحجة مجمعة من القراءة، وغير جائز خلاف ما كان مستفيضاً بالقراءة في قرأة الأمصار»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: « وما خالفه ممن قرأ ذلك ببعض الوجوه التي ذكرناها، فمفرد بقراءته عما عليه الحجة مجمعة من القراءة... »:

أقول: هذه الانفرادات غير متساوية، فمنها ما سبيله التواتر، ومنها ما دون ذلك، وما سبيله التواتر منها مساوٍ لما عليه قرأة الأمصار؛ لأن القارئ به إمام من أئمة الأمصار التي تُنسب إليها القراءات المتواترة.

على أن ما سبيله التواتر هنا لم ينفرد بنقله واحد، فهي قراءة: عاصم الكوفي، وابن عامر الشامي، ويعقوب البصري، أئمة ثلاثة أمصار من أشهر مدن القراءات.

ووجه القراءة بنون واحدة: على مذهب ما لم يسم فاعله، فيكون محل ﴿مَنْ﴾ رفعاً على هذه القراءة<sup>(٢)</sup>.

والمعنى: «يعني: المؤمنين، نجوا عند نزول العذاب»<sup>(٣)</sup>.

قال الألوسي: « وقد رُجِّحَت قراءة عاصم ومن معه بأن المصاحف اتفقت على رسمها بنون واحدة. وقال مكي: أكثر المصاحف عليه فأشعر بوقوع خلاف في الرسم، وحكاية

(١) تفسير الطبري: ٣١٠-٣١١.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٥/٢٦٥-٢٦٦، ومفاتيح الغيب: ١٨/٥٢٢، والقرطبي: ٩/٢٧٧.

(٣) زاد المسير: ٢/٤٧٨.

الاتفاق نُقِلَتْ عن الجعبري وابن الجزري وغيرهما، وعن الجعبري أن قراءة من قرأ بنونين توافق الرسم تقديراً؛ لأن النون الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم كما هي مخفاة عند الصاد والطاء في (لننصر) و (لننظر)، والإخفاء لكونه سترًا يشبه الإدغام لكونه تغييباً، فكما يحذف عند الإدغام يحذف عند الإخفاء، بل هو عنده أولى لمكان الاتصال»<sup>(١)</sup>.

وإذا كان هؤلاء قد رَجَّحُوا القراءة بنون واحدة؛ لموافقتهما رسم المصحف، فالصواب تواتر القراءتين نقلاً، وصحتهما معنى، وموافقتهما رسماً، والله أعلم.

(١) روح المعاني: ٦٩/٧.

## – المبحث الحادي عشر: سورة إبراهيم:

وفيها مطلب واحد، وهو في قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [الآية: ٤٦]. (٣٦)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكسائي: ﴿ لَتَزُولَ مِنْهُ ﴾ بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، والباقون من العشرة: بكسر الأولى ونصب الثانية<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بفتح اللام الأولى ورفع الثانية من ﴿ لَتَزُولَ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾، فقرأ ذلك عامة قراء الحجاز والمدينة والعراق ما خلا الكسائي: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، بمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال.

وقراه الكسائي: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، على تأويل قراءة من قرأ ذلك: ﴿ وَإِنْ كَادَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ من المتقدمين الذين ذكرت أقوالهم، بمعنى: اشتد مكرهم حتى زالت منه الجبال، أو كادت تزول منه، وكان الكسائي يحدث عن حمزة، عن شبل عن مجاهد، أنه كان يقرأ ذلك على مثل قراءته: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ برفع (تزول).

حدثني بذلك الحارث عن القاسم عنه.

والصواب من القراءة عندنا: قراءة من قرأه: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ

الْجِبَالُ ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، بمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال.

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٥، وتحبير التيسير، ص ٤٢٥، والنشر: ٢/ ٣٠٠.

وإنما قلنا ذلك هو الصواب؛ لأن اللام الأولى إذا فُتحت فمعنى الكلام: وقد كان مكرهم تزول منه الجبال، ولو كانت زالت لم تكن ثابتة، وفي ثبوتها على حالتها ما يبين عن أنها لم تزل، وأخرى: إجماع الحجة من القراء على ذلك، وفي ذلك كفاية عن الاستشهاد على صحتها وفساد غيرها بغيره.

فإن ظنَّ ظانُّ أن ذلك ليس بإجماع من الحجة إذ كان من الصحابة والتابعين من قرأ ذلك كذلك، فإن الأمر بخلاف ما ظنَّ في ذلك، وذلك أن الذين قرؤوا ذلك بفتح اللام الأولى ورفع الثانية قرؤوا: ﴿وَإِنْ كَادَ مَكْرُهُمْ﴾ بالبدال، وهي إذا قرئت كذلك فالصحيح من القراءة مع ﴿وَإِنْ كَادَ﴾ فتح اللام الأولى ورفع الثانية على ما قرؤوا، وغير جائز عندنا القراءة كذلك؛ لأن مصاحفنا بخلاف ذلك، وإنما خطُّ مصاحفنا وإن كان بالنون لا بالبدال، وإذا كانت كذلك فغير جائز لأحد تغيير رسم مصاحف المسلمين، وإذا لم يجز ذلك لم يكن الصحاح من القراءة إلا ما عليه قراء الأمصار دون من شذ بقراءته عنهم.

وبنحو ما قلنا في معنى: ﴿وَإِنْ كَادَ مَكْرُهُمْ﴾ قال جماعة من أهل التأويل<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة الكسائي متواترة نقلاً، ونسبتها إليه نسبة اشتهاار لا اقتصار.

وقد وَجَّهَ العلماء قراءة الكسائي: ﴿لَتَزُولَ﴾ بفتح اللام الأولى ورفع الثانية بأن: في ﴿إِنْ﴾ وجهان: مذهب البصريين: أنها المخففة، واللام فارقة، ومذهب الكوفيين: أنها نافية، واللام بمعنى: (إلا)<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٤٢/١٧.

(٢) انظر: تفسير البغوي: ٤٠/٣، والكشاف: ٥٣٠/٢، والمحزر الوجيز: ٣/٣٤٦، وزاد المسير: ٣٧٤/٤، وتفسير البيضاوي: ٣/٣٥٥-٣٥٦، وابن جزي: ٢/١٤٢، والدر المصون: ٧/١٢٧، وروح المعاني:

وقرأ عمر وعلي وعبدالله وزيد بن علي وأبو سلمة وجماعة: (وإن كاد مكرهم لتزولُ منه  
الجبال) كقراءة الكسائي، إلا أنهم جعلوا مكان نون ﴿كَانَ﴾ دالاً فعلاً مقاربة<sup>(١)</sup>، وهي  
شاذة لمخالفتها رسم المصحف المجمع عليه. والله أعلم.

---

(١) انظر: الدر المصون: ٧/١٢٧.



**– المبحث الثاني عشر: سورة الحجر:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾ [الآية: ١٥].  
(٣٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير: ﴿إِنَّمَا سُكِّرَتْ﴾ بتخفيف الكاف، والباقون من العشرة: بتشديدها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بالتخفيف في ﴿سُكِّرَتْ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿سُكِّرَتْ﴾ فقرأ أهل المدينة والعراق: ﴿سُكِّرَتْ﴾ بتشديد الكاف، بمعنى: غُشيت وغطيت، هكذا كان يقول أبو عمرو بن العلاء فيما ذكر لي عنه.

وذكر عن مجاهد أنه كان يقرأ: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ﴾.

حدثني بذلك الحرث، قال: ثنا القاسم، قال: سمعت الكسائي يحدث عن حمزة، عن شبل، عن مجاهد أنه قرأها: ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا﴾ خفيفة، وذهب مجاهد في قراءته ذلك كذلك إلى: حُبست أبصارنا عن الرؤية والنظر من سكور الريح، وذلك سكونها وركودها، يقال منه: سكرت الريح: إذا سكنت وركدت. وقد حُكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: هو مأخوذ من سكر الشراب، وأن معناه: قد غَشِي أبصارنا السكر.

وأما أهل التأويل فإنهم اختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: معنى ﴿سُكِّرَتْ﴾: سُدَّتْ..

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٦، وتحرير التيسير، ص ٤٢٧، والنشر: ٣٠١ / ٢.

فكان مجاهدًا ذهب في قوله وتأويله ذلك بمعنى: سدّت إلى أنه بمعنى: منعت النظر، كما يُسكر الماء فيمنع من الجري بحبسه في مكان بالسكر الذي يسكر به.

وقال آخرون: معنى سُكِّرَتْ: أخذت..

حدثني المثنى، قال: ثنا إسحاق، قال: ثنا عبد الرحمن بن أبي حماد، قال: ثنا شيبان، عن قتادة، قال: من قرأ: ﴿سُكِّرَتْ﴾ مشددة يعني: سدّت، ومن قرأ: ﴿سُكِّرَتْ﴾ مخففة، فإنه يعني سُحِرَتْ، وكان هؤلاء وجّهوا معنى قوله: ﴿سُكِّرَتْ﴾ إلى أن أبصارهم سُحِرَتْ، فشبّه عليهم ما يبصرون، فلا يميزون بين الصحيح مما يرون وغيره من قول العرب: سُكِّرَ على فلان رأيه: إذا اختلط عليه رأيه فيما يريد، فلم يدر الصواب فيه من غيره، فإذا عزم على الرأي قالوا: ذهب عنه التسكير.

وقال آخرون: هو مأخوذ من السكر، ومعناه: غَشِيَ على أبصارنا فلا نبصر، كما يفعل السكر بصاحبه، فذلك إذا دبر به وغشي بصره فلم يبصر..

وقال آخرون: معنى ذلك: عميت..

وأولى هذه الأقوال بالصواب عندي: قول من قال معنى ذلك: أخذت أبصارنا وسحرت، فلا تبصر الشيء على ما هو به، وذهب حدّ إبصارها، وانطفأ نوره، كما يقال للشيء الحارّ إذا ذهب فورثه وسكّن حدّ حرّه: قد سكر يسكر..

وذكر عن قيس أنها تقول: سكرت الريح تسكر سكورا، بمعنى: سكنت، وإن كان ذلك عنها صحيحًا فإن معنى ﴿سُكِّرَتْ﴾ و ﴿سُكِّرَتْ﴾ بالتخفيف والتشديد متقاربان، غير أن القراءة التي لا أستجيز غيرها في القرآن: ﴿سُكِّرَتْ﴾ بالتشديد؛ لإجماع الحجة من القراء عليها، وغير جائز خلافها فيما جاءت به مجمعة عليه»<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٧/٧٤-٧٦.

**الرد:** القراءة بالتخفيف: قراءة سبعية متواترة، وهي قراءة الإمام ابن كثير المكي، فهي قراءة أهل مكة، ونسبتها لابن كثير نسبة اشتهاً لا اقتصار كما مر غير مرة.

وفي اختلاف القراءتين ثلاثة أوجه، أحدها: أن معناه واحد<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنهما متقاربان، والتشديد يوجب زيادةً وتكثيراً<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن معناه مختلف، وفي اختلافهما وجهان، أحدهما: أن معناه بالتخفيف سُحِرَتْ، وبالتشديد: أُحِدَتْ. الثاني: أنه بالتخفيف من سُكْرِ الشراب، وبالتشديد مأخوذ من سَكَّرَت الماء<sup>(٣)</sup>.

« قال النحاس: وهذه الأقوال متقاربة. والأصل فيها ما قال أبو عمرو بن العلاء رحمته تعالى، قال: هو من السكر في الشراب. وهذا قول حسن، أي: غشيهم ما غطى أبصارهم كما غشي السَّكران ما غَطَّى عقله »<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الماوردي: ١٥١/٣.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ١٢٨/١٩، والبحر المحيط: ٤٧٠/٦.

(٣) تفسير الماوردي: ١٥١/٣.

(٤) تفسير القرطبي: ٩/١٠.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾. [الآية: ٤١]. (٣٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ بكسر اللام ورفع الياء والتنوين،

والباقون من العشرة: بفتح اللام والياء من غير تنوين<sup>(١)</sup>.

قال ابن عباس: «ويقال: هذا صراط عَلَيَّ: رفيع، إن قرأت بكسر اللام ورفع الياء»<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بكسر اللام ورفع الياء والتنوين: ﴿ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾

فقال:

« اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾، فقرأه عامة قراء

الحجاز والمدينة والكوفة والبصرة: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ بمعنى: هذا طريق إليّ

مستقيم..

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٢٧، والنشر: ٢/٣٠١.

(٢) تنوير المقباس: ١/٢١٨.

وقرأ ذلك قيس بن عباد، وابن سيرين، وقتادة - فيما ذكر عنهم - : ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ برفع ﴿ عَلِيٌّ ﴾ على أنه نعت للصراط، بمعنى: رفيع.

\* ذكر من قال ذلك: حدثني المشني، قال: ثنا إسحاق، قال: ثنا ابن أبي حماد، قال: ثنا جعفر البصري، عن ابن سيرين أنه كان يقرأ: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ يعني: رفيع.

حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ أي: رفيع مستقيم، قال بشر، قال يزيد، قال سعيد: هكذا نقرأها نحن وقتادة.

حدثنا الحسن بن محمد، قال: ثنا عبد الوهاب، عن هارون، عن أبي العوام، عن قتادة، عن قيس بن عباد: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ يقول: رفيع.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأ: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ على التأويل الذي ذكرناه عن مجاهد والحسن البصري، ومن وافقهما عليه؛ لإجماع الحجة من القراء عليها، وشدوذ ما خالفها» (١).

**الرد:** قول الإمام الطبري: « وقرأ ذلك قيس بن عباد، وابن سيرين، وقتادة، فيما ذكر عنهم: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ برفع ﴿ عَلِيٌّ ﴾: يستدل به على صحة قراءة يعقوب، وإن كان من الشاذ الذي لا يعتمد عليه، فالعبرة بما نفاه من قراءة قراء الأمصار، وإذا ثبت أن أحد قراء الأمصار العشرة قرأه كذلك فلا وجه لنعته بالشدوذ إلا على اعتبار الانفراد شدوذاً، مع أن ما نقله ينافي التفرد، على أن عمدة القراءة بالكسر والرفع: التواتر؛ لما تقدم تقريره من تواتر القراءات العشر.

فالقراءة بالرفع قراءة عشرية متواترة، وهي قراءة الإمام يعقوب من أهل البصرة.

(١) تفسير الطبري: ١٧/١٠٣-١٠٤.

ووجه القراءة بالرفع والتنوين: أنه من علو الشرف والفضل، والرفعة، على نعت الصراط؛ لارتفاع شأنه، كقوله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ [مريم، الآية: ٥٧] أي: هذا صراط رفيع<sup>(١)</sup>، أي: طريق شريف لا عوج فيه<sup>(٢)</sup>، وقيل: رفيع أن يُنال، مستقيم أن يُمال<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

- 
- (١) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٤١/٥، والهداية: ٣٨٩٧/٦، والكشاف: ٥٧٩/٢، والمحزر الوجيز: ٣٦٢/٣، وزاد المسير: ٥٣٤/٢، ومفاتيح الغيب: ١٤٥/١٩، وتفسير القرطبي: ٢٨/١٠، والبحر المحيط: ٤٧٨/٦، وتفسير النيسابوري: ٢٢١/٤، وفتح القدير: ١٥٨/٣، والتحرير والتنوير: ٥٢/١٤.
- (٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٥٦/٢.
- (٣) تفسير الماوردي: ١٦١/٣، والسمعاني: ١٤٠/٣، والبيهقي: ٥٨/٣.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ [الآية: ٥٦].  
(٣٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف: ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ ﴾ هنا في الحجر، وفي الروم: ﴿ يَقْنَطُونَ ﴾ [من الآية: ٣٦]، وفي الزمر: ﴿ لَا نَقْنَطُوا ﴾ [من الآية: ٥٣]: بكسر النون في الثلاثة، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجَّح الإمام الطبري القراءة بكسر النون من ﴿ يَقْنَطُ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ ﴾ : فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة: ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ ﴾ بفتح النون، إلا الأعمش والكسائي: فإنهما كسرا النون من: ﴿ يَقْنَطُ ﴾. فأما الذين فتحوا النون منه ممن ذكرنا فإنهم قرؤوا: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا ﴾ [الشورى، من الآية: ٢٨] بفتح القاف والنون، وأما الأعمش: فكان يقرأ ذلك: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا ﴾ بكسر النون. وكان الكسائي يقرؤه بفتح النون، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ الحرفين جميعاً على النحو الذي ذكرنا من قراءة الكسائي.

وأولى القراءات في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا ﴾ بفتح النون، ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ ﴾ بكسر النون؛ لإجماع الحجة من القراء على فتحها في قوله: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا ﴾ فكسرها في: ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ ﴾ أولى إذا كان مجمعا على فتحها في (قنط)؛ لأن (فعل) إذا كانت عين الفعل منها مفتوحة ولم تكن من الحروف الستة التي هي حروف الحلق: فإنها تكون في (يفعل) مكسورة أو مضمومة. فأما الفتح فلا يُعرف ذلك في كلام العرب»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٦، وتحبير التيسير، ص ٤٢٨، والنشر: ٢/٣٠٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٧/١١٣-١١٤.

**الرد:** هذا ترجيح من حيث السند مع الاستظهار بالنظير المتفق عليه.

وقول الإمام الطبري: « لأن (فَعَلَ) إذا كانت عين الفعل منها مفتوحة ولم تكن من الحروف الستة التي هي حروف الحلق: فإنها تكون في (يَفْعَل) مكسورة أو مضمومة. فأما الفتح فلا يُعرف ذلك في كلام العرب »:

مردود بأن (فعل) إذا خلت من جالب فتح تعين فيها الضم أو الكسر قياساً أو سماعاً، ولكن الرواية أحق بالاتباع، على أن (فعل) قد تفتح عينها في المضارع مع عدم وجود الجالب، وقد يثلك الماضي فيثلك مضارعه<sup>(١)</sup>.

وإن كان ذلك متوقفاً على سماع الضم في الماضي.

ووجه القراءة بفتح النون من ﴿يَقْنَطُ﴾: أنها لغة، يقال: قنط يقنط ويقنط قنوطاً، فهو قانط، وقنط يقنط قنطاً فهو قنط وقانط<sup>(٢)</sup>.

وهما لغتان بمعنى واحد، أي: ييأس من رحمة ربه<sup>(٣)</sup>.

وقد نقل الأئمة الأثبات هذا الوجه في العربية وعلته، ومنهم الأخفش، فإنه ذكر الفتح في النون في كلتا الصيغتين، وعلل ذلك: بأنه من باب الجمع بين اللغتين<sup>(٤)</sup>.

ويحتمل أن يكون المضارع في هذه القراءة من (قنط) بكسر النون، مثل: تعب يتعب،

(١) انظر: حصول المسرة بتسهيل لامية الأفعال بزيادة بحرق والاحمرار والطرّة، للشيخ صلاح البدير، ص ٦٧.

(٢) انظر: تهذيب اللغة: ٢٥/٩، ولسان العرب: ٣٨٦/٧، مادة: (ق ن ط).

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٥٨/٢، والثعلبي: ٣٤٥/٥، والهداية: ٣٩١٠/٦، ومفاتيح الغيب: ١٥٢/١٩،

وتفسير ابن جزري: ٤١٩/١، والدر المصون: ١٦٦-١٦٧، وتفسير النيسابوري: ٢٢٨/٤، وفتح القدير:

١٦٢/٣.

(٤) انظر: مختار الصحاح، ص ٢٦١، ولسان العرب: ٣٨٦/٧، مادة: (ق ن ط).



وهو ما لا غبار عليه في القياس الصرفي؛ لأن قياس المضارع من (فَعَلَ) فتح العين في المضارع، إلا ما سُمِعَ فيه الكسر فقط، أو الفتح والكسر، قال ابن مالك: وافتح موضع الكسر في المبني من فَعَلًا<sup>(١)</sup>..

وهذه اللغة- أعني كسر العين في الماضي - منقولة نقلاً صحيحاً في اللغة، ذكرها ابن جني وغيره<sup>(٢)</sup>.

وقال السمين الحلبي: « وفي الماضي لغتان: (قِنِط) بكسر النون، (يَقْنِط) بفتحها، وَ(قَنِط) بفتحها (يَقْنِط) بكسرهما، ولولا أن القراءة سنة متبعة لكان قياس من قرأ (يَقْنِط) بالفتح أن يقرأ ماضيه (قِنِط) بالكسر، لكنهم أجمعوا على فتحه في قوله تعالى في قوله: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا ﴾ [الشورى، من الآية: ٢٨] والفتح في الماضي هو الأكثر ولذلك أُجْمِعَ عليه. ويرجَّح قراءة ﴿ يَقْنِطُ ﴾ بالفتح قراءة أبي عمرو في بعض الروايات: ﴿ فلا تكن من القنطين ﴾ كَفَرِحَ يَفْرِحُ فَهُوَ فَرِحَ »<sup>(٣)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « ومن فصاحة القرآن اختياره كل لغة في موضع كونها فيه أفصح، فما جاء فيه إلا الفتح في الماضي، وجاء المضارع بالفتح والكسر على القراءتين »<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) لامية ابن مالك مع شرح ابنه بدر الدين محمد بن مالك، ص ٣، البيت رقم (٦).

(٢) انظر: الخصائص لابن جني: ١ / ٣٨١. وانظر: توجيه مشكل القراءات الفرشية، للدكتور الحربي، ص ٣٠٦.

(٣) الدر المصون: ٧ / ١٦٦-١٦٧.

(٤) التحرير والتنوير: ١٤ / ٦٠.

**– المبحث الثالث عشر: سورة النحل:**

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَلِغِيهِ

إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾. [من الآية: ٧]. (٤٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿بِشِقِّ﴾ بفتح الشين، والباقون من العشرة:

﴿بِشِقِّ﴾ بكسرهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بفتح الشين من ﴿بِشِقِّ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامّة قراء الأمصار: بكسر الشين ﴿إِلَّا بِشِقِّ

الْأَنْفُسِ﴾ سوى أبي جعفر القارئ، فإن المثنى حدثني، قال: ثنا إسحاق، قال: ثنا عبد الرحمن بن

أبي حماد، قال: ثنا أبو سعيد الرازي، عن أبي جعفر قارئ المدينة أنه كان يقرأ: ﴿لَّمْ تَكُونُوا

بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ بفتح الشين، وكان يقول: إنما الشقّ: شقّ النفس.

وقال ابن أبي حماد: وكان معاذ الهراء يقول: هي لغة، تقول العرب بشقّ وبشِقِّ، وبرق

وبرق.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ما عليه قراء الأمصار وهي: كسر الشين؛ لإجماع

الحجة من القراء عليه وشدوذ ما خالفه، وقد يُنشد هذا البيت بكسر الشين وفتحها، وذلك

قول الشاعر:

وَذِي إِيلٍ يَسْعَى وَيُحْسِبُهَا لَهُ . . . أَخِي نَصَبٍ مِنْ شَقِّهَا وَدُؤُوبٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٣٠، والنشر: ٢/٣٠٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لنمر بن تولب العكلي، نسبه له: المبرد في الكامل: ١/٢٩٢، وهو منسوب إليه

أيضاً في حماسة الخالدين، ص ٦٠، ولسان العرب: ١٠/١٨٤، وتاج العروس: ٢٥/٥١٢، مادة (ش ق ق).

وَ (من شَقَّها): أيضاً بالكسر والفتح، وكذلك قول العجاج:

أَصْبَحَ مَسْحُولٌ يُوَازِي شَقًّا<sup>(١)</sup>.

وَ (شقا): بالفتح والكسر. ويعني بقوله: (يوازي شقا): يقاسي مشقة. وكان بعض أهل العربية يذهب بالفتح إلى المصدر من: شقتت عليه أشق شقا، وبالكسر إلى الاسم. وقد يجوز أن يكون الذين قرؤوا بالكسر أرادوا: إلا بنقص من القوة وذهاب شيء منها حتى لا يبلغه إلا بعد نقصها، فيكون معناه عند ذلك: لم تكونوا بالغيه إلا بشق قوئ أنفسكم، وذهاب شقها الآخر، ويحكى عن العرب: خذ هذا الشق: لشقة الشاة بالكسر، فأما في شقت عليك شقا فلم يحك فيه إلا النصب<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** ما دامت القراءة بفتح الشين صحت لغة وقد صحت رواية فلا وجه لإنكارها؛ إذ القراءة بفتح الشين قراءة عشرية متواترة، وهي قراءة الإمام أبي جعفر المدني كما سبق.

ووجه هذه القراءة: قيل: الفتح والكسر لغتان<sup>(٣)</sup>، مثل: برق وبرق.

ويجوز أن يكون بمعنى المصدر من: شقتت عليه يشق شقا<sup>(٤)</sup>.

وقيل: «هما مصدران معناهما المشقة. وقيل: الشق بالفتح: المصدر، وبالكسر: الاسم، ويعني به: المشقة»<sup>(٥)</sup>.

(١) وعجز البيت: مَلَأَةٌ يَمْلُهَا وَأَزْقًا. وهو من الرجز، نسبة له ابن سيده في المحكم: ٣/١٩٣، وابن منظور في

لسان العرب: ١٠/١٨٤، مادة: (ش ق ق)، والزيدي في تاج العروس: ٢٥/١٠، مادة: (أزق).

(٢) تفسير الطبري: ١٧/١٧١.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٦/٧، وأبي السعود: ٥/٩٧، وفتح القدير: ٣/١٧٩، وروح المعاني: ٧/٣٤٣،

والتهذيب والتنوير: ١٤/١٠٧.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ٦/٧، والهداية: ٦/٣٩٥٣، والمحزر الوجيز: ٣/٣٨٠، وتفسير القرطبي: ١٠/٧٢،

والبيضاوي: ٣/٢٢٠، والنسفي: ٢/٢٠٤، والنيسابوري: ٤/٢٤٤.

(٥) البحر المحيط: ٦/٥٠٨.

قال الزمخشري: « قرئ: ﴿ بِشِقِّ الْأَنْفُسِ ﴾ بكسر الشين وفتحها. وقيل: هما لغتان في معنى المشقة، وبينهما فرق: وهو أن المفتوح مصدر شق الأمر عليه شقاً، وحقيقته راجعة إلى الشق الذي هو الصدع. وأما الشق فالنصف، كأنه يذهب نصف قوته لما يناله من الجهد»<sup>(١)</sup>.

وقال الرازي: « وقرئ: ﴿ بِشِقِّ الْأَنْفُسِ ﴾ بكسر الشين وفتحها، وأكثر القراء على كسر الشين. والشق: المشقة، والشق: نصف الشيء، وحمّل اللفظ ههنا على كلا المعنيين جائز، فإن حملناه على المشقة كان المعنى: لم تكونوا بالغيه إلا بالمشقة، وإن حملناه على نصف الشيء كان المعنى: لم تكونوا بالغيه إلا عند ذهاب النصف من قوتكم أو من بدنكم ويرجع عند التحقيق إلى المشقة»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) الكشاف: ٢/٥٩٤-٥٩٥.

(٢) مفاتيح الغيب: ١٩/١٧٦.

## – المبحث الرابع عشر: سورة الإسراء:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ

فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ۗ ﴾ [الآية: ١٦]. (٤١)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿ أَمَرْنَا ﴾ بمد الهمزة، والباقون من العشرة: ﴿ أَمَرْنَا ﴾ بقصرها<sup>(١)</sup>.

أما قراءة: ﴿ أَمَرْنَا ﴾ بتشديد الميم فهي قراءة شاذة<sup>(٢)</sup>؛ لخروجها عن القراءات العشر المتواترة.

**الطعن:** رجَّح الإمام الطبري القراءة بقصر الألف من ﴿ أَمَرْنَا ﴾ فقال:

« اختلف القراء في قراءة قوله: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ فقرأت ذلك عامة قراء الحجاز والعراق: بقصر الألف وغير مدها وتخفيف الميم وفتحها. وإذا قرئ ذلك كذلك فإن الأغلب من تأويله: أمرنا مترفيها بالطاعة، ففسقوا فيها بمعصيتهم الله، وخلافهم أمره، كذلك تأوله كثير ممن قرأه كذلك..

وكان بعض أهل العلم بكلام العرب من الكوفيين ينكر ذلك من قبله، ولا يجيز (أمرنا)، بمعنى: أكثرنا إلا بمد الألف من (أمرنا). ويقول في قوله (مُهْرَة مأمورة): إنما قيل ذلك على الإتيان لمجيء (مأبورة) بعدها، كما قيل: (أزجَعَنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ) فهمز (مأزورات) لهمز (مأجورات)، وهي من (وزرت) إتياناً لبعض الكلام بعضاً.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٣٦، والنشر: ٣٠٦/٢.

(٢) قرأ بها: أبو عثمان النهدي، وأبو العالية، والحسن، والسدي. انظر: المحتسب: ١٦/٢.

وقرأ ذلك أبو عثمان: ﴿أَمَرْنَا﴾ بتشديد الميم، بمعنى الإمارة..

وذكر عن الحسن البصري أنه قرأ ذلك: ﴿أَمَرْنَا﴾ بمد الألف من أمرنا، بمعنى: أكثرنا فسقتها. وقد وجّه تأويل هذا الحرف إلى هذا التأويل جماعة من أهل التأويل، إلا أن الذين حدّثونا لم يميزوا لنا اختلاف القراءات في ذلك، وكيف قرأ ذلك المتأولون، إلا القليل منهم.

ذكر من تأوّل ذلك كذلك: حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن ابن عباس قوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ يقول: أكثرنا عددهم.

حدثنا هناد، قال: ثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة قوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ قال: أكثرناهم.

حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن عليّة، عن أبي رجاء، عن الحسن، في قوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ قال: أكثرناهم.

حدثت عن الحسين، قال: سمعت أبا معاذ، يقول: أخبرنا عبد بن سليمان، قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ يقول: أكثرنا مترفيها: أي: كبراءها.

حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ﴾ يقول: أكثرنا مترفيها: أي جبابرتها، فسقوا فيها وعملوا بمعصية الله ﴿فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ وكان يقال: إذا أراد الله بقوم صلاحاً بعث عليهم مصلحاً، وإذا أراد بهم فساداً بعث عليهم مفسداً، وإذا أراد أن يهلكها أكثر مترفيها.

حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ قال: أكثرناهم.

حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن الزهري، قال: دخل رسول الله ﷺ يوماً على زينب وهو يقول: (لا إله إلا الله وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ، فَتَحَ الْيَوْمُ مِنْ رَدْمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذَا، وحلق بين إبهامه والتي تليها، قالت: يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبْثُ).

حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ قال: ذكر بعض أهل العلم أن ﴿أمرنا﴾: أكثرنا. قال: والعرب تقول للشيء الكثير أمر لكثرتة. فأما إذا وصف القوم بأنهم كثروا فإنه يقال: أمر بنو فلان، وأمر القوم يأمرن أمرًا، وذلك إذا كثروا وعظم أمرهم، كما قال لبيد:

إِنْ يُغَبِّطُوا يُهَبِّطُوا وَإِنْ أَمَرُوا .:. يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْقَلِّ وَالنَّقْدِ<sup>(١)</sup>.

و (الأمر) المصدر، والاسم: (الإمر)، كما قال الله -جل ثناؤه-: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف، من الآية: ٧١] قال: عظيمًا، وحكي في مثل شر إمر: أي كثير.

وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿أمرنا﴾ بقصر الألف من

﴿أمرنا﴾ وتخفيف الميم منها؛ لإجماع الحجة من القراء على تصويبها دون غيرها. وإذا كان ذلك هو الأولى بالصواب بالقراءة فأولى التأويلات به تأويل من تأوله: أمرنا أهلها بالطاعة فعصوا وفسقوا فيها، فحق عليهم القول؛ لأن الأغلب من معنى (أمرنا): الأمر، الذي هو خلاف النهي دون غيره، وتوجيه معاني كلام الله -جل ثناؤه- إلى الأشهر الأعراف من معانيه، أولى ما وجد إليه سبيل من غيره»<sup>(٢)</sup>.

(١) البيت من بحر المنسرح، وهو في ديوانه، ص ٥٠، ونسبه له ابن الأباري في الزاهر في معاني كلمات الناس:

٤٠٥/١، والأزهري في تهذيب اللغة: ٥٢/١، وابن منظور في لسان العرب: ٢٨/٤، مادة: (أم ر).

(٢) تفسير الطبري: ١٧/٤٠٣-٤٠٦.

**الرد:** يقال فيه ما قيل من قبل: أن هذه القراءة سبيلها التواتر، وانفراد يعقوب بها لا يجعلها قراءة آحادية؛ لأن نسبتها إليه نسبة اشتهار لا نسبة اقتصار.

وقال ابن الجوزي: « وروى خارجة عن نافع: ﴿أَمَرْنَا﴾ ممدودة، مثل (آمنا)، وكذلك روى حماد بن سلمة عن ابن كثير، وهي قراءة ابن عباس، وأبي الدرداء، وأبي رزين، والحسن، والضحاك، ويعقوب. قال ابن قتيبة: وهي اللغة العالية المشهورة، ومعناه: كَثَرْنَا، أَيضًا »<sup>(١)</sup>.

فوجه قراءة يعقوب: من الكثرة<sup>(٢)</sup>، « من قولهم: أمر القوم إذا كثروا؛ لأنهم مع الكثرة يحتاجون إلى أمير يأمرهم وينهاهم »<sup>(٣)</sup>، أي: أكثرنا جبايرتها<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عبيدة: تقول العرب: (أمرنا) بمعنى: أكثرنا، وإنما احتجنا إلى هذا التأويل؛ لأن الله تعالى لا يأمر بالمعاصي<sup>(٥)</sup>، فتكون القراءتان بمعنى: كَثَرْنَا<sup>(٦)</sup>.

« أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِهَا﴾ يعني بالمد، قال: أكثرنا فُسَّاقَهَا »<sup>(٧)</sup>.

(١) زاد المسير: ١٦/٣.

(٢) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ١٦/٣، والمحزر الوجيز: ٤٤٤/٣، وتفسير ابن جزي: ٤٤٣/١، والبحر المحيط: ٢٧/٧.

(٣) تفسير الماوردي: ٢٣٥-٢٣٦/٣.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٠٥/٢، والثعلبي: ٩٠/٦، والقرطبي: ٢٣٣/١٠.

(٥) انظر: تفسير السمعي: ٢٢٧/٣.

(٦) انظر: تفسير البغوي: ١٢٤/٣، ومفاتيح الغيب: ٣١٤/٢٠، وتفسير القرطبي: ٢٣٣/١٠، والبيضاوي:

٢٥١/٣، والنيسابوري: ٣٣٣/٤، والثعالبي: ٤٥٨/٣، وفتح القدير: ٢٥٥/٣.

(٧) الدر المصون: ٢٥٥/٥. وانظر: تنوير المقباس، ص ٢٣٤.



وقال الرازي: « المأمور به إنما حذف لأن قوله: ففسقوا، يدل عليه يقال: أمرته فقام، وأمرته فقرأ لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيام أو قراءة، فكذا ههنا لمّا قال: أمرنا مترفيها ففسقوا فيها.

وجب أن يكون المعنى أمرناهم بالفسق ففسقوا، لا يقال يشكل هذا بقولهم: أمرته فعصاني أو فخالفتني، فإن هذا لا يُفهم منه أي أمرته بالمعصية والمخالفة، لأننا نقول: إن المعصية منافية للأمر ومناقضة له، فكذلك أمرته ففسق يدل على أن المأمور به شيء غير الفسق لأن الفسق عبارة عن الإتيان بصد المأمور به فكونه فسقا ينافي كونه مأمورا به، كما أن كونها معصية ينافي كونها مأمورا بها، فوجب أن يدل هذا اللفظ على أن المأمور به ليس بفسق، وهذا الكلام في غاية الظهور..، فثبت أن الحق ما ذكره الكل وهو أن المعنى أمرناهم بالأعمال الصالحة وهي الإيمان والطاعة، والقوم خالفوا ذلك الأمر؛ عنادًا وأقدموا على الفسق»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي الفارسي: ﴿أَمَرْنَا﴾ مبالغة في ﴿أَمَرْنَا﴾ بالهمزة<sup>(٢)</sup>.

وقال البيضاوي: «أمرنا أكثرنا، دليله قراءة يعقوب: ﴿أَمَرْنَا﴾»<sup>(٣)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: «وقرأ يعقوب: ﴿أَمَرْنَا﴾ بالمد بهمزتين: همزة التعدية وهمزة فاء الفعل، أي: جعلناهم آمرين، أي: داعين قومهم إلى الضلالة، فسكنت الهمزة الثانية فصارت ألفاً تخفيفاً، أو الألف ألف المفاعلة، والمفاعلة مستعملة في المبالغة، مثل عافاه الله»<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) مفاتيح الغيب: ٣١٤/٢٠.

(٢) انظر: المحرر الوجيز: ٤٤٤/٣.

(٣) تفسير البيضاوي: ٢٤٩/٢-٢٥٠.

(٤) التحرير والتنوير: ٥٥/١٥.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

بصائرٍ وإني لأظنُّك يفرعونُ مشبوراً ﴾. [الآية: ١٠٢]. (٤٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ الإمام الكسائي: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ بضم التاء، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري، والإمام الثعلبي، والإمام البغوي، والإمام القرطبي، والإمام ابن عادل الحنبلي: القراءة بضم التاء من: ﴿ عَلِمْتُمْ ﴾، ورجح ابن الجوزي القراءة بالنصب.

فقال الطبري: « اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾.

فقرأ عامة قراء الأمصار ذلك: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ بفتح التاء، على وجه الخطاب من موسى لفرعون.

وروي عن علي بن أبي طالب -رضوان الله عليه- في ذلك أنه قرأ: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ بضم التاء، على وجه الخبر من موسى عن نفسه، ومن قرأ ذلك على هذه القراءة فإنه ينبغي أن يكون على مذهبه تأويل قوله: ﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَى مَسْحُورًا ﴾ إني لأظنك قد سُحِرْتَ، فترى أنك تتكلم بصواب وليس بصواب. وهذا وجه من التأويل.

غير أن القراءة التي عليها قراء الأمصار خلافها، وغير جائز عندنا خلاف الحجة فيما جاءت به من القراءة مجمعة عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال الثعلبي: « قال موسى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ قراءة العامة: بفتح التاء، خطاباً لفرعون، وقرأ الكسائي: بضم التاء وهي قراءة علي.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤١، وتحبير التيسير، ص ٤٤٠، والنشر: ٢/ ٣٠٩.

(٢) تفسير الطبري: ١٧/ ٥٦٨-٥٦٩.

روى شعبة عن أبي إسحاق عن رجل من مراد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قرأها: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ﴾ برفع التاء، وقال: والله ما علم عدو الله ولكن موسى هو الذي علم، قال: فبلغت ابن عباس فقال: إنها ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ﴾ تصديقاً لقوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾.

قال أبو عبيد: والمأخوذ عندنا نصب التاء، وهو أصح من المعنى الذي احتج به ابن عباس، ولأن موسى -عليه السلام- لا يحتج بأن يقول علمت أنا وهو الرسول الداعي، ولو كان مع هذا كله تصح تلك القراءة عن عليٍّ لكانت حجة، ولكنها ليست تثبت عنه إنما هي عن رجل مجهول، ولا نعلم أحداً من القراء تمسك بها غير الكسائي، والرجل المرادي الذي روى عنه أبو إسحاق هو كلثوم المرادي<sup>(١)</sup>.

وقال البغوي: «وهذه القراءة وهي نصب التاء أصح في المعنى، وعليه أكثر القراء؛ لأن موسى لا يحتج عليه بعلم نفسه، ولم يثبت عن علي رفع التاء؛ لأنه يروى عن رجل من مراد عن علي، وذلك الرجل مجهول ولم يتمسك بها أحد من القراء غير الكسائي»<sup>(٢)</sup>.

وتابعهما القرطبي<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عادل الحنبلي: «فَصُلُّ في الخلاف في أجود القراءتين:

قال الزجاج: الأجود في القراءة الفتح؛ لأن علم فرعون بأنها آيات نازلة من عند الله أوكد في الاحتجاج، واحتجاج موسى على فرعون بعلم فرعون أوكد من الاحتجاج عليه بعلم نفسه.

(١) تفسير الثعلبي: ١٣٨/٦-١٣٩.

(٢) انظر: تفسير البغوي: ١٦٦/٣.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٣٣٧/١٠.

وأجاب مَنْ نصر قراءة عليٍّ عن دليل ابن عباس، فقال قوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ يدلُّ على أنهم استيقنوا أشياء، فأما أنهم استيقنوا كون هذه الأشياء نازلة من عند الله، فليس في الآية ما يدل عليه، ويدلُّ بأنَّ فرعون قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء، من الآية: ٢٧].

قال موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْت﴾ والمعنى: اعلم أنني لستُ بمجنونٍ، ولم يثبت عن عليٍّ رفعُ التاء؛ لأنه يروى عن رجلٍ من مرادٍ عن عليٍّ، وذلك الرجل مجهول<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الجوزي: «﴿لَقَدْ عَلِمْت﴾ قرأ الجمهور بفتح التاء. وقرأ علي -عليه السلام- بضمها، وقال: والله ما علم عدو الله، ولكن موسى هو الذي علم، فبلغ ذلك ابن عباس، فاحتج بقوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾... [النمل، من الآية: ١٤]، والقراءة الأولى أصح؛ لاختيار الجمهور، ولأنه قد أبان موسى من المعجزات ما أوجب علم فرعون بصدقه، فلم يردّ عليه إلا بالتعلل والمدافعة، فكأنه قال: لقد علمت بالدليل والحجة ﴿مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ﴾ يعني: الآيات»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** ردّ المفسرون هذه القراءة من جهتين: من جهة السند، ومن جهة المعنى.

أما من حيث السند: فإسناد قراءة الكسائي من الأسانيد المعتمدة لدى القراء، وقراءته سبعية، وهي مما لا خلاف في تواترها عند المسلمين، كما نص على ذلك كثير من الأعلام.

وقد تقدم أن القراءة فيما سبيله التواتر من نقل الكافة، لا من خلاف الثقة الثقات.

وأما من حيث المعنى: فقد وُجِّهت قراءة الكسائي بضم التاء على أن موسى عليه السلام

(١) اللباب في علوم الكتاب: ١٢/٤٠١-٤٠٢.

(٢) زاد المسير: ٥٧/٣.

يخبر عن نفسه، وذلك لأن فرعون لم يعلم ذلك، وإنما علمه موسى، أي: إني متحقق أني ما جئت به هو منزل من عند الله. وقيل: يعني: علمت أن ﴿ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ ﴾ الآيات ﴿ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، يعني: إن لم تصدقني، فأنا على يقين من ذلك، ويكون هذا من موسى عليه السلام جواباً لقول فرعون له: ﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء، من الآية: ١٠١] أي: قد سحرت فلا تدري ما تقول. فقال: موسى لقد علمت أن الله أنزل هذه الآيات بصائر لعباده ولست بمسحور، بل مُحَرَّرٌ لِمَا جِئْتُ بِهِ (١).

قال علي: والله ما علم عدو الله ولكن موسى هو الذي علم (٢).

« واختار الكسائي وثعلب قراءة علي، وقد رُويت عن ابن عباس، وأبي رزين، وسعيد بن جبير، وابن يعمر. واحتج من نصرها بأنه لما نسب موسى إلى أنه مسحور، أعلمه بصحة عقله بقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ (٣).

وقال أبو حيان: « أما قراءة ﴿ عَلِمْتُمْ ﴾ بالفتح: فروي عن علي أنه قال: ما علم عدو الله قط وإنما علم موسى. وهذا القول عن علي لا يصح؛ لأنه رواه كلثوم المرادي وهو مجهول، وكيف يصح هذا القول وقراءة الجماعة بالفتح على خطاب فرعون (٤).

قال الألويسي: « وروي عن الأمير -كرم الله تعالى وجهه- أنه قال: والله ما علم عدو الله

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٣١/٢، والهداية: ٤٣٠٣-٤٣٠٤، والكشاف: ٦٩٨/٢، والمحزر الوجيز: ٤٨٩/٣، ومفاتيح الغيب: ٤١٥/٢١، وتفسير البيضاوي: ٢٦٩/٣، والنسفي: ٢٨٠/٢، والدر المصون: ٤٢٢/٧، والثعالبي: ٥٠٠/٣، وأبي السعود: ١٩٨/٥، وفتح القدير: ٣١٢/٣، والتحرير والتنوير: ٢٢٧/١٥.

(٢) انظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٣٤٤/٥.

(٣) زاد المسير: ٥٧/٣. وانظر: البحر المحيط: ١٢١/٧، والدر المصون: ٤٢٢/٧.

(٤) انظر: البحر المحيط: ١٢١/٧.

تعالى ولكن موسى -عليه السلام- هو الذي علم، وتعقبه أبو حيان بأنه لا يصح؛ لأنه رواه كلثوم المرادي وهو مجهول وكيف يقول ذلك باب مدينة العلم -كرم الله تعالى وجهه-، ووجه نسبة العلم إليه ظاهر.

وقد ذكر الجلال السيوطي في الدر المنثور أن سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم أخرجوا عن علي -كرم الله تعالى وجهه- أنه كان يقرأ بالضم ويقول ذلك ولم يتعقبه بشيء، ولعل هذا المجهول الذي ذكره أبو حيان في أسانيدهم -والله تعالى أعلم-<sup>(١)</sup>.

أما وجه قراءة الجمهور: فهو أن فرعون كان عالماً بذلك، كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا

وَأَسْتَيْقَنَتَهَا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) روح المعاني: ٨/ ١٧٥، وانظر: الدر المنثور: ٥/ ٣٤٤.

(٢) فتح القدير: ٣/ ٣١٢.

**– المبحث الخامس عشر: سورة الكهف:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا

غَرَبَتْ تَقَرَّبَتْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾. [من الآية: ١٧]. (٤٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر ويعقوب: ﴿ تَزَوَّرُ ﴾ بإسكان الزاي وتشديد الراء.

وقرأ الكوفيون: بفتح الزاي مخففة وألف بعدها: ﴿ تَزَوَّرُ ﴾، والباقون من العشرة:

يشددون الزاي ويثبتون الألف: ﴿ تَزَاوَرُ ﴾<sup>(١)</sup>.**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة ﴿ تَزَوَّرُ ﴾ فقال:

« وقد اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة ومكة والبصرة: ﴿ تَزَاوَرُ ﴾

بتشديد الزاي، بمعنى: (تتزاور) بتاءين، ثم أدمج إحدى التاءين في الزاي، كما قيل:

﴿ نَظَّاهَرُونَ عَلَيْهِمْ ﴾.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: ﴿ تَزَوَّرُ ﴾ بتخفيف التاء والزاي، كأنه عنى به تفاعل من

(الزور). ورؤي عن بعضهم: ﴿ تَزَوَّرُ ﴾ بتخفيف التاء وتسكين الزاي وتشديد الراء، مثل

(تحمرُّ)، وبعضهم: ﴿ تَزَوَّارٌ ﴾ مثل: (تَحْمَارٌ).

والصواب من القول في قراءة ذلك عندنا: أن يقال إنهما قراءتان - أعني: ﴿ تَزَوَّرُ ﴾

بتخفيف الزاي، و ﴿ تَزَاوَرُ ﴾ بتشديدها - معروفتان، مستفيضة القراءة بكل واحد منهما في

قراء الأمصار، متقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٢، وتحبير التيسير، ص ٤٤٣، والنشر: ٣١٠ / ٢.

وأما القراءتان الأخريان فإنهما قراءتان لا أرى القراءة بهما، وإن كان لهما في العربية وجه مفهوم؛ لشذوذهما عما عليه قرأة الأمصار»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** رد الإمام الطبري قراءتين من القراءات الأربع التي ذكرها، وهما: القراءة بتسكين الزاي وحذف الألف وتشديد الراء ﴿تَزَوَّرٌ﴾ كـ(تَحْمَرُّ)، والقراءة بتسكين الزاي وألف بعد الواو وتشديد الراء (تَزَوَّارٌ) كـ(تَحْمَارٌ)، وليستا متساويتين، فالقراءة بتسكين الزاي وتشديد الراء مع حذف الألف: قراءة متواترة، وهي قراءة ابن عامر ويعقوب كما سبق. ووجه القراءة بها: أن معناها الميل<sup>(٢)</sup>، كبقية القراءات في الكلمة.

قال الثعلبي: «وقرأ أهل الشام: ﴿تَزَوَّرٌ﴾ على وزن تحمّر، وكلّها بمعنى واحد، أي تميل وتعدل»<sup>(٣)</sup>.

وأما قراءة تسكين الزاي وألف بعد الواو مع تشديد الراء: ﴿تَزَوَّارٌ﴾ فقراءة شاذة<sup>(٤)</sup>؛ لمخالفتها المتواتر عن العشرة، والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ١٧/٦١٩-٦٢٠.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/٣٤١، والبغوي: ٣/١٨٣، والكشاف: ٢/٧٠٧، والمحزر الوجيز: ٣/٥٠٢، وزاد المسير: ٣/٧١، ومفاتيح الغيب: ٢١/٤٤٣، وتفسير القرطبي: ١٠/٣٦٨-٣٦٩، والنسفي: ٢/٢٨٩، والبحر المحيط: ٧/١٥١، والدر المصون: ٧/٤٥٧، وتفسير أبي السعود: ٥/٢١١، وروح المعاني: ٨/٢١٢، والتحرير والتنوير: ١٥/٢٧٨.

(٣) تفسير الثعلبي: ٦/١٥٩.

(٤) وهي قراءة: عاصم الجحدري، انظر: المحتسب لابن جني: ٢/٢٥.



**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَأْ أَكْثَرُ مِنْكَ مَا لَأَ

وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾. [الآية: ٣٤]. (٤٤-٤٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ عاصم وأبو جعفر وروح: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾، ﴿وَأَحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾

بفتح الثاء والميم فيهما، وافقهم رويس في الأول.

وقرأ أبو عمرو: ﴿ثَمْرٌ﴾ بضم الثاء وإسكان الميم فيهما، والباقون من العشرة: بضمهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجَّح الإمام الطبري قراءة ﴿ثَمْرٌ﴾ بضم الثاء والميم فقال:

« وقوله: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز

والعراق: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ بضم الثاء والميم. واختلف قارئو ذلك كذلك، فقال بعضهم:

كان له ذهب وفضة، وقالوا: ذلك هو الثمر، لأنها أموال مثمرة، يعني مكثرة..

وقد قرأ بعض من وافق هؤلاء في هذه القراءة: ﴿ثَمْرٌ﴾ بضم الثاء وسكون الميم، وهو

يريد الضمَّ فيها، غير أنه سَكَّنَهَا طلب التخفيف، وقد يحتمل أن يكون أراد بها جمع (ثمرة)،

كما تجمع الخَشَبَةَ خَشَبًا.

وقرأ ذلك بعض المدنيين: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ بفتح الثاء والميم، بمعنى: جمع الثمرة، كما

تجمع الخَشَبَةَ خَشَبًا، والقَصَبَةَ قَصَبًا.

وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ بضم الثاء

والميم؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، وإن كانت جمع ثمار، كما الكتب جمع كتاب<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٣، وتحبير التيسير، ص ٤٤٤، والنشر: ٢/ ٣١٠.

(٢) تفسير الطبري: ١٨/ ٢٠-٢١.

**الرد:** قول الإمام الطبري: « وقد قرأ بعض من وافق هؤلاء في هذه القراءة: ﴿ تُمْرٌ ﴾ بضم الثاء وسكون الميم »: هي قراءة الإمام أبي عمرو البصري كما سبق.

وقوله: « وقرأ ذلك بعض المدنيين: ﴿ وَكَانَ لَهُ تُمْرٌ ﴾ بفتح الثاء والميم »: هي قراءة: عاصم وأبي جعفر ويعقوب كما سبق.

وقوله **جاء:** « وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿ وَكَانَ لَهُ تُمْرٌ ﴾ بضمّ الثاء والميم؛ لإجماع الحجة من القراء عليه »:

فيه نظر؛ إذ القراءة بفتح الثاء والميم، والقراءة بضم الثاء وإسكان الميم كلاهما قراءة متواترة، وهي قراءة لأربعة من أئمة الأمصار العشرة، كما رأيت في تأصيل القراءة.

وفي اختلاف معنى هاتين القراءتين بالضم والفتح قولان:

أحدهما: أن معناهما واحد، فعلى هذا فيه ثلاثة تأويلات، أحدها: أنه الذهب والفضة؛ لأنها أموال مثمرة.

الثاني: أنه المال الكثير من صنوف الأموال؛ لأن تثيره أكثر.

الثالث: أنه الأصل الذي له نماء؛ لأن في النماء تثيراً.

والقول الثاني: أن معناهما بالضم وبالفتح مختلف، فعلى هذا في الفرق بينهما أربعة

أوجه:

أحدها: أنه بالفتح: جمع ثَمْرَة، وبالضم: جمع ثَمَار.

الثاني: أنه بالفتح ثمار النخيل خاصة، وبالضم جميع الأموال.

الثالث: أنه بالفتح: ما كان ثماره من أصله، وبالضم: ما كان ثماره من غيره.

الرابع: أن الثمر بالضم الأصل، وبالفتح الفرع<sup>(١)</sup>.

« وقال: مجاهد: كل ما في القرآن من ﴿ثُمَّرٌ﴾ بالضم فهو المال، وما كان من ﴿ثُمَّرٌ﴾ بالفتح فهي: من الثمار»<sup>(٢)</sup>.

أما من أسكن الميم فإنما أسكن تخفيفاً، ومعناه كمعنى قراءة من ضم<sup>(٣)</sup>، وقد أشار الطبري نفسه إلى ذلك، كما رأيت في تقريره. والله أعلم.

(١) تفسير الماوردي: ٣/٣٠٦. وانظر: تفسير السمرقندي: ٢/٣٤٦، والبغوي: ٣/١٩٢، والمحزر الوجيز:

٣/٥١٦، وزاد المسير: ٣/٨٤، ومفاتيح الغيب: ٢١/٤٦٣، وتفسير ابن جزي: ١/٤٦٥، والبحر المحيط: ٧/١٧٥.

(٢) الهداية: ٦/٤٣٨١-٤٣٨٢.

(٣) انظر: الهداية: ٦/٤٣٨١-٤٣٨٢، والمحزر الوجيز: ٣/٥١٦، وتفسير ابن جزي: ١/٤٦٥، والبحر المحيط: ٧/١٧٥.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتَهُم لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم

مَوْعِدًا ﴿[الآية: ٥٩].

(٤٦)

**نأصيل القراءة:** روى شعبة عن عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾: بفتح الميم واللام الثانية، وحفص: بفتح الميم وكسر اللام الثانية، والباقون من العشرة: ﴿لِمُهْلِكِهِمْ﴾ بضم الميم وفتح اللام<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بضمّ الميم وفتح اللام من ﴿لِمُهْلِكِهِمْ﴾، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ فقرأ ذلك عامة قراء الحجاز والعراق: ﴿لِمُهْلِكِهِمْ﴾ بضمّ الميم وفتح اللام، على توجيه ذلك إلى أنه مصدر من: أهلكوا إهلاكاً، وقرأه عاصم: ﴿لِمُهْلِكِهِمْ﴾ بفتح الميم واللام على توجيهه إلى المصدر من هلكوا إهلاكاً ومهلكاً.

وأولى القراءتين بالصواب عندي في ذلك: قراءة من قرأه: ﴿لِمُهْلِكِهِمْ﴾ بضمّ الميم

وفتح اللام؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، واستدلالاً بقوله: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتَهُمْ﴾ فإن يكون المصدر من أهلكنا، إذ كان قد تقدّم قبله أولى. وقيل: أهلكناهم، وقد قال قبل: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ﴾؛ لأن الهلاك إنما حلّ بأهل القرى، فعاد إلى المعنى، وأجرى الكلام عليه دون اللفظ<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: « وقرأه عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ بفتح الميم واللام »:

صوابه: وروى شعبة عن عاصم: بفتح الميم واللام، أما حفص: بفتح الميم وكسر اللام: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ كما سبق.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٤، وتحبير التيسير، ص ٤٤٦، والنشر: ٣١١/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٥٤/١٨.

وهما قراءتان متواترتان؛ لِمَا تقرر من تواتر قراءة الأئمة العشرة.

ومعنى ذلك كله واحد، أي: لهلاكهم، أو لوقت هلاكهم أَجلاً<sup>(١)</sup>.

وهي: بالضم من: أهلك، وبالفتح من: هَلَك<sup>(٢)</sup>.

وقيل: فتح الميم واللام: مصدر لهلك، مثل الهلاك، وفتح الميم وكسر اللام معناه:

لوقت إهلاكهم<sup>(٣)</sup>.

وقيل: « من قرأ: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ بنصب الميم واللام أراد: هَلَكُوا مَهْلَكًا »<sup>(٤)</sup>.

قال البيضاوي: « وحفص بكسر اللام؛ حملاً على ما شذ من مصادر (يفعل)، كالمرجع

والمحيض »<sup>(٥)</sup>.

وقال الألوسي: « وزعم بعضهم أن (المَهْلِك) على هذه القراءة -وهي قراءة حفص في

الرواية المشهورة عنه- أعني: القراءة بفتح الميم وكسر اللام- من المصادر الشاذة كالمرجع

والمحيض، وعلل ذلك بأن المضارع يهلك بكسر اللام وقد صَرَّحُوا بأن مجيء المصدر

الميمي مكسوراً فيما عين مضارعه مكسورة شاذ، وتُعَبَّ بأنه قد صرح في القاموس بأن

هلك جاء من باب ضرب ومنع وعلم، فكيف يتحقق الشذوذ! فالحق أنه مصدر غير شاذ

وهو مضاف للفاعل »<sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٥٢/٢، والبعوي: ٢٠٢/٣، والكشاف: ٧٣٠/٢، ومفاتيح الغيب: ٤٧٧/٢١،

وتفسير النسفي: ٣٠٨/٢.

(٢) انظر: تفسير الماوردي: ٣٢١/٣، والمحزر الوجيز: ٥٢٦/٣، وتفسير ابن جزي: ٤٦٩/١.

(٣) انظر: زاد المسير: ٩٤/٣، والتحرير والتنوير: ٣٥٨/١٥.

(٤) تفسير ابن أبي زمنين: ٧١/٣.

(٥) تفسير البيضاوي: ٢٨٦/٣.

(٦) روح المعاني: ٢٨٩/٨.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿قَالُوا يٰذَا الْقُرْنَيْنِ اِنَّ يٰجُوْجَ وَمَآجُوْجَ مُفْسِدُوْنَ فِى الْاَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ

لَكَ خَرْجًا عَلٰى اَنْ نَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾. [الآية: ٩٤]. (٤٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ عاصم: ﴿اِنَّ يٰجُوْجَ وَمَآجُوْجَ﴾ في الكهف والأنبياء بهمزهما، والباقون من العشرة: بغير همز<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بغير همز في: ﴿يٰجُوْجَ وَمَآجُوْجَ﴾، ووصف الليث قراءة الهمز - فيما نقله عنه ابن الجوزي ولم يتعقبه - بالرداءة.

فقال الطبري: « وقوله: ﴿اِنَّ يٰجُوْجَ وَمَآجُوْجَ مُفْسِدُوْنَ فِى الْاَرْضِ﴾ اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿اِنَّ يٰجُوْجَ وَمَآجُوْجَ﴾، فقرأت القراء من أهل الحجاز والعراق وغيرهم: ﴿اِنَّ يٰجُوْجَ وَمَآجُوْجَ﴾ بغير همز على (فاعول) من يججت ومججت، وجعلوا الألفين فيهما زائدتين، غير عاصم بن أبي النجود والأعرج، فإنه ذكر أنهما قرآ ذلك: بالهمز فيهما جميعاً، وجعلا الهمز فيهما من أصل الكلام، وكأنهما جعلاً ياجوج: (يفعول) من أججت، ومآجوج: مفعول.

والقراءة التي هي القراءة الصحيحة عندنا: أن ﴿يٰجُوْجَ وَمَآجُوْجَ﴾ بألف بغير همز؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، وأنه الكلام المعروف على ألسن العرب»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الجوزي: « هما اسمان أعجميان وقد همزهما عاصم، قال الليث: الهمز لغة

ردية»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٥-١٤٦، وتحرير التيسير، ص ٤٤٩، والنشر: ١/٣٩٤-٣٩٥.

(٢) تفسير الطبري: ١٨/١٠٣.

(٣) زاد المسير: ٣/١٠٨.

**الرد:** قراءة عاصم سبعية متواترة، ونسبتها إليه نسبة اشتهار لا اقتصار. ولها وجه معروف في العربية، فالهمز وعدمه لغتان، وأصله من (أجيج النار)، وهو ضوءها وشررها، شَبَّهوا به في كثرتهم وشِدَّتْهم<sup>(١)</sup>، وقيل: أصلهما الهمز كما قرأ عاصم<sup>(٢)</sup>. وقيل: الهمز لغة بني أسد<sup>(٣)</sup>.

قال مكِّي بن أبي طالب: « من همزه فإنه جعله عربياً مشتقاً من أجت النار، ولكن لم ينصرف لأنه اسم للقبيلة وهو معرفة.

وقال: الكسائي: مَنْ همزه جعله من أجيج النار يفعول ومفعول.

ويجوز أن يكون من ترك همزه أخذه أيضاً من هذا وسَهَّلَ الهمزة على القياس فأبدل منها ألفاً<sup>(٤)</sup>.

قال أبو حيان: وقال أبو الحسن علي بن عبد الصمد السخاوي أحد شيوخنا: الظاهر أنه عربي وأصله الهمز، وترك الهمز على التخفيف وهو إما من الأجة وهو الاختلاف، كما قال تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ أو من الأج وهو سرعة العدو، أو من الأجة وهو شدة الحر، أو من أج الماء يئج أجوجاً إذا كان ملحاً مرّاً<sup>(٥)</sup>.

فثبت بهذا صحة الوجهين لغةً وروايةً، والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ١٩٣/٦، والبغوي: ٢١٤/٣.

(٢) تفسير البيضاوي: ٢٩٣/٣، وأبي السعود: ٢٤٥/٥، وروح المعاني: ٣٦٠/٨.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٢٦/٧، والدر المصون: ٥٤٦/٧، وروح المعاني: ٣٦٠/٨.

(٤) الهداية: ٤٤٦٤/٦.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٢٢٥-٢٢٦/٧.

**- المبحث السادس عشر: سورة مريم:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ

يَمْتَرُونَ﴾. [الآية: ٣٤]. (٤٨)

**نأصيل القراءة:** قرأ عاصم وابن عامر ويعقوب: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ بنصب اللام، والباقون من العشرة: برفعها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالنصب في ﴿قَوْلَ﴾ فقال:

« وقد اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ برفع القول على ما وصفت من المعنى.. وقد قرأ ذلك عاصم بن أبي النجود وعبد الله بن عامر: بالنصب، وكأنهما أرادا بذلك المصدر: ذلك عيسى ابن مريم قولاً حقاً، ثم أدخلت فيه الألف واللام، وأما ما ذكر عن ابن مسعود من قراءته: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَالَ الْحَقُّ﴾ فإنه بمعنى قول الحق، مثل العاب والعيب، والذام والذيم.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: الرفع؛ لإجماع الحجة من القراء عليه»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** أهمل الإمام الطبري ذكر يعقوب - مع عاصم وابن عامر - حيث قرأ بالنصب أيضاً.

والقراءة بالنصب قراءة متواترة نقلاً، ثبتت عن ثلاثة أئمة من أئمة الأمصار كما رأيت.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٩، وتحبير التيسير، ص ٤٥٤، والنشر: ٣١٨/٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٨/١٩٤.



وَوَجَّهُ الْقِرَاءَةَ بِهَا: أَنَّهَا عَلَى الْمَصْدَرِ، وَمَعْنَاهُ: أَقُولُ قَوْلَ الْحَقِّ<sup>(١)</sup>، أَوْ: قَالَ قَوْلَ الْحَقِّ<sup>(٢)</sup>،  
أَوْ: قَلْتُ قَوْلَ الْحَقِّ<sup>(٣)</sup>.

وتحتمل النصب على المدح، أو الحال، أو تقدير فعل مناسب.

قال الزمخشري: « وأما انتصابه فعلى المدح إن فسر بكلمة الله، وعلى أنه مصدر  
مؤكد لمضمون الجملة إن أريد قول الثبات والصدق، كقولك: هو عبد الله حقاً. والحق لا  
الباطل<sup>(٤)</sup> ».

وقيل: النصب على الحال، من اسم الإشارة أو من عيسى، أي: أقول قولاً حقاً<sup>(٥)</sup>.

« وقيل: هو منصوب بإضمار أعني<sup>(٦)</sup> ».

فثبت بهذا أنها قراءة متواترة من حيث النقل، صحيحة في اللغة والإعراب، والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٧٤/٢، والهداية: ٤٥٣٥/٧، والمحزر الوجيز: ١٥/٤، وتفسير البيضاوي:  
١٠/٤، والنسفي: ٣٣٥/٢، وابن جزي: ٤٨٠/١، والنيسابوري: ٤٨٤/٤، والثعالبي: ١٨/٤، وروح  
المعاني: ٤٠٩/٨.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢١٥/٦، والبغوي: ٢٣٣/٣.

(٣) انظر: تفسير الجلالين، ص ٣٩٩.

(٤) الكشاف: ١٦/٣.

(٥) انظر: تفسير القرطبي: ١٠٦/١١، والدر المصون: ٥٩٨/٧، وروح المعاني: ٤٠٩/٨، والتحرير والتنوير:  
١٠٢/١٦.

(٦) الدر المصون: ٥٩٨/٧.

**- المبحث السابع عشر: سورة طه:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ هَرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴾.

(٤٩)

[الآيات: ٣٠-٣١-٣٢].

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر: ﴿ أَخِي أَشَدُّ ﴾ بقطع الألف وفتحها في الحالين، ﴿ وَأَشْرِكُهُ ﴾ بضم الهمزة، والباقون من العشرة: بوصل الألف في الأول وبيتنؤونها، بالضم وفتح الهمزة في الثاني<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة: بقطع الألف وفتحها في الحالين من ﴿ أَشَدُّ ﴾، وضم الهمزة من ﴿ وَأَشْرِكُهُ ﴾، ووصفها النحاس بالشذوذ واستبعادها، ورجح الإمام الواحدي، والإمام ابن عطية، وأبو علي الفارسي -فيما نقله عنه ابن الجوزي ولم يتعقبه-: القراءة بوصل الألف في الأول، وفتح الهمزة في الثاني.

فقال الطبري: « ذَكَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿ أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى ﴾ بفتح الألف من ﴿ أَشَدُّ ﴾، ﴿ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴾: بضم الألف من ﴿ أَشْرِكُهُ ﴾، بمعنى الخبر من موسى عن نفسه أنه يفعل ذلك، لا على وجه الدعاء، وإذا قرئ ذلك كذلك جزم ﴿ أَشَدُّ ﴾ و﴿ أَشْرِكُ ﴾ على الجزاء، أو جواب الدعاء، وذلك قراءة لا أرى القراءة بها، وإن كان لها وجه مفهوم؛ لخلافها قراءة الحجة التي لا يجوز خلافها<sup>(٢)</sup>.

وقال النحاس: « وعن الحسن وابن أبي إسحاق أنهما قرآ ﴿ أَشَدُّ ﴾ بفتح الهمزة وضم

(١) انظر: التيسير، ص ١٥١، وتحبير التيسير، ص ٤٥٨، والنشر: ٢/ ٣٢٠.

(٢) تفسير الطبري: ٣٠١/١٨.

الذال الأولى وإسكان الثانية، ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ بضم الهمزة وإسكان الكاف، يجعلان الفعلين في موضع جزم جواباً لقوله: ﴿اجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِ﴾ وهذه القراءة شاذة بعيدة؛ لأن جواب مثل هذا إنما ينجزم بمعنى الشرط والمجازاة فيكون المعنى: إن تجعل لي وزيراً من أهلي أشدد به أزري وأشركه في أمري. وأمره النبوة والرسالة، وليس هذا إليه ﷺ فيخبر به، وإنما يسأل الله -جلّ وعزّ - أن يشركه معه في النبوة»<sup>(١)</sup>.

ونقل هذا الكلام القرطبي في (أحكام القرآن)<sup>(٢)</sup> ولم يتعقبه.

وقال الواحدي: «وقرأ ابن عامر: ﴿أَشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ على الجواب والمجازاة، والوجه الدعاء على ما قرأت به العامة؛ لأنه معطوف على ما تقدمه من قوله: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ ﴿وَبَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ ﴿٢٦﴾ فكما أن ذلك كله دعاء، فكذلك ما عطف عليه»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عطية: «وقرأ ابن عامر وحده: ﴿أَشْدُدْ﴾ بفتح الهمزة، و﴿أَشْرِكُهُ﴾ بضمها على أن موسى أسند هذه الأفعال إلى نفسه، ويكون الأمر هنا لا يريد به النبوة بل يريد تدبيره ومساعدته لأن النبوة لا يكون لموسى أن يشرك فيها بشراً.

وقرأ الباقر: ﴿أَشْدُدْ﴾ بضم الهمزة، و﴿أَشْرِكْ﴾ على معنى الدعاء في شد الأزر، وتشريك هارون في النبوة، وهذه هي الوجه؛ لأنها تناسب ما تقدم من الدعاء، وتعضدها آيات غير هذه، بطلبه تصديق هارون إياه»<sup>(٤)</sup>.

(١) إعراب القرآن: ٢٧/٣.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ١٩٤/١١.

(٣) الوسيط: ٢٠٥/٣.

(٤) المحرر الوجيز: ٤٢/٤.

وقال ابن الجوزي: « وقرأ ابن عامر: ﴿ أَشْدُّ ﴾ بالألف مقطوعة مفتوحة، ﴿ وَأَشْرِكُهُ ﴾ بضم الألف، وكذلك يبتديء بالألفين، قال أبو علي: هذه القراءة على الجواب والمجازاة، والوجه الدعاء دون الإخبار؛ لأن ما قبله دعاء، ولأن الإشراك في النبوة لا يكون إلا من الله عز وجل»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بقطع الألف وفتحها في الحالين من ﴿ أَشْدُّ ﴾، وضم همزة ﴿ وَأَشْرِكُهُ ﴾: قراءتان متواترتان، قرأ بهما ابن عامر في اللفظين، وهو أحد السبعة الذين تواترت قراءاتهم؛ لأن نسبتها إليهم وإلى العشرة نسبة إلى أهل الأمصار الذين قرؤوا بقراءتهم، فهي نسبة اشتهار كما مر غير مرة.

ووجهها في اللغة والمعنى ظاهر، وإن استبعده النحاس وغيره، فإن الطبري صرح بأن لها وجهاً مفهوماً، وإنما ردها لمخالفة الحجة من القرأة، وإذا كان لها وجه مفهوم كما ذكر الطبري فإن خلافها للحجة خلاف في نقل أوجه المتواتر، لا خلاف المتواتر.

ووجه هذه القراءة: أنها على معنى المخبر عن نفسه، أي: أنا أفعل ذلك، وإنما كان جزمًا على الجزاء في الأمر، و ﴿ أَشْرِكُهُ ﴾ بضم الهمزة للمضارعة، وجزم الفعل نسقًا على ما قبله<sup>(٢)</sup>.

وقد أحسن أبو حيان رحمته في الكشف عن هذا المعنى فقال: « وكان الأمر في قراءة ابن عامر لا يريد به النبوة بل يريد تدييره ومساعدته؛ لأنه ليس لموسى أن يُشْرِكَ في النبوة أحدًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) زاد المسير: ٣/١٥٧، وانظر: الحجة للفارسي: ٥/٢٢١-٢٢٢.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/٣٩٤، والثعلبي: ٦/٢٤٤، والهداية: ٧/٤٦٣٢، والكشاف: ٣/٦١، ومفاتيح

الغيب: ٢٢/٤٥، وتفسير البيضاوي: ٤/٢٦، والنسفي: ٢/٣٦٣، والبحر المحيط: ٧/٣٢٩، والدر

المصون: ٨/٣٢، وتفسير الجلالين، ص ٤٠٨، وفتح القدير: ٣/٤٢٩.

(٣) البحر المحيط: ٧/٣٢٩.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا جِبَاهُهُمْ وَعَصِيهِمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا

تَسْعَى ﴾. [الآية: ٦٦]. (٥٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر الدمشقي، ورَوَّح عن يعقوب

الحضرمي: ﴿ تُخَيَّلُ إِلَيْهِ ﴾ بالتاء، والباقون من العشرة: بالياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالتاء في ﴿ يُخَيَّلُ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ ﴾ فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار: ﴿ يُخَيَّلُ

إِلَيْهِ ﴾ بالياء، بمعنى: يُخَيَّلُ إِلَيْهِمْ سعيها، وإذا قرئ ذلك كذلك كانت (أن) في موضع رفع.

وروي عن الحسن البصري أنه كان يقرؤه: ﴿ تُخَيَّلُ ﴾ بالتاء، بمعنى: تخيل حبالهم

وعصيهم بأنها تسعى، ومن قرأ ذلك كذلك كانت (أن) في موضع نصب لتعلق ﴿ تُخَيَّلُ ﴾

بها. وقد ذُكر عن بعضهم أنه كان يقرؤه: ﴿ تُخَيَّلُ إِلَيْهِ ﴾ بمعنى: تتخيل إليه، وإذا قرئ ذلك

كذلك أيضاً فـ (أن) في موضع نصب بمعنى: تتخيل بالسعي لهم.

والقراءة التي لا يجوز عندي في ذلك غيرها: ﴿ يُخَيَّلُ ﴾ بالياء؛ لإجماع الحجة من القراء

عليه<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** يقال فيه ما قيل في الذي قبله، والقراءة بالتاء من قراءة قراء الأمصار، وهي قراءة:

ابن ذكوان عن ابن عامر الشامي، ورَوَّح عن يعقوب، كما سبق، فهي قراءة أهل الشام

والبصرة، وسبيلها التواتر كما تقدم تقريره أكثر من مرة.

وفي القراءة بالتاء مع البناء للمفعول وجهان، أحدها: أن الفعل مسند لضمير الحبال

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٢، وتحبير التيسير، ص ٤٦٠، والنشر: ٣٢١/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٣٣٦/١٨.

والعِصِّيَّ أي: تخيل الحبال والعِصِّيَّ، فأنتت لأنها جمع<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن الفعل مسند لقوله: ﴿أَنَّمَا سَعَى﴾ كقراءة العامة في أحد الأوجه، وإنما أنت الفعل؛ لاكتساب المرفوع التانيث بالإضافة؛ إذا التقدير: تخيل إليه سعيها، فهو كقوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام، من الآية: ١٦٠]<sup>(٢)</sup>.

«ومن بنى ﴿تُخَيَّلُ﴾ للمفعول فالمخيل لهم ذلك هو الله؛ للمحنة والابتلاء»<sup>(٣)</sup>. والله

أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٠٤/٢، والثعلبي: ٢٥٢/٦، والسمعاني: ٣٤٠/٣، والكشاف: ٧٣/٣، ومفاتيح الغيب: ٧٣/٢٢، وتفسير القرطبي: ٢٢٢/١١، والبيضاوي: ٣٢/٤، والبحر المحيط: ٣٥٥/٧، وتفسير أبي السعود: ٢٧/٦، وفتح القدير: ٤٤٢/٣.

(٢) انظر: الدر المصون: ٧٢-٧٣.

(٣) البحر المحيط: ٣٥٥/٧.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ، وَانظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا ﴾. [الآية: ٩٧]. (٥١-٥٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ بفتح النون وإسكان الحاء وضم الراء مخففة، وروي عن ابن جهم: بضم النون وكسر الراء مخففة: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾، والباقون من العشرة: بضم النون وفتح الحاء وتشديد الراء مع كسرها: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ بفتح النون وضم الراء، وقراءة: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ بضم النون وكسر الراء مخففة، ورجح الشوكاني قراءة الجمهور: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ فقال الإمام الطبري: « وقوله: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾: اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ بضم النون وتشديد الراء، بمعنى: لنحرقه بالنار قطعة قطعة. ورؤي عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ بضم النون وتخفيف الراء، بمعنى: لنحرقه بالنار إحراقاً واحداً. وقرأه أبو جعفر القارئ: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ بفتح النون وضم الراء بمعنى: لنبردنه بالمبارد، من حرقته أحرقه وأحرّقه، كما قال الشاعر: **بِذِي فِرْقَيْنِ يَوْمَ بَنُو حُبَيْبٍ .. يُؤَبِّهُمُ عَلَيْنَا يَحْرُقُونَا**<sup>(٢)</sup>.

والصواب في ذلك عندنا من القراءة: ﴿ لَنُحَرِّقَنَّهُ ﴾ بضم النون وتشديد الراء، من

الإحراق بالنار.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٦٢، والنشر: ٢/ ٣٢٢.

(٢) البيت من بحر الوافر، ونسبه التبريزي في شرح ديوان الحماسة: لعامر بن شقيق الضبي، ص ٢٢٤، ونسبه له ابن منظور في اللسان: ١٠/ ٤٥، وذكره الأزهر في تهذيب اللغة بلا نسبة: ٤/ ٢٩، مادة: (ح ر ق).

كما حدثني عليّ قال: ثنا أبو صالح، قال: ثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس قوله: ﴿لَنُحْرِقَنَّهُ﴾ يقول: بالنار.

حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس: ﴿لَنُحْرِقَنَّهُ﴾ فحرقه ثم ذراه في اليم، وإنما اخترت هذه القراءة؛ لإجماع الحجة من القراء عليها.

وأما أبو جعفر فإني أحسبه ذهب إلى ما حدثنا به موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط عن السدي: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحْرِقَنَّهُ، ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ ثم أخذه فذبجه، ثم حرقه بالمبرد، ثم ذراه في اليم، فلم يبق بحر يومئذ إلا وقع فيه شيء منه.

حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحْرِقَنَّهُ، ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ قال: وفي بعض القراءات: (لنذبحنه ثم لنحرقنه ثم لننسفنه في اليم نسفاً).

حدثنا الحسن، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن قتادة في حرف ابن مسعود: (وأنظر إلى إلهك الذي ظلت عليه عاكفا لنذبحنه ثم لنحرقنه ثم لننسفنه في اليم نسفاً) (١).

وقال الإمام الشوكاني: «﴿لَنُحْرِقَنَّهُ﴾: قرأ الجمهور بضم النون وتشديد الراء، من: حرقه يحرقه. وقرأ الحسن: بضم النون وسكون الحاء وتخفيف الراء، من: أحرقه يحرقه. وقرأ علي وابن عباس وأبو جعفر وابن محيصة وأشهب والعقيلي: ﴿لَنُحْرِقَنَّهُ﴾ بفتح النون وضم الراء مخففة من: حرقت الشيء أحرقه حرقاً إذا بردته وحككت بعضه ببعض، أي: لنبردنه بالمبارد ويقال للمبرد المحرق، والقراءة الأولى أولى، ومعناها: الإحراق بالنار، وكذا

(١) تفسير الطبري: ١٨/٣٦٥-٣٦٦.



معنى القراءة الثانية»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** كل هذه القراءات الثلاث متواترة نقلاً، وقراءة: ﴿لنَحْرُقَنَّهٗ﴾ و ﴿لنُحْرِقَنَّهٗ﴾: قراءتان عشريتان، وقد سبق أن القراءات الثلاث المتممة للعشر متواترة كالسبع.

فأما وجه القراءة بفتح النون وإسكان الحاء وضم الراء مخففة ﴿لنَحْرُقَنَّهٗ﴾: فعلى معنى: لنبرِّدَّنه بالمبارد، يقال: حرقه يحرقه ويحرقه إذا برّده، ومنه قيل للمبرد المحرق، ودليل هذه القراءة التواتر، واستدلَّ لمعنى هذه القراءة بقول السدي<sup>(٢)</sup>: أخذ موسى العجل فذبحه ثم حرقه بالمبرد ثم ذراه في اليم<sup>(٣)</sup>.

وهذه القراءة تُروى عن علي، وابن عباس<sup>(٤)</sup>.

أما وجه القراءة بضم النون وكسر الراء مخففة ﴿لنُحْرِقَنَّهٗ﴾: فهو من (أحرق) رباعياً، وهو من الإحراق بالنار، كقراءة الباقيين<sup>(٥)</sup>، «على معنى: لنحرقنه مرة واحدة»<sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

(١) فتح القدير: ٤٥٣/٣-٤٥٤.

(٢) هو إسماعيل بن عبد الرحمن الهاشمي السدي، تابعي، وكنيته: أبو محمد. روى عن: ابن عباس، وغيره، روى عنه: الثوري، وغيره، توفي سنة: ١٢٦هـ، وقيل: ١٢٧هـ. ينظر لترجمته: سير أعلام النبلاء: ٥/٢٦٥، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/١١٠.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٤١١/٢، وابن أبي زمنين: ١٢٥/٣، والثعلبي: ٢٥٩/٦، والهداية: ٧/٤٦٩٤-٤٦٩٥، وتفسير السمعي: ٣/٣٥٣، والمحزر الوجيز: ٤/٦٢، وزاد المسير: ٣/١٧٤، ومفاتيح الغيب: ٢٢/٩٧، وتفسير القرطبي: ١١/٢٤٢، وابن جزي: ٢/١٤، والبحر المحيط: ٧/٣٨٠، وتفسير الثعالبي: ٤/٦٦، وأبي السعود: ٦/٤٠.

(٤) انظر: الهداية: ٧/٤٦٩٥، وتفسير السمعي: ٣/٣٥٣.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي: ٦/٢٥٩، والسمعي: ٣/٣٥٣، والمحزر الوجيز: ٤/٦٢، وتفسير القرطبي: ١١/٢٤٢، والبيضاوي: ٤/٣٧، والبحر المحيط: ٧/٣٨٠، والدر المصون: ٨/١٠٠، وروح المعاني: ٨/٥٦٧.

(٦) الهداية: ٧/٤٦٩٤.

**- المبحث الثامن عشر: سورة الأنبياء:-**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ

أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾. [الآية: ٨٠]. (٥٤-٥٣)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وحفص وأبو جعفر: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ بالتاء، وأبو بكرورويس: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ بالنون، والباقون من العشرة: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.**الطعن:** رجَّح الإمام الطبري القراءة بالياء: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ فقرأ ذلك أكثر قراء الأمصار:

﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ بالياء، بمعنى: ليحصنكم اللبوس من بأسكم، ذكروه لتذكير اللبوس. وقرأ

ذلك أبو جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ بالتاء، بمعنى: لتحصنكم الصنعة، فأنث

لتأنيث الصنعة. وقرأ شيبه بن نصاح وعاصم بن أبي النجود: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ بالنون، بمعنى:

لنحصنكم نحن من بأسكم.

قال أبو جعفر: وأولى القراءات في ذلك بالصواب عندي: قراءة من قرأه بالياء؛ لأنها

القراءة التي عليها الحجة من قراء الأمصار، وإن كانت القراءات الثلاث التي ذكرناها

متقاربات المعاني، وذلك أن الصنعة هي اللبوس، واللبوس هي الصنعة، والله هو المحصن

به من البأس، وهو المحصن بتصيير الله إياه كذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٥، وتحبير التيسير، ص ٤٦٦، والنشر: ٣٢٤ / ٢.

(٢) تفسير الطبري: ٤٨٠-٤٨١ / ١٨.

**الرد:** أهمل الإمام الطبري رحمته ذكر ابن عامر وحفص حيث قرؤوا بالتاء كأبي جعفر كما سبق، حيث قال: «وقرأ ذلك أبو جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾ بالتاء».

وقوله: «وقرأ شيبه بن نصاح وعاصم بن أبي النجود: ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾ بالنون»:

الذي قرأ بالنون هو شعبة عن عاصم، ورويس كما سبق، أما حفص عن عاصم فقرأ بالتاء.

وقوله رحمته: «وأولى القراءات في ذلك بالصواب عندي: قراءة من قرأه بالياء؛ لأنها القراءة التي عليها الحجة من قراء الأمصار»: يقال فيه ما قيل فيما سبق مثله، من أن سبيل ذلك كله التواتر.

وقد ذكر الإمام الطبري صحة القراءات الثلاث لغة ومعنى، حيث قال: «القراءات الثلاث التي ذكرناها متقاربات المعاني، وذلك أن الصنعة هي اللبوس، واللبوس هي الصنعة، والله هو المحصن به من البأس، وهو المحصن بتصوير الله إياه كذلك».

فوجه القراءة بالنون: رد الفعل إلى الله تعالى، لقوله: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ﴾<sup>(١)</sup>.

ومن قرأ بالتاء قيل: «حمله على المعنى؛ لأنه الدرع»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٣٥/٢، وابن أبي زمنين: ١٥٥/٣، والثعلبي: ٢٨٦/٦، والسمعاني: ٣٩٧/٣،

والكشاف: ١٢٩/٣، والمحزر الوجيز: ٩٣/٤، ومفاتيح الغيب: ١٦٨/٢٢، وتفسير القرطبي: ٣٢١/١١،

والبحر المحيط: ٤٥٧-٧، والدر المصون: ١٨٧/٨، وتفسير النيسابوري: ٢٧/٥.

(٢) زاد المسير: ٢٠٤/٣.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا

أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلين﴾ [الآية: ١٠٤]. (٥٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿تَطْوِي﴾ بالتاء مضمومة وفتح الواو، و ﴿السَّمَاءِ﴾

بالرفع، والباقون من العشرة: بالنون مفتوحة وكسر الواو ﴿نَطْوِي﴾، و ﴿السَّمَاءِ﴾ بالنصب<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري قراءة أبي جعفر: ﴿تَطْوِي﴾ بالتاء مضمومة وفتح الواو،

و ﴿السَّمَاءِ﴾ بالرفع فقال:

« اختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار -سوى أبي جعفر القارئ- :

﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءِ﴾ بالنون، وقرأ ذلك أبو جعفر: ﴿يَوْمَ تَطْوِي السَّمَاءِ﴾ بالتاء وضمها، على وجه ما لم يُسمِّ فاعله.

والصواب من القراءة في ذلك: ما عليه قراء الأمصار: بالنون؛ لإجماع الحجة من القراء

عليه وشذوذ ما خالفه<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر متواترة نقلاً، ونسبتها إليه نسبة اشتهاار لا اقتصار.

وهي على البناء للمفعول، و ﴿السَّمَاءِ﴾ بالرفع نائب الفاعل، وأنت الفعل لأن

﴿السَّمَاءِ﴾ مؤنثة<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٦٧، والنشر: ٢/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) تفسير الطبري: ١٨/ ٥٤٤.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٦/ ٣١١، والكشاف: ٣/ ١٣٧، والمحزر الوجيز: ٤/ ١٠٢، ومفاتيح الغيب:

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ .

(٥٦)

[الآية: ١١٢].

**تأصيل القراءة:** روى حفص عن عاصم: ﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم ﴾ بالألف في ﴿ قُلْ ﴾ على الماضي، والباقون من العشرة: بغير ألف، على صيغة الأمر.

وقرأ أبو جعفر: ﴿ رَبُّ أَحْكُم ﴾ بضم الباء، والباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بضم الباء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾، وجعله النحاس ومكي بن أبي طالب لحناً عند النحويين، وحكى البغوي عن النحاة تضعيفه جداً، ونسبته للغلط.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم ﴾ بكسر الباء ووصل الألف، ألف ﴿ أَحْكُم ﴾ على وجه الدعاء والمسألة، سوى أبي جعفر فإنه ضم الباء من (الرب)، على وجه نداء المفرد، وغير الضحاك بن مزاحم، فإنه روي عنه أنه كان يقرأ ذلك: ﴿ رَبِّي أَحْكُم ﴾ على وجه الخبر بأن الله أحكم بالحق من كل حاكم، فثبت الياء في (الرب)، ويهمز الألف من ﴿ أَحْكُم ﴾ ويرفع ﴿ أَحْكُم ﴾ على أنه خبر للرب تبارك وتعالى.

والصواب من القراءة عندنا في ذلك: وصل الباء من (الرب) وكسرها بـ ﴿ أَحْكُم ﴾

وترك قطع الألف من ﴿ أَحْكُم ﴾ على ما عليه قراء الأمصار؛ لإجماع الحجة من القراء عليه وشذوذ ما خالفه. وأما الضحاك فإن في القراءة التي ذكرت عنه زيادة حرف على خط المصاحف، ولا ينبغي أن يزداد ذلك فيها، مع صحة معنى القراءة بترك زيادته، وقد زعم

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٦٧، والنشر: ٣٢٥ / ٢.

بعضهم أن معنى قوله: ﴿ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾ قل: رب احكم بحكمك الحق، ثم حذف الحكم الذي الحق نعت له، وأقيم الحق مقامه، ولذلك وجه، غير أن الذي قلناه أوضح وأشبه بما قاله أهل التأويل، فلذلك اخترناه»<sup>(١)</sup>.

وقال النحاس: «وعن أبي جعفر أنه قرأ: ﴿ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾ وهذا عند النحويين لحن. لا يجوز عندهم: رجل أقبل، حتى تقول: يا رجل، أو ما أشبهه»<sup>(٢)</sup>.

ونقل كلامه القرطبي في أحكام القرآن<sup>(٣)</sup>، والشوكاني في فتح القدير<sup>(٤)</sup>، ولم يتعقبا.

وقال مكي بن أبي طالب: «وقرأ أبو جعفر يزيد: ﴿ قَلَّ رَبُّ ﴾ بالرفع، وهو غلط عند النحويين لا يجوز عندهم رجل أقبل، لأنهم جعلوا (يا) عوضاً عن المحذوف، والأصل: يا أيها الرجل»<sup>(٥)</sup>.

وقال البغوي «قرأ أبو جعفر: ﴿ لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا ﴾، بضم التاء على جوار ألف ﴿ اسْجُدُوا ﴾. وكذلك قرأ: ﴿ قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾، بضم الباء، وضَعَفَهُ النحاة جداً، ونسبوه إلى الغلط فيه»<sup>(٦)</sup>.

**الروء:** القراءة التي رُدت هنا هي: ضم الباء من ﴿ رَبُّ ﴾، وهي قراءة عشرية متواترة، قرأ بها الإمام أبو جعفر كما سبق.

(١) تفسير الطبري: ٥٥٤-٥٥٥ / ١٨.

(٢) إعراب القرآن: ٥٩ / ٣.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٣٥١ / ١١.

(٤) انظر: فتح القدير: ٥٠٩ / ٣.

(٥) الهداية: ٤٨٣١ / ٧.

(٦) تفسير البغوي: ١٠٤ / ١.

وَوَجْهُ القِراءَة بها: على المنادى المفرد<sup>(١)</sup>. وتُعَقَّبُ بأن حذف حرف النداء من اسم الجنس شاذ بابه الشعر. قال الألو سي: وذلك لغة حكاها سيبويه في المضاف إلى ياء المتكلم حال ندائه ولا شذوذ فيه<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان: « وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها بل هذا من اللغات الجائزة في يا غلامي، وهي أن تبنيه على الضم وأنت تنوي الإضافة لَمَّا قطعتَه عن الإضافة وأنت تريدها بنيته، فمعنى رب: يا ربي »<sup>(٣)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « وقراه أبو جعفر: بضم الباء، وهو وجه عربي في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، كأنهم جعلوه بمنزلة الترخيم، وهو جائز إذا أمن اللبس »<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٣١٥/٦، والمحرر الوجيز: ١٠٤/٤.

(٢) انظر: روح المعاني: ١٠٢/٩.

(٣) البحر المحيط: ٤٧٤/٧.

(٤) التحرير والتنوير: ١٧٦/١٧.

**- المبحث التاسع عشر: سورة الحج:**

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَاءُ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَافِ يُظَلِّمْ نُذِقُهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الآية: ٢٥]. (٥٧)

**تأصيل القراءة:** روى حفص عن عاصم: ﴿لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾ بالنصب، والباقون من العشرة: بالرفع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بالنصب في: ﴿سَوَاءً﴾ فقال:

« وأما قوله: ﴿سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ﴾ فإن قرأه الأمصار على رفع ﴿سَوَاءً﴾ بالعاكف، والعاكف به، وإعمال ﴿جَعَلْنَاهُ﴾ في الهاء المتصلة به، واللام التي في قوله ﴿لِلنَّاسِ﴾، ثم استأنف الكلام بـ ﴿سَوَاءً﴾، وكذلك تفعل العرب بـ (سواء) إذا جاءت بعد حرف قد تم الكلام به، فتقول: مررت برجل سواءً عنده الخير والشر، وقد يجوز في ذلك الخفض، وإنما يختار الرفع في ذلك لأن (سواء) في مذهب واحد عندهم، فكأنهم قالوا: مررت برجل واحد عنده الخير والشر. وأما من خفضه فإنه يوجهه إلى معتدلٍ عنده الخير والشر، ومن قال ذلك في ﴿سَوَاءً﴾ فاستأنف به ورفع لم يقله في معتدل، لأن معتدل فعل مصرّح، و ﴿سَوَاءً﴾ مصدر فأخراجهم إياه إلى الفعل كإخراجهم (حسب) في قولهم: مررت برجل حسبك من رجل إلى الفعل.

وقد ذكر عن بعض القراء أنه قرأه نصباً على إعمال ﴿جَعَلْنَاهُ﴾ فيه، وذلك وإن كان له

وجه في العربية فقراءة لا أستجيز القراءة بها؛ لإجماع الحجة من القراء على خلافه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٧، وتحبير التيسير، ص ٤٧٠، والنشر: ٢/ ٣٢٦.

(٢) تفسير الطبري: ١٨/ ٥٩٧-٥٩٨.



**الرد:** القراءة بالنصب سبعية متواترة نقلاً، ونسبتها لحفص لا تجعلها آحادية، كما سبق بيانه أكثر من مرة.

وتحتمل قراءة النصب وجهين، أحدهما: أن يكون مفعولاً ثانياً لـ (جعل)، يعني: جعلناه سواء، لأنّ الجعل يتعدى إلى مفعولين<sup>(١)</sup>، « ويرتفع ﴿الْعَكْفُ﴾ به؛ لأنه مصدر في معنى مستو، أعمل عمل اسم الفاعل »<sup>(٢)</sup>.

والوجه الثاني: أن يكون حالاً من الضمير في (جعلنا)<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان: « فإن كانت جعل تتعدى إلى اثنين فـ ﴿سَوَاءً﴾ الثاني، أو إلى واحد فـ ﴿سَوَاءً﴾ حال من الهاء »<sup>(٤)</sup>، وهذا ظاهر جداً، والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٥٥/٢، والثعلبي: ١٥/٧، والكشاف: ١٥١/٣، وتفسير القرطبي: ٣٤/١٢،

وابن جزي: ٣٧/٢، والبحر المحيط: ٤٩٩/٧، وتفسير النيسابوري: ٧٥/٥.

(٢) المحرر الوجيز: ١١٥/٤.

(٣) انظر: المحرر الوجيز: ١١٥/٤، وتفسير القرطبي: ٣٤/١٢، والبيضاوي: ٦٩/٤، وفتح القدير: ٥٢٨/٣،

وروح المعاني: ١٣٣/٩.

(٤) البحر المحيط: ٤٩٩/٧.

**– المبحث العشرون: سورة المؤمنون:**

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ [الآية: ٨]. (٥٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير: ﴿ لِأَمَانَتِهِمْ ﴾ بغير ألف على التوحيد، والباقون من العشرة: بالألف على الجمع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالإفراد في: ﴿ لِأَمْنَتِهِمْ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار إلا ابن كثير: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ ﴾ على الجمع.

وقرأ ذلك ابن كثير: ﴿ لِأَمَانَتِهِمْ ﴾ على الواحدة.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿ لِأَمْنَتِهِمْ ﴾؛ لإجماع الحجة من القراء عليها<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالإفراد سبعة متواترة، ونسبتها للإمام ابن كثير نسبة اشتهار لا اقتصار.

ووجه القراءة بها: على أنه اسم جنس، والمعنى: للأمانات التي ائتمنوا عليها<sup>(٣)</sup>،

أو: لأنها في الأصل مصدر<sup>(٤)</sup>، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ وَعَهْدِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٨، وتحرير التيسير، ص ٤٧٤، والنشر: ٣٢٨/٢.

(٢) تفسير الطبري: ١١/١٩.

(٣) زاد المسير: ٢٥٦/٣.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي: ٨٣/٤، والتحرير والتنوير: ١٦/١٨.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٩/٧.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْرِبِينَ بِهٖ سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [الآية: ٦٧]. (٥٩)

**نأصيل القراءة:** قرأ نافع: ﴿تُهْجِرُونَ﴾ بضم التاء وكسر الجيم، والباقون من العشرة: بفتح التاء وضم الجيم<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بفتح التاء وضم الجيم: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ فقال:

« وقوله: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ اختلفت القراء في قراءته، فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ بفتح التاء وضم الجيم. ولقراءة من قرأ ذلك كذلك وجهان من المعنى، أحدهما: أن يكون عنى أنه وصفهم بالإعراض عن القرآن أو البيت، أو رسول الله ﷺ ورفضه.

والآخر: أن يكون عنى أنهم يقولون شيئاً من القول كما يهجر الرجل في منامه، وذلك إذا هذى، فكأنه وصفهم بأنهم يقولون في القرآن ما لا معنى له من القول، وذلك أن يقولوا فيه باطلاً من القول الذي لا يضره..

وقرأ ذلك آخرون: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ بضم التاء وكسر الجيم. وممن قرأ ذلك كذلك من قراء الأمصار: نافع بن أبي نعيم، بمعنى: يفحشون في المنطق، ويقولون الخنا، من قولهم: أهجر الرجل: إذا أفحش في القول. وذكر أنهم كانوا يسبّون رسول الله ﷺ.

\* ذكر من قال ذلك: حدثنا عليّ، قال: ثنا أبو صالح، قال: ثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس: ﴿تُهْجُرُونَ﴾ قال: تقولون هجراً.

حدثنا ابن حميد، قال: ثنا يحيى بن واضح، قال: ثنا عبد المؤمن، عن أبي نبيك، عن عكرمة، أنه قرأ: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾: أي تسبّون.

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٩، وتحبير التيسير، ص ٤٧٦، والنشر: ٢/ ٣٢٩.

حدثنا ابن بشار، قال: ثنا هوزة، قال: ثنا عون، عن الحسن في قوله: ﴿سَمِرًا تُهَجِّرُونَ﴾<sup>(١)</sup> رسولاً..

حدثت عن الحسين، قال: سمعت أبا معاذ يقول: أخبرنا عبيد، قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: ﴿تُهَجِّرُونَ﴾ يقول: يقولون المنكر والخنا من القول، كذلك هُجِرَ القول.

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا: القراءة التي عليها قرّاء الأمصار، وهي فتح التاء وضم الجيم؛ لإجماع الحجة من القرّاء<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة نافع متواترة من حيث الرواية؛ لِمَا تقرر من تواتر قراءات الأئمة العشرة.

ووجه القراءة بها: أي: تتكلمون بهجر القول ومنكره<sup>(٢)</sup>، «وهو السَّبُّ والإفحاش»<sup>(٣)</sup>. أي: تفحشون وتقولون الخنا، يقال: أهجر الرجل في كلامه أي: أفحش.

وقيل: الخنا ومعناه: التجاوز، ومنه قيل: (الهاجرة)؛ لأنه وقت تجاوز الشمس من الشرق إلى الغرب.

وأما معناه، فقال ابن عباس فيه: معناه، تَسْمُرُونَ برسول الله ﷺ وتقولون الهجر، وقيل: تشركون، وقيل: تَسُبُّونَ النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

قال ابن أبي زمنين: «قال قتادة: يعني بهذا: أهل مكة؛ كان سَامِرُهُم لا يخاف شيئاً، كانوا

(١) تفسير الطبري: ١٩/٥٤-٥٦.

(٢) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٣/٢٠٥، والماوردي: ٤/٦١، والسمعاني: ٣/٤٨٣، والبغوي: ٣/٣٧٠، والمححر الوجيز: ٤/١٥٠، وتفسير القرطبي: ١٢/١٣٧، وابن جزي: ٢/٥٤، وتفسير الثعالبي: ٤/١٥٧، وفتح القدير: ٣/٥٨١.

(٣) زاد المسير: ٣/٢٦٧.

(٤) انظر: تفسير الثعالبي: ٧/٥٢، والهداية: ٧/٤٩٨٤، وتنوير المقباس، ص ٢٨٨.

يقولون: نحن أهل الحرم؛ فلا نُقَرَّب؛ لما أعطاهم الله من الأمن، وهم مع ذلك يتكلمون بالشرك والبهتان.

والقراءة على تفسير قتادة: بضم التاء وكسر الجيم<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) تفسير ابن أبي زمنين: ٣/ ٢٠٥.

**– المبحث الحادي والعشرون: سورة الشعراء:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾. [الآية: ١٧٦].

(٦٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ الحرميان وأبو جعفر وابن عامر: ﴿ أَصْحَابُ لَيْكَةِ ﴾ هنا في الشعراء وفي ص: بلام مفتوحة من غير همزة بعدها ولا ألف قبلها وفتح التاء، والباقون من العشرة: بالألف واللام مع الهمزة وخفض التاء. والذي في الحجر وق بهذه الترجمة بإجماع، غير أن ورثاً يلقي فيهما حركة الهمزة على اللام على أصله<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الزمخشري، وابن عطية قراءة ﴿ لَيْكَةِ ﴾ بترك الهمزة ونصب التاء، بوزن (ليلة)، وتابع الرازي الزمخشري في رده ذلك.

فقال الزمخشري: « قرئ: ﴿ أَصْحَابُ لَيْكَةِ ﴾ بالهمزة وبتخفيفها، وبالجر على الإضافة وهو الوجه.

ومن قرأ بالنصب وزعم أن ﴿ لَيْكَةِ ﴾ بوزن (ليلة): اسم بلد، فتَوَهُّمُ قاد إليه خط المصحف، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة ص بغير ألف.

وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللافظ، كما يكتب أصحاب النحو (لان) و (لولى) على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة، على أن (ليكة) اسم لا يعرف<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٦، وتحبير التيسير، ص ٤٨٩، والنشر: ٢/ ٣٣٦.

(٢) الكشف للزمخشري: ٣/ ٣٣٢.

وقال ابن عطية: « وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر: ﴿أَصْحَبُ لَيْكَةَ﴾ على وزن (فعله) هنا وفي ص، وقرأ الباقون: ﴿الْأَيْكَةَ﴾ وهي الدوحة الملتفة من الشجر على الإطلاق.. و ﴿لَيْكَةَ﴾ اسم البلد في قراءة ذلك قاله بعض المفسرين، ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام.

وذهب قوم إلى أنها مسهلة من ﴿الْأَيْكَةَ﴾، وأنها وقعت في المصحف هنا وفي سورة ص بغير ألف. وقال أبو علي: سقوط ذلك من المصحف لا يرجح النطق بها هكذا؛ لأن المصحف اتبع فيه تسهيل اللفظ، فكما سقطت الألف من اللفظ سقطت من الخط، نحو سقوط الواو من قوله: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ لما سقطت من اللفظ.

وأما ترجيح القراءة في ﴿لَيْكَةَ﴾ بفتح التاء في موضع الجر فلا يقتضيه ما في المصحف، وهي قراءة ضعيفة، ويدل على ضعفها أن سائر القرآن غير هذين الموضعين مجمع فيه على الأيكة بالهمز والألف والخفض»<sup>(١)</sup>.

وقال الرازي: « قرئ ﴿أَصْحَبُ لَيْكَةَ﴾ بالهمزة وبتخفيفها، وبالجر على الإضافة، وهو الوجه، ومن قرأ بالنصب وزعم أن ﴿لَيْكَةَ﴾ بوزن ليلة اسم بلد يعرف فتوهم قاد إليه خط المصحف، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة ص بغير ألف، لكن قد كتبت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة على أن ليكة اسم لا يعرف»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة ﴿لَيْكَةَ﴾ بغير ألف ونصب التاء: متواترة من حيث الرواية، ولا يجوز نسبتها إلى الوهم؛ لأن الأساس في القراءة هو النقل والرواية، وقد نقلت هذه القراءة نقل تواتر يفيد اليقين.

(١) المحرر الوجيز: ٤/٢٤١-٢٤٢.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ٢٤/٥٢٨.

ولهذه القراءة وجوه، منها:

أولاً: جعلها اسم بلد وهو لا ينصرف، للعلمية والتأنيث<sup>(١)</sup>.

ثانياً: أن ﴿لَيْكَةَ﴾ و ﴿الْأَيْكَةَ﴾ لغتان قرئتا جميعاً<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: أن « ﴿لَيْكَةَ﴾ اسم قرية. و ﴿الْأَيْكَةَ﴾ اسم البلد كله »<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: أنه مسهل من الهمز<sup>(٤)</sup>.

قال البيضاوي: « وإنما كتبت ههنا وفي ص بغير ألف؛ اتباعاً للفظ »<sup>(٥)</sup>.

قال أبو حيان: « قرأ الحرميان وابن عامر: ﴿لَيْكَةَ﴾ هنا وفي ص، بغير لام ممنوع الصرف، وقرأ باقي السبعة: ﴿الْأَيْكَةَ﴾ بلام التعريف.

فأما قراءة الفتح: فقال أبو عبيد: وجدنا في بعض التفسيرات: ﴿لَيْكَةَ﴾: اسم للقرية، و﴿الْأَيْكَةَ﴾: البلاد كلها، كمكة وبكة، ورأيتها في الإمام مصحف عثمان في الحجر وق: ﴿الْأَيْكَةَ﴾، وفي الشعراء وص: ﴿لَيْكَةَ﴾، واجتمعت مصاحف الأمصار كلها بعد على ذلك ولم تختلف. انتهى.

وقد طعن في هذه القراءة: المبرد، وابن قتيبة، والزجاج، وأبو علي الفارسي، والنحاس، وتبعهم الزمخشري، ووهّموا القراء وقالوا: حملهم على ذلك كون الذي كتب في هذين

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٥٦٥/٢، والسمعاني: ٦٤/٤، والبغوي: ٤٧٧/٣، وتفسير البيضاوي: ١٤٨/٤،

والنسفي: ٥٧٩/٢، والنيسابوري: ٢٨٣/٥، والثعالبي: ٢٣٥/٤، وأبي السعود: ٢٦٢/٦.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ١٧٨/٧.

(٣) الهداية: ٥٣٤٦/٨.

(٤) انظر: تفسير ابن جزي: ٩٥/٢، والثعالبي: ٢٣٥/٤.

(٥) تفسير البيضاوي: ١٤٨/٤.



الموضوعين على اللفظ في من نقل حركة الهمزة إلى اللام وأسقط الهمزة، فتوهم أن اللام من بنية الكلمة ففتح التاء، وكان الصواب أن يكسر، ثم مادة (ل ي ك) لم يوجد منها تركيب، فهي مادة مهملة، كما أهملوا مادة (خ ذ ج) منقوطة، وهذه نزعة اعتزالية يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها، ويقرب إنكارها من الردة، والعياذ بالله.

أما نافع: فقرأ على سبعين من التابعين، وهم عرب فصحاء، ثم هي قراءة أهل المدينة قاطبة.

وأما ابن كثير فقرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة كمجاهد وغيره، وقد قرأ عليه إمام البصرة أبو عمرو بن العلاء، وسأله بعض العلماء: أقرأت على ابن كثير؟ قال: نعم، ختمت على ابن كثير بعدما ختمت على مجاهد، وكان ابن كثير أعلم من مجاهد باللغة. قال أبو عمرو: ولم يكن بين القراءتين كبير، يعني: خلافاً.

وأما ابن عامر: فهو إمام أهل الشام، وهو عربي قح، قد سبق للحن، أخذ عن عثمان، وعن أبي الدرداء وغيرهما.

فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة: الحرمان: مكة والمدينة، والشام، وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب: فإن صح ذلك كانت الكلمة عجمية، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب، فيكون قد اجتمع على منع صرفها: العلمية والعجمة والتأنيث<sup>(١)</sup>.

وقال السمين الحلبي: « وقد اضطربت أقوال الناس في القراءة الأولى. وتجراً بعضهم على قارئها، وسأذكر لك من ذلك طرفاً.. »

(١) البحر المحيط: ٨ / ١٨٥-١٨٦.

وهؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأثبات إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال، وكيف يُظنُّ بمثل أسنَّ القراء وأعلاهم إسناداً، الآخذ للقرآن عن جملة من جلة الصحابة أبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما، وبمثل إمام مكة شرفها الله تعالى وبمثل إمام المدينة؟ وكيف يُنكرُ على أبي عبيد قوله، أو يتهم في نقله؟. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والتواتر قطعي فلا يعارض بالظني.

وأما اختلاف القراءة مع اتحاد القصة فلا يضر ذلك، عبّر عنها تارة بالقرية خاصة، وتارة بالمصّر الجامع للقري كلها، الشامل هو لها. وأما تفسير ابن عباس فلا ينافي ذلك؛ لأنه عبر عنها كثر فيها. ومن رأى ما ذكرته من مناقب هؤلاء الأئمة في شرح (حز الأمانى) اطّرح ما طعن به عليهم، وعرف قدرهم ومكانتهم»<sup>(١)</sup>.

وقال النيسابوري: «قال في (الكشاف): قرئ ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ بتخفيف الهمزة وبالجر على الإضافة وهو الوجه، ومن قرأ بالنصب وزعم أن ﴿لَيْكَةَ﴾ بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاد إليه خط المصحف في هذه السورة، وفي سورة ص، ثم اعترض عليه بأن ﴿لَيْكَةَ﴾ اسم لا يعرف. قلت: إنه لا يلزم من عدم العلم بالشيء عدم ذلك الشيء، والظن بالمتواتر يجب أن يكون أحسن من ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: «وعن أبي عبيد: وجدنا في بعض كتب التفسير أن ﴿لَيْكَةَ﴾ اسم القرية، و﴿الأيكة﴾ البلاد كلها، كمكة وبكة.

وهذا من التغيير لأجل التسمية، كما سمّوا شمساً بضم الشين ليكون علماً وأصله الشمس علماً بالغلبة. والتغيير لأجل النقل إلى العلمية وارد بكثرة، ذكره ابن جني في (شرح

(١) الدر المصون: ٨ / ٥٤٤-٥٤٩.

(٢) تفسير النيسابوري: ٥ / ٢٨٤.

مشكل الحماسة) عند قول تأبط شرّاً<sup>(١)</sup> :

إني لمهد من ثنائي فقاصد .:. به لابن عم الصدق شمس بن مالك<sup>(٢)</sup>

وذكره في (الكشاف) في سورة أبي لهب.. فلما صار اسم ليكة علما على البلاد جاز منعه من الصرف لذلك، وليس ذلك لمجرد نقل حركة الهمزة على اللام كما توهمه النحاس، ولا لأن القراءة اغترار بخط المصحف كما تعسف صاحب (الكشاف) على عاداته في الاستخفاف بتوهيم القراء، وقد علمتم أن الاعتماد في القراءات على الرواية قبل نسخ المصاحف كما بيناه في المقدمة السادسة من مقدمات هذا التفسير، فلا تتبعوا الأوهام المخطئة<sup>(٣)</sup>.

وهكذا ترى وجه هذه القراءة من حيث الرواية فهي متواترة النقل، ومن حيث اللغة، وموافقة رسم المصحف، وتلك هي الأركان الثلاثة المعتمدة في ثبوت القراءة، كما تقدم بيانه في تمهيد هذا البحث. والله أعلم.

(١) هو ثابت بن جابر بن سفيان بن عدي بن كعب الفهمي، وكنيته: أبو زهير. شاعر جاهلي، قيل إنما سمي بذلك لأنه أخذ سيفاً تحت أبطه وخرج فقيل لأمه: أين هو قالت لا أدري تأبط شرّاً وخرج، توفي نحو سنة: ٨٠ ق هـ. ينظر لترجمته: المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني، ص ٧٨، ونزهة الألباب في الألقاب لابن حجر: ١/١٤٣.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوانه، ص ١٤٨، ونسبه إليه: التبريزي في شرح ديوان الحماسة، ص ٢٢، والبغدادي في خزنة الأدب: ١/٢٠٠، والزبيدي في تاج العروس: ١٦/١٧١، مادة: (ش م س). وغيرهم.

(٣) التحرير والتنوير: ١٩/١٨٢-١٨٣.

## – المبحث الثاني والعشرون: سورة الروم:

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ

ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [من الآية: ٥٤]. (٦١)

**تأصيل القراءة:** قرأ شعبة وحمزة: بفتح الضاد في الثلاثة مواضع، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهن بالوجهين، والباقون من العشرة ومعهم حفص: بضم الضاد فيهن<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الزمخشري وابن عطية قراءة ضم الضاد على الفتح.

فقال الزمخشري: «قري: بفتح الضاد وضمها، وهما لغتان. والضم أقوى في القراءة؛ لِمَا

روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: قرأتها على رسول الله ﷺ: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾، فأقراي: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وتابعه البيضاوي<sup>(٣)</sup>، وأبو السعود<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عطية: «وقرأ جمهور القراء والناس: بضم الضاد في ﴿ضَعْفٍ﴾، وقرأ عاصم وحمزة بفتحها، وهي قراءة ابن مسعود، وأبي رجاء، والضم أصوب»<sup>(٥)</sup>.

**الرد:** لا وجه لترجيح القراءة بالضم على القراءة بالفتح، وتفضيلها عليها، أو تقويتها؛ لأن (أقوى) على وزن (أفعل) التفضيل، وهي توحى بأن القراءة لها مزية على الأخرى، ولا مزية لإحدهما على الأخرى من حيث الثبوت، فالقراءتان متواترتان، وإن كان الضم أشهر

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٥-١٧٦، وتحبير التيسير، ص ٥٠٦، والنشر: ٢/ ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) الكشاف: ٣/ ٤٨٦.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي: ٤/ ٢١٠.

(٤) انظر: تفسير أبي السعود: ٧/ ٦٦.

(٥) المحرر الوجيز: ٣/ ٣٤٣.

فإنه لا يشترط في القراءة الأشهر والأقيس إذا ثبتت تواتراً، بل يكفي مع التواتر وموافقة الرسم موافقة العربية، ولو بوجه غير أشهر ولا أقيس.

والضم والفتح لغتان بمعنى واحد في (ضعف)<sup>(١)</sup>.

« وقال كثير من اللغويين: الضم في البدن، والفتح في العقل »<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١٧/٣، والقرطبي: ٤٦/١٤، وابن جزي: ١٢٥/٣، وروح المعاني: ٥٨/٢١-

(٢) البحر المحيط: ١٧٥/٧.

## – المبحث الثالث والعشرون: سورة الأحزاب:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ [الآية: ١٣].

(٦٢)

**نأصيل القراءة:** روى حفص عن عاصم: ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ بضم الميم الأولى، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بضم الميم من: ﴿ مُقَام ﴾، فقال:

« والقراءة على فتح الميم من قوله: ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ بمعنى: لا موضع قيام لكم، وهي القراءة التي لا أستجيز القراءة بخلافها؛ لإجماع الحجة من القراء عليها.

وذكر عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قرأ ذلك: ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ بضم الميم، يعني: لا إقامة لكم<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: « وذكر عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قرأ ذلك: ﴿ لَا مُقَامَ

لَكُمْ ﴾ بضم الميم »:

القراءة بضم الميم رواية حفص عن عاصم؛ وقراءته متواترة، وهي من قراءة أهل الأمصار التي استمر عليها الاختيار والتواتر.

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٨، وتحبير التيسير، ص ٥١١، والنشر: ٣٤٨/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٢٠/٢٢٤-٢٢٦.

وفي القراءة بالضم أوجه، أولها: أنه مصدر من: أقام يقيم<sup>(١)</sup>. أي: لا إقامة لكم<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن المقام بالفتح: الثبات على الأمر، وبالضم: الثبات في المكان.

الثالث: أنه بالفتح: المنزل، وبالضم: الإقامة<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أن القراءة بفتح الميم تحتمل أيضاً المكان، أي: لا مكان قيام، والمصدر، أي:

لا قيام لكم<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير القرطبي: ١٤٨/١٤، والبيضاوي: ٢٢٧/٤، وفتح القدير: ٣٠٧/٤.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٥٠-٥١، والثعلبي: ١٩/٨، والسمعاني: ٤/٢٦٥، والبغوي: ٣/٦٢١،

والمحرر الوجيز: ٤/٣٧٣، وزاد المسير: ٣/٤٥٢، وتفسير القرطبي: ١٤/١٤٨، وابن جزي: ٢/١٤٧،

والبحر المحيط: ٨/٤٦٠، واللباب في علوم الكتاب: ١٥/٥١٥.

(٣) انظر: تفسير الماوردي: ٤/٣٨١-٣٨٢.

(٤) انظر: روح المعاني: ١١/١٥٧.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾. [الآية: ٢٠]. (٦٣)

**نأصيل القراءة:** قرأ رويس عن يعقوب: ﴿يَسَاءَلُونَ﴾ بتشديد السين وألف بعدها، والباقون من العشرة: بإسكان السين من غير ألف: ﴿يَسْأَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بتشديد السين من: ﴿يَسَاءَلُونَ﴾، ووصفها الإمام السمرقندي بالشذوذ.

فقال الطبري: «وقرأت قرآء الأمصار جميعاً سوى عاصم الجحدري: ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ﴾ بمعنى: يسألون من قدم عليهم من الناس عن أنباء عسكريهم وأخباركم. وذكر عن عاصم الجحدري أنه كان يقرأ ذلك: ﴿يَسَاءَلُونَ﴾ بتشديد السين، بمعنى: (يتساءلون): أي يسأل بعضهم بعضاً عن ذلك.

والصواب من القول في ذلك عندنا: ما عليه قرآء الأمصار؛ لإجماع الحجة من القراء عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال السمرقندي: «وقرئ في الشاذ: ﴿يَسَاءَلُونَ﴾ بتشديد السين، وأصله يتساءلون، أي: يسأل بعضهم بعضاً. وقراءة العامة: ﴿يَسْأَلُونَ﴾ لأنهم يسألون القادمين، ولا يسأل بعضهم بعضاً<sup>(٣)</sup>».

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥١١، والنشر: ٣٤٨/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٢٠/٢٣٥.

(٣) تفسير السمرقندي: ٥٣/٣.



**الرد:** القراءة بتشديد السين: رواية رويس عن يعقوب، وقد ذكرنا سابقاً ما يدل على تواتر القراءات الثلاث المتممة للعشر<sup>(١)</sup>.

ووجه القراءة بتشديد السين وألف بعدها: بمعنى يتساءلون، وهو مضارع تساءل، وأصله: (يتساءلون) أدغمت التاء في السين. أي: يسأل بعضهم بعضاً<sup>(٢)</sup>.

قال الزمخشري: « ومعناه يقول بعضهم لبعض: ماذا سمعت؟. ماذا بلغك؟. أو يتساءلون الأعراب كما تقول: رأيت الهلال وتراءيناه<sup>(٣)</sup>، « فإن صيغة التفاعل قد تجرد عن معنى كون ما أسندت إليه فاعلاً من وجه ومفعولاً من وجه، ويكتفي بتعدد الفاعل<sup>(٤)</sup> ». والله أعلم.

(١) انظر: ص ٤١-٤٢.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٢/٨، والبعوي: ٦٢٣/٣، والمحزر الوجيز: ٣٧٧/٤، والدر المصون: ١٠٨/٩،

وروح المعاني: ١١/١٦٤، والتحرير والتنوير: ٣٠٢/٢١.

(٣) الكشف: ٥٣٠/٣.

(٤) تفسير أبي السعود: ٩٧/٧.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾. [الآية: ٥٢]. (٦٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو ويعقوب: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ بالتاء، والباقون من العشرة: بالياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالياء في: ﴿يَحِلُّ﴾، وحكى الفراء الإجماع على قراءته بالياء.

فقال الطبري: «واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة: ﴿يَحِلُّ﴾ بالياء، بمعنى: لا يحل لك شيء من النساء بعد. وقرأ ذلك بعض قراء أهل البصرة: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ بالتاء توجيهاً منه إلى أنه فعل للنساء، والنساء جمع للكثير منهن.

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأه بالياء للعلة التي ذكرت لهم، ولإجماع الحجة من القراء على القراءة بها، وشذوذ من خالفهم في ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال الفراء: «وقد اجتمعت القراء على ﴿لَا يَحِلُّ﴾ بالياء. وذلك أن المعنى: لا يحل لك شيء من النساء، فلذلك اختير تذكير الفعل. ولو كان المعنى للنساء جميعاً لكان التأنيث أجود في العربية. والتاء جائزة لظهور النساء بغير من»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بالتاء متواترة، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب كما سبق، فهي قراءة أهل البصرة.

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٩، وتحبير التيسير، ص ٥١٣، والنشر: ٢/٣٤٩.

(٢) تفسير الطبري: ٢٠/٣٠٠.

(٣) معاني القرآن: ٢/٣٤٦.

قال الثعلبي: « قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ﴾ بالتاء أهل البصرة، وغيرهم: بالياء»<sup>(١)</sup>.

وأما وجه القراءة بها فهو: اعتباراً باللفظ، يعني: جماعة النساء<sup>(٢)</sup>.

وقيل: معناه: لا تحل لجميع النساء<sup>(٣)</sup>.

على أن الفعل إذا كان فاعله جمع تكسير أو مؤنث غير حقيقي أو مؤنث حقيقي وفصل بينه وبين الفاعل بفواصل: جاز في فعله التذكير والتأنيث.

قال الزمخشري: « ﴿لَا تَحِلُّ﴾ وقرئ بالتذكير؛ لأنّ تأنيث الجمع غير حقيقي، وإذا جاز بغير فصل في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف، من الآية: ٣٠] كان مع الفصل أجوز»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عطية عن التذكير والتأنيث في ﴿يَحِلُّ﴾: « وهما حسنان؛ لأنّ تأنيث لفظ النساء ليس بحقيقي»<sup>(٥)</sup>.

وأما الفراء فإنه لم يستبعد القراءة بالتاء من حيث اللغة، ولكنه وجّه القراءة على الياء لاعتقاده أنها إجماع القراء، وقد استدرك عليه القرطبي ذلك فقال: « وزعم الفراء قال: اجتمعت القراء على أن القراءة بالياء. وهذا غلط، وكيف يقال: اجتمعت القراء وقد قرأ أبو عمرو بالتاء بلا اختلاف عنه!»<sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الثعلبي: ٥٥ / ٨.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٧٠ / ٣، والمحزر الوجيز: ٣٩٤ / ٤، والدر المصون: ١٣٧ / ٩، والتحرير والتنوير: ٨٠ / ٢٢.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٧٠ / ٣.

(٤) الكشف: ٥٥٣-٥٥٢ / ٣.

(٥) المحزر الوجيز: ٣٩٤ / ٤.

(٦) تفسير القرطبي: ٢٢١ / ١٤.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا آتِنَاهُمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَاهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾.

(٦٥)

[الآية: ٦٨].

**تأصيل القراءة:** قرأ عاصم وهشام بخلف عنه: ﴿ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ بالباء، وقرأ الباكون من العشرة: بالثاء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالثاء في: ﴿ لَعْنًا كَثِيرًا ﴾، وجعل الإمام ابن عطية قراءة الثاء المثلثة أشبه بالمعنى من القراءة بالباء الموحدة.

فقال الطبري: « واختلفوا في قراءة قوله: ﴿ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ فقرأت ذلك عامة قراء الأمصار: بالثاء: ﴿ كَثِيرًا ﴾ من الكثرة، سوى عاصم فإنه قرأه: ﴿ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ من الكبر. والقراءة في ذلك عندنا: بالثاء؛ لإجماع الحجة من القراء عليها»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: « وقرأ عاصم وابن عامر وحذيفة بن اليمان والأعرج بخلاف عنه: ﴿ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ بالباء من الكبر، وقرأ الجمهور والباكون: ﴿ لَعْنًا كَثِيرًا ﴾ بالثاء ذات الثلاث، والكثرة أشبه بمعنى اللعنة من الكبر، أي: العنهم مرات كثيرة»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بالباء سبعية متواترة؛ لما تقدم من تواتر القراءات العشر.

ووجه القراءة بالباء: من الكبر والعظم، يعني: عَذَّبَهُمْ عَذَابًا عَظِيمًا<sup>(٤)</sup>. قال ابن عباس: « ﴿ وَالْعَنَاهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ عَذَّبَهُمْ عَذَابًا كَبِيرًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٩، وتحبير التيسير، ص ٥١٣، والنشر: ٣٤٩/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٣٣١/٢٠.

(٣) المحرر الوجيز: ٤٠١/٤.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٧٥/٣، والماوردي: ٤٢٦/٤، والبغوي: ٦٦٦/٣، والجلالين، ص ٥٦١.

(٥) تنوير المقباس، ص ٣٥٧.

وقيل: أي: أشد اللعن وأعظمه، وأفضعه<sup>(١)</sup>.

وقيل: «كبيراً في نفسه شديداً عليهم، ثقیل الموقع»<sup>(٢)</sup>.

«وقراءة الباء ترجع في المعنى إلى الثاء؛ لأن ما كبر كان كثيراً، عظيم المقدار»<sup>(٣)</sup>.

قال السمعاني: «وقوله: ﴿وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ أي: مرة بعد مرة، وقرئ: ﴿كَثِيرًا﴾ بالثاء، والمعنى واحد»<sup>(٤)</sup>.

وقال مكِّي: «﴿وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ أي: أخزهم خزيًا كبيرًا»<sup>(٥)</sup>.

وقال الخازن: «﴿وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ يعني: لعناً متتابعاً»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو السعود: «﴿وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ أي: شديداً عظيماً، وقرئ: ﴿كَثِيرًا﴾»<sup>(٧)</sup>.

فكل هؤلاء الأئمة جمعوا بين معنى القراءتين، ودلالة المعنى بهما أبلغ، ويجتمع بها لهذا اللعن أنه كبير وكثير مع كِبَرِهِ، وذلك أبلغ في المعنى من مجرد الكبير أو الكثرة فقط. والله أعلم.

(١) انظر: الكشاف: ٥٦٢/٣، وتفسير النيسابوري: ٤٧٦/٥.

(٢) فتح القدير: ٣٥٢/٤.

(٣) تفسير القرطبي: ٢٥٠/١٤.

(٤) تفسير السمعي: ٣٠٩/٤.

(٥) الهداية: ٥٨٧٤/٩.

(٦) تفسير الخازن: ٤٣٧/٣.

(٧) تفسير أبي السعود: ١١٧/٧.

## - المبحث الرابع والعشرون: سورة سبأ:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوها شَهْرٌ وَرَوْاحُها شَهْرٌ وَأَسْلَنَّا لَهُ عَيْنَ

الْقَطْرِ﴾ [من الآية: ١٢]. (٦٦)

**تأصيل القراءة:** روى شعبة عن عاصم: بالرفع، والباقون من العشرة: بالنصب<sup>(١)</sup>.

وقرأ أبو جعفر: بالجمع، والباقون من العشرة: بالتوحيد<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالرفع في: ﴿الرِّيحَ﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ فقرأته عامة قراء الأمصار:

﴿وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ بنصب ﴿الرِّيحَ﴾ بمعنى: ولقد آتينا داود منا فضلاً وسخرنا لسليمان الرِّيحَ.

وقرأ ذلك عاصم: ﴿وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ رفعاً بحرف الصفة إذ لم يظهر الناصب.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: النصب؛ لإجماع الحجة من القراء عليه»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** رواية شعبة عن عاصم متواترة، ونسبتها إليه نسبة اشتهاً لا اقتصار.

ووجه القراءة بها: على معنى الخبر، والتقدير: وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحَ مسخرة<sup>(٤)</sup>. وقيل: على

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٠، وتحبير التيسير، ص ٥١٥، والنشر: ٢/ ٣٩٤.

(٢) انظر: تحبير التيسير، ص ٢٩٨، والنشر: ٢/ ٢٢٣.

(٣) تفسير الطبري: ٢٠/ ٣٦٢.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/ ٨٢، والكشاف: ٣/ ٥٧١، ومفاتيح الغيب: ٢٥/ ١٩٧، وتفسير البيضاوي:

٤/ ٢٤٣، وأبي السعود: ٧/ ١٢٥.

الابتداء والخبر في المجرور، وذلك على حذف مضاف تقديره: ولسليمان تسخير الريح<sup>(١)</sup>، وهذا يبين<sup>٣</sup> لا إشكال فيه، والله أعلم.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز: ٤/٤٠٨، وتفسير القرطبي: ١٤/٢٦٨، وابن جزي: ٢/١٦٣، والبحر المحيط:

٨/٥٢٦، والدر المصون: ٩/١٦٠، والجلالين، ص ٥٦٤، وروح المعاني: ١١/٢٩٠.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴾ [الآية: ١٦].

(٦٧-٦٨)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو ويعقوب: ﴿ ذَوَاتِ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ بغير تنوين اللام، والباقون من العشرة: بالتنوين. وأسكن ﴿ الأُكُلُ ﴾ هنا الحرمان، والباقون: بالضم<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بضم الهمزة وإسكان الكاف من: ﴿ أُكُلٍ ﴾، ورجّح الشوكاني قراءة التنوين في ﴿ أُكُلٍ ﴾ على الإضافة.

فقال الطبري: « وبضم الألف والكاف من (الأُكُل) قرأت قراءة الأمصار، غير نافع فإنه كان يخفف منها.

والصواب من القراءة في ذلك عندي: قراءة من قرأه: ﴿ ذَوَاتِ أُكُلٍ ﴾ بضم الألف والكاف؛ لإجماع الحجة من القراء عليه»<sup>(٢)</sup>.

وقال الشوكاني: « قرأ الجمهور بتنوين ﴿ أُكُلٍ ﴾ وعدم إضافته إلى ﴿ خَمْطٍ ﴾، وقرأ أبو عمرو بالإضافة.. وقراءة الجمهور أولى من قراءة أبي عمرو»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بالإسكان متواترة، وهي قراءة مِصْرَيْن: مكة والمدينة.

وكذلك قراءة الإضافة في: ﴿ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ متواترة، وهي قراءة أهل البصرة.

ووجه القراءة بالإسكان: للتخفيف، وهما بمعنى<sup>(٤)</sup>.

ووجه القراءة بالإضافة: على معنى (مِن)، أي: أكل مِن خَمْطٍ<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٠، وتحرير التيسير، ص ٥١٦، والنشر: ٢/ ٣٥٠.

(٢) تفسير الطبري: ٢٠/ ٣٨٣.

(٣) فتح القدير: ٤/ ٣٦٨.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٣٥٩-٣٦٠.

(٥) انظر: الكشف: ٢/ ٣٠٨.



**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ

أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [الآية: ١٩] (٦٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿رَبُّنَا﴾ بالرفع، ﴿بَاعَدَ﴾ بالألف وفتح العين والذال.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام: ﴿رَبَّنَا﴾ بالنصب، ﴿بَعَدَ﴾ بتشديد العين وإسكان الذال من غير ألف.

وقرأ الباقر من العشرة: ﴿رَبَّنَا﴾ كذلك، و﴿بَعَدَ﴾ بالألف مع التخفيف<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري قراءة: ﴿رَبَّنَا﴾ بالرفع، و﴿بَاعَدَ﴾ بالألف مع فتح العين والذال، ووصفها السمعاني بالشذوذ.

فقال الطبري: « اختلف القراء في قراءة قوله: ﴿رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾، فقرأته عامة قراء المدينة والكوفة: ﴿رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ على وجه الدعاء والمسألة بالألف.

وقرأ ذلك بعض أهل مكة والبصرة: ﴿بَعَدَ﴾ بتشديد العين على الدعاء أيضاً.

وذكر عن المتقدمين أنه كان يقرؤه: ﴿رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ على وجه الخبر من الله أن الله فعل بهم ذلك، وحكي عن آخر أنه قرأه: ﴿رَبَّنَا بَعَدَ﴾ على وجه الخبر أيضاً غير أن الرب منادى.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿رَبَّنَا بَعَدَ﴾ و﴿بَعَدَ﴾؛ لأنهما القراءتان

المعروفتان في قراءة الأمصار، وما عداهما فغير معروف فيهم، على أن التأويل من أهل التأويل أيضاً يحقق قراءة مَنْ قرأه على وجه الدعاء والمسألة، وذلك أيضاً مما يزيد القراءة الأخرى بعداً من الصواب»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٨١، وتحبير التيسير، ص ٥١٦، والنشر: ٢/ ٣٥٠.

(٢) تفسير الطبري: ٢٠/ ٣٨٨-٣٨٩.

وقال السمعاني: « ﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا ﴾ وقرئ: ﴿ بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا ﴾ بغير ألف، وقرأ يحيى بن يعمر: ﴿ رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ بنصب العين والذال. فعلى القراءة المعروفة معنى الآية: سؤال، وعلى القراءة الشاذة معنى الآية على وجه الخبر.

قال مجاهد: بَطَرُوا النعمة وسَأَمُوا الرَّاحة.. وأما القراءة الشاذة فكأنهم استبعدوا القريب على ما يفعله الجهلة»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة يعقوب: برفع ﴿ رَبُّنَا ﴾ و ﴿ بَاعَدَ ﴾ بالألف وفتح العين والذال: قراءة عشرية متواترة، ولا يصح تسمية القراءة المتواترة بالشاذة، كما عبّر عنه بعضهم. ووجه القراءة بها: على معنى الخبر<sup>(٢)</sup>، « كأنهم استبعدوا أسفارهم القريبة وبَطَرُوا وَأَشْرُوا »<sup>(٣)</sup>.

قال النحاس: « وهذه القراءات إذا اختلفت معانيها لم يجز أن يقال: إحداها أجود من الأخرى، كما لا يقال ذلك في الأخبار إذا اختلفت معانيها، ولكن خبر عنهم أنهم دعوا ربهم أن يبعد بين أسفارهم؛ بطراً وأشراً، وخبر أنهم لما فعل بهم ذلك خبروا به وشكوا، كما قال ابن عباس »<sup>(٤)</sup>.

وهذا أبلغ في المعنى من الاكتفاء بإحدى القراءتين دون الأخرى، وفيه دلالة على أن الإنسان قد يطلب الأمر ثم يَضْجُرُّ منه وَيَشْكُوهُ إذا حَصَلَ له، والله أعلم.

(١) تفسير السمعي: ٣٢٨/٤.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٨٧/٣، والثعلبي: ٨٥/٨، والهداية: ٥٩١٦/٩، والمحرم الوجيز: ٤١٦/٤، وزاد المسير: ٤٩٦/٣، وتفسير القرطبي: ٢٩١/١٤، وابن جزي: ١٦٥/٢، والبحر المحيط: ٥٣٩/٨.

(٣) تفسير البغوي: ٦٧٨/٣.

(٤) إعراب القرآن: ٢٣٤/٣.

## – المبحث الخامس والعشرون: سورة فاطر:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنْ لَمْ يَضِلُّ مِنْ يَشَاءِ وَيَهْدَى مِنْ يَشَاءِ فَلَا نُذِيبْ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ . [الآية: ٨]. (٧٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿ فَلَا تُذْهِبُ ﴾ بضم التاء وكسر الهاء، ﴿ نَفْسَكَ ﴾ بالنصب، والباقون من العشرة: بفتح التاء والهاء، ﴿ نَفْسَكَ ﴾ بالرفع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري، قراءة أبي جعفر: ﴿ فَلَا تُذْهِبُ ﴾ بضم التاء وكسر الهاء، و﴿ نَفْسَكَ ﴾ بالنصب، ووصفها السمرقندي بالشذوذ.

فقال الطبري: « واختلقت القراء في قراءة قوله: ﴿ فَلَا نُذْهِبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ ﴾ فقرأته قراء الأمصار سوى أبي جعفر المدني: ﴿ فَلَا نُذْهِبُ نَفْسَكَ ﴾ بفتح التاء من ﴿ نُذْهِبُ ﴾ و﴿ نَفْسَكَ ﴾ برفعها.

وقرأ ذلك أبو جعفر: ﴿ فَلَا تُذْهِبُ ﴾ بضم التاء من ﴿ تُذْهِبُ ﴾ و﴿ نَفْسَكَ ﴾ بنصبها، بمعنى: لا تذهب أنت يا محمد نفسك.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ما عليه قراء الأمصار؛ لإجماع الحجة من القراء عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال السمرقندي: « وقرئ في الشاذ: ﴿ فَلَا تُذْهِبُ ﴾ بضم التاء وكسر الهاء،

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٢٠، والنشر: ٣٥١/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٤٤٢/٢٠.

﴿ نَفْسُكَ ﴾ بنصب السين، من: أَذْهَبَ يُذْهِبُ، يعني: لا تقتل نفسك. وقراءة العامة: ﴿ فَلا نَذْهَبُ نَفْسُكَ ﴾ بنصب التاء والهاء، وضم السين<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر متواترة، ونسبتها إليه نسبة اشتهاار لا اقتصار، على ما تقدم بيانه غير مرة.

ووجه القراءة بها: على البناء للمفعول، والإسناد لضمير المخاطب، على أنه نهي للرسول ﷺ أن يذهب نفسه، والمعنيان متقاربان<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير السمرقندي: ١٠١/٣.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٣٢٦/١٤، والبحر المحيط: ١٥/٩، وروح المعاني: ٣٤٤/١١، والتحرير والتنوير:

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرُ السِّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السِّيِّئِ إِلَّا

بِأَهْلِهِ﴾ [الآية: ٤٣]. (٧١)

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿السِّيِّئِ﴾ بإسكان الهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفاً، كما سكن أبو عمرو الهمزة في ﴿بَارئُكُمْ﴾ كذلك. وإذا وقف: أبدلها ياء ساكنة.

والباقون من العشرة: بخفضها في الوصل، ويجوز رومها<sup>(١)</sup> وإسكانها في الوقف أي: للباقيين<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بتسكين الهمزة في: ﴿السِّيِّئِ﴾، وجعلها الثعلبي خلاف المرصّي، وجعلها الزجاج لحناً عند النحويين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ونقل ابن الجوزي والقرطبي كلام الزجاج ولم يعقبوا عليه.

وجعلها النحاس غلطاً نشأ عن ظن الوقف وصلاً! ونقل القرطبي عن المبرد أنها لا تجوز في نثر ولا شعر.

فقال الطبري: «وقرأ ذلك قراء الأمصار غير الأعمش وحمزة: بهمزة محرّكة بالخفض.

وقرأ ذلك الأعمش وحمزة: بهمزة وتسكين الهمزة اعتلاهما بأن الحركات كمّا كثرت في ذلك ثقل، فسكّنا الهمزة، كما قال الشاعر:

إِذَا أَعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ<sup>(٣)</sup>.

فسكن الباء لكثرة الحركات.

(١) الروم عند القراء: النطق ببعض الحركة، وقيل: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. انظر:

التيسير، ص ٥٨، والنشر: ١٢١/٢.

(٢) انظر: التيسير، ص ١٨٢، وتحبير التيسير، ص ٥٢١، والنشر: ٣٥٢/٢.

(٣) وعجزه: بالدو أمثال السفين العوم، وهو من الرجز، أنشده بلا نسبة: سيويه في الكتاب: ٢٠٣/٤، وابن دريد

في جمهرة اللغة: ٩٦٢/٢، وابن سيده في المحكم: ٣٨١/٢، وابن منظور في لسان العرب: ٤٣٢/١٢، مادة: (ع وم).

والصَّواب من القراءة: ما عليه قراء الأمصار من تحريك الهمزة فيه إلى الخفض، وغير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية؛ لأن القراءة إنما هي ما قرأت به الأئمة الماضية، وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عنم قبلهم»<sup>(١)</sup>.

وقال الزجاج: « وقرأ حمزة: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ﴾ على الوقف، وهذا عند النحويين الحداق لحن، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار»<sup>(٢)</sup>.

وقال الثعلبي: « وقراءة العامة: ﴿السَّيِّءُ﴾ بإشباع الإعراب فيها، وجزم الأعمش وحمزة ﴿وَمَكْرُ السَّيِّءِ﴾ تخفيفاً وكرهة لالتقاء الحركات، ولم يعمل ذلك في الأخرى.

والقراءة المرضية ما عليه العامة»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الجوزي: « والهمزة في ﴿السَّيِّءِ﴾ مخفوضة، وقد جزمها الأعمش وحمزة؛ لكثرة الحركات، قال الزجاج: وهذا عند النحويين الحداق لحن، وإنما يجوز في الشعر اضطراراً.

وقال أبو جعفر النحاس: كان الأعمش يقف على ﴿وَمَكْرُ السَّيِّءِ﴾ فيترك الحركة، وهو وقف حسن تام، فغلط الراوي فروى أنه كان يحذف الإعراب في الوصل، فتابع حمزة الغلط، فقرأ في الإدراج بترك الحركة»<sup>(٤)</sup>.

وقال القرطبي: « وقرأ حمزة والأخفش: ﴿وَمَكْرُ السَّيِّءِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾ فحذف الإعراب من الأول، وأثبتته في الثاني. قال الزجاج: وهو لحن، وإنما صار لحنًا؛ لأنه حذف

(١) تفسير الطبري: ٢٠/٤٨٣-٤٨٤.

(٢) معاني القرآن: ٤/٢٧٥.

(٣) تفسير الثعلبي: ٨/١١٦.

(٤) زاد المسير: ٣/٥١٥.

الإعراب منه. وزعم المبرد أنه لا يجوز في كلام ولا في شعر؛ لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها؛ لأنها دخلت للفرق بين المعاني، وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحلّه يقرأ بهذا. قال: إنما كان يقف عليه، فغلط من أدى عنه، قال: والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وأن الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعرب باتفاق، والحركة في الثاني أثقل منها في الأول؛ لأنها ضمة بين كسرتين.

وقد احتج بعض النحويين لحمزة في هذا بقول سيبويه، وأنه أنشد هو وغيره:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم

وقال الآخر:

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ . . . إثمًا من الله ولا واغبل<sup>(١)</sup>

وهذا لا حجة فيه؛ لأن سيبويه لم يجزه، وإنما حكاه عن بعض النحويين، والحديث إذا

قيل فيه عن بعض العلماء لم يكن فيه حجة، فكيف وإنما جاء به على وجه الشذوذ، ولضرورة الشعر، وقد خولف فيه.

وزعم الزجاج أن أبا العباس أنشده: إذا اعوججن قلت صاح قوم.

وأنه أنشد:

فاليوم اشرب غير مستحقبٍ

بوصل الألف على الأمر، ذكر جميعه النحاس<sup>(٢)</sup>.

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص ١٤١، وهو من البحر السريع، ونسبه إليه: ابن دريد في جهرة اللغة:

٢/٩٦١-٩٦٢، وابن الأنباري في الزاهر: ٢/٢٧٦، والجوهري في الصحاح: ٥/١٨٤٤، وابن سيده في

المحكم: ١/٤٠. وغيرهم.

(٢) تفسير القرطبي: ١٤/٣٥٨-٣٥٩.

**الرد:** قراءة حمزة بإسكان الهمزة متواترة، ونسبتها لحمزة نسبة اشتهار لا اقتصار، وقد رواها أمم عن أمم.

وقد وُجِّهَتْ هذه القراءة بوجهين معلومين في لغة العرب:

**الوجه الأول:** أنَّ الإسكان إجراءً للوصل مجرى الوقف، فوصل على نية الوقف كما أثبت هاء السكت وألف (أنا) في الوصل من أثبتهما على نية الوقف<sup>(١)</sup>.

**الوجه الثاني:** أن الإسكان للتخفيف؛ لأنه قد اجتمع في الكلمة ياءان: الثانية مكسورة، والكسرة مقام ياء، وبعد ذلك همزة، وهي ثقيلة، فأسكن لاجتماع هذه الثقل.

وقد خَفَّفَت العرب كسرتين نحو: (إِبل) وَ (إِطِل)، فقالوا: (إِبل) و (إِطِل)، وخففوا ضميتين فقالوا: (رُسل) وَ (سُبل). فشبها حركة الإعراب بحركة البناء عند اجتماع كسرتين على حرفين ثقيلين قبلهما حرف ثقيل<sup>(٢)</sup>.

« قال القشيري: وقرأ حمزة: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّءُ﴾ بسكون الهمزة، وخطَّاه أقوام، وقال قوم: لعله وقف عليه لأنه تمام الكلام، فغلط الراوي وروى ذلك عنه في الإدراج، وقد سبق الكلام في أمثال هذا، وقلنا: ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أن النبي ﷺ قرأه فلا بد من جوازه، ولا يجوز أن يقال: إنه لحن، ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه، وإن كان هو فصيحاً<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الهداية: ٩/٥٩٩٢-٥٩٩٣، والتحرير والتنوير: ٢٢/٣٣٦.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/١١٣، والبغوي: ٣/٧٠٠.

(٣) تفسير القرطبي: ١٤/٣٥٩.



**– المبحث السادس والعشرون: سورة يس:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَإِن ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ .  
[الآية: ١٩].

(٧٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: بفتح الهمزة الثانية، وهو على أصله في التسهيل والفصل، والباقون من العشرة بكسرها، وهم على أصولهم في التسهيل والتحقيق والفصل.

وقرأ أبو جعفر ﴿ ذُكِّرْتُمْ ﴾ بتخفيف الكاف، والباقون من العشرة بالتشديد<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بفتح الهمزة الثانية من: ﴿ أَإِن ﴾، وتخفيف الكاف من ﴿ ذُكِّرْتُمْ ﴾ فقال:

« وقوله: ﴿ أَإِن ذُكِّرْتُمْ ﴾ اختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿ أَإِن ذُكِّرْتُمْ ﴾ بكسر الألف من ﴿ إِنْ ﴾ وفتح ألف الاستفهام، بمعنى: إن ذكرناكم فمعكم طائرکم، ثم أدخل على ﴿ إِنْ ﴾ التي هي حرف جزاء ألف استفهام في قول بعض نحويي البصرة، وفي قول بعض الكوفيين منوي به التكرير..

وذكر عن أبي رزين أنه قرأ ذلك: ﴿ أَئِنَّ ذُكِّرْتُمْ ﴾ بمعنى: ألأن ذكرتم طائرکم معکم؟.

وذكر عن بعض قارئيه أنه قرأه: ﴿ قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَإِن ذُكِّرْتُمْ ﴾ بمعنى: حيث ذُكِّرْتُمْ، بتخفيف الكاف من ﴿ ذُكِّرْتُمْ ﴾.

والقراءة التي لا نجيز القراءة بغيرها: القراءة التي عليها قراء الأمصار، وهي: دخول

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٢٢-٥٢٣، والنشر: ٢/٣٥٣.

ألف الاستفهام على حرف الجزاء، وتشديد الكاف، على المعنى الذي ذكرناه عن قارئيه كذلك؛ لإجماع الحجة من القراء عليه»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة التي نسبها الإمام الطبري لأبي رزين<sup>(٢)</sup>: ﴿أَنْنُ ذُكِرْتُمْ﴾ بفتح الهمزة الثانية، وتخفيف الكاف: هي قراءة أبي جعفر المدني، كما سبق.

وهي قراءة متواترة، ونسبتها لأبي جعفر لا تجعلها آحادية؛ لأن سبيلها التواتر كما تقدم غير مرة.

ووجه قراءة أبي جعفر: «على حذف لام العلة»<sup>(٣)</sup>.

قال الزمخشري: «وقرئ: ﴿أَنْنُ ذُكِرْتُمْ﴾ بهمزة الاستفهام وَ ﴿أَنْ﴾ الناصبة، يعنى: أتطيرتم لأن ذكركم؟»<sup>(٤)</sup>.

«وكأنه استثقل اجتماعهما ففصل بينهما بألف»<sup>(٥)</sup>.

وأما ما نسبته لبعض القارئين من قراءة ذلك ﴿أَيْنَ﴾ فهو شاذ<sup>(٦)</sup> خارج عما تواتر عن العشرة. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٢٠/٥٠٣-٥٠٤.

(٢) هو محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين التيمي الرازي الأصبهاني المقرئ، وكنيته: أبو عبد الله. أحد الحذاق، قال أبو نعيم الأصبهاني: ما أعلم أحداً أعلم منه في وقته في فنه، يعني القراءات، أخذ عن: خلاد بن خالد، وغيره، أخذ عنه: الفضل بن شاذان، والحسين بن العباس، وغيرهما، توفي سنة: ٢٥٣هـ.

ينظر لترجمته: معرفة القراء الكبار، ص ١٣٠، وغاية النهاية: ٢/٢٢٣-٢٢٤.

(٣) الدر المصون: ٩/٢٥٣.

(٤) الكشاف: ٩/٤.

(٥) روح المعاني: ١١/٣٩٦.

(٦) وهي قراءة: الأعمش. انظر: المحتسب، لابن جني: ٢/٢٠٥.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَنَمُونَ﴾. [الآية: ٢٩].

(٧٣)

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنا مُخْضَرُونَ﴾. [الآية: ٥٣].

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾ برفع الاسمين في الموضوعين، والباقون من العشرة: بالنصب فيهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالرفع في: ﴿صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾، وحكى مكي عن أبي حاتم منعها، وجعله مكي أولى.

فقال الطبري: «واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾ نصباً على التأويل الذي ذكرت، وَ (أَنَّ) فِي ﴿كَانَتْ﴾ مضمراً.

وذكر عن أبي جعفر المدني أنه قرأه: ﴿إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾ رفعاً على أنها مرفوعة بـ(كان)، ولا مضمرة في (كان).

والصواب من القراءة في ذلك عندي: النصب؛ لإجماع الحجة على ذلك، وعلى أن في ﴿كَانَتْ﴾ مضمراً<sup>(٢)</sup>.

وقال مكي بن أبي طالب: «ومنع أبو حاتم لأجل التأنيث الذي في الفعل، وقال: لا يجوز: ما جاءني إلا جاريتك وإنما يقال: ما جاءني (لأن التقدير ما جاءني) أحد. وهذا الذي منع جائز على أن يكون التقدير: ما جاءني امرأة إلا جاريتك.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٢٣، والنشر: ٢/٣٥٣.

(٢) تفسير الطبري: ٢٠/٥١١.

وقول أبي حاتم أولى؛ لأنه نفي عام فلا يضمن إلا أحد»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر قراءة عشرية متواترة، ونسبتها إليه نسبة اشتهار لا اقتصار.

ووجه القراءة بالرفع: على أن (كان) تامة، جعلوا الكون بمعنى الوقوع والحدوث،  
والتقدير: ما وقعت أو حدثت عليهم إلا صحيحة<sup>(٢)</sup>.

وقيل: «﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً﴾ مؤنثة تأنيث تهويل، ولهذا جاءت أسماء يوم الحشر كلها مؤنثة كالقيامة والقارعة والحاقة والطامة»<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) الهداية له: ٩/٦٠٢٤-٦٠٢٥.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٨/١٢٧، والكشاف: ٤/١٢، والمحرر الوجيز: ٤/٤٥٢، ومفاتيح الغيب:

٢٦/٢٩٣، وتفسير البيضاوي: ٤/٢٦٧، وأبي السعود: ٧/١٦٥، والتحرير والتنوير: ٢٣/٦.

(٣) مفاتيح الغيب: ٢٦/٢٩٣.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿فَكَهُونٌ﴾ و ﴿فَكَهَيْنَ﴾ حيث وقع. (٧٤)

أما ﴿فَكَهُونٌ﴾ فورد في موضع واحد في سورة يس: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَهُونٌ﴾. [الآية: ٥٥].

وأما ﴿فَكَهَيْنَ﴾ ففي موضعين، في قوله تعالى: ﴿وَنَعَمَةٌ كَانُوا فِيهَا فَكَهَيْنَ﴾ [سورة الدخان، الآية: ٢٧].

وفي قوله تعالى: ﴿فَكَهَيْنَ بِمَاءِ الْيَمِّ إِنَّهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَّهْمُ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾. [سورة الطور، الآية: ١٨].

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿فَكَهُونٌ﴾ في يس، و ﴿فَكَهَيْنَ﴾ في الدخان، والطور، والمطففين: بغير ألف بعد الفاء، ووافقته حفص في المطففين.

والباقون من العشرة: بالألف في الأربعة<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بحذف الألف من: ﴿فَكَهُونٌ﴾ و ﴿فَكَهَيْنَ﴾ فقال في موضع سورة يس:

« واختلفوا أيضاً في قراءة قوله: ﴿فَكَهُونٌ﴾، فقرأت ذلك عامة قراء الأمصار: ﴿فَكَهُونٌ﴾ بالألف.

وذكر عن أبي جعفر القارئ أنه كان يقرؤه: ﴿فَكَهُونٌ﴾ بغير ألف.

والصواب من القراءة في ذلك عندي: قراءة من قرأه بالألف؛ لأن ذلك هو القراءة

المعروفة»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢١، وتحبير التيسير، ص ٥٢٤، والنشر: ٢/ ٣٥٤-٣٥٥.

(٢) تفسير الطبري: ٢٠/ ٥٣٦.

وقال في موضع سورة الدخان: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ فَكَيْهِنَ ﴾، فقرأته عامة قراء الأمصار خلا أبي جعفر القارئ ﴿ فَكَيْهِنَ ﴾ على المعنى الذي وصفت. وقرأه أبو رجاء العطاردي والحسن وأبو جعفر المدني ﴿ فَكَيْهِنَ ﴾ بمعنى: أشرين بطرين.

والصواب من القراءة عندي في ذلك، القراءة التي عليها قراء الأمصار، وهي

﴿ فَكَيْهِنَ ﴾ بالألف بمعنى: ناعمين»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: « والصواب من القراءة في ذلك عندي: قراءة مَنْ قرأه بالألف؛ لأن ذلك هو القراءة المعروفة »:

يرد عليه: أن قراءة أبي جعفر من قراءة الأمصار المعروفة، وهي قراءة عشرية متواترة.

وفي اختلاف القراءتين -بالحذف والإثبات- وجهان:

أحدهما: أنهما سواء ومعناهما واحد، يقال: فاكه وفكّه، كما يقال: حاذر وحذِر. والفاكه والفكه: المتنعم<sup>(٢)</sup>؛ « لأن كلاً من الفاكهة والفكاهة مما يتلذذ به ويتنعم »<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أن معناه في اللغة مختلف، فيقال: للرجل إذا كان يتفكه بالطعام، أو بالشراب، أو بالفاكهة، أو بأعراض الناس، إن فلاناً يتفكه. ومنه يقال للمزاحة فكاهة، والفاكه: ذو الفاكهة<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٣٢/٢٢.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١٢٧/٣، والثعلبي: ١٣٢/٨، والماوردي: ٢٥/٥، والسمعاني: ٣٨٣/٤، والبغوي: ١٧/٤، وزاد المسير: ٥٢٨/٣.

(٣) الدر المصون: ٢٧٧/٩.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ١٢٧/٣، والماوردي: ٢٥/٥، وفتح القدير: ٤٣١/٤.

وقيل: ﴿فَكِهُونٌ﴾: «طربون وفرحون مأخوذ من الفكاهة، أي: لا هم لهم»<sup>(١)</sup>. يقال: «رجل فكةٌ إذا كان طيب النفس ضحوكاً»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: ﴿فَكِهُونٌ﴾ للمبالغة، فهي صفة مشبهة تدل على المبالغة والثبوت<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ٤/٤٥٩.

(٢) الهداية: ٩/٦٠٥٤.

(٣) انظر: تفسير أبي السعود: ٧/١٧٣، وروح المعاني: ١٢/٣٤.

## – المبحث السابع والعشرون: سورة الصافات:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴾ . [الآية: ٦].

(٧٥)

**تأصيل القراءة:** روى شعبة عن عاصم: ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ بالنصب، والباقون من العشرة: بالخفض<sup>(١)</sup>.

وأما الرفع فقراءة شاذة<sup>(٢)</sup> لخروجها عما تواتر.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بالنصب في: ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ فقال:

« فأما النصب في ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ والرفع: فلا أستجيز القراءة بهما؛ لإجماع الحجة من القراء على خلافهما، وإن كان لهما في الإعراب والمعنى وجه صحيح<sup>(٣)</sup> .

**الرد:** القراءة بنصب ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ سبعية متواترة، رواها شعبة عن عاصم كما سبق، وصححها الطبري لغة ومعنى فقال: « فأما النصب في ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ والرفع: فلا أستجيز القراءة بهما؛ وإن كان لهما في الإعراب والمعنى وجه صحيح ».

وللقراءة بالنصب أوجه صحيحة فصيحة، وهي:

الوجه الأول: أن من قرأ بالنصب: أقام الزينة مقام التزيين. فكأنه قال: إنا زينا السماء الدنيا بتزيينا الكواكب، فيكون الكواكب على معنى التفسير<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٦، وتحرير التيسير، ص ٥٢٧، والنشر: ٣٥٦/٢.

(٢) انظر: التبيان للعكبري: ١٠٨٧/٢.

(٣) تفسير الطبري: ١١/٢١.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ١٣٦/٣، والثعلبي: ١٣٩/٨، والسمعاني: ٣٩٢/٤، وزاد المسير: ٥٣٦/٣.



الوجه الثاني: النصب على البدلية من محل الزينة<sup>(١)</sup>، أو من السماء<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثالث: النصب على إضمام فعل مناسب، أي: على إضمام (أعني)، أي: أعني الكواكب<sup>(٣)</sup>، وقيل: أعمل (زينة) في (الكواكب)<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الكشاف: ٣٥/٤.

(٢) انظر: تفسير النيسابوري: ٥٥٤/٥، وفتح القدير: ٤٤٤/٤، وروح المعاني: ٦٧/١٢.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١٣٩/٨، والنسفي: ١١٧/٣، والدر المصون: ٢٩١/٩، وفتح القدير: ٤٤٤/٤،

والتحرير والتنوير: ٨٩/٢٣.

(٤) انظر: الهداية: ٦٠٨٠/٩، وتفسير القرطبي: ٦٤/١٥، والنسفي: ١١٧/٣، وابن جزي: ١٨٨/٢.

## – المبحث الثامن والعشرون: سورة ص:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدَى

وَالْأَبْصَارِ﴾. [الآية: ٤٥]. (٧٦)

**نأصيل القراءة:** قرأ الإمام ابن كثير: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ على التوحيد، والباقون من العشرة: على الجمع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالتوحيد في: ﴿عَبْدَنَا﴾، وحكى القرطبي أن القراءة بالجمع أبين.

فقال الطبري: « اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿عَبْدَنَا﴾. فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا﴾ على الجماع، غير ابن كثير فإنه ذكر عنه أنه قرأه: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا﴾ على التوحيد، كأنه يوجه الكلام إلى أن إسحاق ويعقوب من ذرية إبراهيم، وأنهما ذكرا من بعده.

حدثنا أبو كريب قال: ثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن عطاء، سمع ابن عباس يقرأ: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ قال: إنما ذكر إبراهيم، ثم ذكر ولده بعده.

والصواب عندي من القراءة في ذلك: قراءة من قرأه على الجماع، على أن إبراهيم وإسحاق ويعقوب بيان عن العباد، وترجمة عنه؛ لإجماع الحجة من القراء عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي: « والقراءة بالجمع أبين، وهي اختيار أبي عبيد، وأبي حاتم، ويكون ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ وما بعده على البدل<sup>(٣)</sup> ».

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٨، وتحرير التيسير، ص ٥٣١، والنشر: ٢ / ٣٦١.

(٢) تفسير الطبري: ٢١ / ٢١٤-٢١٥.

(٣) تفسير القرطبي: ١٥ / ٢١٧. وانظر: فتح القدير: ٤ / ٥٠١.

**الرد:** القراءة بالتوحيد: سبعية متواترة، ونسبتها إلى ابن كثير نسبة اشتهاار لا اقتصار، ولا يعني شذوذها، فهو ناقل لخبر التواتر.

وللقراءة بالإفراد أوجه، كلها صحيح فصيح:

الوجه الأول: أن العبد ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ خاصة، وما بعده معطوف عليه<sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: قيل: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بدل، أو عطف بيان.

الوجه الثالث: أنه على إضمار أعني<sup>(٢)</sup>.

الوجه الرابع: أن قوله: ﴿عَبْدَنَا﴾ تشريف عظيم، فوجب أن يكون هذا التشريف

مخصوصاً بأعظم الناس المذكورين في هذه الآية وهو: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

الوجه الخامس: أنه وضع الجنس موضع الجمع، فتحد القراءتان<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/١٧٠، والهداية: ١٠/٦٢٦٥، والكشاف: ٤/٩٩، وزاد المسير: ٣/٥٧٨،

وتفسير النسفي: ٣/١٥٩.

(٢) انظر: الدر المصون: ٩/٣٨٢، وتفسير أبي السعود: ٧/٢٣٠، وروح المعاني: ١٢/٢٠٠.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب: ٢٦/٤٠٠.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي: ٥/٣١، وروح المعاني: ١٢/٢٠١.

## – المبحث التاسع والعشرون: سورة غافر:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾. [الآية: ٣٧]. (٧٧)

**نأصيل القراءة:** روى حفص عن عاصم: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بنصب العين، والباقون من العشرة: برفعها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالنصب في ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ فقال:

« وقوله: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾ اختلف القراء في قراءة قوله: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ فقرأت ذلك عامة قراء الأمصار: ﴿فَأَطَّلِعُ﴾ بضم العين، ردًا على قوله: ﴿أَبْلَغُ الْأَسْبَبِ﴾ وعطفًا به عليه.

وذكر عن حميد الأعرج أنه قرأ: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ نصبًا، جوابًا لـ ﴿لَعَلِّي﴾، وقد ذكر القراء أن بعض العرب أنشده:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا .. يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا .. فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا<sup>(٢)</sup>  
فنصب (فتستريح) على أنها جواب لـ (لعل).

والقراءة التي لا أستجيز غيرها: الرفع في ذلك؛ لإجماع الحجة من القراء عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٩١، وتحبير التيسير، ص ٥٣٩، والنشر: ٢ / ٣٦٥.

(٢) لم تنسب الأبيات إلى قائل، وهي من الرجز، وأنشدها القراء في معاني القرآن: ٣ / ٩، وابن جني في سر صناعة الإعراب: ٢ / ٨٣، وفي الخصائص: ١ / ٣١٧، وابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٥٤.

(٣) تفسير الطبري: ٢١ / ٣٨٧.

**الرد:** يقال فيه ما قيل في مثله من قبل، والقراءة بالنصب سبعية متواترة، وهي رواية حفص عن عاصم كما سبق.

وفي النصب وجهان، الأول: أنه جواب الأمر في قوله: ﴿أَبْنِ لِي﴾ فنصب بأن مضمرة بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن ينتصب على جواب الترجي في (لعل)، وهو مذهب كوفي استشهد أصحابه بهذه القراءة وبقراءة عاصم ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾<sup>(٢)</sup> أو يَذْكُرُ فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَى ﴿[عبس، الآيتان: ٣-٤] بنصب ﴿فَنَنْفَعُهُ﴾ جواباً لقوله: ﴿لَعَلَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

والمعنى: لعلني أبلغ وأنا ضامر أي متى بلغت فلا بد وأن أطلع<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان: «وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون ومنعه البصريون، واحتج الكوفيون بهذه القراءة وبقراءة عاصم: ﴿فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَى﴾ في سورة عبس، إذ هو جواب الترجي في قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾<sup>(٤)</sup> أو يَذْكُرُ فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَى ﴿<sup>(٤)</sup>».

قلت: وهو شائع، وهو المُعَبَّرُ عنه عند النحاة بالنصب بأن مقدرة بعد الواو أو الفاء في جواب طلب، أو ما في معناه، والترجي فيه معنى الطلب<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: البحر المحيط: ٢٥٩/٩، والدر المصون: ٤٨٢/٩، وتفسير الجلالين، ص ٦٢٣، وفتح القدير:

٥٦٤/٤، وروح المعاني: ٣٢٢/١٢.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٧٦/٨، والبغوي: ١١٢/٤، والكشاف: ١٦٧/٤، والمحزر الوجيز: ٥٦٠/٤،

وتفسير القرطبي: ٣١٥/١٥، والبيضاوي: ٥٨/٥، والنسفي: ٢١٢/٣، والدر المصون: ٤٨٢/٩،

والتحرير والتنوير: ١٤٦/٢٤.

(٣) مفاتيح الغيب: ٥١٦/٢٧.

(٤) البحر المحيط: ٢٥٨-٢٥٩/٩.

(٥) انظر: أوضح المسالك لابن هشام: ٣٠/٤.

**– المبحث الثالثون: سورة فصلت:**

وفيهما مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رُوسِيَّ مِنْ فَوْقِهَا وَبَنَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي

أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلْسَّائِلِينَ﴾. [الآية: ١٠]. (٧٨-٧٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر ﴿سَوَاءً لِلْسَّائِلِينَ﴾ بالرفع، وقرأ يعقوب: بالخفض، والباقون من العشرة: بالنصب<sup>(١)</sup>.**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالرفع والخفض في ﴿سَوَاءً﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار غير أبي جعفر والحسن

البصري: ﴿سَوَاءً﴾ بالنصب.

وقراه أبو جعفر القارئ: ﴿سَوَاءً﴾ بالرفع.

وقرأ الحسن: ﴿سَوَاءً﴾ بالجر.

والصواب من القراءة في ذلك: ما عليه قراء الأمصار، وذلك قراءته بالنصب؛ لإجماع

الحجة من القراء عليه، ولصحة معناه. وذلك أن معنى الكلام: قَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا سَوَاءً لِسَائِلِيهَا

عَلَى مَا بِهِم إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، وَعَلَى مَا يَصْلِحُهُمْ»<sup>(٢)</sup>.**الرد:** القراءة بالرفع والخفض قراءتان عشريّتان متواترتان، صحيحتا المعنى: لأن

المعنى على قراءة الجمهور بالنصب: إنما هو وصف الأيام بأنها سواء، لا وصف الأرض

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٤٢، والنشر: ٢/٣٦٦.

(٢) تفسير الطبري: ٢١/٤٣٨.

بذلك، كما جاء التفسير بذلك<sup>(١)</sup>، ويدل على ذلك: قراءة ﴿سَوَاءٍ﴾ بالجر صفة للمضاف، أو المضاف إليه<sup>(٢)</sup>.

وأما قراءة أبي جعفر بالرفع ففيها وجهان:

أحدهما: أنه على خبر ابتداء مضمرة، أي: هي سواء لا تزيد ولا تنقص.

وثانيهما: أنه مرفوع بالابتداء، وخبره ﴿لِلسَّائِلِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ورجح الرفع على الخبرية؛ لِمَا في تقدير الابتداء من إشكال الابتداء بالنكرة من غير مسوغ<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٢٠/٣، والهداية: ٦٤٨٤/١٠، وتفسير البغوي: ١٢٦/٤، والمحزر الوجيز: ٦/٥، وزاد المسير: ٤٧/٤، وتفسير القرطبي: ٣٤٣/١٥، والنسفي: ٢٢٨/٣، والبحر المحيط: ٢٨٨/٩، والدر المصون: ٥٠٩/٩، وتفسير الثعالبي: ١٢٧/٥، وفتح القدير: ٥٨١/٤، والتحرير والتنوير: ٢٤٥/٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون: ٥٠٩/٩.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٢٠/٣، والثعلبي: ٢٨٧/٨، والهداية: ٦٤٨٤/١٠، والكشاف: ١٨٨/٤، والمحزر الوجيز: ٦/٥، وتفسير القرطبي: ٣٤٣/١٥، والبحر المحيط: ٢٨٨/٩، والدر المصون: ٥١٠/٩، وتفسير الثعالبي: ١٢٧/٥، وأبي السعود: ٥/٨، وروح المعاني: ٣٥٤/١٢.

(٤) انظر: الدر المصون: ٥١٠/٩.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ

وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾. [من الآية: ٤٤]. (٨٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ هشام عن ابن عامر: بهمزة واحدة من غير مد على الخبر

﴿أَعْجَمِيٌّ﴾، والباقون من العشرة على الاستفهام.

وهمزة أبو بكر وحمة والكسائي وخلف ورّوح: بهمزتين، والباقون: بهمزة ومدة، وقالون وأبو جعفر وأبو عمرو ويشبعونها؛ لأن من مذهبهم إدخال ألف بين الهمزة المحققة والمليئة، وورش على أصله في إبدال الهمزة الثانية ألفاً من غير فاصل بينهما، وابن كثير ورويس أيضاً على أصلهما في جعل الثانية بين بين من غير فاصل بينهما، وهو قياس قول حفص وابن ذكوان لأن من مذهبهما تحقيق الهمزتين من غير فاصل بينهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري، والإمام الثعلبي، والإمام القرطبي: القراءة بالإخبار في

﴿أَعْجَمِيٌّ﴾.

فقال الطبري: «وقرأت قراء الأمصار: ﴿أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ على وجه الاستفهام.

وذكر عن الحسن البصري أنه قرأ ذلك: ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ بهمزة واحدة على غير مذهب الاستفهام، على المعنى الذي ذكرناه عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير. والصواب من القراءة في ذلك عندنا: القراءة التي عليها قراء الأمصار؛ لإجماع الحجة عليها على مذهب الاستفهام»<sup>(٢)</sup>.

وقال الثعلبي: «﴿أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ يعني: أكتاب أعجمي وني عربي..»

(١) انظر: التيسير، ص ١٩٣، وتحبير التيسير، ص ٥٤٣، والنشر: ١/٣٦٦.

(٢) تفسير الطبري: ٤٨٣/٢١.



وقرأ الحسن: ﴿أَعْجَمِي﴾ بهمزة واحدة على الخبر، وكذلك رواه هشام عن أهل الشام. ووجهه: ما روى جعفر بن المغيرة عن سعيد بن جبير، قال: قالت قريش: لولا أنزل هذا القرآن أعجمياً وعربياً حتى تكون بعض آياته أعجمياً وبعضها عربياً، فأنزل الله تعالى هذه الآية، وأنزل في القرآن بكل لسان، فمنه (السجيل)، وهي فارسية عُرِّبَتْ، والقراءة الصحيحة قراءة العامة بالاستفهام على التأويل الأول»<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: «والقراءة الصحيحة: قراءة الاستفهام، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

**الورد:** القراءة بالإخبار سبعة متواترة؛ لتواتر القراءات العشر كما سبق.

وفي القراءة بالإخبار أوجه كلها صحيحة، وهي:

الوجه الأول: أن يكون المعنى: لو جعلنا القرآن أعجمياً لقالوا: هلا فصلت آياته، فجاء بعضها عربي وبعضها عجمي، فنحن نعرف العربي، ويعرف العجم العجمي. الوجه الثاني: أن مَنْ لم يُثَبِّتْ همزة استفهام فيحتمل أنه حذفها لفظاً وأرادها معنى. وفيه توافق القراءتين. إلا أن ذلك جائز عند الأخفش، وخالفه الجمهور؛ لاشتراطهم أن يكون في الكلام (أم)<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: «كأنهم قالوا عَجْمَةٌ وإعراب، إن هذا لَشَاذٌ»<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الثعلبي: ٢٩٨/٨.

(٢) تفسير القرطبي: ٣٦٨-٣٦٩/١٥.

(٣) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ١٥٦/٤، والهداية: ٦٥٣٨/١٠، وتفسير السمعاني: ٥٦/٥، والكشاف:

٢٠٢/٤، وتفسير البيضاوي: ٧٣/٥، وفتح القدير: ٥٩٥/٤.

(٤) المحرر الوجيز: ٢٠/٥.

## – المبحث الحادي والثلاثون: سورة الزخرف:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَلْقَىٰ عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَكُ مُقَرَّنِينَ ﴾. [الآية: ٥٣]. (٨١)

**نأصيل القراءة:** قرأ حفص عن عاصم ويعقوب: ﴿ عَلَيْهِ آسُورَةٌ ﴾ بإسكان السين من غير ألف. والباقون من العشرة: ﴿ آسَاوِرَةٌ ﴾ بفتح السين وألف بعدها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة: ﴿ آسَاوِرَةٌ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة والكوفة: ﴿ فَلَوْلَا أَلْقَىٰ عَلَيْهِ آسَاوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾.

وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرؤه: ﴿ آسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي: ما عليه قراء الأماص، وإن كانت الأخرى صحيحة المعنى<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان ﴿ آسُورَةٌ ﴾ و ﴿ آسَاوِرَةٌ ﴾ متواترتان نقلاً، فلا وجه لرد إحداهما، أو ترجيحها على الأخرى.

ووجه القراءة بـ ﴿ آسُورَةٌ ﴾ على أنه جمع: السوار<sup>(٣)</sup>، « وهو جمع قلة »<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: التيسير، ص ١٩٧، وتحبير التيسير، ص ٥٤٩، والنشر: ٣٦٩ / ٢،

(٢) تفسير الطبري: ٦١٩ / ٢١.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٦٠ / ٣، والثعلبي: ٣٣٩ / ٨، والهداية: ٦٦٧٨ / ١٠، وتفسير الماوردي:

٥ / ٢٣٠، ومفاتيح الغيب: ٦٣٧ / ٢٧، وتفسير القرطبي: ١٠٠ / ١٦، وابن جزري: ٢٦١ / ٢، والبحر

المحيط: ٣٨٣ / ٩، وتفسير أبي السعود: ٥٠ / ٨.

(٤) الدر المصون: ٥٩٩ / ٩.

**– المبحث الثاني والثلاثون: سورة الدخان:**

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الآية: ٤٩].  
(٨٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكسائي: ﴿ذُقْ أَنْكَ﴾ بفتح الهمزة، والباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

«وعن الحسن بن علي رضي الله عنه أنه قرأ به على المنبر»<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بفتح الألف من: ﴿إِنَّكَ﴾ فقال:

«وأجمعت قرأ الأمصار جميعاً على كسر الألف من قوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ على وجه الابتداء. وحكاية قول هذا القائل: إني أنا العزيز الكريم.

وقرأ ذلك بعض المتأخرين: ﴿ذُقْ أَنْكَ﴾ بفتح الألف على إعمال قوله: ﴿ذُقْ﴾ في قوله: ﴿إِنَّكَ﴾ كأنك معنى الكلام عنده: ذق هذا القول الذي قلته في الدنيا.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: كسر الألف من ﴿إِنَّكَ﴾ على المعنى الذي ذكرت لقارئه؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، وشدوذ ما خالفه، وكفى دليلاً على خطأ قراءة خلافها ما مضت عليه الأئمة من المتقدمين والمتأخرين، مع بعدها من الصحة في المعنى وفراقها تأويل أهل التأويل<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بفتح الهمزة سبعة متواترة، ونسبتها للإمام الكسائي لا تجعلها آحادية،

(١) انظر: التيسير، ص ١٩٨، وتحبير التيسير، ص ٥٥٢، والنشر: ٢ / ٣٧١.

(٢) الكشف: ٤ / ٢٨٢.

(٣) تفسير الطبري: ٢٢ / ٤٩ - ٥٠.

ولا يعني شذوذها كما سبق بيانه، وهي صحيحة المعنى أيضاً، فوجه القراءة بها: معناه: ذق يا أبا جهل، لأنك قلت: إنك أعز أهل هذا الوادي فقال الله تعالى: ﴿ذُقْ﴾ لأنك أنت القائل أنا ﴿الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾<sup>(١)</sup>، وقيل: المعنى: بأنك<sup>(٢)</sup>.

« وقيل: تقديره: ذق عذاب أنك أنت العزيز »<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عطية: « والمعنى واحد في المقصد وإن اختلف المأخذ إليه، وبالفتح قرأها علي المنبر الحسين بن علي بن أبي طالب أسنده إليه الكسائي، وأتبعه فيها »<sup>(٤)</sup>.

قلت: ما حكاه عن أتباع الكسائي للحسين في هذه القراءة إن كان علي سبيل الاختيار فنعم، وإن كان علي سبيل الاقتصار ففيه نظر؛ لما تقدم من أن العمدة في هذه القراءة التواتر. والله أعلم.

---

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٧٣/٣، والثعلبي: ٣٥٦/٨، والهداية: ٦٧٥٦/١٠، والكشاف: ٢٨٢/٤، ومفاتيح الغيب: ٦٦٤/٢٧، وتفسير القرطبي: ١٥١/١٦، والنيسابوري: ١٠١/٦، وفتح القدير: ٦٦٣/٤، والتحرير والتنوير: ٣١٦/٢٥.

(٢) انظر: زاد المسير: ٩٤/٤.

(٣) الدر المصون: ٦٢٩/٩.

(٤) المحرر الوجيز: ٧٧/٥.

## – المبحث الثالث والثلاثون: سورة الأحقاف:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾. [من الآية: ١٥]. (٨٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ﴾ بفتح الفاء وإسكان الصاد من غير ألف، والباقون من العشرة: ﴿وَفِصْلُهُ﴾ بكسر الفاء وفتح الصاد وألف بعدها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة: ﴿وَفِصْلُهُ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَفِصْلُهُ﴾، فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار غير الحسن البصري: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ﴾ بمعنى: فاصلته أمه فصلاً ومفاصلة.

وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرؤه: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ﴾ بفتح الفاء بغير ألف، بمعنى: وفصل أمه إياه.

والصواب من القول في ذلك عندنا: ما عليه قراء الأمصار؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، وشذوذ ما خالف»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة يعقوب: ﴿وَفِصْلُهُ﴾ متواترة من حيث النقل؛ لما تقدم تقريره من تواتر القراءات العشر، وهي صحيحة من حيث المعنى، وفيها وجهان:

الأول: على أن الأم هي التي فصلته، أما ﴿وَفِصْلُهُ﴾ فعلى أنها مفاعلة من اثنين، كأنه فاصل أمه وفاضلته<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٥٦، والنشر: ٣٧٣/٢.

(٢) تفسير الطبري: ١١٣/٢٢.

(٣) المحرر الوجيز: ٩٧/٥.

الثاني: أنهما لغتان بمعنى، يقال: فَصَلَّهُ فِصَالاً وَفَصَّلاً<sup>(١)</sup>.

قال الزمخشري: « وقرئ: ﴿ وَفَصَّلُهُ ﴾، والفَصْل والفِصَال كالفِطْم والفِطَام، بناء ومعنى»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الهداية: ١٠/٦٨٤١، والبحر المحيط: ٩/٤٤٠، والدر المصون: ٩/٦٦٩، وفتح القدير: ٥/٢٢.

(٢) الكشاف: ٤/٣٠٢.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ

بَخَلِقَهُنَّ يَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. [الآية: ٣٣]. (٨٤)

**نأصيل القراءة:** قرأ رويس عن يعقوب: ﴿يَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ﴾ في يس والأحقاف: بياء مفتوحة وإسكان القاف من غير ألف بعدها مع رفع الراء. وافقه رُوح في الأحقاف، والباقون من العشرة: بياء الجر مكسورة وفتح القاف وألف بعدها وخفض الراء في الموضعين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** خطأ الإمام الطبري قراءة ﴿يَقْدِرُ﴾ بالياء، وحكى ابن عطية عن أبي حاتم تغليب قراءة الجمهور: ﴿يَقْدِرُ﴾.

فقال الطبري - في موضع الأحقاف<sup>(٢)</sup> - : « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿يَقْدِرُ﴾، فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار غير أبي إسحاق والجحدري والأعرج: ﴿يَقْدِرُ﴾، وهي الصحيحة عندنا؛ لإجماع قراء الأمصار عليها.

وأما الآخرون الذين ذكرتهم فإنهم فيما ذكر عنهم كانوا يقرؤون ذلك: ﴿يَقْدِرُ﴾ بالياء.

وقد ذكر أنه في قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ﴾ بغير باء، ففي ذلك حجة لمن قرأه: ﴿يَقْدِرُ﴾ بالباء والألف<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عطية - في موضع الأحقاف - : « وقرأ ابن عباس وجمهور الناس: ﴿يَقْدِرُ﴾، وقرأ الجحدري والأعرج وعيسى، وعمرو بن عبيد: ﴿يَقْدِرُ﴾ بالياء على فعل مستقبل، ورجَّحها أبو حاتم وغلَّط قراءة الجمهور لقلق الباء عنده. وفي مصحف عبد الله بن مسعود:

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٢٦، والنشر: ٣٥٥ / ٢.

(٢) أما موضع سورة يس فلم يتعرض الإمام الطبري لاختلاف القراءات في هذا الموضع.

(٣) تفسير الطبري: ١٤٤ / ٢٢.

﴿بخلقهن قادر﴾<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة رويس وروح هنا في موضع الأحقاف قراءة متواترة، وهي قراءة أهل البصرة، وسيلها التواتر؛ لما تقدم من تقرير تواتر القراءات العشر.

ووجه القراءة بـ ﴿يَقْدِرُ﴾ على أنه مضارع (قدر)، على الفعل المستقبل، والرسم يحتمله<sup>(٢)</sup>، «وتكون جملة ﴿يَقْدِرُ﴾ في محل خبر ﴿أَنْ﴾<sup>(٣)</sup>، بل اختار بعض النحويين القراءة بها على القراءة بالباء.

قال مكي: «واختار بعض النحويين ﴿يَقْدِرُ﴾ على ﴿يَقْدِرُ﴾؛ لأن الباء إنما تدخل في النفي، وهذا إيجاب»<sup>(٤)</sup>.

والصحيح أنهما قراءتان متواترتان نقلاً، صحيحتان معنى. والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ١٠٦/٥.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ١٣٧/٨، والبغوي: ٢٤/٤، والمحرر الوجيز: ٤٦٤/٤، والبحر المحيط: ٨٥/٩،

والدر المصون: ٦٨١/٩، والتحرير والتنوير: ٧٨/٢٣.

(٣) التحرير والتنوير: ٦٥/٢٦.

(٤) الهداية: ٦٨٧١/١١.



## – المبحث الرابع والثلاثون: سورة محمد ﷺ :

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَلَهُمْ﴾. [من الآية: ٤]

(٨٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو وحفص ويعقوب: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا﴾ بضم القاف وكسر التاء من غير ألف، والباقون من العشرة: بفتحهما وألف بينهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾، وجعل ابن عطية قراءة: ﴿قُتِلُوا﴾ خلاف الأعم والأوضح معنى، وجعلها الشوكاني خلاف الأولى، وحكى القرطبي عن القشيري بُعدها.

فقال الطبري: «وقوله: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والكوفة: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ بمعنى: حاربوا المشركين وجاهدوهم، بالألف.

وكان الحسن البصري فيما ذكر عنه يقرؤه: ﴿قُتِلُوا﴾ بضم القاف وتشديد التاء..

وكان أبو عمرو يقرؤه: ﴿قُتِلُوا﴾ بضم القاف وتخفيف التاء بمعنى: والذين قتلهم المشركون، ثم أسقط الفاعلين، فجعلهم لم يسم فاعل ذلك بهم.

وأولى القراءات بالصواب: قراءة مَنْ قرأه: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾؛ لاتفاق الحجة من القراء، وإن كان لجميعها وجوه مفهومة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٠٠، وتحبير التيسير، ص ٥٥٨، والنشر: ٢ / ٣٧٤.

(٢) تفسير الطبري: ٢٢ / ١٥٨-١٥٩.

وقال ابن عطية: « قرأ جمهور الناس ﴿ قَاتَلُوا ﴾ .. وقرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم والأعرج وقتادة والأعمش: ﴿ قُتِلُوا ﴾ بضم القاف وكسر التاء، وقرأ زيد بن ثابت والحسن والجحدري وأبو رجاء: ﴿ قَتَلُوا ﴾ بضم القاف وكسر التاء وشدها.  
والقراءة الأولى أعمها وأوضحها معنى»<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: « قال القشيري: قراءة أبي عمرو ﴿ قُتِلُوا ﴾ بعيدة؛ لقوله تعالى: سيهديهم ويصلح بالهم والمقتول لا يوصف بهذا»<sup>(٢)</sup>.

وقال الشوكاني: « قرأ الجمهور: ﴿ قَاتَلُوا ﴾ مبنياً للفاعل.. والمعنى على القراءة الأولى»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بضم القاف وتخفيف التاء: ﴿ قُتِلُوا ﴾ قراءة سبعية متواترة، واختارها أبو حاتم<sup>(٤)</sup>.

والمعنى: الشهداء الذين قتلوا يوم أحد، ويوم بدر وفي سائر الحروب<sup>(٥)</sup>.

قال البغوي: « قرأ أهل البصرة وحفص: ﴿ قُتِلُوا ﴾ بضم القاف وكسر التاء خفيف، يعني الشهداء»<sup>(٦)</sup>.

(١) المحرر الوجيز: ١١١/٥.

(٢) تفسير القرطبي: ٢٣٠/١٦.

(٣) فتح القدير: ٣٨/٥.

(٤) تفسير الثعلبي: ٣٠/٩.

(٥) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٩٨/٣، والسمعاني: ١٦٩/٥، والبيضاوي: ١٢٠/٥، والدر المصون:

٦٨٦/٩، وروح المعاني: ١٣/١٩٩.

(٦) تفسير البغوي: ٤/٢١٠.

قال الرازي: « وأما من قرأ ﴿ وَالَّذِينَ قُتِلُوا ﴾ على البناء للمفعول فنقول هي مناسبة لما تقدم من وجوه، أحدها: هو أنه تعالى لَمَّا قال: ﴿ فَضْرَبَ الرِّقَابِ ﴾ أي: اقتلوا، والقتل لا يتأتى إلا بالإقدام، وخوف أن يقتل المقدم يمنعه من الإقدام، فقال لا تخافوا القتل؛ فإن من يقتل في سبيل الله له من الأجر والثواب ما لا يمنع المقاتل من القتال بل يحثه عليه.

وثانيها: هو أنه تعالى لَمَّا قال: ﴿ لِيُبْلُوا بِعَضِّكُمْ بِيَعِضِ ﴾، والمُبْتَلَى بالشيء له على كل وجه من وجوه الأثر الظاهر بالابتلاء حال من الأحوال، فإن السيف المُمْتَحَن تزيد قيمته على تقدير أن يقطع، وتنقص على تقدير أن لا يقطع، فحال المُبْتَلِينَ ماذا؟ فقال: إن قتل فله أن لا يضل عمله، ويُهْدَى ويُكْرَم، ويدخل الجنة، وأما إن قتل فلا يخفى أمره عاجلاً وآجلاً، وترك بيانه على تقدير كونه قاتلاً؛ لظهوره ويَبِّين حاله على تقدير كونه مقتولاً.

وثالثها: هو أنه تعالى لَمَّا قال: ﴿ لِيُبْلُواكُمْ ﴾ ولا يُبْتَلَى الشيء النفيس بما يُخَافُ منه هلاكه، فإن السيف المُهَنْد العَضْب الكبير القيمة لا يُجْرَب بالشيء الصلب الذي يخاف عليه منه الانكسار، ولكن الآدمي مُكْرَم كرمه الله وشرفه وعظمه، فلماذا ابتلاه بالقتال وهو يفضي إلى القتل والهلاك إفضاء غير نادر، فكيف يحسن هذا الابتلاء؟ فنقول القتل ليس بإهلاك بالنسبة إلى المؤمن فإنه يورث الحياة الأبدية، فإذا ابتلاه بالقتال فهو على تقدير أن يُقْتَلَ مكرم، وعلى تقدير أن لا يقتل مكرم هذا إن قاتل وإن لم يقاتل، فالموت لا بد منه وقد فَوَّتَ على نفسه الأجر الكبير»<sup>(١)</sup>.

قال ابن عباس: « ﴿ سَيَهْدِيهِمْ ﴾ سينجيهم في الآخرة، ﴿ وَيُصْلِحْ بَالَهُمْ ﴾: يقبل أعمالهم يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

(١) مفاتيح الغيب: ٢٨/٤٠-٤١.

(٢) تنوير المقباس، ص ٤٢٧.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « وقرأه أبو عمرو وحفص عن عاصم: ﴿ قُلُوا ﴾ بالبناء للنائب، فعلى هذه القراءة يكون مضمون الآية جزاء الشهداء، فهدايتهم وإصلاح بالهم كائنان في الآخرة»<sup>(١)</sup>.

وأما قراءة التشديد فقراءة شاذة؛ لما تقرر من شذوذ ما كان خارج العشرة اليوم؛ لانقطاع نقله على سبيل التواتر. والله أعلم.

---

(١) التحرير والتنوير: ٨٤ / ٢٦.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَيَّ أَدْبَرِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَىٰ

الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَىٰ لَهُمْ﴾. [الآية: ٢٥]. (٨٦-٨٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو: بضم الهمزة وكسر اللام وفتح الياء: ﴿وَأَمَلِي﴾ وقرأ

يعقوب: بضم الهمزة وكسر اللام وإسكان الياء: ﴿وَأَمَلِي﴾، والباقون من العشرة: بفتح

الهمزة واللام: ﴿وَأَمَلِي﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة ﴿وَأَمَلَىٰ لَهُمْ﴾ بفتح الألف، ووصف السمعاني

القراءة بضم الهمزة وتسكين الياء بالشذوذ.

فقال الإمام الطبري: « واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرآء الحجاز

والكوفة: ﴿وَأَمَلَىٰ لَهُمْ﴾ بفتح الألف منها، بمعنى: وأملى الله لهم.

وقرأ ذلك بعض أهل المدينة والبصرة: ﴿وَأَمَلِي لَهُمْ﴾ على وجه ما لم يسم فاعله.

وقرأ مجاهد فيما ذكر عنه: ﴿وَأَمَلِي﴾ بضم الألف وإرسال الياء، على وجه الخبر من

الله -جل ثناؤه- عن نفسه أنه يفعل ذلك بهم.

وأولى هذه القراءات بالصواب: التي عليها عامة قرآء الحجاز والكوفة من فتح الألف في

ذلك؛ لأنها القراءة المستفضة في قراءة الأمصار، وإن كان يجمعها مذهب تتقارب معانيها

فيه»<sup>(٢)</sup>.

وقال السمعاني: « ﴿وَأَمَلَىٰ لَهُمْ﴾ أي: أمهلهم بالمد لهم في العمر، وهو راجع إلى الله

(١) انظر: التيسير، ص ٢٠١، وتحبير التيسير، ص ٥٥٩، والنشر: ٢/ ٣٧٤.

(٢) تفسير الطبري: ٢٢/ ١٨١-١٨٢.

تعالى، ومعناه: وأملئ لهم الله تعالى، وقرئ: ﴿وَأْمَلِي لَهُمْ﴾ على ما لم يسم فاعله، وقرئ في الشاذ ﴿وَأْمَلِي لَهُمْ﴾ بتسكين الياء، أي: وأنا أملي لهم<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: « وأولى هذه القراءات بالصواب: التي عليها عامة قرآء الحجاز والكوفة من فتح الألف في ذلك؛ لأنها القراءة المستفيضة في قراءة الأمصار »:

فيه اعتراض على القراءة بضم الهمزة، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب، وإن اختلفا في تسكين الياء وتحريكها، وقراءتهما في ذلك كله من القراءة المستفيضة في الأمصار، فهي قراءة أهل البصرة، وأبو عمرو ويعقوب إماما أهل البصرة بلا منازع، فلا وجه لردهما؛ لأن سبيلها التواتر.

ووجه قراءة أبي عمرو: ﴿وَأْمَلِي﴾ أي: أُمِّهْلُوا ومُدَّ في عمرهم<sup>(٢)</sup>. على معنى فعل ما لم يسم فاعله<sup>(٣)</sup>.

ووجه قراءة يعقوب: ﴿وَأْمَلِي﴾ على وجه الخبر من الله تعالى عن نفسه أنه يفعل ذلك بهم<sup>(٤)</sup>، ومعناه: أنا أملي يعني: أطول لهم المدة، كما قال: ﴿إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾<sup>(٥)</sup>. وقيل: المعنى: الشيطان يغويهم، وأنا أنظرهم<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير السمعاني: ١٨٢/٥.

(٢) انظر: الكشاف: ٣٢٦/٤، وتفسير الخازن: ١٤٨/٤، والبحر المحيط: ٤٧٣/٩.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٠٤/٣، والثعلبي: ٣٧/٩، ومفاتيح الغيب: ٥٦/٢٨، وتفسير القرطبي:

٢٤٩/١٦، والتحرير والتنوير: ١١٦/٢٦.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٧/٩، والبعوي: ٢١٧/٤، والقرطبي: ٢٤٩/١٦، والبيضاوي: ١٢٣/٥.

(٥) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٠٤/٣، والبحر المحيط: ٤٧٤/٩.

(٦) انظر: الكشاف: ٣٢٦/٤.

وقيل: يحتمل « أن يكون ماضياً كقراءة أبي عمرو، سكنت ياؤه؛ تخفيفاً »<sup>(١)</sup>.

قال مكي بن أبي طالب: « ولا يكون الضمير في ﴿أَمَلَى﴾ يعود على الشيطان البتة في جميع القراءات؛ لأنه لا يقدر على أن يمد في عمر أحد ولا ينقص منه، ولم يسلطه الله على شيء من ذلك، ولذلك قرأ أبو عمرو: ﴿وَأَمَلَى﴾ على الإخبار عن الله؛ خوفاً أن يتوهم متوهم أن الضمير للشيطان.

وقد أجاز الحسن أن يكون الضمير في ﴿أَمَلَى﴾ يعود على الشيطان على معنى أنه مد لهم في الأمل ووعدهم طول العمر.

والوقف الحسن المختار: ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾؛ لأن الضميرين في ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ و﴿وَأَمَلَى لَهُمْ﴾ مختلفان. الأول للشيطان والثاني لله، فتفرق بينهما بالوقف، وهو قول الكسائي، والفراء، وأبي حاتم<sup>(٢)</sup>.

وقال الرازي: « فإن قيل الإملاء والإمهال وَحْدُ الآجال لا يكون إلا من الله، فكيف يصح قراءة من قرأ وأملى لهم فإن المملي حينئذ يكون هو الشيطان؟. نقول الجواب عنه من وجهين، أحدهما: جاز أن يكون المراد وأملى لهم الله فيقف على ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾. وثانيها: هو أن المُسَوَّلَ أيضاً ليس هو الشيطان، وإنما أُسِنِدَ إليه من حيث إن الله قدر على يده ولسانه ذلك، فذلك الشيطان يملئهم ويقول لهم في آجالكم فسحة فتمتعوا برياستكم ثم في آخر الأمر تؤمنون<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) الدر المصون: ٧٠٣/٩.

(٢) الهداية: ٦٩١٣-٦٩١٤. وانظر: تفسير الثعلبي: ٣٧/٩، والقرطبي: ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) مفاتيح الغيب: ٥٦/٢٨.

## – المبحث الخامس والثلاثون: سورة الحجرات:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَانفُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝﴾. [الآية: ١]. (٨٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿لَا تَقَدَّمُوا﴾ بفتح التاء والذال، والباقون من العشرة: بضم التاء وكسر الدال<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بفتح التاء من: ﴿نُقَدِّمُوا﴾، وجعلها ابن جزي خلاف المعنى الأظهر<sup>(٢)</sup>.

فقال الطبري: «وبضم التاء من قوله: ﴿لَا نُقَدِّمُوا﴾ قرأ قرء الأمصار، وهي القراءة التي لا أستجيز القراءة بخلافها؛ لإجماع الحجة من القرء عليها.

وقد حكى عن العرب: (قَدِّمْتَ) في كذا، وَ (تَقَدَّمْتَ) في كذا، فعلى هذه اللغة لو كان قيل: ﴿لَا تَقَدَّمُوا﴾ بفتح التاء كان جائزاً<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** رد الإمام الطبري قراءة يعقوب؛ لأنها لم تثبت عنده، حيث قال: «وقد حكى عن العرب: (قَدِّمْتَ) في كذا، وَ (تَقَدَّمْتَ) في كذا، فعلى هذه اللغة لو كان قيل: ﴿لَا تَقَدَّمُوا﴾ بفتح التاء كان جائزاً»، ولكن القراءة بفتح التاء مروية عن: ابن مسعود، وأبي هريرة، وعائشة، وأبي عبد الرحمن السلمي، وقتادة، وابن يعمر<sup>(٤)</sup>.

وهي قراءة متواترة نقلاً، وانفراد يعقوب بها انفراد اشتهار لا اقتصار، على ما تقرر بيانه

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٦٢، والنشر: ٢/ ٣٧٥-٣٧٦.

(٢) انظر: تفسير ابن جزي: ٢/ ٢٩٤.

(٣) تفسير الطبري: ٢٢/ ٢٧٨.

(٤) انظر: زاد المسير: ٤/ ١٤٣.



أكثر من مرة.

قال الباقلاني: جميع الأحرف السبعة قد كانت ظهرت واستفاضت عن الرسول ﷺ وضبطتها الأمة عنه، ولم يكن شيء منها مشكوكاً فيه، ولا مرتاباً به..

ومعنى إضافة كل حرف مما أنزله الله -عز وجل- إلى أبي، وعبد الله، وزيد، وفلان وفلان، أنه كان أضيف إليه إذا أكثر قراءة وإقراءً به، وملازمة له وميلاً إليه، فقط لا غير<sup>(١)</sup>.

هذا من حيث الثبوت، وأما من حيث المعنى فهي صحيحة المعنى، ووجهها: على أن الأصل (لا تتقدموا)، فحذفت إحدى التاءين؛ لتكون أخف<sup>(٢)</sup>، وهو من التقدم<sup>(٣)</sup>.

قال الفراء: كلاهما صواب، يقال: قدمت، وتقدمت<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الانتصار للباقلاني: ٦١ / ١.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٢٢ / ٣، والسمعاني: ٢١٣ / ٥، والمحزر الوجيز: ١٤٤ / ٥، وتفسير النسفي:

٣ / ٣٤٦، والبحر المحيط: ٥٠٧ / ٩، والدر المصون: ٥ / ١٠، وتفسير الثعالبي: ٥ / ٢٦٧.

(٣) انظر: تفسير الثعالبي: ٩ / ٦٩، والقرطبي: ١٦ / ٣٠٠، والنيسابوري: ٦ / ١٥٦.

(٤) انظر: معاني القرآن: ٣ / ٦٩.

## – المبحث السادس والثلاثون: سورة النجم:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ [الآية: ١٩]. (٨٩)

**نأصيل القراءة:** قرأ رويس عن يعقوب: ﴿اللَّاتَّ﴾ بتشديد التاء، والباقون من العشرة: بتخفيفها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بتخفيف التاء من: ﴿اللَّتَّ﴾، ورد الإمام القرطبي القراءة بتشديد التاء.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿اللَّتَّ﴾ فقرأته عامة قراء الأمصار: بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفته. وذكر أن ﴿اللَّتَّ﴾ بيت كان بنخلة تبعده قريش، وقال بعضهم: كان بالطائف..

وقرأ ذلك ابن عباس ومجاهد وأبو صالح: ﴿اللَّاتَّ﴾ بتشديد التاء، وجعلوه صفة للوثن الذي عبده، وقالوا: كان رجلاً يَلْتُ السَّوِيقَ للحاج، فلما مات عكفوا على قبره فعبده..

وأولى القراءتين بالصواب عندنا في ذلك: قراءة من قرأه بتخفيف التاء، على المعنى الذي وصفته لقارئه كذلك؛ لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه «<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي: « وقرأ ابن عباس، وابن الزبير، ومجاهد، وحميد، وأبو صالح: ﴿اللَّاتَّ﴾ بتشديد التاء وقالوا: كان رجلاً يَلْتُ السَّوِيقَ للحاج - ذكره البخاري عن ابن عباس - فلما مات عكفوا على قبره فعبده. ابن عباس: كان يبيع السويق والسمن عند صخرة

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٦٧، والنشر: ٣٧٩/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٥٢٢/٢٢ - ٥٢٣.

ويصبه عليها، فلما مات ذلك الرجل عبتت ثقيف تلك الصخرة؛ إعظاماً لصاحب السويق. قال أبو صالح: إنما كان رجلاً بالطائف فكان يقوم على آلهتهم ويلت لهم السويق فلما مات عبدوه..

والقراءة الصحيحة ﴿أَلَّتْ﴾ بالتخفيف اسم صنم، والوقوف عليها بالتاء وهو اختيار الفراء<sup>(١)</sup>.

**الروء:** القراءة بتشديد التاء عشرية متواترة، وقد سبق تواتر القراءات الثلاث المتممة للعشر.

ووجه القراءة بالتشديد: على أنه « اسم فاعل من: لَتَّ يَلْتُ، إذا عَجَنَ »<sup>(٢)</sup>، يقال: كان رجلاً يَلت السويق بالزيت، ويطعم الناس، فلما مات عكفوا على قبره فعبدوه<sup>(٣)</sup>.

ويقال: كانت حجارة يعبدونها، وينزل عندها رجل يبيع السويق، ويلته، فسميت تلك الحجارة باللات<sup>(٤)</sup>.

والتشديد لغة في هذا الاسم<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير القرطبي: ١٧/١٠٠-١٠١.

(٢) روح المعاني: ١٤/٥٥.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٣٦١، والثعلبي: ٩/١٤٥، والهداية: ١١/٧١٥٨، وتفسير الماوردي: ٥/٣٩٧-٣٩٨، والكشاف: ٤/٤٢٢، وزاد المسير: ٤/١٨٨، وتفسير الخازن: ٤/٢٠٨، والبحر المحيط: ١٠/١٥، والدر المصون: ١٠/٩٢، وتفسير النيسابوري: ٦/٢٠٤، وأبي السعود: ٨/١٥٧-١٥٨، وفتح القدير: ٥/١٢٩-١٣٠.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٣٦١، والهداية: ١١/٧١٥٨، والمحزر الوجيز: ٥/٢٠٠، وتفسير البيضاوي: ٥/١٥٩.

(٥) انظر: التحرير والتنوير: ٢٧/١٠٤.

وفي (الدر الممشور): « أخرج سعيد بن منصور والفاكهي عن مجاهد قال: كانت (اللات) رجلاً في الجاهلية على صخرة بالطائف، وكان له غنم فكان يأخذ من رسلها ويأخذ من زبيب الطائف والأقط فيجعل منه حيساً ويطعم من يمر من الناس، فلما مات عبدوه وقالوا: هو اللات، وكان يقرأ: ﴿اللَّاتِ﴾ مشددة»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) الدر الممشور: ٦٥٣/٧.

## – المبحث السابع والثلاثون: سورة الواقعة:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ﴾. [الآية: ٨٩].

(٩٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ رويس عن يعقوب: ﴿فَرُوحٌ﴾ بضم الراء، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بفتح الراء من: ﴿فَرُوحٌ﴾ فقال:

« واختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿فَرُوحٌ﴾ بفتح الراء، بمعنى: فله برد. ﴿وَرِيحَانٌ﴾ يقول: ورزق واسع في قول بعضهم، وفي قول آخرين: فله راحة وريحان.

وقرأ ذلك الحسن البصري: ﴿فَرُوحٌ﴾ بضم الراء، بمعنى: أن روحه تخرج في ريحانة. وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأه بالفتح؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، بمعنى: فله الرحمة والمغفرة، والرزق الطيب الهنيء<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بضم الراء: عشرية متواترة نقلاً.

ووجه القراءة بها: قيل: معناها: الحياة الطويلة الدائمة في الجنة<sup>(٣)</sup>، وقيل:

على معنى أن روحه تخرج في الريحان<sup>(٤)</sup>، وقيل: بمعنى الرحمة<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٧٤، والنشر: ٣٨٣/٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٥٩/٢٣.

(٣) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٣٤٥/٤، والسمعي: ٣٦٢/٥، وزاد المسير: ٢٣٠/٤.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٢٤/٩، والمحرم الوجيز: ٢٥٤/٥، والدر المصون: ٢٣١/١٠.

(٥) انظر: مفاتيح الغيب: ٤٣٧/٢٩، وتفسير القرطبي: ٢٣٢/١٧، والبيضاوي: ١٨٣/٥، وابن جزي:

٣٤١/٢، وابن عباس، ص ٤٥٥، وأبي السعود: ٢٠١/٨، وفتح القدير: ١٩٥/٥.

**– المبحث الثامن والثلاثون: سورة المجادلة:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يُكْشَرُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾. [من الآية: ٧]. (٩١)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿مَا تَكُونُ﴾ بالتاء، والباقون من العشرة: بالياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالتاء في: ﴿مَا يَكُونُ﴾، وجعل الثعلبي القراءة بالياء أصح وأفصح.

فقال الطبري: «واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾، فقرأت قراء الأمصار ذلك: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى﴾ بالياء، خلا أبي جعفر القارئ، فإنه قرأه: ﴿مَا تَكُونُ﴾ بالتاء.

والياء هي الصواب في ذلك؛ لإجماع الحجة عليها، ولصحتها في العربية<sup>(٢)</sup>.

وقال الثعلبي: «﴿مَا يَكُونُ﴾ قراءة العامة بالياء؛ لأجل الحائل.

وقرأ أبو جعفر القارئ: ﴿تَكُونُ﴾ بالتاء؛ لتأنيث (النجوى)، والأول أفصح وأصح<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** قول الإمام الطبري: «والياء هي الصواب في ذلك»، وقول الثعلبي: «أفصح وأصح»: لا يعني ضعف قراءة التاء؛ لأنها قراءة عشرية متواترة، ونسبتها إلى أبي جعفر لا تعني شدوذها؛ لما تقدم من تقرير تواتر القراءات العشر.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٧٧، والنشر: ٢/ ٣٨٥.

(٢) تفسير الطبري: ٢٣/ ٢٣٧.

(٣) تفسير الثعلبي: ٩/ ٢٥٦.

ووجهها صحيح معتبر في اللغة، وهو أن التأنيث بسبب تأنيث ﴿بَجَوَى﴾، كما تقول: ما جاءتني من امرأة<sup>(١)</sup>.

قال أبو حيان: « قال صاحب اللوامح: وأن شغلت بالجار، فهي بمنزلة: ما جاءتني من امرأة، إلا أن الأكثر في هذا الباب التذكير على ما في العامة، يعني القراءة العامة، قال: لأنه مسند إلى من نجوى وهو يقتضي الجنس، وذلك مُذَكَّر. انتهى.

وليس الأكثر في هذا الباب التذكير؛ لأن من زائدة. فالفعل مسند إلى مؤنث، فالأكثر التأنيث، وهو القياس، قال تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ [يس، من الآية: ٤٦] ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾ [الحجر، من الآية: ٥]، و﴿يَكُوثُ﴾ هنا تامة<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقول أبي حيان: « فالأكثر التأنيث » : لا يعني ترجيحه على التذكير، فكلا القراءتين صحيحة نقلًا ومعنى، رواية ودراية، فلا وجه لرد إحداهما، أو تفضيلها من حيث الثبوت؛ إذ الكل سبيله التواتر. والله أعلم.

(١) انظر: الهداية: ١١/٧٣٦٠، وتفسير البغوي: ٥/٤٢، ومفاتيح الغيب: ٢٩/٤٨٩، والبحر المحيط:

١٠/١٢٥، والدر المصون: ١٠/٢٦٩، وتفسير أبي السعود: ٨/٢١٨، والتحرير والتنوير: ٢٨/٢٦.

(٢) البحر المحيط: ١٠/١٢٥.

## – المبحث التاسع والثلاثون: سورة الحشر:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ

وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴿٩٢﴾ [الآية: ٢].

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ﴾ مشدداً، والباقون من العشرة:

مخففاً<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالتخفيف في: ﴿يُخْرِبُونَ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والمدينة والعراق سوى أبي

عمرو: ﴿يُخْرِبُونَ﴾ بتخفيف الراء، بمعنى: يخرجون منها ويتركونها معطلة خراباً.

وكان أبو عمرو يقرأ ذلك: ﴿يُخْرِبُونَ﴾ بالتشديد في الراء، بمعنى: يهدمون بيوتهم.

وقد ذكّر عن أبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري أنهما كانا يقرآن ذلك نحو قراءة

أبي عمرو، وكان أبو عمرو فيما ذكر عنه يزعم أنه إنما اختار التشديد في الراء؛ لما ذكرت من

أن الإخراب: إنما هو ترك ذلك خراباً بغير ساكن، وإن بني النضير لم يتركوا منازلهم فيرتحلوا

عنها، ولكنهم خربوها بالنقض والهدم، وذلك لا يكون فيما قال إلا بالتشديد.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي: قراءة من قرأه بالتخفيف؛ لإجماع الحجة من

القراء عليه.

وقد كان بعض أهل المعرفة بكلام العرب يقول: التخريب والإخراب بمعنى واحد،

وإنما ذلك في اختلاف اللفظ لا اختلاف في المعنى»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٠٩، وتحبير التيسير، ص ٥٧٩، والنشر: ٢/٣٨٦.

(٢) تفسير الطبري: ٢٣/٢٦٦.



**الرد:** قراءة أبي عمرو بالتشديد متواترة نقلاً، ويقال فيها ما قيل في مثلها من قبل.

وفيها وجهان، الأول: أن التخفيف والتشديد لغتان بمعنى واحد، يقال: خرب وأخرب، وهو الإفساد بالنقض والهدم<sup>(١)</sup>.

وقد أشار له الإمام الطبري بقوله: « وقد كان بعض أهل المعرفة بكلام العرب يقول: التخريب والإخراب بمعنى واحد، وإنما ذلك في اختلاف اللفظ لا اختلاف في المعنى ».

الثاني: أن معناه مختلف. وفي الفرق بينهما ثلاثة أوجه، أحدهما: أن من قرأ بالتشديد فمعناه: يهدمون، ومن قرأ بالتخفيف فمعناه: يُعطلون<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن من قرأ بالتشديد أراد: إخراجها بأفعالهم، ومن قرأ بالتخفيف أراد: إخراجها بفعل غيرهم<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن من قرأ بالتشديد أراد: إخراجها بهدمهم لها. وبالتخفيف أراد: فراغها بخروجهم عنها<sup>(٤)</sup>.

قال البيضاوي: قراءة أبي عمرو - بالتشديد - أبلغ؛ لما فيها من التكثير<sup>(٥)</sup>.

قلت: وهذا لا يعني رد قراءة التخفيف؛ وإنما هو لإظهار معنى هذه القراءة، وكلا القراءتين صحيحة، نقلاً ومعنى، فلا وجه لرد إحداها أو تفضيلها على الأخرى تفضيلاً يقتضي رد الأخرى أو انتقاصها؛ إذ الكل سبيله التواتر، وهو أمر لا يتفاوت في الثبوت. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٢٥/٣، والثعلبي: ٢٦٩/٩، والهداية: ٧٣٨١/١١، وتفسير الماوردي:

٥٠٠/٥، والسمعي: ٣٩٧/٥، والكشاف: ٤٩٩/٤، وتفسير النسفي: ٤٥٥/٣، والبحر المحيط:

١٣٨/١٠، والدر المصون: ٢٧٩/١٠.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٢٥/٣، والمحرم الوجيز: ٢٨٤/٥.

(٣) انظر: تفسير الماوردي: ٥٠٠/٥.

(٤) انظر: تفسير الماوردي: ٥٠٠/٥، وزاد المسير: ٢٥٤/٤، وتفسير أبي السعود: ٢٢٦/٨.

(٥) انظر: تفسير البيضاوي: ١٩٨/٥.

## – المبحث الأربعون: سورة المنافقون:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّأُ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾. [الآية: ٥]. (٩٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وروح: ﴿لَوَّأُ﴾ بتخفيف الواو، والباقون من العشرة: بتشديدها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بتخفيف الواو من: ﴿لَوَّأُ﴾ فقال:

« قرأت القراء على وجه الخبر عنهم أنهم كرّروا هز رؤوسهم وتحريكها، وأكثروا، إلا نافعاً فإنه قرأ ذلك بتخفيف الواو: ﴿لَوَّأُ﴾ على وجه أنهم فعلوا ذلك مرة واحدة. والصواب من القول في ذلك: قراءة من شدد الواو؛ لإجماع الحجة من القراء عليه»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بتخفيف الواو متواترة نقلاً؛ وكذلك القراءة بالتشديد، فلا وجه لرد إحداهما؛ إذ الكل سبيله التواتر.

ووجه القراءة بالتشديد ما ذكره الإمام الطبري، وأما القراءة بالتخفيف فعلى أنها من: لَوَّى يَلْوِي لَيًّا، وهو إذا أنكر الرجل شيئاً لوى رأسه وعنقه، والأصل (لويوا) فحذفت الضمة من الياء فالتقى ساكنان فحذفوا الياء. ويشهد لهذه القراءة قوله تعالى: ﴿لَيًّا بِالسِّنِينَ﴾ [النساء، من الآية: ٤٦]. والأصل (لويوا) فقلبوا الواو ياء، وأدغموا الياء في الياء<sup>(٣)</sup>.

والمعنى: أعرضوا وحرّكوا رؤوسهم وهزّوها<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: التيسير، ص ٢١١، وتحرير التيسير، ص ٥٨٢، والنشر: ٣٨٨/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٣٩٧/٢٣.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٥١/٣، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص ٧٠٩-٧١٠.

(٤) انظر: الهداية: ٧٤٨٤/١٢، وتفسير السمعاني: ٤٤٣/٥.

## – المبحث الحادي والأربعون: سورة التحريم:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأْتِنِي إِلَىٰ بَعْضِ أَرْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ، قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَيْرُ﴾ [الآية: ٣].

(٩٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ الإمام الكسائي: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ بتخفيف الراء، والباقون من العشرة بتشديدها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بتشديد الراء من: ﴿عَرَفَ﴾ فقال:

« وقوله: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾: اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار غير الكسائي: ﴿عَرَفَ﴾ بتشديد الراء، بمعنى: عرف النبي ﷺ حفصة بعض ذلك الحديث وأخبرها به.

وكان الكسائي يذكر عن الحسن البصري وأبي عبد الرحمن السلمي وقتادة أنهم قرؤوا ذلك: ﴿عَرَفَ﴾ بتخفيف الراء، بمعنى: عرف لحفصة بعض ذلك الفعل الذي فعلته من إفشائها سره، وقد استكتمها إياه، أي: غضب من ذلك عليها رسول الله ﷺ وجازاها عليه، من قول القائل لمن أساء إليه: لأعرفن لك يا فلان ما فعلت، بمعنى: لأجازينك عليه، قالوا: وجازاها رسول الله ﷺ على ذلك من فعلها بأن طلقها.

وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ بتشديد الراء، بمعنى: عرف النبي ﷺ حفصة، يعني: ما أظهره الله عليه من حديثها صاحبته؛ لإجماع الحجة

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٢، وتحرير التيسير، ص ٥٨٥، والنشر: ٢/ ٣٨٨.

من القراء عليه»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بتخفيف الراء متواترة نقلاً، ووجه القراءة بها: يعني: أن النبي ﷺ عَرَفَ لحفصة ما فعلته، وجازاها ببعضه، كما تقول لإنسان يؤذيك: قد عرفت لك هذا، ولأعرفن لك هذا بمعنى: لأجازينك عليه<sup>(٢)</sup>.

قال الألويسي: « وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ ﴿عَرَفَ﴾ بِمَعْنَى جَازِيٍّ، أَي: جَازَاها عَلَيَّ بِعَضٍ بِالْعَبِّ وَاللُّومِ أَوْ بِتَطْلِيْقِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام- إِيَّاهَا، وَتَجَاوَزَ عَنِ بَعْضٍ، وَأَيْدُ بِقِرَاءَةِ السَّلْمِيِّ وَالْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَطَلْحَةَ وَالْكَسَائِيَّ وَأَبِي عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ هَارُونَ عَنْهُ ﴿عَرَفَ﴾ بِالتَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ لَا يَحْتَمِلُ مَعْنَى الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ تَعَلَّقَ بِهِ كُلُّهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ مَعَ أَنَّ الْإِعْرَاضَ عَنِ الْبَاقِي يَدُلُّ عَلَيَّ الْعِلْمِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَجَازَةِ»<sup>(٣)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تفسير الطبري: ٤٨٢/٢٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٦٦/٣، وتفسير السمرقندي: ٤٦٧/٣، والهداية: ٧٥٦٦-٧٥٦٧/١٢، وتفسير الماوردي: ٤٠/٦، والسماعي: ٤٧٢-٤٧٣/٥، والكشاف: ٥٦٥/٤، والمحرم الوجيز: ٣٣١/٥، والخازن: ٣١٣/٤، وتفسير النيسابوري: ٣٢٠/٦.

(٣) روح المعاني: ٣٤٥/١٤.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نُّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾. [من الآية: ٨]. (٩٥)

**نأصيل القراءة:** روى شعبة عن عاصم: ﴿نُصُوحًا﴾ بضم النون، والباقون من العشرة: بفتحها، ومعهم حفص عن عاصم<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بفتح النون من: ﴿نُصُوحًا﴾، فقال:

«واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار -خلا عاصم-: ﴿نُصُوحًا﴾ بفتح النون، على أنه من نعت التوبة ووصفتها. وذكر عن عاصم أنه قرأه: ﴿نُصُوحًا﴾ بضمّ النون، بمعنى المصدر من قولهم: نصح فلان لفلان نُصُوحًا.

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأ بفتح النون على الصفة للتوبة؛ لإجماع الحجة على ذلك»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بضم النون متواترة نقلاً، ووجه القراءة بها على أنه مصدر لـ(نصح)، يقال: نصح نصحاً ونُصُوحًا، نحو: كفر كُفُورًا وكُفُورًا<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون جمع نُصَحٍ<sup>(٤)</sup>. وتأويلها على هذه القراءة: توبة نُصَحٍ لأنفسكم<sup>(٥)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: «وزعم الأخفش أن الضم غير معروف، والقراءة حجة عليه»<sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٢، وتحرير التيسير، ص ٥٨٥، والنشر: ٢/٣٨٨-٣٨٩.

(٢) تفسير الطبري: ٢٣/٤٩٥.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٤٧٠، وابن أبي زمنين: ٨/٥، والثعلبي: ٩/٣٥٠، والكشاف: ٤/٥٧٠، وزاد

المسير: ٤/٣١١، ومفاتيح الغيب: ٣٠/٥٧٣، وتفسير البيضاوي: ٥/٢٢٥، والنسفي: ٣/٥٠٧، والدر

المصون: ١٠/٣٧١، وتفسير أبي السعود: ٨/٢٦٩.

(٤) انظر: الهداية: ١٢/٧٥٧٨، وفتح القدير: ٥/٣٠٣.

(٥) انظر: تفسير الماوردي: ٦/٤٥، والسمعي: ٥/٤٧٧.

(٦) التحرير والتنوير: ٢٨/٣٦٨.

## – المبحث الثاني والأربعون: سورة الملك:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّتَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ

هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴾ . [الآية: ٢٧]. (٩٦)

**نأصيل القراءة:** قرأ الإمام يعقوب: ﴿ تَدْعُونَ ﴾ بإسكان الدال مخففة، والباقون من العشرة: بفتحها مشددة<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري قراءة: ﴿ تَدْعُونَ ﴾ بإسكان الدال، وجعلها السمعاني من الشاذ.

فقال الطبري: « واختلقت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴾ بتشديد الدال، بمعنى تفتعلون من الدعاء.

وذكر عن قتادة والضحاك أنهما قرءا ذلك: ﴿ تَدْعُونَ ﴾ بمعنى: تفتعلون في الدنيا.

حدثني أحمد بن يوسف، قال: ثنا القاسم، قال: ثنا حجاج، عن هارون، قال: أخبرنا أبان العطار وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة أنه قرأها: ﴿ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ ﴾ خفيفة، ويقول: كانوا يدعون بالعذاب، ثم قرأ: ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ . [الأنفال، الآية: ٣٢].

والصواب من القراءة في ذلك: ما عليه قراء الأمصار؛ لإجماع الحجة من القراء عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٨٦، والنشر: ٣٨٩/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٥١٩/٢٣.

وقال السمعاني: «وقرئ في الشاذ: ﴿تَدْعُونَ﴾ بغير تشديد»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بإسكان الدال: قراءة عشرية متواترة؛ لما تقرر من تواتر العشر، على ما تقدم بيانه أكثر من مرة، ولا يصح تسمية القراءة المتواترة بالشاذة.

وفي معنى القراءة بالتخفيف وجهان:

الوجه الأول: أن القراءتين بمعنى، وهو الدعاء<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: أن بينهما فرقاً، فالتخفيف: من الدعاء، يعني: تستعجلون؛ لأنهم كانوا

يدعون بالعذاب في قولهم: ﴿فَأَمْطَرْنَا عَلَيْكَ حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾، والتشديد من الدعوى<sup>(٣)</sup>.  
والله أعلم.

(١) تفسير السمعاني: ١٤/٦.

(٢) انظر: الهداية: ٧٦٠٧/١٢، وتفسير البغوي: ١٢٨/٥، والدر المصون: ٣٩٥/١٠، وتفسير النيسابوري: ٣٣٠/٦.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٧٩/٣، وابن أبي زمنين: ١٦/٥، والثعلبي: ٣٦١/٩، وزاد المسير: ٣١٧/٤، ومفاتيح الغيب: ٥٩٧/٣٠، وتفسير القرطبي: ٢٢١/١٨، والبحر المحيط: ٢٢٩/١٠، وفتح القدير: ٣١٦/٥.

## – المبحث الثالث والأربعون: سورة المعارج:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ

سَنَةٍ﴾. [الآية: ٤]. (٩٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ الإمام الكسائي: ﴿يَعْرُجُ﴾ بالياء، والباقون من العشرة: بالتاء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالياء في: ﴿تَعْرُجُ﴾ فقال:

« وقرأت عامة قرّاء الأمصار قوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ بالتاء، خلا الكسائي فإنه كان يقرأ ذلك بالياء بخبر كان يرويه عن ابن مسعود أنه قرأ ذلك كذلك.

والصواب من قراءة ذلك عندنا: ما عليه قرّاء الأمصار، وهو بالتاء؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليه»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالياء: قراءة سبعية متواترة، ونسبتها للإمام الكسائي نسبة اشتهار.

ولهذه القراءة وجهان:

الأول: لأن الفاعل جمع تكسير، يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه.

الثاني: على إرادة الجمع<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٤، وتحرير التيسير، ص ٥٩١، والنشر: ٢ / ٣٩٠.

(٢) تفسير الطبري: ٢٣ / ٦٠٣.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ١٨ / ٢٨١.



**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾ [الآية: ١٦]. (٩٨)

**تأصيل القراءة:** روى حفص عن عاصم: ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ بالنصب، والباقون من العشرة: بالرفع<sup>(١)</sup>.

وهي مروية كذلك عن: عمر بن الخطاب، وأبي رزين، ومجاهد<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** أنكر الإمام الطبري القراءة بالنصب في: ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ فقال:

« واختلف أهل العربية في موضعها، فقال بعض نحويي البصرة: موضعها نصب على البدل من الهاء، وخبر (إن): ﴿ نَزَّاعَةً ﴾، قال: وإن شئت جعلت ﴿ لَطَى ﴾ رفعاً على خبر (إن)، ورفعت ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ على الابتداء، وقال بعض من أنكر ذلك: لا ينبغي أن يتبع الظاهر الممكن إلا في الشذوذ، قال: والاختيار: ﴿ إِنَّمَا لَطَى نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾، ﴿ لَطَى ﴾ الخبر، و ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ حال، قال: ومن رفع استأنف، لأنه مدح أو ذم، قال: ولا تكون ابتداء إلا كذلك.

والصواب من القول في ذلك عندنا: أن ﴿ لَطَى ﴾ الخبر، و ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ ابتداء، فذلك رفع، ولا يجوز نصب في القراءة؛ لإجماع قراء الأمصار على رفعها، ولا قارئ قرأ كذلك بالنصب، وإن كان للنصب في العربية وجه. وقد يجوز أن تكون الهاء من قوله: ﴿ إِنَّمَا ﴾ عماداً، و ﴿ لَطَى ﴾ مرفوعة بنزاعة، و ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ بلطى، كما يقال: إنها هند قائمة، وإنه هند قائمة، والهاء عماد في الوجهين<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بالنصب: قراءة سبعية متواترة، وقد انعقد الإجماع على تواتر القراءات العشر كما سبق.

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٤، وتحرير التيسير، ص ٥٩٢، والنشر: ٢ / ٣٩٠.

(٢) انظر: زاد المسير: ٤ / ٣٣٧.

(٣) تفسير الطبري: ٢٣ / ٦٠٧.

وقد نسبها لحفص عن عاصم جمهور المفسرين، ومنهم: السمرقندي<sup>(١)</sup>، والثعلبي<sup>(٢)</sup>،  
والبغوي<sup>(٣)</sup>، والبيضاوي<sup>(٤)</sup>، والنسفي<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، والنيسابوري<sup>(٨)</sup>،  
والشوكاني<sup>(٩)</sup>، وابن عاشور<sup>(١٠)</sup>.

وقد أشار الإمام الطبري إلى صحتها لغةً فقال: « وإن كان للنصب في العربية وجه ».

ولا يُعاب عليه حينئذ ردها؛ لأنها غير مروية، وما كل ما صح لغة يصح قراءة ما لم ينقل،  
لكن وجه الاستدراك عليه إنما هو في نفيه نقلها.

وللقراءة بالنصب ثلاثة أوجه:

أحدها: النصب على الحال<sup>(١١)</sup>.

قال القرطبي: « ويجوز أن يكون حالاً على أنه حالٌ للمكذبين بخبرها »<sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٩٦/٣.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٨/١٠.

(٣) انظر: تفسير البغوي: ١٥٣/٥.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي: ٢٤٥/٥.

(٥) انظر: تفسير النسفي: ٥٣٧/٣.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٢٧٤/١٠.

(٧) انظر: الدر المصون: ٤٥٧/١٠.

(٨) انظر: تفسير النيسابوري: ٣٥٥/٦.

(٩) انظر: فتح القدير: ٣٤٧/٥.

(١٠) انظر: التحرير والتنوير: ١٦٣/٢٩.

(١١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٩٦/٣، والثعلبي: ٣٨/١٠، والقرطبي: ٢٨٧/١٨، والبيضاوي: ٢٤٥/٥،

وابن جزي: ٤١١/٢، والدر المصون: ٤٥٧/١٠، والتحرير والتنوير: ١٦٣/٢٩.

(١٢) تفسير القرطبي: ٢٨٧/١٨.

وقال السمين الحلبي: وقد منع المبرد نصب ﴿نَزَاعَةً﴾ قال: لأن الحال إنما يكون فيما يجوز أن يكون وأن لا يكون، و﴿لَطَى﴾ لا تكون إلا ﴿نَزَاعَةً﴾.

والمبرد بنى الأمر على الحال المبينة، وليس ذلك بلازم؛ إذ قد وردت الحال مؤكدة، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة، من الآية: ٩١]، ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام، من الآية: ١٢٦] قال: فالحق لا يكون إلا مصدقاً، وصراط ربك لا يكون إلا مستقيماً<sup>(١)</sup>.

وثانيها: أن تكون ﴿لَطَى﴾ اسماً لنار تتلظى تلظياً شديداً، فيكون هذا الفعل ناصباً لقوله: ﴿نَزَاعَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

وثالثها: أن تكون منصوبة على الاختصاص، والتقدير: إنها لظى أعنيها نزاعة للشوى<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ١٠/٤٥٧-٤٥٨.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ٣٠/٦٤٣، وتفسير القرطبي: ١٨/٢٨٧، وفتح القدير: ٥/٣٤٨.

(٣) انظر: الكشف: ٤/٦١٠، ومفاتيح الغيب: ٣٠/٦٤٣، وتفسير البيضاوي: ٥/٢٤٥، والنسفي: ٣/٥٣٧،

والدر المصون: ١٠/٤٥٧.

## – المبحث الرابع والأربعون: سورة القيامة:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾. [الآية: ١]. (٩٩)

**نأصيل القراءة:** روى قبل عن ابن كثير: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ بغير ألف بعد اللام، وكذا روى النقاش<sup>(١)</sup> عن أبي ربيعة<sup>(٢)</sup> عن البزي، والباقون من العشرة: بألف، ولا خلاف في الثاني<sup>(٣)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري، والإمام السمعاني قراءة: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ بغير ألف بعد اللام.

فقال الطبري: «اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، فقرأت ذلك عامة قراء الأمصار: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ ﴿لَا﴾ مفصولة من ﴿أُقْسِمُ﴾، سوى الحسن والأعرج، فإنه ذكر عنهما أنهما كانا يقرآن ذلك: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ بمعنى: أقسم بيوم القيامة، ثم أدخلت عليها لام القسم.

والقراءة التي لا أستجيز غيرها في هذا الموضع: ﴿لَا﴾ مفصولة، ﴿أُقْسِمُ﴾ مبتدأة،  
على ما عليه قراء الأمصار؛ لإجماع الحجة من القراء عليه»<sup>(٤)</sup>.

وقال السمعاني: «وقرأ ابن كثير: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، وهي قراءة الحسن، والأعرج.

وأنكر النحويون من البصريين هذه القراءة وزعموا أنها لحن، وقالوا: لا بد من دخول النون إذا كان على هذا الوجه. والصحيح هي القراءة المعروفة، وأكثر القراء على هذا»<sup>(٥)</sup>.

(١) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون النقاش، وكنيته: أبو بكر. عالم بالقرآن وتفسيره، ولد سنة:

٢٦٦هـ، قرأ على ابن أبي مهران، وغيره، روى عنه: ابن أشته، والشنبوذي، وغيرهم خلق، توفي سنة:

٣٥١هـ. ينظر لترجمته: معرفة القراء الكبار، ص ١٦٧-١٦٩، وغاية النهاية: ١١٩-١٢١.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان الرُّبَيْعِي المكي، المقرئ، مؤذن المسجد الحرام، وكنيته:

أبو ربيعة. قرأ على البزي، وعرض على قبل، قرأ عليه: محمد بن الصباح، وأبو بكر النقاش، توفي سنة:

٢٩٤هـ. ينظر لترجمته: معرفة القراء الكبار، ص ١٣٣، وغاية النهاية: ٩٩/٢.

(٣) انظر: التيسير، ص ٢١٦، وتحبير التيسير، ص ٥٩٨، والنشر: ٢٨٢/٢.

(٤) تفسير الطبري: ٤٧/٢٤.

(٥) تفسير السمعاني: ١٠١/٦-١٠٢.

**الرد:** قراءة ﴿لَأُقْسِمُ﴾ - بحذف الألف - قراءة سبعية متواترة، فهي قراءة أحد راويي ابن كثير من السبعة.

وفي وجه القراءة بها: ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها جواب لقسم مقدر، تقديره: والله لأقسم، والفعل للحال؛ فلذلك لم تأت نون التوكيد، وهذا مذهب الكوفيين. وأما البصريون فلا يجيزون أن يقع فعل الحال جواباً للقسم، فإن ورد ما ظاهره ذلك جعل الفعل خبراً لمبتدأ مضمراً، فيعود الجواب جملة اسمية قدر أحد جزأيهما، وهذا عند بعضهم من ذلك، التقدير والله لأننا أقسم.

الثاني: أنه فعل مستقبل، وإنما لم يؤت بنون التوكيد؛ لأن أفعال الله حق وصدق فهي غنية عن التأكيد بخلاف أفعال غيره. على أن سيبويه حكى حذف النون إلا أنه قليل، والكوفيون يجيزون ذلك من غير قلة إذ من مذهبهم جواز تعاقب اللام والنون.

ومن حذف النون - وهو نظير الآية - قوله:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم .. ليعلم ربي أن بيتي واسع<sup>(١)</sup>.

الثالث: أنها لام الابتداء، وليست بلام القسم، و﴿أُقْسِمُ﴾ خبر مبتدأ محذوف، معناه: لأننا أقسم، وحذف المبتدأ للعلم به<sup>(٢)</sup>.

قال الزمخشري: «قالوا: ويعضده أنه في الإمام بغير ألف»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الدر المصون: ١٠/٥٦٣-٥٦٤. والبيت من البحر الطويل، وهو للكميته بن معروف: شاعر

مخضرم. قال الأعشى: أنشدني الكسائي للكميته بن معروف، وذكر البيت. انظر: خزنة الأدب:

١١/٣٣٢، وأنشده الفراء بلا نسبة في معاني القرآن: ١/٦٦.

(٢) انظر: تفسير الماوردي: ٦/١٥١، والكشاف: ٤/٦٥٩، وتفسير النيسابوري: ٦/٣٩٨، وروح المعاني:

١٥١/١٥.

(٣) الكشاف: ٤/٦٥٩.

## – المبحث الخامس والأربعون: سورة المرسلات:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ جُمِلَتِ صَفْرٌ﴾ [الآية: ٣٣]. (١٠٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ حفص وحزمة والكسائي وخلف: ﴿جُمِلَتِ﴾ على التوحيد بغير ألف، والباقون من العشرة: بالألف على الجمع، وضم رويس الجيم، والباقون: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوّز الإمام الطبري القراءة بضم الجيم في: ﴿جُمِلَتِ﴾ فقال:

« وقد اختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة وبعض الكوفيين:

﴿جَمَلَاتٍ﴾ بكسر الجيم والتاء، على أنها جمع (جمال)..

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: ﴿كَأَنَّهُ جُمِلَتِ﴾ بكسر الجيم على أنها جمع (جمل) جمع على (جمالة)، كما ذكرت من جمع (حجر) حجارة.

وروي عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿جَمَلَاتٍ﴾ بالتاء وضمّ الجيم، كأنه جمع (جمالة) من الشيء المجمل.

حدثنا أحمد بن يوسف، قال: ثنا القاسم، قال: ثنا حجاج، عن هارون، عن الحسين المعلم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

والصواب من القول في ذلك: أن لقارئ ذلك اختيار أيّ القراءتين شاء، من كسر الجيم وقراءتها بالتاء، وكسر الجيم وقراءتها بالهاء التي تصير في الوصل تاء؛ لأنهما القراءتان المعروفتان في قراء الأمصار، فأما ضمّ الجيم فلا أستجيزه؛ لإجماع الحجة من القراء على خلافه»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٨، وتحبير التيسير، ص ٦٠٢، والنشر: ٣٩٧/٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٤١/٢٤.

**الرد:** القراءة بضم الجيم: ﴿جَمَالَاتٌ﴾ : قراءة عشرية متواترة، رواها رويس عن يعقوب كما سبق، ونسبتها إليه نسبة اشتهاار.

ووجه القراءة بضم الجيم: جمع (جمالة) وهي الشيء المجمل، وجاء القوم جملة أي: مجتمعين، والمعنى: أن هذه الشررة ترتفع كأنها شيء مجموع غليظ أصفر<sup>(١)</sup>.

وقيل: هي الحبال الغلاظ، أي: حبال السفن، ومفرده: يسمى القلّس: بقاف مفتوحة ولام ساكنة.

وقيل: قلوس الجسور، وهو جمع: (جمالة)<sup>(٢)</sup>.

وأما القراءة بكسر التاء فلم أفق عليها، وهي قراءة شاذة؛ لخروجها عما تواتر، وفيه إشكال من حيث الإعراب ظاهر؛ لأن الرفع على الخبر لـ(كأن)، وكسر الجيم وضمها لا مدخل له في الإعراب، وأما كسر التاء فيحتاج إلى توجيه، وقد أعرضت عنه؛ لأن الذي التزمته رد الاعتراض على المتواتر لا الشاذ. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ١٠/١١١، والهداية: ١٢/٧٩٧٣، ومفاتيح الغيب: ٣٠/٧٧٥.

(٢) انظر: الكشف: ٤/٦٨٠، وزاد المسير: ٤/٣٨٦، وتفسير البيضاوي: ٥/٢٧٦، وابن جزي: ٢/٤٤٣، والبحر المحيط: ١٠/٣٧٧، وفتح القدير: ٥/٤٣٤، والتحرير والتنوير: ٢٩/٤٣٨.

## – المبحث السادس والأربعون: سورة النبأ:

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا﴾. [الآية: ٣٥].

(١٠١)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكسائي: ﴿وَلَا كِدَابًا﴾ بتخفيف الذال، وقرأ الباقر من العشرة: بتشديدها، ولا خلاف في الأول<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة: ﴿كِدَابًا﴾ بالتخفيف، فقال:

« وقرأت القراء في الأمصار بتشديد الذال على ما بينت في قوله: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ سوى الكسائي، فإنه خففها لما وصفت قبل، والتشديد أحب إلي من التخفيف، وبالتشديد القراءة، ولا أرى قراءة ذلك بالتخفيف؛ لإجماع الحجة من القراء على خلافه، ومن التخفيف قول الأعشى:

فَصَدَّقْتُهَا وَكَذَّبْتُهَا .. وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ «<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالتخفيف: قراءة سبعة متواترة، قرأ بها الإمام الكسائي، ونسبها إليه نسبة اشتها لا اقتصار.

ووجه القراءة بالتخفيف: على أنه مصدر المكاذبة، وقيل: هو الكذب، وقيل: هو بمعنى التكذيب كالمشدد<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٩، وتحرير التيسير، ص ٦٠٣، والنشر: ٣٩٧/٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٧٣/٢٤. والبيت من البحر الوافر، وهو في ديوان الأعشى، ص ٢٣٨، ونسبه له: المبرد في الكامل: ١٥٦/٢، وابن سيده في المحكم: ١٨٩/٦، وابن منظور في اللسان: ١٩٣/١٠، مادة: (ص د ق)، والزبيدي في تاج العروس: ٦/٢٦، مادة: (ص د ق).

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٥١٧/٣، والبغوي: ٤٣٩/٤، والمحزر الوجيز: ٤٢٨/٥، وزاد المسير: ١١/٩، وتفسير القرطبي: ١٨٤/١٩، والبيضاوي: ٤٤٣/٥، والجلالين، ص ٧٨٨، وأبي السعود: ٩٢/٩.



## – المبحث السابع والأربعون: سورة المطففين:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾. [الآية: ٢٤]. (١٠٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر ويعقوب: ﴿تُعْرِفُ﴾ بضم التاء وفتح الراء، و﴿نَضْرَةٌ﴾ بالرفع، والباقون من العشرة: ﴿تَعْرِفُ﴾ بفتح التاء وكسر الراء، ﴿نَضْرَةٌ﴾ بالنصب<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بضم التاء وفتح الراء: ﴿تُعْرِفُ﴾، ورفع ﴿نَضْرَةٌ﴾، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿تُعْرِفُ﴾، فقرأته عامة قراء الأمصار سوى أبي جعفر القارئ: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ بفتح التاء من ﴿تَعْرِفُ﴾ على وجه الخطاب، ﴿نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ بنصب ﴿نَضْرَةٌ﴾.

وقرأ ذلك أبو جعفر: ﴿تُعْرِفُ﴾ بضم التاء على وجه ما لم يسم فاعله، ﴿في وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ برفع ﴿نَضْرَةٌ﴾.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ما عليه قراء الأمصار، وذلك فتح التاء من ﴿تَعْرِفُ﴾ ونصب ﴿نَضْرَةَ﴾»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة: بضم التاء وفتح الراء: ﴿تُعْرِفُ﴾، و﴿نَضْرَةٌ﴾ بالرفع قراءة عشرية

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٦٠٨، والنشر: ٢/٣٩٩.

(٢) تفسير الطبري: ٢٤/٢٩٥.

متواترة؛ لما تقدم بيانه غير مرة من تقرير تواتر القراءات العشر كلها.

ووجه القراءة بها: على البناء للمفعول، وَ ﴿نَضْرَةٌ﴾ بالرفع لقيامها مقام الفاعل<sup>(١)</sup>.

قال محمد الطاهر بن عاشور: «وقرأ الجمهور: ﴿تَعْرِفُ﴾ بصيغة الخطاب، ونصب ﴿نَضْرَةٌ﴾ وهو خطاب لغير معين.

أي: تَعْرِفُ يا مَنْ يراهاهم. وقرأه أبو جعفر ويعقوب: ﴿تُعْرِفُ﴾ بصيغة البناء للمجهول ورفع ﴿نَضْرَةٌ﴾.

ومأل المعنيين واحد، إلا أن قراءة الجمهور جَرَتْ على الطريقة الخاصة في استعماله.

وجَرَتْ قراءة أبي جعفر ويعقوب على الطريقة التي لا تختص به.

والخطاب بمثله في مقام وصف الأمور العظيمة طريقة عربية مشهورة<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ١٥٥/١٠، والكشاف: ٧٢٣/٤، ومفاتيح الغيب: ٩٢/٣١، وتفسير البيضاوي:

٢٩٦/٥، والنيسابوري: ٤٦١/٦.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٠٥/٣٠.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ خَتَمَهُ مِسْكًَ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ ﴾ [الآية: ٢٦].

(١٠٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ الإمام الكسائي: ﴿ خَاتَمَهُ ﴾ بفتح الخاء وتقديم الألف على التاء، والباقون من العشرة: بكسر الخاء وألف بعد التاء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري قراءة الكسائي: ﴿ خَاتَمَهُ ﴾ فقال:

« وقد اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿ خَتَمَهُ مِسْكًَ ﴾ سوى الكسائي، فإنه كان يقرأه: ﴿ خَاتَمَهُ مِسْكًَ ﴾.

والصواب من القول عندنا في ذلك: ما عليه قراءة الأمصار، وهو: ﴿ خَتَمَهُ ﴾؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، و(الختام) و(الخاتم) وإن اختلفا في اللفظ فإنهما متقاربان في المعنى، غير أن (الخاتم) اسم، و(الختام) مصدر.. ونظير ذلك قولهم: هو كريم الطباع والطباع<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة الكسائي: ﴿ خَاتَمَهُ ﴾ قراءة سبعية متواترة، ونسبتها إليه نسبة اشتهار لا اقتصار، كما تقدم تقريره أكثر من مرة. وفي معناها أوجه، منها:

أولاً: جعله اسماً لما تختم به الكأس، بدليل قوله تعالى: ﴿ مَخْتُومٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ثم بين الخاتم

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢١، وتحبير التيسير، ص ٦٠٨، والنشر: ٢/ ٣٩٩.

(٢) تفسير الطبري: ٢٤/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) انظر: التيسير، ص ٢٢١، وتحبير التيسير، ص ٦٠٨، والنشر: ٢/ ٣٩٩.

ما هو<sup>(١)</sup>. وقيل: أي: طيبته مسك<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أن معناه واحد، والخاتم والختام آخر كل شيء، كما يقال: خاتم النبيين<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: أن (الخَاتَم) اسم، وَ (الخِتَام) مصدر<sup>(٤)</sup>.

قال مكّي بن أبي طالب: « وعن مجاهد أن معناه: أنه مختومٌ مُطَيَّنٌ بخاتم من مسك،

وهذا إنما يكون على قراءة الكسائي؛ لأنه قد قرأ: ﴿ خَاتَمُهُ مِسْكٌ ﴾<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الكشاف: ٧٢٣/٤، وتفسير البيضاوي: ٢٩٦/٥، والدر المصون: ٧٢٥/١٠، وروح المعاني:

٢٨٢/١٥.

(٢) انظر: تفسير السمعي: ١٨٣/٦.

(٣) انظر: تفسير البغوي: ٢٢٦/٥، ومفاتيح الغيب: ٩٢/٣١، وتفسير النيسابوري: ٤٦٦/٦.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٥٥٨/٣، والهداية: ٨١٣٩/١٢-٨١٤٠.

(٥) الهداية: ٨١٣٩/١٢.

## - المبحث الثامن والأربعون: سورة الأعلى:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الآية: ٣]. (١٠٤)  
**تأصيل القراءة:** قرأ الإمام الكسائي: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ﴾ بتخفيف الدال، والباقون من  
 العشرة: ﴿قَدَّرَ﴾ بتشديدها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بتخفيف الدال من: ﴿قَدَّرَ﴾ فقال:  
 « واجتمعت قرآء الأمصار على تشديد الدال من ﴿قَدَّرَ﴾، غير الكسائي فإنه خففها.  
 والصواب في ذلك: التشديد؛ لإجماع الحجة عليه »<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** ﴿قَدَّرَ﴾ -بالتخفيف- قراءة سبعية متواترة، ونسبتها للكسائي نسبة اشتهار لا  
 اقتصار.

وفي القراءة بتخفيف الدال أوجه، كلها صحيحة:

الوجه الأول: أن معنى القراءتين -بالتخفيف والتشديد- واحد، وهو التقدير، يقال: قدرت  
 الأمر وقدرته، كما قال تعالى: ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد، من الآية: ٢٦]<sup>(٣)</sup>.  
 الوجه الثاني: الفرق بين القراءتين في المعنى: فـ ﴿قَدَّرَ﴾ مخففة من: القدرة والملك،  
 ومعناه: الذي أحاطت قدرته بكل شيء، فهدي وأضل.  
 وَ ﴿قَدَّرَ﴾ مشددة من: التقدير<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢١، وتحبير التيسير، ص ٦١٠، والنشر: ٢/٣٩٩-٤٠٠.

(٢) تفسير الطبري: ٢٤/٣٦٩.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٥٧١، والهداية: ١٢/٨٢٠٧، وتفسير البغوي: ٥/٢٤١، ومفاتيح الغيب:  
 ٣١/١٢٨، وتفسير القرطبي: ٢٠/١٦، وابن جزي: ٢/٤٧٣، والبحر المحيط: ١٠/٤٥٦، والتحريير  
 والتنوير: ٣٠/٢٧٦.

(٤) انظر: الهداية: ١٢/٨٢٠٧، ومفاتيح الغيب: ٣١/١٢٨، وتفسير القرطبي: ٢٠/١٦، وابن جزي: ٢/٤٧٣،  
 والبحر المحيط: ١٠/٤٥٦، وروح المعاني: ١٥/٣١٦.

## – المبحث التاسع والأربعون: سورة الفجر:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾ [الآية: ١٦].

(١٠٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وأبو جعفر: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ بتشديد الدال، والباقون من العشرة: ﴿فَقَدَّرَ﴾ بتخفيفها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالتشديد في: ﴿فَقَدَّرَ﴾ فقال:

«واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾، فقرأت عامة قراء الأمصار ذلك بالتخفيف: ﴿فَقَدَّرَ﴾ بمعنى: فقتر، خلا أبي جعفر القاريء، فإنه قرأ ذلك بالتشديد: ﴿فَقَدَّرَ﴾».

وذكر عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: قدر، بمعنى: يعطيه ما يكفيه، ويقول: لو فعل ذلك به ما قال ربي أهانني.

والصواب من قراءة ذلك عندنا: بالتخفيف؛ لإجماع الحجة من القراء عليه<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بتشديد الدال: قراءة متواترة. والتشديد والتخفيف لغتان بمعنى واحد، ومعناهما: التضيق، أي: فقتر عليه رزقه<sup>(٣)</sup>، وقيل: ضيق عليه بأن جعله على مقدار البلغة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٥٢٠، وتحرير التيسير، ص ٦١٢، والنشر: ٢/٤٠٠.

(٢) تفسير الطبري: ٢٤/٤١٣.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٥٧٩، والثعلبي: ١٠/٢٠٠، والبغوي: ٥/٢٥١، والقرطبي: ١٠/٥١، وابن

جزى: ٢/٤٨٠، والدر المصون: ١٠/٧٨٨، وفتح القدير: ٥/٥٣٤.

(٤) زاد المسير: ٤/٤٤٣.

« وفي التشديد مبالغة »<sup>(١)</sup>.

قال أبو حيان: « قال الجمهور: هما بمعنى واحد بمعنى: ضيق، والتضعيف فيه للمبالغة لا للتعدي، ولا يقتضي ذلك قول الإنسان ﴿ أَهْنَنِ ﴾؛ لأن إعطاء ما يكفيه لا إهانة فيه »<sup>(٢)</sup>.  
والله أعلم.

(١) تفسير ابن جزي: ٤٨٠ / ٢.

(٢) البحر المحيط: ٤٧٤ / ١٠.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ ۖ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدٌ﴾.

(١٠٦)

[الآيتان: ٢٥-٢٦].

**تأصيل القراءة:** قرأ الكسائي ويعقوب: ﴿لَا يُعَذِّبُ﴾، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾: بفتح الذال والثاء، والباقون من العشرة: بكسرهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بفتح الذال والثاء من: ﴿يُعَذِّبُ﴾ و ﴿يُوثِقُ﴾ فقال:

« أجمعت القراء قرأ الأمصار في قراءة ذلك على كسر الذال من ﴿يُعَذِّبُ﴾ والثاء من ﴿يُوثِقُ﴾، خلا الكسائي، فإنه قرأ ذلك بفتح الذال والثاء؛ اعتلاياً منه بخبر روي عن رسول الله ﷺ أنه قرأه كذلك، واهي الإسناد.

حدثنا ابن حميد، قال: ثنا مهران، عن خارجة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، قال: ثني من أقرأه النبي ﷺ ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

والصواب من القول في ذلك عندنا: ما عليه قرأ الأمصار، وذلك كسر الذال والثاء؛ لإجماع الحجة من القراء عليه.

فإذا كان ذلك كذلك، فتأويل الكلام: فيومئذ لا يعذب بعذاب الله أحد في الدنيا، ولا يوثق كوثاقه يومئذ أحد في الدنيا، وكذلك تأوله قارئو ذلك كذلك من أهل التأويل..  
وأما الذي قرأ ذلك بالفتح، فإنه وجه تأويله إلى: فيومئذ لا يعذب أحد في الدنيا كعذاب الله يومئذ، ولا يوثق أحد في الدنيا كوثاقه يومئذ.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢٢، وتحرير التيسير، ص ٦١٢، والنشر: ٤٠٠/٢.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: ٢٩٢/٣٤، برقم (٢٠٦٩١). والحاكم في كتاب: قراءات النبي ﷺ: ٢/٢٨٠، برقم (٣٠٠٩)، وقال: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، والصحابي الذي لم يسمه في إسناده قد سماه غيره مالك بن الحويرث ». اهـ.



وقد تأول ذلك بعض من قرأ ذلك كذلك بالفتح من المتأخرين: فيومئذ لا يُعَذَّب عذاب الكافر أحد، ولا يُوثَّق وثاق الكافر أحد. وقال: كيف يجوز الكسر ولا مُعَذَّب يومئذ سوى الله؟ وهذا من التأويل غلط؛ لأن أهل التأويل تأولوه بخلاف ذلك، مع إجماع الحجة من القراء على قراءته بالمعنى الذي جاء به تأويل أهل التأويل، وما أحسبه دعاه إلى قراءة ذلك كذلك، إلا ذهابه عن وجه صحته في التأويل»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قال الشيخ أبو الحسن السخاوي: «قراءة الفتح أيضاً ثابتة بالتواتر. قال ابن الجزري: صدق؛ لأنها قراءة الكسائي. قال السخاوي: وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم وإنما أنكرها أبو عمرو؛ لأنها لم تبلغه على وجه التواتر»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن جزري عن قراءة الكسائي ويعقوب: «وهي قراءة حسنة»<sup>(٣)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: «قال الطبري: وإسناده وإسناده وإسناده. وأقول: أغنى عن تصحيح إسناده تواتر القراءة به في بعض الروايات العشر، وكلها متواتر»<sup>(٤)</sup>.

ووجه القراءة بفتح الذال والثاء: أي: لا يُعَذَّب أحدٌ مثل عذاب هذا الكافر، أو: لا يُعَذَّب عذاب هذا الصنف من الكفار أحد، وكذلك لا يُوثَّق وثاقه أحد»<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٢٤ / ٤٢١-٤٢٢.

(٢) منجد المقرئين، ص ٧٩.

(٣) تفسير ابن جزري: ٢ / ٤٨٢.

(٤) التحرير والتنوير: ٣٠ / ٣٤٠.

(٥) انظر: تفسير السمرقندي: ٣ / ٥٨١، والهداية: ١٢ / ٨٢٦، وتفسير الماوردي: ٦ / ٢٧١، والقشيري:

٣ / ٧٢٧، والسمعي: ٦ / ٢٢٣، والمحزر الوجيز: ٥ / ٤٨١، وتفسير الخازن: ٤ / ٤٢٨، والجلالين،

ص ٨٠٧، والثعالبي: ٥ / ٥٨٨.

وقيل: أي: لا يُعَذَّبُ أَحَدٌ في الدنيا كعذابِ الله يومئذ، ولا يُوثِقُ كوثاقِهِ يومئذ<sup>(١)</sup>.

وقيل: أي: لا يَحْمِلُ عذابَ الإنسانِ أَحَدٌ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا نُزِرُ وَأَزْرُهُ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام، من الآية: ١٦٤]<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير البغوي: ٥/٢٥٢، والقرطبي: ٥٦/٢٠.

(٢) انظر: الكشاف: ٤/٧٥٢، ومفاتيح الغيب: ٣١/١٦١، والبحر المحيط: ١٠/٤٧٦.

**– المبحث الخمسون: سورة البلد:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبِّدًا﴾ [الآية: ٦]. (١٠٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿لُبِّدًا﴾ بتشديد الباء، والباقون من العشرة: ﴿لُبِّدًا﴾ بالتخفيف<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بتشديد الباء من: ﴿لُبِّدًا﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿مَا لَا لُبِّدًا﴾ بتخفيف الباء. وقرأه أبو جعفر: بتشديدها، والصواب بتخفيفها؛ لإجماع الحجة عليه<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر بتشديد الباء: قراءة عشرية متواترة، كما تقدم تقريره أكثر من مرة.

وفي وجهها في المعنى قولان:

الأول: أنها جمع لا بد، مثل: راعع وررع<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنها اسم على زنة (فَعَّل) مثل: (زُمَّل) للجبان<sup>(٤)</sup>.

والمعنى على القراءتين: بالتشديد والتخفيف واحد، أي: ما لا كثيراً متلبداً بعضه فوق بعض من التكاثر والكثرة<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٦١٣، والنشر: ٤٠١/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٤٣٦/٢٤.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٠٨/١٠، والهداية: ٨٢٧٧/١٢، والكشاف: ٧٥٥/٤، والمححر الوجيز: ٤٨٤/٥،

وتفسير القرطبي: ٦٤/٢٠، واللباب: ٣٤٤/٢٠، وتفسير النيسابوري: ٥٠٢/٦.

(٤) انظر: المححر الوجيز: ٤٨٤/٥، والتحرير والتنوير: ٣٥٣/٣٠.

(٥) انظر: المححر الوجيز: ٤٨٤/٥، ومفاتيح الغيب: ١٦٧/٣١.

**– المبحث الحادي والخمسون: سورة البينة:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُم شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ (٦) أُولَئِكَ هُم خَيْرُ

الْبَرِيَّةِ ﴿﴾. [الآيتان: ٦-٧]. (١٠٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن ذكوان: ﴿الْبَرِيَّةِ﴾ في الحرفين بالهمز والمد، وقرأ الباقون من العشرة: بغير همز وتشديد الياء فيهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالهمز في: ﴿الْبَرِيَّةِ﴾، فقال:

« والعرب لا تهمز (البرية)، وبترك الهمز فيها قرأتها قراء الأمصار، غير شيء يُذكر عن نافع بن أبي نعيم، فإنه حكى بعضهم عنه أنه كان يهمزها، وذهب بها إلى قول الله: ﴿مَنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد، الآية: ٢٢] وأنها فعيلة من ذلك.

وأما الذين لم يهمزوها: فإن لتركهم الهمز في ذلك وجهين، أحدهما: أن يكونوا تركوا الهمز فيها كما تركوه من (الملك)، وهو مفعول من ألك أو لأك، ومن يرى، وترى، ونرى، وهو يفعل من رأيت.

والآخر: أن يكونوا وجَّهوها إلى أنها فعيلة من البري وهو التراب. حكى عن العرب سماعاً: بفيك البري، يعني به: التراب»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الكلام ما يُوجي بتوهين قراءة الهمز، وإن لم يكن ردّاً صريحاً؛ لأن في قوله: « غير شيء يُذكر عن نافع بن أبي نعيم » بعد حكاية ترك الهمز عن قراء الأمصار: ما يدل على توهين قراءة الهمز.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢٣، وتحرير التيسير، ص ٦١٦، والنشر: ١/٤٠٧.

(٢) تفسير الطبري: ٢٤/٥٤٢.

**الرد:** القراءة بالهمز قراءة سبعية متواترة نقلاً، وقول الإمام الطبري: « غير شيء يُذكر عن نافع »: لا يضر في ثبوتها؛ لأنها مما ثبت عنه تواتراً.

ووجه القراءة بالهمز: على أن أصل (البرية) الهمز، واشتقاقها من: برأ الله الخلق، بمعنى: ابتدأهم، واخترع خلقهم، فهي فعيلة بمعنى مفعولة.

وعامة العرب إلا أهل مكة التزموا تسهيل الهمزة بالإبدال والإدغام، فقالوا: (البرية)، كما قالوا: (الذرية)<sup>(١)</sup>.

قال الزجاج: « واشتقاقه من برأ الله الخلق.

وقال بعضهم: جائز أن يكون اشتقاقها من (البرأ) وهو التراب، ولو كان كذلك لما قرؤوا ﴿الْبَرِيَّةُ﴾ بالهمز<sup>(٢)</sup>.

قال القرطبي: « وقيل: البرية من برئتُ القلم، أي: قدرته، فتدخل فيه الملائكة، ولكنه قول ضعيف؛ لأنه يجب منه تخطئة من همز.. وقد استدل بقراءة الهمز من فضل بني آدم على الملائكة<sup>(٣)</sup> ».

وأياً ما كان التقدير، فليست القراءة خطأ؛ لثبوتها نقلاً، وصحتها لغة، ولو على وجه غير أقيس، ولا أفشى، كما تقدم تقريره عند الحديث عن أركان القراءة الصحيحة. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٥٨٠، والبغوي: ٤/٥١٤، والمحرم الوجيز: ٥/٥٠٨، وتفسير البيضاوي:

٥/٥١٦، وابن جزي: ٤/٢١٢، وأبي السعود: ٩/١٨٦، وفتح القدير: ٥/٤٧٦.

(٢) معاني القرآن: ٥/٣٥٠.

(٣) تفسير القرطبي: ٢٠/١٤٥.

## – المبحث الثاني والخمسون: سورة التكاثر:

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [الآية: ٦]. (١٠٩)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر والكسائي: ﴿لَتَرُونَّ﴾ بضم التاء، والباقون من العشرة: بفتحها، ولا خلاف في قوله: ﴿ثُمَّ لَتَرُونَهَا﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بضم التاء من: ﴿لَتَرُونَّ﴾، ورجح ابن عطية القراءة بفتح التاء، وجعل الرازي قراءة فتح التاء أولى وأرجح القراءتين.

فقال الطبري: « اختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأته قراء الأمصار: ﴿لَتَرُونَنَّ﴾ بفتح التاء من: ﴿لَتَرُونَنَّ﴾ في الحرفين كليهما، وقرأ ذلك الكسائي بضم التاء من الأولى، وفتحها من الثانية.

والصواب عندنا في ذلك: الفتح فيهما كليهما؛ لإجماع الحجة عليه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: « وقرأ ابن عامر والكسائي: ﴿لَتَرُونَنَّ﴾ بضم التاء، وقرأ الباقون: بفتحها، وهي الأرجح، وكذلك في الثانية»<sup>(٣)</sup>.

وقال الرازي: « قراءة العامة: ﴿لَتَرُونَنَّ﴾ بفتح التاء، وقرئ بضمها، من: رأيته الشيء، والمعنى: أنهم يُحْشَرُونَ إليها فيرونها، وهذه القراءة تُرَوَى عن ابن عامر والكسائي كأنهما أرادا: لترونها فترونها، ولذلك قرأ الثانية: ﴿ثُمَّ لَتَرُونَهَا﴾ بالفتح، وفي هذه الثانية دليل على أنهم إذا أروها، وفي قراءة العامة الثانية تكرير للتأكيد ولسائر الفوائد التي عددها.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢٥، وتحبير التيسير، ص ٦١٧، والنشر: ٤٠٣/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٥٨١/٢٤.

(٣) المحرر الوجيز: ٥١٩/٥.

واعلم أن قراءة العامة أولى؛ لوجهين: الأول: قال الفراء: قراءة العامة أشبه بكلام العرب لأنه تغليظ، فلا ينبغي أن الجحيم لفظه.

الثاني: قال أبو علي المعنى في ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾: لترون عذاب الجحيم، ألا ترى أن الجحيم يراها المؤمنون أيضاً بدلالة قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم، من الآية: ٧١] وإذا كان كذلك كان الوعيد في رؤية عذابها لا في رؤية نفسها يدل على هذا قوله: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة، من الآية: ١٦٥] وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ﴾ [النحل، من الآية: ٨٥] وهذا يدل على أن ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ أرجح من ﴿لَتَرُونَّ﴾<sup>(١)</sup>.

#### الرد: القراءة بضم التاء قراءة سبعة متواترة نقلاً.

ووجه القراءة بها: على أنها من: أريته الشيء، على فعل ما لم يسم فاعله، ونصب ﴿الْجَحِيمَ﴾ على أنه مفعول به ثان<sup>(٢)</sup>، «وهو منقول من (رأى) الثلاثي إلى (أرى)، فاكسب مفعولاً آخر، فقام الأول مقام الفاعل، وبقي الثاني منصوباً»<sup>(٣)</sup>. أي: تحشرون إليها فترونها<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) مفاتيح الغيب: ٣٢/٢٧٣-٢٧٤.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٦١٤، والكشاف: ٤/٧٩٢.

(٣) الدر المصون: ١١/٩٨.

(٤) انظر: تفسير البغوي: ٥/٢٩٩، والقرطبي: ٢٠/١٧٤.

**- المبحث الثالث والخمسون: سورة قريش:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ ۝١﴾ **﴿إِلْفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾**. [الآيتان: ١-٢]. (١١٠-١١١-١١٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر: ﴿لَيْلَافٍ﴾ بغير ياء بعد الهمزة، و ﴿إِلْفِهِمْ﴾ : بإثبات ياء في اللفظ دون الخط بعد الهمزة.

وقرأ أبو جعفر: ﴿لَيْلَافٍ﴾ : بياء ساكنة من غير همز، و ﴿إِلْفِهِمْ﴾ : بهمزة مكسورة من غير ياء.

وقرأ الباقر من العشرة: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ ۝١﴾ بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة، في الكلمتين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بغير ياء بعد الهمزة في الكلمتين: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ ۝١﴾ و ﴿إِلْفِهِمْ﴾، وقراءة أبي جعفر: ﴿لَيْلَافٍ﴾. وحكى الماوردي عن عكرمة أنه كان ينكر على من يقرأ: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ ۝١﴾. ولم يتعقبه.

فقال الطبري: « اختلفت القراء في قراءة: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ ۝١﴾، فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار: بياء بعد همز ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ ۝١﴾ و ﴿إِلْفِهِمْ﴾، سوى أبي جعفر، فإنه وافق غيره في قوله: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ ۝١﴾ فقرأه بياء بعد همزة، واختلف عنه في قوله: ﴿إِلْفِهِمْ﴾، فروي عنه أنه كان يقرؤه: ﴿إِلْفِهِمْ﴾ على أنه مصدر من: أَلْفَ يَأْلِفُ الْفَاءَ، بغير ياء. وحكى بعضهم عنه أنه كان يقرؤه: ﴿إِلْفِهِمْ﴾ بغير ياء مقصورة الألف.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢٥، وتحبير التيسير، ص ٦١٨، والنشر: ٤٠٣/٢.



والصواب من القراءة في ذلك عندي: من قرأه: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ إِئْتَهُمْ﴾ بإثبات الياء فيهما بعد الهمزة، من: ألفت الشيء أولفه إيلاًفاً؛ لإجماع الحجة من القراء عليه.

وللعرب في ذلك لغتان: ألفت، وألفت، فمن قال: (ألفت) بمد الألف قال: فأنا أوألف إيلاًفاً، ومن قال: (ألفت) بقصر الألف قال: فأنا ألفت إيلاًفاً، وهو رجل ألفت إيلاًفاً. وحكي عن عكرمة أنه كان يقرأ ذلك: ﴿لتألف قريش إلفهم رحلة الشتاء والصيف﴾.

حدثني بذلك أبو كريب، قال: ثنا وكيع، عن أبي مكين، عن عكرمة.

وقد روي عن النبي ﷺ في ذلك، ما حدثنا ابن حميد، قال: ثنا مهران، عن سفيان، عن ليث، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت النبي ﷺ يقرأ: ﴿إِلْفُهُمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال الماوردي: «وقرأ عكرمة: ﴿ليألف قريش﴾، وكان يعيب علي من يقرأ: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بغير ياء بعد الهمزة في الكلمتين: ﴿لَا يَلْفِ﴾ و﴿إِئْتَهُمْ﴾، وقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَلْفِ﴾ وقراءة: ﴿لَا يَلْفِ﴾ بالياء: كلها قراءات متواترة، لا مزية لإحدهما على الأخرى؛ إذ كلها سبيلها التواتر، وهو أمر لا يتفاوت من حيث الثبوت.

أما وجه قراءة ابن عامر: ﴿لِيَلْفِ﴾ بغير ياء بعد الهمزة: فهو أنه جعله مصدر ألفت ثلاثياً، يقال: ألفت الرجل إيلاًفاً، مثل: كتب كتاباً، وصام صياماً، أي: لمؤالفة قريش<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٦١٩/٢٤.

(٢) تفسير الماوردي: ٣٤٦/٦.

(٣) انظر: الهداية: ٨٤٥٣/١٢، والكشاف: ٨٠١/٤.

ومعنى القراءتين واحد<sup>(١)</sup>، « وهي العادة المألوفة، ومنه قولهم: ائتلف القوم »<sup>(٢)</sup>.

قال الماوردي: « وقرأ بعض أهل مكة: ﴿إِلَافٍ قَرِيْشٍ﴾، واستشهد بقول أبي طالب يوصي أخاه أبا لهب برسول الله ﷺ:

فَلَا تَتْرُكْنَهُ مَا حَيَّيْتَ لِمَعْظَمٍ . . . وَكُنْ رَجُلًا ذَا نَجْدَةٍ وَعَفَافٍ  
تَذُوْدُ الْعِدَا عَنْ عُصْبَةٍ هَاشِمِيَّةٍ . . . إِيْلَافُهُمْ فِي النَّاسِ خَيْرٌ إِيْلَافٍ »<sup>(٣)</sup>.

وقال السمين الحلبي: « ومن غريب ما اتفق في هذين الحرفين: أن القراء اختلفوا في سقوط الياء وثبوتها في الأول، مع اتفاق المصاحف على إثباتها خطأ، واتفقوا على إثبات الياء في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطأ، فهو أدل دليل على أن القراء مُتَّبِعُونَ الأثر والرواية، لا مجرد الخط.

فأما قراءة ابن عامر ففيها وجهان، أحدهما: أنه مصدر لـ (ألف) ثلاثياً، يقال: ألفتها إلفاً، نحو: كتبه كتاباً، يقال: ألفتها إلفاً وإلفاً<sup>(٤)</sup>.

أما وجه قراءة أبي جعفر: ﴿لِيْلَافٍ﴾: بحذف الهمزة وإثبات الياء: فهو أنه طلب الخِفَّة<sup>(٥)</sup>، « وقيل: إنه لما أبدل الثانية ياء حذف الأولى حذفاً على غير قياس، ويحتمل أن يكون الأصل عنده ثلاثياً كقراءة ابن عامر، ثم خفف كإبل، ثم أبدل على أصله<sup>(٦)</sup>».

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٦٢٣/٣.

(٢) تفسير الماوردي: ٣٤٥/٦.

(٣) تفسير الماوردي: ٣٤٦/٦. وانظر: تفسير الثعلبي: ٣٠١/١٠، والقرطبي: ٢٠٢/٢٠.

(٤) الدر المصون: ١١٢/١١.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٩٩/١٠، والبغوي: ٣٠٩/٥.

(٦) النشر: ٤٠٣/٢.

أما وجه قراءة ﴿إِلَافِهِمْ﴾ بهمزة مكسورة من غير ياء، فهو: مصدر للثلاثي (ألف)، على وزن: (فَعَال) <sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: الهداية: ١٢/٨٤٥٢، والنشر: ٢/٤٠٣.

## الفصل الثاني

### القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفة العربية

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول:

القراءات التي طعن فيها المفسرون في أبواب الأصول:

وفيه مطالب حسب أبواب الأصول التي طعن المفسرون في قراءات وردت فيها.

- المبحث الثاني:

القراءات التي طعن فيها المفسرون في فرش الحروف:

وفيه مطالب حسب السور القرآنية التي طعن المفسرون في بعض القراءات التي

وردت فيها.

## الفصل الثاني

### القراءات النبي طعن فيها المفسرون لمخالفة العربية

« القرآن الكريم هو كتاب الله المبين، الفارق بين الشك واليقين، الذي أعجزت الفصحاء معارضته، وأعيت الألباء مناقضته، وأخرست البلغاء مشاكلته، فلا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً»<sup>(١)</sup>.

وقد عرف المسلمون منذ العصور الأولى أن القرآن الكريم هو أقدس مقدساتهم، فلم يكونوا يتسامحون في أي مساس بنصه، حتى لو كان ذلك مجرد لحن قارئ في القراءة من غير قصد.

وقد ذكرت مصادر التاريخ لنشأة النحو قصة الأعرابي الذي وفد من البادية فأقرأه أحدهم: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة، من الآية: ٣] بجر كلمة ﴿وَرَسُولُهُ﴾ الأخيرة، فأحس الأعرابي بأن المعنى الذي تؤديه هذه القراءة مناقض للدعوة المحمدية، فتساءل منكراً: أو قد برئ الله من رسوله؟!.

وشاع خبر هذه القراءة، وشق ذلك على المسلمين، حتى اتخذوا أولى الخطوات لإنشاء علم النحو<sup>(٢)</sup>، وهذا الأثر الهائل كان بسبب لحن شفوي.

وقد بلغ من حرص المسلمين على التزام ما روي عن الرسول ﷺ وصحبه من ضبط إعرابي أن تجنبوا الأخذ عن إمامين كبيرين من أئمة القراء النحويين هما: ابن محيصة

(١) تفسير القرطبي: ١ / ١.

(٢) انظر: سبب وضع علم العربية، لجلال الدين السيوطي، ص ٢٧-٣١، ومن تاريخ النحو العربي،

لسعيد الأفغاني، ص ٩.

(ت: ١٢٣هـ) <sup>(١)</sup> وعيسى بن عمر (ت: ١٤٩هـ) لأنهما أجازا القراءة بضبطٍ إعرابيّ يتأتى في بعض الآيات، لكنه لم يكن وارداً عن الرسول ﷺ ففقدوا الإمامة في القراءة <sup>(٢)</sup>.

ثم جرى قريب من هذا - بعد نحو قرنين - حيث أجاز محمد بن أحمد بن شنبوذ (ت: ٣٢٨هـ) <sup>(٣)</sup> القراءة بما ورد بالرواية الشفوية وتقتضيه العربية في ظنه لكن يخالف رسم المصحف فحوكم وضرب حتى تاب <sup>(٤)</sup>.

وكذا أجاز محمد بن الحسن بن مقسم (ت: ٣٥٤هـ) <sup>(٥)</sup> القراءة بما وافق المصحف، وصح في العربية ولو لم يكن له سند فحوكم حتى تاب <sup>(٦)</sup>.

بل إن محمد بن أحمد بن بصحان (ت: ٧٤٣هـ) <sup>(٧)</sup> أقرأ بإدغام الراء في اللام في: ﴿وَالْحَمِيرَ لَتَرَكَبُوهَا﴾ [النحل، من الآية: ٨] معزوة إلى أبي عمرو في الشاطبية، فلمّا ثبت أن

(١) هو محمد بن عبد الرحمن المكي، أحد الأئمة الأربعة المشهورين قراء الشواذ.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١٦٧/٢، و ٦١٣/١.

(٣) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، وكنيته: أبو الحسن. شيخ الإقراء بالعراق، أخذ القراءة عن: إدريس الحداد، وخلق، قرأ عليه: المعافي بن زكريا، وغيره كثير، توفي سنة: ٣٢٨هـ. ينظر لترجمته: معرفة القراء الكبار، ص ١٥٦، وما بعدها، وغاية النهاية: ٥٢/٢، وما بعدها.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٥٤-٥٥/٢.

(٥) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار، وكنيته: أبو بكر. عالم بالقراءات والعربية، ولد سنة: ٢٦٥هـ، أخذ القراءة عرضاً عن إدريس الحداد، وجماعة، قرأ عليه: ابن الفحام، وغيره، توفي سنة: ٣٥٤هـ. ينظر لترجمته: معرفة القراء الكبار، ص ١٧٣-١٧٥، وغاية النهاية: ١٢٣-١٢٥/٢.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٢٣-١٢٥/٢.

(٧) هو بدر الدين محمد بن أحمد بن بصحان بن السراج الدمشقي المقرئ والنحوي، وكنيته: أبو عبد الله. سمع من: أبي إسحاق اللمتوني، وقرأ على: جمال الدين الفاضلي، وغيرهما، توفي سنة: ٧٤٣هـ. ينظر لترجمته: الوافي بالوفيات: ١١٢/٢، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٣٦/٥، وبغية الوعاة: ٢٠/١.

هذا الإدغام ليس فيها أوقف عن الإقراء حتى رجع عن هذا<sup>(١)</sup>.

فقد كان المسلمون لا يتسامحون في أية قراءة غير واردة، ولو كانت مطابقة للعربية<sup>(٢)</sup>.

وقد اعترض بعض أهل التفسير والنحو على كثير من القراءات الثابتة المتواترة، زاعمين أنها خالفت قواعد النحو، فأُنكِرَ ذلك عليهم.

قال الفخر الرازي: « وكثيراً أرى النحويين يتحيرّون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره بيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم!، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى<sup>(٣)</sup> ».

وتعجب الرازي رحمته في محله؛ إذ كيف يُجعل البيت الشارد أساساً لقاعدة لغوية، أو دليلاً على الاستثناء منها، ولا تُجعل القراءة المتواترة أساساً لذلك كله.

وسأعرض في هذا الفصل جملة من القراءات التي ادعي أنها خالفت العربية، وطُعنَ فيها بذلك؛ لأوضح من خلال كلام العلماء وأئمة اللغة والقراءات موافقتها.

وقبل ذلك: أذكر بعض القواعد العامة التي تنجي من غوائل الطعون فيما ثبتت به الرواية من القراءة، وترشد لإحسان الظن بأهل العلم:

أولاً: القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول إلى رسول الله ﷺ، يؤديها كما سمعها دون زيادة أو نقص<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الوافي بالوفيات: ١١٢ / ٢، وغاية النهاية: ٥٧-٥٩.

(٢) انظر: دفاع عن القرآن الكريم، لمحمد جبل، ص ٥١-٥٣.

(٣) مفاتيح الغيب: ٤٠١ / ٩.

(٤) انظر: النشر: ١٧ / ١.

ثانياً: كان الصحابة رضي الله عنهم والتابعون من بعدهم أحرص الناس على الاتباع، وأحذر ما يكونون على كتاب الله تعالى، لا يرضى أحدهم لنفسه ولا لغيره أن يمس القرآن بتحريف في لفظه أو معناه.

ثالثاً: لا يُشترط في صحة القراءة أن تكون موافقة للفاشي من اللغة، فضلاً عن الأفشي، ولا القياس فضلاً عن الأقيس، بل الشرط في ذلك أن توافق اللغة العربية، ولو من وجه شاذ.

رابعاً: القراءة إذا ثبتت صحتها كانت أصلاً مقيساً عليه، وحجة يُحتج بها، وهي حينئذٍ أصح من كل شاهد عربي؛ لِمَا توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري، وذلك شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو<sup>(١)</sup>.

قال ابن حزم (ت: ٤٥٦ هـ): « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجريز، أو الحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي، أو أسلمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبيه، لفظاً في شعر أو نثر، جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن مواضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلاماً فعل به مثل ذلك<sup>(٢)</sup>.

خامساً: نزل القرآن الكريم بقراءاته الثابتة على قوم هم أفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء، وهم قريش، ومع ذلك لم يطعنوا في القرآن من هذه الناحية<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: جامع البيان للداني: ٤١/٢، والنشر: ١٠/١-١١، وتوجيه مشكل القراءات الفرشية العشرية،

ص ٢٥، وصفحات في علوم القراءات، ص ٢٩٠.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم: ٣/١٠٧-١٠٨.

(٣) انظر: المعنى القرآني في ضوء اختلاف القراءات، للدكتور أحمد الخطيب، ص ١٢١-١٢٢.



قال الإمام ابن الجزري: « وَأَتَى يَسْعُهُمْ إنكار قراءات تواترت أو استفاضت عن رسول الله ﷺ إلا نُؤَيَسَ لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار، جمدوا على ما علموا من القياسات، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب، أفصحها وفصيحتها، حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزله الله يوافق قياساً ظاهراً عنده لم يقرأ بذلك أحد لقطع له بالصحة!، كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها! حتى إن بعضهم قطع في قوله عز وجل: ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف، من الآية: ١١] بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم والمسلمون لحن! وأنه لا يجوز عند العرب؛ لأن الفعل الذي هو (تأمن) مرفوع فلا وجه لسكونه حتى أُدْغِمَ في النون التي تليه، فانظر يا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى يجعلون ما عرفوه من القياس أصلاً والقرآن العظيم فرعاً، حاشا العلماء المقتدئ بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك، بل يجيئون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه يبالغون في توجيهه والإنكار على من أنكره... ولولا خوف الطول وخروج الكتاب عن مقصوده لأوردت ما زعم أن أهل اللغة أنكروه، وذكرت أقوالهم فيها، ولكن إن مد الله في الأجل لأضعن كتاباً مستقلاً في ذلك يشفي القلب، ويشرح الصدر، أذكر فيه جميع ما أنكره من لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة، والله در الإمام أبي نصر الشيرازي حيث حكى في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء، من الآية: ١] كلام الزجاجي في تضعيف قراءة الخفض ثم قال: ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ، فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ واستتبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور لا يُقَلَّدُ فيه أئمة اللغة والنحو»<sup>(١)</sup>.

قال أبو جعفر النحاس: « والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحَّت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك. وكان رؤساء الصحابة -رحمهم الله- ينكرون مثل هذا»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) منجد المقرئين، ص ٧٧.

(٢) إعراب القرآن: ٤٣ / ٥.

وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين:

## المبحث الأول:

### القراءات التي طعن فيها المفسرون في أبواب الأصول:

وفيه مطالب حسب أبواب الأصول التي طعن المفسرون في قراءات وردت فيها:

#### – المطلب الأول: باب الإدغام الكبير:

وفيه فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾. [سورة النساء، الآية: ٨١]. (١١٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو وحمة: بإدغام التاء في الطاء من: ﴿ بَيَّتَ طَائِفَةٌ ﴾، والباقون من العشرة: بفتح التاء من غير إدغام<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالإظهار في: ﴿ بَيَّتَ طَائِفَةٌ ﴾ لأن التاء والطاء حرفان مختلفان، فقال:

« وأما قوله: ﴿ بَيَّتَ طَائِفَةٌ ﴾ فإن التاء من ﴿ بَيَّتَ ﴾ تحركها بالفتح: عامة قرأة المدينة والعراق، وسائر القرأة، لأنها لام (فَعَّل).

وكان بعض قرأة العراق: يسكنها ثم يدغمها في الطاء؛ لمقاربتها في المخرج.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك: ترك الإدغام؛ لأنها - أعني التاء و الطاء - من حرفين مختلفين. وإذا كان كذلك: كان ترك الإدغام أفصح اللغتين عند العرب، واللغة الأخرى جائزة، أعني: الإدغام في ذلك محكية<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٩٦، وتحبير التيسير، ص ٣٤١، والنشر: ٢٨٩ / ١.

(٢) تفسير الطبري: ٥٦٥-٥٦٦.

**الرد:** القراءة بالإدغام ثابتة من حيث الرواية؛ لما ثبت من تواتر القراءات العشر، وهي صحيحة من حيث اللغة، وقد ذكر الإمام الطبري صحتها، حيث قال: «ترك الإدغام أفصح اللغتين عند العرب، واللغة الأخرى جائزة، أعني: الإدغام في ذلك محكية»، ولا يشترط لصحة القراءة أن يكون الوجه أصح أو أفصح، بل يكفي أن يكون صحيحاً فصيحاً. وللإدغام في اللغة وجهان:

الأول: الجزم لكثرة الحركات، فلما سكنت التاء أدغمت في الطاء<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن الطاء والذال والتاء من حيز واحد، فالتقارب الذي بينها يجريها مجرى الأمثال في الإدغام، ومما يحسن هذا الإدغام أن الطاء تزيد على التاء بالإطباق، فحسن إدغام الأنتقص صوتاً في الأزيد صوتاً، وذلك مما يحسن جواز الإدغام ويقويه<sup>(٢)</sup>.

قال القرطبي: «وأدغم الكوفيون التاء في الطاء؛ لأنهما من مخرج واحد، واستقبح ذلك الكسائي في الفعل، وهو عند البصريين غير قبيح»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا الاختلاف اختلاف من قبيل الأداء، وهو ثابت متواتر عن نقل عنه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولا يعد ذلك فيما اختلف لفظه واتحد معناه، ولهذا كان دخول هذا في حرف واحد من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها من أولى ما يتنوع فيه اللفظ أو المعنى وإن وافق

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٧٩.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/ ٣٢١، والكشف لمكي: ١/ ٣٩٣، وزاد المسير: ١/ ٤٣٧، ومفاتيح

الغيب: ١٠/ ١٥١، وتفسير البيضاوي: ٢/ ٨٦، والدر المصون: ٤/ ٥٠، وتفسير أبي السعود:

٢/ ٢٠٧، وروح المعاني: ٣/ ٨٩، والتحرير والتنوير: ٥/ ١٣٦.

(٣) تفسير القرطبي: ٥/ ٢٨٩.

رسم المصحف وهو ما يختلف فيه النقط أو الشكل<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: « ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالمًا بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره ولم يتصل به بعض هذه القراءات، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت: سنة يأخذها الآخر عن الأول، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة، ومن أنواع صفة الأذان والإقامة، وصفة صلاة الخوف وغير ذلك كله حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعاً ولم يعلم غيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلمه، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك، ولا أن يخالفه كما قال النبي ﷺ: ( لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا ) »<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ٤/٤١٦.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ٤/٤١٧-٤١٨. والحديث: أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب

الخصومات: ٣/١٢٠، برقم (٢٤١٠).

**- المطلب الثاني: باب هاء الكناية:**

وفيه فرعان:

**الفرع الأول:**

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا

يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ . [سورة آل عمران، من الآية: ٧٥]. (١١٤-١١٥)

وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا

وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ ﴾ . [سورة آل عمران، من الآية: ١٤٥]. (١١٦-١١٧)

وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ

مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ . [سورة النساء، الآية: ١١٥]. (١١٨-١١٩)

وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مَوْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ ﴾ . [سورة طه،

(١٣٠) الآية: ٧٥].

وقوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ۗ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا

نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾ . [سورة الشورى، الآية: ٢٠]. (١٣١)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو وشعبة وحمزة وأبو جعفر، في المواضع السبعة وهي:

﴿ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ و ﴿ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ في آل عمران، و ﴿ نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ في الموضعين في آل

عمران، وفي النساء: ﴿ نُؤَلِّهِ ﴾ و ﴿ وَنُصَلِّهِ ﴾، وفي عسق: ﴿ نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ : بإسكان الهاء

في السبعة.

وقرأ: قالون ويعقوب: باختلاس كسرة الهاء فيها، أي: كسر الهاء من غير ياء، وكذا روى

الحلواني عن هشام في الباب كله. والباقون من العشرة: بإشباع الكسرة، والوقف للجميع

بالإسكان<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** خطأ الزجاج القراءة بإسكان الهاء في هذه المواضع، ونقل ابن عطية قوله ولم يتعقبه، ونقل مكّي عن المبرّد أن إسكان الهاء لحن، ونقل الثعلبي ذلك عن بعض النحاة ولم يتعقبهم.

فقال الزجاج: «أما الحكاية عن أبي عمرو فيه وفي غيره فغلط.

كان أبو عمرو يختلس الكسرة، وهذا كما غلط عليه في ﴿بَارِيكُمْ﴾ حكى القراء عنه أنه كان يحذف الهمزة في ﴿بَارِيكُمْ﴾.

وحكى سيبويه عنه - وهو في هذا أضبط من غيره - أنه كان يكسر كسراً خفياً.. وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلط بين لا ينبغي أن يقرأ به؛ لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ولا تسكن في الوصل إنما تسكن في الوقف<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: «وقرأ جمهور الناس: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ بكسر الهاء التي هي ضمير القنطار، وكذلك في الأخرى التي هي ضمير الدينار. واتفق أبو عمرو وحمزة وعاصم والأعمش على إسكان الهاء، وكذلك كل ما أشبهه في القرآن، نحو: ﴿نُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء، الآية: ١١٥] و ﴿نُوتِيهِ﴾، ﴿تُؤَلِّهِ﴾، إلا حرفاً حكى عن أبي عمرو أنه كسره وهو قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾. [النمل، الآية: ٢٨].

قال أبو إسحاق: وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بين؛ لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل، وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة

(١) انظر: التيسير، ص ٨٩، وتحبير التيسير، ص ٣٢٤، والنشر: ١ / ٣٠٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٤٣٢.

فغلط عليه كما غلط عليه في ﴿بَارِكُمْ﴾، وقد حكى عنه سيبويه وهو ضابط لمثل هذا أنه يكسر كسراً خفيفاً<sup>(١)</sup>.

وقال الثعلبي: «فمن سکن الهاء فإن كثيراً من النحاة خطئوه؛ لأن الجزم ليس في الهاء إذا تحرك ما قبلها والهاء اسم المكنى والأسماء لا تجزم»<sup>(٢)</sup>.

وقال مكّي بن أبي طالب: «وجه من قرأ بالإسكان في ﴿يُودَّهِ﴾ وشبهه أنها لغة العرب يسكنون الهاء كما يسكنون الميم في أنتم، ورأيتهم.

وبعض النحويين لا يجيزه إلا في الشعر، وبعضهم يمنعه البتة. وعدّ المبرّد إسكان الهاء لحنًا.

وقيل: أسكنت الهاء على التوهم أن الجزم عليها وقع.

وقد روي عن أبي عمرو: الاختلاس، وهو اختيار أهل النظر<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** إسكان الهاء في هذه المواضع قراءة متواترة من حيث النقل، وهي لغة صحيحة حكاها الأئمة.

قال الفراء: هذا مذهب بعض العرب يجزمون الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول: ضربته ضرباً شديداً، كما يسكنون ميم (أنتم) و (قمتم) وأصلها الرفع<sup>(٤)</sup>.

(١) المحرر الوجيز: ١/٤٥٧-٤٥٨.

(٢) تفسير الثعلبي: ٣/٩٥.

(٣) الهداية: ٢/١٠٤٩-١٠٥٠.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/٣٨٨.

وأنشد:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شَبِيحَ . . . مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقُفٍ فَاضْطَجَعَ<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: إنما جاز إسكان الهاء في هذه المواضع؛ لأنها وضعت في موضع الجزم وهو الياء الذاهب<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان: « وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا. وقد أجاز ذلك الفراء، وهو إمام في النحو واللغة. وحكى ذلك لغة لبعض العرب، تجزم في الوصل والقطع.

وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب: أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضًا. قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ بالجزم، و ﴿لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ بغير تمام، وغير عقيل وكلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في: (له)، وشبهه إلا في ضرورة..

ونص بعض أصحابنا: على أن حركة هذه الهاء بعد الفعل الذاهب منه حرف لوقف أو

(١) البيت من الرجز، وهو منسوب لمنظور بن حبة الأسدي في: شرح التصريح للوقاد: ٢/ ٦٩٠-٦٩١، وأنشده بلا نسبة: ابن السكيت في: إصلاح المنطق، ص ٧٦، وابن جني في سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥، وفي الخصائص: ٣/ ١٦٥، وأبو العلاء المعري في رسالة الغفران، ص ١٤٢، وابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم: ١/ ٢٩٢، والعكبري في اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١١٠، وابن منظور في لسان العرب: ٨/ ٢١٩، والأشموني في شرحه لألفية ابن مالك: ٤/ ٨٢. والشاهد قوله: (لا دعه) حيث أجرى الوصل مجرى الوقف.

(٢) تفسير الثعلبي: ٣/ ٩٥.



جزم يجوز فيها الإشباع، ويجوز الاختلاس، ويجوز السكون، وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه: إنه لم يكن إماماً في اللغة، ولذلك أنكروا على ثعلب في كتابه: (الفصيح) مواضع زعم أن العرب لا تقولها، ورد الناس على أبي إسحاق في إنكاره، ونقلوها من لغة العرب.. وكان ثعلب إماماً في اللغة، وإماماً في النحو على مذهب الكوفيين»<sup>(١)</sup>.

وقال السمين الحلبي: « وهذا الرد من الزجاج ليس بشيء لوجوه منها: أنه فر من السكون إلى الاختلاس، والذي نص على أن السكون لا يجوز نص على أن الاختلاس أيضاً لا يجوز، بل جعل الإسكان في الضرورة أحسن منه في الاختلاس قال: ليجري الوصل مجرى الوقف إجراءً كاملاً.

ومنها: أن هذه لغة ثابتة عن العرب، حَفِظَهَا الأئمة الأعلام، كالكسائي والفراء»<sup>(٢)</sup>.

فيتضح مما سبق أن للإسكان عدة أوجه وتخريجات وهي:

(١)- الإسكان على موضع الجزم، وهو الياء الذاهبة<sup>(٣)</sup>.

(٢)- أنها لغة لبعض العرب، وذلك أن من العرب من يُسكن هاء الكناية إذا تحرك ما قبلها، فيقولون: ضربته ضرباً شديداً، يحذفون صلتها، ويسكنونها، كما يفعلون بميم الجمع في: (أنتم)، و (عليكم)، يحذفون صلتها، ويسكنونها، وهو الأكثر في الميم، فالهاء إضمار، والميم إضمار، فجرى مجرى واحداً في جواز الإسكان وحذف الصلة، وهو في الميم كثير، وعليه جماعة القراء في الميم. وقد كان يجب أن يكون الحذف مع الهاء أقوى منه مع الميم؛ لأن صلة الميم من الأسماء بمضمر، وصلة الهاء إنما هي تقوية، فإذا حسن حذف ما هو

(١) البحر المحيط: ٢٢١-٢٢٢/٣.

(٢) الدر المصون: ٢٦٣/٣.

(٣) انظر: الكشف: ٣٤٩-٣٥٠، وتفسير البغوي: ٤٥٨/١، والقرطبي: ١١٦/٤.

أصل فحذف ما هو غير أصل أقوى<sup>(١)</sup>.

(٣)- أن لغة بعض العرب: الجزم في الوصل والقطع، إجراء للوصل مجرى الوقف<sup>(٢)</sup>.

وذكر الكسائي أنها لغة عقيل وكلاب<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٢٢٤، والهداية: ٢/١٠٤٩-١٠٥١، ومفاتيح الغيب: ٨/٢٦٣، وفتح

القدير: ١/٤٠٥.

(٢) انظر: الدر المصون: ٣/٢٦٢، وروح المعاني: ٢/١٩٥.

(٣) البحر المحيط: ٣/٢٢١.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ

تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾. [سورة الزمر، من الآية: ٧]. (١٣٢)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو وابن جهم: بالإسكان، وقرأ نافع وعاصم ويعقوب وحزمة وهشام بخلاف عنه: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ باختلاس ضمة الهاء. والباقون من العشرة: يصلونها بواو<sup>(١)</sup>.

فتلخص: أن لنافع وحفص ويعقوب: الاختلاس فقط، ولابن كثير والكسائي وخلف: الإشباع، وللدوري وابن جهم: الإسكان والإشباع، وللوسوسي: الإسكان فقط، ولهشام وشعبة: الإسكان والاختلاس فقط، ولابن ذكوان وابن وردان: الاختلاس والإشباع<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** نقل الإمام ابن عطية تغليب أبي حاتم لقراءة الإسكان ولم يعقب على ذلك، فقال:

« وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿يَرْضَهُ﴾ بضممة على الهاء مشبعة.. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿يَرْضَهُ﴾ بسكون الهاء. قال أبو حاتم: وهو غلط لا يجوز<sup>(٣)</sup>».

**الرد:** القراءة بالإسكان قراءة متواترة نقلاً؛ لِمَا تقدم أكثر من مرة أن قراءات الأئمة العشرة متواترة، وقد تقدم قريباً أن الإسكان والصلة والاختلاس كلها لغات صحيحة في هاء الضمير.

فوجه القراءة بالإسكان: أنها لغة لبعض العرب<sup>(٤)</sup>، إجراءً للوصول مجرى الوقف<sup>(٥)</sup>،

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٩، وتحبير التيسير، ص ٥٣٤، والنشر: ١/٣٠٧-٣٠٨.

(٢) انظر: الإتحاف، للدمياطي: ١/٥٢.

(٣) المحرر الوجيز: ٤/٥٢١.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي: ٥/٣٧.

(٥) انظر: روح المعاني: ١٢/٢٣٤.

وقيل: إن إسكان الهاء للتخفيف<sup>(١)</sup>.

قال السمين الحلبي: « ولا يلتفت إلى أبي حاتم في تغليظه راوي السكون؛ فإنها لغة ثابتة عن بني عقيل وبني كلاب<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

---

(١) مفاتيح الغيب: ٤٢٦/٢٦.

(٢) الدر المصون: ٤١٢/٩، وانظر: البحر المحيط: ١٨٧/٩، وروح المعاني: ٢٣٤/١٢.

**- المطلب الثالث: باب الهمزتين من كلمة:**

وفيه فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

[سورة البقرة، الآية: ٦]. (١٢٣-١٢٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام وأبو جعفر ورويس:

﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بتسهيل الهمزة الثانية.

وورش أيضاً يبدلها ألفاً.

وابن كثير ورويس: لا يدخلان قبلها ألفاً، وقالون وهشام وأبو عمرو وأبو جعفر يدخلونها. والباقون من العشرة: يحققون الهمزتين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ضعف مكّي بن أبي طالب في (الهداية) قراءة إبدال الهمزة الثانية ألفاً من

﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ولحنها الزمخشري، والبيضاوي، وأبو السعود، ونقل القرطبي عن الخليل

استبعاد تحقيق الهمزتين، وجعل الزمخشري التسهيل أعرب وأكثر من التحقيق.

فقال مكّي: «وقوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، فيه عشرة أوجه.

- الأول: تحقيق الهمزة الأولى، وتخفيف الثانية بين الهمزة والألف. وهي لغة قريش

وكنانة، وهي قراءة ورش عن نافع وابن كثير.

- والثاني تحقيق الأولى وبدل الثانية بألف، وهو مروى عن ورش، وفيه ضعف.

- والثالث: تحقيق الهمزتين، وهي قراءة أهل الكوفة، وابن ذكوان عن ابن عامر.

(١) انظر: التيسير، ص ٣٢، وتحرير التيسير، ص ٢١٠، والنشر: ١/٣٦٣.

- والرابع: حذف الهمزة الأولى وتحقيق الثانية. وهو مروى عن الزهري، وهي قراءة ابن محيصن، وذلك لأن (أم) تدل على الألف المحذوفة.

- والخامس: تحقيقهما جميعاً وإدخال ألف بينهما. وبذلك قرأ ابن أبي إسحاق.

- والسادس: تحقيق الأولى، وتخفيف الثانية بين الهمزة والألف، وإدخال ألف بينهما. وبذلك قرأ أبو عمرو، وقالون، وإسماعيل بن جعفر عن نافع، وهشام بن عمار عن ابن عامر<sup>(١)</sup>.

وقال الزمخشري: « وقرئ: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر.

وبتخفيف الثانية بين بين، وبتوسيط ألف بينهما محققين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله، كما قرئ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاجن خارج عن كلام العرب خروجين، أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدّه: أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغمًا، نحو قوله: ﴿الضَّالِّينَ﴾ وخويصة.

والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها: أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة (رأس) «<sup>(٢)</sup>.

وتابعه على هذا الطعن: البيضاوي<sup>(٣)</sup>، وأبو السعود<sup>(٤)</sup>.

(١) الهداية لمكي: ١٤٢/١-١٤٤.

(٢) الكشف: ٤٨/١.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي: ٤١/١.

(٤) انظر: تفسير أبي السعود: ٣٦/١.

وقال القرطبي: «وقرأ حمزة وعاصم والكسائي بتحقيق الهمزتين: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وهو اختيار أبي عبيد، وذلك بعيدٌ عند الخليل»<sup>(١)</sup>.

وجه الطعن: من ثلاثة أوجه، أحدها: الجمع بين ساكنين على غير حذّه.

الثاني: أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها: هو بالتسهيل بين بين لا بالقلب ألفاً؛ لأن ذلك هو طريق الهمزة الساكنة.

والثالث: الجمع بين همزتين محققتين، وهو الذي استبعده الخليل، ونقله عنه القرطبي.

**الرد:** القراءات الواردة في الهمزة الثانية من ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وهي: التسهيل مع الإدخال وعدمه، وإبدالها ألفاً، وتحقيق الهمزتين: كلها قراءات متواترة من حيث النقل، فأما قراءة الإبدال وجعل الثانية حرف مد فهي مروية عن ورش عن أهل المدينة، وقد أجاد أبو حيان والسمين الحلبي والألوسي في الرد على من أنكروها بما لا مزيد عليه.

قال أبو حيان: «وروي عن ورش كابن كثير وكقالون. وإبدال الهمزة الثانية ألفاً، فيلتقي ساكنان على غير حذّهما عند البصريين. وقد أنكروا هذه القراءة الزمخشري، وزعم أن ذلك لحن، وخروج عن كلام العرب من وجهين، أحدهما: الجمع بين ساكنين على غير حذّه.

الثاني: أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها: هو بالتسهيل بين بين لا بالقلب ألفاً؛ لأن ذلك هو طريق الهمزة الساكنة. وما قاله هو مذهب البصريين.

وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجاز به البصريون.

وقراءة ورش صحيحة النقل، لا تدفع باختيار المذاهب، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء، ونقل القرآن»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: تفسير أبي السعود: ٣٦/١.

(٢) البحر المحيط: ٧٩/١.

وقال السمين الحلبي: « وروي عن ورش إبدال الثانية ألفاً محضّة، ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن.. وهذا منه ليس بصواب؛ لثبوت هذه القراءة تواتراً، وللقراء في نحو هذه الآية عمل كثير، وتفصيل منتشر»<sup>(١)</sup>.

وتابعهما على هذا الرد الألوّسي<sup>(٢)</sup>.

وأما وجه قراءة تحقيق الهمزتين: فعلى لغة بني تميم، وهو الأصل<sup>(٣)</sup>، ولا يردده القول بأنه ليس أكثر ولا أعرب؛ إذ يكفي أن يكون صحيحاً.

وأما تسهيل الثانية فوجهه ظاهر على ما ذكره الزمخشري من أنه أعرب وأكثر، ولم أقف على من أنكره. والله أعلم.

(١) الدر المصون: ١/١١٠.

(٢) انظر: روح المعاني: ١/١٣٢-١٣٣.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١/١٥٠، والدر المصون: ١/١١٠، وروح المعاني: ١/١٣٢.



**الفرع الثاني:** ﴿أَيِّمَّةٌ﴾ حيث وردت، وقد وردت في خمس مواضع، أولها:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْثُرُوا أَيِّمَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيِّمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾. [سورة التوبة، الآية: ١٢]. (١٢٥)

وثانيها: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِّمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾. [سورة الأنبياء، من الآية:

[٧٣].

وثالثها: قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَيْمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾. [سورة القصص، الآية: ٥].

ورابعها: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْتِكَارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾. [سورة القصص، الآية: ٤١].

وخامسها: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾. [سورة السجدة، الآية: ٢٤].

**تأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون وابن عامر وروح في لفظ ﴿أَيِّمَّةٌ﴾ حيث وقع:

بهمزتين محققتين، وأدخل هشام بينهما ألفاً، وقرأ الباقون: بالتسهيل بدون إدخال، وأبو جعفر: بالتسهيل مع الإدخال<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** نقل القرطبي والشوكاني عن النحاس وأكثر النحويين أن الجمع بين الهمزتين

في هذا الموضع لحن ولم يتعقبا، فقال في موضع سورة التوبة:

«وقرأ حمزة: ﴿أَيِّمَّةٌ﴾، وأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن؛ لأنه جمع بين همزتين

في كلمة واحدة»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١١٧، وتحرير التيسير، ص ٣٨٨، والنشر: ١/٣٧٨-٣٧٩.

(٢) تفسير القرطبي: ٨/٨٥.

وقال في موضع سورة السجدة: « والكوفيون يقرؤون: ﴿أَيِّمَةً﴾ .

النحاس: وهو لحن عند جميع النحويين؛ لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة<sup>(١)</sup>، وهو من دقيق النحو، وشرحه: أن الأصل أمة، ثم ألقيت حركة الميم على الهمزة، وأدغمت الميم وخففت الهمزة الثانية لثلاثي يجتمع همزتان، والجمع بين همزتين في حرفين بعيد، فأما في حرف واحد: فلا يجوز إلا تخفيف الثانية، نحو قولك: آدم وآخر، ويقال: هذا أوم من هذا، وأيم، بالواو والياء. وقد مضى هذا في براءة، والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

وتابعه الشوكاني<sup>(٣)</sup>.

وجه الطعن: الجمع بين همزتين في كلمة واحدة.

**الرد:** تحقيق الهمزتين قراءة متواترة من حيث الثبوت، ولها وجه في العربية، قال الرمخشري: « تحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين »<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام النسفي: « فمن حقق الهمزتين: أخرجهما على الأصل، ومن قلب الثانية ياء فلكسرتها »<sup>(٥)</sup>.

وقيل: من حقق الهمزتين: أنه شَبَّهَهَا بهمزة الاستفهام الداخلة على همزة أخرى في قولك: ﴿أَيْدَا﴾، ﴿أَيْفَا﴾، فالهمزة المفتوحة الزائدة التي للاستفهام دخلت على همزة: (إذا)، وعلى همزة: (إفك)، التي هي فاء الفعل، كذلك الهمزة المفتوحة الزائدة في ﴿أَيِّمَةً﴾

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١١/٢، و ٢٠٣/٣.

(٢) تفسير القرطبي: ١٠٩/١٤.

(٣) انظر: فتح القدير: ٣٨٩/٢، و ٢٩٦/٤.

(٤) الكشف: ٢٥١/٢.

(٥) تفسير النسفي: ٦٦٧/١.

دخلت على همزة (إمام) التي هي فاء الفعل، فلما اشتبهت في الزيادة حُقِّقًا، وكان الأصل في ﴿أَيْمَّةَ﴾ ألا يُحْتَقِّقَ همزته الثانية؛ لأن أصلها السكون؛ لأنه جمع (إمام) على (أفعلة)، كـ(حمار أحمر)، ومن شأن العرب ألا يجتمع مثلان متحركان إلا ويدغمون الأول في الثاني إلا أن يكون الثاني للإلحاق، فلا يدغم، أو يكون الاسم على (فَعَل) فلا يدغم، فالذي هو للإلحاق نحو: مهدد ومردد، فهذا لا يدغم، لثلاثين ينقص عما هو ملحق به، لأنه ملحق بـ(جعفر)، ولا إدغام في (جعفر)، وكذلك يجب أن يكون ما ألحق به، والذي هو على (فَعَل) نحو: شَرَر، وطلَّل، فأصل ﴿أَيْمَّةَ﴾ (أأممة)، ثم وجب الإدغام في المثليين، وهما الميمان، فألقت كسرة الميم الأولى على الهمزة الساكنة، التي هي فاء الفعل، وهي في الأصل همزة (إمام)، إلا أنها تغيرت في الجمع إلى السكون، لأن فاء الفعل في الجمع ساكنة، كالحاء من (أحمر)، فلما ألقت الكسرة على الهمزة الساكنة انكسرت، فصار لفظها كلفظ (أئذا)، فحملت في التحقيق محمل ﴿أَيْمَّةَ﴾ (١). والله أعلم.

## – المطلب الرابع: باب الهمز المفرد:

وفيه مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَبْنَئُ لَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ

كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾. [سورة يوسف، الآية: ٥]. (١٢٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو بخلف عنه، والأصبهاني عن ورش: بالإبدال، والباقون من العشرة: بالتحقيق<sup>(١)</sup>، أما أبو جعفر: فيبدل ثم يقلب الواو ياء لوقوع الياء بعدها، ثم يدغم الياء في الياء<sup>(٢)</sup>، ووافقهم حمزة وقفاً<sup>(٣)</sup>.

قال صاحب (الإتحاف): « وأبدل همز ﴿ رُءْيَاكَ ﴾ الأصبهاني عن ورش وأبو عمرو بخلفه، وكذا أبو جعفر لكنه إذا أبدل قلب الواو المبدلة ياء وأدغمها في الياء بعدها»<sup>(٤)</sup>.

**الطعن:** ضعف الزمخشري القراءة بالإدغام في: ﴿ رُءْيَاكَ ﴾ فقال:

« وقرئ: ﴿ رُؤْيَاكَ ﴾ بقلب الهمزة واواً. وسمع الكسائي: ﴿ رُيَاكَ ﴾ و ﴿ رُيَاكَ ﴾ بالإدغام وضم الراء وكسرها، وهي ضعيفة؛ لأن الواو في تقدير الهمزة فلا يقوى إدغامها كما لم يقوى الإدغام في قولهم (اتزر) من الإزار، و (اتجر) من الأجر»<sup>(٥)</sup>.

وتابعه الرازي فنقل كلامه ولم يتعقبه، فقال: « قال صاحب (الكشاف): الرؤيا بمعنى

الرؤية... وقرئ: ﴿ رُؤْيَاكَ ﴾، بقلب الهمزة واواً، وسمع الكسائي يقرأ: ﴿ رُيَاكَ ﴾

(١) انظر: التيسير، ص ٣٦، وتحبير التيسير، ص ٢١٩ و ٢٢٦، والنشر: ١ / ٣٩١-٣٩٢.

(٢) انظر: تحبير التيسير، ص ٢٢١، والنشر: ١ / ٣٩٠-٣٩١.

(٣) انظر: التيسير، ص ٣٩، وتحبير التيسير، ص ٢٢٦، والنشر: ١ / ٤٧١-٤٧٢.

(٤) الإتحاف: ١ / ٣٢٨.

(٥) الكشاف: ٢ / ٤٤٤.

و﴿رِيَّكَ﴾ بالإدغام وضم الراء وكسرهما، وهي ضعيفة»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالإدغام متواترة نقلاً؛ قرأ بها الإمام أبو جعفر، ووافقه حمزة وفقاً كما سبق بيانه في تأصيل القراءة.

أما قول الزمخشري: «وهي ضعيفة؛ لأن الواو في تقدير الهمزة، فلا يقوى إدغامها كما لم يقو الإدغام في قولهم (اتزر) من الإزار، و (اتجر) من الأجر».

فقد قال السمين الحلبي: «يعني: أنّ العارض لا يعتد به، وهذا هو الغالب. وقد اعتد القراء بالعارض في مواضع.. نحو (رِيَّ) في قوله ﴿أَثْنًا وَرِيَّاً﴾ [مريم، من الآية: ٧٤] عند حمزة، و﴿عَادًا أَلَوِيَّ﴾ [النجم، من الآية: ٥٠].. وأما الضم فهو الأصل، والياء قد استهلكت بالإدغام»<sup>(٢)</sup>.

ووجه القراءة بالإدغام: أنه لما ترك الهمز وجاءت واو ساكنة بعدها ياء تحوّلتا ياء مُشدّدة، كما يُقال: (لويته ليّاً) و (كويته كيّاً)<sup>(٣)</sup>، وهذا بين لا لبس فيه، والله أعلم.

(١) مفاتيح الغيب: ٤٢٠/١٨.

(٢) الدر المصون: ٤٣٨-٤٣٩/٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣٥/٢.

**- المطلب الخامس: باب حروف قربت مخرجها:**

وفيه فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللهُ**فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ** ﴿[سورة البقرة، من الآية: ٢٨٤]. (١٣٧)**تأصيل القراءة:** روى السوسي عن أبي عمرو، واختلف عنه من رواية الدوري:بإدغام الراء في اللام في ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، والباقون من العشرة: بالإظهار<sup>(١)</sup>.قال ابن الجزري في (النشر): «والوجهان صحيحان عن أبي عمرو»<sup>(٢)</sup>.**الطعن:** لحن الزمخشري إدغام الراء في اللام من قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾،

ووصف القارئ بأنه مخطئ خطأ فاحشاً، وتابعه على هذا الطعن: الرازي، والبيضاوي، والنسفي، وأبو السعود.

فقال الزمخشري: «وقرئ: ﴿فَيَغْفِرُ﴾ و ﴿يُعَذِّبُ﴾ مجزومين، عطفاً على جواب

الشرط، ومرفوعين على (فهو يغفر ويعذب).

فإن قلت كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاجن

مخطيء خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطيء مرتين؛ لأنه يلحن، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم.والسبب في نحو هذه الروايات: قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط: قلة الدراية،ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٧، وتحبير التيسير، ص ٢٣٦، والنشر: ١٢/٢ - ١٣.

(٢) النشر: ١٣/٢.

(٣) الكشف: ١/٣٣٠.

وتابعه على هذا الطعن: الرازي<sup>(١)</sup>، والبيضاوي<sup>(٢)</sup>، والنسفي<sup>(٣)</sup>، وأبو السعود<sup>(٤)</sup>.

وجه الطعن: أن الراء حرف مكرر، فيصير بمنزلة المضاعف، ولا يجوز إدغام المضاعف.

**الرد:** قال أبو حيان - بعد أن ذكر كلام الزمخشري السابق - : « وذلك على عادته في الطعن على القراء.

وأما ما ذكر أن مدغم الراء في اللام لاحن مخطيء خطأ فاحشاً إلى آخره، فهذه مسألة اختلف فيها النحويون: فذهب الخليل وسيبويه وأصحابه: إلى أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير الذي فيها، ولا في النون. قال أبو سعيد: ولا نعلم أحداً خالفه إلا يعقوب الحضرمي، وإلا ما روي عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام متحركة متحرراً ما قبلها، نحو: ﴿يَغْفِرْ لِمَنْ﴾، ﴿الْعُمْرِ لِكَيْلًا﴾، ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ فإن سكن ما قبل الراء أدغمها في اللام، في موضع الضم والكسر، نحو: ﴿الآنَهْرُ لَهُمْ﴾.. فإن انفتحت وكان ما قبلها حرف مد ولين أو غيره لم يدغم، نحو: ﴿مِنْ مَّصَرَ لِمَرَأَتِهِ﴾، ﴿الْأَبْرَارَ لِفِي نَعِيمٍ﴾، و﴿لَنْ تَجُورَ لِيُوقِيَهُمْ﴾، ﴿وَالْحَمِيرَ لِيَتْرَكَبُوهَا﴾، فإن سكنت الراء أدغمها في اللام بلا خلاف عنه، إلا ما روى أحمد بن جبير بلا خلاف عنه، عن اليزيدي، عنه: أنه أظهرها، وذلك إذا قرأ بإظهار المثليين، والمتقاربين المتحركين لا غير، على أن المعمول في مذهبه بالوجهين جميعاً، على الإدغام، نحو: ويغفر لكم. انتهى.

(١) انظر: مفاتيح الغيب: ١٠٥/٧.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي: ١٦٦/١.

(٣) انظر: تفسير النسفي: ٢٣٢/١.

(٤) انظر: تفسير أبي السعود: ٢٧٣/١.

وأجاز ذلك الكسائي والفراء، وحكياه سماعاً، ووافقهما على سماعه رواية وإجازة: أبو جعفر الرّؤاسي، وهو إمام من أئمة اللغة والعربية من الكوفيين، وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام رواية وإجازة، كما ذكرناه، وتابعه يعقوب كما ذكرناه، وذلك من رواية الوليد بن حسان، والإدغام وجه من القياس..

وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روي عن القراء من الإدغام الذي منعه البصريون، يكون ذلك إخفاء لا إدغامًا، وذلك لا يجوز أن يعتقد في القراء أنهم غلطوا، وما ضبطوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام، وعقد هذا الرجل بابًا قال: هذا باب يذكر فيه ما أدغمت القراء مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه، وهذا لا ينبغي، فإن لسان العرب ليس محصورًا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم: أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة: الرّؤاسي، والكسائي، والفراء، وأجازوه، ورووه عن العرب، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم؛ إذ من علم حجة على من لم يعلم.

وأما قول الزمخشري: إن راوي ذلك عن أبي عمرو مخطيء مرتين: فقد تبين أن ذلك صواب، والذي روى ذلك عنه الرواة، ومنهم: أبو محمد اليزيدي، وهو إمام في النحو، إمام في القراءات، في اللغات»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيان في موضع آخر: «وأما الراء فذهب الخليل وسيبويه وأصحابه: إلى أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل تكريرها، ولا في النون، وأجاز ذلك في اللام: يعقوب، وأبو عمرو، والكسائي، والفراء، وأبو جعفر الرّؤاسي، وهؤلاء الثلاثة رؤوس الكوفيين، حكوه سماعاً عن العرب. وإنما تعرضت لإدغام هذه الحروف فيما يجاورها، وذكر

(١) البحر المحيط: ٢/٧٥٣-٧٥٤.



الخلاف فيها؛ لئلا يتوهم من قول الزمخشري: لا تدغم فيما يجاورها: أنه لا يجوز ذلك بإجماع من النحويين. فأوردت هذا الخلاف فيها تنبيهاً على أن ذلك ليس بإجماع، إذ إطلاقه يدل على المنع ألبتة»<sup>(١)</sup>.

وقال السمين الحلبي: «وقد طعن قوم على قراءة أبي عمرو؛ لأن إدغام الراء في اللام عندهم ضعيف. قال الزمخشري: فإن قلت..»

وهذا من أبي القاسم غير مرضي؛ إذ القراء معنيون بهذا الشأن؛ لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يقل ضبطهم؟ وهو أمر يدرك بالحس السمعي، والمانع من إدغام الراء في اللام والنون هو تكرير الراء وقوتها، والأقوى لا يدغم في الأضعف، وهذا مذهب البصريين: الخليل وسيبويه ومن تبعهما، وأجاز ذلك الفراء والكسائي والرؤاسي، ويعقوب الحضرمي، ورأس البصريين أبو عمرو. وليس قوله: (إن هذه الرواية غلط) عليه بمسلم..»

وكيف يقال إن الراوي ذلك عن أبي عمرو مخطيء مرتين، ومن جملة رواته البيهقي إمام النحو واللغة، وكان ينازع الكسائي رئاسته، ومحلّه مشهور بين أهل هذا الشأن»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عرفة: «وتحامل الزمخشري هنا وأساء الأدب على السوسي من طريق أبي عمرو، وخطأه كما خطأ الصيمري في تبصرته، والزجاج، وكذا خطأ ابن عامر في قراءته: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ شُرَكَاءَهُمْ﴾ ولكن تخطئه هنا لأبي عمرو من طريق السوسي أشنع»<sup>(٣)</sup>.

(١) البحر المحيط: ٦١٨/١.

(٢) الدر المصون: ٦٩٠-٦٩١/٢.

(٣) تفسير ابن عرفة: ٨٠٤-٨٠٦/٢.

وقال الألويسي: « وروي عن أبي عمرو: إدغام الراء في اللام، وطعن الزمخشري على عادته في الطعن في القراءات السبع، إذا لم تكن على قواعد العربية، ومن قواعدهم: أن الراء لا تدغم إلا في الراء لما فيها من التكرار الفائق بالإدغام في اللام. وقد يجاب: بأن القراءات السبع متواترة، والنقل بالمتواتر إثبات علمي، وقول النحاة: نفي ظني، ولو سلم عدم التواتر فأقل الأمر أن تثبت لغة بنقل العدول، وترجح بكونه إثباتاً، ونقل إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له، وممن روى ذلك عنه: أبو محمد اليزيدي، وهو إمام في النحو، إمام في القراءات، إمام في اللغات، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما، من شدة التقارب حتى كأنهما مثلاً، بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة، إلا أنه لمح تكرار الراء فلم يجعل إدغامه في اللام لازماً على أن منع إدغام الراء في اللام مذهب البصريين، وقد أجازوه الكوفيون، وحكوه سماعاً، منهم: الكسائي، والفراء، وأبو جعفر الرواسي.

ولسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراء من الكوفيين ليسوا بمنحطين عن قراء البصرة، وقد أجازوه عن العرب، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم، إذ من علم حجة على من لم يعلم»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) روح المعاني: ٦٤/٢.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ

نَشَأَ نُخَسِفَ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطُ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾. [سورة سبأ، من الآية: ٩] (١٣٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكسائي: بإدغام الفاء في الباء، وأظهرها الباقون من العشرة<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الزمخشري قراءة الإظهار على الإدغام في: ﴿ نُخَسِفَ بِهِمُ ﴾، ونقل ابن

عطية والشوكاني عدم تجويز أبي علي الفارسي لقراءة الإدغام دون تعقيب منهما.

فقال الزمخشري: « وقرأ الكسائي: ﴿ نُخَسِفَ بِهِمُ ﴾ بالإدغام، وليست بقوية<sup>(٢)</sup> ».

وقال ابن عطية: « وأدغم الكسائي الفاء في الباء في قوله: ﴿ نُخَسِفَ بِهِمُ ﴾، قال أبو

علي: وذلك لا يجوز؛ لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء، فلا تدغم فيها، وإن كان الباء

تدغم في الفاء كقوله: اضرب فلاناً، وهذا كما تدغم الباء في الميم كقوله: اضرب محمداً، ولا

تدغم الميم في الباء، كقولك: اضمم بكراً؛ لأن الباء انحطت عن الميم، بفقد الغنة التي في

الميم<sup>(٣)</sup> ».

وقال الشوكاني: « وقرأ الكسائي وحده: بإدغام الفاء في الباء، في: ﴿ نُخَسِفَ بِهِمُ ﴾، قال

أبو علي الفارسي: وذلك غير جائز؛ لأن الفاء من باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا،

بخلاف الباء<sup>(٤)</sup> ».

وجه الطعن: لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء، فلا تدغم فيها، ولأن الفاء من باطن

الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا، بخلاف الباء.

(١) انظر: التيسير، ص ٤٤، وتحرير التيسير، ص ٢٣٤، والنشر: ١٢ / ٢.

(٢) الكشف: ٥٧٠ / ٣.

(٣) المحرر الوجيز: ٤ / ٤٠٧. وانظر: الحجة للفارسي: ٨ / ٦.

(٤) فتح القدير: ٤ / ٣٦٠.

**الرد:** وجه القراءة بالإدغام: هو التقارب بين الفاء والباء، حيث إن مخرج الباء من الشفتين، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى<sup>(١)</sup>.

قال أبو حيان: « وأما الفاء فقد أدغمت في الباء في قراءة الكسائي: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخِصِّفْ بِهِمْ﴾، وهو إمام الكوفيين.

وإنما تعرضت لإدغام هذه الحروف فيما يجاورها، وذكر الخلاف فيها؛ لثلاث يتوهم من قول الزمخشري: لا تدغم فيما يجاورها: أنه لا يجوز ذلك بإجماع من النحويين، فأوردت هذا الخلاف فيها؛ تبييناً على أن ذلك ليس بإجماع، إذ إطلاقه يدل على المنع البتة<sup>(٢)</sup>.

وقال -بعد أن ذكر قول الفارسي والزمخشري- : « والقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي، ولا الزمخشري<sup>(٣)</sup> ».

وتابع الألويسيُّ أبا حيان على رده، وقال: « وما أدغم الكسائي إلا عن سماع<sup>(٤)</sup> ».

وقال السمين الحلبي: « وأدغم الكسائي الفاء في الباء، واستضعفها الناس من حيث أدغم الأقوى في الأضعف. قال الفارسي: (وذلك لا يجوز)؛ .. وقال الزمخشري: (وليست بالقوية).

وهذا لا ينبغي؛ لأنها تواترت<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص ٢٩٢، وتفسير النسفي: ٣/ ٥٤.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٦١٨.

(٣) البحر المحيط: ٨/ ٥٢٣.

(٤) روح المعاني: ١١/ ٢٨٦-٢٨٧.

(٥) الدر المصون: ٩/ ١٥٨.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « وقرأ الكسائي وحده: ﴿نَخَسِفَ بِهِمْ﴾ بإدغام الفاء في الباء، قال أبو علي: (وذلك لا يجوز)...  
وهذا رد للرواية بالقياس وهو غصب»<sup>(١)</sup>.

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٢/١٥٣.

## – المطلب السادس: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين:

وفيه فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾.

(١٣٩)

[سورة الإسراء، من الآية: ٧٢].

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو بكر وحزمة والكسائي وخلف: ﴿ أَعْمَى ﴾ في الحرفين بالإمالة، وأبو عمرو ويعقوب: بالإمالة في الأول فقط، وورش: بالتقليل فيهما، على أصله، والباقون من العشرة: بالفتح<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالإمالة في: ﴿ أَعْمَى ﴾ الأولى، وفتح الثانية فقال:

« واختلف القراء في قراءة قوله: ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ فكسرت القراء جميعاً أعني الحرف الأول قوله: ﴿ وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى ﴾. وأما قوله: ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ فإن عامة قراء الكوفيين أمالت أيضاً قوله: ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾، وأما بعض قراء البصرة فإنه فتحه، وتأوله بمعنى: فهو في الآخرة أشدّ عمى. واستشهد لصحة قراءته بقوله: ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾.

وهذه القراءة هي أولى القراءتين في ذلك بالصواب؛ للشاهد الذي ذكرنا عن قارئه كذلك، وإنما كره من كره قراءته كذلك؛ ظناً منه أن ذلك مقصود به قصد عمى العينين الذي لا يوصف أحد بأنه أعمى من آخر أعمى؛ إذ كان عمى البصر لا يتفاوت، فيكون أحدهما أزيد عمى من الآخر إلا بإدخال أشدّ أو أبين، فليس الأمر في ذلك كذلك.

وإنما قلنا: ذلك من عمى القلب الذي يقع فيه التفاوت، وإنما عني به عمى قلوب

(١) انظر: التيسير، ص ٤٨، وتحبير التيسير، ص ٤٣٩، والنشر: ٤٣/٢.

الكفار عن حجج الله التي قد عاينتها أبصارهم، فلذلك جاز ذلك وحسن»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** رجّح الإمام الطبري القراءة بإمالة الأول وفتح الثاني، وذلك « لأن أفعال التفضيل تمامه بمن، فكانت ألفه في حكم الواقعة في وسط الكلام، كقولك: أعمالكم وأما الأوّل فلم يتعلق به شيء، فكانت ألفه واقعة في الطرف معرضة للإمالة»<sup>(٢)</sup>.

والفتح والإمالة والتقليل كلها أوجه متواترة من حيث الرواية، والخلاف فيها من خلاف أوجه الأداء.

« والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على السنة الفصحاء من العرب، الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس»<sup>(٣)</sup>.

والتفريق بين اللفظين من حيث الإمالة والفتح دليل اتباع القراء للأثر في اختياراتهم. ومن أمال الموضوعين فللمشكلة<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٧/٥٠٥-٥٠٦.

(٢) الكشف: ٢/٦٨٣.

(٣) النشر: ٢/٣٠.

(٤) انظر: روح المعاني: ٨/١١٧-١١٨.

**الفرع الثاني:** ﴿ فَلَمَّا تَرَىٰ الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَبُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾ [سورة الشعراء،

(١٣٠)

الآية: ٦١].

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة وخلف: ﴿ فَلَمَّا تَرَىٰ الْجَمْعَانَ ﴾ بإمالة فتحة الراء في الوصل، وإذا وقفا أتبعها الهمزة فأمالاها مع جعلها لحمزة بين بين على أصله، فتصير بين ألفين مماليتين. الأولى: أمليت لإمالة فتحة الراء، والثانية: أمليت لإمالة فتحة الهمزة، وهذا تحكُّمُه المشافهة، والباقون: يخلصون فتحة الراء والهمزة في حال الوصل.

وأما الوقف: فالكسائي يقف بإمالة فتحة الهمزة، فيميل الألف التي بعدها المنقلبة من الياء لإمالتها، وورش: يجعلها فيه بين بين على أصله في ذوات الياء، والباقون من العشرة: يقفون بالفتح<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** خطأ الإمام ابن عطية القراءة بإمالة فتحة الراء، فقال:

« وقرأ حمزة: ﴿ تَرِيءَ الْجَمْعَانَ ﴾ بكسر الراء<sup>(٢)</sup> بمد، ثم بهمز. وروي مثله عن عاصم، وروي أيضاً عنه: مفتوحاً ممدوداً.

والجمهور يقرؤونه مثل: (تداعى)، وهذا هو الصواب؛ لأنه (تفاعل). قال أبو حاتم: وقراءة حمزة في هذا الحرف محال وحمل عليه. قال: وما روي عن الأعمش وابن وثاب خطأ<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** قول أبي حاتم: « وقراءة حمزة في هذا الحرف محال وحمل عليه. قال: وما روي عن الأعمش وابن وثاب خطأ »:

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٥-١٦٦، وتحبير التيسير، ص ٤٨٨، والنشر: ٢/٦٦، و ٤٧٨-٤٧٩.

(٢) يعني: الإمالة.

(٣) المحرر الوجيز: ٤/٢٣٣.



أقول: هذا ليس محالاً بإطلاق، والإمالة لغة مشهورة، ولعل استحالة ذلك أخذت من قول مَنْ عبر عن الإمالة بالكسر.

وهذا الحرف إما أن يوقف عليه أو لا. فإن وقف عليه: فحمزة يميل ألفه الأخيرة لأنها طرف منقبة عن ياء. ومن ضرورة إمالتها إمالة فتحة الهمزة المسهلة؛ لأنه إذا وقف على مثل هذه الهمزة سهلها على مقتضى مذهبه، وأمال الألف الأولى؛ إتباعاً لإمالة فتحة الهمزة. ومن ضرورة إمالتها إمالة فتحة الراء قبلها. وهذا هو الإمالة لإمالة.

وقياس مذهب الكسائي أن يميل الألف الأخيرة وقفاً وفتحة الهمزة قبلها.. وكذا عن حمزة.

وإن وصل: فإن ألفه الأخيرة تذهب لالتقاء الساكنين، ولذهابها تذهب إمالة فتحة الهمزة وتبقى إمالة الألف الزائدة. وإمالة فتحة الراء قبلها عنده اعتداداً بالألف المحذوفة. وعند ذلك يقال: حذف السبب وبقي المُسَبَّب؛ لأن إمالة الألف الأولى إنما كان لإمالة الألف الأخيرة، وقد ذهبت الأخيرة، فكان ينبغي أن لا تمال الأولى لذهاب المقتضي لذلك، ولكنه راعى المحذوف، وجعله في قوة المنطوق<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) الدر المصون: ٨ / ٥٢٥-٥٢٦.

**- المطلب السابع: باب ياءات الزوائد:**

وفيه فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَاغِدًا يُرْتَعُّ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.  
[سورة يوسف، من الآية: ١٢]. (١٣١)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون ونافع وأبو جعفر ويعقوب: ﴿يُرْتَعُّ وَيَلْعَبُ﴾ بالياء فيهما، والباقون من العشرة: بالنون.

وكسر الحرميان وأبو جعفر (العين) من: ﴿يُرْتَعُّ﴾، وجزمها الباكون<sup>(١)</sup>.

وروى قبل بخلف عنه: ﴿نُرْتَعِّي وَنَلْعَبُ﴾ بإثبات ياء بعد العين في الحالين، وحذفها الباكون في الحالين<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام ابن الجزري في (النشر): « واختص قبل بإثبات الياء في موضعين وهما: ﴿نُرْتَعِّي وَنَلْعَبُ﴾، و ﴿يَتَّقِي وَيَصِيرُ﴾، كلاهما في يوسف، (وهما) من الأفعال المجزومة، وليس في هذا الباب من المجزوم سواهما.

وفي الحقيقة ليسا من هذا الباب من كون حذف الياء منها لازماً للجازم، وإنما أدخلناهما في هذا الباب لأجل كونهما محذوفين الياء رسماً ثابتين في قراءة من رواهما لفظاً، فلحقا في هذا الباب من أجل ذلك».

ثم ذكر من أثبت الياء عن قبل، ومن روى عنه حذفها، ثم قال: « والوجهان جميعاً صحيحان عن قبل، وهما في التيسير والشاطبية، وإن كان الإثبات ليس من طريقهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طريقه والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٨، وتحبير التيسير، ص ٤١٢، والنشر: ٢/ ٢٩٣.

(٢) انظر: التيسير، ص ١٣١، وتحبير التيسير، ص ٤١٩، والنشر: ٢/ ١٨٧.

(٣) النشر: ٢/ ١٨٧.

**الطعن:** استبعد مكّي بن أبي طالب القراءة: بإثبات الياء في: ﴿نَرْتَعِي﴾، وضعفها ابن عطية.

فقال مكّي: « وروي عن قُنبَل عن ابن كثير: إثبات الياء في ﴿نَرْتَعِي﴾ على نية الضمة فيها، وفيه بعد. وإنما يجوز في الشعر »<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية: « وقرأ ابن كثير في بعض الروايات عنه: ﴿نَرْتَعِي﴾ بإثبات الياء، وهي ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر. كما قال الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي .. بما لاقت لبون بني زياد »<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بإثبات ياء بعد العين متواترة من حيث الرواية، ووجه إثبات الياء: « إجراء للفعل المعتل في الجزم مجرى الصَّحيح، وهي لغة قليلة، أو: أشبعت الكسرة فنشأت عنها الياء، وهي لغة لبعض العرب »<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان: « قيل: تقدير حذف الحركة في الياء لغة، فعلى هذا لا يكون ضرورة »<sup>(٤)</sup>.

وقال السمين الحلبي: « فيها أربع عشرة قراءة إحداها: قراءة نافع بالياء من تحت وكسر

(١) الهداية: ٣٥١٢/٥.

(٢) المحرر الوجيز: ٢٢٤/٣، البيت من بحر الوافر، وهو أول أبيات لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، نسبه له الخليل بن أحمد، في الجمل في النحو، ص ٢٢٣، وأنشده بلا نسبة: سيويه في الكتاب: ٣١٦/٣، وابن جني في المحتسب: ٦٧/١، وفي الخصائص: ٣٣٧/١، والزمخشري في المفصل في صنعة الإعراب، ص ٥٣٨، والأبباري في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢٦/١، وابن منظور في لسان العرب: ٧٥/٥، وابن هشام في أوضح المسالك: ٩٤/١.

(٣) الإتحاف: ١٥٥/١.

(٤) البحر المحيط: ٢٤٥-٢٤٦/٦.

العين. الثانية: قراءة البزي عن ابن كثير: ﴿نَزَعَ وَنَلَعَبَ﴾ بالنون وكسر العين. الثالثة: قراءة قبل، وقد اختلف عليه فنقل عنه ثبوت الياء بعد العين وصلماً ووقفاً، وحذفها وصلماً ووقفاً، فيوافق البزي في أحد الوجهين عنه، فعنه قراءتان...» إلى أن قال: «فهذه أربع عشرة قراءة، منها ست في السبع المتواتر وثمان في الشاذ»<sup>(١)</sup>.

---

(١) الدر المصون: ٦/٤٤٩-٤٥٠.

## المبحث الثاني:

### القراءات التي طعن فيها المفسرون في فرش الحروف:

وفيه مطالب رتبها حسب السور القرآنية التي طعن المفسرون في بعض القراءات التي وردت فيها:

#### - المطلب الأول: سورة البقرة:

وفيه فروع:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا﴾ حيثما وردت، وقد وردت في خمسة مواضع، أولها:

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِآدَمَ فَسَجَدُوْا اِلَّا اِبْلٰسَ اَبٰى وَاَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِيْنَ﴾ .  
[سورة البقرة، الآية: ٣٤]. (١٣٢)

وثانيها: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِآدَمَ فَسَجَدُوْا اِلَّا اِبْلٰسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّٰجِدِيْنَ﴾ . [سورة الأعراف، الآية: ١١].

وثالثها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِآدَمَ فَسَجَدُوْا اِلَّا اِبْلٰسَ قَالَ اَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيْنًا﴾ . [سورة الإسراء، الآية: ٦١].

ورابعها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِآدَمَ فَسَجَدُوْا اِلَّا اِبْلٰسَ كَانَ مِنَ الْجِيْنِ فَفَسَقَ عَنْ اَمْرِ رَبِّهِۗۤ اَفَتَتَّخِذُوْنَهُ وَاٰلِهٖٔهُۥٓ اَوْلِيَاءَ مِنْ دُوْنِيۤ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۭۤ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِيْنَ بَدَلًا﴾ . [سورة الكهف، الآية: ٥٠].

وخامسها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِآدَمَ فَسَجَدُوْا اِلَّا اِبْلٰسَ﴾ . [سورة طه، الآية: ١١٦].

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ حيث وقع: بضم تاء التأنيث من (الملائكة)، والباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ضعف الإمام الثعلبي، والبغوي، والزمخشري، وابن عطية، وأبو السعود: القراءة بضم التاء من: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا﴾.

فقال الثعلبي - في موضع سورة البقرة - : « وقرأ العامة: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ﴾ بخفض التاء، وقرأ أبو جعفر: بضم التاء؛ تشبها لتاء التأنيث بألف الوصل في قوله: ﴿أَسْجُدُوا﴾؛ لأنّ ألف الوصل يذهب في الوصل، ولأنّها زائدة غير أصلية، وكذلك تاء التأنيث زائدة غير أصلية، ولا ثابت جواب ألف ﴿أَسْجُدُوا﴾.

وقيل: كره ضمة الجيم بعد كسرة التاء؛ لأنّ العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها، وهي قراءة ضعيفة جداً، وأجمع النحاة على تغليطه فيها<sup>(٢)</sup>.

وقال البغوي: « وضعفه النحاة جداً، ونسبوه إلى الغلط فيه<sup>(٣)</sup> ». ولم يعقب.

وقال الزمخشري: « وقرأ أبو جعفر: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ بضم التاء للإتباع، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإِتباع إلا في لغة ضعيفة، كقولهم: ﴿الحمد لله﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عطية - في موضع سورة البقرة - : « وقرأ أبو جعفر بن القعقاع: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ برفع تاء للملائكة إِتباعاً لضمة ثالث المستقبل.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٢٨٥، والنشر: ٢/ ٢١٠.

(٢) تفسير الثعلبي: ١/ ١٨١.

(٣) تفسير البغوي: ١/ ١٠٤.

(٤) الكشاف: ١/ ١٢٧.

قال أبو علي: وهذا خطأ.

وقال الزجاج: أبو جعفر من رؤساء القراء، ولكنه غلط في هذا.

قال أبو الفتح: لأن الملائكة في موضع جر، فالتاء مكسورة كسرة إعراب، وهذا الذي ذهب إليه أبو جعفر إنما يجوز إذا كان ما قبل الهمزة حرفاً ساكناً، صحيحاً، نحو قوله تعالى:

﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَا﴾<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع الأعراف: « وقرأ أبو جعفر بن القعقاع: ﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ بضم الهاء، وهي قراءة ضعيفة.

ووجهها: أنه حذف همزة ﴿أَسْجُدُوا﴾، وألقى حركتها على الهاء، وذلك لا يتجه؛ لأنها همزة محذوفة مع جر الهاء بحركة أي شيء يلغى، والإلغاء إنما يكون في الوصل»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو السعود - في موضع سورة البقرة - : « وقرئ بضم تاء (الملائكة)؛ إتباعاً لضم الجيم، في قوله تعالى: ﴿أَسْجُدُوا لِأَدَمَ﴾، كما قرئ بكسر الدال في قوله تعالى: ﴿الحمد لله﴾، إتباعاً لكسر اللام، وهي لغة ضعيفة»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر قراءة عشرية متواترة؛ لما تقرر من تواتر القراءات العشر.

وقول الإمام محمد الطاهر بن عاشور: « وقرأ أبو جعفر في أشهر الرواية عنه »<sup>(٤)</sup> : يدل على شهرة واستفاضة القراءة بها.

(١) المحرر الوجيز: ١/ ١٢٤.

(٢) المحرر الوجيز: ٢/ ٣٧٨.

(٣) تفسير أبي السعود: ١/ ٨٧.

(٤) التحرير والتنوير: ١/ ٤٢٣.

وقد وُجِّهت قراءة أبي جعفر أنها: على الإتيان لضم الجيم في ﴿أَسْجُدُوا﴾. ونظيره: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال من ﴿الْحَمْدُ﴾ إتياناً لكسرة اللام<sup>(١)</sup>.

قال الكسائي: هي لغة: أزدشنوءة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان - بعد أن ذكر تضعيف النحويين لها - : « وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة، وقد نقل أنها لغة أزدشنوءة، فلا ينبغي أن يخطأ القارئ بها ولا يغلط، والقارئ بها أبو جعفر، أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس، وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، وقد علل ضم التاء لشبهها بألف الوصل، ووجه الشبه أن الهمزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل، والتاء في (الملائكة) تسقط أيضاً لأنها ليست بأصل. ألا تراهم قالوا: الملائك؟ وقيل: ضمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة؛ لثقلها»<sup>(٣)</sup>.

وقال الألويسي: « وهي لغة أزد شنوءة وهي لغة غريبة عربية، وليست بخطأ كما ظن الفارسي»<sup>(٤)</sup>.

فثبت بذلك صحتها من حيث اللغة. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٢٩١/١، والدر المصون: ٢٧١-٢٧٢، وتفسير النيسابوري: ٢٣٩/١.

(٢) انظر: زاد المسير: ٥٤/١.

(٣) البحر المحيط: ٢٤٦/١.

(٤) روح المعاني: ٢٣٠/١.



**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾. [من الآية: ٨٥]. (١٣٣)

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿أُسْرَىٰ﴾ بغير ألف على وزن (فَعَلَىٰ)، والباقون من العشرة: بالألف على وزن (فُعَالَىٰ)<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري قراءة: ﴿أُسْرَىٰ﴾، ونقل مكي عدم تجويز أبي حاتم لقراءة ﴿أُسْرَىٰ﴾.

فقال الإمام الطبري: «واختلف القراء في قراءة قوله: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَفَادُوهُمْ﴾..»

فمن قرأ ذلك: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ﴾ فإنه أراد جمع (الأسير)، إذ كان على (فعليل)، على مثال جمع أسماء ذوي العاهات التي يأتي واحدها على تقدير (فعليل)، إذ كان (الأسر) شبيه المعنى - في الأذى والمكروه الداخل على الأسير - ببعض معاني العاهات، وألحق جمع المستلحق به بجمع ما وصفنا، فقيل: أسير وأسرى، كما قيل: مريض ومرضى، وكسير وكسرى، وجريح وجرحى.

وقال أبو جعفر: وأما الذين قرؤوا ذلك: ﴿أُسْرَىٰ﴾ فإنهم أخرجوه على مخرج جمع (فعلان)، إذ كان جمع (فعلان) الذي له (فعلل) قد يشارك جمع (فعليل) كما قالوا: سكارى وسكرى، وكسالى وكسلى، فشبهوا (أسيرا) - وجمعه مرة: أسارى، وأخرى: أسرى - بذلك.

وكان بعضهم يزعم أن معنى (الأسرى) مخالف معنى (الأسارى)... وذلك ما لا وجه له يفهم في لغة أحد من العرب. ولكن ذلك على ما وصفت من جمع (الأسير) مرة على (فعلل)

(١) انظر: التيسير، ص ٧٤، وتحبير التيسير، ص ٢٩١، والنشر: ٢/٢١٨.

لما بينت من العلة، ومرة على (فُعالي)، لما ذكرت: من تشبيههم جمعه بجمع (سكران وكسلان) وما أشبه ذلك.

وأولى بالصواب في ذلك قراءة من قرأ: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾؛ لأن (فعالي) في جمع (فعليل) غير مستفيض في كلام العرب، فإذا كان ذلك غير مستفيض في كلامهم وكان مستفيضاً فاشياً فيهم جمع ما كان من الصفات - التي بمعنى الآلام والزمانة - وواحد على تقدير: (فعليل) على (فعللي)، كالذي وصفنا قبل، وكان أحد ذلك (الأسير)، كان الواجب أن يلحق بنظائره وأشكاله، فيجمع جمعها دون غيرها ممن خالفها»<sup>(١)</sup>.

وقال مكي: «قوله: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾ في موضع الحال، والأكثر أن يكون على ﴿أُسْرَى﴾ كقراءة حمزة، كقتيل وقتلي، وجريح وجرحي.

ومن قال: ﴿أُسْرَى﴾ شبهه بـ (سكاري)، كما قالوا: (سكري) على التشبيه بـ (أسري)، فكل واحد مشبه بالآخر في بابه، ولم يجز أبو حاتم: ﴿أُسْرَى﴾ وإنما يقال (فعلان) فيما كان آفة تدخل على العقل كما قال سيبويه»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة ﴿أُسْرَى﴾ متواترة من حيث النقل، وهي قراءة جمهور القراء.

وقول الإمام الطبري: «وأولى بالصواب في ذلك قراءة من قرأ: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾؛ لأن (فعالي) في جمع (فعليل) غير مستفيض في كلام العرب، فإذا كان ذلك غير مستفيض في كلامهم وكان مستفيضاً فاشياً فيهم جمع ما كان من الصفات - التي بمعنى الآلام والزمانة - وواحد على تقدير: (فعليل)، على (فعللي)، كالذي وصفنا قبل، وكان أحد ذلك (الأسير)، كان

(١) تفسير الطبري: ٢/٣١٠-٣١٢.

(٢) الهداية: ١/٣٣٦-٣٣٧.

الواجب أن يلحق بنظائره وأشكاله، فيجمع جمعها دون غيرها ممن خالفها»:

يوهم أن القراءة بالتشهي والاستحسان.

على أن غير الفاشي تكفي فيه الصحة في اللغة، مع النقل المتواتر.

قال الإمام الداني: « وأئمة القراءة لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، إذا ثبتت القراءة لم يرد لها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأنها سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها»<sup>(١)</sup>.

قال الزرقاني: « وهذا كلامٌ وجيه؛ فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسول الله ﷺ وكلام العرب، فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو، وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية»<sup>(٢)</sup>.

وقال سيبويه: القراءة لا تُخالف؛ لأنها سنة<sup>(٣)</sup>.

وقراءة الجماعة ﴿أُسْكِرَى﴾ تحتل أربعة أوجه:

أحدها: أنه جمع جمع كسلان لما جمعتهما من عدم النشاط والتصرف، فقالوا: أسير وأسارى كـ (كسلان وكسالى)، و (سكران وسكارى)، كما أنه قد شبه كسلان وسكران به، فجمعاً جمعه الأصلي الذي هو على (فعلى) فقالوا: كسلان وكسلى، وسكران وسكرى كقولهم: أسير وأسرى. قال سيبويه: « فقالوا في جمع كسلان كسلى شبهوه بأسرى كما قالوا أسارى

(١) جامع البيان في القراءات السبع: ٤١ / ٢.

(٢) مناهل العرفان: ٤٢٢ / ١.

(٣) انظر: الكتاب: ١٤٨ / ١.

شبهوه بكسالى»، ووجه الشبه: أن الأسر يدخل على المرء كرهاً، كما يدخل الكسل، قال بعضهم: والدليل على اعتبار هذا المعنى: أنهم جمعوا مريضاً وميتاً وهالكاً على (فعلى) فقالوا: مرضى وموتى وهلكى، لَمَّا جمعها المعنى الذي في جرحى وقتلى.

الثاني: أن أسارى جمع أسير، وقد وجدنا (فصيلاً) يجمع على (فعالى)، قالوا: شيخ قديم وشيوخ قدامى، وفيه نظر فإن هذا شاذ لا يقاس عليه.

الثالث: أنه جمع أسير أيضاً وإنما صَمُّوا الهمزة من أسارى وكان أصلها الفتح كنديم وندامى، كما ضمت الكاف والسين من كسالى وسكارى، وكان الأصل فيهما الفتح، نحو: عَطشان وعطاشى<sup>(١)</sup>.

الرابع: أنه جمع أسرى الذي هو جمع أسير، فيكون جمع الجمع<sup>(٢)</sup>.

قال محمد الطاهر بن عاشور: «وهو أظهر»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن فارس: «قالت العرب في جمع (أسير): أسرى، وأسارى، وأسارى»<sup>(٤)</sup>.

ولم يعرف أهل اللغة فرقاً بين (أسارى) و (أسرى) إلا ما حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو بن

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٣٠/١، والهداية لمكي: ٣٣٦-٣٣٧، والكشف له أيضاً: ٢٥١-٢٥٢،

وتفسير البغوي: ١٣٩/١، والنسفي: ١٠٦/١، وابن جزي: ٨٩/١، والبحر المحيط: ٤٥٤/١،

وتفسير الثعالبي: ٢٧٥/١، وأبي السعود: ١٢٥/١، وروح المعاني: ٣١٢/١.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٣٠/١، والماوردي: ١٥٥/١، ومفاتيح الغيب: ٥٩٢/٣، وتفسير

البيضاوي: ٩٢/١، والبحر المحيط: ٤٥٤/١، وتفسير النيسابوري: ٣٢٧/١، وأبي السعود:

١٢٥/١.

(٣) التحرير والتنوير: ٥٩٠/١.

(٤) مجمل اللغة: ٩٧/١.

العلاء أنه قال: ما كان في الوثاق فهم الأسارى، وما كان في اليد فهم الأسرى<sup>(١)</sup>، « كأنه يذهب إلى أن ﴿أُسْرَى﴾ أشد مبالغة<sup>(٢)</sup> ».

أما ما ذهب إليه أبو حاتم من عدم تجويز قراءة ﴿أُسْرَى﴾، فتعقبه الشوكاني بقوله: « قال أبو حاتم: (ولا يجوز أسارى).. فالعجب من أبي حاتم حيث ينكر ما ثبت في التنزيل، وقرأ به الجمهور<sup>(٣)</sup> ». والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الماوردي: ١/١٥٥، والدر المصون: ١/٤٨١-٤٨٢.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ٣/٥٩٢.

(٣) فتح القدير: ١/١٢٨.

**الفرع الثالث:** قوله تعالى: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾، وأول مواضعها في قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾. [سورة البقرة، الآية: ١١٧]. (١٣٤)

ووردت في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٤٧].

وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾. [سورة النحل، الآية: ٤٠].

وفي قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾. [سورة مريم، الآية: ٣٥].

وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾. [سورة يس، الآية: ٨٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾. [سورة غافر، الآية: ٦٨].

أما الموضع الثاني من آل عمران، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٥٩].

وموضع سورة الأنعام وهو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ ﴾. [سورة الأنعام، من الآية: ٧٣]: فلا خلاف فيهما بين القراء على القراءة بالرفع.

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ حيث وقع: بالنصب، إلا قوله تعالى: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ في آل عمران [من الآية: ٥٩]، و ﴿ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ ﴾ في الأنعام [من الآية: ٧٣].

والمختلف فيه ستة مواضع، في سورة البقرة، وآل عمران، وفي النحل، ومريم، ويس، وغافر، فقرأها في الستة: بنصب النون، وتابعه الكسائي في: النحل ويس فقط، والباقون من العشرة: بالرفع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ضعّف ابن عطية قراءة ابن عامر بالنصب في: ﴿فَيَكُونُ﴾، واستبعدها ابن الجوزي، ونقل الرازي استبعادهما ولم يعقب.

فقال الإمام ابن عطية - في موضع سورة البقرة - : « ويكون رفع على الاستئناف، قال سيبويه: (معناه: فهو يكون)، قال غيره: ﴿يكون﴾ عطف على ﴿يَقُولُ﴾، واختاره الطبري وقرّره. وهو خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود، وتكلم أبو علي الفارسي في هذه المسألة بما هو فاسد من جملة الاعتزال لا من جهة العربية.

وقرأ ابن عامر: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب، وضعفه أبو علي، ووجّهه مع ضعفه على أن يشفع له شبه اللفظ، وقال أحمد بن موسى<sup>(٢)</sup> في قراءة ابن عامر: (هذا لحن).

قال القاضي أبو محمد عبد الحق: لأن الفاء لا تعمل في جواب الأمر إلا إذا كانا فعلين يطرد فيهما معنى الشرط، تقول: أكرم زيداً فيكرمك، والمعنى: إن تكرم زيداً يكرمك، وفي هذه الآية لا يتجه هذا، لأنه يجيء تقديره: إن تكن يكن، ولا معنى لهذا، والذي يطرّد فيه معنى الشرط هو أن يختلف الفاعلان أو الفعلان فالأول أكرم زيداً فيكرمك، والثاني: أكرم زيداً فتسود<sup>(٣)</sup>.

وقال في الموضع الأول من آل عمران: « وقرأ جمهور السبعة: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالرفع، وقرأ ابن عامر وحده: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب، فوجه الرفع: العطف على ﴿يَقُولُ﴾، أو: تقدير: فهو يكون.

(١) انظر: التيسير، ص ٧٦، وتحبير التيسير، ص ٢٩٤، والنشر: ٢/ ٢٢٠.

(٢) هو الإمام أحمد بن موسى بن مجاهد، صاحب كتاب: (السبعة).

(٣) المحرر الوجيز: ١/ ٢٠٢.

وأما قراءة ابن عامر فغير متجهة؛ لأن الأمر المتقدم خطاب للمقضي وقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ خطاب للمخبر، فليس كقوله: قم فأحسن إليك، لكن وجهها: أنه راعى الشبه اللفظي في أن تقدم في الكلام لفظ أمر كما قال أبو الحسن الأخفش، في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم، من الآية: ٣١] أنه مجرى جواب الأمر وإن لم يكن له جواباً في الحقيقة، فكذلك على قراءة ابن عامر يكون قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ بمنزلة جواب الأمر وإن لم يكن جواباً، وذهب أبو علي في هذه المسألة إلى: أن القول فيها ليس بالمخاطبة المحضة، وإنما هو قول مجازي، كما قال: امتلاً الحوض، وقال قطني وغير ذلك، قال: لأن المنتفي ليس بكائن فلا يخاطب كما لا يؤمر، وإنما المعنى: فإنما يكونه فهو يكون، فهذه نزعة اعتزالية غفر الله له<sup>(١)</sup>.

وقال في الموضع الثاني من آل عمران: «وقراءة الجمهور: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالرفع على معنى: فهو يكون، وقرأ ابن عامر: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب، وهي قراءة ضعيفة الوجه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الجوزي في موضع سورة البقرة: «وقرأ ابن عامر: بنصب النون. قال مكي بن أبي طالب: النصب على الجواب لـ ﴿كُنْ﴾، وفيه بعد»<sup>(٣)</sup>.

وقال الرازي في موضع سورة البقرة: «قرأ ابن عامر: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران، من الآية: ٤٧] بالنصب في كل القرآن إلا في موضعين.. أما النصب فعلى جواب الأمر، وقيل: هو بعيد، والرفع على الاستئناف، أي: فهو يكون»<sup>(٤)</sup>.

(١) المحرر الوجيز: ١/٤٣٧.

(٢) المحرر الوجيز: ١/٤٤٦.

(٣) زاد المسير: ١/١٠٥.

(٤) مفاتيح الغيب: ٤/٢٥.



وقال السمعاني: « **﴿فَيَكُونُ﴾** قرأ ابن عامر: **﴿فَيَكُونُ﴾** بنصب النون، وهو أظهر على النحو؛ لأنه جواب الأمر بالفاء. فيكون على النصب.

والقراءة المعروفة: **﴿فَيَكُونُ﴾** بالرفع. ومعناه: فهو يكون»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بالنصب والرفع- متواترتان نقلاً، ويكفي أنها جاءت على وجه صحيح فصيح في العربية، ولا يلزم أن يكون الأصح والأفصح، فلا وجه لتضعيفها أو استبعادها.

وقد وُجِّهَتْ قراءة ابن عامر بالنصب في **﴿فَيَكُونُ﴾** على أن جواب الأمر بالفاء يكون منصوباً<sup>(٢)</sup>.

قال السخاوي رحمته: «واعلم أن هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة المسلمين، وما اتَّبعَ فيها إلا الأثر، وتغليظها لا وجه له»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حيان: «ووجه النصب: أنه جواب على لفظ **﴿كُنْ﴾**؛ لأنه جاء بلفظ الأمر، فشبه بالأمر الحقيقي. ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي؛ لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء نحو: اتتني فأكرمك، إذ المعنى: إن تأتني أكرمك. وهنا لا ينتظم ذلك، إذ يصير المعنى: إن يكن يكن، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء، إما بالنسبة إلى الفاعل، وإما بالنسبة إلى الفعل في نفسه، أو في شيء من متعلقاته.

وحكى ابن عطية، عن أحمد بن موسى، في قراءة ابن عامر: أنها لحن.

وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعدُ قراءة

(١) تفسير السمعاني: ١/١٣١.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٨٨، والثعلبي: ٣/٧٠، والبغوي: ١/١٦٠، والنسفي: ١/١٢٤، والجلالين، ص ٢٥.

(٣) فتح الوصيد: ٣/٦٦٢.

ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثَّم الذي يجرقائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علّم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»<sup>(١)</sup>.

قال الألويسي: «وقرأ ابن عامر ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب، وقد أشكلت على النحاة حتى تجرأ أحمد بن موسى فحكّم بخطئها، وهو سوء أدب، بل من أقبح الخطأ»<sup>(٢)</sup>.

قال السمين الحلبي: «أما آيتا النحل ويس فظاهرتان؛ لأن قبل الفعل منصوباً يصح عطفه عليه وسيأتي.

وأما ما انفرد به ابن عامر في هذه المواضع الأربعة فقد اضطرب كلام الناس فيها، وهي لعمرى تحتاج إلى فضل نظر وتأمل، ولذلك تجرأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير، فقال ابن مجاهد: (قرأ ابن عامر وحده: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ نصباً، وهذا خطأ في العربية)<sup>(٣)</sup>، وقال في آل عمران: قرأ ابن عامر وحده: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بالنصب وهو وهم<sup>(٤)</sup>. قال: «وقال هشام بن عمار: كان أيوب بن تميم يقرأ: ﴿فَيَكُونُ﴾ نصباً، ثم رجع فقرأ: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعا»<sup>(٥)</sup>.

وأكثر ما أجابوا بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى، يريدون أنه قد وجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء، وأما إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يصح لوجهين، أحدهما: أن هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ

(١) البحر المحيط: ٥٨٦/١.

(٢) روح المعاني: ٣٦٧/١.

(٣) انظر: السبعة، ص ٤٠٩.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠٧.

الرَّحْمَنُ ﴿ [مريم، من الآية: ٧٥] أي: فيمد، وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب في جوابه بالفاء إلا ضرورة..

والثاني: أن من شرط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منهما شرط وجزاء نحو: «اتنني فأكرمك» تقديره: إن أتيتني أكرمتك، وههنا لا يصح ذلك إذ يصير التقدير: إن تكن تكن، فيتحد فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلا، وقد علمت أنه لا بد من تغييرهما وإلا يلزم أن يكون الشيء شرطاً لنفسه وهو محال. قالوا: والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم نحو: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ﴾ [إبراهيم، من الآية: ٣١] ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا ﴾ [الجاثية، من الآية: ١٤]..

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك: إن (أن) الناصبة قد تُضْمَرُ بعد الحصر وإنما اختياراً وحكاية عن بعض الكوفيين، قال: « وحكوا عن العرب: (إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره) بنصب (تحطم)، فعلى هذا يكون النصب في قراءة ابن عامر محمولاً على ذلك، إلا أن هذا الذي نصبوه دليلاً لا دليل فيه لاحتمال أن يكون من باب العطف على الاسم، تقديره: إنما هي ضربة فتحطم، كقوله:

لبس عباءة وتقر عيني .. أحب إلي من لبس الشفوف<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، وهي زوج معاوية وأم يزيد، نسبه لها: ابن سيده في المحكم: ٥٣٤-٥٣٥، وابن حمدون في التذكرة الحمدونية: ٤١٦/٧، وابن منظور في اللسان: ٤٠٨/١٣، مادة: (م س ن)، والبغدادى في خزنة الأدب: ٥٠٣/٨.

(٢) الدر المصون: ٨٨-٩١.

**الفرع الرابع:** قوله تعالى: ﴿جَبْرِيلَ﴾ حيث وقع، وأول مواضعه: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾. [سورة البقرة، الآية: ٩٧]. (١٣٥)

وثانيها: قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾. [سورة البقرة، الآية: ٩٨].

وثالثها: قوله تعالى: ﴿إِنْ نُنُوبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ وَإِنْ تَطَهَّرْنَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلَ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾. [سورة التحريم، الآية: ٤].

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير: ﴿جَبْرِيلَ﴾ في سورتي البقرة والتحريم: بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز، وقرأ: شعبة: بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة من غير ياء: ﴿جَبْرِئِلَ﴾، وهمزة والكسائي وخلف مثله إلا أنهم يجعلون ياء بعد الهمزة: ﴿جَبْرِئِيلَ﴾، والباقون من العشرة: بكسر الجيم والراء من غير همز: ﴿جَبْرِيلَ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بفتح الجيم وترك الهمز: ﴿جَبْرِيلَ﴾، فقال:

« وأما (جبريل) فإن للعرب فيه لغات: فأما أهل الحجاز فإنهم يقولون: ﴿جَبْرِيلَ﴾ و﴿مِيكَالَ﴾ بغير همز، بكسر الجيم والراء من ﴿جَبْرِيلَ﴾ وبالتخفيف. وعلى القراءة بذلك عامة قرأة أهل المدينة والبصرة.

أما تميم وقيس وبعض نجد فيقولون: ﴿جَبْرِئِيلَ﴾ و﴿ميكائيل﴾ على مثال: (جبرئيل) و﴿ميكاعيل﴾، بفتح الجيم والراء، وبهمز، وزيادة ياء بعد الهمزة. وعلى القراءة بذلك عامة قرأة أهل الكوفة..

(١) انظر: التيسير، ص ٧٥، وتحرير التيسير، ص ٢٩٢، والنشر: ٢/٢١٩.

وقد ذكر عن الحسن البصري وعبد الله بن كثير أنهما كانا يقرآن: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بفتح الجيم وترك الهمز.

قال أبو جعفر: وهي قراءة غير جائزة القراءة بها؛ لأن (فعليل) في كلام العرب غير موجود.

وقد اختار ذلك بعضهم، وزعم أنه اسم أعجمي، كما يقال: (سمويل)، وأنشد في ذلك:

بحيث لو وُزِنَتْ لَخُمُّ بِأَجْمَعِهَا . . . ما وازنت ريشةً من ريش سَمُوِيلا<sup>(١)</sup>

**الرد:** القراءة بفتح الجيم وترك الهمز: ﴿جَبْرِيلَ﴾، والقراءة بفتح الجيم والراء مع الهمز من غير ياء: ﴿جَبْرِئِلَ﴾، وقراءة: ﴿جَبْرِئِيلَ﴾، وقراءة: ﴿جَبْرِيلَ﴾ هذه القراءات متواترة من حيث النقل، و (جبريل) اسم أعجمي، و « العرب إذا نطقت بالأعجمي خلطت فيه »<sup>(٢)</sup>.

قال النحاس - بعد أن ذكر قراءة ابن كثير -: « وليس ينكر أن يكون في كلام العجم ما ليس له نظير في كلام العرب، وليس ينكر أن يكثر تَغْيِيرُهُ، كما قالوا: إبراهيم، وإبرهم، وإبراهم، وإبراهام. قال غيره: (جبريل) اسم أعجمي عربته العرب، فلها فيه هذه اللغات ولذلك لم ينصرف »<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حيان: « وقد تصرفت فيه العرب على عاداتها في تغيير الأسماء الأعجمية، حتى

(١) تفسير الطبري: ٣٨٨-٣٨٩/٢. والبيت من البحر البسيط، وهو للربيع بن زياد، قال ابن سيده: وهو

أحد أحوال لبيد بن ربيعة. نسبة له الأزهري في التهذيب: ٣١٥-٣١٦/١٢، وابن سيده في المحكم:

٨/٥١٩، وابن منظور في اللسان: ٣٤٧/١١، والزبيدي في تاج العروس: ٢٢٦/٢٩. مادة (س م ل)

(٢) المحتسب لابن جني: ٨٠/١.

(٣) معاني القرآن: ٧٠/١.

بلغت فيه إلى ثلاث عشرة لغة»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: « ما أدخلته العرب في كلامها على قسمين: منه ما تلحقه بأبنية كلامها، كلجام، ومنه ما لا تلحقه بها، كإبريسم. فجبريل، بفتح الجيم، من هذا القبيل. وقيل: جبريل مثل شمويل، وهو طائر»<sup>(٢)</sup>.

« فمن كسر الجيم أتى به على مثال كلام العرب، فهو كـ(قنديل) و(منديل)، ومن فتح: أتى به على خلاف كلام العرب؛ ليُعلم أنه ليس من كلام العرب، وأنه أعجمي، وكذلك فعل من همز، ومن أثبت ياء بعد الهمزة، أتى به على خلاف كلام العرب، ليُعلم أنه أعجمي، ليس من أبنية كلام العرب»<sup>(٣)</sup>.

فوجه القراءة بفتح الجيم من غير همز: أنه اسم أعجمي، فوقع ذلك في لسان العرب واختلفوا فيه؛ لاختلاف ألفاظهم ولغاتهم<sup>(٤)</sup>، فهو لغة فيه<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) البحر المحيط: ٥٠٩/١.

(٢) البحر المحيط: ٥٠٩/١، وانظر: المحرر الوجيز: ١٨٣/١.

(٣) الكشف: ٢٥٥/١.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٧٦/١.

(٥) انظر: مفاتيح الغيب: ٦١٢/٣، وتفسير القرطبي: ٣٧/٢، والبيضاوي: ٩٦/١.

**الفرع الخامس:** قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَدْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا

تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٠٨]. (١٣٦)

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْآعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَكُمْ اَعْمَلَكُمْ﴾.

[سورة محمد، الآية: ٣٥].

**تأصيل القراءة:** اختلفوا في: ﴿السَّلَامِ﴾ في البقرة، والأنفال، والقتال: فقرأ المدنيان،

وابن كثير، والكسائي: بفتح السين في البقرة، والباقون من العشرة: بكسرهما، وقرأ أبو بكر بكسر السين في الأنفال والقتال، ووافقه في القتال حمزة وخلف، وقرأ الباقون: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بكسر السين في: ﴿السَّلَامِ﴾، وجعلها مكي أقوى

وأحسن.

فقال الطبري: « وقد اختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء أهل الحجاز:

﴿اَدْخُلُوا فِي السَّلَامِ﴾ بفتح السين، وقرأته عامة قراءة الكوفيين: بكسر السين.

فأما الذين فتحوا السين من ﴿السَّلَامِ﴾، فإنهم وجهوا تأويلها إلى المُسَالَمَةِ، بمعنى:

ادخلوا في الصلح والمسالمة، وترك الحرب وإعطاء الجزية.

وأما الذين قرؤوا ذلك بالكسر من السين فإنهم مختلفون في تأويله: فمنهم من يوجهه إلى

الإسلام، بمعنى: ادخلوا في الإسلام كافة، ومنهم من يوجهه إلى الصلح، بمعنى: ادخلوا في

الصلح...

وأولى التأويلات بقوله: ﴿اَدْخُلُوا فِي السَّلَامِ﴾، قول من قال: معناه: ادخلوا في الإسلام

كافة.

(١) انظر: التيسير، ص ٨٠، وتحبير التيسير، ص ٣٠٣، و ص ٥٥٩، والنشر: ٢/ ٢٢٧.

وأما الذي هو أولى القراءتين بالصواب في قراءة ذلك: فقراءة من قرأ بكسر السين؛ لأن ذلك إذا قرئ كذلك - وإن كان قد يحتمل معنى الصلح - فإن معنى الإسلام ودوام الأمر الصالح عند العرب أغلبٌ عليه من الصلح والمسالمة..

وقد كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ سائر ما في القرآن من ذكر ﴿الْسَلْمِ﴾ بالفتح سوى هذه التي في سورة البقرة، فإنه كان يخصها بكسر سينها؛ توجيهاً منه لمعناها إلى الإسلام دون ما سواها.

وإنما اخترنا ما اخترنا من التأويل في قوله: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾ وصرفنا معناه إلى الإسلام؛ لأن الآية مخاطب بها المؤمنون، فلن يعدو الخطاب إذ كان خطاباً للمؤمنين من أحد أمرين: إما أن يكون خطاباً للمؤمنين بمحمد المصدقين به، وبما جاء به، فإن يكن ذلك كذلك، فلا معنى أن يقال لهم وهم أهل الإيمان: ادخلوا في صلح المؤمنين ومسالمتهم؛ لأن المسالمة والمصالحة إنما يُؤمر بها من كان حرباً بترك الحرب، فأما الموالي فلا يجوز أن يقال له: صالح فلاناً، ولا حرب بينهما ولا عداوة.

أو يكون خطاباً لأهل الإيمان بمن قبل محمد ﷺ من الأنبياء المصدقين بهم، وبما جاءوا به من عند الله المنكرين محمداً ونبوته، ف قيل لهم: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾ يعني به: الإسلام لا الصلح؛ لأن الله - عز وجل - إنما أمر عباده بالإيمان به وبنبيه محمد ﷺ وما جاء به، وإلى الذي دعاهم دون المسالمة والمصالحة. بل نهي نبيه ﷺ في بعض الأحوال عن دعاء أهل الكفر إلى الصلح فقال: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد، من الآية: ٣٥] وإنما أباح له ﷺ في بعض الأحوال إذا دعوه إلى الصلح ابتداءً المصالحة، فقال له جل ثناؤه: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال، من الآية: ٦١] فأما دعاءهم إلى الصلح ابتداءً فغير موجود في القرآن، فيجوزُ توجيه قوله: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾ إلى ذلك «<sup>(١)</sup>».

(١) تفسير الطبري: ٢٥٢/٤ - ٢٥٤.



وقال مكّي بن أبي طالب: « قال ابن عباس: « السّلم - بالكسر - الإسلام، وهو قول أبي عمرو.

والسّلم - بالفتح - المسالمة والصلح. فعلى هذا يكون الكسر هنا أقوى وأحسن؛ لأن الخطاب للمؤمنين، فليس للصلح وجه. وأهل اللغة يسوون بينهما، قاله الكسائي وغيره»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بفتح السين وكسرها - متواترتان نقلاً، فلا وجه للطعن في إحداهما، أو تقويتها على الأخرى.

وأما من حيث اللغة: فالكسر والفتح لغتان بمعنى<sup>(٢)</sup>، وقد أشار إلى ذلك الإمام مكّي رحمه الله بقوله: « وأهل اللغة يسوون بينهما، قاله الكسائي وغيره ».

« وأصله: من الاستسلام وهو الانقياد، ويطلق على الإسلام.. إلا أن الفتح فيما هو بمعنى الإسلام قليل»<sup>(٣)</sup>.

وهناك من فرق بينهما في المعنى فقال: (السلم) بالكسر: الإسلام، وبالفتح: الصلح<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عطية: « وأنكر المبرد هذه التفرقة، ورجح الطبري حمل اللفظة على معنى الإسلام؛ لأن المؤمنين لم يؤمروا قط بالانتداب إلى الدخول في المسالمة، وإنما قيل للنبي ﷺ

(١) الهداية: ١/٦٨٤-٦٨٥.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٣٠٦، والثعلبي: ٢/١٢٧، والماوردي: ١/٢٦٧، والمحزر الوجيز: ١/٢٨٢، ومفاتيح الغيب: ٥/٣٥١، وتفسير البيضاوي: ١/١٣٣، والدر المصون: ٢/٣٥٨.

(٣) الدر المصون: ٢/٣٥٨.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ١/١٣٧، والهداية: ١/٦٨٤-٦٨٥، والماوردي: ١/٢٦٧، والدر المصون: ٢/٣٥٩.

أن يجنح للسلام إذا جنحوا لها، وأما أن يتديء بها فلا»<sup>(١)</sup>.

وقيل: بالفتح: «هو الاستسلام والطاعة، أي: استسلموا لله وأطيعوه، أو: الإسلام»<sup>(٢)</sup>.

«ويجوز أن يكون الفتح في ﴿السَّلَامِ﴾ بمعنى: الصلح، وهو يريد الإسلام؛ لأن من دخل في الإسلام فقد دخل في الصلح، فالمعنى: ادخلوا في الصلح الذي هو الإسلام»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن جزي: «﴿السَّلَامِ﴾ بفتح السين المسالمة، والمراد بها هنا: عقد الذمة بالجزية، والأمر على هذا لأهل الكتاب، وخطبوا بـ(الذين آمنوا) لإيمانهم بأنبيائهم وكتبهم المتقدمة، وقيل هو الإسلام، وكذلك هو بكسر السين، فيكون الخطاب لأهل الكتاب على معنى: الأمر لهم بالدخول في الإسلام. وقيل: إنها نزلت في قوم من اليهود أسلموا وأرادوا أن يُعَظَّمُوا السبب كما كانوا، فالمعنى على هذا: ادخلوا في الإسلام، واتركوا سواه. ويحتمل أن يكون الخطاب للمسلمين على معنى الأمر بالثبوت عليه، والدخول في جميع شرائعه من الأوامر والنواهي»<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ١/٢٨٢.

(٢) تفسير النسفي: ١/١٧٥.

(٣) الكشف: ١/٢٨٧.

(٤) تفسير ابن جزي: ١/١١٧.

**الفرع السادس:** قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ ﴾ [من الآية: ٢١٤].

**نأصيل القراءة:** قرأ نافع: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ برفع اللام، والباقون من العشرة: ﴿ يَقُولُ ﴾ بنصبها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** خطأ الإمام الطبري قراءة الرفع في: ﴿ يَقُولُ ﴾، وجعلها الرازي خلاف الأولى، أما القرطبي فنقل عن النحاس أن الرفع أبين وأصح معنى.

فقال الطبري: « وفي قوله: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ وجهان من القراءة: الرفع والنصب. ومن رفع فإنه يقول: لما كان يحسن في موضعه (فعل) أبطل عمل ﴿ حَتَّى ﴾ فيها؛ لأن ﴿ حَتَّى ﴾ غير عاملة في (فعل)، وإنما تعمل في (يفعل)، وإذا تقدمها (فعل) وكان الذي بعدها (يفعل)، وهو مما قد فُعلَ وفُرعَ منه، وكان ما قبلها من الفعل غير متطاول، فالفصيح من كلام العرب حينئذ: الرفع في (يفعل) وإبطال عمل (حتى) عنه، وذلك نحو قول القائل: قمت إلى فلان حتى أضربته، والرفع هو الكلام الصحيح في (أضربه) إذا أراد: قمت إليه حتى ضربته، إذا كان الضرب قد كان وفُرعَ منه، وكان القيام غير متطاول المدة. فأما إذا كان ما قبل (حتى) من الفعل على لفظ (فعل) متطاول المدة، وما بعدها من الفعل على لفظ غير منقضى، فالصحيح من الكلام نصب (يفعل) وإعمال (حتى)، وذلك نحو قول القائل: ما زال فلان يطلبك حتى يكلمك، وجعل ينظر إليك حتى يثبتك، فالصحيح من الكلام -الذي لا يصح غيره- النصب بـ (حتى)، كما قال الشاعر:

(١) انظر: التيسير، ص ٨٠، وتحبير التيسير، ص ٣٠٤، والنشر: ٢/ ٢٢٧.

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيئُهُمْ .. وَحَتَّى الْحَيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ<sup>(١)</sup>

والصحيح من القراءة - إذ كان ذلك كذلك - : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ : نصب

﴿ يَقُولُ ﴾، إذ كانت (الزلزلة) فعلاً متطاولاً، مثل: (المطو بالإبل).

وإنما (الزلزلة) في هذا الموضع: الخوف من العدو، لا زلزلة الأرض، فلذلك كانت متطاوله، وكان النصبُ في ﴿ يَقُولُ ﴾ وإن كان بمعنى (فعل) أفصح وأصح من الرفع فيه<sup>(٢)</sup>.

وقال الرازي: « قرأ نافع: ﴿ حَتَّى يَقُولُ ﴾ برفع اللام، والباقون بالنصب، ووجهه أن (حتى) إذا نصبت المضارع تكون على ضربين أحدهما: أن تكون بمعنى: إلى، وفي هذا الضرب يكون الفعل الذي حصل قبل (حتى) والذي حصل بعدها قد وُجِدَا وَمَضِيَا، تقول: سرت حتى أدخلها، أي إلى أن أدخلها، فالسير والدخول قد وُجِدَا وَمَضِيَا، وعليه النصب في هذه الآية، لأن التقدير: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول، والزلزلة والقول قد وُجِدَا. والثاني: أن تكون بمعنى: كي، كقوله: أطعت الله حتى أدخل الجنة، أي كي أدخل الجنة، والطاعة قد وجدت والدخول لم يوجد، ونصب الآية لا يمكن أن يكون على هذا الوجه.

وأما الرفع فاعلم أن الفعل الواقع بعد (حتى) لا بد وأن يكون على سبيل الحال المحكية التي وجدت، كما حكيت الحال في قوله: ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [القصص، من الآية: ١٥] وفي قوله: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَسِطَ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف، من الآية: ١٨] لأن هذا لا يصح إلا على سبيل أن في ذلك الوقت كان يقال هذا الكلام، ويقال: شربت الإبل حتى يجيء البعير

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس، في ديوانه، ص ١٦١، ونسبه له ابن دريد في جمهرة اللغة:

٩٢٧/٢، وابن فارس في مقاييس اللغة: ٣٣١/٥، وابن سيده في المحكم: ٢٤٧/٩.

(٢) تفسير الطبري: ٢٩٠-٢٩١/٤.

يجر بطنه، والمعنى شربت حتى إنَّ مَنْ حَضَرَ هناك يُقَال: يجيء البعير يجر بطنه، ثم هذا قد يصدق عند انقضاء السبب وحده دون المسبب، كقولك: سرت حتى أدخل البلد. فيحتمل أن السير والدخول قد وُجِدَا وَحَصَلَا، ويحتمل أن يكون قد وُجِدَ السيرُ والدخول بعد لم يوجد، فهذا هو الكلام في تقرير وجه النصب ووجه الرفع.

واعلم أن الأكثرين اختاروا النصب؛ لأن قراءة الرفع لا تصح إلا إذا جعلنا الكلام حكاية عمن يخبر عنها حال وقوعها، وقراءة النصب لا تحتاج إلى هذا الفرض فلا جرم كانت قراءة النصب أولى <sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: « وقرأ نافع: ﴿ حَتَّى يَقُولَ ﴾ بالرفع، والباقون: بالنصب. ومذهب سيبويه في ﴿ حَتَّى ﴾ أن النصب فيما بعدها من جهتين والرفع من جهتين، تقول: سرت حتى أدخل المدينة -بالنصب- على أن السير والدخول جميعاً قد مضيا، أي سرت إلى أن أدخلها، وهذه غاية، وعليه قراءة من قرأ بالنصب. والوجه الآخر في النصب في غير الآية سرت حتى أدخلها، أي كي أدخلها. والوجهان في الرفع سرت حتى أدخلها، أي سرت فأدخلها، وقد مضيا جميعاً، أي كنت سرت فدخلت. ولا تعمل حتى ها هنا بإضمار أن، لأن بعدها جملة..

قال النحاس: فعلى هذا القراءة بالرفع أبين وأصح معنى، أي: وزلزلوا حتى الرسول يقول، أي حتى هذه حاله، لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها، والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى..

وقال الكلبي: هذا في كل رسول بعث إلى أمته وأجهد في ذلك حتى قال: متى نصر الله؟. وروي عن الضحاك قال: يعني، محمداً ﷺ، وعليه يدل نزول الآية، والله أعلم. والوجه الآخر في غير الآية سرت حتى أدخلها، على أن يكون السير قد مضى والدخول الآن. وحكى

(١) مفاتيح الغيب: ٣٨٠ / ٨.

سيبويه: مرض حتى لا يرجونه، أي هو الآن لا يرجى، ومثله سرت حتى أدخلها لا أمنع. وبالرفع قرأ مجاهد والأعرج وابن محيصن وشيبة. وبالنصب قرأ الحسن وأبو جعفر وابن أبي إسحاق وشبل وغيرهم. قال مكي: وهو الاختيار؛ لأن جماعة القراء عليه. وقرأ الأعمش: ﴿وزلزلوا ويقول الرسول﴾ بالواو بدل حتى. وفي مصحف ابن مسعود ﴿وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول﴾<sup>(١)</sup>.

### الرد: القراءة بالرفع قراءة سبعية متواترة نقلاً؛ لتواتر القراءات العشر.

ووجه القراءة بالرفع: على معنى الاستئناف<sup>(٢)</sup>، وقيل: على أنه حكاية حال ماضية؛ لأن معناه: ﴿وَزُلْزِلُوا﴾ فقال الرسول، ويكون الفعلان أيضاً مضياً أي: حتى هذه حال الرسول<sup>(٣)</sup>.

« وإذا كان الفعل الذي يلي (حتى) في معنى الماضي ولفظه لفظ المستقبل، فلك فيه وجهان: الرفع والنصب، فالنصب على ظاهر الكلام؛ لأن (حتى) تنصب الفعل المستقبل، والرفع معناه الماضي، و (حتى) لا تعمل في الماضي »<sup>(٤)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « ولما كانت الآية مخبرة عن مسّ حَلِّ بمن تقدم من الأمم ومنذرة بحلول مثله بالمخاطبين وقت نزول الآية، جاز في فعل يقول أن يعتبر قول رسول أمة سابقة أي: زلزلوا حتى يقول رسول المزلزلين، فأل للعهد، أو حتى يقول كل رسول لأمة سبقت، فتكون (أل) للاستغراق، فيكون الفعل محكياً به تلك الحالة العجيبة

(١) تفسير القرطبي: ٣/٣٤-٣٥. وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/١٨٠.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/١٤١.

(٣) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ١/٢١٦، والثعلبي: ١/١٣٥، والهداية: ١/٧٠٣، والبيضاوي:

١/١٣٥، والبحر المحيط: ٢/٣٧٣، وتفسير النيسابوري: ١/٥٨٩-٥٩٠، وفتح القدير: ١/٢٤٧.

(٤) تفسير البغوي: ١/٢٧٣.

فيرفع بعد حتى؛ لأن الفعل المراد به الحال يكون مرفوعاً، ويرفع الفعل قرأ نافع وأبو جعفر، وجاز فيه أن يعتبر قول رسول المخاطبين -عليه السلام- فآل فيه للعهد والمعنى: وزلزلوا وتزلزلون مثلهم حتى يقول الرسول فيكون الفعل منصوباً؛ لأن القول لما يقع وقتئذ، وبذلك قرأ بقية العشرة، فقراءة الرفع أنسب بظاهر السياق، وقراءة النصب أنسب بالغرض المسوق له الكلام، وبكلتا القراءتين يحصل كلا الغرضين»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) التحرير والتنوير: ٣١٦/٢.

**الفرع السابع:** قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا

كثيرة﴾. [سورة البقرة، من الآية: ٢٤٥]. (١٣٨-١٣٩)

وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾. [سورة الحديد،

الآية: ١١].

**نأصيل القراءة:** قرأ عاصم وابن عامر ويعقوب: ﴿فَيُضْعِفُهُ لَهُ﴾ في سورة البقرة،

والحديد: بنصب الفاء، والباقون من العشرة: برفعها.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب: ﴿فِيضَعْفُهُ لَهُ﴾، و﴿يُضَعِّفُ﴾،

و﴿مُضَعِّفَةٌ﴾ بتشديد العين من غير ألف حيث وقع، والباقون من العشرة: بالألف مع التخفيف<sup>(١)</sup>.

فيتلخص من ذلك أربع قراءات: ١- قرأ ابن كثير وأبو جعفر: برفع الفاء، وتشديد العين

من غير ألف ﴿فَيُضَعِّفُهُ لَهُ﴾.

٢- قرأ ابن عامر ويعقوب: بنصب الفاء، وتشديد العين من غير ألف: ﴿فِيضَعْفُهُ لَهُ﴾.

له٢

٣- قرأ عاصم: بنصب الفاء، وتخفيف العين مع الألف: ﴿فَيُضْعِفُهُ لَهُ﴾.

٤- قرأ الباقيون: برفع الفاء، وتخفيف العين مع الألف: ﴿فِيضَاعِفُهُ لَهُ﴾.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بإثبات الألف، ورفع (يضاعف)، فقال:

« وقد اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ بالألف ورفع، بمعنى: الذي يقرض

(١) انظر: التيسير، ص ٨١، وتحرير التيسير، ص ٣٠٦-٣٠٧، والنشر: ٢/ ٢٢٨.



الله قرضاً حسناً ﴿فِيضَاعِفُهُ لَهُ﴾ نَسَقَ (يضاعف) على قوله: ﴿يُقْرِضُ﴾.

وقراه آخرون بذلك المعنى: ﴿فِيضَعْفُهُ﴾، غير أنهم قرؤوا بتشديد العين، وإسقاط الألف.

وقراه آخرون: ﴿فِيضَلَعْفُهُ لَهُ﴾ بإثبات الألف في (يضاعف) ونصبه، بمعنى الاستفهام. فكأنهم تأولوا الكلام: من المقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له؟، فجعلوا قوله: ﴿فِيضَلَعْفُهُ﴾ جواباً للاستفهام، وجعلوا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ اسماً؛ لأن ﴿الَّذِي﴾ وصلته، بمنزلة: (عمرو و زيد). فكأنهم وجهوا تأويل الكلام إلى قول القائل: من أخوك فتكرمه، لأن الأفصح في جواب الاستفهام بالفاء إذا لم يكن قبله ما يعطف به عليه من فعل مستقبل نصبه.

قال أبو جعفر: وأولى هذه القراءات عندنا بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿فِيضَاعِفُهُ لَهُ﴾ بإثبات الألف، ورفع (يضاعف)؛ لأن في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ معنى الجزاء. والجزاء إذا دخل في جوابه الفاء لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعاً. فلذلك كان الرفع في ﴿يُضَاعِفُهُ﴾ أولى بالصواب عندنا من النصب.

وإنما اخترنا الألف في (يضاعف) من حذفها وتشديد العين؛ لأن ذلك أفصح اللغتين وأكثرهما على ألسنة العرب»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** كل هذه القراءات متواترة من حيث الثبوت؛ لِمَا تقرر من تواتر القراءات العشر، وقد وجهت قراءة النصب من وجهين:

(١) تفسير الطبري: ٢٨٧-٢٨٨.

أحدهما: على جواب الاستفهام<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه حمل الكلام على المعنى، فجعله جواباً للشرط؛ لأن معنى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ أن يكون (قرض) تبعه (أضعاف)، فحمل ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ على المصدر، فعطف على (القرض)، و (القرض) اسم، فأمر (أن) ليكون مع ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ مصدرًا، فتعطف مصدرًا على مصدر، كأنك قلت: إن حَدَثَ قَرْضٌ فإِضَاعَافٌ يتبعه<sup>(٢)</sup>.

قال مكي بن أبي طالب: «ويقبح أن يحمل النصب على جواب الاستفهام بالفاء؛ لأن القرض غير مستفهم عنه، إنما وقع الاستفهام عن صاحب القرض، ألا ترى أنك إذا قلت: أتقرضني فأشكرك نصبت الجواب؛ لأن الاستفهام عن القرض وقع، ولو قلت: أزيد يقرضني فأشكره، لم تنصب الجواب؛ لأن الاستفهام إنما هو عن زيد لا عن القرض، ولهذا المعنى أجاز سيبويه الرفع في الفعل بعد حتى في قولك: أيهم سار حتى يدخلها؛ لأن السير متيقن غير مستفهم عنه، إنما الاستفهام عن الفاعل، ولم تجعله بمنزلة قولك: أسرت حتى تدخلها، في أن الرفع لا يجوز في الفعل؛ لأنك في هذا لم تثبت سيرًا، فصار بمنزلة قولك: ما سرت حتى أدخلها.

وقد أجاز قوم نصبه على جواب الاستفهام؛ حملاً على المعنى؛ لأن قولك: من ذا الذي يقرض الله، وكذلك إذا قلت: أزيد يقرضني، معناه: أيقرضني زيد، فحمل على المعنى فنصب على جواب الاستفهام. وفيه بعد<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١/١٦٠، وابن أبي زمنين: ١/٢٤٤، والثعلبي: ٢/٢٠٦، والسمعاني:

١/٢٤٧، والكشاف: ٤/٤٧٤، وتفسير القرطبي: ٣/٢٤٢، والبيضاوي: ١/١٤٩، والنسفي:

١/٢٠٣، وابن جزى: ١/١٢٩، والبحر المحيط: ٢/٥٦٦.

(٢) انظر: الكشف: ١/٣٠٠-٣٠١.

(٣) الكشف: ١/٣٠٠-٣٠١.

أما التخفيف والتشديد فهما لغتان بمعنى واحد، يقال: ضاعفت الشيء وضمعفته<sup>(١)</sup>. وحجة من شدد وحذف الألف: « أنه حملة على الكثير؛ لأن (فعلت) مشدد العين بابه تكثير الفعل، وتقول: ﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابَ﴾، إذا فعلت ذلك شيئاً بعد شيء، و ﴿عَلَقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ إذا فعلت ذلك مرة واحدة، وكذلك (فتحت، وفتحت) »<sup>(٢)</sup>.

« ودليل التشديد قوله: ﴿أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾؛ لأن التشديد للتكثير »<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عطية: « قال أبو علي: والرفع في هذا الفعل أحسن.

قال القاضي أبو محمد: لأن النصب إنما هو بالفاء في جواب الاستفهام، وذلك إنما يترتب إذا كان الاستفهام عن نفس الفعل الأول، ثم يجيء الثاني مخالفاً له، تقول: أتقرضني فأشكرك. وها هنا إنما الاستفهام عن الذي يقرض لا عن الإقراض، ولكن تحمل قراءة ابن عامر وعاصم في النصب على المعنى؛ لأنه لم يستفهم عن فاعل الإقراض إلا من أجل الإقراض، فكأن الكلام: أيقرض أحد الله فيضاعفه له، ونظير هذا في الحمل على المعنى: قراءة من قرأ: ﴿من يضلل الله فلا هادي له ونذرهم﴾ [الأعراف، من الآية: ١٨٦]، بجزم ﴿نذرهم﴾، لما كان معنى قوله: ﴿فكلاهادى له﴾ فلا يهد<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حيان: « وقال أبو علي: الرفع أحسن، وذهب بعض النحويين إلى أنه: إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الحكم، لا عن الحكم، فلا يجوز النصب بإضمار أن بعد الفاء في

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١/١٦٠، والثعلبي: ٢/٢٠٦، والسمعاني: ١/٢٤٧، ومفاتيح الغيب:

٦/٥٠٠، وتفسير القرطبي: ٣/٢٤٢، والبحر المحيط: ٢/٥٦٦.

(٢) الكشف: ١/٣٠٠-٣٠١.

(٣) تفسير الثعلبي: ٢/٢٠٦.

(٤) المحرر الوجيز: ١/٣٢٩-٣٣٠.

الجواب، فهو محجوج بهذه القراءة المتواترة،.. وكذلك سائر أدوات الاستفهام الاسمية والحرفية»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي: لأن السؤال لم يقع عن القرض، وإنما وقع عن فاعل القرض، وإنما تنصب الفاء فعلاً مردوداً على فعل مُسْتَفْهَمٍ عنه<sup>(٢)</sup>.

قال السمين الحلبي: « وهذا الذي قاله أبو علي ممنوع، ألا ترى أنه ينصب بعد الفاء في جواب الاستفهام بالأسماء، وإن لم يتقدم فعل نحو: (أين بيتك فأزورك) ومثل ذلك: (من يدعوني فأستجيب له) و (متى تسير فأرافقك) و (كيف تكون فأصحبك) فالاستفهام إنما وقع عن ذات الداعي وعن ظرف الزمان وعن الحال، لا عن الفعل. وقد حكى ابن كيسان عن العرب: أين ذهب زيدٌ فتبعه، ومَنْ أبوك فنكرمه<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) البحر المحيط: ٥٦٦/٢.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ٣٤٤/٢.

(٣) الدر المصون: ١٠/٢٤٠-٢٤١.

**الفرع الثامن:** قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا

(١٤٠)

مَنَاسِكَ وَتَبَّ عَلَيْنَا ۖ [من الآية: ١٢٨].

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير والسوسي ويعقوب: ﴿ أَرْنَا ۖ وَ أَرْنِي ۖ ﴾ : بإسكان

الراء حيث وقعا، والدوري عن أبي عمرو باختلاس كسرتها، والباقون بإشباعها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** قال الزمخشري: « وقرئ: ﴿ وَأَرْنَا ۖ بِسكون الراء، قياساً على (فخذ) في فخذ،

وقد استردلت؛ لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها، فإسقاطها إجحاف »<sup>(٢)</sup>.

واستظهر السمرقندي قراءة الكسر فقال: « قرأ ابن كثير ومن تابعه من أهل مكة:

﴿ وَأَرْنَا ۖ ﴾ بجزم الراء في جميع القرآن، والباقون: بكسر الراء، وهما لغتان، والكسر أظهر وأفصح »<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بالإسكان متواترة نقلاً، واختارها أبو حاتم<sup>(٤)</sup>.

قال الألويسي: « وقول الزمخشري: (إن هذه القراءة قد استردلت؛ لأن الكسرة منقولة

من الهمزة الساقطة دليل عليها، فإسقاطها إجحاف) : مما لا ينبغي؛ لأن القراءة من المتواترات، ومثلها أيضاً موجود في كلام العرب العرباء »<sup>(٥)</sup>.

وقد وُجهت قراءة الإسكان على أن الأصل فيها: (أرئنا) بالهمز، فحذفت؛ استخفافاً.

(١) انظر: التيسير، ص ٧٦، وتحبير التيسير، ص ٢٩٥، والنشر: ٢/٢٢٢.

(٢) الكشف: ١/١٨٨.

(٣) تفسير السمرقندي: ١/٩٣.

(٤) انظر: تفسير القرطبي: ٢/١٢٧.

(٥) روح المعاني: ١/٣٨٤.

فمن قرأ بالجزم قال: ذهبت الهمزة وذهبت حركتها وبقيت الراء ساكنة على حالها<sup>(١)</sup>.

وقيل: الإسكان للتخفيف، شبهوا المتصل بالمنفصل فسكنوا كسره، كما قالوا في فخذ: (فَخَذ) وَكَتِف: (كَتِف)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان: « وقد أنكر بعض الناس الإسكان من أجل أن الكسرة تدل على ما حذف، فيقبح حذفها، يعني أن الأصل كان (أرء) فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة، فكان في إقرارها دلالة على المحذوف.

وهذا ليس بشيء؛ لأن هذا أصل مرفوض، وصارت الحركة كأنها حركة للراء<sup>(٣)</sup>.

وقال السمين الحلبي: « وقد غلط قوم راوي هذه القراءة وقالوا: صار كسر الراء دليلاً على الهمزة المحذوفة، فإن أصله: (أرءنا) ثم نقل، قاله الزمخشري تابعاً لغيره<sup>(٤)</sup>.

وقال الفارسي: ما قاله هذا القائل ليس بشيء. ألا تراهم أدمغوا في ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾، أي: الأصل (لكن)، ثم نقلوا الحركة وحذفوا، ثم أدمغوا؟، فذهاب الحركة في ﴿أرنا﴾ ليس بدون ذهابها في الإدغام<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ١/٢٧٥، والبغوي: ١/١٦٧، ومفاتيح الغيب: ٤/٥٦.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢/٦٢٣، والدر المصون: ٢/١١٨، وتفسير النيسابوري: ١/٣٩٦، والتحرير

والتنوير: ١/٧٢٢.

(٣) البحر المحيط: ١/٦٢٣.

(٤) الدر المصون: ٢/١١٨.

(٥) انظر: الحجة للفارسي: ٢/٨٥.

**الفرع التاسع:** قوله تعالى: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ : حيث وقع، وقد ورد في موضعين، أولهما:

في سورة البقرة، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ أبعثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾. [من الآية: ٢٤٦]. (١٤١)

والثاني: قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾. [سورة محمد، الآية: ٢٢].

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ في سورة البقرة، والقتال: بكسر السين، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بكسر السين من: ﴿عَسَيْتُمْ﴾، وضعفها الزمخشري، وأبو السعود، ورجح السمعاني الفتح.

فقال الطبري - في موضع سورة محمد ﷺ - : « وأجمعت القراء غير نافع على فتح السين من ﴿عَسَيْتُمْ﴾، وكان نافع يكسرها ﴿عَسَيْتُمْ﴾.

والصواب عندنا: قراءة ذلك بفتح السين؛ لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنه لم يسمع في الكلام: عَسِي أخوك يقوم، بكسر السين وفتح الياء، ولو كان صواباً كسرها إذا اتصل بها مكّنّى جاءت بالكسر مع غير المكّنّى، وفي إجماعهم على فتحها مع الاسم الظاهر الدليل الواضح على أنها كذلك مع المكّنّى، وإن التي تلي عسيتم مكسورة، وهي حرف جزاء، و﴿أن﴾ التي مع ﴿تُفْسِدُوا﴾ في موضع نصب بـ(عسيتم)»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٨١، وتحبير التيسير، ص ٣٠٧، والنشر: ٢/ ٢٣٠.

(٢) تفسير الطبري: ١٧٨/٢٢.

وقال الثعلبي في موضع سورة البقرة: « وقرأ نافع والحسن: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين في كل القرآن، وهي لغة. وقرأ الباقون: بالفتح وهي اللغة الفصيحة.

قال أبو عبد الرحمن: لو جاز ﴿عَسَيْتُمْ﴾ لقرئ: ﴿عسي ربكم﴾<sup>(١)</sup>.

وقال السمعاني - في موضع سورة البقرة - : « ﴿كَأَلْهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ القراءة المعروفة: بفتح السين. وقرئ: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين، وهما في المعنى سواء. وبالفتح أصوب»<sup>(٢)</sup>.

وقال البغوي: « قرأ نافع: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين كل القرآن، وقرأ الباقون: بالفتح، وهي اللغة الفصيحة، بدليل قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ﴾ [الأعراف، من الآية: ١٢٩]»<sup>(٣)</sup>.

وقال الزمخشري: - في موضع سورة البقرة - : « وقرئ: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين، وهي ضعيفة»<sup>(٤)</sup>. وتابعه أبو السعود<sup>(٥)</sup>.

وقال الزمخشري - في موضع سورة محمد ﷺ - : « عسيت وعسيتم: لغة أهل الحجاز.. وقرأ نافع: بكسر السين، وهو غريب»<sup>(٦)</sup>. وتابعه الألويسي<sup>(٧)</sup>.

(١) تفسير الثعلبي: ٢٠٩/٢.

(٢) تفسير السمعاني: ٢٤٩/١.

(٣) تفسير البغوي: ٣٣٢/١.

(٤) الكشاف: ٢٩١/١.

(٥) انظر: تفسير أبي السعود: ٢٣٩/١.

(٦) الكشاف: ٣٢٥/٤.

(٧) انظر: روح المعاني: ٢٢٥/١٣.



**الرد:** قراءة نافع قراءة سبعية متواترة نقلاً، والفتح والكسر في ﴿عَسَيْتُمْ﴾ لغتان<sup>(١)</sup>، «وقد حكى في اسم الفاعل (عَسِي)، فهذا يدل على كسر السين في الماضي»<sup>(٢)</sup>.

«وكانهم قصدوا من كسر السين التخفيف بإماتة سكون الياء»<sup>(٣)</sup>.

والكسر لغة مع تاء الفاعل مطلقاً، ومع نون الإناث نحو: عسيئا، وعسين، وهي لغة الحجاز، ولهذا غلط من قال: (عسى تكسر مع المضمرة) وأطلق، بل كان ينبغي له أن يقيد بما ذكرت، إذ لا يقال: الزيدان عَسِيَا، والزيدون عَسِيُوا بالكسر البتة<sup>(٤)</sup>.

وقال الفارسي: ووجه الكسر قول العرب: (هو عس بكذا) مثل: حر وشج، وقد جاء فعل وفعل في نحو: نقم ونقم، فكذلك عسيت وعسيت، فإن أسند الفعل إلى ظاهر فقياس عسيتيم -أي بالكسر- أن يقال: (عَسِي زيد) مثل: (رَضِي زيد). فإن قيل فهو القياس، وإن لم يقل فسائغ أن يؤخذ باللغتين، فتستعمل إحدهما موضع الأخرى كما فعل ذلك في غيره<sup>(٥)</sup>.

قال السمين الحلبي: «فظاهر هذه العبارة أنه يجوز كسر سينها مع الظاهر بطريق القياس على المضمرة، وغيره من النحويين يمنع ذلك حتى مع المضمرة مطلقاً، ولكن لا يلتفت إليه؛ لوروده متواتراً، وظاهر قوله: (قول العرب: عسى) أنه مسموع منهم اسم فاعلها، وكذلك حكاه أبو البقاء أيضاً عن ابن الأعرابي، وقد نصَّ النحويون على أن (عسى) لا تتصرف»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٣٠٣، وزاد المسير: ١/٢٢٢، وتفسير القرطبي: ٣/٢٤٤، وفتح القدير: ٥/٤٦.

(٢) الكشف: ١/٣٠٣.

(٣) التحرير والتنوير: ١٣/٤٨٦.

(٤) انظر: الدر المصون: ٢/٥١٥-٥١٦.

(٥) انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٥٠.

(٦) الدر المصون: ٢/٥١٥-٥١٦.

قال ابن عباس: « **﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾**: أتقدرون، وإن قرأت بخفض السين تقول: أحسبتم»<sup>(١)</sup>.

وقال الرازي: «وطعن أبو عبيدة في هذه القراءة فقال لو جاز ذلك لجاز عسى ربكم.

أجاب أصحاب نافع عنه من وجهين، الأول: أن الياء إذا سكنت وانفتح ما قبلها حصل في التلفظ بها نوع كلفة ومشقة، وليست الياء من (عسي) كذلك؛ لأنها وإن كانت في الكتابة ياء إلا أنها في اللفظ مدة، وهي خفيفة فلا تحتاج إلى خفة أخرى.

والجواب الثاني: هب أن القياس يقتضي جواز عسى ربكم إلا أنا ذكرنا أنهما لغتان، فله أن يأخذ باللغتين فيستعمل إحداهما في موضع والأخرى في موضع آخر»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: « وقال أبو عبيد: لو كان **﴿ عَسَيْتُمْ ﴾** بكسر السين لقريء: (عسي ربكم).

وهذا جهل من أبي عبيد بهذه اللغة، ودخول: **﴿ هَلْ ﴾**، على: **﴿ عَسَيْتُمْ ﴾**، دليل على أن عسى فعل خبري لا إنشائي، والمشهور أن عسى إنشاء لأنه ترجح، فهي نظيرة لعل، ولذلك لا يجوز أن يقع صلة للموصول، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي عسى أن يحسن إلي!، وقد خالف في هذه المسألة هشام فأجاز وصل الموصول بها، ووقعها خبراً؛ لأنه دليل على أنها فعل خبري، وهو جائز؛ لأن: إن وأخواتها لا يجوز أن تقع خبراً لها من الجمل، إلا الجمل الخبرية، وهي التي تحتمل الصدق والكذب، هذا على الصحيح، وفي ذلك خلاف ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

(١) تنوير المقباس، ص ٣٤.

(٢) مفاتيح الغيب: ٥٠٢ / ٦.

(٣) البحر المحيط: ٥٧١ / ٢.

فيكفي لقبول القراءة موافقتها لوجه من وجوه اللغة، « سواء كان الوجه أفصح أم فصيحاً، مجتمعاً عليه، أو: مختلفاً فيه، اختلافًا لا يضر مثله، فإن القراءة إذا صح سندها، وتلقتها الأمة بالقبول كانت هي الحجة، ولا عبرة بمخالفة بعض علماء اللغة والنحو»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عرفة ردًا على الزمخشري بعد أن ذكر تضعيفه للكسر: « هذا عادته في تجاسره على القراءات السبعة وتصريحه بأنها غير متواترة»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) النشر في القراءات العشر: ١/١٦.

(٢) تفسير ابن عرفة: ٢/٦٩٧-٦٩٨.

**الفرع العاشر:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾.

(١٤٢)

[من الآية: ٢٨٣].

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَرِهْنُ﴾ بضم الراء والهاء من غير ألف،

والباقون من العشرة: ﴿فَرِهْنُ﴾ بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بـ ﴿فَرِهْنُ﴾ فقال:

« واختلف القراءة في قراءة قوله: ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾ : فقرأ ذلك عامة قراءة الحجاز

والعراق: ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾، بمعنى جماع (رهن) كما (الكباش) جماع (كبش)، و (البغال) جماع (بغل)، و (النعال) جماع (نعل).

وقرأ ذلك جماعة آخرون: ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾ على معنى جمع: (رهان)، و (رهن) جمع

الجمع. وقد وجه بعضهم إلى أنها جمع (رهن)، مثل: سَقْفٌ وَسُقْفٌ.

وقرأه آخرون: ﴿فَرِهْنُ﴾ مخففة الهاء.. قالوا: ولا نعلم اسماً على (فعل) يجمع على

(فُعل وفُعل) إلا (الرُّهْنُ والرُّهْنُ). و (السُّقْفُ والسُّقْفُ).

قال أبو جعفر: والذي هو أولى بالصواب في ذلك قراءة من قرأه: ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾؛

لأن ذلك الجمع المعروف لما كان من اسم على (فعل)، كما يقال: حَبْلٌ وَحِبَالٌ، وَكَعْبٌ

وَكَعَابٌ، ونحو ذلك من الأسماء. فأما جمع (الفعل) على: (الفعل أو الفعل): فشاذ قليل، إنما

جاء في أحرف يسيرة، وقيل: سَقْفٌ وَسُقْفٌ وَسُقْفٌ، وَقُلْبٌ وَقُلْبٌ وَقُلْبٌ من: قلب النخل.

وَجَدٌ وَجُدٌّ، للجد الذي هو بمعنى الحظ..

وإنما دعا الذي قرأ ذلك: ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً﴾ إلى قراءته فيما أظن كذلك، مع شذوذه

(١) انظر: التيسير، ص ٨٥، وتحبير التيسير، ص ٣١٦، والنشر: ٢/٢٣٧.

في جمع (فَعَلَ): أنه وجد (الرَّهَان) مستعملة في رِهَان الخيل، فأحبَّ صرف ذلك عن اللفظ الملتبس برهان الخيل، الذي هو بغير معنى (الرهان) الذي هو جمع (رَهْن)، ووجد (الرُّهْن) مقولاً في جمع (رَهْن)، كما قال قَعْنَب:

بَانَتْ سُعَادُ وَأَمْسَى دُونَهَا عَدْنُ . . . وَغَلِقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قَلْبِكَ الرُّهْنُ<sup>(١)</sup>

**الروء:** القراءة بضم الراء والهاء من غير ألف متواترة نقلاً، وقول الإمام الطبري: « فأما جمع (الفُعَل) على: (الفُعَل أو الفُعَل): فشاذ قليل ».

أقول: تكفي فيه القلة والسماع؛ إذ لا يشترط لصحة القراءة موافقة المقيس المستفيض، وهذه الكلمة من ذلك القليل.

قال أبو علي الفارسي: وتكسير (رهن) على أقل العدد لم أعلمه جاء، فلو جاء كان قياسه أفعلا ككلب وأكلب، وكأنهم استغنوا بالقليل عن الكثير، كما استغني ببناء الكثير عن بناء القليل في قولهم: ثلاثة شسوع، وقد استغني ببناء القليل عن الكثير في رسن وأرسان، فرهن يجمع على بناءين وهما فعل وفعل<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن خالويه في (شرح الفصيح): « قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك »<sup>(٣)</sup>.

ووجَّهت القراءة بضم الراء والهاء من غير ألف: على أنه جمع الرهان، وهو جمع الجمع<sup>(٤)</sup>. « قالوا: ولم نجد (فَعَلًا) يجمع على (فُعَل) إلا ثمانية أحرف: (خلق وخلق،

(١) تفسير الطبري: ٩٦/٦-٩٧. والبيت من البحر البسيط، وهو منسوب لقعناب ابن أم الصاحب في

مختارات ابن الشجري: ٦/١، وتهذيب اللغة: ١٤٨/٦، مادة: (رهن).

(٢) انظر: الحججة للفارسي: ٤٤٧/٢.

(٣) ٢١٣/١.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ١٨٧/١، والثعلبي: ٢/٢٩٨، والهداية: ١/٩٢٧، وزاد المسير: ١/٢٥٣.

وسقف وسقف، وقلب وقلب، وجد وجد -بمعنى الحظ- وئط وئط، وورد وورد، ونسر ونسر. ورهن ورهن) «<sup>(١)</sup>.

وقيل: (رِهَان) وَ (رُهْنٌ) : كلاهما واحد، وهو جمع الرهن<sup>(٢)</sup>، وقيل: « (الرُّهْن) في الأموال، و (الرَّهَان) في الخيل »<sup>(٣)</sup>.

قال السمين الحلبي: « وقال أبو عمرو: (وإنما قرأت ﴿فَرُهْنٌ﴾ للفصل بين الرهان في الخيل، وبين جمع رهن في غيرها).

ومعنى هذا الكلام: أنما اخترت هذه القراءة على قراءة ﴿رهان﴾؛ لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك كما ذكر دون اتباع رواية «<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الثعلبي: ٢/٢٩٨.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/١٨٧، والثعلبي: ٢/٢٩٨، والكشاف: ١/٣٢٨، والمحجر الوجيز: ١/٣٨٧، وتفسير البيضاوي: ١/١٦٥، والنسفي: ١/٢٣٠، والبحر المحيط: ٢/٧٤٣، والدر المصون: ٢/٦٧٨، وتفسير أبي السعود: ١/٢٧٢.

(٣) تفسير الماوردي: ١/٣٥٩.

(٤) الدر المصون: ٢/٦٧٩.

## – المطلب الثاني: سورة آل عمران:

وفيها فروع:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَأَحْصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾. [الآية: ٣٩]. (١٤٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ في الموضعين هنا في آل عمران، وفي سبحان والكهف ﴿يُبَشِّرُ﴾: بفتح الياء وإسكان الباء وضم الشين مخففاً في الأربعة. زاد حمزة فخفف ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ في التوبة [من الآية: ٢١]، و ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ في الحجر [من الآية: ٥٣]، و ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ و ﴿لَتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ في مريم [من الآية: ٧]، [ومن الآية: ٩٧].

وأما الذي في الشورى، وهو: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾ [من الآية: ٢٣] فخففه: ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي.

والباقون من العشرة: بضم الأول وكسر الشين مشدداً في الجميع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بضم الياء وتشديد الشين، فقال:

«وأما قوله: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾: فإن القراءَةَ اختلفت في قراءته، فقرأته عامة قراءة أهل المدينة والبصرة: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ بتشديد الشين وضم الياء، على وجه تبشير الله زكريا بالولد، من قول الناس: بشرت فلاناً بالبشارة بكذا وكذا، أي: أتته بشارات البشارة بذلك.

وقرأ ذلك جماعة من قراءة الكوفة وغيرهم: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾، بفتح الياء وضم الشين وتخفيفها، بمعنى: أن الله يبشرك بولد يهبه لك..

(١) انظر: التيسير، ص ٨٧-٨٨، وتحرير التيسير، ص ٣٢٢، والنشر: ٢/ ٢٣٩-٢٤٠.

وقد قيل: إن (بشّرت) لغة أهل تهامة من كنانة وغيرهم من قريش، وأنهم يقولون: بشّرتُ فلاناً بكذا، فأنا أبشّره بشراً، وهل أنتَ باشراً بكذا؟..

فإذا صاروا إلى الأمر، فالكلام الصحيح من كلامهم بلا ألف، فيقال: ابشّر فلاناً بكذا، ولا يكادون يقولون: بشّره بكذا، ولا أبشّره..

وقد :- حدثني المثنى قال، حدثنا إسحاق قال، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد، عن معاذ الكوفي قال: من قرأ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ مثقلة، فإنه من البشارة، ومن قرأ: ﴿يَبْشُرُهُمْ﴾ مخففة، بنصب الياء، فإنه من السرور، يسرّهم.

قال أبو جعفر: والقراءة التي هي القراءة عندنا في ذلك: ضم الياء وتشديد الشين، بمعنى: التبشير؛ لأن ذلك هي اللغة السائرة والكلام المستفيض المعروف في الناس، مع أن جميع قراء الأمصار مجمعون في قراءة: ﴿فِيمَ تَبْشُرُونَ﴾ [الحجر، الآية: ٥٤] على التشديد، والصواب في سائر ما في القرآن من نظائره، أن يكون مثله في: التشديد وضم الياء.

وأما ما روي عن معاذ الكوفي من الفرق بين معنى التخفيف والتشديد في ذلك فلم نجد أهل العلم بكلام العرب يعرفونه من وجه صحيح، فلا معنى لما حكي من ذلك عنه، وقد قال جرير بن عطية:

يَا بَشْرُ حَقِّ لَوْجِهَكَ التَّبْشِيرُ . . . هَلَا غَضِبْتَ لَنَا؟ وَأَنْتَ أَمِيرُ! (١)

فقد علم أنه أراد بقوله: (التبشير): الجمال والنضارة والسرور، فقال: (التبشير)، ولم يقل: (البشر)، فقد بين ذلك أن معنى التخفيف والتثقل في ذلك واحد (٢).

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لجرير في ديوانه، ص ٢٣٣، ونسبه له الخطابي في غريب الحديث:

١/ ٣٢٤، والأسترا باذي في شرح شافية ابن الحاجب: ٤/ ٣٢٨.

(٢) تفسير الطبري: ٦/ ٣٦٨-٣٧٠.



**الرد:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالأشهر المستفيض في اللغة، فقال: « والقراءة التي هي القراءة عندنا في ذلك: ضم الياء وتشديد الشين، بمعنى: التبشير؛ لأن ذلك هي اللغة السائرة والكلام المستفيض المعروف في الناس ».

والتشديد والتخفيف قراءتان متواترتان نقلاً، ولغتان مشهورتان، وهما في المعنى سواء<sup>(١)</sup>.

وقيل: التخفيف لغة تهامة<sup>(٢)</sup>.

قال مكي بن أبي طالب: « وأنكر أبو حاتم التخفيف وقال: لا نعرف فيه أصلاً يعتمد عليه. وهي لغة مشهورة »<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عطية: « قال غير واحد من اللغويين: في هذه اللفظة ثلاث لغات، بشر بشد الشين، وبشر بتخفيفها، وأبشر يبشر إشاراً، وهذه القراءات كلها متجهة، فصيحة، مروية »<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الكشف: ٣٤٣-٣٤٤، وتفسير السمعاني: ٣١٥/١، والنسفي: ٢٥٣/١.

(٢) انظر: الهداية: ٦١/٣، وتفسير القرطبي: ٧٥/٤.

(٣) الكشف: ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) المحرر الوجيز: ٤٢٩/١.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ

لِيَزِدَّادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [الآية: ١٧٨]. (١٤٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ بالتاء، وقرأ الباقون من العشرة: بالياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالتاء في ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾، فقال:

« وقد اختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ ﴾ :

فقرأ ذلك جماعة منهم: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء وبفتح الألف من قوله: ﴿ أَنَّمَا ﴾، على المعنى الذي وصفت من تأويله.

وقراه آخرون: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ بالتاء، و ﴿ أَنَّمَا ﴾ أيضاً بفتح الألف من ﴿ أَنَّمَا ﴾، بمعنى: ولا تحسبن يا محمد، الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم.

فإن قال قائل: فما الذي من أجله فتحت الألف من قوله: ﴿ أَنَّمَا ﴾ في قراءة من قرأ بالتاء، وقد علمت أن ذلك إذا قرئ بالتاء فقد أعملت ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ في: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، وإذا أعملتها في ذلك لم يجز لها أن تقع على ﴿ أَنَّمَا ﴾؛ لأن ﴿ أَنَّمَا ﴾ إنما يعمل فيها عامل يعمل في شيئين نصباً؟

قيل: أما الصواب في العربية ووجه الكلام المعروف من كلام العرب: كسر (إن) إذا قرئت: ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ بالتاء؛ لأن ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ إذا قرئت بالتاء فإنها قد نصبت ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، فلا يجوز أن تعمل، وقد نصبت اسماً في (أن). ولكنني أظن أن من قرأ ذلك بالتاء في ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ وفتح الألف من ﴿ أَنَّمَا ﴾، إنما أراد تكرير ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ على ﴿ أَنَّمَا ﴾، كأنه

(١) انظر: التيسير، ص ٩٢، وتحرير التيسير، ص ٣٣٠، والنشر: ٢ / ٢٢٠.

قصد إلى أن معنى الكلام: ولا تحسبن يا محمد أنت، الذين كفروا، لا تحسبن أنما نملي لهم خيراً لأنفسهم، كما قال جل ثناؤه: ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ [محمد، الآية: ١٨] بتأويل: هل ينظرون إلا الساعة، هل ينظرون إلا أن تأتيهم بغتة. وذلك وإن كان وجهًا جائزًا في العربية: فوجه كلام العرب ما وصفنا قبل.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأ: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بالياء من ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾، وبتفتح الألف من ﴿ أَنَّمَا ﴾، على معنى الحسبان للذين كفروا دون غيرهم، ثم يعمل في ﴿ أَنَّمَا ﴾ نصبًا؛ لأن ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ حيث لم يشغل بشيء عمل فيه، وهي تطلب منصوبين.

وإنما اخترنا ذلك؛ لإجماع القرأة على فتح الألف من ﴿ أَنَّمَا ﴾ الأولى، فدل ذلك على أن القراءة الصحيحة في ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء لما وصفنا.

وأما ألف ﴿ إِنَّمَا ﴾ الثانية فالكسر على الابتداء، بإجماع من القرأة عليه<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالتاء والياء - متواترتان نقلًا، صحيحتان لغة، وقد أشار الإمام الطبري إلى صحة القراءة بالتاء لغة بقوله: « وذلك وإن كان وجهًا جائزًا في العربية: فوجه كلام العرب ما وصفنا قبل ».

ويكفي في القراءة موافقة وجه في العربية وإن لم يكن فاشيًا مقيسًا.

وقد وجه العلماء القراءة بالتاء بأقوال وتوجيهات كثيرة، ملخصها:

(١) - « أنه جعل الفعل خطابًا للنبي ﷺ، فهو الفاعل، و ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ مفعول أول (يحسب)، و (إنما) وما بعدها بدل من ﴿ الَّذِينَ ﴾ في موضع نصب، فيسد مسد المفعولين،

(١) تفسير الطبري: ٧/ ٤٢٢-٤٢٣.

كما يسد لو لم يكن بدلاً، وَ (ما) بمعنى: (الذي)، والهاء محذوفة من (نملي)، والتقدير: ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا أن الذي نمليه لهم خير لأنفسهم، فيؤول التقدير إذا حذف المبدل منه إلى: ولا تحسبن يا محمد أن الذي نمليه للذين كفروا خير لهم، ولا تحسبن، أن تجعل (ما) والفعل مصدرًا على هذه القراءة؛ لأن المفعول الثاني في هذا الباب هو الأول في المعنى، والإملاء غير (الذين كفروا)، إلا أن تُقَدَّر مع المفعول الأول حذف مضاف، هو الإملاء، في المعنى، فيكون التقدير: ولا تحسبن يا محمد شأن الذين كفروا الإملاء هو خير لهم، أو تضمير: (حال الذين كفروا)، أو: (أمر الذين كفروا) ونحوه، مما يكون الإملاء خيرًا لهم فيه، ويجوز في القراءة بالياء أن يكون الفعل للنبي كالتاء، على تقدير: ولا يحسبن محمد الذين كفروا أنما نملي لهم، فتكون القراءتان بمعنى واحد<sup>(١)</sup>.

(٢) - ذكر قوم: أن هذه القراءة تجوز على حذف مضاف تقديره: ولا تحسبن شأن الذين كفروا أنما

نملي لهم، فهذا كقوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف، من الآية: ٨٢] وغير ذلك.

(٣) - أنها تجوز على بدل أن من ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وحذف المفعول لحسب، إذ الكلام يدل عليه. قال ابن عطية: والمسألة جائزة إذ المعنى لا تحسبن إملاءنا للذين كفروا خيرًا لهم أو نحو هذا<sup>(٢)</sup>.

قال مكِّي بن أبي طالب في (الهداية): « ومن قرأ بالتاء، فقد زعم أبو حاتم أنه لحن، وتابعه على ذلك غيره؛ لأن ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ يكونون في موضع نصب، والمخاطب هو الفاعل وهو محمد ﷺ فلا معنى لفتح (أن) على هذا. وقال الزجاج: « (إن) بدل من ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وهي تسد مسد المفعولين كأنه قال: ولا تحسبن يا محمد أن إملاءنا للذين كفروا خير لهم.

(١) الكشف: ١/ ٣٦٥-٣٦٦، وانظر: تفسير البغوي: ١/ ٥٤٣.

(٢) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٥٤٥-٥٤٦.

والكسائي والفراء يقدران الكلام على حد كآئه: ولا تحسبن الذين كفروا لا تحسبن أن ما نملي لهم، وحذف المفعول الثاني من هذه الأفعال لا يجوز عند أحد، فهو غلط منهما»<sup>(١)</sup>.

قال الزجاج: «وقد قرأ بها خلق كثير، ومثل هذه القراءة من الشعر قول الشاعر:

فما كان قيسٌ هُلكهُ هُلكٌ واحد . . . ولكنهُ بُنيانٌ قومٌ تَهَدَّمَا<sup>(٢)</sup>

جعل هلكه بدلاً من قيس، المعنى فما كان هلك قيس هلك واحد»<sup>(٣)</sup>.

قال القرطبي: «قال الفراء والكسائي: قراءة حمزة جائزة على التكرير.. قال القشيري: وهذا قريب مما ذكره الزجاج في دعوى البدل، والقراءة صحيحة، فإذا غرض أبي علي تغليط الزجاج، قال النحاس: وزعم أبو حاتم أن قراءة حمزة بالتاء هنا، وقوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ لحن لا يجوز، وتبعه على ذلك جماعة.

قال القرطبي: وهذا ليس بشيء؛ لِمَا تقدم بيانه من الإعراب، ولصحة القراءة وثبوتها نقلاً»<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) الهداية: ٢/ ١١٨٤-١١٨٦.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لعبد بن الطبيب، نسبه له ابن قتيبة في الشعر والشعراء: ٢/ ٧١٧-٧١٨، والجاحظ في البيان والتبيين: ٢/ ٢٣٨، والتبريزي في شرح ديوان الحماسة، ص ٣٢٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٩١-٤٩٢.

(٤) تفسير القرطبي: ٤/ ٢٨٧-٢٨٨.

**الفرع الثالث:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا

لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [من الآية: ١٨٠] (١٤٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: بالتاء ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾، والباقون من العشرة: بالياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالتاء في: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأه جماعة من أهل الحجاز والعراق: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ

الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ بالتاء من ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ وقرأته جماعة آخر: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء.

ثم اختلف أهل العربية في تأويل ذلك، فقال بعض نحوي الكوفة: معنى ذلك: لا

يحسبن الباخلون البخل هو خيراً لهم، فاكتفى بذكر: ﴿يَبْخُلُونَ﴾ من (البخل)، كما تقول:

قدم فلان فسررت به، وأنت تريد: فسررت بقدمه. و (هو) عمادٌ.

وقال بعض نحوي أهل البصرة: إنما أراد بقوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ

اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ﴾: لا يحسبن البخل هو خيراً لهم، فألقى الاسم الذي

أوقع عليه (الحسبان) به، هو البخل؛ لأنه قد ذكر (الحسبان)، وذكر ما آتاهم الله من فضله،

فأضمرهما إذ ذكرهما.

قال: وقد جاء من الحذف ما هو أشد من هذا، قال: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ

الْفَتْحِ وَقَبْلَ﴾ ولم يقل: ومن أنفق من بعد الفتح، لأنه لما قال: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ

أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ﴾ [الحديد، من الآية: ١٠]، كان فيه دليل على أنه قد عناهم.

وقال بعض من أنكر قول من ذكرنا قوله من أهل البصرة: إن ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿لَا

(١) انظر: التيسير، ص ٩٢، وتحرير التيسير، ص ٣٣٠، والنشر: ٢/ ٢٤٤.

يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ ﴿ في معنى جمع . ومعنى الكلام: لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح في منازلهم وحالاتهم، فكيف من أنفق من بعد الفتح؟ فالأول مكتفٍ . وقال: في قوله: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ محذوف، غير أنه لم يُحذف إلا وفي الكلام ما قام مقام المحذوف؛ لأن ﴿ هُوَ ﴾ عائد البخل، و ﴿ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ عائد الأسماء، فقد دل هذان العائدان على أن قبلهما اسمين، واكتفى بقوله: ﴿ يَبْخُلُونَ ﴾ من البخل.

قال: وهذا إذا قرئ بـ (التاء) فالبخل قبل ﴿ الَّذِينَ ﴾، وإذا قرئ بـ (الياء)، فالبخل بعد ﴿ الَّذِينَ ﴾، وقد اكتفى بـ ﴿ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾ من البخل..

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي: قراءة من قرأ: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾ بالتاء، بتأويل: ولا تحسبن أنت يا محمد، بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم، ثم ترك ذكر (البخل)، إذ كان في قوله: ﴿ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ دلالة على أنه مراد في الكلام، إذ كان قد تقدمه قوله: ﴿ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾. وإنما قلنا: قراءة ذلك بالتاء أولى بالصواب من قراءته بالياء؛ لأن (المحسبة) من شأنها طلب اسم وخبر، فإذا قرئ قوله: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾ بالياء: لم يكن (للمحسبة) اسم يكون قوله: ﴿ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ خبراً عنه. وإذا قرئ ذلك بالتاء كان قوله: ﴿ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾ اسماً له قد أدنى عن معنى (البخل) الذي هو اسم المحسبة المتروك، وكان قوله: ﴿ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ خبراً لها، فكان جارياً مجرئ المعروف من كلام العرب الفصيح. فلذلك اخترنا القراءة بـ التاء في ذلك على ما بيناه، وإن كانت القراءة بـ الياء غير خطأ، ولكنه ليس بالأفصح ولا الأشهر من كلام العرب»<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٧/٤٢٨-٤٣١.

**الرد:** القراءة بالياء متواترة نقلاً، وهي قراءة جمهور القراء، ولها وجه في اللغة صحيح فصيح، ولا يشترط في القراءة أن تكون على الأفصح والأشهر.

ووجه القراءة بالياء: « أنه أضيف الفعل إلى ما بعده، وهم: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾، فهم الفاعلون، ورد الفعل على ما قبله من الغيبة في قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، والمفعول الأول لـ (يحسب) محذوف، والتقدير: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل خيراً لهم، فحذف البخل للدلالة ﴿يَبْخُلُونَ﴾ عليه.

ويجوز أن يكون الفعل للنبي -عليه السلام-، على معنى: ولا يحسبن محمد الذين يبخلون، على حذف مضاف أيضاً، أي: ولا يحسبن محمد بخل الذين يبخلون هو خير لهم<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) الكشف: ٣٦٦-٣٦٧، وانظر: تفسير البغوي: ٣٧٩/١، والكشاف: ٤٧٤/١، والقرطبي:

٤/٢٩٠-٢٩١، والشوكاني: ٤٠٤/١.



**الفرع الرابع:** قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾

﴿سَكَتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الآية: ١٨١] (١٤٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿سَيْكُتُبُ﴾ بالياء مضمومة وفتح التاء، ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ برفع

اللام، ﴿وَيَقُولُ﴾ بالياء، والباقون من العشرة: بالنون مفتوحة وضم التاء، ونصب اللام،

﴿وَنَقُولُ﴾ بالنون<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالياء مضمومة وفتح التاء: ﴿سَيْكُتُبُ﴾ و﴿قَتْلَهُمْ﴾

بالرفع، و﴿يَقُولُ﴾ بالياء، فقال:

« واختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿سَكَتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمْ﴾ : فقرأ ذلك قرأة

الحجاز وعامة قرأة العراق: ﴿سَكَتُبُ مَا قَالُوا﴾ بالنون، ﴿وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾

بنصب (القتل).

وقرأ ذلك بعض قرأة الكوفيين: ﴿سَيْكُتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ بالياء

من ﴿سَيْكُتُبُ﴾ وبضمها، ورفع (القتل)، على مذهب ما لم يسم فاعله، اعتباراً بقراءة يذكر

أنها من قراءة عبد الله في قوله: ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا﴾، يذكر أنها في قراءة عبد الله: ﴿وَيُقَالُ﴾.

فأغفل قارئ ذلك وجه الصواب فيما قصد إليه من تأويل القراءة التي تُنسب إلى عبد الله،

وخالف الحجة من قرأة الإسلام. وذلك أن الذي ينبغي لمن قرأ: ﴿سَيْكُتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ

الْأَنْبِيَاءَ﴾ على وجه ما لم يسم فاعله، أن يقرأ: (ويقال)؛ لأن قوله: ﴿وَنَقُولُ﴾ عطف على

قوله: ﴿سَكَتُبُ﴾. فالصواب من القراءة أن يوفق بينهما في المعنى بأن يُقرأ جميعاً على

(١) انظر: التيسير، ص ٩٢، وتحبير التيسير، ص ٣٣١، والنشر: ٢/ ٢٤٥.

مذهب ما لم يسم فاعله، أو على مذهب ما يسمى فاعله. فأما أن يقرأ أحدهما على مذهب ما لم يسم فاعله، والآخر على وجه ما قد سُمِّي فاعله، من غير معنى الجأه على ذلك: فاختيار خارج عن الفصيح من كلام العرب.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿سَكَّنْتُبُ﴾ بالنون، ﴿وَقَتْلُهُمْ﴾ بالنصب؛ لقوله: ﴿وَقُولُ﴾، ولو كانت القراءة في ﴿سَيَكْتُبُ﴾ بالياء وضمها لقليل: (ويقال)، على ما قد بيّنا»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة حمزة متواترة نقلاً، ووجه القراءة بها: أنه أجراه على لفظ الغيبة، وجعله فعلاً لم يُسم فاعله؛ لأن فاعل الكتابة معلوم وهو الله تعالى، و﴿مَا﴾ وصلتها قائم مقام الفاعل، و﴿قَتْلُهُمْ﴾ برفع اللام عطفاً على ﴿مَا﴾، يعني: يكتب قتلهم الأنبياء، و﴿يَقُولُ﴾ بالياء على الغيبة<sup>(٢)</sup>، «والضمير عائد إلى اسم الجلالة في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾»<sup>(٣)</sup>.

وعلته في إجرائه ﴿سَيَكْتُبُ﴾ على ما لم يسم فاعله، ثم بـ ﴿يَقُولُ﴾ على ما سُمِّي فاعله، أن الأول وهو: ﴿سَيَكْتُبُ﴾ فعل متعد، فلما وجد سبيلاً إلى مفعول يقوم مقام الفاعل وهو ما حمله على ما لم يسم فاعله، ولما كان ﴿يَقُولُ﴾ لا يتعدى إلى مفعول، وليس معه مفعول يقوم مقام الفاعل: لم يردده إلى ما لم يسم فاعله، إذ لا مفعول في الكلام يقوم مقام الفاعل، إلا أن يضم مصدرًا يقوم مقام الفاعل، وذلك تكلف، وفيه بعد وخروج عن الظاهر»<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٧/٤٤٤-٤٤٦.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٢٧٠، والكشف: ١/٣٦٩-٣٧٠، والسمعاني: ١/٣٨٤، والكشاف: ١/٤٤٧، والمحرم الوجيز: ١/٥٤٨، ومفاتيح الغيب: ٩/٤٤٧، والبحر المحيط: ٣/٤٥٦، والدر

المصون: ٣/٥١٤.

(٣) التحرير والتنوير: ٤/١٨٤.

(٤) الكشف: ١/٣٦٩-٣٧٠.

**المطلب الثالث: سورة النساء:**

وفيها فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

(١٤٧)

[من الآية: ١].

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بخفض الميم، والباقون من العشرة:

بنصبها<sup>(١)</sup>.

والقراءة بخفض الميم مروية أيضاً عن: الحسن، وقتادة، والأعمش، وفسرها الحسن على معنى: تساءلون به وبالأرحام<sup>(٢)</sup>.

«أخرج عبد بن حميد وابن جرير عن إبراهيم: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ خفض.

قال: هو قول الرجل: أسألك بالله وبالرحم<sup>(٣)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالخفض في: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، ولم يجوز القراءة بها، وضعفها: البيضاوي، والنسفي، ونقل السمعاني تضعيفها، وجعل الثعلبي قراءة النصب أصح وأفصح، وقال الزمخشري عن الخفض: «وليس بسديد».

فقال الطبري: «...وعلى هذا التأويل قول بعض من قرأ قوله: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالخفض

عطفًا بـ ﴿الْأَرْحَامَ﴾، على (الهاء) التي في قوله: ﴿بِهِ﴾، كأنه أراد: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام، فعطف بظاهر على مكني مخفوض. وذلك غير فصيح من الكلام عند

(١) انظر: التيسير، ص ٩٣، وتحبير التيسير، ص ٣٣٤، والنشر: ٢/٢٤٧.

(٢) انظر: زاد المسير: ١/٣٦٧.

(٣) الدر المنثور: ٢/٤٢٤.

العرب؛ لأنها لا تنسُق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة شعر، وذلك لضيق الشعر. وأما الكلام: فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق، والرديء في الإعراب منه.

وقال آخرون: تأويل ذلك: واتقوا الله الذي تساءلون به، واتقوا الأرحام أن تقطعوها..

قال أبو جعفر: وعلى هذا التأويل قرأ ذلك من قرأه نصباً بمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به، واتقوا الأرحام أن تقطعوها عطفاً بـ ﴿الأرحام﴾، في إعرابها بالنصب على اسم الله تعالى ذكره.

قال: والقراءة التي لا نستجيز لقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك: النصب: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي سَاءَ لُونٌ بِهِ﴾ وَالْأَرْحَامَ، بمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها؛ لما قد بينا أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكني في حال الخفض، إلا في ضرورة شعر، على ما قد وصفت قبل «<sup>(١)</sup>».

وقال الثعلبي: «قراءة العامة: نصب، أي: واتقوا الأرحام أن تقطعوها.

وقرأ النخعي ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف وقتادة والأعمش وحمزة: بالخفض، على معنى: وبالأرحام، كما يقال: سألتك بالله والرحمن، ونشدتك بالله والرحمن، والقراءة الأولى أصح وأفصح؛ لأن العرب لا يكلاً بنسق بظاهر على المكني، إلا أن يعيدوا الخافض فيقولون: مررت به وبزيد، أو ينصبون «<sup>(٢)</sup>».

وقال السمعاني: «قرأ حمزة: ﴿الأرحام﴾ بكسر الميم، وتقديره: تساءلون به وبالأرحام... وَضَعَّفُوا هذه القراءة، والقراءة المعروفة: بنصب الميم، وتقديره: واتقوا

(١) تفسير الطبري: ٥١٩/٧-٥٢٣.

(٢) تفسير الثعلبي: ٢٤١-٢٤٢/٣.

الأرحام أن تقطعوها»<sup>(١)</sup>.

وقال الزمخشري: « وقرئ: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالحركات الثلاث، فالنصب على وجهين..

والجر: على عطف الظاهر على المضمرة، وليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: (مررت به وزيد)، و (هذا غلامه وزيد) شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز، ووجب تكرير العامل، كقولك: (مررت به وبزيد)، و (هذا غلامه وغلام زيد)، ألا ترى إلى صحة قولك: (رأيتك وزيداً)، و (مررت بزويد وعمرو)، لَمَّا لم يَقوَ الاتصال؛ لأنه لم يتكرر، وقد تُمَجَّلُ لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار، ونظيرها:

فَذَهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٢)</sup> .....<sup>(٣)</sup>

وقال البيضاوي: « وقرأ حمزة: بالجر عطفًا على الضمير المجرور، وهو ضعيف؛ لأنه كـبعض الكلمة»<sup>(٤)</sup>.

وقال النسفي: « بالجر حمزة على عطف الظاهر على الضمير، وهو ضعيف؛ لأن الضمير المتصل كاسمه متصل والجار والمجرور كشيء واحد فأشبهه العطف على بعض الكلمة»<sup>(٥)</sup>.

وجه الطعن: زعموا أن عطف الضمير على الظاهر بدون إعادة الخافض ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال، فترك الأخذ به أحسن.

(١) تفسير السمعاني: ١/ ٣٩٤.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو من شواهد الكتاب بلا نسبة: ٢/ ٣٨٣، وصدوره: فالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتشتمننا. والشاهد فيه: عطف (الأيام) على الكاف في (بك) دون إعادة الخافض.

(٣) الكشف: ١/ ٤٦٢.

(٤) تفسير البيضاوي: ٢/ ٥٨.

(٥) تفسير النسفي: ١/ ٣٢٧.

فأما ضعفه في القياس: فإن الضمير قد صار عوضاً مما كان متصلًا باسم، نحو: غلامه، وغلأمك، وغلأمي، من التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين<sup>(١)</sup>.

« قال علي بن عيسى: إنهم لم يستحسنوا عطف المظهر على المضممر المرفوع. فلا يجوز أن يقال: اذهب وزيد، وذهبت وزيد بل يقولون: اذهب أنت وزيد، وذهبت أنا وزيد. قال تعالى: ﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا﴾ [المائدة، من الآية: ٢٤] مع أن المضممر المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجوز عطف المظهر على المضممر المرفوع مع أنه أقوى من المضممر المجرور بسبب أنه قد ينفصل، فلأن لا يجوز عطف المظهر على المضممر المجرور مع أنه البتة لا ينفصل كان أولى»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالجر قراءة متواترة نقلاً، فهي قراءة الإمام حمزة من السبعة كما رأيت، ووجهها في العربية صحيح فصيح.

قال النيسابوري: « ومن قرأ بالجر.. وإن كان مستنكراً عند النحاة بدون إعادة الخافض.. إلا أن قراءة حمزة مما ثبت بالتواتر عن رسول الله ﷺ، فلا يجوز الطعن فيها لقياسات نحوية واهية كبيت العنكبوت »<sup>(٣)</sup>.

وقال الألويسي: « وأول من شنع على حمزة في هذه القراءة: أبو العباس المبرّد، حتى قال: لا تحل القراءة بها، وتبعه في ذلك جماعة، منهم: ابن عطية »<sup>(٤)</sup>.

وقال الرازي: « واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات الواردة في

(١) انظر: الحجة للفارسي: ٦٢/٢.

(٢) مفاتيح الغيب: ٤٧٩/٩.

(٣) تفسير النيسابوري: ٣٤١-٣٤٢/٢.

(٤) روح المعاني: ٣٩٥/٢.

اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت... والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن<sup>(١)</sup>.

وقد وُجِّهَتْ هذه القراءة بأنها: على تقدير تكرير الجار، وإن لم يجزه البصريون فقد أجازوه غيرهم. كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام، عطفاً على الضمير في ﴿يَهْءُ﴾، أراد: الذي تسألون به والأرحام، وهو قول الرجل: نشدتك بالله والرحم؛ لأن العرب كان من عادتهم أن يقولوا ذلك<sup>(٢)</sup>.

فقول الإمام الطبري: « والقراءة التي لا نستجيز لقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك: النصب ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، بمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها؛ لِمَا قد بينا أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكني في حال الخفض، إلا في ضرورة شعر».

أقول: هذا غير لازم، على ما قال ابن مالك:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى . . . في الشعر والنثر الصحيح مثبتاً<sup>(٣)</sup>

(١) مفاتيح الغيب: ٤٨٠/٩.

(٢) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٣٤٥/١، والهداية: ١٢١٤/٢، وتفسير الماوردي: ٤٤٧/١، ومفاتيح

الغيب: ٤٧٩-٤٨٠، وتفسير الخازن: ٣٣٧/١، والجلالين، ص ٩٧، والثعالبي: ١٦٠/٢، وأبي

السعود: ١٣٩/٢.

(٣) ألفية ابن مالك، ص ٤٨.

وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا .:. فاذهب فما بك والأيام من عجب  
عطف (الأيام) على الكاف في (بك) بغير الباء.  
وأنشد أيضاً:

نعلق في مثل السواري سيوفنا .:. وما بينها والكعب غوط نfanف<sup>(١)</sup>  
عطف (الكعب) على الضمير في (بينها).

قال البغوي: «العرب لا تكاد تنسق بظاهر على مكنى، إلا بعد أن تعيد الخافض، فتقول:  
مررت به وبزيد، إلا أنه جائز مع قلته»<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور -بعد أن نقل قول المبرد- : لو صليت خلف إمام يقرأ:  
﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾ و﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ لأخذت نعلي ومضيت - :  
« وهذا من ضيق العطن وغرور بأن العربية منحصرة فيما يعلمه »<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان: « وذهبت طائفة إلى أن الواو في ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ واو القسم لا واو العطف،  
والمتلقى به القسم هي الجملة بعده. والله تعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقاته على ما جاء في  
غير ما آية في كتاب الله تعالى، وذهبوا إلى تخريج ذلك فراراً من العطف على الضمير المجرور  
بغير إعادة الجار، وذهاباً إلى أن في القسم بها تنبيهاً على صلتها وتعظيمًا لشأنها، وأنها من الله  
تعالى بمكان. قال ابن عطية: وهذا قول ياباه نظم الكلام وسرده انتهى.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه، ص ٥٣، وهو بلا نسبة في مقاييس اللغة:

٣٥٨/٥، وخزانة الأدب: ١٢٥/٥. وغيرها.

(٢) تفسير البغوي: ١/٥٦١.

(٣) التحرير والتنوير: ٤/٢١٨.



وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية: من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز<sup>(١)</sup>.

وقد أجاد السمين الحلبي في الدفاع عن هذه القراءة، وأطال في ذلك، وناقش أدلة المانعين بما لا مزيد عليه، فقال رحمته: « اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب..

والذي ينبغي أنه يجوز مطلقاً لكثرة السماع الوارد به، وضعف دليل المانعين واعتضاده بالقياس.

أما السماع: ففي النثر كقولهم: (ما فيها غيره وفرسه) بجر (فرسه) عطفاً على الهاء في (غيره). وقوله: ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ في قراءة جماعة كثيرة، منهم حمزة، وستأتي هذه الآية إن شاء الله، ومنه: ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقَيْنَ ﴾ [الحجر، من الآية: ٢٠] ف (من) عطف على (لكم) في قوله تعالى: ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ ﴾ وقوله: ﴿ مَا يَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء، من الآية: ١٢٧] عطف على (فيهن) وفيما يتلى عليكم.

وفي النظم وهو كثير جداً، فمنه قول العباس بن مرداس:

أكر على الكتيبة لا أبالي .. أفيها كان حنفي أم سواها<sup>(٢)</sup>

(١) البحر المحيط: ٤٩٩/٣.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو للعباس بن مرداس السلمي، نسبه له: ابن قتيبة في عيون الأخبار: ٢/٢١١، وأبو هلال العسكري في ديوان المعاني: ١/١١٠، وابن مالك في شرح الكافية الشافية: ١/٦٤-٦٥، والبغدادى في خزانة الأدب: ٢/٤٣٨. وغيرهم.

ف (سواها) عطف على (فيها)، وقول الآخر:

تعلق في مثل السواري سيوفنا .:. وما بينها والأرض غوط نغانف

وأنشد سيبويه:

فالיום قربت تمجوننا وتشتمننا .:. فاذهب فما بك والأيام من عجب

فكثرة ورود هذا وتصرفهم في حروف العطف، فجاؤوا تارة بالواو، وأخرى بـ (لا)،  
وأخرى بـ (أم)، وأخرى بـ (بل) دليل على جوازه.

وأما ضعف الدليل: فهو أنهم منعوا ذلك؛ لأن الضمير كالتنوين، فكما لا يُعطف على  
التنوين لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار. ووجه ضَعْفِهِ أنه كان بمقتضى هذه العلة ألا يعطف  
على الضمير مطلقاً، أعنى سواء كان مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره، وسواء أعيد معه  
الخافض أم لا كالتنوين.

وأما القياس: فلأنه تابع من التوابع الخمسة فكما يؤكد الضمير المجرور ويبدل منه  
فكذلك يعطف عليه»<sup>(١)</sup>.

وقيل: «إنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور، بل الواو للقسم، وهو خفض بحرف

القسم مقسم به، وجواب القسم: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

وَضَعَّفَ هذا بوجهين:

أحدهما: أن قراءتي النصب وإظهار حرف الجر في (بالأرحام) يمنعان من ذلك، والأصل  
توافق القراءات.

والثاني: أنه نُهِيَ أَنْ يُحْلَفَ بغير الله تعالى، والأحاديث مصرحة بذلك.

(١) الدر المصون: ٢/ ٣٩٤-٣٩٦. وانظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٨٧-٣٨٩.

وقدر بعضهم مضافاً؛ فراراً من ذلك فقال: تقديره: ورب الأرحام: قال أبو البقاء: وهذا قد أغنى عنه ما قبله. يعني: الحلف بالله تعالى. ولقائل أن يقول: إن الله تعالى أن يقسم بما شاء كما أقسم بمخلوقاته كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن منهيين عن ذلك. إلا أن المقصود من حيث المعنى ليس على القسم، فالأولى حمل هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا التفات إلى طعن من طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنوية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة»<sup>(١)</sup>.

---

(١) الدر المصون: ٣/ ٥٥٤-٥٥٥.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿مُدْخَلًا﴾ ووردت في موضعين، أولهما: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٣١].

(١٤٨)

والثاني: قوله تعالى: ﴿لِيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [سورة الحج، الآية: ٥٩].

**نأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر: ﴿مَدْخَلًا﴾ في سورتي النساء والحج: بفتح الميم، والباقون من العشرة: بضمها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بضم الميم في: ﴿مُدْخَلًا﴾ فقال:

«وأما قوله: ﴿وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ اِخْتَلَفَتْ فِي قِرَاءَتِهِ: فَقَرَأَتْهُ عَامَةً قِرَاءَةً أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَبَعْضُ الْكُوفِيِّينَ: ﴿وَنُدْخِلَكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ بفتح الميم، وكذلك الذي في الحج: ﴿لِيُدْخِلَنَّهُمْ مَدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ﴾ [الآية: ٥٩]، فمعنى: ﴿وَنُدْخِلَكُمْ مَدْخَلًا﴾، فيدخلون دُخُولًا كَرِيمًا. وقد يحتمل على مذهب مَنْ قرأ هذه القراءة أن يكون المعنى في المدخل: المكان والموضع؛ لأنَّ العرب ربما فتحت الميم من ذلك بهذا المعنى... وقد أنشدني بعضهم سماعاً من العرب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَمْسَانَا وَمَصْبَحَنَا .. بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: التيسير، ص ٩٥، وتحرير التيسير، ص ٣٣٨، والنشر: ٢/٢٤٩.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لأمية بن الصلت، في ديوانه، ص ١٣٤، ونسبه له ابن سيده في المخصص: ٤/٣٢٢، وابن منظور في اللسان: ١٥/٢٨٠، مادة: (م س ا)، وأنشده الفراء في معاني القرآن بلا نسبة: ١/٢٦٤.

وكذلك تفعل العرب فيما كان من الفعل بناؤه على أربعة: تضم ميمه في مثل هذا فتقول: دحرجته أدرجه مُدحرجًا، فهو مُدحرج. ثم تحمل ما جاء على (أفعل يُفعل) على ذلك؛ لأن (يُفعل) من (يُدخل)، وإن كان على أربعة، فإن أصله أن يكون على (يؤفعل)، (يؤدخل) و (يؤخرج)، فهو نظير: (يدحرج).

وقرأ ذلك عامة قرأة الكوفيين والبصريين: ﴿مُدْخَلًا﴾ بضم الميم، يعني: وندخلكم إدخالاً كريماً.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب: قراءة من قرأ ذلك: ﴿وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ بضم الميم، لِمَا وصفنا من أن ما كان من الفعل بناؤه على أربعة في (فَعَل) فالمصدر منه: (مُفَعَل). وأن (أدخل) و (دحرج) (فَعَل) منه على أربعة. ف (المُدخل) مصدره أولى من (مَفَعَل) مع أن ذلك أفصح في كلام العرب في مصادر ما جاء على (أفعل)، كما يقال: أقام بمكان فطاب له المُقام، إذ أريد به الإقامة و (قام في موضعه فهو في مقام واسع)، كما قال جل ثناؤه: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان، الآية: ٥١]، من (قام يقوم). ولو أريد به (الإقامة) لقرئ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ كما قرئ: ﴿وَقُلْ رَبِّ ادْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء، من الآية: ٨٠] بمعنى: الإدخال و الإخراج. ولم يبلغنا عن أحد أنه قرأ: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ ولا ﴿مَخْرَجَ صِدْقٍ﴾ بفتح الميم<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بفتح الميم متواترة، وهي قراءة أهل المدينة، « والمعنى: ندخلكم مكاناً كريماً، أو: ندخلكم دخولاً كريماً »<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي الفارسي: ﴿مُدْخَلًا﴾ -بافتح- يحتمل أن يكون مصدرًا، والعامل فيه فعل

(١) تفسير الطبري: ٢٥٧/٨ - ٢٥٩.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٧/٥.

يدل عليه الظاهر، التقدير: ويدخلكم فتدخلون مدخلا، ويحتمل أن يكون مكاناً، فيعمل فيه الفعل الظاهر، وكذلك يحتمل ﴿مُدْخَلًا﴾ بضم الميم للوجهين<sup>(١)</sup>.

قال الزمخشري: « وَ ﴿مُدْخَلًا﴾ بضم الميم وفتحها، بمعنى المكان والمصدر فيهما »<sup>(٢)</sup>.

(١) الحجة للفارسي: ٧٩/٢، وانظر: الكشف لمكي: ٣٨٦-٣٨٧، والهداية له: ١٣٠٦/٢، وتفسير

القرطبي: ١٦١/٥، والبيضاوي: ٧١/٢، والبحر المحيط: ٦١٦/٣.

(٢) الكشف: ٥٠٣/١.

**- المطلب الرابع: سورة الأنعام:**

وفيها فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.  
[الآية: ٢٣]. (١٤٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي ويعقوب: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾ بالياء، والباقون من العشرة: بالتاء.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص: ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ بالرفع، والباقون من العشرة: بالنصب<sup>(١)</sup>.

فيتلخص من ذلك: قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء، و﴿فَتَنَّهُمْ﴾ بالرفع.

وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾ بالياء، و﴿فَتَنَّهُمْ﴾ بالنصب.

والباقون: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء، و﴿فَتَنَّهُمْ﴾ بالنصب.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالتذكير في: ﴿يَكُنْ﴾، ونصب ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ فقال:

«ثم اختلف القراءة في قراءة ذلك: فقرأته جماعة من قرأة المدينة والبصرة وبعض الكوفيين: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ﴾ بالتاء، بالنصب، بمعنى: لم يكن اختبارنا لهم إلا قيلهم: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ غير أنهم يقرؤون: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء على التأنيث. وإن كانت للقول لا للفتنة، لمجاورته الفتنة، وهي خبر. وذلك عند أهل العربية شاذٌ غير فصيح في الكلام.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠١-١٠٢، وتحبير التيسير، ص ٣٥٣، والنشر: ٢/٢٥٧.

وقد روي بيتٌ للبيد بنحو ذلك، وهو قوله:

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا، وَكَانَتْ عَادَةً . . . مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامَهَا<sup>(١)</sup>

فقال: (وكانت) بتأنيث (الإقدام)، لمجاورته قوله: (عادة).

وقرأ ذلك جماعة من قراء الكوفيين: ﴿ثُعَلْمَرِيكُنْ﴾ بالياء، ﴿فَتَنَّتَهُمْ﴾ بالنصب، ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ بنحو المعنى الذي قصده الآخرون الذين ذكرنا قراءتهم. غير أنهم ذكروا ﴿يَكُنْ﴾ لتذكير ﴿أَنْ﴾.

قال أبو جعفر: وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصواب: لأن ﴿أَنْ﴾ أثبت في المعرفة من (الفتنة) «<sup>(٢)</sup>».

**الرد:** القراءة بالياء والتاء في ﴿يَكُنْ﴾، والرفع والنصب في ﴿فَتَنَّتَهُمْ﴾ - كما سبق في تأصيل القراءة - : كل هذه القراءات متواترة نقلاً؛ لما تقرر من تواتر القراءات العشر، ووجه القراءة بالتاء في ﴿تَكُنْ﴾: لأن الفتنة مؤنث، و﴿فَتَنَّتَهُمْ﴾ بالرفع: لأنه اسم ﴿تَكُنْ﴾، و﴿أَنْ قَالُوا﴾ خبرها<sup>(٣)</sup>. «فأتى بالكلام في الإعراب على رتبته، من غير تقديم ولا تأخير، لا سيما إذا قرئ بالتاء، فهو أقوى لرفع الفتنة؛ لأن التأنيث في الفعل يدل على إضافة الفعل إلى

(١) البيت للبيد، وهو من البحر الكامل، وهو في ديوانه، ص ١٧٠، ونسبه له: الخليل في العين: ٣٢ / ٢، والفارابي في معجم ديوان الأدب: ٣٣١ / ٢، وابن فارس في مقاييس اللغة: ٣٠٥ / ٤، مادة: (ع ر د)، وابن سيده في المحكم: ٥ / ٢، والزمخشري في أساس البلاغة: ٥٨ / ٢، مادة: (ق د م).

(٢) تفسير الطبري: ٢٩٨ / ١١.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٤٠ / ١، والبغوي: ١١٧ / ٢، والبيضاوي: ١٥٧ / ٢، والنسفي: ٤٩٧ / ١، وابن جزي: ٢٥٧ / ١، والبحر المحيط: ٤٦٦ / ٤، وتفسير النيسابوري: ٦١ / ٣، والتحرير والتنوير: ١٧٦ / ٧.



(الفتنة)، فقوي الرفع في الفتنة لتأنيث الفعل، ولتقدم (الفتنة) في اللفظ، ولأنها معرفة، فأما إذا قرئ: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء فالرفع يقوى، لتقدم (الفتنة) في اللفظ، ولأنها معرفة، ولأنها هي (القول) الذي حمل التذكير عليه»<sup>(١)</sup>.

ومن قرأ ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء، ونصب ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ فإنما أنت لأن (القول) هو (الفتنة)، فأنت على المعنى. وقيل: إنما أنت، لأن ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ بمنزلة (مقاتلهم)، فأنت على ذلك<sup>(٢)</sup>.

و ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ -بالنصب- على أنه خبر (كان)، فتكون (كان) ناقصة، واسمها ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ وإنما آخر عن الخبر؛ لأنه محصور<sup>(٣)</sup>.

فتبين بذلك صحة قراءة التأنيث، ورفع ونصب ﴿فَتَنَّهُمْ﴾ من حيث اللغة، مع ثبوته من حيث الرواية. والله أعلم.

(١) الكشف: ٤٢٦/١.

(٢) انظر: الهداية لمكي: ٣/١٩٨٤، والكشف له: ٤٢٦/١، والمحزر الوجيز: ٢/٢٧٨، والبحر المحيط: ٤/٤٦٦، وروح المعاني: ٤/١١٧.

(٣) التحرير والتنوير: ٧/١٧٦.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ

(١٥٠)

وَجَهَّهُ<sup>ط</sup> ﴿﴾ [من الآية: ٥٢].

وقوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجَهَّهُ<sup>ط</sup> وَلَا

تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ ﴿﴾ [سورة الكهف، من الآية: ٢٨].

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر: ﴿بِالْغُدَاةِ﴾ في الأنعام والكهف: بالواو وضم الغين،

والباقون من العشرة: بفتح الغين والألف<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري قراءة ﴿غُدَاةِ﴾، ووصفها ابن عطية بالضعف، وجعل

الزمنخشري قراءة ﴿الغداة﴾ أجود.

فقال الطبري: « وقد ذكر عن عبد الله بن عامر وأبي عبد الرحمن السلمى أنهما كانا

يقرآنه: ﴿بِالْغُدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾، وذلك قراءة عند أهل العلم بالعربية مكروهة؛ لأن (غُدَاة) معرفة، ولا ألف ولا لام فيها، وإنما يعرف بالألف واللام ما لم يكن معرفة، فأما المعارف فلا تعرف

بهما. وبعد فإن (غُدَاة) لا تضاف إلى شيء، وامتناعها من الإضافة دليل واضح على امتناع الألف واللام من الدخول عليها؛ لأن ما دخلته الألف واللام من الأسماء صلحت فيه الإضافة، وإنما تقول

العرب: أتيتك غداة الجمعة، ولا تقول: أتيتك غدوة الجمعة.

والقراءة عندنا في ذلك: ما عليه القراء في الأمصار، لا نستجيز غيرها؛ لإجماعها على

ذلك، وللعلة التي بيننا من جهة العربية<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: « وفي قراءة من قرأ: ﴿بِالْغُدَاةِ﴾ ضعف؛ لأن (غُدَاة) اسم معروف

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٢، وتحبير التيسير، ص ٣٥٥، والنشر: ٢/٢٥٨.

(٢) تفسير الطبري: ٥/١٨.

فحقه أن لا تدخل عليه الألف واللام، ووجه القراءة بذلك: أنهم ألحقوها ضرباً من التنكير إذ قالوا: حيث غدوة يريدون الغدوات، فحسن دخول الألف واللام، كقولهم: (الفينة) و(فينة) اسم معرف<sup>(١)</sup>.

وقال الزمخشري: « وقرئ: ﴿ بِالْغُدُوَّةِ ﴾ وَ ﴿ بِالْغُدُوَّةِ ﴾ أجود؛ لأن (غدوة) علم في أكثر الاستعمال. وإدخال اللام على تأويل التنكير... ونحوه قليل في كلامهم<sup>(٢)</sup>.

ووجه الطعن فيها: أن العرب لا تدخل الألف واللام على (الغدوة)؛ لأنها معرفة بغير ألف ولام، ولا تضيفها العرب يقولون: أتيتك غداة الخميس، ولا يقولون: غدوة الخميس، فهذا دليل على أنها معرفة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: « أما (غدوة) فهو اسم موضوع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يدخل عليه الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت في المصحف بالواو.. ولا دلالة فيه على أنها واو<sup>(٤)</sup>.

**الرد:** قراءة ابن عامر ﴿ بِالْغُدُوَّةِ ﴾ متواترة نقلاً، وهي موافقة لرسم المصحف؛ وذلك لأنها في خط المصحف على القراءتين بالواو، فمن يقرؤها: ﴿ بِالْغُدَاةِ ﴾ يكتبها: ﴿ بِالْغُدُوَّةِ ﴾، كما تكتب: ﴿ الصَّلَاةِ ﴾ وَ ﴿ الزَّكَاةِ ﴾<sup>(٥)</sup>، فقراءة ابن عامر موافقة للرسم حقيقة، وقراءة غيره موافقة للرسم احتمالاً.

(١) المحرر الوجيز: ٥١٢/٣.

(٢) الكشف: ٧١٧/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ١٣٩/٢.

(٤) الحجة للفارسي: ٨٣/٣.

(٥) انظر: المحرر الوجيز: ٥١٢/٣.

ووجه قراءة ابن عامر: قيل: هي لغة في: (الغداة)<sup>(١)</sup>، « وَ غَدْوَةٌ »: معرفة لأنها جعلت علماً لوقت من ذلك اليوم بعينه، وجاز إدخال الألف واللام عليها كما حكى أبو زيد لقيته فينة غير مصروف، والفينة بعد الفينة، فألحقوا لام المعرفة ما استعمل معرفة، وحملوا على ما حكاه الخليل أنه يقال: (لقيته اليوم غدوة) منوناً، ولأن فيها مع تعيين اليوم، إمكان تقدير معنى الشياخ<sup>(٢)</sup>.

وأجاز الخليل أن تقول: أتيتك اليوم غدوة وبكرة، فجعلها بمنزلة ضحوة، فهذا وجه قراءة ابن عامر<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو جعفر النحاس: « وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي، وعبدالله بن عامر، ومالك بن دينار: ﴿ بِالْغُدُوَّةِ ﴾ وباب (غدوة) أن تكون معرفة، إلا أنه يجوز تنكيرها كما تنكر الأسماء الأعلام، فإذا نكرت دخلتها الألف واللام للتعريف<sup>(٤)</sup> ».

وقال أبو حيان: « حكى أبو زيد: لقيته فينة غير مصروف، ولقيته الفينة بعد الفينة أي: الحين بعد الحين، ولمّا خفيت هذه اللغة على أبي عبيد أساء الظن بمن قرأ هذه القراءة، فقال: إنما نرى ابن عامر والسلمي قرأ تلك القراءة اتباعاً للخط، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها؛ لأنهم كتبوا ﴿ الصَّلَاةِ ﴾ وَ ﴿ الزَّكَاةِ ﴾ بالواو ولفظهما على تركها وكذلك (الغداة) على هذا وجدنا العرب انتهت.

وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة التي حكاها سيبويه والخليل، وقرأ بها هؤلاء

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١ / ٤٥١، والتحرير والتنوير: ٧ / ٢٤٧.

(٢) المحرر الوجيز: ٢ / ٢٩٥.

(٣) انظر: زاد المسير: ٢ / ٣٣.

(٤) إعراب القرآن: ٢ / ١١.

الجماعة، وكيف يظن بهؤلاء الجماعة القراء أنهم إنما قرؤوا بها لأنها مكتوبة في المصحف بالواو والقراءة إنما هي سنة متبعة؟. وأيضاً فابن عامر عربي صريح كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن؛ لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم، أحد العرب الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو، والحسن البصري من الفصاحة بحيث يُستشهد بكلامه، فكيف يظن بهؤلاء أنهم لحنوا؟، واغتروا بخط المصحف. ولكن أبو عبيد جهل هذه اللغة، وجهل نقل هذه القراءة فتجاسر على ردها عفا الله عنه»<sup>(١)</sup>.

وقول الزمخشري: «وإدخال اللام على تأويل التنكير.. ونحوه قليل في كلامهم»:

أقول: تكفي القلة في ذلك والصحة؛ إذ لا يشترط في وجه القراءة المتواترة أن يكون أصح وأكثر في العربية، بل يكفي أن يكون صحيحاً، ولو كان قليلاً. والله أعلم.

(١) البحر المحيط: ٤/ ٥٢١-٥٢٢. وانظر: الدر المصون: ٤/ ٦٣٩-٦٤١.

**– المطلب الخامس: سورة الأعراف:**

وفيهما فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ . [من الآية: ٣٢].

(١٥١)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع: ﴿ خَالِصَةٌ ﴾ بالرفع، والباقون من العشرة: ﴿ خَالِصَةً ﴾ بالنصب<sup>(١)</sup>.**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالنصب في: ﴿ خَالِصَةً ﴾ فقال:

« واختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿ خَالِصَةً ﴾ : فقرأ ذلك بعض قرأة المدينة:

﴿ خَالِصَةٌ ﴾ برفعها، بمعنى: قل هي خالصة للذين آمنوا.

وقراه سائر قرأة الأمصار: ﴿ خَالِصَةً ﴾ بنصبها على الحال من ﴿ لهم ﴾، وقد ترك ذكرها من الكلام اكتفاءً منها بدلالة الظاهر عليها، على ما قد وصفت في تأويل الكلام أن معنى الكلام: قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا مشتركة، وهي لهم في الآخرة خالصة. ومن قال ذلك بالنصب جعل خبر ﴿ هِيَ ﴾ في قوله: ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين عندي بالصحة: قراءة من قرأ نصباً؛ لإيثار العرب النصب في الفعل إذا تأخر بعد الاسم والصفة، وإن كان الرفع جائزاً، غير أن ذلك أكثر في كلامهم<sup>(٢)</sup>.**الرد:** قول الإمام الطبري: « وأولى القراءتين عندي بالصحة: قراءة من قرأ نصباً؛ لإيثار العرب النصب في الفعل إذا تأخر بعد الاسم والصفة، وإن كان الرفع جائزاً، غير أن ذلك

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٩، وتحبير التيسير، ص ٣٧١، والنشر: ٢/٢٦٩.

(٢) تفسير الطبري: ١٢/٤٠١.

أكثر في كلامهم» :

هذا ترجيح بالأكثر، ويكفي أن القليل صحيح، ولا يشترط في القراءة موافقة الأكثر الأوضح.

وحجة من رفع: أنه جعل ﴿ خَالِصَةً ﴾ خبراً لـ (هي) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ﴾ تبييناً للخلوص<sup>(١)</sup>. وقيل: خبر مبتدأ مضمرة، أي: هي خالصة<sup>(٢)</sup>، وقيل: ﴿ خَالِصَةً ﴾: مبتدأ، خبره: ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقيل: الرفع على أنه خبر بعد خبر، أي: قل هي للذين آمنوا مشتركة في الدنيا خالصة لهم يوم القيامة، أي ثابتة<sup>(٤)</sup>.

فتلك أربعة أوجه كلها صحيحة في العربية، تدل على صحة وجه هذه القراءة من حيث المعنى واللغة، بعد ثبوتها تواتراً من قراءة أهل المدينة. والله أعلم.

(١) انظر: الكشف: ٤٦١ / ١، والمحزر الوجيز: ٣٩٣ / ٢، والدر المصون: ٣٠١ / ٥.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٢٠٠ / ٧، وابن جزي: ٢٨٧ / ١.

(٣) تفسير النسفي: ٥٦٥ / ١.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٥١٢ / ١، وابن أبي زمنين: ١١٩-١٢٠ / ٢، والكشف لمكي: ٤٦١ / ١،

وتفسير البغوي: ١٨٩ / ٢، والكشاف: ١٠١ / ٢، وتفسير البيضاوي: ١١ / ٣، والدر المصون:

٣٠٢ / ٥، وتفسير النيسابوري: ٢٢٧ / ٣، وأبي السعود: ٢٢٤ / ٣.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾. [سورة الأعراف، الآية: ١١١].  
(١٥٢-١٥٣)

وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾. [سورة الشعراء، الآية: ٣٦].

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وهشام: ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ في الأعراف والشعراء: بالهمز وضم الهاء ووصلها بواو: ﴿ أَرْجِيئُهُ عَجَلًا ﴾. وأبو عمرو ويعقوب: ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ بالهمز والضم من غير صلة، وابن ذكوان: ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ بالهمز وبكسر الهاء ولا يصلها بياء. وقالون وابن وردان: ﴿ أَرْجِيهِ ﴾ بغير همز ويختلسان الكسر.

وورش والكسائي وخلف وابن جمار: ﴿ أَرْجِيهِ ﴾ بغير همز ويصلون الهاء بياء ساكنة.

وعاصم وحمزة: ﴿ أَرْجِيهِ ﴾ بغير همز ويسكنان الهاء، والهاء في الوقف ساكنة بلا خلاف، إلا في مذهب من ضمها سواء وصلها أو لم يصلها: فإن الروم والإشمام<sup>(١)</sup> جائزان فيها<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بترك الهمز وجر الهاء: ﴿ أَرْجِيهِ ﴾، وذلك لأنها أكثر استعمالاً، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأته عامة قراءة المدينة وبعض العراقيين: ﴿ أَرْجِيهِ ﴾ بغير الهمز وبجرّ الهاء.

وقراه بعض قراءة الكوفيين: ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ بترك الهمز وتسكين الهاء، على لغة من يقف على الهاء في المكني في الوصل، إذا تحرك ما قبلها..

(١) الإشمام: هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقيل: هو ضم الشفتين بعد سكون الحرف. انظر: التيسير، ص ٥٨، والنشر: ١٢١/٢.

(٢) انظر: التيسير، ص ١١١، وتحبير التيسير، ص ٣٧٥، والنشر: ٣١١/١-٣١٢.



وقرأه بعض البصريين: ﴿أَرْجِنَّهُ﴾ بالهمز وضم الهاء، على لغة من ذكرت من قيس.

قال أبو جعفر: وأولى القراءات في ذلك بالصواب: أشهرها وأفصحها في كلام العرب، وذلك ترك الهمز وجرُّ الهاء، وإن كانت الأخرى جائزة، غير أن الذي اخترنا أفصح اللغات وأكثرها على ألسن فصحاء العرب»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** لا وجه لترجيح إحدى هذه القراءات على الأخرى؛ وذلك لأنها كلها متواترة من حيث الرواية، وأما من حيث اللغة فلا يشترط موافقتها للغة الفاشية المشهورة - كما سبق - على أن لكل قراءة من هذه القراءات وجهًا معتبرًا لغة: فالهمز في هذا الفعل وتركه لغتان، يقال: أَرَجَيْتَهُ وَأَرْجَأْتَهُ، بمعنى: أَخَّرْتَهُ، وإسكان الهمزة فيه أو حذف الياء عَلمُ البناء على قول البصريين، وعَلمُ الجزم على قول الكوفيين. فأما الهاء: فأصلها أن توصل بواو، فمن أثبت الواو: أتى به على الأصل، فاعتدَّ بالهاء حاجزًا بين الهمزة والواو. ومن حذف الواو ولم يعتدَّ بالهاء حاجزًا لخفائها، فحذف الواو لالتقاء الساكنين على مذهب سيبويه وأكثر البصريين، وقيل: حذف الواو استخفافًا، واكتفي بالضمة الدالة عليها.

ومن وصل الهاء بياء: أبدل من ضمة الهاء كسرة للكسرة التي قبلها، فانقلبت الواو ياء، ومن حذف الياء فعلى وجه العلة في حذف الواو.

ومن أسكن الهاء: فعلى نية الوقف عليها<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٢٢ / ١٣.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ٦٠ / ٤، والكشف: ٤٧٠ - ٤٧١.

**– المطلب السادس: سورة الأنفال:**

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ .

(١٥٤)

[الآية: ٥٩].

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وحفص وحزمة وأبو جعفر: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بالياء، والباقون من العشرة: بالتاء.

وقرأ ابن عامر: ﴿ أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ بفتح الهمزة، والباقون: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالياء في: ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾، وكسر الألف من ﴿ إِنَّهُمْ ﴾، ووصفها الزمخشري بأنها غير منيرة، وجعل الرازي خلافها هو الوجه.

فقال الطبري: « اختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأ ذلك عامة قرأة الحجاز والعراق:

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ ﴾ بكسر الألف من ﴿ إِنَّهُمْ ﴾، وبالتاء في ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ بمعنى: ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا سبقونا ففاتونا بأنفسهم. ثم ابتدئ الخبر عن قدرة الله عليهم فقيل: إِنَّ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةَ لَا يُعْجِزُونَ رَبَّهُمْ، إذا طلبهم وأراد تعذيبهم وإهلاكهم بأنفسهم فيفتوتوه بها.

وقرأ ذلك بعض قرأة المدينة والكوفة: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بالياء في ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾

وكسر الألف من: ﴿ إِنَّهُمْ ﴾ .

وهي قراءة غير حميدة؛ لمعنيين، أحدهما: خروجها من قراءة القرأة وشدوذها عنها.

والآخر: بعدها من فصيح كلام العرب. وذلك أن (يحسب) يطلب في كلام العرب منصوباً وخبره، كقوله: عبد الله يحسب أخاك قائماً، و (يقوم) و (قام). فقارئ هذه القراءة أصحب

(١) انظر: التيسير، ص ١١٧، وتحبير التيسير، ص ٣٨٦، والنشر: ٢ / ٢٧٧.

(يحسب) خبراً لغير مخبر عنه مذكور، وإنما كان مراده ظني: ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزوننا، فلم يُفكّر في صواب مخرج الكلام وسُقمه، واستعمل في قراءته ذلك كذلك ما ظهر له من مفهوم الكلام. وأحسب أن الذي دعاه إلى ذلك: الاعتبار بقراءة عبد الله. وذلك أنه فيما ذكر في مصحف عبد الله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ وهذا فصيح صحيح، إذا أدخلت ﴿أنهم﴾ في الكلام؛ لأن ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ عاملة في ﴿أنهم﴾، وإذا لم يكن في الكلام ﴿أنهم﴾ كانت خالية من اسم تعمل فيه.

وللذي قرأ من ذلك من القرأة وجهان في كلام العرب، وإن كانا بعيدين من فصيح كلامهم، أحدهما: أن يكون أريد به: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، أو: أنهم سبقوا، ثم حذف (أن) و (أنهم)، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، [الروم، من الآية: ٢٤] بمعنى: أن يريكم..

والوجه الثاني: على أنه أراد إضمار منصوب بـ (يحسب)، كأنه قال: ولا يحسب الذين كفروا أنهم سبقوا ثم حذف (أنهم) وأضمر..

وقرأ ذلك بعض أهل الشام: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالتاء من ﴿تَحْسَبَنَّ﴾، ﴿سَبَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ بفتح الألف من ﴿أنهم﴾، بمعنى: ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون.

قال أبو جعفر: ولا وجه لهذه القراءة يُعقل، إلا أن يكون أراد القارئ بـ ﴿لَا﴾ التي في ﴿يُعْجِزُونَ﴾ (لا) التي تدخل في الكلام حشواً وصلته، فيكون معنى الكلام حينئذ: ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا أنهم يعجزون، ولا وجه لتوجيه حرف في كتاب الله إلى التطويل، بغير حجة يجب التسليم لها، وله في الصحة مخرج.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندي: قراءة من قرأ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾

بالتاء، ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِيَّاهُمْ﴾ بكسر الألف من ﴿إِيَّاهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ بمعنى: ولا تحسبن أنت يا محمد الذين جحدوا حجج الله وكذبوا بها سبقونا بأنفسهم ففاتونا، إنهم لا يعجزوننا، أي: يفوتوننا بأنفسهم، ولا يقدرّون على الهرب منا»<sup>(١)</sup>.

وقال الزمخشري: «وقرأ حمزة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء: على أن الفعل (للذين كفروا)، وقيل فيه: أصله (أن سبقوا) فحذفت (أن)... واستدل عليه بقراءة ابن مسعود ؓ: ﴿أنهم سبقوا﴾. وقيل: وقع الفعل على أنهم لا يعجزون، على أن ﴿لا﴾ صلة، و﴿سبقوا﴾ في محل الحال... وقيل معناه: ولا يحسبهم الذين كفروا سبقوا، فحذف الضمير؛ لكونه مفهوماً. وقيل: ولا يحسبن قبيل المؤمنين الذين كفروا سبقوا. وهذه الأقاويل كلها متمحّلة، وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة»<sup>(٢)</sup>.

وقال الرازي: «أكثر القراء على كسر (إن) في قوله: ﴿إِيَّاهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾، وهو الوجه»<sup>(٣)</sup>.

وجه الطعن: الإشكال اللغوي في القراءة بالياء: عدم وجود المفعول الأول لـ(حسب).

**الرد:** القراءة بالياء متواترة نقلاً، فهي قراءة أهل الشام، وحمزة من الكوفة، وأبي جعفر من المدينة.

قال مكّي بن أبي طالب: «خطأ أبو حاتم من قرأ بالياء، ووجهها عند غيره ظاهر حسن»<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٤/٢٨-٣١.

(٢) الكشف: ٢/٢٣١.

(٣) مفاتيح الغيب: ١٥/٤٩٨.

(٤) الهداية: ٤/٢٨٥٩.

واحتج لها أبو علي الفارسي بإضمام مفعول أول يدل عليه قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِرُونَ﴾ أي: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا، واحتج لها الزجاج بتقدير (أن) قبل ﴿سَبَقُوا﴾ فيكون المصدر ساداً مسد المفعولين، وقيل: حذف الفاعل لدلالة الفعل عليه. والتقدير: ولا يحسبن حاسب<sup>(١)</sup>.

أما قول الزمخشري: «ولست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة»:

فقال أبو حيان: «ولم يتفرد بها حمزة كما ذكر، بل قرأ بها: ابن عامر، وهو من العرب الذين سبقوا اللحن، وقرأ علي، وعثمان، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، وأبو عبد الرحمن، وابن محيصن، وعيسى، والأعمش، وتقدم ذكر توجيهها على غير ما نقل مما هو جيد في العربية، فلا التفات لقوله: (ولست بنيرة)»<sup>(٢)</sup>.

وقال الألويسي: «﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ بياء الغيبة وهي قراءة: حفص وابن عامر وأبي جعفر وحمزة، وزعم تفرد الأخير بها وهم، كزعم إنها: (غير نيرة)، فقد نص في (التيسير) على أنه قرأ بها الأولان أيضاً، وفي (المجمع): على أنه قرأ بها الأربعة.

وقال المحققون: إنها أنور من الشمس في رابعة النهار؛ لأن فاعل ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ الموصول بعده ومفعوله الأول محذوف، أي: أنفسهم وحذف للتكرار والثاني جملة سبقوا، أي: لا يحسبن أولئك الكافرون أنفسهم سابقين أي: مُفْلِتِينَ مِنْ أَنْ يُظْفَرَ بِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

الخلاصة: أن القراءة بالياء فيها خمسة أوجه:

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج: ٤٢١/٢، والحجة للفارسي: ١٥٥/٤، وتفسير القرطبي: ٣٣/٨-٣٤،

والمحرر الوجيز: ٥٤٤/٢، والتحرير والتنوير: ٥٤/١٠.

(٢) البحر المحيط: ٣٤٢/٥.

(٣) روح المعاني: ٢١٩/٥.

الأول: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا؛ لأنها في حرف ابن مسعود رضي الله عنه : ﴿إِنَّهُمْ سَبَقُوا﴾، فإذا كان الأمر كذلك فهي بمنزلة قولك حسبت أن أقوم، وحسبت أقوم، وحذف (أن) كثير في القرآن، قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر، من الآية: ٦٤] والمعنى: أن أعبد<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن نُضْمِرَ فاعلاً للحسبان ونجعل الذين كفروا المفعول الأول، والتقدير: ولا يحسبن أحد الذين كفروا<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن يضم المفعول الأول، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سابقين فائتين من عذابنا<sup>(٣)</sup>.

الرابع: ولا يحسبن من خلفهم الذين كفروا سبقوا، فيكون ضمير الفاعل في ﴿يَحْسَبْنَ﴾ يعود على ﴿مَنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال، من الآية: ٥٧]، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ : مفعول أول، و﴿سَبَقُوا﴾ في موضع الثاني<sup>(٤)</sup>.

الخامس: يجوز أن يكون الفاعل لِمَنْ قرأ بالياء: النبي ﷺ فتستوي القراءة بالياء والتاء، والتقدير: ولا يحسبن محمد الذين كفروا سبقوا<sup>(٥)</sup>.

أما القراءة بفتح الهمزة من ﴿أَنْهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾: فاستبعدها أبو حاتم وأبو عبيد،

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٢١/٢.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ٤٩٨/١٥، والبحر المحيط: ٣٤١/٥.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٦٩/٤، ومفاتيح الغيب: ٤٩٨/١٥، وتفسير الجلالين، ص ٢٣٧، وفتح القدير: ٣٦٥/٢.

(٤) انظر: الهداية: ٢٨٦٠/٤، والبحر المحيط: ٣٤١/٥، والدر المصون: ٦٢٣/٥.

(٥) انظر: الكشف: ٤٩٣/١.

ولا بُعْدَ فيها؛ لأنها تعليل للنهي، على حذف لام العلة، أي: لا تحسبهم فائقين لأنهم لا يعجزون، أي: لا يقع منك حسابان لفوتهم؛ لأنهم لا يعجزون، أي: لا يفوتون<sup>(١)</sup>.

قال ابن الجوزي: « قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِرُونَ ﴾ قرأ الجمهور: بكسر الألف. وقرأ ابن عامر: بفتحها وعلى قراءته اعتراض. لقائل أن يقول: إذا كان قد قرأ ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء، وقرأ ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ بالفتح، فقد أقرهم على أنهم لا يعجزون ومتى علموا أنهم لا يعجزون، لم يلاموا. فقد أجاب عنه ابن الأنباري فقال: المعنى: ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ لا يحسبن أنهم يعجزون و ﴿ لَا ﴾ زائدة مؤكدة. وقال أبو علي: المعنى: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا وآباءهم سبقوا، لأنهم لا يفوتون، فهم يُعْجِرُونَ على كفرهم<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٨/٢، والهداية: ٢٨٦١/٤، والكشف: ٤٩٤/١، وتفسير السمعي:

٢/٢٧٤، والبغوي: ٢/٣٠٣، والكشاف: ٢/٢٣١، والمحرر الوجيز: ٢/٥٤٥، وتفسير القرطبي:

٨/٣٣-٣٤، والبحر المحيط: ٥/٣٤٢، وأبي السعود: ٤/٣٢، وروح المعاني: ٥/٢٢٠، والتحرير

والتنوير: ١٠/٥٤.

(٢) زاد المسير: ٢/٢٢٠.

## – المطلب السابع: سورة التوبة:

وفيها فروع:

**الفروع الأول:** قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ﴾. [من الآية: ٣٦]. (١٥٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿ اثْنَا عَشَرَ ﴾ و ﴿ أَحَدَ عَشَرَ ﴾ في يوسف، و ﴿ سَعَةَ عَشَرَ ﴾ في المدثر: بإسكان العين في الثلاثة، ويمد ألف ﴿ اثْنَا ﴾ مدًا مشبعًا من أجل الساكنين، والباقون من العشرة: بفتح العين في الثلاثة<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** أنكر الزمخشري القراءة بإسكان العين في: ﴿ اثْنَا عَشَرَ ﴾ فقال:

« وقرئ: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ ﴾ بتحريك الياء. و ﴿ أَحَدَ عَشَرَ ﴾ بسكون العين، تخفيفًا لتوالي المتحركات فيما هو في حكم اسم واحد، وكذا إلى (تسعة عشر)، إلا (اثني عشر)؛ لثلاثا يلتقي ساكنان»<sup>(٢)</sup>.

وجه الطعن: الجمع بين ساكنين على غير حَدِّيهِمَا.

**الرد:** قراءة أبي جعفر متواترة نقلًا، وتفرد بها تفرد اشتهار لا اقتصار، ووجه القراءة بإسكان العين من ﴿ اثْنَا عَشَرَ ﴾: التخفيف لتوالي الحركات<sup>(٣)</sup>.

والتقاء الساكنين على غير حَدِّهِ كثير الورود في اللغة، وحرف المد مع الساكن أخف من توالي الحركات، على أن العمدة في ذلك كله على الرواية، وقد صَحَّحَتْ بذلك قراءة ولغَةً. والله أعلم.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٩٠، والنشر: ٢/ ٢٧٩.

(٢) الكشف: ٢/ ٤٤٢-٤٤٣.

(٣) انظر: المحرر الوجيز: ٣/ ٣٠.



**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ﴾. [من الآية: ٣٠].

(١٥٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ عاصم والكسائي ويعقوب: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ بالتنوين، والباقون من العشرة: بغير تنوين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري، وابن عطية القراءة بالتنوين في: ﴿ عُزَيْرٌ ﴾، وذهب السمرقندي إلى أن إثبات التنوين أجود.

فقال الطبري: « واختلفت القرأة في قراءة ذلك: فقرأته عامة قرأة أهل المدينة وبعض المكيين والكوفيين: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ لا ينونون (عزيراً).

وقراه بعض المكيين والكوفيين: ﴿ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ بتنوين ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ قال: هو اسم مجرئ. وإن كان أعجمياً، لخفته. وهو مع ذلك غير منسوب إلى الله، فيكون بمنزلة قول القائل: زيد بن عبد الله، وأوقع (الابن) موقع الخبر. ولو كان منسوباً إلى الله لكان الوجه فيه إذا كان الابن خبراً: الإجراء والتنوين، فكيف وهو منسوب إلى غير أبيه.

وأما من ترك تنوين ﴿ عُزَيْرٌ ﴾: فإنه لما كانت الباء من (ابن) ساكنة مع التنوين الساكن، والتقى ساكنان، فحذف الأول منهما استثقالاً لتحريكه..

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأ: ﴿ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ بتنوين ﴿ عُزَيْرٌ ﴾؛ لأن العرب لا تنون الأسماء إذا كان (الابن) نعتاً للاسم، وتنونه إذا كان خبراً، كقولهم: هذا زيد بن عبد الله، فأرادوا الخبر عن زيد بأنه: ابن الله، ولم يريدوا أن يجعلوا

(١) انظر: التيسير، ص ١١٨، وتحبير التيسير، ص ٣٨٩، والنشر: ٢ / ٢٧٩.

(الابن) له نعتاً، و (الابن) في هذا الموضع خبر لـ ﴿عُزَيْرٌ﴾؛ لأن الذين ذكر الله عنهم أنهم قالوا ذلك إنما أخبروا عن ﴿عُزَيْرٌ﴾ أنه كذلك، وإن كانوا بقليلهم ذلك كانوا كاذبين على الله مفتريين»<sup>(١)</sup>.

وقال السمرقندي: «.. فلا اختلاف بين النحويين: أن إثبات التنوين أجود من طريق أهل

اللغة»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: «وقرأ عاصم والكسائي ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ بتنوين ﴿عُزَيْرٌ﴾، والمعنى أن ابناً على هذا خبر ابتداء عن عزير، وهذا هو أصح المذاهب؛ لأن هذا هو المعنى المنعني عليهم، وعزير ونحوه ينصرف عجمياً كان أو عربياً، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ دون تنوين ﴿عُزَيْرٌ﴾، فقال بعضهم: ﴿ابْنُ﴾ خبر عن ﴿عُزَيْرٌ﴾ وإنما حذف التنوين من ﴿عُزَيْرٌ﴾ لاجتماع الساكنين، ونحوه قراءة من قرأ: ﴿أَحَدٌ اللَّهُ الصَّكْمُ﴾ [الإخلاص: ١-٢] قال أبو علي: وهو كثير في الشعر.

قال القاضي أبو محمد: فالألف على هذه القراءة والتأويل ثابتة في ﴿ابْنُ﴾ وقال بعضهم: ﴿ابْنُ﴾ صفة لـ ﴿عُزَيْرٌ﴾ كما تقول زيد بن عمرو وجعلت الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد وحذف التنوين إذا جاء الساكنان كأنهما التقياً من كلمة واحدة، والمعنى عزير ابن الله معبودنا وإلهنا، أو المعنى معبودنا أو إلهنا عزير ابن الله.

قال القاضي أبو محمد: وقياس هذه القراءة والتأويل أن يحذف الألف من «ابن» لكنها ثبتت في

خط المصحف، فيترجح من هذا كله أن قراءة التنوين في ﴿عُزَيْرٌ﴾ أقواها»<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٤ / ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) تفسير السمرقندي: ٥٢ / ٢.

(٣) المحرر الوجيز: ٣ / ٢٣-٢٤.

**الرد:** القراءة بترك التنوين متواترة من حيث الرواية، فلا وجه لترجيح أخرى أو تقويتها عليها من حيث النقل، وكون التنوين أكثر وأفصح لا يرد قراءة ترك التنوين؛ إذ يكفي بعد ثبوتها رواية أن تكون فصيحة صحيحة.

وقد وُجِّهَتْ بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه اسم أعجمي ومعرفة، فوجب أن لا ينصرف، وهو ما جزم به الزمخشري<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيد: هو أعجمي خفيف فانصرف كنوح ولوط وهود.

وتعقبه ابن قتيبة، واختار ترك التنوين؛ لأنه أعجمي على أربعة أحرف وليس بمصغر، إنما هو اسم أعجمي جاء على هيئة المصغر، كسليمان جاء على هيئة عثمان وليس بمصغر<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: أن تنوينه حذف لوقوع الابن صفة له، فإنه مرفوع بالابتداء و ﴿أَبْنُ﴾ صفته، والخبر محذوف أي: عزيز ابن الله نبينا أو إمامنا أو رسولنا، ومتى وقع الابن صفة بين علمين غير مفصول بينه وبين موصوفه، حذفت ألفه خطأ وتنوينه لفظاً<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: قال الفراء: لمَّا كانت النون من عزيز ساكنة وهي نون التنوين والباء من الابن ساكنة والتقى ساكنان حذفت الأول منهما استثقلاً لتحريكه<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٣١/٥، والكشاف: ٢٦٣/٢، ومفاتيح الغيب: ٢٩/١٦، وتفسير ابن جزي:

٣٣٦/١، والبحر المحيط: ٤٠٢/٥، والدر المصون: ٣٨/٦، وتفسير النيسابوري: ٤٥٥/٣، وأبي

السعود: ٥٩/٤، وفتح القدير: ٤٠٢/٢، والتحرير والتنوير: ١٦٨/١٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤٠٢/٥.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٤٢/٢، ومفاتيح الغيب: ٢٩/١٦، والدر المصون: ٣٨/٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: ٤٣١/١.

واختار مكي بن أبي طالب حذف التنوين؛ لأن عليه أكثر القراء<sup>(١)</sup>.

فهذه كلها أوجه صحيحة فصيحة تدل على وجه هذه القراءة، مع ثبوتها رواية. والله

أعلم.

---

(١) انظر: الكشف: ١/٥٠١-٥٠٢.

**الفرع الثالث:** قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾.  
[من الآية: ٤٠]. (١٥٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ﴾ بنصب التاء، والباقون من العشرة: بالرفع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** استبعد مكي بن أبي طالب قراءة النصب: ﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ﴾، وجعل الزمخشري والنسفي الرفع أوجه، ووصفه البيضاوي بأنه أبلغ.

فقال مكي بن أبي طالب: «وقرأ علقمة، والحسن، ويعقوب: ﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ﴾ بالنصب، وهو بعيدٌ من وجوه».

أحدهما: أن الرفع أبلغ؛ لأنها لم تنزل كذلك، والنصب يدل على أنها جعلت كذلك بعد أن لم تكن عليا.

وبعيد أيضاً: من أنه يلزم أن يقال: (وكلمته هي العليا)؛ لأنه لا يجوز في الكلام: (أعتق زيد غلام أبي زيد)، والثاني هو الأول.

وزعم قوم إن إظهار الضمير في هذا حسن؛ لأن فيه معنى التعظيم، ولأن المعنى لا يشكّل، وليس بمنزلة زيد ونحوه الذي يشكّل..

ومثل: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة، الآية: ١] ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة، الآية: ٢] «<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٩١، والنشر: ٢/٢٧٩.

(٢) الهداية: ٤/٣٠٠٣-٣٠٠٥.

وقال الزمخشري: « وقرئ: ﴿ كَلِمَةً اللَّهُ ﴾ بالنصب، والرفع أوجه »<sup>(١)</sup>.

وقال البيضاوي: « والرفع أبلغ؛ لما فيه من الإشعار بأن كَلِمَةَ الله عالية في نفسها وإن فاق غيرها فلا ثبات لتفوقه ولا اعتبار ولذلك وَسَطَ الفصل »<sup>(٢)</sup>.

وقال النسفي: « والرفع على الاستئناف أوجه؛ إذ هي كانت ولم تزل عالية »<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بالنصب متواترة، ونسبتها ليعقوب إنما هي نسبة اشتهار، وقد رواها أمم عن أمم.

قال القرطبي: « وزعم الفراء أن قراءة النصب بعيدة<sup>(٤)</sup>، قال: لأنك تقول أعتق فلان غلام أبيه، ولا تقول غلام أبي فلان. وقال أبو حاتم نَحْوًا من هذا. قال: كان يجب أن يقال وكلمته هي العليا. قال النحاس: الذي ذكره الفراء لا يشبه الآية، ولكن يشبهها ما أنشد سيوييه:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء . . . نغص الموت ذا الغنى والفقيرا<sup>(٥)</sup>

فهذا حسن جيد لا إشكال فيه، بل يقول النحويون الحُذَّاق: إن في إعادة الذكر في مثل

هذا فائدة وهي أن فيه معنى التعظيم، قال الله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [الزلزلة، الآية: ١]

(١) الكشاف: ٢/ ٢٧٢.

(٢) تفسير البيضاوي: ٣/ ٨٢.

(٣) تفسير النسفي: ١/ ٦٨١.

(٤) نص قوله: « ولست أستحب ذلك لظهور الله تبارك وتعالى؛ لأنه لو نصبها -والفعل فعله- كان أجود الكلام أن يقال: (وكلمته هي العليا)، ألا ترى أنك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون: أعتق أبوك غلام أبيك ». معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٣٨.

(٥) البيت من البحر الخفيف، وهو منسوب لعدي بن زيد في: خزنة الأدب: ١/ ٣٨١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩، ولسوادة بن عدي في: الكتاب: ١/ ٦٢.

﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة، الآية: ٢] فهذا لا إشكال فيه «<sup>(١)</sup>».

قيل: هو ضعيف لثلاثة أوجه:

أحدها: وضع الظاهر موضع المضمرة، إذ الوجه أن تقول: وكلمته.

الثاني: أن فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى فصارت عليا، وليس كذلك.

الثالث: أن توكيد مثل ذلك بـ (هي) بعيد، إذ القياس أن يكون (إياها).

قال السمين الحلبي: أما الأول فلا ضعف فيه؛ لأن القرآن ملآن من هذا النوع، وهو من أحسن ما يكون؛ لأن فيه تعظيماً وتفخيماً. وأما الثاني فلا يلزم ما ذكر وهو أن يكون الشيء المصير على الضد الخاص، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المصير عن صفة ما إلى هذه الصفة. وأما الثالث فـ (هي) ليست تأكيداً البتة، إنما (هي) ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيداً وقد نص النحويون على أن المضمرة لا يؤكد المظهر؟<sup>(٢)</sup>.

ووجه القراءة بالنصب: على أنها معطوفة على المفعول الأول لجعل، وهو كلمة الذين كفروا، والتقدير: وجعل كلمة الذين كفروا السفلى، وجعل كلمة الله هي العليا، فكلمة الله معطوفة على المفعول الأول والعليا معطوفة على المفعول الثاني<sup>(٣)</sup>.

وما ذكره الزمخشري والنسفي من كون الرفع أوجه، وما جعله البيضاوي من كونه أبلغ: لا يرد قراءة النصب؛ إذ لا يشترط في موافقة العربية أن يكون الوجه أوجه أو أبلغ، بل يكفي أن يكون صحيحاً بليغاً، ولو خالف الأشهر والأقيس. والله أعلم.

(١) تفسير القرطبي: ١٤٩/٨، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١٩/٢-١٢٠.

(٢) انظر: الدر المصون: ٥٢/٦-٥٣.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٦١/٢، والبغوي: ٣٥٣/٢، والمحزر الوجيز: ٣٦/٣، وتفسير القرطبي:

١٤٩/٨، والدر المصون: ٥٢/٦، والتحرير والتنوير: ٢٠٦/١٠.

**الفرع الرابع:** قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ

لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ ﴾ [من الآية: ٦١] (١٥٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ﴾ بالخفض، والباقون من العشرة: بالرفع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالرفع في: ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾، واستبعد النحاس قراءة الخفض، ونقل عنه الشوكاني ذلك ولم يتعقبه.

فقال الإمام الطبري: « وأما قوله: ﴿ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ ﴾، فإن القراءة اختلفت في قراءته، فقرأ ذلك عامة قراءة الأمصار: ﴿ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ بمعنى: قل هو أذن خير لكم، وهو رحمة للذين آمنوا منكم فرفع (الرحمة) عطفاً بها على (الأذن).

وقراه بعض الكوفيين: ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ عطفاً بها على (الخير)، بتأويل: قل أذن خير لكم، وأذن رحمة.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي: قراءة من قرأه: ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ بالرفع، عطفاً بها على (الأذن)، بمعنى: وهو رحمة للذين آمنوا منكم. وجعله الله رحمة لمن اتبعه واهتدى بهداه، وصدّق بما جاء به من عند ربه؛ لأن الله استنقذهم به من الضلالة، وأورثهم باتباعه جنّاته<sup>(٢)</sup>.

وقال النحاس: « وقرؤوا ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ خفضاً، عطفاً على ﴿ خَيْرٌ ﴾، وهذا عند أهل العربية بعيد؛ لأنه قد باعد بين الاسمين، وهذا يقبح في المخفوض<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١١٨، وتحبير التيسير، ص ٣٩٢، والنشر: ٢/ ٢٨٠.

(٢) تفسير الطبري: ١٤/ ٣٢٧-٣٢٨.

(٣) إعراب القرآن: ٢/ ١٢٤.



ونقل عنه الشوكاني ذلك، ولم يتعقبه<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالخفض في ﴿وَرَحْمَةٍ﴾ قراءة متواترة نقلاً، قرأ بها الإمام حمزة كما سبق، وهو أحد القراء السبعة، ونسبتها له نسبة اشتهار.

وقد استُبعدت هذه القراءة؛ لتباعد المعطوف عن المعطوف عليه.

قال أبو علي الفارسي: « والبعد بين الجار وما عطف عليه لا يمنع من العطف، ألا ترى أن من قرأ: ﴿وَقِيلَهُ يَكْرِبٌ﴾ [الزخرف، من الآية: ٨٨] إنما يحمله على قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف، من الآية: ٨٥] وعلم قيله<sup>(٢)</sup>.

ووجه القراءة بالخفض: على معنى الإضافة، نَسَقًا على ﴿حَيْرٍ﴾ المخفوض بإضافة ﴿أذن﴾ إليه. أي: هو أذن خير لكم وأذن رحمة<sup>(٣)</sup>، «والجملة على هذه القراءة معترضة بين المتعاطفين، تقديره: أذن خير ورحمة<sup>(٤)</sup>».

وقيل: «عطفًا على معنى: أذن خير وأذن شر<sup>(٥)</sup>».

قال النيسابوري: «نعم هو أذن ولكن نعم الأذن، إذ أريد: هو أذن في الخير والحق وفيما

(١) انظر: فتح القدير: ٤٢٨/٢.

(٢) الحجة للفارسي: ٣٣٠/٢.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٦٩/٢، والهداية: ٣٠٥٢/٤، وتفسير البغوي: ٣٦٤/٢، والكشاف:

٢٨٤/٢، والمحزر الوجيز: ٥٣/٣، وزاد المسير: ٢٧٣/٢، وتفسير القرطبي: ١٩٣/٨،

والبيضاوي: ٨٦/٣، وابن جزي: ٣٤١/١، والبحر المحيط: ٤٤٨/٥، وتفسير الجلالين،

ص ٢٥١، والثعالبي: ١٩٢/٣.

(٤) الدر المصون: ٧٤/٦.

(٥) تفسير الثعلبي: ٦٣/٥.

يجب سماعه وقبوله، وليس بإذن في غير ذلك، ويؤيده قراءة حمزة: ﴿وَرَحْمَةً﴾ بالجر عطفاً عليه عطف الخاص على العام، أي: هو أذن خير ورحمة، لا يسمع ولا يقبل غيرهما<sup>(١)</sup>.

وهذه أوجه كلها صحيحة في اللغة، صحيحة في المعنى، فلا وجه لرد هذه القراءة، واستبعادها بعد ثبوتها رواية، وصحتها لغة ومعنى. والله أعلم.

---

(١) تفسير النيسابوري: ٣/٤٩٥.

**- المطلب الثامن: سورة يونس:**

وفيهما فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ ظُلْمًا**لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴿٣٥﴾. [من الآية: ٣٥]. (١٥٩-١٦٠-١٦١)**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وورش عن نافع وابن عامر: ﴿أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي﴾ بفتح الياء

والهاء وتشديد الدال.

وقالون عن نافع وأبو عمرو: كذلك إلا أنهما يخفيان حركة الهاء، وروي ذلك عن ابن

جماز.

والنص عن قالون بالإسكان، أي: مع التشديد، وابن وردان: بالإسكان والتشديد، وكذا

ابن جماز. وقال اليزيدي عن أبي عمرو: كان يشم الهاء شيئاً من الفتح. وأبو بكر: بكسر الياء

والهاء، وحفص ويعقوب: بفتح الياء وبكسر الهاء، وحزمة والكسائي وخلف: بفتح الياء

وإسكان الهاء وتخفيف الدال<sup>(١)</sup>.**الطعن:** رجّح الإمام الطبري قراءة: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الهاء وتشديد الدال، وجعل ابن

جزري قراءة التشديد أولى وأبلغ في الاحتجاج.

فقال الإمام الطبري: « واختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأته عامة قراء أهل المدينة:

﴿أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي﴾ بتسكين الهاء وتشديد الدال، فجمعوا بين ساكنين، وكأنّ الذي دعاهم إلى

ذلك أنهم وجّهوا أصل الكلمة إلى أنه: أم من لا يهتدي، ووجدوه في خطّ المصحف بغير ما

قرؤوا، وأن التاء حذفت لما أدغمت في الدال، فأقروا الهاء ساكنة على أصلها الذي كانت

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٢، وتحبير التيسير، ص ٣٩٩، والنشر: ٢/ ٢٨٣-٢٨٤.

عليه، وشدّدوا الدال؛ طلباً لإدغام التاء فيها، فاجتمع بذلك: سكون الهاء والدال. وكذلك فعلوا في قوله: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾، [النساء، من الآية: ١٥٤] وفي قوله: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس، من الآية: ٤٩].

وقرأ ذلك بعض قراء أهل مكة والشام والبصرة: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الهاء وتشديد الدال. وأمّوا ما أمّه المدنيون من الكلمة، غير أنهم نقلوا حركة التاء من (يهتدي) إلى الهاء الساكنة فحرّكوا بحركتها، وأدغموا التاء في الدال فشدّدوها.

وقرأ ذلك بعض قراء الكوفة: ﴿يَهْدَى﴾ بفتح الياء وكسر الهاء، وتشديد الدال، بنحو ما قصده قراء أهل المدينة، غير أنه كسر الهاء لكسرة الدال من (يهتدي)؛ استثقلاً للفتحة بعدها كسرةً في حرف واحد.

وقرأ ذلك بعدد، عامة قراء الكوفيين: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ : بتسكين الهاء وتخفيف الدال. وقالوا: إن العرب تقول: (هديت) بمعنى (اهتديت)، قالوا: فمعنى قوله: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾: أم من لا يهدي: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْتَدِي﴾ إلا أن يهدى.

قال أبو جعفر: وأولى القراءة في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ بفتح الهاء وتشديد الدال؛ لما وصفنا من العلة لقارئ ذلك كذلك، وأن ذلك لا يدفع صحته ذو علم بكلام العرب، وفيهم المنكر غيره. وأحقُّ الكلام أن يقرأ بأفصح اللغات التي نزل بها كلام الله<sup>(١)</sup>.

وقال ابن جزي: «﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ بتشديد الدال معناه: لا يهتدي في نفسه، فكيف يهدي غيره، وقرئ بالتخفيف، بمعنى: يهدي غيره، والقراءة الأولى أبلغ في الاحتجاج»<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٥ / ٨٧-٨٨.

(٢) تفسير ابن جزي: ٩٣ / ٢.

**الرد:** قال صاحب (الإتحاف): « واستشكلت قراءة سكون الهاء مع تشديد الدال من حيث الجمع بين الساكنين، قال النحاس: لا يقدر أحد أن ينطق به، وقال المبرد: من رام هذا لا بد أن يحرك حركة خفيفة، وأجاب عنه القاضي بأن المدغم في حكم المتحرك، وقال السمين: لا بُعْدَ فيه فقد قرئ به في ﴿ نِعْمًا ﴾ و ﴿ تَعْدُوا ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقول الإمام الطبري: « وأحقُّ الكلام أن يقرأ بأفصح اللغات التي نزل بها كلامُ الله » : هذا ترجيح بالأفصح، كما يرجح به في التفسير رحمته، وغيره فصيح، ولا يشترط لوجه القراءة أن يكون أقيس أو أفصح.

وحجة من أسكن الهاء وخفف: أنه بناه على: (هدى يهدي غيره)، فالمفعول مضممر قام مقام الفاعل، ومعنى: (إلا أن يهدي) أي: إلا أن يُهدى فلا يهتدي.

وحجة من كسر الهاء: أنه لما أدغم الياء في الدال لم يلق حركة التاء على الهاء، شَبَّهه بالحرفين المنفصلين اللذين أدغم الأول في الثاني، ولا تُلقَى حركة الأول على ما قبله، بل تُحذف، نحو إدغام أبي عمرو: ﴿ يَجْعَلْ لَكُمْ ﴾ [الأنفال، من الآية: ٢٩] و ﴿ يَقُولُ لَهُ ﴾ [البقرة، من الآية: ١١٧] وشبهه، فبقيت الهاء ساكنة، وأول المدغم ساكن، فكسر الهاء لالتقاء الساكنين.

وحجة من كسر الياء مع كسر الهاء: أنه لَمَّا كسر الهاء لالتقاء الساكنين على ما ذكرنا أتبع حركة الياء الهاء، وحركة الدال؛ ليعمل اللسان في ثلاث كسرات عملاً واحداً، وكان سيئوبه يرى جواز كسر حرف المضارعة لغة، إلا الياء؛ لثقل الكسرة عليها، وهذه القراءة حجة عليه.

وحجة من اختلس الحركة في الهاء: أنه لما ألقى حركة التاء على الهاء اختلسها ولم يشبها؛ إذ ليست بأصل على الهاء، وليبين أنها حركة لغير الهاء، ولم يمكنه إبقاء الهاء ساكنة لسكون أول المدغم، فلم يكن بد من إلقاء حركة التاء، فاختلسها، لتخلص الهاء من

(١) الإتحاف، ص ٣١٢.

السكون، وليدل أنها ليست بأصل في الهاء، فتوسَّط حالة بين حالتين، كالذي يُقرأ في الحروف الممالة بين اللفظين<sup>(١)</sup>.

وحجة من أسكن الهاء مع تشديد الدال: أنه لم يبال بالتقاء الساكنين، لأن المدغم في حكم المتحرك<sup>(٢)</sup>.

وهذه التوجيهات تبين بوضوح أوجه هذه القراءات، وصحتها في اللغة، مع صحتها في النقل عن رويت عنه من أئمة القراءات تواتراً. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١١٦/٢، والكشف: ٥١٨-٥١٩/١، وتفسير البغوي: ٣٥٣/٢،

والكشف: ٣٢٩/٢، وأبي السعود: ١٤٣-١٤٤/٤، وروح المعاني: ١١٤/١١.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي: ١١٢/٣.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [آية: ٥٨].

(١٦٢)

**نأصيل القراءة:** روى رويس عن يعقوب: ﴿ فَلَنتَفَرَحُوا ﴾ بالتاء، والباقون من العشرة: بالياء<sup>(١)</sup>.

وقرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس: ﴿ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ ﴾ بالتاء، والباقون من العشرة: بالياء<sup>(٢)</sup>.

فتلخص من ذلك ثلاث قراءات: ١ - رويس: بالتاء فيهما: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ ﴾.

٢ - قراءة ابن عامر وأبي جعفر: بالياء في الأول، والتاء في الثاني: ﴿ فَلَنتَفَرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ ﴾.

٣ - بالياء فيهما: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾، وهي قراءة الباقيين من العشرة.

والقراءة بالتاء في الحرفين مروية أيضاً عن: أبي بن كعب<sup>(٣)</sup>، وعثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبي جعفر المدني، وقتادة، والجحدري، والأعمش<sup>(٤)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالتاء في: ﴿ فَلَنتَفَرَحُوا ﴾ و ﴿ يَجْمَعُونَ ﴾، وجعل الزمخشري القراءة بالتاء هي الأصل.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٠٠، والنشر: ٢/ ٢٨٥.

(٢) انظر: التيسير، ص ١٢٢، وتحبير التيسير، ص ٤٠٠، والنشر: ٢/ ٢٨٥.

(٣) تفسير الثعلبي: ١٣٦/٥.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٧٦/٦.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ : فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالياء، ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ بالياء أيضاً، على التأويل الذي تأولناه، من أنه خبر عن أهل الشرك بالله..

وروي عن أبي بن كعب في ذلك ما: حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا أبي، عن سفيان، عن أسلم المنقري، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب: أنه كان يقرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء..

وكان أبو جعفر القارئ فيما ذكر عنه: يقرأ ذلك نحو قراءة أبي: بالتاء جميعاً.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك: ما عليه قراء الأمصار من قراءة الحرفين جميعاً بالياء: ﴿فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾ لمعنيين، أحدهما: إجماع الحجة من القراء عليه.

والثاني: صحته في العربية، وذلك أن العرب لا تكاد تأمر المخاطب باللام والتاء، وإنما تأمره فتقول: افعل ولا تفعل.

وبعد، فإني لا أعلم أحداً من أهل العربية إلا وهو يستردى أمر المخاطب باللام، ويرى أنها لغة مرغوب عنها، غير الفراء، فإنه كان يزعم أن اللام في الأمر هي البناء الذي خلق له، واجهت به أم لم تُواجه، إلا أن العرب حذف اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، كما حذفوا التاء من الفعل. قال: وأنت تعلم أن الجازم والناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حُذفت التاء ذهب اللام، وأُحْدِثت الألف في قولك: (اضرب) و (افرح)؛ لأن الفاء ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء، كما قال: ﴿أَدَارِكُوا﴾ [الأعراف، الآية:

[٣٨] و ﴿أَنفَلْتُمْ﴾ [التوبة، الآية: ٣٨].



وهذا الذي اعتلّ به الفراء عليه لا له، وذلك أن العرب إن كانت قد حذفت اللام في المواجّه وتركتها، فليس لغيرها إذا نطق بكلامها أن يُدخِل فيها ما ليس منه ما دام متكلمًا بلغتها. فإن فعل ذلك: كان خارجًا عن لغتها، وكتابُ الله الذي أنزله على محمد بلسانها، فليس لأحد أن يتلوه إلا بالأفصح من كلامها، وإن كان معروفًا بعضُ ذلك من لغة بعضها، فكيف بما ليس بمعروف من لغة حيّ ولا قبيلة منها؟، وإنما هو دعوى لا تثبتُ بها حجّة ولا صحة»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** صوب الإمام الطبري القراءة بالياء في اللفظين، والقراءة بالتاء: قراءة متواترة ثبتت عن رويس في اللفظ الأول، وعنه وعن ابن عامر وأبي جعفر في اللفظ الثاني تواترًا، فلا وجه لترجيح قراءة الياء من حيث الرواية.

ووجه التاء في الفعلين ظاهر، فقد وُجّهت القراءة بالتاء في الحرفين: على معنى المخاطبة للمؤمنين<sup>(٢)</sup>.

قال الزمخشري: « وقرئ: ﴿فَلْتَفَرِّحُوا﴾ بالتاء، وهو الأصل والقياس، وهي قراءة رسول الله ﷺ فيما روي»<sup>(٣)</sup>.

ومعنى (هو الأصل): لأن حكم الأمر في المخاطب والغائب واحد إلا أنه خفف أمر المخاطب بحذف اللام وبحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال»<sup>(٤)</sup>.

قال الفراء: الأصل في الأمر للمخاطب والغائب اللام نحو لتقم يا زيد وليقم زيد،

(١) تفسير الطبري: ١٥/١٠٨-١١٠.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/١٢١، والهداية: ٥/٣٢٨٦.

(٣) الكشف: ٢/٣٥٣.

(٤) تفسير النيسابوري: ٣/٥٩١.

وذلك لأن حكم الأمر في الصورتين واحد، إلا أن العرب حذفوا اللام من فعل المأمور المخاطب لكثرة استعماله، وحذفوا التاء أيضاً وأدخلوا ألف الوصل نحو (اضرب) و (اقتل) ليقع الابتداء به وكان الكسائي يعيب قولهم: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، إلا أن ذلك هو الأصل<sup>(١)</sup>.

وقال النحاس: « سبيل الأمر أن يكون باللام، ليكون معه حرف جازم، كما أن مع النهي حرفاً إلا أنهم يحذفون من الأمر للمخاطب، استغناء بمخاطبته، وربما جاؤوا به على الأصل منه»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان: « وهذه هي اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب. وأما ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بالياء فهي لغة قليلة»<sup>(٣)</sup>.

أما ﴿تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون من باب الالتفات فيكون في المعنى كقراءة الجماعة، فإن الضمير يراد به من يراد بالضمير في قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾.

والثاني: أنه خطاب لقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ﴾ [يونس، من الآية: ٥٧]، وهذه القراءة تناسب قراءة الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾<sup>(٤)</sup>، وقيل: « لأن بعده خطاباً في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ [من الآية: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْتُمْ مِّنْهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَذِنَ لَكُمْ﴾، فحُمِلَ صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى آخِرِهِ؛ لِيَتَّفِقَ اللَّفْظُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: معاني القرآن: ١/٤٦٩-٤٧٠.

(٢) إعراب القرآن: ٢/١٥١.

(٣) البحر المحيط: ٦/٧٦-٧٧.

(٤) الدر المصون: ٦/٢٢٦.

(٥) انظر: الكشف: ١/٥٢٠.

ووجه القراءة بالياء في الأول، والتاء في الثاني: « على معنى: فبذلك فليفرح المؤمنون فهو خير مما تجمعونه أيها المخاطبون »<sup>(١)</sup>.

فتلك أوجه صحيحة فصيحة كلها، تدل على صحة القراءة بالتاء في الموضوعين، وكونها قليلة لا يضر، ما دامت ثبتت، وثبت لها وجه صحيح في اللغة. والله أعلم.

---

(١) تفسير البيضاوي: ٣/١١٧.

**المطلب التاسع: سورة هود:**

وفيها فروع:

**الفروع الأول:** قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلِنِ مَا لَيْسَ

لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّهُ يَعْظُوكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾. [الآية: ٤٦]. (١٦٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر: ﴿ فَلَا تَسْأَلِنِ ﴾ بفتح اللام وكسرالنون وتشديدها، وابن كثير كذلك إلا أنه بفتح النون: ﴿ فَلَا تَسْأَلِنِ ﴾ ، والباقون من العشرة: بإسكان اللام وكسر النون وتخفيفها: ﴿ تَسْأَلِنِ ﴾<sup>(١)</sup>.وأثبت الياء في الوصل: ورش وأبو جعفر وأبو عمرو، وفي الحاليين: يعقوب، والباقون من العشرة: بحذفها في الحاليين<sup>(٢)</sup>.**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بفتح اللام وتشديد النون مفتوحة: ﴿ فَلَا تَسْأَلِنِ ﴾،

فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ فَلَا تَسْأَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾، فقرأ ذلك عامة قراء

الأمصار: ﴿ فَلَا تَسْأَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾، بكسر النون وتخفيفها ونحوها بكسرها إلى الدلالة على الياء التي هي كناية اسم الله في: فلا تسألني.

وقرأ ذلك بعض المكيين وبعض أهل الشام: ﴿ فَلَا تَسْأَلِنِ ﴾ بتشديد النون وفتحها،

بمعنى: فلا تسألن يا نوح ما ليس لك به علم.

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٥، وتحبير التيسير، ص ٤٠٦، والنشر: ٢/٢٨٩.

(٢) انظر: تحبير التيسير، ص ٤١٠، والنشر: ٢/٢٩٢.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: تخفيفُ النون وكسرها؛ لأن ذلك هو الفصيح من كلام العرب المستعمل بينهم»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** كل هذه القراءات متواترة نقلاً؛ لِمَا تقرر من تواتر القراءات العشر، ولها وجه في اللغة: فمن فتح اللام والنون وشدد: جعل النون المشددة التي تدخل في الأمر والنهي للتأكيد، وفتح اللام التي قبلها، ولئلا يلتقي ساكنان، والفعل للواحد أبداً مع النون الثقيلة والخفيفة مبني على الفتح، وعدى الفعل إلى مفعول واحد وهو: (ما)، وذلك حسن في (سأل)؛ لأنه غير داخل على ابتداء وخبر.

وكذلك العلة لمن شدد وكسر النون، غير أنه عدى الفعل إلى مفعولين، وهما: الياء، و(ما)، فحذف الياء لدلالة الكسرة عليها. وكان أصله ثلاث نونات: (تسألنني) في النون المشددة التي للتأكيد مقام نونين، فالنون التي تدخل مع الياء في اسم المضمرة المفعول، في نحو: ضربني، فحذف إحدى النونات لاجتماع الأمثال تخفيفاً، كما تحذف في (إني)، وأصلها: (إني)<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٣٥٠-٣٥٢/١٥.

(٢) انظر: الكشف: ٥٣٢/١، ومفاتيح الغيب: ٣٥٩/١٨، وتفسير البيضاوي: ١٣٧/٣، والنسفي: ٦٤/٢، والدر المصون: ٣٣٨/٦، والنيسابوري: ١٦/٤، وروح المعاني: ٢٦٩/٦، والتحرير والتنوير: ٨٦/١٢.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكْتُمْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ

يَعْقُوبَ ۗ ﴾ [الآية: ٧١]. (١٦٤)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وحمزة وحفص: بالنصب، والباقون من العشرة: بالرفع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالرفع في: ﴿ يَعْقُوبَ ۗ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأته عامة قراء العراق والحجاز: ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبُ ۗ ﴾ برفع ﴿ يَعْقُوبُ ۗ ﴾، ويعيد ابتداء الكلام بقوله: ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبُ ۗ ﴾، وذلك وإن كان خبراً مبتدأً ففيه دلالة على معنى التبشير.

وقراه بعض قراء أهل الكوفة والشام: ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ ۗ ﴾ نصباً.

فأما الشامي منهما: فذكر أنه كان ينحوب بـ ﴿ يَعْقُوبَ ۗ ﴾ نحو النصب بإضمار فعل آخر مشاكل للبشارة، كأنه قال: ووهبنا له من وراء إسحاق يعقوب. فلما لم يظهر ﴿ وَهَبْنَا ۗ ﴾ عمل فيه (التبشير)، وعطف به على موضع ﴿ إِسْحَقَ ۗ ﴾، إذ كان ﴿ إِسْحَقَ ۗ ﴾ وإن كان مخفوضاً، فإنه بمعنى المنصوب بعمل (بشرنا) فيه، كما قال الشاعر:

جِنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ .. أَوْ مِثْلِ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ  
أَوْ عَامِرِ بْنِ طَفَيْلٍ فِي مَرْكَبِهِ .. أَوْ حَارِثًا، يَوْمَ نَادَى الْقَوْمُ: يَا حَارِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٥، وتحبير التيسير، ص ٤٠٧، والنشر: ٢/ ٢٩٠.

(٢) البيتان من البحر البسيط، وهما لجرير، في ديوانه، ص ٢٤٢، والأول من شواهد سيبويه في الكتاب:

١/ ١٦٩، ونسبه لجرير. ونسبه لجرير أيضاً: المبرد في المقتضب: ٤/ ١٥٣، والسيرافي في شرح

أبيات سيبويه: ١/ ٥٠. وغيرهم.

وأما الكوفي منهما: فإنه قرأه بتأويل الخفض فيما ذكر عنه، غير أنه نصبه لأنه لا يجزئ.

وقد أنكر ذلك أهل العلم بالعربية من أجل دخول الصفة بين حرف العطف والاسم. وقالوا: خطأ أن يقال: (مررت بعمر و في الدار و في الدار زيد) وأنت عاطف بـ (زيد) على (عمر و)، إلا بتكرير الباء وإعادتها، فإن لم تعد كان وجه الكلام عندهم الرفع، وجاز النصب، فإن قُدم الاسم على الصفة جاز حينئذ الخفض، وذلك إذا قلت: (مررت بعمر و في الدار و زيد في البيت). وقد أجاز الخفض والصفة معترضةً بين حرف العطف والاسم بعض نحويي البصرة.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي: قراءة من قرأه رفعاً؛ لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، والذي لا يتناكره أهل العلم بالعربية، وما عليه قراءة الأمصار.

فأما النصب فيه: فإن له وجهًا، غير أنني لا أحبُّ القراءة به؛ لأن كتاب الله نزلَ بأفصح السُنن العرب، والذي هو أولى بالعلم بالذي نزل به من الفصاحة»<sup>(١)</sup>.

وجه الطعن: أنه لا يُدرى أمنسوب هو أم مجرور؛ لأن الفتحة في آخره يجوز أن تكون علامة نصب وجر؛ لأنه ممنوع من الصرف للعجمة والتعريف، وتحديد ذلك موقوف على المعنى والتقدير.

ثم إن تبين أحد الإعرابين -الجر أو النصب- فالنصب غير جيد عند كثير من أئمة النحو، -كسيبويه- من أجل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف.

هذا إذا قيل: إنه معطوف على ﴿يَسْحَقَ﴾ الذي موضعه النصب.

وإن كان مجرورًا فليس بجيد أيضًا عند سيبويه وموافقيه إلا بإعادة الجار؛ لأجل الفصل

(١) تفسير الطبري: ٣٩٦/١٥-٣٩٧.

بين الجار والمجرور بالظرف، وحق المجرور أن يكون ملاصقاً لحروف الجر، ووجه عدم جودته: أن حرف العطف نائب مناب الفعل، والعامل ههنا: الجار، فكما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور، لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بالنصب والرفع- متواترتان نقلاً، ولا وجه لترجيح إحداهما على الأخرى من حيث الثبوت، ولا يُردُّ قراءة النصب أو الجر إتيانها على الأقل النادر، ما دام صحيحاً فصيحاً.

وللنصب وجه معتبر وهو: النصب بفعل مضمّر يدل عليه الكلام، كأنه قال: ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب. وهذا الوجه لا اعتراض عليه، ونظائره كثيرة، والتقدير فيه سائغ، قال مكّي بن أبي طالب: « وهو حسن ». وكون الكلمة لا يُدرى أهى مرفوعة أم مجرورة؛ لاتفاق العلامة في الحالين لا يعد إشكالاً في الحقيقة، وإن أشكل في الظاهر، فإن الاسم المقصور يلزم حالة واحدة بحيث لا يعرف الاسم أمرفوع هو أم منصوب أم مجرور إلا بالنظر في السياق والعوامل.

وقد يطرأ ذلك في غيره أيضاً، كما لو قال قائل: مررت بأبي وأخي معه، فإن لفظ (أخي) يحتمل الرفع والجر، والسياق لا يحدد أحد المعنيين، بل يحتملهما مع كون كل من المعنيين صحيحاً<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: توجيه مشكل القراءات، ص ٢٦٧.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١٦٢/٢، والكشف: ٥٣٥/١، وتفسير البغوي: ٣٩٣/٢، والكشاف: ٣٨٨/٢، والمحرر الوجيز: ١٨٩-١٩٠/٣، وزاد المسير: ١٣٢/٤، وتفسير البيضاوي: ٢٤٥/٣-٢٤٦، وأبي السعود: ٢٢٥/٤، وروح المعاني: ٩٨-٩٩/١٢، وتوجيه مشكل القراءات الفرشية العشرية، ص ٢٦٨.



« وأجاز الكسائي والأخفش وأبو حاتم أن يكون ﴿يَعْقُوبَ﴾ في موضع جر على معنى: وبشرناها من وراء إسحاق بيعقوب»<sup>(١)</sup>.

فتحصل من هذا كله وجه صحة نصب الباء، سواء كان ذلك نصباً أو جرّاً. والله أعلم.

---

(١) تفسير القرطبي: ٦٩/٩.

**الفرع الثالث:** قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ

وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوزٍ﴾. [الآية: ١٠٨]. (١٦٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف في اختياره: بضم السين، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لحن النحاس قراءة ضم السين، وحكم عليها ابن عطية بالشذوذ، وحكى الشوكاني قول النحاس ولم يعقب.

فقال النحاس: « وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾ بضم السين، وقال أبو عمرو: والدليل على أنه ﴿سَعِدُوا﴾ أن الأول ﴿شَقُوا﴾ ولم يقل: أشقوا.

قال أبو جعفر: رأيت علي بن سليمان يتعجب من قراءة الكسائي ﴿سَعِدُوا﴾ مع علمه بالعربية؛ إذ كان هذا لحنًا لا يجوز؛ لأنه إنما يقال: سعد فلان وأسعده الله -جلّ وعزّ- فأسعد مثل أمرض، وإنما احتج الكسائي بقولهم: مسعود، ولا حجة له فيه؛ لأنه يقال: مكان مسعود فيه ثم يحذف فيه ويسمى به<sup>(٢)</sup>.

ونقل الشوكاني كلامه ولم يتعقبه<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عطية: « وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر:

﴿سَعِدُوا﴾ بفتح السين، وهو فعل لا يتعدى. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص:

﴿سَعِدُوا﴾ بضم السين، وهي شاذة، ولا حجة في قولهم: (مسعود)؛ لأنه (مفعول) من

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٦، وتحرير التيسير، ص ٤٠٨، والنشر: ٢/ ٢٩٠.

(٢) إعراب القرآن: ٢/ ١٨٤.

(٣) انظر: فتح القدير: ٢/ ٥٢٥-٥٢٦.

(أسعد) على حذف الزيادة، كما يقال: محبوب من (أحب)، ومجنون من: (أجنه الله)، وقد قيل في (مسعود) إنما أصله الوصف للمكان، يقال: مكان مسعود فيه، ثم نقل إلى التسمية به، وذكر أن الفراء حكى أن هذيلاً تقول: سعده الله بمعنى: أسعده.

ويضم السين قرأ ابن مسعود، وطلحة بن مُصَرِّف، وابن وثَّاب، والأعمش<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بضم السين متواترة نقلاً، وهي: « لغة حكيت عن العرب خارجة عن القياس، حكى: سعده الله، بمعنى: أسعده الله، وذلك قليل، وقولهم: مسعود، يدل على (سعد الله). حكى الكسائي: سَعَدُوا وأسعدوا، اللغتان بمعنى<sup>(٢)</sup> ».

قال الثعلبي: « (سَعَدُوا) بضم السين أي: رزقوا السعادة، يقال: سعد وأسعد بمعنى واحد<sup>(٣)</sup> ».

قال الألويسي: « وقرأ جمهور السبعة: ﴿سَعِدُوا﴾ بالبناء للفاعل، واختار ذلك: علي بن سليمان، وكان يقول: عجباً من الكسائي كيف قرأ ﴿سَعِدُوا﴾ مع علمه بالعربية.

وهذا عجيب منه، فإنه ما قرأ إلا ما صح عنده، ولم يقرأ بالرأي، ولم يتفرد بذلك، وروي عنه أنه احتج لذلك بقولهم: مسعود، وتعقب: بأنه لا حجة فيه، لاحتمال أنه كان مسعود فيه. وذكر أن الفراء حكى أن هذيلاً تقول: سعده الله تعالى بمعنى أسعده. وقال الجوهري: سعد بالكسرة فهو سعيد، مثل قولهم: سلم فهو سليم، وسعد فهو مسعود، وقال أبو نصر عبد الرحيم القشيري: ورد سعده الله تعالى فهو مسعود، وأسعده الله تعالى فهو مسعد،

(١) المحرر الوجيز: ٢٠٩/٣.

(٢) الكشف: ٥٣٦/١. وانظر: تفسير السمرقندي: ١٧٢/٢، والبغوي: ٤٠٢-٤٠٣، وزاد المسير:

١٦٢/٤، وتفسير البيضاوي: ٢٦٤/٣.

(٣) تفسير الثعلبي: ١٠٢/٩-١٠٣.

وما أَلْطَفَ الإِشَارَةَ فِي - { شَقُّوْا } وَ { سَعِدُوْا } - عَلَى قِرَاءَةِ الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ فِي الْأَوَّلِ،  
وَالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِي الثَّانِي، فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَلِيُحْمَدَ اللهُ تَعَالَى، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا  
نَفْسَهُ»<sup>(١)</sup>.

---

(١) روح المعاني: ١٢/١٤٥-١٤٦.

**- المطلب العاشر: سورة يوسف:**

وفيها فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢٣]. (١٦٦-١٦٩)

**نأصيل القراءة:** في لفظ ﴿هَيْتَ﴾ خمس قراءات متواترات، الأولى: بكسر الهاء وياء ساكنة، وتاء مفتوحة ﴿هَيْتَ﴾، لنافع وابن ذكوان وأبي جعفر.  
الثانية: كذلك، لكن بدل الياء همز ﴿هَيْتَ﴾، وهي لهشام.  
الثالثة: بكسر الهاء مع الهمز وضم التاء ﴿هَيْتُ﴾، لهشام أيضاً.  
الرابعة: بفتح الهاء وياء ساكنة وضم التاء ﴿هَيْتُ﴾، لابن كثير.  
الخامسة: كذلك مع فتح التاء ﴿هَيْتَ﴾، وهي للباقيين من العشرة<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بفتح الهاء والتاء وتسكين الياء، وحكى الطبري والبعوي عن أبي عمرو والكسائي إنكار قراءة الهمز وكسر الهاء وضم التاء: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾، ووههم الفارسي قراءة كسر الهاء مع الهمز وفتح التاء: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ لغة ومعنى.

فقال الإمام الطبري: « وقوله: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾: اختلفت القرأة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرأة الكوفة والبصرة: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بفتح الهاء والتاء، بمعنى: هلمَّ لك، وادن وتقرَّب..»

وقرأ ذلك جماعة من المتقدمين: ﴿وَقَالَتْ هَيْتُ لَكَ﴾ بكسر الهاء، وضم التاء والهمزة، بمعنى: تهيأت لك، من قول القائل: (هَيْتُ لِلأمر أهِيء هَيْئَةً).

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٨، وتحبير التيسير، ص ٤١٣، والنشر: ٢/٢٩٣-٢٩٥.

وممن روي ذلك عنه: ابن عباس، وأبو عبد الرحمن السلمي، وجماعة غيرهما..

\* حدثني المثنى، قال: حدثنا الحجاج، قال: حدثنا حماد، عن عاصم بن بهدلة، قال: كان أبو وائل يقول: ﴿ هَيْتُ لَكَ ﴾: أي تهيأت لك. وكان أبو عمرو بن العلاء والكسائي ينكران هذه القراءة.

\* حدثت عن علي بن المغيرة، قال: قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: شهدت أبا عمرو وسأله أبو أحمد أو أحمد وكان عالماً بالقرآن، وكان لألاء<sup>(١)</sup>، ثم كبر، ففعد في بيته، فكان يؤخذ عنه القرآن، ويكون مع القضاة، فسأله عن قول من قال: ﴿ هَيْتُ لَكَ ﴾ بكسر الهاء، وهمز الياء. فقال: أبو عمرو: سئى أي: باطل، جعلها (فعلت) من: (تهيأت)، فهذا الخندق، فاستعرض العرب حتى تنتهي إلى اليمن: هل تعرف أحداً يقول: ﴿ هَيْتُ لَكَ ﴾؟

\* حدثني الحارث، قال: حدثنا القاسم، قال: لم يكن الكسائي يحكي: ﴿ هَيْتُ لَكَ ﴾ عن العرب.

وقرأ ذلك عامة قراءة أهل المدينة: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ بكسر الهاء، وتسكين الياء، وفتح التاء.

وقرأه بعض المكيين: ﴿ هَيْتُ لَكَ ﴾ بفتح الهاء، وتسكين الياء، وضم التاء..

قال أبو جعفر: وأولى القراءة في ذلك: قراءة من قرأه: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ بفتح الهاء والتاء، وتسكين الياء؛ لأنها اللغة المعروفة في العرب دون غيرها، وأنها فيما ذكر قراءة رسول الله ﷺ.

\* حدثنا الحسن بن يحيى، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، قال ابن مسعود: قد سمعت القرأة، فسمعتهم متقاربين، فاقروا كما علمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف، فإنما هو كقول أحدكم: (هلم) و (تعال). ثم قرأ عبد الله:

(١) لألاء: هو بائع اللؤلؤ. انظر: لسان العرب: ١/ ١٥٠، مادة: (لأ).

﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ فقلت: يا أبا عبد الرحمن، إن ناساً يقرؤونها: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ فقال عبد الله: إنني أقرؤها كما علّمت، أحبُّ إليَّ<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>».

وقال الفارسي: « روى هشام بن عامر بإسناده عن ابن عامر: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ من تهيأت

(١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير، باب: (قوله تعالى: ﴿ وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾: ٧٧/٦، مختصراً.

قال ابن حجر في الفتح: « عن سليمان هو الأعمش، قوله: عن عبد الله بن مسعود قالت: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ وقال: « إنما نقرؤها كما علّمناها ». هكذا أورده مختصراً، وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش بلفظ: « أني سمعت القراء فسمعتهم متقاربين فاقروا كما علمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف، فإنما هو كقول الرجل: هلم وتعال، ثم قرأ: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ فقلت: إن ناساً يقرؤونها: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ قال: لا لأن أقرأها كما علمت أحب إلي ». وكذا أخرجه ابن مردويه من طريق شيبان وزائدة عن الأعمش نحوه، ومن طريق طلحة بن مصرف عن أبي وائل أن بن مسعود قرأها: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ بالفتح، ومن طريق سليمان التيمي عن الأعمش بإسناده لكن قال بالضم، وروى عبد بن حميد من طريق أبي وائل قال: قرأها عبد الله بالفتح فقلت له: إن الناس يقرؤونها بالضم فذكره، وهذا أقوى، قلت: وقراءة ابن مسعود بكسر الهاء وبالضم وبالفتح بغير همز، وروى عبد بن حميد عن أبي وائل أنه كان يقرؤها كذلك لكن بالهمز، وقد تقدم إنكار أبي عمرو ذلك، لكن ثبت ما أنكره في قراءة هشام في السبعة وجاء عنه الضم والفتح أيضاً، وقرأ بن كثير: بفتح الهاء وبالضم، وقرأ نافع وابن ذكوان: بكسر أوله وفتح آخره، وقرأ الجمهور بفتحهما، وقرأ ابن محيصن: بفتح أوله وكسر آخره، وهي عن ابن عباس أيضاً والحسن، وقرأ ابن أبي إسحاق أحد مشايخ النحو بالبصرة بكسر أوله وضم آخره، وحكى النحاس أنه قرأ بكسرهما، وأما ما نقل عن عكرمة أنها بالهورانية فقد وافقه عليه الكسائي والفراء وغيرهما، وعن السدي أنها لغة قبطية معناها: هلم لك، وعن الحسن أنها بالسريانية كذلك، وقال أبو زيد الأنصاري: هي بالعبرانية وأصلها (هيت لج) أي: تعاله، فعربت، وقال الجمهور: هي عربية معناها الحث على الإقبال، والله أعلم «: ٣٦٤/٨.

(٢) تفسير الطبري: ٣١-٢٥/١٦.

لك بكسر الهاء وهمز الياء وضمّ التاء.

وكذلك حدّثني ابن بكر مولى بني سليم عن هشام. وقال: أما ما رواه الحلواني عن هشام: ﴿هَيْتَ﴾ مهموزاً بفتح التاء وكسر الهاء، فهو أن يشبه أن يكون وهمماً من الراوي؛ لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم يتهياً لها، يبيّن ذلك أن في السورة مواضع تدلّ على خلاف ذلك من قوله: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف، من الآية: ٢٣]، وقوله: ﴿أَمْرَاتُ الْعَزِيزِ تَرُودُ فَنَهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف، من الآية: ٣٠] وقوله: ﴿أَنَا رَوَدْتُهَ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف، من الآية: ٥١] وقوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف، من الآية: ٥٢]، ولو كان على هذه الرواية لقلت له: هيت لي، فالوهم في هذه الرواية ظاهر<sup>(١)</sup>.

ونقل الإمام ابن الجوزي قوله ولم يعقب<sup>(٢)</sup>.

وقال البغوي: «والوجه أن في هذه الكلمة ثلاث لغات: ﴿هَيْتَ﴾، و ﴿هَيْتَ﴾ و ﴿هَيْتُ﴾، والكل بمعنى: هلم، وقرأ السلمي وقتادة: ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ بكسر الهاء وضمّ التاء مهموزاً، على مثال جئتُ، يعني: تهيأت لك، وأنكره أبو عمرو والكسائي وقالوا: لم يحك هذا عن العرب، والأول هو المعروف عند العرب، قال ابن مسعود رضي الله عنه: أقراني النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عطية: «وقرأ الحلواني عن هشام: ﴿هَيْتَ﴾ بكسر الهاء والهمز وفتح التاء، قال أبو علي: ظاهر أن هذه القراءة وهم؛ لأنه كان ينبغي أن تقول: هيت لي، وسياق الآيات يخالف هذا﴾»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الحجة له: ٤/٤١٦-٤٢٠.

(٢) انظر: زاد المسير: ٢/٤٢٦.

(٣) تفسير البغوي: ٢/٤١٧-٤١٩.

(٤) المحرر الوجيز: ٣/٢٣٣.



**الرد:** قول الإمام الطبري: « وأولى القراءة في ذلك: قراءة من قرأه: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ بفتح الهاء والتاء، وتسكين الياء؛ لأنها اللغة المعروفة في العرب دون غيرها، وأنها فيما ذُكر قراءة رسول الله ﷺ »:

أقول: والكل قراءة رسول الله ﷺ، ثبتت بنقل الكافة عن الكافة تواتراً، وكل قراءة منها لها وجه معتبر في العربية: ففتح الهاء وكسرها لغتان، وفتح التاء على المخاطبة من المرأة ليوسف، على معنى الدعاء له والاستجلاب له إلى نفسها، على معنى: هلم لك. أي: تعال يا يوسف إلي.

أما من ضم التاء: فعلى الإخبار عن نفسها بالإتيان إلى يوسف، ودل على ذلك قراءة من همز؛ لأنه يجعله من (تهيات لك) تخبر عن نفسها أنها متصنعة له متهيئة، وقد تحتمل قراءة من لم يهمز أن تكون على إرادة الهمز، لكن خفف الهمزة، فيكون من (تهيات) فيكون فعلاً..

ويجوز أن يكون الهمز من قولهم: هُوتُ بالرجل أهوؤ هُوًا، إذا ارتبته بشيء. ع. حكاه أبو زيد، فيكون على هذا الاشتقاق (هيت) فعلاً، ويكون الفعل إذا كسرت الهاء مبنياً للمفعول على (فعلت)، والأول أليق بالمعنى؛ لأن معناه في الهمز الاستعداد والتهيؤ له، وليس المعنى على التهمة والارتياب<sup>(١)</sup>.

أما توهيم قراءة هشام بالهمز وفتح التاء: ﴿ هَيْتَ ﴾ كما زعم الفارسي لأن فتح التاء للخطاب ليوسف، فيجب أن يكون اللفظ: (قالت هَيْتَ لي)، ولأن المعنى على خلافه؛ لأنه كان يفرّ منها ويتباعد عنها، وهي تراوده وتطلبه، فكيف تخبره عن نفسه أنه تهيأ لها، هذا ضد حالهما<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الكشف: ٨-٩ / ٢. والكشاف: ٤٢٩ / ٢.

(٢) انظر: الحجّة للفارسي: ٤ / ٤٢٠.

فقال الإمام ابن الجزري في (النشر): « وليس الأمر كما زعم أبو علي، ومن تبعه، والحلواني ثقة كبير حجة، خصوصاً فيما رواه عن هشام، وقالون على أنه لم ينفرد بها على زعم من زعم، بل هي رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر.. ولذلك جمع الشاطبي بين هذين الوجهين عن هشام في قصيدته فخرج بذلك عن طريق كتابه لتحري الصواب»<sup>(١)</sup>.

وقال البنّ الدميّاطي: « وهي قراءة صحيحة، كما في (النشر) وغيره، خلافاً لمن وهم الحلواني، ومعناها: تهيأ لي أمرك»<sup>(٢)</sup>.

فثبت بذلك صحتها من حيث اللغة. والله أعلم.

(١) النشر: ٢/ ٢٩٤.

(٢) الإتحاف، ص ٣٣٠.

## – المطلب الحادي عشر: سورة إبراهيم:

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [الآية: ٢٢].

(١٧٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي ﴾ بكسر الياء، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** طعن كثير من المفسرين والنحاة في قراءة حمزة: ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ بكسر الياء؛ لأن ياء الإضافة إذا كان ما قبلها ساكناً تحرك بالفتح فقط.

فضعفها الزمخشري فقال: « وقرئ: ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ بكسر الياء، وهي ضعيفة، واستشهدوا لها بيت مجهول:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَائِيٌّ . . . قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٤، وتحرير التيسير، ص ٤٢٤-٤٢٥، والنشر: ٢/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) البيت من أرجوزة للأغلب العجلي: شاعر مخضرم، أسلم وهاجر، ثم استشهد في وقعة نهاوند.

نسبه له: الأزهري في معاني القراءات: ٢/ ٦٢، وأبو حيان في تفسيره: ٦/ ٤٢٩، والبغدي في خزنة الأدب: ٤/ ٤٣١. وقال: وأول هذه الأرجوزة:

أقبل في ثوب معافري . . . بين اختلاط الليل والعشي

إلى أن قال:

ماض إذا همّ بالمضي . . . قال لها هل تلك يا تائي.

وأنشده بلا نسبة: الفراء في معاني القرآن: ٢/ ٧٦، وابن جني في المحتسب: ٢/ ٤٩، والفارسي في

الحجة: ٤/ ٤١٥، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٦٩.

وكانه قدّر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة فحرّكها بالكسر، لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح؛ لأنّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة، حيث قبلها ألف في نحو (عصاي)، فما بالها وقبلها ياء؟.

فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحرّكت بالكسر على الأصل. قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات»<sup>(١)</sup>.

وجعل السمرقندي الفتح أظهر اللغات بعد أن حكى عن أبي عبيد تغليط الكسر، فقال: «قرأ حمزة: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ بكسر الياء، وهي قراءة الأعمش. وقرأ الباقون: بنصب الياء. قال أبو عبيدة: النصب أحسن، والأول ما نراه إلا غلطاً، وهكذا قال الزجاج. ويقال: هي لغة لبعض العرب.

والنصب هي اللغة الظاهرة، وهو موافق للعربية»<sup>(٢)</sup>.

وجعل الواحدي القراءة الصحيحة بفتح الياء، وحكى عن الزجاج أن الكسر لغة رديئة مردولة، فقال في (الوسيط): «والقراءة الصحيحة فتح الياء في: ﴿مُصْرِحِي﴾، وهو الأصل؛ لأن ياء الإضافة إذا كان قبلها ساكن، حركت إلى الفتح لا غير، نحو هداي وعصاي، وقرأ حمزة بكسر الياء، قال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، لا وجه لها إلا وجه ضعيف<sup>(٣)</sup>، وهو ما أجازته الفراء من الكسر على أصل التقاء الساكنين، وأنشد:

قَلْتُ لَهَا هَلْ لَكَ يَأْتَانِي . . . قَالَتْ لَنَا مَا أَنْتَ بِالْمَرَضِي «<sup>(٤)</sup>

(١) الكشف: ٥٥١/٢.

(٢) تفسير السمرقندي: ٢٤١/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج: ١٥٩/٣.

(٤) الوسيط: ٢٩/٣.

وَوَهَّمَ الْفَرَاءَ الْقِرَاءَةَ بِكسْرِ الْيَاءِ، ووصفها باللحن، ونقل الرازي كلامه في ذلك ولم يتعقبه<sup>(١)</sup>، فقال الفراء: « وقد خفض الياء من قوله: ﴿بِمُصْرِحِي﴾ الأعمش، ويحيى بن وثَّاب جميعاً. حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى: أنه خفض الياء. قال الفراء: ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قَلَّ مَنْ سَلِمَ مِنْهُمْ مِنَ الْوَهْمِ. ولعله ظن أن الباء في ﴿بِمُصْرِحِي﴾ خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالخفض متواترة نقلاً؛ لِمَا تَقَرَّرَ من تواتر القراءات العشر، وهي قراءة حمزة من السبعة كما سبق.

قال أبو حيان: « وقد طعن كثير من النحاة في هذه القراءة. قال الفراء: لعلها من وهم القراء، فإنه قَلَّ مَنْ سَلِمَ مِنْهُمْ مِنَ الْوَهْمِ، ولعله ظن أن الباء في بمصرخي خافضة للفظ كله، والباء للمتكلم خارجة من ذلك<sup>(٣)</sup>. وقال أبو عبيد: نراهم غلطوا، ظنوا أن الباء تكسر لما بعدها<sup>(٤)</sup>. وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب، ولا من النحويين<sup>(٥)</sup>. وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف<sup>(٦)</sup>. وقال النحاس: صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ<sup>(٧)</sup>. وقال الزمخشري: هي ضعيفة، واستشهدوا لها بيت مجهول:

قال لها هل لك ياتافي .: . قالت له ما أنت بالمرضي

(١) انظر: مفاتيح الغيب: ٨٨/١٩.

(٢) معاني القرآن: ٧٥/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٧٥-٧٦/٢.

(٤) نقله عنه أبو شامة في إبراز المعاني، ص ٥٥٠.

(٥) انظر: معاني القرآن له: ٤٠٧/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن له: ١٥٩/٣.

(٧) انظر: إعراب القرآن له: ٢٣١/٢.

أما قوله: (واستشهدوا لها ببيت مجهول): قد ذكر غيره أنه للأغلب العجلي، وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم، يقول القائل: ما في أفعل كذا بكسر الياء. وأما التقدير الذي قال: فهو توجيه الفراء، ذكره عنه الزجاج. وأما قوله في غضون كلامه: حيث قبلها ألف، فلا أعلم حيث يضاف إلى الجملة المصدرية بالظرف نحو: قعد زيد حيث أمام عمر وبكر، فيحتاج هذا التركيب إلى سماع. وأما قوله: لأن ياء الإضافة إلى آخره، قد روى سكون الياء بعد الألف. وقرأ بذلك القراء نحو: ﴿محيائي﴾.

وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه. واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قل استعمالها. ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع. وقال القاسم بن معن<sup>(١)</sup> وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال: هي جائزة. وقال أيضاً: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق. وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة. وعنه أيضاً أنه قال: هي جائزة.

وليست عند الإعراب بذلك، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها، وقد روى بيت النابغة:

عليّ لعمر و نعمة بعد نعمة .:: لو الده ليست بذات عقارب<sup>(٢)</sup>

(١) هو القاسم بن معن بن عبد الرحمن الهذلي ابن صاحب النبي ﷺ عبد الله بن مسعود، الإمام الفقيه، النحوي، قاضي الكوفة، وكنيته: أبو عبد الله، حدث عن: سليمان الأعمش، وطائفة، روى عنه: المعافي بن سليمان، وغيره، توفي سنة: ١٧٥هـ. ينظر لترجمته: سير أعلام النبلاء: ٨/ ١٩٠.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للنابغة، في ديوانه، ص ٢٩، ونسبه له ابن سيده في المحكم: ٢/ ٤٠٨ - ٤٠٩، وابن منظور في اللسان: ١/ ٦٢٤.

بخفض الياء من (علي) «<sup>(١)</sup>» .

ووجّهت القراءة بكسر الياء على أن الأصل فيه: (بمصرخيني) فذهبت النون لأجل الإضافة، وأدغمت ياء الجماعة في ياء الإضافة، فمن نصب فلاجل التضعيف ومن كسر فلالتقاء الساكنين حركت إلى الكسر؛ لأن الياء أخت الكسرة<sup>(٢)</sup>، وقيل: إنها لغة بني يربوع<sup>(٣)</sup>، وقيل: إتباعاً للخاء<sup>(٤)</sup>.

وقيل: إن المسوِّغ لهذا الكسر في الياء وإن كان مستثقلاً أنها لما أدغمت فيها التي قبلها قويت بالإدغام، فأشبّهت الحروف الصحاح فاحتملت الكسر؛ لأنه إنما يستثقل فيها إذا خفت وانكسر ما قبلها، ألا ترى أن حركات الإعراب تجري على المشدد، وما ذلك إلا لإلحاقه بالحروف الصحاح<sup>(٥)</sup>.

قال الإمام ابن الجزري في (تحرير التيسير): «وهي لغة حكاها الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو»<sup>(٦)</sup>.

فهذه القراءة ثبتت روايةً، وصحّت لغةً؛ لنقل ذلك عن أئمة اللغة، ولا يشترط للقراءة أن يكون وجهها أصح أو أشهر، بل يكفي أن يكون صحيحاً مسموعاً بنقل الثقات من لغة العرب في شعرها أو نثرها. والله أعلم.

(١) البحر المحيط: ٤٢٨/٦-٤٢٩.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٣١٣/٥، والبغوي: ٣٦/٣، والقرطبي: ٣٥٧/٩، وروح المعاني: ١٩٨/٧.

(٣) انظر: تفسير البغوي: ٣٦/٣، وزاد المسير: ٥١٠/٢، والدر المصون: ٨٨/٧.

(٤) انظر: تفسير النسفي: ١٧٠/٢.

(٥) الدر المصون: ٩٥/٧.

(٦) تحرير التيسير، ص ٤٢٤-٤٢٥.

## – المطلب الثاني عشر: سورة الإسراء:

وفيها فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَالِ الَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَا بَلَغْنَ عِنْدَكَ الْأَكْبَرِ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهْرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۗ ﴾ [سورة الإسراء: ٢٣].

(١٧١-١٧٢)

[الآية: ٢٣].

وقوله تعالى: ﴿ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۗ ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٦٧].

وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدِيهِ أُفٍّ لَّكُمْ أَتَعَدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي ۗ ﴾ [سورة الأحقاف، من الآية: ١٧].

**نأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر وحفص: ﴿ أُفٍّ ﴾ في سورة الإسراء، والأنبياء، والأحقاف: بالتثنية وكسر الفاء.

وقرأ ابن عامر وابن كثير ويعقوب: بفتح الفاء من غير تنوين ﴿ أُفٍّ ﴾، والباقون من العشرة: بكسرها من غير تنوين ﴿ أُفٍّ ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة: ﴿ أُفٍّ ﴾ بكسر الفاء بغير تنوين، وجعلها أولى بالصحة من غيرها فقال:

« وللعرب في: (أَفَّ) لغات ست: رفعها بالتثنية وغير التنوين، وخفضها كذلك، ونصبها.. »

وقال بعض أهل العربية: كل هذه الحركات الست تدخل في (أَفَّ) حكاية تشبه بالاسم مرة وبالصوت أخرى. قال: وأكثر ما تكسر الأصوات بالتثنية إذا كانت على حرفين، مثل:

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٩، وتحبير التيسير، ص ٤٣٦، والنشر: ٣٠٦/٢-٣٠٧.



صه ومه وبخ. وإذا كانت على ثلاثة أحرف شبهت بالأدوات (أَفَّ) مثل: ليت ومَدَّ، وَ (أُفَّ) مثل: (مُدَّ) يُشبهه بالأدوات.

وإذا قال (أَفَّ) مثل صَهَّ. وقالوا سمعت: مِضَّ يا هذا ومِضُّ. وحكي عن الكسائي أنه قال: سمعت: (ما علمك أهلك إلا مِضُّ ومِضُّ)، وهذا كِإِفَّ وأُفَّ. ومن قال: (أُفَّا) جعله مثل: سُحِقًا وبُعْدًا.

والذي هو أولى بالصحة عندي في قراءة ذلك: قراءة من قرأه: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفَّ﴾  
بكسر الفاء بغير تنوين؛ لعلتين، إحداهما: أنها أشهر اللغات فيها وأفصحها عند العرب، والثانية: أن حظَّ كلِّ ما لم يكن له معرَّب من الكلام السكون، فلما كان ذلك كذلك وكانت الفاء في (أَفَّ) حظها الوقوف، ثم لم يكن إلى ذلك سبيل لاجتماع الساكنين فيه، وكان حكم الساكن إذا حُرِّك أن يحرك إلى الكسر، حرَّكت إلى الكسر، كما قيل: مُدَّ وشُدَّ ورُدَّ الباب»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** هذا ترجيح من الإمام الطبري بالأشهر، ويكفي أن الإمام الطبري صحح كل القراءات لغة، ولا يلزم للقراءة أن تكون على الأقيس الأفضى، بل يكفي فيها الصحيح المقيس أو المسموع.

قال الزمخشري: «وقرى: ﴿أَفَّ﴾، بالحركات الثلاث، منوناً وغير منون: الكسر على أصل البناء، والفتح تخفيف للضمة، والتشديد ك (ثم)»<sup>(٢)</sup>.

وكلها لغات معروفة، ومعناها واحد<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٧/٤١٥-٤١٧.

(٢) الكشف: ٢/٦٥٧.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/٣٠٧، والبغوي: ٣/١٢٧، ومفاتيح الغيب: ٢٠/٣٢٤، وتفسير

القرطبي: ١٠/٢٤٣، والبحر المحيط: ٧/٣٧.

« وأصل ﴿أف﴾ المصدر من (أفه وتفه) أي: نتنا ودَفَرًا، وهو اسم سُمي به الفعل، فبني على فتح، أو على كسر، أو على ضم، منون وغير منون. ذلك جائز فيه؛ لأن فيه لغات مشهورة.

فمن نَوَّنه: قَدَّر فيه التنكير. ومن لم يَنَوِّنه: قَدَّر فيه التعريف، ومعناه: لا يقع منك لهما تَكَرُّه وتَضَجُّر. وموضع ﴿أف﴾: نصب بالقول، كما تقول: لا تقل لهما شتمًا»<sup>(١)</sup>.

قال السمين الحلبي: « وقد قرئ من هذه اللغات بسبع: ثلاث في المتواتر، وأربع في الشاذ، فقرأ نافع وحفص: بالكسر والتنوين، وابن كثير وابن عامر: بالفتح دون تنوين، والباقون: بالكسر دون تنوين، ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء»<sup>(٢)</sup>.

« وَمُحَصِّل المعنى: لا تتضجر مما يستقدر منهما، وتستثقل من مؤنهما»<sup>(٣)</sup>. والله

أعلم.

(١) الكشف: ٤٤ / ٢.

(٢) الدر المصون: ٣٤٢ / ٧.

(٣) روح المعاني: ٥٥ / ٨.

## – المطلب الثالث عشر: سورة الكهف:

وفيها فروع:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾.  
[الآية: ٢٥]. (١٧٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف في اختياره: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بغير تنوين، والباقون من العشرة: بالتنوين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالتنوين في: ﴿مِائَةٍ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ ، فقرأت ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض الكوفيين: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بتنوين: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ ، بمعنى: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاث مئة. وقرأته عامة قراء أهل الكوفة: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بإضافة ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ إلى: (السنين) غير ممنون.

وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ بالتنوين،  
﴿سِنِينَ﴾. وذلك أن العرب إنما تضيف المئة إلى ما يفسرها إذا جاء تفسيرها بلفظ الواحد، وذلك كقولهم: ثلاث مئة درهم، وعندني مئة دينار؛ لأن المئة والألف عدد كثير، والعرب لا تفسر ذلك إلا بما كان بمعناه في كثرة العدد، والواحد يؤدّي عن الجنس، وليس ذلك للقليل من العدد، وإن كانت العرب ربما وضعت الجمع القليل موضع الكثير، وليس ذلك بالكثير، وأما إذا جاء تفسيرها بلفظ الجمع فإنها تنون، فتقول: عندي ألف دراهم،  
وعندي مئة دنانير، على ما قد وصفت<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٣، وتحبير التيسير، ص ٤٤٤، والنشر: ٢/٣١٠.

(٢) تفسير الطبري: ١٧/٦٤٩-٦٥٠.

**الرد:** القراءة بالإضافة ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ من غير تنوين متواترة نقلاً، فلا وجه لتخطئتها، ولها وجه معتبر في العربية، وهو: أنه « أتى بالعدد على أصله. لأننا إذا قلنا: عندي مائة درهم فمعناه مائة من الدراهم. فالجمع هو الأصل، فأتى به في هذه القراءة على الأصل»<sup>(١)</sup>.

وقيل: على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز، كقوله: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾<sup>(٢)</sup> [الكهف، من الآية: ١٠٣]. كأنهم جعلوا ﴿سِنِينَ﴾ بمنزلة (سنة)، إذ المعني بهما واحد. قال أبو علي: هذه الأعداد التي تضاف في المشهور إلى الأحاد نحو ثلاثمائة رجل وثوب قد تضاف إلى الجموع<sup>(٣)</sup>. « ويحسنه ها هنا: أن علامة الجمع فيه جبر لما حذف من الواحد، وأن الأصل في العدد إضافته إلى الجمع»<sup>(٤)</sup>.

وتمييز (مائة) يأتي جمعاً ومفرداً، وكل ذلك صحيح مسموع.

قال مكي بن أبي طالب: « وحجة من أضاف: أنه أجرى الإضافة إلى الجمع، كالإضافة إلى الواحد في قولك: ثلاث مائة درهم، وثلاث مائة سنة، وحسن ذلك؛ لأن الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع فحمل الكلام على المعنى، وهو الأصل»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن مالك في ألفيته: ومائة بالجمع نزرًا قد ردف<sup>(٦)</sup>.

(١) الهداية: ٤٣٦١ / ٦.

(٢) انظر: الكشف: ٧١٦ / ٢، ومفاتيح الغيب: ٤٥٣ / ٢١، وتفسير النسفي: ٢ / ٢٩٧، والبحر المحيط:

١٦٤ / ٧، وفتح القدير: ٣ / ٣٣٠.

(٣) انظر: الحجة للفارسي: ١٣٧ / ٥، وتفسير القرطبي: ٣٨٧ / ١٠.

(٤) تفسير البيضاوي: ٢٧٨ / ٣.

(٥) الكشف: ٥٨ / ٢.

(٦) الألفية، ص ٦١.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: «وقد جاء تمييز المائة جمعاً، وهو نادر لكنه فصيح»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ زاده في حاشيته على البيضاوي: « والنكتة في ذلك: المبالغة في الدلالة على الكثرة، كما وضع الجمع موضع الواحد في قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف، من الآية: ١٠٣] فإن الأصل فيه: بالأخسرين عملاً؛ لاستقلاله بحصول الفائدة مع كون المفرد أخف، لكن أوتر الجمع؛ مبالغة، وتنصيصاً على الأنواع، وسوَّغه ههنا أمران:

الأول: أن ما في لفظ ﴿سِينِينَ﴾ من علامة الجمع ليست متمحضة لكونها علامة الجمع، بل هي جبر لما حذف من لفظ (سنة)، فكانت كأنها من تمام بناء الواحد.

الثاني: أن الأصل أي: القياس المرفوض في العدد: إضافته إلى الجمع؛ لكون المعدود جماعة، أي: فيما فوق الواحد والاثنين؛ لأن العدد المضاف ليس إلا ما فوقهما، إلا أنه قد يُعدل عنه إلى المفرد لغرض. فلما أضافه إلى الجمع استعمل على الأصل المرفوض»<sup>(٢)</sup>.

وحاصل التوجيه ورفع الإشكال ينتظم في ثلاثة أمور:

الأول: لفظ ﴿سِينِينَ﴾ في قراءة الأخوين وخلف تمييز مضاف إلى (مائة)، وجاء جمعاً جرياً على غير الغالب.

الثاني: أن يكون محمولاً على معنى (مائة)؛ لأنها مئات، فهي بمعنى الجمع، وما كان كذلك كان معدوده جمعاً.

الثالث: أن يكون مبنيًا على القياس المرفوض، وتقدم بيان ذلك، والوجهان الأولان أقوى، والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

(١) التحرير والتنوير: ٣٠١/١٥.

(٢) ٢٥٧/٣.

(٣) توجيه مشكل القراءات الفرشية، ص ٣٢٠.

فهذه كلها أوجه ظاهرة في صحة هذه القراءة لغة ومعنى، مع ثبوتها تواتراً، وقد تقدم غير مرة أنه لا يشترط لصحة القراءة لغة موافقة الأقيس والأشهر، بل يكفي أن توافق الصحيح المسموع، ولو كان قليلاً. والله أعلم.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الآية: ٣٨].

(١٧٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ بإثبات الألف في الوصل، والباقون من العشرة: بحذفها فيه، وإثباتها في الوقف إجماع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بإثبات الألف وصلًا في: ﴿لَكِنَّا﴾ فقال:

« ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ يقول: أما أنا فلا أكفر بربي، ولكن أنا هو الله ربي، معناه أنه يقول: ولكن أنا أقول: هو الله ربي، ﴿وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾. وفي قراءة ذلك وجهان، أحدهما: ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾، بتشديد النون وحذف الألف في حال الوصل، كما يقال: أنا قائم، فتحذف الألف من أنا، وذلك قراءة عامة قراء أهل العراق. وأما في الوقف: فإن القراءة كلها تثبت فيها الألف؛ لأن النون إنما شددت لاندغام النون من (لكن)، وهي ساكنة في النون التي من (أنا)، إذ سقطت الهمزة التي في (أنا)، فإذا وقف عليها ظهرت الألف التي في (أنا)، فقيل: ﴿لَكِنَّا﴾، لأنه يقال في الوقف على أنا بإثبات الألف، لا بإسقاطها.

وقرأ ذلك جماعة من أهل الحجاز: (لَكِنَّا) بإثبات الألف في الوصل والوقف، وذلك وإن كان مما ينطق به في ضرورة الشعر، كما قال الشاعر:

أنا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فاعْرِفُونِي .. حميدًا قد تذرّيت السناما<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٣، وتحرير التيسير، ص ٤٤٤، والنشر: ٢ / ٣١١.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لحميد بن حريث بن بحدل، من بني كلب بن وبرة، ينتهي نسبه إلى قضاة، وهو شاعر إسلامي، كانت عمته: ميسون بنت بحدل، أم يزيد بن معاوية. نسبه له الجوهري في الصحاح: ٥ / ٢٠٧٥، مادة: (أن ن)، والزمخشري في أساس البلاغة: ١ / ٣١٢، مادة: (ذري)،

فأثبت الألف في (أنا)، فليس ذلك بالفصيح من الكلام.

والقراءة التي هي القراءة الصحيحة عندنا: ما ذكرنا عن العراقيين، وهو: حذف الألف من (لكنّ) في الوصل، وإثباتها في الوقف»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بإثبات ألف ﴿لَكِنَّا﴾ وصلًا متواترة من حيث الرواية، وموافقة لرسم المصحف. قال السمرقندي: «وفي مصحف الإمام ﴿لَكِن أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾، فهذا هو الأصل في اللغة، ومعناه: لكن أنا أقول هو الله ربي»<sup>(٢)</sup>.

ودل إثباتها في الوصل أيضًا على أن أصل ذلك: (لكن أنا)، فحذفت الهمزة طلبًا للخفة لكثرة استعماله، وألقت حركتها على نون (لكن)، وأدغمت إحدى النونين في الأخرى<sup>(٣)</sup>.

وأما من حيث العربية: فلها وجهان، الأول: قال الزجاج: وهذه الألف تحذف في الوصل، وتثبت في الوقف، فأما من أثبتها في الوصل كما تثبت في الوقف، فهو على لغة من يقول: أنا قمت، فأثبت الألف، قال الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني....<sup>(٤)</sup>

والزبيدي في تاج العروس: ٢٠٨/٣٤. وقال البغدادي في الخزانة: نسب ياقوت هذا البيت في حاشية

الصحاح إلى حميد بن بحدل. انظر: خزانة الأدب: ٥/٢٤٣.

(١) تفسير الطبري: ٢٣/١٨-٢٤.

(٢) تفسير السمرقندي: ٢/٣٤٧.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/٣٤٧، والثعلبي: ٦/١٧١، والكشاف: ٢/٧٢٢، ومفاتيح الغيب:

٢١/٤٦٤، وتفسير البيضاوي: ٣/٢٨١، والنسفي: ٢/٣٠١، وابن جزي: ١/٤٦٦، والبحر

المحيط: ٧/١٧٨.

(٤) وعجزه: حميدًا قد تذريرت السناما. وقد سبق تخريجه.



وهذه القراءة جيدة؛ لأن الهمزة قد حذفت من (أنا)، فصار إثبات الألف عوضاً من الهمزة<sup>(١)</sup>.

وقيل: إثباتها في الوصل على لغة بني تميم، فبنو تميم يثبتونها فيه في الكلام وغيرهم في الاضطرار، فجاء على لغة بني تميم<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: أن القراءة بالألف وصلًا: لإجراء الوصل مجرى الوقف<sup>(٣)</sup>.

فهذا وجه هذه القراءة من حيث اللغة، وهو وجه ظاهر، مع ثبوتها نقلًا، فلا وجه لردها.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٨٦-٢٨٧. وانظر: تفسير الثعلبي: ٦/١٧١، والكشاف: ٢/٧٢٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٧/١٧٨.

(٣) انظر: الكشاف: ٢/٦٢، وتفسير البيضاوي: ٣/٢٨١.

**الفرع الثالث:** قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الآية: ٩٧].

(١٧٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بتشديد الطاء، والباقون من العشرة: بتخفيفها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ضعف الإمام الطبري قراءة حمزة: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بتشديد الطاء، وتابعه القرطبي والشوكاني.

فقال الطبري: « وقرأ حمزة وحده: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بتشديد الطاء، وهي قراءة ضعيفة الوجه، قال أبو علي: هي غير جائزة »<sup>(٢)</sup>.

وتابعه القرطبي فقال: « وقرأ حمزة وحده: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بتشديد الطاء، كأنه أراد: استطاعوا، ثم أدغم التاء في الطاء فشددها، وهي قراءة ضعيفة الوجه، قال أبو علي: هي غير جائزة »<sup>(٣)</sup>.

وتابعهما الشوكاني فقال: « وبالتخفيف قرأ الجمهور، وقرأ حمزة وحده: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بتشديد الطاء، كأنه أراد: استطاعوا فأدغم التاء في الطاء، وهي قراءة ضعيفة الوجه، قال أبو علي الفارسي: هي غير جائزة »<sup>(٤)</sup>.

**الرد:** قراءة حمزة: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بتشديد الطاء متواترة نقلاً، ونسبتها لحمزة نسبة

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٦، وتحرير التيسير، ص ٤٥٠، والنشر: ٣١٦/٢.

(٢) المحرر الوجيز: ٥٤٤/٣.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٦٣/١١.

(٤) انظر: فتح القدير: ٣٧٠/٣.

اشتهار، وإلا فقد رواها أمم عن أمم، كما مرّ غير مرة.

ووجه القراءة بها من حيث اللغة: أنه أدغم التاء في الطاء؛ لقرب التاء من الطاء في المخرج، ولأنه أبدل من التاء إذا أدغمها حرفاً أقوى منها، وهو الطاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: لمّا لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين لثلاثي يحرك ما لا يتحرك - يعني أن سين استفعل لا تتحرك - أدغم مع الساكن، وإن لم يكن حرف لين. وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمرو الداني: « أدغم التاء في الطاء، وجمع بين ساكنين في الوصل، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع، ومما يُقَوِّي ذلك وَيُسَوِّغُه: أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعاً واحدة صار بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأول قد ولي متحرّكاً »<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير البغوي: ٢١٧/٣، والتحرير والتنوير: ٣٨/١٦.

(٢) انظر: الدر المصون: ٥٥٠/٧.

(٣) جامع البيان للداني: ١٣٢٧/٣.

**- المطلب الرابع عشر: سورة طه:**

وفيها فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [الآية: ١٢]. (١٧٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر: ﴿أَنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ بفتح الهمزة، والباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بكسر الهمزة من: ﴿إِنِّي﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾، فقرأ ذلك بعض قراء المدينة والبصرة: ﴿نُودَى يَمُوسَى أَنِّي﴾ بفتح الألف من ﴿أَنِّي﴾، فـ(أَنَّ) على قراءتهم في موضع رفع بقوله: ﴿نُودَى﴾، فإن معناه: كان عندهم نودي هذا القول. وقرأه بعض عامة قراء المدينة والكوفة: بالكسر، نودي يا موسى إني، على الابتداء، وأن معنى ذلك قيل: يا موسى إني.

قال أبو جعفر: والكسر أولى القراءتين عندنا بالصواب؛ وذلك أن النداء قد حال بينه وبين العمل في (أن) قوله: ﴿يَمُوسَى﴾، وحظ قوله ﴿نُودَى﴾ أن يعمل في (أن) لو كانت قبل قوله: ﴿يَمُوسَى﴾، وذلك أن يقال: نودي أن يا موسى إني أنا ربك، ولا حظ لها في (إن) التي بعد موسى»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بفتح الهمزة متواترة من حيث الرواية، ووجهها من حيث اللغة: أنها على إضمار حرف الجر، أي: نودي بأنني أنا ربك، فـ(أن) في موضع نصب، فحذف حرف الجر، أو في موضع خفض، على إعمال الحرف، لكثرة حذفه مع (أن)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٠، وتحبير التيسير، ص ٤٥٧، والنشر: ٣١٩/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٩١/٢، وابن أبي زمنين: ١١١/٣، والهداية: ٤٦٢٠/٧، وتفسير البغوي: ٢٥٧/٣، والكشاف: ٥٤/٣، والبحر المحييط: ٣١٦/٧، والدر المصون: ١٦/٨، وتفسير النيسابوري: ٥١٩/٤، والجلالين، ص ٤٠٧، وأبي السعود: ٧/٦، وروح المعاني: ٤٨٣/٨.

وقال ابن عطية: « على معنى: (لأجل أني) أنا ربك فاخلع نعليك، ونودي قد توصل بحرف الجر»<sup>(١)</sup>.

فهذه ثلاثة أوجه تدل على صحة الفتح لغة، مع ثبوته تواتراً. والله أعلم.

---

(١) المحرر الوجيز: ٣٩/٤.

## – المطلب الخامس عشر: سورة الأنبياء:

وفيها فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ، وَبَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، وَكَذَلِكَ نُشَجِّي

الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الآية: ٨٨]. (١٧٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وأبو بكر: ﴿ نُشَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بنون واحدة وجيم مشددة، والباقون من العشرة: بنونين مخففاً<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بنون واحدة، وجعل الزجاج القراءة بنون واحدة من اللحن والخطأ، وجعل السمعاني القراءة بنونين أولى، وجعل الزمخشري القراءة بنون واحدة مع تشديد الجيم من التمحل والتعسف البارد، واستبعدها ابن عطية، ونقل ابن الجوزي عن الزجاج أن القراءة بنون واحدة مع تشديد الجيم لحن لا وجه له، ونقل عن أبي علي الفارسي أن القراءة بذلك من غلط الراوي، ولم يتعقبهما.

فقال الإمام الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ نُشَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فقرأت ذلك قراء الأمصار سوى عاصم: بنونين الثانية منهما ساكنة، من: (أنجيناها) فنحن ننجيها، وإنما قرؤوا ذلك كذلك وكتابته في المصاحف بنون واحدة؛ لأنه لو قرئ بنون واحدة وتشديد الجيم بمعنى ما لم يسم فاعله، كان (المؤمنون) رفعا، وهم في المصاحف منصوبون، ولو قرئ بنون واحدة وتخفيف الجيم كان الفعل للمؤمنين وكانوا رفعا، ووجب مع ذلك أن يكون قوله: (نجي) مكتوبا بالألف؛ لأنه من ذوات الواو، وهو في المصاحف بالياء.

فإن قال قائل: فكيف كتب ذلك بنون واحد، وقد علمت أن حكم ذلك إذا قرئ: ﴿ نُشَجِّي ﴾ أن يكتب بنونين؟ قيل: لأن النون الثانية لَمَّا سكنت وكان الساكن غير ظاهر على

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٥، وتحبير التيسير، ص ٤٦٧، والنشر: ٢ / ٣٢٤.

اللسان حذفت، كما فعلوا ذلك بـ (إلا) فحذفوا النون من (إن) لخفائها، إذ كانت مندغمة في اللام من (لا).

وقرأ ذلك عاصم: ﴿نُشِجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة وتثقل الجيم، وتسكين الياء، فإن يكن عاصم وجه قراءته ذلك إلى قول العرب: ضرب الضرب زيدياً، فكُنِّي عن المصدر الذي هو النجاء، وجعل الخبر أعني خبر ما لم يسم فاعله المؤمنين، كأنه أراد: وكذلك نُجِّي المؤمنين، فكُنِّي عن النجاء، فهو وجه، وإن كان غيره أصوب، وإلا فإن الذي قرأ من ذلك على ما قرأه لحن؛ لأن المؤمنين اسم على القراءة التي قرأها ما لم يسم فاعله، والعرب ترفع ما كان من الأسماء كذلك، وإنما حمل عاصمًا على هذه القراءة أنه وجد المصحف بنون واحدة وكان في قراءته إياه على ما عليه قراءة القراء إلحاق نون أخرى ليست في المصحف، فظنَّ أن ذلك زيادة ما ليس في المصحف، ولم يعرف لحذفها وجهًا يصرفه إليه.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا: ما عليه قرأ الأمصار، من قراءته بنونين وتخفيف الجيم؛ لإجماع الحجة من القراء عليها<sup>(١)</sup> وتخطئتها خلافة<sup>(٢)</sup>.

وقال الزجاج: «الذي في المصحف بنون واحدة كتبت؛ لأن النون الثانية تخفى مع الجيم.

فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له؛ لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل.

(١) إنما ذكرتها فيما رد من حيث اللغة وإن كان الطبري ردها من حيث السند؛ لأن الأكثر من المفسرين ردها من حيث اللغة، ومنهجي في تصنيف ذلك: أن أتبع ما عليه الأكثر في وجه الطعن.

(٢) تفسير الطبري: ٥١٩/١٨-٥٢٠.

وقد قال بعضهم: نجى النجاء المؤمنين.

وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضرب زيداً، تريد: ضرب الضرب زيداً؛ لأنك إذا قلت ضرب زيد فقد علم أنه الذي ضربه ضرب، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل»<sup>(١)</sup>.

وقال السمعاني: « وقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وقرئ: ﴿ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾. والأولى أن يقرأ بنونين، قال الزجاج: بنون واحد لحن، وهو من الخطأ..

فإن قيل: قوله: ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ هو مكتوب في المصحف بنون واحدة فكيف جعلتم أصح القراءتين بنونين؟ والجواب عنه: أنه إنما كتب بنون واحد؛ لأن النون الأولى متحركة، والنون الثانية ساكنة، فخفيت الساكنة في جنب المتحركة، فحذفت، وقد ذكر الفراء وجهاً لقراءة عاصم، وهو أن معناه: نجى النجاء المؤمنين فخفض المؤمنين على إضمار المصدر»<sup>(٢)</sup>.

وقال الزمخشري: « ﴿ نُجِّي ﴾ و ﴿ نُنجي ﴾ و ﴿ نُجِّي ﴾ والنون لا تدغم في الجيم، ومن تَمَحَّل لصحته فجعله (فعل)، وقال: نجى النجاء المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسف بارد التعسف»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عطية: « وأما القراءة الوسطى التي هي بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة وياء ساكنة: فقال أبو علي: لا وجه لها، وإنما هي وهم من السامع، وذلك أن عاصماً قرأ: ﴿ نُجِّي ﴾، والنون الثانية لا يجوز إظهارها؛ لأنها تخفى مع هذه الحروف، يعني: الجيم وما

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٣/٣.

(٢) تفسير السمعي: ٤٠٤-٤٠٥/٣.

(٣) الكشاف: ١٣٢/٣.



جرى مجراها، فجاء الإخفاء يشبّهها بالإدغام، ويمتنع أن يكون الأصل (ننجي) ثم يدعو اجتماع النونين إلى إدغام إحداهما في الجيم؛ لأن اجتماع المثليين إنما يدعو إلى ذلك إذا كانت الحركة فيهما متفقة، ويمتنع أن يكون الأصل (نجي)، وتسكن الياء ويكون المفعول الذي لم يسم فاعله المصدر كأنه قال: (نجي النجاء المؤمنين)، لأن هذه لا تجيء إلا في ضرورة فليست في كتاب الله..

وأيضاً فإن الفعل الذي يُبنى للمفعول إذا كان ماضياً لم يسكن آخره، والمصاحف فيها نون واحدة، كتبت كذلك من حيث النون الثانية مخفية»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الجوزي: «وروى أبو بكر عن عاصم: أنه قرأ ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة مشددة الجيم، قال الزجاج: وهذا لحن لا وجه له، وقال أبو علي الفارسي: غلط الراوي عن عاصم، ويدل على هذا: إسكانه الياء من ﴿نُجِّي﴾ ونصب ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، ولو كان على ما لم يسم فاعله ما سكن الياء، ولرفع (المؤمنين)»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة ابن عامر وشعبة قراءة متواترة نقلاً، ونسبتها لهما نسبة اشتهاً لا اقتصار، ورد الطبري هذه القراءة لمخالفتها ما عليه عامة قراء الأمصار، مع أنها قراءة أهل الشام، وبعض أهل الكوفة، فهي قراءة متواترة من حيث الرواية، صحيحة من حيث المعنى واللغة، موافقة لرسم المصحف، وقد استكملت بذلك أركان القراءة المتواترة، على ما تقدم بيانه من تلك الأركان.

ووجهها في العربية أشار إليه الإمام الطبري نفسه بقوله: «فإن يكن عاصم وجّه قراءته ذلك إلى قول العرب: ضرب الضرب زيداً، فكنى عن المصدر الذي هو النجاء، وجعل الخبر

(١) المحرر الوجيز: ٩٧/٤.

(٢) زاد المسير: ٢١٠/٣.

أعني خبر ما لم يسم فاعله المؤمنين، كأنه أراد: وكذلك نَجَّى المؤمنين، فكنتى عن النجاء، فهو وجهه».

وقد وُجِّهَتْ هذه القراءة بأوجه عدة، تدل على صحتها من حيث اللغة، مع ثبوتها نقلاً، ومن تلك الأوجه:

الوجه الأول: أن يكون الأصل ﴿نَجِي﴾ بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستثقل توالي مثلين، فحذفت الثانية، كما حذفت في قوله ﴿وَنَزَلَ الْمَلَكُ﴾ [الفرقان، من الآية: ٢٥] في قراءة من قرأه كما تقدم، وكما حذفت التاء الثانية في قوله ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام من الآية: ١٥٢]، و﴿تَظَاهَرُونَ﴾ [البقرة، من الآية: ٨٥] وبابه.

الوجه الثاني: أن ﴿نُجِّي﴾ فعل ماض مبني للمفعول، وإنما سكنت لامه تخفيفاً، كما سكنت في قوله: ﴿وما بقي من الربا﴾ [البقرة، من الآية: ٢٧٨] في قراءة شاذة. قالوا: وإذا كان الماضي الصحيح قد سكن تخفيفاً فالمعتل أولى.

الوجه الثالث: أنه ماض مسند لضمير المصدر، أي: نجى النجاء كما تقدم في الوجه الثاني، إلا أن ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ ليس منصوباً بـ﴿نُجِّي﴾ بل بفعل مقدر<sup>(١)</sup>.

فتلك ثلاثة أوجه تدل على صحة هذه القراءة لغة، مع ثبوتها تواتراً، وموافقتها لرسم المصحف حقيقة. والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٨/ ١٩١-١٩٤.

**– المطلب السادس عشر: سورة المؤمنون:**

وفيهما فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الآية: ٩٢].

(١٧٨)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب وحفص: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾ بخفض الميم، والباقون من العشرة: برفعها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري قراءة الخفض في: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾، وجعل ابن عطية الرفع أبرع.

فقال الإمام الطبري: « وقال: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾ فرفع على الابتداء، بمعنى: هو عالم الغيب، ولذلك دخلت الفاء في قوله: ﴿فَتَعَلَّىٰ﴾ كما يقال: مررت بأخيك المحسن فأحسنت إليه، فترفع المحسن إذا جعلت فأحسنت إليه بالفاء؛ لأن معنى الكلام إذا كان كذلك: مررت بأخيك هو المحسن، فأحسنت إليه. ولو جعل الكلام بالواو فقليل: وأحسنت إليه، لم يكن وجه الكلام في المحسن إلا الخفض على النعت للأخ، ولذلك لو جاء: ﴿فَتَعَلَّىٰ﴾ بالواو كان وجه الكلام في ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾ الخفض على الإتيان لإعراب اسم الله، وكان يكون معنى الكلام: سبحان الله عالم الغيب والشهادة وتعالى! فيكون قوله: ﴿تَعَالَىٰ﴾ حينئذ معطوفاً على سبحان الله، وقد يجوز الخفض مع الفاء؛ لأن العرب قد تبدأ الكلام بالفاء كابتدائها بالواو، وبالخفض كان يقرأ: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾ في هذا الموضع أبو عمرو، وعلى خلافه في ذلك قراءة الأمصار.

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٠، وتحبير التيسير، ص ٤٧٧، والنشر: ٢/ ٣٢٩.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: الرفع لمعنيين، أحدهما: إجماع الحجة من القراء عليه، والثاني: صحته في العربية»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية: «وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿عَلِيمٌ﴾ بكسر الميم إتباعاً للمكتوبة في قوله: (سبحان الله)، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿عَلِيمٌ﴾ بالرفع، والمعنى: هو عالم..»

قال الفقيه الإمام القاضي: والابتداء عندي أبرع»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالخفض متواترة نقلاً، ولها وجه معتبر في اللغة، وهو: على أنه بدل من الاسم الجليل، أو صفة له؛ لأنه أريد به الثبوت والاستمرار فيتعرف بالإضافة<sup>(٣)</sup>.

وقال مكّي: «وخفضه الباقون.. وهو الاختيار؛ ليتصل بعض الكلام ببعض، ويكون كله جملة واحدة»<sup>(٤)</sup>.

فهؤلاء جعلوا الخفض أوجه، وابن عطية جعل الرفع أبرع، وبذلك يتبين أن الوجهين صحيحان، وكون أحدهما أبرع أو أظهر لا يرد الوجه الآخر؛ لِمَا تقدّم من أنه يكفي في صحة ركن موافقة اللغة أن يكون الوجه صحيحاً، فكيف إذا كان عند بعض الأئمة أصح؟! والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٦٦/١٩-٦٧.

(٢) المحرر الوجيز: ١٥٤/٤.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٨٨/٢، والثعلبي: ٥٥/٧، والكشاف: ٢٠٠/٣، ومفاتيح الغيب:

٢٣/٢٩١، وتفسير القرطبي: ١٤٧/١٢، وابن جزّي: ٥٧/٢، والدر المصون: ٣٦٣/٨، وفتح

القدر: ٥٨٧/٣، والتحرير والتنوير: ١١٧/١٨.

(٤) الكشف: ١٣١/٢.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتَهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾.

(١٧٩)

[الآية: ١١١].

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ بكسر الهمزة في

﴿إِنَّهُمْ﴾، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بكسر الهمزة من: ﴿إِنَّهُمْ﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة: ﴿إِنَّهُمْ﴾ فقرأته عامة قراء أهل المدينة والبصرة، وبعض أهل الكوفة: ﴿أَنَّهْمُ﴾ بفتح الألف من ﴿أَنَّهْمُ﴾ بمعنى: جزيتهم هذا، فـ (أن) في قراءة هؤلاء في موضع نصب، بوقوع قوله: ﴿جَزَيْتَهُمْ﴾ عليها؛ لأن معنى الكلام عندهم: إني جزيتهم اليوم الفوز بالجنة، وقد يحتمل النصب من وجه آخر، وهو: أن يكون موجَّهاً معناه: إلى أي جزيتهم اليوم بما صبروا؛ لأنهم هم الفائزون بما صبروا في الدنيا على ما لقوا في ذات الله.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الألف منها، بمعنى: الابتداء، وقالوا: ذلك

ابتداء من الله مدحهم.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ بكسر الألف؛ لأن قوله: ﴿جَزَيْتَهُمْ﴾

قد عمل في الهاء والميم، والجزاء إنما يعمل في منصوبين، وإذا عمل في الهاء والميم لم يكن له العمل في (أن) فيصير عاملاً في ثلاثة إلا أن ينوي به التكرير، فيكون نصب (أن) حينئذ بفعل مضمر، لا بقوله: ﴿جَزَيْتَهُمْ﴾، وإن هي نصبت بإضمار لام لم يكن له أيضاً كبير معنى؛ لأن جزاء الله عباده المؤمنين بالجنة، إنما هو على ما سلف من صالح أعمالهم في الدنيا، وجزاؤه إياهم، وذلك في الآخرة هو الفوز، فلا معنى لأن يشرط لهم الفوز بالأعمال ثم يخبر

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٠، وتحرير التيسير، ص ٤٧٧، والنشر: ٢/ ٣٢٩-٣٣٠.

أنهم إنما فازوا، لأنهم هم الفائزون»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بفتح الهمزة متواترة نقلاً، ولها عدة تخريجات في العربية، منها:

أنها على إضمار الخافض، بمعنى: لأنهم هم الفائزون<sup>(٢)</sup>، أو التقدير: «لفوزهم بالتوحيد المؤدّي إلى كل سعادة، ولا يمنع من ذلك تعليل الجزاء بالصبر؛ لأن الأسباب لكونها ليست عللاً تامة يجوز تعددها»<sup>(٣)</sup>.

وتقدير اللام هو الذي أوماً له الطبري ووصفه بأنه ليس له كبير معنى.

ويحتمل أن يكون نصباً بوقوع الجزاء عليه: ﴿إِنِّي جَزَيْتَهُمُ الْيَوْمَ﴾ الفوز بالجنة<sup>(٤)</sup>، وقيل: لأنه في موضع المفعول الثاني إني جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز بالجنة<sup>(٥)</sup>.

قال أبو حيان: «والظاهر أنه تعليل، أي: جزيتهم لأنهم، والكسر هو على الاستئناف وقد يراد به التعليل، فيكون الكسر مثل الفتح من حيث المعنى لا من حيث الإعراب؛ لا اضطرار المفتوحة إلى عامل»<sup>(٦)</sup>.

وأحسن هذه الوجوه ما ذكره أبو حيان، وقد أوماً إليه الإمام الطبري، وغمزه بأنه ليس له

(١) تفسير الطبري: ٨١/١٩.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٩١/٢، والثعلبي: ٥٩/٧، والكشف: ١٣١/٢-١٣٢، والمحزر الوجيز: ١٥٨/٤، ومفاتيح الغيب: ٢٩٨/٢٣، وتفسير القرطبي: ١٥٥/١٢، وفتح القدير: ٥٩١/٣.

(٣) روح المعاني: ٢٦٨/٩.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ٥٩/٧، والقرطبي: ١٥٥/١٢.

(٥) انظر: تفسير البغوي: ٣٧٧/٣، والكشاف: ٢٠٥/٣، وزاد المسير: ٢٧٣/٣، ومفاتيح الغيب: ٢٩٨/٢٣، وتفسير الجلالين، ص ٤٥٥، وفتح القدير: ٥٩١/٣.

(٦) البحر المحيط: ٥٨٨/٧.

كبير معنى، وجعله أبو حيان هنا موافقاً لمعنى الكسر، وإن لم يوافق في الإعراب، على أن ما استبعده الطبري من عمل (الجزاء) في (أن) مع عمله في ضمير (هم) في ﴿جَزَيْتَهُمْ﴾ ليس بلازم إذا لم يجعل ﴿الْيَوْمَ﴾ مفعولاً ثانياً، فيكون الضمير (هم) المفعول الأول، و﴿الْيَوْمَ﴾ ظرف، و أن وما دخلت عليه في محل نصب مفعولاً ثانياً للجزاء. والله أعلم.

**- المطلب السابع عشر: سورة النور:**

وفيها فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا نَحْسَبُهُ شَرًّا لَّكُمْ بَلْ هُوَ

خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الآية: ١١].

(١٨٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿كِبْرَهُ﴾ بضم الكاف، والباقون من العشرة:بكسرها<sup>(١)</sup>.**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بكسر الكاف من: ﴿كِبْرَهُ﴾ فقال:

« وقد اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿كِبْرَهُ﴾، فقرأت ذلك عامة قراء الأمصار:

﴿كِبْرَهُ﴾ بكسر الكاف، سوى حميد الأعرج، فإنه كان يقرؤه: ﴿كُبْرَهُ﴾ بمعنى: والذي

تحمل أكبره.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: القراءة التي عليها عوام القراء، وهي: كسر الكاف؛

لإجماع الحجة من القراء عليها، وأن الكبر بالكسر: مصدر الكبير من الأمور، وأن الكبر بضم

الكاف إنما هو من الولاء والنسب، من قولهم: هو كُبر قومه، والكبر في هذا الموضع: هو ما

وصفناه من معظم الإثم والإفك. فإذا كان ذلك كذلك: فالكسر في كاهه هو الكلام الفصيح

دون ضمها، وإن كان لضمها وجه مفهوم<sup>(٢)</sup>.**الرد:** لم ينسب الإمام الطبري القراءة بضم الكاف لأحد العشرة، وهي قراءة يعقوب كما

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٨٠، والنشر: ٢/ ٣٣١.

(٢) تفسير الطبري: ١٩/ ٢٠٣.



سبق، فالقراءة بضم الكاف متواترة نقلاً، ونسبتها ليعقوب نسبة اشتهاار لا اقتصار.  
وقول الإمام الطبري « : فالكسر في كاه هو الكلام الفصيح دون ضمها، وإن كان  
لضمها وجه مفهوم » : فيه إقرار منه رحمته بصحة وجه الضم، ولو على معنى مرجوح.  
وقد وُجِّهَتْ قراءة الضم بتوجيهات أخرى، منها:  
أن الضم والكسر لغتان في مصدر كبر الشيء أي: عظم<sup>(١)</sup>. قال الفراء: « وهو وجه جيد  
في النحو؛ لأن العرب تقول: فلان تولى عَظْمَ كذا وكذا، يريدون: أكثره »<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: أن « كُبْرُهُ » بالضم معظمه، وبالكسر: البداءة بالإفك.  
الثالث: أن الكسر الإثم<sup>(٣)</sup>، « والجمهور على الأول »<sup>(٤)</sup>، أي: معظمه.  
فتلك ثلاثة أوجه كلها تدل على صحة الضم لغة ومعنى، مع ثبوته تواتراً. والله أعلم.

---

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٧٨/٧، والكشاف: ٢١٧/٣، والمححر الوجيز: ١٧٠/٤، وزاد المسير:  
٢٨٣/٣، وتفسير البيضاوي: ١٠٠/٤، والدر المصون: ٣٨٩/٨، وفتح القدير: ١٥/٤، وروح  
المعاني: ٣١٢/٩.  
(٢) معاني القرآن: ٢٤٧/٢.  
(٣) انظر: البحر المحيط: ٢١/٨.  
(٤) روح المعاني: ٣١٢/٩.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمُ النَّارُ

وَلَيْسَ الْمَصِيرُ﴾. [الآية: ٥٧]. (١٨١)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وحمزة: ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ بالياء، وقرأ الباقون من العشرة: بالتاء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ضَعَّف الطبري قراءة الياء في: ﴿تَحْسَبَنَّ﴾، ونسب النحاس خطأها إلى جميع النحاة، ونقل الشوكاني ذلك عنه، ولم يتعقبه.

فقال الطبري: « وقد كان بعضهم يقول: ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالياء، وهو مذهب ضعيف عند أهل العربية؛ وذلك أن (تَحْسَبَ) محتاج إلى منصوبين. وإذا قرئ (يَحْسَبَنَّ) لم يكن واقعا إلا على منصوب واحد، غير أني أحسب أن قائله بالياء ظن أنه قد عمل في: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ وأن منصوبه الثاني: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾، وذلك لا معنى له، إن كان ذلك قصدا»<sup>(٢)</sup>.

وقال النحاس: « وقرأ حمزة ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ قال أبو جعفر: وما علمت أحداً من أهل العربية واللغة بصرياً ولا كوفياً وإلا وهو يحظر أن تقرأ هذه القراءة. فمنهم من يقول هي لحن؛ لأنه لم يأت إلا بمفعول واحد لـ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾، وممن قال هذا أبو حاتم. وقال الفراء: هو ضعيف وأجازه على ضعفه على أنه يحذف المفعول الأول»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٣، وتحرير التيسير، ص ٤٨٣، والنشر: ٢/٢٧٧.

(٢) تفسير الطبري: ١٩/٢١١.

(٣) إعراب القرآن: ٣/١٠١.

ونقل الشوكاني كلامه ولم يتعقبه<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالياء متواترة نقلاً، وهي قراءة أهل الكوفة، ولها في العربية أوجه:

الأول: « أن يكون ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ﴾ فِي الْأَرْضِ ﴿﴾ هما المفعولان.

والمعنى: لا يحسبن الذين كفروا أحدا يعجز الله في الأرض حتى يطمعوا هم في مثل ذلك. وهذا معنى قوى جيد. وأن يكون فيه ضمير الرسول لتقدم ذكره في قوله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ: لا يحسبنهم الذين كفروا معجزين، ثم حذف الضمير الذي هو المفعول الأول، وكان الذي سوغ ذلك أن الفاعل والمفعولين لما كانت لشيء واحد، اقتنع بذكر اثنين عن ذكر الثالث<sup>(٢)</sup>.

الثاني: على معنى: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم ﴿مُعْجِزِينَ﴾؛ لأنَّ الحسبان يتعدى إلى مفعولين.

الثالث: أن يكون الفعل للنبي ﷺ، أي: لا يحسبن محمد الكافرين ﴿مُعْجِزِينَ﴾ فِي الْأَرْضِ ﴿﴾<sup>(٣)</sup>.

فهذه أوجه كلها صحيح في اللغة والمعنى، تدل على صحة هذه القراءة، مع ثبوتها تواتراً من قراءة أهل الكوفة.

(١) انظر: فتح القدير: ٥٦/٤.

(٢) الكشف: ٢٥٢/٣.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١١٦/٧، والكشف: ١٤٢/٢-١٤٣.

**- المطلب الثامن عشر: سورة الفرقان:**

وفيها فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَعَاءَ ابَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴾ . [الآية: ١٨]. (١٨٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿ أَنْ نَتَّخِذَ ﴾ بضم النون وفتح الخاء، وقرأ الباقون من العشرة: ﴿ نَتَّخِذَ ﴾ بفتح النون وكسر الخاء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بفتح النون من: ﴿ نَتَّخِذَ ﴾، ووصف مكّي القراءة بالضم بالقبح، وضعفها الإمام ابن عطية.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار: ﴿ نَتَّخِذَ ﴾ بفتح النون، سوى الحسن، ويزيد بن القعقاع، فإنهما قرآه: ﴿ أَنْ نَتَّخِذَ ﴾ بضم النون. فذهب الذين فتحوها إلى المعنى الذي بيناه في تأويله من أن الملائكة وعيسى ومن عبد من دون الله من المؤمنين هم الذين تبرؤوا أن يكون كان لهم ولي غير الله تعالى ذكره.

وأما الذين قرؤوا ذلك بضمّ النون فإنهم وجّهوا معنى الكلام إلى: أن المعبودين في الدنيا إنما تبرؤوا إلى الله أن يكون كان لهم أن يعبدوا من دون الله جلّ ثناؤه..

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه بفتح النون؛ لعل ثلاث، إحداهن: إجماع من القراء عليها. والثانية: أن الله جلّ ثناؤه ذكر نظير هذه القصة في سورة سبأ، فقال: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْلُؤَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ ﴾ [الآيتان: ٤٠-٤١]، فأخبر عن الملائكة أنهم إذا سُئِلُوا عن عبادة

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٨٤، والنشر: ٣٣٣ / ٢.

من عبدهم تبرؤوا إلى الله من ولايتهم، فقالوا لربهم: ﴿أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ فذلك يوضح عن صحة قراءة من قرأ ذلك: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ بمعنى: ما كان ينبغي لنا أن نتخذهم من دونك أولياء. والثالثة: أن العرب لا تدخل ﴿مِنْ﴾ هذه التي تدخل في الجحد إلا في الأسماء، ولا تدخلها في الأخبار، لا يقولون: ما رأيت أخاك من رجل، وإنما يقولون: ما رأيت من أحد، وما عندي من رجل، وقد دخلت ها هنا في الأولياء، وهي في موضع الخبر، ولو لم تكن فيها ﴿مِنْ﴾ كان وجهًا حسنًا<sup>(١)</sup>.

وقال مكي بن أبي طالب: «وقرأ الحسن وأبو جعفر: ﴿أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ بضم النون وفتح الخاء.

قال أبو عمرو: لو كانت ﴿نَتَّخِذَ﴾ لحذفت ﴿مِنْ﴾ الثانية، فقلت: أن نتخذ من دونك أولياء. وأجازه الفراء والكسائي: على بُعد وقبح، وذلك لا يجوز عند البصريين؛ لأن ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ ليس بمفعول على هذه القراءة واحد في معنى الجمع، وإنما تدخل ﴿مِنْ﴾ على الواحد الذي في معنى الجماعة، ألا ترى أنك تقول: ما رأيت رجلاً، فإن أردت النفي العام قلت: ما رأيت من رجل، وليس ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ في قراءة من ضم النون واحداً في معنى جماعة، ألا ترى أنك لو قلت: ما اتخذت أحداً ولياً لي جاز أن تقول ما اتخذت من أحد ولياً، لأن أحداً في معنى الجماعة، أحداً من ولي لم يجز إذ ليس ولي في معنى الجماعة، فكذلك القراءة بضم النون، تقبح مع ثبات ﴿مِنْ﴾ قبل أولياء فافهمه.

ويتمكن على هذه القراءة عند من جوزها أن يكون المحشورون المسؤولون هم: الأصنام والأوثان، يحييها الله فتقول ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٢٤٨-٢٤٩/١٩.

(٢) الهداية: ٥١٩٢-٥١٩٣/٨.

قال ابن عطية: « وَيُضَعْفُ هذه القراءة دخول ﴿ مِنْ ﴾ في قوله: ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾. اعترض بذلك سعيد بن جبير وغيره»<sup>(١)</sup>.

وجه الطعن في قراءة أبي جعفر: أن « (من) إنما تدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كان مفعولاً أولاً، ولا تدخل على مفعول الحال تقول: ما اتخذت من أحد ولياً، ولا يجوز ما اتخذت أحداً من ولي»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر متواترة نقلاً، ونسبتها له نسبة اشتهار لا اقتصار.

وأما من حيث اللغة فالقراءة بضم النون وفتح الخاء لها عدة أوجه:

الأول: « أنها المتعدية لاثنين، والأول همز ضمير المتكلمين، والثاني : قوله: ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾، و﴿ مِنْ ﴾ للتبعيض، أي: ما كان ينبغي أن نتخذ بعض أولياء، قاله الزمخشري<sup>(٣)</sup>.

الثاني من الأوجه: أن ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ هو المفعول الثاني أيضاً، إلا أن ﴿ مِنْ ﴾ مزيدة في المفعول الثاني. وُضِعَّ هذا الوجه بأن (من) لا تزداد في المفعول الثاني، إنما تزداد في الأول.

الثالث: أن يكون ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ في موضع الحال. قاله ابن جني إلا أنه قال: « ودخلت (من) زيادة لمكان النفي المتقدم، كقولك: ما اتخذت زيدياً من وكيل».

واعترض السمين الحلبي على هذا الوجه فقال: « فظاهر هذا أنه جعل الجار والمجرور في موضع الحال، وحينئذ يستحيل أن تكون «من» مزيدة، ولكنه يريد أن هذا المجرور هو الحال نفسه و (من) مزيدة فيه، إلا أنه لا تحفظ زيادة (من) في الحال وإن كانت منفية، وإنما

(١) المحرر الوجيز: ٢٠٤/٤.

(٢) مفاتيح الغيب: ٤٤٣/٢٤.

(٣) انظر: الكشاف: ٢٧٠/٣.

حفظ زيادة الباء فيها على خلاف في ذلك»<sup>(١)</sup>.

وما نفاه السمين الحلبي ليس بلازم، فقد حكاه ابن جنبي وهو إمام، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ووجه هذا التقدير في المعنى لا إشكال فيه، على أن فيما تقدم في الوجهين أعلاه كفاية.

وكون هذه القراءة على غير الأشهر والأقيس لا يرد لها ما دامت قد ثبتت رواية، ووافقت المسموع الصحيح عن العرب، وإن لم يكن أصح ولا أفشى. والله أعلم.

(١) الدر المصون: ٤٦٥-٤٦٦. وانظر: الكشف: ٣/٢٧٠، والبحر المحيط: ٨/٩٢، وتفسير

النيسابوري: ٥/٢٢٦.

**- المطلب التاسع عشر: سورة الأحزاب:**

وفيها فرعان:

**الفرع الأول:** قوله تعالى: ﴿ إِذْ جَاءُوكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ  
الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾. [الآية: ١٠]. (١٨٣)

وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ ثَقَلَتْ نُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ﴾.  
[الآية: ٦٦]. (١٨٤)

وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا ﴾. [الآية: ٦٧].

(١٨٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة وأبو عمرو ويعقوب: ﴿الظُّنُونًا﴾ و ﴿الرَّسُولًا﴾  
و ﴿السَّبِيلًا﴾: بحذف الألف في الحالين في الثلاثة، وابن كثير وحفص والكسائي وخلف:  
بحذفها فيهن في الوصل خاصة، والباقون من العشرة: بإثباتها في الحالين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجَّح الإمام الطبري القراءة بحذف الألف من هذه الكلمات وصلًا ووقفًا، أو:  
إثباتها وصلًا ووقفًا، ورجَّح الشوكاني القراءة بإثبات الألف وقفًا، وحذفها وصلًا.

فقال الطبري: «واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾، فقرأ ذلك عامة  
قراء المدينة، وبعض الكوفيين: ﴿الظُّنُونًا﴾ بإثبات الألف، وكذلك: ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولًا﴾،  
﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ في الوصل والوقف. وكان اعتلال المعتل في ذلك لهم: أن ذلك في كل  
مصاحف المسلمين بإثبات الألف في هذه الأحرف كلها، وكان بعض قراء الكوفة يثبت  
الألف فيهن في الوقف، ويحذفها في الوصل؛ اعتلالاً بأن العرب تفعل ذلك في قوافي الشعر

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٨، وتحبير التيسير، ص ٥١١، والنشر: ٢/٣٤٧-٣٤٨.



ومصاريعها، فتلحق الألف في موضع الفتح للوقوف، ولا تفعل ذلك في حشو الأبيات، فإن هذه الأحرف حُسن فيها إثبات الألفات؛ لأنهن رؤوس الآي تمثيلاً لها بالقوافي.

وقرأ ذلك بعض قرّاء البصرة والكوفة: بحذف الألف من جميعه في الوقف والوصل، اعتلالاً بأن ذلك غير موجود في كلام العرب إلا في قوافي الشعر دون غيرها من كلامهم، وأنها إنما تفعل ذلك في القوافي طلباً لإتمام وزن الشعر، إذ لو لم تفعل ذلك فيها لم يصح الشعر، وليس ذلك كذلك في القرآن؛ لأنه لا شيء يضطرهم إلى ذلك في القرآن، وقالوا: هن مع ذلك في مصحف عبدالله بغير ألف.

وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه بحذف الألف في الوصل والوقف؛ لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، مع شهرة القراءة بذلك في قرّاء المصريين: الكوفة والبصرة، ثم القراءة بإثبات الألف فيهنّ في حالة الوقف والوصل؛ لأن علة من أثبت ذلك في حال الوقف أنه كذلك في خطوط مصاحف المسلمين. وإذا كانت العلة في إثبات الألف في بعض الأحوال كونه مثبتاً في مصاحف المسلمين فالواجب أن تكون القراءة في كل الأحوال ثابتة؛ لأنه مثبت في مصاحفهم. وغير جائز أن تكون العلة التي توجب قراءة ذلك على وجه من الوجوه في بعض الأحوال موجودة في حال أخرى، والقراءة مختلفة، وليس ذلك لقوافي الشعر بنظير؛ لأن قوافي الشعر إنما تلحق فيها الألفات في مواضع الفتح، والياء في مواضع الكسر، والواو في مواضع الضمّ طلباً لتتمة الوزن، وأن ذلك لو لم يفعل كذلك بطل أن يكون شعراً لاستحالة عن وزنه، ولا شيء يضطرّ تالي القرآن إلى فعل ذلك في القرآن»<sup>(١)</sup>.

وقال الشوكاني: « وقرأ ابن كثير والكسائي وابن محيصن بإثباتها وفقاً وحذفها وصلاً، وهذه القراءة راجحة باعتبار اللغة العربية، وهذه الألف هي التي تسميها النحاة ألف

(١) تفسير الطبري: ٢٠ / ٢٢١-٢٢٢.

الإطلاق، والكلام فيها معروف في علم النحو، وهكذا اختلف القراء في الألف التي في قوله: ﴿الرَّسُولَ﴾ و﴿السَّبِيلَ﴾ كما سيأتي آخر هذه السورة»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بحذف الألف في الحالين، أو: إثباتها في الحالين، أو حذفها في الوصل خاصة: كلها قراءات متواترة نقلاً، وحجة من أثبت الألف في الوصل: أنه اتبع الخط، فهي في المصحف الإمام وفي سائر المصاحف بالألف، وإنما كُتبت بألف لأنها رأس آية، فأشبهت القوافي من حيث كانت كلها مقاطع الكلام، وتمام الأخبار.

وحجة من حذف الألف في الوصل: أنه أتى به على الأصل، إذ لا أصل للألف فيه كله، وفرق ما بين هذا والقوافي: أن القوافي موضع وقف وسكون، وهذا لا يلزم فيه الوقف والسكون.

وحجة من أثبت الألف في الوقف: أنه اتبع الخط، فوقف على ما في خط المصحف.

وحجة من حذف الألف في الوقف: أنه أجرى الوقف مجرى الوصل، فحذف في الوقف كما حذف في الوصل<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو علي في (الحجة): من أثبت الألف في الوصل؛ لأنها في المصحف كذلك وهو رأس آية ورؤوس الآيات تشبه بالقوافي من حيث كانت مقاطع، فأما في طرح الألف في الوصل فإنه ذهب إلى أن ذلك في القوافي وليس رؤوس الآي بقواف..

وهي كلها فصيحة مستعملة، والأحسن<sup>(٣)</sup> الوقف عليها؛ لأن الفواصل كالأسجاع

(١) فتح القدير: ٣٠٦/٤.

(٢) انظر: الكشف: ١٩٤/٢-١٩٥.

(٣) هذا الاستحسان اجتهاد منه رحمته، وليس من قبيل الرواية اللازمة، وإنما هو من باب استحسان

الوقف في مباحث الوقف والابتداء، وقد قال ابن الجزري رحمته:

والأسجاع كالتقوافي<sup>(١)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « وكتب ﴿الْظُّنُونَا﴾ في الإمام بألف بعد النون، زيدت هذه الألف في النطق للرعاية على الفواصل في الوقوف؛ لأن الفواصل مثل الأسجاع تعتبر موقوفاً عليها؛ لأن المتكلم أرادها كذلك. فهذه السورة بنيت على فاصلة الألف مثل القصائد المقصورة، كما زيدت الألف في قوله تعالى ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾، وقوله: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وزيادة الألف في مثل هذه المواطن من محاسن البلاغة عند العرب الذين نزل القرآن بلغتهم. والله أعلم.

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبُ . . . وَلَا حَرَامٍ غَيْرَ مَالِهِ سَبَبٌ

انظر: متن: طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ص ٣٧، البيت رقم (٩٩).

(١) انظر: الحجة للفارسي: ٤٦٩/٥ - ٤٧٠.

(٢) التحرير والتنوير: ٢١/٢٨٢.

**الفرع الثاني:** قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾.

(١٨٦)

[من الآية: ٣٣].

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر: ﴿ وَقَرْنَ ﴾ بفتح القاف، وقرأ الباقون

من العشرة: ﴿ وَقِرْنَ ﴾ بالكسر<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بكسر القاف في: ﴿ وَقَرْنَ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾، فقرأته عامة قراء المدينة وبعض

الكوفيين: ﴿ وَقَرْنَ ﴾ بفتح القاف، بمعنى: واقرنن في بيوتكن، وكأن من قرأ ذلك كذلك

حذف الراء الأولى من (اقرن) وهي مفتوحة، ثم نقلها إلى القاف، كما قيل: ﴿ فَظَلَّتُمْ

تَفَكَّهُونَ ﴾ [الواقعة، من الآية: ٦٥] وهو يريد: فظللتم، فأسقطت اللام الأولى وهي مكسورة، ثم

نقلت كسرتها إلى الظاء.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة والبصرة: ﴿ وَقِرْنَ ﴾ بكسر القاف، بمعنى: كن أهل وقار

وسكينة ﴿ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾.

وهذه القراءة -وهي الكسر في القاف- أولى عندنا بالصواب؛ لأن ذلك إن كان من الوقار

على ما اخترنا، فلا شك أن القراءة بكسر القاف؛ لأنه يقال: وقر فلان في منزله فهو يقر وقوراً،

فتكسر القاف في (تفعل)، فإذا أمر منه قيل: (قر) كما يقال من (وزن): (يزن زن)، ومن

(وعد): (يعد عد).

وإن كان من القرار، فإن الوجه أن يقال: اقررن؛ لأن من قال من العرب: ظلت أفعل

كذا، وأحست بكذا، فأسقط عين الفعل، وحول حركتها إلى فائه في فعل وفعلنا وفعلتم: لم

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٩، وتحبير التيسير، ص ٥١٢، والنشر: ٣٤٨/٢.

يفعل ذلك في الأمر والنهي، فلا يقول: ظل قائماً ولا تظل قائماً، فليس الذي اعتل به من اعتل لصحة القراءة بفتح القاف في ذلك بقول العرب في ظللت وأحسست: ظلت وأحست، بعلة توجب صحته، لما وصفت من العلة، وقد حكى بعضهم عن بعض الأعراب سماعاً منه: ينحطن من الجبل، وهو يريد: ينحططن، فإن يكن ذلك صحيحاً فهو أقرب إلى أن يكون حجة لأهل هذه القراءة من الحجة الأخرى»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بالفتح والكسر- متواترتان نقلاً، ووجه القراءة بالفتح: من القرار، والأصل فيه: (اقرن) فحذف الراء الأولى؛ لثقل التضعيف، وألقت حركتها على القاف فصارت: (وقرن). ودليل هذا التأويل قراءة: ﴿واقرن﴾ بفتح الراء<sup>(٢)</sup> على الأصل، في لغة من يقول: قررت أقر قراراً<sup>(٣)</sup>.

قال ابن مالك في ألفيته:

ظلتُ وظلت في ظللت استعملا .:. وقَرْنٌ في أقرنَ وقِرْنٌ نُقلاً<sup>(٤)</sup>

« قال أبو عبيدة: وكان أشياخنا من أهل العربية ينكرون هذه القراءة وهي جائزة عندنا مثل قوله: ﴿فَظَلَّتْ﴾»<sup>(٥)</sup>.

وأطال السمين الحلبي النفس في توجيه قراءة الفتح، ودفع الاعتراض عنها بما لا مزيد عليه، فقال رحمه الله: «أما الفتح فمن وجهين، أحدهما: أنه أمرٌ من قررت -بكسر الراء الأولى- في

(١) تفسير الطبري: ٢٥٩/٢٠.

(٢) وهي قراءة شاذة، مروية عن: أبي بن كعب رضي الله عنه. انظر: زاد المسير: ٤٦١/٣.

(٣) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٣/٣٩٧-٣٩٨، والثعلبي: ٣٤/٨، والماوردي: ٣٩٩/٤، والبغوي:

٣/٦٣٦، وزاد المسير: ٣/٤٦١، ومفاتيح الغيب: ٢٥/١٦٧.

(٤) ألفية ابن مالك، ص ٧٩.

(٥) تفسير الثعلبي: ٣٤/٨.

المكان أقر به بالفتح. فاجتمع راءان في اقررن، فحذفت الثانية تخفيفاً ونقلت حركة الراء الأولى إلى القاف، فحذفت همزة الوصل استغناء عنها فصار قرن. ووزنه على هذا: فعن؛ فإن المحذوف هو اللام لأنه حصل به الثقل. وقيل: المحذوف الراء الأولى؛ لأنه لما نقلت حركتها بقيت ساكنة، وبعدها أخرى ساكنة فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين، ووزنه على هذا: فلن؛ فإن المحذوف هو العين. وقال أبو علي: «أبدلت الراء الأولى ياء ونقلت حركتها إلى القاف، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقائهما». فهذه ثلاثة أوجه في توجيه أنها أمر من قررت بالمكان.

والوجه الثاني: أنها أمر من قار يقار كخاف يخاف إذا اجتمع. ومنه (القارة) لاجتماعها، فحذفت العين لالتقاء الساكنين فقليل: قرن كـ(خفن). ووزنه على هذا أيضاً فلن.

إلا أن بعضهم تكلم في هذه القراءة من وجهين:

أحدهما: قال أبو حاتم: يقال: قررت بالمكان بالفتح أقر به بالكسر وقرت عينه بالكسر تقر بالفتح، فكيف يقرأ (وقرن) بالفتح؟ والجواب عن هذا: أنه قد جمع في كل منهما الفتح والكسر، حكاه أبو عبيد. وقد تقدم ذلك في سورة مريم.

الثاني: سلّمنا أنه يقال: قررت بالمكان بالكسر أقر به بالفتح، وأن الأمر منه اقررن، إلا أنه لا مسوغ للحذف؛ لأن الفتحة خفيفة، ولا يجوز قياسه على قولهم (ظلت) وبابه؛ لأن هناك شيئين ثقيلين: التضعيف والكسرة فحسن الحذف، وأما هنا فالتضعيف فقط.

والجواب: أن المقتضي للحذف إنما هو التكرار.

ويؤيد هذا أنهم لم يحذفوا مع التكرار ووجود الضمة، وإن كانت أثقل نحو: اغضضن أبصاركن، وكان أولى بالحذف فيقال: غضن. لكن السماع خلافه. قال تعالى: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ [النور، من الآية: ٣١]. على أن الشيخ جمال الدين بن مالك قال: «إنه يحذف في هذا بطريق الأولى» أو تقول: إن هذه القراءة إنما هي من قار يقار بمعنى اجتمع.

وهو وجه حسن بريء من التكلف، فيندفع اعتراض أبي حاتم وغيره، لولا أن المعنى على الأمر بالاستقرار لا بالاجتماع»<sup>(١)</sup>.

فهذه أوجه كلها صحيحة لغة ومعنى، تدل على صحة قراءة الفتح، مع ثبوتها تواتراً. والله أعلم.

---

(١) الدر المصون: ٩/١٢٠-١٢٢.

**- المطلب العشرون: سورة يس:**

وفيها فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ [الآية: ٤٩]. (١٨٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وورش وهشام: ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ بفتح الخاء وتشديد الصاد، وقالون وأبو عمرو: باختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد، وأبو جعفر: بالإسكان والتشديد: ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾. والنص عن قالون بالإسكان أيضاً، وحمة بإسكان الخاء وتخفيف الصاد: ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾، والباقون: وهم عاصم ويعقوب وابن ذكوان والكسائي وخلف: بكسر الخاء وتشديد الصاد<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** طعن الزجاج في قراءة الإسكان والتشديد، ونعتها بالفساد والرداءة، واستشكلها الشوكاني، وجوّد الواحدي فتح الخاء مع تشديد الصاد.

فقال الزجاج: « في ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ أربعة أوجه: سكون الخاء والصاد مع تشديد الصاد على جمع بين ساكنين، وهو أفسد الأربعة وأردؤها، وكان بعض من يروي قراءة أهل المدينة يذهب إلى أن هذا لم يضبط عن أهل المدينة، كما لم يضبط عن أبي عمرو: ﴿ إلى بارئكم ﴾.

وإنما زعم أن هذا تختلس فيه الحركة اختلاصاً وهي فتحة الخاء، والقول كما قال<sup>(٢)</sup>.

وقال الواحدي: « وأجود القراءة فتح الخاء مع تشديد الصاد؛ لأن الأصل (يختصمون)، فألقت حركة الحرف المدغم وهو التاء على الساكن الذي قبله وهو الخاء، ومن قرأ بكسر الخاء حركه بالكسر لالتقاء الساكنين، وقرأ أهل المدينة بالجمع بين ساكنين، قال الزجاج: وهو أفسد الوجوه وأردؤها<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٤، وتحبير التيسير، ص ٥٢٤، والنشر: ٣٥٤ / ٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٩-٢٩٠ / ٤.

(٣) الوسيط: ٥١٥ / ٣.



وقال الشوكاني: « وقد اختلف القراء في ﴿يَخْصِمُونَ﴾ .. وروي عن أبي عمرو وقالون: أنهما قرءا بتسكين الخاء وتشديد الصاد، وهي قراءة مشككة؛ لاجتماع ساكنين فيها»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالإسكان والتشديد: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ متواترة نقلاً، وقد صوّبها الإمام الطبري، ولخص أوجه هذه القراءات، فقال: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَهُمْ يَخْصِمُونَ﴾، فقرأ ذلك بعض قراء المدينة: ﴿وَهُمْ يَخْصِمُونَ﴾ بسكون الخاء وتشديد الصاد، فجمع بين الساكنين، بمعنى: يختصمون، ثم أدغم التاء في الصاد، فجعلها صادًا مشددة، وترك الخاء على سكونها في الأصل وقرأ ذلك بعض المكيين والبصريين: ﴿وَهُمْ يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الخاء وتشديد الصاد بمعنى: يختصمون.. وقرأ ذلك بعض قراء الكوفة: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بكسر الخاء وتشديد الصاد، فكسروا الخاء بكسر الصاد وأدغموا التاء في الصاد وشددوها. وقرأ ذلك آخرون منهم: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بسكون الخاء وتخفيف الصاد، بمعنى (يَفْعَلُونَ) من الخصومة..

والصواب من القول في ذلك عندنا أن هذه قراءات مشهورات، معروفة في قراء الأمصار، متقاربات المعاني، فبأيتها قرأ القاريء فمصيب»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: « من قال: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ جمع بين الساكنين الخاء والحرف المدغم.

ومن زعم أن ذلك ليس في طاقة اللسان ادّعى ما يعلم فساده بغير استدلال»<sup>(٣)</sup>.

فثبت بذلك صحة هذه القراءات رواية ودراية. والله أعلم.

(١) فتح القدير: ٤/٤٢٨-٤٢٩.

(٢) تفسير الطبري: ٢٠/٥٢٩-٥٣٠.

(٣) الحجة للفارسي: ٦/٤٢.

## – المطلب الحادي والعشرون: سورة الصافات:

وفيها فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ ﴾ [الآية: ٩٤]. (١٨٨)  
**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿ إِلَيْهِ يَزْفُونَ ﴾: بضم الياء وكسر الزاي، والباقون من  
العشرة: ﴿ يَزْفُونَ ﴾ بفتح الياء وكسر الزاي<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بضم الياء وكسر الزاي من: ﴿ يَزْفُونَ ﴾ فقال:

« وقوله: ﴿ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ ﴾ : اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة  
والبصرة، وبعض قراء الكوفة: ﴿ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ ﴾ بفتح الياء وتشديد الفاء، من قولهم:  
زَفَّتِ النعامة، وذلك أول عدوها، وآخر مشيها..

وقرأ ذلك جماعة من أهل الكوفة: ﴿ يَزْفُونَ ﴾ بضم الياء وتشديد الفاء، من: (أزف) فهو  
يزف. وكان الفراء يزعم أنه لم يسمع في ذلك إلا: زَفَفْتُ، ويقول: لعل قراءة من قرأه:  
﴿ يَزْفُونَ ﴾ بضم الياء من قول العرب: أَطْرَدْتُ الرجل: أي صيرته طريداً، وطردته: إذا أنت  
خسئته إذا قلت: اذهب عنا، فيكون ﴿ يَزْفُونَ ﴾ أي: جاؤوا على هذه الهيئة بمنزلة المزفوفة  
على هذه الحالة، فتدخل الألف. كما تقول: أحمدت الرجل: إذا أظهرت حمده، وهو محمد:  
إذا رأيت أمره إلى الحمد، ولم تنشر حمده، قال: وأنشدني المفضل:

تَمَنَّى حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جَدَاعَةَ .. فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَدَلَّ وَأَقْهَرَا<sup>(٢)</sup>

فقال: أقهر، وإنما هو قُهر، ولكنه أراد صار إلى حال قهر..

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٦، وتحبير التيسير، ص ٥٢٨، والنشر: ٣٥٧/٢.

(٢) البيت للمخبل السعدي يهجو الزبرقان. وهو من بحر الطويل، نسبه له الشيباني في كتاب الجيم:  
٣/١٣١، والأزهري في التهذيب: ٥/٢٥٧، مادة: (هـ ق ر)، والجوهري في الصحاح: ٢/٨٠١،  
مادة: (ق هـ ر)، وابن سيده في المحكم: ١/٣٠٩، وابن منظور في اللسان: ٥/١٢٠، مادة:  
(ق هـ ر). واستشهد به الزجاج في معاني القرآن على صحة قراءة حمزة: ٤/٣٠٩.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأه بفتح الياء وتشديد الفاء؛ لأن ذلك هو الصحيح المعروف من كلام العرب، والذي عليه قراءة الفصحاء من القراء»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة حمزة بضم الياء وكسر الزاي متواترة نقلاً، ونسبتها إليه نسبة اشتهاار.

وضم الياء وفتحها لغتان<sup>(٢)</sup>، وكلا القراءتين يرجع إلى معنى واحد، وهو: الإسراع في المشي<sup>(٣)</sup>، «وأصله من: زفيف النعام، وذلك أول عدوه»<sup>(٤)</sup>.

وقيل: بالضم معناه: يحملون غيرهم على الزفيف، من: أزف بغيره، أي: حمله على الزفيف وهو الإسراع<sup>(٥)</sup>، فالمفعول محذوف، كأنهم حملوا دوابهم على الإسراع في المشي<sup>(٦)</sup>.

وقيل: كأن بعضهم يزف بعضاً لتسارعهم إليه<sup>(٧)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٦٧/٢١-٦٩.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ١٤٩/٨، والبغوي: ٣٥/٤، ومفاتيح الغيب: ٣٤٢/٢٦، وتفسير القرطبي: ٩٥/١٥.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ١٤٦/٣، والنسفي: ١٢٩/٣، والبحر المحيط: ١١١/٩، والدر المصون: ٣٢٠/٩، والتحرير والتنوير: ١٤٤/٢٣.

(٤) الهداية: ٦١٢٨/٩.

(٥) انظر: المحرر الوجيز: ٤٧٩/٤، ومفاتيح الغيب: ٣٤٢/٢٦، وتفسير القرطبي: ٩٥/١٥، والدر المصون: ٣٢٠/٩، وفتح القدير: ٤٦١/٤، وروح المعاني: ١١٨/١٢.

(٦) انظر: تفسير البغوي: ٣٥/٤، ومفاتيح الغيب: ٣٤٢/٢٦، وتفسير النيسابوري: ٥٦٩/٥.

(٧) انظر: الكشاف: ٥٠/٤، وتفسير البيضاوي: ١٤/٥، وأبي السعود: ١٩٨/٧.

## – المطلب الثاني والعشرون: سورة الزخرف:

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سُلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾ [الآية: ٥٦].

(١٨٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سُلَفًا﴾ بضم السين واللام، وقرأ الباقون من العشرة: بفتحهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بفتح السين واللام: ﴿سَلَفًا﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الكوفة غير عاصم: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سُلَفًا﴾ بضم السين واللام، توجيهاً ذلك منهم إلى جمع (سليف) من الناس، وهو المتقدم أمام القوم. وحكى الفراء أنه سمع القاسم بن معن يذكر أنه سمع العرب تقول: مضى سليف من الناس. وقرأته عامة قراء المدينة والبصرة وعاصم: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا﴾ بفتح السين واللام.

وإذا قرئ كذلك احتمل أن يكون مراداً به: الجماعة والواحد، والذكر والأنثى..

وأولى القراءات في ذلك بالصواب: قراءة من قرأه: بفتح السين واللام؛ لأنها اللغة الجوداء، والكلام المعروف عند العرب، وأحق اللغات أن يقرأ بها كتاب الله من لغات العرب أفصحها وأشهرها فيهم<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بضم السين واللام متواترة نقلاً. أما من حيث اللغة فتحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها جمع (سَلِيف) كَرَغِيف ورُغْف، أي: فريق قد سلف. ويقال: سلفاً واحدها

(١) انظر: التيسير، ص ١٩٧، وتحبير التيسير، ص ٥٤٩، والنشر: ٢/ ٣٦٩.

(٢) تفسير الطبري: ٢١/ ٦٢٢-٦٢٣.

سلفة من الناس، أي: قطعة<sup>(١)</sup>.

وحكي عن العرب قولها: (مضى سليف من الناس)<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنها جمع (سَالِفٍ)، كصَابِرٍ وَصَبْرٍ<sup>(٣)</sup>.

والثالث: أنها جمع (سَلَفٍ) كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ، وَخَشَبٍ وَخُشْبٍ، يقال: سَلَفَ -بضم اللام- يسُلِفُ سلوفاً، فهو سُلُفٌ، أي: متقدم.

والمعنى هنا: جميع من قد مضى من الناس<sup>(٤)</sup>.

والطبري رحمته الله أشار إلى أن الفتح أفصح، مما يدل على أن غيره فصيح، ولا يشترط لموافقة العربية الأفصح والأقيس، بل يكفي أن توافق القراءة الصحيح المسموع بعد صحتها تواتراً. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٦١/٣، والكشاف: ٢٥٩/٤، والمحزر الوجيز: ٦٠/٥، وتفسير ابن جزي: ٢٦١/٢، والبحر المحيط: ٣٨٤/٩، والدر المصون: ٦٠٠/٩، وتفسير النيسابوري: ٩٠/٦، والتحرير والتنوير: ٢٣٥/٢٥.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٤٠/٨، والسمعاني: ١١٠/٥، والدر المصون: ٦٠٠/٩.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي: ٩٣/٥، والدر المصون: ٦٠٠/٩، وتفسير أبي السعود: ٥٠/٨.

(٤) انظر: الكشف لمكي: ٢٦٠/٢، وتفسير الماوردي: ٢٣٢/٥، وزاد المسير: ٨١/٤، ومفاتيح

الغيب: ٦٣٨/٢٧، والدر المصون: ٦٠٠/٩، وتفسير أبي السعود: ٥٠/٨، وروح المعاني:

## – المطلب الثالث والعشرون: سورة الجاثية:

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ

لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الآية: ١٤]. (١٩٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وحمة والكسائي وخلف: ﴿لِنَجْزِي قَوْمًا﴾ بالنون، والباقون من العشرة: بالياء، وأبو جعفر بضمها ويفتح الزاي فتقلب الياء بعدها ألفاً<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري قراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾، واستبعدها مكّي، وحكى عن سيبويه والبصريين عدم جواز مثلها في كلام العرب، بل وصفها بالشذوذ في النظر والقياس.

فقال الطبري: «واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾، فقرأه بعض قراء المدينة والبصرة والكوفة: ﴿لِيُجْزَى﴾ بالياء على وجه الخبر عن الله أنه يجزيهم ويشيهم.

وقرأ ذلك بعض عامة قراء الكوفيين: ﴿لِنَجْزِي﴾ بالنون على وجه الخبر من الله عن نفسه.

وذكر عن أبي جعفر القارئ أنه كان يقرؤه: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ على مذهب ما لم يسم فاعله، وهو على مذهب كلام العرب لحن، إلا أن يكون أراد: ليجزى الجزاء قوماً، بإضمار الجزاء، وجعله مرفوعاً: ﴿لِيُجْزَى﴾ فيكون وجهاً من القراءة، وإن كان بعيداً.

والصواب من القول في ذلك عندنا: أن قراءته بالياء والنون على ما ذكرت من قراءة الأمصار جائزة بأيّ تينك القراءتين قرأ القارئ.

(١) انظر: التيسير، ص ١٩٨، وتحبير التيسير، ص ٥٥٤، والنشر: ٣٧٢ / ٢.

فأما قراءته على ما ذكرت عن أبي جعفر فغير جائزة عندي لمعنيين، أحدهما: أنه خلاف لما عليه الحجة من القراء، وغير جائز عندي خلاف ما جاءت به مستفيضاً فيهم. والثاني: بعدها من الصحة في العربية إلا على استكراه الكلام على غير المعروف من وجهه»<sup>(١)</sup>.

وقال مكي بن أبي طالب: «وروي عن عاصم أنه قرأ: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ بنصب (قوم) والفعل لما لم يسم فاعله. وهذا بعيد جداً، لم يجزه سيويوه ولا جميع البصريين. وإنما تقديره عنده: (ليجزى الجزاء قوماً). فيقيم المصدر مقام ما لم يسم فاعله ويضمه وينصب الاسم المقصود بالمعنى، وهو شاذ في النظر والقياس. ولم يُجْزِ النحويون: (شُرِبَ الضربُ زيداً) برفع (الضرب) ونصب (زيد)، ولو جاز هذا لجازت هذه القراءة، ولكن لا يجيزونه إلا في شعر على بعد»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ متواترة نقلاً، ونسبتها له لا تجعلها آحادية؛ لأنها نسبة اشتهار لا اقتصار.

ووجهها من حيث اللغة: على البناء للمفعول، و﴿قَوْمًا﴾ بالنصب: على أن نائب الفاعل مصدر مأخوذ من فعل ﴿يجزي﴾، والتقدير: ليجزى الجزاء قوماً<sup>(٣)</sup>، وقيل: التقدير: ليجزى الخير أو الشر قوماً<sup>(٤)</sup>، «فيقيم المصدر مقام ما لم يسم فاعله، ويضمه وينصب الاسم

(١) تفسير الطبري: ٢٢/٦٧-٦٨.

(٢) الهداية: ١٠/٦٧٧٦-٦٧٧٧.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٨/٣٦٠، والكشاف: ٤/٢٨٩، والمححر الوجيز: ٨٣/٥، وتفسير أبي

السعود: ٨/٧١، وفتح القدير: ٥/٨، والتحرير والتنوير: ٢٥/٣٤٢.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي: ٥/١٠٧.

المقصود بالمعنى»<sup>(١)</sup>، نظيره: ﴿وَكَذَلِكَ نُفِخِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على القراءة بنون واحدة وجيم مشددة<sup>(٢)</sup>.

قال محمد الطاهر بن عاشور: « وليس هذا من إنابة المصدر الذي هو مفعول مطلق، وقد منعه نحاة البصرة بل جعل المصدر مفعولاً أول من باب (أعطى) وهو في المعنى مفعول ثان لفعل (جزئ)، وإنابة المفعول الثاني في باب كسا وأعطى متفق على جوازه، وإن كان الغالب إنابة المفعول الأول كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾ [النجم، الآية: ٤١]»<sup>(٣)</sup>.

« وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه:

أحدها: ضمير المفعول الثاني عاد الضمير عليه لدلالة السياق تقديره: ليجزئ هو أي: الخير قومًا. والمفعول الثاني من باب (أعطى) يقوم مقام الفاعل بلا خلاف. ونظيره: (الدرهم أعطي زيدًا).

الثاني: أن القائم مقامه ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل أي: ليجزئ الجزاء. وفيه نظر؛ لأنه لا يترك المفعول به ويقام المصدر ولا سيما مع عدم التصريح به.

الثالث: أن القائم مقامه الجار والمجرور. وفيه حجة للأخفش والكوفيين، حيث يجيزون نيابة غير المفعول به مع وجوده»<sup>(٤)</sup>.

إذن: قراءة أبي جعفر لها وجه صحيح في اللغة، وقد أشار له الإمام الطبري بقوله: «إلا

(١) الهداية: ١٠/٦٧٧٦.

(٢) وهي قراءة ابن عامر وشعبة. انظر: التيسير، ص ١٥٥، وتحرير التيسير، ص ٤٦٧، والنشر: ٢/٣٢٤.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٥/٣٤٢-٣٤٣.

(٤) الدر المصون: ٩/٦٤٥-٦٤٦.



أن يكون أراد: ليجزي الجزاء قومًا، بإضمار الجزاء، وجعله مرفوعًا: ﴿لِيُجْزَى﴾ فيكون وجهًا من القراءة، وإن كان بعيدًا».

أقول: لا يضر البعد ما دام الوجه صحيحًا؛ إذ لا يشترط للقراءة موافقة الأقيس والأفشى، ما دام الوجه صحيحًا مسموعًا. والله أعلم.

## – المطلب الرابع والعشرون: سورة الحجرات:

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾. [الآية: ٤].

(١٩١)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿ الْحُجُرَاتِ ﴾ بفتح الجيم، والباقون من العشرة: ﴿ الْحُجُرَاتِ ﴾ بضمها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بفتح الجيم من: ﴿ الْحُجُرَاتِ ﴾، ووصفها السمرقندي بالشذوذ.

فقال الطبري: « ﴿ الْحُجُرَاتِ ﴾ : جمع حجرة، والثلاث: حُجْر، ثم تجمع الحجر فيقال: حجرات و حُجرات، وقد تجمع بعض العرب الحجر: (حجرات) بفتح الجيم، وكذلك كل جمع كان من ثلاثة إلى عشرة على (فُعَل) يجمعونه على (فَعَلات) بفتح ثانيه، والرفع أفصح وأجود..»

واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾: فقرأته قراء الأمصار: بضمّ الحاء والجيم من ﴿ الْحُجُرَاتِ ﴾، سوى أبي جعفر القارئ، فإنه قرأ: بضم الحاء وفتح الجيم، على ما وصفت من جمع الحُجْرة حُجْر، ثم جمع الحُجْر: (حُجرات).

والصواب من القراءة عندنا: الضم في الحرفين كليهما؛ لما وصفت قبل «<sup>(٢)</sup>.

وقال السمرقندي: « وقرئ في الشاذ: ﴿ الْحُجُرَاتِ ﴾ بنصب الجيم، وقرأه العامة بالضم، ومعناها واحد »<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٦٢، والنشر: ٣٧٦/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٢٢/٢٨٢-٢٨٥.

(٣) تفسير السمرقندي: ٣/٣٢٤.

**الرد:** قراءة أبي جعفر بفتح الجيم قراءة عشرية متواترة. وقيل: الفتح والضم لغتان<sup>(١)</sup>، وقيل: الفتح للتخفيف؛ استثقلاً للضمتين<sup>(٢)</sup>، والفتح أخف من الضم، وإن كان السكون أخف منهما، و الإمام الطبري رحمته الله أقر بصحة هذه القراءة لغة، ونقلها عن العرب، لكنه جعل الأكثر أولى في القراءة. وليس ذلك بلازم، بل تكفي صحة الوجه في العربية إذا ثبتت القراءة رواية. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٧٦/٩، والبغوي: ٢٥٥/٤، والقرطبي: ٣١٠/١٦، والبحر المحيط:

٥١١/٩، والدر المصون: ٦/١٠.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٣١٠/١٦، وفتح القدير: ٧١/٥.

## – المطلب الخامس والعشرون: سورة النجم:

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [الآية: ٥٠]. (١٩٢)

**نأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ بضم اللام بحركة الهمزة وإدغام التنوين فيها، وأتى قالون بعد ضمة اللام بهمزة ساكنة في موضع الواو، والباقون من العشرة: يكسرون التنوين ويسكنون اللام ويحققون الهمزة بعدها.

ويجوز في الابتداء بقوله: ﴿الْأُولَى﴾ على مذهب أبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب ثلاثة أوجه: أحدها: ﴿الُولَى﴾ بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها، والثاني: ﴿لُولَى﴾ بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها استغناء عنها بتلك الحركة، وهذان الوجهان جائزان في ذلك وشبهه في مذهب الوصل ورش وحمزة والثالث: ﴿الْأُولَى﴾ بإثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها، وكذلك يجوز في الابتداء بهذه الكلمة على مذهب قالون ثلاثة أوجه أيضاً: ﴿الُولَى﴾ بإثبات همزة الوصل وضم اللام وهمزة ساكنة على الواو، و﴿لُولَى﴾ بضم اللام وحذف همزة الوصل وهمز الواو، و﴿الْأُولَى﴾ كوجه أبي عمرو الثالث<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري قراءة كسر التنوين وإسكان اللام وتحقيق الهمزة في:

﴿عَادًا الْأُولَى﴾، وحكى ابن جزي تضعيفها عن المزني والمبرد.

فقال الإمام الطبري: « واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة وبعض قراء البصرة: ﴿عَادًا لُولَى﴾ بترك الهمز وجزم النون، حتى صارت اللام في ﴿الْأُولَى﴾ كأنها لام مثقلة، والعرب تفعل ذلك في مثل هذا، حُكي عنها سماعاً منهم: (قم لان عنا)، يريد: قم الآن، جزموا الميم لما حرّكت اللام التي مع الألف في (الآن)، وكذلك تقول: صم اثنين،

(١) انظر: التيسير، ص ٢٠٤-٢٠٥، وتحرير التيسير، ص ٥٦٨، والنشر: ١/٤١٠-٤١٣.

يريدون: صُم الاثنين.

وأما عامة قرّاء الكوفة وبعض المكيين: فإنهم قرؤوا ذلك بإظهار النون وكسرها، وهمز ﴿الْأُولَى﴾ على اختلاف في ذلك عن الأعمش، فروى أصحابه عنه غير القاسم بن معن موافقة أهل بلده في ذلك. وأما القاسم بن معن فحكى عنه عن الأعمش أنه وافق في قراءته ذلك قرّاء المدنيين.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ما ذكرنا من قراءة الكوفيين؛ لأن ذلك هو الفصح من كلام العرب، وأن قراءة من كان من أهل السليقة فعلى البيان والتفخيم، وأن الإدغام في مثل هذا الحرف وترك البيان إنما يوسّع فيه لمن كان ذلك سجيته وطبعه من أهل البوادي. فأما المؤلّدون فإن حكمهم أن يتحرّروا أفصح القراءات وأعذبها وأثبتها، وإن كانت الأخرى جائزة غير مردودة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن جزي: «وقرأ نافع: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ بإدغام تنوين ﴿عَادَا﴾ في لام ﴿الْأُولَى﴾، بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام، وضعف المزني والمبرد هذه القراءة.

وهمز قالون الأولى دون ورش، وقرأ الباقون: على الأصل بكسر تنوين ﴿عَادَا﴾ وإسكان لام ﴿الْأُولَى﴾<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالنقل والإدغام قراءة متواترة من حيث الرواية، وهي قراءة أهل المدينة وأهل البصرة، ومن قرأتها الإمام أبو عمرو البصري، وهو عربي صريح، وإمام لغة، فما كان له أن يقرأ بما يخالف العربية.

والطبري رحمته لم ينكر النقل، وإنما جعل التنوين وتحقيق الهمز أشهر وأفصح، ولا ترد

(١) تفسير الطبري: ٥٥٢/٢٢.

(٢) تفسير ابن جزي: ٣٢١/٢.

القراءة بمخالفة الأوضح طالما أنها ثابتة نقلاً، موافقة للعربية بوجه صحيح فصيح، وحذف الهمزة ونقل حركتها مع الإدغام والتنوين مع بقاء الهمز كلاهما صحيح لغة وقراءة<sup>(١)</sup>.

وقد أجاد ابن عطية في بيان وجه هذه القراءة، ودفع الاعتراض عليها، فقال: « وقرأ نافع أيضاً وأبو عمرو: بالوصل والإدغام ﴿عَادًا لَوْلَى﴾ بإدغام النون في اللام ونقل حركة الهمزة إلى اللام. وعاب أبو عثمان المازني والمبرد هذه القراءة وقال: إن هذا النقل لا يخرج اللام عن حد السكون، وحذف ألف الوصل أن تبقى كما تقول العرب إذا نقلت الهمزة من قولهم: الأحمر فإنهم يقولون الأحمر جاء، فكذلك يقال ها هنا: ﴿عادا الولي﴾، قال أبو علي: والقراءة سائغة. وأيضاً فمن العرب من يقول: لحرر جاء، فيحذف الألف مع النقل، ويعتد بحركة اللام، ولا يراها في حكم السكون<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٣٦٧، والبغوي: ٤/٢٥٦.

(٢) المحرر الوجيز: ٥/٢٠٨.

## – المطلب السادس والعشرون: سورة الرحمن:

وفيها فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿يَطْمِئِنَّ﴾، وقد وردت في موضعين في هذه السورة:

الأول: قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَصْرٌ أَلْفُ رِجَالٍ وَلَهُنَّ فِيهَا مَنَازِلُ مُتَقَابِلَاتٌ لَمْ يَطْمِئِنَّ أَنْسَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾. [الآية: ٥٦].

(١٩٣)

والثاني: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ أَنْسَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾. [الآية: ٧٤].

**تأصيل القراءة:** روى الدوري عن الكسائي: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ﴾ في الأول: بضم الميم، وأبو الحارث عنه في الثاني كذلك، والباقون من العشرة: بكسر الميم فيهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بضم الميم في: ﴿يَطْمِئِنَّ﴾ فقال:

«وقرأت قراء الأمصار: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ﴾ بكسر الميم في هذا الموضع وفي الذي قبله.

وكان الكسائي يكسر إحداهما، ويضم الأخرى.

والصواب من القراءة في ذلك: ما عليه قراء الأمصار؛ لأنها اللغة الفصيحة، والكلام المشهور من كلام العرب»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** ضم الميم قراءة متواترة نقلاً، وأما من حيث العربية: فضم الميم وكسرها: لغتان، معناهما واحد<sup>(٣)</sup>: «(طمث) و (طمث) يعرشون ويعكفون، فمن ضم وكسر: فللجمع بين اللغتين، ومن كسر: فلأنها اللغة السائرة»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٠٧، وتحبير التيسير، ص ٥٧٢، والنشر: ٢ / ٣٨١-٣٨٢.

(٢) تفسير الطبري: ٨٢ / ٢٣.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣ / ٣٦٨، وزاد المسير: ٨ / ١٢٢.

(٤) تفسير القرطبي: ١٧ / ١٩٠.

قال البغوي: « روى أبو إسحاق السبيعي قال: كنت أصلي خلف أصحاب علي رضي الله عنه فأسمعهم يقرؤون: ﴿لَمْ يَطْمِئُنَّا﴾ بالرفع، وكنت أصلي خلف أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فأسمعهم يقرؤون بكسر الميم، وكان الكسائي يضم إحداهما ويكسر الأخرى؛ لثلا يخرج عن هذين الأثرين»<sup>(١)</sup>.

قال مكي بن أبي طالب: « قوله: ﴿لَمْ يَطْمِئُنَّا﴾ قرأه أبو عمر الدوري عن الكسائي: بضم الميم في الكلمة الأولى، وكسر الباقون، وقرأ أبو الحارث: بالضم في الثاني. ورؤي عن الكسائي أنه خير في الضم والكسر بعد أن لا يجمع بينهما، وقرأ الباقون: بالكسر فيهما. وهما لغتان، يقال: طمّث يطمّث ويطمّث. ومعنى: ﴿لَمْ يَطْمِئُنَّا﴾: لم يدمهن، وقال أبو عبيدة: معناه: لم يمسهن»<sup>(٢)</sup>.

وقول الإمام الطبري: إن الكسر هو اللغة الفصيحة المشهورة: لا يرد قراءة الضم. والله أعلم.

(١) تفسير البغوي: ٤/ ٢٧٥.

(٢) الكشف: ٢/ ٣٠٣.



## – المطلب السابع والعشرون: سورة الملك

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحِّقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾.

[الآية: ١١]. (١٩٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكسائي وأبو جعفر: ﴿فَسُحِّقًا﴾ بضم الحاء، والباقون من العشرة: ﴿فَسُحِّقًا﴾ بإسكانها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بإسكان الحاء: ﴿فَسُحِّقًا﴾ فقال:

« والقراء على تخفيف الحاء من (السُّحُّق)، وهو الصواب عندنا؛ لأن الفصحى من كلام العرب ذلك، ومن العرب من يحركها بالضم<sup>(٢)</sup> ».

**الرد:** القراءة بضم الحاء متواترة من حيث الرواية، وأما من حيث اللغة: فقول الإمام الطبري: « ومن العرب من يحركها بالضم » : دليل على صحتها لغة، وذلك كاف مع ثبوتها رواية، إذ لا يشترط لصحة القراءة - بعد ثبوت الرواية تواتراً - الأقيس والأكثر، بل يكفي أن تكون صحيحة في اللغة.

ولهذه القراءة في اللغة ثلاثة أوجه:

الأول: قيل: هما لغتان معناهما واحد<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٢، وتحبير التيسير، ص ٥٨٦، والنشر: ٢/٢١٧.

(٢) تفسير الطبري: ٢٣/٥١١.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٤٧٥، والثعلبي: ٩/٣٥٨، والمححر الوجيز: ٥/٣٤٠، ومفاتيح

الغيب: ٣٠/٥٨٨، وتفسير القرطبي: ١٨/٢١٣، والدر المصون: ١٠/٣٨٥، وتفسير النيسابوري:

٦/٣٢٧، وفتح القدير: ٥/٣١١.

الثاني: أن « الضم هو الأصل، والإسكان على وجه التخفيف، فهو كـ (العُنُقُ وَ العُنُقُ)،  
وَ(الطُّنْبُ وَ الطُّنْبُ)»<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن الضم لا يتبع ضمة السين<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

---

(١) الكشف: ٣٢٩/٢.

(٢) انظر: التحرير والتنوير: ٢٩/٢٩.

## – المطلب الثامن والعشرون: سورة القيامة:

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾. [الآية: ٧]. (١٩٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر: ﴿فَإِذَا بَرَقَ﴾ بفتح الراء، والباقون من العشرة: ﴿بَرَقَ﴾ بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بكسر الراء من: ﴿بَرَقَ﴾ فقال:

« وقوله: ﴿فَإِذَا بَرَقَ الْبَصْرُ﴾: اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأه أبو جعفر القارئ ونافع وابن أبي إسحاق: ﴿فَإِذَا بَرَقَ﴾ بفتح الراء، بمعنى: شخص، وفتّح عند الموت. وقرأ ذلك شيبه وأبو عمرو وعامة قراء الكوفة: ﴿بَرَقَ﴾ بكسر الراء، بمعنى: فزع وشقّ.

وقد حدثني أحمد بن يوسف، قال: ثنا القاسم، قال: ثني حجاج، عن هارون، قال: سألت أبا عمرو ابن العلاء عنها فقال: ﴿بَرَقَ﴾ بالكسر بمعنى: حار.

قال: وسألت عنها عبد الله بن أبي إسحاق فقال: ﴿بَرَقَ﴾ بالفتح، إنما بَرَقَ الخيطل والنار والبرق. وأما البصر: فَبَرَقَ عند الموت. قال: وأخبرت بذلك ابن أبي إسحاق فقال: أخذت قراءتي عن الأشياخ: نصر بن عاصم وأصحابه، فذكرت لأبي عمرو فقال: لكن لا آخذ عن نصر ولا عن أصحابه، فكأنه يقول: آخذ عن أهل الحجاز.

وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب: كسر الراء: ﴿فَإِذَا بَرَقَ﴾، بمعنى: فزع فشقّ وفتّح من هول القيامة وفزع الموت. وبذلك جاءت أشعار العرب..

حدثت عن أبي زكريا الفراء قال: أنشدني بعض العرب:

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٦، وتحرير التيسير، ص ٥٩٨، والنشر: ٣٩٣/٢.

نَعَانِي حَنَانَةً طُوبَالَءَةً .. تَسْفُ يُيسَا مِنْ الْعِشْرِقِ  
فَنَفْسِكَ فَانَعٌ وَلَا تَنْعِنِي .. وَدَاوِ الْكُلُومَ وَلَا تَبْرِقِ<sup>(١)</sup>

وفسره أنه يقول: لا تفزع من هول الجراح التي بك. قال: وكذلك يبرق البصر يوم القيامة.

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل<sup>(٢)</sup>.

**الروء:** القراءة بفتح الراء متواترة نقلاً، وهي من: برق يبرق بريقاً، وفي تأويلها ثلاثة أوجه:

أحدهما: يعني: خَفَّتْ وانكسر عند الموت<sup>(٣)</sup>.

الثاني: شخص وفتح عينه، فلا يطرف من شدة الفزع<sup>(٤)</sup>.

الثالث: قيل: من البريق بمعنى اللمعان، أي: لمع من شدة شخوصه، ومضارعه (يبرق) بضم الراء، وإسناده إلى البصر حقيقة<sup>(٥)</sup>.

وقيل: الفتح في الراء والكسر لغتان في التحير والدهشة، بمعنى: لمع وشخص. ويدل

على صحة ذلك قوله: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم، من الآية: ٤٣]، فهذا هو الشخوص، أي:

(١) البيتان من مجزوء الوافر، وهما لطفرة بن العبد، في ديوانه، ص ٦٥، ونسب الثاني له: الأزهري في تهذيب اللغة: ١١٥/٩، مادة: (ب ر ق).

(٢) تفسير الطبري: ٢٤/٥٤-٥٦.

(٣) انظر: تفسير الماوردي: ١٥٢/٦.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٥٢١/٣، وابن أبي زمنين: ٦٤/٥، والماوردي: ١٥٢/٦، والقشيري: ٣/٦٥٥، والسمعاني: ١٠٣/٦، وزاد المسير: ٣٦٩/٤، وتفسير النسفي: ٥٧١/٣.

(٥) انظر: الهداية: ٧٨٦٤/١٢، والمححر الوجيز: ٤٠٣/٥، ومفاتيح الغيب: ٧٢٣/٣٠، وتفسير

البيضاوي: ٢٦٥/٥، والبحر المحيط: ٣٤٢/١٠، والدر المصون: ٥٦٨/١٠، وتفسير

النيسابوري: ٤٠١/٦، والثعالبي: ٥٢٠/٥.

لَا تُطْرَفُ أَعْيُنُهُمْ، وذلك من شدة هول يوم القيامة<sup>(١)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « ومآل معنى القراءتين واحد، وهو الكناية عن الفزع والرعب، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء، من الآية: ٩٧]، فلا وجه لترجيح الطبري قراءة الجمهور على قراءة نافع وأبي جعفر، لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، ولا من مقتضى التفسير<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الهداية: ٧٨٦٥/١٢، وتفسير البغوي: ١٨٣/٥، والقرطبي: ٩٦/١٩، والدر المصون:

٥٦٧/١٠، وتفسير الجلالين، ص ٧٧٩، وروح المعاني: ١٥٤/١٥.

(٢) التحرير والتنوير: ٣٤٤/٢٩.

## – المطلب التاسع والعشرون: سورة النبأ:

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾. [الآية: ٢٣] (١٩٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة وروح: ﴿لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾: بغير ألف، والباقون من العشرة: بالألف<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري قراءة: ﴿لَبِثِينَ﴾ بإثبات الألف، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿لَبِثِينَ﴾، فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة: ﴿لَبِثِينَ﴾ بالألف. وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة: ﴿لَبِثِينَ﴾ بغير ألف، وأفصح القراءتين وأصحهما مخرجاً في العربية: قراءة من قرأ ذلك بالألف، وذلك أن العرب لا تكاد توقع الصفة إذا جاءت على (فعل) فتعملها في شيء، وتنصبه بها، لا يكادون أن يقولوا: هذا رجل بخل بماله، ولا عسر علينا، ولا هو خصم لنا؛ لأن فعل لا يأتي صفة إلا مدحاً أو ذمّاً، فلا يعمل المدح والذم في غيره، وإذا أرادوا إعمال ذلك في الاسم أو غيره جعلوه فاعلاً فقالوا: هو باخل بماله، وهو طامع فيما عندنا، فلذلك قلت: إن ﴿لَبِثِينَ﴾ أصح مخرجاً في العربية وأفصح، ولم أحلّ قراءة من قرأ: ﴿لَبِثِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ورجّح الزمخشري قراءة حمزة وروح فقال: «واللبث أقوى؛ لأن اللابث من وجد منه اللبث، ولا يقال: لبث إلا لمن شأنه اللبث، كالذي يجثم بالمكان لا يكاد ينفك منه»<sup>(٣)</sup>.

وقال البيضاوي: «وقرأ حمزة وروح: ﴿لَبِثِينَ﴾، وهو أبلغ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٩، وتحرير التيسير، ص ٦٠٣، والنشر: ٣٩٧/٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٥٩/٢٤.

(٣) الكشف: ٦٨٨/٤.

(٤) تفسير البيضاوي: ٢٨٠/٥.

**الرد:** القراءة بحذف الألف متواترة نقلاً، وهي اختيار أبي حاتم وأبي عبيد<sup>(١)</sup>.

وقيل: إثبات الألف وحذفها لغتان، ومعناها واحد، يقال: هو لابت بالمكان، ولبث<sup>(٢)</sup>، « فثبه بما هو خلقه في الإنسان نحو حذر وفرق، لأن باب (فعل) إنما هو لما يكون خلقه في الشيء في الأغلب، وليس كذلك اسم الفاعل من لابت »<sup>(٣)</sup>.

قال السمين الحلبي: « وضعف مكى قراءة حمزة،.. ورجح الزمخشري قراءة حمزة.. وما قاله الزمخشري أصوب. وأما قول مكى: اللبث ليس خلقه فمسلم؛ لكنه بولغ في ذلك فجعل بمنزلة الأشياء الخلقية »<sup>(٤)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « من الصفة المشبهة فتقتضي أن اللبث شأنه كالذي يجثم في مكان لا ينفك عنه »<sup>(٥)</sup>.

قلت: القراءتان متواترتان كما رأيت، وما من واحدة منهما إلا وقد رجحها أحد الأئمة في اللغة والمعنى كما رأيت، وهما تتعاضدان في المعنى، ولا يبعد عندي أن تكون كل قراءة لفريق من أهل النار، فإن من أهل النار من يخرج منها فتناسبه قراءة الألف؛ لما فيها من الحدوث والتجدد، ومنهم من يخلد فلا يخرج منها -والعياذ بالله- فتناسبه قراءة حذف الألف على ما رجحه الزمخشري بقوله في المعنيين: « اللابث من وجد منه اللبث، ولا يقال: لبث إلا لمن شأنه اللبث، كالذي يجثم بالمكان لا يكاد ينفك منه »<sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير القرطبي: ١٧٨/١٩.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٥٣٨/٣، والثعلبي: ١١٥/١٠، والبغوي: ٢٠١/٥، وزاد المسير:

٣٨٩/٤، وتفسير القرطبي: ١٧٨/١٩.

(٣) تفسير القرطبي: ١٧٨/١٩.

(٤) الدر المصون: ٦٥٥/١٠. وانظر: الكشف: ٣٥٩/٢.

(٥) التحرير والتنوير: ٣٠/٣٦.

(٦) الكشف: ٦٨٨/٤.

**- المطلب الثالثون: سورة القدر:**

وفيها فرع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّلِعَ الْفَجْرِ ﴾ [الآية: ٥]. (١٩٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكسائي وخلف: ﴿ حَتَّى مَطَّلِعَ الْفَجْرِ ﴾ بكسر اللام، وقرأ الباقر من العشرة: ﴿ مَطَّلِعَ ﴾ بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بكسر اللام من: ﴿ مَطَّلِعَ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ حَتَّى مَطَّلِعَ الْفَجْرِ ﴾ فقرأت ذلك عامة قراء الأمصار -سوى يحيى بن وثاب، والأعمش، والكسائي- : ﴿ مَطَّلِعَ الْفَجْرِ ﴾ بفتح اللام، بمعنى: حتى طلوع الفجر، تقول العرب: طلعت الشمس طلوعاً ومطلعاً.

وقرأ ذلك يحيى بن وثاب، والأعمش، والكسائي: ﴿ حَتَّى مَطَّلِعَ الْفَجْرِ ﴾ بكسر اللام، توجيهاً منهم ذلك إلى الاكتفاء بالاسم من المصدر، وهم ينوون بذلك المصدر. والصواب من القراءة في ذلك عندنا: فتح اللام؛ لصحة معناه في العربية، وذلك أن (المطلع) بالفتح هو الطلوع، و (المطلع) بالكسر: هو الموضع الذي تطلع منه، ولا معنى للموضع الذي تطلع منه في هذا الموضع<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بفتح اللام وكسرها- متواترتان نقلاً.

ووجه القراءة بكسر اللام: على جعله اسماً لوقت الطلوع أي: زمان طلوع الفجر<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢٣، وتحبير التيسير، ص ٦١٦، والنشر: ٤٠٣/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٥٣٥/٢٤.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٦٠٢/٣، والسمعاني: ٢٦٢/٦، والبيضاوي: ٣٢٧/٥، والنيسابوري:

٥٤٠/٦، وتفسير أبي السعود: ١٨٣/٩، وروح المعاني: ٤٢١/٥، والتحريم والتنوير: ٤٦٦/٣٠.



وقيل: الفتح والكسر مصدران، والفتح الأصل في (فعل يفعل)، نحو المقتل والمخرج. والكسر: على أنه مما شذ عن قياسه، فهو سماع<sup>(١)</sup>.

وحكى الفراء كسر اللام عن العرب وهم يريدون المصدر، كما قالوا: طلعت الشمس مطلعاً، بالكسر، وهم يريدون المصدر، و أكرمتك كرامة، يريدون: (إكراماً)، و أعطيتك عطاء، يريدون: (إعطاء). ومثله: (المشرق) بالكسر، يريدون به المصدر، والعرب تقول: شرقت الشمس مشرقاً - بالكسر-، يريدون: شرقاً، والأصل فيه الفتح، ومثله المغرب والمنبت، والمجزر، والمسكن، والمنسك، والمعشر، والمسقط.

هذه الأحد عشر تقال بالفتح والكسر في المصدر، والفتح الأصل؛ لأن ما كان على (فعل يفعل) بالضم، فالمصدر منه واسم المكان: (مفعل): بالفتح.

وقد كان يجب أن يكون اسم المكان بالضم، إلا أنه ليس في الكلام (مفعل) بالضم، فرد إلى الفتح؛ لأنه أخف من الكسر، فاستوى المصدر واسم المكان.

والدليل على أن أصل اسم المكان عنه الضم: أن اسم المكان من (فعل يفعل) بكسر العين (مفعل) بالكسر، نحو المجلس، إلا أن العرب قد قالت: (مطلع) بالكسر للمكان الذي تطلع فيه الشمس، سماعاً بغير قياس<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: « وقرأ الكسائي والأعمش وأبو رجاء وابن محيصة وطلحة: ﴿ حَتَّىٰ مَطَلَعِ ﴾ بكسر اللام، فقليل: هما بمعنى مصدران في لغة بني تميم، وقيل: الفتح المصدر والكسر موضع الطلوع عند أهل الحجاز، والقراءة بالفتح أوجه على هذا القول، والأخرى

(١) انظر: تفسير القرطبي: ١٣٤/٢٠، والبحر المحيط: ٥١٦/١٠، وتفسير النيسابوري: ٥٤٠/٦، وأبي

السعود: ١٨٣/٩، وفتح القدير: ٥٧٦/٥، وروح المعاني: ٤٢١/٥.

(٢) انظر: الهداية: ٨٣٧٦-٨٣٧٧، وزاد المسير: ٤٧٤/٤، والدر المصون: ٦٥-٦٦.

- تتخرج على تجوز كان الوقت ينحصر في ذلك الموضوع ويتم فيه»<sup>(١)</sup>.
- وقيل: الفتح المصدر، والكسر: موضع الطلوع عند أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>.
- «وقيل: بالفتح اسم مكان، وبالكسر المصدر»<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

---

(١) المحرر الوجيز: ٥/٥٠٦.

(٢) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٥/١٥٠، والبغوي: ٥/٢٨٩، والمحرر الوجيز: ٥/٥٠٦، ومفاتيح

الغيب: ٣٢/٢٣٦، والبحر المحيط: ١٠/٥١٦، وفتح القدير: ٥/٥٧٦.

(٣) فتح القدير: ٥/٥٧٦.

**- المطلب الحادي والثلاثون: سورة المسد:**

وفيها فرع واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [الآية: ٤]. (١٩٨)

**نأصيل القراءة:** قرأ عاصم: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ بنصب التاء، والباقون من العشرة: برفعها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالنصب في: ﴿حَمَّالَةَ﴾، واستحب الزمخشري النصب.

فقال الإمام الطبري: « واختلفت القراء في قراءة: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾، فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة والبصرة: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ بالرفع، غير عبد الله بن أبي إسحاق، فإنه قرأ ذلك نصباً فيما ذكر لنا عنه.

واختلف فيه عن عاصم، فحكى عنه الرفع فيها والنصب، وكأن من رفع ذلك جعله من نعت المرأة، وجعل الرفع للمرأة ما تقدم من الخبر، وهو: ﴿سَيِّصَلِي﴾، وقد يجوز أن يكون رافعها الصفة، وذلك قوله: ﴿فِي جِيدِهَا﴾ وتكون ﴿حَمَّالَةَ﴾ نعتاً للمرأة.

وأما النصب فيه فعلى الدم، وقد يحتمل أن يكون نصبها على القطع من المرأة؛ لأن (المرأة) معرفة، و (حمالة الحطب) نكرة.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: الرفع؛ لأنه أفصح الكلامين فيه، ولإجماع الحجة من القراء عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢٥، وتحبير التيسير، ص ٦١٩، والنشر: ٢/٤٠٤.

(٢) تفسير الطبري: ٢٤/٦٧٨.

وقال الزمخشري: « وقرئ: ﴿ حَمَّالَةَ الْحَطْبِ ﴾ بالنصب على الشتم، وأنا أستحب هذه القراءة»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة عاصم: ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ بالنصب متواترة نقلاً، ولها في العربية وجهان:

أحدهما: الحال، أو القطع؛ لأن أصله: وامرأته الحمالة الحطب فلما ألقيت الألف واللام نصب الكلام<sup>(٢)</sup>.

« ويضعف جعلها حالاً عند الجمهور من الضمير في الجار بعدها إذا جعلناه خبراً لـ ﴿ امرأته ﴾ لتقدمها على العامل المعنوي. واستشكل بعضهم الحالية لما تقدم من أن المراد به المضي، فيتعرف بالإضافة، فكيف يكون حالاً عند الجمهور؟ ثم أجاب بأن المراد الاستقبال لأنه ورد في التفسير: أنها تحمل يوم القيامة حزمة من حطب النار، كما كانت تحمل الحطب في الدنيا»<sup>(٣)</sup>.

والثاني: على الذم والشتم، ومعناه: أعني حمالة الحطب<sup>(٤)</sup>، « كأنها اشتهرت بذلك، فجاءت الصفة للذم لا للتخصيص، كقوله تعالى: ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا ﴾ [الأحزاب، من الآية: ٦١]»<sup>(٥)</sup>.

فتلك ثلاثة أوجه تدل على وجه هذه القراءة في اللغة بعد ثبوتها تواتراً. والله أعلم.

(١) الكشاف للزمخشري: ٨١٥/٤.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٢٧/١٠، والدر المصون: ١٤٥/١١، والتحرير والتنوير: ٦٠٦/٣٠.

(٣) الدر المصون: ١٤٥/١١.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٦٣٢/٣، وابن أبي زمنين: ١٧١/٥، والثعلبي: ٣٢٧/١٠، والهداية:

٨٤٨٧/١٢، وتفسير السمعاني: ٣٠٠/٦، والمحزر الوجيز: ٥٣٥/٥، والبحر المحيط:

٥٦٧/١٠، وتفسير النيسابوري: ٥٨٨/٦، وفتح القدير: ٦٢٨/٥.

(٥) تفسير القرطبي: ٢٤٠/٢٠.

## الفصل الثالث

### القراءات التي طعن فيها المفسرون بخالفة الرسم

ويشتمل على مباحث رتبها حسب السور التي وردت فيها القراءات التي طعن فيها المفسرون.

## الفصل الثالث

### القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفة الرسم

قبل التعرض للقراءات التي طعن فيها المفسرون بدعوى مخالفتها الرسم لا بد من تقرير بعض القواعد:

أولاً: لقد كان القرآن الكريم يُكتب فور نزول آياته واحدة أو مجموعة بعد الأخرى على مدى ثلاثة وعشرين عاماً، حتى توفي الرسول ﷺ.

وكان للنبي ﷺ كتابة يقومون بهذه الكتابة بعد إملائه ﷺ عليهم ما أوحى إليه<sup>(١)</sup>.

وكتبت منه نسخة مرتبة في عهد أبي بكر رضي الله عنه حوالي: سنة: (١٢هـ)، ثم عدة نسخ سنة: (٢٥هـ) في عهد عثمان رضي الله عنه، ووزعت على الأمصار ليقروا عليها، ويكتبوا منها<sup>(٢)</sup>.

وبعد كتابة النسخ في عهد عثمان رضي الله عنه وتوزيعها لم يحدث أي تعديل في رسم كلماته إلى يومنا هذا، لدرجة أن بعضاً من المسلمين لحظوا في رسم المصحف ما ظنوه خطأ في الإعراب بالحروف ورفعوا ملاحظاتهم إلى عثمان فرفض إجراء أي تعديل في الرسم.

فلا يسوغ مع هذا التدقيق العظيم، ومع هذا الاستمداد للقواعد من الضبط الوارد في القرآن، ومع هذه الحقائق المدونة خطياً أن يُدعى أن القرآن كان غير معرب حتى توصل أولئك العلماء إلى قواعد الإعراب، ثم كروا على القرآن ليطبقوا ما توصلوا إليه فيه!

ثانياً: إن وضع الرموز الخطية للحركات الإعرابية في موضعها من كلمات المصحف المكتوب هو أمر مختلف عن استحداث الإعراب نفسه، فالحركات الإعرابية كانت تُنطق

(١) انظر: صحيح البخاري: ٦/١٨٤، كتاب: (فضائل القرآن)، باب: (كاتب النبي ﷺ)، حديث رقم (٤٩٨٩).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/٢٣٣، وما بعدها.

في مواضعها من الكلمات العربية قبل الإسلام بمئات السنين، كما في الشعر الجاهلي، وإنما الذي استُحدث هو الرموز الخطية التي تدل فاقد السليقة العربية عليها، حتى ينطقوها عند قراءتهم للقرآن، لتكون قراءتهم صحيحة.

وذلك أنه لما عَظُم عددُ الأعاجم الذين دخلوا الإسلام ولم تكن عندهم سليقة لغوية عربية، وكثر وقوعهم في الخطأ الإعرابي في قراءة القرآن انتدب أولو الأمر أبا الأسود الدؤلي (ت: ٦٩ هـ) ليضع رموزاً خطية للحركات الإعرابية، تطبق في المصاحف المكتوبة ليستدل بها الأعاجم على النطق الصحيح.

فابتكر أبو الأسود نقطاً ترمز بأوضاعها أمام الحرف أو فوّه أو تحته إلى الحركة التي ينبغي أن يُنطق بها<sup>(١)</sup>.

ثم جاء نصر بن عاصم (ت: ٩٠ هـ)<sup>(٢)</sup> فوضع نقط الإعجام التي تميز الحروف المتشابهة، كنقطة الباء، ونقطتي التاء، وهكذا... ولم يكن ذلك معروفاً من قبل، لكن العرب سلمي الفطرة كانوا يميزون الحروف في الكلمات، أي: يعرفونها عند القراءة دون حاجة إلى إعجام<sup>(٣)</sup>.

ثم جاء الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠ هـ) فاستبدل بنقط التشكيل حركات التشكيل المعروفة الآن: فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف؛ لثلاث تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني، ص ٣-٤.

(٢) هو نصر بن عاصم بن عمرو بن خالد الليثي البصري المقرئ، النحوي، كان فقيهاً، عالماً بالعربية، أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، ويحيى بن يعمر، وغيره، وأخذ عنه: أبو عمرو بن العلاء. توفي سنة:

٨٩ هـ. ينظر لترجمته: إنباه الرواة: ٣/٣٤٣، وبغية الوعاة: ٢/٣١٣-٣١٤.

(٣) انظر: المحكم في نقط المصاحف، ص ٦-٧.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٧.

ثالثاً: إذا كان الاختلاف بين القراء سابقاً على تدوين المصحف الإمام في زمن عثمان وكان هو الداعي لجمع المسلمين على مصحف واحد، تَعَيَّنَ أن الاختلاف لم يكن ناشئاً عن الاجتهاد في قراءة ألفاظ المصحف، فالقراءة مبنية على الرواية والنقل، لا على القياس<sup>(١)</sup>.

قال الزمخشري: « اتفقت في خط المصحف أشياء خارجة عن القياسات التي بني عليها علم الخط والهجاء، ثم ما عاد ذلك بضير ولا نقصان؛ لاستقامة اللفظ وبقاء الحفظ وكان اتباع خط المصحف سنة لا تخالف.

قال عبد الله بن درستويه في كتابه المترجم بكتاب (الكتاب المتمم): في الخط والهجاء خطان لا يقاسان: خط المصحف؛ لأنه سنة، وخط العروض؛ لأنه يثبت فيه ما أثبتته اللفظ ويسقط عنه ما أسقطه<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « على أن رسم المصحف سنة سنها كتاب المصاحف فأقرت. وإنما العمدة في النطق بالقرآن على الرواية والتلقي، وما جُعِلَتْ كتابة المصحف إلا تذكرة وعوداً للمُتَلَقِّي<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: إن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يَعُدُّوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء ﴿تَسْلَى﴾ في الكهف، وقراءة: ﴿وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، والظاء من: ﴿يُضَيِّنِينَ﴾، ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردودة، فإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتُمَشِّيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٥٩/١.

(٢) الكشف: ٢٧/١.

(٣) التحرير والتنوير: ١٠/٨.



بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي: « وأما القراءات المختلفة المشهورة بزيادة لا يحتملها الرسم ونحوها نحو: ﴿ أَوْصَى ﴾، ﴿ وَوَصَّى ﴾، ﴿ وَتَجْرِي تَحْتَهَا ﴾، ﴿ وَ مِنْ تَحْتِهَا ﴾، و ﴿ سَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ و ﴿ لِلَّهِ ﴾، ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾، ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ ﴾ : فكتابتها على نحو قراءته، وكل ذلك وجد في مصاحف الإمام<sup>(٢)</sup>.

خامساً: أن المعتبر في موافقة رسم المصحف: رسم جميع المصاحف التي أرسلها عثمان رضي الله عنه للأمصار، لا رسم واحد منها.

قال محمد الطاهر بن عاشور: « المراد بموافقة خط المصحف: موافقة أحد المصاحف الأئمة التي وَجَّهَ بها عثمان بن عفان إلى أمصار الإسلام، إذ قد يكون اختلاف يسير نادر بين بعضها، مثل: زيادة الواو في ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفِرَةٍ ﴾ في مصحف الكوفة، ومثل: زيادة الفاء في قوله: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ في سورة الشورى [من الآية: ٣٠]، ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾، أو: ﴿ إِحْسَنًا ﴾ : فذلك اختلاف ناشئ عن القراءة بالوجهين بين الحفاظ من زمن الصحابة الذين تلقوا القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه قد أثبتته ناسخو المصحف في زمن عثمان فلا ينافي التواتر إذ لا تعارض، إذا كان المنقول عنه قد نطق بما نقله عنه الناقلون في زمانين أو أزمنة، أو كان قد أذن للناقلين أن يقرؤوا بأحد اللفظين أو الألفاظ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: النشر: ١٢/١-١٣.

(٢) الإتيان: ٤/١٨١.

(٣) التحرير والتنوير: ١/٥٣-٥٤.

سادساً: من أنواع الخلاف ما يرجع إلى الاختلاف في أداء اللفظ لا في مادة اللفظ؛ لشهرة اختلاف لهجات القبائل في اللفظ مع اتحاده عندهم، مثل: ﴿الصَّرَطُ﴾، فإن الصحابة كتبوها بالصاد؛ تنبيهاً على الأفصح فيها؛ لأنهم يكتبون بلغة قريش، واعتمدوا على علم العرب، فالذين قرؤوا بالسين تأولوا أن الصحابة لم يتركوا لغة السين للعلم بها فعادلوا الأفصح بالأصل، ولو كتبوها بالسين مع أنها الأصل لتوهم الناس عدم جواز العدول عنه لأنه الأصل والمرسوم، كما كتبوا: (المصيطر) بالصاد مع العلم بأن أصله السين<sup>(١)</sup>.

**وفي هذا الفصل مباحث:** رتبها حسب السور القرآنية التي طعن المفسرون في بعض القراءات التي وردت فيها:

### - المبحث الأول: سورة البقرة<sup>(٢)</sup>:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [من الآية: ٢٥٩].

(١٩٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ بحذف الهاء في الوصل خاصة، والباقون من العشرة: ﴿يَتَسَنَّ﴾ بإثباتها في الحاليين<sup>(٣)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة حذف الهاء في ﴿يَتَسَنَّ﴾ وصلًا، فقال:

(١) انظر: التحرير والتنوير: ١ / ١٩٠.

(٢) لم أعثر على قراءات طعن فيها المفسرون لمخالفة الرسم في أبواب الأصول، بل كلها قراءات فرشية.

(٣) انظر: التيسير، ص ٨٢، وتحرير التيسير، ص ٣٠٩، والنشر: ٢ / ١٤٢.

« وأما قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ ففيه وجهان من القراءة، أحدهما: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ بحذف الهاء في الوصل، وإثباتها في الوقف. ومن قرأه كذلك فإنه يجعل الهاء في ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ زائدة صلة، كقوله: ﴿فِيهِدَهُمْ آقْتَدِهْ﴾ [الأنعام، من الآية: ٩٠] وجعل (تفعلت) منه: (تسنيّت تسنيّاً)، واعتل في ذلك بأن (السنة) تجمع (سنوات)، فيكون (تفعلت) على صحة. ومن قال في (السنة) (سنيّة) فجاز على ذلك - وإن كان قليلاً - أن يكون (تسنيّت) (تفعلت)، بُدِّلَت النون ياء لما كثرت النونات كما قالوا: (تظنّيت) وأصله: (الظن).

وقد قال قوم: هو مأخوذ من قوله: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر، من الآيات: ٢٦، ٢٨، ٣٣] وهو المتغير. وذلك أيضاً إذا كان كذلك فهو أيضاً مما بُدِّلَت نونه ياء. وهو قراءة عامة قراء الكوفة.

والآخر منهما: إثبات الهاء في الوصل والوقف. ومن قرأه كذلك: فإنه يجعل الهاء في ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ لام الفعل، ويجعلها مجزومة بـ ﴿لَمْ﴾، ويجعل (فعلت) منه: (تسنيّهت)، و(يفعل): أتسنّه تسنيّها، وقال في تصغير (السنة): (سنيهة) و(سنيّة)، (أسنيّت عند القوم) و(أسنيّهت عندهم)، إذا أقمت سنة. وهذه قراءة عامة قراء أهل المدينة والحجاز.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة عندي في ذلك: إثبات الهاء في الوصل والوقف؛ لأنها مثبتة في مصحف المسلمين، ولإثباتها وجهٌ صحيح في كلتا الحالتين في ذلك <sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بحذف الهاء وصلاً ثابتة رواية، وهي لا تخالف رسم المصحف؛ لأن وجود الهاء في الرسم لا يستلزم قراءتها وصلاً ووقفاً، والذين أسقطوها في الوصل أثبتوها في الوقف.

(١) تفسير الطبري: ٥/٤٦٠-٤٦١.

ولإسقاط الهاء وصللاً أوجه عدة، أحدها: أن الهاء فيها للسكت<sup>(١)</sup>، وأيضاً قراءة الجماعة يحتمل أن تكون الهاء أيضاً للسكت، وإنما أثبتت وصللاً إجراءً للوصل مجرى الوقف، وهو في القرآن كثير.

ثانيها: أن يكون أصل الكلمة: إما مشتقاً من لفظ (السنة) على قولنا: إن لامها المحذوفة واو، ولذلك ترد في التصغير والجمع، قالوا: سنية وسنوات، وعلى هذه اللغة قالوا: (سانيت) أبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة، فأصله: يتسنى فحذفت الألف جزماً.

أو يكون أصل الكلمة مشتقاً من (التسنن) بنونين، وهو التغيير، كقوله تعالى: ﴿مَنْ حَمَلِ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر، من الآيات: ٢٦، ٢٨، ٣٣] أي: متغير<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنه مأخوذ من (أسن الماء) أي: تغير، وهذا وإن كان صحيحاً معني فقد رده النحويون؛ لأنه فاسد اشتقاقاً، إذ لو كان مشتقاً من (أسن الماء) لكان ينبغي حين يبنى منه (تفعل) أن يقال: تأسن.

ويمكن أن يجاب عنه أنه يمكن أن يكون قد قلبت الكلمة وأخرت فاؤها -وهي الهمزة- إلى موضع لامها فبقي: يتسناً بالهمزة آخرًا، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، كقولهم في قرأ: (قرا)، ثم حذفت جزماً<sup>(٣)</sup>.

ومعنى القراءتين واحد<sup>(٤)</sup>.

قال الزمخشري: «﴿لَمْ يَتَسَّنْهُ﴾ لم يتغير، والهاء أصلية أو هاء سكت. واشتقاقه من

(١) انظر: الدر المصون: ٥٦٣/٢.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢/٢٤٦-٢٤٧، والبغوي: ١/٣٥٥، والدر المصون: ٥٦٣/٢-٥٦٤.

(٣) انظر: الدر المصون: ٥٦٣/٢-٥٦٤.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ١/١٧٢.

السنة على الوجهين؛ لأن لامها هاء أو واو، وذلك أن الشيء يتغير بمرور الزمان. وقيل: أصله يتسنن، من الحمأ المسنون، فقلبت نونه حرف علة، كتقضى البازي. ويجوز أن يكون معنى ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾ لم تمر عليه السنون التي مرت عليه، يعني: هو بحاله كما كان كأنه لم يلبث مائة سنة»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية: «ويتسنه يحتمل أن يكون من تسنن الشيء إذا تغير وفسد، ومنه الحمأ المسنون في قول بعضهم. وقال الزجاج: ليس منه، وإنما المسنون المصبوب على سنة الأرض، فإذا كان من تسنن فهو لم يتسنن. قلبت النون ياء كما فعل في تظننت، حتى قلت لم أتظنن، فيجيء تسنن تسنى، ثم تحذف الياء للجزم فيجيء المضارع لم يتسن. ومن قرأها بالهاء على هذا القول فهي هاء السكت. وعلى هذا يحسن حذفها في الوصل»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «وأما من قال في تصغير السنة سنيهة وفي الجمع سنهات، وقال أسنعت عند بني فلان وهي لغة الحجاز.. فإن القراءة على هذه اللغة هي بإثبات الهاء ولا بد، وهي لام الفعل، وفيها ظهر الجزم بـ لم، وعلى هذا هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو»<sup>(٣)</sup>.

فيتبين من هذا أن إثبات الهاء وصلًا ووقفًا، وحذفها وصلًا كلاهما قراءة ثابتة رواية، صحيحة دراية، وفيهما الجمع بين الأقوال الواردة في معنى ﴿يَتَسَنَّه﴾ واشتقاقه، والله أعلم.

(١) الكشف: ٣٠٧/١، وانظر: تفسير النسفي: ٢١٤/١.

(٢) المحرر الوجيز: ٣٤٩/١. وانظر: معاني القرآن للزجاج: ٣٤٤/١.

(٣) المحرر الوجيز: ٣٤٩-٣٥٠/١.

**- المبحث الثاني: سورة التوبة:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنِنُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾. [من الآية: ١١٠]. (٢٠٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: ﴿إِلَى أَنْ تَقَطَّعَ﴾ بتخفيف اللام، والباقون من العشرة: ﴿إِلَّا أَنْ﴾ بتشديدها<sup>(١)</sup>.

وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص وأبو جعفر ويعقوب: ﴿تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء، والباقون: بضمها<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** لم يجوز الإمام الطبري القراءة بـ ﴿إِلَى أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾، ووصفها السمعاني بالشذوذ.

فقال الطبري: «واختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾. فقرأ ذلك بعض قرأة الحجاز والمدينة والبصرة والكوفة: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ بضم التاء من ﴿تَقَطَّعَ﴾ على أنه لم يسم فاعله، وبمعنى: إلا أن يُقَطَّعَ الله قلوبهم.

وقرأ ذلك بعض قرأة المدينة والكوفة: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ بفتح التاء من ﴿تَقَطَّعَ﴾ على أن الفعل للقلوب. بمعنى: إلا أن تنقطع قلوبهم، ثم حذفت إحدى التائين.

وذكر أن الحسن كان يقرأ: ﴿إِلَى أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ بمعنى: حتى تنقطع قلوبهم. وذكر أنها في قراءة عبد الله: ﴿وَلَوْ قُطِّعَتْ قُلُوبُهُمْ﴾، وعلى الاعتبار بذلك قرأ من قرأ ذلك: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾ بضم التاء.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٩٤، والنشر: ٢ / ٢٨١.

(٢) انظر: التيسير، ص ١٢٠، وتحبير التيسير، ص ٣٩٥، والنشر: ٢ / ٢٨١.

قال أبو جعفر: والقول عندي في ذلك: أن الفتح في التاء والضم متقاربا المعنى؛ لأن القلوب لا تتقطع إذا تقطعت، إلا بتقطع الله إياها، ولا يقطعها الله إلا وهي متقطعة. وهما قراءتان معروفتان، قد قرأ بكل واحدة منهما جماعة من القرأة، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيبٌ الصواب في قراءته.

وأما قراءة ذلك: ﴿إِلَىٰ أَنْ تَقَطَّعَ﴾ فقراءة لمصاحف المسلمين مخالفة، ولا أرى القراءة بخلاف ما في مصاحفهم جائزة<sup>(١)</sup>.

وقال السمعاني: «وقرئ في الشاذ: ﴿إِلَىٰ أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾»<sup>(٢)</sup>.

**الروء:** القراءة بتخفيف اللام قراءة متواترة، كما تقدم من أن قراءة الأئمة الثلاثة متواترة كالسبع، ولا اعتبار لقول من قال بشذوذها، وهي صحيحة من حيث المعنى، ووجهها: أنها على الغاية، يدل عليه تفسير قتادة: لا يزالون في شك منهم إلى أن يموتوا فيستيقنوا ويتبينوا<sup>(٣)</sup>.

وهي موافقة لرسم المصاحف العثمانية احتمالاً، وذلك أن القراءة القرآنية قد تكون موافقة لرسم المصحف تحقيقاً، وقد تكون موافقة له احتمالاً وتقديراً.

﴿إِلَىٰ﴾ وإن رُسمت في الأصل الإملائي وفي غير هذا الموضع بألف مقصورة، فذلك لا يُنافي أن تُرسم في هذا الموضع بألف قائمة؛ لتحتمل قراءة التشديد، وذلك سر من أسرار رسم المصحف الشريف.

(١) تفسير الطبري: ١٤/٤٩٧-٤٩٨.

(٢) تفسير السمعاني: ٢/٣٥٠، وانظر: تفسير البغوي: ٢/٣٩١.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٥/٩٦، والمحزر الوجيز: ٣/٨٦، وتفسير القرطبي: ٨/٢٦٦، وفتح القدير:

### – المبحث الثالث: سورة يونس:

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بَيَّانَتِ اللَّهُ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾. [الآية: ٧١]. (٢٠١)

**نأصيل القراءة:** قرأ يعقوب: برفع الهمزة: ﴿وَشُرَكَاءُكُمْ﴾، وقرأها الباقون من العشرة: ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ بالنصب<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة برفع ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾، فقال:

«واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته قراء الأمصار: ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ نصباً، وقوله: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ بهمز الألف وفتحها، من: (أجمعت أمري فإنا أجمعه إجماعاً). وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرؤه: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ بفتح الألف وهمزها، ﴿وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ بالرفع على معنى: وأجمعوا أمركم، وليجمع أمرهم أيضاً معكم شركاءكم.

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك: قراءة من قرأ: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ بفتح الألف من ﴿أَجْمِعُوا﴾، ونصب (الشركاء)؛ لأنها في المصحف بغير واو، ولإجماع الحجة على القراءة بها، ورفض ما خالفها، ولا يعترض عليها بمن يجوز عليه الخطأ والسهو<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٠١، والنشر: ٢/ ٢٨٥-٢٨٦.

(٢) تفسير الطبري: ١٥/ ١٤٩. ولا يخفى أن الرد عند الإمام الطبري هنا كان لسببين، أحدهما: مخالفة ما عليه قراء الأمصار، والثاني: مخالفة رسم المصحف، وقد جعلتها فيما رُد لمخالفة الرسم؛ لأن ذلك أبرز حجج ردها عند الطبري.



**الرد:** القراءة بالرفع في: ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ متواترة نقلاً، وقد اتفق عليها الراويان عن يعقوب، وهما: رويس وروح، وهي وإن كانت لظاهر الرسم مخالفة، لقول الإمام الطبري: «والصواب من القول في ذلك: .. نصب (الشركاء)؛ لأنها في المصحف بغير واو»:

إلا أن النقل في ذلك أوثق؛ إذ في رسم المصحف أشياء خالفت القياس في رسم الهمز، كحذف صورة همزة ﴿الرُّبِّيَّ﴾، و ﴿فَأَذَرْتُمْ﴾، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>، مما كان التعويل في قراءته على الرواية، والصحة في اللغة والمعنى، مع موافقة رسم المصحف من حيث إن فيه أشياء خالفت القياس في ذلك، حتى أصبحت مخالفتها القياس توقيفاً لا ينافي الصحة.

وقد وُجِّهَتْ قراءةُ الرفع في ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ بوجهين، أحدهما: أنه نَسَقَ على ضمير ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ قبله، وحَسَّنَهُ الفصل بالمفعول.

والثاني: أنه مبتدأ محذوف الخبر للدلالة عليه، تقديره: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم<sup>(٢)</sup>.  
والله أعلم.

(١) انظر: دليل الحيران على مورد الظمان، للمارغني، ص ٢٤٤.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ١٤١/٥، والهداية: ٣٢٩٨/٥، والكشاف: ٣٥٩/٢، والمححر الوجيز:

١٣٢/٣، ومفاتيح الغيب: ٢٨٤/١٧، وتفسير البيضاوي: ١١٩/٣، والبحر المحيط: ٨٨/٦،

والدر المصون: ٢٤٣/٦، وتفسير النيسابوري: ٦٠٢/٣، وأبي السعود: ١٦٤/٤.

**- المبحث الرابع: سورة مريم:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا

زَكِيًّا ﴾ [الآية: ١٩]. (٢٠٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ: أبو عمرو ويعقوب، ونافع من رواية ورش، وقالون من طريق

الحلواني عنه: ﴿ لِيَهَبَ لَكِ ﴾ بالياء، وقرأ الباكون من العشرة: بالهمز<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالياء في ﴿ لِيَهَبَ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامّة قراء الحجاز والعراق غير أبي عمرو:

﴿ لِأَهَبَ لَكِ ﴾ بمعنى: إنما أنا رسول ربك، يقول: أرسلني إليك لأهب لك ﴿ غُلَامًا

زَكِيًّا ﴾ على الحكاية.

وقرأ ذلك أبو عمرو بن العلاء: ﴿ لِيَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾ بمعنى: إنما أنا رسول ربك

أرسلني إليك ليهب الله لك غلاماً زكياً.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك: ما عليه قراء الأمصار، وهو: ﴿ لِأَهَبَ

لَكِ ﴾ بالألف دون الياء؛ لأن ذلك كذلك في مصاحف المسلمين، وعليه قراءة قديمهم

وحديثهم، غير أبي عمرو، وغير جائز خلافهم فيما أجمعوا عليه، ولا سائغ لأحد خلاف

مصاحفهم»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** نسب الإمام الطبري القراءة بالياء لأبي عمرو بن العلاء وحده، وهي قراءة: أبي

عمرو ويعقوب، ونافع من رواية ورش، وقالون من طريق الحلواني عنه، كما سبق.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٨، وتحبير التيسير، ص ٤٥٣، والنشر: ٢/٣١٧-٣١٨.

(٢) تفسير الطبري: ١٨/١٦٤.

والقراءة بالياء متواترة نقلاً، وموافقة لرسم المصحف تقديرًا، حيث إن موافقة الرسم إما أن تكون تحقيقًا، أو تقديرًا.

فمن قرأ بالألف فقراءته موافقة لرسم المصحف حقيقة، ومن قرأ بالياء فقراءته موافقة تقديرًا، على أن الأصل الهمزة، ثم أبدلت ياء؛ لتحركها وانكسار ما قبلها.

قال مكي: «وحجة من قرأ بالياء: أنه يحتمل أن يكون أراد الهمزة، ولكن خففها فأبدل منها ياء لانكسار ما قبلها، على أصل التخفيف في المفتوحة قبلها كسرة، فتكون كالقراءة بالهمز في المعنى، ويجوز أن تكون الياء للغائب فأجراه على الإخبار عن الرب - تعالي ذكره -، والمعنى: إنما أنا رسول ربك ليهب لك ربك غلامًا»<sup>(١)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: «وقرأه أبو عمرو، وورش عن نافع: ﴿لِيَهَبَ﴾ بياء الغائب، أي ليهب ربك لك، مع أنها مكتوبة في المصحف بألف. وعندي أن قراءة هؤلاء بالياء بعد اللام إنما هي نطق الهمزة المخففة بعد كسر اللام بصورة نطق الياء»<sup>(٢)</sup>.

فلعل الإمام الطبري رحمته رد هذه القراءة لتوجيه القراءة فيها بياء الغيبة، وحينئذ لا يساعده رسم المصحف، بل يكون حينئذ بالياء، لتحتمل الغيبة وصورة الهمز، كما في ﴿إِنَّمَا﴾، ولكن على توجيه القراءة بإبدال الهمزة ياء تخفيفًا كما بدأ به الإمام مكي وذكره غيره فلا إشكال حينئذ في مخالفة الرسم، بل تكون موافقة له، والذين قرؤوا بالياء لم يقولوا إن قراءتهم بياء الغيبة حتى يلزموا بمخالفة المصحف، بل يحتمل تخفيف الهمزة، ويعضد ذلك أنهم من أهل تخفيف الهمز: تسهيلًا وإبدالًا وإسقاطًا، كما هو معلوم في أصول قراءاتهم وفرشها. والله أعلم.

(١) الكشف لمكي: ١٩١/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ١٩٥-١٩٦/٥، والهداية: ٤٥١٢/٧، وتفسير

القرطبي: ٩١/١١، والدر المصون: ٥٧٨/٧، واللباب: ٣٤/١٣.

(٢) التحرير والتنوير: ٨١/١٦.

**– المبحث الخامس: سورة طه:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِّنْ

أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى﴾. [الآية: ٦٣]. (٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وحفص: ﴿قَالُوا إِنْ﴾ بإسكان النون خفيفة، والباقون

من العشرة: بتشديدها.

وقرأ أبو عمرو: ﴿هَذَيْنِ﴾ بالياء، والباقون من العشرة: بالألف، وابن كثير: يشدد النون

في ﴿هَذَا﴾، والباقون: يخفونها<sup>(١)</sup>.

فيتلخص من ذلك أربع قراءات متواترات:

(١)- قراءة ابن كثير: بإسكان النون من ﴿إِنْ﴾، و﴿هَذَا﴾ بالألف مع تشديد النون،

هكذا: ﴿إِنْ هَذَا﴾.

(٢)- قراءة أبي عمرو: بتشديد النون، و﴿هَذَيْنِ﴾ بالياء، هكذا: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ﴾.

(٣)- رواية حفص عن عاصم: بإسكان النون من ﴿إِنْ﴾، و﴿هَذَا﴾ بالألف

وتخفيف النون، هكذا: ﴿إِنْ هَذَا﴾.

(٤)- قراءة الباقيين: بتشديد النون من ﴿إِنْ﴾، و﴿هَذَا﴾ بالألف.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري قراءة ﴿إِنَّ هَذَيْنِ﴾ وقراءة: ﴿إِنْ هَذَا﴾، ورجح السمعاني

قراءة: ﴿إِنَّ هَذَا﴾ بتشديد النون من: ﴿إِنَّ﴾، وبالألف في ﴿هَذَا﴾، ونقل الثعلبي وابن

جزري عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما أن ذلك لحن، ووصف الماوردي القراءة بالتخفيف في

(١) انظر: التيسير، ص ١٥١، وتحبير التيسير، ص ٤٥٩، والنشر: ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

﴿إِنْ﴾ وإثبات الألف بموافقة المصحف، والسلامة من فساد الإعراب، ولم يجوز الزجاج قراءة أبي عمرو ﴿هَذَيْنِ﴾ لمخالفة المصحف.

فقال الإمام الطبري: « وقد اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿إِنْ هَذَا لَسَحِرَانِ﴾ فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿إِنَّ هَذَا﴾ بتشديد ﴿إِنَّ﴾ وبالألف في ﴿هَذَا﴾، وقالوا: قرأنا ذلك كذلك، وكان بعض أهل العربية من أهل البصرة يقول: ﴿إِنْ﴾ خفيفة في معنى ثقيلة، وهي لغة لقوم يرفعون بها، ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما)، وقال بعض نحويي الكوفة: ذلك على وجهين، أحدهما: على لغة بني الحارث بن كعب ومن جاورهم، يجعلون الاثني في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف<sup>(١)</sup>، وقد أنشدني رجل من الأسد عن بعض بني الحارث بن كعب:

فَأُطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى . . . مَسَاغًا لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا<sup>(٢)</sup>.

قال: وحكى عنه أيضاً: هذا خط يدا أخي أعرفه، قال: وذلك وإن كان قليلاً أقيس؛ لأن العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأنها لا تعرب، ثم قالوا: رأيت

(١) وهي لغة: زيد، وختعم، وكنانة بن زيد أيضاً، فإن الألف عندهم تلزم المثني رفعاً، ونصباً، وجرّاً. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٣٦٢، وتفسير ابن أبي زمنين: ٣/١١٩، والثعلبي: ٦/٢٥٠، والهداية: ٧/٤٦٦٠، وتفسير الماوردي: ٣/٤١١، والسمعاني: ٣/٣٣٨، والكشاف: ٣/٧٢، والمححر الوجيز: ٤/٥٠. وقال ابن مالك: والمثني قد يرد . . . بألف في كل حال فاعتمد. انظر: شرح الكافية الشافية: ١/١٨٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للمتلمس: جرير بن عبد العزى، في ديوانه، ص ٣٤، ونسبه له: الأصمعي في الأصمعيات، ص ٢٤٦، والأزهري في تهذيب اللغة: ١٢/٩٠، مادة: (ص م م)، وقال: « هكذا أنشده الفراء (لناباه) على اللغة القديمة لبعض العرب ».

والشاهد فيه (لناباه) حيث لم تقلب الألف ياء في حالة الجر، وهي لغة بعض القبائل.

المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، قالوا: فلما رأوا الياء من الاثنيين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلا ن في كل حال. قال: وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس.

قال: والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف من هذا دعامة، وليست بلام فعل، فلما بنيت زدت عليها نوناً، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول بكل حال..

وحدثت عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، قال: قال أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ﴾ في اللفظ، وكتب (هذان) كما يريد الكتاب، واللفظ صواب، قال: وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوماً من بني كنانة وغيرهم يرفعون الاثنيين في موضع الجر والنصب، قال: وقال بشر بن هلال: (إن) بمعنى الابتداء والإيجاب، ألا ترى أنها تعمل فيما يليها، ولا تعمل فيما بعد الذي بعدها، فترفع الخبر ولا تنصبه، كما نصبت الاسم، فكان مجاز (إن هذان لساحران)، مجاز كلامين، مخرجه: إنه إي نعم، ثم قلت: هذان ساحران..

قال: ويقول بعضهم: إن الله وملائكته يصلون على النبي، فيرفعون على شركة الابتداء، ولا يعملون فيه (إن). قال: وقد سمعت الفصحاء من المحرمين يقولون: إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك. قال: وقرأها قوم على تخفيف نون (إن) وإسكانها، قال: ويجوز لأنهم قد أدخلوا اللام في الابتداء وهي فصل، قال:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ<sup>(١)</sup>

(١) البيت من مشطور الرجز، قال البغدادي في خزائن الأدب: ٣٢٦/١٠: «نسبه الصاغانى في العباب إلى

عنتر بن عروس، وهو الصحيح».

قال: وزعم قوم أنه لا يجوز؛ لأنه إذا خفف نون (إن) فلا بد له من أن يدخل (إلا) فيقول: إن هذان إلا ساحران.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿إِنَّ﴾ بتشديد نونها، و﴿هَذَانِ﴾ بالألف؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، وأنه كذلك هو في خط المصحف، ووجهه إذا قرئ كذلك: مشابهته (الذين) إذ زادوا على الذي النون، وأقر في جميع الأحوال الإعراب على حالة واحدة، فكذلك ﴿إِنَّ هَذَانِ﴾ زيدت على هذا نون، وأقر في جميع الأحوال الإعراب على حال واحدة، وهي لغة الحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، ومن وليهم من قبائل اليمن<sup>(١)</sup>.

وقال الثعلبي: «وقرأ الباقر: ﴿إِنَّ﴾ بالتشديد، ﴿هَذَانِ﴾ بالألف، واختلفوا فيه، فقال قوم بما أخبرنا أبو بكر بن عبدوس وعبد الله بن حامد قالا: حدثنا أبو العباس الأصم قال: حدثنا محمد بن الجهم السمرى قال: حدثنا الفراء قال: حدثني أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سئلت عن قوله سبحانه في النساء: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ﴾ [من الآية: ١٦٢]، وعن قوله في المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصّٰدِقِينَ﴾ [من الآية: ٦٩] وعن قوله: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَٰحِرِينَ﴾ [طه من الآية: ٦٣] فقالت: يا بن أخي هذا خطأ من الكاتب<sup>(٢)</sup>..

وهو بلا نسبة في: جمهرة اللغة لابن دريد: ١١٢١/٢، والصحاح: ١٥٩/١، وفقه اللغة للثعلبي،

ص ٢٤٥، وغيرها.

(١) تفسير الطبري: ٣٢٨-٣٣١.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، ص ٢٨٧، في باب: تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره،

وقال محققه وهي سليمان: «هذا الأثر ضعيف؛ لضعف أبي معاوية في هشام، ولأنه عنعن في روايته».

وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه: ( إنَّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتهم )<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، ص ٣٤١، باب: لغات القرآن وأي العرب نزل القرآن بلغته: عن

حجاج عن هارون بن موسى، قال: أخبرني الزبير بن خريت، عن عكرمة عن عثمان فذكره. وذكره الداني في المقنع ص ١١٩، من طريق ابن يعمر وعكرمة عن عثمان، ثم قال: « هذا الخير لا يقوم بمثله حجة، ولا يصح به دليل من جهتين، أحدهما أنه مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه مرسل؛ لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً، ولا رأياه، وأيضاً فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان رضي الله عنه؛ لما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، واهتمامه بما فيه الصلاح للأمة، فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأً يتولى تغييره من يأتي بعده، ممن لا شك أنه لا يدرك مداه ولا يبلغ غايته، ولا غاية من شاهده، هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله، ولا يحل لأحد أن يعتقده ».

قال السخاوي: « وهو ضعيف، والإسناد فيه اضطراب وانقطاع؛ لأن عثمان -رضي الله تعالى عنه- جعل للناس إماماً يقتدون به، فكيف يرى فيه لحناً ويتركه لتقييمه العرب بألسنتها؟، وقد كتب مصاحف سبعة وليس فيها اختلاف قط إلا فيما هو من وجوه القراءات، وإذا لم يقمه هو ومنَ باشر الجمع كيف يقمه غيرهم؟، وتأول قوم اللحن في كلامه على تقدير صحته عنه بأن المراد الرمز والإيماء كما في قوله: منطق رائع وتلحن أحياناً، وخير الكلام ما كان لحناً، أي: المراد به الرمز بحذف بعض الحروف خطأً كألف (الصابرين) مما يعرفه القراء إذا رأوه، وكذا زيادة بعض الحروف ». انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي: ٢٠٠/٣.

وقال ابن الأنباري في كتابه: (الرد على من خالف مصحف عثمان) في الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك: « لا تقوم بها حجة؛ لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان وهو إمام الأمة الذي هو إمام الناس في وقته وقلوبهم، يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام فيتبين فيه خللاً، ويشاهد في خطه زللاً فلا يصلحه! كلا والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز، ولا يعتقد أنه آخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده. وسبيل الجائين من بعده البناء على رسمه والوقوف عند حكمه. ومن زعم أن عثمان أراد بقوله: «أرى فيه لحناً»، أرى في خطه لحناً إذا أقمناه بألسنتنا كان لحن الخط



وقال آخرون: هذه لغة الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة يجعلون الاسميين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف»<sup>(١)</sup>.

وقال الماوردي: «﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَجْرَيْنِ﴾ هذه قراءة أبي عمرو، وهي موافقة للإعراب مخالفة للمصحف. وقرأ الأكثرون: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَيْنِ﴾ فوافقوا المصحف فيها، ثم اختلفوا في تشديد ﴿إِنَّ﴾ فخففها ابن كثير وحفص فَسَلِمًا بتخفيف ﴿إِنَّ﴾ من مخالفة المصحف، ومن فساد الإعراب، ويكون معناها: ما هذان إلا ساحران. وقرأ أُبَيُّ: ﴿إِنَّ ذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾، وقرأ باقي القراء بالتشديد: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَيْنِ﴾ فوافقوا المصحف وخالفوا ظاهر الإعراب»<sup>(٢)</sup>.

وقال السمعاني: «اعلم أن هذه الآية مشكلة في العربية، وفيها ثلاث قراءات:

قرأ أبو عمرو: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَجْرَيْنِ﴾، وقرأ حفص: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَيْنِ﴾، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَيْنِ﴾.

أما قراءة أبي عمرو: فهي المستقيمة على ظاهر العربية، وزعم أبو عمرو أن ﴿هَذَا﴾ غلط من الكاتب في المصحف.

غير مفسد ولا محرف من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب فقد أبطل ولم يصب؛ لأن الخط منبئ عن النطق، فمن لحن في كتبه فهو لحن في نطقه، ولم يكن عثمان ليؤخر فساداً في هجاء ألفاظ القرآن من جهة كتب ولا نطق، ومعلوم أنه كان مواصلاً لدرس القرآن متقناً لألفاظه، موافقاً على ما رسم في المصاحف المنفذة إلى الأمصار والنواحي». انظر: الإتقان في علوم القرآن: ٣٢٢/٢.

(١) تفسير الثعلبي: ٦/٢٥٠-٢٥١.

(٢) تفسير الماوردي: ٣/٤١١.

وعن عثمان رضي الله عنه أنه قال: أرى في المصحف لحناً، ستقيمه العرب بألستها. ومثله عن عائشة رضي الله عنها.

وأما قراءة حفص: فهي مستقيمة أيضاً على العربية؛ لأن ﴿إِنْ﴾ مخففة يكون ما بعدها مرفوعاً، ومعناه: ما هذان إلا ساحران.

وأما قراءة الأكثرين -وهو الأصح- قال الزجاج: لا نرضى قراءة أبي عمرو في هذه الآية؛ لأنها خلاف المصحف، وأما وجه قوله: ﴿إِنْ هَذَا﴾ فله وجوه في العربية...<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الجوزي: «قال الزجاج: والذي عندي، وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد، فقبلاه، وذكرنا أنه أجود ما سمعناه في هذا، وهو: أن «إن» قد وقعت موقع «نعم»، والمعنى: نعم هذان لهما الساحران، ويلى هذا في الجودة مذهب بني كنانة. وأستحسن هذه القراءة؛ لأنها مذهب أكثر القراء، وبها يقرأ. وأستحسن قراءة عاصم، والخليل؛ لأنهما إمامان، ولأنهما وافقا أبي بن كعب في المعنى. ولا أجزى قراءة أبي عمرو لخلاف المصحف. وحكى ابن الأنباري عن الفراء قال: ألف ﴿هَذَا﴾ هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والثنية، كما فرقت نون (الذين) بين الواحد والجمع»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن جزي: «وأما قراءة نافع وغيره بتشديد ﴿إِنَّ﴾ ورفع ﴿هَذَا﴾، فقليل (إن) هنا بمعنى (نعم) فلا تنصب، ومنه ما روي في الحديث: إن الحمد لله بالرفع، وقيل:

(١) تفسير السمعاني: ٣/ ٣٣٧-٣٣٨، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٣٦٤.

(٢) زاد المسير: ٣/ ١٦٤، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٣٦٢-٣٦٤، حيث قال الزجاج: «فأما قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجزها؛ لأنها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجز مخالفته، لأن أتباعه سنة.»

اسم ﴿إِنَّ﴾ ضمير الأمر والشأن تقديره: إن الأمر، وهذان لساحران مبتدأ وخبر في موضع خبر (إن).

وقيل: جاء القرآن في هذه الآية بلغة بني الحرث بن كعب وهو إبقاء التثنية بالألف حال النصب والخفض، وقالت عائشة رضي الله عنها: هذا مما لحن فيه كتاب المصحف<sup>(١)</sup>.

**الرد:** يدور الطعن الصريح في هذه الكلمة القرآنية في قراءتين متواترتين، الأولى: طُعن فيها لمخالفتها رسم المصحف العثماني، وهي قراءة أبي عمرو: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ﴾، حيث نصبت ﴿إِنَّ﴾ المثني بعدها.

والثانية: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ﴾: طُعن فيها من جهة مخالفة العربية، حيث خالفت القاعدة النحوية المعروفة، وهي نصب (إِنَّ) لما بعدها، حيث لم تعمل (إِنَّ) في المثني، على أن الإمام الطبري جعل الصواب قراءة ﴿إِنَّ﴾ بالتشديد، و﴿هَذَيْنِ﴾ بالألف، وجعل ما سوى ذلك غير صواب بحصره الصواب في هذه القراءة، وإن كان لم يتعرض لقراءة ابن كثير وحفص بالرد الصريح.

وهذه القراءات كلها متواترة من حيث النقل، صحيحة في اللغة، موافقة لرسم المصحف حقيقة أو احتمالاً.

فأما قراءة أبي عمرو: بتشديد نون ﴿إِنَّ﴾ وبالياء في ﴿هَذَيْنِ﴾ - على إعمال (إن) عملها المعروف، وهو نصب الاسم ورفع الخبر<sup>(٢)</sup> - فاستبعد البعض هذه القراءة لمخالفتها لرسم المصحف، وأجيب عن ذلك بوجوه، منها:

(١) تفسير ابن جزي: ١٠/٢.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٠٣/٢، والثعلبي: ٢٥٠/٦، وزاد المسير: ١٦٤/٣، وفتح القدير:

الوجه الأول: ما تقدم عن عثمان وعائشة من أن ذلك خطأ من الكتاب، وكانا يقرآن بالياء، وهي قراءة: عثمان، وابن الزبير، وعائشة، والحسن، والنخعي، والجحدري، والأعمش، وابن جبير، وابن عبيد، وأبي عمرو<sup>(١)</sup>.

قال مكّي بن أبي طالب: « وهذا القول قد طعن فيه؛ لأن أصحاب النبي ﷺ قد أجمعوا على صحة ما بين اللوحين، فلا يمكن أن يجتمعوا على غلط »<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: أنه أوضح من حيث الإعراب، لجريانها على اللغة المشهورة في نصب المثني بالياء.

قال السمين الحلبي: « وأما قراءة أبي عمرو فواضحة من حيث الإعراب والمعنى. أما الإعراب: فـ ﴿ هَذَيْنِ ﴾ اسم ﴿ إِنَّ ﴾ وعلامة نصبه الياء، و ﴿ لَسَحْرَيْنِ ﴾ خبرها، ودخلت اللام توكيداً. وأما من حيث المعنى: فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيدي من طرفيه، ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف؛ وذلك أن رسمه (هذن) بدون ألف ولا ياء، فإثباته بالياء زيادة على خط المصحف. قال أبو إسحاق: (لا أجزى قراءة أبي عمرو؛ لأنها خلاف المصحف). وقال أبو عبيد: (رأيتهما في الإمام مصحف عثمان ﴿ هَذَانِ ﴾ ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا نصب والخفض كتبوه بالياء، ولا يسقطونها).

ثم قال: « وهذا لا ينبغي أن يُردّ به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس، وقد نصوا هم أنه لا يجوز القراءة بها فليكن هذا منها، أعني مما خرج عن القياس. فإن قلت: ما نقلته عن أبي عبيد مشترك الإلزام بين أبي عمرو وغيره، فإنهم كما اعترضوا

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٠٣/٢، والثعلبي: ٢٥٠/٦، وزاد المسير: ١٦٤/٣، والبحر المحيط:

٣٥٠/٧، وفتح القدير: ٤٤٠/٣.

(٢) الهداية: ٤٦٦٣/٧.

عليه بزيادة الياء يعترض عليهم بزيادة الألف: فإن الألف ثابتة في قراءتهم، ساقطة من خط المصحف. فالجواب ما تقدم من قول أبي عبيد أنهم رأهم يسقطون الألف من رفع الاثنيين، فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء»<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: أن استشكالها من حيث الرسم يجاب عنه بأنها موافقة للرسم احتمالاً، لما حكاه أبو عبيد من أنه رآها في الإمام مصحف عثمان: ﴿هَذَانِ﴾ بلا ألف ولا ياء، فألحقت الياء في قراءة من نصب، وألحقت الألف في قراءة من رفع أو أثبت الألف، والياء تزداد في رسم المصحف وضبطه كما تزداد الألف<sup>(٢)</sup>.

وأما قراءة ﴿هَذَانِ﴾ فقد ذكر الطبري في وجهها ما لا مزيد عليه.

وأما قراءة من خفف ﴿إِنْ﴾ مع الألف في ﴿هَذَانِ﴾ فوجهها ظاهر من حيث الإعراب، على معنى: ما هذان إلا ساحران، نظيره: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نُنْظِنُكَ لَمِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [الشعراء، من الآية: ١٨٦]. ويؤيد هذه القراءة قراءة أبي بن كعب: ﴿إِنْ ذَانِ إِلَّا سٰحِرَانِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقيل: هو على قولك: إن زيد لمنطلق. واللام هي الفارقة بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة<sup>(٤)</sup>.

ووجه تشديد النون لابن كثير: على جعل التشديد عوضاً مما حذف من هذا في الشنية<sup>(٥)</sup>.

(١) الدر المصون: ٦٤-٦٥ / ٨.

(٢) انظر: لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمان: ٣٣ / ٢، باب: زيادة الألف والواو والياء.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٥٠ / ٦، والبغوي: ٢٦٦ / ٣، وزاد المسير: ١٦٤ / ٣.

(٤) انظر: الكشاف: ٧٢ / ٣، وتفسير البيضاوي: ٣١ / ٤، والبحر المحيط: ٣٥٠ / ٧، والدر المصون:

٦٣ / ٨، وتفسير أبي السعود: ٢٥ / ٦، والتحرير والتنوير: ٢٥٣ / ١٦.

(٥) انظر: الهداية: ٤٦٦٣ / ٧.

وهكذا يتبين لنا صحة كل هذه القراءات رواية ودراية، فأما الرواية فسبيلها التواتر كلها،  
وأما الدراية فكلها موافقة للعربية بوجه معلوم سائغ، على أنه لا يشترط في موافقة العربية  
الوجه الأقيس، وإنما يكفي أن يكون وجهها صحيحاً في العربية. والله أعلم.

## – المبحث السادس: سورة النور:

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي

الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [من الآية: ٢٢] (٢٠٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ « أبو جعفر: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ ﴾ بتقديم التاء وفتح الهمزة بعدها، وبتشديد اللام مفتوحة، والباقون من العشرة: بتقديم الهمزة ساكنة وتخفيف اللام مكسورة»<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري قراءة: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ ﴾ لمخالفتها: خط المصحف، وجماعة القراء، فقال:

« واختلف القراء في قراءة قوله: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ ﴾، فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ ﴾ بمعنى: (يفتعل) من الأليّة، وهي القسم بالله، سوى أبي جعفر وزيد بن أسلم، فإنه ذكر عنهما أنهما قرآ ذلك: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ ﴾ بمعنى: (يتفعل) من الأليّة.

والصواب من القراءة في ذلك عندي: قراءة من قرأ: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ ﴾ بمعنى: (يفتعل) من الأليّة، وذلك أن ذلك في خطّ المصحف كذلك، والقراءة الأخرى مخالفة خط المصحف، فاتّباع المصحف مع قراءة جماعة القراء، وصحّة المقروء به أولى من خلاف ذلك كله»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر قراءة متواترة نقلاً، على ما تقدم بيانه، وانفراد أبي جعفر بها ونسبتها إليه نسبة اشتهاار لا اقتصار، وهي موافقة للرسم احتمالاً.

قال ابن عطية: «وهي في المصحف ياء تاء لام، فلذلك ساع هذا الخلاف لأبي جعفر وزيد فروياه، وذكر الطبري أن خط المصحف مع قراءة الجمهور فظاهر قوله إن ثم ألقا قبل التاء»<sup>(٣)</sup>.

(١) تحبير التيسير، ص ٤٨٠، وانظر: النشر: ٢ / ٣٣١.

(٢) تفسير الطبري: ١٩ / ١٣٥-١٣٦.

(٣) المحرر الوجيز: ٤ / ١٧٣.

وقال ابن الجزري: « ذكر الإمام المحقق أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم القراب في كتابه (علل القراءات) أنه كتب في المصاحف: ﴿يتل﴾، قال: فلذلك ساغ الاختلاف فيه على الوجهين »<sup>(١)</sup>.

فأنت ترى أن الكلمة رسمت في المصحف بما يحتمل القراءتين، إذ أسقطت صورة الهمزة في الخط فصارت ﴿يتل﴾، فأبو جعفر أخرها على التاء، والجمهور قدموها، والكل سائق رسماً، صحيح نقلاً ولغة.

وقد وُجِّهت قراءة أبي جعفر بأنها: (يتفعل): من الألية وهي الحلف<sup>(٢)</sup>، « وأكثر استعمال الألية في الحلف على امتناع »<sup>(٣)</sup>.

وإما أن يكون المعنى: « ولا يدع أن ينفق ويتصدق، وهو (يتفعل) من: ألوت أني أصنع كذا. ويقال: ما ألوت جهدي، أي ما تركت طاقتي »<sup>(٤)</sup>.

« والمعنى: لا يحلفوا على أن لا يحسنوا إلى المستحقين للإحسان. أو لا يقصروا في أن يحسنوا إليهم وإن كانت بينهم وبينهم شحنةاء لجناية اقترفوها »<sup>(٥)</sup>.

إذاً: في اختلاف القراءتين وجهان:

أحدهما: أن معناهما واحد، وفيه وجهان، أحدهما: أي لا يُقَصَّر، مأخوذ من قولهم: لا ألوت، أي: لا قصرت.

(١) النشر: ٣٣١ / ٢.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٥٠٤ / ٢، والثعلبي: ٨١ / ٧، والهداية: ٥٠٥٠ / ٨، والمحرر الوجيز:

٤ / ١٧٣، والبحر المحيط: ٢٥ / ٨، والدر المصون: ٣٩٣-٣٩٤، وتفسير النيسابوري:

٥ / ١٧١، وروح المعاني: ٣٢١ / ٩، والتحرير والتنوير: ١٨ / ١٨٩.

(٣) التحرير والتنوير: ١٨ / ١٨٩.

(٤) تفسير السمرقندي: ٥٠٤ / ٢.

(٥) الكشف: ٣ / ٢٢٢.



الثاني: لا يحلف، مأخوذ من الألية وهي اليمين.

والقول الثاني: معناهما مختلف، فمعنى ﴿يَاتَلِ﴾ أي: يألو أو يقصر، ومعنى ﴿يَتَأَل﴾ أي: يحلف<sup>(١)</sup>.

فثبت بهذا صحة القراءة نقلاً ومعنى، وموافقتهما للرسم احتمالاً. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٤/٨٣-٨٤.

**– المبحث السابع: سورة الحجرات:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ

شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. [من الآية: ١٤]. (٢٠٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو ويعقوب: ﴿لَا يَأْتِكُمْ﴾ بالهمز، وإذا خفف أبو عمرو أبدلها ألفاً، والباقون من العشرة: بغير ألف ولا همز<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة الهمز في قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِكُمْ﴾ فقال:

«وقرأت قرآء الأمصار: ﴿لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ﴾ بغير همز ولا ألف، سوى أبي عمرو، فإنه قرأ ذلك: ﴿لَا يَأْتِكُمْ﴾ بألف، اعتباراً منه في ذلك بقوله: ﴿وَمَا أَلْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ فمن قال: ألت، قال: يآلت.

وأما الآخرون: فإنهم جعلوا ذلك من (لات يليت)..

والصواب من القراءة عندنا في ذلك: ما عليه قرآء المدينة والكوفة: ﴿لَا يَلِتْكُمْ﴾ بغير ألف ولا همز، على لغة من قال: لات يليت؛ لعلتين، إحداهما: إجماع الحجة من القرآء عليها. والثانية: أنها في المصحف بغير ألف، ولا تسقط الهمزة في مثل هذا الموضع؛ لأنها ساكنة، والهمزة إذا سكنت ثبتت، كما يقال: تأمرون وتأكلون، وإنما تسقط إذا سكن ما قبلها، ولا يحمل حرف في القرآن إذا أتى بلغة على آخر جاء بلغة خلافها إذا كانت اللغتان معروفتين في كلام العرب. وقد ذكرنا أن ألت ولات لغتان معروفتان من كلامهم»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** نسب الإمام الطبري القراءة بهمزة ساكنة بعد الياء ﴿لَا يَأْتِكُمْ﴾ لأبي عمرو

(١) انظر: التيسير، ص ٢٠٢، وتحبير التيسير، ص ٥٦٢، والنشر: ٢/٣٧٦.

(٢) تفسير الطبري: ٢٢/٣١٧-٣١٨.

وحده، وهي قراءة: أبي عمرو ويعقوب، كما سبق.

والقراءة بالهمز قراءة متواترة نقلاً، وهي قراءة أهل البصرة، فهي قراءة مصر بأكملها، ونسبتها لأبي عمرو ويعقوب نسبة اشتهار لا اقتصار، وهي موافقة للرسم حقيقة أو احتمالاً، فأما موافقتها حقيقة: فيحتمل أن تكون في مصحف البصرة قد كتبت صورتها ﴿يَأْتِكُمْ﴾، وموافقة الرسم المراد به موافقة رسم جميع المصاحف، ولم أجد من ذكر أنها في مصحف البصرة من غير صورة.

وأما موافقتها احتمالاً: فإنها على تقدير: عدم وجود صورة الهمز في مصحف البصرة، فتكون الهمزة مما سقطت صورته على خلاف القياس، وهو كثير، وقد رأينا سقوط صورة الهمزة في ﴿ولا يتل﴾ كما مرّ قريباً، فيكون هذا مثله.

هذا من حيث موافقة القراءة للرسم حقيقة أو احتمالاً.

وأما موافقتها للعربية فقد وُجّهت بوجهين:

أحدهما: أنهما لغتان فصيحتان معناهما واحد. والمعنى: لا ينقصكم. أي: لا ينقص من ثواب أعمالكم شيئاً<sup>(١)</sup>.

«الثاني: أن ﴿يَأْتِكُمْ﴾ أكثر وأبلغ من ﴿يَلْتَكُرُ﴾»<sup>(٢)</sup>.

قال الزمخشري: «يقال: ألتته السلطان حقه أشدّ الألت، وهي لغة غطفان. ولغة أسد

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٣٣٠، والثعلبي: ٩/٩٠، والماوردي: ٥/٣٣٨، والسمعاني: ٥/٢٣١،

وزاد المسير: ٤/١٥٤، وتفسير القرطبي: ١٦/٣٤٨-٣٤٩، والنسفي: ٣/٣٥٨، وابن جزري:

٢/٢٩٩، والبحر المحيط: ٩/٥٢٤، والدر المصون: ١٠/١٣، وتفسير النيسابوري: ٦/١٦٩،

والجالين، ص ٦٨٨، والثعلبي: ٥/٢٧٨، وأبي السعود: ٨/١٢٤، والتحرير والتنوير: ٢٦/٢٦٦.

(٢) تفسير الماوردي: ٥/٣٣٨.

وأهل الحجاز: لاته ليتاً.. وقرئ باللغتين: ﴿لَا يَلَيْتُكُمْ﴾، و﴿لَا يَأْتِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

قال مكّي: « يقال: (أَلْتُهُ وَيَأْتِيهِ) وَ (لَاتُهُ يَلِيْتُهُ) لغتان بمعنى: نَقَصَهُ، فمن قرأ:

﴿لَا يَلَيْتُكُمْ﴾ فهو من (لَاتَ يَلِيْتُ)»<sup>(٢)</sup>.

فثبت بهذا أن القراءتين متواترتان نقلاً، موافقتان لرسم المصحف حقيقة أو احتمالاً، صحيحتان لغة، فلا وجه لرد إحداهما أو تفضيلها على الأخرى تفضيلاً يفهم منه رد المفضل عليها. والله أعلم.

(١) الكشاف: ٣٧٧/٤.

(٢) الهداية: ٧٠١٧-٧٠١٨/١١.

**– المبحث الثامن: سورة التكوير:**

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [الآية: ٢٤].

(٢٠٨-٢٠٩)

**نأصيل القراءة:** قرأ: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس: ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالطاء، والباقون من العشرة: بالضاد<sup>(١)</sup>.

والقراءة بالطاء هي في حرف ابن مسعود ومصحفه، وهي مروية عن: ابن عباس، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وابن الزبير، وعائشة، وعروة، ومجاهد، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

«أخرج الدارقطني في الأفراد والخطيب في تاريخه والحاكم وصححه وابن مردويه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ بالطاء..»

وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه من طرق عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقرأ: ﴿بِضَنِينٍ﴾.

وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه عن ابن مسعود أنه قرأها: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ قال: ما هو على القرآن بمتهم..»

وأخرج عبد بن حميد عن زر قال: ﴿الْغَيْبِ﴾ القرآن في قراءتنا ﴿بِضَنِينٍ﴾ متهم، وفي قراءتكم: ﴿بِضَنِينٍ﴾ ببخيل<sup>(٣)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري رحمته الله قراءة الضاد في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢٠، وتحرير التيسير، ص ٦٠٦، والنشر: ٢/٣٩٨-٣٩٩.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ١٠/١٤٢، والمحرر الوجيز: ٥/٤٤٤.

(٣) الدر المنثور: ٨/٤٣٤-٤٣٥.

لموافقة الرسم، وجعل الخازن قراءة الظاء أولى.

فقال الطبري: « وقوله: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والكوفة: ﴿ بِضَنِينٍ ﴾ بالضاد، بمعنى: أنه غير بخيل عليهم بتعليمهم ما علمه الله، وأنزل إليه من كتابه. وقرأ ذلك بعض المكيين وبعض البصريين وبعض الكوفيين: ﴿ بِظَنِينٍ ﴾ بالظاء، بمعنى: أنه غير متهم فيما يخبرهم عن الله من الأنباء..

وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: ما عليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة، وإن اختلفت قراءتهم به، وذلك: ﴿ بِضَنِينٍ ﴾ بالضاد؛ لأن ذلك كله كذلك في خطوطها. فإذا كان ذلك كذلك، فأولى التأويلين بالصواب في ذلك: تأويل من تأوله: وما محمد علي ما علمه الله من وحيه وتنزيله ببخيل بتعليمكموه أيها الناس، بل هو حريص على أن تؤمنوا به وتتعلموه»<sup>(١)</sup>.

وقال الخازن: « وقراءة الظاء أولى؛ لأنهم لم يُبخلوه، وإنما اتهموه، فنفى الله عنه تلك التهمة، ولو أراد البخل لقال وما هو بالغيب »<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بالضاد والظاء- متواترتان نقلاً، فالظاء قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب من رواية رويس عنه، وقراءة الضاد قراءة الباقيين كما رأيت، والقراءتان محتملتان؛ لما ذكره أبو عبيد من أن الضاد والظاء في خطوط المصاحف القديمة متقاربة جداً، وربما رسمتا رسمًا واحدًا، والاعتماد على النقل والحفظ في تمييز ذلك، فإن الصحابة إنما كتبوا المصاحف من حفظهم، وما كان مكتوبًا عند الناس، وقد روي أنها كانت في مصحف عبد الله بالظاء، وفي مصحف أبي بالضاد، ومصاحفهما وإن لم تعد عمدة بعد جمع

(١) تفسير الطبري: ٢٤/٢٦٠-٢٦٢.

(٢) تفسير الخازن: ٤/٣٩٩.

عثمان فلا أقل من أن يستأنس بها للمشتبه في الخط، مع ثقة النقل.

ووجه القراءتين من حيث المعنى ظاهر، فقد وُجِّهَتْ قراءة الضاد بما ذكره الطبري، وُوجِّهَتْ قراءة الظاء على معنى: بمتهم، قاله ابن عباس. من الظَّنَّة بالكسر بمعنى: التهمة، وهو نظير الوصف السابق بـ ﴿أَمِينٍ﴾، أي: ليس هو بمتهم على القرآن، بل هو أمين عليه وعلى تبليغه كما أوحى إليه<sup>(١)</sup>.

قال ابن عباس: «﴿يُضَنِّينَ﴾ بمتهم، ويقال: ببخيل إن قرأت بالضاد»<sup>(٢)</sup>.

وقيل معناه: بضعيف القوة على تبليغ الوحي، من قولهم: بئر ظنون إذا كانت قليلة الماء، والأول أشهر<sup>(٣)</sup>.

واختار أبو عبيد القراءة بالظاء وقال: لم يبخلوه فيحتاج أن ينفى عنه ذلك البخل، وإنما كذبوه واتهموه، ولأنَّ الأكثر من كلام العرب ما هو بظنين بكذا ولا يقولون على كذا إنَّما يقولون: ما أنت على كذا بمتَّهم<sup>(٤)</sup>.

قال الزمخشري: «وهو في مصحف عبد الله بالظاء، وفي مصحف أبي بالضاد. وكان

(١) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ١٠١/٥، والثعلبي: ١٤٣/١٠، والهداية: ٨٠٩٤/١٢، وتفسير الماوردي: ٢١٩/٦، والسمعاني: ١٧٠/٦، والمحزر الوجيز: ٤٤٤/٥، وزاد المسير: ٤٠٨/٤، ومفاتيح الغيب: ٧٠/٣١، وتفسير القرطبي: ٢٤٢/١٩، وابن جزي: ٤٥٧/٢، والخازن: ٣٩٩/٤، والبحر المحيط: ٤١٩/١٠، وتفسير النيسابوري: ٤٥٦/٦، والثعالبي: ٥٥٨/٥.

(٢) تنوير المقباس، ص ٥٠٣.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١٤٣/١٠، والماوردي: ٢١٩/٦، والمحزر الوجيز: ٤٤٤/٥، وتفسير القرطبي: ٢٤٢/١٩، والبحر المحيط: ٤١٩/١٠، والدر المصون: ٧٠٧/١٠، روح المعاني: ٢٦٥/١٥.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ١٤٣/١٠، والمحزر الوجيز: ٤٤٤/٥، وتفسير القرطبي: ٢٤٢/١٩، وابن جزي: ٤٥٧/٢، وفتح القدير: ٤٧٤/٥.

رسول الله ﷺ يقرأ بهما.

وإتقان الفصل بين الضاد والظاء: واجب. ومعرفة مخرجيهما مما لا بد منه للقاريء»<sup>(١)</sup>.

وقال السمين الحلبي: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء، بمعنى: متهم، من ظَنَّ بمعنى اتهم، فيتعدى لواحد. وقيل: معناه بضعيف القوة عن التبليغ من قولهم: (بئر ظنون)، أي: قليلة الماء. وفي مصحف عبد الله كذلك. والباقون بالضاد بمعنى: يبخيل بما يأتيه من قبل ربه، إلا أن الطبري نقل أن الضاد خطوط المصاحف كلها، وليس كذلك لما مر، وكان رسول الله ﷺ يقرأ بها، وهذا دليل على التمييز بين الحرفين، خلافاً لمن يقول: إنه لو وقع أحدهما موقع الآخر لجاز، لعسر معرفته. وقد شنع الزمخشري على من يقول ذلك، وذكر بعض المخارج وبعض الصفات، بما لا يليق التطويل فيه. وَ عَلَى الْغَيْبِ متعلق بـ(ظنين) أو بـ(ضنين)»<sup>(٢)</sup>.

وقال الألوسي: «ورجحت هذه القراءة عليه بأنها أنسب بالمقام لاتهم الكفرة له ﷺ ونفي التهمة أولى من نفي البخل، وبأن التهمة تتعدى بـ(على) دون البخل فإنه لا يتعدى بها إلا باعتبار تضمينه معنى الحرص ونحوه، لكن قال الطبري: بالضاد خطوط المصاحف كلها. ولعله أراد المصاحف المتداولة فإنهم قالوا بالظاء خط مصحف ابن مسعود، ثم إن هذا لا ينافي قول أبي عبيدة أن الظاء والضاد في الخط القديم لا يختلفان إلا بزيادة رأس إحداهما على الأخرى زيادة يسيرة قد تشبهه كما لا يخفى.

والفرق بين الضاد والظاء مخرجاً أن الضاد مخرجها من أصل حافة اللسان وما يليها من الأضراس من يمين اللسان أو يساره، ومنهم من يتمكن من إخراجها منهما، والظاء مخرجها من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا»<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) الكشاف: ٧١٣/٤.

(٢) الدر المصون: ٧٠٧/١٠.

(٣) روح المعاني: ٢٦٥/١٥.



## الفصل الرابع

القراءات التي رجح المفسرون بعضها على بعض من حيث المعنى

وفيه مباحث حسب السور القرآنية التي طعن المفسرون

في بعض القراءات التي وردت فيها.

## الفصل الرابع

### القراءات النبي رجم المفسرون بعضها على بعض من حيث المعنى

لم يقتصر طعن المفسرين في القراءات نظراً لتعارضها مع قواعد اللغة حسب نظرهم، وإنما تعدى طعنهم للقراءات التي لم توافق المعنى الجدير بالقبول حسب تأويلهم. والفرق بين طعنهم في الأول وطعنهم في الثاني: أنهم يعللون الأول تعليلاً لغوياً، ويعللون طعنهم في الثاني تعليلاً معنوياً.

ويعود طعنهم في مثل هذا النوع إلى اهتمامهم بالمعاني واللطائف الدقيقة في القراءات، فإذا وجدوا قراءة توحى بمعنى من المعاني يذكرها ويوجهها، بصرف النظر عن كون تلك القراءة حجة أو لا، بل قد يفترضون القراءة افتراضاً، وهم وإن لم يقولوا بها، إلا أنهم لولعهم بإبراز المعاني يفترضونها، فلا غرو إذا وجدناهم يرفضون بعض القراءات، ولو كانت متواترة؛ لأنها لم تشبع نهمهم في تتبع المعاني القوية، حسب نظرهم<sup>(١)</sup>.

### وفي هذا الفصل مباحث:

#### – المبحث الأول: سورة الفاتحة:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾. [الآية: ٤].

(٢١٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بالألف،

والباقون من العشرة: ﴿مَلِكٌ﴾ بغير ألف<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: موقف المفسرين من القراءات القرآنية، ص ٢١١، بتصرف.

(٢) انظر: التيسير للداني، ص ١٨، وتحبير التيسير، ص ١٨٦، والنشر: ١/ ٢٧١.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري وابن جزري قراءة ﴿مَلِكٍ﴾ على ﴿مَلِكٍ﴾.

فقال الطبري: «القرءاء مختلفون في تلاوة: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ فبعضهم يتلوه: ﴿مَلِكٍ يَوْمِ

الدِّينِ﴾ وبعضهم يتلوه: ﴿مَلِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وبعضهم يتلوه: ﴿مَالِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بنصب الكاف..

ولا خلاف بين جميع أهل المعرفة بلغات العرب، أن (المَلِك) من (المُلْك) مشتق، وأن (المالك) من (المَلِك) مأخوذ. فتأويل قراءة من قرأ ذلك: ﴿مَلِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾: أن الله المُلْك يوم الدين خالصاً دون جميع خلقه الذين كانوا قبل ذلك في الدنيا ملوكاً جبارة ينازعونه الملك، ويدافعونه الانفراداً بالكبرياء والعظمة والسلطان والجبرية، فأيقنوا بلقاء الله يوم الدين أنهم الصَّغَرَةُ الأذِلَّةُ، وأنَّ له -من دُونهم، ودون غيرهم- المُلْك والكبرياء، والعزة والبهاء، كما قال -جلَّ ذكره وتقدست أسماؤه- في تنزيله: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر، من الآية: ١٦] فأخبر تعالى ذكره أنه المنفرد يومئذ بالملْك دون ملوك الدنيا، الذين صاروا يوم الدين من ملوكهم إلى ذلَّة وصغار، ومن دُنْيَاهُمْ في المعاد إلى خسار.

وأما تأويل قراءة من قرأ: ﴿مَلِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فما حدثنا به أبو كُريب، قال: حدثنا عثمان بن سعيد، عن بشر بن عُمارة، قال: حدثنا أبو رَوْق، عن الضحاك، عن عبد الله بن عباس: ﴿مَلِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يقول: لا يملك أحدٌ في ذلك اليوم معه حكماً كملكهم في الدنيا. ثم قال: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾. [النبا، من الآية: ٣٨] وقال: ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ [طه، من الآية: ١٠٨] وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾<sup>(١)</sup> [الأنبياء، من الآية: ٢٨].

(١) طريق الضحاك عن ابن عباس ضعفها الحافظ ابن حجر في العجائب في بيان الأسباب: ٢٧١/١.

قال أبو جعفر: وأولى التأويلين بالآية، وأصحُّ القراءتين في التلاوة عندي: التأويل الأول، وهي قراءة من قرأ ﴿مَلِكٍ﴾ بمعنى (المُلك)؛ لأن في الإقرار له بالانفراد بالملك إيجاباً لانفراده بالملك، وفضيلة زيادة الملك على المالك، إذ كان معلوماً أن لا ملك إلا وهو مالك، وقد يكون المالك لا ملكاً.

وبعد، فإن الله -جلّ ذكره- قد أخبر عباده في الآية التي قبل قوله: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ أنه مالكٌ جميع العالمين وسيدهم، ومُصلِحهم، والناظر لهم، والرحيم بهم في الدنيا والآخرة، بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وإذ كان جلّ ذكره قد أنبأهم عن ملكه إياهم كذلك بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فأولى الصفات من صفاته جلّ ذكره أن يتبع ذلك ما لم يحوه قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مع قرب ما بين الآيتين من المواصلة والمجاورة، إذ كانت حكمته الحكمة التي لا تشبهها حكمة، وكان في إعادة وصفه -جلّ ذكره- بأنه ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ إعادة ما قد مضى من وصفه به في قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، مع تقارب الآيتين وتجاور الصفتين. وكان في إعادة ذلك تكرارُ ألفاظ مختلفة بمعان متفقة، لا تفيد سامع ما كرّر منه فائدةً به إليها حاجة. والذي لم يحوه من صفاته -جلّ ذكره- ما قبل قوله: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ المعنى الذي في قوله: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ وهو وصفه بأنه الملك.

فتبين إذاً أن أولى القراءتين بالصواب، وأحقُّ التأويلين بالكتاب: قراءة من قرأه: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بمعنى: إخلاص الملك له يوم الدين، دون قراءة من قرأ: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾

الذي بمعنى أنه يملك الحكم بينهم وفصل القضاء، متفرداً به دون سائر خلقه»<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٤٩/١-١٥١.

وقال ابن جزري: « ﴿مَلِكٌ﴾ قراءة الجماعة بغير ألف من (الملك)، وقرأ عاصم والكسائي بالألف، والتقدير على هذا: مالك مجيء يوم الدين، أو مالك الأمر يوم الدين، وقراءة الجماعة أرجح من ثلاثة أوجه:

الأول: أن (الملك) أعظم من (المالك) إذ قد يوصف كل أحد بالمالك لماله، وأما الملك فهو سيد الناس.

والثاني: قوله: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾. [الأنعام، من الآية: ٧٣].

والثالث: أنها لا تقتضي حذفاً، والأخرى تقتضيه لأن تقديرها مالك الأمر، أو مالك مجيء يوم الدين، والحذف على خلاف الأصل.

وأما قراءة الجماعة بإضافة ﴿مَلِكٍ﴾ إلى ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ فهي على طريقة الاتساع، وأجري الظرف مجرى المفعول به، والمعنى على الظرفية: أي الملك في يوم الدين، ويجوز أن يكون المعنى ملك الأمور يوم الدين، فيكون فيه حذف.

وقد رويت القراءتان في الحديث عن رسول الله ﷺ، وقد قرئ ﴿مَلِكٍ﴾ بوجوه كثيرة إلا أنها شاذة<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قال أبو شامة: «أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وصحة اتصاف الرب - سبحانه وتعالى - بهما، فهما صفتان لله تعالى، يتبين وجه الكمال له فيهما فقط، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك..

وأنا أستحب القراءة بهما؛ هذه تارة، وهذه تارة، حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة، وهذه في ركعة<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير ابن جزري: ١/ ٦٤-٦٥.

(٢) إبراز المعاني، ص ٧٠.

والقراءتان متواترتان من حيث الرواية، وقد بحث المفسرون في أيهما أبلغ، وما من قراءة منهما إلا نعتت بأنها أبلغ<sup>(١)</sup>، مما يدل دلالة واضحة على أنهما بليغتان، ووصف الله بهما أبلغ من وصفه بمدلول إحداهما دون الأخرى.

وذكر الألوسي ثلاثة عشر قراءة في ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ثم قال: «والمتواتر منها: قراءة ﴿مَلِكٍ﴾ و ﴿مَلِكٍ﴾ فهما نيراً سواريهما، وقُطْبًا فَلَكِ دراريتها.. وعندي لا ثمرة للخلاف والقراءتان فرسا رهان، ولا فرق بين (المالك) و (الملك) صفتين لله تعالى كما قاله السمين، ولا التفات إلى من قال إنهما كـ(حاذر) و (حذر)، ومتى أردتُ ترجيح أحد الوصفين تعارضتُ لدي الأدلة وَسَدَّتْ على الباب الآثار، وانقلب إليَّ بصر البصيرة خاسئاً وهو حسير»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: المحرر الوجيز: ٦٩/١، وتفسير القرطبي: ١٤٠/١، وفتح القدير: ٢٦/١.

(٢) روح المعاني: ٨٦/١.

**- المبحث الثاني: سورة البقرة:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿يُخٰدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخٰدِعُونَ اِلَّا اَنْفُسَهُمْ وَمَا

يَسْعُرُونَ﴾. [الآية: ٩]. (٣١١)

**تأصيل القراءة:** قرأ الحرميان - نافع وابن كثير - وأبو عمرو: ﴿وَمَا يُخٰدِعُونَ﴾بالألف مع ضم الياء وفتح الخاء وكسر الدال، والباقون من العشرة: بغير ألف مع فتح الياء والدال: ﴿وَمَا يُخٰدِعُونَ﴾<sup>(١)</sup>.**الطعن:** ردّ الإمام الطبري قراءة ﴿وَمَا يُخٰدِعُونَ﴾، وجعلها مكي خلاف الأولى،

ووصف ابن جزي قراءة حذف الألف بأنها أبلغ في المعنى.

فقال الطبري: « القول في تأويل قوله جل ثناؤه: ﴿وَمَا يُخٰدِعُونَ اِلَّا اَنْفُسَهُمْ﴾. إن قال

قائل: أو ليس المنافقون قد خَدَعُوا الْمُؤْمِنِينَ - بما أظهروا بألستهم من قيل الحق - عن أنفسهم وأموالهم وذّراريهم حتى سلمت لهم دنياهم، وإن كانوا قد كانوا مخدوعين في أمر آخرتهم؟

قيل: خطأ أن يقال إنهم خَدَعُوا الْمُؤْمِنِينَ؛ لأننا إذا قلنا ذلك أوجبنا لهم حقيقة خدعة

جازت لهم على المؤمنين. كما أننا لو قلنا: قتل فلان فلاناً أوجبنا له حقيقة قتلٍ كان منه لفلان. ولكننا نقول: خادع المنافقون ربّهم والمؤمنين، ولم يَخْدَعُوهم بل خَدَعُوا اَنْفُسَهُمْ، كما قال جل ثناؤه، دون غيرها، نظير ما تقول في رجل قاتل آخر، فقتل نفسه ولم يقتل صاحبه: قاتل فلان فلاناً فلم يقتل إلا نفسه، فتوجب له مقاتلة صاحبه، وتنفي عنه قتله صاحبه،

(١) انظر: التيسير، ص ٧٢، وتحرير التيسير، ص ٢٨٢، والنشر: ٢/٢٠٧.

وتوجب له قتل نفسه. فكذلك تقول: (خادَع المنافق ربّه والمؤمنين فلم يخدع إلا نفسه)، فتثبت منه مخادعة ربه والمؤمنين، وتنفي عنه أن يكون خدع غير نفسه؛ لأن الخادع هو الذي قد صحّت الخديعة له، ووقع منه فعلها. فالمنافقون لم يخدعوا غير أنفسهم؛ لأن ما كان لهم من مال وأهل فلم يكن المسلمون مأكوه عليهم - في حال خداعهم إياهم عنه بنفاقهم، ولا قبلها - فيستنقذوه بخداعهم منهم، وإنما دافعوا عنه بكذبهم وإظهارهم بألستهم غير الذي في ضمائرهم، ويحكم الله لهم في أموالهم وأنفسهم وذرائعهم في ظاهر أمورهم بحكم ما انتسبوا إليه من الملة، والله بما يخفون من أمورهم عالم. وإنما الخادع: من ختل غيره عن شيء، والمخدوع غير عالم بموضع خديعة خادعه. فأما والمخادع عارف بخداع صاحبه إياه غير لاحقه من خداعه إياه مكروه، بل إنما يتجافى للظان به أنه له مخادع؛ استدراجاً، ليلبغ غاية يتكامل له عليه الحجة للعقوبة التي هو بها موقوع عند بلوغه إياها، والمستدرج غير عالم بحال نفسه عند مستدرجه، ولا عارف باطلاعه على ضميره، وأن إمهال مستدرجه إياه، تركه معاقبته على جرمه؛ ليلبغ المخاتل المخادع - من استحقاقه عقوبة مستدرجه، بكثرة إساءته، وطول عصيانه إياه، وكثرة صفح المستدرج، وطول عفوه عنه أقصى غاية فإنما هو خادع نفسه لا شك، دون من حدّثه نفسه أنه له مخادع. ولذلك نفى الله - جل ثناؤه - عن المنافق أن يكون خدع غير نفسه، إذ كانت الصفة التي وصفنا صفتَه.

وإذ كان الأمر على ما وصفنا من خداع المنافق ربّه وأهل الإيمان به، وأنه غير صائر بخداعه ذلك إلى خديعة صحيحة إلا لنفسه دون غيرها؛ لما يورّطها بفعله من الهلاك والعطب: فالواجب إذاً أن يكون الصحيح من القراءة: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ دون ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾؛ لأن لفظ (المخادع) غير موجب تثبيت خديعة على صحّة، ولفظ (خادع) موجب تثبيت خديعة على صحّة. ولا شك أن المنافق قد أوجب خديعة الله - عز وجل - لنفسه بما ركّب من خداعه ربّه ورسوله والمؤمنين بنفاقه، فلذلك وجبت الصحّة لقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾.



ومن الدلالة أيضاً على أن قراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾ أولى بالصحة من قراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾: أن الله - جل ثناؤه - قد أخبر عنهم أنهم يُخادعون الله والمؤمنين في أول الآية، فمحال أن ينفي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه؛ لأن ذلك تضادٌ في المعنى، وذلك غير جائزٍ من الله جلّ وعزّ (١).

وقال مكي بن أبي طالب: «على معنى: وما يخادعون تلك المخادعة المذكورة عنهم إلا أنفسهم، إذ وبالها راجع عليهم.

وَ (خادع) في اللغة، يجوز أن يكون معناه معنى (خدع) من واحد. ومعنى (خدع): بلغ مراده. فلذلك أجمع القراء على ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ في الأول؛ لأنه ليس بواقع، وفي الثاني: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ بغير ألف؛ لأنه أخبر تعالى أنه واقع بهم وراجع عليهم.

وذكر القتيبي أن معنى الأول: يخادعون بالله الذين آمنوا، وهو قولهم: إذا لقوا المؤمنين: آمننا.

وأصل المفاعلة أن تكون من اثنين، لكن قد أتت من واحد، قالوا: عاقبت اللص، وطارقت النعل، وجازيت فلاناً وحاديته ووادعته وداريته.

والمخادعة في هذا المعنى إنما هي للنبي ﷺ وأصحابه، أي: يخادعون نبي الله وأوليائه. وَ (خدع) فعل واقع، وَ (خادع) فعل يجوز أن يقع، ويجوز ألا يقع.

فلذلك اختار بعض العلماء، ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾ إلا أنفسهم؛ لأنه فعل واقع بهم بلا شك، فـ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ أولى من: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ الذي يجوز أن يقع، ويجوز ألا يقع (٢).

(١) تفسير الطبري: ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) الهداية: ١٥١-١٥٢.

وقال ابن جزي: « وقرئ: ﴿ وَمَا يُخَدِّعُونَ ﴾ بفتح الياء من غير ألف، من: خدع، وهو أبلغ في المعنى؛ لأنه يقال: (خادع) إذا رام الخداع، و (خدع): إذا تمَّ له »<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بإثبات الألف: ﴿ وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ متواترة من حيث الثبوت.

وقول الإمام الطبري: « الله جل ثناؤه قد أخبر عنهم أنهم يُخادعون الله والمؤمنين في أول الآية، فمحال أن ينفي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه؛ لأن ذلك تضادٌ في المعنى، وذلك غير جائزٍ من الله جلَّ وعزَّ »:

يوهم أن القراءة ليست توقيفية عن محمد ﷺ عن جبريل -عليه السلام- عن الله -عزَّ وجلَّ-، وقد تقدم أن القراءات العشر كلها متواترة نقلاً، وتوقيفية لا اجتهاد فيها، ونسبتها إلى القراء نسبة اشتهاار لا اقتصار.

ومن المعلوم أن اختلاف القراءات اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد أو تناقض.

وللقراءة بـ ﴿ وَمَا يُخَدِّعُونَ ﴾ عدة تخريجات، منها:

(١)- أن أصل المفاعلة أن تكون من اثنين، لكن قد تأتي من واحد، نحو: عاقبت اللص، وجازيت فلاناً، وكقوله تعالى: ﴿ قَنَلَهُمُ اللَّهُ ﴾ [التوبة، من الآية: ٣٠، والمنافقون، من الآية: ٤]، فجعلوه من المفاعلة التي تختص بالواحد، فيكون موافقاً لقراءة: ﴿ وَمَا يُخَدِّعُونَ ﴾، وتكون القراءتان بمعنى واحد<sup>(٢)</sup>.

(٢)- أن تكون المخادعة على بابها من اثنين، فهم خادعون أنفسهم حيث منوها

(١) تفسير ابن جزي: ٧١ / ١.

(٢) انظر: الهداية: ١٥١-١٥٢، وتفسير البغوي: ٨٧ / ١، والمحزر الوجيز: ٩٠ / ١، والبحر المحيط:

٩٣-٩٤، والدر المصون: ١٢٧ / ١.

الأباطيل، وخدعتهم أنفسهم حيث حدثتهم بالأمانى الفارغة، وحملتهم على مخادعة من لا تخفى عليه خافية<sup>(١)</sup>.

(٣)- « تتجه أيضاً هذه القراءة بأن يُنزل ما يخطر ببالهم ويهجس في خواطرهم من الدخول في الدين والنفاق فيه والكفر في الأمر وضده في هذا المعنى بمنزلة مجاورة أجنيين، فيكون الفعل كأنه من اثنين<sup>(٢)</sup> ».

(٤)- أن المعنى في الخداع إنما هو الوصول إلى المقصود من المخدوع، وأن ينال منه ما يطلب على غرة من المخدوع، ووبال ذلك راجع إلى المخادع، فكأنه ما خادع إلا نفسه بإيرادها موارد الهلكة، وعبر عن هذا المعنى بالمخادعة على وجه المقابلة، وتسمية الفعل الثاني باسم الفعل الأول المسبب له، كما قال:

ألا لا يجهلن أحد علينا .. فنجهل فوق جهل الجاهلينا<sup>(٣)</sup>.

جعل انتصاره جهلاً<sup>(٤)</sup>.

(٥)- أنه على المشاكلة؛ لأنه ذكر الأول بلفظ المخادعة، وهذا شكله فذكره بلفظه<sup>(٥)</sup>.

وفسّر الزمخشري على قراءة ﴿ وَمَا يُخَدِّعُونَ ﴾ فقال: « فإن قلت: ما المراد بقوله:

(١) انظر: تفسير البيضاوي: ٤٥/١، والبحر المحيط: ٩٣/١.

(٢) المحرر الوجيز: ٩٠-٩١.

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لعمر بن كلثوم التغلبي، من معلقته المشهورة، في ديوانه، ص ٧٨، ونسبه له: ابن سيده في المحكم: ٢٧/٨، والتبريزي في شرح القصائد العشر، ص ٢٤٩، وابن منظور في اللسان: ١٧٧/٣، مادة: (ر ش د).

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٢٦/١، والبحر المحيط: ٩٣/١.

(٥) انظر: تفسير السمعاني: ٤٨/١، ومفاتيح الغيب: ٣٠٤/٢، وتفسير القرطبي: ١٩٦/١، والنسفي:

﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ قلت: يجوز أن يراد: وما يعاملون تلك المعاملة المشبهة بمعاملة المخادعين إلا أنفسهم لأن ضررها يلحقهم، ومكرها يحق بهم، كما تقول: فلان يضارّ فلاناً وما يضارّ إلا نفسه، أي: دائرة الضرر راجعة إليه وغير متخطية إياه، وأن يراد حقيقة المخادعة أي: وهم في ذلك يخدعون أنفسهم حيث يمنونها الأباطيل ويكذبونها فيما يحدثونها به، وأنفسهم كذلك تمنيهم وتحديثهم بالأمانى وأن يراد: وما يخدعون فجيء به على لفظ (يفاعلون) للمبالغة<sup>(١)</sup>.

---

(١) الكشف: ٥٨/١-٥٩.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا

كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [الآية: ١٠]. (٢١٢-٢١٣)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون وهم: عاصم بن أبي النجود، وحمزة الزيات، وعلي الكسائي، وخلف العاشر: ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ بفتح الياء مخففاً، وقرأ الباقون من العشرة وهم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويعقوب الحضرمي: بضمها مشدداً<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** خطأ الإمام الطبري القراءة بالتشديد في ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾، ورجح ابن عطية قراءة التشديد.

فقال الطبري: « اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأه بعضهم: ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ مُخَفَّفَةً الذَّالَ مَفْتُوحَةً الياء، وهي قراءة عَظُمَ أهل الكوفة. وقرأه آخرون: ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ بضم الياء وتشديد الذال، وهي قراءة عَظُمَ أهل المدينة، والحجاز، والبصرة.

وكأن الذين قرؤوا ذلك بتشديد الذال وضم الياء، رأوا أن الله - جل ثناؤه - إنما أوجب للمنافقين العذاب الأليم بتكذيبهم نبيه ﷺ وبما جاء به، وأن الكذب لولا التكذيب لا يُوجب لأحد اليسير من العذاب، فكيف بالأليم منه؟.

وليس الأمر في ذلك عندي كالذي قالوا. وذلك: أن الله - عز وجل - أنبأ عن المنافقين في أول النبأ عنهم في هذه السورة، بأنهم يكذبون بدعواهم الإيمان، وإظهارهم ذلك بألستهم، خداعاً لله عز وجل ولرسوله، وللمؤمنين، فقال: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ بذلك من قيلهم، مع استسراهم الشك والريبة،

(١) انظر: التيسير، ص ٧٢، وتحرير التيسير، ص ٢٨٢، والنشر: ٢/٢٠٧-٢٠٨.

﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ بصنيعهم ذلك ﴿إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ دون رسول الله ﷺ والمؤمنين، ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ بموضع خديعتهم أنفسهم، واستدراج الله - عز وجل - إياهم بإملائه لهم، ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ شك النفاق وريبته، والله زائد لهم شكاً وريبة بما كانوا يكذبون الله ورسوله والمؤمنين بقولهم بألسنتهم آمناً بالله وباليوم الآخر، وهم في قلوبهم ذلك كذبة؛ لاستسارهم الشك والمرض في اعتقادات قلوبهم في أمر الله، وأمر رسوله ﷺ.

فأولى في حكمة الله - جل جلاله - أن يكون الوعيد منه لهم على ما افتتح به الخبر عنهم من قبيح أفعالهم وذميم أخلاقهم، دون ما لم يجز له ذكر من أفعالهم. إذ كان سائر آيات تنزيهه بذلك نزل، وهو: أن يفتتح ذكر محاسن أفعال قوم، ثم يختم ذلك بالوعيد على ما افتتح به ذكره من أفعالهم، ويفتح ذكر مساوي أفعال آخرين، ثم يختم ذلك بالوعيد على ما ابتدأ به ذكره من أفعالهم. فكذلك الصحيح من القول - في الآيات التي افتتح فيها ذكر بعض مساوي أفعال المنافقين - أن يختم ذلك بالوعيد على ما افتتح به ذكره من قبائح أفعالهم. فهذا هذا، مع دلالة الآية الأخرى على صحة ما قلنا، وشهادتها بأن الواجب من القراءة ما اخترنا، وأن الصواب من التأويل ما تأولنا، من أن وعيد الله المنافقين في هذه الآية العذاب الأليم على الكذب الجامع معنى الشك والتكذيب، وذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون، الآيتان: ١ و ٢]. والآية الأخرى في المجادلة: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [الآية: ١٦]. فأخبر - جل ثناؤه - أن المنافقين - بقليلهم ما قالوا لرسول الله ﷺ، مع اعتقادهم فيه ما هم معتقدون - كاذبون. ثم أخبر - تعالى ذكره - أن العذاب المهيّن لهم على ذلك من كذبهم. ولو كان الصحيح من القراءة على ما قرأه القارئون في سورة البقرة: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يُكَاذِبُونَ﴾ لكانت القراءة في السورة الأخرى: (والله يشهد إن المنافقين لمكذبون)؛ ليكون

الوعيدُ لهم الذي هو عَقِيبُ ذلك ووعيداً على التكذيب لا على الكذب.

وفي إجماع المسلمين على أن الصواب من القراءة في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ بمعنى الكذب - وأن إبعاد الله تبارك وتعالى فيه المنافقين العذاب الأليم على ذلك من كذبهم - أوضح الدلالة على أن الصَّحِيحُ من القراءة في سورة البقرة: ﴿يَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ بمعنى الكذب، وأن الوعيد من الله - تعالى ذكره - للمنافقين فيها على الكذب - حقٌّ - لا على التكذيب الذي لم يجر له ذكر - نظير الذي في سورة المنافقين سواءً»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية: «قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يُكْذِبُونَ﴾ بضم الياء وتشديد الذال.

وقرأ الباقر: بفتح الياء وتخفيف الذال. فالقراءة بالثقل يؤيدها قوله تعالى قبل: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

فهذا إخبار بأنهم يُكْذِبُونَ. والقراءة بالتخفيف يؤيدها أن سياق الآيات إنما هي إخبار بكذبهم، والتوعد بالعذاب الأليم، متوجه على الكذب في مثل هذه النازلة، إذ هو منطوق على الكفر، وقراءة الثقل أرجح»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - التشديد والتخفيف - متواترتان، لا وجه لرد إحداها، أو ترجيح إحدهما على الأخرى.

والتشديد قراءة جمهور القراء، ووجه القراءة به: أي: بما كانوا يكذبون الرسول ﷺ والقرآن، والمفعول محذوف؛ لفهم المعنى.

(١) تفسير الطبري: ٢٨٤-٢٨٦.

(٢) المحرر الوجيز: ٩٢-٩٣.

وقيل: لأنهم كانوا يكذبون الرسول ﷺ بقلوبهم.

فالقراءتان متفقتان، فهم عندما يَكْذِبُونَ ويُظهِرُونَ من الإيمان ما لا يبطنون، فهم يُكْذِبُونَ لزماً بمحمد ﷺ وما جاء به، فالمشدد بمعنى المخفف<sup>(١)</sup>.

قال مكي: « وقوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ أي بتكذيبهم الرسل.

والقراءتان قويتان متداخلتان حسنتان؛ لأن المرض الشك، ومن شك في شيء فقد كَذَّبَ به<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية: « ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقاً من وجه، متبايناً من وجه، كقوله: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ و ﴿يُخَدِّعُونَ﴾، و ﴿يَكْذِبُونَ﴾ و ﴿يَكْذِبُونَ﴾، و ﴿لَمَسْتُمْ﴾ و ﴿لَمَسْتُمْ﴾ و ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ و ﴿يَطْهَرْنَ﴾ ونحو ذلك، فهذه القراءات التي يتغير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحداها لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ١/١٢٢، والسمعاني: ١/٤٩، وزاد المسير: ١/٣٢، وتفسير البيضاوي:

١/٤٥، وابن جزى: ١/٧١، والخازن: ١/٢٧، والدر المصون: ١/١٣١.

(٢) الهداية: ١/١٥٤-١٥٥.

(٣) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ٤/٤١٦.



**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا

بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ [الآية: ٣٦]. (٣١٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بألف مخففاً، والباقون من العشرة: بغير ألف

مشدداً<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾، وجعلها القرطبي أمكن في المعنى،

فقال الطبري:

«القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾.

قال أبو جعفر: اختلفت القراءة في قراءة ذلك. فقرأته عامتهم: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بتشديد اللام، بمعنى: استزلَّهُمَا، من قولك: زلَّ الرجل في دينه: إذا هفا فيه وأخطأ، فأتى ما ليس له إتيانه فيه. وأزله غيره: إذا سبب له ما يزلُّ من أجله في دينه أو دنياه، ولذلك أضاف الله -تعالى ذكره- إلى إبليس خُروج آدم وزوجته من الجنة، فقال: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ يعني إبليس ﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾؛ لأنه كان الذي سبب لهما الخطيئة التي عاقبهما الله عليها بإخراجهما من الجنة. وقرأه آخرون: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾، بمعنى: إزالة الشيء عن الشيء، وذلك تنحيته عنه. وقد روي عن ابن عباس في تأويل قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ ما:- حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثني حجاج، عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس في تأويل قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ قال: أغواهما.

وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾؛ لأن الله -جل ثناؤه- قد أخبر في

الحرف الذي يتلوه بأن إبليس أخرجهما مما كانا فيه. وذلك هو معنى قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾،

فلا وجه -إذ كان معنى الإزالة معنى التنحية والإخراج- أن يقال: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾

فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ فيكون كقوله: (فأزالهما الشيطان عنها فأزالهما مما كانا فيه). ولكن

(١) انظر: التيسير، ص ٧٣، وتحرير التيسير، ص ٢٨٥، والنشر: ٢/ ٢١١.

المفهوم أن يقال: فاستزلهما إبليس عن طاعة الله، كما قال جل ثناؤه: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾، وقرأت به القراء فأخرجهما باستزاله إياهما من الجنة»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام القرطبي: «قرأ الجماعة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بغير ألف، من الزلة... وقرأ حمزة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بألف، من التنحية، أي: نحاهما.. قلت: وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى، إلا أن قراءة الجماعة أمكن في المعنى. يقال منه: أزَلْتَهُ فزل. ودل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران، من الآية: ١٥٥]، وقوله: ﴿فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف، من الآية: ٢٠]، والوسوسة إنما هي إدخالهما في الزلل بالمعصية، وليس للشيطان قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان، إنما قدرته على إدخاله في الزلل، فيكون ذلك سبباً إلى زواله من مكان إلى مكان بذنبه»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة حمزة ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ متواترة من حيث الرواية، ونسبتها له نسبة اشتهار لا اقتصار.

ووجه قراءته: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ أنه من: (أزال يزيل)، إذا أزال الشيء عن موضعه<sup>(٣)</sup>، أي: نَحَّاهُما، وَأَبْعَدَهُما عن الجنة<sup>(٤)</sup>، «كأنه المزيل لما كان إغواؤه مؤدياً إلى الزوال»<sup>(٥)</sup>، «ويقوي قراءته: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾»<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١/٥٢٤-٥٢٥.

(٢) تفسير القرطبي: ١/٣١١-٣١٢.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٤٤، ومفاتيح الغيب: ٣/٤٥٥.

(٤) انظر: الهداية: ١/٢٣٦، وتفسير الماوردي: ١/١٠٦، والسمعاني: ١/٦٩، والبغوي: ١/١٠٦،

والقرطبي: ١/٣١١، والجلالين، ص ٩، وفتح القدير: ١/٨٠، والتحرير والتنوير: ١/٤٣٤.

(٥) المحرر الوجيز: ١/١٢٨.

(٦) زاد المسير: ١/٥٦.

والقراءتان يحتمل أن تكونا بمعنى واحد، وذلك أن قراءة الجماعة ﴿أزَلَّهُمَا﴾ يجوز أن تكون من (زَلَّ عن المكان) إذا تنحى عنه فتكون من الزوال كقراءة حمزة، فرددنا قراءة الجماعة إلى قراءة حمزة، أو نرد قراءة حمزة إلى قراءة الجماعة بأن نقول: معنى ﴿أزالهما﴾ أي: صرفهما عن طاعة الله تعالى فأوقعهما في الزلّة؛ لأن إغواءه وإيقاعه لهما في الزلّة سبب للزوال.

وقد فسّرت قراءة الجماعة ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بوجهين:

إما: أوقعهما في الزلّة والإثم، فهو معنوي، والضمير في ﴿عَنَّا﴾ للجنة، أو للشجرة، وإما حسي من الزوال فالضمير في ﴿عَنَّا﴾ للجنة.

وقراءة حمزة: ﴿فَأَزَالَهُمَا﴾ وهو نص في الزوال الحسي، فتكون مرجحة لإرادته في القراءة الأولى<sup>(١)</sup>.

ويحتمل أن تفيد كل قراءة معنى مستقلاً، فقراءة الجماعة تؤذن بإيقاعهما في الزلّة، وقراءة حمزة تؤذن بتنحيتهما<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير ابن عرفة: ١/ ٢٦٠.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ١/ ٣١١-٣١٢، والبحر المحيط: ١/ ٢٦٠، والدر المصون: ١/ ٢٨٧-٢٨٨.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِأَوْلَادِي

إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾. [من الآية: ٨٣] (٢١٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾ بفتح

الحاء والسين، والباقون من العشرة: بضم الحاء وإسكان السين ﴿حُسْنًا﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بضم الحاء وإسكان السين: ﴿حُسْنًا﴾، فقال:

«وأما (الحسن) فإن القَرَأَةَ اختلفت في قراءته. فقرأته عامة قَرَأَةَ الكوفة -غير عاصم-:

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾ بفتح الحاء والسين. وقرأته عامة قراء المدينة: ﴿حُسْنًا﴾ بضم

الحاء وتسكين السين. وقد روي عن بعض القَرَأَةَ أنه كان يقرأ: ﴿وقولوا للناس حُسْنِي﴾ على مثال (فُعَلَى).

واختلف أهل العربية في فرق ما بين معنى قوله: ﴿حُسْنًا﴾ و ﴿حَسَنًا﴾. فقال بعض

البصريين: هو على أحد وجهين: إما أن يكون يراد به (الحَسَن) (الحُسَن)، وكلاهما لغة، كما

يقال: (البُخْل و البَخْل)..وقال آخر: بل (الحُسَن) هو الاسم العام الجامع لجميع معاني

الحسن. و (الحَسَن) هو البعض من معاني (الحُسَن). قال: ولذلك قال -جل ثناؤه- إذ

أوصى بالوالدين: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت، من الآية: ٨] يعني بذلك أنه وصاه

فيهما بجميع معاني الحُسَن، وأمر في سائر الناس ببعض الذي أمره به في والديه، فقال:

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾، يعني بذلك بعض معاني الحُسَن.

قال أبو جعفر: والذي قاله هذا القائل في معنى (الحسن) بضم الحاء وسكون السين،

غير بعيد من الصواب، وأنه اسم لنوعه الذي سمي به. وأما (الحسن) فإنه صفة وقعت لما

(١) انظر: التيسير، ص ٧٤، وتحبير التيسير، ص ٢٩٠، والنشر: ٢/٢١٨.

وصف به، وذلك يقع بخاص. وإذا كان الأمر كذلك، فالصواب من القراءة في قوله: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا ﴾؛ لأن القوم إنما أمروا في هذا العهد الذي قيل لهم: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا ﴾ باستعمال الحَسَن من القول، دون سائر معاني الحسن الذي يكون بغير القول. وذلك نعت لخاص من معاني الحُسْن، وهو القول»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** ذكر الإمام الطبري رحمته صواب القراءتين وصحتهما لغة بقوله: « يراد بـ(الحَسَن): (الحُسْن)، وكلاهما لغة، كما يقال: (البُخْلُ والبَخْلُ)».

وهما قراءتان متواترتان نقلاً، ووجههما في اللغة ظاهر. فـ ﴿ حَسَنًا ﴾ صفة على وزن (فَعَلَ)، وليس أصله المصدر، بل هو كالحلو والمر، فيكون بمعنى (حَسَن) -بفتحتين- فيكون فيه لغتان: حُسْنٌ وحَسَنٌ، كالبُخْلُ والبَخْلُ، والحَزْنُ والحَزَنُ<sup>(٢)</sup>.

والقراءة بضم الحاء وإسكان السين اختيار أبي حاتم، ودليلها قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ [العنكبوت، من الآية: ٨]، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْ حُسْنًا ﴾ [النمل، من الآية: ١١] <sup>(٣)</sup>.

وهي قراءة الجمهور من القراء، وتحتل أوجهًا، أحدها وهو الظاهر: أنه مصدر وقع صفة لمحذوف تقديره: وقولوا للناس قولاً حسناً، أي: ذا حسن<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٢/٢٩٤-٢٩٥.

(٢) انظر: الهداية: ١/٣٣١-٣٣٢، والبحر المحيط: ١/٤٥٩-٤٦٠، والدر المصون: ١/٤٦٦-٤٦٧.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١/٢٢٨.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٦٤، وتفسير السمعاني: ١/١٠٣، والبحر المحيط:

١/٤٥٩، والدر المصون: ١/٤٦٦.

الثاني: أن يكون وصف به مبالغة، كأنه جعل القول نفسه حسناً<sup>(١)</sup>.

الثالث: أنه منصوب على المصدر من المعنى، فإن المعنى: وليحسن قولكم حسناً<sup>(٢)</sup>.

وقول الإمام الطبري: « فالصواب من القراءة في قوله: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا ﴾ ؛ لأن القوم إنما أمروا في هذا العهد الذي قيل لهم: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ ﴾ باستعمال الحسن من القول، دون سائر معاني الحسن الذي يكون بغير القول. وذلك نعت لخاص من معاني الحُسن، وهو القول » : يردده أن الأصل العموم، ولا يصار إلى الخصوص إلا بدليل ظاهر يجب التسليم له.

قال مكي: « واختار بعض المتعقبين الضم؛ لأن (الحسن) الاسم الذي يحوي ما تحته ويعمه، و (الحسن) إنما هو الشيء الحسن لا يعم غير ما هو نعت له، والعموم أكمل في المعنى هنا؛ لأنها وصية بالخير. ففعله كله، والأمر به أولى من فعل بعضه، والأمر ببعضه دون بعض »<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عرفة: « المراد هو الحسن شرعاً، فيدخل فيه تغيير المنكر، فإنه من القول الحسن، وليس المراد به القول الملائم للناس، ومجرد تحسين الخلق معهم، فإنه يخرج عنه تغيير المنكر مع أن الأمر يتناولوه هو وغيره »<sup>(٤)</sup>.

وقال الشوكاني: « والظاهر أن هذا القول الذي أمرهم الله به لا يختص بنوع معين، بل كل ما صدق عليه أنه حسن شرعاً كان من جملة ما يصدق عليه هذا الأمر »<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: مفاتيح الغيب: ٥٨٨/٣، والبحر المحيط: ٤٥٩/١، والدر المصون: ٤٦٦/١.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ٥٨٨/٣، وتفسير القرطبي: ١٦/٢، والبحر المحيط: ٤٦٠/١، والدر

المصون: ٤٦٧/١.

(٣) الهداية: ٣٣١-٣٣٢.

(٤) تفسير ابن عرفة: ٣٥٨/١.

(٥) فتح القدير: ١٢٧/١.

**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ

(٢١٦)

الْجَحِيمِ ﴿ [الآية: ١١٩].

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع ويعقوب: ﴿ وَلَا تَسْأَلُ ﴾ بفتح التاء وجزم اللام، والباقون

من العشرة: بضم التاء ورفع اللام: ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بفتح التاء وجزم اللام من ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ فقال:

« قرأت عامة القُرْأَة: ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ بضم التاء من ﴿ تُسْأَلُ ﴾، ورفع اللام منها على الخبر، بمعنى: يا محمد إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، فبلغت ما أرسلت به، وإنما عليك البلاغ والإنذار، ولست مسئولاً عما كفر بما أتيت به من الحق، وكان من أهل الجحيم.

وقرأ ذلك بعض أهل المدينة: ﴿ وَلَا تَسْأَلُ ﴾ جزماً بمعنى النهي، مفتوح التاء من ﴿ تَسْأَلُ ﴾، وجزم اللام منها. ومعنى ذلك على قراءة هؤلاء: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً لتبلغ ما أرسلت به، لا لتسأل عن أصحاب الجحيم، فلا تسأل عن حالهم. وتأول الذين قرؤوا هذه القراءة ما :- حدثنا أبو كريب قال، حدثنا وكيع، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب قال، قال رسول الله ﷺ: ليت شعري ما فعل أبواي؟ فنزلت: ﴿ وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾.

\* حدثنا الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق قال، أخبرنا الثوري، عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب القرظي قال، قال رسول الله ﷺ: ليت شعري ما فعل أبواي؟ ليت شعري ما فعل أبواي؟ ليت شعري ما فعل أبواي؟ ثلاثاً، فنزلت: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا

(١) انظر: التيسير، ص ٧٦، وتحبير التيسير، ص ٢٩٤، والنشر: ٢/ ٢١٨.

وَنَذِيرًا وَلَا تَسْأَلَنَّ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴿١﴾، فما ذكرهما حتى توفاه الله (١) ..

قال أبو جعفر: والصواب عندي من القراءة في ذلك: قراءة من قرأ بالرفع على الخبر؛ لأن الله جل ثناؤه قص قصص أقوام من اليهود والنصارى، وذكر ضلالتهم وكفرهم بالله، وجراءتهم على أنبيائه، ثم قال لنبيه ﷺ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ ﴿١﴾ يَا مُحَمَّد ﴿٢﴾ بِالْحَقِّ بَشِيرًا ﴿٣﴾، من آمن بك واتبعك ممن قصصت عليك أنباءه ومن لم أقصص عليك أنباءه، ﴿وَنَذِيرًا ﴿٤﴾ من كفر بك وخالفك، فبلغ رسالتي، فليس عليك من أعمال من كفر بك بعد إبلاغك إياه رسالتي تبعة، ولا أنت مسؤول عما فعل بعد ذلك. ولم يجر لمسألة رسول الله ﷺ ربه عن أصحاب الجحيم ذكر، فيكون لقوله: ﴿وَلَا تَسْأَلَنَّ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴿٥﴾ وجه يوجه إليه. وإنما الكلام موجه معناه إلى ما دل عليه ظاهره المفهوم، حتى تأتي دلالة بينة تقوم بها الحجة، على أن المراد به غير ما دل عليه ظاهره، فيكون حينئذ مسلماً للحجة الثابتة بذلك. ولا خبر تقوم به الحجة على أن النبي ﷺ نُهيَ عن أن يسأل في هذه الآية عن أصحاب الجحيم، ولا دلالة

(١) قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله معلقاً على هذا الحديث والذي قبله: حديثان مرسلان. فإن محمد بن كعب بن سليم القرظي: تابعي. والمرسل لا تقوم به حجة، ثم هما إسنادان ضعيفان أيضاً، بضعف راويهما: موسى بن عبيدة بن نسيط الربذي: ضعيف جداً، مترجم في الكبير للبخاري: ٤ / ١ / ٢٩١، والصغير: ١٧٢ - ١٧٣، وابن أبي حاتم: ٤ / ١ / ١٥١، فقال البخاري: «منكر الحديث قاله أحمد بن حنبل. وقال علي بن المديني، عن القطان: كنا نتقيه تلك الأيام». وروى ابن أبي حاتم عن الجوزاني قال: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تحل الرواية عندي عن موسى بن عبيدة، قلنا: يا أبا عبد الله، لا يحل؟ قال: عندي، قلت: فإن سفیان وشعبة قد رواها عنه؟ قال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه». وقال ابن معين: «لا يحتج بحديثه». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث». اهـ.

انظر: جامع البيان للطبري بتحقيق: الشيخ أحمد شاكر: ٢ / ٥٥٨، هامش رقم (١).

هذا وقد أشار الطبري نفسه إلى تضعيفه بقوله الآتي: «فإن ظن ظان أن الخبر الذي روي عن محمد بن كعب صحيح...».



تدل على أن ذلك كذلك في ظاهر التنزيل. والواجب أن يكون تأويل ذلك الخبر على ما مضى ذكره قبل هذه الآية، وعمن ذكر بعدها من اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الكفر، دون النهي عن المسألة عنهم.

فإن ظن ظان أن الخبر الذي روي عن محمد بن كعب صحيح، فإن في استحالة الشك من الرسول -عليه السلام- في أن أهل الشرك من أهل الجحيم، وأن أبويه كانا منهم، ما يدفع صحة ما قاله محمد بن كعب، إن كان الخبر عنه صحيحاً. مع أن ابتداء الله الخبر بعد قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، ب (الواو) -بقوله: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾، وتركه وصل ذلك بأوله ب (الفاء)، وأن يكون: (إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً فلا تسأل عن أصحاب الجحيم) - أوضح الدلالة على أن الخبر بقوله: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ أولى من النهي، والرفع به أولى من الجزم. وقد ذكر أنها في قراءة أبي: ﴿وما تسأل﴾، وفي قراءة ابن مسعود: ﴿ولن تسأل﴾، وكلتا هاتين القراءتين تشهد بالرفع والخبر فيه، دون النهي.

وقد كان بعض نحويي البصرة يوجه قوله: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ إلى الحال، كأنه كان يرى أن معناه: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير مسؤول عن أصحاب الجحيم. وذلك إذا ضم التاء، وقرأه على معنى الخبر، وكان يجيز على ذلك قراءته: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بفتح التاء، وضم اللام، على وجه الخبر بمعنى: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، غير سائل عن أصحاب الجحيم. وقد بينا الصواب عندنا في ذلك.

وهذان القولان اللذان ذكرتهما عن البصري في ذلك، يدفعهما ما روي عن ابن مسعود وأبي من القراءة؛ لأن إدخالهما ما أدخلنا من ذلك من (ما) و (لن) يدل على انقطاع الكلام عن أوله وابتداء قوله: ﴿ولا تسأل﴾. وإذا كان ابتداء لم يكن حالاً<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٥٥٨/٢-٥٦٢.

**الرد:** القراءة بفتح التاء وجزم اللام قراءة متواترة نقلاً، وهي قراءة أهل المدينة كما رأيت، ولا يضرها عدم صحة الأحاديث المروية في سبب النزول المعصدة لمعناها؛ لأن سبيلها التواتر.

ووجه القراءة بفتح التاء وجزم اللام: على معنى النهي، والمعنى: لا تسأل عن أصحاب الجحيم، أي: عما فعلوا<sup>(١)</sup>.

قال الإمام ابن كثير: « وقد رد ابن جرير هذا القول المروي عن محمد بن كعب وغيره في ذلك؛ لاستحالة الشك من الرسول ﷺ في أمر أبويه، واختار القراءة الأولى. وهذا الذي سلكه ههنا فيه نظر؛ لاحتمال أن هذا كان في حال استغفاره لأبويه، قبل أن يعلم أمرهما، فلما علم ذلك تبرأ منهما، وأخبر عنهما أنهما من أهل النار، كما ثبت هذا في الصحيح. ولهذا أشباه كثيرة ونظائر، ولا يلزم ما ذكره ابن جرير والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: « سياق الكلام يدل على أن ذلك عائد على اليهود والنصارى ومشركي العرب، الذين جحدوا نبوته، وكفروا عناداً، وأصروا على كفرهم. وكذلك جاء بعده: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ﴾ [البقرة، من الآية: ١٢٠] إلا إن كان ذلك على سبيل الانقطاع من الكلام الأول، ويكون من تلوين الخطاب وهو بعيد.

وقيل: يحتمل أن لا يكون نهياً حقيقة، بل جاء ذلك على سبيل تعظيم ما وقع فيه أهل الكفر من العذاب<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٨٩/١، والثعلبي: ٢٦٦/١، والسمعي: ١٣٢/١، والبغوي: ١/١٦٠، والكشاف: ١٨٢/١، ومفاتيح الغيب: ٢٨/٤، وتفسير البيضاوي: ١/١٠٣، والنيسابوري: ٣٨١/١.

(٢) تفسير ابن كثير: ٤٠١/١.

(٣) البحر المحيط: ٥٨٩/١.

« ووجه التعظيم: أن المستخبر يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته، فلا تسأله ولا تكلفه ما يضجره، أو أنت يا مستخبر لا تقدر على استماع خبره؛ لإيحاشه السامع وإضجاره، فلا تسأل»<sup>(١)</sup>.

« فهو كناية عن فظاعة أحوال المشركين والكافرين، حتى إن المتفكر في مصير حالهم ينهى عن الاشتغال بذلك؛ لأنها أحوال لا يحيط بها الوصف، ولا يبلغ إلى كنهها العقل في فظاعتها وشناعتها، وذلك أن النهي عن السؤال يرد لمعنى تعظيم أمر المسؤول عنه، ولهذا شاع عند أهل العلم إلقاء المسائل الصعبة بطريقة السؤال نحو: (فإن قلت) للاهتمام»<sup>(٢)</sup>.

فهذه أوجه تدل دلالة واضحة على صحة وجه القراءة بفتح التاء وجزم اللام، بل تكاد تجعل المعنى على ذلك أولى وأفخم، وإن كنا نرى استواء القراءتين في الصحة، والكشف عن المعنى، والله أعلم.

(١) الكشاف: ١/١٨٢.

(٢) التحرير والتنوير: ١/٦٩٢. وانظر: الهداية: ١/٤١٧، وتفسير السمعاني: ١/١٣٢، والمحزر

الوجيز: ١/٢٠٣، وتفسير القرطبي: ٢/٩٣.

**المطلب السادس:** قوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ

فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ . [من الآية: ١٨٤] (٢١٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن ذكوان وأبو جعفر: ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ بالإضافة والجمع، والباقون من العشرة: بالتنوين ورفع الميم والتوحيد، ما خلا هشامًا فإنه جمع ﴿ مَسْكِينٍ ﴾.

فمن جمع: فتح الميم والسين والنون وأثبت ألفًا، ومن وحَّد: كسر الميم والنون ونونها وحذف الألف<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالإضافة في ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ ﴾ فقال:

« وأما قوله: ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾، فإنَّ القراءةَ مختلفةً في قراءته. فبعضٌ يقرأ بإضافة (الفدية) إلى (الطعام)، وخفض (الطعام) - وذلك قراءة عظم قراء أهل المدينة - بمعنى: وعلى الذين يطيقونه أن يفدوه طعام مسكين.

فلما جعل مكان (أن يفديه) (الفدية) أضيف إلى (الطعام)، كما يقال: (لزمني غرامةٌ درهم لك)، بمعنى: لزمني أن أغرم لك درهماً.

وآخرون يقرؤونه: بتنوين (الفدية)، ورفع (الطعام)، بمعنى الإبانة في (الطعام) عن معنى (الفدية) الواجبة على من أفطر في صومه الواجب، كما يقال: (لزمني غرامةٌ: درهم لك)، فتبين (بالدرهم) عن معنى (الغرامة) ما هي؟، وما حدُّها؟، وذلك قراءة عظم قراء أهل العراق.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ: ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ ﴾ بإضافة (الفدية)

إلى (الطعام)؛ لأن (الفدية) اسم للفعل، وهي غير (الطعام) المفدي به الصوم.

(١) انظر: التيسير، ص ٧٩، وتحبير التيسير، ص ٣٠١، والنشر: ٢/٢٢٦.

وذلك أن (الفدية) مصدر من قول القائل: (فديت صوم هذا اليوم بطعام مسكين أفديه فدية)، كما يقال: (جلست جلسة، ومشيئتُ مشية). و (الفدية) فعل، و (الطعام) غيرها. فإذا كان ذلك كذلك، فبيّن أن أصحّ القراءتين: إضافة (الفدية) إلى (الطعام)، وواضح خطأ قول من قال: إن ترك إضافة (الفدية) إلى (الطعام)، أصح في المعنى، من أجل أن (الطعام) عنده هو (الفدية). فيقال لقائل ذلك: قد علمنا أن (الفدية) مقتضية مفدياً، ومفدياً به، وفدية. فإن كان (الطعام) هو (الفدية) و (الصوم) هو المفدي به، فأين اسم فعل المفتدي الذي هو (فدية) إن هذا القول خطأ بين غير مشكل<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بتنوين ﴿فَدِيَّةٌ﴾ ورفع ﴿طَعَامٌ﴾ متواترة من حيث الرواية، وهي قراءة جمهور القراء، و ﴿فَدِيَّةٌ﴾ رفع على الابتداء، و ﴿طَعَامٌ﴾ بدل من ﴿فَدِيَّةٌ﴾، بين بهذا البديل المراد بالفدية<sup>(٢)</sup>، وهذا وجه في العربية ظاهر، وهو المسمّى عند النحاة بعطف البيان، كما هو معلوم في محله.

«وأجاز أبو البقاء أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هي طعام»<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٤٣٨/٣-٤٣٩.

(٢) انظر: تفسير السمعاني: ١٨١/١، ومفاتيح الغيب: ٢٤٩/٥، والبحر المحيط: ١٩١/٢، والدر

المصون: ٢٧٤/٢، والتحرير والتنوير: ١٦٧/٢.

(٣) الدر المصون: ٢٧٤/٢.

**المطلب السابع:** قوله تعالى: ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ [من الآية: ١٩١]. (٢١٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ ﴾ ﴿ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ ﴿ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ ﴾ بغير ألف، من: القتال، وقرأ الباقون من العشرة: بالألف، من: القتال<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالألف في: ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ ﴾ ﴿ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ ﴿ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ ﴾ فقال:

« والقراءة مختلفة في قراءة ذلك. فقرأته عامة قراء المدينة ومكة: ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ بمعنى: ولا تبتدئوا -أيها المؤمنون- المشركين بالقتال عند المسجد الحرام، حتى يبدؤوكم به، فإن بدؤوكم به هناك عند المسجد الحرام في الحرم، فاقتلوهم، فإن الله جعل ثواب الكافرين على كفرهم وأعمالهم السيئة: القتل في الدنيا، والخزي الطويل في الآخرة، كما: -حدثنا بشر بن معاذ قال، حدثنا يزيد قال، حدثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ كانوا لا يُقاتلون فيه حتى يُبدؤوا بالقتال، ثم نسخ بعد ذلك فقال: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ حتى لا يكون شرك ﴿ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ [البقرة، من الآية: ١٩٣] أن يقال: لا إله إلا الله، عليها قاتل نبي الله، وإليها دعا..

وقرأ ذلك عظم قراء الكوفيين: ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ بمعنى: ولا تبدؤوهم بقتل حتى يبدؤوكم به.

\* ذكر من قال ذلك: - حدثنا المثنى قال، حدثنا إسحاق قال، حدثنا عبد الرحمن بن أبي

(١) انظر: التيسير، ص ٨٠، وتحبير التيسير، ص ٣٠٢، والنشر: ٢/٢٢٦-٢٢٧.

حماد، عن أبي حماد، عن حمزة الزيات قال: قلت للأعمش: رأيت قراءتك: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكٰفِرِينَ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، إذا قتلوهم كيف يقتلونهم؟ قال: إن العرب إذا قُتل منهم رجل قالوا: (قُتلنا)، وإذا ضُرب منهم رجل قالوا: (ضربنا).

قال أبو جعفر: وأولى هاتين القراءتين بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلْتُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾؛ لأن الله -تعالى ذكره- لم يأمر نبيه ﷺ وأصحابه في حالٍ إذا قاتلهم المشركون بالاستسلام لهم حتى يقتلوا منهم قتيلاً بعد ما أذن له ولهم بقتالهم، فتكون القراءة بالإذن بقتلهم بعد أن يقتلوا منهم، أولى من القراءة بما اخترنا. وإذا كان ذلك كذلك، فمعلومٌ أنه قد كان -تعالى ذكره- أذن لهم بقتالهم إذا كان ابتداء القتال من المشركين قبل أن يقتلوا منهم قتيلاً وبعد أن يقتلوا منهم قتيلاً<sup>(١)</sup>.

**الروء:** القراءتان -بحذف الألف وإثباتها- متواترتان نقلاً، متعاضدتان في المعنى، فوجه القراءة بحذف الألف: معناه: لا تقتلوهم حتى يقتلوا منكم<sup>(٢)</sup>، أو: على معنى: لا تقتلوا بعضهم.

تقول العرب: قتلنا بني فلان، وإنما قتلوا بعضهم، لفظه عام ومعناه خاص، ومات الناس ولم يمت إلا الأقل منهم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان: « فيحتمل المجاز في الفعل، أي: ولا تأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قتلكم، ويحتمل المجاز في المفعول، أي: ولا تقتلوا بعضهم حتى يقتلوا بعضكم... ونظيره:

(١) تفسير الطبري: ٥٦٦/٣-٥٦٨.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١٢٨/١.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٨٨/٢، والهداية: ٦٣٦/١، والبغوي: ٢٣٧/١، والكشاف: ٢٣٦/١، وتفسير

البيضاوي: ١٢٨/١، والثعالبي: ٤٠٢/١، وأبي السعود: ٢٠٤/١.

﴿ قَتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا ﴾ [آل عمران، من الآية: ١٤٦] أي: قتل معهم أناس من الربيين، فما وهن الباقون»<sup>(١)</sup>.

والقراءتان المشهورتان إذا لم يتناف العمل بهما، وجب العمل بهما، كما يعمل بالآيتين إذا لم يتناف العمل بهما، وما تقتضيه هاتان القراءتان المشهورتان لا تنافي فيه، فيجب العمل بهما ما لم يقع النسخ.

وهي في المصحف بغير ألف، وإنما كتبت كذلك للإيجاز، كما كتبت: ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ بغير ألف، وكذلك: ﴿ صَلِّحْ ﴾، وما أشبه ذلك من حروف المد واللين<sup>(٢)</sup>.

« وحاصله: أن الكلام على حذف المضاف إلى المفعول، وهو لفظ (بعض) فلا يلزم كون المقتول قاتلاً، وأما إسناد الفعل إلى الضمير فمبني على أن الفعل الواقع من البعض برضا البعض الآخر يُسندُ إلى الكل على التجوز في الإسناد، فلا حاجة فيه إلى التقدير.. وكذا قوله سبحانه: ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ ﴾ جاز على حقيقة من غير تأويل؛ لأن المعنى على السلب الكلي أي: لا يقتل واحد منكم واحداً منهم حتى يقع منهم قتل بعضكم. ثم إن هذا التأويل مختص بهذه القراءة ولا حاجة إليه في ﴿ لَا تُقَاتِلُوهُمْ ﴾؛ لأن المعنى لا تفاتحوهم، والمفاتيحة لا تكون إلا بشروع البعض بقتال البعض قاله بعض المحققين، وقد خفي على بعض الناظرين فتدبر»<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) البحر المحيط: ٢/٢٤٤-٢٤٥.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ٥/٢٩٠، وروح المعاني: ١/٤٧١.

(٣) روح المعاني: ١/٤٧١.



**المطلب الثامن:** قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ

وَالْمَلَائِكَةُ وَوُقِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ ﴾. [الآية: ٢١٠]. (٢١٩)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ بالخفض، والباقون من العشرة: بالرفع<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالرفع في: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾، ووصف السمرقندي قراءة الخفض بالشذوذ.

فقال الطبري: « ثم اختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾. فقرأ بعضهم: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ بالرفع، عطفًا بـ ﴿ الْمَلَائِكَةُ ﴾ على اسم الله -تبارك وتعالى-، على معنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام.

\* ذكر من قال ذلك:..

حدثني أحمد بن يوسف عن أبي عبيد القاسم بن سلام، قال: حدثنا عبد الله بن أبي جعفر الرازي، عن أبيه، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية قال في قراءة أبي بن كعب: ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام ﴾ قال: تأتي الملائكة في ظلل من الغمام، ويأتي الله -عز وجل- فيما شاء.

وقد حدثت هذا الحديث عن عمار بن الحسن، عن عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع قوله: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ الآية، وقال أبو جعفر الرازي: وهي في بعض القراءات: ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٣٠٣، والنشر: ٢/ ٢٢٧.

الغمام ﴿﴾، كقوله: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ وَنُزُلِ الْمَلَائِكَةِ تَنْزِيلاً ﴾ [الفرقان، الآية: ٢٥].

وقرأ ذلك آخرون: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ بالخفض عطفًا بـ ﴿ الْمَلَائِكَةِ ﴾ على (الظلل)، بمعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام وفي الملائكة..

وأما الذي هو أولى القراءتين في: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ بالصواب: الرفع، عطفًا بها على اسم الله -تبارك وتعالى-، على معنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام، وإلا أن تأتيهم الملائكة، على ما روي عن أبي بن كعب؛ لأن الله -جل ثناؤه- قد أخبر في غير موضع من كتابه أن الملائكة تأتيهم، فقال جل ثناؤه: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر، الآية: ٢٢]، وقال: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام، من الآية: ١٥٨].

فإن أشكل على امرئ قول الله جل ثناؤه: ﴿ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ فظن أنه مخالفٌ معناه معنى قوله: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾. إذ كان قوله: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ في هذه الآية بلفظ جمع، وفي الأخرى بلفظ الواحد. فإن ذلك خطأ من الظن، وذلك أن ﴿ الْمَلَكُ ﴾ في قوله: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾ بمعنى الجميع، ومعنى (الملائكة). والعرب تذكر الواحد بمعنى الجميع، فتقول: فلان كثير الدرهم والدينار، يراد به: الدراهم والدنانير، وَ هلك البعير والشاة، بمعنى جماعة الإبل والشاة، فكذلك قوله: ﴿ وَالْمَلَكُ ﴾ بمعنى (الملائكة) «<sup>(١)</sup>».

وقال السمرقندي: « قرأ أبو جعفر: بكسر الهاء، يعني: في ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ

(١) تفسير الطبري: ٤/ ٢٦٠-٢٦٣.

وفي الملائكة. قال قتادة: وهي قراءة شاذة، والقراءة المعروفة بالضم، يعني: تأتيهم الملائكة»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر بالخفض متواترة من حيث الثبوت، وانفراده بها انفراد اشتهار لا اقتصار.

وقد وُجِّهَتْ القراءة بالخفض بأنها: عطف على ﴿الْفَمَاوِ﴾ وتقديره: مع الملائكة، تقول العرب: أقبل الأمير في العسكر أي مع العسكر<sup>(٢)</sup>.

وقيل: من خفض ﴿الْمَلَكِيَّةِ﴾ عطف على ﴿ظَلَّلِ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال الثعلبي: «واختلف الناس في ذلك، فقال بعضهم: ﴿فِي﴾ بمعنى الباء، وتعاقب حروف الصفات شائع مشهور في كلام العرب، تقدير الآية: إلا أن يأتيهم الله بظلل من الغمام وبالملائكة أو مع الملائكة، وبهذا التأويل زال الإشكال وسَهَّلَ الأمر»<sup>(٤)</sup>.

وقال البغوي: «والأولى في هذه الآية وما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها ويكَلِّ علمها إلى الله تعالى، ويعتقد أن الله -عز اسمه- منزّه عن سمات الحدوث، على ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة»<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير السمرقندي: ١/١٣٨.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢/١٢٩.

(٣) انظر: الهداية: ١/٦٨٨، وتفسير السمعاني: ١/٢١١.

(٤) تفسير الثعلبي: ٢/١٢٩.

(٥) تفسير البغوي: ١/٢٦٩.

**المطلب التاسع:** قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [الآية: ٢٢٢]. (٢٢٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف: ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ بفتح الطاء والهاء مع تشديدهما، بمعنى: حتى يغتسلن، والباقون من العشرة: بإسكان الطاء وضم الهاء مخففاً، ومعناها: حتى يطهرن من حيضهن بانقطاع الدم<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ بفتح الطاء والهاء مع تشديدهما، فقال: « اختلفت القراء في قراءة ذلك. فقرأه بعضهم: ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ بضم الهاء وتخفيفها. وقرأه آخرون: بتشديد الهاء وفتحها.

وأما الذين قرؤوه بتخفيف الهاء وضمها، فإنهم وجهوا معناه إلى: ولا تقربوا النساء في حال حيضهن حتى ينقطع عنهن دم الحيض ويَطْهُرْنَ. وقال بهذا التأويل جماعة من أهل التأويل.

\* ذكر من قال ذلك: - حدثنا ابن بشار قال، حدثنا ابن مهدي ومؤمل قالوا حدثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله: ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ قال: انقطاع الدم.

\* حدثني محمد بن عمرو قال، حدثنا أبو عاصم، عن سفيان، -أو عثمان بن الأسود-: ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾: حتى ينقطع الدم عنهن.

\* حدثنا ابن حميد قال، حدثنا يحيى بن واضح قال، حدثنا عبيد الله العتكي، عن عكرمة في قوله: ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾، قال: حتى ينقطع الدم.

(١) انظر: التيسير، ص ٨٠، وتحرير التيسير، ص ٣٠٤، والنشر: ٢/٢٢٧.

وأما الذين قرؤوا ذلك بتشديد الهاء وفتحها، فإنهم عَنَوْا به: حتى يغتسلن بالماء. وشددوا الطاء؛ لأنهم قالوا: معنى الكلمة: حتى يَتَطَهَّرْنَ، أدغمت التاء في الطاء لتقارب مخرجيهما.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطَهَّرْنَ﴾ بتشديدها وفتحها، بمعنى: حتى يغتسلن؛ لإجماع الجميع على أن حراماً على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع دم حيضها حتى تطهر»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالتشديد والتخفيف - متواترتان نقلاً، « والظهر: انقطاع الحيض، والتطهر: الاغتسال»<sup>(٢)</sup>.

والقراءتان متعاضدتان، وبهما يكمل المعنى، فلا تقرب الحائض حتى ينقطع الدم وتغتسل، فإن انقطع ولم تغتسل لم تقرب، وإن اغتسلت قبل انقطاعه لم تقرب كذلك.

واختلف الفقهاء في الحائض متى يحلّ وطؤها على ثلاثة أقوال:

(١) - القول الأول: قال أبو حنيفة وصاحبه: إذا حاضت المرأة بعشرة أيام حلّ وطؤها بعد انقطاع الدم دون أن تغتسل؛ عملاً بقراءة التخفيف، فإن طهرت لما دون العشرة لم يحلّ وطؤها إلا بأن تغتسل، أو يمضي بها أقرب وقت الصلاة، عملاً بقراءة التشديد، فيحكم لها بذلك حكم الطاهرات في وجوب الصلّاة في زمنها أو تيمماً عند عدم الماء<sup>(٣)</sup>.

قال النسفي: « والحمل على هذا أولى من العكس؛ لأنه حينئذ يجب ترك العمل بإحداهما لِمَا عُرِفَ »<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٣٨٣/٤-٣٨٤.

(٢) فتح القدير: ٢٥٩/١.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي: ١٣٩/١، وابن جزى: ١٢١/١، والنيسابوري: ٦١٥/١، وفتح القدير:

٢٥٩/١.

(٤) تفسير النسفي: ١٨٥/١.

وَ « حجة أبي حنيفة رحمته قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ نهي عن قربانهن وجعل غاية ذلك النهي أن يطهرن بمعنى ينقطع حيضهن، وإذا كان انقطاع الحيض غاية لهذا النهي وجب أن لا يبقى هذا النهي عند انقطاع الحيض. أجاب القاضي عنه بأنه لو اقتصر على قوله: ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ لكان ما ذكرتم لازماً، أما لما ضم إليه قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ صار المجموع هو الغاية، وذلك بمنزلة أن يقول الرجل: لا تكلم فلاناً حتى يدخل الدار، فإذا طابت نفسه بعد الدخول فكلمه، فإنه يجب أن يتعلق بإباحة كلامه بالأمرين جميعاً <sup>(١)</sup>.

(٢) - القول الثاني: قال مجاهد: إذا احتاج إلى وطئها قبل أن تغتسل أمرها أن تتوضأ ثم أصاب منها ما شاء. وهو معنى قراءة من قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ مخففاً، أي: ينقطع عنهن الدم <sup>(٢)</sup>.

(٣) - القول الثالث: قال مالك والشافعي وابن حنبل وغيرهم: لا يطأها حتى تغتسل بالماء <sup>(٣)</sup>، فإن فعل قبل ذلك، وقد انقطع الدم، لم يكن عليه شيء، وقد أخطأ ويستغفر الله.

قال ابن عطية: « ورجح الطبري قراءة تشديد الطاء وقال: هي بمعنى يغتسلن لإجماع الجميع على أن حراماً على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدم حتى تطهر، قال: وإنما الاختلاف في الطهر ما هو؟. فقال قوم: هو الاغتسال بالماء. وقال قوم: هو وضوء كوضوء الصلاة. وقال قوم: هو غسل الفرج وذلك يحلها لزوجها وإن لم تغتسل من الحيضة.

ورجح أبو علي الفارسي قراءة تخفيف الطاء إذ هو ثلاثي مضاد لطمئت، وهو ثلاثي.

قال القاضي أبو محمد: وكل واحدة من القراءتين تحتمل أن يراد بها الاغتسال بالماء وأن يراد بها

(١) مفاتيح الغيب: ٤١٩/٦.

(٢) انظر: فتح القدير: ٢٥٩/١.

(٣) انظر: تفسير ابن جزى: ١/١٢١، والنيسابوري: ١/٦١٥.

انقطاع الدم وزوال أذاه، وما ذهب إليه الطبري من أن قراءة شد الطاء مُصَمَّنَةٌ الاغتسال وقراءة التخفيف مُصَمَّنَةٌ انقطاع الدم: أمر غير لازم، وكذلك ادعاءه الإجماع<sup>(١)</sup>.

وقال مكّي بن أبي طالب: « فليس يجب للقارئ أن يقف على ﴿يَطْهَرَنَّ﴾ في قراءة من خففه لئلا يبيح وطء الحائض إذا انقطع عنها الدم ولم تتطهر بالماء. فأما من قرأه بالتشديد، فالوقف عليه حسن؛ لأن معناه: ﴿يتطهرن﴾ بالماء، وقربها بعد التطهر بالماء إجماع<sup>(٢)</sup>.

وقال الرازي: « أكثر فقهاء الأمصار على أن المرأة إذا انقطع حيضها لا يحل للزوج مجامعتها إلا بعد أن تغتسل من الحيض، وهذا قول مالك والأوزاعي والشافعي والثوري..

حجة الشافعي من وجهين، الحجة الأولى: أن القراءة المتواترة، حجة بالإجماع، فإذا حصلت قراءتان متواترتان وأمكن الجمع بينهما، وجب الجمع بينهما.

إذا ثبت هذا فنقول: قرئ ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾ بالتخفيف وبالتثقيـل، و﴿يَطْهَرَنَّ﴾ بالتخفيف عبارة عن انقطاع الدم، وبالتثقيـل عبارة عن التطهر بالماء والجمع بين الأمرين ممكن، وجب دلالة هذه الآية على وجوب الأمرين، وإذا كان وجب أن لا تنتهي هذه الحرمة إلا عند حصول الأمرين.

الحجة الثانية: أن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَنَّ فَأَتَوْهَبَ﴾ علق الإتيان على التطهر بكلمة ﴿إذا﴾ وكلمة ﴿إذا﴾ للشرط في اللغة، والمُعَلَّقُ على الشرط عدم عند عدم الشرط، فوجب أن لا يجوز الإتيان عند عدم التطهر<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن جزي: « وقرئ ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾ بالتشديد، ومعنى هذه الآية بالماء، فتكون

(١) المحرر الوجيز: ٢٩٨/١.

(٢) الهداية: ٧٣١-٧٣٣.

(٣) مفاتيح الغيب: ٤١٩/٦.

الغايتمان بمعنى واحد، وذلك حجة لمالك» (١).

فمن قرأ: ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾ بالتشديد فهو حجة للمسيحين، والدليل على أن وطأها لا يجوز ما لم تغتسل: أن الله - عز وجل - علق جواز وطئها بشرطين فلا تحل قبل حصولهما، وهما: قوله عز وجل: ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾، وقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَنَّ﴾ أي: اغتسلن، هذا قول الجماعة، دليله قوله: ﴿وَيُحِبُّ الْمَتَطَهِّرِينَ﴾، ولا يجهد الإنسان على ما لا صنع له فيه، والاعتسال فعلها وانقطاع الدم ليس من فعلها، ويدل عليه أيضاً قوله في النساء والمائدة: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ وأطهر واحد، وهو الاعتسال (٢).

« والَطَّهَّرَ - بضم الطاء - مصدر معناه النقاء من الوسخ والقذر، وفِعْلُهُ طَهَّرَ بضم الهاء، وحقيقة الطهر نقاء الذات، وأُطْلِقَ في اصطلاح الشرع على النقاء المعنوي وهو طهر الحدث الذي يُقَدَّر حصوله للمسلم بسبب، ويقال تَطَهَّرَ إذا اكتسب الطهارة بفعله حقيقة نحو: ﴿يُحِبُّونَ أَنْ يَنْطَهَرُوا﴾ [التوبة، من الآية: ١٠٨] أو مجازاً نحو: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْطَهَرُونَ﴾ [الأعراف، من الآية: ٨٢]، ويقال (أَطَهَّرَ) بتشديد الطاء وتشديد الهاء وهي صيغة تطهر وقع فيها إدغام التاء في الطاء قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة، من الآية: ٦] وصيغة التفعُّل في هذه المادة لمجرد المبالغة في حصول معنى الفعل، ولذلك كان إطلاق بعضها في موضع بعض استعمالاً فصيحاً» (٣).

وقال الشوكاني: « وقد رجَّح ابن جرير الطبري قراءة التشديد. والأولى أن يقال: إن الله سبحانه جعل للحلِّ غايتين كما تقتضيه القراءتان: إحداهما: انقطاع الدم، والأخرى: التطهر منه، والغاية الأخرى مشتملة على زيادة على الغاية الأولى، فيجب المصير إليها. وقد دلَّ أن

(١) تفسير ابن جزي: ١/١٢١.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢/١٥٩.

(٣) التحرير والتنوير: ٢/٣٦٧.



الغاية الأخرى هي المعتبرة قوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ فإن ذلك يفيد أن المعتبر التطهر، لا مجرد انقطاع الدم. وقد تقرّر أن القراءتين بمنزلة الآيتين، فكما أنه يجب الجمع بين الآيتين المشتملة إحداهما على زيادة بالعمل بتلك الزيادة، كذلك يجب الجمع بين القراءتين»<sup>(١)</sup>.

وهكذا بين هؤلاء العلماء -رحمهم الله- تعاضد القراءتين في المعنى، ووجوب الأخذ بمدلولهما، وفي ترجيح إحداهما على الأخرى قصور بالمعنى عن الغاية التي أراد الله، وهما الطهر والتطهر، أي: النقاء من الدم، والاعتسال بالماء. والله أعلم.

(١) فتح القدير: ٢٥٩/١.

**المطلب العاشر:** قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ [من الآية: ٢٣٣]. (٢٢١-٢٢٢)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: ﴿ لَا تُضَارُّ ﴾ برفع الراء.

وقرأ أبو جعفر: بإسكانها مخففة، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالنصب في: ﴿ تُضَارُّ ﴾، وجعل مكي قراءة الفتح آيين من قراءة الرفع في المعنى، ورد القرطبي قراءته بالإسكان، ونعتها بالبعد. فقال الطبري: « اختلفت القراء في قراءة ذلك. فقراءه عامة قراءة أهل الحجاز والكوفة والشام: ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا ﴾ بفتح الراء، بتأويل: لا تضارُّ علي وجه النهي، وموضعه إذا قرئ كذلك جزم، غير أنه حرك، إذ ترك التضعيف بأخف الحركات، وهو الفتح. ولو حُرِّك إلى الكسر كان جائزاً؛ إتباعاً لحركة لام الفعل حركة عينه. وإن شئت فلأن الجزم إذا حُرِّك حُرِّك إلى الكسر.

وقرأ ذلك بعض أهل الحجاز وبعض أهل البصرة: ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا ﴾، رفع. ومن قرأه كذلك لم يحتمل قراءته معنى النهي، ولكنها تكون على معنى الخبر، عطفاً بقوله: ﴿ لَا تُضَارُّ ﴾ على قوله: ﴿ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾.

وقد زعم بعض نحويي البصرة أن معنى من رفع: ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا ﴾، هكذا في الحكم: - أنه لا تضار والدة بولدها - أي: ما ينبغي أن تضار. فلما حذف (ينبغي)، وصار ﴿ تُضَارُّ ﴾ في وضعه، صار على لفظه، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

(١) انظر: التيسير، ص ٨١، وتحرير التيسير، ص ٣٠٥، والنشر: ٢/٢٢٧-٢٢٨.

عَلَى الْحَكْمِ الْمَأْتِيَّ يَوْمًا إِذَا قَضَى .: قَضَيْتَهُ، أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ<sup>(١)</sup>

فزعم أنه رفع (يقصد) بمعنى (ينبغي). والمحكي عن العرب سماعاً غير الذي قال. وذلك أنه روي عنهم سماعاً: (فتصنع ماذا)، إذا أرادوا أن يقولوا: (فتريد أن تصنع ماذا)، فينصبونه بنية (أن). وإذا لم ينووا (أن) ولم يريدوها قالوا: (فتريد ماذا)، فيرفعون (تريد)؛ لأن لا جالب لـ (أن) قبله، كما كان له جالب قبل (تصنع).

فلو كان معنى قوله: ﴿لَا تُضَارُّ﴾ إذا قرئ رفعاً بمعنى: (ينبغي أن لا تضار) أو (ما ينبغي أن تضار)، ثم حذف (ينبغي) و (أن)، وأقيم (تضار) مقام (ينبغي)، لكان الواجب أن يقرأ -إذا قرئ بذلك المعنى- نصباً لا رفعاً، ليعلم بنصبه المتروك قبله المعنى المراد، كما فعل بقوله: (فتصنع ماذا)، ولكن معنى ذلك ما قلنا إذا رفع على العطف على (تكلف): ليست تكلف نفس إلا وسعها، وليست تضارٌ والدة بولدها. يعني بذلك أنه ليس ذلك في دين الله وحكمه وأخلاق المسلمين.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأ بالنصب؛ لأنه نهي من الله -تعالى ذكره- كل واحد من أبوي المولود عن مضارة صاحبه له، حرام عليهما ذلك بإجماع المسلمين. فلو كان ذلك خبراً، لكان حراماً عليهما ضرارهما به كذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) البيت من بحر الطويل، نسبه سيبويه في الكتاب: ٥٦/٣ لعبد الرحمن بن أم الحكم. ونسبه ابن منظور

في اللسان: ٣/٣٥٣، والزيدي في تاج العروس: ٣٨/٩ مادة: (ق ص د)، لأبي اللحام التغلبي.

وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ١/١٨٩، والصحاح: ٥٢٥/٢ مادة: (ق ص د)، وخزانة

الأدب للبغدادي: ٥٥٥/٨.

قال الأخفش: أراد: وينبغي أن يقصد، فلما حذفه وأوقع يقصد موقع ينبغي رفعه، لوقوعه موقع

المرفوع.

(٢) تفسير الطبري: ٤٦/٥-٤٨.

وقال مكي بن أبي طالب: « قوله: ﴿لَا تُضَاكَّرْ﴾ : مَنْ رَفَعَ فَهُوَ خَبِرٌ عَنِ اللَّهِ، مَعْنَى الْأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ: لَا تُضَارُّ وَالِدَةَ فِي عِلْمِ اللَّهِ، وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا. وَالْفَتْحُ أُبَيِّنُ عَلَى النَّهْيِ.. وَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ تَحْرِيمَ الْمُضَارَّةِ لِلطِّفْلِ مِنْ أَبِيهِ يَدُلُّ عَلَى الْجُزْمِ عَلَى النَّهْيِ »<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: « وقرأ أبو جعفر بن القعقاع: ﴿تُضَارُّ﴾ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا. وَكَذَلِكَ: ﴿لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ﴾ وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمَثَلِينَ إِذَا اجْتَمَعَا وَهُمَا أَصْلِيَانِ لَمْ يَجْزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا لِلتَّخْفِيفِ، فِيمَا الْإِدْغَامُ وَإِمَا الْإِظْهَارُ. وَرَوَى عَنْهُ الْإِسْكَانُ وَالتَّشْدِيدُ »<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءات الثلاث -الرفع والنصب والإسكان مع التخفيف- متواترة من حيث الثبوت.

وقول الإمام الطبري: « وقرأ ذلك بعض أهل الحجاز وبعض أهل البصرة: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ يُؤَلِّدُهَا﴾ رَفَعَ. وَمَنْ قَرَأَهُ كَذَلِكَ لَمْ يَحْتَمِلْ قِرَاءَتَهُ مَعْنَى النَّهْيِ، وَلَكِنَّهَا تَكُونُ عَلَى مَعْنَى الْخَبْرِ »:

فيقال: وجه القراءة برفع الراء تبعاً لقوله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، ولفظه لفظ الخبر، إلا أن المراد به النهي<sup>(٣)</sup>.

قال مكي بن أبي طالب: « قال اليزيدي: (الرفع فيه معنى النهي). كأنه يريد أن الضمة ليست بإعراب، إنما هي لالتقاء الساكنين »<sup>(٤)</sup>.

(١) الهداية: ١/٧٧٩-٧٨٠.

(٢) تفسير القرطبي: ٣/١٦٧-١٦٨.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ١/١٥٣، والثعلبي: ٢/١٨٢، والهداية: ١/٧٧٩، والمحرم الوجيز:

٣١٢/١، وتفسير القرطبي: ٣/١٦٧، والنسفي: ١/١٩٤، وابن جزري: ١/١٢٥، والنيسابوري:

١/٦٤٢، والثعالبي: ١/٤٦٧.

(٤) الهداية: ١/٧٧٩-٧٨٠.

وقال أبو حيان: « وهذه القراءة مناسبة لما قبلها من قوله: ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾؛ لا اشتراك الجملتين في الرفع، وإن اختلف معناه؛ لأن الأولى خبرية لفظاً ومعنى، وهذه خبرية لفظاً، نهية في المعنى»<sup>(١)</sup>.

وقيل: بل الصواب في وجه القراءة بالرفع أنها مرفوعة على الاستئناف في النهي، والنسق على قوله: ﴿ تُكَلِّفُ ﴾ خطأ؛ لأن النسق بلا إنما هو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول نحو: ضربت زيداً لا عمراً، فأما أن يُقال: يقوم زيد لا يقعد عمرو، فهو غير جائز على النسق<sup>(٢)</sup>.

وأما قراءة أبي جعفر - بإسكان الراء مخففة - فهي: من ضاره يضيره<sup>(٣)</sup>، ووجهها بعضهم بأن قال: حذف الراء الثانية؛ فراراً من التشديد في الحرف المكرر، وهو الراء، طلباً للخفة، وجاز أن يجمع بين الساكنين: إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، أو لأن مدة الألف تجري مجرى الحركة<sup>(٤)</sup>.

فثبت بهذا أن القراءات الثلاث في هذا اللفظ متواترة النقل، صحيحة الوجه في العربية، فلا وجه لرد بعضها أو تفضيله من حيث الثبوت، إذ الكل سبيله التواتر. والله أعلم.

(١) البحر المحيط: ٥٠٢ / ٢.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ٤٦٢ / ٦.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي: ١ / ١٤٤، وأبي السعود: ١ / ٢٣٠، والتحرير والتنوير: ٤٣٤ / ٢.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ١٨٢ / ٢، والبحر المحيط: ٥٠٢ / ٢، وروح المعاني: ٥٤٠ / ١.

**المطلب الحادي عشر:** قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ . [من الآية: ٢٤٠]. (٢٢٣)

**نأصيل القراءة:** قرأ الحرميان وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف: ﴿ وَصِيَّةً ﴾ بالرفع، والباقون من العشرة: بالنصب<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالرفع في ﴿ وَصِيَّةً ﴾ فقال:

« ثم قال تعالى ذكره: ﴿ وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ ﴾، فاختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأ بعضهم: ﴿ وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ ﴾ بنصب (الوصية)، بمعنى: فليوصوا وصية لأزواجهم، أو: عليهم أن يوصوا وصية لأزواجهم.

وقرأ آخرون: ﴿ وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ ﴾ برفع (الوصية). ثم اختلف أهل العربية في وجه رفع (الوصية). فقال بعضهم: رُفِعَتْ بمعنى: كتبت عليهم الوصية. واعتلّ في ذلك بأنها كذلك في قراءة عبد الله<sup>(٢)</sup>.

فتأويل الكلام على ما قاله هذا القائل: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً، كتبت عليهم وصية لأزواجهم ثم ترك ذكر (كتبت)، ورفعت (الوصية) بذلك المعنى، وإن كان متروكاً ذكره.

وقال آخرون منهم: بل (الوصية) مرفوعة بقوله: ﴿ لِّأَزْوَاجِهِمْ ﴾ فتأول: لأزواجهم وصية.

(١) انظر: التيسير، ص ٨١، وتحبير التيسير، ص ٣٠٦، والنشر: ٢/٢٢٨.

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿ كتبت عليكم الوصية لأزواجكم ﴾ انظر: شواذ القرآن لابن خالويه،

والقول الأول أولى بالصواب في ذلك، وهو: أن تكون (الوصية) إذا رفعت مرفوعة بمعنى: كتبت عليكم وصية لأزواجكم؛ لأن العرب تضمير النكرات مرافعها قبلها إذا أضمرت، فإذا أظهرت بدأت به قبلها، فتقول: (جاءني رجل اليوم)، وإذا قالوا: (رجل جاءني اليوم) لم يكادوا أن يقولونه إلا والرجل حاضر يشيرون إليه بـ (هذا)، أو غائب قد علم المخبر عنه خبره، أو بحذف (هذا) وإضماره وإن حذفوه، لمعرفة السامع بمعنى المتكلم، كما قال الله تعالى ذكره: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور، من الآية: ١] وَ ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة، من الآية: ١] فكذلك ذلك في قوله: ﴿وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ﴾.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا: قراءة من قرأه رفعاً؛ للدلالة ظاهر القرآن على أن مقام المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها المتوفى حولاً كاملاً كان حقاً لها قبل نزول قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة، من الآية: ٢٣٤] وقبل نزول آية الميراث، ولتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ بنحو الذي دل عليه الظاهر من ذلك، أوصى لهن أزواجهن بذلك قبل وفاتهن، أو لم يوصوا لهن به. فإن قال قائل: وما الدلالة على ذلك؟

قيل: لَمَّا قال الله تعالى ذكره: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ﴾. وكان الموصي لا شك، إنما يوصي في حياته بما يأمر بإنفاذه بعد وفاته، وكان محالاً أن يوصي بعد وفاته، كان -تعالى ذكره- إنما جعل لامرأة الميت سكن الحول بعد وفاته، علمنا أنه حق لها وجب في ماله بغير وصية منه لها، إذ كان الميت مستحيلاً أن يكون منه وصية بعد وفاته.

ولو كان معنى الكلام على ما تأوله من قال: (فليوص وصية)، لكان التنزيل: والذين تحضرهم الوفاة ويذرون أزواجاً، وصية لأزواجهم، كما قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة، من الآية: ١٨٠].

وبعد، فلو كان ذلك واجباً لهن بوصية من أزواجهن المتوفين لم يكن ذلك حقاً لهن إذا لم يوص أزواجهن لهن قبل وفاتهم، ولكان قد كان لورثتهم إخراجهن قبل الحول، وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾. ولكن الأمر في ذلك بخلاف ما ظنه في تأويله قارئه: ﴿وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾، بمعنى: أن الله تعالى كان أمر أزواجهن بالوصية لهن. وإنما تأويل ذلك: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً، كتب الله لأزواجهم عليكم وصية منه لهن أيها المؤمنون - أن لا تخرجوهن من منازل أزواجهن حولاً كما قال - تعالى ذكره - في سورة النساء ﴿غَيْرَ مُضْكَازٍ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [من الآية: ١٢] ثم ترك ذكر: ﴿كتب الله﴾؛ اكتفاء بدلالة الكلام عليه، ورفعت (الوصية) بالمعنى الذي قلنا قبل<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة النصب متواترة نقلاً، وهي على إضمار فعل، وفيها وجوه، الأول: تقدير الآية: فليوصوا وصية<sup>(٢)</sup>.

والثاني: تقديرها: توصون وصية، كقولك: إنما أنت سير البريد، أي: تسير سير البريد<sup>(٣)</sup>. أو: يوصون وصية لأزواجهم<sup>(٤)</sup>.

والثالث: «أوصى الله وصية، أو: كتب الله عليهم وصية»<sup>(٥)</sup>.

والرابع: «وألزم الذين يتوفون وصية. وتدل عليه قراءة عبد الله: ﴿كتب عليكم الوصية لأزواجكم﴾»<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٢٥١/٥ - ٢٥٣.

(٢) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٢٤٣/١، والثعلبي: ٢/٢٠٠، ومفاتيح الغيب: ٤٩١/٦ - ٤٩٢، وتفسير القرطبي: ٢٢٨/٣، والنسفي: ٢٠٠/١، والخازن: ١/١٧٥.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب: ٤٩٢/٦.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ١٥٨/١، والبيضاوي: ١٤٨/١، والبحر المحيط: ٥٥٣/٢.

(٥) فتح القدير: ٢٩٨/١.

(٦) الكشاف: ٢٨٩/١.



« وارتفاع ﴿الَّذِينَ﴾ على قراءتهم فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه فاعل فعل محذوف تقديره: وليوص الذين، ويكون نصب (وصية) على المصدر.

والثاني: أنه مرفوع بفعل مبني للمفعول يتعدى لاثنين، تقديره: وألزم الذين يتوفون، ويكون نصب (وصية) على أنها مفعول ثانٍ لألزم، ذكره الزمخشري<sup>(١)</sup>. وهو والذي قبله ضعيفان؛ لأنه ليس من مواضع إضمار الفعل.

والثالث: أنه مبتدأ وخبره محذوف، وهو الناصب لوصية تقديره: والذين يتوفون يوصون وصية، وقدره ابن عطية: (ليوصوا) و ﴿وَصِيَّةً﴾ منصوبة على المصدر أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وفسّر أبو السعود على رواية حفص - بالنصب - فقال: « ﴿وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ أي: يوصون، أو: ليوصوا، أو: كتب الله عليهم وصية. ويؤيد من قرأ: ﴿كتب عليكم الوصية لأزواجكم﴾.

وقرئ بالرفع...<sup>(٣)</sup>.

وأما ما استبعده الطبري رحمته الله من أن قراءة النصب يُعدها أمران:

الأول: أنها تكون خطاباً للميت، ولا يخاطب الميت، والثاني: أنها لا تلزم إذا لم يوص، والإجماع منعقد على عدم إخراجهن.

فإن الأول يمكن أن يجاب عنه بإرادة قرب الموت، وغلبة الظن به إن أريد الزوج، على أن الأظهر أن الخطاب فيه لأولياء الميت الذين لهم حق الإخراج أو الإبقاء بعد وفاته، فالخطاب في الحقيقة للأحياء لا للميت.

(١) انظر: الكشاف: ٢٨٩/١.

(٢) الدر المصون: ٥٠٢-٥٠٣. وانظر: البحر المحيط: ٥٥٣/٢.

(٣) تفسير أبي السعود: ٢٣٦/١.

وأما ما ذكره من أنه لو كان موقوفاً على وصية الميت لجاز إخراجهن إذا لم يوص بذلك،  
فيجاب عنه بما تقرر من أن ذلك خطاب لأوليائه على الأظهر، فهو واجب لا يسقط بترك  
الميت الوصية به. والله أعلم.

**المطلب الثاني عشر:** قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتِ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوها وَتُؤْتُوها أَلْفَراةً فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [من الآية: ٢٧١] (٢٣٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو بكر وأبو عمرو ويعقوب: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون ورفع الراء، وقرأ ابن عامر وحفص: بالياء والرفع، والباقون من العشرة: بالنون والجزم<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالنون والجزم ﴿وَنُكْفَرُ﴾، ووصف ابن عطية قراءة جزم الراء بأنها أفصح القراءات، وجعل القرطبي قراءة النون والرفع أبين القراءات الواردة في هذا اللفظ.

فقال الطبري: « اختلف القراءة في قراءة ذلك. فروي عن ابن عباس أنه كان يقرؤه: ﴿وتكفر عنكم﴾ بالتاء. ومن قرأه كذلك. فإنه يعني به: وتكفر الصدقات عنكم من سيئاتكم. وقرأ آخرون: ﴿وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ﴾ بالياء، بمعنى: ويكفر الله عنكم بصدقاتكم، على ما ذكر في الآية من سيئاتكم.

وقرأ ذلك بعد عامة قراء أهل المدينة والكوفة والبصرة: ﴿وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ﴾ بالنون وجزم الحرف، يعني: وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء تكفر عنكم من سيئاتكم بمعنى: مجازاة الله عز وجل مخفي الصدقة بتكفير بعض سيئاته بصدقته التي أخفاها.

قال أبو جعفر: وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ﴾ بالنون وجزم الحرف، على معنى الخبر من الله عن نفسه أنه يجازي المخفي صدقته من التطوع ابتغاء وجهه من صدقته، بتكفير سيئاته. وإذا قرئ كذلك فهو مجزوم على موضع الفاء في قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ لأن الفاء هنالك حَلَّتْ محل جواب الجزاء<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٨٤، وتحبير التيسير، ص ٣١٤، والنشر: ٢/٢٣٦.

(٢) تفسير الطبري: ٥/٥٨٤-٥٨٥.

وقال ابن عطية: « والجزم في الراء أفصح هذه القراءات؛ لأنها تُؤذِنُ بدخول التكفير في الجزاء، وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء. وأما رفع الراء فليس فيه هذا المعنى »<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: « ﴿ وَيُكْفِّرُ ﴾ اختلف القراء في قراءته..

فهذه تسع قراءات أبينها: ﴿ وَنُكْفِرُ ﴾ بالنون والرفع. هذا قول الخليل وسيبويه. قال النحاس: قال سيبويه: والرفع ههنا الوجه وهو الجيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء يجري مجراه في غير الجزاء. وأجاز الجزم بحمله على المعنى، لأن المعنى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن خيراً لكم ونكفر عنكم »<sup>(٢)</sup>.

وتابعه الشوكاني<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءات الثلاث-بالنون والرفع، والياء والرفع، والنون والجزم- متواترة نقلاً، وقراءة النون والياء بمعنى؛ لأن النون هي نون المتكلم المَعْظَم نفسه<sup>(٤)</sup>.

ومن قرأ بالياء ففيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه أضمر في الفعل ضمير الله تعالى؛ لأنه هو المكفّر حقيقة، وتعضده قراءة النون فإنها متعينة له.

« وَحَجَّتْهُمْ: أن ما بعده على لفظ الأفراد، وهو قوله: ﴿ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴾، فقوله: ﴿ يَكْفُرُ ﴾ يكون أشبه بما بعده »<sup>(٥)</sup>.

والثاني: أنه يعود على الصرف المدلول عليه بقوة الكلام، أي: ويكفر صرف الصدقات.

(١) المحرر الوجيز: ١/٣٦٧.

(٢) تفسير القرطبي: ٣/٣٣٥-٣٣٦.

(٣) انظر: فتح القدير: ١/٣٣٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ١/٣٦٦، والدر المصون: ٢/٦١١.

(٥) مفاتيح الغيب: ٧/٦٤.

والثالث: أنه يعود على الإخفاء المفهوم من قوله: (وإن تخفوها)، ونسب التكفير للصرف والإخفاء مجازاً، لأنهما سبب للتكفير، وكما يجوز إسناد الفعل إلى فاعله يجوز إسناده إلى سببه<sup>(١)</sup>.

أما رفع الراء فعلى ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مستأنفاً لا موضع له من الإعراب، وتكون الواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام آخر<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنه خبر مبتدأ مضمرة، وذلك المبتدأ: إما ضمير الله تعالى أو الإخفاء، أي: وهو يكفر فيمن قرأ بالياء، أو ونحن نكفر فيمن قرأ بالنون<sup>(٣)</sup>.

والثالث: أنه عطف على محل ما بعد الفاء، إذ لو وقع مضارع بعدها لكان مرفوعاً، كقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة، من الآية: ٩٥] ونظيره: ﴿وَيَذُرُهُمْ فِي طَعْنِهِمْ﴾ [الأعراف، من الآية: ١٨٦] في قراءة من رفع<sup>(٤)</sup>.

وأما ما نقله ابن عطية من أن الجزم في الراء أفصح القراءات الواردة في هذا اللفظ فقد تعقبه فيه أبو حيان فقال: «نقول: إن الرفع أبلغ وأعم؛ لأن الجزم يكون على أنه معطوف على جواب الشرط الثاني، والرفع يدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات، أبدية أو أخفيتها، لأننا نعلم أن هذا التكفير متعلق بما قبله، ولا يختص التكفير بالإخفاء فقط، والجزم يخصه به، ولا يمكن أن يقال: إن الذي يبدي الصدقات لا يُكفّر

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/٦٩١-٦٩٢، والدر المصون: ٢/٦١١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز: ١/٣٦٦، وتفسير النسفي: ١/٢٢١، والبحر المحيط: ٢/٦٩٢، والدر المصون: ٢/٦١٢، وتفسير الجلالين، ص ٦٠.

(٣) انظر: الهداية: ١/٨٩٩، وتفسير البغوي: ١/٣٧٦، والكشاف: ١/٣١٦، والمحرر الوجيز: ١/٣٦٦، وزاد المسير: ١/٢٤٣.

(٤) انظر: الكشاف: ١/٣١٦، والدر المصون: ٢/٦١٢.

من سيئاته، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها، وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء»<sup>(١)</sup>.

وهذا لا يعني رد قراءة الجزم، وإنما هو لإظهار وجه غيرها إظهاراً لا يمكن معه رد الرفع. والله أعلم.

---

(١) البحر المحيط: ٢/٦٩٣.

**المطلب الثالث عشر:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِنْ تُبْتُمْ

فَلَكُمْ رُءُوسٌ وَأَمْوَالُكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [الآية: ٢٧٩]. (٢٢٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ شعبة وحزمة: ﴿فَأْذَنُوا﴾ بالمد وكسر الذال، والباقون من العشرة: بالقصر وفتح الذال<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة ﴿فَأْذَنُوا﴾ بالقصر وفتح الذال، فقال:

«واختلف القراء في قراءة قوله: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾».

فقرأته عامة قراءة أهل المدينة: ﴿فَأْذَنُوا﴾ بقصر الألف من ﴿فَأْذَنُوا﴾، وفتح ذالها، بمعنى: كونوا على علم وإذن.

وقراه آخرون وهي قراءة عامة قراءة الكوفيين: ﴿فَأْذَنُوا﴾ بمد الألف من قوله: ﴿فَأْذَنُوا﴾ وكسر ذالها، بمعنى: فأذنوا غيركم، أعلموهم وأخبروهم بأنكم على حربهم.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأ: ﴿فَأْذَنُوا﴾ بقصر ألفها وفتح ذالها، بمعنى: اعلموا ذلك واستيقنوه، وكونوا على إذن من الله - عز وجل - لكم بذلك. وإنما اخترنا ذلك؛ لأن الله - عز وجل - أمر نبيه ﷺ أن ينبذ إلى من أقام على شركه الذي لا يُقرُّ على المقام عليه، وأن يقتل المرتد عن الإسلام منهم بكل حال إلا أن يراجع الإسلام، آذنه المشركون بأنهم على حربته أو لم يؤذنه. فإذا كان المأمور بذلك لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون كان مشركاً مقيماً على شركه الذي لا يُقرُّ عليه، أو يكون كان مسلماً فارتدَّ وأذن بحرب. فأبي الأمرين كان، وإنما بُدئ إليه بحرب، لأنه أمر بالإيدان بها إن عزم على ذلك؛ لأن الأمر إن كان إليه، فأقام على أكل الربا مستحلاً له ولم يؤذن المسلمون بالحرب، لم يلزمهم

(١) انظر: التيسير، ص ٨٤، وتحرير التيسير، ص ٣١٥، والنشر: ٢/٢٣٦.

حرُّبه، وليس ذلك حُكْمه في واحدة من الحالين، فقد علم أنه المأذون بالحرب لا الأذن بها. وعلى هذا التأويل تأوله أهل التأويل»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالمد وكسر الذال متواترة نقلاً. ووجه القراءة بها: أي: فأعلموا من وراءكم أن كل من لم يترك الربا فهو حرب، يقال: أذنته أذنه، إذا أعلمته<sup>(٢)</sup>.

وهذا وجه بَيِّنٌ في المعنى لم يغفله الطبري رحمته - وإن رجح عليه القصر - ولكن المعنيين متعاضدان، يؤيد كل منهما الآخر، فقراءة القصر تهديد لهم، وقراءة المد تهديد لغيرهم بما يصير إليه حالهم من النكال، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا نُنَقِّفُهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَن خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال من الآية: ٥٧]. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٢٤-٢٥.

(٢) انظر: معاني القراءات للأزهري: ١ / ٢٣١-٢٣٢، والحجة لابن زنجلة، ص ١٤٨.



**المطلب الرابع عشر:** قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى<sup>ع</sup> وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا<sup>ع</sup>﴾. [من الآية: ٢٨٢]. (٢٢٦-٢٢٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ إِنْ تَضِلَّ﴾ بكسر الهمزة، والباقون من العشرة: بفتحها.

وقرأ حمزة أيضاً: ﴿فَتُذَكَّرُ﴾ برفع الراء مشدداً، وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: بنصبها مخففاً، والباقون من العشرة: بالنصب مع التشديد<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري قراءة: ﴿إِنْ﴾ بكسر الهمزة، وقراءة: ﴿فَتُذَكَّرُ﴾ بالرفع والتشديد، وقراءة تخفيف الكاف من ﴿فَتُذَكَّرُ﴾، فقال:

« اختلفت القرأة في قراءة ذلك. فقرأ عامة أهل الحجاز والمدينة وبعض أهل العراق: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ بفتح الألف من ﴿أَنْ﴾، ونصب ﴿تَضِلَّ﴾، و ﴿تُذَكَّرُ﴾، بمعنى: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضلّت. وهو عندهم من المقدم الذي معناه التأخير؛ لأن (التذكير) عندهم هو الذي يجب أن يكون مكان ﴿تَضِلَّ﴾؛ لأن المعنى ما وصفنا في قولهم. وقالوا: إنما نصبنا ﴿تُذَكَّرُ﴾؛ لأن الجزاء لَمَّا تقدم اتصل بما قبله، فصار جوابه مردوداً عليه، كما تقول في الكلام: (إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيُعْطَى)، بمعنى: إنه ليعجبني أن يُعْطَى السائل إن سأل، أو: إذا سأل. فالذي يعجبك هو الإعطاء دون المسألة. ولكن قوله: (أَنْ يَسْأَلَ) لَمَّا تقدم، اتصل بما قبله وهو قوله: (ليعجبني)، ففتح (أَنْ) ونصب بها، ثم أتبع ذلك قوله:

(١) انظر: التيسير، ص ٨٥، وتحرير التيسير، ص ٣١٥، والنشر: ٢/٢٣٦-٢٣٧.

(يعطى)، فنصبه بنصب قوله: (ليعجبني أن يسأل)، نسقاً عليه، وإن كان في معنى الجزاء.

وقرأ ذلك آخرون كذلك، غير أنهم كانوا يقرؤونه بتسكين الذال من ﴿تَذَكَّرَ﴾ وتخفيف كافها. وقارئو ذلك كذلك مختلفون فيما بينهم في تأويل قراءتهم إياه كذلك.

وكان بعضهم يوجهه إلى أن معناه: فتصير إحداهما الأخرى ذكراً باجتماعهما..

وقرأ ذلك آخرون: ﴿إِنْ تَضَلَّ أَحَدُهُمَا فَتَذَكَّرْ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ بكسر ﴿إِنْ﴾ من قوله: ﴿إِنْ تَضَلَّ﴾ ورفع ﴿تَذَكَّرْ﴾ وتشديده، كأنه بمعنى ابتداء الخبر عما تفعل المرأتان إن نسيت إحداهما شهادتها، ذكرتها الأخرى، من تثبيت الذاكرة الناسية وتذكيرها ذلك، وانقطاع ذلك عما قبله.

ومعنى الكلام عند قارئ ذلك كذلك: واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، فإن إحداهما إن ضلت ذكرتها الأخرى على استئناف الخبر عن فعلها إن نسيت إحداهما شهادتها، من تذكير الأخرى منهما صاحبتهما الناسية.

وهذه قراءة كان الأعمش يقرؤها ومن أخذها عنه. وإنما نصب الأعمش ﴿تَضَلَّ﴾؛ لأنها في محل جزم بحرف الجزاء، وهو (إن). وتأويل الكلام على قراءته (إن تَضَلَّ)، فلما اندغمت إحدى اللامين في الأخرى، حركها إلى أخف الحركات، ورفع ﴿تَذَكَّرْ﴾ بالفاء؛ لأنه جواب الجزاء.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة عندنا في ذلك: قراءة من قرأه بفتح ﴿أَنْ﴾ من

قوله: ﴿أَنْ تَضَلَّ إِحْدَهُمَا﴾، وبتشديد الكاف من قوله: ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾،

ونصب الراء منه، بمعنى: فإن لم يكونا رجلين، فليشهد رجل وامرأتان، كي إن ضلت إحداهما  
ذكرتها الأخرى.

وأما نصب ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ فبالعطف على ﴿تَضَلَّ﴾، وفتحت ﴿أَنْ﴾ بحلولها محل (كي) وهي في موضع جزاء، والجواب بعده، اكتفاءً بفتحها أعني بفتح ﴿أَنْ﴾ من (كي)، ونسق الثاني - أعني: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ - على ﴿تَضَلَّ﴾ ليعلم أن الذي قام مقام ما كان يعمل فيه وهو ظاهر، قد دلّ عليه وأدّى عن معناه وعمله، أي: عن (كي).

وإنما اخترنا ذلك في القراءة؛ لإجماع الحجة من قُدماء القراءة والمتأخرين على ذلك<sup>(١)</sup>، وانفراد الأعمش ومن قرأ قراءته في ذلك بما انفرد به عنهم. ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بينهم، إلى غيرها. وأما اختيارنا ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ بتشديد الكاف، فإنه بمعنى: ترديد الذكر من إحداهما على الأخرى، وتعريفها بأنها نسيت ذلك، لتذكر، فالتشديد به أولى من التخفيف<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** وجه قراءة حمزة بكسر الهمزة: على محض الشرط، وهي متواترة نقلاً.

وَ ﴿تَضَلَّ﴾ جزم بالشرط، والأصل: إن تضلل، فلما أدغمت اللام في اللام فتحت لإلتقاء الساكنين. والفاء جواب الشرط، وَ (تذكر) فعل مستقبل؛ لأن ما بعد فاء الشرط يكون الفعل فيه مستأنفاً.

وكذلك قراءة: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ بالرفع والتشديد، وبالنصب مع التشديد أو التخفيف متواترة من حيث الرواية، ونسبتها لقراءتها نسبة اشتهاً لا اقتصاراً.

وَ (أذكرت) و (ذكرت) واحد. وحجة من قرأ ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ بالتخفيف حكاها الأصمعي عن أبي عمرو، قال أبو عمرو: إذا شهدت المرأة على شهادة ثم جاءت الأخرى فشهدت معها

(١) هذا الطعن فيه طعن من حيث السند، لقوله: «لإجماع الحجة»، وفيه رد من حيث المعنى، وقد آثرت جعلها في هذا الفصل.

(٢) تفسير الطبري: ٦٢/٦-٦٥.

أذكرتها، أي: جعلتها ذكراً؛ لأنهما تقومان يعني صارت المرأتان كذكر وكذا روي عن ابن عيينة.

وحجة أخرى وهي أنك تقول أذكرت الناسي الشيء حتى ذكره وأذكرتك ما قد نسيت، ولا تقول: ذكرته، وإنما تقول ذكرته في الموعظة، قال الله تعالى: ﴿ وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ نُنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات، الآية: ٥٥] وقال: ﴿ وَذَكَرَهُمْ بِآيَاتِنَا اللَّهُ ﴾ [إبراهيم، من الآية: ٥] <sup>(١)</sup>.

(١) انظر: معاني القراءات للأزهري: ١ / ٢٣٤-٢٣٥، والحجة لابن زنجلة، ص ١٥٠-١٥١.

## – المبحث الثالث: سورة آل عمران:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمِيمٌ أَنَّى لِي هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۖ ﴾ [الآية: ٣٧]. (٢٢٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون: ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ بتشديد الفاء، والباقون من العشرة وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب: بتخفيفها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بتشديد الفاء من ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾، فقال:

« اختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾. فقرأته عامة قرأة أهل الحجاز والمدينة والبصرة: ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ مخففة الفاء. بمعنى: ضمها زكريا إليه، اعتباراً بقول الله عز وجل: ﴿ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران، من الآية: ٤٤].

وقرأ ذلك عامة قرأة الكوفيين: ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾، بمعنى: وكفلها الله زكريا.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي: قراءة من قرأ: ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ مشددة الفاء، بمعنى: وكفلها الله زكريا، بمعنى: وضمها الله إليه؛ لأن زكريا أيضاً ضمها إليه بإيجاب الله له ضمها إليه القرعة التي أخرجها الله له، والآية التي أظهرها لخصومه فيها، فجعله بها أولى منهم، إذ قرع فيها من شأحه فيها.

وذلك أنه بلغنا أن زكريا وخصومه في مريم إذ تنازعوا فيها أيهم تكون عنده، تساهموا بقداحهم، فرموا بها في نهر الأردن، فقال بعض أهل العلم: ارتز قدح زكريا، فقام ولم يجربه الماء، وجرى بقداح الآخرين الماء. فجعل الله ذلك لزكريا علماً أنه أحق المتنازعين فيها بها.

(١) انظر: التيسير، ص ٨٧، وتحرير التيسير، ص ٣٢١، والنشر: ٢/ ٢٣٩.

وقال آخرون: بل اصَّاعِدَ قدح زكريا في النهر، وانحدرت قداح الآخرين مع جرية الماء وذهبت، فكان ذلك له علماً من الله في أنه أولى القوم بها.

قال أبو جعفر: وأيُّ الأمرين كان من ذلك، فلا شك أن ذلك كان قضاءً من الله بها لزكريا على خصومه، بأنه أولاهم بها، وإذ كان ذلك كذلك، فإنما ضمها زكريا إلى نفسه بضم الله إياها إليه بقضائه له بها على خصومه عند تشاّحهم فيها، واختصامهم في أولاهم بها.

وإذ كان ذلك كذلك؛ كان بيننا أن أولى القراءتين بالصواب ما اخترنا من تشديد

﴿كَفَّلَهَا﴾.

وأما ما اعتلَّ به القارئون ذلك بتخفيف الفاء، من قول الله: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾، وأن ذلك موجبٌ صحة اختيارهم التخفيف في قوله: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ فحجة دالة على ضعف احتيال المحتج بها.

ذلك أنه غير ممتنع ذو عقل من أن يقول قائل: (كفل فلان فلاناً فكفله فلان). فكذلك القول في ذلك: ألقى القوم أقلامهم: أيهم يكفل مريم، بتكفيل الله إياه بقضائه الذي يقضي بينهم فيها عند إلقاءهم الأقلام»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالتخفيف متواترة من حيث الرواية، ووجه القراءة بها: على إسناد الفعل إلى ﴿زَكْرِيَا﴾ بمعنى: ضمها زكريا إلى نفسه<sup>(٢)</sup>، قال ابن عباس: «ضمها إليه للتربية»<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٦/٣٤٧.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٢٠٩، وابن أبي زمنين: ١/٢٨٦، والهداية: ٢/٩٩٨، وتفسير السمعاني: ١/٣١٣، والبغوي: ١/٤٣٤، والقرطبي: ٤/٧٠، وابن جزي: ١/٢٤١، والدر المثور: ٢/١٨٥.

(٣) تنوير المقباس، ص ٤٦.

وقيل: المعنى بالتخفيف: أنه أخذ كفالتها إليه، ومعناه بالتشديد: أنه دفع كفالتها إلى غيره<sup>(١)</sup>، ومَنْ فعل هذا فقد كفّل، وهذا هو معنى قول الطبري: كَفَّل فلان فلاناً، فكفله فلان.

« ولا مخالفة بين القراءتين؛ لأن الله لما كَفَّلها إياه كفَّلها »<sup>(٢)</sup>.

قال مكي: « وهو الاختيار<sup>(٣)</sup>؛ لأن التشديد يرجع إلى التخفيف؛ لأن الله تعالى إذا كَفَّلها زكريا كفَّلها زكريا بأمر الله، ولأن زكريا إذا كفَّلها فعن مشيئة الله وقدرته، فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان »<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٣٨٨ / ١.

(٢) الدر المصون: ١٤٢ / ٣.

(٣) يعني: القراءة بالتخفيف.

(٤) الكشف: ٣٤١-٣٤٢ / ١.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ نِعْمَ كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾. [الآية: ٧٩].

(٢٢٢٩-٢٣٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون وابن عامر: ﴿ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ ﴾ بضم التاء وفتح العين وكسر اللام مشددة، والباقون من العشرة: ﴿ تَعَلَّمُونَ ﴾ بفتح التاء واللام مخففة وإسكان العين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة ﴿ تُعَلِّمُونَ ﴾ بضم التاء وتشديد اللام، ووصفها مكى بأنها أعم وأبلغ وأمدح، وخالفهما ابن عطية فرجح قراءة فتح التاء وتخفيف اللام ﴿ تَعَلَّمُونَ ﴾.

فقال الطبري: « اختلفت القرأة في قراءة ذلك: فقرأه عامة قرأة أهل الحجاز وبعض البصريين: ﴿ بِمَا كُنْتُمْ تَعَلَّمُونَ ﴾ بفتح التاء وتخفيف اللام، يعني: بعلمكم الكتاب ودراستكم إياه وقراءتكم.

واعتلوا لاختيارهم قراءة ذلك كذلك: بأن الصواب كذلك، لو كان التشديد في اللام وضم التاء لكان الصواب في: ﴿ تَدْرُسُونَ ﴾ بضم التاء وتشديد الراء.

وقرأ ذلك عامة قرأة الكوفيين: ﴿ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ ﴾ بضم التاء من ﴿ تُعَلِّمُونَ ﴾، وتشديد اللام، بمعنى: بتعليمكم الناس الكتاب ودراستكم إياه.

واعتلوا لاختيارهم ذلك: بأن مَنْ وصفهم بالتعليم فقد وصفهم بالعلم، إذ لا يعلمون إلا بعد علمهم بما يعلمون. قالوا: ولا موصوف بأنه (يعلم) إلا وهو موصوف بأنه (عالم). قالوا: فأما الموصوف بأنه (عالم) فغير موصوف بأنه معلّم غيره. قالوا: فأولى القراءتين

(١) انظر: التيسير، ص ٨٩، وتحبير التيسير، ص ٣٢٥، والنشر: ٢ / ٢٤٠.



بالصواب أبلغهما في مدح القوم، وذلك وصفهم بأنهم كانوا يُعلمون الناس الكتاب، كما: حدثني المشني قال، حدثنا إسحاق قال، حدثنا يحيى بن آدم، عن ابن عيينة، عن حميد الأعرج، عن مجاهد أنه قرأ: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَلَكِنَبَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ مخففةً بنصب التاء، وقال ابن عيينة: ما علموه حتى علموه!

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأه بضم التاء وتشديد اللام؛ لأن الله - عز وجل - وصف القوم بأنهم أهل عمادٍ للناس في دينهم ودنياهم، وأهل إصلاح لهم ولأمورهم وتربية.

يقول جل ثناؤه: ﴿وَلَكِن كُونُوا رَبَّيِّنَ﴾، على ما بينا قبل من معني (الرباني)»<sup>(١)</sup>.

وقال مكّي بن أبي طالب: «وكل معلم عالم، وليس كل عالم معلماً، فالتشديد أعم وأبلغ وأمدح»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: «والقراءتان متقاربتا المعنى، وقد رُجِّحَتْ قراءة التخفيف بتخفيفهم: ﴿تَدْرُسُونَ﴾، وبأن العلم هو العلة التي توجب للموفق من الناس أن يكون ربانياً، وليس التعليم شرطاً في ذلك، ورُجِّحَتْ الأخرى بأن التعليم يتضمن العلم، والعلم لا يتضمن التعليم، فتجيء قراءة التثقيل أبلغ في المدح.

قال الفقيه الإمام: ومن حيث العالم بحال من يعلم، فالتعليم كأنه في ضمن العلم، وقراءة التخفيف عندي أرجح»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** رجّح بعض المفسرين قراءة التشديد بأنها أبلغ؛ وذلك أن كل معلم عالم، وليس

(١) تفسير الطبري: ٥٤٤/٦-٥٤٥.

(٢) الهداية: ١٠٥٨/٢.

(٣) المحرر الوجيز: ٤٦٣/١.

كل عالم معلماً، فالوصف بالتعليم أبلغ، وبأن قبله ذكر الربانيين، والرباني يقتضي أن يعلم ويعلم غيره، لا أن يقتصر بالعلم على نفسه.

ورجّح بعضهم قراءة التخفيف بأنه لم يذكر إلا مفعول واحد والأصل عدم الحذف، والتخفيف مُسَوِّغٌ لذلك بخلاف التشديد، فإنه لا بد من تقدير مفعول، وأيضاً فهو أوفق لـ ﴿تَدْرُسُونَ﴾.

والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيح إحداهما على الأخرى من حيث الثبوت<sup>(١)</sup>، وكتاهما صواب؛ لأنهم كانوا يعلمونه في أنفسهم، ويعلمونه غيرهم<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان: «وتكلموا في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، وقد تقدم أني لا أرى شيئاً من هذه التراجيح؛ لأنها كلها منقولة متواترة قرآناً، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى»<sup>(٣)</sup>.

والقراءة بالتخفيف: من العلم، من: علم يعلم، أي: تعرفون الكتاب، فيتعدى لواحد<sup>(٤)</sup>.

وحجة من خفف: أنه حمّله على ما بعده من قوله: ﴿تَدْرُسُونَ﴾ مخففاً، ولم يقل: (تُدْرُسُونَ)، وكل من درس عِلِمَ، وليس كل من درس عِلْمَ، فحمل الفعلين على معنى واحد أليق، وأحسن في المطابقة والمجانسة<sup>(٥)</sup>، كما احتجوا بأن التشديد يقتضي مفعولين، والمفعول ههنا واحد<sup>(٦)</sup>.

وقال الشوكاني: «والحاصل: أن من قرأ بالتشديد لزمه أن يحمل الرباني على أمر زائد

(١) انظر: الدر المصون: ٣/٢٧٧.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ٨/٢٧٢.

(٣) البحر المحيط: ٣/٢٣٢.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ٣/١٠٣، والدر المصون: ٣/٢٧٧.

(٥) انظر: الكشف: ١/٣٥١، وتفسير القرطبي: ٤/١٢٣.

(٦) انظر: مفاتيح الغيب: ٨/٢٧٢.

على العلم والتعليم، وهو أن يكون مع ذلك مخلصاً أو حكيماً أو حليماً حتى تظهر السببية، ومن قرأ بالتخفيف جاز له أن يحمل الرباني على العالم الذي يعلم الناس، فيكون المعنى: كونوا معلمين بسبب كونكم علماء، وبسبب كونكم تدرسون العلم. وفي هذه الآية أعظم باعث لمن علم أن يعمل، وإن من أعظم العمل بالعلم تعليمه، والإخلاص لله سبحانه»<sup>(١)</sup>.  
والله أعلم.

---

(١) فتح القدير: ١/٤٠٧.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ

بِالْمُتَّقِينَ﴾ [الآية: ١١٥]. (٢٣١)

**نأصيل القراءة:** قرأ حفص وحمة والكسائي وخلف: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ بالياء فيهما جميعاً، والباقون من العشرة: بالتاء فيهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالتاء في: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ فقال:

«...اختلف القراءة في قراءة ذلك. فقرأته عامة قراءة الكوفة: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ جميعاً، رداً على صفة القوم الذين وصفهم -جل ثناؤه- بأنهم يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر.

وقرأته عامة قراءة المدينة والحجاز وبعض قراءة الكوفة بالتاء في الحرفين جميعاً: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ﴾، بمعنى: وما تفعلوا، أنتم أيها المؤمنون من خير فلن يكفركموه ربكم.

وكان بعض قراء البصرة يرى القراءتين في ذلك جائزاً بالياء والتاء، في الحرفين.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾، بالياء في الحرفين كليهما، يعني بذلك الخبر عن الأمة القائمة، التالية آيات الله.

وإنما اخترنا ذلك؛ لأن ما قبل هذه الآية من الآيات خبر عنهم. فإلحاق هذه الآية إذ كان لا دلالة فيها تدل على الانصراف عن صفتهم بمعاني الآيات قبلها أولى من صرفها عن معاني ما قبلها. وبالذي اخترنا من القراءة كان ابن عباس يقرأ..

قال أبو جعفر: فتأويل الآية إذاً، على ما اخترنا من القراءة: وما تفعل هذه الأمة من خير، وتعمل من عملٍ لله فيه رضى، فلن يكفركم الله ذلك، يعني بذلك: فلن يبطل الله ثواب

(١) انظر: التيسير، ص ٩٠، وتحبير التيسير، ص ٣٢٦، والنشر: ٢/ ٢٤١.

عملهم ذلك، ولا يدعهم بغير جزاء منه لهم عليه، ولكنه يُجزل لهم الثواب عليه، ويسني لهم الكرامة والجزاء»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالتاء متواترة من حيث الثبوت، وذكر الإمام الطبري أنها قراءة عامة قرأها المدينة، والحجاز، وبعض قرأة الكوفة.

وحجة من قرأ بالتاء: قوله تعالى قبلها: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ﴾ أيها المخاطبون بهذا الخطاب<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٧/ ١٣١-١٣٢.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ١٧١.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [الآية: ١٢٥]. (٢٣٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بكسر الواو، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بكسر الواو من ﴿مُسَوِّمِينَ﴾، فقال:

«واختلف القرأة في قراءة قوله: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾.

فقرأ ذلك عامة قرأة أهل المدينة والكوفة: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بفتح الواو، بمعنى: أن الله سَوَّمَهَا.

وقرأ ذلك بعض قرأة أهل الكوفة والبصرة: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بكسر الواو، بمعنى: أن الملائكة سَوَّمَتْ لِنَفْسِهَا.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ بكسر الواو؛ لتظاهر الأخبار عن أصحاب رسول الله ﷺ، فأهل التأويل منهم ومن التابعين بعدهم: بأن الملائكة هي التي سَوَّمَتْ أنفسها، من غير إضافة تسويمها إلى الله - عز وجل -، أو إلى غيره من خلقه.

ولا معنى لقول من قال: إنما كان يُختار الكسر في قوله: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ لو كان في البشر، فأما الملائكة فوصفهم غير ذلك ظناً منه بأن الملائكة غير ممكن فيها تسويم أنفسها إمكان ذلك في البشر. وذلك أنه غير مستحيل أن يكون الله - عز وجل - مكنها من تسويم أنفسها نحو تمكينه البشر من تسويم أنفسهم، فسَوَّمُوا أَنفُسَهُمْ نحو الذي سَوَّمَ البشر؛ طلباً منها بذلك طاعة ربها، فأضيف تسويمها أنفسها إليها. وإن كان ذلك عن تسيب الله لهم أسبابه. وهي إذا كانت موصوفة بتسويمها أنفسها تقرُّباً منها إلى ربها، كان أبلغ في مدحها لاختيارها طاعة الله

(١) انظر: التيسير، ص ٩٠، وتحبير التيسير، ص ٣٢٧، والنشر: ٢/ ٢٤٢.

من أن تكون موصوفة بأن ذلك مفعول بها»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بكسر الواو وفتحها- متواترتان، فلا وجه لترجيح إحداها على الأخرى من حيث الثبوت.

وَ ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بالفتح اسم مفعول، ومعناه: مُعَلِّمِينَ بعلامات<sup>(٢)</sup>، فمن فتح أضاف تسويمها إلى الله تعالى ذكره. واحتج بقوله ﴿مُنزِلِينَ﴾ بإضافة النزول إلى الله سبحانه فكذلك التسوم<sup>(٣)</sup>.

وقيل: تفسير مسومين أنه بمعنى: مُرْسَلِينَ مُطْلَقِينَ، مأخوذة من الإبل السائمة المرسلة في الرعي، تقول أَسَمْتُ الإبل إذا أرسلتها، ويقال في الكثير سَوَّمْتُ كما تقول أكرمت وكرمت.

فالمعنى: أن الله تعالى أرسلهم على المشركين؛ ليهلكوهم كما تهلك الماشية النبات والحشيش<sup>(٤)</sup>.

وقيل: سومهم الله تعالى بمعنى: أنه جعلهم يَجُولُونَ وَيَجْرُونَ للقتال<sup>(٥)</sup>.

قال السمين الحلبي عن قراءة الفتح: « وأما القراءة الثانية فواضحة بالمعنيين المذكورين فمعنى السَّوم فيها: أن الله أرسلهم، إذ الملائكة كانوا مرسلين من عند الله؛ لنصرة نبيه والمؤمنين. حكى أبو زيد: سَوَّمَ الرجلُ خيَلَه: أي أرسلها، وحكى بعضهم: سومت

(١) تفسير الطبري: ٧/١٨٤-١٨٥.

(٢) انظر: المحرر الوجيز: ١/٥٠٤، وتفسير القرطبي: ٤/١٩٦.

(٣) انظر: الهداية: ٢/١١٢٠، وزاد المسير: ١/٣٢١، ومفاتيح الغيب: ٨/٣٥٣، وتفسير الخازن:

١/٢٩٤، والنيسابوري: ٢/٢٥٢، وروح المعاني: ٢/٢٦١.

(٤) انظر: مفاتيح الغيب: ٨/٣٥٣، وروح المعاني: ٢/٢٦١.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٣٥.

غلامي، أي: أرسلته... ومعنى السومة فيها أن الله تعالى سَوَّمَهُمْ أي: جعل عليهم علامة وهي العمائم، أو الملائكة جعلوا خيلهم نوعاً خاصاً وهي البَلَق، فقد سَوَّمُوا خيلهم»<sup>(١)</sup>.

ووجه قراءة الكسر أبانه الإمام الطبري بما لا مزيد عليه، فثبت من هذا كله صحة القراءتين معني، وتعاضدهما، فهم مسوِّمين مسوِّمين لغيرهم. والله أعلم.

---

(١) الدر المصون: ٣/٣٨٧.



**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ١٤٠].

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الآية: ١٧٢]. (٢٣٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو بكر وحمة والكسائي وخلف: ﴿قَرْحٌ﴾ في الموضعين، و﴿الْقَرْحُ﴾ بضم القاف في الثلاثة، والباقون من العشرة: بفتحها فيها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بفتح القاف من ﴿قَرْحٌ﴾، فقال:

« اختلف القرّاءة في قراءة ذلك. فقرّأته عامة قرّاءة أهل الحجاز والمدينة والبصرة: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾، كلاهما بفتح القاف، بمعنى: إن يمسسكم القتل والجراح يا معشر أصحاب محمد، فقد مس القوم من أعدائكم من المشركين قرح قتل وجراح مثله.

وقرأ ذلك عامة قرّاءة الكوفة: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾. كلاهما بضم القاف.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾، بفتح القاف في الحرفين؛ لإجماع أهل التأويل على أن معناه: القتل والجراح، فذلك يدل على أن القراءة هي الفتح.

(١) انظر: التيسير، ص ٩٠، وتحبير التيسير، ص ٣٢٧، والنشر: ٢/٢٤٢.

وكان بعض أهل العربية يزعم أن (الْقَرْح) و (الْقُرْح) لغتان بمعنى واحد. والمعروف عند أهل العلم بكلام العرب ما قلنا..»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بضم القاف متواترة من حيث الثبوت، وفيها أوجه:

الأول: قيل: الضم والفتح لغتان بمعنى واحد، وقد نقل ذلك بعض أهل العربية، ومن علم حجة على من لم يعلم.

ثم اختلف القائلون بهذا، فقال بعضهم: المراد بهما الجرح نفسه. وقال بعضهم: منهم الأخفض المراد بهما المصدر. يقال: قَرَحَ الجُرْحُ يَقْرُحُ قَرْحًا وَقُرْحًا<sup>(٢)</sup>.

قال مكي بن أبي طالب: « والقَرَح والقُرْح لغتان عند الكسائي، والأخفض، وقطرب، كالضَعْف والضُعْف »<sup>(٣)</sup>.

وقيل: « الفتح لغة تهامة والحجاز، والضم لغة نجد »<sup>(٤)</sup>.

وقيل: « ﴿ الْقَرْحُ ﴾ - بفتح القاف - في لغة قريش الجُرْح، وبضمها في لغة غيرهم »<sup>(٥)</sup>.

وهناك من فرق بينهما فقال: (الْقَرْح) بالضم: ألم الجراح، و (الْقُرْح) بالفتح: الجِرَاح<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٧/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) انظر: تفسير الماوردي: ١/ ٤٢٦، والبغوي: ١/ ٥١٤، والكشاف: ١/ ٤١٨، ومفاتيح الغيب:

٩/ ٣٧١-٣٧٢، وتفسير البيضاوي: ٢/ ٤٠، والخازن: ١/ ٣٠١، والدر المصون: ٣/ ٤٠٢، وتفسير

النيسابوري: ٢/ ٢٦٤، وروح المعاني: ٢/ ٢٨٢.

(٣) الهداية: ٢/ ١١٣٥.

(٤) مفاتيح الغيب: ٩/ ٣٧٢.

(٥) التحرير والتنوير: ٤/ ٩٩.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣٤، وتفسير ابن أبي زمنين: ١/ ٣٢٠، والثعلبي: ٣/ ١٧٣،

والماوردي: ١/ ٤٢٦، والكشاف: ١/ ٤١٨.

قال السَّمْعَانِي: والأكثر على هذا القول<sup>(١)</sup>.

قال أبو الحسن الأَخْفَش: (الْقَرْح) وَ (الْقَرْح) مصدران بمعنى واحد<sup>(٢)</sup>.

ومن قال الْقَرْح - بالفتح - الجراحات بأعيانها، وَالْقَرْح - بضم القاف - ألم الجراحات قُبِلَ منه إذا أتى برواية؛ لأن هذا مما لا يعلم بقياس<sup>(٣)</sup>.

الثاني: « أنه بالفتح مصدر، وبالضم اسم »<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عطية: « قال أبو علي: هما لغتان، كَالضَّعْف والضُّعْف والكَّرِه والكُّرِه، والفتح أولى؛ لأنها لغة أهل الحجاز، والأخذ بها أوجب؛ لأن القرآن عليها نزل.

قال القاضي أبو محمد: هذه القراءات لا يُظَنُّ إلا أنها مروية عن النبي - عليه السلام - وبجميعها عارض جبريل - عليه السلام - مع طول السنين، توسعة على هذه الأمة، وتكملة للسبعة الأحرف حسب ما بيناه في صدر هذا التعليق، وعلى هذا لا يقال: هذه أولى من جهة نزول القرآن بها، وإن رجحت قراءة فبوجه غير وجه النزول »<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حيان: « قال أبو علي: والفتح أولى انتهى. ولا أولوية إذ كلاهما متواتر »<sup>(٦)</sup>. والله

أعلم.

(١) انظر: تفسير السمعاني: ١ / ٣٦١.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٣٣.

(٣) المحرر الوجيز: ١ / ٥١٣.

(٤) مفاتيح الغيب: ٩ / ٣٧٢.

(٥) المحرر الوجيز: ١ / ٥١٣.

(٦) البحر المحيط: ٣ / ٣٥٤.

**المطلب السادس:** قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ [الآية: ١٤٦]. (٢٣٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون وابن عامر وأبو جعفر: ﴿ قُتِلَ مَعَهُ ﴾ بالألف وفتح القاف والتاء، والباقون من العشرة: ﴿ قُتِلَ مَعَهُ ﴾ بضم القاف وكسر التاء من غير ألف<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بـ ﴿ قُتِلَ مَعَهُ ﴾، واستحسن ابن عطية ترجيح الطبري.

فقال الطبري: « اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾.

فقرأ ذلك جماعة من قرأة الحجاز والبصرة: ﴿ قُتِلَ ﴾ بضم القاف.

وقرأه جماعة أخرى: بفتح القاف، وبالألف. وهي قراءة جماعة من قرأة الحجاز والكوفة.

قال أبو جعفر: فأما من قرأ: ﴿ قُتِلَ ﴾ فإنه اختار ذلك لأنه قال: لو قتلوا لم يكن لقوله: ﴿ فَمَا وَهَنُوا ﴾، وجه معروف؛ لأنه يستحيل أن يوصفوا بأنهم لم يهِنوا ولم يضعفوا بعد ما قتلوا.

وأما الذين قرؤوا ذلك: ﴿ قُتِلَ ﴾ فإنهم قالوا: إنما عنى بالقتل النبيّ وبعض من معه من الربيين دون جميعهم، وإنما نفى الوهن والضعف عن بقى من الربيين ممن لم يقتل.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب، قراءة من قرأ: بضم القاف:

﴿ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾؛ لأن الله - عز وجل - إنما عاتب بهذه الآية والآيات التي قبلها من

قوله: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ [آل عمران، من الآية: ١٤٢]

الذين انهزموا يوم أحد، وتركوا القتال، أو سمعوا الصائح يصيح: (إن محمداً قد قتل).

(١) انظر: التيسير، ص ٩٠، وتحبير التيسير، ص ٣٢٧، والنشر: ٢/ ٢٤٢.

فعدلهم الله عز وجل على فرارهم وتركهم القتال فقال: أفائن مات محمد أو قتل، أيها المؤمنون، ارتددتم عن دينكم وانقلبتم على أعقابكم؟ ثم أخبرهم عما كان من فعل كثير من أتباع الأنبياء قبلهم، وقال لهم: هلا فعلتم كما كان أهل الفضل والعلم من أتباع الأنبياء قبلكم يفعلونه إذا قتل نبيهم من المضي على منهاج نبيهم، والقتال على دينه أعداء دين الله، على نحو ما كانوا يقاتلون مع نبيهم ولم تهنوا ولم تضعفوا، كما لم يضعف الذين كانوا قبلكم من أهل العلم والبصائر من أتباع الأنبياء إذا قتل نبيهم، ولكنهم صبروا لأعدائهم حتى حكم الله بينهم وبينهم؟ وبذلك من التأويل جاء تأويل المتأولين»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية: « قال أبو الفتح: وهذه القراءة تقوي قول من قال من السبعة: إن ﴿ قُتِلَ ﴾ بتخفيف التاء أو ﴿ قَتَلَ ﴾ إنما يستند إلى الربيين، ورجح الطبري استناد ﴿ قُتِلَ ﴾ إلى (النبي) بدلالة نازلة محمد ﷺ، وذلك أن المؤمنين إنما تخاذلوا لَمَّا قِيلَ قتل محمد، فضرب المثل بنبي قتل.

قال القاضي أبو محمد: وإذا لم يسند الفعل إلى ﴿ نَبِيٍّ ﴾ فإنما يجيء معنى الآية: تثبيت المؤمنين بعد من قتل منهم فقط، وترجيح الطبري حسن، ويؤيد ذلك ما تقدم من قوله تعالى: ﴿ أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾ [آل عمران، من الآية: ١٤٤]. وحجة من قرأ ﴿ قَتَلَ ﴾ أنها أعم في المدح؛ لأنه يدخل فيها من قتل ومن بقي»<sup>(٢)</sup>.

**الروء:** القراءتان متواترتان من حيث الثبوت، وحجة من قرأ بالألف وفتح القاف والتاء: فلقوله تعالى: ﴿ فَمَا وَهَنُوا ﴾، لأنهم لو قتلوا لم يكن لقوله تعالى: ﴿ فَمَا وَهَنُوا ﴾ وجه معروف؛ لأنه يستحيل أن يوصفوا بأنهم لم يهنوا بعدما قتلوا، وكان ابن مسعود يقول:

(١) تفسير الطبري: ٧/٢٦٤-٢٦٥.

(٢) المحرر الوجيز: ١/٥٢٠.

﴿ قَتَلَ ﴾ ألا ترى: أنه يقول ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup>. وهي قراءة ابن مسعود، واختيار أبي عبيد.

على أن ﴿ قَتَلَ ﴾ أبلغ في مدح الجميع من معنى ﴿ قُتِلَ ﴾؛ لأن الله إذا مدح من قتل خاصة دون من قاتل لم يدخل في المديح غيرهم، فمدح من قاتل أعم للجميع من مدح من قتل دون من قاتل؛ لأن الجميع داخلون في الفضل وإن كانوا متفاضلين<sup>(٢)</sup>.

قال الرازي: « وحجة هذه القراءة: أن المراد من هذه الآية ترغيب الذين كانوا مع النبي ﷺ في القتال، فوجب أن يكون المذكور هو القتال »<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عطية: « حجة من قرأ ﴿ قَتَلَ ﴾ أنها أعم في المدح؛ لأنه يدخل فيها من قتل ومن بقي.

قال الفقيه أبو محمد: ويحسن عندي على هذه القراءة إسناد الفعل إلى (الربيين)، وعلى قراءة ﴿ قُتِلَ ﴾ إسناده إلى ﴿ نَبِيٍّ ﴾<sup>(٤)</sup>.

وتعقبه أبو حيان بقوله: « ﴿ قُتِلَ ﴾ : يظهر أنها مدح، وهي أبلغ في مقصود الخطاب؛ لأنها نص في وقوع القتل، ويستلزم المقاتلة. وقاتل: لا تدل على القتل، إذ لا يلزم من المقاتلة وجود القتل. قد تكون مقاتلة ولا يقع قتل. وما ذكر من أنه يحسن عنده ما ذكر لا يظهر حسنه، بل القراءتان تحتملان الوجهين »<sup>(٥)</sup>.

أما ترجيحهم قراءة ﴿ قَتَلَ ﴾ لقوله بعد ذلك: ﴿ فَمَا وَهَنُوا ﴾ وإذا قتلوا فكيف

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه: ٣/ ١٠٩٤، برقم (٥٢٨).

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ١٧٥-١٧٦، وتفسير الثعلبي: ٣/ ١٨١، والهداية: ٢/ ١١٤٧.

(٣) مفاتيح الغيب: ٣٨٠/٩.

(٤) المحرر الوجيز: ١/ ٥٢٠.

(٥) البحر المحيط: ٣/ ٣٧٠.

يوصفون بذلك؟ إنما يوصف بهذا الأحياء، فالجواب: أن معناه: (قتل بعضهم)، كما تقول: قتل بنو فلان في وقعة كذا ثم انتصروا<sup>(١)</sup>.

ورجح كون ﴿قُتِلَ﴾ مسنداً إلى ضمير النبي أن القصة بسبب غزوة أحد وتجادل المؤمنين حين قيل: إن محمداً قد مات مقتولاً، ويؤيده قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران، من الآية: ١٤٤] وإليه ذهب ابن عباس، والطبري، وجماعة.

وذهب الحسن وابن جبير وجماعة: إلى أن القتل للربيين، قالوا: لأنه لم يقتل نبي في حرب قط. ونصر الزمخشري هذا بقراءة ﴿قُتِلَ﴾ بالتشديد، يعني أن التكثير لا يتأتى في الواحد وهو النبي. وهذا الذي ذكره الزمخشري سبقه إليه ابن جني.

والصواب أنه على كل من هذه القراءات يصلح أن يسند الفعل إلى ضمير ﴿نَبِيِّ﴾، وأن يرفع (ربيين)<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة هذه المناقشة تبين أن القراءتين متواترتان، وهما صحيحتان من حيث المعنى صحة جعلت كل واحدة منهما تكاد تفضل في المعنى أختها، فهما إذاً صحيحتان، متعاضدتان في أداء المعنى على الوجه الأكمل. والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٣/٤٣٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٧٠، والدر المصون: ٣/٤٢٩.

**المطلب السابع:** قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ وَمَنْ يُغَلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۗ ﴾

﴿ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۗ ﴾ . [الآية: ١٦١]. (٢٣٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿ أَنْ يُغَلَّ ﴾ بفتح الياء وضم الغين، والباقون من العشرة: بضم الياء وفتح الغين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بفتح الياء وضم الغين من ﴿ يُغَلَّ ﴾، فقال:

« القول في تأويل قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ .

اختلفت القراء في قراءة ذلك. فقرأته جماعة من قرأة الحجاز والعراق: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾، بمعنى: أن يخون أصحابه فيما أفاء الله عليهم من أموال أعدائهم. واحتج بعض قارئ هذه القراءة: أن هذه الآية نزلت على رسول الله ﷺ في قتيبة فُقدت من مغنم القوم يوم بدر، فقال بعض من كان مع النبي ﷺ: لعل رسول الله ﷺ أخذها!. ورووا في ذلك روايات، فمنها.. حدثنا ابن أبي الشوارب قال، حدثنا عبد الواحد قال، حدثنا خصيف قال، سألت سعيد بن جبير: كيف تقرأ هذه الآية: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ أو: ﴿ يُغَلَّ ﴾؟ قال: لا بل ﴿ يُغَلَّ ﴾، فقد كان النبي والله يُغَلُّ ويقتل.

وقال آخرون ممن قرأ ذلك كذلك، بفتح الياء وضم الغين: إنما نزلت هذه الآية في طلائع كان رسول الله ﷺ وجَّههم في وجهه، ثم غنم النبي ﷺ فلم يقسم للطلائع، فأنزل الله عز وجل هذه الآية على نبيه ﷺ، يعلمه فيها أن فعله الذي فعله خطأ، وأن الواجب عليه في الحكم أن يقسم للطلائع مثل ما قسم لغيرهم، ويعرفه الواجب عليه من الحكم فيما أفاء الله عليه من الغنائم، وأنه ليس له أن يخص بشيء منها أحداً ممن شهد الواقعة -أو ممن كان رداءً

(١) انظر: التيسير، ص ٩١، وتحبير التيسير، ص ٣٢٩، والنشر: ٢/ ٢٤٣.



لهم في غزوهم - دون أحد..

وقال آخرون ممن قرأ ذلك بفتح الياء وضم الغين: إنما أنزل ذلك تعريفاً للناس أن النبي ﷺ لا يكتُم من وحي الله شيئاً..

قال أبو جعفر: فتأويل قراءة من قرأ ذلك كذلك: ما ينبغي لنبي أن يكون غالباً، بمعنى أنه ليس من أفعال الأنبياء خيانة أممهم.

يقال منه: (غَلَّ الرجل فهو يُغَلُّ)، إذا خان، (غُلُوًّا). ويقال أيضاً منه: (أغَلَّ الرجل فهو يُغَلُّ إغلالاً)، كما قال شريح: (ليس على المستعير غير المُغَلِّ ضَمَانٌ)، يعني: غير الخائن.

ويقال منه: (أغَلَّ الجازر)، إذا سرق من اللحم شيئاً مع الجلد.

وبما قلنا في ذلك جاء تأويل أهل التأويل..

وقرأ ذلك آخرون: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ بضم الياء وفتح الغين، وهي قراءة عظم قرأة أهل المدينة والكوفة.

واختلف قارئو ذلك كذلك في تأويله.

فقال بعضهم: معناه: ما كان لنبي أن يغله أصحابه، ثم أسقط (الأصحاب)، فبقي الفعل غير مسمّى فاعله. وتأويله: وما كان لنبي أن يخان.

\* ذكر من قال ذلك: حدثني يعقوب بن إبراهيم قال، حدثنا هشيم قال، أخبرنا عوف، عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ قال عوف، قال الحسن: أن ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾، يقول: وما كان لنبي أن يغله أصحابه الذين معه من المؤمنين، ذكر لنا أن هذه الآية نزلت على النبي ﷺ يوم بدر، وقد غلَّ طوائف من أصحابه.

\* حدثنا الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق قال، أخبرنا معمر، عن قتادة، في

قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾، قال: أن يغله أصحابه.

\* حدث عن عمار قال، حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع، قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾، قال الربيع بن أنس، يقول: ما كان لنبي أن يغله أصحابه الذين معه، قال: ذُكِرَ لنا -والله أعلم-: أن هذه الآية أنزلت على نبي الله ﷺ يوم بدر، وقد غلَّ طوائف من أصحابه.

وقال آخرون منهم: معنى ذلك: وما كان لنبي أن يتهم بالغلول فيخون ويسرق. وكان متأولي ذلك كذلك، وجَّهوا قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ إلى أنه مراد به: (يغلل)، ثم خففت العين من (يفعل)، فصارت (يفعل) كما قرأ من قرأ قوله: ﴿ فَأَنَّهُمْ لَا يُكذِّبُونَكَ ﴾ [الأنعام، من الآية: ٣٣] بتأول: يُكذِّبُونَكَ.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي: قراءة من قرأ: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ

يُغَلَّ ﴾ بمعنى: ما الغلول من صفات الأنبياء، ولا يكون نبياً من غلَّ.

وإنما اخترنا ذلك؛ لأن الله -عز وجل- أوعد عقيب قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ أهل الغلول فقال: ﴿ وَمَنْ يُغَلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾، الآية والتي بعدها. فكان في وعيده عقيب ذلك أهل الغلول الدليل الواضح على أنه إنما نهى بذلك عن الغلول، وأخبر عباده أن الغلول ليس من صفات أنبيائه بقوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ لأنه لو كان إنما نهى بذلك أصحاب رسول الله ﷺ أن يتهموا رسول الله ﷺ بالغلول، لعقب ذلك بالوعيد على التُّهْمَةِ وسوء الظن برسول الله ﷺ، لا بالوعيد على الغلول. وفي تعقيبه ذلك بالوعيد على الغلول بيانٌ بين أنه إنما عرّف المؤمنين وغيرهم من عباده أن الغلول منتفٍ من صفة الأنبياء وأخلاقهم؛ لأن ذلك جرم عظيم، والأنبياء لا تأتي مثله.

فإن قال قائل ممن قرأ ذلك كذلك: فأولى منه (وما كان لنبي أن يخونه أصحابه)، إن كان ذلك كما ذكرت، ولم يعقب الله قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغَلَّ ﴾ إلا بالوعيد على الغلول، ولكنه إنما وجب الحكم بالصحة لقراءة من قرأ: ﴿ يُغَلَّ ﴾ بضم الياء وفتح الغين؛ لأن معنى ذلك:

وما كان للنبي أن يغله أصحابه، فيخونوه في الغنائم؟  
 قيل له: أفكان لهم أن يغلوا غير النبي ﷺ فيخونوه، حتى حُصوا بالنهي عن خيانة النبي ﷺ؟  
 فإن قالوا: نعم، خرجوا من قول أهل الإسلام؛ لأن الله لم يبيح خيانة أحد في قول أحد من أهل  
 الإسلام قط» (١).

**الرد:** القراءتان متواترتان نقلاً، ووجههما في العربية قوي جداً.

فمن قرأ: ﴿أَنْ يُغَلَّ﴾ فهو على وجهين:

أحدهما: ما كان لنبي أن يغله أصحابه، أي: يخونوه. ثم أسقط الأصحاب فبقي الفعل غير  
 مسمى فاعله، وتأويله: ما كان لنبي أن يخان.

والوجه الثاني: أن يكون ﴿يُغَلَّ﴾ بمعنى: يخون، المعنى: ما كان لنبي أن يخون، أي:  
 ينسب إلى الخيانة؛ لأن نبي الله لا يخون؛ إذ هو أمين الله في الأرض (٢).

«وقيل معنى هذه القراءة: أن يوجد غالباً، كما تقول أحمدت الرجل، إذا أصبته محموداً،  
 فعلى هذا القول يرجع معنى هذه القراءة، إلى معنى فتح الياء» (٣).

«والفعل مشتق من الغلول، وهو أخذ شيء من الغنيمة بدون إذن أمير الجيش، والغلول  
 مصدر غير قياسي، ويطلق الغلول على الخيانة في المال مطلقاً» (٤).

وأما ﴿يُغَلَّ﴾ فقد بين الإمام الطبري وجهها بما لا مزيد عليه.

فثبت بهذا كله تحريم الغلول في حق الأنبياء وأتباعهم. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٣٤٨/٧-٣٥٥.

(٢) انظر: معاني القراءات للأزهري: ١/٢٨٠، وحجة ابن زنجلة، ص ١٨٠.

(٣) تفسير ابن جزي: ١/١٧٠. وانظر: الهداية: ٢/١١٦٣، والكشاف: ١/٤٣٣.

(٤) التحرير والتنوير: ١٥٥/٤.

## – المبحث الرابع: سورة النساء:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾. [من الآية: ١].

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ بخفض الميم، والباقون من العشرة: بنصبها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام ابن عطية قراءة الجر في ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾، واعترض عليها بأنها فاسدة من جهة المعنى؛ إذ تقتضي جواز الحلف بالأرحام، فقال:

«المضممر المخفوض لا ينفصل، فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف.

ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، أحدهما: أن ذكر (الأرحام) فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام، وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يردُّ ذلك في قوله -عليه السلام-: (من كان حالماً فليحلف بالله، أو ليصمت)<sup>(٢)</sup>، وقالت طائفة: إنما خفض ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ على جهة القسم من الله على ما اختص به لا إله إلا

(١) انظر: التيسير، ص ٩٣، وتحبير التيسير، ص ٣٣٤، والنشر: ٢/٢٤٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: الشهادات، باب: (كيف يستحلف): ٣/١٨٠، برقم (٢٦٧٩).

هو من القسم بمخلوقاته، ويكون المقسم عليه فيما بعد من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، وهذا كلام يأباه نظم الكلام وسرده، وإن كان المعنى يخرج به»<sup>(١)</sup>.

وقد سبقه لهذا الطعن الزجاج<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** قراءة حمزة: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ بالخفض متواترة نقلاً.

وأما الاحتجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله ﷺ: (لا تحلفوا بأبائكم)<sup>(٣)</sup> فيمكن الجواب عنه بأن هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية؛ لأنهم كانوا يقولون: أسألك بالله والرحم، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل<sup>(٤)</sup>.

« قال ابن الأنباري: إنما أراد حمزة الخبر عن الأمر القديم الذي جرت عادتهم به، فالمعنى: الذي كنتم تساءلون به وبالأرحام في الجاهلية»<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حيان: « وأما قول ابن عطية: (ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان)، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه. إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة: عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت. وأقرأ الصحابة أبي بن كعب عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه

(١) المحرر الوجيز: ٥ / ٢.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٦ / ٢.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والندور، باب: (لا تحلفوا بأبائكم): ١٣٢ / ٨، برقم (٦٦٤٨)، ومسلم في كتاب: الأيمان، باب: (النهي عن الحلف بغير الله تعالى): ١٢٦٧ / ٣، برقم (١٦٤٦).

(٤) انظر: مفاتيح الغيب: ٤٨٠ / ٩.

(٥) زاد المسير: ٣٦٧ / ١.

كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم، وحمزة رضي الله عنه : أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمدان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجعفر بن محمد الصادق، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر.

وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقةً في الحديث، وهو من الطبقة الثالثة، ولد سنة: ثمانين، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة، وأم الناس سنة: مائة، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة منهم: سفيان الثوري، والحسن بن صالح. ومن تلاميذه جماعة، منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكسائي. وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض.

وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه؛ لئلا يطلع غمراً على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء ظناً بها وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك.

ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنايش<sup>(١)</sup> المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ<sup>(٢)</sup>.

(١) جمع كُنَّاش، والكنايش معروفة، وهي ما يكتب فيه طالب العلم كل شيء من غير تنقيح وتمييز، كما قال أحدهم: لا بد للطالب من كُنَّاش .∴ يكتب فيه العلم وهو ماشي.

(٢) البحر المحيط: ٣/٤٩٨-٥٠٠.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ بِأَلْقَسِطٍ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ

عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَنْ

تَعْدِلُوا وَإِن تَلُوتُوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿ [الآية: ١٣٥]. (٢٣٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وحمزة: ﴿وَإِن تَلُوتُوا﴾ بضم اللام وإسكان الواو،

والباقون من العشرة: بإسكان اللام وبعدها واو: الأولى مضمومة، والثانية ساكنة<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بضم اللام، وواو واحدة من حيث اللغة والمعنى،

فقال:

« واختلفت القرآءة في قراءة قوله: ﴿وَإِن تَلُوتُوا﴾ : فقرأ ذلك عامة قرآءة الأمصار سوى

الكوفة: ﴿وَإِن تَلُوتُوا﴾ بواوين، من: (لواني الرجل حقي، والقوم يلوونني ديني) وذلك إذا

مطلوه (لياً).

وقرأ ذلك جماعة من قرآءة أهل الكوفة: ﴿وَإِن تَلُوتُوا﴾ بواو واحدة.

ولقراءة من قرأ ذلك كذلك وجهان، أحدهما: أن يكون قارئها أراد همز الواو لانضمامها،

ثم أسقط الهمز، فصار إعراب الهمز في اللام إذ أسقطه، وبقيت واو واحدة. كأنه أراد:

(تَلُوتُوا) ثم حذف الهمز. وإذا عني هذا الوجه كان معناه معنى من قرأ: ﴿وَإِن تَلُوتُوا﴾ بواوين

غير أنه خالف المعروف من كلام العرب: وذلك أن الواو الثانية من قوله: ﴿تَلُوتُوا﴾ واو

جمع، وهي علمٌ لمعنى، فلا يصح همزها، ثم حذفها بعد همزها، فبطل علم المعنى الذي له

أدخلت الواو المحذوفة.

والوجه الآخر: أن يكون قارئها كذلك أراد: أن ﴿تَلُوتُوا﴾ من: (الولاية)، فيكون معناه:

وأن تلووا أمور الناس وتتركوا. وهذا معنى إذا وجّه القارئ قراءته على ما وصفنا إليه خارج

(١) انظر: التيسير، ص ٩٧، وتحبير التيسير، ص ٣٤٣، والنشر: ٢/ ٢٥٢.

عن معاني أهل التأويل، وما وجه إليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون، تأويل الآية.

قال أبو جعفر: فإذ كان فساد ذلك واضحاً من كلا وجهيه فالصواب من القراءة الذي لا يصلح

غيره: أن يقرأ به عندنا: ﴿وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا﴾ بمعنى: (اللي) الذي هو مطلق<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بلام مضمومة وواو ساكنة متواترة نقلاً، وهي قراءة الإمامين: ابن عامر وحمزة كما سبق.

أما وجه القراءة بها: ففيها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو قول الزجاج والفراء والفراسي: أنه من (لوى يلوي) كقراءة الجماعة، إلا أن الواو المضمومة قلبت همزة كقلبها في ﴿أَقْتَّتْ﴾، ثم نقلت حركة هذه الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفت فصار تلوا كما ترى، ويكون المعنى واحداً<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنه من (لوى يلوي) أيضاً. إلا أن الضمة استثقلت على الواو الأولى فنقلت إلى اللام الساكنة تخفيفاً، فالتقى ساكنان وهما الواوان، فحذفت الأولى منهما<sup>(٣)</sup>.

قال السمين الحلبي: « وفي هذين التخريجين نظر، وهو أن لام الكلمة قد حذفت أولاً كما قررتة فصار وزنه: تفعوا، بحذف اللام، ثم حذفت العين ثانياً فصار وزنه: تفوا، وذلك إجحاف بالكلمة<sup>(٤)</sup> ».

وقيل: إن أصله: (وإن تلوا) فأدخلت إحدى الواوين في الأخرى تخفيفاً<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٣١٠-٣١١.

(٢) انظر: الهداية: ١٤٩٨/٢، والدر المصون: ١١٨/٤.

(٣) انظر: الدر المصون: ١١٨/٤، وتفسير الجلالين، ص ١٢٧، والتحرير والتنوير: ٢٢٨/٥.

(٤) انظر: الدر المصون: ١١٨-١١٩.

(٥) انظر: تفسير السمعاني: ٤٨٩-٤٩٠، والبيهقي: ٧١٢/١.



الثالث: أن هذه القراءة مأخوذة من (الولاية)، بمعنى: وإن وليتم إقامة الشهادة أو وليتم الأمر فتعدلوا عنه، والأصل: (توليوا) فحذفت الواو الأولى؛ لوقوعها بين حرف المضارعة وكسرة، فصار (تليوا) كتعدوا وبابه، فاستثقلت الضمة على الياء ففعل بها ما تقدم في (تلوا)<sup>(١)</sup>.

قال مكي بن أبي طالب: « وحجة من قرأ بضم اللام: أنه جعله من: ولي يلي، وأصله: (توليوا)، ثم حذفت الواو التي هي فاء الفعل على الأصول؛ للاعتلال في (يعد) و (يزن)، فدليل حمله على (ولي) أن بعده: ﴿أَوْ تُعْرَضُوا﴾، فهو نقيض (تلوا)؛ لأن ولاية الشيء الإقبال عليه، ونقيضه: الإعراض عنه، فإنما قيل لهم: وإن تلوا الأمر فتعدلوا فيه أو تعرضوا عنه فلا تلوه ولا تعدلوا فيه إن وليتموه، فإن الله بما تعملون خبيراً.

ولمّا كان من قرأه بضم اللام معناه: الإعراض؛ لأن اللّٰي في الشيء: العوج فيه، والعوج في الحق: الإعراض عن إقامته، ف(تلوا) بواوين في المعنى هو: الإعراض، فالقراءة بضم اللام يفيد معنيين: الولاية ونقيضها الإعراض، والقراءة بواوين تفيد معنى واحداً، لأن اللّٰي هو الإعراض، ويحتمل أن تكون القراءة بضم اللام كالقراءة بإسكانها، وذلك أن أصله: (تلوا)، فاستثقلت الضمة على الواو، وبعدها واو أخرى، وألقيت الحركة على اللام، وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين، فهو في القراءة كالقراءة بإسكان اللام وواوين. وقيل: إنما أبدل من الواو المضمومة همزة، ثم خففها بإلقاء حركتها على اللام، فصارت

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٤٧/١، والهداية: ١٤٩٨/٢، وتفسير الماوردي: ٥٣٥/١، والسمعاني: ٤٩٠/١، والكشاف: ٥٧٥/١، وزاد المسير: ٤٨٥/١، ومفاتيح الغيب: ٢٤٢/١١، والنسفي: ٤٠٤/١، وابن جزي: ٢١٣/١، والخازن: ٤٣٧/١، والدر المصون: ١١٩/٤، وتفسير النيسابوري: ٥١٢/٢، وأبي السعود: ٢٤٢/٢، وفتح القدير: ٦٠٤/١.

(تلوا)، وأصلها: (تلووا)، فتنفق القراءتان على هذا التقدير»<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: «فالقراءة بضم اللام تفيد معنيين: الولاية والإعراض، والقراءة بواوین تفيد معنى واحداً وهو الإعراض. وزعم بعض النحويين أن من قرأ ﴿تَلُوا﴾ فقد لحن، لأنه لا معنى للولاية هنا. قال النحاس وغيره: وليس يلزم هذا ولكن تكون: ﴿تَلُوا﴾ بمعنى (تلوا) وذلك أن أصله (تلوا) فاستثقلت الضمة على الواو بعدها واو أخرى، فألقيت الحركة على اللام وحذفت إحدى الواوین لالتقاء الساكنين، وهي كالقراءة بإسكان اللام وواوین، ذكره مكّي. وقال الزجاج: المعنى على قراءته (وإن تلووا) ثم همز الواو الأولى فصارت (تلوا) ثم خففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام فصارت ﴿تَلُوا﴾ وأصلها (تلوا). فتنفق القراءتان على هذا التقدير»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: «ولحن بعض النحويين قارئ هذه القراءة. قال: لا معنى للولاية هنا. وهذا لا يجوز لأنها قراءة متواترة في السبع، ولها معنى صحيح وتخريج حسن. فنقول: اختلف في قوله: ﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾ : فقيل: هي من الولاية أي: وإن وليتم إقامة الشهادة أو أعرضتم عن إقامتها، والولاية على الشيء هو الإقبال عليه. وقيل: هو من الي وأصله: تلووا، وأبدلت الواو المضمومة همزة، ثم نقلت حركتها إلى اللام وحذفت. قال الفراء، والزجاج، وأبو علي، والنحاس، ونقل عن النحاس أيضاً أنه استثقلت الحركة على الواو فألقيت على اللام، وحذفت إحدى الواوین لالتقاء الساكنين»<sup>(٣)</sup>.

وقال السمين الحلبي: «وقد طعن قوم على قراءة حمزة وابن عامر -منهم أبو عبيد- قالوا:

(١) الكشف: ٣٩٩/١.

(٢) تفسير القرطبي: ٤١٤/٥. وانظر: معاني القرآن للزجاج: ١١٨/٢، ومعاني القرآن للنحاس: ٢١٥/٢.

(٣) البحر المحيط: ٩٧/٤. وانظر: معاني القرآن للفراء: ٢٩١/١.

لأن معنى (الولاية) غير لائق بهذا الموضوع. قال أبو عبيد: (القراءة عندنا بواوين مأخوذة من لويث، وتحقيقه في تفسير ابن عباس: هو القاضي يكون ليه وإعراضه عن أحد الخصمين للآخر).

وهذا الطعن ليس بشيء؛ لأنها قراءة متواترة ومعناها صحيح، لأنه إن أخذناها من (الولاية) كان المعنى على ما تقدم، وإن أخذناها من (الي) فالأصل: (تلووا) كالقراءة الأخرى، وإنما فعل بها ما تقدم من قلب الواو همزة ونقل حركتها، أو من نقل حركتها من غير قلب فتنفق القراءتان في المعنى»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٤/١١٩.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ﴾. [من الآية: ٩٤]. (٢٣٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر وحزمة وخلف: ﴿السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ - وهو الأخير - بغير ألف، والباقون من العشرة: بالألف<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة: ﴿السَّلَامَ﴾ بالألف، فقال:

«واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾.

فقرأ ذلك عامة قرأة المكيين والمدنيين والكوفيين: ﴿السَّلَامَ﴾ بغير ألف، بمعنى: الاستسلام.

وقرأ بعض الكوفيين والبصريين: ﴿السَّلَامَ﴾ بألف، بمعنى: التحية.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ بمعنى: من استسلم لكم، مدعناً لله بالتوحيد، مقرراً لكم بملئكم.

وإنما اخترنا ذلك؛ لاختلاف الرواية في ذلك: فمن رَوَى أنه استسلم بأن شهد شهادة الحق وقال: (إني مسلم)، ومن رَوَى أنه قال: (السلام عليكم)، فحياهم تحية الإسلام ومن رَوَى أنه كان مسلماً بإسلامٍ قد تقدم منه قبل قتلهم إياه، وكل هذه المعاني يجمعه ﴿السَّلَامَ﴾؛ لأن المسلم مستسلم، والمحيي بتحية الإسلام مستسلم، والمتشهد شهادة الحق مستسلم لأهل الإسلام، فمعنى: ﴿السَّلَامَ﴾ جامع جميع المعاني التي رُويت في أمر

(١) انظر: التيسير، ص ٩٧، وتحرير التيسير، ص ٣٤١-٣٤٢، والنشر: ٢/ ٢٥١.

المقتول الذي نزلت في شأنه هذه الآية، وليس ذلك في ﴿السَّلَام﴾؛ لأن (السلام) لا وجه له في هذا الموضع إلا التحية. فلذلك وصفنا ﴿السَّلَام﴾ بالصواب<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بإثبات الألف متواترة نقلاً، وقد رجح الإمام الطبري القراءة بحذف الألف وذلك لأنها تشمل المعنى الأعم.

ووجه القراءة بإثبات الألف: أي: التحية. وحجتهم في ذلك: أن المقتول قال لهم السلام عليكم فقتلوه، وأخذوا سلبه، فأعلم الله أن حق من ألقى السلام أن يتبين أمره<sup>(٢)</sup>.

فإن كان قال السلام فهو ظاهر، وإن كان قال الشهادة فهي عنوان السلام والسلامة من القتل. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٨١-٨٢/٩.

(٢) انظر: حجة ابن زنجلة، ص ٢٠٩.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ

وَأَلْسَابَاطٍ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ۗ ﴾ . [من الآية: ١٦٣].

وقوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۗ وَآتَيْنَا

دَاوُدَ زَبُورًا ۗ ﴾ . [سورة الإسراء، الآية: ٥٥].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنۢ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرثُهَا عِبَادِيَ

الصَّٰلِحِينَ ۗ ﴾ . [سورة الأنبياء، الآية: ١٠٥]. (٢٣٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة وخلف: ﴿ زُبُورًا ﴾ في النساء [من الآية: ١٦٣]، وفي الإسراء

[من الآية: ٥٥]، وفي الأنبياء [من الآية: ١٠٥] : ﴿ فِي الزُّبُورِ ﴾ في الثلاثة بضم الزاي، والباقون من

العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري والرازي القراءة بفتح الزاي من ﴿ زُبُورًا ﴾ .

فقال الطبري: « وأما قوله: ﴿ وَعَايِنَا دَاوُدَ زُبُورًا ﴾ ، فإن القرأة اختلفت في قراءته.

فقرأته عامة قرأة أمصار الإسلام -غير نفر من قرأة الكوفة- : ﴿ وَعَايِنَا دَاوُدَ زُبُورًا ﴾ بفتح

الزاي على التوحيد، بمعنى: وآتينا داود الكتاب المسمى (زبوراً).

وقرأ ذلك بعض قرأة الكوفيين: ﴿ وَعَايِنَا دَاوُدَ زُبُورًا ﴾ بضم الزاي جمع (زُبُرٍ). كأنهم

وجهوا تأويله: وآتينا داود كتباً وصحفاً مزبورة.

من قولهم: (زُبرت الكتاب أزره زُبْرًا)، و (ذُبرته أذُبره ذُبْرًا)، إذا كتبه.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا: قراءة من قرأ: ﴿ وَعَايِنَا دَاوُدَ

(١) انظر: التيسير، ص ٩٨، وتحرير التيسير، ص ٣٤٤، والنشر: ٢ / ٢٥٣.

زَبُورًا ﴿ بفتح الزاي، على أنه اسم الكتاب الذي أوتيه داود، كما سمي الكتاب الذي أوتيه موسى (التوراة)، والذي أوتيه عيسى (الإنجيل)، والذي أوتيه محمد (الفرقان)؛ لأن ذلك هو الاسم المعروف به ما أوتي داود. وإنما تقول العرب: (زَبُور داود)، بذلك تعرف كتابه سائر الأمم»<sup>(١)</sup>.

وقال الرازي: «قرأ حمزة: ﴿ زَبُورًا ﴾ بضم الزاي في كل القرآن، والباقون: بفتحها، حجة حمزة أن الزبور مصدر في الأصل، ثم استعمل في المفعول كقولهم: ضرب الأمير، ونسج فلان فصار اسماً ثم جمع على زبر كشهود وشهد، والمصدر إذا أقيم مقام المفعول فإنه يجوز جمعه كما يجمع الكتاب على كتب، فعلى هذا، الزبور الكتاب، والزبر بضم الزاي الكتب، أما قراءة الباقيين فهي أولى؛ لأنها أشهر، والقراءة بها أكثر»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان -الفتح والضم- متواترتان، فلا وجه لتفضيل إحداهما على الأخرى من حيث الثبوت؛ لأن الكل سبيله التواتر.

والقراءة بضم الزاي فيها أربعة أوجه:

أحدها: جمع (زبر)، وهو الكتاب<sup>(٣)</sup>.

«يعني أنه في الأصل مصدر على فَعَلَ، ثم جمع على فُعُول نحو: فَلَلس وفُلُوس، وقَلَّس وقَلُّوس»<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٤٠١/٩-٤٠٢.

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٦٧/١١.

(٣) انظر: الكشاف: ١/٥٩٠، وتفسير القرطبي: ١٧/٦، والبيضاوي: ١٠٩/٢، وأبي السعود:

٢/٢٥٥، وفتح القدير: ١/٦٢٠.

(٤) الدر المصون: ٤/١٥٨.

والثاني: أنه جمع (زَبور) في قراءة العامة، ولكنه على حذف الزوائد<sup>(١)</sup>.

« يعني حذفت الواو منه فصار اللفظ: زبر، قال أبو علي: كما قالوا: ظريف وظروف، وكروان وكروان، وورشان وورشان على تقدير حذف الياء والألف » وهذا لا بأس به، فإن التكسير والتصغير يجريان غالباً مجرى واحداً<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عطية: « ويقوي هذا الوجه أن التكسير مثل التصغير. وقد اطرّد هذا المعنى في تصغير الترخيم نحو أزهر وزُهَيْر، وحَارِثٌ وحُرَيْثٌ، وثَابِتٌ وثُبَيْتٌ، فالجمع مثله في القياس إن كان أقل منه في الاستعمال<sup>(٣)</sup> ».

الثالث: أنه اسم مفرد وهو مصدر جاء على (فُعول) كالذُّخُولِ والقُعُودِ والجُلُوسِ، قاله أبو البقاء وغيره<sup>(٤)</sup>.

قال السمين: وفيه نظر من حيث إن الفعول يكون مصدرًا لل لازم، ولا يكون للمتعدّي إلا في ألفاظ محفوظة نحو: اللزوم والنهوك، وزبر - كما ترى - متعد، فيضعف جعل الفعول مصدرًا له<sup>(٥)</sup>.

قلت: حكاه أبو البقاء وغيره - كما رأيت - فليكن من الألفاظ المحفوظة، وإن لم يكن مقيسًا، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

الرابع: أن الضم والفتح معناهما واحد، وهو عبارة عن الكتاب<sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير البغوي: ٧٢٢/١، والمححر الوجيز: ١٣٦/٢، والدر المصون: ١٥٨/٤.

(٢) الدر المصون: ١٥٨/٤.

(٣) المححر الوجيز: ١٣٦/٢-١٣٧.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء: ٤٠٩/١.

(٥) انظر: الدر المصون: ١٥٨/٤-١٥٩.

(٦) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٥٧/١.



**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾. [من الآية: ٩٥].

(٢٣٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر وخلف: ﴿غَيْرَ

أُولِي الضَّرَرِ﴾ بنصب الراء، والباقون من العشرة: ﴿غَيْرُ﴾ برفعها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة برفع ﴿غَيْرُ﴾ فقال:

«واختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

فقرأ ذلك عامة قرأة أهل المدينة ومكة والشام: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ نصباً، بمعنى: إلا

أولي الضرر.

وقرأ ذلك عامة قرأة أهل الكوفة والبصرة: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ برفع ﴿غَيْرُ﴾، على

مذهب النعت (للقاعدين).

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ بنصب

﴿غَيْرُ﴾؛ لأن الأخبار متظاهرة بأن قوله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ نزل بعد قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي

الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ... وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾، استثناءً من قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي

القاعدون من المؤمنين والمجاهدون﴾<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالرفع متواترة من حيث الرواية، ومن قرأ بالرفع جعله نعتاً للقاعدين، أي:

يعني لا يستوي القاعدون غير أولي الضرر<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٩٧، وتحبير التيسير، ص ٣٤٢، والنشر: ٢/ ٢٥١.

(٢) تفسير الطبري: ٨٥-٨٦.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ١/ ٣٣٠، والهداية: ٢/ ١٤٣٥-١٤٣٦، وتفسير البغوي: ١/ ٦٨٢،

والكشفاف: ١/ ٥٥٣، ومفاتيح الغيب: ١١/ ١٩٢، وتفسير النسفي: ١/ ٣٨٧، والنيسابوري:

٢/ ٤٧٨، والثعالبي: ٢/ ٢٨٣، والتحرير والتنوير: ٥/ ١٧٠.

وقيل: هي بدل من ﴿الْقَعْدُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ورجَّحه أبو حيان فقال: «وهو إعراب ظاهر، لأنه جاء بعد نفي، وهو أولى من الصفة لوجهين:

أحدهما: أنهم نصوا على أن الأفصح في النفي البدل، ثم النصب على الاستثناء، ثم الوصف في رتبة الثالثة.

الثاني: أنه قد تقرر أن (غير) نكرة في أصل الوضع وإن أضيفت إلى معرفة، هذا هو المشهور، ومذهب سيويه. وإن كانت قد تتعرف في بعض المواضع، فجعلها هنا صفة يخرجها عن أصل وضعها إما باعتقاد التعريف فيها، وإما باعتقاد أن القاعدين لما لم يكونوا ناساً معينين، كانت الألف واللام فيه جنسية، فأجري مجرى النكرات حتى وصف بالنكرة، وهذا كله ضعيف»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عطية: «قال الزجاج: يجوز أيضاً في قراءة الرفع أن يكون على جهة الاستثناء، كأنه قال: (لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولو الضرر)، فإنهم يساؤون المجاهدين.

قال القاضي أبو محمد رحمته الله: وهذا مردود؛ لأن أولي الضرر لا يساؤون المجاهدين، وغايتهم أن خَرَجُوا من التويخ والمَدْمَة التي لزمَت القاعدين من غير عذر»<sup>(٣)</sup>.

قلت: في هذا التوجيه من حيث المعنى نظر؛ فقد دلت الأدلة على أن أولي الضرر يشاركون الخارجين في الأجر، كما قال رحمته الله: (إن أقواماً بالمدينة خلفنا، ما سلكنا شعباً ولا وادياً إلا وهم معنا فيه، حسبهم العذر)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: تفسير البيضاوي: ٩١ / ٢.

(٢) البحر المحيط: ٣٥ / ٤.

(٣) المحرر الوجيز: ٩٧ / ٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: الجهاد والسير، باب: (من حسبه العذر عن الغزو): ٢٦ / ٤،

برقم (٢٨٣٩).

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « وجاز في ﴿عَيْدٌ﴾ الرفع على النعت، والنصب على الحال؛ لأن ﴿الْقَعِيدُونَ﴾ تعريفه للجنس، فيجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى»<sup>(١)</sup>.

فثبت بهذا أن القراءتين صحيحتان لغة ومعنى، مع ثبوتهما تواتراً، فلا وجه لرد إحداهما أو تفضيل الأخرى عليها من حيث الثبوت والصحة اللغوية. والله أعلم.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٧١/٥.

**– المبحث الخامس: سورة المائدة:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهُدَىٰ وَلَا أَلْقَائِدَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾. [من الآية: ٢].

وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾. [الآية: ٨]. (٢٤٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ شعبة وابن عامر وأبو جعفر: ﴿شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ في الموضعين: بإسكان النون، والباقون من العشرة: ﴿شَنَاٰنُ﴾ بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بفتح النون من ﴿شَنَاٰنُ﴾، فقال:

« اختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأه بعضهم: ﴿شَنَاٰنُ﴾ بتحريك الشين والنون إلى الفتح، بمعنى: بغض قوم، توجيهاً منهم ذلك إلى المصدر الذي يأتي على (فعلان)، نظير: (الطيران)، و (النسلان)، و (العسلان)، و (الرملان).

وقرأ ذلك آخرون: ﴿شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ بتسكين النون وفتح الشين بمعنى: الاسم، توجيهاً منهم معناه إلى: لا يحملنكم بغيض قوم، فيخرج ﴿شَنَاٰنُ﴾ على تقدير: (فعلان)، لأن (فعل) منه على (فعل) كما يقال: (سكران) من: (سكر)، و (عطشان) من (عطش)، وما أشبه ذلك من الأسماء.

(١) انظر: التيسير، ص ٩٨، وتحرير التيسير، ص ٣٤٥، والنشر: ٢/٢٥٣-٢٥٤.

قال أبو جعفر: والذي هو أولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ:

﴿شَنَّانُ قَوْمٍ﴾ بفتح النون محرّكة؛ لشائع تأويل أهل التأويل على أن معناه: بغض قوم وتوجيههم ذلك إلى معنى المصدر دون معنى الاسم.

وإذ كان ذلك موجّهًا إلى معنى المصدر فالفصيح من كلام العرب فيما جاء من المصادر على (الفعلان) بفتح الفاء: تحريك ثانيه دون تسكينه، كما وصفت من قولهم: (الدَّرَجَان) وَ(الرَّمْلَان)، من: (درج) وَ (رمل)، فكذلك (الشنّان) من: شنتته أشنّوه شنّانًا<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بإسكان النون متواترة نقلاً. وقول الإمام الطبري: « والذي هو أولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿شَنَّانُ قَوْمٍ﴾ بفتح النون محرّكة؛ لشائع تأويل أهل التأويل على أن معناه: بغض قوم وتوجيههم ذلك إلى معنى المصدر دون معنى الاسم » : فيه ترجيح من حيث المعنى؛ لأن الإمام الطبري يرى أن إرادة الاسم والمصدر كلاهما صحيحة، لكن أهل التأويل أولوه على ما يفيد التحريك.

قال السمين الحلبي: « وجوزوا في كل منهما أن يكون مصدرًا وأن يكون وصفًا، حتى يحكى عن أبي علي أنه قال: من زعم أن (فعالن) إذا سكنت عينه لم يكن مصدرًا فقد أخطأ إلا أن (فَعْلَان) بسكون العين قليل في المصادر نحو: (لويته دينه ليانًا) بل هو كثير في الصفات نحو سكران وبابه، وَ (فعالن) بالفتح قليل في الصفات..

فإن أريد بـ﴿الشنّان﴾ الساكن العين الوصف فالمعنى: ولا يجرمنكم بغيض قوم، وبغيض بمعنى مبغض اسم فاعل من أبغض وهو متعد، ففعليل بمعنى الفاعل كقدير ونصير، وإضافته لقوم على هذا إضافة بيان، أي: إن البغيض من بينهم، وليس مضافًا لفاعل ولا مفعول، بخلاف ما إذا قدرته مصدرًا فإنه يكون مضافًا إلى مفعوله أو فاعله...

(١) تفسير الطبري: ٤٨٦/٩-٤٨٧.

وإن أريد به المصدر فواضح، ويكون مضافاً إلى مفعوله أي: بغضكم لقوم، فحذف الفاعل، ويجوز أن يكون مضافاً إلى فاعله أي: بغض قوم إياكم فحذف مفعوله، والأول أظهر في المعنى...

ومن مجيء (شنآن) الساكن العين مصدرًا قول الأحوص:

وما الحب إلا ما تلذ وتشتهي .:. وإن لام فيه ذو الشنان وفندا<sup>(١)</sup>

أراد (الشنآن) بسكون النون فنقل حركة الهمزة إلى النون الساكنة، وحذف الهمزة، ولولا سكون النون لما جاز النقل<sup>(٢)</sup>.

والقراءتان بمعنى واحد، مصدر شنأه: بالغ في بغضه، أو: الساكن مخفف من المفتوح، وقيل: الساكن صفة، كبغضان بمعنى بغيض قوم وفعالان أكثر في النعت<sup>(٣)</sup>.

قال الفراء: الشنآن بالإسكان: الاسم، والشنآن: المصدر<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للأحوص بن محمد بن عبد الله الأنصاري، نسبه له: ابن قتيبة في الشعر والشعراء: ١/٥١٠، والجوهري في الصحاح: ١/٥٧، مادة: (ش ن أ)، وابن منظور في اللسان: ١/١٠١، مادة: (ش ن أ). وغيرهم.

(٢) الدر المصون: ٤/١٨٩-١٩٢.

(٣) انظر: حجة ابن زنجلة، ص ٢٢٠، والإتحاف للدمياطي، ص ٢٥٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٠٠.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾. [من الآية: ٨٩]. (٣٤١)

**نأصيل القراءة:** روى ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿بِمَا عَقَدْتُمْ﴾ بالألف مخففاً، وأبو بكر وحزمة والكسائي وخلف: ﴿عَقَدْتُمْ﴾ مخففاً من غير ألف، والباقون من العشرة: مشدداً من غير ألف<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بتخفيف القاف، فقال:

« واختلفت القراءة في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قراءة الحجاز وبعض البصريين: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ بتشديد القاف، بمعنى: وكّدتُم الأيمانَ ورَدَدْتُموها.

وقراه قَرَأَةُ الكوفيين: ﴿بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ بتخفيف القاف، بمعنى: أوجبتموها على أنفسكم، وعزّمت عليها قلوبكم.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأ: بتخفيف القاف؛ وذلك أن العرب لا تكاد تستعمل (فَعَلَّتْ) في الكلام إلا فيما يكون فيه تردُّدٌ مرة بعد مرة، مثل قولهم: (شَدَدت على فلان في كذا)، إذا كرّر عليه الشدّة مرة بعد أخرى. فإذا أرادوا الخبر عن فعلٍ مرّة واحدة قيل: (شَدَدت عليه)، بالتخفيف.

وقد أجمع الجميع لا خلاف بينهم: أن اليمين التي تجب بالحنث فيها الكفارة، تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة، وإن لم يكررها الحالف مرات. وكان معلوماً بذلك أن الله مؤاخِذُ الحالفِ العاقدِ قلبه على حلفه، وإن لم يكرره ولم يردِّده.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٠، وتحبير التيسير، ص ٣٤٩، والنشر: ٢/ ٢٥٥.

وإذا كان ذلك كذلك لم يكن لتشديد القاف من ﴿عَقَّدْتُمُ﴾ وجه مفهوم<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءات الثلاث - بالتشديد والتخفيف، وبالألف مخففاً - متواترة نقلاً، والمقصود بالتشديد في ﴿عَقَّدْتُمُ﴾: أي: وكدتهم، وتصديقها قوله تعالى: ﴿وَلَا نَنْقُضُ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل، من الآية: ٩١]، والتوكيد هو ضد اللغو في اليمين، واللغو ما لم يكن باعتقاد، فيكون المشدد بمعنى المجرد فتوافق القراءتان، ونحوه: ﴿قدر﴾ و ﴿قدر﴾. ويحتمل أن يكون التشديد للتكثير؛ لأن المخاطب به جماعة، فكأنهم أسندوا الفعل إلى كل حالف عقد على نفسه يميناً، والتشديد يراد به كثرة الفعل وتردده من فاعليه أجمعين، فصار التكرير لا لواحد فحسن حينئذ التشديد<sup>(٢)</sup>.

وقيل: التشديد يدل على توكيد اليمين، نحو: (والله الذي لا إله إلا هو).

وقيل: إنه يدل على تأكيد العزم بالالتزام<sup>(٣)</sup>.

قال السمين الحلبي: « وقد تجرأ أبو عبيد على قراءة التشديد وزيفها فقال: (التشديد للتكرير مرة من بعد مرة، ولست آمن أن توجب هذه القراءة سقوط الكفارة في اليمين الواحدة؛ لأنها لم تكرر). »

وقد وهموه الناس في ذلك، وذكروا تلك المعاني المتقدمة، فسلمت القراءة تلاوة ومعنى والله الحمد<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٠/٥٢٤-٥٢٥.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٢٣٤، وتفسير الثعلبي: ٤/١٠٢، والهداية: ٣/١٨٥١، وتفسير

البعوي: ٢/٧٨، والبحر المحيط: ٤/٣٥٠، والدر المصون: ٤/٤٠٣.

(٣) انظر: الدر المصون: ٤/٤٠٣.

(٤) انظر: الدر المصون: ٤/٤٠٣.



وقال مكي: « وهذا الاعتراض لا يلزم، وإنما يكون التشديد للتكرير مع الواحد، فأما مع الجميع فلا؛ لأنه قد تكرر واحد يمين عقده كقولك: (ذبحت الكباش)، فكذلك ﴿عَقَدْتُمُ الْإِيْمَانَ﴾، إنما وقع التكرير من أجل الجمع، ولو كانت الآية (عقدتم اليمين)، للزم ما قال أبو عبيد، فالتشديد يكون للتكرير، إلا أن التكرير ينقسم قسمين:

- قسم يتكرر الفعل فيه على الواحد.

- وقسم يتكرر الفعل فيه على آحاد: مرة لكل واحد، وهو الذي في الآية «<sup>(١)</sup>».

وفسّر الزمخشري على قراءة التشديد فقال: « ﴿بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيْمَانَ﴾ بتعقيدكم الأيمان وهو توثيقها بالقصد والنية... وقرئ: ﴿بِمَا عَقَدْتُمُ﴾، بالتخفيف. و ﴿عَاقَدْتُمُ﴾ «<sup>(٢)</sup>».

وأما قراءة ﴿عَاقَدْتُمُ﴾ فقد أغفل ذكرها الإمام الطبري، ووجه القراءة بها يحتمل أمرين، أحدهما: أن يكون بمعنى فعل، كطارقت النعل وعاقبت اللص، والآخر: أن يراد به فاعلت التي تقتضي فاعلين، وقد يكون الثاني من حلف لأجله في كلام وقع معه، أو: كأن المعنى: بما عاقدتم عليه الأيمان؛ لأن عاقد قريب من معنى عاهد فعدي بحرف الجر، كما كان في معنى عاهد، وعاهد يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بحرف جر، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللهُ﴾ [الفتح، من الآية: ١٠] قاله الفارسي وغيره<sup>(٣)</sup>.

وقد تعقّب أبو حيان كلام أبي علي فقال: « وليس مثله؛ لأنك لا تقول: طرقت النعل، ولا عقت اللص بغير ألف، وهذا تقول فيه: عاقدت اليمين، وعقدت اليمين «<sup>(٤)</sup>».

(١) الهداية: ٣/ ١٨٥٢-١٨٥٣.

(٢) الكشاف: ١/ ٦٧٢-٦٧٣. وانظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ٧٤.

(٣) انظر: الحجة للفارسي: ٣/ ٢٥٢، وتفسير الثعلبي: ٤/ ١٠٢، والقرطبي: ٦/ ٢٦٦، والبحر المحيط:

٤/ ٣٥٠، والدر المصون: ٤/ ٤٠٣.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٥١.

قال السمين الحلبي: « وهذا غير لازم لأبي علي؛ لأن مراده أنه مثله من حيث إن المفاعلة بمعنى أن المشاركة من اثنين منتفية عنه كانتفائها من عاقبت وطارقت، أما كونه يقال فيه أيضاً كذا فلا يضره ذلك في التشبيه »<sup>(١)</sup>.

قال الألوسي: « المفاعلة فيها لأصل الفعل، وكذا قراءة التشديد؛ لأن القراءات يفسر بعضها بعضاً »<sup>(٢)</sup>.

« والمعنى على القراءات: ولكن يؤخذكم بعقد الأيمان، أو بتعقيدها، أو معاقدتها إذا حنثتم. فحذف الظرف للعلم به »<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) الدر المصون: ٤/٤٠٥.

(٢) روح المعاني: ٤/١١.

(٣) تفسير النيسابوري: ٣/٩.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيًّا مَا لِيذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ [من الآية: ٩٥]. (٢٤٢)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون ويعقوب: ﴿فَجَزَاءٌ﴾ بالتنوين، ﴿مِثْلُ مَا﴾ برفع اللام، والباقون من العشرة وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر: بغير تنوين وخفض اللام<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ﴾ بتنوين (الجزاء) ورفع (المثل)، فقال:

« وقد اختلفت القراء في قراءة ذلك. فقرأته عامة قراءة المدينة وبعض البصريين: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ بإضافة (الجزاء) إلى (المثل)، وخفض (المثل).  
وقرأ ذلك عامة قراءة الكوفيين: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ بتنوين (الجزاء) ورفع (المثل)، بتأويل: فعليه جزاء مثل ما قتل.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ بتنوين (الجزاء) ورفع (المثل)؛ لأن الجزاء هو المثل، فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه.

وأحسب أن الذين قرؤوا ذلك بالإضافة، رأوا أن الواجب على قاتل الصيد أن يجزي مثله من الصيد بمثل من النعم. وليس ذلك كالذي ذهبوا إليه، بل الواجب على قاتله أن يجزي المقتول نظيره من النعم. وإذا كان ذلك كذلك، فالمثل هو الجزاء الذي أوجبه الله تعالى ذكره على قاتل الصيد، ولن يضاف الشيء إلى نفسه.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٠، وتحرير التيسير، ص ٣٤٩، والنشر: ٢/ ٢٥٥.

ولذلك لم يقرأ ذلك قارئ علمناه بالتثوين ونصب (المثل). ولو كان (المثل) غير (الجزء) لجاز في المثل النصب إذا نون (الجزء)، كما نصب (اليتيم) إذ كان غير (الإطعام) في قوله: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ بَيْتًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد، الآيتان: ١٤-١٥] وكما نصب (الأموات) و (الأحياء)، ونون (الكفّات) في قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۝٢٥ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات، الآيتان: ٢٥-٢٦] إذ كان (الكفّات) غير (الأحياء) و (الأموات). وكذلك الجزء لو كان غير (المثل)، لانتسعت القراءة في (المثل) بالنصب إذا نون (الجزء). ولكن ذلك ضاق، فلم يقرأه أحد بتثوين (الجزء) ونصب (المثل)، إذ كان (المثل) هو (الجزء)، وكان معنى الكلام: ومن قتله منكم متعمداً فعليه جزاءٌ هو مثل ما قتل من النعم<sup>(١)</sup>.

### الرد: القراءتان -بالإضافة والتثوين- متواترتان نقلاً.

وقد استبعد الإمام الطبري قراءة الإضافة مع أن أكثر القراء عليها، ولها في العربية أوجه، منها:

(١) - أن (جزاء) مصدر مضاف لمفعوله تخفيفاً، والأصل: فعليه جزاء مثل ما قتل، أي: أن يجزي مثل ما قتل، ثم أضيف، كما تقول: (عجبت من ضرب زيداً)، ثم (من ضرب زيد) ذكره الزمخشري<sup>(٢)</sup>.

وبسط ذلك: أن الجزء هنا بمعنى القضاء، والأصل: فعليه أن يجزي المقتول من الصيد مثله من النعم، ثم حذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه وأضيف المصدر إلى ثانيهما، كقولك: (زيد فقير ويعجبني إعطاؤك الدرهم، أي: إعطاؤك إياه)<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٠/١٣-١٤.

(٢) انظر: الكشف: ١/٦٧٨-٦٧٩.

(٣) انظر: الدر المصون: ٤/٤١٨.

(٢)- أن ﴿مِثْلٍ﴾ مقحمة كقولهم: (مثلك لا يفعل ذلك) أي: أنت لا تفعل ذلك، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَتْ بِهِ﴾ [البقرة، من الآية: ١٣٧] أي: بما آمنتم به<sup>(١)</sup>.

قال أبو حيان: « وقرأ باقي السبعة ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلٍ﴾ برفع (جزاء) وإضافته إلى (مثل)، فقيل: مثل كأنها مقحمة كما تقول مثلك من يفعل كذا أي أنت تفعل كذا، فالتقدير فجزاء ما قتل<sup>(٢)</sup> ».

(٣)- أن الإضافة بمعنى (من) أي جزاء من مثل ما قتل<sup>(٣)</sup>.

قال الزمخشري: « وقرئ: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلٍ مَا قَتَلَ﴾ على الإضافة، وأصله: فجزاء مثل ما قتل، بنصب مثل بمعنى: فعليه أن يجزى مثل ما قتل، ثم أضيف كما تقول: (عجبت من ضرب زيد)<sup>(٤)</sup> ».

(٤)- أن « ذلك من إضافة المصدر إلى المفعول، ويدل على هذا التقدير قراءة السلمي (فجزاء) بالرفع والتنوين (مثل ما قتل) بالنصب<sup>(٥)</sup> ». والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٤/٤١٩-٤٢٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٦٤.

(٣) انظر: تفسير النيسابوري: ٣/١٥.

(٤) الكشف: ١/٦٧٨-٦٧٩.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٦٥.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾. [من الآية: ٩٥]. (٢٤٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ﴾ بالإضافة، والباقون من العشرة: بالتنوين ورفع الميم، ولم يختلفوا في جمع ﴿مَسْكِينٍ﴾ هنا<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بتنوين ﴿كَفَّارَةٌ﴾، ورفع ﴿طَعَامُ﴾، فقال: «يقول تعالى ذكره: أو عليه كفارة طعام مساكين، و (الكفارة) معطوفة على (الجزاء) في قوله: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾».

واختلف القراء في قراءة ذلك. فقراءته عامة قراءة أهل المدينة: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ بالإضافة. وأما قراءة أهل العراق، فإنّ عامتهم قرؤوا ذلك بتنوين: (الكفارة) ورفع (الطعام): ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب: قراءة من قرأ بتنوين (الكفارة) ورفع (الطعام)، للعلة التي ذكرناها في قوله: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾»<sup>(٢)</sup>.

### **الرد:** القراءتان - بالتنوين والإضافة - متواترتان نقلاً.

ووجه القراءة بالإضافة: «أنه تعالى لمّا خير المكلف بين ثلاثة أشياء: الهدى، والصيام، والطعام، حسنت الإضافة، فكانه قيل كفارة طعام لا كفارة هدى، ولا كفارة صيام، فاستقامت الإضافة؛ لكون الكفارة من هذه الأشياء»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٠، وتحرير التيسير، ص ٣٤٩، والنشر: ٢/ ٢٥٥.

(٢) تفسير الطبري: ٣٠/ ١٠.

(٣) مفاتيح الغيب: ٤٣٥/ ١٢.

قال الزمخشري: « وقرئ: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾ على الإضافة. وهذه الإضافة مبينة، كأنه قيل: أو كفارة من طعام مسكين، كقولك: خاتم فضة، بمعنى خاتم من فضة»<sup>(١)</sup>.

قال ابن عطية: « قال أبو علي: إعراب ﴿طَعَامُ﴾ في قراءة من رفعه أنه عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة، ولم يضاف الكفارة لأنها ليست للطعام إنما هي لقتل الصيد.

قال القاضي أبو محمد: وهذا الكلام كله مبني على أن الكفارة هي الطعام، وفي هذا نظر؛ لأن الكفارة هي تغطية الذنب بإعطاء الطعام، فالكفارة غير الطعام لكنها به، فيتجه في رفع الطعام البدل المحض، ويتجه قراءة من أضاف الكفارة إلى الطعام على أنها إضافة تخصيص، إذ كفارة هذا القتل قد تكون كفارة هدي أو كفارة طعام أو كفارة صيام»<sup>(٢)</sup>.

فتبين بهذا صحة القراءتين لغة ومعنى، مع ثبوتهما تواتراً. والله أعلم.

(١) الكشاف: ١/٦٧٩.

(٢) المحرر الوجيز: ٢/٢٣٩.

**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُرِضَ عَلَيْهِمَا اشْتِحَاقٌ إِنَّمَا فَتَاخَرَانِ يَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدَاتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لِمَنِ الظَّالِمِينَ﴾. [الآية: ١٠٧]. (١٤٤-١٤٥)

**تأصيل القراءة:** روى حفص عن عاصم: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ﴾ بفتح التاء والحاء، وإذا ابتدأ كسر الألف، والباقون من العشرة: بضم التاء وكسر الحاء، وإذا ابتدؤوا ضموا الألف.

وقرأ أبو بكر وحمزة ويعقوب وخلف: ﴿عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾ بالجمع، والباقون من العشرة: ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾ على التثنية<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة ﴿اسْتَحَقَّ﴾ بضم التاء وكسر الحاء، وقراءة: ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾ فقال:

«واختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾»

فقرأ ذلك قرأة الحجاز والعراق والشام: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾ بضم التاء.

وروي عن علي، وأبي بن كعب، والحسن البصري أنهم قرؤوا ذلك: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ بفتح التاء.

واختلفت أيضاً في قراءة قوله: ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾. فقرأته عامة قراء أهل المدينة والشام والبصرة: ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾.

وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة: ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾.

وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَانِ﴾.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٠، وتحرير التيسير، ص ٣٤٩-٣٥٠، والنشر: ٢/٢٥٦.



قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في قوله: ﴿مَنْ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمْ﴾ قراءة مَنْ قرأ بضم التاء؛ لإجماع الحجة من القراءة عليه، مع مشايعة عامة أهل التأويل على صحة تأويله، وذلك إجماع عامتهم على أن تأويله: فأخران من أهل الميت، الذين استحق المؤتمنان على مال الميت الإثم فيهم، يقومان مقام المستحقين الإثم فيهما، بخيانتها ما خاناً من مال الميت.

وقد ذكرنا قائل ذلك، أو أكثر قائله، فيما مضى قبل، ونحن ذكروا باقيهم إن شاء الله ذلك:

\* حدثني محمد بن عمرو قال، حدثنا أبو عاصم قال، حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قول الله تعالى ذكره: ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾ أن يموت المؤمن فيحضر موته مسلمان أو كافران، لا يحضره غير اثنين منهم. فإن رضي ورثته ما عاجل عليه من تركته فذاك، وحلف الشاهدان إن اتهمتا: إنهما لصادقان، ﴿فَإِنْ عُرِيَ﴾ ووجد.. حلف الاثنان الأوليان من الورثة، فاستحقا وأبطلا أيمان الشاهدين.

وأحسب أن الذين قرؤوا ذلك بفتح التاء أرادوا أن يوجهوا تأويله إلى: ﴿فَأَخْرَانَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ مقام المؤتمنين اللذين عثر على خيانتها في القسم، والاستحقاق به عليهما، دعواهما قبلهما من الذين استحق على المؤتمنين على المال على خيانتها القيام مقامهما في القسم والاستحقاق، الأوليان بالميت. وكذلك كانت قراءة من رويت هذه القراءة عنه، فقرأ ذلك: ﴿مَنْ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ﴾ بفتح التاء، و﴿الْأُولَىٰ﴾ على معنى: الأوليان بالميت وماله. وذلك مذهب صحيح، وقراءة غير مدفوعة صحتها، غير أنا نختار الأخرى؛ لإجماع الحجة من القراءة عليها، مع موافقتها التأويل الذي ذكرنا عن الصحابة والتابعين.

\* حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن وكريب، عن علي: أنه كان يقرأ: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾.

\* حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا مالك بن إسماعيل، عن حماد بن زيد، عن واصل مولى أبي عيينة، عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمر، عن أبي بن كعب: أنه كان يقرأ: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾.

قال أبو جعفر: وأما أولى القراءات بالصواب في قوله: ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾ عندي، فقراءة من قرأ: ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾؛ لصحة معناها. وذلك لأن معنى: ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾: فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق فيهم الإثم، ثم حذف (الإثم)، وأقيم مقامه ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾؛ لأنهما هما اللذان ظلما وأثما فيهما، بما كان من خيانة اللذين استحقا الإثم، وعثر عليهما بالخيانة منهما فيما كان اتتمنهما عليه الميت، كما قد بينا فيما مضى من فعل العرب مثل ذلك، من حذفهم الفعل اجتزاء بالاسم، وحذفهم الاسم اجتزاء بالفعل. ومن ذلك ما قد ذكرنا في تأويل هذه القصة، وهو قوله: ﴿شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾، ومعناه: أن يشهد اثنان، وكما قال: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾، فقال: ﴿بِهِ﴾ فعاد بالهاء على اسم الله، وإنما المعنى: لا نشترى بقسمنا بالله، فاجتزى بالعود على اسم الله بالذكر، والمراد به: لا نشترى بالقسم بالله، استغناء بفهم السامع بمعناه عن ذكر اسم القسم. وكذلك اجتزى بذكر ﴿الأوليين﴾ من ذكر (الإثم) الذي استحقه الخائنان لخياتتهما إياهما، إذ كان قد جرى ذكر ذلك بما أغنى السامع عند سماعه إياه عن إعادته، وذلك قوله: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَنْهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا﴾.

وأما الذين قرؤوا ذلك ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ فإنهم قصدوا في معناه إلى الترجمة به عن ﴿الَّذِينَ﴾، فأخرجوا ذلك على وجه الجمع؛ إذ كان ﴿الَّذِينَ﴾ جميعاً، وخفضاً؛ إذ كان ﴿الَّذِينَ﴾ مخفوضاً، وذلك وجه من التأويل، غير أنه إنما يقال للشيء (أول)، إذا كان له آخر هو له أول. وليس للذين استحق عليهم الإثم، آخرهم له أول. بل كانت أيمان اللذين عشر على أنهما استحقاً إثمًا قبل أيمانهم، فهم إلى أن يكونوا إذ كانت أيمانهم آخرًا أولى أن يكونوا (آخرين) من أن يكونوا (أولين)، وأيمانهم آخره لأولى قبلها.

وأما القراءة التي حكيت عن الحسن، فقراءة عن قراءة الحجة من القراءة شاذة، وكفى بشذوذها عن قراءتهم دليلاً على بعدها من الصواب»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة: ﴿أَسْتَحَقَّ﴾، وقراءة: ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ متواترة نقلًا، صحيحة من حيث اللغة والمعنى.

فوجه من قرأ ﴿أَسْتَحَقَّ﴾: على البناء للفاعل.

وجعل (الذين) نعتًا للمدعين ومعناه: فأخران من المستحقين يقومان مقامهما.

ووجه من قرأ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾: على أنه جمع، أو المقابل لآخر، مجرور صفة للذين، أو بدل منه، أو من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وبناء ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ للفاعل، ورفع الأوليين معناه: من الورثة الذين استحق عليهم أوليان من سهم بالشهادة أن يجردوهما لقيام الشهادة ويظهروا بهما كذب الكاذبين.

وَ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ رفع بـ ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ وذلك على أن يكون المعنى من الذين استحق

(١) تفسير الطبري: ١١/١٩٤-١٩٨.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٤٢٦، وحجة ابن زنجلة، ص ٢٣٩، والإتحاف، ص ٢٥٧.

عليهم مالهم وتركهم شاهدا الزور فسميا أوليين أي: صيرهما عدم الناس أولى بهذا الميث وتركته فجازا فيها، أو يكون المعنى من الذين حق عليهم أن يكون الأوليان منهم فاستحق بمعنى حق كاستعجب وعجب، أو يكون استحق بمعنى سعى واستوجب فالمعنى من القوم الذين حضر أوليان منهم فاستحقا عليهم، أي: استحقا لهم وسعيا فيه واستوجباه بأيمانهما وقربانهما<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٩٧-٤٠٠.

**المطلب السادس:** قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يَٰعِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا

مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ ۖ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ۝﴾ [الآية: ١١٢]. (٣٤٦)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكسائي: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ﴾ بالتاء وإدغام اللام فيها، و﴿رَبُّكَ﴾

بنصب الباء، والباقون من العشرة: بالياء، ورفع الباء من ﴿رَبُّكَ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة ﴿يَسْتَطِيعُ﴾ بالياء، و﴿رَبُّكَ﴾ بالرفع، فقال:

«واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾».

فقرأ ذلك جماعة من الصحابة والتابعين: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ﴾ بالتاء، ﴿رَبُّكَ﴾ بالنصب، بمعنى: هل تستطيع أن تسأل ربك؟ أو: هل تستطيع أن تدعو ربك؟ أو: هل تستطيع وترى أن تدعوه؟ وقالوا: لم يكن الحواريون شاكين أن الله تعالى ذكره قادر أن ينزل عليهم ذلك، وإنما قالوا لعيسى: هل تستطيع أنت ذلك؟.

\* حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا محمد بن بشر، عن نافع، عن ابن عمر، عن ابن أبي مليكة قال: قالت عائشة: كان الحواريون لا يشكون أن الله قادر أن ينزل عليهم مائدة، ولكن قالوا: يا عيسى هل تستطيع ربك؟..

وقرأ ذلك عامة قراءة المدينة والعراق: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ﴾ بالياء، ﴿رَبُّكَ﴾ بمعنى: أن ينزل علينا ربك، كما يقول الرجل لصاحبه: (أنتستطيع أن تنهض معنا في كذا)؟ وهو يعلم أنه يستطيع، ولكنه إنما يريد: أنتهض معنا فيه؟. وقد يجوز أن يكون مراد قارئه كذلك: هل يستجيب لك ربك ويطيعك أن تنزل علينا؟.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين عندي بالصواب: قراءة من قرأ ذلك: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ﴾ بالياء،

(١) انظر: التيسير، ص ١٠١، وتحبير التيسير، ص ٣٥١، والنشر: ٢/٢٥٦.

﴿ رَبُّكَ ﴾ برفع (الرب)، بمعنى: هل يستجيب لك إن سألته ذلك ويطيعك فيه؟

وإنما قلنا ذلك أولى القراءتين بالصواب؛ لما بيننا قبل من أن قوله: ﴿ إِذْ قَالَ  
الْحَوَارِيُّونَ ﴾ من صلة: ﴿ إِذْ أَوْحَيْتُ ﴾، وأن معنى الكلام: وإذ أوحيت إلى الحواريين أن  
آمنوا بي وبرسولي، إذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك؟. فبين إذ كان ذلك  
كذلك، أن الله تعالى ذكره قد كره منهم ما قالوا من ذلك واستعظمه، وأمرهم بالتوبة ومراجعة  
الإيمان من قيلهم ذلك، والإقرار لله بالقدرة على كل شيء، وتصديق رسوله فيما أخبرهم عن  
ربهم من الأخبار. وقد قال عيسى لهم عند قيلهم ذلك له، استعظماً منه لما قالوا: ﴿ أَنْفُوا  
اللَّهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾. ففي استتابة الله إياهم، ودعائه لهم إلى الإيمان به وبرسوله ﷺ عند  
قيلهم ما قالوا من ذلك، واستعظام نبي الله ﷺ كلمتهم: الدلالة الكافية من غيرها على صحة  
القراءة في ذلك بالياء ورفع (الرب)؛ إذ كان لا معنى في قولهم لعيسى، لو كانوا قالوا له: (هل  
تستطيع أن تسأل ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء)؟ أن يُستكبر هذا الاستكبار.  
فإن ظنَّ ظانُّ أن قولهم ذلك له إنما استعظم منهم؛ لأن ذلك منهم كان مسألة آية، فقد ظنَّ  
خطأ، فإن الآية إنما يسألها الأنبياء من كان بها مكذباً ليتقرر عنده حقيقة ثبوتها وصحة أمرها،  
كما كانت مسألة قريش نبينا محمداً ﷺ أن يحول لهم الصفا ذهباً، ويفجر فجاج مكة أنهاراً،  
من سأل من مشركي قومه، وكما كانت مسألة صالح الناقة من مكذبي قومه، ومسألة شعيب  
أن يسقط كسفاً من السماء، من كفار من أرسل إليه.

فإن كان الذين سألوا عيسى أن يسأل ربه أن ينزل عليهم مائدة من السماء على هذا الوجه  
كانت مسألتهم، فقد أحلهم الذين قرؤوا ذلك بـ (التاء) ونصب (الرب) محلاً أعظم من  
المحل الذي ظنوا أنهم يحيدون بهم عنه، أو يكونوا سألوا ذلك عيسى وهم موقنون بأنه لله  
نبي مبعوث ورسول مرسل، وأن الله تعالى ذكره على ما سألوا من ذلك قادر.

فإن كانوا سألوا ذلك وهم كذلك، وإنما كانت مسألتهم إياه ذلك على نحو ما يسأل

أحدُهم نبيُّه إذا كان فقيراً: أن يسأل له ربه أن يُغنيه، وإن عرضتُ له حاجة، أن يسأل له ربه أن يقضيها، فليس ذلك من مسألة الآية في شيء، بل ذلك سؤال ذي حاجة عرضت له إلى ربه، فسأل نبيُّه مسألة ربه أن يقضيها له.

وخبر الله تعالى ذكره عن القوم، ينبئ بخلاف ذلك. وذلك أنهم قالوا لعيسى إذ قال لهم: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: ﴿زُرَيْدٌ أَنْ تَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمِئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾. فقد أنبأ هذا من قِبلهم، أنهم لم يكونوا يعلمون أن عيسى قد صدقهم، ولا اطمأنت قلوبهم إلى حقيقة نبوته. فلا بيان أبين من هذا الكلام، في أن القوم كانوا قد خالط قلوبهم مرضٌ وشك في دينهم وتصديق رسولهم، وأنهم سألوا ما سألوا من ذلك اختباراً. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة الكسائي متواترة نقلاً، وانفراده بها انفراد اشتهاً لا اقتصار.

ووجه القراءة بـ: ﴿تَسْتَطِيعُ﴾: أنها تاء الخطاب لعيسى، و﴿رَبِّكَ﴾ بالنصب على التعظيم، وقاعدة الكسائي: أنه يدغم لام ﴿هَلْ﴾ في أحرف، منها هذا المكان، وسبب الإدغام أن اللام قريب المخرج من التاء؛ لأنهما من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، وبحسب قرب الحرف من الحرف يحسن الإدغام.

والمعنى على هذه القراءة: أي: هل تقدر يا عيسى أن تسأل ربك؛ لأنهم كانوا مؤمنين، وكانت عائشة تقول: «كان القوم أعلم بالله من أن يقولوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ إنما قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾»<sup>(٢)</sup>، كأنها ﴿لله عنها﴾ نزهتهم عن هذه المقالة الشنيعة أن تنسب إليهم.

(١) تفسير الطبري: ٢١٨/١١-٢٢٢.

(٢) أخرجه أبو بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن عبدويّه الشافعي البزار (ت: ٣٥٤هـ) في كتاب:

الفوائد (الغيلانيات)، ص ٥٩٣، فقال: «حدثني علي بن الحسن الفامي، ثنا موسى بن عبد الرحمن

واستدلوا لهذه القراءة بقوله تعالى قبلها: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا﴾ [المائدة، من الآية: ١١١]. والله تعالى سمّاهم حواريين، ولم يكن الله ليسميهم بذلك وهم برسالة رسوله كفره.

وقد اختلفوا في هذه القراءة: هل تحتاج إلى حذف مضاف أم لا؟. فجمهور المعربين يقدرون: هل تستطيع سؤال ربك، فحذف السؤال وألقى إعرابه على ما بعده فنصبه كما قال: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أي: أهل القرية<sup>(١)</sup>.

ورد عائشة لهذه القراءة ليس على سبيل الإنكار عليهم، وإنما لتنزيههم. قال ابن عطية: «نزهتهم عائشة عن بشاعة اللفظ، وإلا فليس يلزمهم منه جهل بالله تعالى»<sup>(٢)</sup>.

أما قراءة الجمهور فلها أوجه عدة، ذكر الطبري منها ما فيه غنية<sup>(٣)</sup>.

---

المسروقي، ثنا عبيدالله بن موسى، ثنا أبان العطار، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن شيبه بن نصح، عن القاسم، عن عائشة، قالت: (كان القوم أعلم بالله من أن يقرؤوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ ولكن: ﴿تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾). «.

(١) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٢٤٠-٢٤١، والهداية: ٣/١٩٣٠-١٩٣١، وتفسير البغوي: ٢/١٠١، والكشاف: ١/٦٩٢-٦٩٣، والمحزر الوجيز: ٢/٢٥٩، ومفاتيح الغيب: ١٢/٤٦١، وتفسير القرطبي: ٦/٣٦٥-٣٦٦، والدر المصون: ٤/٤٩٩، وتفسير النيسابوري: ٣/٣٧، والثعالبي: ٢/٤٣٨، والدر المنثور: ٣/٢٣١، وروح المعاني: ٤/٥٦-٥٧.

(٢) المحزر الوجيز: ٢/٢٥٩.

(٣) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٢٤١، وتفسير الثعلبي: ٤/١٢٤-١٢٥، والكشاف: ١/٦٩٢-٦٩٣، وتفسير ابن جزى: ١/٢٥٠-٢٥١، والخازن: ٢/٩١، والبحر المحيط: ٤/٤٠٨-٤٠٩، والدر المصون: ٤/٥٠٠، وتفسير النيسابوري: ٣/٣٧، والتحرير والتنوير: ٧/١٠٥-١٠٦.



**المطلب السابع:** قوله تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ . [الآية: ١١٩] . (٢٤٧-٢٤٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع: ﴿ هَذَا يَوْمٌ ﴾ بنصب الميم، والباقون من العشرة: ﴿ يَوْمٌ ﴾ برفعها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بنصب ﴿ يَوْمٌ ﴾، ورجح ابن عطية القراءة بالرفع، ووصفها القرطبي بأنها القراءة البينة، وحكى بعض النحاة عدم جواز قراءة النصب، وقال أبو السعود: إن قراءة الرفع أليق بسياق النظم الكريم.

فقال الإمام الطبري: « اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ . فقرأ ذلك بعض أهل الحجاز والمدينة: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ بنصب ﴿ يَوْمٌ ﴾ .

وقراه بعض أهل الحجاز وبعض أهل المدينة وعامة قراءة أهل العراق: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ برفع ﴿ يَوْمٌ ﴾ . فمن رفعه: رفعه بـ ﴿ هَذَا ﴾ وجعل ﴿ يَوْمٌ ﴾ اسماً، وإن كانت إضافته غير محضة؛ لأنه قد صار كالمنعوت.

وكان بعض أهل العربية يزعم أن العرب يعملون في إعراب الأوقات مثل (اليوم) و(الليلة) عملهم فيما بعدها. إن كان ما بعدها رفعاً رفعوها، كقولهم: (هذا يومٌ يركب الأمير)، و(ليلةٌ يصدر الحاج)، و(يومٌ أخوك منطلق). وإن كان ما بعدها نصباً نصبوها، وذلك كقولهم: (هذا يومٌ خرج الجيش، وسار الناس)، و(ليلةٌ قتل زيد)، ونحو ذلك، وإن كان معناها في الحالين (إذ) و(إذا).

وكأن من قرأ هذا هكذا رفعاً، وجّه الكلام إلى أنه من قيل الله يوم القيامة.

وكذلك كان السدي يقول في ذلك.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠١، وتحبير التيسير، ص ٣٥١، والنشر: ٢/٢٥٦.

\* حدثني محمد بن الحسين قال، حدثنا أحمد بن مفضل قال، حدثنا أسباط، عن السدي قال الله:

﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾، هذا فصل من كلام عيسى، وهذا يوم القيامة.

يعني السدي بقوله: (هذا فصل من كلام عيسى): أن قوله: ﴿ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ

أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّكَ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ من خبر الله - عز وجل - عن عيسى

أنه قاله في الدنيا بعد أن رفعه إليه، وأن ما بعد ذلك من كلام الله لعباده يوم القيامة.

وأما النصب في ذلك، فإنه يتوجه من وجهين، أحدهما: أن إضافة ﴿ يَوْمٌ ﴾ ما لم تكن إلى

اسم تجعله نصباً؛ لأن الإضافة غير محضة..

والوجه الآخر: أن يكون مراداً بالكلام: هذا الأمر وهذا الشأن، يوم ينفع الصادقين

فيكون (اليوم) حينئذ منصوباً على الوقت والصفة، بمعنى: هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين

صدقهم.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾

بنصب (اليوم)، على أنه منصوب على الوقت والصفة؛ لأن معنى الكلام: إن الله - جل وتعالى -

ذكره أجاب عيسى حين قال: ﴿ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّكَ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ، فَقَدْ

عَلِمْتُهُ، ﴾، إلى قوله: ﴿ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾، فقال له عز وجل: هذا القول النافع أو هذا

الصدق النافع يوم ينفع الصادقين صدقهم. ف (اليوم) وقت القول والصدق النافع..

قال أبو جعفر: فتأويل الكلام، إذ كان الأمر على ما وصفنا لما بينا: قال الله لعيسى: هذا القول

النافع في يوم ينفع الصادقين في الدنيا صدقهم ذلك، في الآخرة عند الله»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية: « وأما قراءة نافع فتحتمل وجهين، أحدهما أن يكون ﴿ يَوْمٌ ﴾ ظرفاً

(١) تفسير الطبري: ١١/ ٢٤١-٢٤٤.

للقول، كأن التقدير: قال الله هذا القصص أو الخبر يوم.

وهذا عندي معنى يزيل رصف الآية وبهاء اللفظ.

والمعنى الثاني: أن يكون ما بعد قال حكاية عما قبلها، ومن قوله لعيسى إشارة إليه،

وخبر ﴿هَذَا﴾ محذوف إيجازاً، كأن التقدير: قال الله: هذا المقتصر يقع أو يحدث يوم ينفع الصادقين.

قال القاضي أبو محمد: والخطاب على هذا لمحمد - عليه السلام - وأتمته، وهذا أشبه

من الذي قبله، والبارع المتوجه قراءة الجماعة.

قال أبو علي: ولا يجوز أن تكون ﴿يَوْمٌ﴾ في موضع رفع على قراءة نافع؛ لأن هذا الفعل

الذي أضيف إليه معرب، وإنما يكتسي البناء من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه مبنياً

نحو: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾، ولا يشبه قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا... وقلت ألباً أصح والشيب وازع<sup>(١)</sup>

لأن الماضي الذي في البيت مبني، والمضارع الذي في الآية معرب<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي: « وقرأ نافع وابن محيصن: ﴿يَوْمٌ﴾ بالنصب. ورفع الباقون، وهي

القراءة البينة على الابتداء والخبر، ف ﴿يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ خبر لـ ﴿هَذَا﴾ والجملة في موضع نصب

بالقول. وأما قراءة نافع وابن محيصن فحكى إبراهيم بن حميد عن محمد بن يزيد أن هذه

القراءة لا تجوز؛ لأنه نصب خبر الابتداء ولا يجوز فيه البناء. وقال إبراهيم بن السري: هي

جائزة بمعنى: قال الله هذا لعيسى بن مريم يوم ينفع الصادقين صدقهم، فيوم ظرف للقول

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للناطقة الذبياني، في ديوانه، ص ٥.

(٢) المحرر الوجيز: ٢/٢٦٣-٢٦٤.

وَهَذَا) مفعول القول، والتقدير: قال الله هذا القول في يوم ينفع الصادقين. وقيل: التقدير قال الله - عز وجل - هذه الأشياء تنفع يوم القيامة. وقال الكسائي والفراء: بني يوم ها هنا على النصب لأنه مضاف إلى غير اسم، كما تقول: مضى يومئذ، وأنشد الكسائي:

على حين عاتبت المشيب على الصبا . . . وقلت ألما أصح والشيب وازع

قال الزجاج: ولا يجيز البصريون ما قالاه إذا أضفت الظرف إلى فعل مضارع، فإن كان إلى ماض كان جيداً، كما مر في البيت، وإنما جاز أن يضاف الفعل إلى ظروف الزمان لأن الفعل بمعنى المصدر. وقيل: يجوز أن يكون منصوباً ظرفاً، ويكون خبر الابتداء الذي هو (هذا) لأنه مشار به إلى حدث، وظروف الزمان تكون إخباراً عن الأحداث تقول: القتال اليوم والخروج الساعة، والجملة في موضع نصب بالقول. وقيل: يجوز أن يكون ﴿هَذَا﴾ في موضع رفع بالابتداء و ﴿يَوْمٌ﴾ خبر الابتداء، والعامل فيه محذوف والتقدير: قال الله هذا الذي قصصناه يقع يوم ينفع الصادقين صدقهم»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو السعود: «﴿يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ بالرفع والإضافة..

وهذه القراءة هي التي أطبق عليها الجمهور، وهي الأليق بسياق النظم الكريم وسياقه. وقد قرئ ﴿يَوْمٌ﴾ بالنصب إما على أنه ظرف لقال فهذا حينئذ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ﴾ الخ وإما على أنه خبر لهذا فهو حينئذ إشارة إلى جواب عيسى - عليه السلام -، أي: هذا الجواب منه - عليه السلام - واقع يوم ينفع الخ، أو إلى السؤال والجواب معاً، وقيل: هو خبر ولكنه بني على الفتح، وليس بصحيح عند البصريين؛ لأنه مضاف إلى متمكن»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - النصب والرفع - متواترتان نقلاً.

(١) تفسير القرطبي: ٦/٣٧٩-٣٨٠.

(٢) تفسير أبي السعود: ٣/١٠٢.

أما قراءة الجمهور فواضحة على المبتدأ والخبر، ﴿هَذَا﴾ مبتدأ، و ﴿يَوْمٌ﴾ خبره،  
والجملة في محل نصب بالقول، أي: يقول الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين<sup>(١)</sup>، وقيل: يقرأ  
﴿يَوْمٌ﴾ بالرفع على الابتداء<sup>(٢)</sup>.

وأما قراءة نافع ففيها أوجه:

أحدها: أن ﴿هَذَا﴾ مبتدأ، و ﴿يَوْمٌ﴾ خبره كالقراءة الأولى<sup>(٣)</sup>، وإنما بني الظرف  
لإضافته إلى الجملة الفعلية وإن كانت معربة، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلوا عليه بهذه  
القراءة، فعلى قولهم تتحد القراءتان في المعنى، وأما البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا  
صدرت الجملة المضاف إليها بفعل ماض.

وخرجوا هذه القراءة على أن ﴿يَوْمٌ﴾ منصوب على الظرف، وهو متعلق في الحقيقة  
بخبر المبتدأ، أي: واقع أو يقع في يوم ينفع، فيستوي هذا مع تخريج القراءة الأولى والثانية  
أيضاً في المعنى<sup>(٤)</sup>.

ومنهم من خرج على أن ﴿هَذَا﴾ منصوب بـ ﴿قَالَ﴾، وأشار به إلى المصدر فنصبه  
على المصدر، وقيل: بل أشار به إلى الخبر والقصص المتقدمة فيجري في نصبه خلاف: هل  
هو منصوب نصب المفعول به أو نصب المصادر؟. لأنه متى وقع بعد القول ما يفهم كلاماً

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٣٢/١، والثعلبي: ١٣٠/٤، والبغوي: ١٠٦/٢، والمحزر الوجيز:

٢٦٣/٢، وتفسير النسفي: ٤٨٨/١، والبحر المحيط: ٤٢١/٤، وفتح القدير: ١٠٩/٢، وروح

المعاني: ٦٨/٤، والتحرير والتنوير: ١١٨/٧.

(٢) انظر: تفسير السمعي: ٨٤/٢، وابن جزى: ٢٥٢/١.

(٣) انظر: تفسير ابن جزى: ٢٥٢/١، والبحر المحيط: ٤٢١/٤، وتفسير أبي السعود: ١٠٢/٣، وروح

المعاني: ٦٨/٤.

(٤) انظر: الدر المصون: ٥٢٠/٤، وفتح القدير: ١٠٩/٢.

نحو: (قلت شعراً وخطبة) جرى فيه هذا الخلاف، وعلى كل تقدير ﴿يَوْمَ﴾ منصوب على الظرف بـ ﴿قَالَ﴾، أي: قال الله هذا القول، أو هذه الأخبار في وقت نفع الصادقين، و﴿يَنْفَعُ﴾ في محل خفض بالإضافة<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٢١-٤٢٢، والدر المصون: ٤/٥٢٠-٥٢١.

## – المبحث السادس: سورة الأنعام:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ ۗ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾.

(٢٤٩)

[الآية: ١٦].

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو بكر ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف: ﴿مَنْ يُصْرِفُ﴾ بفتح

الياء وكسر الراء، وقرأ الباقون من العشرة: ﴿يُصْرِفُ﴾ بضم الياء وفتح الراء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بفتح الياء وكسر الراء من ﴿يُصْرِفُ﴾، فقال:

« اختلف القراء في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قرأة الحجاز والمدينة والبصرة: ﴿مَنْ يُصْرِفُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ﴾ بضم الياء وفتح

الراء، بمعنى: من يُصرف عنه العذاب يومئذ.

وقرأ ذلك عامة قرأة الكوفة: ﴿مَنْ يُصْرِفُ عَنْهُ﴾ بفتح الياء وكسر الراء، بمعنى: من

يصرف الله عنه العذاب يومئذ.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي: قراءة من قرأه: ﴿يُصْرِفُ عَنْهُ﴾ بفتح الياء وكسر

الراء؛ لدلالة قوله: ﴿فَقَدَّرَ رَحِمَهُ﴾ على صحة ذلك، وأن القراءة فيه بتسمية فاعله.

ولو كانت القراءة في قوله: ﴿مَنْ يُصْرِفُ﴾ على وجه ما لم يسم فاعله، كان الوجه في

قوله: ﴿فَقَدَّرَ رَحِمَهُ﴾ أن يقال: (فقد رُحِم) غير مسمى فاعله. وفي تسمية الفاعل في قوله:

﴿فَقَدَّرَ رَحِمَهُ﴾ دليل بين على أن ذلك كذلك في قوله: ﴿مَنْ يُصْرِفُ عَنْهُ﴾.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠١، وتحبير التيسير، ص ٣٥٣، والنشر: ٢٥٦/٢-٢٥٧.

وإذا كان ذلك هو الوجه الأولي بالقراءة، فتأويل الكلام: مَنْ يَصْرَفُ عَنْهُ مِنْ خَلْقِهِ يَوْمَئِذٍ عَذَابُهُ فَقَدْ رَحِمَهُ، ﴿وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾، ويعني بقوله: ﴿وَذَلِكَ﴾ : وَصْرَفُ اللَّهِ عَنْهُ الْعَذَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَرَحِمْتَهُ إِيَّاهُ ﴿الْفَوْزُ﴾، أي: النجاة من الهلكة، والظفر بالطلبية<sup>(١)</sup>.

وقال مكي بن أبي طالب: « من قرأ ﴿يُصْرَفُ﴾ بضم الياء وفتح الراء، فعلى ما لم يسم فاعله. ومن فتح الياء وكسر الراء، فعلى إضممار، والتقدير: (من يصرف الله عنه العذاب يومئذ).

والأول أحسن عند سيبويه؛ لأن الإضممار كلما قل كان أحسن. فتقدير من ضم الياء: مَنْ يَصْرَفُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ اللَّهُ، ففِي ﴿يُصْرَفُ﴾ ذَكَرَ الْعَذَابَ الْمَتَقَدِّمَ، وَيُضْمَرُ الْأَسْمَ بَعْدَ ﴿رَحِمَهُ﴾، وَفِي الْفَتْحِ يُضْمَرُ الْأَسْمَ وَالْعَذَابَ جَمِيعًا، وَقِيلَ التَّقْدِيرُ -فِي قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَ الْيَاءَ- (مَنْ يَصْرَفُ اللَّهُ عَنْهُ شَرَّ يَوْمَئِذٍ)، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ.

وفي قراءة عبد الله وأبي: ﴿مَنْ يَصْرَفُ اللَّهُ عَنْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وهذا شاهد لمن قرأ بالفتح.

واحتج بعضهم لقراءة مَنْ فَتَحَ الْيَاءَ: أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ اسْمِ اللَّهِ، كَأَنَّ تَقْدِيرَهُ: مَنْ يَصْرَفُ رَبِّي (الْعَذَابَ عَنْهُ) فَقَدْ رَحِمَهُ، وَاحْتَجَّ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: (فَقَدْ رُحِمَ)، فَجَرِيانَ آخِرِ الْكَلَامِ عَلَى أَوَّلِهِ أَحْسَنُ مِنْ مَخَالَفَتِهِ لِأَوَّلِهِ. قَالَ: وَلَوْ قُلْتَ: (مَنْ وَهَبَ لَكَ دَرَاهِمًا فَقَدْ أَكْرَمَكَ)، كَانَ أَحْسَنَ مِنْ أَنْ تَقُولَ: (مَنْ وَهَبَ لَهُ دَرَاهِمَ فَقَدْ أَكْرَمَهُ)، وَقَوْلِكَ: (مَنْ يُوْخَذُ مِنْهُ مَالُهُ، فَقَدْ ظَلَمَ)، أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ: (مَنْ يُوْخَذُ مِنْهُ مَالُهُ فَقَدْ ظَلَمَهُ)، وَهُوَ بَعِيدٌ فِي الْكَلَامِ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَرَأَ: ﴿مَنْ يُصْرَفُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٢٨٦/١١.

(٢) الهداية: ٣/١٩٧٤-١٩٧٥.



**الرد:** القراءة بضم الياء وفتح الراء متواترة من حيث الثبوت، ونسبها الإمام الطبري إلى: « عامة قرأة الحجاز، والمدينة، والبصرة ».

ووجه القراءة بها: على ما لم يسم فاعله، ومعلوم أن الصارف هو الله تعالى، فحذف للعلم به أو للإيجاز إذ قد تقدم ذكر الرب، وحجتهم: أن هذا الوجه أقل إضماماً؛ لأنه إذا قال: ﴿ مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ ﴾ أي: فقد رحمه الله لأنه تقدمه ﴿ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي ﴾، وفي ﴿ يُصْرَفْ ﴾ ذكر العذاب وإذا قال ﴿ مَنْ يَصْرَفْ ﴾ أضمر ذكر العذاب وفي قراءتهم ذكر العذاب في ﴿ يُصْرَفْ ﴾ فحسب (١).

وقيل: « إنما حسن ذلك؛ لأنه تعالى أضاف العذاب إلى اليوم في قوله: ﴿ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [الأنعام، من الآية: ١٥] فلذلك أضاف الصرف إليه. والتقدير: من يصرف عنه عذاب ذلك اليوم» (٢).

وَ ﴿ مَنْ ﴾ تحتمل وجهين، أحدهما: أنها في محل رفع بالابتداء، وخبره ما بعده، والفاعل المحذوف هو الله تعالى.

والثاني: أنها في محل نصب بفعل مضمرة يفسره الظاهر بعده، وهذا إذا جعلنا ﴿ عَنْهُ ﴾ في محل نصب بأن يجعل القائم مقام الفاعل: إما ضمير العذاب، وإما ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾، والتقدير: من يكرم الله أو من ينج يصرف عنه العذاب أو هول يومئذ (٣).

وقال ابن عطية: « قال بعض الناس: القراءة بفتح الياء ﴿ مَنْ يَصْرَفْ ﴾ أحسن؛ لأنه يناسب

(١) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٢٤٣، والبحر المحيط: ٤/٤٥٤.

(٢) مفاتيح الغيب: ١٢/٤٩٣.

(٣) انظر: الدر المصون: ٤/٥٦٠-٥٦٢.

﴿فَقَدَّرِحْمَهُ﴾، وكان الأولى على القراءة الأخرى (فقد رُحِم) ليتناسب الفعلان.

قال القاضي أبو محمد: وهذا توجيه لفظي تعلقه خفيف، وأما بالمعنى فالقراءتان واحد، ورجح قوم قراءة ضم الياء؛ لأنها أقل إضماماً، وأشار أبو علي إلى تحسين القراءة بفتح الياء بما ذكرناه<sup>(١)</sup>.

فقد أجاد ابن عطية هنا رحمته في التوفيق بين معنى القراءتين، مع بيان صحتهما لغة، بعد ثبوتهما تواتراً. والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ٢/ ٢٧٤.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.

(٢٥٠)

[الآية: ٢٣].

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ بنصب الباء، والباقون من العشرة: بخفضها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بنصب ﴿رَبِّنَا﴾، فقال:

«واختلفت القراءة أيضاً في قراءة قوله: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهُ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.

فقرأ ذلك عامة قراءة المدينة وبعض الكوفيين والبصريين: ﴿وَاللَّهُ رَبِّنَا﴾، خفضاً على أن (الرب) نعت لله.

وقرأ ذلك جماعة من التابعين: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾، بالنصب، بمعنى: والله يا ربنا. وهي قراءة عامة قراءة أهل الكوفة.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين عندي بالصواب في ذلك: قراءة من قرأ: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ بنصب (الرب)، بمعنى: يا ربنا. وذلك أن هذا جواب من المسؤولين المقول لهم: (أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون)؟ وكان من جواب القوم لربهم: والله يا ربنا ما كنا مشركين، فنفوا أن يكونوا قالوا ذلك في الدنيا. يقول الله تعالى ذكره لمحمد ﷺ: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام، من الآية: ٢٤]»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالخفض متواترة نقلاً، ونسبها الإمام الطبري إلى: «عامة قراءة المدينة، وبعض الكوفيين، والبصريين».

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٢، وتحبير التيسير، ص ٣٥٣، والنشر: ٢/٢٥٧.

(٢) تفسير الطبري: ١١/٣٠٠.

وقد وُجِّهَتْ بثلاث توجيهات، كلها صحيحة محتملة، وهي: الخفض على النعت لاسم الله<sup>(١)</sup>، وأجازوا فيه البدل، وعطف البيان<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٤٤٠، والبغوي: ٢/١١٧، والمحرر الوجيز: ٢/٢٧٨، ومفاتيح الغيب: ١٢/٥٠٢، وتفسير القرطبي: ٦/٤٠٣، وتفسير النسفي: ١/٤٩٧، والدر المصون: ٤/٥٧٥، وتفسير الجلالين، ص ١٦٥، والتحرير والتنوير: ٧/١٧٧.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٦/٤٠٣، والبحر المحيط: ٤/٤٦٦.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْنُنَا نُرْدُ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا

وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. [الآية: ٢٧]. (٢٥١)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة وحفص ويعقوب: ﴿وَلَا نُكَذِّبُ.. وَنَكُونُ﴾ بنصب الباء

والنون فيهما، وابن عامر: ﴿وَنَكُونُ﴾ بالنصب فقط، والباقون من العشرة: بالرفع فيهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة برفع الباء والنون من: ﴿وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا

وَنَكُونُ﴾ فقال:

«واختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأته عامة قرأة الحجاز والمدينة والعراقيين: ﴿يَلَيْنُنَا

نُرْدُ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، بمعنى: يا ليتنا نردُّ، ولسنا نكذب بآيات ربنا، ولكننا نكون من المؤمنين.

وقرأ ذلك بعض قرأة الكوفة: ﴿يَلَيْنُنَا نُرْدُ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بمعنى: يا

ليتنا نرد، وأن لا نكذب بآيات ربنا، ونكون من المؤمنين. وتأولوا في ذلك شيئاً: حدثني أحمد بن يوسف قال، حدثنا القاسم بن سلام قال، حدثنا حجاج، عن هارون قال: في حرف ابن مسعود: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرْدُ فَلَا نُكَذِّبُ﴾ بالفاء.

وذكر عن بعض قرأة أهل الشام أنه قرأ ذلك: ﴿يَلَيْنُنَا نُرْدُ وَلَا نُكَذِّبُ﴾ بالرفع ﴿وَنَكُونُ﴾

بالنصب، كأنه وجّه تأويله إلى أنهم تمنوا الردَّ، وأن يكونوا من المؤمنين، وأخبروا أنهم لا يكذبون بآيات ربهم إن رُدُّوا إلى الدنيا.

واختلف أهل العربية في معنى ذلك منصوباً ومرفوعاً. فقال بعض نحويي البصرة: ﴿وَلَا

نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ نصب؛ لأنه جواب للتمني، وما بعد الواو كما بعد الفاء.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٢، وتحبير التيسير، ص ٣٥٤، والنشر: ٢/ ٢٥٧.

قال: وإن شئت رفعتَ وجعلته على غير التمني، كأنهم قالوا: ولا نكذبُ والله بآيات ربنا ونكونُ والله من المؤمنين. هذا إذا كان على ذا الوجه، كان منقطعاً من الأوّل. قال: والرفع وجهُ الكلام؛ لأنه إذا نصب جعلها واو عطف، فإذا جعلها واو عطف فكأنهم قد تمنوا أن لا يكذبوا، وأن يكونوا من المؤمنين. قال: وهذا والله أعلم لا يكون؛ لأنهم لم يتمنوا هذا، إنما تمنوا الردّ، وأخبروا أنهم لا يكذبون، ويكونون من المؤمنين.

وكان بعض نحوي الكوفة يقول: لو نصب ﴿نُكذِبَ﴾، ﴿وَنُكُونُ﴾ على الجواب بالواو لكان صواباً. قال: والعرب تجيب بـ (الواو)، و (ثم)، كما تجيب بالفاء. يقولون: (ليت لي مالا فأعطيك)، و (ليت لي مالا وأعطيك)، و (ثم أعطيك). قال: وقد تكون نصباً على الصّرف، كقولك: لا يسعني شيء ويعجز عنك.

وقال آخر منهم: لا أحبُّ النصب في هذا؛ لأنه ليس بتمنٍّ منهم، إنما هو خبرٌ، أخبروا به عن أنفسهم. ألا ترى أن الله -تعالى ذكره- قد كذبهم فقال: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُوَ عَنْهُ﴾؟ وإنما يكون التكذيب للخبر لا للتمني.

وكان بعضهم ينكر أن يكون الجواب (بالواو)، وبحرف غير (الفاء). وكان يقول: إنما (الواو) موضع حال، (لا يسعني شيء ويضيق عنك) أي: وهو يضيق عنك. قال: وكذلك الصّرف في جميع العربية. قال: وأما (الفاء) فجواب جزاء: (ما قمت فنأتيك)، أي: لو قمت لأتيناك. قال: فهكذا حكم الصّرف و (الفاء). قال: وأما قوله: ﴿وَلَا نُكذِبُ﴾، ﴿وَنُكُونُ﴾ فإنما جاز لأنهم قالوا: يا ليتنا نرد في غير الحال التي وقفنا فيها على النار. فكان وقفهم في تلك، فتمنوا أن لا يكونوا وقفوا في تلك الحال.

قال أبو جعفر: وكأنّ معنى صاحب هذه المقالة في قوله هذا: ولو ترى: إذ وقفوا على النار، فقالوا: قد وقفنا عليها مكذّبين بآيات ربنا كفاراً، فيا ليتنا نردّ إليها فنوقف عليها غير مكذّبين بآيات ربنا ولا كفاراً.

وهذا تأويل يدفعه ظاهر التنزيل، وذلك قول الله تعالى ذكره: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، فأخبر الله تعالى أنهم في قيلهم ذلك كذبة، والتكذيب لا يقع في التمني. ولكن صاحب هذه المقالة أظنُّ به أنه لم يتدبر التأويل، ولزم سنن العربية.

قال أبو جعفر: والقراءة التي لا أختار غيرها في ذلك: ﴿يَلَيِّنَا نُرْدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ

رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: بالرفع في كليهما، بمعنى: يا ليتنا نردُّ، ولسنا نكذب بآيات ربنا إن رددنا، ولكننا نكون من المؤمنين، على وجه الخبر منهم عما يفعلون إن هم ردُّوا إلى الدنيا، لا على التمني منهم أن لا يكذبوا بآيات ربهم ويكونوا من المؤمنين؛ لأن الله -تعالى ذكره- قد أخبر عنهم أنهم لو ردُّوا لعادوا لما نهوا عنه، وأنهم كذبة في قيلهم ذلك. ولو كان قيلهم ذلك على وجه التمني لاستحال تكذيبهم فيه؛ لأن التمني لا يكذب، وإنما يكون التصديق والتكذيب في الأخبار.

وأما النصب في ذلك: فإني أظنُّ بقارئه أنه توخى تأويل قراءة عبد الله التي ذكرناها عنه، وذلك قراءته ذلك: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرْدُّ فَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على وجه جواب التمني بالفاء. وهو إذا قرئ بالفاء كذلك، لا شك في صحة إعرابه. ومعناه في ذلك: أن تأويله إذا قرئ كذلك: لو أننا رددنا إلى الدنيا ما كذبنا بآيات ربنا، ولكننا من المؤمنين. فإن يكن الذي حكى من حكى عن العرب من السماع منهم الجواب (بالواو)، و (ثم) كهيئة الجواب بالفاء صحيحاً فلا شك في صحة قراءة من قرأ ذلك: ﴿يَلَيِّنَا نُرْدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ﴾ نصباً على جواب التمني بالواو، على تأويل قراءة عبد الله ذلك بالفاء. وإلا فإن القراءة بذلك بعيدة المعنى من تأويل التنزيل. ولست أعلم سماع ذلك من العرب صحيحاً، بل المعروف من كلامها: الجواب بالفاء، والصرف بالواو<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٣١٨/١١-٣٢١.

**الرد:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالرفع في ﴿وَلَا تُكذِّبُ.. وَتَكُونُ﴾ من حيث المعنى مع الاستظهار بالعربية، وكلها قراءات متواترة نقلاً، أعني: الرفع، والنصب فيهما، وقراءة ابن عامر: بالنصب في: ﴿وَتَكُونُ﴾ فقط.

وقول الإمام الطبري رحمته: «فإن يكن الذي حَكَى من حكى عن العرب من السماع منهم الجواب (بالواو)، وَ (ثم) كهيئة الجواب بالفاء صحيحاً فلا شك في صحة قراءة من قرأ ذلك: ﴿يَلْمِئْنَا نَرُدُّ وَلَا نُكذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَتَكُونُ﴾ نصباً على جواب التمني بالواو، على تأويل قراءة عبد الله ذلك بالفاء. وإلا فإن القراءة بذلك بعيدة المعنى من تأويل التنزيل. ولست أعلم سماع ذلك من العرب صحيحاً، بل المعروف من كلامها: الجواب بالفاء، والصرف بالواو»:

أقول: علق الإمام الطبري رد هذه القراءة على صحة الجواب بالواو، وقد صح نصب الفعل بعد الجواب بالفاء والواو وثم بعد طلب، أو ما في معناه.

قال مكّي بن أبي طالب: «وحجة من نصب: أنه جعل الفعلين جواباً للتمني، لأنه غير واجب، ليكونا داخلين في التمني، على معنى: أنهم تمنوا الرد، وترك التكذيب، والكون من المؤمنين، والنصب بإضمار (أن) كما تنصب في جواب الاستفهام، والأمر والنهي، والعرض؛ لأن جميعه غير واجب، ولا واقع بعد، فينصب الجواب مع الواو كأنه عطف على مصدر الأول»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) الكشف: ١/٤٢٧-٤٢٨.



**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَّمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الآية: ٥٤]. (٢٥٣-٢٥٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ عاصم وابن عامر ويعقوب: ﴿ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا .. فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾: بفتح الهمزتين.

وقرأ نافع وأبو جعفر: بفتح الأولى فقط، والباقون من العشرة: بكسرهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بكسر الهمزتين من ﴿ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا .. فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾، فقال: « واختلفت القراءة في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قراءة المدنيين: ﴿ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا ﴾ فيجعلون (أن) منصوبةً على الترجمة بها عن (الرحمة)، ﴿ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ على ائتلاف ﴿ إِنَّهُ ﴾ بعد الفاء، فيكسرونها، ويجعلونها أداة لا موضع لها، بمعنى: فهو له غفور رحيم، أو: فله المغفرة والرحمة.

وقرأهما بعض الكوفيين: بفتح الألف منهما جميعاً، بمعنى: كتب ربكم على نفسه الرحمة، ثم ترجم بقوله: ﴿ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ﴾ عن (الرحمة) ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾، فيعطف بـ (أنه) الثانية على (أنه) الأولى، ويجعلهما اسمين منصوبين على ما بينت.

وقرأ ذلك بعض المكيين وعامة قراءة أهل العراق من الكوفة والبصرة: بكسر الألف من (إنه) و (إنه) على الابتداء، وعلى أنهما أداتان لا موضع لهما.

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٢، وتحبير التيسير، ص ٣٥٥، والنشر: ٢/ ٢٥٧.

قال أبو جعفر: وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأهما بالكسر:  
﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ إِنَّهُ﴾ على ابتداء الكلام، وأن الخبر قد انتهى عند قوله:  
﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾، ثم استؤنف الخبر عما هو فاعلٌ -تعالى ذكره- بمن  
عمل سوءاً بجهالة ثم تاب وأصلح منه»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قال السمين الحلبي: «وهذه القراءات الثلاث في المتواتر»<sup>(٢)</sup>.

فأما القراءة الأولى -وهي فتح الهمزتين- ففتح الأولى فيها من أربعة أوجه:

أحدها: أنها بدل من الرحمة، بدل شيء من شيء، والتقدير: كتب على نفسه أنه من عمل  
إلى آخره، فإن نفس هذه الجمل المتضمنة للإخبار بذلك رحمة<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف أي: عليه أنه من عمل إلى  
آخره.

والثالث: أنها فتحت على تقدير حذف حرف الجر، والتقدير: لأنه من عمل، فلما  
حذفت اللام جرى في محلها الخلاف المشهور.

والرابع: أنها مفعول بـ ﴿كَتَبَ﴾ و﴿الرَّحْمَةَ﴾ مفعول من أجله، أي: كتب أنه من  
عمل لأجل رحمته إياكم<sup>(٤)</sup>.

وأما فتح الثانية فمن خمسة أوجه:

(١) تفسير الطبري: ٣٩٢-٣٩٣/١١.

(٢) الدر المصون: ٦٥٠/٤.

(٣) انظر: تفسير البغوي: ١٢٨/٢، والمحزر الوجيز: ٢٩٧/٢، والقرطبي: ٤٣٦/٦، والبحر المحيط:

٥٢٨/٤، والتحرير والتنوير: ٢٥٨/٧.

(٤) الدر المصون: ٦٥٣/٤.

أحدها: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف، أي: فغفرانه ورحمته حاصلان أو كائنان، أو فعلية غفرانه ورحمته. وقد أجمع القراء على فتح ما بعد فاء الجزاء في قوله: ﴿الْمَ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ فَأَنْتَ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة، من الآية: ٦٣] ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ [الحج، من الآية: ٤] كما أجمعوا على كسرها في قوله: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن، من الآية: ٢٣].

الثاني: أنها في محل رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: (فأمره أو شأنه أنه غفور رحيم)<sup>(١)</sup>.

الثالث: أنها تكرير للأولى كررت لما طال الكلام وعطفت عليها بالفاء.

الرابع: أنها بدل من (أن) الأولى، وهو قول الفراء، والزجاج، وهذا مردود بشيئين، أحدهما: أن البديل لا يدخل فيه حرف عطف، وهذا مقترن بحرف العطف، فامتنع أن يكون بدلاً. فإن قيل: نجعل الفاء زائدة. فالجواب أن زيادتها غير جائزة، وهي شيء قال به الأخفش، وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وجه آخر: وهو خلو المبتدأ أو الشرط عن خبر أو جواب.

والثاني من الشيئين: خلو المبتدأ أو الشرط عن الخبر أو الجواب، كما تقدم تقريره: فإن قيل: نجعل الجواب محذوفاً، قيل: هذا بعيد عن الفهم.

الخامس: أنها مرفوعة بالفاعلية، تقديره: فاستقر له أنه غفور أي: استقر له وثبت غفرانه، ويجوز أن نقدر في هذا الوجه جاراً رافعاً لهذا الفاعل عند الأخفش تقديره: فعليه أنه غفور؛ لأنه يرفع به وإن لم يعتمد<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: المحرر الوجيز: ٢/٢٩٧، وتفسير القرطبي: ٦/٤٣٦، والبحر المحيط: ٤/٥٢٨.

(٢) انظر: الدر المصون: ٤/٦٥٠-٦٥٢.

وأما القراءة الثالثة: فوجه القراءة بفتح الأولى وكسر الثانية: ﴿أَنَّهُ﴾ بالنصب على معنى البناء، ﴿فَإِنَّهُ﴾ بالكسر على معنى الابتداء<sup>(١)</sup>.

وقيل: لأنه أبدل الأولى من الرحمة، واستأنف ما بعد الفاء<sup>(٢)</sup>، فظهر بهذا وجه كل القراءات من حيث اللغة، مع ثبوتها تواتراً، فلا وجه لرد إحداهما أو تفضيل واحدة على غيرها تفضيلاً يفهم منه رد غيرها. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٥٢ / ١، وابن أبي زمنين: ٧٢ / ٢، والثعلبي: ١٥٢ / ٤.

(٢) انظر: المحرر الوجيز: ٢٩٧ / ٢، ومفاتيح الغيب: ٧ / ١٣.

**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾.

(٣٥٤)

[الآية: ٥٥].

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو بكر وحمة والكسائي وخلف: ﴿ وَلَيْسَتَيْنِ ﴾ بالياء، والباقون

من العشرة: بالتاء.

وقرأ نافع وأبو جعفر: ﴿ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ بنصب اللام، والباقون من العشرة:

برفعها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة برفع ﴿ سَبِيلُ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾.

فقرأ ذلك عامة قراءة أهل المدينة: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ ﴾ بالتاء، ﴿ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ بنصب

(السبيل)، على أن (تستبين) خطاب للنبي ﷺ، كأن معناه عندهم: ولتستبين أنت يا محمد

سبيل المجرمين.

وكان ابن زيد يتأول ذلك: ولتستبين أنت يا محمد سبيل المجرمين الذين سألوك طرد

النفر الذين سألوه طردهم عنه من أصحابه..

وقرأ ذلك بعض المكيين وبعض البصريين: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ ﴾ بالتاء، ﴿ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾

برفع (السبيل) على أن القصد للسبيل، ولكنه يؤنثها وكأن معنى الكلام عندهم: وكذلك

نفصل الآيات، ولتتضح لك وللمؤمنين طريق المجرمين.

وقرأ ذلك عامة قراءة أهل الكوفة: ﴿ وَلَيْسَتَيْنِ ﴾ بالياء، ﴿ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ برفع

(السبيل) على أن الفعل للسبيل، ولكنهم يذكرونه ومعنى هؤلاء في هذا الكلام، ومعنى من

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٣، وتحبير التيسير، ص ٣٥٦، والنشر: ٢/٢٥٨.

قرأ ذلك بالتاء في: ﴿وَلْتَسْتَبِينَ﴾ ورفع (السبيل) واحداً، وإنما الاختلاف بينهم في تذكير (السبيل) وتأنيثها.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب عندي في (السبيل): الرفع؛ لأن الله تعالى ذكره فصل آياته في كتابه وتنزيله، ليتبين الحقُّ بها من الباطل جميعاً من خوطب بها، لا بعضٌ دون بعض.

ومن قرأ: (السبيل) بالنصب، فإنما جعل تبين ذلك محصوراً على النبي ﷺ.

وأما القراءة في قوله: ﴿وَلْتَسْتَبِينَ﴾ فسواء قرئت بالتاء أو بالياء؛ لأن من العرب من يذكر (السبيل) وهم تميم وأهل نجد، ومنهم من يؤنث (السبيل) وهم أهل الحجاز. وهما قراءتان مستفيضتان في قراءة الأمصار، ولغتان مشهورتان من لغات العرب، وليس في قراءة ذلك بإحدهما خلافٌ لقراءته بالأخرى، ولا وجه لاختيار إحدهما على الأخرى بعد أن يرفع (السبيل) للعلة التي ذكرنا<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالنصب في ﴿سَبِيلٌ﴾ متواترة من حيث الرواية، وصحيحة من حيث اللغة والمعنى، وقد وُجِّهت بأن: (استبان) يكون متعدياً نحو: استبنت الشيء، ويكون لازماً نحو: استبان الصبح، بمعنى: بان.

فمن قرأ بالتاء من فوق ونصب ﴿سَبِيلٌ﴾ فإنه أسند الفعل إلى المخاطب، ونصب ﴿سَبِيلٌ﴾ على المفعولية، وذلك على تعدية الفعل، أي: ولتستبين أنت سبيل المجرمين، فالتاء في ﴿وَلْتَسْتَبِينَ﴾ مختلفة المعنى، فإنها في إحدى القراءتين للخطاب، وفي الأخرى للتأنيث، وهي في كلا الحالين للمضارعة<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٣٩٦/١١.

(٢) انظر: الدر المصون: ٦٥٥-٦٥٦/٤.

والخطاب في هذه القراءة للنبي ﷺ معناه: لتعرف يا محمد طريق المشركين<sup>(١)</sup>.

« فإن قيل: ألم يكن مستيناً له؟ قيل: معناه: لتزداد بياناً »<sup>(٢)</sup>.

وقول الإمام الطبري: « ومن قرأ (السبيل) بال نصب فإنما جعل تبين ذلك محصوراً على

النبي ﷺ »:

يرد عليه أن هذا خطاب للنبي ﷺ والمراد به أمته، فأما النبي ﷺ فقد كان عالماً بطريقهم، وأنهم

على باطل<sup>(٣)</sup>، كما أن أمره بالاستزادة من ذلك لا إشكال فيه. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٤٥٢، والثعلبي: ٤/١٥٢، والكشاف: ٢/٢٩، ومفاتيح الغيب:

٨/١٣، وتفسير الجلالين، ص ١٧٠، وأبي السعود: ٣/١٤١.

(٢) تفسير السمعي: ٢/١٠٩.

(٣) انظر: الهداية: ٣/٢٠٣٩، والبحر المحيط: ٤/٥٢٩.

**المطلب السادس:** قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ ۗ مَا عِندِي مَا

تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ۗ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ ﴾. [الآية: ٥٧]. (٣٥٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ الحرميان وعاصم وأبو جعفر: ﴿ يَقْضُ ﴾ بالصاد -المهملة-

مضمومة مشددة، والباقون من العشرة: بالضاد -المعجمة- مكسورة مخففة<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري وابن عطية القراءة بالضاد المعجمة: ﴿ يَقْضِ الْحَقُّ ﴾،

فقال الطبري:

« واختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿ يَقْضِ الْحَقُّ ﴾.

فقرأه عامة قرأة الحجاز والمدينة وبعض قرأة أهل الكوفة والبصرة: ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

يَقْضُ الْحَقُّ ﴾ بالصاد، بمعنى: القصص، وتأولوا في ذلك قول الله تعالى ذكره: ﴿ نَحْنُ نَقْضُ

عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ [يوسف، من الآية: ٣] وذكر ذلك عن ابن عباس.

\* حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس

قال: ﴿ يَقْضُ الْحَقُّ ﴾، وقال: ﴿ نَحْنُ نَقْضُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾.

وقرأ ذلك جماعة من قرأة الكوفة والبصرة: ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِ الْحَقُّ ﴾ بالضاد، من

القضاء، بمعنى: الحكم والفصل بالقضاء، واعتبروا صحة ذلك بقوله: ﴿ وَهُوَ خَيْرُ

الْفَصِّلِينَ ﴾، وأن الفصل بين المختلفين إنما يكون بالقضاء لا بالقصاص.

وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصواب؛ لما ذكرنا لأهلها من العلة.

فمعنى الكلام إذا: ما الحكم فيما تستعجلون به أيها المشركون من عذاب الله وفيما

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٣، وتحبير التيسير، ص ٣٥٦، والنشر: ٢/ ٢٥٨.



بيني وبينكم، إلا الله الذي لا يجور في حكمه، وييده الخلق والأمر، يقضي الحق بيني وبينكم، وهو خير الفاصلين بيننا بقضائه وحكمه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية: «﴿يُقْضُ الْحَقُّ﴾ أي: يخبر به.. وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي وابن عامر: ﴿يقضي الحق﴾، أي: ينفذه، وتُرَجِّحُ هذه القراءة بقوله: ﴿الْفَاصِلِينَ﴾؛ لأن الفصل مناسب للقضاء، وقد جاء أيضاً الفصل والتفصيل مع القصص»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءة بالصاد -المهملة- قراءة متواترة نقلاً، قرأ بها أهل المدينة، ومكة، وبعض أهل الكوفة، كما رأيت.

ووجهها في العربية والمعنى ظاهر لا لبس فيه، فوجه القراءة بها: «من: (قص الحديث)، أو: من (قص الأثر) أي: تتبعه. قال تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف، من الآية: ٣]»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: «﴿يُقْضُ الْحَقُّ﴾ بالصاد يعني: يبين الحق. ويقال: يأمر بالحق»<sup>(٤)</sup>.

فهذا وجه القراءة في اللغة والمعنى، مع ثبوتها تواتراً، فلا وجه لردّها، أو ترجيح قراءة الضاد المعجمة عليها، ترجيحاً يُفْهَمُ منه ردها. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٣٩٨-٣٩٩/١١.

(٢) المحرر الوجيز: ٢٩٩/٢.

(٣) الدر المصون: ٦٥٨/٤.

(٤) تفسير السمرقندي: ٤٥٣/١.

**المطلب السابع:** قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [من الآية: ٩٩]. (٢٥٦)

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ، وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الآية: ١٤١].

وقوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [سورة يس، الآية: ٣٥].

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿إِلَى ثَمَرِهِ﴾ في الموضوعين في الأنعام، وفي يس: بضمين، والباقون من العشرة: بفتحين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بضم الثاء والميم من ﴿ثَمَرِهِ﴾ فقال: «اختلفت القراءة في قراءة ذلك».

فقرآته عامة قرأة أهل المدينة وبعض أهل البصرة: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾ بفتح الثاء والميم.

وقراه بعض قرأة أهل مكة وعامة قرأة الكوفيين: ﴿إِلَى ثَمَرِهِ﴾ بضم الثاء والميم.

فكأن من فتح الثاء والميم من ذلك وجه معنى الكلام: انظروا إلى ثمر هذه الأشجار التي سمينا من النخل والأعناب والزيتون والرمان إذا أثمر، وأن (الثمر) جمع (ثمرّة)، كما (القصب) جمع (قصبّة)، و (الخشب) جمع (خشبة).

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٥، وتحرير التيسير، ص ٣٦٠-٣٦١، والنشر: ٢/٢٦٠.

وكأنّ من (ضم الثاء والميم) وجّه ذلك إلى أنه جمع (ثَمَار)، كما (الحُمُر) جمع (حمار)، و(الجُرْب) جمع (جراب)، وقد: - حدثني المثنى قال، حدثنا إسحاق قال، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد، عن ابن إدريس، عن الأعمش، عن يحيى بن وثاب: أنه كان يقرأ: ﴿إِلَى ثُمْرِهِ﴾، يقول: هو أصناف المال.

\* حدثني المثنى قال، حدثنا إسحاق قال، حدثنا ابن أبي حماد قال، حدثنا محمد بن عبيد الله، عن قيس بن سعد، عن مجاهد قال: (الثُّمْر) هو: المال، و (الثَّمَر): ثَمَر النخل.

وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثُمْرِهِ﴾ بضم الثاء والميم؛ لأن الله - جل ثناؤه - وصف أصنافاً من المال كما قال يحيى بن وثاب، وكذلك حبّ الزرع المتراكب، وقنوان النخل الدانية، والجنات من الأعناب والزيتون والرمان، فكان ذلك أنواعاً من الثمر، فجمعت (الثَّمَرَة) (ثَمَرًا)، ثم جمع (الثمر) (ثَمَارًا)، ثم جمع ذلك فقيل: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثُمْرِهِ﴾، فكان ذلك جمع (الثَّمَار)، و (الثَّمَار) جمع (الثمر) و (إثماره)، عقدُ الثمر»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بفتح الثاء والميم متواترة نقلاً، وهي قراءة الجماعة. قال ابن عطية: «وقرأ جمهور الناس ﴿مِنْ ثُمْرِهِ﴾ بفتح الثاء والميم»<sup>(٢)</sup>.

ووجه قراءة الجماعة: أن (الثَّمَر) اسم جنس مفردة (ثمرة)، كشجر وشجرة، وبقر وبقرة، وجزر وجزرة<sup>(٣)</sup>، فثبت بذلك صحتها لغة، بعد ثبوتها نقلاً. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٥٧٨/١١ - ٥٧٩.

(٢) المحرر الوجيز: ٤/٤٥٣.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/١٢٢، والهداية: ٩/٦٠٣١، والدر المصون: ٥/٨٠.

**المطلب الثامن:** قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ لِّيَتَّبِعُوا دَرَسَتْ وَلِيُبَيِّنَ لَهُ لِقَوْمٍ

يَعْلَمُونَ ﴾ . [الآية: ١٠٥]. (٣٥٧-٣٥٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ دَارَسَتْ ﴾ بالألف وفتح التاء، وقرأ ابن عامر ويعقوب: بغير ألف وفتح السين وإسكان التاء: ﴿ دَرَسَتْ ﴾، والباقون من العشرة: بغير ألف وإسكان السين وفتح التاء: ﴿ دَرَسَتْ ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري قراءة: ﴿ دَرَسَتْ ﴾، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك.

فقراءته عامة قراء أهل المدينة والكوفة: ﴿ وَلِيَقُولُوا دَرَسَتْ ﴾، يعني: قرأت أنت يا محمد، بغير ألف.

وقرأ ذلك جماعة من المتقدمين، منهم ابن عباس على اختلاف عنه فيه، وغيره، وجماعة من التابعين، وهو قراءة بعض قراء أهل البصرة: ﴿ وَلِيَقُولُوا دَارَسَتْ ﴾ بألف، بمعنى: قارأت وتعلمت من أهل الكتاب..

وعن الحسن أنه كان يقرؤه: ﴿ دَرَسَتْ ﴾، بمعنى: انمحت.

قال أبو جعفر: وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿ وَلِيَقُولُوا دَرَسَتْ ﴾ بتأويل: قرأت وتعلمت؛ لأن المشركين كذلك كانوا يقولون للنبي ﷺ، وقد أخبر الله عن قائلهم ذلك بقوله: ﴿ وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ [النحل، الآية: ١٠٣]. فهذا خبر من الله ينبي عنهم أنهم كانوا يقولون: إنما يتعلم محمد ما يأتيكم به من غيره. فإذا كان ذلك كذلك،

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٥، وتحبير التيسير، ص ٣٦١، والنشر: ٢ / ٢٦١.

فقراءة: ﴿وَلْيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ يا محمد، بمعنى: تعلمت من أهل الكتاب، أشبهه بالحق، وأولى بالصواب من قراءة من قرأه: ﴿دَارَسْتَ﴾ بمعنى: قارأتهم وخاصمتهم، وغير ذلك من القراءات»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءات الثلاث متواترة من حيث الثبوت، ومعانيها صحيحة دون تناقض ولا تضاد.

قال السمين الحلبي: «وأما القراءات التي في: ﴿دَرَسْتَ﴾ فثلاث في المتواتر: فقرأ ابن عامر ﴿دَرَسْتَ﴾ بزنة ضَرَبْتُ، وابن كثير وأبو عمرو ﴿دَارَسْتَ﴾ بزنة: قَابَلْتُ أَنْتَ، والباقون: ﴿دَرَسْتَ﴾ بزنة ضَرَبْتُ أَنْتَ»<sup>(٢)</sup>.

فأما قراءة ابن عامر ويعقوب: ﴿دَرَسْتَ﴾ فمعناها: بليت وقدمت، وتكررت على الأسماع، يشيرون إلى أنها من أحاديث الأولين كما قالوا: أساطير الأولين.

وأما قراءة ابن كثير أبي عمرو فمعناها: دارست يا محمد غَيْرِكَ من أهل الأخبار الماضية، والقرون الخالية حتى حفظتها فقلتها، كما حكى عنهم فقال: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ﴾ [النحل، من الآية: ١٠٣] وفي التفسير: أنهم كانوا يقولون: هو يدارس سلمان وعداسًا.

وأما قراءة الباقيين فمعناها: حفظت وأتقنت بالدرس أخبار الأولين، كما حكى عنهم: ﴿وَقَالُوا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكْتَبَهَا فِيهِ تَمَلُّنَا عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان، الآية: ٥]<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٢٦-٢٧/١٢.

(٢) الدر المصون: ٩٦/٥.

(٣) انظر: حجة ابن زنجلة، ص ٢٦٤-٢٦٥، والدر المصون: ٩٦/٥.

**المطلب التاسع:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ

شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾. [الآية: ١١١]. (٢٥٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ بكسر القاف وفتح

الباء، والباقون من العشرة: بضمهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بضم القاف والباء من ﴿قُبُلًا﴾ فقال:

«واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾»

فقرأته قَرَأَةً أهل المدينة: ﴿قُبُلًا﴾ بكسر القاف وفتح الباء، بمعنى: معاينة من قول

القائل: (لقيته قُبُلًا)، أي: معاينة ومُجَاهِرَةً.

وقرأ ذلك عامة قَرَأَةَ الكوفيين والبصريين: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ بضم القاف

والباء.

وإذا قرئ كذلك، كان له من التأويل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون (القُبُل) جمع (قبيل)،

كـ (الرُّغْف) التي هي جمع (رغيف)، و (القُضْب) التي هي جمع (قضيبي)، ويكون (القُبُل)،

الضُّمْنَاء والكُفْلَاء، وإذا كان ذلك معناه كان تأويل الكلام: وحشرنا عليهم كل شيء كُفْلَاء

يكفلون لهم بأن الذي نعدهم على إيمانهم بالله إن آمنوا، أو نوعدهم على كفرهم بالله إن

هلكوا على كفرهم، ما آمنوا إلا أن يشاء الله.

والوجه الآخر: أن يكون (القُبُل) بمعنى: المقابلة والمواجهة، من قول القائل: (أتيتك

قُبُلًا لا دُبْرًا) إذا أتاه من قبل وجهه.

والوجه الثالث: أن يكون معناه: وحشرنا عليهم كل شيء قبيلةً قبيلةً، صنفاً صنفاً،

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٦، وتحرير التيسير، ص ٣٦٢، والنشر: ٢/ ٢٦١-٢٦٢.

وجماعة جماعةً، فيكون (القُبَل) حينئذ جمع (قبيل) الذي هو جمع (قبيلة)، فيكون (القبَل) جمع الجمع.

وبكل ذلك قد قالت جماعة من أهل التأويل..

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا: قراءة من قرأ: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ

شَيْءٍ قُبَلًا﴾ بضم القاف والباء؛ لما ذكرنا من احتمال ذلك الأوجه التي بينا من المعاني، وأن معنى (القبَل) داخلٌ فيه، وغير داخل في القبَل معاني (القبَل) «<sup>(١)</sup>.

**الرد:** رجّح الإمام الطبري القراءة التي تشمل المعنى الأعم، وكلا القراءتين متواترتان نقلاً، ولا وجه لترجيح إحداهما على الأخرى ترجيحاً يفهم منه رد الأخرى وانتقاصها في الثبوت.

وقد وُجّهت القراءة بكسر القاف وفتح الباء بوجهين:

أحدهما: أنها بمعنى مقابلة أي: معاينة ومشاهدة، وانتصابه على هذا على الحال، قاله أبو عبيدة، والفراء، والزجاج، ونقله الواحدي أيضاً عن جميع أهل اللغة، يقال: (لقيته قبلاً) أي: عياناً<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنها بمعنى ناحية وجهة، قاله المبرد وجماعة من أهل اللغة كأبي زيد، وانتصابه حينئذ على الظرف، كقولهم: لي قبَل فلان دين<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٤٨/١٢-٥٠.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٧٥/١، والثعلبي: ١٨١/١، والماوردي: ١٥٧/٢، والسمعاني:

١٣٧/٢، وزاد المسير: ٦٧/٢، وتفسير ابن جزوي: ٢٧٢/١، وتنوير المقباس، ص ١١٧،

والنيسابوري: ١٤٧/٣، والثعالبي: ٥٠٧/٢، والدر المثور: ٣٤١/٣.

(٣) انظر: المحرر الوجيز: ٣٣٥/٢، وتفسير القرطبي: ٦٦/٧، والبحر المحيط: ٦٢٢/٤، والدر

قال ابن عطية: « وقال بعضهم: (قَبْل) بالضم بمعنى (قَبِل) بكسر القاف، أي: مواجهة، كما تقول قبل ودبر »<sup>(١)</sup>.

قال الواحدي: « ﴿ قُبْلًا ﴾ و ﴿ قَبْلًا ﴾ أي: مُعَايِنَةً وَمُوَاجِهَةً »<sup>(٢)</sup>.

حكى أبو زيد: لقيت فلاناً قبلاً ومقابلاً وقبلاً وقبلاً، كله بمعنى المواجهة، فيكون الضم كالكسر في المعنى وتستوي القراءتان<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان: « وهذا القول عندي أحسن؛ لاتفاق القراءتين »<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

---

المصون: ٥/ ١١٢-١١٣، وتفسير الثعالبي: ٢/ ٥٠٧، وفتح القدير: ٢/ ١٧٤، وروح المعاني: ٤/ ٢٤٨.

(١) المحرر الوجيز: ٢/ ٣٣٥.

(٢) الوجيز، ص ٣٧٠.

(٣) انظر: زاد المسير: ٢/ ٦٧، وتفسير القرطبي: ٧/ ٦٦.

(٤) البحر المحيط: ٤/ ٦٢٢.



**المطلب العاشر:** قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ . [الآية: ١١٩].

(٢٦٠)

وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ . [سورة يونس، الآية: ٨٨].

**تأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون: ﴿ لِيُضِلُّونَ ﴾ في الأنعام، وفي يونس: ﴿ لِيُضِلُّوا ﴾ بضم الياء، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بضم الياء من ﴿ لِيُضِلُّونَ ﴾، وجعل مكي الضم أمكن في المعنى.

فقال الإمام الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ لِيُضِلُّونَ ﴾ .

فقرأته عامة أهل الكوفة: ﴿ لِيُضِلُّونَ ﴾ بمعنى: أنهم يضلون غيرهم.

وقرأ ذلك بعض البصريين والحجازيين: ﴿ لِيُضِلُّونَ ﴾ بمعنى: أنهم هم الذين يضلون عن الحق فيجورون عنه.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: قراءة من قرأ: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ ﴾، بمعنى: أنهم يضلون غيرهم. وذلك أن الله -جل ثناؤه- أخبر نبيه ﷺ عن إضلالهم من تبعهم، ونهاه عن طاعتهم واتباعهم إلى ما يدعونه إليه، فقال: ﴿ وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٦، وتحبير التيسير، ص ٣٦٣، والنشر: ٢ / ٢٦٢.

مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ، ثم أخبر أصحابه عنهم بمثل الذي أخبره عنهم، ونهاهم من قبول قولهم عن مثل الذي نهاه عنه، فقال لهم: وإن كثيراً منهم ليضلونكم بأهوائهم بغير علم، نظير الذي قال لنبيه ﷺ: ﴿وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال مكي بن أبي طالب: «﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ﴾ من فتح الياء أضاف الضلال إليهم في أنفسهم، وتصديقه قوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ﴾ [النحل، من الآية: ١٢٥]..

ووجه القراءة بالضم أنها أبلغ؛ لأن كل من أضل غيره فهو ضال، وليس كل من ضل أضل غيره، فالضم أبلغ في الإخبار عنهم. وحجته أيضاً: أنهم قد وصفوا قبل بالكفر الذي هو الضلال، فلا معنى لوصفهم بذلك، فوجب وصفهم بأنهم مع ضلالتهم يضلون غيرهم. وكذلك الحجة فيما كان مثله مثل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ﴾ [لقمان، من الآية: ٦]، الضم أبلغ لأن شراء لهو الحديث ضلال. فوصفه بفائدة أخرى أولى من وصفه بما قد دل عليه الكلام الأول.

فالإضلال -هنا- أمكن من الضلال. وقد أجمع الجميع على قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ﴾ [الأنعام، من الآية: ١٤٤] أنه بالضم، وعلى ﴿فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب، من الآية: ٦٧] «<sup>(٢)</sup>».

**الرد:** القراءة بفتح الياء متواترة نقلاً، ومن فتح الياء أضاف الضلال إليهم في أنفسهم، وتصديقه قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النحل، من الآية: ١٢٥]، و﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ [النساء، من الآية: ١٦٧] و﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران، من الآية: ٩٠] وصفهم

(١) تفسير الطبري: ١٢/٧١-٧٢.

(٢) الهداية: ٣/٢١٦٦-٢١٦٧.

بالضلال لا بالإضلال<sup>(١)</sup>.

ومعنى القراءتين واحد؛ لأن الضال من شأنه أن يُضِلَّ غيره، ولأن المُضِلَّ لا يكون في الغالب إلا ضالاً، إلا إذا قصد التغيرير بغيره. والمقصود التحذير منهم وذلك حاصل على القراءتين<sup>(٢)</sup>.

قال السمين الحلبي: « والقراءتان واضحتان، فإنه يقال: ضل في نفسه وأضل غيره، فالمفعول محذوف على قراءة الكوفيين.. وقراءة الفتح لا تُحوَج إلى حذف، فرجحها بعضهم بهذا، وأيضاً فإنهم أجمعوا على الفتح في (ص) عند قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [من الآية: ٢٦] »<sup>(٣)</sup>.

قلت: مجموع القراءتين يجعل لهم الضلال والإضلال، وذلك أبلغ من مجرد أحدهما. والله أعلم.

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص ٢٧٠، والهداية: ٣/٢١٦٦، والمححر الوجيز: ٢/٣٣٩، وزاد

المسير: ٢/٧١، ومفاتيح الغيب: ١٣/١٢٩.

(٢) انظر: التحرير والتنوير: ٨/٣٦.

(٣) الدر المصون: ٥/١٣٠.

**المطلب الحادي عشر:** قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ .  
[من الآية: ١٤٥]. (٢٦١-٢٦٢-٢٦٣)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة وأبو جعفر: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ ﴾ بالتاء، والباقون من العشرة: بالياء.

وقرأ ابن عامر وأبو جعفر: ﴿ مَيْتَةً ﴾ بالرفع، والباقون من العشرة: بالنصب<sup>(١)</sup>.

وأبو جعفر بتشديد ﴿ الْمَيْتَةِ ﴾ حيث وقع، والباقون من العشرة: بالتخفيف<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالتاء: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ ﴾، و ﴿ مَيْتَةً ﴾ بالرفع والتخفيف، و ﴿ مَيْتَةً ﴾ بالرفع والتشديد، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ .

فقرأ ذلك بعض قراءة أهل المدينة والكوفة والبصرة: ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ﴾ بالياء، ﴿ مَيْتَةً ﴾ مخففة الياء منصوبة، على أن في ﴿ يَكُونَ ﴾ مجهولاً، و (الميتة) فعل له، فنصبت على أنها فعل ﴿ يَكُونَ ﴾، وذكروا ﴿ يَكُونَ ﴾ لتذكير المضمرة في ﴿ يَكُونَ ﴾ .

وقرأ ذلك بعض قراءة أهل مكة والكوفة: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ ﴾ بالتاء، ﴿ مَيْتَةً ﴾ بتخفيف الياء من (الميتة) ونصبها، وكان معنى نصبهم (الميتة) معنى الأولين، وأنشوا ﴿ تَكُونَ ﴾؛ لتأنيث (الميتة) كما يقال: (إنها قائمة جاريتك)، و (إنه قائم جاريتك)، فيذكر المجهول مرة ويؤنث أخرى؛ لتأنيث الاسم الذي بعده.

وقرأ ذلك بعض المدنيين: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً ﴾ بالتاء في ﴿ تَكُونَ ﴾، وتشديد الياء من

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٨، وتحبير التيسير، ص ٣٦٦، والنشر: ٢/٢٦٦.

(٢) انظر: التيسير، ص ١٠٦، وتحبير التيسير، ص ٢٩٩، والنشر: ٢/٢٢٤-٢٢٥.

﴿مَيْتَةٌ﴾ ورفعها، فجعل (الميتة) اسم ﴿تَكُونُ﴾، وأنت ﴿تَكُونُ﴾ لتأنيث (الميتة)، وجعل ﴿تَكُونُ﴾ مكتفية بالاسم دون الفعل؛ لأن قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً﴾ استثناء، والعرب تكتفي في الاستثناء بالأسماء عن الأفعال، فيقولون: (قام الناس إلا أن يكون أخاك)، و (إلا أن يكون أخوك)، فلا تأتي لـ (يكون) بفعل، وتجعلها مستغنية بالاسم، كما يقال: (قام القوم إلا أخاك). و (إلا أخوك)، فلا يفتقد الاسم الذي بعد حرف الاستثناء فعلاً.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندي: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ بالياء، ﴿مَيْتَةً﴾ بتخفيف الياء ونصب (الميتة)؛ لأن الذي في ﴿يَكُونَ﴾ من الممكنى من ذكر المذكر وإنما هو: قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ذلك ميتةً أو دمًا مسفوحًا.

فأما قراءة ﴿مَيْتَةً﴾ بالرفع، فإنه وإن كان في العربية غير خطأ، فإنه في القراءة في هذا الموضع غير صواب؛ لأن الله يقول: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾، فلا خلاف بين الجميع في قراءة (الدم) بالنصب، وكذلك هو في مصاحف المسلمين، وهو عطف على (الميتة). فإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن (الميتة) لو كانت مرفوعة، لكان (الدم) وقوله: ﴿أَوْ فَسَقًا﴾ مرفوعين، ولكنها منصوبة، فيعطف بهما عليها بالنصب»<sup>(١)</sup>.

**الرد: ١-** ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء، و ﴿مَيْتَةً﴾ بالرفع، وهي قراءة: ابن عامر وأبي جعفر، إلا أن الأخير شدد الياء ﴿مَيْتَةً﴾. و ﴿تَكُونُ﴾ في هذه القراءة تامة، بمعنى: الحدوث والوقوع، والمعنى: إلا أن تقع ميتة<sup>(٢)</sup>، «ويجوز أن تكون الناقصة، والخبر محذوف تقديره: إلا أن يكون هناك ميتة»<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٢/١٩٥-١٩٦.

(٢) انظر: حجة القراءات، ص ٢٧٦.

(٣) الدر المصون: ٥/١٩٧.

٢- ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء، و﴿مَيْتَةً﴾ بالنصب، وهي قراءة: ابن كثير وحمزة، ووجه القراءة بها: «على أن اسم ﴿تَكُونَ﴾ مضمر عائد على مؤنث، أي: إلا أن يكون المأكول، ويجوز أن يعود الضمير من ﴿تَكُونَ﴾ على ﴿مُحَرَّمًا﴾، وإنما أنث الفعل لتأنيث الخبر كقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّتْهُمْ﴾ [الأنعام، من الآية: ٢٣] بنصب ﴿فَتَنَّتْهُمْ﴾ وتأنيث ﴿تَكُنْ﴾<sup>(١)</sup>.

٣- ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ بالياء، و﴿مَيْتَةً﴾ بالنصب، وهي قراءة باقي القراء، وهي التي رجَّحها الإمام الطبري.

وكل هذه القراءات متواترة نقلاً، صحيحة لغة ومعنى.

قال السمين الحلبي: «قال أبو البقاء: ويقرأ برفع ﴿مَيْتَةً﴾ على أن ﴿تَكُونَ﴾ تامة، وهو ضعيف؛ لأن المعطوف منصوب». قلت: كيف يضعف قراءة متواترة؟ وأما قوله: (لأن المعطوف منصوب) فذلك غير لازم؛ لأن النصب على قراءة من رفع ﴿مَيْتَةً﴾ يكون نسقاً على محل ﴿أَنْ تَكُونَ﴾ الواقعة مستثناة، تقديره: إلا أن يكون ميتة، وإلا دماً مسفوحاً، وإلا لحم خنزير.

وقال مكي ابن أبي طالب: (وقرأ أبو جعفر ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء، ﴿مَيْتَةً﴾ بالرفع)، ثم قال: (وكان يلزم أبا جعفر أن يقرأ: (أو دم) بالرفع وكذلك ما بعده). قلت: هذه هي قراءة ابن عامر نسبها لأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني شيخ نافع، وهو محتمل، وقوله: (كان يلزمه..) إلى آخره هو معنى ما ضعف به أبو البقاء هذه القراءة، وقد تقدم جواب ذلك، واتفق أن ابن عامر يقرأ: ﴿وَإِنْ تَكُنْ مَيْتَةً﴾ بالتأنيث والرفع وهنا كذلك<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) الدر المصون: ١٩٧/٥-١٩٨.

(٢) الدر المصون: ١٩٧/٥.

**– المبحث السابع: سورة الأعراف:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوْءَ تِكُمْ وَرِيْشًا وَ لِبَاسُ**التَّقْوَى ذَلِكْ خَيْرٌ ذَلِكْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ** ﴿ [الآية: ٢٦]. (٢٦٤)**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر والكسائي: ﴿وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾ بالنصب، والباقون من العشرة: بالرفع<sup>(١)</sup>.**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بنصب ﴿لِبَاسٍ﴾، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قراءة المكيين والكوفيين والبصريين: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكْ خَيْرٌ﴾ برفع

﴿وَلِبَاسٍ﴾.

وقرأ ذلك عامة قراءة المدينة: ﴿وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾ بنصب (اللباس)، وهي قراءة بعض قراءة الكوفيين.

فمن نصب: ﴿وَلِبَاسٍ﴾، فإنه نصبه عطفًا على (الريش)، بمعنى: قد أنزلنا عليكم لباسًا يواري سوءاتكم وريشًا، وأنزلنا لباس التقوى.

وأما الرفع: فإن أهل العربية مختلفون في المعنى الذي ارتفع به (اللباس).

فكان بعض نحويي البصرة يقول: هو مرفوع على الابتداء، وخبره في قوله: ﴿ذَلِكْ خَيْرٌ﴾. وقد استخطأه بعض أهل العربية في ذلك وقال: هذا غلط؛ لأنه لم يعد على (اللباس) في الجملة

(١) انظر: التيسير، ص ١٠٩، وتحبير التيسير، ص ٣٧٠، والنشر: ٢/٢٦٨.

عائد، فيكون (اللباس) إذا رفع على الابتداء وجعل (ذلك خير) خبراً.

وقال بعض نحويي الكوفة: ﴿وَلِبَاسٌ﴾ يرفع بقوله: ولباس التقوى خير، ويجعل ﴿ذَلِكَ﴾ من نعته.

قال أبو جعفر: وهذا القول عندي أولى بالصواب في رافع (اللباس)؛ لأنه لا وجه للرفع إلا أن يكون مرفوعاً بـ (خير)، وإذا رفع بـ (خير) لم يكن في ذلك وجه إلا أن يجعل (اللباس) نعتاً، لا أنه عائد على (اللباس) من ذكره في قوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾، فيكون خير مرفوعاً بـ ﴿ذَلِكَ﴾، و ﴿ذَلِكَ﴾ به.

فإذ كان ذلك كذلك، فتأويل الكلام إذا رفع ﴿لِبَاسٌ التَّقْوَى﴾: ولباس التقوى ذلك الذي قد علمتموه، خير لكم يا بني آدم، من لباس الثياب التي تواري سوءاتكم، ومن الرياش التي أنزلناها إليكم، هكذا فالبسوه.

وأما تأويل مَنْ قرأه نصباً فإنه: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ فَدَّ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤْوِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾، هذا الذي أنزلنا عليكم من اللباس الذي يوارى سوءاتكم، والريش، ولباس التقوى خير لكم من التعري والتجرد من الثياب في طوافكم بالبيت، فاتقوا الله والبسوا ما رزقكم الله من الرياش، ولا تطيعوا الشيطان بالتجرد والتعري من الثياب، فإن ذلك سخرية منه بكم وخدعة، كما فعل بأبويكم آدم وحواء، فخدعهما حتى جرّدهما من لباس الله الذي كان ألبسهما بطاعتها له، في أكل ما كان الله نهاهما عن أكله من ثمر الشجرة التي عصياها بأكلها.

قال أبو جعفر: وهذه القراءة أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: أعني نصب قوله:

﴿وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾؛ لصحة معناه في التأويل على ما بينت، وأن الله إنما ابتداء الخبر عن إنزاله

اللباس الذي يوارى سوءاتنا والرياش، توبيخاً للمشركين الذين كانوا يتجرّدون في حال



طوافهم بالبيت، ويأمرهم بأخذ ثيابهم والاستتار بها في كل حال، مع الإيمان به واتباع طاعته، ويعلمهم أن كل ذلك خير من كل ما هم عليه مقيمون من كفرهم بالله، وتعرّيبهم، لا أنه أعلمهم أن بعض ما أنزل إليهم خيرٌ من بعض.

وما يدل على صحة ما قلنا في ذلك، الآيات التي بعد هذه الآية، وذلك قوله: ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ لَا يَفْنَنَكُمْ الشَّيْطٰنُ كَمَا اَخْرَجَ اٰبَوٰيكُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَا﴾ وما بعد ذلك من الآيات إلى قوله: ﴿وَ اَن تَقُوْلُوْا عَلٰى اللّٰهِ مَا لَا نَعْلَمُوْنَ﴾، فإنه - جل ثناؤه - يأمر في كل ذلك بأخذ الزينة من الثياب، واستعمال اللباس وترك التجرد والتعرّيب، وبالإيمان به، واتباع أمره والعمل بطاعته، وينهى عن الشرك به واتباع أمر الشيطان، مؤكداً في كل ذلك ما قد أجمله في قوله: ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ قَدْ اَنْزَلْنَا عَلٰيكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيْشًا وَ لِبَاسَ التَّقْوٰى ذٰلِكَ خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالرفع متواترة من حيث الرواية، فهي قراءة أهل المدينة، وأهل الشام، وبعض أهل الكوفة، وقد وُجّهت بأربعة أوجه:

أحدها: أن يكون ﴿لِبَاسٌ﴾ مبتدأ<sup>(٢)</sup>، « وَ ذٰلِكَ ﴾ مبتدأ ثان، و ﴿خَيْرٌ﴾ خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط هنا اسم الإشارة وهو أحد الروابط الخمسة المتفق عليها. وهذا الوجه هو أوجه الأعراب في هذه الآية الكريمة.

الثاني: أن يكون ﴿لِبَاسٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو لباس التقوى، وكأن المعنى بهذه الجملة التفسير للباس المتقدم، وعلى هذا فيكون قوله: ﴿ذٰلِكَ﴾ جملة أخرى من مبتدأ وخبر.

(١) تفسير الطبري: ٣٦٩/١٢-٣٧١.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٥٠٩/١، والشعلبي: ٢٢٦/٤، والهداية: ٢٣٢٣/٤، وتفسير البغوي: ١٨٦/٢، وزاد المسير: ١١٠/٢، ومفاتيح الغيب: ٢٢٢/١٤، وتفسير القرطبي: ١٨٥/٧، والبيضاوي: ٩/٣، والدر المصون: ٢٨٨/٥.

وقَدَّرَه مكي فقال: (وستر العورة لباس التقوى).

الثالث: أن يكون ﴿لِبَاسٌ﴾ مبتدأ و ﴿ذَلِكَ﴾ بدل منه، أو: عطف بيان له، أو: نعت، و ﴿خَيْرٌ﴾ خبره، وهو معنى قول الزجاج وأبي علي وأبي بكر بن الأنباري، إلا أن الحوفي قال: (وأنا أرى أن لا يكون ﴿ذَلِكَ﴾ نعتاً للباس التقوى؛ لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إلى الألف واللام، وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً، فإن كان قد تقدم قول أحد به فهو سهو).

قال السمين الحلبي: أما القول به فقد قيل كما ذكرته عن الزجاج، والفارسي، وابن الأنباري، ونص عليه أبو علي في (الحجة) أيضاً، وذكره الواحدي. وقال ابن عطية: (هو أنبل الأقوال)، وذكر مكي الاحتمالات الثلاثة: أعني كونه بدلاً، أو بياناً، أو نعتاً، ولكن ما بحثه الحوفي صحيح من حيث الصناعة، ومن حيث إن الصحيح في ترتيب المعارف ما ذكر من كون الإشارات أعرف من ذي الأداة، ولكن قد يقال: القائل بكونه نعتاً لا يجعله أعرف من ذي الألف واللام.

الرابع: جوَّز أبو البقاء أن يكون ﴿لِبَاسٌ﴾ مبتدأ، وخبره محذوف، أي: ولباس التقوى ساتر عوراتكم، وهذا تقدير لا حاجة إليه<sup>(١)</sup>.

فتبين بهذه الأوجه كلها صحة هذه القراءة لغة ومعنى، مع ثبوتها تواتراً. والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٥ / ٢٨٨-٢٨٩.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنِ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنُنِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾. [الآية: ١٤٣].

(٢٦٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾ بالمد والهمز من غير تنوين، والباقون من العشرة: بالتنوين من غير همز<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالمد من غير تنوين في ﴿دَكَّا﴾، فقال:

«واختلفت القرأة في قراءة قوله: ﴿دَكَّا﴾».

فقرأته عامة قراء أهل المدينة والبصرة: ﴿دَكَّا﴾ مقصوراً بالتنوين، بمعنى: (دكَّ الله الجبل دكًّا) أي: فنته، واعتباراً بقول الله: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر، الآية: ٢١] وقوله: ﴿وَحَمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّنَا دَكَّةً وَجِدَةً﴾.. [الحاقة، الآية: ١٤]

وقرأته عامة قراءة الكوفيين: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾ بالمد وترك الجر والتنوين، مثل: (حمراء) و (سوداء). وكان ممن يقرؤه كذلك: عكرمة، ويقول فيه ما: - حدثني به أحمد بن يوسف قال، حدثنا القاسم بن سلام قال، حدثنا عباد بن عباد، عن يزيد بن حازم، عن عكرمة قال: (دكَّاء من الدكاوات). وقال: لما نظر الله -تبارك وتعالى- إلى الجبل صار صحراء ترابًا.

واختلف أهل العربية في معناه إذا قرئ كذلك.

فقال بعض نحويي البصرة: العرب تقول: (ناقة دكَّاء)، ليس لها سنام. وقال: (الجبل) مذكر، فلا يشبه أن يكون منه، إلا أن يكون جعله: (مثل دكَّاء)، حذف (مثل) وأجراه مجرى: ﴿وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف، من الآية: ٨٢].

(١) انظر: التيسير، ص ١١٣، وتحبير التيسير، ص ٣٧٨، والنشر: ٢/ ٢٧١-٢٧٢.

وكان بعض نحويي الكوفة يقول: معنى ذلك: جعل الجبل أرضاً دكاء، ثم حذفت (الأرض) وأقيمت (الدكاء) مقامها؛ إذ أدّت عنها.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي: قراءة من قرأ: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾ بالمد وترك الجر؛ لدلالة الخبر الذي روينا عن رسول الله ﷺ على صحته. وذلك أنه روي عنه ﷺ أنه قال: (فساخ الجبل)، ولم يقل: (فتفتت) ولا (تحول تراباً). ولا شك أنه إذا ساخ فذهب، ظهر وجه الأرض، فصار بمنزلة الناقة التي قد ذهب سنامها، وصارت دكاء بلا سنام. وأما إذا دك بعضه، فإنما يكسر بعضه بعضاً ويتفتت ولا يسوخ. وأما (الدكاء) فإنها خَلَفٌ من (الأرض)، فلذلك أُثِّتْ، على ما قد بينت»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالتنوين من غير همز: ﴿دَكَّاءً﴾ متواترة نقلاً، وهي قراءة جمهور القراء.

ووجه القراءة بها: أن «(دك) مصدر واقع موقع المفعول به، أي: مدكوهاً أو مندكاً، على حذف مضاف، أي: ذا دك»<sup>(٢)</sup>. فهي صحيحة لغة ومعنى، مع ثبوتها تواتراً. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ١٣/١٠٠-١٠٢.

(٢) الدر المصون: ٥/٤٥٠.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿وَلَأَسْقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدَّضَلُوا قَالُوا لَئِن لَّمْ

يَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَيَغْفِرْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾. [الآية: ١٤٩]. (٢٦٦)

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْنَا﴾ بالتاء فيهما

ونصب الباء من ﴿رَبَّنَا﴾، والباقون من العشرة: بالياء ورفع الباء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجَّح الإمام الطبري القراءة بالياء في: ﴿يَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَيَغْفِرْنَا﴾ ورفع

﴿رَبَّنَا﴾ فقال:

« ثم اختلفت القراء في قراءة ذلك.

فقرأه بعض قرأة أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ بالرفع، على وجه الخبر.

وقرأ ذلك عامة قرأة أهل الكوفة: ﴿لَئِن لَّمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ بالنصب، بتأويل: لئن لم ترحمنا يا ربنا على وجه الخطاب منهم لربهم. واعتل قارئو ذلك كذلك بأنه في إحدى القراءتين: ﴿قَالُوا رَبَّنَا لَئِن لَّمْ تَرْحَمْنَا وَتَغْفِرْنَا﴾<sup>(٢)</sup>، وذلك دليل على الخطاب.

قال أبو جعفر: والذي هو أولى بالصواب من القراءة في ذلك: القراءة على وجه الخبر

بالياء في ﴿يَرْحَمْنَا﴾، وبالرفع في قوله: ﴿رَبَّنَا﴾؛ لأنه لم يتقدم ذلك ما يوجب أن يكون موجَّهاً إلى الخطاب.

والقراءة التي حكيت على ما ذكرنا من قراءتها: ﴿قَالُوا رَبَّنَا لَئِن لَّمْ تَرْحَمْنَا﴾ لا نعرف

(١) انظر: التيسير، ص ١١٣، وتحبير التيسير، ص ٣٧٨، والنشر: ٢/ ٢٧٢.

(٢) وهي قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه. انظر: الهداية: ٤/ ٢٥٦٠.

صحتها من الوجه الذي يجب التسليم إليه»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالتاء فيهما ونصب الباء من ﴿رَبَّنَا﴾ متواترة نقلاً، والنصب على أنه منادى، وناسبه الخطاب، والرفع على أنه فاعل، فيجوز أن يكون هذا الكلام صَدَرَ من جميعهم على التعاقب، أو هذا من طائفة وهذا من طائفة، فَمَنْ غلب عليه الخوف وقوي على المواجهة خاطب مستقيلاً من ذنبه، وَمَنْ غلب عليه الحياء أخرج كلامه مخرج المستحي من الخطاب، فأسند الفعل إلى الغائب»<sup>(٢)</sup>، وهذا يبيِّن لا لبس فيه. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ١٣/١١٩-١٢٠.

(٢) الدر المصون: ٥/٤٦٥.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ

وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [الآية: ١٦٥]. (٢٦٧-٢٦٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ بكسر الباء من غير همز، مثل:

(عيس). وابن عامر: بكسر الباء وهمزة ساكنة بعدها، مثل: رجس، وأبو بكر بخلاف عنه:

﴿بَيْسٍ﴾ بفتح الباء وهمز مفتوحة بعد الياء الساكنة، مثل: (قَيْب)، والباقون من العشرة:

﴿بَيْسٍ﴾ بفتح الباء وهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة، مثل: (رئيس)، وقد رُوِيَ هذا الوجه

عن أبي بكر<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بفتح الباء وكسر الهمزة ومدّها: ﴿بَيْسٍ﴾، فقال:

« وأما قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ اخْتَلَفَتْ فِي قِرَاءَتِهِ.

فقرأته عامة قرأة أهل المدينة: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ بكسر الباء وتخفيف الياء، بغير همز، على

مثال (فَعِل).

وقرأ ذلك بعض قرأة الكوفة والبصرة: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ على مثل (فَعِيل) من (البؤس)،

بنصب الباء وكسر الهمزة ومدّها.

وقرأ ذلك كذلك بعض المكيين، غير أنه كسر باء: ﴿بَيْسٍ﴾ على مثال (فَعِيل).

وقرأه بعض الكوفيين: ﴿بَيْسٍ﴾ بفتح الباء وتسكين الياء، وهمزة بعدها مكسورة، على

مثال (فَيْعِل).

وذلك شاذ عند أهل العربية؛ لأن (فَيْعِل) إذا لم يكن من ذوات الياء والواو، فالفتح في

(١) انظر: التيسير، ص ١١٤، وتحبير التيسير، ص ٣٨٠، والنشر: ٢/ ٢٧٢-٢٧٣.

عينه الفصيح في كلام العرب، وذلك مثل قولهم في نظيره من السالم: (صَيْقَل، وَنَيْرَب)، وإنما تُكسر العين من ذلك في ذوات الياء والواو كقولهم: (سَيْد) وَ (مَيْت)..

وذكر عن آخر من الكوفيين أيضاً أنه قرأه: ﴿بَيْسٍ﴾ نحو القراءة التي ذكرناها قبل هذه، وذلك بفتح الباء وتسكين الياء وفتح الهمزة بعد الياء، على مثال (فَيْعَل) مثل (صَيْقَل).

وروي عن بعض البصريين أنه قرأه: ﴿بَيْسٍ﴾ بفتح الباء وكسر الهمزة، على مثال (فَعِيل)..

وروي عن آخر منهم أنه قرأه: ﴿بَيْسٍ﴾ بكسر الباء وفتح السين، على معنى: بَيْسَ العذاب.

قال أبو جعفر: وأولى هذه القراءات عندي بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿بَيْسٍ﴾ بفتح الباء، وكسر الهمزة ومدّها، على مثال (فَعِيل)..

لأن أهل التأويل أجمعوا على أن معناه: شديد، فدل ذلك على صحة ما اخترنا»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** أما قراءة نافع وأبي جعفر: ﴿بَيْسٍ﴾ بياء ساكنة. وقراءة ابن عامر: بهمزة ساكنة ﴿بَيْسٍ﴾، ففيهما أربعة أوجه:

أحدها: أن هذا في الأصل فعل ماضٍ سمي به فأعرب.

والثاني: أنه وصف وضع على فعل كحلف.

الثالث: أن أصله ﴿بَيْسٍ﴾ فخفف الهمزة، فالتقت ياءان، ثم كسر الباء إتباعاً كـرغيف وشهيد، فاستثقل توالي ياءين بعد كسرة، فحذفت الياء المكسورة فصار اللفظ بيس، وهو تخريج الكسائي.

(١) تفسير الطبري: ١٣/٢٠٠-٢٠٢.



الرابع: أن أصله (بئس) بزنة (كتف) ثم أتبعته الباء للهمزة في الكسر، ثم سكنت الهمزة ثم أبدلت ياء. وهي لغة لبعض العرب.

وأما قراءة ابن عامر فتحتمل أن تكون فعلاً منقولاً، وأن تكون وصفاً، كحلف.

وقراءة أبي بكر عن عاصم ﴿بَيْسٍ﴾ بياء ساكنة بين باء وهمزة مفتوحتين: صفة على فِعْلٍ، كضَيْعَمٍ، وصَيْرَفٍ، وهي كثيرة في الأوصاف<sup>(١)</sup>.

والمعنى على اختلاف القراءات: شديد، وجيع، من البأس، وهو الشدة<sup>(٢)</sup>.

فثبت بذلك أن القراءات الأربع صحيحة في العربية، متواترة من حيث النقل. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ١/ ٥٦١، والكشاف: ٢/ ١٧٢، والدر المصون: ٥/ ٤٩٦-٤٩٧.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٤/ ٢٩٧، والكشاف: ٢/ ١٧٢، وتفسير النيسابوري: ٣/ ٣٣٨.

**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ

عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾. [الآية: ١٩٠]. (٢٦٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر وأبو بكر: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين، والباقون: بضم الشين وفتح الراء والمد والهمز من غير تنوين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين: ﴿ شُرَكَاءَ ﴾، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ شُرَكَاءَ ﴾.

فقرأ ذلك عامة قرأة أهل المدينة وبعض المكيين والكوفيين: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ بكسر الشين، بمعنى: الشَّرِكَة.

وقراه بعض المكيين وعامة قرأة الكوفيين وبعض البصريين: ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ بضم الشين، بمعنى: جمع (شريك).

قال أبو جعفر: وهذه القراءة أولى القراءتين بالصواب؛ لأن القراءة لو صحت بكسر الشين، لوجب أن يكون الكلام: فلما آتاهما صالحاً جعلاً لغيره فيه شركاً، لأن آدم وحواء لم يدينا بأن ولدهما من عطية إبليس، ثم يجعل الله فيه شركاً لتسميتهما إياه بـ (عبد الله)، وإنما كانا يدينان لا شك بأن ولدهما من رزق الله وعطيته، ثم سمياه (عبد الحارث)، فجعلاً لإبليس فيه شركاً بالاسم.

فلو كانت قراءة من قرأ: ﴿ شُرَكَاءَ ﴾ صحيحة، وجب ما قلنا أن يكون الكلام: جعلاً لغيره فيه شركاً. وفي نزول وحي الله بقوله: ﴿ جَعَلَا لَهُ ﴾ ما يوضح عن أن الصحيح من

(١) انظر: التيسير، ص ١١٥، وتحبير التيسير، ص ٣٨١، والنشر: ٢/٢٧٣.

القراءة: ﴿شُرَكَاءَ﴾ بضم الشين على ما بينت قبل<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بكسر الشين مع التنوين متواترة نقلاً، وهي مروية عن: «ابن عباس، وأبي جعفر، وشيبة، وعكرمة، ومجاهد، وعاصم، وأبان بن تغلب»<sup>(٢)</sup>.

وحجة مَنْ قرأ بها: أنها أبعد من الالتباس؛ لأنهما لم يجعلاً له شركاء جماعة، وإنما سمياً الولد (عبد الحارث)، ولا يقال للحارث شركاء؛ لأنه واحد، وكأن المعنى: فلما آتاهما صالحاً جعلاً له نصيباً لم يخلصاه له، بتسميتهما إياه عبد الحارث. والتفاسير على ذلك تدل، كان ابن جبير يقول: شركاً في طاعته، ولم يكن في عبادته<sup>(٣)</sup>.

وهي: «مصدر شَرَكْتُ الرَّجُلَ أَشْرَكُهُ شِرْكَاً»<sup>(٤)</sup>.

وقول الإمام الطبري: «فلو كانت قراءة من قرأ: ﴿شِرْكَاً﴾ صحيحة، وجب ما قلنا أن يكون الكلام: جعلاً لغيره فيه شركاً. وفي نزول وحي الله بقوله: ﴿جَعَلَا لَهُ﴾ ما يوضح عن أن الصحيح من القراءة: ﴿شُرَكَاءَ﴾ بضم الشين على ما بينت قبل»:

أقول: هو على معنى جعلاً له ذا شرك، فحذف (ذا) مثل: ﴿وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٥)</sup> [يوسف، من الآية: ٨٢].

قال أبو علي: «كأنه أراد: جعلاً له ذا شرك، أو ذوي شرك، فإذا جعلاً له ذوي شرك فيما آتاهما كان في المعنى كقوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾، فالقراءتان على هذا تؤولان إلى معنى واحد،

(١) تفسير الطبري: ٣١٦/١٣.

(٢) المحرر الوجيز: ٤٨٧/٢.

(٣) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٣٠٤.

(٤) معاني القرآن للزجاج: ٣٩٦/٢.

(٥) انظر: تفسير السمرقندي: ١/٥٧٥، والحجة لابن زنجلة، ص ٣٠٤، والهداية: ٤/٢٦٧٤.

والضمير الذي في ﴿لَهُ﴾ يعود إلى اسم الله، كأنه: جعل الله شركاء فيما آتاهما»<sup>(١)</sup>.

وقيل: إن التقدير يجوز أن يكون: جعلاً لغيره شركاً<sup>(٢)</sup>.

وقيل: معناه: «أحدث الله شركاً في الولد»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: «يمكن أن يكون أطلق الشرك على الشريك، كقوله: زيد عدل»<sup>(٤)</sup>.

«والمعنى في هذه الآية فلما أتى الله هذين الإنسانين صالحاً أي: سليماً ذهباً به إلى الكفر وجعل الله فيه شركاً، وأخرجاه عن الفطرة، ولفظة الشرك تقتضي نصيبين، فالمعنى: وجعل الله فيه ذا شرك؛ لأن إبليس أو أصنام المشركين هي المفعولة، والأصل أن الكل لله تعالى، وبهذا حل الزجاجُ اعتراضَ مَنْ قال: ينبغي أن يكون الكلام (جعلاً لغيره شركاً)»<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الحجة للفارسي: ١١١/٤.

(٢) انظر: الدر المصون: ٥٣٦/٥.

(٣) الكشاف: ١٨٨/٢.

(٤) البحر المحيط: ٢٤٧/٥.

(٥) المحرر الوجيز: ٤٨٧/٢.

**المطلب السادس:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَئِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ

تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾. [الآية: ٢٠١]. (٢٧٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب: ﴿طَئِفٌ﴾ بغير همز ولا

ألف، والباقون من العشرة: بالالف والهمز: ﴿طَئِفٌ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجَّح الإمام الطبري القراءة بـ ﴿طَئِفٌ﴾ فقال:

«واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿طَئِفٌ﴾».

فقرأته عامة قرأة أهل المدينة والكوفة: ﴿طَئِفٌ﴾ على مثال (فاعل).

وقراه بعض المكيين والبصريين والكوفيين: ﴿طَئِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ﴾.

واختلف أهل العلم بكلام العرب في فرق ما بين (الطائف) و (الطيف):

فقال بعض البصريين: (الطائف) و (الطيف) سواء، وهو ما كان كالحيال والشيء يلم

بك.

وقال آخر منهم: (الطيف): اللّم، و (الطائف): كل شيء طاف بالإنسان.

وذكر عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: (الطيف): الوسوسة.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿طَئِفٌ مِّنَ

الشَّيْطَانِ﴾؛ لأن أهل التأويل تأولوا ذلك بمعنى الغضب والزلة تكون من المطيف به. وإذا

كان ذلك معناه كان معلوماً - إذ كان (الطيف) إنما هو مصدر من قول القائل: (طاف

يطيف) - أن ذلك خبر من الله عما يمس الذين اتقوا من الشيطان، وإنما يمسهم ما طاف بهم

(١) انظر: التيسير، ص ١١٥، وتحبير التيسير، ص ٣٨٢، والنشر: ٢ / ٢٧٥.

من أسبابه، وذلك كالغضب والوسوسة. وإنما يطوف الشيطان بابن آدم ليستزله عن طاعة ربه، أو ليوسوس له. والوسوسة والاستزلال هو (الطائف) من الشيطان .

وأما (الطيف) فإنما هو الخيال، وهو مصدر من: (طاف يطيف)، ويقول: لم أسمع في ذلك (طاف يطيف) ويتأوله بأنه بمعنى: (الميت) وهو من الواو.

وحكى البصريون وبعض الكوفيين سماعاً من العرب: (طاف يطيف)، و (طُفْتُ أُطِيف)، وأنشدوا في ذلك:

أَنْى أَلَمَّ بِكَ الْخَيْالُ يَطِيفُ . . . وَمَطَافُهُ لَكَ ذِكْرَةٌ وَشُعُوفٌ<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>

**الرد:** القراءتان ﴿طَيْفٌ﴾ و ﴿طَئِيفٌ﴾ متواترتان من حيث الرواية، متفتتان من حيث المعنى.

قال الأزهري: « المعنى في الطيف والطائف واحد.

والطيف في كلام العرب له معنيان، أحدهما: الجنون.

وقد جعله بعض المفسرين في هذا الموضع جنوناً؛ لأن الغضب الشديد يعتريه شيء من الجنون. والمعنى: إذا مسَّهم غضب يخيل إلى مَنْ رآه في تلك الحالة بعد ما كان رآه ساكناً أنه مجنون<sup>(٣)</sup> .

(١) البيت من بحر الكامل، وهو لكعب بن زهير، في ديوانه، ص ٩٤، ونسبه له: الجوهرى في الصحاح:

٢/٦٦٤، مادة: (ذك ر)، والعكبري في شرح ديوان المتنبي: ٣/٥٦، وابن منظور في اللسان:

٤/٣٠٨، والزبيدي في تاج العروس: ١١/٣٧٨، مادة: (ذك ر). وهو بلا نسبة في: إصلاح المنطق

لابن السكيت، ص ١٨٨، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: ١/٢٩٣، وغيرها.

(٢) تفسير الطبري: ١٣/٣٣٤-٣٣٥.

(٣) معاني القراءات للأزهري: ١/٤٣٣-٤٣٤.

وقيل: ﴿طَيْفٌ﴾ : مخفف من (فيعل)، والأصل: (طَيْف) بتشديد الياء فحذف عين الكلمة، كقولهم في مَيْت مَيْت، وفي لَيْن لَيْن، وفي هَيْن هَيْن. ثم طيف الذي هو الأصل يحتمل أن يكون من: طاف يطيف، أو من طاف يطوف، والأصل: طيوف فقلب وأدغم وهذا قول أبي بكر بن الأنباري.

وقيل: إن أصله (طوف) من طاف يطوف، فقلبت الواو ياء. قال أبو البقاء: (وهو بعيد)<sup>(١)</sup>.

واختلف في هاتين القراءتين على قولين، أحدهما: أن معنهما واحد وإن اختلف اللفظان، فعلى هذا اختلف في تأويل ذلك على خمسة تأويلات، أحدها: أن معنهما: الوسوسة، قاله أبو عمرو بن العلاء.

والثاني: أنه الغضب، وهو قول مجاهد.

والثالث: أنه النزغ، قاله ابن عباس.

والرابع: (الطائف) الفاعل من الطيف، وَ (الطيف) عند أهل اللغة: اللمم من الشيطان. قاله ابن الأنباري، فالطيف كالخَطْرة، والطائف كالحاطر.

والخامس: معنهما: ما يتخيل في القلب، أو يرى في النوم. قاله النحاس.

والقول الثاني: أن معنى الطيف والطائف مختلفان، فالطيف: اللمم، والطائف: كل شيء طاف بالإنسان، وروي عن ابن عباس أنه قال: الطائف: اللمة من الشيطان، والطيف: الغضب<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٣١٩/١، والهداية: ٢٦٩٤-٢٦٩٥/٤، والمحرر الوجيز: ٤٩٢/٢، والتبيان

للعكبري: ٦٠٩/١، وتفسير القرطبي: ٣٤٩-٣٥٠/٧، والدر المصون: ٥٤٦/٥.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٨٦/٢، وتفسير السمرقندي: ٥٧٧/١، وحجة ابن زنجلة، ص ٣٠٥-

**المطلب السابع:** قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾.

(٣٧١)

[الآية: ٢٠٢].

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ بضم الياء وكسر الميم، والباقون من العشرة: بفتح الياء وضم الميم<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بضم الياء من ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾، ورجّح الرازي القراءة بفتح الياء.

فقال الطبري: «وأما قوله: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ اخْتَلَفَتْ فِي قِرَاءَتِهِ.

فقرأه بعض المدنيين: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ بضم الياء، من: (أمدت).

وقرأته عامة قرأة الكوفيين والبصريين: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ بفتح الياء، من: (مدت).

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ بفتح الياء؛ لأن الذي يمد الشياطين إخوانهم من المشركين، إنما هو زيادة من جنس الممدود، وإذا كان الذي مد من جنس الممدود، كان كلام العرب (مدت) لا (أمدت)»<sup>(٢)</sup>.

وقال الرازي: «عامة ما جاء في التنزيل مما يحمد ويستحب أمدت على أفعلت، كقوله:

﴿أَنَّمَا يُدْعِيهِمْ إِلَىٰ مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون، من الآية: ٥٥] وقوله: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَةٍ﴾ [الطور، من

الآية: ٢٢] وقوله: ﴿أَتَمُدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ [النمل، من الآية: ٣٦] وما كان بخلافه فإنه يجيء على

٣٠٦، وتفسير الثعلبي: ٣١٩/١، والماوردي: ٢٨٩/٢، والسمعاني: ٢٤٣/٢، والبغوي:

٢٢٤-٢٢٥، وزاد المسير: ١٨١/٢، ومفاتيح الغيب: ٤٣٧/١٥، والبحر المحيط: ٥/٢٥٨.

(١) انظر: التيسير، ص ١١٥، وتحرير التيسير، ص ٣٨٢، والنشر: ٢/٢٧٥.

(٢) تفسير الطبري: ١٣/٣٤٠.



مددت، قال: ﴿ وَيُذِّمُّهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ يَعْهُونَ ﴾ [البقرة، من الآية: ١٥] فالوجه ها هنا قراءة العامة، وهي فتح الياء ومن ضم الياء استعمل ما هو الخير لصدّه كقوله: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران، من الآية: ٢١] «<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان متواترتان نقلاً، وهما لغتان بمعنى واحد، مد يمد، وأمد يمد<sup>(٢)</sup>. وقيل: مد معناه: جذب، وأمد: من الإمداد<sup>(٣)</sup>، من قولك: أمددت الجيش إذا زدته بمدد، قال الله تعالى: ﴿ وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ ﴾ ، فمعنى ﴿ يمدونهم ﴾: يزيدونهم غياً، وكأنه قال: يمدونهم من الغي<sup>(٤)</sup>.

قال النحاس: « وجماعة من أهل اللغة ينكرون هذه القراءة، منهم أبو حاتم وأبو عبيد. قال أبو حاتم: لا أعرف لها وجهًا، إلا أن يكون المعنى: يزيدونهم من الغي. وهذا غير ما يسبق إلى القلوب، وحكى جماعة من أهل اللغة منهم أبو عبيد أنه يقال: إذا أكثر شي شيئاً بنفسه مده، وإذا أكثره بغيره قيل: أمده، نحو: ﴿ يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ﴾. وحكى عن محمد بن يزيد أنه احتج لقراءة أهل المدينة قال: يقال مددت له في كذا أي: زينته له واستدعيته أن يفعله. وأمددته بكذا أي: أعتته برأي أو غير ذلك «<sup>(٥)</sup>.

قال مكي بن أبي طالب: « وقد أنكر أبو حاتم وأبو عبيد قراءة نافع، بضم الياء في: ﴿ يُمَدُّونَهُمْ ﴾، وهي مشهورة. حكى المبرد: (مددت له في كذا): زينته له، واستدعيته أن

(١) مفاتيح الغيب: ٤٣٨/١٥. وانظر: الوسيط للواحدى: ٤٣٩/٢.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٢٠/٤، ومفاتيح الغيب: ٤٣٨/١٥، وتفسير القرطبي: ٣٥٢/٧.

(٣) مفاتيح الغيب: ٤٣٨/١٥.

(٤) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٣٠٦.

(٥) إعراب القرآن: ٨٧/٢.

يفعله، و (أمددته في كذا) أي: أعتته برأبي وغير ذلك.

وحكى غير المبرد: مده و أمده بمعنى «<sup>(١)</sup>».

قال ابن عطية: « وقرأ نافع وحده: ﴿يُمِدُّونَهُمْ﴾ بضم الياء، من: أمددت، فقال أبو عبيدة وغيره: مد الشيء إذا كانت الزيادة من جنسه وأمده شيء آخر.

قال القاضي أبو محمد: وهذا غير مطرد، وقال الجمهور: هما بمعنى واحد، إلا أن المستعمل في المحبوب (أمد)، فمنه قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ﴾ [المؤمنون، من الآية: ٥٥]، وقوله: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَةٍ﴾ [الطور، من الآية: ٢٢]، وقوله: ﴿أَتَمِدُّونَ بِمَالٍ﴾ [النمل، من الآية: ٣٦]، والمستعمل في المكروه مد فمنه قوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة، من الآية: ١٥]، ومدُّ الشيطان للكفرة في الغيِّ هو التزيين لهم والإغواء المتتابع: فمن قرأ في هذه الآية ﴿يُمِدُّونَهُمْ﴾ بضم الميم فهو على المنهاج المستعمل، ومن قرأ ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ فهو مقيد بقوله في الغي كما يجوز أن تقيد البشارة فتقول بشرته بشر «<sup>(٢)</sup>». والله أعلم.

(١) الهداية: ٤/٢٦٩٨-٢٦٩٩.

(٢) المحرر الوجيز: ٢/٤٩٣.

## – المبحث الثامن: سورة الأنفال:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئْتَانِ

الْمَلَكِيَّةِ مُرْدِفِينَ﴾. [الآية: ٩]. (٢٧٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر ويعقوب: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بفتح الدال، والباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بفتح الدال من ﴿مُرْدِفِينَ﴾، ورجح النحاس قراءة الكسر، وحكاها عنه القرطبي ولم يتعقبه.

فقال الطبري: «واختلفت القراءة في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قرأة أهل المدينة: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بنصب الدال.

وقراه بعض المكيين وعامة قرأة الكوفيين والبصريين: ﴿مُرْدِفِينَ﴾.

وكان أبو عمرو يقرؤه كذلك، ويقول فيما ذكر عنه: هو من (أردف بعضهم بعضاً). وأنكر هذا القول من قول أبي عمرو بعض أهل العلم بكلام العرب، وقال: إنما (الإرداف) أن يحمل الرجل صاحبه خلفه. قال: ولم يسمع هذا في نعت الملائكة يوم بدر.

واختلف أهل العلم بكلام العرب في معنى ذلك إذا قرئ بفتح الدال أو بكسرها. فقال بعض البصريين والكوفيين: معنى ذلك إذا قرئ بالكسر: أن الملائكة جاءت يتبع بعضهم بعضاً، على لغة من قال: (أردفته). وقالوا: العرب تقول: (أردفته) و (ردفته)، بمعنى (تبعته) و (أتبعته)، واستشهد لصحة قولهم ذلك بما قال الشاعر:

(١) انظر: التيسير، ص ١١٦، وتحرير التيسير، ص ٣٨٤، والنشر: ٢/ ٢٧٥-٢٧٦.

إِذَا الْجَوَزَاءُ أُرْدَفَتِ الثُّرَيَّا .∴ ظَنَنْتُ بِأَلِ فَاطِمَةَ الظَّنُونَا<sup>(١)</sup>

قالوا: فقال الشاعر: (أردفت)، وإنما أراد (ردفت)، جاءت بعدها؛ لأن الجوزاء تجيء بعد الثريا.

وقالوا معناه إذا قرئ: ﴿مُرْدَفِينَ﴾ أنه مفعول بهم، كأن معناه: بألف من الملائكة يُرْدَفُ الله بعضهم بعضاً.

وقال آخرون: معنى ذلك إذا كسرت الدال: أردفت الملائكة بعضها بعضاً، وإذا قرئ بفتحها: أردف الله المسلمين بهم.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندي: قراءة من قرأ: ﴿مُحَمَّدُكُمْ بِأَلْفٍ مِّنَ

الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ﴾ بكسر الدال؛ لإجماع أهل التأويل على ما ذكرت من تأويلهم أن معناه: يتبع بعضهم بعضاً، ومتتابعين، ففي إجماعهم على ذلك من التأويل: الدليل الواضح على أن الصحيح من القراءة ما اخترنا في ذلك من كسر الدال، بمعنى: أردف بعض الملائكة بعضاً، ومسموع من العرب: (جئت مُرْدَفًا لفلان)، أي: جئت بعده.

وأما قول من قال: معنى ذلك إذا قرئ ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بفتح الدال: أن الله أردف المسلمين بهم فقول لا معنى له؛ إذ الذكر الذي في ﴿مُرْدَفِينَ﴾ من الملائكة دون المؤمنين. وإنما معنى الكلام: أن يمدكم بألف من الملائكة يُرْدَفُ بعضهم ببعض، ثم حذف ذكر الفاعل، وأخرج الخبر غير مسمى فاعله، فقيل: ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بمعنى: مُرْدَفٌ بعض الملائكة ببعض.

(١) البيت من بحر الوافر، وهو لحزيمة بن نهد بن زيد بن قضاة، من قدماء الشعراء في الجاهلية. نسبه له: أبو عبيد في الأمثال، ص ٣٤٥، والأزهري في تهذيب اللغة: ٧١ / ٩، مادة: (ق ظ ر)، والجوهري في الصحاح: ٤ / ١٣٦٤، مادة: (ر د ف)، والزبيدي في تاج العروس: ٢٣ / ٣٣٣، مادة: (ر د ف). وفاطمة: هي فاطمة بنت يذكر بن عنزة، وكان يهواها.

ولو كان الأمر على ما قاله من ذكرنا قوله وجب أن يكون في (المردفين) ذكر المسلمين، لا ذكر الملائكة. وذلك خلاف ما دلّ عليه ظاهر القرآن»<sup>(١)</sup>.

وقال النحاس: « والقراءة بـ ﴿مُرْدِفِينَ﴾ أولى؛ لأن أهل التأويل على هذه القراءة يفسّرون، أي: أردف بعضهم بعضاً »<sup>(٢)</sup>.

وحكاه عنه القرطبي ولم يتعقبه<sup>(٣)</sup>.

**الروء:** القراءتان -بفتح الدال وكسرهما- متواترتان نقلاً، فقراءة فتح الدال قراءة أهل المدينة، وبعض أهل البصرة كما رأيت، وكلاهما صحيحة لغة ومعنى.

ف قيل: « كلاهما يرجع إلى معنى واحد وهو: التتابع »<sup>(٤)</sup>، « من قولك: ردفه إذا تبعه، وأردفته إياه إذا أتبعته إياه. والمعنى: يتبع بعضهم بعضاً، فمن قرأه بفتح الدال فهو اسم مفعول، ومن قرأه بالكسر فهو اسم فاعل، وصح معنى القراءتين؛ لأن الملائكة المنزلين يتبع بعضهم بعضاً، فمنهم تابعون ومتبوعون »<sup>(٥)</sup>.

قال الزمخشري: « وقرئ ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدال وفتحها، من قولك: ردفه إذا تبعه. ومنه قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ بمعنى: ردفكم. وأردفته إياه: إذا أتبعته. ويقال: أردفته، كقولك أتبعته، إذا جئت بعده، فلا يخلو المكسور الدال من أن يكون بمعنى متبعين، أو متبعين، فإن كان بمعنى متبعين فلا يخلو من أن يكون بمعنى: متبعين

(١) تفسير الطبري: ١٣/٤١٤-٤١٥.

(٢) إعراب القرآن له: ٩١/٢.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ٧/٣٧٠-٣٧١.

(٤) تفسير السمرقندي: ١٠/٢.

(٥) تفسير ابن جزي: ١/٣٢١-٣٢٢.

بعضهم بعضاً، أو متبعين بعضهم لبعض، أو بمعنى: متبعين إياهم المؤمنين، أي: يتقدمونهم فيتبعونهم أنفسهم، أو متبعين لهم يشيعونهم ويقدمونهم بين أيديهم وهم على ساقاتهم، ليكونوا على أعينهم وحفظهم. أو بمعنى متبعين أنفسهم ملائكة آخرين، أو متبعين غيرهم من الملائكة: ويعضد هذا الوجه قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿بِثَلَاثَةِ آفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾، ﴿بِخَمْسَةِ آفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾، ومن قرأ ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بالفتح فهو بمعنى متبعين أو متبعين<sup>(١)</sup>.

« ويحتمل أن يُراد المردفين المؤمنين أي أردفوا بالملائكة ف (مردفين) على هذا حال من الضمير في قوله: ﴿مُؤْمِنِينَ﴾، ويحتمل أن يراد به الملائكة، أي: أردف بعضهم ببعض<sup>(٢)</sup>».

فمن فتح الدال أراد: بألفٍ أردف الله المسلمين بهم<sup>(٣)</sup>.

قال مكي بن أبي طالب: « وأنكر أبو عبيد أن يكون المعنى: يردف بعضهم بعضاً، أي: يحمله خلفه، ودفع قراءة الكسر على هذا التأويل.

والوجه أنهم يتبعون بعضهم بعضاً في الإتيان لا في الركوب.

فمعنى الكسر: أن الملائكة يردف بعضها بعضاً، أي: يتبع.

ومعنى الفتح: أن الله أردف بهم المؤمنين<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) الكشاف: ٢/٢٠١.

(٢) المحرر الوجيز: ٢/٥٠٤.

(٣) انظر: الوجيز، ص ٤٣٢.

(٤) الهداية: ٤/٢٧٤٤-٢٧٤٥.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنزِلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُم رِجْسَ الشَّيْطَانِ ﴾ [من الآية: ١١]. (٢٧٣-٢٧٤)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ يَغْشَاكُمُ ﴾ بفتح الياء والشين وألف بعدها، ﴿ النُّعَاسُ ﴾ برفع السين. وقرأ نافع وأبو جعفر: ﴿ يُغَشِّيكُمُ ﴾ بضم الياء وكسر الشين مخففاً، ﴿ النُّعَاسَ ﴾ بالنصب، والباقون من العشرة: كذلك إلا أنهم فتحوا الغين وشددوا الشين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري قراءة ﴿ يُغَشِّيكُمُ ﴾ بضم الياء وتشديد الشين، ونصب ﴿ النُّعَاسَ ﴾، واستحسنها مكي.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ ﴾.

فقرأ ذلك عامة قراءة أهل المدينة: ﴿ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ ﴾ بضم الياء وتخفيف الشين، ونصب ﴿ النُّعَاسَ ﴾ من: (أغشاهم الله النعاس فهو يغشاهم).

وقرأته عامة قراءة الكوفيين: ﴿ يُغَشِّيكُمُ ﴾ بضم الياء وتشديد الشين، من: (غشاهم الله النعاس فهو يغشاهم).

وقرأ ذلك بعض المكيين والبصريين: ﴿ يَغْشَاكُمُ النُّعَاسُ ﴾ بفتح الياء ورفع ﴿ النُّعَاسُ ﴾ بمعنى: (غشاهم النعاس فهو يغشاهم).

واستشهد هؤلاء لصحة قراءتهم كذلك بقوله في (آل عمران): ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً ﴾ [من

الآية: ١٥٤].

(١) انظر: التيسير، ص ١١٦، وتحبير التيسير، ص ٣٨٤، والنشر: ٢/٢٧٦.

قال أبو جعفر: وأولى ذلك بالصواب: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمْ﴾ على ما ذكرت من قراءة الكوفيين؛ لإجماع جميع القراء على قراءة قوله: ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ بتوجيه ذلك إلى أنه من فعل الله - عز وجل -، فكذلك الواجب أن يكون كذلك ﴿يُغَشِّيكُمْ﴾ إذ كان قوله: ﴿وَيُنزِلُ﴾ عطفاً على (يغشي) ليكون الكلام متسقاً على نحو واحد<sup>(١)</sup>.

وقال مكي بن أبي طالب: «ومن قرأ: ﴿يُغَشِّيكُمْ﴾ مشدداً فرد الفعل إلى الله - عز وجل - احتج بقوله: ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُم﴾، وهو الله بلا اختلاف. فكون الكلام على نظام واحد أحسن»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** (أغشى) و (غشى) لغتان، وقد جاء التنزيل بهما في قوله تعالى: ﴿فَأَغَشَيْنَهُمْ فُجُوهَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يس، من الآية: ٩] وقال تعالى: ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم، الآية: ٥٤] وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا أَغَشَّيْتُمْ وُجُوهَهُمْ﴾ [يونس، من الآية: ٢٧] وعلى هذا فالفعل مسندٌ إلى الله<sup>(٣)</sup>.

«فإسناد الإغشاء أو التغشية إلى الله؛ لأنه الذي قدّر أن يناموا في وقت لا ينام في مثله الخائف، فهو نوم منحهم الله إياه لفائدتهم.

وإسناد الغشي إلى النعاس حقيقة على المتعارف، وقد علّم أنه من تقدير الله بقوله: ﴿أَمَنَةً مِّنْهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

أما قراءة ﴿يَغْشَاكُم﴾ فهي من: (غشي يغشى)، و ﴿النُّعَاسُ﴾ فاعل، أي: ينزل

(١) تفسير الطبري: ١٣/٤٢٠-٤٢١.

(٢) الهداية: ٤/٢٧٤٩-٢٧٥٠.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب: ١٥/٤٦١، والدر المصون: ٥/٥٧٤.

(٤) التحرير والتنوير: ٩/٢٧٨.



عليكم النعاس<sup>(١)</sup>، وقيل: «يعني: أخذكم النعاس»<sup>(٢)</sup>، «واحتجوا بقوله في سورة آل عمران ﴿أَمَنَّا نُعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ فجعل الفعل له»<sup>(٣)</sup>.

وأما قراءة ﴿يُغْشِيكُمْ﴾ بالتخفيف: فهي من: (أغشى)، وفاعله ضمير الباري تعالى، و﴿النُّعَاسَ﴾ مفعول به<sup>(٤)</sup>، ومعناه: «يُغْشِيكُمْ اللهُ النُّعَاسَ»<sup>(٥)</sup>، وأسند الفعل لله -عز وجل-؛ ليكون موافقاً لقوله: ﴿وَيُنزِلُ﴾ و﴿لِيُطَهِّرَكُمْ﴾، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

فالقراءات الثلاث صحيحة لغة، بعد ثبوتها تواتراً. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ١/٣٢٢، والدر المصون: ٥/٥٧٤.

(٢) تفسير السمرقندي: ١١/٢.

(٣) تفسير الثعلبي: ٤/٣٣٢.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي: ٣/٥٢، والدر المصون: ٥/٥٧٤.

(٥) تفسير السمرقندي: ١١/٢.

(٦) انظر: تفسير الثعلبي: ٤/٣٣٢.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَفْهِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْهَوْا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ

وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ وَلَنْ تُغْنِي عَنْكُمْ فِتْنَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. [الآية: ١٩]. (٢٧٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر وحفص: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ﴾ بفتح الهمزة، والباقون من العشرة: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ﴾ بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري والزمخشري القراءة بكسر الهمزة، فقال الطبري:

«واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

ففتحتها عامة قرأه أهل المدينة بمعنى: ولن تغني عنكم فتنكم شيئاً ولو كثرت وإن الله لمع المؤمنين، فعطف بـ (أن) على موضع ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ كأنه قال: لكثرتها، ولأن الله مع المؤمنين. ويكون موضع (أن) حينئذ نصباً على هذا القول.

وكان بعض أهل العربية يزعم أن فتحها إذا فتحت على: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾، ﴿وَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عطفاً بالآخرى على الأولى.

وقرأ ذلك عامة قرأه الكوفيون والبصريين: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ﴾ بكسر الألف على الابتداء، واعتلوا بأنها في قراءة عبد الله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب: قراءة من كسر ﴿إِنَّ﴾ للابتداء؛ لتقضي الخبر قبل ذلك عما يقتضي قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ «<sup>(٢)</sup>».

وقال الزمخشري: «﴿وَإِنَّ اللَّهَ﴾ قرئ بالفتح، على: ولأن الله معين المؤمنين كان ذلك، وقرئ بالكسر، وهذه أوجه، ويعضدها قراءة ابن مسعود: ﴿والله مع المؤمنين﴾ «<sup>(٣)</sup>».

(١) انظر: التيسير، ص ١١٦، وتعبير التيسير، ص ٣٨٥، والنشر: ٢/٢٧٦.

(٢) تفسير الطبري: ١٣/٤٥٦-٤٥٧.

(٣) الكشاف: ٢/٢٠٨.

**الرد:** القراءة بالفتح متواترة نقلاً كقراءة الكسر، وهي صحيحة لغة ومعنى، وقد وُجِّهَتْ

عدة توجيهات:

أحدها: أنها على تقدير لام العلة<sup>(١)</sup>، وتقديره: ولأن الله مع المؤمنين كان كَيْتَ وَكَيْتَ.

وقيل: التقدير: ولأن الله مع المؤمنين امتنع عنادهم<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عطية: « وما ذكره الطبري من أن التقدير: لكثرتها ولأن الله مع المؤمنين محتمل

المعنى »<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف<sup>(٤)</sup>، « أي: والأمر أن الله مع المؤمنين. وهذا الوجه

الأخير يقرب في المعنى من قراءة الكسر؛ لأنه استئناف »<sup>(٥)</sup>.

والثالث: أنه عطف على: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ ﴾<sup>(٦)</sup>، أو على قوله: ﴿ أَنِّي مَعَكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup>.

والرابع: أنه في موضع نصب بإضمار فعل، أي: واعلموا أن الله<sup>(٨)</sup>.

وفسر أبو السعود على قراءة الفتح فقال: « ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي: ولأن الله معين

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٤/٣٤١، ومفاتيح الغيب: ١٥/٤٦٩، وتفسير البيضاوي: ٣/٥٤، والنسفي:

١/٦٣٨، والدر المصون: ٥/٥٨٨، وتفسير النيسابوري: ٣/٣٨٥، والجلالين، ص ٢٣٠.

(٢) انظر: الدر المصون: ٥/٥٨٨، وروح المعاني: ٥/١٧٥.

(٣) المحرر الوجيز: ٢/٥١٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ٢/٥١٣، والدر المصون: ٥/٥٨٨.

(٥) الدر المصون: ٥/٥٨٨.

(٦) انظر: تفسير الثعلبي: ٤/٣٤١، والهداية: ٤/٢٧٧٧، وتفسير البغوي: ٢/٢٨١، ومفاتيح الغيب:

١٥/٤٦٩، وتفسير القرطبي: ٧/٣٨٧.

(٧) انظر: تفسير القرطبي: ٧/٣٨٧.

(٨) انظر: الهداية: ٤/٢٧٧٨، والمحرر الوجيز: ٢/٥١٣.

المؤمنين كان ذلك، أو: والأمر أن الله مع المؤمنين، ويقرب منه بحسب المعنى قراءة الكسر على الاستئناف»<sup>(١)</sup>.

أما قول الزمخشري: « وقرئ بالكسر، وهذه أوجه » :

فقال الألوسي: قيل: وهي أوجه من قراءة الفتح؛ لأن الجملة حينئذ تذييل، كأنه قيل: القصد إعلاء أمر المؤمنين وتوهين كيد الكافرين وكَيْت وكَيْت، وإن سنة الله تعالى جارية في نصر المؤمنين وخذلان الكافرين، وهذا يمكن إجراؤه على قراءة الفتح، لكن قراءة الكسر نصُّ فيه<sup>(٢)</sup>.

فتبين بهذا اتفاق القراءتين في بعض الأوجه معنى، وتعاضدهما تعاضداً به يكمل المعنى.

والله أعلم.

(١) تفسير أبي السعود: ١٤ / ٤ .

(٢) انظر: روح المعاني: ١٧٥ / ٥ .

**- المبحث التاسع: سورة التوبة:**

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ

بِكُفْرِ الدَّوَابِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوِّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٩٨]. (٢٧٦)

وقوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَ

السُّوِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوِّ وَعَظَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾. [سورة الفتح، الآية: ٦].

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دَائِرَةُ السُّوِّ﴾ في التوبة، وفي ثاني الفتح: بضم السين، والباقون من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بضم السين من ﴿السُّوِّ﴾، فقال:

« واختلفت القرأة في قراءة ذلك.

فقرأ عامة قرأة أهل المدينة والكوفة: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوِّ﴾ بفتح السين، بمعنى: النعت لـ (الدائرة)، وإن كانت (الدائرة) مضافة إليه، كقولهم: (هو رجل السُّوء)، (وامرؤ الصدق)، من كانه إذا فتح مصدرٌ من قولهم: (سؤته أسوءه سؤءاً ومساءةً ومسائبةً).

وقرأ ذلك بعض أهل الحجاز وبعض البصريين: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوِّ﴾ بضم السين، كانه جعله اسماً، كما يقال: عليه دائرة البلاء والعذاب. ومن قال: (عليهم دائرة السُّوء) فضم لم يقل: (هذا رجل السُّوء) بالضم، و (الرجل السُّوء)، وقال الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِئْبِ السُّوِّ لَمَّا رَأَيْ دَمًا . . . بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ عَلَى الدَّمِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: التيسير، ص ١١٩، وتحبير التيسير، ص ٣٩٢، والنشر: ٢/٢٨٠.

(٢) البيت للفرزدق، من بحر الطويل، وهو في ديوانه: ٢/١٨٧. ونسبه له الجاحظ في الحيوان:

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: بفتح السين، بمعنى: عليهم الدائرة التي تسوءهم سوءاً. كما يُقال: (هو رجل صدق)، على وجه النعت» (١).

**الرد:** القراءة بضم السين متواترة من حيث الرواية، وقد وُجِّهَتْ بعدة توجيهات:  
الأول: أن الضم بمعنى الفتح.

قال أبو البقاء: «هو الضرر، وهو مصدر في الحقيقة» (٢). يعني: أنه في الأصل كالمفتوح في أنه مصدر ثم أُطْلِقَ على كل ضرر وشر.

الثاني: أن مَنْ فتح السين فمعناه الفساد والرداءة، وَمَنْ ضَمَّهَا فمعناه الهزيمة والبلاء والضرر (٣). وظاهر هذا أنهما اسمان لِمَا ذَكَرَ، ويحتمل أن يكونا في الأصل مصدرًا ثم أُطْلِقَا على ما ذَكَرَ.

الثالث: أن المضموم: العذاب والضرر، والمفتوح: الدم، ألا ترى أنه أُجْمِعَ على فتح ﴿ظَنَّ السُّوءَ﴾ [الفتح، من الآية: ٦] وقوله: ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا﴾ [مريم، من الآية: ٢٨] ولا يليق ذكر العذاب بهذين الموضعين.

وقال الزمخشري: «وقرئ ﴿السُّوءَ﴾ بالضم وهو العذاب، كما قيل له سيئة. وَ﴿السُّوءَ﴾ بالفتح، وهو ذمٌّ للدائرة، كقولك: رجل سوء، في نقيض قولك: رجل صدق؛ لِأَنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌ لها» (٤).

٦ / ٤٧١، والأزهري في تهذيب اللغة: ٥ / ١٥٩، مادة: (ح ل ا)، وابن منظور في اللسان: ١ / ٩٨، مادة: (س و أ)، والزبيدي في تاج العروس: ١ / ٢٧٣، مادة: (س و أ).

(١) تفسير الطبري: ١٤ / ٤٣١-٤٣٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٥٦.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٥ / ٨٢.

(٤) الكشاف: ٢ / ٣٠٣.

الرابع: أن « السوء بالضم اسم الفعل، وبالفتح الشيء بعينه »<sup>(١)</sup>.

الخامس: أنهما لغتان معناهما متقارب، أي: عليهم عاقبة الهلاك<sup>(٢)</sup>.

قال محمد الطاهر بن عاشور: « والمفتوح والمضموم مترادفان في أصل اللغة، ومعناهما: المكروه ضد السرور، فهما لغتان مثل: الكره والكُره، الضعف والضُّعف، الضرُّ والضُّر، والبأس والبؤس. هذا عن الكسائي، وتبعه الزمخشري، وبينه الجوهري بأن المفتوح مصدر والمضموم اسم مصدر، إلا أن الاستعمال غلب المفتوح في أن يقع وصفاً لمذموم مضافاً إليه موصوفه، كما وقع في هذه الآية وفي قوله: ﴿ وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمْ الدَّوَابُّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾ في سورة براءة [من الآية: ٩٨]، وغلب المضموم في معنى الشيء الذي هو بذاته شر.

فإضافة الظن إلى السوء من إضافة الموصوف إلى الصفة<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) الهداية: ١١ / ٦٩٤١.

(٢) انظر: حجة ابن زنجلة، ص ٤٩٣، وتفسير السمعي: ١٩٢ / ٥.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٦ / ١٥٣-١٥٤.

**- المبحث العاشر: سورة يونس:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرَ إِنَّ اللَّهَ

سَيَبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [الآية: ٨١]. (٢٧٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو وأبو جعفر: ﴿ بِهِ السِّحْرُ ﴾ بهمزة الاستفهام، وبعدها ألف محضة، وهي بدل عن همزة الوصل الداخلة على لام التعريف، ويجوز أن تسهل بين بين، والباقون من العشرة: بهمزة وصل تسقط في الدرج، على الخبر<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري ومكي القراءة بالإخبار في ﴿ بِهِ السِّحْرُ ﴾، فقال الطبري:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق: ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ ﴾ على وجه الخبر من موسى عن الذي جاءت به سحرة فرعون، أنه سحرٌ. كأن معنى الكلام على تأويلهم: قال موسى: الذي جئتم به أيها السحرة هو السحر.

وقرأ ذلك مجاهد وبعض المدنيين والبصريين: ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ ﴾ على وجه الاستفهام من موسى إلى السحرة عما جاؤوا به، أسحر هو أم غيره؟.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه على وجه الخبر لا على الاستفهام؛ لأن موسى -صلوات الله وسلامه عليه- لم يكن شاكاً فيما جاءت به السحرة أنه سحر لا حقيقة له، فيحتاج إلى استخبار السحرة عنه، أي شيء هو؟.

وأخرى: أنه -صلوات الله عليه- قد كان على علم من السحرة، إنما جاء بهم فرعون ليغالبه على ما كان جاءهم به من الحق الذي كان الله آتاه، فلم يكن يذهب عليه أنهم لم يكونوا

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٣، وتحبير التيسير، ص ٤٠١، والنشر: ٣٧٨/١.



يصدقونه في الخبر عمّا جاؤوه به من الباطل، فيستخبرهم، أو يستجيز استخبارهم عنه، ولكنه صلوات الله عليه أعلمهم أنه عالم ببطول ما جاؤوا به من ذلك بالحق الذي أتاه، ومبطلٌ كيدهم بحده.

وهذه أولى بصفة رسول الله ﷺ من الأخرى.

فإن قال قائل: فما وجه دخول الألف واللام في ﴿السِّحْرُ﴾ إن كان الأمر على ما وصفت، وأنت تعلم أن كلام العرب في نظير هذا أن يقولوا: (ما جاءني به عمرو درهمٌ والذي أعطاني أخوك دينار) ولا يكادون أن يقولوا: الذي أعطاني أخوك الدرهم وما جاءني به عمرو الدينار؟

قيل له: بلى، كلام العرب إدخال (الألف واللام) في خبر (ما) و (الذي) إذا كان الخبر عن معهود قد عرفه المخاطب والمخاطب، بل لا يجوز إذا كان ذلك إلا بالألف واللام؛ لأنّ الخبر حينئذ خبرٌ عن شيء بعينه معروف عند الفريقين، وإنما يأتي ذلك بغير (الألف واللام) إذا كان الخبر عن مجهول غير معهود ولا مقصود قصد شيء بعينه، فحينئذ لا تدخل الألف واللام في الخبر. وخبرٌ موسى كان خبراً عن معروف عنده وعند السحرة، وذلك أنها كانت نسبت ما جاءهم به موسى من الآيات التي جعلها الله علماً له على صدقه ونبوته إلى أنه سحرٌ، فقال لهم موسى: السحرُ الذي وصفتكم به ما جئتكم به من الآيات أيها السحرة، هو الذي جئتم به أنتم، لا ما جئتكم به أنا. ثم أخبرهم أن الله سيبطله، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ﴾ يقول: سيذهب به، فذهب به -تعالى ذكره- بأن سلط عليه عصا موسى قد حولها ثعباناً يتلقفه، حتى لم يبق منه شيء.. وقد ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب: ﴿مَا آتَيْتُمْ بِهِ سِحْرٌ﴾، وفي قراءة ابن مسعود: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ﴾، وذلك مما يؤيد قراءة من قرأ بنحو الذي اخترنا من القراءة فيه»<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٥/١٦٠-١٦١.

وقال مكّي بن أبي طالب عن القراءة بالإخبار: « وهو الاختيار؛ لأن موسى قد عَلِمَ أنهم لا شيء عندهم إلا السحر، وأن فرعون بعث وراء السحرة في سائر البلدان. فاستفهام موسى عما أتوا به، هل هو من سحر لا معنى له.

وقد احتج الزبيدي بقراءة أبي عمرو بالمد بقوله: ﴿أَسْحَرُ هَذَا﴾، وهذا منه غلط عند النحويين؛ لأن موسى استفهم بقوله: ﴿أَسْحَرُ﴾ عن سحر السحرة، فهو استرشاد. وفيه معنى النهي لهم عن ذلك.

واستفهم بقوله: ﴿أَسْحَرُ هَذَا﴾ عما جاء هو به من عند الله - عز وجل - على معنى التوبيخ، والتقرير لهم. وفيه معنى الدعاء لهم ليقبلوه، فبينهما بعد في المعنى...»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بالاستفهام متواترة نقلاً، وقد عَمَزَهَا الإمام الطبري ومكّي لسبب معنوي، حيث قال الطبري في سبب الطعن في القراءة: « لأن موسى - صلوات الله وسلامه عليه - لم يكن شاكاً فيما جاءت به السحرة أنه سحر لا حقيقة له، فيحتاج إلى استخبار السحرة عنه، أي شيء هو؟ ». وقال مكّي: « لأن موسى قد عَلِمَ أنهم لا شيء عندهم إلا السحر، وأن فرعون بعث وراء السحرة ».

وقد خَرَجَتْ قراءة الاستفهام بعدة تخريجات:

أحدها: أن (ما) استفهامية في محل رفع بالابتداء، و ﴿جِئْتُ بِهِ﴾ الخبر، والتقدير: أي شيء جئتم، كأنه استفهام إنكار وتقليل للشيء المجاء به، و ﴿السَّحْرُ﴾ بدل من اسم الاستفهام، ولذلك أعيد معه أدواته.

ثانيها: أن الاستفهام على جهة التوبيخ لهم، أي: أهو السحر الذي يَعْرِفُ حاله كل أحد،

ولا يتصدى له عاقل؟<sup>(١)</sup>.

ثالثها: أن الاستفهام للتحقير، والمعنى: أنه أمر هين، يستطيعه ناس كثيرون<sup>(٢)</sup>.

رابعها: أن الاستفهام للتعظيم.

قال ابن الأنباري: هذا الاستفهام معناه: التعظيم للسحر، لا على سبيل الاستفهام عن الشيء الذي يجهل، وذلك مثل قول الإنسان في الخطأ الذي يستعظمه من إنسان أخطأ هذا، أي هو عظيم الشأن في الخطأ.

وقد وُجّهت قراءة الإخبار بأنها كقراءة أبي عمرو في المعنى، أي: إنها على نية الاستفهام، ولكن حذفت أداته للعلم بها، قال أبو البقاء: ويقراً بلفظ الخبر، وفيه وجهان، أحدهما: أنه استفهام في المعنى أيضاً، وحذفت الهمزة للعلم بها<sup>(٣)</sup>. فتكون القراءتان بمعنى واحد<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير أبي السعود: ١٧٠ / ٤.

(٢) انظر: التحرير والتنوير: ٢٥٦ / ١١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٨٣ / ٢.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ١٢٧ / ٢، والهداية: ٣٣٠٦ / ٥، وتفسير البغوي: ٤٢٩ - ٤٣٠ / ٢،

والكشاف: ٣٦٣ / ٢، والمحزر الوجيز: ١٣٦ / ٣، وزاد المسير: ٣٤٢ / ٢، ومفاتيح الغيب:

١٧ / ٢٨٨، وتفسير القرطبي: ٣٦٨ / ٨، وابن جزي: ٣٦١ / ١، والبحر المحيط: ٩٢ - ٩٣،

وتفسير أبي السعود: ١٧٠ / ٤، وفتح القدير: ٥٢٩ / ٢، وروح المعاني: ١٥٧ / ٦.

**– المبحث الحادي عشر: سورة هود:**

وفيهما مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرْنَكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرْنَكَ أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُبَادُوا مَا تَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ كَذِبِينَ ﴾ .  
[الآية: ٢٧]. (٢٧٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو: ﴿ بَادِي الرَّأْيِ ﴾ بهمزة مفتوحة بعد الدال، والباقون من العشرة: ﴿ بَادِي ﴾ بياء مفتوحة بعدها<sup>(١)</sup>.

أما همزة ﴿ الرَّأْيِ ﴾ فأبدلها أبو عمرو وأبو جعفر، وحقَّقها الباكون<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** رجَّح الإمام الطبري القراءة بغير همز في ﴿ بَادِي ﴾ فقال:

« وقوله: ﴿ بَادِي الرَّأْيِ ﴾ اختلفت القراء في قراءته.

فقرأته عامة قراء المدينة والعراق: ﴿ بَادِي الرَّأْيِ ﴾ بغير همز (البادي)، وبهمز ﴿ الرَّأْيِ ﴾ بمعنى: ظاهر الرأي، من قولهم: (بدا الشيء يبدو) إذا ظهر.

وقرأ ذلك بعض أهل البصرة: ﴿ بَادِي الرَّأْيِ ﴾ مهموزاً أيضاً، بمعنى: مبتدأ الرأي، من قولهم: (بدأت بهذا الأمر)، إذا ابتدأت به قبل غيره.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا: قراءة من قرأ: ﴿ بَادِي الرَّأْيِ ﴾

بغير همز (البادي)، وبهمز ﴿ الرَّأْيِ ﴾؛ لأن معنى ذلك الكلام: إلا الذين هم أرادلنا، في ظاهر

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٤، وتحبير التيسير، ص ٤٠٤، والنشر: ١/٤٠٧.

(٢) انظر: التيسير، ص ٣٦، وتحبير التيسير، ص ٢١٩، و ص ٢٢١، والنشر: ١/٢٧٨ و ٣٩٠.

الرأي، وفيما يظهر لنا»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بهمز ﴿بَادِيَّ﴾ متواترة نقلاً. ووجه القراءة بها: أنها من بدأ يبدأ، إذا فعل الشيء أولاً، أي: أول الرأي، يريدون: أنهم اتبعوك في أول الرأي من غير رَوِيَّةٍ وتفكُّرٍ، ولو تفكروا لم يتبعوك، ولم يعدلوا عن موافقتنا في تكذيبك. بمعنى: أنه غير صادر عن روية وتأمل، بل من أول وهلة.

والعرب تقول: أما باديء بدء فإني أحمد الله، وأما بادي بدي بغير همز فيهما.

ويحتمل أن تكون القراءتان بمعنى واحد، وذلك باعتبارين:

١ - أن المعنى على القراءة بدون همز من: بدا يبدو أي: ظهر، والمعنى: ظاهر الرأي دون باطنه، أي: لو تؤمل لعرف باطنه، وهو في المعنى كالأول.

٢ - قيل: ﴿بَادِيَّ﴾ بالياء معناه: ﴿بَادِيَّ﴾ بالهمز، فسهلت الهمزة بإبدالها ياء لكسر ما قبلها<sup>(٢)</sup>.

قال الزمخشري: «وقرى ﴿بَادِيَّ الرَّأْيِ﴾ بالهمز وغير الهمز، بمعنى: اتبعوك أول الرأي، أو: ظاهر الرأي، وانتصابه على الظرف، أصله: وقت حدوث أول رأيهم، أو وقت حدوث ظاهر رأيهم، فحذف ذلك وأقيم المضاف إليه مقامه»<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٢٩٦/١٥.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١٤٦/٢، والهداية: ٣٣٧٦-٣٣٧٧/٥، والسمعي: ٤٢٤/٢، والبغوي:

٤٤٥/٢، والمحزر الوجيز: ١٦٣/٣، وزاد المسير: ٣٦٨/٢، ومفاتيح الغيب: ٣٣٨/١٧، وتفسير

القرطبي: ٢٤/٩، والبحر المحيط: ١٤٠-١٤١/٦، والدر المصون: ٣١٠/٦، وتفسير الجلالين،

ص ٢٨٨، وأبي السعود: ٢٠٠-٢٠١/٤، وروح المعاني: ٢٣٧-٢٣٨.

(٣) الكشف: ٣٦٨/٢.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ مِنْ رَّبِّي وَعَٰئِنِّي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ ۖ

فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنْزِلْ مَكُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كِرِهُونَ ﴾ [الآية: ٢٨]. (٢٧٩)

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ بضم العين وتشديد الميم، والباقون من العشرة: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ بفتح العين وتخفيف الميم<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بضم العين وتشديد الميم من ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ فقال:

«واختلفت القراء في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قراء أهل المدينة وبعض أهل البصرة والكوفة: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾ بفتح العين وتخفيف الميم، بمعنى: فَعُمِّيَتْ الرحمة عليكم فلم تهتدوا لها، فتقرّوا بها، وتصدّقوا رسولكم عليها.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ بضم العين وتشديد الميم، اعتباراً منهم ذلك بقراءة عبد الله، وذلك أنها فيما ذكر في قراءة عبد الله: ﴿فَعَمَّاهَا عَلَيْكُمْ﴾.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿فَعُمِّيَتْ

عَلَيْكُمْ﴾ بضم العين وتشديد الميم؛ للذي ذكروا من العلة لمن قرأ به، ولقربه من قوله:

﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ يَنِينَةٍ مِّن رَّبِّي وَعَٰئِنِّي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ ۖ﴾، فأضاف (الرحمة) إلى الله، فكذلك

تعميته على الآخرين، بالإضافة إليه أولى<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بالتخفيف والتشديد- متواترتان. وقد رجّح الإمام الطبري قراءة:

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٤، وتحبير التيسير، ص ٤٠٤، والنشر: ٢/٢٨٨.

(٢) تفسير الطبري: ١٥/٢٩٨-٢٩٩.

﴿فَعُمِّيَتْ﴾ بضم العين وتشديد الميم؛ لأنها أنسب بالسياق من القراءة الأخرى.

على أن القراءة بفتح العين وتخفيف الميم هي قراءة جمهور القراء، حيث قرأ بها: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب كما سبق. ونسبها الإمام الطبري إلى: «عامة قراء أهل المدينة، وبعض أهل البصرة والكوفة».

وجاء تفسير كثير من المفسرين على قراءة التخفيف ابتداءً، كالواحدي<sup>(١)</sup>، والسمعاني<sup>(٢)</sup>، والبغوي<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، والقرطبي<sup>(٥)</sup>، والبيضاوي<sup>(٦)</sup>، والجلالين<sup>(٧)</sup>، والثعالبي<sup>(٨)</sup>، والشوكاني<sup>(٩)</sup>.

وللقراءة بالتخفيف وجهان من المعنى:

أحدهما: خَفِيَتْ، ولذلك يقال للسَّحَابِ العَمَاءُ؛ لأنه يُخْفِي ما فيه، كما يقال له: الغَمَامُ؛ لأنه يَغْمُهُ.

والمعنى الثاني: أن تكون الإرادة فعميتم أنتم عنها، وأسند الفعل إليها مجازاً، لكنه قلب، كما تقول العرب: أدخلت القلنسوة في رأسي، ودخل الخاتم في يدي، والخف في رجلي، وإنما الإصبع تدخل في الخاتم، والرجل في الخف، واستجازوا ذلك إذ كان المعنى

(١) الوجيز له: ٥١٨/١.

(٢) تفسير السمعاني: ٤٢٤/٢.

(٣) تفسير البغوي: ٤٤٥/٢.

(٤) الكشف: ٣٨٩/٢.

(٥) تفسير القرطبي: ٢٥/٩.

(٦) تفسير البيضاوي: ١٣٣/٣.

(٧) تفسير الجلالين، ص ٢٨٨.

(٨) تفسير الثعالبي: ٢٨٠/٣.

(٩) فتح القدير: ٥٦٠/٢.

معروفاً.

قال أبو علي: وهذا مما يقلب إذ ليس فيه إشكال، وفي القرآن: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعَدِيدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم، من الآية: ٤٧].

وقيل: إن في الكلام استعارة تبعية من حيث إنه شبه خفاء الدليل بالعمى في أن كلاً منهما يمنع الوصول إلى المقاصد.

ووجهت القراءة الأخرى: ﴿فَعُمِّيَّتٌ﴾ على أنها من الإخفاء، وأنها تحتل القلب المذكور، فتكون القراءتان بمعنى: (عَمِيَّت) أي: خفيت والتبست، و (عُمِّيَّت) أي: سُبِّهَتْ ولبَّست عليكم<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/١٤٦-١٤٧، والثعلبي: ٥/١٦٥، والهداية: ٥/٣٣٧٨، وتفسير السمعي: ٢/٤٢٤، والكشاف: ٢/٣٨٩، والمحزر الوجيز: ٣/١٦٤، وزاد المسير: ٢/٣٦٩، ومفاتيح الغيب: ١٧/٣٣٨، وتفسير القرطبي: ٩/٢٥، والنسفي: ٢/٥٥، والبحر المحيط: ٦/١٤٢-١٤٣، والدر المصون: ٦/٣١٣-٣١٤، والجلالين، ص ٢٨٨، وتفسير الثعالبي: ٣/٢٨٠، والتحرير والتنوير: ١٢/٥٢.



**المبحث الثاني عشر: سورة يوسف:**

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿أَرْسَلَهُ مَعَاغِدًا يَرْتَع وَيَلْعَب وَإِنَّا لَهُ

لِحَافِظُونَ﴾. [الآية: ١٢]. (٢٨٠-٢٨١)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون ونافع أبو جعفر ويعقوب: ﴿يَرْتَع وَيَلْعَب﴾ بالياء فيهما، وقرأ الباقون من العشرة: بالنون، وكسر الحرميان وأبو جعفر العين من ﴿يَرْتَع﴾ وجزمها الباقون<sup>(١)</sup>.

وروى قبل بخلف عنه: ﴿نَرْتَعِي وَنَلْعَب﴾ بإثبات ياء بعد العين في الحالين، وحذفها الباقون في الحالين<sup>(٢)</sup>.

فتلخص من ذلك خمس قراءات:

- ١ - قرأ نافع وأبو جعفر: بالياء فيهما وكسر العين: ﴿يَرْتَع وَيَلْعَب﴾.
- ٢ - قرأ ابن كثير: بالنون فيهما وكسر العين: ﴿نَرْتَعِي وَنَلْعَب﴾.
- ٣ - ولقنبل: بإثبات ياء بعد العين في الحالين: ﴿نَرْتَعِي وَنَلْعَب﴾.
- ٤ - قرأ الكوفيون ويعقوب: بالياء فيهما وإسكان العين: ﴿يَرْتَع وَيَلْعَب﴾.
- ٥ - قرأ الباقون: بالنون فيهما وإسكان العين: ﴿نَرْتَعِي وَنَلْعَب﴾، وجميع هذه القراءات متواترة نقلاً.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالياء في ﴿يَرْتَع وَيَلْعَب﴾ وجزم العين من

(١) انظر: التيسير، ص ١٢٨، وتحبير التيسير، ص ٤١٢، والنشر: ٢/٢٩٣.

(٢) انظر: التيسير، ص ١٣١، وتحبير التيسير، ص ٤١٩، والنشر: ٢/١٨٧.

﴿يَرْتَعُ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قراء أهل المدينة: ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ بكسر العين من ﴿يَرْتَعُ﴾، وبالياء في ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ على معنى: (يفتعل)، من (الرعي): (ارتعيت فأنا أرتعي)، كأنهم وجَّهوا معنى الكلام إلى: أرسله معنا غداً يرتع الإبل ويلعب، ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة: ﴿أَرْسَلَهُ مَعَاغِدًا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ بالياء في الحرفين جميعاً، وتسكين العين، من قولهم: (رتع فلان في ماله)، إذا لها فيه ونعم وأنفقه في شهواته. ومن ذلك قولهم في مثل من الأمثال: (القَيْدُ والرَّتْعَةُ)<sup>(١)</sup>..

وقرأ بعض أهل البصرة: ﴿نَرْتَعُ﴾ بالنون، ﴿وَنَلْعَبُ﴾ بالنون فيهما جميعاً، وسكون العين من ﴿نَرْتَعُ﴾.

\* حدثني أحمد بن يوسف قال، حدثنا القاسم قال، حدثنا حجاج، عن هارون، قال: كان أبو عمرو يقرأ: ﴿نَرْتَعُ وَنَلْعَبُ﴾ بالنون، قال: فقلت لأبي عمرو: كيف يقولون ﴿نَلْعَبُ﴾ وهم أنبياء؟ قال: لم يكونوا يوماً أنبياء.

قال أبو جعفر: وأولى القراءة في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه في الحرفين كليهما بالياء، وبجزم العين في ﴿يَرْتَعُ﴾؛ لأن القوم إنما سألوا أباهم إرسال يوسف معهم، وخدعوه بالخبر عن مسألتهم إياه ذلك، عما ليوسف في إرساله معهم من الفرح والسرور والنشاط بخروجه إلى الصحراء وفسحتها ولعبه هنالك، لا بالخبر عن أنفسهم.

(١) مثل قاله عمرو بن خوَيْلِد، وكان هزياً فحسب، فلما أفرجت عنه همدان وقد سمين قال ذلك.

ذكره أبو عبيد في أمثاله، ص ٥٦، والعسكري في جمهرة الأمثال: ٣٥ / ٢، وابن رفاعة في أمثاله،

ص ٨٩، والميداني في أمثاله، ص ٣٦٦.

وبذلك أيضاً جاء تأويل أهل التأويل»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** من قرأ ﴿نَزَعَ﴾ بالنون وكسر العين - وهو ابن كثير - فمعناه: نزع الغنم والإبل، وهو نفعتل من رعى (يرعو). قال مجاهد: هي من المراعاة، أي: يراعي بعضنا بعضاً ويحرسه. وقيل: من رعى النبات والكلأ<sup>(٢)</sup>.

« وَمَنْ كَسَرَ الْعَيْنَ اعْتَقَدَ أَنَّهُ جَزَمَ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، وَجَعَلَهُ مَأْخُوذًا مِنْ (يَفْتَعِلُ) مِنَ الرَّعْيِ، كـ (يِرْتَمِي) مِنَ الرَّمْيِ »<sup>(٣)</sup>.

وَمَنْ قرأ بالنون وإسكان العين - وهما: أبو عمرو وابن عامر - فمعناه: نقيم في الخصب والسعة، وقيل: نتسع في أصل الفواكه وغيرها، وأصله: الرَّتْعَةُ: الخصب والسعة، يقال: رتّع فلان في ماله: إذا لهي فيه<sup>(٤)</sup>.

وقيل: « في معنى ﴿نَزَعَ﴾ ثلاثة أقوال، أحدها: نلّه، قاله الضحاك. والثاني: نسع، قاله قتادة. والثالث: نأكل، يقال: رتعت الإبل: إذا رعت »<sup>(٥)</sup>.

« وَعَلَّلُوا طَلْبَهُ وَالخُرُوجَ بِهِ بِمَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَهْوِيَ يَوْسُفَ لَصْبَاهُ مِنَ الرُّتُوعِ وَاللَّعْبِ وَالنَّشَاطِ »<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٥٦٩/١٥ - ٥٧٠.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٠١/٥، والهداية: ٣٥١٠-٣٥١١/٥، وتفسير البغوي: ٤٧٩/٢، والمحرر الوجيز: ٢٢٣-٢٢٤/٣، وتفسير الثعلبي: ٣١٣/٣.

(٣) الدر المصون: ٤٤٩/٦.

(٤) انظر: الهداية: ٣٥١١/٥، والكشاف: ٤٤٨/٢، والمحرر الوجيز: ٢٢٣/٣، وتفسير القرطبي: ١٣٩/٩، وروح المعاني: ٣٨٥/٦.

(٥) زاد المسير: ٤١٧/٢.

(٦) المحرر الوجيز: ٢٢٤/٣.

ومن قرأ بالنون أسند الفعل إلى إخوة يوسف<sup>(١)</sup>، وأضافوا الارتعاء والقيام بحفظ المال إلى أنفسهم؛ لأنهم بالغون كاملون<sup>(٢)</sup>، وحجتهم هي قولهم بعد: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾، فكأنهم أسندوا جميع ذلك إلى جماعتهم كما أسندوا الاستباق<sup>(٣)</sup>.

« وَمَنْ سَكَّنَ الْعَيْنَ اعْتَقَدَ أَنَّهُ جَزَمَهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ، وَجَعَلَهُ مَأْخُودًا مِنْ: رَتَعَ يَرْتَعُ، إِذَا اتَّسَعَ فِي الْخِصْبِ »<sup>(٤)</sup>.

قال السيوطي: « أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعُ وَنَلْعَبُ﴾ قَالَ: نسعى وننشط ونلهو »<sup>(٥)</sup>.

قال محمد الطاهر بن عاشور: « وَ﴿يَرْتَعُ﴾ قرأه نافع، وأبو جعفر، ويعقوب بياء الغائب وكسر العين. وقرأه ابن كثير بنون المتكلم المشارك وكسر العين، وهو على قراءتي هؤلاء الأربعة مضارع ارتعى وهو افتعال من الرعي للمبالغة فيه.

فهو حقيقة في أكل المواشي والبهائم واستعير في كلامهم للأكل الكثير؛ لأن الناس إذا خرجوا إلى الرياض والأرياف للعب والسبق تقوى شهوة الأكل فيهم فيأكلون أكلاً ذريعاً، فلذلك شبه أكلهم بأكل الأنعام. وإنما ذكروا ذلك لأنه يسرُّ أباهم أن يكونوا فرحين.

وقرأه أبو عمرو، وابن عامر: بنون وسكون العين. وقرأه عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف: بياء الغائب وسكون العين. وهو على قراءتي هؤلاء الستة مضارع (رتع) إذا أقام في خصب وسعة من الطعام. والتحقيق أن هذا مستعار من رتعت الدابة إذا أكلت في المرعى حتى شبعت. فمفاد المعنى على التأويلين واحد<sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير ابن جزي: ٣٨٢/١، والدر المصون: ٤٤٩/٦.

(٢) مفاتيح الغيب: ٤٢٦/١٨.

(٣) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص ٣٥٥.

(٤) الدر المصون: ٤٤٩/٦-٤٥٠.

(٥) الدر المنثور: ٥٠٩/٤.

(٦) التحرير والتنوير: ٢٢٨-٢٢٩.

**- المبحث الثالث عشر: سورة الرعد:**

وفيها مطلب واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عَقَبَى الدَّارِ ﴾. [الآية: ٤٢]. (٢٨٢)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون وابن عامر ويعقوب: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ ﴾ على الجمع، والباقون من العشرة: ﴿ الْكَافِرُ ﴾ على التوحيد<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالإفراد في: ﴿ الْكُفْرُ ﴾، فقال:

« واختلفت القرأة في قراءة ذلك.

فقرأته قرأة المدينة وبعض البصرة: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ ﴾ على التوحيد.

وأما قرأة الكوفة فإنهم قرؤوه: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ ﴾ على الجمع.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك: القراءة على الجميع: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ ﴾؛

لأن الخبر جرى قبل ذلك عن جماعتهم، وأتبع بعده الخبر عنهم، وذلك قوله: ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْدُهُمْ أَوْ نُونُفَيْتَكَ ﴾، وبعده قوله: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴾.

وقد ذكر أنها في قراءة ابن مسعود: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُونَ ﴾، وفي قراءة أبي: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، وذلك كله دليل على صحة ما اخترنا من القراءة في ذلك<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالإفراد والجمع - متواترتان نقلاً.

وفي القراءة بالإفراد أوجه عدة:

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٤، وتحبير التيسير، ص ٤٢٣، والنشر: ٢/٢٩٨.

(٢) تفسير الطبري: ١٦/٤٩٩-٥٠٠.

الأول: إن المراد بالكافر: الجنس، بدليل قراءة الكفار بالجمع، فيشمل سائر الكفار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر، الآية: ٢] أي: سيعلم جنس الكافر لمن العاقبة المحمودة من الفريقين<sup>(١)</sup>.

الثاني: قيل: يعني: أبا جهل، قاله ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

الثالث: قيل: إنه يريد المستهزئين، وهم خمسة من كفار مكة، والمقتسمين، وهم ثمانية وعشرون، وهو قول عطاء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان: وينبغي أن يحمل تفسير ابن عباس وتفسير عطاء على التمثيل؛ لأن الإخبار بعلم الكافر لمن عقبى الدار معنى يعم جميع الكفار<sup>(٤)</sup>.

قال الرازي: «والقول الأول هو الصواب»<sup>(٥)</sup>، يعني: إرادة الجنس. والله أعلم.

(١) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٣٧٥، والكشاف: ٢/ ٥٣٥، والمحزر الوجيز: ٣/ ٣١٩، وزاد المسير: ٢/ ٥٠٢، ومفاتيح الغيب: ١٩/ ٥٤، وتفسير النسفي: ٢/ ١٥٩، والبحر المحيط: ٦/ ٤٠٢، والدر المصون: ٧/ ٦١، وتفسير النيسابوري: ٤/ ١٦٧، وفتح القدير: ٣/ ١٠٨، وروح المعاني: ٧/ ١٦٥.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٣٧٥، والهداية لمكي: ٥/ ٣٧٦٣، وزاد المسير: ٢/ ٥٠٢، ومفاتيح الغيب: ١٩/ ٥٤، وتفسير القرطبي: ٩/ ٣٣٥، وتفسير الخازن: ٣/ ٢٥، والبحر المحيط: ٦/ ٤٠٢، وتفسير النيسابوري: ٤/ ١٦٧، وفتح القدير: ٣/ ١٠٨، وروح المعاني: ٧/ ١٦٥.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب: ١٩/ ٥٤، وتفسير الخازن: ٣/ ٢٥، والبحر المحيط: ٦/ ٤٠٢، وتفسير النيسابوري: ٤/ ١٦٧.

(٤) البحر المحيط: ٦/ ٤٠٢.

(٥) مفاتيح الغيب: ١٩/ ٥٤.

## – المبحث الرابع عشر: سورة النحل:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَلَّىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الآية: ١].

وقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَلَّىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الآية: ٣]. (٢٨٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿ عَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ في موضع يونس، [الآية: ١١٨]. وفي الموضعين في أول النحل، [الآيتان: ١ و ٣]، وفي الروم [الآية: ٤٠]: بالتاء في الأربعة، والباقون من العشرة: بالياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالتاء في ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾ في الموضعين فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾.

فقرأ ذلك أهل المدينة وبعض البصريين والكوفيين: ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ بالياء، على الخبر عن أهل الكفر بالله وتوجيه الخطاب بالاستعجال إلى أصحاب رسول الله ﷺ، وكذلك قرؤوا الثانية بالياء. وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة: بالتاء، على توجيه الخطاب بقوله: ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ إلى أصحاب رسول الله ﷺ، وبقوله تعالى: ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ إلى المشركين.

والقراءة بالتاء في الحرفين جميعاً على وجه الخطاب للمشركين أولى بالصواب؛ لما بينت من التأويل، أن ذلك إنما هو وعيد من الله للمشركين، ابتداءً أول الآية بتهديدهم، وختم آخرها بنكير فعلهم واستعظام كفرهم، على وجه الخطاب لهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٢١، وتحرير التيسير، ص ٣٩٧، والنشر: ٢/ ٢٨٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٧/ ١٦٤.

**الرد:** القراءتان - بالياء والتاء - متواترتان من حيث الرواية.

ووجه القراءة بالياء: على الابتداء، لا يُرَدُّونَ على أول الكلام، ولهم حجتان:

إحداهما: أن سعيد بن جبير قرأ: ﴿أتى أمر الله فلا يستعجلوه﴾ بالياء.

والثانية: أن الله تعالى أنزل القرآن على محمد ﷺ، فقال ﷺ تنزيهاً لله: ﴿سُبْحَانَكَ وَتَعَلَّى

عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

أي: تعاضم بالأوصاف الحميدة عما يصفه به المشركون<sup>(١)</sup>.

وقيل: على الالتفات. « والالتفاتُ إلى الغيبة: للإيدانِ باقتضاء ذكر قبائحهم للإعراض

عنهم، وطرحهم عن رتبة الخطاب وحكاية شنائعهم لغيرهم، وصيغة الاستقبال للدلالة على

تجدد إشراكهم واستمراره<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمعاني: ٣/١٥٨، والبغوي: ٣/٧١، والخازن: ٣/٦٦.

(٢) تفسير أبي السعود: ٥/٩٥، وانظر: التحرير والتنوير: ١٤/٩٨.



**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا

أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾. [الآية: ٢]. (٣٨٤-٣٨٥)

**تأصيل القراءة:** روى روح عن يعقوب: ﴿تَنْزَلُ﴾ بالتاء مفتوحة وفتح النون والزاي

مشددة، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ بالرفع، والباقون من العشرة: بالياء مضمومة وكسر الزاي،

﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ بالنصب، وخفف الزاي منهم: ابن كثير وأبو عمرو ورويس، والباقون:

بالتشديد على أصولهم<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالياء وتشديد الزاي: ﴿يُنزِلُ﴾ ونصب

﴿الْمَلَائِكَةَ﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾.

فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالياء وتشديد الزاي، ونصب

﴿الْمَلَائِكَةَ﴾، بمعنى: ينزل الله الملائكة بالروح. وقرأ ذلك بعض البصريين وبعض

المكيين: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالياء وتخفيف الزاي، ونصب ﴿الْمَلَائِكَةَ﴾. وحكي عن

بعض الكوفيين أنه كان يقرؤه: ﴿تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالتاء وتشديد الزاي، و﴿الْمَلَائِكَةَ﴾

بالرفع، على اختلاف عنه في ذلك، وقد روي عنه موافقة سائر قراء بلده.

وأولى القراءات بالصواب في ذلك عندي: قراءة مَنْ قرأ: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بمعنى:

ينزل الله ملائكة. وإنما اخترت ذلك؛ لأن الله هو المنزل ملائكته بوحيه إلى رسله، إضافة

فعل ذلك إليه أولى وأحق، واخترت ﴿يُنزِلُ﴾ بالتشديد على التخفيف؛ لأنه -تعالى ذكره-

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٥، وتحبير التيسير، ص ٤٣٠، والنشر: ٢/٣٠٢.

كان ينزل من الوحي على من نزله شيئاً بعد شيء، والتشديد به إذ كان ذلك معناه، أولى من التخفيف»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** كل هذه القراءات متواترة نقلاً.

ويؤيد القراءة بالتاء: ﴿تَنْزَلُ﴾ : قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر، من الآية: ٤].

ووجه من قرأ بالياء: ﴿يُنزِلُ الْمَلَكُ﴾ أي: الله ينزلها، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُ﴾ [الأنعام، من الآية: ١١١] ويؤيد التخفيف قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل، من الآية: ٤٤].

ويؤيد القراءة بالتشديد: قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾<sup>(٢)</sup>.

فكل هذه القراءات لها معان جاءت بها آيات أخر في كتاب الله تعالى، كما رأيت. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ١٧ / ١٦٤ - ١٦٥.

(٢) انظر: حجة ابن زنجلة، ص ٣٨٥ - ٣٨٦.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَيَّ هَدَيْتَهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ

مَنْ نَصْرِيكَ﴾ [الآية: ٣٧]. (٢٨٦)

**تأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون وهم: عاصم، وحزمة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿لَا

يَهْدِي مَنْ﴾ بفتح الياء وكسر الدال، على أنه فعل مستقبل مسند إلى الله سبحانه، وقرأ الباكون من العشرة: بضم الياء وفتح الدال: ﴿لَا يُهْدَى﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بضم الياء وفتح الدال: ﴿لَا يُهْدَى﴾، وجعلها

السَّمْعَانِي أُولَى الْقَرَاءَتَيْنِ عِنْدَهُمْ، وَجَعَلَهَا الْبِيضَاوِي أَبْلَغَ.

فقال الطبري: «واختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأته عامة قراء الكوفيين: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا

يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ بفتح الياء من ﴿يَهْدَى﴾ وضمها من ﴿يُضِلُّ﴾، وقد اختلف في معنى ذلك قارئوه كذلك: فكان بعض نحوي الكوفة يزعم أن معناه: فإن الله من أضله لا يهتدي، وقال: العرب تقول: قد هدئ الرجل، يريدون: قد اهتدى، وهدئ واهتدى بمعنى واحد، وكان آخرون منهم يزعمون أن معناه: فإن الله لا يهدي من أضله، بمعنى: أن من أضله الله فإن الله لا يهديه.

وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والشام والبصرة: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُهْدَى﴾ بضم الياء من ﴿يُهْدَى﴾

ومن: ﴿يُضِلُّ﴾، وفتح الدال من ﴿يُهْدَى﴾ بمعنى: من أضله الله فلا هادي له.

وهذه القراءة أولى القراءتين عندي بالصواب؛ لأن (يهدي) بمعنى (يهتدي) قليل في

كلام العرب غير مستفيض، وأنه لا فائدة في قول قائل: من أضله الله فلا يهديه؛ لأن ذلك مما لا يجمله أحد، وإذ كان ذلك كذلك: فالقراءة بما كان مستفيضاً في كلام العرب من اللغة بما

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٧، وتحبير التيسير، ص ٤٣١، والنشر: ٢ / ٣٠٤.

فيه الفائدة العظيمة أولى وأحرى»<sup>(١)</sup>.

وقال السمعاني: «قرأ أهل الكوفة: ﴿لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ بفتح الياء الأولى، وضم الثانية، وقرأ الباقون: ﴿لَا يُهْدَى مَنْ يُضِلُّ﴾ بضم الياءين، أما القراءة الأولى فمعناه: لا يهدي الله من أضله، وأما القراءة الثانية فمعناه: فإن من يضلّه الله لا يهدي، وقيل: لا يقدر أحد على هدايته، قالوا: وهذا أولى القراءتين»<sup>(٢)</sup>.

وقال البيضاوي: «وقرأ غير الكوفيين: ﴿لَا يُهْدَى﴾ على البناء للمفعول، وهو أبلغ»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءتان - على البناء للفاعل والمفعول - متواترتان نقلاً.

وقد رجح الإمام الطبري قراءة ﴿يُهْدَى﴾ من حيث المعنى مع الاستظهار باللغة، ترجيحاً يُفهم منه ردّ قراءة: ﴿يَهْدَى﴾.

وفي القراءة بفتح الياء على البناء للفاعل وجهان:

أحدهما: أنهم أضافوا الفعل إلى الله - جلّ ذكره -، فيكون المعنى: (فإن الله لا يهدي من أضله)؛ لتقدم ذكره في قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾. و﴿مَنْ﴾ في موضع نصب بـ ﴿يَهْدَى﴾. وبهذا فسره ابن عباس رضي الله عنهما، ويؤيده قراءة أبي: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا هَادِيَ لِمَنْ يُضِلُّ﴾، ﴿وَلِمَنْ أَضَلَّ﴾، وأنه في معنى قوله: ﴿مَنْ يُضِلُّ اللَّهَ فَكَأَنَّهُ هَادِي لَهُ﴾. [الأعراف، من الآية: ١٨٦].

أي: مَنْ سبق في علمه له الضلالة فإنه لا يهديه الله.

وقيل: أي: أن الله إذا كتب عبداً شقيماً فإنه لا يهديه.

(١) تفسير الطبري: ٢٠٢/١٧.

(٢) تفسير السمعاني: ١٧٢/٣.

(٣) تفسير البيضاوي: ٢٢٦/٣.

والوجه الثاني: أن يكون ﴿يَهْدِي﴾ بمعنى: يهتدي، والعرب تقول: هداه الله فهدي واهتدي لغتان بمعنى واحد، فتكون ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع بفعلها، ولا ضمير في ﴿يَهْدِي﴾.

وكون ﴿يَهْدِي﴾ بمعنى: (يهتدي) في قراءة الكوفيين أحسن؛ لأن الله قد أضلّ قومًا، ثم هداهم للإيمان بعد ضلالهم<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/٢٧٤، والثعلبي: ٦/١٦، والكشف: ٢/٣٧، والكشاف: ٢/٦٠٥، والمحرر الوجيز: ٣/٣٩٢، ومفاتيح الغيب: ٢٠/٢٠٦، وتفسير ابن جزي: ١/٤٢٦، وتفسير الخازن: ٣/٧٦-٧٧، والبحر المحيط: ٦/٥٢٩، والدر المصون: ٧/٢١٧-٢١٨، وتفسير النيسابوري: ٤/٢٦٠، وتفسير الثعالبي: ٣/٤١٩، والدر المشور: ٥/١٢٩، وفتح القدير: ٣/١٩٤.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿أَوْلَمَّ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَنْفِيوهُ ظُلْمَهُ عَنِ الْيَمِينِ

وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الآية: ٤٨]. (٢٨٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿أَوْلَمَّ تَرَوْا﴾ بالتاء، وهي قراءة الحسن، والأعرج، وأبي عبد الرحمن، وقرأ الباقون من العشرة: بالياء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالياء في ﴿أَوْلَمَّ يَرَوْا﴾، وجعلها الثعلبي اختيار الأئمة.

فقال الطبري: « اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامّة قراء الحجاز والمدينة والبصرة: ﴿أَوْلَمَّ يَرَوْا﴾ بالياء، على الخبر عن الذين مكروا السيئات. وقرأ ذلك بعض قراء الكوفيين: ﴿أَوْلَمَّ تَرَوْا﴾ بالتاء على الخطاب.

وأولى القراءتين عندي بالصواب: قراءة من قرأ بالياء، على وجه الخبر عن الذين مكروا السيئات؛ لأن ذلك في سياق قَصِّهِمْ، والخبر عنهم، ثم عقب ذلك الخبر عن ذهابهم عن حجة الله عليهم، وتركهم النظر في أدلته والاعتبار بها، فتأويل الكلام إذن: أو لم ير هؤلاء الذين مكروا السيئات إلى ما خلق الله من جسم قائم، شجر أو جبل أو غير ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وقال الثعلبي: « قرأ حمزة والكسائي وخلف ويحيى والأعمش: ﴿ تَرَوْا ﴾ بالتاء على الخطاب، وقرأ الآخرون بالياء خبراً عن الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ، وهو اختيار الأئمة»<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءة بالتاء متواترة نقلاً، ووجه القراءة بها يحتمل عدة أوجه:

أحدها: أن يكون على معنى: قل لهم يا محمد أو لم تروا.

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٨، وتعبير التيسير، ص ٤٣١، والنشر: ٢/ ٣٠٤.

(٢) تفسير الطبري: ١٧/ ٢١٥-٢١٦.

(٣) تفسير الثعلبي: ٦/ ١٩.

والثاني: أن يكون خطاباً عاماً لجميع الناس، ابتداءً به القول آنفاً<sup>(١)</sup>.

والثالث: أن يكون خطاباً للحاضرين<sup>(٢)</sup>.

والرابع: القراءة بالخطاب جرياً على أسلوب قوله: ﴿فَإِنَّ رَبَّكُمُ﴾<sup>(٣)</sup>.

والخامس: أن قراءة التاء على الالتفات<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: المحرر الوجيز: ٣/٣٩٧، وتفسير القرطبي: ١٠/١١١، والبحر المحيط: ٦/٥٣٦، وفتح

القدر: ٣/١٩٩، وروح المعاني: ٧/٣٩٢.

(٢) انظر: تفسير الخازن: ٣/٧٩.

(٣) انظر: الدر المصون: ٧/٢٢٥، وروح المعاني: ٧/٣٩١.

(٤) انظر: روح المعاني: ٧/٣٩٢، والتحرير والتنوير: ١٤/١٦٨.

**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذِبَ

أَنَّهُمْ الْحَسَنَىٰ لَا جُرْمَ أَنَّهُمْ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ ﴾ [الآية: ٦٢]. (٣٨٨-٣٨٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر: بكسر الراء ﴿مُفْرَطُونَ﴾، وشددها أبو جعفر، والباقون وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر: بفتحها مخففة<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بتخفيف الراء وفتحها من ﴿مُفْرَطُونَ﴾ فقال:

« وقوله: ﴿ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ ﴾ يقول -تعالى ذكره- : وَأَنَّهُمْ مُّخَلَّفُونَ مِتْرُوكُونَ فِي النَّارِ،

منسيون فيها.

واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، فقال أكثرهم بنحو ما قلنا في ذلك.

وقال آخرون: معنى ذلك: أنهم مُعْجَلُونَ إلى النار، مقدّمون إليها، وذهبوا في ذلك إلى قول العرب: أفرطنا فلاناً في طلب الماء، إذا قدّمه لإصلاح الدلاء والأرشية، وتسوية ما يحتاجون إليه عند ورودهم عليه، فهو مُفْرَطٌ. فأما المتقدم نفسه فهو فارط، يقال: قد فرط فلان أصحابه يفرطهم فرطاً وفروطاً: إذا تقدمهم، وجمع فارط: فرأط..

وقال آخرون: معنى ذلك: مُبْعَدُونَ في النار.

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب القول الذي اخترناه، وذلك أن الإفراط الذي هو بمعنى التقديم، إنما يقال فيمن قدّم مقدّماً لإصلاح ما يقدم إليه إلى وقت ورود من قدمه عليه، وليس بمقدم من قدم إلى النار من أهلها لإصلاح شيء فيها لوارد يرد عليها فيها فيوافقه مصلحاً، وإنما تقدّم من قدّم إليها لعذاب يُعَجَّلُ له. فإذا كان معنى ذلك الإفراط الذي هو

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٨، وتحرير التيسير، ص ٤٣٢، والنشر: ٢ / ٣٠٤.



تأويل التعجيل ففسد أن يكون له وجه في الصحة، صحّ المعنى الآخر، وهو: الإفراط الذي بمعنى التخليف والترك. وذلك أنه يُحكى عن العرب: ما أفرطت ورائي أحداً: أي ما خَلَفْتَه؛ وما فرطته: أي لم أخلفه.

واختلفت القراء في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قراء المصيرين الكوفة والبصرة: ﴿وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ بتخفيف الراء وفتحها، على معنى ما لم يُسَمِّ فاعله، من: أفرط فهو مُفْرَطٌ. وقد بيّنت اختلاف قراءة ذلك كذلك في التأويل.

وقراه أبو جعفر القارئ: ﴿وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ بكسر الراء وتشديدها، بتأويل: أنهم مُفْرَطُونَ في أداء الواجب الذي كان لله عليهم في الدنيا، من طاعته وحقوقه، مضيعو ذلك، من قول الله تعالى: ﴿بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي حَتْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر، من الآية: ٥٦].

وقرأ نافع بن أبي نعيم: ﴿وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ بكسر الراء وتخفيفها. حدثني بذلك يونس، عن وَرْش عنه. بتأويل: أنهم مُفْرَطُونَ في الذنوب والمعاصي، مُسْرِفُونَ على أنفسهم، مكثرون منها، من قولهم: أفرط فلان في القول: إذا تجاوز حدّه، وأسرف فيه.

والذي هو أولى القراءات في ذلك بالصواب: قراءة الذين ذكرنا قراءتهم من أهل العراق؛ لموافقتهما تأويل أهل التأويل الذي ذكرنا قبل، وخروج القراءات الأخرى عن تأويلهم<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءات الثلاث متواترة نقلاً. ولكل واحدة منها وجه في اللغة والمعنى.

فأما قراءة نافع: ﴿مُفْرَطُونَ﴾ فمعناها: مسرفون في الذنوب والمعاصي، كما تقول: أفرط فلان في كذا، إذا تجاوز الحد وأسرف، فهم يبالغون في الإساءة والافتراء على الله.

(١) تفسير الطبري: ١٧/٢٣٢-٢٣٥.

أو هي بمعنى التَّقَدُّم.

قال أبو علي الفارسي: كأنه من أفرط، أي صار ذا فرط، مثل أجرب، أي: صار ذا جرب، والمعنى: أنهم ذوو فرط إلى النار كأنهم قد أرسلوا من يهيم لهم مواضع فيها.

قال محمد الطاهر بن عاشور: « على أن قراءة نافع تحتمل التفسير بهذا أيضاً لجواز أن يقال: أفرط إلى الماء إذا تقدّم له »<sup>(١)</sup>.

وأما قراءة أبي جعفر: ﴿مُفْرَطُونَ﴾ فمعناها: أنهم مُقَصَّرُونَ في طاعة الله تعالى.

وقيل: إنهم فرطوا في الدنيا فلم يعملوا فيها للآخرة، وتصديق هذه القراءة قوله تعالى:

﴿بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُمْ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾. [الزمر، من الآية: ٥٦]

ووجّهت قراءة الباقيين بعدة معاني وهي:

المعنى الأول: أنهم متروكون منسيون في النار، قاله أبو عبيدة، والكسائي، والفراء، وهو قول سعيد بن جبير، ومجاهد.

قال أبو البقاء: تقول العرب أفرطت منهم ناساً أي: خَلَفْتُهُمْ وَنَسَيْتُهُمْ.

الثاني: مبعدون. قاله ابن عباس، وسعيد بن جبير أيضاً.

الثالث: مُعَجَّلُونَ إلى النار مُقَدَّمُونَ إليها. قاله قتادة، والحسن، وهو قول الفراء. من:

أفرطته، أي: قدمته إلى كذا، وهو منقول بالهمزة من فرط إلى كذا، أي: تقدّم إليه، كذا قاله أبو حيان.

الرابع: مُضَيِّعُونَ، قاله الحسن<sup>(٢)</sup>.

(١) التحرير والتنوير: ١٤ / ١٩٣.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٢ / ٢٧٩، وابن أبي زمنين: ٢ / ٤٠٨، والثعلبي: ٦ / ٢٤، والهداية:

وكل هذه المعاني متقاربة ومتكاملة، لا يناقض بعضها بعضاً، حيث تنطبق عليهم كل هذه الأوصاف، وهذه من فوائد اختلاف القراءات، حيث تتكامل المعاني ولا تتناقض. والله أعلم.

---

٦ / ٤٠٢٤، وتفسير الماوردي: ٣ / ١٩٦-١٩٧، والكشاف: ٢ / ٦١٤، والمحزر الوجيز: ٣ / ٤٠٣ -  
 ٤٠٤، وزاد المسير: ٢ / ٥٦٧، ومفاتيح الغيب: ٢٠ / ٢٢٩-٢٣٠، وتفسير القرطبي: ١٠ / ١٢١،  
 والخازن: ٣ / ٨٤، والبحر المحيط: ٦ / ٥٥٢، وتفسير النيسابوري: ٤ / ٢٧٦، والجلالين، ص ٣٥٤،  
 والثعالبي: ٣ / ٤٢٩، والدر المنثور: ٥ / ١٤١.

**المطلب السادس:** قوله تعالى: ﴿ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُفْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ . [سورة النحل، الآية: ١٢٧].

(٢٩٠)

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ . [سورة النمل، الآية: ٧٠].

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير في سورتي: النحل والنمل: ﴿ فِي ضَيْقٍ ﴾ بكسر الضاد،

والباقون من العشرة: ﴿ ضَيْقٍ ﴾ بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بفتح الضاد من ﴿ ضَيْقٍ ﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قراء العراق: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾ بفتح الضاد في (الضيق)، على المعنى

الذي وصفت من تأويله. وقرأه بعض قراء أهل المدينة: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾ بكسر الضاد.

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا: قراءة من قرأه: ﴿ فِي ضَيْقٍ ﴾ بفتح الضاد؛ لأن

الله تعالى إنما نهى نبيه ﷺ أن يَضِيق صدره مما يلقي من أذى المشركين على تبليغه إياهم

وحي الله وتنزيله، فقال له: ﴿ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِنَذِيرٍ بِهِ ﴾ [الأعراف، من الآية: ٢].

وقال: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كِتَابٌ أَوْ جَاءَ

مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾ [هود، من الآية: ١٢]، وإذ كان ذلك هو الذي نهاه -تعالى ذكره-، ففتح

الضاد هو الكلام المعروف من كلام العرب في ذلك المعنى، تقول العرب: في صدري من

هذا الأمر ضيق، وإنما تكسر الضاد في الشيء المعاش، وضيق المسكن، ونحو ذلك، فإن

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٩، وتحرير التيسير، ص ٤٣٤، والنشر: ٢ / ٣٠٥.

وقع الضَّيِّقُ بفتح الضاد في موضع الضَّيِّقِ بالكسر. كان على الذي يتسع أحياناً، ويضيق من قلة أحد وجهين، إما على جمع الضيقة، كما قال أعشى بني ثعلبة:

فَلَمَّيْنُ رَبُّكَ مِنْ رَحْمَتِهِ . . . كَشَفَ الضَّيِّقَةَ عَنَّا وَفَسَحَ<sup>(١)</sup>

والآخر: على تخفيف الشيء الضَّيِّقِ، كما يخفف الهين اللين، فيقال: هو هين لين<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالفتح والكسر - متواترتان نقلاً.

وفي الفرق بينهما أقوال<sup>(٣)</sup>:

الأول: أن معناهما واحد. أي: لا يضيق صدرك مما يقولون لك، ويصنعون بك، هما لغتان معروفتان في كلام العرب مثل رَطَلٍ ورِطَلٍ. قال ابن الجوزي: وهذا أعجب إليّ.

وقيل: (ضَيِّقٌ) تخفيف (ضَيِّقٍ) مثل: هَيْنٌ وَهَيْنٌ، وَكَيْنٌ وَكَيْنٌ.

قال الرازي: «وبهذا الطريق قلنا: إنه تصح قراءة ابن كثير<sup>(٤)</sup>».

(١) البيت من بحر الكامل، وهو لأعشى بني ثعلبة: ميمون بن قيس، في ديوانه، ص ٦٢، من قصيدة يمدح بها إياس بن قبيصة الطائي. ونسبه له الفارابي في معجم ديوان الأدب: ٣/ ٣١١، والأزهري في تهذيب اللغة: ٩/ ١٧٤، مادة: (ض ي ق).

(٢) تفسير الطبري: ١٧/ ٣٢٦.

(٣) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٣٩٦، وتفسير السمرقندي: ٢/ ٢٩٨، والثعلبي: ٦/ ٥٢-٥٣، والماوردي: ٣/ ٢٢٢، والكشاف: ٢/ ٦٤٥، و ٣/ ٣٨١، وابن عطية: ٣/ ٤٣٣، و ٤/ ٢٦٩، وزاد المسير: ٢/ ٥٩٥، ومفاتيح الغيب: ٢٠/ ٢٨٩-٢٩٠، وتفسير القرطبي: ١٠/ ٢٠٣، وابن جزري: ١/ ٤٣٩، والخازن: ٣/ ١٠٨، والبحر المحيط: ٦/ ٦١٤، والدر المصون: ٧/ ٣٠٣، وتفسير النيسابوري: ٤/ ٣١٧، والثعالبي: ٣/ ٤٤٨، وروح المعاني: ٧/ ٤٩١، و ١٠/ ٢٢٧.

(٤) مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٢٨٩.

الثاني: أنه بالفتح ما قَلَّ، وبالكسر ما كَثُرَ، قاله أبو عبيدة.

الثالث: أنه بالفتح ما كان في الصدر، وبالكسر ما كان في الموضع الذي يتسع ويضيق،

قاله الفراء.

الرابع: الضَّيِّق بفتح الضاد: الغم، والضَّيِّق بالكسر: الشدَّة، قاله أبو عمرو وأهل البصرة.

والله أعلم.

**- المبحث الخامس عشر: سورة الإسراء:**

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ فِي عُنُقِهِ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾. [الآية: ١٣].  
(٢٩١-٢٩٢-٢٩٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿ وَيُخْرِجُ ﴾ بالياء مضمومة وفتح الراء، ويعقوب: بالياء مفتوحة وضم الراء: ﴿ وَيَخْرِجُ ﴾ والباقون من العشرة: بالنون مضمومة وكسر الراء، وكلهم اتفقوا على نصب ﴿ كِتَابًا ﴾.

وقرأ ابن عامر وأبو جعفر: ﴿ يَلْقَاهُ ﴾ مشدداً، والياء مضمومة، والباقون من العشرة: مخففاً، والياء مفتوحة<sup>(١)</sup>.

فتلخص من ذلك أربع قراءات:

١- قراءة ابن عامر: بالنون مضمومة وكسر الراء: ﴿ وَنُخْرِجُ ﴾، و ﴿ يَلْقَاهُ ﴾ مشدداً، والياء مضمومة.

٢- قراءة أبي جعفر: بالياء مضمومة وفتح الراء ﴿ يُخْرِجُ ﴾، و ﴿ يَلْقَاهُ ﴾ مشدداً، والياء مضمومة.

٣- قراءة يعقوب: بالياء مفتوحة وضم الراء: ﴿ يَخْرِجُ ﴾، و ﴿ يَلْقَاهُ ﴾ مخففاً، والياء مفتوحة.

٤- قراءة الباقيين: بالنون مضمومة وكسر الراء: ﴿ وَنُخْرِجُ ﴾، و ﴿ يَلْقَاهُ ﴾ مخففاً، والياء مفتوحة.

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٩، وتحبير التيسير، ص ٤٣٥-٤٣٦، والنشر: ٢/٣٠٦.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالنون من ﴿وَنُخْرِجُ﴾، ووصف السمعاني قراءة ﴿يَلْقَاهُ﴾ بضم الياء والتشديد بالشذوذ.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾.

فقرأه بعض أهل المدينة ومكة، وهو نافع وابن كثير، وعامة قراء العراق: ﴿وَنُخْرِجُ﴾ بالنون، ﴿لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ بفتح الياء من ﴿يَلْقَاهُ﴾ وتخفيف القاف منه، بمعنى: ونخرج له نحن يوم القيامة، ردّاً على قوله: ﴿الزَّيْنَةُ﴾، ونحن نخرج له يوم القيامة كتاب عمله منشوراً. وكان بعض قراء أهل الشام يوافق هؤلاء على قراءة قوله: ﴿وَنُخْرِجُ﴾ ويخالفهم في قوله ﴿يَلْقَاهُ﴾ فيقرؤه: ﴿يَلْقَاهُ﴾ بضم الياء وتشديد القاف، بمعنى: ونخرج له نحن يوم القيامة كتاباً يلقيه، ثم يردّه إلى ما لم يسمّ فاعله، فيقول: يلقي الإنسان ذلك الكتاب منشوراً.

وذكر عن مجاهد ما حدثنا أحمد بن يوسف، قال: ثنا القاسم، قال: ثنا يزيد، عن جرير بن حازم عن حميد، عن مجاهد أنه قرأها: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ قال: يزيد: يعني يخرج الطائر كتاباً، هكذا أحسبه قرأها بفتح الياء، وهي قراءة الحسن البصري وابن محيصة، وكان من قرأ هذه القراءة وجّه تأويل الكلام إلى: ويخرج له الطائر الذي ألزمناه عنق الإنسان يوم القيامة، فيصير كتاباً يقرؤه منشوراً.

وقرأ ذلك بعض أهل المدينة: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ﴾ بضم الياء على مذهب ما لم يسمّ فاعله، وكأنه وجّه معنى الكلام إلى: ويخرج له الطائر يوم القيامة كتاباً، يريد: ويخرج الله ذلك الطائر قد صيره كتاباً، إلا أنه نحاه نحو ما لم يسمّ فاعله.

وأولى القراءات في ذلك بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿وَنُخْرِجُ﴾ بالنون وضمها،



﴿لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ بفتح الياء وتخفيف القاف؛ لأن الخبر جرى قبل ذلك عن الله تعالى أنه الذي ألزم خلقه ما ألزم من ذلك، فالصواب أن يكون الذي يليه خبراً عنه، أنه هو الذي يخرجهم لهم يوم القيامة، أن يكون بالنون كما كان الخبر الذي قبله بالنون.

وأما قوله: ﴿يَلْقَاهُ﴾ فَإِنَّ فِي إِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَى تَصْوِيبِ مَا اخْتَرْنَا مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي ذَلِكَ، وَشُدُودِ مَا خَالَفَهُ الْحُجَّةُ الْكَافِيَةُ لَنَا عَلَى تَقَارُبِ مَعْنَى الْقُرَّاءَتَيْنِ: أَعْنِي ضَمَّ الْيَاءِ وَفَتْحَهَا فِي ذَلِكَ، وَتَشْدِيدِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِهَا فِيهِ، فَإِذَا كَانَ الصَّوَابُ فِي الْقِرَاءَةِ هُوَ مَا اخْتَرْنَا بِالَّذِي عَلَيْهِ دَلَّلْنَا، فَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ: وَكُلُّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ يَا مَعْشَرَ بَنِي آدَمَ، أَلْزَمْنَا نَحْسَهُ وَسَعْدَهُ، وَشَقَاءَهُ وَسَعَادَتَهُ، بِمَا سَبَقَ لَهُ فِي عِلْمِنَا أَنَّهُ صَائِرٌ إِلَيْهِ، وَعَامِلٌ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ فِي عُنُقِهِ..<sup>(١)</sup>.

وقال السمعاني: « وقوله: ﴿يَلْقَاهُ﴾ قرأ الحسن: ﴿يَلْقَاهُ﴾ بضم الياء من (التلقية)، وهذا في الشاذ »<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** كل هذه القراءات متواترة نقلاً، ولكل قراءة منها وجه ظاهر في العربية والمعنى.

فوجه قراءة أبي جعفر ﴿يُخْرِجُ﴾: على البناء للمفعول، والقائم مقام الفاعل ضمير الطائر، و﴿كِتَابًا﴾ نصب على الحال.

والمعنى على قراءة أبي جعفر: ويخرج له ذلك العمل.

ووجه قراءة يعقوب ﴿يَخْرِجُ﴾: مضارع (خرج)، والفاعل ضمير الطائر، على معنى: ويخرج له الطائر يوم القيامة كتاباً، ونصب ﴿كِتَابًا﴾ على الحال. وهو التفات. ويحتمل أن يكون معناه: ويخرج له الطائر فيصير كتاباً.

(١) تفسير الطبري: ١٧/٣٩٩-٤٠٠.

(٢) تفسير السمعاني: ٣/٢٢٦.

أما وجه القراءة بالتشديد في ﴿يُلْقَاهُ﴾ فهو: أنه مضارع (لُقِيَ) بالتشديد، يعني: يلقي الإنسان ذلك الكتاب، أي: يؤتاه، جعل الفعل لغير الإنسان، أي: الملائكة تتلقاه بكتابه الذي فيه نسخة عمله، وهو من قولك: لقيت الكتاب، فإذا ضعفت قلت لقانيه زيد، فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعدما كان يتعدى بغير التضعيف إلى مفعول واحد، ويقوي هذا قوله: ﴿وَلَقَدْهُمْ نَضْرَةٌ وَسُرُورًا﴾ [الإنسان، الآية: ١١] (١).

قال الألوسي: « ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ والبعث للحساب ﴿كِتَابًا﴾ هي صحيفة عمله، ونصبه على أنه مفعول ﴿وَنُخْرِجُ﴾ وجوز أن يكون حالاً من مفعول لنخرج محذوف وهو ضمير عائد على الطائر أي نخرجه له حال كونه كتاباً، ويعضد ذلك قراءة يعقوب ومجاهد، وابن محيصن: ﴿وَيَخْرُجُ﴾ بالياء مبنياً للفاعل من خرج يخرج ونصب ﴿كِتَابًا﴾ فإن فاعله حينئذ ضمير الطائر وكتاباً حال منه والأصل توافق القراءتين، وكذا قراءة أبي جعفر: ﴿وَيُخْرِجُ﴾ بالياء مبنياً للمفعول من أخرج ونصب ﴿كِتَابًا﴾ أيضاً، ووجه كونها عاضدة أن في يخرج حينئذ ضميراً مستتراً هو ضمير الطائر وقد كان مفعولاً، واحتمال أن يكون له نائب الفاعل فلا تعضد لا يلتفت إليه؛ لأن إقامة غير المفعول مع وجوده مقام الفاعل ضعيفة وليس ثمة ما يكون كتاباً حالاً منه فيتعين ما ذكر كما قاله ابن يعيش في شرح المفصل (٢). والله أعلم.

(١) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٣٩٨، وتفسير الثعلبي: ٨٩/٦، والهداية: ٤١٥٩/٦، وتفسير السمعي: ٢٢٥-٢٢٦/٣، وتفسير البغوي: ١٢٤/٣، والكشاف: ٦٥٢/٢، والمحرر الوجيز: ٤٤٣/٣، ومفاتيح الغيب: ٣٠٩/٢٠، وتفسير القرطبي: ٢٢٩/١٠، والبيضاوي: ٢٥٠/٣، والدر المصون: ٣٢٣-٣٢٤/٧، وتفسير النيسابوري: ٣٣٠-٣٣١/٤، وتفسير أبي السعود: ١٦١/٥، وفتح القدير: ٢٥٤/٣، وروح المعاني: ٣١-٣٢/٨، والتحرير والتنوير: ٤٨/١٥.

(٢) روح المعاني: ٣١-٣٢/٨.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَلْفٌ وَلَا نَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾. [الآية: ٢٣].

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ ﴾ بألف التثنية ونون التوكيد المشددة المكسورة، والباقون من العشرة: بفتحها من غير ألف: ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾ ولا خلاف في تشديد النون<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالتوحيد في: ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾ فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾، فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة والبصرة، وبعض قراء الكوفيين: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ ﴾ على التوحيد، على توجيه ذلك إلى أحدهما؛ لأن أحدهما واحد، فَوَحَّدُوا ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾ لتوحيده، وجعلوا قوله: ﴿ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ معطوفاً على الأحد. وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ ﴾ على التثنية وكسر النون وتشديدها، وقالوا: قد ذكر الوالدان قبل، وقوله: ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾ خبر عنهما بعد ما قدّم أسماءهما، قالوا: والفعل إذا جاء بعد الاسم كان الكلام أن يكون فيه دليل على أنه خبر عن اثنين أو جماعة. قالوا: والدليل على أنه خبر عن اثنين في الفعل المستقبل الألف والنون. قالوا: وقوله: ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ كلام مستأنف، كما قيل: ﴿ فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ وكقوله: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾، ثم ابتداءً فقال: ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾.

وأولى القراءتين بالصواب عندي في ذلك: قراءة من قرأه: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ ﴾ على التوحيد على أنه خبر عن أحدهما؛ لأن الخبر عن الأمر بالإحسان في الوالدين قد تناهى عند قوله: ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾،

(١) انظر: التيسير، ص ١٣٩، وتحبير التيسير، ص ٤٣٦، والنشر: ٣٠٦/٢.

ثم ابتداء قوله: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾<sup>(١)</sup>.

### الرد: القراءتان - بالإفراد والتثنية - متواترتان نقلاً.

وحجة من قرأ بألف التثنية: أن الوالدين تقدم ذكرهما في قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، فأخرج الفعل على عددهما مثنى، فإن قيل: فبم يرتفع: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾؟ قيل: في ذلك وجهان، أحدهما: أن يكون بدلاً من الضمير في ﴿يَبْلُغَنَّ﴾، والوجه الآخر: أن يرفعه بفعل تقديره: إما يبلغان عندك الكبر يبلغه أحدهما أو كلاهما<sup>(٢)</sup>.

وقيل: الألف علامة تثنية لا ضمير، على لغة: أكلوني البراغيث، و ﴿أَحَدُهُمَا﴾ فاعل، و ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ عطف عليه، وهذا لا يجوز لأن شرط الفاعل في الفعل الذي لحقته علامة التثنية أن يكون مسند المثنى، أو معرف بالعطف بالواو، ونحو: قاما أخواك أو قاما زيد وعمرو، على خلاف في هذا الأخير هل يجوز أو لا يجوز، والصحيح جوازه، وأحدهما ليس مثنى ولا هو معرف بالعطف بالواو مع مفرد.

ونُقِلَ عن الفارسي أن ﴿كِلاهُمَا﴾ توكيد، وهذا لا بد من إصلاحه بزيادة، وهو أن يجعل ﴿أَحَدُهُمَا﴾ بدل بعض من كل، ويضم بعد فعل رافع لضمير تثنية، ويقع ﴿كِلاهُمَا﴾ توكيداً لذلك الضمير تقديره: أو يبلغا كلاهما، إلا أن فيه حذف المؤكد وإبقاء التوكيد، وفيها خلاف، أجازها الخليل وسيبويه نحو: مررت بزيد ورأيت أخاك أنفسهما بالرفع والنصب، فالرفع على تقدير: هما أنفسهما، والنصب على تقدير أعنيهما أنفسهما، ولكن في هذا نظر: من حيث إن المنقول عن الفارسي مَنعُ حذف المؤكد وإبقاء توكيده،

(١) تفسير الطبري: ١٧/٤١٤-٤١٥.

(٢) انظر: حجة ابن زنجلة، ص ٣٩٨.

فكيف يخرج قوله على أصل لا يجيزه؟.

وقد نص الزمخشري على منع التوكيد فقال: فإن قلت: لو قيل: إما يبلغان كلاهما (كان) كلاهما توكيداً لا بدلاً، فما لك زعمت أنه بدل؟. قلت: لأنه معطوف على ما لا يصح أن يكون توكيداً للثنتين، فانتظم في حكمه، فوجب أن يكون مثله.

يعني: أن ﴿أَحَدُهُمَا﴾ لا يصلح أن يقع توكيداً للمثنى ولا لغيرهما، فكذا ما عطف عليه؛ لأنه شريكه<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٠٦/٢، والهداية: ٤١٧٢/٦، وتفسير السمعاني: ٢٣٢/٣، والبغوي: ١٢٦/٣، والكشاف: ٦٥٧/٢، والمحزر الوجيز: ٤٤٨/٣، وزاد المسير: ١٨/٣، ومفاتيح الغيب: ٣٢٤/٢٠، وتفسير النسفي: ٢٥٢/٢، والبحر المحيط: ٣٥-٣٦، والدر المصون: ٣٣٥/٧-٣٣٧، وتفسير الجلالين، ص ٣٦٨.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾. [الآية: ٣٨]. (٣٩٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون وابن عامر: ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ بضم الهمزة والهاء على التذكير، وقرأ الباقون من العشرة: ﴿سَيِّئَةٌ﴾ بفتحهما مع التنوين على التأنيث<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بضم الهمزة والهاء: ﴿سَيِّئُهُ﴾ على التذكير، وغلط الزجاج القارئ بـ ﴿سَيِّئَةٌ﴾.

فقال الطبري: «وقوله: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ اخْتَلَفَتْ فِيهِ، فَقَرَأَهُ بَعْضُ قُرَّاءِ الْمَدِينَةِ وَعَامَّةُ قُرَّاءِ الْكُوفَةِ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ عَلَى الْإِضَافَةِ بِمَعْنَى: كُلُّ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي عَدَدْنَا مِنْ مَبْتَدَأِ قَوْلِنَا: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾.. إِلَى قَوْلِنَا: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ يَقُولُ: سَيِّءٌ مَا عَدَدْنَا عَلَيْكَ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا.

وقال قارئو هذه القراءة: إنما قيل: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾ بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا عَدَدْنَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ أُمُورًا، هِيَ أَمْرٌ بِالْجَمِيلِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَتَىٰ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالُوا: فَلَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ نَهْيًا عَنْ سَيِّئَةٍ، بَلْ فِيهِ نَهْيٌ عَنْ سَيِّئَةٍ، وَأَمْرٌ بِحَسَنَاتٍ، فَلِذَلِكَ قَرَأْنَا: ﴿سَيِّئُهُ﴾.

وقرأ عامة قرّاء أهل المدينة والبصرة وبعض قرّاء الكوفة: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةٌ﴾ وقالوا: إنما عنى بذلك: كل ما عددنا من قولنا: ﴿وَلَا تَقْلُوبُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ ولم يدخل فيه ما قبل ذلك. قالوا: وكل ما عددنا من ذلك الموضوع إلى هذا الموضوع سيئة لا حسنة فيه، فالصواب قراءته بالتنوين.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٠، وتحرير التيسير، ص ٤٣٧، والنشر: ٣٠٧/٢.

ومَن قرأ هذه القراءة: فإنه ينبغي أن يكون من نيته أن يكون المكروه مقدماً على السيئة، وأن يكون معنى الكلام عنده: كل ذلك كان مكروهاً سيئاً؛ لأنه إن جعل قوله: مكروهاً نعت السيئة من نعت السيئة، لزمه أن تكون القراءة: كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروهة، وذلك خلاف ما في مصاحف المسلمين.

وأولى القراءتين عندي في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾ على إضافة السيئ إلى الهاء، بمعنى: كل ذلك الذي عددنا من: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ... كَان سَيِّئُهُ﴾؛ لأن في ذلك أموراً منهيًا عنها، وأموراً مأموراً بها، وابتداء الوصية والعهد من ذلك الموضوع دون قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ إنما هو عطف على ما تقدم من قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾.

فإذا كان ذلك كذلك، فقراءته بإضافة (السيء) إلى (الهاء) أولى وأحق من قراءته: ﴿سَيِّئَةً﴾ بالتنوين، بمعنى: السيئة الواحدة.

فتأويل الكلام إذن: كل هذا الذي ذكرنا لك من الأمور التي عددناها عليك كان سيئة مكروهاً عند ربك يا محمد، يكرهه وينهى عنه ولا يرضاه، فاتق مواقعه والعمل به<sup>(١)</sup>.

وقال الزجاج: «كان أبو عمرو لا يقرأ ﴿سَيِّئُهُ﴾، ويقرأ ﴿سَيِّئَةً﴾، وهذا غلط؛ لأن في الأقايص سيئاً وغير سيئ وذلك أن فيها: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (٢٣) وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾، وفيها: ﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾. و ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، أي: اقربوه بالتي هي أحسن.

(١) تفسير الطبري: ١٧/٤٥٠-٤٥١.

ففيما جرى من الآيات سيئ وحسن، فـ(سيئته) بلا تنوين أحسن من (سيئة)»<sup>(١)</sup>.

وحكاه ابن الجوزي ولم يتعقبه<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالتذكير والتأنيث - متواترتان نقلاً.

وفي القراءة بالتأنيث وجوه، منها:

الأول: أن الكلام تم عند قوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [من الآية: ٣٥]، ثم ابتداء وقال:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [من الآية: ٣٦]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [من الآية: ٣٧]، ثم

قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً﴾ والمراد: هذه الأشياء الأخيرة التي نهى الله عنها<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن المراد بقوله: ﴿كُلُّ ذَلِكَ﴾ أي: كل ما نهى الله عنه فيما تقدم<sup>(٤)</sup>.

وأما قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ فذكروا في تصحيحه على هذه القراءة وجوهاً:

الأول: (السيئة) في حكم الأسماء بمنزلة الذنب والإثم زال عنه حكم الصفات، فلا اعتبار

بتأنيثه، ولا فرق بين مَنْ قرأ ﴿سَيِّئَةً﴾ وَمَنْ قرأ ﴿سَيِّئُهُ﴾، ألا ترى أنك تقول: الزنا سيئة،

كما تقول السرقة سيئة، فلا تُفرَّق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث<sup>(٥)</sup>. قال أبو حيان: «وهو

تخريج حسن»<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٤٠.

(٢) انظر: زاد المسير: ٣/ ٢٥.

(٣) انظر: الكشاف: ٢/ ٦٦٨، ومفاتيح الغيب: ٢٠/ ٣٤٢.

(٤) انظر: مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٣٤٢.

(٥) الكشاف: ٢/ ٦٦٨.

(٦) البحر المحيط: ٧/ ٥٠.



الثاني: التقدير: كل ذلك كان سيئةً وكان مكروهاً.

الثالث: فيه تقديم وتأخير، والتقدير: كل ذلك كان مكروهاً وسيئةً عند ربك.

وفي هذين القولين نظر؛ لما فيهما من ادعاء الحذف أو التقديم والتأخير، وكلاهما خلاف الأصل.

الرابع: أنه محمول على المعنى؛ لأن السيئة هي الذنب وهو مذكر.

الخامس: قيل: إنما ذكر ﴿مَكْرُوهًا﴾ في قراءة من قرأ ﴿سَيِّئَةً﴾؛ لأن تأنيث السيئة غير حقيقي.

السادس: قيل: (السيء) و (السيئة) واحد فأجرى ﴿مَكْرُوهًا﴾ على (السيء) كما حُمِلَت الصيحة على الصياح، والرحمة على الرحم، والبينة على البنات، والموعظة على المواعظ، فجاز تذكير ذلك كله ولفظه مؤنث.

السابع: قيل: (السيئة) و (السوء) واحد، فَذَكَرَ ﴿مَكْرُوهًا﴾ حملاً على (السوء) <sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣١١/٢، وتفسير السمعي: ٢٤٢/٣، والبغوي: ١٣٤/٣، وتفسير القرطبي: ٢٦٢-٢٦٣، والنسفي: ٢٥٧-٢٥٨، والخازن: ١٣٠/٣، والبحر المحيط: ٥٠-٥١، والدر المصون: ٣٥٥-٣٥٧، وتفسير النيسابوري: ٣٤٩-٣٥٠، والثعالبي: ٤٧٥/٣، وأبي السعود: ١٧٢/٥، وفتح القدير: ٢٧١/٣.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿ أَوْ تُسْقَطَ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ

وَأَلْمَلِكَةِ قَبِيلًا ﴾. [الآية: ٩٢]. (٢٩٦)

**تأصيل القراءة:** أولاً: موضع الإسراء: قرأ نافع وعاصم وابن عامر وأبو جعفر:

﴿ كِسْفًا ﴾ بفتح السين، والباقون من العشرة: بإسكانها<sup>(١)</sup>.

ثانياً: موضعا الشعراء وسبباً: روى حفص عن عاصم فتح السين، والباقون: بإسكانها<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: موضع الروم: قرأ أبو جعفر وابن عامر بخلاف عن هشام: بإسكان السين،

والباقون: بفتحها<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على إسكان السين في موضع سورة الطور من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا ﴾

لوصفه بالواحد المذكور في قوله تعالى: ﴿ سَاقِطًا ﴾<sup>(٤)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بسكون السين ﴿ كِسْفًا ﴾، فقال:

« اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ كِسْفًا ﴾، فقرأته عامة قراء الكوفة والبصرة: بسكون

السين، بمعنى: أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفاً، وذلك أن الكسف في كلام العرب:

جمع كسفة، وهو جمع الكثير من العدد للجنس، كما تجمع السدرة بسدر، والتمر بتمر، فحكي

عن العرب سماعاً: أعطني كسفةً من هذا الثوب، أي: قطعة منه. يقال منه: جاءنا بشريد

كسف، أي: قطع خبز، وقد يحتمل إذا قرئ كذلك ﴿ كِسْفًا ﴾ بسكون السين أن يكون مراداً

به المصدر من كسف.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤١، وتحبير التيسير، ص ٤٤٠، والنشر: ٣٠٩/٢.

(٢) انظر: التيسير، ص ١٦٦، وتحبير التيسير، ص ٤٨٩، والنشر: ٣٠٩/٢.

(٣) انظر: التيسير، ص ١٧٥، وتحبير التيسير، ص ٥٠٥، والنشر: ٣٠٩/٢.

(٤) انظر: النشر: ٣٠٩/٢.

فأما (الكِسْف) بفتح السين: فإنه جمع ما بين الثلاث إلى العشر، يقال: كِسْفَةٌ واحدة، وثلاث كِسْفٍ، وكذلك إلى العشر، وقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة وبعض الكوفيين: ﴿كِسْفًا﴾ بفتح السين، بمعنى: جمع الكِسْفَةِ الواحدة من الثلاث إلى العشر، يعني بذلك قِطْعًا: ما بين الثلاث إلى العشر.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي: قراءة من قرأه بسكون السين؛ لأن الذين سألوا رسول الله ﷺ ذلك لم يقصدوا في مسألتهم إياه ذلك أن يكون بحدّ معلوم من القطع، إنما سألوا أن يُسقط عليهم من السماء قِطْعًا، وبذلك جاء التأويل أيضًا عن أهل التأويل<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بإسكان السين وفتحها - متواترتان. « ومعناها واحد، أي: تسقط علينا طبقًا »<sup>(٢)</sup>.

« قال أبو عبيد: ﴿كِسْفًا﴾ متحركة السين جمع كسفة، مثل: قطعة وقطع، وكسرة وكسر »<sup>(٣)</sup>.

وقيل: بفتح السين جمع القليل للكسفة وهي القطعة.

وقيل: من فتح السين جعل المراد به بعض السماء، وفي تأويل ذلك وجهان، أحدهما: يعني حيزًا، حكاه ابن الأنباري، ولعلمهم أرادوا به مشاهدة ما فوق السماء.

الثاني: يعني قطعًا، قاله ابن عباس ومجاهد وقتادة. والعرب تقول: أعطني كِسْفَةً من هذا الثوب أي قطعة منه. ومن هذا الكسوف لانقطاع النور منه، وعلى الوجه الثاني لتغطيته بما يمنع من رؤيته<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٧ / ٥٥٠.

(٢) تفسير السمرقندي: ٢ / ٣٢٩.

(٣) الحجة لابن زنجلة، ص ٤١٠.

(٤) نظر: تفسير الثعلبي: ٦ / ١٣٥، والماوردي: ٣ / ٢٧٢-٢٧٣، والكشاف: ٢ / ٦٩٣، والمحمر

قال ابن عطية: « وليس بمعروف في دواوين اللغة كسف بمعنى غطى، وإنما هو بمعنى قطع، وكأن كسوف الشمس والقمر قطع منهما »<sup>(١)</sup>.

ويحتمل أن تكون قراءة الإسكان مُسَكَّنَةً من الفتح -تخفيفاً لتوالي الحركات-، فيكون معناه مثل معنى قراءة من فتح السين<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

---

الوجيز: ٤٨٥ / ٣، وزاد المسير: ٥٤ / ٣، ومفاتيح الغيب: ٤٠٨ / ٢١، وتفسير القرطبي: ٣٣٠ / ١٠، وابن جزى: ٤٥٤ / ١، والدر المصون: ٤٠٩ / ٧، والنيسابوري: ٣٩١ / ٤، وفتح القدير: ٣٠٦ / ٣، والتحرير والتنوير: ٢٠٩ / ١٥.

(١) المحرر الوجيز: ٤٨٥ / ٣.

(٢) الهداية لمكي: ٤٢٨٧ / ٦.

## – المبحث السادس عشر: سورة الكهف:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ نَوَابًا وَخَيْرٌ عَقَبًا ﴾ [الآية: ٤٤]

(٢٩٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿ الْوَلِيَّةُ ﴾ بكسر الواو، وقرأ الباقر من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بكسر الواو من ﴿ الْوَلِيَّةُ ﴾، وحكى ابن عطية عن أبي عمرو والأصمعي أن الكسر لحن، ولم يتعقبه.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ الْوَلِيَّةُ ﴾. فقرأ بعض أهل المدينة والبصرة والكوفة: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ ﴾ بفتح الواو من ﴿ الْوَلِيَّةُ ﴾، يعنون بذلك: هنالك الموالاتة لله، كقول الله: ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [البقرة، من الآية: ٢٥٧]، وكقوله: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [محمد، من الآية: ١١] يذهبون بها إلى الولاية في الدين.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ ﴾ بكسر الواو، من الملك والسلطان، من قول القائل: وَلَيْتُ عَمَلُ كَذَا، أو بلدة كذا أليه ولاية.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ بكسر الواو؛ وذلك أن الله عقب ذلك خبره عن ملكه وسلطانه، وأن من أحلّ به نعمته يوم القيامة فلا ناصر له يومئذ، فإتباع ذلك الخبر عن انفراده بالمملكة والسلطان أولى من الخبر عن الموالاتة التي لم يجر لها ذكر ولا معنى، لقول من قال: لا يسمّى سلطان الله ولاية، وإنما يسمّى ذلك سلطان البشر؛ لأن الولاية معناها أنه يلي أمر

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٣، وتحبير التيسير، ص ٤٤٥، والنشر: ٣٠٩ / ٢.

خلقه منفرداً به دون جميع خلقه، لا أنه يكون أميراً عليهم»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عطية: «وقرأ حمزة والكسائي والأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿الْوَالِيَةُ﴾ بكسر الواو، وهي بمعنى الرياسة والزعامة ونحوه، وقرأ الباقون: ﴿الْوَالِيَةُ﴾ بفتح الواو، وهي بمعنى: المُوَالاة والصِّلَة ونحوه، ويُحكى عن أبي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن؛ لأن (فَعَالَةً) إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلداً، وليس هنا تولى أمر المُوَالاة»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بكسر الواو وفتحها - متواترتان نقلاً.

وهما بمعنى واحد عند بعض أهل اللغة، كالوَكَالَة والوَكَالَة، والوَصَايَة والوَصَايَة<sup>(٣)</sup>.

وهناك من فرق بينهما، وفي الفرق بينهما وجوه:

(١) - قيل: بالفتح: النصرَة، والتوَلَّى، وبالكسر: السلطان والقدرة<sup>(٤)</sup>.

(٢) - قيل: بالفتح: الربوبية، وبالكسر: الإمارة<sup>(٥)</sup>.

(٣) - قيل: بالكسر مصدر الوالي، وبالنصب مصدر الولي، من قوله: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾

[الأعراف، من الآية: ١٩٦] ومعناه: يتوَلَّى المؤمن<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٢٨/١٨ - ٢٩.

(٢) المحرر الوجيز: ٥١٩/٣.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٤٨/٢، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ٤٥٧/١٠، والقرطبي:

٤١١/١٠، وفتح القدير: ٣٤٢/٣، وروح المعاني: ٢٧٠/٨.

(٤) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٤١٨، والكشاف: ٧٢٤/٢.

(٥) انظر: تفسير البغوي: ١٩٤/٣، واللباب في علوم الكتاب: ٤٩٧/١٢.

(٦) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٤١٩، وتفسير السمرقندي: ٣٤٨/٢، والهداية: ٤٣٩٠/٦.

(٤) - قيل: بفتح الواو: للخالق، وبكسرهما: للمخلوقين. قاله أبو عبيدة<sup>(١)</sup>.

(٥) - قيل: بالفتح في الدين، وبالكسر: في السلطان<sup>(٢)</sup>.

فعلى قراءة الفتح، في معنى الكلام ثلاثة أقوال:

الأول: أنهم يتولَّون الله تعالى في القيامة، ويؤمنون به، ويتبرَّون مما كانوا يعبدون، قاله ابن قتيبة.

والثاني: هنالك يتولَّى الله أمر الخلائق، فينصر المؤمنين ويخذل الكافرين<sup>(٣)</sup>.

والثالث: أي: « في مثل تلك الحال الشديدة يتولَّى الله ويؤمن به كل مضطرَّ »<sup>(٤)</sup>.

وعلى قراءة الكسر، يكون المعنى: هنالك السلطان لله، والنصرة، والقدرة.

أما ما نقله ابن عطية عن أبي عمرو والأصمعي فقال الألويسي بعد أن حكى قول أبي عمرو والأصمعي: « ولا يُعَوَّل على ذلك »<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الماوردي: ٣/٣٠٩، والقرطبي: ١٠/٤١١.

(٢) انظر: تفسير الماوردي: ٣/٣٠٩.

(٣) انظر: الكشف: ٢/٧٢٤، وزاد المسير: ٣/٨٧، وتفسير البيضاوي: ٣/٢٨٢، وأبي السعود:

٥/٢٢٤.

(٤) الكشف: ٢/٧٢٤.

(٥) روح المعاني: ٨/٢٧٠.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ . [الآية: ٤٤]

(٢٩٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون من العشرة: ﴿الْحَقُّ﴾ بالجر<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالخفض في ﴿الْحَقِّ﴾ فقال:

« واختلفوا أيضًا في قراءة قوله: ﴿الْحَقِّ﴾. فقرأ ذلك عامّة قراء المدينة والعراق خفضًا، على توجيهه إلى أنه من نعت الله، وإلى أن معنى الكلام: هنالك الولاية لله الحقّ ألوهيته، لا الباطل بطول ألوهيته التي يدعوها المشركون بالله آهة.

وقرأ ذلك بعض أهل البصرة وبعض متأخري الكوفيين: ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ برفع ﴿الْحَقُّ﴾، توجيهًا منهما إلى أنه من نعت (الولاية)، ومعناه: هنالك الولاية الحقّ، لا الباطل لله وحده لا شريك له.

وأولى القراءتين عندي في ذلك بالصواب: قراءة مَنْ قرأه خفضًا، على أنه من نعت الله، وأن معناه ما وصفت على قراءة من قرأه كذلك»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بالخفض والرفع- متواترتان نقلًا.

والقراءة برفع ﴿الْحَقُّ﴾ من أربعة أوجه:

(١) - على جعله نعتًا للولاية، أي: هنالك الولاية الحق لله، لأن ولاية غيره كذب وباطل.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٣، وتحرير التيسير، ص ٤٤٥، والنشر: ٣١١ / ٢.

(٢) تفسير الطبري: ٢٩ / ١٨.



وتصديقه قراءة أُبيّ: (هنالك الولاية الحق لله) برفع ﴿الْحَقُّ﴾ وتقديمها على قوله: ﴿لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

قال الألوسي: «وهو يُرَجِّح كون ﴿الْحَقُّ﴾ نعتاً للولاية»<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: لم نُعت الولاية وهي مؤنثة بالحق وهو مصدر؟ فعنه جوابان ذكرهما ابن الأنباري: أحدهما: أن تأنيثها ليس حقيقياً، فحُملت على معنى النصر، والتقدير: هنالك النصر لله الحق، كما حُملت الصيحة على معنى الصياح في قوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾.

والثاني: أن (الحق) مصدر يستوي في لفظه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع، فيقال: قولك حق، وكلمتك حق، وأقولكم حق<sup>(٣)</sup>.

(٢) - يجوز الرفع على أنه: خبر مبتدأ مضمرة، أي: هي الحق، أو: هو الحق<sup>(٤)</sup>.

(٣) - أنه مبتدأ، وخبره مضمرة، أي: الحق ذلك<sup>(٥)</sup>.

(٤) - «ارتفاع ﴿الْحَقُّ﴾ على المدح للولاية، وعلى المدح لله تعالى بإضمار (هو)»<sup>(٦)</sup>.

وكلها أوجه صحيحة لغة ومعنى. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٤٨/٢، وابن أبي زمنين: ٣/٦٥، الحجة لابن زنجلة، ص ٤١٩،  
والثعلبي: ١٧٢/٦، والكشاف: ٧٢٥/٢، والمحزر الوجيز: ٣/٥١٩، وزاد المسير: ٣/٨٧،  
ومفاتيح الغيب: ٤٦٦/٢١، والبحر المحيط: ٧/١٨٢، والدر المصون: ٧/٥٠٠، وتفسير  
النيسابوري: ٤/٤٣٢، والجلالين، ص ٣٨٧، والثعالبي: ٣/٥٢٧.

(٢) روح المعاني: ٨/٢٧٠.

(٣) زاد المسير: ٣/٨٧.

(٤) انظر: تفسير النسفي: ٢/٣٠٣، والدر المصون: ٧/٥٠٠، وروح المعاني: ٨/٢٧٠.

(٥) الدر المصون: ٧/٥٠٠، وروح المعاني: ٨/٢٧٠.

(٦) زاد المسير: ٣/٨٧.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿فَأَنْعَسَبَا﴾. [الآية: ٨٥]. (٢٩٩)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون وابن عامر: ﴿فَأَنْعَسَبَا﴾، ﴿ثُمَّ أَنْعَسَبَا﴾، ﴿ثُمَّ أَنْعَسَبَا﴾، في الثلاثة: بقطع الألف مخففة التاء، والباقون من العشرة: بوصل الألف مشددة التاء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بوصل الألف وتشديد التاء في ﴿فَأَنْعَسَبَا﴾ فقال:

« وقوله: ﴿فَأَنْعَسَبَا﴾ اختلفت القراء في قراءة ذلك. فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة: ﴿فَأَنْعَسَبَا﴾ بوصل الألف، وتشديد التاء، بمعنى: سلك وسار، من قول القائل: أتبع أثر فلان: إذا قفوته، وسرت وراءه.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة: ﴿فَأَنْعَسَبَا﴾ بهمز الألف، وتخفيف التاء، بمعنى: لحق.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿فَأَنْعَسَبَا﴾ بوصل الألف، وتشديد التاء؛ لأن ذلك خبر من الله - تعالى ذكره - عن مسير ذي القرنين في الأرض التي مكن له فيها، لا عن لحاقه السبب، وبذلك جاء تأويل أهل التأويل<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بوصل الألف وقطعها - متواترتان من حيث الرواية، وهما بمعنى واحد، وهو: السير<sup>(٣)</sup>. واستصوبه مكي فقال: « وقيل: هما لغتان بمعنى... وهو الصواب إن شاء الله<sup>(٤)</sup> ».

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٥، وتحبير التيسير، ص ٤٤٨، والنشر: ٢/ ٣١٤.

(٢) تفسير الطبري: ١٨/ ٩٤.

(٣) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٤٢٨، والمحزر الوجيز: ٣/ ٥٣٩، وتفسير القرطبي: ١١/ ٤٩، والبحر المحيط: ٧/ ٢٢٠، والدر المصون: ٧/ ٥٤٠.

(٤) الهداية: ٦/ ٤٤٥١.

قال الأخفش: (تبعته) و (أتبعته) بمعنى، مثل ردفته وأردفته، ومنه الإتياع في الكلام<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي: «والحق في هذا: أن (تبع) و (أتبع) و (أتبع) لغات بمعنى واحد، وهي بمعنى السير، فقد يجوز أن يكون معه لحاق وألا يكون»<sup>(٢)</sup>.

وهناك من فرّق بينهما في المعنى:

١- فقيل: ﴿أَتَّبَعُ﴾ بالقطع: للمُجِدِّ المُسْرِعِ الحِيثُ الطَّلَبُ، و ﴿أَتَّبَعُ﴾ بالوصل إنما يتضمن مجرد الانتقال والاقتفاء، دون هذه القرائن.

قال ابن عطية: «واستقرأ هذا القائل هذه المقالة من القرآن، كقوله عز وجل: ﴿فَأَتَّبَعَهُ﴾ [شَهَابٌ ثاقِبٌ] [الصفات، من الآية: ١٠]، وكقوله: ﴿فَأَتَّبَعَهُمُ فِرْعَوْنُ﴾ [يونس، من الآية: ٩٠]، [طه، من الآية: ٧٨]، وكقوله تعالى: ﴿فَأَتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف، من الآية: ١٧٥]»<sup>(٣)</sup>.

٢- قيل: مَنْ قطع الألف فمعناه: أدرك ولحق، ومن قرأ بالتشديد فمعناه: سار.

قال أبو السعود: «﴿فَأَتَّبَعُ﴾ بالقطع أي: فأراد بلوغ المغرب فأتبع سبباً يوصله إليه، ولعل قصد بلوغ المغرب ابتداءً لمراعاة الحركة الشمسية.

وقرئ: ﴿فَاتَّبَعَ﴾ من الافتعال، والفرق: أن الأول فيه معنى الإدراك والإسراع دون الثاني»<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير القرطبي: ٤٨/١١.

(٢) تفسير القرطبي: ٤٩/١١.

(٣) المحرر الوجيز: ٥٣٩/٣.

(٤) تفسير أبي السعود: ٢٤٢/٥.

قال النحاس: «وهذا التفريق وإن كان الأصمعي قد حكاه لا يقبل إلا بعلّة، أو دليل»<sup>(١)</sup>.

٣- قيل: إن ﴿اتَّبَعَ﴾ بالقطع يتعدى لاثنين، والتقدير هنا: فأتبع أمره سبباً، كقوله تعالى:

﴿وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾. [القصص، من الآية: ٤٢].

والمعنى: فأراد بلوغ المغرب فأتبع سبباً يوصله إليه، فمعناه: أتبع نفسه سبباً<sup>(٢)</sup>.

فكل هذه الأوجه تدل على صحة القراءتين لغة ومعنى، مع ثبوتهما تواتراً. والله أعلم.

(١) إعراب القرآن: ٢/٣٠٥.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٦/١٩٠، والمحزر الوجيز: ٣/٥٣٩، وزاد المسير: ٣/١٠٦، ومفاتيح

الغيب: ٢١/٤٩٥، وتفسير القرطبي: ١١/٤٨، والنسفي: ٢/٣١٧، والبحر المحيط: ٧/٢٢٠،

والدر المصون: ٧/٥٤٠-٥٤١، وتفسير النيسابوري: ٤/٤٥٨، وفتح القدير: ٣/٣٦٤، وروح

المعاني: ٨/٣٥٢.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ۝﴾ [الآية: ٨٨].

(٣٠٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ حفص وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف: ﴿ فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ ﴾ بالتنوين ونصبه، وقرأ الباقر من العشرة: بالرفع من غير تنوين ﴿ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالنصب مع التنوين في ﴿ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ ﴾ فقال:

« وقد اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء أهل المدينة وبعض أهل البصرة والكوفة: ﴿ فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ ﴾ برفع (الجزاء) وإضافته إلى (الحسنى).

وإذا قرئ ذلك كذلك، فله وجهان من التأويل:

أحدهما: أن يجعل (الحسنى) مراداً بها إيمانه وأعماله الصالحة، فيكون معنى الكلام إذا أريد بها ذلك: وأما مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ حَسَنًا، يعني جزاء هذه الأفعال الحسنة.

والوجه الثاني: أن يكون معنياً بالحُسْنَى: الجنة، وأضيف الجزاء إليها، كما قيل: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) والدار: هي الآخرة، وكما قال: ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة، من الآية: ٥] والدين: هو القيم.

وقرأ آخرون: ﴿ فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ ﴾ بمعنى: فله الجنة جزاء فيكون الجزاء منصوباً على المصدر. بمعنى: يجازيهم جزاء الجنة.

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي: قراءة من قرأه: ﴿ فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَىٰ ﴾ بنصب (الجزاء) وتنوينه، على المعنى الذي وصفت، من أن لهم الجنة (جزاء)، فيكون الجزاء نصباً على التفسير<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٥، وتحرير التيسير، ص ٤٤٨، والنشر: ٢/ ٣١٤-٣١٥.

(٢) تفسير الطبري: ١٨/ ٩٨-٩٩.

**الرد:** القراءتان - بالرفع والإضافة وبالتنوين - متواترتان نقلاً.

ولكل واحدة منهما وجهها الصحيح لغة ومعنى، فالقراءة بالرفع والإضافة تحتمل معنيين - كما ذكر الإمام الطبري - أحدهما: أن يريد بـ ﴿الْحُسْنَى﴾: الجنة، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس، من الآية: ٢٦] والجنة هي الجزاء، ويكون الجزاء مضافاً إليها، وهو لاختلاف اللفظين، كما قال ﴿هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾، و﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾، يضاف الاسم إلى نفسه إذا اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه، وهو نفسه في الحقيقة.

والثاني: أن يريد بـ ﴿الْحُسْنَى﴾ أعمالهم الصالحة في إيمانهم، فوعدهم بجزاء الأعمال الصالحة. والتقدير: فله جزاء الفعلة الحسنى، والفعلة الحسنى هي: الإيمان والعمل الصالح.

قال أبو علي الفارسي: المعنى: فله جزاء الخلال الحسنى؛ لأن الإيمان والعمل الصالح خلال.

والثالث: أن يكون الجزاء من ذي القرنين، أي: أعطيته وأفضل عليه. ورفع على الابتداء، والخبر الجار قبله. و﴿الْحُسْنَى﴾ مضاف إليها<sup>(١)</sup>.

وفي الجلالين: «﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ أي الجنة، والإضافة للبيان.

وفي قراءة بنصب ﴿جَزَاءً﴾ وتنوينه، قال الفراء: ونصبه على التفسير أي: لجهة النسبة<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٦١/٢، والحجة للفارسي: ١٧٠/٥، والحجة لابن زنجلة، ص ٤٣٠، والثعلبي: ١٩٢/٦، وتفسير البغوي: ٢١٣/٣، والمحزر الوجيز: ٥٤٠/٣، وزاد المسير: ١٠٧/٣، ومفاتيح الغيب: ٤٩٧/٢١، وتفسير القرطبي: ٥٣-٥٢/١١، والبحر المحيط: ٢٢٣/٧، والدر المصون: ٥٤٣/٧، وفتح القدير: ٣٦٥/٣، وروح المعاني: ٣٥٦/٨، والتحرير والتنوير: ٢٧/١٦.

(٢) تفسير الجلالين، ص ٣٩٣.

**المطلب الخامس:** قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾. [من الآية:

(٣٠١)

[٩٤].

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿ لَكَ خَرْجًا ﴾ هنا في الكهف، وفي المؤمنون: بألف، والباقون من العشرة: بغير ألف<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالألف في: ﴿ خَرْجًا ﴾، واختار مكي ترك الألف.

فقال الطبري: « وقوله: ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ : اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة وبعض أهل الكوفة: ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ كأنهم نحووا به نحو المصدر من خَرَجَ للرأس، وذلك جعله. وقراءته عامة قراء الكوفيين: ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ بالألف، وكأنهم نحووا به نحو الاسم. وعنوا به: أجرة على بنائك لنا سدًا بيننا وبين هؤلاء القوم.

وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾  
بالألف؛ لأن القوم فيما ذكر عنهم إنما عرضوا على ذي القرنين أن يعطوه من أموالهم ما يستعين به على بناء السدِّ، وقد بين ذلك بقوله: ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴾ ولم يعرضوا عليه جزية رؤوسهم. والخراج عند العرب: هو الغلة. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل...»<sup>(٢)</sup>.

وقال مكي: « والاختيار ما عليه الجماعة؛ لأنهم إنما عرضوا عليه أن يعطوه أجرة وعطية من أموالهم مرة واحدة معروفة على بنيانه، لم يعرضوا عليه أن يعطوه جزية على رؤوسهم منجمة في كل عام»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٦، وتحرير التيسير، ص ٤٤٩، والنشر: ٣١٥ / ٢.

(٢) تفسير الطبري: ١١١ / ١٨ - ١١٢.

(٣) الكشف: ٧٨ / ٢.

**الرد:** القراءتان - بالألف وحذفها - متواترتان نقلاً.

وهل بينهما فرق في المعنى؟ في ذلك قولان:

أحدهما: أنهما لغتان بمعنى واحد، قاله أبو عبيدة، والليث، أي: جُعلًا نخرجه من أموالنا، ونظيرهما: النول والنوال<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنهما أمران متغايران. وعلى هذا القول اختلفوا في الفرق بينهما على ثمانية أوجه:

الأول: أن الخرج: ما تبرعت به، والخراج: ما لزمك أدأؤه، قاله أبو عمرو بن العلاء.

الثاني: الخراج هو الضريبة، والخرج هو الجُعْل.

الثالث: أحدهما اسم والآخر مصدر، وقيل: الخراج هو الاسم الأصلي، والخرج كالمصدر.

الرابع: الخراج الغلة، والخرج الأجرة.

الخامس: الخراج على الأرض، والخرج: ما يؤخذ عن الرقاب، قاله أبو عمرو بن العلاء. يقال: أدّ خرج رأسك وخراج مدينتك.

السادس: الخرج هو ما يخرج منه كل أحد من ماله، والخراج هو الذي يجبيه السلطان كل سنة.

السابع: الخرج أخص والخراج أعم.

الثامن: أن الخرج ما يؤخذ دفعة، والخراج ثابت مأخوذ في كل سنة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الكشاف: ٧٤٧/٢.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٣٦٢/٢، وابن أبي زمنين: ٨١/٣، والحجة لابن زنجلة، ص ٤٣٣،  
والثعلبي: ١٩٩/٦، والماوردي: ٣٤٢/٣، والمحزر الوجيز: ٥٤٢/٣، وزاد المسير: ١٠٩/٣،  
ومفاتيح الغيب: ٤٩٩/٢١، وتفسير القرطبي: ٥٩/١١، والخازن: ١٧٨/٣، والبحر المحيط:



فهذه الأوجه كلها تدل على صحة القراءتين معنى ولغة، مع صحتهما ثبوتاً من حيث التواتر، فهما في المعنى متعاضدتان، ولا مانع من شمولهما للأمور المذكورة كلها، بل ذلك أوسع في المعنى وأعم، وما كان كذلك كان حمل معنى القرآن عليه أولى. والله أعلم.

---

٢٢٦ / ٧، والدر المصون: ٥٤٧ / ٧، وتفسير النيسابوري: ٤ / ٤٦١، والجلالين، ص ٣٩٤، وتفسير

الثعالبي: ٥٤٢ / ٣، وأبي السعود: ٥ / ٢٤٥، وروح المعاني: ٨ / ٣٦١.

**– المبحث السابع عشر: سورة مريم:**

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَأَجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [الآية: ٦].

(٣٠٢)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ بجزم الثاء فيهما، والباقون من العشرة: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ برفعها فيهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري والنحاس القراءة برفع ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾، واستصوبها ابن عطية من حيث المعنى، وتبعه القرطبي، وتابعهما الشوكاني في ذلك.

فقال الطبري: «واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾. فقرأت ذلك عامة قراء المدينة ومكة، وجماعة من أهل الكوفة: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ برفع الحرفين كليهما، بمعنى: فهب الذي يرثني ويرث من آل يعقوب، على أن ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾، من صلة الولي.

وقرأ ذلك جماعة من قراء أهل الكوفة والبصرة: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ بجزم الحرفين، على الجزاء والشرط، بمعنى: فهب لي من لدنك ولياً، فإنه يرثني إذا وهبته لي. وقال الذين قرؤوا ذلك كذلك: إنما حسن ذلك في هذا الموضع؛ لأن يرثني من آية غير التي قبلها. قالوا: وإنما يحسن أن يكون مثل هذا صلة، إذا كان غير منقطع عما هو له صلة، كقوله: ﴿رَدَّأً يُصَدِّقُنِي﴾ [الفصص، من الآية: ٣٤].

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين عندي في ذلك بالصواب: قراءة من قرأه برفع الحرفين على الصلة للولي؛ لأن الولي نكرة، وأن زكريا إنما سأل ربه أن يهب له ولياً يكون بهذه الصفة، كما روي عن رسول الله ﷺ، لا أنه سأله ولياً، ثم أخبر أنه إذا وهب له ذلك كانت هذه صفته؛

(١) انظر: التيسير، ص ١٤٨، وتحبير التيسير، ص ٤٥٢، والنشر: ٣١٧/٢.

لأن ذلك لو كان كذلك، كان ذلك من زكريا دخولاً في علم الغيب الذي قد حجبه الله عن خلقه»<sup>(١)</sup>.

وقال النحاس: « وقرأ أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ برفعهما، وقرأ يحيى بن يعمر وأبو عمرو ويحيى بن وثاب والأعمش والكسائي: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ بالجزم فيهما. قال أبو جعفر: القراءة الأولى بالرفع أولى في العربية وأحسن، والحجة في ذلك ما قاله أبو عبيد فإن حجته حسنة. قال: المعنى: فهب لي من لدنك الولي الذي هذه حاله وصفته؛ لأن الأولياء منهم من لا يرث، فقال: هب الذي يكون وارثي، ورُدَّ الجزم لأن معناه إن وهبته لي ورثني، فكيف يخبر الله -جلّ وعزّ- بهذا وهو أعلم به منه؟ »<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام ابن عطية: « وقرأ الجمهور: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾ برفع الفعلين، على معنى الصفة للولي. وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾ بجزم الفعلين، وهذا على مذهب سيبويه ليس هو جواب ﴿ هب ﴾، إنما تقديره: إن تهبه يرثني.

والأول أصوب في المعنى؛ لأنه طلب وارثاً موصوفاً، ويضعف الجزم أنه ليس كل موهوب يرث»<sup>(٣)</sup>.

وقال القرطبي: « قرأ أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾ بالرفع فيهما. وقرأ يحيى بن يعمر وأبو عمرو ويحيى بن وثاب والأعمش والكسائي: بالجزم فيهما، وليس هما جواب ﴿ هب ﴾ على مذهب سيبويه، إنما تقديره: إن تهبه يرثني ويرث.

(١) تفسير الطبري: ١٤٧/١٨.

(٢) إعراب القرآن: ٥/٣.

(٣) المحرر الوجيز: ٥/٤.

والأول أصوب في المعنى؛ لأنه طلب وارثاً موصوفاً، أي: هب لي من لدنك الولي الذي  
هذه حاله وصفته، لأن الأولياء منهم من لا يرث، فقال: هب لي الذي يكون وارثي، قاله أبو  
عبيد، ورد قراءة الجزم، قال: لأن معناه إن وهبت ورث، وكيف يخبر الله -عز وجل- بهذا  
وهو أعلم به منه؟!»<sup>(١)</sup>.

وقال الشوكاني: «قرأ أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمة وابن محيصن واليزيدي  
ويحيى بن المبارك: بالرفع في الفعلين جميعاً، على أنهما صفتان للولي، وليسا بجواب للدعاء.  
وقرأ يحيى بن يعمر وأبو عمرو ويحيى بن وثاب والأعمش والكسائي: بالجزم فيهما، على  
أنهما جواب للدعاء. ورجَّح القراءة الأولى أبو عبيد، وقال: هي أصوب في المعنى؛ لأنه طلب  
ولياً هذه صفته فقال: هب لي الذي يكون وارثي. ورجَّح ذلك النحاس وقال: لأن جواب  
الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة، تقول: أطع الله يدخلك الجنة، أي: إن تطعه  
يدخلك الجنة، وكيف يخبر الله سبحانه بهذا، أعني كونه أن يهب له ولياً يرثه، وهو أعلم  
بذلك»<sup>(٢)</sup>.

### **الرد: القراءتان - بالجزم والرفع - متواترتان نقلاً.**

ووجه القراءة بالجزم: على جواب الأمر، إذ تقديره: إن يهب يرث<sup>(٣)</sup>، «وإنما صار  
جواب الأمر مجزوماً؛ لأن الأمر مع جوابه بمنزلة الشرط والجزاء. المعنى: هب لي ولياً،  
فإنك إن وهبته لي ورثني»<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير القرطبي: ١١ / ٨١. وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٥.

(٢) فتح القدير: ٣ / ٣٨٠-٣٨١.

(٣) تفسير ابن أبي زمنين: ٣ / ٨٨، والبحر المحيط: ٧ / ٢٤١، والدر المصون: ٧ / ٥٦٧، وتفسير

الجلالين، ص ٣٩٦،

(٤) الحجة لابن زنجلة، ص ٤٣٨.

وقيل: على جواب الدعاء في قوله: ﴿ فَهَبْ لِي ﴾، والمعنى: أن تهب لي ذلك يرثني، والمراد أنه كذلك في ظني ورجائي، ونحوه: ﴿ رَدَّءَ أَيُصَدِّقُنِي ﴾<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٠٦/٦، والبغوي: ٢٢٦/٣، والكشاف: ٥/٣، ومفاتيح الغيب: ٥٠٨/٢١، وتفسير البيضاوي: ٦/٤، والنسفي: ٣٢٧/٢، والنيسابوري: ٤٦٩/٤، وأبي السعود: ٢٥٤/٥، وروح المعاني: ٣٨٣/٨، والتحريم والتنوير: ٦٨/١٦.

**– المبحث الثامن عشر: سورة طه:**

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾

[الآية: ١٢].

(٣٠٣)

وفي النازعات: قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾. [الآية: ١٦].

**تأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون وابن عامر: ﴿طُوًى﴾ في طه والنازعات: بالتثوين، ويكسرونه هناك للساكنين، والباقون من العشرة: بغير تنوين<sup>(١)</sup>.**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالتثوين في: ﴿طُوًى﴾، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك.

فقرأه بعض قراء المدينة: ﴿طُوًى﴾ بضم الطاء وترك التثوين، كأنهم جعلوه اسم الأرض التي بها الوادي، كما قال الشاعر:

نَصْرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزُهُ .. بَحْنِينَ حِينَ تَوَاكُلِ الْأَبْطَالِ<sup>(٢)</sup>

فلم يجز (حنين)؛ لأنه جعله اسماً للبلدة لا للوادي، ولو كان جعله اسماً للوادي لأجراه

كما قرأت القراء: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة، من الآية: ٢٥].

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٠، وتحبير التيسير، ص ٤٥٨، والنشر: ٣١٩/٢.

(٢) البيت من بحر الكامل، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، نسبه له: أبو البركات الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٤/٢، والعكبري في شرح ديوان المتنبي: ٢٧٧/١، وابن منظور في اللسان: ١٣٣/١٣، مادة: (ح ن ن)، والزيدي في تاج العروس: ٤٦٤/٣٤، مادة: (ح ن ن)، والشاهد فيه: أن (حنين) غير مصروف؛ لأنه جعله اسماً للبلدة.

وكما قال الآخر:

أَلْسِنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ رَحْلًا . . . وَأَعْظَمَهُمْ بَيْطَنَ حِرَاءٍ نَارًا<sup>(١)</sup>

فلم يجز (حراء) وهو جبل؛ لأنه حمله اسمًا للبلدة، فكذلك ﴿طُوى﴾ في قراءة مَنْ لم يجره حمله اسمًا للأرض.

وقرأ ذلك عامّة قراء أهل الكوفة: ﴿طُوى﴾ بضم الطاء والتنوين، وقارئو ذلك كذلك مختلفون في معناه على ما قد ذكرت من اختلاف أهل التأويل، فأما مَنْ أراد به المصدر من (طويت) فلا مؤنة في تنوينه، وأما مَنْ أراد أن يجعله اسمًا للوادي، فإنه إنما ينونه؛ لأنه اسم ذكر لا مؤنث، وأن لام الفعل منه ياء، فزاده ذلك خفة فأجراه كما قال الله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ إذ كان (حنين) اسم واد، والوادي مذكر.

قال أبو جعفر: وأولى القولين عندي بالصواب: قراءة من قرأه بضم الطاء والتنوين؛ لأنه إن يكن اسمًا للوادي فحظه التنوين؛ لِمَا ذُكِرَ قَبْلُ من العلة لِمَنْ قال ذلك. وإن كان مصدرًا أو مفسرًا، فكذلك أيضًا حكمه التنوين، وهو عندي اسم الوادي. وإذ كان ذلك كذلك، فهو في موضع خفض ردًّا على الوادي<sup>(٢)</sup>.

(١) البيت من بحر الوافر، أنشده سيبويه في الكتاب: ٣ / ٢٤٤-٢٤٥: ستعلم أيننا خير قديمًا . . . وأعظمنا بطن حراء نارا. ونسبه لجرير، ولم أجده في ديوانه، وقال سيبويه: وأما قولهم: قباء وحراء، فد اختلفت العرب فيهما، فمنهم من يُذَكِّرُ وَيَصْرِفُ، وذلك أنهم جعلوهما اسمين لمكانين، كما جعلوا واسطًا بلدًا أو مكانًا. ومنهم من أنث ولم يصرف، وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض. وأنشده الجوهري:

أَلْسِنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طَرًا . . . وَأَعْظَمَهُمْ بَيْطَنَ حِرَاءٍ نَارًا

وقال: لم يصرفه لأنه ذهب به إلى البلدة التي هو بها. الصحاح: ٦ / ٢٣١٢، مادة: (ح ر ا).

(٢) تفسير الطبري: ١٨ / ٢٨٢.

**الرد:** القراءتان - بالتنوين وعدمه - متواترتان نقلاً.

ومنعه من الصرف يحتمل أوجهًا:

(١) - منعه من الصرف: للعدل إلى (فُعَل)، وإن لم يعرف اللفظ المعدول عنه، وقيل: معدول عن (طاو) أو (مطوئٍ)، فلمّا كان معدولاً عن وجهه كان مصروفًا عن إعرابه، مثل: عمر معدول عن عامر، ومثل: زفر وقثم<sup>(١)</sup>.

(٢) - جعله اسمًا للبقعة، كقوله تعالى: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ﴾ [القصص من الآية: ٣٠]، فلم يصرفه للتأنيث باعتبار البقعة والعلمية<sup>(٢)</sup>.

(٣) - ذهب الكسائي في صرفه إلى أنه صرف لخفته. وكان حقه ألا ينصرف. ولكن سُمِعَ صرفه من العرب. لقلّة حروفه وخفته<sup>(٣)</sup>.

(٤) - أنه اسم أعجمي، فمنعه من الصرف للعلمية والعُجْمَة<sup>(٤)</sup>.

وفي ﴿طُوئٍ﴾ تأويلات، أحدها: أنه اسم من (طَوَيْ)؛ لأنه مر بواديها ليلاً فطواه، قاله ابن عباس.

الثاني: أن معنى طُوئٍ: طَيّ الوادي بقدمك، قاله مجاهد.

(١) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٤٥١، وتفسير الثعلبي: ٦/ ٢٤٠، والهداية: ٧/ ٤٦٢٠، وزاد المسير:

٣/ ١٥٣، ومفاتيح الغيب: ٢٢/ ١٩، والدر المصون: ٨/ ١٧، وروح المعاني: ٨/ ٤٨٤.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١١/ ١٧٥، والحجة لابن زنجلة، ص ٤٥١، والكشاف: ٣/ ٥٥، والمحزر

الوجيز: ٤/ ٣٩، وزاد المسير: ٣/ ١٥٣، ومفاتيح الغيب: ٢٢/ ١٩، وتفسير النسفي: ٢/ ٣٥٩،

والبحر المحيط: ٧/ ٣١٦، وفتح القدير: ٣/ ٤٢٣.

(٣) الهداية لمكي: ٧/ ٤٦٢١.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٧/ ٣١٦، والدر المصون: ٨/ ١٧، وتفسير الجلالين، ص ٤٠٧، وروح

المعاني: ٨/ ٤٨٤.



الثالث: أنه الاسم للوادي قديماً<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي في (الدر المنثور): «أخرج ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر، عن مجاهد في قوله: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ قال: المبارك: ﴿طَوَى﴾ قال: اسم الوادي»<sup>(٢)</sup>.  
وقال محمد الطاهر بن عاشور: «ولا يخفى عليك أن الأظهر كونه اسماً للوادي في جميع القراءات»<sup>(٣)</sup>.

الرابع: قيل: إن (طوى) بمعنى: يا رجل، بالعبرانية، كأنه قيل: يا رجل اذهب إلى فرعون<sup>(٤)</sup>.

على هذا يكون نكرة، فإن كانت مقصودة وهو الأظهر فالأصل عدم الصرف، والبناء على ما ترفع به، وإلا كانت مصروفة. والله أعلم.

---

(١) انظر: الهداية لمكي: ٧/٤٦٢٠، وتفسير الماوردي: ٣/٣٩٦-٣٩٧، والكشاف: ٣/٥٥، وزاد المسير: ٣/١٥٣، ومفاتيح الغيب: ٢٢/١٩، وتفسير القرطبي: ١١/١٧٥، والنيسابوري: ٤/٥٢٠-٥٢١، وفتح القدير: ٣/٤٢٣.  
(٢) الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٥/٥٦٠.  
(٣) التحرير والتنوير: ٨/٤٨٥.  
(٤) انظر: تفسير الثعالبي: ٤/٤٦، وروح المعاني: ٨/٤٨٤.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتُوا صَفًا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ

(٣٠٤)

أَسْتَعْلَىٰ ﴿ [الآية: ٦٤].

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو: ﴿فَاجْمَعُوا﴾ بوصل الألف وفتح الميم، وقرأ الباقون

من العشرة: بقطع الألف وكسر الميم ﴿فَاجْمَعُوا﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بوصل الألف وفتح الميم من ﴿فَاجْمَعُوا﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾، فقرأته عامة قرّاء المدينة والكوفة:

﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ بهمز الألف من: ﴿فَاجْمَعُوا﴾، ووجهها معنى ذلك إلى: فأحكموا كيدكم،

واعزموا عليه، من قولهم: أجمع فلان الخروج، وأجمع على الخروج، كما يقال: أزمع عليه..

وقرأ ذلك بعض قرّاء أهل البصرة: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ بوصل الألف وترك همزها،

من: جمعت الشيء، كأنه وجهه إلى معنى: فلا تدعوا من كيدكم شيئاً إلا جئتم به. وكان بعض

قارئ هذه القراءة يعتلّ فيما ذكر لي لقراءته ذلك كذلك بقوله: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ

كَيْدَهُ﴾. [طه، من الآية: ٦٠].

قال أبو جعفر: والصواب في قراءة ذلك عندنا: همز الألف من (أجمع)؛ لإجماع الحجة من

القرّاء عليه، وأن السحرة هم الذين كانوا به معروفين، فلا وجه لأن يقال لهم: أجمعوا ما

دعيتم له مما أنتم به عالمون؛ لأن المرء إنما يجمع ما لم يكن عنده إلى ما عنده، ولم يكن ذلك

يوم تزيد في علمهم بما كانوا يعملونه من السحر، بل كان يوم إظهاره، أو كان متفرّقاً مما هو

عنده، بعضه إلى بعض، ولم يكن السحر متفرّقاً عندهم فيجمعونه، وأما قوله: ﴿فَجَمَعَ

كَيْدَهُ﴾ فغير شبيه المعنى بقوله: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾، وذلك أن فرعون كان هو الذي

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٢، وتحبير التيسير، ص ٤٦٠، والنشر: ٣٢١ / ٢.

يجمع ويحتفل بما يغلب به موسى مما لم يكن عنده مجتمعاً حاضراً، ف قيل: فتولى فرعون فجمع كيده»<sup>(١)</sup>.

### الرد: القراءتان - بالوصل والقطع - متواترتان نقلاً.

و (جمع) و (أجمع) بمعنى واحد، تقول العرب: أجمعت الشيء وجمعتة بمعنى واحد.

وهناك من فرّق بينهما، فقال:

(١) - الإجماع في الأحداث، والجمع في الأعيان، يقال: أجمعت الأمر: أي جعلته جميعاً، وجمعت الأموال جمعاً.

وقد يستعمل كل واحد مكان الآخر، فقد اتفقوا على قوله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ [طه، من الآية: ٦٠] فإنه من الثلاثي، مع أنه متسلط على معنى لا عين.

(٢) - ومنهم من جعل الثلاثي من: جمع يجمع ضد فرق يفرق، أي: جيئوا بكل كيد لكم؛ لتعارضوا موسى، وقيل: أي: ضموا سحرهم بعضه إلى بعض، وجعل الرباعي من: (أجمع أمره) إذا أحكمه وعزم عليه.

والضمير في ﴿قَالُوا﴾ إن كان للسحرة فهو قول بعضهم لبعض<sup>(٢)</sup>.

(٣) - قيل: هو على إسقاط الخافض، أي: فاجمعوا على كيدكم، فحذف حرف الجر<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٣٣٢-٣٣٣/١٨.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٤٥٦، وتفسير السمعاني: ٣/٣٣٩، والبغوي: ٣/٢٦٧، والمحرر

الوجيز: ٤/٥١، ومفاتيح الغيب: ٢٢/٧١، وتفسير البيضاوي: ٤/٣٢، والبحر المحيط: ٦/٨٨،

والدر المصون: ٦/٢٤٢-٢٤٣.

(٣) الدر المصون: ٦/٢٤٢-٢٤٣.

قال النحاس: « وفيما حكى عن محمد بن يزيد أنه قال: يجب على أبي عمرو ومن قال بحجته أن يقرأ بخلاف قراءته هذه، وهي القراءة التي عليها أكثر الناس، قال: لأنه احتجّ بجمع، وقوله جلّ وعزّ: ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ﴾ قد ثبت هذا، فيبعد أن يكون بعده (فاجمعوا)، ويقرب أن يكون بعده ﴿ فَاجْمَعُوا ﴾ أي اعزموا وجدّوا لما تقدّم ذلك وجب أن يكون هذا بخلاف معناه.

يقال: أمر مجمع عليه. وقال أبو جعفر: تصحيح قراءة أبي عمرو فاجمعوا كلّ كيد وكلّ حيلة فضمّوه مع أخيه <sup>(١)</sup>.

وفسر الزمخشري على قراءة أبي عمرو فقال: « ﴿ فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ﴾ يعضده قوله: ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ﴾، وقرئ: ﴿ فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ﴾ أي: أزمعوه واجعلوه مجمعاً عليه، حتى لا تختلفوا ولا يخلف عنه واحد منكم، كالمسألة المجمع عليها <sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) إعراب القرآن: ٣/٣٣.

(٢) الكشاف: ٣/٧٢.

## – المبحث التاسع عشر: سورة الأنبياء:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ<sup>ع</sup>

كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلين﴾. [الآية: ١٠٤]. (٣٠٥)

**نأصيل القراءة:** قرأ حفص وحزمة والكسائي وخلف: ﴿لِلْكِتَابِ كَمَا﴾ على الجمع، وقرأ الباقر من العشرة: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ على التوحيد<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالتوحيد في ﴿لِلْكِتَابِ﴾ فقال:

« فإن قال قائل: وكيف نطوي الصحيفة بالكتاب إن كان السجل صحيفة؟ قيل: ليس المعنى كذلك، وإنما معناه: يوم نطوي السماء كطي السجل على ما فيه من الكتاب، ثم جعل نطوي مصدرًا، فقيل (كطي السجل للكتاب) واللام في قوله للكتاب بمعنى على.. وأما (الكتاب) فإن قرأه أهل المدينة وبعض أهل الكوفة والبصرة قرؤوه: بالتوحيد: ﴿كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكِتَابِ﴾.

وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفة: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ على الجماع.

وأولى القراءتين عندنا في ذلك بالصواب: قراءة من قرأه على التوحيد ﴿لِلْكِتَابِ﴾؛ لِمَا ذكرنا من معناه، فإن المراد منه: كطي السجل على ما فيه مكتوب، فلا وجه إذ كان ذلك معناه لجميع الكتب إلا وجه نتبعه من معروف كلام العرب<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بالإفراد والجمع- متواترتان من حيث الرواية.

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٥، وتحبير التيسير، ص ٤٦٧، والنشر: ٢/ ٣٢٥.

(٢) تفسير الطبري: ١٨/ ٥٤٤-٥٤٥.

والقراءة بالإفراد يراد بها الجنس، والجمع؛ للدلالة على الاختلاف، والرسم  
يحتملهما<sup>(١)</sup>.

قال محمد الطاهر بن عاشور: « ولما كان تعريف ﴿السَّجِّلِ﴾ وتعريف ﴿الكتاب﴾  
تعريف جنس استوى في المعرف الإفراد والجمع. فأما قراءتهما بصيغة الإفراد ففيها محسن  
مراعاة النظير في الصيغة.

وأما قراءة ﴿الكتب﴾ بصيغة الجمع مع كون السجل مفرداً ففيها: حسن التنفن بالتضاد.

ورسمها في المصحف بدون ألف يحتمل القراءتين؛ لأن الألف قد يحذف في مثله<sup>(٢)</sup>.

وقيل: من جمع فمعناه: للمكتوبات، أي: لما يكتب فيه من المعاني الكثيرة، فيكون معنى

﴿طَيِّ السَّجِّلِ لِلْكِتَابِ﴾: كون السجل ساتراً لتلك الكتابة، ومُخْفِيًّا لها؛ لأن الطيَّ ضد  
النشر الذي يَكْشِفُ، والمعنى: نطوي السماء كما يطوي الطومار<sup>(٣)</sup> الذي يكتب فيه<sup>(٤)</sup>. والله  
أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٢١١ / ٨.

(٢) التحرير والتنوير: ١٥٩ / ١٧.

(٣) الطومار: الصحيفة، وليس بعربي، وقد عد سيبويه الطومار عربياً. انظر: المخصص لابن سيده:

٨ / ٤.

(٤) انظر: الكشف: ١٣٧ / ٣، ومفاتيح الغيب: ١٩١ / ٢٢، وتفسير النسفي: ٤٢٢ / ٢، والنيسابوري:

٥٧ / ٥.

## – المبحث العشرون: سورة الحج:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ

أَهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿﴾ [من الآية: ٥]. (٣٠٦)

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ أَهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ إِنَّ

الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيٍ الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿﴾. [الآية: ٣٩].

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿وَرَبَّتْ﴾ في الحج، وفي فصلت: بهمزة مفتوحة بين

الباء والتاء ﴿رَبَّاتٌ﴾، وقرأ الباقون من العشرة: بغير همز ﴿رَبَّتْ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري وابن عطية القراءة بالهمز في ﴿وَرَبَّتْ﴾ فقال:

«وقرأت قراء الأمصار: ﴿وَرَبَّتْ﴾ بمعنى: الربو، الذي هو النماء والزيادة.

وكان أبو جعفر القارئ يقرأ ذلك: ﴿وَرَبَّاتٌ﴾ بالهمز.

حدثت عن الفراء، عن أبي عبد الله التميمي عنه، وذلك غلط؛ لأنه لا وجه للربأ ههنا، وإنما يقال: ربأ بالهمز بمعنى: حرس من الربيثة، ولا معنى للحراسة في هذا الموضع،  
والصحيح من القراءة: ما عليه قراء الأمصار»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام ابن عطية: «﴿وَرَبَّتْ﴾ معناه: نشزت وارتفعت، ومنه الربوة، وهو المكان

المرتفع.

وقرأ أبو جعفر بن القعقاع: ﴿وَرَبَّاتٌ﴾ بالهمز، ورويت عن أبي عمرو، وقرأها عبد الله بن

جعفر، وخالد بن إلياس، وهي غير وجيهة.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٤٦٩، والنشر: ٢ / ٣٢٥.

(٢) تفسير الطبري: ١٨ / ٥٧١.

ووجهها: أن تكون من: ربأت القوم إذا علوت شرفاً من الأرض طليعة، فكأن الأرض بالماء تتناول وتعلو»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة أبي جعفر بالهمز ثابتة سنداً ومعنى.

أما من حيث السند: فهي متواترة، وانفراد أبي جعفر بها انفراد اشتهاار.

وأما من حيث المعنى: فالقراءتان بمعنى؛ لأن ﴿رَبَّاتٌ﴾ بالهمز أي: ارتفعت وعلت. يقال: ربأ بنفسه عن كذا أي: ارتفع عنه. أي: ارتفعت حتى صارت بمنزلة الربیئة، وهو من يطلع على موضع عال لينظر للقوم ما يأتيهم. ويقال له: رابىء، ورابئة، وربیئة، وربىء أيضاً، ومنه قيل للطليعة ربیئة<sup>(٢)</sup>.

قال السمعاني: «وقرأ أبو جعفر: ﴿وَرَبَّاتٌ﴾ بالهمز، وهو في معنى الأول»<sup>(٣)</sup>. والله

أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ١٠٩/٤.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٩/٧، والهداية: ٤٨٤٨/٧، والكشاف: ١٤٥/٣، ومفاتيح الغيب: ٢٠٣/٢٣،

وتفسير القرطبي: ١٣/١٢، والنسفي: ٤٢٩/٢، والبحر المحيط: ٤٨٧/٧، وتفسير النيسابوري:

٦٦/٥، وأبي السعود: ٩٥/٦، وفتح القدير: ٥١٧/٣، وروح المعاني: ١١٥/٩.

(٣) تفسير السمعي: ٤٢٢/٣.



## – المبحث الحادي والعشرون: سورة المؤمنون:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [الآية: ٥٢].

(٣٠٧)

**نأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ بكسر الهمزة، والباقون من العشرة: بفتحها، وخفف ابن عامر النون، والباقون: يشددونها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بفتح الهمزة من ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾. فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة والبصرة: ﴿وَأَنَّ﴾ بالفتح، بمعنى: إني بما تعملون عليم، وأن هذه أمتكم أمة واحدة، فعلى هذا التأويل (أن) في موضع خفض، عطف بها على (ما) من قوله: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

وقد يحتمل أن تكون في موضع نصب إذا قرئ ذلك كذلك. ويكون معنى الكلام حينئذ: واعلموا أن هذه، ويكون نصبها بفعل مضمرة.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين بالكسر: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ على الاستئناف، والكسر في ذلك عندي على الابتداء هو الصواب؛ لأن الخبر من الله عن قيله لعيسى: ﴿يَتَأَيَّأُ الرُّسُلُ﴾ مبتدأ، فقوله: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ مردود عليه عطفًا به عليه، فكان معنى الكلام: وقلنا لعيسى: يا أيها الرسل كلوا من الطيبات، وقلنا: وإن هذه أمتكم أمة واحدة. وقيل: إن الأمة الذي في هذا

(١) انظر: التيسير، ص ١٥٩، وتحبير التيسير، ص ٤٧٥-٤٧٦، والنشر: ٢/٣٢٨.

الموضع: الدّين والملة»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءة بفتح الهمزة متواترة نقلاً.

فأما قراءة ابن عامر - بفتح الهمزة وتخفيف النون - فهي المخففة من الثقيلة<sup>(٢)</sup>.

وأما القراءة بفتح الهمزة وتثقيل النون: ففيها أربعة أوجه:

أحدها: أنها على حذف اللام أي: (ولأن هذه)، فلما حذف الحرف جرى الخلاف المشهور.

وهي عند سيبويه متعلقة بقوله: ﴿فَأَنْقُونَ﴾، والتقدير: فاتقون لأن أمتكم واحدة. وهذا كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن، الآية: ١٨]، أي: لأن المساجد لله فلا تدعوا معه غيره. وكقوله: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش، الآية: ١]، أي: فليعبدوا رب هذا البيت لإيلاف قريش.

وَ ﴿أَنَّ﴾ عنده في موضع خفض<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنها على معنى: وبأن هذا تقديره: (بأن هذه أمتكم). قال الخليل: هي في موضع نصب لَمَّا زال الخافض، أي: أنا عالم بأن هذا دينكم الذي أمرتكم أن تؤمنوا به<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ١٩/٤٠-٤١.

(٢) انظر: الكشاف: ٣/١٩٠، ومفاتيح الغيب: ٢٣/٢٨١، والبحر المحيط: ٧/٥٦٦، والدر المصون:

٨/٣٤٩، وتفسير أبي السعود: ٦/١٣٨، وروح المعاني: ٩/٢٤٢.

(٣) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٣/٢٠٣، والحجة لابن زنجلة، ص ٤٨٨، والهداية: ٧/٤٩٧٣،

والكشاف: ٣/١٩٠، والمحزر الوجيز: ٤/١٤٦، ومفاتيح الغيب: ٢٣/٢٨١، وتفسير القرطبي:

١٢/١٢٩، والبحر المحيط: ٧/٥٦٦، والدر المصون: ٨/٣٤٩، وفتح القدير: ٣/٥٧٦.

(٤) انظر: تفسير البغوي: ٣/٣٦٧، والقرطبي: ١٢/١٢٩، وفتح القدير: ٣/٥٧٦.

والثالث: أنها منسوقة على ﴿يَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، أي: (إني عليم بما تعملون وبأن هذه أمتكم أمة واحدة). فهذه داخلة في حيز المعلوم، وهو قول الكسائي والفراء<sup>(٢)</sup>.

وتعقبه الألويسي: بأنه لا جزالة في المعنى عليه<sup>(٣)</sup>.

والرابع: أن تكون في موضع نصب على إضمار فعل تقديره: (واعلموا أن هذه أمتكم)<sup>(٤)</sup>.

قال الألويسي: «ولا يخفى أن هذا التقدير خلاف الظاهر»<sup>(٥)</sup>.

قلت: الوجهان الأخيران محتملان، وفي الأولين كفاية؛ لصحة وجه هذه القراءة لغة ومعنى، مع ثبوتها تواتراً. والله أعلم.

(١) يعني: معطوفة عطف نسق.

(٢) انظر: الهداية: ٤٩٧٣/٧، وزاد المسير: ٢٦٤/٣، وتفسير البيضاوي: ٨٩/٤، والنسفي: ٤٧١/٢، والدر المصون: ٣٤٩/٨، وتفسير أبي السعود: ١٣٨/٦، وروح المعاني: ٢٤٢/٩.

(٣) انظر: روح المعاني: ٢٤٢/٩.

(٤) انظر: تفسير الثعلبي: ٤٩/٧، والهداية: ٤٩٧٣/٧، وتفسير البغوي: ٣٦٧/٣، والمحزر الوجيز: ١٤٦/٤، وزاد المسير: ٢٦٤/٣، وتفسير القرطبي: ١٢٩/١٢، وابن جزي: ٥٢/٢، والدر المصون: ٣٤٩/٨، وتفسير أبي السعود: ١٣٨/٦، وفتح القدير: ٥٧٦/٣، وروح المعاني: ٢٤٢/٩.

(٥) روح المعاني: ٢٤٢/٩.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ قَلَّ كَمَ لَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [الآية: ١١٢].

(٣٠٨)

وقوله تعالى: ﴿ قَلَّ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ . [الآية: ١١٤]. (٣٠٩)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿ قَلَّ كَمَ لَيْتُمْ ﴾ بغير ألف.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ قَلَّ إِنْ لَيْتُمْ ﴾ بغير ألف، والباقون من العشرة: بالألف في الموضوعين فيهما<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بإثبات الألف من ﴿ قَلَّ ﴾ في الموضوعين على وجه الخبر، فقال:

« اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ كَمَ لَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾، وفي قوله: ﴿ لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض أهل الكوفة على وجه الخبر: ﴿ قَلَّ كَمَ لَيْتُمْ ﴾، وكذلك قوله: ﴿ قَلَّ إِنْ لَيْتُمْ ﴾.

ووجه هؤلاء تأويل الكلام إلى: أن الله قال لهؤلاء الأشقياء من أهل النار وهم في النار: ﴿ كَمَ لَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾؟ وأنهم أجابوا الله فقالوا: ﴿ لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾، فنسي الأشقياء -لعظيم ما هم فيه من البلاء والعذاب- مدة مكثهم التي كانت في الدنيا، وقصّر عندهم أمد مكثهم الذي كان فيها؛ لما حلّ بهم من نقمة الله، حتى حسبوا أنهم لم يكونوا مكثوا فيها إلا يوماً أو بعض يوم. ولعلّ بعضهم كان قد مكث فيها الزمان الطويل، والسنين الكثيرة.

وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة على وجه الأمر لهم بالقول، كأنه قال لهم: قولوا كم

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٠، وتحرير التيسير، ص ٤٧٨، والنشر: ٢ / ٣٣٠.

لبثتم في الأرض؟ وأخرج الكلام مخرج الأمر للواحد، والمعنى به الجماعة، إذ كان مفهوماً معناه، وإنما اختار هذه القراءة من اختارها من أهل الكوفة؛ لأن ذلك في مصاحفهم: ﴿قُلْ﴾ بغير ألف، وفي غير مصاحفهم بالألف.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ ذلك: ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ﴾ على وجه الخبر؛ لأن وجه الكلام لو كان ذلك أمراً أن يكون (قولوا) على وجه الخطاب للجمع؛ لأن الخطاب فيما قبل ذلك وبعده، جرى لجماعة أهل النار، فالذي هو أولى أن يكون كذلك قوله (قولوا) لو كان الكلام جاء على وجه الأمر، وإن كان الآخر جائزاً، أعني: التوحيد؛ لما بينت من العلة لقارئ ذلك كذلك، وجاء الكلام بالتوحيد في قراءة جميع القراء، كان معلوماً أن قراءة ذلك على وجه الخبر عن الواحد أشبه، إذ كان ذلك هو الفصيح المعروف من كلام العرب»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالألف وحذفها - متواترتان نقلاً.

والقراءة بحذف الألف على الأمر فيها أوجه:

أحدهما: أنه خطاب لكل واحد منهم، والمعنى: قل يا أيها الكافر كم لبثتم<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أن المعنى: قولوا، فأخرج الكلام مخرج الأمر للواحد، والمراد الجماعة؛ لأن المعنى مفهوم، والعرب تخاطب الواحد ومرادهم خطاب جماعة، إذا عُرِفَ المعنى، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّفَكَ بَرِّكَ الْكَرِيمِ﴾، و ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ والمعنى: مخاطبة جميع الناس<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٨٢/١٩.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٥٩/٧، والسمعاني: ٤٩٤/٣، والبغوي: ٣٧٧/٣، وزاد المسير: ٢٧٣/٣، وتفسير القرطبي: ١٥٦/١٢، واللباب: ٢٦٧/١٤.

(٣) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٤٩٣، وتفسير الثعلبي: ٥٩/٧، والبغوي: ٣٧٧/٣، وزاد المسير: ٢٧٣/٣، وتفسير القرطبي: ١٥٦/١٢، وفتح القدير: ٥٩٢/٣.

وهو ما وجه به الإمام الطبري القراءة بالأمر.

والثالث: « الأمر لواحد منهم مشار إليه، بمعنى: يقال لأحدهم قل كذا، فإذا قال غير القويم قيل له: ﴿قُلْ إِنْ لَيْتُمْ﴾ <sup>(١)</sup> ».

والرابع: أن يكون أمراً للملك لسؤالهم يوم البعث عن قدر مكثهم في الدنيا، أو أمراً لبعض رؤساء أهل النار <sup>(٢)</sup>.

وقيل: « أمر لمالك أن يسألهم <sup>(٣)</sup> »، وقيل: « الخطاب للملك الموكل بإحياء الأموات <sup>(٤)</sup> ».

قال الألوسي: « ﴿قُلْ﴾ على الأمر للملك لا لبعض الرؤساء كما قيل، ولا لجميع الكفار على إقامة الواحد مقام الجماعة كما زعمه الثعالبي <sup>(٥)</sup> ».

والخامس: أن يكون المعنى: قل يا محمد للكفار <sup>(٦)</sup>.

قال الألوسي: « وفي (الدر المصون) الفعلان في مصاحف الكوفة بغير ألف، وبألف في مصاحف مكة والمدينة، والشام والبصرة، ونقل مثله عن ابن عطية، وفي الكشاف عكس ذلك.

وكان الرسم بدون ألف يحتمل حذفها من الماضي على خلاف القياس <sup>(٧)</sup> ».

(١) المحرر الوجيز: ١٥٨/٤.

(٢) انظر: الكشاف: ٢٠٥/٣، وتفسير القرطبي: ١٥٦/١٢، والبيضاوي: ٩٧/٤، والبحر المحيط: ٥٨٨/٧، وتفسير النيسابوري: ١٣٧/٥، وأبي السعود: ١٥٢/٦، وفتح القدير: ٥٩٢/٣.

(٣) تفسير النسفي: ٤٨٤/٢.

(٤) التحرير والتنوير: ١٣١/١٨.

(٥) روح المعاني: ٢٦٨/٩.

(٦) انظر: فتح القدير: ٥٩٢/٣.

(٧) روح المعاني: ٢٦٨/٩.

قلت: يتلخص من هذا النقل أن كلا القراءتين وافقت المصحف، وقد تقدم أنه ليس من شرط الموافقة موافقة جميع المصاحف، بل تكفي موافقة واحد منها، ولو احتمالاً، فكيف والقراءتان قد وافقتا المصحف حقيقة. والله أعلم.

## – المبحث الثاني والعشرون: سورة النور:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ

أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [الآية: ٦]. (٣١٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ حفص وحزمة والكسائي وخلف: ﴿ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ ﴾ الأول برفع

العين، وقرأ الباقون من العشرة: بالنصب، ولا خلاف في الثاني أنه بالفتح<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بنصب ﴿ أَرْبَعُ ﴾، وجعله الزمخشري الوجه،

ونقل ابن عطية عن أبي حاتم أن الرفع لا وجه له، ولم يتعقبه.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة ذلك. فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة:

﴿ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ ﴾ نصباً، ولنصبهم ذلك وجهان، أحدهما: أن تكون الشهادة في قوله:

﴿ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ مرفوعة بمضمر قبلها، وتكون (الأربع) منصوباً بمعنى الشهادة، فيكون

تأويل الكلام حينئذ: فعلى أحدهم أن يشهد أربع شهادات بالله.

والوجه الثاني: أن تكون الشهادة مرفوعة بقوله: ﴿ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ و (الأربع)

منصوبة بوقوع الشهادة عليها، كما يقال: شهادتي ألف مرة إنك لرجل سوء، وذلك أن العرب

ترفع الأيمان بأجوبتها، فتقول: حلف صادق لأقومن، وشهادة عمرو وليقعدن.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: ﴿ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ ﴾ برفع (الأربع)، ويجعلونها للشهادة

مرافعة، وكأنهم وجهوا تأويل الكلام: فالذي يلزم من الشهادة أربع شهادات بالله إنه لمن

الصادقين.

(١) انظر: التيسير، ص ١٦١، وتحبير التيسير، ص ٤٧٩، والنشر: ٢ / ٣٣٠.



وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ بنصب ﴿ أَرْبَعٌ ﴾ بوقوع (الشهادة) عليها، و (الشهادة) مرفوعة حينئذ على ما وصفت من الوجهين قبل. وأحب وجهيهما إلي أن تكون به مرفوعة بالجواب، وذلك قوله: ﴿ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ وذلك أن معنى الكلام: (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين) تقوم مقام الشهداء الأربعة في دفع الحد عنه. فترك ذكر: تقوم مقام الشهداء الأربعة، اكتفاء بمعرفة السامعين بما ذكر من الكلام، فصار مرفاع (الشهادة) ما وصفت<sup>(١)</sup>.

وقال الزمخشري: « ووجه من قرأ ﴿ أَرْبَعٌ ﴾ أن ينتصب؛ لأنه في حكم المصدر والعمل فيه المصدر الذي هو فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ وهي مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: فواجب شهادة أحدهم أربع شهادات بالله »<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: « وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿ أَرْبَعٌ ﴾ بالرفع، وذلك على خبر قوله: ﴿ فَشَهَادَةُ ﴾.

قال أبو حاتم: لا وجه للرفع؛ لأن (الشهادة) ليست بـ ﴿ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾، و ﴿ بِاللَّهِ ﴾ على هذه القراءة من صلة ﴿ شَهَادَاتٍ ﴾، ولا يجوز أن يكون من صلة شهادة؛ لأنك كنت تفصل بين الصلة والموصول بالخبر الذي هو ﴿ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾ »<sup>(٣)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالرفع والنصب - متواترتان نقلاً.

(١) تفسير الطبري: ١٠٩/١٩ - ١١٠.

(٢) الكشاف: ٢١٦/٣.

(٣) المحرر الوجيز: ١٦٦/٤.

ووجه القراءة بالرفع: على أنها خبر المبتدأ، وهو قوله: ﴿ فَشَهَدَةُ ﴾، أي: شهادة أحدهم التي تدرأ حد القذف أربع شهادات<sup>(١)</sup>.

ويخرج على القراءتين تعلق الجار في قوله: ﴿ بِاللَّهِ ﴾.

فعلى قراءة الرفع يتعين تعلقه بـ ﴿ شَهَدَاتٍ ﴾؛ إذ لو علقته بـ(شهادة) لزم الفصل بين المصدر ومعموله بالجر، ولا يجوز لأنه أجنبي<sup>(٢)</sup>.

« وجوز بعضهم تعلقه بـ(شهادة).

وتُعقَّب بأنه يلزم حينئذ الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر، وأنت تعلم أن في كون الخبر أجنبياً كلاماً، وأن بعض النحويين أجاز الفصل مطلقاً، وبعضهم أجازها فيما إذا كان المعمول ظرفاً كما هنا<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو السعود: « ﴿ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ أي: شهادة كل واحد منهم وهو مبتدأ، وقوله تعالى: ﴿ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ ﴾ خبره أي فشهادتهم المشروعة أربع شهادات ﴿ بِاللَّهِ ﴾ متعلق بشهادات لقربها وقيل بشهادة لتقدمها وقرئ: ﴿ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ ﴾ بالنصب على المصدر، والعامل ﴿ فَشَهَدَةُ ﴾...<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٩٩/٢، وابن أبي زمنين: ٢٢٣/٣، والحجة لابن زنجلة، ص ٤٩٥،

والثعلبي: ٦٨/٧، وزاد المسير: ٢٨١/٣، وتفسير القرطبي: ١٨٢/١٢، وابن جزري: ٦٢/٢،

والبحر المحيط: ١٧/٨، والدر المصون: ٣٨٥/٨، وفتح القدير: ١٢/٤

(٢) انظر: البحر المحيط: ١٧/٨، والدر المصون: ٣٨٥/٨.

(٣) روح المعاني: ٣٠٢/٩.

(٤) تفسير أبي السعود: ١٥٨/٦.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوتٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ

الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾. [من الآية: ٣٥]. (٣١١-٣١٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿دُرِّيٌّ﴾ بكسر الدال والمد والهمز، وأبو بكر وحمزة: بضم الدال والمد والهمز ﴿دُرِّيٌّ﴾، وإذا وقف حمزة: سَهَّلَ الهمز على أصله. والباقون من العشرة: بضم الدال وتشديد الياء من غير همز ﴿دُرِّيٌّ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الفراء قراءة ضم الدال مع الهمز: ﴿دُرِّيٌّ﴾، ورجح الإمام الطبري القراءة بضم الدال وترك الهمز ﴿دُرِّيٌّ﴾، وحكى الشوكاني عن أبي عبيدة أن ضم الدال مع المد لا يُعْرَفُ في لغة العرب.

فقال الفراء: « وقوله: ﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ يخفض أوله يهمز.. وقال أبو بكر بن عياش: قرأها عاصم: ﴿دُرِّيٌّ﴾ بضم الدال والهمز.. ولا تعرف جهة ضم أوله وهمزه لا يكون في الكلام (فُعِيل) إلا عجمياً. فالقراءة إذا ضمنت أوله بترك الهمز. وإذا همزته كسرت أوله»<sup>(٢)</sup>.

وقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿دُرِّيٌّ﴾. فقرأته عامة قراء الحجاز: ﴿دُرِّيٌّ﴾ بضم الدال وترك الهمزة.

وقرأ بعض قراء البصرة والكوفة: ﴿دُرِّيٌّ﴾ بكسر الدال وهمزة. وقرأ بعض قراء الكوفة: ﴿دُرِّيٌّ﴾ بضم الدال وهمزة.

وكأن الذين ضموا داله وتركوا الهمزة وَجَّهُوا معناه إلى: ما قاله أهل التفسير الذي ذكرنا عنهم من

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٢، وتحرير التيسير، ص ٤٨١، والنشر: ٢/ ٣٣٢.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٢٥٢.

أن الزجاجية في صفائها وحسنها كالدرّ، وأنها منسوبة إليه لذلك من نعتها وصفتها.

ووجه الذين قرؤوا ذلك بكسر داله وهمزه إلى: أنه (فعل) من درّيء الكوكب، أي: دُفِع ورجم به الشيطان، من قوله: ﴿وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ أي: يدفع، والعرب تسمي الكواكب العظام التي لا تعرف أسماءها الدراري بغير همز. وكان بعض أهل العلم بكلام العرب من أهل البصرة يقول: هي الدراري بالهمز، من: يدرآن.

وأما الذين قرؤوه بضمّ داله وهمزه، فإن كانوا أرادوا به: (درّوء) مثل: سبوح، وقدوس من درأت، ثم استثقلوا كثرة الضمّات فيه، فصرفوا بعضها إلى الكسرة، فقالوا: درّيء، كما قيل: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم، من الآية: ٨] وهو (فعل) من عتوت عتوّاً، ثم حوّلت بعض ضماتها إلى الكسر، فقيل: عتياً، فهو مذهب، وإلا فلا أعرف لصحة قراءتهم ذلك كذلك وجهًا، وذلك أنه لا يُعرف في كلام العرب (فعل)، وقد كان بعض أهل العربية يقول: هو لحن.

والذي هو أولى القراءات عندي في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿دَرِيٌّ﴾ بضمّ داله وترك همزه، على النسبة إلى الدرّ؛ لأن أهل التأويل بتأويل ذلك جاؤوا، وقد ذكرنا أقوالهم في ذلك قبل، ففي ذلك مكتمى عن الاستشهاد على صحتها بغيره، فتأويل الكلام: ﴿الزُّجَاجَةُ﴾: وهي صدر المؤمن، ﴿كَانَهَا﴾ يعني: كأن الزجاجية وذلك مثل لصدر المؤمن، ﴿كوكبٌ﴾: يقول في صفائها وضيائها وحسنها. وإنما يصف صدره بالنقاء من كلّ ريب وشكّ في أسباب الإيمان بالله وبعده من دنس المعاصي، كالكوكب الذي يُشبه الدرّ في الصفاء والضياء والحسن»<sup>(١)</sup>.

وقال الشوكاني: «قرأ أبو عمرو ﴿دَرِيٌّ﴾ بكسر الدال. قال أبو عمرو: لم أسمع أعرابياً

(١) تفسير الطبري: ١٩/١٨٤-١٨٥.

يقول: إلا كأنه كوكب دري بكسر الدال، أخذوه من درأت النجوم تدرأ إذا اندفعت. وقرأ حمزة بضم الدال مهموزاً، وأنكره الفراء والزجاج والمبرد.

وقال أبو عبيد: إن ضممت الدال وجب أن لا تهمز؛ لأنه ليس في كلام العرب <sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان اللتان اعترض عليهما الإمام الطبري سبعيتان، وقد انعقد الإجماع على تواتر القراءات السبع.

أما قراءة كسر الدال والهمز فقد وجهها المفسرون بعدة توجيهات، وهي:

(١) - قيل: هو من النجوم الدراري <sup>(٢)</sup>، ودراري النجوم: عظامها <sup>(٣)</sup>.

(٢) - قيل: هي « من قول العرب: درأ النجم إذا طلع وارتفع، ومن مكان إلى آخر رجع، وإذا انقض في اثر الشيطان فأسرع، وأصله من الرفع، ووزنه من الفعل (فعليل) » <sup>(٤)</sup>.

(٣) - قيل: من: « درأ الكوكب بضوئه، إذا امتد ضوءه وعلا » <sup>(٥)</sup>.

(٤) - قيل: هو بناء كثير في الأسماء نحو: سكين، وفي الأوصاف: سكير <sup>(٦)</sup>.

قال السمين الحلبي عن القراءة بكسر الدال والهمز: « فأما الأولى فقراءة واضحة؛ لأنه بناء كثير، يوجد في الأسماء، نحو: (سكين)، وفي الصفات نحو: (سكير) » <sup>(٧)</sup>.

(١) فتح القدير: ٣٩ / ٤.

(٢) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٢٣٥ / ٣.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١٠٢ / ٧، وأبي السعود: ١٧٦ / ٦.

(٤) تفسير الثعلبي: ١٠٢ / ٧، وانظر: تفسير السمعي: ٥٣١ / ٣، والبغوي: ٤١٥ / ٣، وزاد المسير:

٢٩٥ / ٣، وتفسير الخازن: ٢٩٧ / ٣.

(٥) الهداية لمكي: ٥١٠٢ / ٨، وانظر: تفسير القرطبي: ٢٦١ / ١٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٤٥ / ٨، وروح المعاني: ٣٦٠ / ٩.

(٧) الدر المصون: ٤٠٥ / ٨.

(٥)- قيل: مأخوذ من درأ، أي: دفع يدفع، والدرء هو الدفع، من: اندرأ الحريق إذا اندفع. وقيل: يعني الذي يدرأ عن نفسه، يعني: لا يكاد يقدر النظر إليه من شدة ضوئه.

(٦)- قيل: هو (فعيل) من درأت كالسكِّير والفِسِّيق؛ لأن معناه: يدفع ويرجم به الشياطين. وقيل: المعنى: أن الخفاء يدفع عنه، لتأليله في ظهوره، فلم يخف<sup>(١)</sup>.

(٧)- قيل: « يدرأ الظلام بضوئه »<sup>(٢)</sup>، قال سيبويه: أي: يدفع بعض ضوئه بعضاً من لمعانه<sup>(٣)</sup>.

(٨)- قيل: مأخوذ من درأ يدرأ: إذا اندفع منقضاً فتضاعف نوره، وتأويلها أنه متدافع؛ لأنه بالتدافع يصير منقضاً فيكون أقوى لضوئه<sup>(٤)</sup>، وشبهه بحالة الدفع؛ لأنه يكون في تلك الحالة أضواً وأنور<sup>(٥)</sup>.

قال ابن عطية: « وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿ دَرِيءٌ ﴾ على وزن (فَعِيل)، بكسر الفاء من الدرء، وهذه متوجهة »<sup>(٦)</sup>.

أما وجه القراءة بضم الدال والهمز: فهو (فُعِيل) من الدرء، وهو الدفع، وهو صفة.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٥١٣/٢، والحجة لابن زنجلة، ص ٤٩٩-٥٠٠، والهداية لمكي:

٥١٠٢/٨، وتفسير السمعي: ٥٣١/٣.

(٢) الكشاف: ٢٤٢/٣، وتفسير النسفي: ٥٠٦/٢، وأبي السعود: ١٧٦/٦، والتحرير والتنوير:

٢٣٩/١٨.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب: ٣٨٩/٢٣، وتفسير القرطبي: ٢٦١/١٢، وأبي السعود: ١٧٦/٦، والتحرير

والتنوير: ٢٣٩/١٨.

(٤) تفسير الماوردي: ١٠٣/٤، وزاد المسير: ٢٩٦/٣، وتفسير الخازن: ٢٩٧/٣.

(٥) انظر: تفسير السمعي: ٥٣١/٣، والبغوي: ٤١٥/٣.

(٦) المحرر الوجيز: ١٨٤/٤.

قال سيبويه: (كوكب دريء) من الصفات، ومن الأسماء (المُرِّيَق)، وهو العُصْفَر<sup>(١)</sup>.

قال مكّي: «على أن (مريّقاً) أعجمي، فلا يجب أن يحتج به»<sup>(٢)</sup>.

« قيل: ولا يوجد (فعليل) إلا قولهم: مُرِّيَقٌ لِلْعُصْفَرِ، وَ ﴿دُرِّيَّاءٌ﴾ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. قِيلَ: وَ (سُرِّيَّة) إِذَا قِيلَ إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ السَّرُورِ، وَأَبْدَلُ مِنْ أَحَدِ الْمَضْعَفَاتِ الْيَاءَ فَأَدْغَمَتْ فِيهَا يَاءَ فَعِيلٍ، وَسُمِعَ أَيْضًا: (مُرِّيَخٌ) لِلَّذِي فِي دَاخِلِ الْقَرْنِ الْيَابِسِ بَضْمِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا»<sup>(٣)</sup>.

قال محمد الطاهر بن عاشور: «وهو وزن نادر في كلام العرب لكنه من أبنية كلامهم عند سيبويه، ومنه: (علية) وَ (سرية) وَ (ذرية) بضم الأول في ثلاثتها»<sup>(٤)</sup>.

ويكفي في هذا المقام صحة ذلك وسماعه من العرب، مع ثبوته تواتراً؛ إذ لا يشترط للقراءة أن توافق الأقيس والأفشي، كما تقدم غير مرة. والله أعلم.

(١) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٤٩٩، والهداية: ٥١٠٣/٨، والكشاف: ٢٤٢/٣، ومفاتيح الغيب:

٣٨٩/٢٣، وتفسير القرطبي: ٢٦١/١٢، وابن جزي: ٧٠/٢، والبحر المحيط: ٤٥/٨.

(٢) الهداية: ٥١٠٣/٨.

(٣) البحر المحيط: ٤٥/٨.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٣٩/١٨.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا أَسْمَهُ، يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا

بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ ۖ رِجَالٌ لَّا تُلْهِمُهُمْ بَحْرَةَ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ۗ ﴾ [الآيتان: ٣٦-٣٧]. (٣١٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وأبو بكر: ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ بفتح الباء، وقرأ الباقون من

العشرة: بكسرها ﴿ يُسَبِّحُ ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بكسر الباء من ﴿ يُسَبِّحُ ﴾، فقال:

« اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾، فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار: ﴿ يُسَبِّحُ

لَهُ ﴾ بضم الياء وكسر الباء، بمعنى: يصلي له فيها رجال، ويجعل ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ فعلاً للرجال،

وخبراً عنهم، وترفع به (الرجال)، سوى عاصم وابن عامر، فإنهما قرءا ذلك: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾

بضم الياء وفتح الباء، على ما لم يسم فاعله، ثم يرفعان (الرجال) بـخبر ثان مضمراً، كأنهما أرادا: يُسَبِّحُ اللهُ

في البيوت التي أذن الله أن ترفع، فسبَّح له رجال، فرفعوا الرجال بفعل مضمراً.

والقراءة التي هي أولاهما بالصواب: قراءة من كسر الباء، وجعله خبراً للرجال وفعالاً

لهم. وإنما كان الاختيار رفع (الرجال) بمضمراً من الفعل لو كان الخبر عن البيوت لا يتم إلا

بقوله: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾، فأما والخبر عنها دون ذلك تام، فلا وجه لتوجيه قوله: ﴿ يُسَبِّحُ

لَهُ ﴾ إلى غيره، أي: غير الخبر عن الرجال»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بفتح الباء وكسرها - متواترتان نقلاً.

ووجه القراءة بفتح الباء: على البناء للمفعول، والقائم مقام الفاعل أحد المجرورات

الثلاثة، أعني: ﴿ لَهُ ﴾، ﴿ فِيهَا ﴾، ﴿ بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ ﴾.

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٢، وتحرير التيسير، ص ٤٨٢، والنشر: ٢/٣٣٢.

(٢) تفسير الطبري: ١٩١/١٩.



والأولى منها بذلك الأول؛ لاحتياج العامل إلى مرفوعه، والذي يليه أولى؛ لأنه ولي الفعل، والإسناد إليه حقيقي دون الأخيرين.

وَ ﴿رَجَالٌ﴾ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَرْفُوعٌ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ: إِمَّا بِفِعْلِ مَقْدَرٍ؛ لِتَعْذُرِ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ جَوَابُ سَوْأَلِ مَقْدَرٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ يَسْبِغُهُ؟ فَقِيلَ: يَسْبِغُهُ رَجَالٌ<sup>(١)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّ ﴿رَجَالٌ﴾ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: الْمَسْبُوحَةُ رَجَالٌ. وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يُوَقِّفُ عَلَى ﴿الْأَصَالِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: (هَمْ رَجَالٌ)، كَمَا يُقَالُ: ضَرَبَ زَيْدٌ وَأَكَلَ طَعَامَكَ فَيُقَالُ: مَنْ فَعَلَ؟ فَيُبَيِّنُ فَيَقُولُ: فَلَانٌ، وَفَلَانٌ<sup>(٣)</sup>.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّ يَرْتَفِعُ ﴿رَجَالٌ﴾ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ ﴿فِي بُيُوتٍ﴾، أَي: فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ رَجَالٌ. وَ ﴿يَسْبِغُ لَهُ فِيهَا﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿تُرْفَعُ﴾، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْ تُرْفَعَ مُسَبَّحًا لَهُ فِيهَا، وَلَا يُوَقِّفُ عَلَى ﴿الْأَصَالِ﴾ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ<sup>(٤)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٥٠١، والكشاف: ٢٤٢/٣، والمحرر الوجيز: ١٨٦/٤، ومفاتيح الغيب: ٣٩٦/٢٤، وتفسير القرطبي: ٢٧٥/١٢، وابن جزري: ٧١/٢، والبحر المحيط: ٤٨/٨، والدر المصون: ٤٠٩-٤١٠/٨، وتفسير الجلالين، ص ٤٦٤، وفتح القدير: ٤١/٤، وروح المعاني: ٣٦٩/٩.

(٢) انظر: الدر المصون: ٤٠٩-٤١٠/٨، وفتح القدير: ٤١/٤، وروح المعاني: ٣٦٩/٩.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١٠٨/٧.

(٤) انظر: تفسير القرطبي: ٢٧٥-٢٧٦/١٢.

**المطلب الرابع:** قوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ [من الآية: ٥٥]. (٣١٤)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وشعبة ويعقوب: ﴿ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ ﴾ مخففاً، والباقون من العشرة: مشدداً<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالتخفيف في: ﴿ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ ﴾، وجعل الشوكاني قراءة التشديد أرجح في المعنى.

فقال الطبري: « واختلفوا أيضاً في قراءة قوله: ﴿ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ ﴾. فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار -سوى عاصم- : ﴿ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ ﴾ بتشديد الدال، بمعنى: وليغيرن حالهم عما هي عليه من الخوف إلى الأمن، والعرب تقول: قد بدل فلان إذا غيرت حاله، ولم يأت مكان غيره، وكذلك كل مغير عن حاله فهو عندهم مبدل بالتشديد. وربما قيل بالتخفيف، وليس بالفصح، فأما إذا جعل مكان الشيء المبدل غيره، فذلك بالتخفيف، أبدلته فهو مبدل. وذلك كقولهم: أبدل هذا الثوب: أي جعل مكانه آخر غيره، وقد يقال بالتشديد غير أن الفصح من الكلام ما وصفت. وكان عاصم يقرؤه ﴿ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ ﴾ بتخفيف الدال.

والصواب من القراءة في ذلك: التشديد، على المعنى الذي وصفت قبل؛ لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه، وأن ذلك تغيير حال الخوف إلى الأمن، وأرى عاصمًا ذهب إلى أن الأمن كما كان خلاف الخوف وجّه المعنى إلى أنه ذهب بحال الخوف، وجاء بحال الأمن، فخفف ذلك.

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٣، وتحرير التيسير، ص ٤٨٣، والنشر: ٣٣٣/٢.

ومن الدليل على ما قلنا، من أن التخفيف إنما هو ما كان في إبدال شيء مكان آخر، قول أبي النجم: عَزَلُ الأَمِيرِ للأَمِيرِ المَبْدَلِ<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>».

وقال الشوكاني: «قرأ ابن كثير وابن محيصن ويعقوب وأبو بكر: ﴿لِيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ بالتخفيف، من: أبدل، وهي قراءة الحسن، واختارها أبو حاتم.

وقرأ الباقر: بالتشديد، من: بدل، واختارها أبو عبيد، وهما لغتان، وزيادة البناء تدل على زيادة المعنى، فقراءة التشديد أرجح من قراءة التخفيف»<sup>(٣)</sup>.

### الرد: القراءتان - بالتخفيف والتشديد - متواترتان من حيث الرواية.

وقول الإمام الطبري: «والصواب من القراءة في ذلك: التشديد، على المعنى الذي وصفت قبل؛ لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه»: يرد عليه: أن التخفيف قراءة: ابن كثير، ويعقوب، وشعبة عن عاصم كما سبق.

ووجه القراءة بالتخفيف: أنها من: أبدل يُبَدِّلُ إبدالاً<sup>(٤)</sup>.

قيل: هما لغتان بمعنى واحد<sup>(٥)</sup>. وهناك من فرَّقَ بينهما:

(١) - أن الإبدال تنحية جوهرية، واستئناف أخرى. والتبديل: تغيير الصورة إلى غيرها،

(١) البيت من مشطور الرجز، لأبي النجم العجلي الراجز، نسبه له: الأصمعي في الإبل، ص ٦٠، وابن السكيت في الكنز اللغوي، ص ٧٦، والأزهري في تهذيب اللغة: ٩٣/١٤، مادة: (ب دل).

(٢) تفسير الطبري: ٢٠٨/١٩.

(٣) فتح القدير: ٥٦/٤.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٥٢١/٢، والقرطبي: ٣٠٠/١٢، والدر المصون: ٥٣٨/٧، وتفسير أبي السعود: ١٩١/٦، وفتح القدير: ٥٦/٤.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي: ١١٤/٧، والبغوي: ٤٢٥/٣، والقرطبي: ٣٠٠/١٢، والدر المصون: ٥٣٨/٧، والتحرير والتنوير: ٢٨٨/١٨.

والجوهرة باقية بعينها. واحتج الفراء بقوله تعالى: ﴿يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان، من الآية: ٧٠] قال: (والذي قال ثعلب حسن، إلا أنهم يجعلون أبدلت بمعنى بدلت)<sup>(١)</sup>.

قال السمين الحلبي: «ومن ثم اختلف الناس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبَدَّلَ الْأَرْضُ﴾ [إبراهيم، من الآية: ٤٨]: هل يتغير الجسم والصفة، أو الصفة دون الجسم؟»<sup>(٢)</sup>.

(٢) - أن التبديل: تغيير حال إلى حال، يقال: بدلته أي غيرته.

والإبدال: رفع شيء وجعل غيره مكانه، يقال: أبدلته أزلته وجعلت غيره. قال النحاس: وهذا القول صحيح، كما تقول: أبدل لي هذا الدرهم، أي أزله وأعطني غيره. وتقول: قد بدلت بعدنا، أي غيرت، غير أنه قد يستعمل أحدهما موضع الآخر<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٧/٥٣٨-٥٣٩.

(٢) الدر المصون: ٧/٥٣٩.

(٣) انظر: إعراب القرآن: ٣/١٠١، وتفسير الثعلبي: ٧/١١٤، والقرطبي: ١٢/٣٠٠.

## – المبحث الثالث والعشرون: سورة الفرقان:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُقَالُ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ

الظالمون إن تتبععون إلا رجلاً مسحوراً ﴾. [الآية: ٨]. (٣١٥)

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿ نَأْكُلُ مِنْهَا ﴾ بالنون، والباقون من

العشرة: بالياء: ﴿ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بالياء في ﴿ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴾ فقال:

« واختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة وبعض الكوفيين:

﴿ يَأْكُلُ ﴾ بالياء، بمعنى: يأكل منها الرسول. وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: ﴿ نَأْكُلُ

مِنْهَا ﴾ بالنون، بمعنى: نأكل من الجنة.

وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه بالياء، وذلك للخبر الذي ذكرنا قبل بأن

مسألة مَنْ سأل من المشركين رسول الله ﷺ أن يسأل ربه هذه الخلال لنفسه لا لهم. فإذا كانت مسألتهم إياه ذلك كذلك، فغير جائز أن يقولوا له: سل لنفسك ذلك لنأكل نحن.

وبعد، فإن في قوله تعالى ذكره: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ

تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ دليلاً بيّناً على أنهم إنما قالوا له: اطلب ذلك لنفسك، لتأكل أنت منه،

لا نحن»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٣، وتحبير التيسير، ص ٤٨٤، والنشر: ٢/٣٣٣.

(٢) تفسير الطبري: ١٩/٢٤٠-٢٤١.

**الرد:** القراءتان - بالنون والياء - متواترتان نقلاً.

ووجه القراءة بالنون: إسناداً للفعل إلى ضمير الكفار القائلين ما ذكر، أي: نأكل نحن من ذلك البستان، فننتفع به في دنيانا ومعاشنا<sup>(١)</sup>، « وفيه مزيد مكابرة، وفرط تحكم »<sup>(٢)</sup>.

وقيل: المعنى: يكون له علينا مزية في الفضل بأكلنا من جنته<sup>(٣)</sup>.

وقيل: « ليتيقنوا أن ثمرها حقيقة لا سحر »<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ١٢٣/٧، والكشاف: ٢٦٥/٣، وتفسير البيضاوي: ١١٨/٤، والنسفي:

٥٢٦/٢، والبحر المحيط: ٨٤/٨، وتفسير النيسابوري: ٢٢٢/٥، وفتح القدير: ٧٤/٤، وروح

المعاني: ٤٢٨/٩.

(٢) تفسير أبي السعود: ٢٠٤/٦.

(٣) انظر: زاد المسير: ٣١٣/٣، وتفسير الجلالين، ص ٤٧١.

(٤) التحرير والتنوير: ٣٢٨/١٨.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾.

(٣١٦)

[الآية: ٦٩].

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر وشعبة: ﴿يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ.. وَيَخْلُدُ﴾ برفع الفاء والذال، وقرأ الباقون من العشرة: بجزمهما.

وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب وابن عامر: على أصلهم، يحذفون الألف، ويشددون العين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالرفع في ﴿يُضَعَفُ﴾ و﴿وَيَخْلُدُ﴾ فقال:

« قوله: ﴿يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ اختلفت القراء في قراءته. فقرأته عامة قراء الأمصار -سوى عاصم- : ﴿يُضَعَفُ﴾ جزمًا، و﴿وَيَخْلُدُ﴾ جزمًا. وقرأه عاصم: ﴿يُضَاعَفُ﴾ رفعًا، و﴿وَيَخْلُدُ﴾ رفعًا، كلاهما على الابتداء، وأن الكلام عنده قد تناهى عند: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾، ثم ابتداء قوله: ﴿يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾.

والصواب من القراءة عندنا فيه: جزم الحرفين كليهما: ﴿يُضَعَفُ﴾، و﴿وَيَخْلُدُ﴾، وذلك أنه تفسير للآثام لا فعل له، ولو كان فعالاً له كان الوجه فيه الرفع، كما قال الشاعر:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ .. تَحِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٤، وتحبير التيسير، ص ٤٨٦، والنشر: ٣٣٤ / ٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للحطيئة، في ديوانه، ص ٥٣، والعشو: إتيانك نارًا ترجو عندها خيرًا وهديًا.

ونسبه له: الخليل في كتاب العين: ١٨٧ / ٢ (باب العين والشين)، وسيبويه في الكتاب: ٨٦ / ٣، وابن السكيت في إصلاح المنطق، ص ١٤٨، والأزهري في تهذيب اللغة: ٣٧ / ٣، مادة: (ع ش ا)، وابن فارس في مقاييس اللغة: ٣٢٢ / ٤، مادة: (ع ش و).

فرفع (تعشوا)؛ لأنه فعل لقوله: تأته، معناه: متى تأته عاشياً»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالرفع والجزم - متواترتان نقلاً.

ومن قرأ: ﴿يُضَاعَفُ﴾ بالرفع فعلى تفسير ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾، كأن قائلًا قال: ما لقي الأثم؟

ف قيل: ﴿يُضَاعَفُ﴾ للأثم العذاب، و﴿يَخْلُدُ﴾ نسق عليه<sup>(٢)</sup>.

وقيل: الرفع فيهما على الاستئناف<sup>(٣)</sup>.

وقيل: الرفع على الحال، أي: جعل الجملة حالاً من فاعل ﴿يَلْقَ﴾، والمعنى: يلق أثاماً

مضاعفاً له العذاب<sup>(٤)</sup>.

والوقف على قراءة الرفع على قوله: ﴿أَثَامًا﴾<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٣٠٩/١٩.

(٢) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٢٦٨/٣، والحجة لابن زنجلة، ص ٥١٤-٥١٥، وزاد المسير: ٣٢٩/٣.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١٤٩/٧، والسمعاني: ٣٤/٤، والكشاف: ٢٩٤/٣، ومفاتيح الغيب: ٤٨٤/٢٤، وتفسير القرطبي: ٧٧/١٣، والبحر المحيط: ١٣١/٨، والجلالين، ص ٤٧٨، وأبي السعود: ٢٣٠/٦، وفتح القدير: ١٠٢/٤.

(٤) انظر: الكشاف: ٢٩٤/٣، ومفاتيح الغيب: ٤٨٤/٢٤، وتفسير البيضاوي: ١٣١/٤، والنسفي: ٥٥٠/٢، والبحر المحيط: ١٣١/٨، والدر المصون: ٥٠٣/٨، وأبي السعود: ٢٣٠/٦، وروح المعاني: ٤٨/١٠.

(٥) انظر: تفسير السمرقندي: ٥٤٦/٢.



## – المبحث الرابع والعشرون: سورة الشعراء:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الآية: ١٣٧].

(٣١٧)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب والكسائي: ﴿إِلَّا خَلَقُ الْأَوَّلِينَ﴾

بفتح الخاء وإسكان اللام، والباقون من العشرة: بضمهما: ﴿خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بضم الخاء واللام ﴿خُلُقُ﴾، فقال:

« وقوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾: اختلفت القراء في قراءة ذلك. فقرأته عامة قراء

المدينة -سوى أبي جعفر-، وعامة قراء الكوفة المتأخرين منهم: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾

من قبلنا. وقرأ ذلك أبو جعفر وأبو عمرو بن العلاء: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خَلَقُ الْأَوَّلِينَ﴾ بفتح الخاء

وتسكين اللام، بمعنى: ما هذا الذي جئنا به إلا كذب الأولين وأحاديثهم.

واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، نحو اختلاف القراء في قراءته، فقال بعضهم:

معناه: ما هذا إلا دين الأولين وعاداتهم وأخلاقهم..

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ بضم الخاء

واللام، بمعنى: إن هذا إلا عادة الأولين ودينهم، كما قال ابن عباس؛ لأنهم إنما عوتبوا على

البنيان الذي كانوا يتخذونه، وبطشهم بالناس بطش الجبابرة، وقلة شكرهم ربهم فيما أنعم

عليهم، فأجابوا نبيهم بأنهم يفعلون ما يفعلون من ذلك، احتذاء منهم سنة من قبلهم من

الأمم، واقتفاءً منهم آثارهم، فقالوا: ما هذا الذي نفعه إلا خُلُقُ الأولين، يعنون بالخلق:

عادة الأولين.

(١) انظر: التيسير، ص ١٦٦، وتحبير التيسير، ص ٤٨٨، والنشر: ٢ / ٣٣٥.

ويزيد ذلك بياناً وتصحيحاً لما اخترنا من القراءة والتأويل، قولهم: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ ﴾؛ لأنهم لو كانوا لا يقرُّون بأن لهم رباً يقدر على تعذيبهم ما قالوا: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ ﴾ بل كانوا يقولون: إن هذا الذي جئنا به يا هود إلا خلق الأولين، وما لنا من مُعَذِّبٍ يعذبنا، ولكنهم كانوا مقرين بالصانع، ويعبدون الآلهة، على نحو ما كان مشركو العرب يعبدونها، ويقولون إنها تقربنا إلى الله زلفى، فلذلك قالوا لهود وهم منكرون نبوته: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾، ثم قالوا له: ما هذا الذي نفعه إلا عادة من قبلنا وأخلاقهم، وما الله معذبنا عليه. كما أخبرنا -تعالى ذكره- عن الأمم الخالية قبلنا، أنهم كانوا يقولون لرسولهم: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.

### الرد: القراءتان متواترتان نقلاً.

وقيل: معنى القراءتين: الاختلاق، وهو الكذب<sup>(٢)</sup>.

وقيل: الخلق الكذب، كقوله: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقٌ ﴾ [ص، من الآية: ٧] وكقوله: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ ﴾ أي: خوضهم للكذب. والعرب تقول للخرافات: أحاديث الخلق قال: وأصل الخلق التقدير، وهاهنا أراد به: اختلاقهم وكذبهم<sup>(٣)</sup>.

فمعناه: اختلاق الأولين، وتخرصهم وكذبهم، من الكذبة قبلك، أن ثمَّ بعثاً، وحساباً، وعقاباً، فأنت على مناهجهم، كقوله: ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٣٧٧-٣٧٩.

(٢) انظر: الدر المصون: ٥٤١/٨.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٥٦٢/٢، وزاد المسير: ٣٤٤-٣٤٥/٣.

(٤) انظر: الهداية: ٥٣٣٦/٨، والوجيز للواحدى، ص ٧٩٣، والكشاف: ٣/٣٢٧، ومفاتيح الغيب:

٥٢٣/٢٤، وتفسير ابن جزى: ٩٤/٢، والخازن: ٣/٣٣٠، والبحر المحييط: ٨/١٨٠، وتفسير

النيسابوري: ٢٨٠/٥، والثعالبي: ٢٣٣/٤، وفتح القدير: ١٢٩/٤، وروح المعاني: ١١٠/١٠.

قال ابن عطية: « ﴿ خَلَقَ الْأَوَّلِينَ ﴾ بفتح الخاء وسكون اللام، وهي قراءة ابن مسعود، وعلقمة، والحسن، وهذا يحتمل وجهين، أحدهما: وما هذا الذي تزعمه إلا اختلاق الأولين من الكذبة قبلك وكذبهم، فأنت على منهاجهم. والثاني: أن يريدوا وما هذه البنية التي نحن عليها إلا البنية التي عليها الأولون حياة وموت وما ثم بعث ولا تعذيب.

وكل معنى مما ذكرته تحتمله كل قراءة، وروى علقمة عن ابن مسعود: ﴿إلا اختلاق الأولين﴾<sup>(١)</sup>.

وقال محمد الطاهر بن عاشور: « فالخَلَقُ -بفتح الخاء وسكون اللام- مصدر هو الإنشاء والتكوين، والخلق أيضاً مصدر خلق، إذا كذب في خبره، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾ [العنكبوت، من الآية: ١٧]. وتقول العرب: حدثنا فلان بأحاديث الخلق وهي الخرافات المفتعلة، ويقال له: اختلاق بصيغة الافتعال الدالة على التكلف والاختراع، قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا أُخْلِقُ ﴾ [ص، من الآية: ٧] وذلك أن الكاذب يخلق خبراً لم يقع.

فيجوز أن يكون المعنى أن ما تزعمه من الرسالة عن الله كذب، وما تخبرنا من البعث اختلاق، فالإشارة إلى ما جاء به صالح.

ويجوز أن يكون المعنى: أن حياتنا كحياة الأولين نحيا ثم نموت، فالكلام على التشبيه البليغ وهو كناية عن التكذيب بالبعث الذي حذرهم جزاءه في قوله: ﴿ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [الشعراء، الآية: ١٣٥] يقولون: كما مات الأولون ولم يبعث أحد منهم قط فكذلك نحيا نحن ثم نموت ولا نبعث. وهذا كقول المشركين ﴿ أَتَمُوتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الجاثية، من الآية: ٢٥] فالإشارة في قوله: ﴿ إِن هَذَا إِلَّا خَلَقَ الْأَوَّلِينَ ﴾ إلى الخلق الذي هم عليه، كما دل عليه المستثنى. فهذه أربعة معانٍ واثان ذم، وواحد ادعاء<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) المحرر الوجيز: ٢٣٩/٤.

(٢) التحرير والتنوير: ١٧٢/١٩ - ١٧٣. وانظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٥١٨، وتفسير القرطبي:

**– المبحث الخامس والعشرون: سورة القصص:**

وفيها مطلبان:

(٣١٨)

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أَوْفَىٰ مِثْلَ مَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ<sup>ع</sup> أَوْلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَفْرٍ نَجْمٌ ﴾ [الآية: ٤٨].

**تأصيل القراءة:** قرأ الكوفيون: ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ ﴾ بكسر السين وإسكان الحاء،

والباقون من العشرة: بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء: ﴿ سَاحِرَانِ ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بحذف الألف: ﴿ سِحْرَانِ ﴾، فقال:

« واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقراءته عامة قراء المدينة والبصرة: ﴿ قَالُوا سَاحِرَانِ ﴾

تَظَاهَرَا ﴾ بمعنى: أو لم يكفروا بما أوتي موسى من قبل، وقالوا له ولمحمد ﷺ في قول بعض المفسرين، وفي قول بعضهم: لموسى وهارون -عليهما السلام-، وفي قول بعضهم: لعيسى ومحمد: ساحران تعاونا.

وقرأ عامة قراء الكوفة: ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾ بمعنى: وقالوا للتوراة والفرقان في

قول بعض أهل التأويل، وفي قول بعضهم: للإنجيل والفرقان.

واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك على قدر اختلاف القراء في قراءته..

وقال آخرون: عنوا بالساحرين: عيسى ومحمدًا ﷺ..

\* حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٢، وتحبير التيسير، ص ٤٩٩، والنشر: ٢ / ٣٤١-٣٤٢.

قالت: ذلك أعداء الله اليهود للإنجيل والفرقان، فمن قال: ﴿سَاحِرَانِ﴾ فيقول: محمد، وعيسى ابن مريم.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ بمعنى: كتاب موسى وهو التوراة، وكتاب عيسى وهو الإنجيل. وإنما قلنا: ذلك أولى القراءتين بالصواب؛ لأن الكلام من قبله جرى بذكر الكتاب، وهو قوله: ﴿قَالُوا لَوْلَا أَوْتِيَتْ مِثْلَ مَا أَوْتِيَ مُوسَى﴾ والذي يليه من بعده ذكر الكتاب، وهو قوله: ﴿فَأَتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ﴾ [القصص، من الآية: ٤٩] فالذي بينهما بأن يكون من ذكره أولى وأشبه بأن يكون من ذكر غيره.

وإذ كان ذلك هو الأولى بالقراءة، فمعلوم أن معنى الكلام: قل يا محمد أو لم يكفر هؤلاء اليهود بما أوتي موسى من قبل؟. وقالوا لِمَا أوتي موسى من الكتاب، وما أوتيته أنت: سحران تعاونا؟<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان متواترتان نقلاً، ولكل منهما وجهها في اللغة والمعنى.

فأما وجه من قرأ بالألف ﴿سَاحِرَانِ﴾: ففيها ثلاثة أقوال:

أحدها: موسى ومحمد -عليهما السلام-، وهذا قول مشركي العرب، وبه قال ابن عباس والحسن.

الثاني: موسى وهارون -عليهما السلام-، وهذا قول اليهود لهما في ابتداء الرسالة، قاله ابن جبير ومجاهد. فيكون الكلام احتجاجاً عليهم. وهذا يدل على أن المحذوف في قوله: ﴿وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُمُ مُّصِيبَةٌ﴾ [القصص، من الآية: ٤٧] لما جددنا بعثة الرسل، لأن اليهود

(١) تفسير الطبري: ٥٨٨/١٩-٥٩٠.

اعترفوا بالنبوات، ولكنهم حرفوا وغيروا واستحقوا العقاب، فقال: قد أكملنا إزاحة عذرهم ببعثة محمد ﷺ.

الثالث: عيسى ومحمد ﷺ، فعلى هذا هو من قول اليهود الذين لم يؤمنوا بنبينا ﷺ، وبه قال قتادة.

واحتج من قرأ بالألف بقوله تعالى: ﴿تَظَاهَرَا﴾ تعاونا، والتظاهر يكون بالناس<sup>(١)</sup>. واختاره أبو حاتم؛ لأن معنى التظاهر بالناس وأفعالهم أشبه منه بالكتب، كما قال عز وجل: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم، من الآية: ٤]، وقال: ﴿وَتَظَاهَرَا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ﴾ [المتحنة، من الآية: ٩]، فأسند التظاهر إلى الناس، فكذلك أسندوه هنا إلى الرجلين.

قال اليزيدي: السحران كيف يتظاهران؟ إنما يعني موسى وهارون<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/٦١١-٦١٢، وابن أبي زمنين: ٣/٣٢٨، والثعلبي: ٧/٢٥٣، والهداية: ٨/٥٥٤٤، وتفسير الماوردي: ٤/٢٥٦، والوجيز للواحدى، ص ٨٢٠، والمحرر الوجيز: ٤/٢٩٠، وتفسير القرطبي: ١٣/٢٩٤، وابن جزى: ٢/١١٥، والخازن: ٣/٣٦٧، والبحر المحيط: ٨/٣١٢، وتفسير النيسابوري: ٥/٣٥٠، والثعالبي: ٤/٢٧٤.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٥٤٧، وتفسير الثعلبي: ٧/٢٥٣، والبغوي: ٣/٥٣٧، ومفاتيح الغيب: ٢٤/٦٠٦.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّا لَهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ

خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾. [الآية: ٦٠]. (٣١٩)

**تأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو: ﴿ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ بالياء، والباقون من العشرة: ﴿ أَفَلَا

تَعْقِلُونَ ﴾ بالتاء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الشوكاني قراءة الجمهور: ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ بالخطاب<sup>(٢)</sup>، وجعل الزمخشري

والألوسي قراءة الياء أبلغ في الموعظة.

فقال الشوكاني: « قرأ أبو عمرو: ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ بالتحية، وقرأ الباقون: بالفوقية على

الخطاب، وقراءتهم أرجح؛ لقوله: ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال الزمخشري: « وقرئ: ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ بالياء، وهو أبلغ في الموعظة »<sup>(٤)</sup>.

وقال الألوسي: « وهو أبلغ في الموعظة؛ لإشعاره بأنهم لعدم عقلهم لا يصلحون

للخطاب، فالالتفات هنا لعدم الالتفات؛ زجرًا لهم »<sup>(٥)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالياء والتاء - متواترتان نقلاً.

ووجه القراءة بالياء: على معنى: قل لهم يا محمد: ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾، ثم قال: ﴿ أَفَلَا

يَعْقِلُونَ ﴾ على معنى الخبر عنهم<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٢، وتحبير التيسير، ص ٤٩٩، والنشر: ٢ / ٣٤٢.

(٢) تقديم الشوكاني في الذكر هنا لأن صيغة الترجيح عنده أظهر.

(٣) فتح القدير: ٤ / ٢٠٩.

(٤) الكشف: ٣ / ٤٢٥، وانظر: تفسير البيضاوي: ٤ / ١٨٢.

(٥) روح المعاني: ١٠ / ٣٠٦.

(٦) انظر: تفسير السمرقندي: ٢ / ٦١٥، والحجة لابن زنجلة، ص ٥٤٨.

وقيل: على الالتفات<sup>(١)</sup>، فهو إعراض عن خطابهم وخطاب لغيرهم؛ لسوء صنيعهم،  
 كأنه قال: انظروا إلى هؤلاء وسخافة عقولهم<sup>(٢)</sup>.

وقيل: الالتفات عن خطابهم؛ لتعجب المؤمنين من حالهم.

وقيل: لأنهم لما كانوا لا يعقلون نزلوا منزلة الغائب لبعدهم عن مقام الخطاب<sup>(٣)</sup>. والله  
 أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٨/٦٨٨، وتفسير أبي السعود: ٧/٢٠، وروح المعاني: ١٠/٣٠٦.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/٣١٧.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ٢٠/١٥٤.



## – المبحث السادس والعشرون: سورة العنكبوت:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ

الْحَكِيمُ ﴾ [الآية: ٤٢]. (٣٢٠)

**نأصيل القراءة:** قرأ عاصم وأبو عمرو ويعقوب: ﴿ مَا يَدْعُونَكَ ﴾ بالياء، والباقون

من العشرة: ﴿ مَا تَدْعُونَ ﴾ بالتاء<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالياء في ﴿ مَا يَدْعُونَ ﴾ فقال:

« اختلف القراء في قراءة قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ ﴾. فقرأته عامة قراء الأمصار:

﴿ تَدْعُونَ ﴾ بالتاء، بمعنى: الخطاب لمشركي قريش، ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾ أيها الناس ﴿ يَعْلَمُ مَا

تَدْعُونَ ﴾ إِلَيْهِ ﴿ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾. وقرأ ذلك أبو عمرو: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ ﴾

بالياء، بمعنى: الخبر عن الأمم، إن الله يعلم ما يدعوا هؤلاء الذين أهلكتهم من الأمم ﴿ مِنْ دُونِهِ مِنْ

شَيْءٍ ﴾.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأ بالتاء؛ لأن ذلك لو كان خبراً عن

الأمم الذين ذكر الله أنه أهلكتهم، لكان الكلام: إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا كَانُوا يَدْعُونَ؛ لأن القوم في

حال نزول هذا الخبر على نبي الله لم يكونوا موجودين، إذ كانوا قد هلكوا فبادوا، وإنما يقال:

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ ﴾ إذا أريد به الخبر عن موجودين، لا عمّن قد هلك<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٤، وتحبير التيسير، ص ٥٠٢، والنشر: ٣٤٣/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٣٩/٢٠.

**الرد:** القراءتان - بالياء والتاء - متواترتان نقلاً.

ووجه القراءة بالياء: حملاً على ما قبله، لقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ولذا ذكر الأمام قبلها<sup>(٢)</sup>. واختاره أبو عبيد لذلك<sup>(٣)</sup>.

وقيل: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ هذه كلمة تهديد، يعني: يعلم بعقوبتهم.

وقيل: إن الله يعلم أن الآلهة لا شفاعة لهم ولا قدرة، وأن مثلهم في قلة غنائه عنكم مثل بيت العنكبوت في قلة غنائه عنها<sup>(٤)</sup>.

وفسر أبو السعود على قراءة عاصم فقال: « ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ على إضمار القول، أي: قل للكفرة إن الله.. الخ و ﴿مَا﴾ استفهامية منصوبة بـ ﴿يَدْعُونَ﴾ معلقة ليعلم و ﴿مِنْ﴾ للتبيين أو نافية، و (من) مزيدة، و ﴿شَيْءٍ﴾ مفعول ﴿يَدْعُونَ﴾، أو مصدرية، و ﴿شَيْءٍ﴾ عبارة عن المصدر، أو موصولة مفعول ليعلم ومفعول ﴿يَدْعُونَ﴾ عائده المحذوف.

وقرئ ﴿تَدْعُونَ﴾ بالتاء والكلام على الأولين تجهيل لهم، وتأکید للمثل وعلى الأخيرين وعيد لهم<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٥٥٢، وتفسير البيضاوي: ٤/١٩٥، وروح المعاني: ١٠/٣٦٦.

(٢) انظر: تفسير البغوي: ٣/٥٥٧.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ٧/٢٨٠، والقرطبي: ١٣/٣٤٦، وفتح القدير: ٤/٢٣٦.

(٤) انظر: تفسير السمرقندي: ٢/٦٣٤، والهداية: ٩/٥٦٣٠-٥٦٣١.

(٥) تفسير أبي السعود: ٧/٤١.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَنَّوْا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾.

(٣٢١)

[الآية: ٦٦].

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وقالون وحمة والكسائي وخلف: ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ بإسكان اللام، وقرأ الباقون من العشرة: بكسرها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بسكون اللام في: ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾، فقال:

« ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ : اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة: ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ بكسر اللام، بمعنى: وكي يتمتعوا آتيانهم ذلك.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ بسكون اللام، على وجه الوعيد والتوبيخ، أي: اكفروا فإنكم سوف تعلمون ماذا يلقون من عذاب الله بكفرهم به.

وأولى القراءتين عندي في ذلك بالصواب: قراءة من قرأه بسكون اللام، على وجه التهديد والوعيد؛ وذلك أن الذين قرؤوه بكسر اللام زعموا أنهم إنما اختاروا كسرها عطفاً بها على اللام التي في قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾، وأن قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ لما كان معناه: كي يكفروا، كان الصواب في قوله: ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ أن يكون: وكي يتمتعوا، إذ كان عطفاً على قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ عندهم. وليس الذي ذهبوا من ذلك بمذهب؛ وذلك لأن لام قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ صلحت أن تكون بمعنى كي؛ لأنها شرط، لقوله: إذا هم يشركون بالله كي يكفروا بما آتيناهم من النعم، وليس ذلك كذلك في قوله: ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾؛ لأن إشراكهم بالله كان كفرًا بنعمته، وليس إشراكهم به تمتعًا بالدنيا، وإن كان الإشراك به يسهل لهم سبيل التمتع بها، فإذا كان ذلك كذلك فتوجيهه إلى معنى الوعيد أولى وأحق من توجيهه إلى معنى: وكي يتمتعوا.

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٤، وتحبير التيسير، ص ٥٠٣، والنشر: ٢/ ٣٤٤.

وبعد فقد ذُكِرَ أن ذلك في قراءة أبيّ: ﴿وَتَمَتَّعُوا﴾، وذلك دليل على صحة من قرأه بسكون اللام بمعنى الوعيد<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بكسر اللام وإسكانها - متواترتان نقلاً.

واختار أبو عبيد القراءة بالكسر؛ لكون الكلام نسقاً<sup>(٢)</sup>.

أما وجه القراءة بكسر اللام: فيجوز أن تكون لام كي<sup>(٣)</sup>، والتقدير: لكي يكفروا، ولكي يتمتعوا، فيكون معنى الكلام: إذا هم يشركون ليكفروا وليتمتعوا<sup>(٤)</sup>.

فيكون المعنى: أي: لا فائدة لهم في الإشراف إلا الكفر والتمتع بما يستمتعون به في العاجلة من غير نصيب في الآخرة<sup>(٥)</sup>.

وقيل: المعنى: أنهم يعودون إلى شركهم ليكونوا - بالعود إلى شركهم - كافرين بنعمة النجاة، قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير، على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة: إذا أنجاهم الله أن يشكروا نعمة الله في إنجائهم، ويجعلوا نعمة النجاة ذريعة إلى ازدياد الطاعة، لا إلى التمتع والتلذذ<sup>(٦)</sup>.

وقيل: « أي: يشركون ليكون إشرافهم كفرًا بنعمة الإنجاء، وليتمتعوا بسبب الشرك

(١) تفسير الطبري: ٦١ / ٢٠.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٢٨٩ / ٧.

(٣) انظر: تفسير السمرقندي: ٦٤٠ / ٢، والحجة لابن زنجلة، ص ٥٥٥، والبغوي: ٥٦٧ / ٣، والكشاف:

٤٦٤ / ٣، ومفاتيح الغيب: ٧٦ / ٢٥، وتفسير القرطبي: ٣٦٣ / ١٣، والبيضاوي: ١٩٩ / ٤،

والنسفي: ٦٨٦ / ٢، والبحر المحيط: ٣٦٦ / ٨، والدر المصون: ٢٧ / ٩، وفتح القدير: ٢٤٤ / ٤.

(٤) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٥٥٥، وزاد المسير: ٤١٣ / ٣.

(٥) انظر: تفسير البغوي: ٥٦٧ / ٣.

(٦) انظر: الكشاف: ٤٦٤ / ٣.

فسوف يعلمون بوبال عملهم حين زوال أملهم»<sup>(١)</sup>.

« وسئل أبو عمرو عن هذه اللام فقال: اقرأ ما قبلها: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾، ﴿وَلِيَتَمَنَّعُوا﴾ مثلها»<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن تكون اللام لام أمر<sup>(٣)</sup> بمعنى الوعيد كالأول، والعرب لها في الأمر لغتان: الكسر على أصل الابتداء، والإسكان للتخفيف<sup>(٤)</sup>.

قال النحاس: « ويجوز أن تكون لام أمر؛ لأن أصل لام الأمر الكسر، إلا أنه أمر فيه معنى التهديد»<sup>(٥)</sup>.

« أي: اكفروا بما أعطيناكم من النعمة والنجاة من البحر وتمتعوا. ودليل هذا قراءة أبي ﴿وتمتعوا﴾»<sup>(٦)</sup>.

فإن كان يعتقد أن اللام الأولى للأمر فقد عطف أمراً على مثله، وإن كان يعتقد أنها للعلة، فيكون قد عطف كلاماً على كلام»<sup>(٧)</sup>.

ثبت بهذا تعاضد القراءتين في المعنى، وقوته وراثته عليهما أولى من تفسيره على إحداهما وغمز الأخرى. والله أعلم.

(١) مفاتيح الغيب: ٧٦/٢٥.

(٢) الحجة لابن زنجلة، ص ٥٥٥.

(٣) انظر: الكشاف: ٤٦٤/٣، ومفاتيح الغيب: ٧٦/٢٥، وتفسير القرطبي: ٣٦٣/١٣، والبيضاوي:

١٩٩/٤، والنسفي: ٦٨٦/٢، والبحر المحيط: ٣٦٧/٨، والدر المصون: ٢٧/٩، وفتح القدير:

٢٤٤/٤، وروح المعاني: ١٤/١١.

(٤) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٥٥٥.

(٥) إعراب القرآن: ١٧٧/٣.

(٦) تفسير القرطبي: ٣٦٣/١٣.

(٧) الدر المصون: ٢٧/٩.

## – المبحث السابع والعشرون: سورة الأحزاب:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ

يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾. [الآية: ٣٠]. (٣٣٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وابن عامر: بالنون وكسر العين وتشديدها من غير ألف:

﴿يُضَعِّفُ لَهَا﴾، و﴿الْعَذَابَ﴾ بالنصب.

والباقون من العشرة: بالياء وفتح العين وأثبتوا قبلها الألف، ورفع العذاب: ﴿يُضَعِّفُ

لَهَا الْعَذَابَ﴾. وشدد أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب العين، وحذفوا الألف قبلها:

﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ﴾<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالياء وحذف الألف ﴿يُضَعِّفُ﴾ ورفع

﴿الْعَذَابَ﴾، فقال:

«واختلفت القراء في قراءة ذلك. فقرأته عامة قراء الأمصار: ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ﴾

بالألف، غير أبي عمرو فإنه قرأ ذلك: ﴿يُضَعِّفُ﴾ بتشديد العين تأولاً منه في قراءته ذلك أن

(يضعف) بمعنى: تضعيف الشيء مرة واحدة، وذلك أن يجعل الشيء شيئين، فكأن معنى

الكلام عنده: أن يجعل عذاب من يأتي من نساء النبي ﷺ بفاحشة مبينة في الدنيا والآخرة،

مثلي عذاب سائر النساء غيرهن، ويقول: إن ﴿يُضَعِّفُ﴾ بمعنى أن يجعل إلى الشيء مثله،

حتى يكون ثلاثة أمثاله، فكأن معنى من قرأ: ﴿يُضَعِّفُ﴾ عنده كان أن عذابها ثلاثة أمثال

عذاب غيرها من النساء من غير أزواج النبي ﷺ، فلذلك اختار: ﴿يُضَعِّفُ﴾ على

﴿يُضَعِّفُ﴾، وأنكر الآخرون الذين قرؤوا ذلك ﴿يُضَعِّفُ﴾ ما كان يقول ذلك،

(١) انظر: التيسير، ص ١٧٩، وتحبير التيسير، ص ٥١٢، والنشر: ٣٤٨/٢.

ويقولون: لا نعلم بين: ﴿يُضَعَّفُ﴾ و﴿يُضَعَّفُ﴾ فرقاً.

والصواب من القراءة في ذلك: ما عليه قراء الأمصار، وذلك ﴿يُضَعَّفُ﴾.

وأما التأويل الذي ذهب إليه أبو عمرو فتأويل لا نعلم أحداً من أهل العلم ادّعاه غيره، وغير أبي عبيدة معمر بن المثنى، ولا يجوز خلاف ما جاءت به الحجة مجمعة عليه بتأويل لا برهان له من الوجه الذي يجب التسليم له<sup>(١)</sup>.

**الرد:** هذه القراءات كلها متواتر من حيث الرواية، ولكل منها وجهه في العربية والمعنى.

فأما قراءة أبي عمرو: ﴿يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ بالياء والتشديد، و﴿الْعَذَابُ﴾ بالرفع على ما لم يسم فاعله فكان أبو عمرو يقول: إنما اخترت التشديد في هذا الحرف فقط لقوله ﴿ضَعْفَيْنِ﴾.

وأما قراءة ابن كثير وابن عامر: ﴿نُضَعَّفُ﴾ بالنون وتشديد العين وكسرها: فعلى أن الله -عز وجل- يخبر عن نفسه، و﴿الْعَذَابُ﴾ بالنصب لأنه مفعول به.

وأما قراءة الباقيين: ﴿يُضَعَّفُ﴾ بالياء والألف، و﴿الْعَذَابُ﴾ بالرفع: فإن العرب تقول ضَاعَفْتُ وَضَعَفْتُ لغتان<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) تفسير الطبري: ٢٠ / ٢٥٥.

(٢) انظر: حجة ابن زنجلة، ص ٥٧٥.

## – المبحث الثامن والعشرون: سورة الصافات:

وفيها مطالب:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَا الْأَعْلَىٰ وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾. [الآية: ٨]

(٣٣٣)

**تأصيل القراءة:** قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ بتشديد السين والميم، وقرأ الباقون من العشرة: بإسكان السين وتخفيف الميم<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجَّح الإمام الطبري القراءة بالتخفيف في: ﴿يَسْمَعُونَ﴾، وجعل ابن عطية المعنى على قراءة التخفيف هو الصحيح، وتابعه القرطبي، وجعل ابن جزي قراءة التخفيف أرجح.

فقال الطبري: « وقوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَا الْأَعْلَىٰ﴾ : اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة، وبعض الكوفيين: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ بتخفيف السين، من: ﴿يَسْمَعُونَ﴾، بمعنى: أنهم يتسمعون ولا يسمعون.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين بعد ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ بمعنى: لا يتسمعون، ثم أدغموا التاء في السين فشددوها.

وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه بالتخفيف؛ لأن الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه: أن الشياطين قد تتسمع الوحي، ولكنها تُرْمَى بالشهب؛ لئلا تسمع.

\* ذكر رواية بعض ذلك: حدثنا أبو كريب، قال: ثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٦، وتحبير التيسير، ص ٥٢٨، والنشر: ٣٥٦/٢.



إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كانت للشياطين مقاعد في السماء، قال: فكانوا يسمعون الوحي، قال: وكانت النجوم لا تجري، وكانت الشياطين لا ترمى، قال: فإذا سمعوا الوحي نزلوا إلى الأرض، فزادوا في الكلمة تسعاً، قال: فلما بعث رسول الله ﷺ جعل الشيطان إذا قعد مقعده جاء شهاب، فلم يُخطه حتى يحرقه، قال: فشكوا ذلك إلى إبليس، فقال: ما هو إلا لأمر حدث، قال: فبعث جنوده، فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلي بين جبلي نخلة؛ قال أبو كريب: قال وكيع: يعني بطن نخلة، قال: فرجعوا إلى إبليس فأخبروه، قال: فقال هذا الذي حدث<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: «وقرأ جمهور القراء والناس: ﴿يَسْمَعُونَ﴾ بسكون السين وتخفيف الميم، وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص وابن عباس بخلاف عنه، وابن وثاب، وعبد الله بن مسلم، وطلحة، والأعمش: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ بشد السين والميم بمعنى: لا يتسمعون.

فيتنفي على القراءة الأولى سمعهم، وإن كانوا يتسمعون، وهو المعنى الصحيح، ويعضده قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء، من الآية: ٢١٢]، وينتفي على القراءة الآخرة أن يقع منهم استماع أو سماع<sup>(٣)</sup>.  
وتابعه القرطبي<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن جزى: «الضمير في ﴿يَسْمَعُونَ﴾ للشياطين، و﴿الْمَلَا الْأَعْلَى﴾ هم الملائكة

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٢٨٣-٢٨٤، برقم (٢٤٨٢)، والترمذي: ٢٨٥/٥، برقم (٣٣٢٤)،

وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) تفسير الطبري: ١١/٢١-١٢.

(٣) المحرر الوجيز: ٤/٤٦٦.

(٤) انظر: تفسير القرطبي: ١٥/٦٥.

الذين يسكنون في السماء. وقرأ حفص وعاصم وحمزة: ﴿يَسْمَعُونَ﴾ بتشديد السين والميم، ووزنه (يتفعلون) والسمع طلب السماع، فنفي السماع على القراءة الأولى، ونفي طلبه على القراءة بالتشديد، والأول أرجح<sup>(١)</sup>؛ لقوله: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُونَ﴾، ولأن ظاهر الأحاديث أنهم يستمعون لكنهم لا يسمعون شيئاً منذ بعث محمد ﷺ؛ لأنهم يرمون بالكواكب<sup>(٢)</sup>.

### الرد: القراءتان- بالتشديد والتخفيف- متواترتان نقلاً.

ووجه القراءة بالتشديد: أن أصله: يتسمعون، فأدغمت التاء في السين، لقرب المخرجين، ولاشتراكهما في الهمس<sup>(٣)</sup>، والتسمع: تطلب السماع وتكلفه، يقال: تسمع سمع أو لم يسمع<sup>(٤)</sup>.

فمعناه: أنهم مُنِعُوا مِنَ السَّمْعِ وَمِنَ التَّسْمَعِ، وَإِذَا مُنِعُوا مِنَ التَّسْمَعِ فَهَمَّ عَنِ السَّمْعِ أَعْظَمَ مَنَعًا. فَالتَّسْمَعُ فِي النَّفْيِ أَبْلَغُ<sup>(٥)</sup>.

« وحتجتهم في أنهم منعوا من التسمع: الأخبار التي وردت عن أهل التأويل بأنهم كانوا يتسمعون الوحي فلما بعث رسول الله ﷺ رموا بالشهب ومُنِعُوا<sup>(٦)</sup> ».

(١) يعني: قراءة التخفيف.

(٢) تفسير ابن جزي: ١٨٩/٢.

(٣) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٦٠٦، وتفسير السمرقندي: ١٣٧/٣، والثعلبي: ١٤٠/٨، وزاد المسير: ٥٣٦/٣، ومفاتيح الغيب: ٣٢٠/٢٦، والبحر المحيط: ٩٢/٩، والجلالين، ص ٥٨٧، وتفسير أبي السعود: ١٨٥/٧.

(٤) انظر: الكشف: ٣٥/٤، ومفاتيح الغيب: ٣٢٠/٢٦، وتفسير البيضاوي: ٦/٥، والنسفي: ١١٧/٣، والنيسابوري: ٥٥٥/٥.

(٥) انظر: الهداية: ٦٠٨٢/٩، ومفاتيح الغيب: ٣٢٠/٢٦.

(٦) الحجة لابن زنجلة، ص ٦٠٦.

والتنصيص على كونهم معزولين عن السمع لا يمنع من كونهم معزولين أيضاً عن التسمع، بدلالة هذه الآية، بل هو أقوى في ردع الشياطين ومنعهم من استماع أخبار السماء، فإن الذي منع من الاستماع فبأن يكون ممنوعاً من السمع أولى<sup>(١)</sup>.

واختار أبو عبيد القراءة بالتشديد، وقال: (لو كان مخففاً لم يتعد بـ إلى؛ لأن العرب تقول: تَسَمَّعْتُ إلى فلان، ويقولون سَمِعْتُ فلاناً، ولا يكادون يقولون سمعت إلى فلان)<sup>(٢)</sup>.

وقيل: القراءتان بمعنى.

قال محمد الطاهر بن عاشور: « فالمراد التسمع المباشر، وهو الذي يتهيأ له إذا بلغ المكان الذي تصل إليه أصوات الملائ الأعلى، أي أنهم يدحرون قبل وصولهم المكان المطلوب، والقراءتان في معنى واحد. وما نقل عن أبي عبيد من التفرقة بينهما في المعنى والاستعمال لا يصح<sup>(٣)</sup> ».

وحاصل معنى القراءتين: أن الشهب تحول بين الشياطين وبين أن يسمعوا شيئاً من الملائ الأعلى، وقد كانوا قبل البعثة المحمدية ربما اختطفوا الخطفة فألقوها إلى الكهان فلما بعث الله محمداً ﷺ ملئت السماء حرساً شديداً وشهباً، وكان الرجم في الجاهلية أخف، وروي في هذا المعنى أحاديث صحاح مضمونها: أن الشياطين كانت تصعد إلى السماء فتقعد للسمع واحداً فوق آخر، يتقدم الأجر نحو السماء ثم الذي يليه فيقضي الله تعالى الأمر في الأمور في الأرض، فيتحدث به أهل السماء، فيسمعه منهم ذلك الشيطان الأدنى، فيلقيه إلى الذي تحته، فربما أحرقه شهاب وقد ألقى الكلام، وربما لم يحرقه جملة فيُنزِلُ تلك الكلمة إلى الكهان فيكذبون معها مائة كذبة، فتصدق تلك الكلمة، فيصدق الجاهلون الجميع، فلما جاء

(١) انظر: مفاتيح الغيب: ٢٦ / ٣٢٠.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٨ / ١٤٠، ومفاتيح الغيب: ٢٦ / ٣٢٠، والدر المصون: ٩ / ٢٩٣.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٣ / ٩٢.

الله تعالى بالإسلام حُرِّسَت السماء بشدة فلم يفلت شيطان سمع بته، ويروى أنها لا تسمع شيئاً الآن، والكواكب الراجمة هي التي يراها الناس تَنْقُضُ منقضية.

فالشهب كانت موجودة من قبل وكانت لا تحول بين الشياطين وبين تلقف أخبار مُقَطَّعة من الملائ الأعلَى فلما بعث محمد ﷺ حُرِّمَتُ الشياطين من ذلك<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز: ٤/٤٦٦، والتحرير والتنوير: ٢٣/٩٢.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَئُ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ آيَاتٍ أُذَبِّحُكَ فَأَنْظُرُ

مَاذَا تَرَى<sup>١</sup> قَالَ يَتَأْتٍ أَفْعَلٌ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّارِبِينَ ﴿٣٣٤﴾ [الآية: ١٠٢].

**تأصيل القراءة:** قرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿مَاذَا تُرِي﴾ بضم التاء وكسر الراء كسرة خالصة، يجعلونه فعلاً رباعياً، والباقون من العشرة: بفتحها، يجعلونه فعلاً ثلاثياً: ﴿تَرَى﴾، وأبو عمرو: يميل فتحة الراء، وورش: بين بين على أصلهما، والباقون: بإخلاص فتحها<sup>(١)</sup>.

والقراءة بضم التاء مروية عن: «ابن مسعود، والأسود بن يزيد، وابن وثاب، وطلحة، والأعمش، ومجاهد»<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بفتح التاء من ﴿تَرَى﴾ فقال:

«قوله: ﴿فَأَنْظُرُ مَاذَا تَرَى﴾: اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿مَاذَا تَرَى﴾. فقرأته عامة قراء أهل المدينة والبصرة، وبعض قراء أهل الكوفة: ﴿فَأَنْظُرُ مَاذَا تَرَى﴾ بفتح التاء، بمعنى: أي شيء تأمر، أو: فانظر ما الذي تأمر.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة: ﴿مَاذَا تُرِي﴾ بضم التاء، بمعنى: ماذا تشير، وماذا تُري من صبرك أو جزعك من الذبح؟.

والذي هو أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه: ﴿مَاذَا تَرَى﴾

بفتح التاء، بمعنى: ماذا ترى من الرأي»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٦-١٨٧، وتحبير التيسير، ص ٥٢٩، والنشر: ٢/٣٥٧.

(٢) المحرر الوجيز: ٤/٤٨١.

(٣) تفسير الطبري: ٢١/٧٥.

**الرد:** القراءتان - ﴿تُرِي﴾ و ﴿تَرَى﴾ - متواترتان نقلاً، ولكل منهما وجهها الصحيح في اللغة والمعنى.

فوجه القراءة بضم التاء وكسر الراء: أي: « ماذا ترينيه وما تبديه لأنظر فيه؟ »<sup>(١)</sup>.

وقيل: أي: ما تريني إياه من صبرك واحتمالك، والمفعولان محذوفان، أو: ماذا تريني من صبرك أو جزعك، قاله الفراء<sup>(٢)</sup>. وقيل: « ماذا تريني من امتثال أو عدمه »<sup>(٣)</sup>.

وقيل: (ماذا) كالشيء الواحد مفعول ثانٍ لـ ﴿تَرَى﴾، والمفعول الأول محذوف<sup>(٤)</sup>.

وقيل: أي ماذا تشير؟<sup>(٥)</sup>. « وإنما جاز أن يُؤامِر ابنه في المضي لأمر الله؛ لأنه أحب أن يعلم صبره على أمر الله وعزمه على طاعته »<sup>(٦)</sup>.

قال النحاس: « وأنكر أبو عبيد ﴿تُرِي﴾ وقال: إنما يكون هذا من رؤية العين خاصة. وكذا قال أبو حاتم.

وهذا غلط، هذا يكون من رؤية العين وغيرها، وهو مشهور، يقال: أريت فلاناً الصواب، وأرَيْتَه رشده، وهذا ليس من رؤية العين »<sup>(٧)</sup>.

(١) البحر المحيط: ١١٧/٩.

(٢) انظر: معاني القرآن: ٣٩٠/٢، والهداية: ٦١٣٧/٩، وزاد المسير: ٥٤٨/٣، ومفاتيح الغيب:

٣٥٠/٢٦، وتفسير القرطبي: ١٠٣/١٥.

(٣) التحرير والتنوير: ١٥١/٢٣.

(٤) انظر: تفسير السمعي: ٤٠٧/٤، والدر المصون: ٣٢٢/٩، وفتح القدير: ٤٦٤/٤، وروح المعاني:

١٢٣/١٢.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي: ١٥٦/٨، والهداية: ٦١٣٧/٩، والسمعي: ٤٠٧/٤، والبغوي: ٣٧/٤، وزاد

المسير: ٥٤٨/٣، ومفاتيح الغيب: ٣٥٠/٢٦، وتفسير القرطبي: ١٠٣/١٥.

(٦) تفسير الثعلبي: ١٥٦/٨.

(٧) معاني القرآن: ٢٩٢/٣.

قال مكّي: « وغلط أبو عبيد وأبو حاتم في هذا فجعله من رؤية العين، وليس كذلك، إنما هو في معنى الرأي. تقول أريت فلاناً الصواب وأريته رشده »<sup>(١)</sup>.

وأما وجه قراءة فتح التاء والراء فهو على ما ذكره الطبري رحمته الله من الرأي. والله أعلم.

---

(١) الهداية: ٩/٦١٣٧-٦١٣٨.

**المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الآية: ١٢٣]. (٣٢٥)

وقوله تعالى: ﴿ سَلَّمَ عَلَيَّ إِِلَ يَاسِينَ ﴾ [الآية: ١٣٠]. (٣٢٦)

**نأصيل القراءة:** قرأ ابن عامر بخلاف عنه: ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ ﴾ بحذف الهمزة، والباقون من العشرة: بتحقيقها.

وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب: ﴿ عَلَيَّ آلِ يَاسِينَ ﴾ منفصلاً، مثل: آل محمد، وكذا رسم في جميع المصاحف، والباقون من العشرة: بكسر الهمزة وإسكان اللام متصلاً<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري قراءة ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ ﴾ بحذف الهمزة، وقراءة: ﴿ آلِ يَاسِينَ ﴾ منفصلاً. فقال:

« واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ سَلَّمَ عَلَيَّ إِِلَ يَاسِينَ ﴾. فقرأته عامة قراء مكة والبصرة والكوفة: ﴿ سَلَّمَ عَلَيَّ إِِلَ يَاسِينَ ﴾ بكسر الألف من ﴿ إِِلَ يَاسِينَ ﴾، فكان بعضهم يقول: هو اسم إلياس، ويقول: إنه كان يُسمى باسمين: إلياس، وإلياسين، مثل إبراهيم، وإبراهيم، يُستشهد على ذلك أن ذلك كذلك: بأن جميع ما في السورة من قوله: ﴿ سَلَّمَ ﴾ فإنه سلام على النبي الذي ذكر دون آله، فكذلك إلياسين، إنما هو سلام على إلياس دون آله.

وكان بعض أهل العربية يقول: (إلياس): اسم من أسماء العبرانية، كقولهم: إسماعيل وإسحاق، والألف واللام منه، ويقول: لو جعلته عربياً من (الإلس)، فتجعله (إفعالاً) مثل الإخراج، والإدخال أجري، ويقول: قال: ﴿ سَلَّمَ عَلَيَّ إِِلَ يَاسِينَ ﴾، فتجعله بالنون، والعجمي من الأسماء قد تفعل به هذا العرب، تقول: ميكال وميكائيل وميكائل، وهي في بني أسد تقول: هذا إسماعين قد جاء، وسائر العرب باللام..

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٧، وتحبير التيسير، ص ٥٢٩، والنشر: ٣٥٧/٢ - ٣٦٠.



وإن شئت ذهبت بـ(إلياسين) إلى: أن تجعله جمعاً، فتجعل أصحابه داخلين في اسمه، كما تقول لقوم رئيسهم المهلب: قد جاءتكم المهالبة والمهلبون، فيكون بمنزلة قولهم: الأشعرين بالتخفيف، والسعدين بالتخفيف، وشبهه، قال الشاعر:

أنا ابنُ سَعْدٍ سَيِّدِ السَّعْدِيْنَ<sup>(١)</sup> ...

وقرأ ذلك عامة قراء المدينة: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ آلِ يَاسِينَ﴾ بقطع ﴿آلٍ﴾ من ﴿يَاسِينَ﴾، فكان بعضهم يتأول ذلك بمعنى: سلام على آل محمد.

وذكر عن بعض القراء أنه كان يقرأ قوله: ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾ بترك الهمز في ﴿إِلْيَاسَ﴾، ويجعل (الألف واللام) داخلتين على (ياس) للتعريف، ويقول: إنما كان اسمه (ياس) أدخلت عليه (ألف ولام)، ثم يقرأ على ذلك: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ آلِ يَاسِينَ﴾.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأه: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ آلِ يَاسِينَ﴾ بكسر ألفها، على مثال: إدراسين؛ لأن الله -تعالى ذكره- إنما أخبر عن كل موضع ذكر فيه نبياً من أنبيائه صلوات الله عليهم في هذه السورة بأن عليه سلاماً لا على آله، فكذلك السلام في هذا الموضع، ينبغي أن يكون على ﴿إِلْيَاسَ﴾ كسلامه على غيره من أنبيائه، لا على آله، على نحو ما بينا من معنى ذلك..

وفي قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿سَلَامٌ عَلَيَّ إِدْرَاسِينَ﴾ دلالة واضحة على خطأ قول من قال: عنى بذلك سلام على آل محمد، وفساد قراءة من قرأ: ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾ بوصل النون من ﴿إِنَّ﴾ بـ﴿الْيَاسَ﴾، وتوجيه (الألف واللام) فيه إلى أنهما أدخلتا تعريفاً للاسم الذي هو

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة ابن العجاج، نسبه له: صاحب الكتاب: ١٥٣/٢، والقيسي في إيضاح شواهد الإيضاح: ٤١٦/١. وذكره بلا نسبة: المبرد في المقتضب: ٢٢٣/٢، والزمخشري في المفصل، ص ٣٢.

(ياس)، وذلك أن عبد الله كان يقول: إلياس هو إدريس، ويقراً: ﴿وَإِنَّ إِدْرِيْسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، ثم يقرأ على ذلك: ﴿سَلَامٌ عَلَيَّ إِدْرَاسِيْنَ﴾، كما قرأ الآخرون: ﴿سَلَامٌ عَلَيَّ إِدْرَاسِيْنَ﴾ بقطع الال من ياسين.

ونظير تسمية (إلياس) بـ (إل ياسين): ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ [المؤمنون، من الآية: ٢٠]، ثم قال في موضع آخر: ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾ وهو موضع واحد سمي بذلك<sup>(١)</sup>.

**الرد:** قراءة: ﴿إِلْيَاسَ﴾ بحذف الهمزة وبتحقيقها، وقراءة: ﴿آلِ يَاسِينَ﴾ منفصلاً، ومتصلاً: كل هذه القراءات متواترة نقلاً، ولكل منها وجه في العربية.

فأما ﴿إِلْيَاسَ﴾: فوجه القراءة بالوصل أو القطع: أنه اسم أعجمي تلاعبت به العرب فقطعت همزته تارة، ووصلتها أخرى وقالوا فيه: إلياسين كجبرائيلين.

وقيل: تحتمل قراءة الوصل أن يكون اسمه (ياس) ثم دخلت عليه ال المعرفة، كما دخلت على ليسع<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنه حذف الهمزة كما حذفها ابن كثير من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا لِإِخْدَى الْكُبْرِ﴾ [المدثر، الآية: ٥٣]. وكقول الشاعر:

ويلمّها في هواء الجوّ طالبة<sup>(٣)</sup>

(١) تفسير الطبري: ١٠١/٢١ - ١٠٤.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة، ص ٦١٠، والمحزر الوجيز: ٤/٤٨٤، ومفاتيح الغيب: ٢٦/٣٥٣، والبحر المحيط: ٩/١٢١، والدر المصون: ٩/٣٢٦، وروح المعاني: ١٢/١٣٣.

(٣) انظر: المحزر الوجيز: ٤/٤٨٤، ومفاتيح الغيب: ٢٦/٣٥٣. والبيت لامرئ القيس، وعجزه: ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب. وهو من البحر البسيط، من قصيدته التي مطلعها:

الخير ما طلعت شمس وما غربت... مطلب بنواصي الخيل معصوب. وهو في ديوانه، ص ٤٧، ونسبه له:

ابن دريد في جمهرة اللغة: ٢/٩٩٨، وسيبويه في الكتاب: ٢/٢٩٤، والزيدي في تاج العروس: ٤٠/

٢٦٩، مادة: (وي)، والبغداد في خزنة الأدب: ٤/٩٢.

وقيل: يحتمل أن يكون وصل همزة القطع<sup>(١)</sup>.

وأما ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾: فمن قرأ بقطع ﴿آلٍ﴾ من ﴿يَاسِينَ﴾: فعلى إضافة ﴿آلٍ﴾، وآل الرجل: أتباعه. وقيل: أهله<sup>(٢)</sup>. « وكتب في المصحف العثماني منفصلاً، ففيه نوع تأييد لهذه القراءة »<sup>(٣)</sup>.

وفيه أربعة أوجه:

الأول: أنهم آل إلياس. فعلى هذا في دخول الزيادة في (ياسين) وجهان:

(١) - أنها زيدت لتساوي الآي، كما قال في موضع: ﴿طُورِ سَيْنَاءَ﴾، وفي موضع آخر: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾، فعلى هذا يكون السلام على أهله دونه وتكون الإضافة إليه تشریفاً له، كما في آل إبراهيم عن نبينا ﷺ.

(٢) - أنها دخلت للجمع، فيكون داخلاً في جملتهم ويكون السلام عليه وعليهم، كقوله ﷺ: (اللهم صل على آل أبي أوفى)<sup>(٤)</sup>، فهو داخل فيهم؛ لأنه هو المراد بالدعاء<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: البحر المحيط: ١٢١/٩، وروح المعاني: ١٣٣/١٢.

(٢) انظر: الدر المصون: ٣٢٨/٩.

(٣) روح المعاني: ١٣٥/١٣.

(٤) هو جزء من حديث صحيح. رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب: (صلاة الإمام، ودعائه لصاحب الصدقة): ١٢٩/٢، برقم (١٤٩٧)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب: (الدعاء لمن أتى بصدقته): ٧٥٦/٢، رقم (١٠٧٨).

(٥) انظر: تفسير ابن أبي زمنين: ٦٩/٤، والهداية: ٦١٥٥-٦١٥٦/٩، وتفسير الماوردي: ٦٥/٥، وزاد المسير: ٥٥١/٣، وتفسير ابن جزى: ١٩٧/٢، والبحر المحيط: ١٢٢/٩، وتفسير النيسابوري: ٥٧٤/٥، والجلالين، ص ٥٩٥.

قال الثعلبي: «وقيل: أراد إلياس، وهو أليق بسياق الآية»<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنهم آل محمد ﷺ قاله ابن عباس، والمراد بـ (ياسين) محمد بن عبد الله ﷺ  
فـ(ياسين) اسم، والآل مضاف إليه، وآل محمد: كل من آل إليه بحسب أو قرابة، وقال قوم:  
آل محمد: كل من كان على دينه ومثله<sup>(٢)</sup>.

قال السمعاني: «وهذا قول ضعيف؛ لأنه لم يسبق لهم ذكر»<sup>(٣)</sup>.

قال مكي: «واحتج أبو عمرو وأبو عبيد على تركه لقراءة آل ياسين، أنه ليس في السور  
سلام على آل فلان من الأنبياء، فكما سمي الأنبياء في هذا المعنى سمي هو. ولا حجة في  
هذا؛ لأنه إذا أثني على قومه المؤمنين من أجله فهو داخل في ذلك وله منه أوفر الحظ، وهو  
أبلغ في المدح ممن أثني عليه باسمه، وأيضاً فإن الخط مثبت بالانفصال»<sup>(٤)</sup>.

وبهذا احتج الطبري أيضاً.

الثالث: على أن ياسين اسم أبي الياس، أضيف إليه الآل، فهو إلياس بن ياسين، فكان:  
إلياس آل ياسين، و﴿آل ياسين﴾ هو ابنه إلياس<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير الثعلبي: ١٦٩/٨.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ١٥٢/٣، والحجة لابن زنجلة، ص ٦١٠-٦١١، والثعلبي: ١٦٩/٨،  
والماوردي: ٦٥/٥، والوجيز للواحد، ص ٩١٤، وزاد المسير: ٥٥١/٣، ومفاتيح الغيب:  
٣٥٤/٢٦، وتفسير الخازن: ٢٧/٤، والبحر المحيط: ١٢٢/٩، وتفسير النيسابوري: ٥٧٤/٥،  
والثعالبي: ٤٦/٥.

(٣) تفسير السمعاني: ٤١٢/٤.

(٤) الهداية: ٦١٥٥-٦١٥٧/٩.

(٥) انظر: انظر: تفسير السمرقندي: ١٥٢/٣، والكشاف: ٦٠/٤، ومفاتيح الغيب: ٣٥٤/٢٦، وتفسير  
البيضاوي: ١٧/٥، والنسفي: ١٣٥/٣، وابن جزي: ١٩٧/٢، والبحر المحيط: ١٢٢/٩، والدر  
المصون: ٣٢٨/٩، وتفسير أبي السعود: ٢٠٤/٧، وروح المعاني: ١٣٥/١٢.

قال الرازي: وهو الوجه والأقرب؛ لأنه أليق بسياق الكلام<sup>(١)</sup>.

قلت: بل فيه تكلف ظاهر لمن تأمله.

الرابع: أن ﴿يَاسِينَ﴾ اسم القرآن، فالمراد: آل القرآن، كأنه قيل: سلام الله على من آمن بكتاب الله الذي هو ياسين<sup>(٢)</sup>.

قال الخازن: « وفيه بعد »<sup>(٣)</sup>.

قال البيضاوي: « وقيل: محمد -عليه الصلاة والسلام-، أو القرآن، أو غيره من كتب الله. والكل لا يناسب نظم سائر القصص، ولا قوله: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾، إذ الظاهر أن الضمير لإياس<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: مفاتيح الغيب: ٣٥٤/٢٦.

(٢) انظر: مفاتيح الغيب: ٣٥٤/٢٦، وتفسير البيضاوي: ١٧/٥، والخازن: ٢٧/٤، والنيسابوري: ٥٧٤/٥.

(٣) تفسير الخازن: ٢٧/٤.

(٤) تفسير البيضاوي: ١٧/٥-١٨.

## – المبحث التاسع والعشرون: سورة ص:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾.

(٣٢٧)

[الآية: ٦٣].

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو عمرو ويعقوب وحمة والكسائي وخلف: ﴿مِنْ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاَهُمْ﴾ بوصل الألف، وإذا ابتدؤوا كسروها، والباقون من العشرة: بقطعها في الحالين<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالوصل في ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ﴾، واستبعد أبو علي الفارسي قراءة الاستفهام، وذكره ابن عطية ولم يتعقبه.

فقال الطبري: «وقوله: ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾: اختلفت القراء في قراءته. فقرأته عامة قراء المدينة والشام وبعض قراء الكوفة: ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ﴾ بفتح الألف من ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ﴾ وقطعها، على وجه الاستفهام، وقراءته عامة قراء الكوفة والبصرة، وبعض قراء مكة: بوصل الألف من ﴿الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاَهُمْ﴾. وقد بينا فيما مضى قبل: أن كل استفهام كان بمعنى التعجب والتوبيخ، فإن العرب تستفهم فيه أحياناً، وتخرجه على وجه الخبر أحياناً.

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأه بالوصل على غير وجه الاستفهام؛ لتقدم الاستفهام قبل ذلك في قوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا﴾ فيصير قوله: ﴿اتَّخَذْنَاَهُمْ﴾ بالخبر أولى، وإن كان للاستفهام وجه مفهوم؛ لما وصفت قبل من أنه بمعنى التعجب.

وإذ كان الصواب من القراءة في ذلك ما اخترنا لما وصفنا، فمعنى الكلام: وقال الطاغون: ما لنا لا نرى سلماً وبلاً وخبأياً-الذين كنا نعدّهم في الدنيا أشراراً، اتخذناهم

(١) انظر: التيسير، ص ١٨٨، وتحرير التيسير، ص ٥٣٢، والنشر: ٢/ ٣٦١-٣٦٢.

فيها سُخْرِيًّا نَهْرًا بِهِمْ فِيهَا - معنا اليوم في النار؟»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي الفارسي: « في إلحاق همزة الاستفهام: قوله: ﴿ اتَّخَذْنَاَهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ بعض البعث؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوهم سخريًّا، فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سخريًّا وهم قد علموا ذلك؟. يدل على علمهم به أنه أخبر عنهم بذلك. في قوله: ﴿ فَأَتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِي ﴾ [المؤمنون، من الآية: ١١٠] فالجملة التي هي اتخذناهم صفة للنكرة»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عطية: « وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ بألف الاستفهام، ومعناها: تقرير أنفسهم على هذا على جهة التوبيخ لها والأسف، أي اتخذناهم سخريا ولم يكونوا كذلك، واستبعد معنى هذه القراءة أبو علي»<sup>(٣)</sup>.

#### **الرد:** القراءتان - بالوصل والقطع - متواترتان نقلًا.

وقول الإمام الطبري: « وقد بينا فيما مضى قبل: أن كل استفهام كان بمعنى التعجب والتوبيخ، فإن العرب تستفهم فيه أحيانًا، وتُخرجه على وجه الخبر أحيانًا » : فيه الدلالة الظاهرة على صحة الوجهين.

وقد وُجِّهَتْ القراءة بالقطع: بأنها على معنى الاستفهام، بدليل قوله تعالى: ﴿ أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ لأن ﴿ أَمْ ﴾ تدل على الاستفهام<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري: ٢١/٢٣٢-٢٣٣.

(٢) الحجة للفارسي: ٦/٨٢-٨٣.

(٣) المحرر الوجيز: ٤/٥١٢.

(٤) تفسير السمرقندي: ٣/١٧٢.

وقيل: جعلوا (أم) جواباً لها مجازاً. ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ في الدنيا وليسوا كذلك، فلم يدخلوا معنا النار، ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ فلا نراهم وهم في النار، ولكن احتجوا عن أبصارنا.

وقيل: يعني: أم كانوا خيراً منا ولا نعلم نحن بذلك، فكانت أبصارنا تزيغ منهم في الدنيا فلا نعدهم شيئاً<sup>(١)</sup>.

والإنكار المفهوم من الاستفهام متوجه إلى كل واحد من الأمرين. قال الحسن: كل ذلك قد فعلوا: اتخذوهم سخرياً، وزاغت عنهم أبصارهم<sup>(٢)</sup>.

وقال الفراء: هو من الاستفهام الذي معناه التعجب والتوبيخ، فهو يجوز باستفهام وبطرحه<sup>(٣)</sup>.

والمعنى: أنه «إنكار على أنفسهم، وتأنيب لها في الاستسخار منهم»<sup>(٤)</sup>.

وقيل: لتقرير أنفسهم على هذا، على جهة التوبيخ لها. والأسف، أي اتخذناهم سخرياً، ولم يكونوا كذلك<sup>(٥)</sup>.

وقوله: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ يتصل بـ ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾، فإما أن تكون أم متصلة على معنى: أي الفعلين فعلنا بهم الاستسخار منهم، أم الازدراء بهم والتحقير، وأن أبصارنا

(١) انظر: تفسير الثعلبي: ٢١٥ / ٨.

(٢) انظر: فتح القدير: ٥٠٧ / ٤.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٤١١ / ٢.

(٤) الكشف: ١٠٣ / ٤، وانظر: تفسير البيضاوي: ٣٣ / ٥، والنسفي: ١٦٢ / ٣، وابن جزي: ٢١٢ / ٢،

والنيسابوري: ٦٠٦ / ٥، وأبي السعود: ٢٣٣ / ٧، وروح المعاني: ٢٠٨ / ١٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز: ٥١٢ / ٤، والبحر المحيط: ١٧٠ / ٩، وتفسير الثعلبي: ٧٤ / ٥.



كانت تعلقو عنهم وتقبحهم، على معنى إنكار الأمرين جميعاً على أنفسهم، وعن الحسن: كل ذلك قد فعلوا، اتخذوهم سخريةً وزاغت عنهم أبصارهم محقرة لهم. وإما أن تكون منقطعة بعد مضي اتخذناهم سخريةً على الخبر أو الاستفهام، كقولك: إنها إبل أم شاء، وأزيد عندك أم عندك عمرو. قاله الزمخشري.

ثم قال: ولك أن تقدّر همزة الاستفهام محذوفة فيمن قرأ بغير همزته، لأنّ (أم) تدل عليها، فلا تفترق القراءتان: إثبات همزة الاستفهام وحذفها<sup>(١)</sup>.

وقيل: من قرأ بالقطع قال: هو على اللفظ لا على المعنى ليعادل ﴿أَمْ﴾ في قوله: أم زاغت عنهم الأبصار<sup>(٢)</sup>.

وقيل: من قرأ بالوصل: على أن المراد الاستفهام وحذفت أدواته لدلالة أم عليه، فتتحد القراءتان<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حيان: «و ﴿أَمْ﴾ إن كان ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ﴾ استفهاماً إما مصرحاً بهمزته كقراءة من قرأ كذلك، أو مؤولاً بالاستفهام، وحذفت الهمزة للدلالة. فالظاهر أنها متصلة؛ لتقدم الهمزة، والمعنى: أي الفعلين فعلنا بهم، الاستسغار منهم، أم ازدراؤهم وتحقيرهم؟»

وإن أبصارنا كانت تعلقو عنهم. ويكون استفهاماً على معنى الإنكار على أنفسهم، للاستسغار والزيغ جميعاً. وقال الحسن: كل ذلك قد فعلوا، اتخذوهم سخريةً، وزاغت عنهم أبصارهم محقرة لهم<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الكشاف: ١٠٣/٤.

(٢) انظر: تفسير البغوي: ٧٥/٤.

(٣) انظر: الدر المصون: ٣٩٣/٩، وتفسير أبي السعود: ٢٣٣/٧، وفتح القدير: ٥٠٧/٤، وروح

المعاني: ٢٠٩/١٢.

(٤) البحر المحيط: ١٧٠/٩.

**- المبحث الثالثون: سورة ق:**

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَأَدْبَرَ السُّجُودِ﴾ [الآية: ٤٠].

(٣٢٨)

**تأصيل القراءة:** قرأ الحرميان وأبو جعفر وحمزة وخلف: ﴿وَأَدْبَرَ السُّجُودِ﴾ بكسر الهمزة، وقرأ الباقر من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

والقراءة بكسر الهمزة مروية عن: علي، وابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** ردّ الإمام الطبري القراءة بالكسر من ﴿وَأَدْبَرَ﴾، وأبو عبيد فيما حكاه عنه السمرقندي ولم يتعقبه.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَأَدْبَرَ السُّجُودِ﴾، فقرأته عامة قراء الحجاز والكوفة -سوى عاصم والكسائي- : ﴿وَأَدْبَرَ السُّجُودِ﴾ بكسر الألف، على أنه مصدر (أدبر يدبر إدباراً).

وقراه عاصم والكسائي وأبو عمرو: ﴿وَأَدْبَرَ﴾ بفتح الألف، على مذهب جمع (دبر وأدبار).

والصواب عندي: الفتح على جمع دبر»<sup>(٣)</sup>.

وقال السمرقندي: « قرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة: ﴿وَأَدْبَرَ﴾ بكسر الألف، والباقر: بالنصب، فهو جمع الدبر، ومن قرأ بالكسر فعلى مصدر أدبر يدبر إدباراً.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٠٢، وتحرير التيسير، ص ٥٦٣، والنشر: ٣٧٦/٢.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ١٠٧/٩.

(٣) تفسير الطبري: ٣٨١/٢٢.

وقال أبو عبيدة: هكذا نقرأ يعني: بالنصب؛ لأنه جمع الدبر، وإنما الإدبار، هو المصدر كقولك: أدبر، يدبر، إدباراً، ولا إدباراً للسجود، وإنما ذلك للنجوم»<sup>(١)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بفتح الهمزة وكسرهما- متواترتان نقلاً، ولكل منهما وجهها في العربية والمعنى.

فأما وجه القراءة بالكسر: فعلى أنه مصدر: أدبر يدبر إدباراً إذا ولى<sup>(٢)</sup>، قام مقام ظرف الزمان.

من: أدبرت الصلاة إذا انقضت وتمت<sup>(٣)</sup>.

« والإدبار: بكسر الهمزة حقيقته: الانصراف؛ لأن المنصرف يستدبر من كان معه، واستعير هنا للانقضاء، أي انقضاء السجود»<sup>(٤)</sup>.

وأما قراءة الفتح: فقد ذكر الإمام الطبري رحمته وجهها، والقراءتان بمعنى.

قال محمد الطاهر بن عاشور: «وعلى كلتا القراءتين هو: وقت انتهاء السجود»<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير السمرقندي: ٣/٣٣٩.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٣٣٩، وابن أبي زمنين: ٤/٢٨٠، والحجة لابن زنجلة، ص ٦٧٨، والبغوي: ٤/٢٧٧، وزاد المسير: ٤/١٦٥، وتفسير القرطبي: ١٧/٢٦، والدر المصون: ١٠/٣٥-٣٦، والجلالين، ص ٦٩٢، وتفسير الثعالبي: ٥/٢٩٤، وأبي السعود: ٨/١٣٤، وفتح القدير: ٥/٩٦.

(٣) انظر: الكشاف: ٤/٣٩٣، والمحرر الوجيز: ٥/١٦٩، وتفسير البيضاوي: ٥/١٤٤، والنسفي: ٣/٣٦٩، والبحر المحيط: ٩/٥٤٢، والدر المصون: ١٠/٣٥-٣٦، وتفسير النيسابوري: ٦/١٨٠، وروح المعاني: ١٣/٣٤٢.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٦/٣٢٨.

(٥) التحرير والتنوير: ٢٦/٣٢٨.

## - المبحث الحادي والثلاثون: سورة الحديد:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾. [من الآية: ١٣]. (٣٢٩)

**نأصيل القراءة:** قرأ حمزة: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا﴾ بقطع الهمزة وفتحها في الحالين، وكسر الظاء، والباقون من العشرة: ﴿انظُرُونَا﴾ بالألف موصولة، ويتدوونها بالضم، وضم الظاء<sup>(١)</sup>.  
**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بالقطع في: ﴿انظُرُونَا﴾، وجعل السمعاني القراءة بالوصل أشهر القراءتين.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿انظُرُونَا﴾. فقرأت ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض أهل الكوفة: ﴿انظُرُونَا﴾ موصولة، بمعنى: انتظرونا. وقرأته عامة قراء الكوفة: ﴿انظُرُونَا﴾ مقطوعة الألف، من: أنظرت، بمعنى: أخرجونا. وذكر الفراء أن العرب تقول: أنظري، وهم يريدون: انتظري قليلاً، وأنشد في ذلك بيت عمرو بن كلثوم:  
 أباهنيدٍ فلا تعجل علينا . . . وأنظرننا نخبرك اليقيناً<sup>(٢)</sup>

قال: فمعنى هذا: انتظرنا قليلاً نخبرك؛ لأنه ليس ها هنا تأخير، إنما هو استماع كقولك للرجل: اسمع مني حتى أخبرك.

والصواب من القراءة في ذلك عندي: الوصل؛ لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب إذا أريد به انتظرنا، وليس للتأخير في هذا الموضع معنى، فيقال: أنظرونا، بفتح الألف وهمزها<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير، ص ٢٠٨، وتحبير التيسير، ص ٥٧٥، والنشر: ٢/ ٣٨٤.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم التغلبي، من معلقته المشهورة، في ديوانه، ص ٧١، ونسبه

له: الأزهرى في تهذيب اللغة: ١٤/ ٢٦٥، مادة: (ن ظ ر) وغيره.

(٣) تفسير الطبري: ٢٣/ ١٨٠-١٨١.

وقال السمعاني: « قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا ﴿١﴾ مِنْ الْإِنظَارِ، وأشهر القراءتين هي الأولى، ومعناه: انظرونا. وأما بنصب الألف فمعناه: اصبروا لنا. قال الشاعر:

أَبَاهِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا . . . وَأَنْظِرْنَا نَخْبِرَكَ الْيَقِينَا ﴿١﴾

**الرد:** القراءتان -بالوصل والقطع- متواترتان نقلاً، ولكل منهما وجهها في العربية والمعنى.

فأما وجه القراءة بالقطع: فهي من النظرة، وهي الإمهال، أي: أمهلونا، كما تقول: أنظرني حتى أصنع كذا، ويقال: أنظرته آخرته، واستنظرته أي: استمهلتها، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف، من الآية: ١٤] ويقال: أنظر المديون أي: أمهله، ومنه: النظرة إلى الميسرة، وضع ﴿أَنْظِرُونَا﴾ -بمعنى المهلة وإنظار الدائن المديون- موضع اتئاد الرفيق ومشيه الهوينا ليلحقه رفيقه على سبيل الاستعارة، بعد سبق تشبيه الحالة بالحالة مبالغة في العجز وإظهار الافتقار.

وقيل: هو من أنظر أي: أخرج، والمراد: اجعلونا في آخركم ولا تسبقونا بحيث تفوتونا ولا نلحق بكم، وهم يحسبون أن بعدهم عنهم من جراء السرعة<sup>(٢)</sup>.

قال الفراء: « وقد تقول العرب: (أنظرني) وهم يريدون: (انتظرني) »<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير السمعاني: ٣٦٩/٥.

(٢) انظر: تفسير السمرقندي: ٤٠٥/٣، والحجة لابن زنجلة، ص ٧٠٠، والثعلبي: ٢٣٧/٩، والكشاف: ٤٧٥/٤، والمحمر الوجيز: ٢٦٢/٥، ومفاتيح الغيب: ٤٥٧/٢٩، وتفسير القرطبي: ٢٤٥/١٧، والبيضاوي: ١٨٧/٥، والنسفي: ٤٣٦/٣، وابن جزى: ٣٤٥/٢، والبحر المحيط: ١٠٦/١٠، وتفسير النيسابوري: ٢٥٥/٦، والجلالين، ص ٧٢١.

(٣) معاني القرآن: ١٣٣/٣.

قال مكّي بن أبي طالب: « وقرأ حمزة بقطع الألف، جعله من أنظره: إذا أخره، وهو بعيد في المعنى إذا حملته على التأخير، وإنما يجوز على معنى: تمهلوا علينا.

يقال أنظري: بمعنى تمهل عليّ وترفق، حكاه علي بن سليمان فعلى هذا تجوز قراءة حمزة.

وحكى غيره أنظري: بمعنى اصبر علي، كما قال عمرو بن كلثوم: (وانظرنا نخبرك اليقينا) أي: اصبر علينا، فعلى هذا أيضاً تصح قراءة حمزة<sup>(١)</sup>.

وقال الرازي: « وأما قراءة: ﴿ أَنْظِرُونَا ﴾ مكسورة الظاء فهي من النظرة والإمهال، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الأعراف، من الآية: ١٤] وأمر رسول الله ﷺ بإنظار المعسر، والمعنى أنه جعل اتئادهم في المشي إلى أن يلحقوا بهم إنظاراً لهم.

واعلم أن أبا عبيدة والأخفش كانا يطعنان في صحة هذه القراءة، وقد ظهر الآن وجه صحتها<sup>(٢)</sup>.

وقال السمين الحلبي: « قراءة العامة: ﴿ أَنْظِرُونَا ﴾ أمراً من النظر. وحمزة: ﴿ أَنْظِرُونَا ﴾ بقطع الهمزة وكسر الظاء، من: الإنظار بمعنى الانتظار، أي: انتظرونا لنلحق بكم فنستضيء بنوركم. والقراءة الأولى يجوز أن تكون بمعنى هذه إذ يقال: نظره بمعنى انتظره، وذلك أنه يُسرّع بالخلص إلى الجنة على نُجْب، فيقول المنافقون: انتظرونا لأننا مشاة لا نستطيع لحوقكم<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) الهداية: ١١ / ٧٣١٥-٧٣١٦.

(٢) مفاتيح الغيب: ٤٥٧ / ٢٩.

(٣) الدر المصون: ٢٤٣ / ١٠.

## – المبحث الثاني والثلاثون: سورة المعارج:

وفيها مطلبان:

**المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾. [الآية: ١]. (٣٣٠)

**تأصيل القراءة:** قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر: ﴿سَأَلَ﴾ بألف ساكنة بدلاً من الهمزة، والبدل مسموع، والباقون من العشرة: ﴿سَأَلْ﴾ بهمزة، وحمزة: يجعلها في الوقف بين بين على أصله<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجح الإمام الطبري القراءة بالهمز في ﴿سَأَلَ﴾ فقال:

« اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾. فقرأته عامة قراء الكوفة والبصرة: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ بهمز ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾، بمعنى: سأل سائل من الكفار عن عذاب الله، بمن هو واقع.

وقرأ ذلك بعض قراء المدينة: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ فلم يهمز ﴿سَأَلَ﴾، ووجهه إلى أنه فعل من (السييل).

والذي هو أولى القراءتين بالصواب: قراءة من قرأه بالهمز؛ لإجماع الحجة من القراء على ذلك، وأن عامة أهل التأويل من السلف بمعنى الهمز تأولوه<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بالهمز وتركه - متواترتان نقلاً.

ومن قرأ ﴿سَأَلَ﴾ بغير همز تحتل قراءته وجهين:

أحدهما: أن يكون من: السيلان، يقال: سال السيل إذا جرى، ويؤيد ذلك قراءة ابن عباس: ﴿سال سيل﴾، وتكون الباء على هذا كقولك ذهب بزيد، فقد قال ابن جني: السيل ها هنا الماء السائل، وأصله: المصدر، من قولك: سال الماء سيلاً، إلا أنه أوقع على الفاعل،

(١) انظر: التيسير، ص ٢١٤، وتحبير التيسير، ص ٥٩١، والنشر: ٢/٣٩٠.

(٢) تفسير الطبري: ٢٣/٥٩٦.

كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك، من الآية: ٣٠] أي: غائراً وقد تسومح في التعبير عن ذلك بالوادي.

وإذا كان من السيل احتمل وجهين:

(١)- أن يكون شبه العذاب في شدته وسرعة وقوعه بالسيل.

(٢)- أن تكون حقيقة. قال زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم: سال واد من أودية جهنم يقال له (سائل).

والوجه الثاني: أن يكون مخففاً من المهموز، وهو البدل على غير قياس، وقياسه: بين بين، فيكون فيه المعنيان المذكوران في قراءة الهمز، وهما:

أن يكون بمعنى الدعاء، أي دعا داع بعذاب واقع، وقد تكون الإشارة إلى قول الكفار: أمطر علينا حجارة من السماء، وكان الذي قالها النضر بن الحارث.

والآخر أن يكون بمعنى الاستخبار، أي: سأل سائل عن عذاب واقع، والباء على هذا بمعنى عن، وتكون الإشارة إلى قوله متى هذا الوعد؟ وغير ذلك.

فتلخص من هذا: أن القراءة بالهمز تحتمل معنيين، والقراءة بغير همز تحتمل أربعة معان<sup>(١)</sup>.

والوجه الثالث: « أنه لغة في السؤال، تقول العرب: سال سائل، وسأل سال، مثل نال ينال، وخاف يخاف »<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: تفسير السمرقندي: ٣/٤٩٤، وابن جزري: ٢/٤٠٩، والثعلبي: ١٠/٣٥، والكشاف: ٤/٦٠٨، والمحمر الوجيز: ٥/٣٦٤-٣٦٥، وزاد المسير: ٤/٣٣٦، وتفسير القرطبي: ١٨/٢٧٩-٢٨٠، والخازن: ٤/٣٣٩، وتفسير النيسابوري: ٦/٣٥٥، والثعالبي: ٥/٤٨١، وأبي السعود: ٩/٢٩، وفتح القدير: ٥/٣٤٤.

(٢) تفسير الثعلبي: ١٠/٣٥، وانظر: تفسير البغوي: ٥/١٥٠، والقرطبي: ١٨/٢٧٩، والخازن: ٤/٣٣٩، والدر المصون: ١٠/٤٤٦.



والوجه الرابع: « أن يكون من: السؤال، وهي لغة قريش، يقولون: سلت تسأل، وهما يتسايلان »<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) الكشف: ٤/٦٠٨، وانظر: المحرر الوجيز: ٥/٣٦٤، وتفسير البيضاوي: ٥/٢٤٤، والثعالبي:

٥/٤٨١، وأبي السعود: ٩/٢٩.

**المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾. [الآية: ١٠]. (٣٣١)

**نأصيل القراءة:** قرأ أبو جعفر: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ بضم الياء، وقرأ الباقر من العشرة: بفتحها<sup>(١)</sup>.

والقراءة بالضم مروية عن: معاوية، والحسن، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، وابن محيصة<sup>(٢)</sup>.

**الطعن:** رد الإمام الطبري القراءة بضم الياء من: ﴿يَسْأَلُ﴾، وقال الرازي إنه لا يحبها.

فقال الطبري: « واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾. فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار -سوى أبي جعفر القارئ وشيبة- : بفتح الياء، وقرأه أبو جعفر وشيبة: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ بضم الياء، يعني: لا يقال لحميم أين حميمك؟ ولا يطلب بعضهم من بعض.

والصواب من القراءة عندنا: فتح الياء، بمعنى: لا يسأل الناس بعضهم بعضاً عن شأنه؛ لصحة معنى ذلك، ولإجماع الحجة من القراء عليه»<sup>(٣)</sup>.

وقال الرازي: « قرأ ابن كثير: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ بضم الياء، والمعنى: لا يسأل حميم عن حميمه؛ ليتعرف شأنه من جهته، كما يتعرف خبر الصديق من جهة صديقه، وهذا أيضاً على حذف الجار قال الفراء: أي لا يقال لحميم أين حميمك. ولست أحب هذه القراءة؛ لأنها مخالفة لما أجمع عليه القراء»<sup>(٤)</sup>.

**الرد:** القراءتان -بضم الياء وفتحها- متواترتان نقلاً.

(١) انظر: تحبير التيسير، ص ٥٩١، والنشر: ٢/ ٣٩٠.

(٢) انظر: زاد المسير: ٤/ ٣٣٧.

(٣) تفسير الطبري: ٢٣/ ٦٠٥-٦٠٦.

(٤) مفاتيح الغيب: ٣٠/ ٦٤١.

ووجه القراءة بضم الياء: على البناء للمفعول، ف قيل: ﴿حَمِيمًا﴾ مفعول ثان، لا على إسقاط حرف، والمعنى: لا يُسأل إحضاره<sup>(١)</sup>.

وقيل: بل هو على إسقاط (عن)، أي: لا يُسأل حميم عن حميم، أي: لا يقال له: أين حميمك؟

وقيل: معناه: لا يقال لقريب: أين قريبك؟. أي: لا يطلب بعضهم ببعض<sup>(٢)</sup>.

قال الزمخشري: «لأنهم يبصرونهم فلا يحتاجون إلى السؤال والطلب»<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون معناه: ولا يسأل إنسان عن ذنوب حميمه ليؤخذ بها، مثل قوله: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةً وَزَّرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام، من الآية: ١٦٤]<sup>(٤)</sup>.

وقيل: «لا يسأل حميم عن حميمه ولا ذو قرابة عن قرابته، بل كل إنسان يسأل عن عمله. نظيره: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر، الآية: ٣٨]»<sup>(٥)</sup>.

وقيل: المعنى: ولا يسأل إحضاره لأن كل مجرم له سيما يعرف بها، وكذلك كل مؤمن له سيما خير<sup>(٦)</sup>.

وقيل: أي لا يطلب من حميم حميم، أو لا يسأل منه حاله<sup>(٧)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٤٥٤ / ١٠.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي: ٣٧ / ١٠، والهداية لمكي: ٧٧٠٦ / ١٢، والبغوي: ١٥٢ / ٥، وزاد المسير: ٣٣٧ / ٤، والدر المصون: ٤٥٤ / ١٠، وتفسير النيسابوري: ٣٥٧ / ٦، وفتح القدير: ٣٤٧ / ٥، وروح المعاني: ٦٧ / ١٥، والتحرير والتنوير: ١٦٠ / ١٩.

(٣) الكشاف: ٦١٠ / ٤.

(٤) انظر: الهداية لمكي: ٧٧٠٦ / ١٢، وتفسير السمعي: ٤٦ / ٦، والنسفي: ٥٣٧ / ٣، والبحر المحيط: ٢٧٤ / ١٠.

(٥) تفسير القرطبي: ٢٨٥ / ١٨.

(٦) انظر: المحرر الوجيز: ٣٦٦ / ٥، والبحر المحيط: ٢٧٤ / ١٠، وفتح القدير: ٣٤٧ / ٥، وروح المعاني: ٦٧ / ١٥.

(٧) انظر: تفسير البيضاوي: ٢٤٥ / ٥، وأبي السعود: ٣١ / ٩.

## – المبحث الثالث والثلاثون: سورة الانشقاق:

وفيها مطلب واحد، وهو: قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الآية: ١٩].

(٣٣٢)

**تأصيل القراءة:** قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي وخلف: بفتح الباء: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾، والباقون من العشرة: بضمها<sup>(١)</sup>.

**الطعن:** رجّح الإمام الطبري القراءة بفتح الباء من: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾، وجعل الخازن ضم الباء أشبه.

فقال الطبري: « وقوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾: اختلفت القراء في قراءته. فقرأه عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وأصحابه، وابن عباس، وعامة قراء مكة والكوفة: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ بفتح التاء والباء. واختلف قارئو ذلك كذلك في معناه، فقال بعضهم: لَتَرْكَبُنَّ يا محمد أنت حالاً بعد حال، وأمرًا بعد أمر من الشدائد..

وقال آخرون ممن قرأ هذه المقالة، وقرأ هذه القراءة عني بذلك: لَتَرْكَبُنَّ أنت يا محمد سماءً بعد سماء..

وقال آخرون: بل معنى ذلك: لَتَرْكَبُنَّ الآخرة بعد الأولى..

وقال آخرون ممن قرأ هذه القراءة: إنما عني بذلك أنها تتغير ضرورياً من التغيير، وتُشَقَّقُ بالغمام مرةً وتحمرُّ أخرى، فتصير وردة كالدهان، وتكون أخرى كالمهل..

وقرأ ذلك عامة قراء المدينة وبعض الكوفيين: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ بالتاء، وبضم الباء، على وجه الخطاب للناس كافة أنهم يركبون أحوال الشدة حالاً بعد حال. وقد ذكر بعضهم أنه قرأ ذلك

(١) انظر: التيسير، ص ٢٢١، وتحرير التيسير، ص ٦٠٩، والنشر: ٢/ ٣٩٩.

بالياء وبضم الباء، على وجه الخبر عن الناس كافة، أنهم يفعلون ذلك.

وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأ بالتاء وبفتح الباء؛ لأن تأويل أهل التأويل من جميعهم بذلك ورد، وإن كان للقراءات الأخر وجوه مفهومة. وإذا كان الصواب من القراءة في ذلك ما ذكرنا فالصواب من التأويل قول من قال: ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ أنت يا محمد حالاً بعد حال، وأمرًا بعد أمر من الشدائد. والمراد بذلك - وإن كان الخطاب إلى رسول الله ﷺ موجهًا لجميع الناس -، أنهم يلقون من شدائد يوم القيامة وأهواله أحوالاً.

وإنما قلنا: عني بذلك ما ذكرنا أن الكلام قبل قوله: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ جرى بخطاب الجميع، وكذلك بعده، فكان أشبه أن يكون ذلك نظير ما قبله وما بعده<sup>(١)</sup>.

ورجح الخازن القراءة بضم الباء فقال: « وقرئ: ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ بضم الباء، وهو الأشبه، ويكون خطاب الجمع، والمعنى: لتركبن أيها الناس حالاً بعد حال وأمرًا بعد أمر، وذلك في موقف القيامة تتقلب بهم الأحوال، فيصيرون في الآخرة على غير الحال التي كانوا عليها في الدنيا. وقال ابن عباس: يعني الشدائد وأهوال الموت ثم البعث ثم العرض..»<sup>(٢)</sup>.

**الرد:** القراءتان - بضم الباء وفتحها - متواترتان نقلاً، ولكل منهما وجهها في العربية والمعنى.

فوجه القراءة بالضم: على الجمع، على أن أصله: (تركبونن)، حذفت نون الرفع؛ لتوالي الأمثال، والواو لالتقاء الساكنين.

وهو خطاب لسائر الناس، ومعناه: لتركبن أيها الناس حالاً بعد حال. وروعي فيها معنى

(١) تفسير الطبري: ٣٢٢ / ٢٣ - ٣٢٦.

(٢) تفسير الخازن: ٤ / ٤٠٩.

الإنسان إذ المراد به الجنس. والحال بمعنى: الطبق<sup>(١)</sup>.

قال الزمخشري: «قرئ: ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ على خطاب الإنسان في: ﴿يَتَأَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾،

وَ ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ بالضم: على خطاب الجنس؛ لأن النداء للجنس»<sup>(٢)</sup>.

واختار أبو عبيد وأبو حاتم القراءة بضم الباء؛ لأن المعنى بالناس أشبه منه بالنبي ﷺ؛

لأنه ذكر من قبل: من يؤتى منهم كتابه يمينه وشماله، ثم قال بعدها: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾  
وذكر ركوبهم طبقاً بعد طبق بينهما<sup>(٣)</sup>.

وفي تفسير الأحوال على هذه القراءة أقوال:

أحدها: أنه يكون نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم ينفخ فيه الروح، وبعد ذلك تتبدل أحواله،  
ويختلف على المعهود المعلوم من طفولية، وشباب، وهرم، وغير ذلك.

والثاني: شدة على شدة، والمعنى: أنه حياة ثم موت ثم بعث ثم جزاء.

والثالث: قيل: ذلك في يوم القيامة، والمعنى: الأحوال تنقلب بهم فيصيرون في الآخرة  
على غير الحال التي كانوا عليها في الدنيا. المعنى: أن الناس يلقون يوم القيامة أحوالاً  
وشدائد حالاً بعد حال، وشدة بعد شدة، كأنهم لما أنكروا البعث أقسم الله أن البعث كائن  
وأن الناس يلقون فيها الشدائد والأحوال إلى أن يفرغ من حسابهم فيصير كل أحد إلى أعدله  
من جنة أو نار، وهو نحو قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾ [التغابن، من الآية: ٧]

(١) انظر: تفسير السمعاني: ٦/١٩٢، والمححر الوجيز: ٥/٤٥٨، وزاد المسير: ٤/٤٢٢، وتفسير  
النسفي: ٣/٦٢١، وابن جزى: ٢/٤٦٦، والبحر المحيط: ١٠/٤٣٩، والدر المصون: ١٠/٧٣٧-  
٧٣٨، وتفسير الجلالين، ص ٨٠٠، وفتح القدير: ٥/٤٩٥.

(٢) الكشف: ٤/٧٢٧، وانظر: مفاتيح الغيب: ٣١/١٠٢.

(٣) انظر: تفسير الثعلبي: ١٠/١٦١، والقرطبي: ١٩/٢٧٨، وفتح القدير: ٥/٤٩٥.

وقوله: ﴿يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم، من الآية: ٤٢].

والرابع: قال عطاء: مرة فقيراً، ومرة غنياً.

والخامس: قال أبو عبيدة: لتركبن سنن من كان قبلكم وأحوالهم.

والسادس: أن الناس تنتقل أحوالهم يوم القيامة عما كانوا عليه في الدنيا، فمن وضع في الدنيا يصير ربيعاً في الآخرة، ومن رفيع يتضع، ومن متنعم يشقى، ومن شقي يتنعم، وهو كقوله: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة، الآية: ٣] وهذا التأويل مناسب لما قبل هذه الآية؛ لأنه تعالى لما ذكر حال من يؤتى كتابه وراء ظهره، أنه كان في أهله مسروراً، وكان يظن أن لن يحور أخبر الله أنه يحور، ثم أقسم على الناس أنهم يركبون في الآخرة طبقاً عن طبق، أي: حالاً بعد حالهم في الدنيا<sup>(١)</sup>.

« ويحتمل أن يكون الركوب مجازاً في السير بعلاقة الإطلاق، أي: لتحضرن للحساب جماعات بعد جماعات، على معنى قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة، الآية: ٣٠] وهذا تهديد لمنكريه، وأن يكون الركوب مستعملاً في المتابعة، أي: لتتبعن<sup>(٢)</sup>.

وفسر أبو السعود على قراءة ضم الباء فقال: «أي: لتلاقن حالاً بعد حال كل واحدة منها مطابقة لأختها في الشدة والفضاعة، وقيل: الطبق جمع طبقة وهي المرتبة وهو أوفق للركوب المنبهي عن الاعتلاء، والمعنى: لتركبن أحوالاً بعد أحوال هي طبقات في الشدة بعضها أرفع من بعض، وهي: الموت وما بعده من مواطن القيامة ودواهيها.

(١) انظر: تفسير السمعاني: ١٩٢/٦، والهداية: ٨١٦٧/١٢، والبغوي: ٢٣٠/٥، والمحرم الوجيز: ٤٥٨-٤٥٩، ومفاتيح الغيب: ١٠٢/٣١، وتفسير القرطبي: ٢٧٨-٢٧٩، والبيضاوي: ٢٩٨/٥، والنسفي: ٦٢١/٣، وابن جزي: ٤٦٦/٢، والخازن: ٤٠٩/٤، والبحر المحيط: ٤٣٩/١٠، وتفسير الثعالبي: ٥٦٩/٥، والدر المنثور: ٤٥٩-٤٦٠.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٢٩/٣٠.

وقرى ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ بالإفراد على خطاب الإنسان باعتبار اللفظ لا باعتبار شموله لأفراده  
كالقراءة الأولى<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) تفسير أبي السعود: ٩/١٣٣.



## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإني أحمد الله تعالى على ما يسره لي من جمع مادة هذا البحث الذي عشت من خلال مادته مع جهابذة من علماء الأمة، سخروا أعمارهم لخدمة كتاب ربهم، فشغلوا به أوقاتهم، وتسابقت في فسيح ميادينه أذهانهم، فبينوا معانيه، وكشفوا عن قراءاته وأسرار مبانيه، ولم يدخروا وسعاً في ذلك؛ نصحاً لكتاب ربهم، وعموم أمتهم، فجزاهم الله خير الجزاء على ما قدموا، وأسجل في ختام هذا البحث أبرز النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي أوصي بها، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: النتائج:

النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا البحث نتائج كثيرة، وفي كل فصل منه نتائج لو تتبعتها لطلال المقام، ولكنني أسجل هنا أبرز النتائج العامة ومن ذلك:

١- أن المفسرين انقسموا من حيث اهتمامهم بالقراءات إلى أربع طوائف، فطائفة لم تتعرض لذكر القراءات إلا في النادر اليسير الذي لا يستحق أن يذكر لقلته وندرته، وهم سواد كبير من المفسرين، وأخرى تعرضت للقراءات مع بيان المعاني على اختلاف القراءات، ولكن من غير تمحيص ولا تمييز بين متواتر وشاذ، وثالثة: تعرضت للقراءات واهتمت ببيان اختلاف المعاني تبعاً لاختلاف القراءات، مع مناقشة بعض القراءات من حيث الصحة وعدمها، والطعن في بعض القراءات، وترجيح بعضها على بعض، ترجيحاً يفهم منه رد المرجوح، وإن لم يكونوا في ذلك سواء من حيث البصر بالقراءات، والاستقلال في الرأي أو التقليد، وهؤلاء على اختلاف مشاربهم وطعونهم هم محل هذه الدراسة كما رأيت.

وطائفة رابعة: اهتمت بذكر القراءات، وتنزيل المعاني على اختلاف القراءات، مع تمييز المتواتر منها من الشاذ، والدفاع عما طعن فيه من المتواتر منها. وقد بلغت القراءات المتواترة التي طعن فيها المفسرون: (٣٣٢) قراءة، منها: (١١٢) قراءة طعن فيها من حيث السند، و (٨٦) قراءة طعن فيها من حيث العربية، و (١١) قراءة طعن فيها من حيث الرسم، و (١٢٣) قراءة طعن فيها من حيث المعنى.

٢- أن كثيراً من أسباب طعن المفسرين في القراءات المتواترة مرده -في الغالب- إلى اختيار المفسر، أو عدم الاطلاع على صحة الوجه الذي طعن فيها به، أو اعتقاده وجوب حمل القراءة على الأشهر والأقيس في اللغة، أو الرسم، أو المعنى.

٣- أن القراءات المتواترة التي طعن فيها المفسرون من حيث السند لا يصح الطعن فيها بذلك؛ لأن الطعن فيها لم يكن على طريقة نقد الأسانيد كما هو معروف عند المحدثين فلم يرم الناقل بضعف، ولا إسناده بانقطاع، أو علة قاذحة، وإنما كان -في الغالب- من حيث مخالفة القراءة لجمهور القراءة من السبعة، وخلاف جمهور القراءة لا يجعل القراءة شاذة ضعيفة السند؛ لأن العمدة فيها التواتر، ولا يضره تفرد الناقل له.

٤- أن القراءات المتواترة التي طعن فيها المفسرون لمخالفة الرسم: لا يصح الطعن فيها بذلك؛ لأن مستند الطاعن -في الغالب- النظر إلى مصحف واحد، لا مجموع المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار، ومعلوم أن ركن موافقة المصحف يقصد به: مجموع تلك المصاحف لا واحد منها دون غيره، وما من قراءة طعن فيها بخلاف المصحف إلا وهي موافقة له في وجه ولو احتمالاً، كما هو مبين في بابه من هذا البحث.

٥- أن القراءات المتواترة التي طعن فيها المفسرون لمخالفتها للعربية لا يصح الطعن فيها بذلك؛ لموافقتها للعربية ولو بوجه، ومن المعلوم أنه لا يشترط في ركن موافقة القراءة

للعربية أن توافق القراءة الأكثر أو المقيس، بل يكفي أن توافق وجهًا صحيحًا مسموعًا عن العرب الخالص، ولو كان قليلاً مخالفاً للقياس.

٦- أن القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفتها للمعنى لا يصح الطعن فيها بذلك؛ لصحة معناها ولو على وجه اختاره أو رجحه المفسر، وتحكيم السياق وقواعد تقديم بعض المعاني على بعض لا يصلح أساساً لرد القراءة المتواترة؛ لأن نقلها ثابت عن طريق القطع، فلا يرد بسبب خلاف المعنى، مع وجود من فسرها على وجه صحيح في المعنى والسياق.

٧- أن عامة أئمة التفسير الذين ذكرت لهم طعون في القراءات المتواترة لم يكن قصدهم الطعن في القرآن -رحمهم الله- وإنما كان قصدهم الاجتهاد في حمل القراءة على الأشهر والأصح في نظرهم، واعتقادهم أن ذلك هو الأولى.

#### ثانياً: التوصيات:

إن أبرز التوصيات التي يمكن أن أسجلها من خلال معايشتي لهذا البحث يمكن إيجازها فيما يلي:

١- الاعتناء بجانب الطعون الموجهة للقراءات والرد عليها، قبل أن يطول أمدها، ويغتر بها من ليس من أهل الشأن.

٢- العناية بجانب الدراية في مسائل القراءات، بحثاً ودراسة، وعدم الاكتفاء بجانب التلقي والرواية.

٣- تدريس بعض الطعون والشبه التي أثرت حول القراءات في أقسام القراءات في المرحلة الجامعية، حتى يصبح لدى طالب القراءات إلمام بتلك الطعون، وكيفية الرد عليها، وعدم الاكتفاء في ذلك بما يقدم في مراحل الدراسات العليا؛ لأن الكثير من طلاب المرحلة الجامعية ممن تخصصوا في القراءات قد لا تتاح لهم فرص الدراسات العليا.

هذا ما وُفِّقْتُ له مما إليه قصدت في هذا البحث، فما كان فيه من توفيق فهو فضل من الله، وما كان فيه من تقصير ونقص فهو من نفسي الضعيفة، والخير أردت، ولم أدخر وسعاً ولا جُهداً - يعلم الله -، وعلى الله توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## شكر وتقدير

وفي الختام: أشكر الله - عز وجل -، وأحمده حمداً كثيراً على نعمه المتوالية علي، ومنها أن أنعم علي بهذا التخصص المبارك، وأسأله تعالى أن يتقبل جهدي في هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم.

كما أتقدم بجزيل الشكر، وخالص الحب إلى التي حنكتني بالصبر والأمل، واستودعتني بالدعاء، والتي أجمل أوقاتها تلك التي تقضيها بالسهر على راحتي، جسر الحبّ الصاعد بي إلى الجنة.. أمي الحبيبة: نبيلة بنونة.

وإلى الذي لا تكل ولا تمل منه الكتب، والذي أجمل أوقاته تلك التي يقضيها بين الحرف والبحث.. والذي العظيم الذي لا يشبهه أحد، فلا كلمات شكر تكفي، ولا وسام فخر يفي.. أديتما الرسالة، وصتتما الأمانة.. والله أسأل أن يطيل بقاءكما، ويلبسكما ثياب الصحة والعافية، ويمتّعني ببركما، وردّ جميلكما.

كما لا يفوتني أن أقدم شكري وامتناني لفضيلة الأستاذ الدكتور: يحيى زمزمي -حفظه الله- المشرف على هذه الرسالة، لما بذله من توجيهات سديدة، وأخلاق عالية، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الحب والوفاء إلى أشقائي الأفاضل: سلطان، وعمرو، ونمي، وقصي، على دعمهم ومساندتهم لي.

والشكر موصول للصرح العلمي الشامخ: جامعة أم القرى، والقائمين بالعناية بها، وعلى رأسهم: معالي مدير الجامعة، وفضيلة عميد كلية الدعوة وأصول الدين، وفضيلة رئيس قسم القراءات، وكل من تعاون معي بتقديم مشورة، أو إعارة مرجع، والله أسأل أن يجزي الجميع عني خير الجزاء.

وصلّى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

غدير بنت محمد الشريف

# الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ - فهرس القراءات التي طُعن فيها.
- ٣ - فهرس الأحاديث والآثار.
- ٤ - فهرس الأشعار.
- ٥ - فهرس الأمثال.
- ٦ - فهرس الأعلام.
- ٧ - فهرس المصادر والمراجع.
- ٨ - فهرس الموضوعات.

## فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	الآية
٧	٨٤	الفاتحة	﴿الضَّالِّينَ﴾
٦	٨٤	البقرة	﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾
١٥	٨٢١	البقرة	﴿وَيُنذِرُهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾
٣٤	٦٦	البقرة	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾
٨٥	٥٥٨	البقرة	﴿تَظَاهَرُونَ﴾
١٠٦	٥٤	البقرة	﴿أَوْ نُنسِهَا﴾
١١٧	٦٤	البقرة	﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾
١٣٧	٧٥٣	البقرة	﴿فَإِن ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾
١٥٨	٨١	البقرة	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾
١٧٦	٩٦	البقرة	﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾
١٨٠	٦٩١	البقرة	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾
٢٣٤	٦٩١	البقرة	﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنكُم وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾
٢٥٧	٨٨١	البقرة	﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾
٢٨٠	٥٨	البقرة	﴿فَنظَرُهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾
٢٨٤	٦٦	البقرة	﴿فَيَعْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾
٧	٩٦	آل عمران	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾
٧٨	٦١	آل عمران	﴿يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾
٩٦	١٠١	آل عمران	﴿إِن أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾
١٤٢	٧٢٠	آل عمران	﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	الآية
١٤٤	٧٢١	آل عمران	﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾
١٤٦	٦٧٦	آل عمران	﴿قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا﴾
١	٦٥	النساء	﴿وَالْأَرْحَامَ﴾
٨٢	٩٧+ ٢٨	النساء	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾
١٣٥	٦١	النساء	﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ نَعِرْتُمْ أَوْ أَنْعَرْتُمْ﴾
١٥٤	٥١٢	النساء	﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾
١٦٢	٩٨ ٦٢٧+	النساء	﴿لَنْ يَكُنِ الرَّسَّخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾
٦	٦٨٤	المائدة	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾
٤٨	١	المائدة	﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾
٦٩	٦٢٧+ ٩٨	المائدة	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾
٩٥	٦٩٧	المائدة	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾
٢٤	٧٧٥	الأنعام	﴿أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾
١١١	٨٥٤	الأنعام	﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾
١٣٧	٥٧	الأنعام	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾
١٤٤	٧٩٨	الأنعام	﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ﴾
١٥٢	٥٥٨	الأنعام	﴿تَذَكَّرُونَ﴾
١٥٨	٦٧٨	الأنعام	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾



رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	الآية
١٦٤	٩٧٥	الأنعام	﴿وَلَا نُزِرُ وَإِرَّةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾
٢	٨٦٤	الأعراف	﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِنُنذِرَ بِهِ﴾
١٠	٦٠	الأعراف	﴿لَكُمْ فِيهَا مَعْلَشٌ﴾
١٤	٩٦٩	الأعراف	﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يَبْعَثُونَ﴾
٣٨	٥١٦	الأعراف	﴿أَدَارِكُوا﴾
٤٨	١٠٨	الأعراف	﴿مَا أَعْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾
٨٢	٦٨٤	الأعراف	﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ﴾
١٢٩	٤٥٢	الأعراف	﴿عَسَى رَبُّكُمْ﴾
١٧٥	٨٨٧	الأعراف	﴿فَاتَّبِعْهُ الشَّيْطَانُ﴾
١٨٦	٨٥٦	الأعراف	﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُادَى لَهُ﴾
١٨٦	٦٩٧	الأعراف	﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾
٢٩	٥١٣	الأنفال	﴿يَجْعَلْ لَكُمْ﴾
٤٢	٥٦	الأنفال	﴿إِذَا أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ﴾
٥٧	٧٠٠	الأنفال	﴿فَإِذَا تَنَفَقْتُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾
٥٩	٦٥	الأنفال	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾
٦١	٤٣٦	الأنفال	﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾
٧٢	٥٩	الأنفال	﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾
١	٦٩١	التوبة	﴿بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾
١٢	٤٦	التوبة	﴿وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾
٦٣	٧٨٣	التوبة	﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنِ يُكَادِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَأَتَتْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾
٨٣	٥١٦	التوبة	﴿أَتَأْتَلْتُمْ﴾
١٠٠	٥٣	التوبة	﴿وَالسَّيْفُورُ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	الآية
١٠٨	٦٨٤	التوبة	﴿يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا﴾
١١٤	١٠٨	التوبة	﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾
٢٦	٨٩٠	يونس	﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾
٢٧	٨٢٨	يونس	﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾
٩٠	٨٨٧	يونس	﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ﴾
١٢	٨٦٤	هود	﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ كِتَابًا أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ﴾
٧٨	٥١	هود	﴿قَالَ يَقَوْمِ هَذَا بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾
١١١	٦٢	هود	﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقَنَّهُمْ﴾
٣	٧٨٩	يوسف	﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾
١١	٣٨١	يوسف	﴿مَا لَكَ لَا تَأْتِنَا﴾
١٢	٦٦	يوسف	﴿تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ﴾
٢٣	٥٣٢	يوسف	﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾
٣٥	٩٩	يوسف	﴿حَقِّي حِينَ﴾
٤٥	٩٩	يوسف	﴿وَأَذْكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾
٥١	٥٣٢	يوسف	﴿أَنَا رَوَدْتُهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾
٥٢	٥٣٢	يوسف	﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾
١١٠	٥٥	يوسف	﴿حَقِّي إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾
٥	٧٠٤	إبراهيم	﴿وَذَكَرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾
١٧	١٢٦	إبراهيم	﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾
٢٢	٥٨	إبراهيم	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ﴾
٣١	٤٢٨	إبراهيم	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	الآية
٤١	٥٦	إبراهيم	﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾
٤٣	٦٠٠	إبراهيم	﴿ لَا يَزِيدُ الْيَهُودَ طَرَفَهُمْ ﴾
٤٧	٨٤٤	إبراهيم	﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدِهِ، رُسُلَهُ ﴾
٤٨	٩٢٨	إبراهيم	﴿ يَوْمَ تَبَدَّلَ الْأَرْضُ ﴾
٩	٩	الحجر	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾
٢٠	٤٧٧	الحجر	﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقِينَ ﴾
٢٨، ٢٦، ٣٣	٦١٥	الحجر	﴿ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ ﴾
٤٤	٨٥٤	النحل	﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ ﴾
٨٩	١	النحل	﴿ تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾
٩١	٧٤٨	النحل	﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾
١٠٣	٧٩٢	النحل	﴿ وَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ﴾
٣١	٦١	الإسراء	﴿ إِنَّ قَلْبَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾
٨٠	٤٨١	الإسراء	﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ ﴾
٨٨	١٠٣	الإسراء	﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾
١٨	٤٤٠	الكهف	﴿ وَكَلْبُهُمْ بَسِطَ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾
١٠٣	٥٤٤	الكهف	﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾
٨	٩٢٠	مريم	﴿ وَقَدْ بَلَغَتْ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾
٧٤	٤٠١	مريم	﴿ أَتُنَادِي رَبِّيًّا ﴾
٧٥	٤٣٠	مريم	﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ ﴾
١٥	٩٨	طه	﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾
٦٠	٩٠٢	طه	﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	الآية
٦٣	٦٢٤ + ٩٨	طه	﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾
٢٨	٦٤٧	الأنبياء	﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾
٨٨	٦٤	الأنبياء	﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآمِنِينَ﴾
٩٧	٦٠١	الأنبياء	﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
٤	٧٨٣	الحج	﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ﴾
٢٠	٩٥٨	المؤمنون	﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾
٥٥	٨٢٠	المؤمنون	﴿أَتَمَّا تُدْمِرُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ﴾
١	٦٩١	النور	﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾
٣١	٥٧٨	النور	﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾
٥	٧٩٣	الفرقان	﴿وَقَالُوا أَسْطِطِرُّ الْآوَالِينَ أَكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾
٢٥	٦٧٨	الفرقان	﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّ وَنَزِلَ مِنَ السَّمَاءِ نَزِيلًا﴾
٣٣	٧٣	الفرقان	﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾
٧٠	٩٢٨	الفرقان	﴿يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾
١٣٥	٩٣٥	الشعراء	﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾
٢١٢	٩٤٩	الشعراء	﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَرُونَ﴾
١١	٦٦٥	النمل	﴿ثُمَّ بَدَّلْ حُسْنًا﴾
٣٦	٨٢٠ + ٢١٤	النمل	﴿أَتَمُدُّونَ يَمَالٍ﴾
١٥	٤٤٠	القصص	﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾
٣٠	٩٠٠	القصص	﴿فِي الْبَقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ﴾
٣٤	٨٩٤	القصص	﴿رِدَاءً يُصَدِّقُنِي﴾
٤٧	٩٣٧	القصص	﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾
٤٩	٩٣٧	القصص	﴿فَاتُوا بِكُنُوبٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَنْتَ لَهُ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	الآية
٨	٦٦٤	العنكبوت	﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾
١٧	٩٣٥	العنكبوت	﴿وَتَخْلُقُونَ أَفْكَأ﴾
٦	٧٩٨	لقمان	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾
٩	٨٢٨	يس	﴿فَاعْشَيْنَهُمُ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾
١٠	٨٨٧	الصفات	﴿فَاتَّبِعْهُ، شَهَابٌ ثَاقِبٌ﴾
٥٦	٨٦١	الزمر	﴿بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾
١٦	٦٤٧	غافر	﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ لَا يُخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾
٢٦	٩٥	فصلت	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾
٤٢	٩٧	فصلت	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾
٣٠	٦١٣	الشورى	﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾
٥٧	٥٥	الزخرف	﴿إِذَا قَوْمٌ مِّنْهُ يَصُدُّونَ﴾
٨٥	٥٠٩	الزخرف	﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾
٨٨	٥٠٩	الزخرف	﴿وَقِيلِهِ يَرْبِّ﴾
٥١	٤٨١	الدخان	﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾
١٤	٤٣١	الجاثية	﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾
٢٥	٩٣٥	الجاثية	﴿أَتَتُوا يَا أَبَا بِنَاءٍ إِذْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
١١	٨٨١	محمد	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾
١٨	٤٦٣	محمد	﴿فَهَلْ يُبْظِرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾
٣٥	٤٣٦	محمد	﴿فَلَا تَهْتُوا وَنَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾
٦	١٠٨	الحجرات	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنِيٍّ فَتَبَيَّنُوا﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	الآية
١٩	٩٧	ق	﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾
٥٥	٧٠٤	الذاريات	﴿ وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ نُنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٢٢	٨٢٠	الطور	﴿ وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَمَةٍ ﴾
٥٠	٤٠١	النجم	﴿ عَادَا الْأُولَىٰ ﴾
٥٤	٨٢٨	النجم	﴿ فَعَشَنَهَا مَا عَشَىٰ ﴾
١٧	١	القمر	﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾
٣	٩٧٩	الواقعة	﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾
٦٥	٥٧٦	الواقعة	﴿ فَظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾
١	٥٧	المجادلة	﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾
٩	٩٣٨	المتحنة	﴿ وَظَاهَرُوا عَلَيْنَا إِخْرَاجِكُمْ ﴾
٢-١	٦٥٨	المنافقون	﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾
١٠	٦١٢	المنافقون	﴿ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾
٧	٩٧٨	التغابن	﴿ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعِنُنَّ ثُمَّ لَنُنَبِّئَنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ﴾
٤	٩٣٨	التحريم	﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ ﴾
٣٠	٩٧٢	الملك	﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾
٤٢	٩٧٩	القلم	﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾
١٤	٨٠٧	الحاقة	﴿ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّنَا ذَكَّةً وَجِدَةً ﴾
١٨	٩١٠	الجن	﴿ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾
٢٣	٧٨٣	الجن	﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾
٣٥	٩٥٨	المدثر	﴿ إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكُبْرَىٰ ﴾
٣٨	٩٧٥	المدثر	﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾
٣٠	٩٧٩	القيامة	﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	اسم السورة	الآية
١١	٨٧٠	الإنسان	﴿وَلَقَهُمْ نَصْرٌ وَسُرُورًا﴾
٢٥-٢٦	٧٥٢	المرسلات	﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾
٣٨	٦٤٧	النبأ	﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾
٢٤	٦٤١	التكوير	﴿بِضْنِينَ﴾
٢١	٨٠٧	الفجر	﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾
٢٢	٦٧٨	الفجر	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾
١٤-١٥	٧٥٢	البلد	﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾
٥	٨٨٩	البيّنة	﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾
١	٥٠٥	الزلزلة	﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾
٢	٥٠٥	الزلزلة	﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾
٢	٨٥٠	العصر	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنٌ خَسِرٌ﴾

## فهرس القراءات المتواترة التي طعن فيها

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٦٤٦	٤	الفاتحة	﴿تَلِكِ﴾ بإثبات الألف، ويحذفها.	﴿تَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾
٣٩٣	٦	البقرة	١- ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ببدال الهمزة الثانية ألفاً. ٢- بتحقيق الهمزتين.	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٦٥١	٩	البقرة	﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾ بالألف مع ضم الياء وفتح الخاء وكسر الذال.	﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾
٦٥٧	١٠	البقرة	﴿يَكْذِبُونَ﴾ بالتشديد  ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بالتخفيف	﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾
٤١٧	٣٤	البقرة	﴿لِلْمَلَائِكَةِ﴾ بضم التاء.	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾
٦٦١	٣٦	البقرة	﴿فَأَزَّاهُمَا﴾ بألف مخففاً	﴿فَأَزَّاهُمَا الشَّيْطَانُ عَمَّا قَالَتْ فَخَرَجَهُمَا وَمَا كَانَا فِيهِ﴾
١٢٤	٣٧	البقرة	بنصب ﴿ءَأَدَمَ﴾ ورفع ﴿كَلِمَاتٍ﴾	﴿فَلَقَّحَءَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾
١٣٠	٧٨	البقرة	بتخفيف الياء فيهن مع إسكان الياء المرفوعة والمخفوضة	﴿أَمَانِي﴾ وبابه. وأول مواضعه: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾.
٦٦٤	٨٣	البقرة	﴿حُسْنًا﴾ بضم الحاء وإسكان السين	﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾
٤٢١	٨٥	البقرة	﴿أُسْرَى﴾ بالألف على وزن (فُعَالِي).	﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى فَتَقْدُّوهُمْ﴾



الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٤٣٢	٩٧	البقرة	﴿جَبْرِيلَ﴾ بفتح الجيم.	﴿جَبْرِيلَ﴾ حيث وقع، وأول مواضعه: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ﴾
٤٢٦	١١٧	البقرة	﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب.	﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ حيث وقع، وأول مواضعه: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
٦٦٧	١١٩	البقرة	﴿تَسْأَلُ﴾ بفتح التاء وجزم اللام	﴿وَلَا تَسْأَلُ عَن أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾
١٣٢	١٢٥	البقرة	﴿وَاتَّخَذُوا﴾ بفتح الخاء.	﴿وَاتَّخَذُوا مِن مَّقَامٍ إِبْرَهِيمَ مُصَلًّى﴾
٤٤٩	١٢٨	البقرة	بإسكان الراء	﴿أَرْنَا﴾ و﴿أَرْنِي﴾: حيث وقعا، وأوله: ﴿وَأَرْنَا مَا سَكَنَّا﴾
٦٧٢	١٨٤	البقرة	بتنوين ﴿فَدْيَةٍ﴾ ورفع ﴿طَعَامٍ﴾	﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٍ مَّسْكِينٍ﴾
٦٧٤	١٩١	البقرة	﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ﴾ ﴿حَتَّىٰ يَقْتُلُوكُمْ﴾ ﴿فَإِن قَتَلُوكُمْ﴾ بغير ألف في الثلاثة	﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يَقْتُلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾
٤٣٥	٢٠٨	البقرة	﴿السَّلَامِ﴾ بفتح السين	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَآفَّةً﴾
٦٧٧	٢١٠	البقرة	﴿وَالْمَلَكِ﴾ بالخفض	﴿فِي ظُلْمٍ مِّنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَكِ﴾
٤٣٩	٢١٤	البقرة	﴿يَقُولُ﴾ بالرفع	﴿وَرُزِّلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرَ اللَّهِ﴾
٦٨٠	٢٢٢	البقرة	﴿يَطْهَرْنَ﴾ بإسكان الطاء وضم الهاء مخففة	﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾
٦٨٦	٢٣٣	البقرة	﴿لَا تُضَارَّ﴾ بالرفع ﴿لَا تُضَارَّ﴾ بإسكان الراء مخففة	﴿لَا تُضَارَّ وَابْنَةُ ابْنِهَا وَلَا مَوْلُودُهُ لَهُ، يُؤَدُّهُ﴾.
٦٩٠	٢٤٠	البقرة	﴿وَصِيَّةٍ﴾ بالنصب	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾
٤٤٤	٢٤٥	البقرة	﴿فِيضَعْفُهُ﴾ بالرفع والتشديد.	﴿فِيضَعْفُهُ لَهُ، أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
			﴿فِضَعَفَةٌ﴾ بالنصب والتشديد ﴿فِضْلُوعَفَةٌ﴾ بالنصب والتخفيف	
٤٥١	٢٤٦	البقرة	﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين	﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾
٦١٤	٢٥٩	البقرة	﴿يَتَسَنَّ﴾ بحذف الهاء في الوصل	﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّ﴾
٦٩٥	٢٧١	البقرة	﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون والرفع. ﴿وَيُكْفَرُ﴾ بالياء والرفع.	﴿وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَعْيَاتِكُمْ﴾
٦٩٩	٢٧٩	البقرة	﴿فَادْزَنُوا﴾ بالمد وكسر الذال	﴿فَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا فَاذْنُوا أَيَحْرَبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾
٧٠١	٢٨٢	البقرة	﴿إِنْ تَضَلَّ﴾ بكسر الهمزة، ﴿فَتَذَكَّرُ﴾ بالرفع والتشديد. ﴿وَفَتَذَكَّرُ﴾ بالنصب والتخفيف.	﴿أَنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾
١٣٥	٢٨٢	البقرة	﴿تَجَلْرَةً حَاضِرَةً﴾ بالنصب فيهما.	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَلْرَةً حَاضِرَةً﴾
٤٥٦	٢٨٣	البقرة	﴿فَرْهَنْ﴾ بضم الراء والهاء من غير ألف.	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرُّهُنَّ مَقْبُوضَةً﴾
٤٠٢	٢٨٤	البقرة	﴿فَيَعْفِرُ لِمَنْ﴾ بإدغام الراء في اللام.	﴿فَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾
١٤٠	٢٨٥	البقرة	﴿يُفَرِّقُ﴾ بالياء.	﴿لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾
١٤٩	١٩	آل عمران	﴿أَنَّ﴾ بفتح الهمزة.	﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
١٥٤	٢١	آل عمران	﴿وَيُقَاتِلُونَ﴾ بالألف مع ضم الياء وكسر التاء.	﴿وَيُقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ﴾
١٤٤	٢٨	آل عمران	﴿نَقِيَّةً﴾ بفتح التاء وكسر القاف وياء مشددة مفتوحة.	﴿إِلَّا أَنْ تَسْتَفْتُوا مِنْهُمْ نَفِيَّةً﴾
٧٠٥	٣٧	آل عمران	﴿وَكَفَّلَهَا﴾ بتخفيف الفاء	﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا﴾
١٤٦ ٤٥٩ +	٣٩	آل عمران	﴿أَنَّ﴾ بفتح الهمزة. ﴿إِنَّ﴾ بكسر الهمزة. ﴿يَبْشُرُكَ﴾ بفتح الياء وإسكان الباء وضم الشين مخففة.	﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِحَيْرٍ﴾
٣٨٥	٧٥	آل عمران	﴿يُؤَدُّهُ﴾ بالإسكان.	﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَن إِنْ تَأْمَنَّهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾
٧٠٨	٧٩	آل عمران	﴿تَعَلَّمُونَ﴾ بفتح التاء واللام مخففة.	﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّينَينَ يَمَّا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾
١٥٦	٨٠	آل عمران	﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ بالرفع.	﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾
٧١٢	١١٥	آل عمران	﴿تَفَعَّلُوا﴾ وَ ﴿تُكْفَرُوهُ﴾ بالتاء.	﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ حَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾
٧١٤	١٢٥	آل عمران	﴿مُسَوِّينَ﴾ بفتح الواو	﴿بِحَمْسَةِ الْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّينَ﴾
٧١٧	١٤٠	آل عمران	﴿فُرِحَ﴾ بضم القاف.	﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ فُرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرِحٌ وَمِثْلُهُ﴾
٣٨٥	١٤٥	آل عمران	﴿نُورُهُ﴾ بالإسكان.	﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾
٧٢٠	١٤٦	آل عمران	﴿قَتَلَ﴾ بفتح القاف، وبالألف.	﴿وَكَانَ مِنْ نَجِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيبُونَ كَثِيرٌ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
١٥٩	١٥٤	آل عمران	﴿كُلُّهُ﴾ بالرفع.	﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾
٧٢٤	١٦١	آل عمران	﴿يُعَلِّ﴾ بضم الياء وفتح الغين.	﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعَلِّ﴾
١٦١	١٧١	آل عمران	﴿وَلِئِنْ﴾ بكسر الهمزة.	﴿وَلِئِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٧١٧	١٧٢	آل عمران	﴿الْقُرْحُ﴾ بضم القاف.	﴿وَمِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقُرْحُ﴾
٤٦٢	١٧٨	آل عمران	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء.	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّئُهُمْ خَيْرًا لَّأَنفُسِهِمْ﴾
٤٦٦	١٨٠	آل عمران	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء.	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾
٤٦٩	١٨١	آل عمران	﴿سَيَكْتَبُ﴾ بالياء مضمومة وفتح التاء. ﴿قَتَلْتَهُمْ﴾ بالرفع، و ﴿يَقُولُ﴾ بالياء.	﴿سَيَكْتَبُ مَا قَالُوا وَقَتَلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُكُمْ قَدْ جَاءَ الْبَرْقُ مِنَ الْغَيْبِ﴾
١٦٣	١٩٥	آل عمران	﴿وَقَتَلُوا﴾ بالتشديد.	﴿وَقَتَلُوا وَقَتَلُوا لَأَكْفُرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾
+٤٧١ ٧٢٨	١	النساء	﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ بالخفض	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
٣٩٧	١٢	النساء	﴿أَيِّمَةً﴾ بتحقيق الهمزتين.	﴿أَيِّمَةً﴾ حيث وردت، وأولها: ﴿فَقَتَلُوا أَيِّمَةً الْكُفْرَ إِنَّهُمْ لَا أَيِّمَنَ لَهُمْ﴾
٤٨٠	٣١	النساء	﴿مُدْخَلًا﴾ بفتح الميم	﴿وَنَدْخَلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾
١٦٥	٣٤	النساء	﴿اللَّهِ﴾ بالنصب.	﴿فَالصَّلَاةَ حَتَّىٰ تَقُومُوا لِلَّهِ حَافِظِينَ﴾
٣٨٢	٨١	النساء	﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾ بالإدغام.	﴿فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيْتَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾
٧٣٦	٩٤	النساء	﴿السَّلَامِ﴾ بالالف	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾
٧٤١	٩٥	النساء	﴿غَيْرِ﴾ بالرفع	﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾
٣٨٥	١١٥	النساء	﴿نُؤَلِّهِ﴾ وتُضَلِّهِ	﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُؤَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٧٣١	١٣٥	النساء	﴿تَلَوْا﴾ بضم اللام، وواو واحدة	﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ لَعِنْتُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾
٧٣٨	١٦٣	النساء	﴿رُبُورًا﴾ بضم الزاي	﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ رُبُورًا﴾.
٧٤٤	٢	المائدة	﴿سَنَّانُ﴾ بإسكان النون	﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ سَنَّانُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾.
٧٤٤	٨	المائدة	﴿سَنَّانُ﴾ بإسكان النون	﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ سَنَّانُ قَوْمٍ عَلَىٰ مَا أَلَّعَدُوا﴾
٧٤٧	٨٩	المائدة	﴿عَقَدْتُمْ﴾ بالتخفيف	﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾.
٧٥١	٩٥	المائدة	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلٍ﴾ بغير تنوين وخفض اللام	﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾
٧٥٤	٩٥	المائدة	﴿كَفَّارَةٌ طَعَامٍ﴾ بالإضافة	﴿أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾.
٧٥٦	١٠٧	المائدة	﴿أَسْتَحَقَّ﴾ بفتح التاء. ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ بالجمع	﴿فَأَخْرَجَ يَهُودِيَّانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَّيْنَ﴾
٧٦١	١٢٢	المائدة	﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ﴾ بالتاء، ﴿رَبِّكَ﴾ بالنصب	﴿إِذْ قَالَ الْخَوَارِجُ إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾
٧٦٥	١١٩	المائدة	﴿يَوْمٍ﴾ بالرفع	﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَفْعَلُ الصَّالِحِينَ﴾
٧٧١	١٦	الأنعام	﴿يُصْرَفُ﴾ بضم الياء وفتح الراء	﴿مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَ مَيْدٍ فَقَدْ رَحِمَهُ﴾
٤٨٣	٢٣	الأنعام	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء، ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ بالرفع.	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.
+ ٤٨٣ ٧٧٥	٢٣	الأنعام	﴿رَبَّنَا﴾ بالخفض	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾.
٧٧٧	٢٧	الأنعام	﴿وَلَا تُكذِّبُ... وَتَكُونُ﴾	﴿فَقَالُوا يَا بَلَاءَ رَبِّنَا لِمَ لَا تُكذِّبُ رَبَّنَا إِنَّكَ يَا رَبَّنَا مِنَ الْكَافِرِينَ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
			بنصب الباء والنون فيهما.	
٤٨٦	٥٢	الأنعام	﴿بِالْغُدُوَّةِ﴾ بالواو وضم الغين	﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾
٧٨١	٥٤	الأنعام	﴿أَنَّهُ مِّنْ عَمَلٍ.. فَأَنَّهُ﴾ بفتح الهمزتين.	﴿أَنَّهُ مِّنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءًا يَبْهَلِكُهُ ثُمَّ تَابَ مِنْهُ بَعْدَهُ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.
٧٨٥	٥٥	الأنعام	﴿سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ بنصب (السبيل)	﴿وَلَسْتَ تَبِينُ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾.
٧٨٨	٥٧	الأنعام	﴿يُقِضُ﴾ بالصاد المهمله مضمومة مشددة	﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا بِاللَّهِ يُقِضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلِينَ﴾.
١٧٢	٨٦	الأنعام	﴿وَالْيَسَعَ﴾ بلامين وبالتشديد	﴿وَأَسْمَعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوشَعَ وَحُوطًا﴾
٧٩٠	٩٩	الأنعام	﴿ثَمَرِهِ﴾ بفتح التاء والميم	﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾
٧٩٢	١٠٥	الأنعام	﴿دَارَسَتْ﴾ بالألف وفتح التاء ﴿دَرَسَتْ﴾ بغير ألف وفتح السين وإسكان التاء	﴿وَكَذَلِكَ نَصُفُّهُ الْآيَاتِ وَيَقُولُوا دَرَسَتْ﴾
١٦٧	١٠٨	الأنعام	﴿عَدُوًّا﴾ بضم العين والدال وتشديد الواو	﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا يَغْيَرُ عَلَيْهِمْ﴾.
١٦٩	١٠٩	الأنعام	﴿لَا تُؤْمِنُونَ﴾ بالتاء	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٧٩٤	١١١	الأنعام	﴿قَبْلًا﴾ بكسر القاف وفتح الباء	﴿وَحَشْرَنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا لِيَوْمِنَا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾
٧٩٧	١١٩	الأنعام	﴿لَيُضِلُّونَ﴾ بفتح الباء	﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَابِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾
٨٠٠	١٤٥	الأنعام	﴿إِلَّا أَن تَكُونَ﴾ بالتاء	﴿إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزيرٍ فَإِنَّهُ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
			﴿ مَبِيَّةٌ ﴾ بالرفع	﴿ رَجَسٌ ﴾
١٧٦	١٥٣	الأنعام	﴿ وَأَنَّ هَذَا ﴾ بفتح الهمزة وتخفيف النون	﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾
١٧٨	١٦٠	الأنعام	﴿ عَشْرٌ ﴾ بالتثنية في ورفع ﴿ أَمْثَالُهَا ﴾	﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾
٨٠٣	٢٦	الأعراف	﴿ وَيَلِاسٌ ﴾ بالرفع	﴿ وَيَلِاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾
٤٩٠	٣٢	الأعراف	﴿ خَالِصَةٌ ﴾ بالرفع	﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾
١٨٠	٤٤	الأعراف	﴿ نَعَمٌ ﴾ بكسر العين	﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾
١٨٢	٥٨	الأعراف	﴿ نَكَدًا ﴾ بفتح الكاف	﴿ وَالَّذِي خَبْتُ لَا يَخْجُجُ إِلَّا نَكَدًا ﴾
٤٩٢	١١١	الأعراف	﴿ أَرْجِحُهُ ﴾ بترك الهمز وتسكين الهاء ﴿ أَرْجِحُهُ ﴾ بالهمز وضم الهاء	﴿ قَالُوا أَرْجِحُهُ وَأَخَاهُ ﴾
٨٠٧	١٤٣	الأعراف	﴿ دَكَاً ﴾ بالتثنية من غير همز	﴿ فَلَمَّا جَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَاً ﴾
٨٠٩	١٤٩	الأعراف	﴿ تَرَحَّمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ ﴾ بالتاء فيهما ونصب الباء من ﴿ رَبَّنَا ﴾	﴿ قَالُوا لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾
٨١١	١٦٥	الأعراف	﴿ بَيْسٍ ﴾ بكسر الباء وتخفيف الباء، بغير همز ﴿ بَيْسٍ ﴾ بفتح الباء وتسكين الباء وفتح الهمزة بعد الباء	﴿ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابِ بَيْسٍ ﴾
٨١٤	١٩٠	الأعراف	﴿ شُرَكَاءَ ﴾ بكسر الشين وإسكان الراء	﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
			مع التنوين	
٨١٧	٢٠١	الأعراف	﴿ طَبِيفٌ ﴾ بغير همز ولا ألف	﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَبِيفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ ﴾
٨٢٠	٢٠٢	الأعراف	﴿ يَمِدُّوهُمْ ﴾ بضم الياء	﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ﴾
٨٢٣	٩	الأنفال	﴿ مُرْدَفِينَ ﴾ بفتح الذال. ﴿ مُرْدَفِينَ ﴾ بكسر الذال.	﴿ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ﴾.
٨٢٧	١١	الأنفال	﴿ يُغَشِّكُمُ النَّعَاسَ ﴾ بضم الياء وتخفيف الشين. ﴿ يُغَشَّاكُمُ ﴾ بفتح الياء والشين وألف بعدها، ﴿ النَّعَاسُ ﴾ بالرفع.	﴿ إِذْ يُغَشِّكُمُ النَّعَاسَ أَمْنَةً مِّنْهُ ﴾
٨٣٠	١٩	الأنفال	﴿ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ بفتح الهمزة	﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٤٩٤	٥٩	الأنفال	بالياء في ﴿ يَحْسَبِينَ ﴾ وكسر الألف من ﴿ إِنَّمَا ﴾	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾
١٨٤	٦٦	الأنفال	﴿ ضُعَفَاءَ ﴾ بفتح العين وهمزة مفتوحة بعد الألف	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ عَزَمَ عَلَيْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضُعَفَاءَ ﴾
٣٩٧	١٢	التوبة	﴿ أَيْمَةً ﴾ بتحقيق الهمزتين	﴿ فَاقْبَلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ ﴾
١٨٦	١٩	التوبة	﴿ سَقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ ﴾	﴿ أَجْعَلْتُمْ سَقَايَةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾



الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
			المَسْجِدِ ﴿	
٥٠١	٣٠	التوبة	﴿عَزِيرٌ﴾ بغير تنوين ﴿عَزِيرٌ﴾ بالتنوين.	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾
١٨٨	٣٠	التوبة	﴿يُضَاهِيهِمْ﴾ بالهمز	﴿يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾
٥٠٠	٣٦	التوبة	﴿اثنًا عشر﴾ بإسكان العين، ومد ألف ﴿اثنًا﴾ مدًا مشبعًا	﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾
٥٠٥	٤٠	التوبة	﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ﴾ بالنصب	﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾
٥٠٨	٦١	التوبة	﴿وَرَحْمَةً﴾ بالخفض	﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾
٨٣٣	٩٨	التوبة	﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ بضم السين	﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
١٩٠	١٠٠	التوبة	﴿الْأَنْصَارُ﴾ بالرفع	﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ﴾
٦١٨	١١٠	التوبة	﴿إِلَى أَنْ تَقَطَعَ﴾ بتخفيف اللام	﴿لَا يَزَالُ بُدِنُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَعَ قُلُوبُهُمْ﴾
١٩٣	١٢٦	التوبة	﴿أَوْلَاتِرُونَ﴾ بالتاء	﴿أَوْلَاتِرُونَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَاوٍ﴾
١٩٥	٢٧	يونس	﴿قِطْعًا﴾ بسكون الطاء	﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنْ أَيْلٍ مُظْلِمًا﴾
٥١١	٣٥	يونس	﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ بتسكين الهاء وتشديد الذال. ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء وكسر الهاء، وتشديد الذال. ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ بتسكين الهاء	﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ فَمَا لَكَؤَكَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
			وتخفيف الدال.	
٥١٥	٥٨	يونس	﴿فِيذَلِكَ فَتَنَّا رُحُومًا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ﴾ بالتاء	﴿قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَرِثَمَتَهُ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾
١٩٨	٧١	يونس	﴿فَاجْمَعُوا﴾ بوصل الهمزة ويفتح الميم	﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ عَمَةً﴾
٦٢٠	٧١	يونس	﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ بالرفع	﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ عَمَةً﴾
٨٣٦	٨١	يونس	﴿بِهِ السَّحَرُ﴾ بالاستفهام	﴿فَلَمَّا ألقُوا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَابِغُهُ﴾
٨٤٠	٢٧	هود	﴿بَادِي﴾ بالهمز	﴿وَمَا زَنَبَكَ أَتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِي الرَّأْيِ﴾
٨٤٢	٢٨	هود	﴿فَعَمِيَتْ﴾ بفتح العين وتخفيف الميم	﴿قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْتِهِ مِنْ رَبِّي وَءَالَتِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِيهِ فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ انذَرْنَاهُمْ أَنَّهَا﴾
٢٠٠	٤٦	هود	﴿عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٍ﴾ بكسر الميم وفتح اللام، وينصب الراء من ﴿غَيْرٍ﴾	﴿قَالَ يَنْبَغُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٍ﴾
٥٢٠	٤٦	هود	﴿فَلَا تَسْأَلَنَّ﴾ بفتح اللام وتشديد النون مفتوحة أو مكسورة	﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلَنَّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾
٥٢٢	٧١	هود	﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنصب	﴿فَبَشِّرْ نَهَايَا سِخِّ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾
٥٢٦	١٠٨	هود	﴿سُعِدُوا﴾ بضم السين	﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِالْجَنَّةِ﴾
٤٠٠	٥	يوسف	﴿رَبِّكَ﴾ بالإبدال والإدغام	﴿قَالَ يَبْنَئُ لَا تَقْضُصْ رَبُّكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾
٢٠٨	٧	يوسف	﴿آيَةً لِلسَّالِبِينَ﴾ بالتوحيد	﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلسَّالِبِينَ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٤١٤	١٢	يوسف	﴿ نَزَّعِي ﴾ بإثبات الياء	﴿ أَرْسِلْهُ مَعَاغِدًا يُرْتَعُ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾
٨٤٥	١٢	يوسف	﴿ نَزَّعُ وَنَلْعَبُ ﴾ بالنون فيهما جميعاً	﴿ أَرْسِلْهُ مَعَاغِدًا يُرْتَعُ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾
٥٢٩	٢٣	يوسف	﴿ هَيْتُ ﴾ : بكسر الهاء، مع الهمز، وضم التاء. ﴿ هَيْتُ ﴾ : بكسر الهاء مع الهمز وفتح التاء.	﴿ وَعَلَّقَتِ الْأَبُوبُ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ مَعَاذَ اللَّهِ ﴾
٢١٠	٣٣	يوسف	﴿ السَّجْنُ ﴾ بفتح السين	﴿ قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَمَا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾
٢١٢	٩٠	يوسف	﴿ إِنَّكَ ﴾ بهمزة واحدة على الخبر	﴿ قَالُوا أَيْ تَأْتِكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾
٢١٥	١١٠	يوسف	﴿ فَفَنَجِي ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم	﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرًا فَنَجِيٍّ مِّنْ نَّشَاءِ ﴾
٨٤٩	٤٢	الرعد	﴿ الْكَافِرُ ﴾ بالتوحيد	﴿ وَسِبَعَهُمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عَقِيَ الدَّارِ ﴾
٢١٨	٤٦	إبراهيم	﴿ لَتَزُولَ ﴾ بفتح اللام الأولى ورفع الثانية	﴿ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ ﴾
٥٣٥	٢٢	إبراهيم	﴿ بِمُصْرِحِي ﴾ بكسر الياء	﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي ﴾
٢٢١	١٥	الحجر	﴿ سُكِرَتْ ﴾ بالتخفيف	﴿ لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴾
٢٢٤	٤١	الحجر	﴿ عَلِيٍّ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ بكسر اللام ورفع الياء والتنوين	﴿ قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾
٢٢٧	٥٦	الحجر	﴿ يَقْنَطُ ﴾ بفتح النون	﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ الضَّالُّونَ ﴾ .

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٢٣٠	٧	النحل	﴿بَشِقَّ الْأَنْفُسُ﴾ بفتح الشين	﴿وَتَحْمِلُ أَنْفَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّهٖ تَكُونُوا بِهِ لِيَوْمِ لَا يَشِقُّ الْأَنْفُسُ﴾
٨٥١	١	النحل	﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالياء	﴿أَفَأَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
٨٥٣	٢	النحل	﴿يُنزَّلُ﴾ بالتخفيف. ﴿تَنْزَلُ﴾ بالتاء والتشديد، ﴿وَالْمَلَكُ﴾ بالرفع	﴿يُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾
٨٥١	٣	النحل	﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالياء	﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
٨٥٥	٣٧	النحل	﴿لَا يَهْدِي﴾ بفتح الياء وكسر الدال	﴿إِنْ تَحَرَّضَ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾
٨٥٨	٤٨	النحل	﴿أَوْلَمْ تَرَوْا﴾ بالتاء	﴿أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَيَنْفِيوهُ ظُلْمَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ﴾
٨٦٠	٦٢	النحل	﴿مُفْرَطُونَ﴾ بكسر الراء وتخفيفها. ﴿مُفْرَطُونَ﴾ بكسر الراء وتشديدها	﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾
٨٦٤	١٢٧	النحل	﴿ضَبِقُ﴾ بكسر الضاد	﴿وَلَا تَحْرَنَ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَبِقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾
٨٦٧	١٣	الإسراء	﴿وَيُخْرِجُ﴾ بالياء مفتوحة وضم الراء ﴿وَيُخْرِجُ﴾ بالياء مضمومة وفتح الراء ﴿يُلْقَاهُ﴾ بضم الياء والتشديد	﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾
٢٣٣	١٦	الإسراء	﴿أَمَرْنَا﴾ بمد الألف	﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا مَظْلُومًا فَاسْفُؤْنَا فِيهَا فَهَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
				فَدَمَرْنَهَا تَدْمِيرًا ﴿
٨٧١	٢٣		﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ﴾ بالثنوية	﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ﴾
٥٤٠	٢٣	الإسراء	﴿أُفٍ﴾ بالتنوين وكسر الفاء. ﴿أَفَّ﴾ بفتح الفاء من غير تنوين.	﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾
٨٧٤	٣٨	الإسراء	﴿سَيِّئَةً﴾ بالتنوين	﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾
٤١٠	٧٢	الإسراء	﴿أَعْمَى﴾ بالفتح فيهما	﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾
٨٧٨	٩٢	الإسراء	﴿كَسَفًا﴾ بفتح السين	﴿أَوْ تَشْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كَسَفًا﴾
٢٣٨	١٠٢	الإسراء	﴿عَلِمْتُ﴾ بضم التاء	﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَاتُ إِلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ﴾
٢٤٣	١٧	الكهف	﴿تَزَوَّرُ﴾ بإسكان الزاي وتشديد الراء	﴿وَنَرَى السَّمَاسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ﴾
٥٤٣	٢٥	الكهف	﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ بالإضافة	﴿وَلِيَثُورَ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا﴾
٤٨٦	٢٨	الكهف	﴿بِالْغُدُوَّةِ﴾ بالواو وضم الغين	﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٢٤٥	٣٤	الكهف	﴿ثُمَّ﴾ بفتح الثاء والميم. ﴿ثُمَّ﴾ بضم الثاء وسكون الميم.	﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾
٥٤٧	٣٨	الكهف	﴿لَيْكِنَّا﴾ بإثبات الألف وصلأً	﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾
٨٨١	٤٤	الكهف	﴿الْوَالِيَةُ﴾ بكسر الواو. ﴿الْوَالِيَةُ﴾ بفتح الواو	﴿هُنَالِكَ الْوَالِيَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾
٨٨٤	٤٤	الكهف	﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بالرفع	﴿هُنَالِكَ الْوَالِيَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾
٢٤٨	٥٩	الكهف	﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ بفتح الميم واللام. ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ بفتح الميم وكسر اللام.	﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتَهُم لَمَّا ظَلَمُوا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾
٨٨٦	٨٥	الكهف	﴿فَأَنْبَعُ﴾ بقطع الألف مخففة التاء	﴿فَأَنْبَعُ سَبَبًا﴾
٨٨٩	٨٨	الكهف	﴿فَلَهُ جِزَاءُ الْحَسَنِ﴾ برفع (الجزاء) وإضافته إلى (الحسن)	﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جِزَاءُ الْحَسَنِ﴾
٢٥٠	٩٤	الكهف	﴿يَأْجُوحٌ وَمَأْجُوحٌ﴾ بالهمز فيهما	﴿قَالُوا يٰذَا الْقُرَيْنِ إِنَّ يَأْجُوحَ وَمَأْجُوحَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾
٨٩١	٩٤	الكهف	﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف	﴿فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَيَّ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾
٥٥٠	٩٧	الكهف	﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ بتشديد الطاء	﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ﴾
٨٩٤	٦	مريم	﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ بجزم الحرفين	﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيًّا﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٦٢٢	١٩	مريم	﴿لَيْهَبَ﴾ بالياء	﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾
٢٥٢	٣٤	مريم	﴿قَوْلِكَ﴾ بالنصب	﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾
٥٥٢	١٢	طه	﴿آتَى﴾ بفتح الهمزة	﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾
٨٩٨	١٢	طه	﴿طُوًى﴾ بترك التنوين	﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾
٢٥٤	٣٢-٣١	طه	﴿أَشْدُّ﴾ بقطع الألف وفتحها، ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ بضم الهمزة	﴿أَشْدُّ بِهِ أَزْرَى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾
٦٢٤	٦٣	طه	١- ﴿إِنَّ هَذَيْنِ﴾ ٢- ﴿إِنَّ هَذَانِ﴾	﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَّحَرَانِ لَسَّرِ حَرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكُمْ﴾
٩٠٢	٦٤	طه	﴿فَاجْمَعُوا﴾ بوصل الألف وفتح الميم	﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَوْنَا صَفًّا﴾
٢٥٧	٦٦	طه	﴿تُخَيَّلُ﴾ بالتاء	﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾
٣٨٥	٧٥	طه	﴿تُؤْتِيهِ﴾ بإسكان الهاء	﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾
٢٥٩	٩٧	طه	﴿لَنُحْرِقَنَّ﴾ بفتح النون وضم الراء. ﴿لَنُحْرِقَنَّ﴾ بضم النون وكسر الراء مخففة	﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحْرِقَنَّ نَرَهُ لِنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَوْمِ نَسْفًا﴾
٢٦٢	٨٠	الأنبياء	﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾ ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾	﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾
٥٥٤	٨٨	الأنبياء	﴿نُجِّي﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم	﴿فَأَسْتَجِبْنَا لَهُ وَبَعَيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُخَيِّجُ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٢٦٤	١٠٤	الأنبياء	﴿ تَطَوَّى ﴾ بالتاء مضمومة وفتح الواو وَ ﴿ السَّمَاءِ ﴾ بالرفع	﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾
٩٠٥	١٠٤	الأنبياء	﴿ لِلْكِتَابِ ﴾ بالجمع	﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكِتَابِ ﴾
٢٦٥	١١٢	الأنبياء	﴿ رَبُّ أَحْكَمَ ﴾ بضم الباء	﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكَمَ بِالْحَقِّ ﴾
٩٠٧	٥	الحج	﴿ وَرَبَّاتٌ ﴾ بالهمز	﴿ وَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ ﴾
٢٦٨	٢٥	الحج	﴿ سَوَاءٌ ﴾ بالنصب	﴿ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾
٢٧٠	٨	المؤمنون	﴿ لِأَمَانَتِهِمْ ﴾ بالتوحيد	﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾
٩٠٩	٥٢	المؤمنون	﴿ وَأَنَّ ﴾ بفتح الهمزة	﴿ وَإِنْ هَدَيْتُهُمْ أَمْتَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾
٢٧١	٦٧	المؤمنون	﴿ تُهَجَّرُونَ ﴾ بضم التاء وكسر الجيم	﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمِرًا تَهَجَّرُونَ ﴾
٥٥٩	٩٢	المؤمنون	﴿ عَلِيمِ الْعَيْبِ ﴾ بالخفض	﴿ عَلِيمِ الْعَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى يَشْرِكُونَ ﴾
٥٦١	١١١	المؤمنون	﴿ أَنَّهُمْ ﴾ بفتح الألف	﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ الْفَاسِقُونَ ﴾
٩١٢	١١٢	المؤمنون	﴿ قُلْ كَمْ ﴾ بغير ألف	﴿ قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾
٩١٢	١١٤	المؤمنون	﴿ قُلْ إِنْ ﴾ بغير ألف	﴿ قُلْ إِنْ لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾
٩١٦	٦	النور	﴿ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾ بالرفع	﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾
٥٦٤	١١	النور	﴿ كُبْرَهُ ﴾ بضم الكاف	﴿ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾
٦٣٥	٢٢	النور	﴿ وَلَا يَتَأَلَّ ﴾ بتقديم التاء وفتح الهمزة بعدها، وبتشديد اللام مفتوحة	﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى ﴾



الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٩١٩	٣٥	النور	﴿ دَرِيءٌ ﴾ بكسر الذال وهمزة. ﴿ دَرِيءٌ ﴾ بضم الذال وهمزة.	﴿ الرِّجَالُ كَانَتْ كَوَكْبٍ دَرِيءٌ ﴾
٩٢٤	٣٧-٣٦	النور	﴿ يَسْبَحُ ﴾ بفتح الباء	﴿ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ ﴾
٩٢٦	٥٥	النور	﴿ وَيَسْبِدَنَّهْمُ ﴾ بتخفيف الذال	﴿ وَيَسْبِدَنَّهْمُ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾
٥٦٦	٥٧	النور	﴿ لَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء	﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزَاتِكَ فِي الْأَرْضِ ﴾
٩٢٩	٨	الفرقان	﴿ نَأْكُلُ مِنْهَا ﴾ بالنون	﴿ أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴾
٥٦٨	١٨	الفرقان	﴿ أَنْ تَتَّخِذَ ﴾ بضم النون	﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾
٩٣١	٦٩	الفرقان	﴿ يَضَاعَفُ ﴾ ﴿ وَيَخْلُدُ ﴾ بالرفع	﴿ يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴾
٤١٢	٦١	الشعراء	﴿ تَرْتَبًا ﴾ بإمالة فتحة الراء	﴿ فَلَمَّا تَرَأَىٰ الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمَدْرَكُونَ ﴾
٩٣٣	١٣٧	الشعراء	﴿ خَلَقَ الْأَوَّلِينَ ﴾ بفتح الخاء وتسكين اللام	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ ﴾
٢٧٤	١٧٦	الشعراء	﴿ لَيْكَةً ﴾ بترك الهمزة ونصب التاء	﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةَ الْمُرْسَلِينَ ﴾
٩٣٦	٤٨	القصص	﴿ سَاحِرَانَ ﴾ بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء	﴿ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ ﴾
٩٣٩	٦٠	القصص	﴿ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ بالياء	﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَنْتَقِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾
٩٤١	٤٢	العنكبوت	﴿ مَا يَدْعُونَ ﴾ بالياء	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَوْءٍ ﴾
٩٤٣	٦٦	العنكبوت	﴿ وَلِيَتَمَنَّعُوا ﴾ بكسر اللام	﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَنَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٢٨٠	٥٤	الروم	﴿ ضَعْفٍ ﴾ بفتح الضاد في الثلاثة مواضع	﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا ﴾
٣٩٧	٢٤	السجدة	﴿ أَيْمَةً ﴾ بتحقيق الهمزتين	﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا ﴾
٥٧٢	١٠	الأحزاب	﴿ الظُّنُونَا ﴾ بحذف الألف في الوصل خاصة	﴿ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾
٢٨٢	١٣	الأحزاب	﴿ مَقَامٍ ﴾ بضم الميم	﴿ وَإِذْ قَالَتْ طَافِقَةٌ مِنْهُمْ يَا هَلِ يَأْتِيهِمْ لَكُمْ قَارِعُونَ ﴾
٢٨٤	٢٠	الأحزاب	﴿ يَسَاءَ لُونِ ﴾ بتشديد السين	﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ فَانظُرُوا إِلَّا قَلِيلًا ﴾
٩٤٦	٣٠	الأحزاب	﴿ يُضَعَّفُ ﴾ بحذف الألف والتشديد	﴿ يَلَيْسَاءَ النَّبِيِّ مِنْ بَاتٍ مِنْكَنْ يَفْحَشَةَ يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾
٥٧٦	٣٣	الأحزاب	﴿ وَقَرْنِ ﴾ بفتح القاف	﴿ وَقَرْنِ فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَرْجِعْنَ تَرْجِعِ الْأُولَى ﴾
٢٨٦	٥٢	الأحزاب	﴿ لَا تَحِلُّ ﴾ بالتاء	﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ الْبَغْيُ مِنْ بَعْدِ ﴾
٥٧٢	٦٦	الأحزاب	﴿ الرَّسُولَا ﴾ بحذف الألف في الوصل خاصة	﴿ يَوْمَ نُفَلِّبُ وَجُوهَهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ بَلَّيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا ﴾
٥٧٢	٦٧	الأحزاب	﴿ السَّبِيلَا ﴾ بحذف الألف في الوصل خاصة	﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾
٢٨٨	٦٨	الأحزاب	﴿ لَعَنَّا كَبِيرَا ﴾ بالباء	﴿ رَبَّنَا إِنَّهُمْ ضَعَفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَمِ لَعَنَّا كَبِيرَا ﴾
٤٠٧	٩	سبأ	﴿ نَحْسِفَ بِهِمْ ﴾ بالإدغام	﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نَسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾
٢٩٠	١٢	سبأ	﴿ الرِّيحِ ﴾ بالرفع	﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ غَدُوهَا شَهْرٌ وَرَوْحُهَا شَهْرٌ ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٢٩٢	١٦	سبأ	﴿أَكَلِ﴾ بإسكان الكاف. ﴿أَكَلِ حَمَطٍ﴾ بغير تنوين	﴿فَاعْرَضُوا فَاَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جِنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكْلٍ خَمَطٍ﴾
٢٩٣	١٩	سبأ	﴿رَبُّنَا﴾ بالرفع، و ﴿بَاعَدَ﴾ بالألف	﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾
٢٩٥	٨	فاطر	﴿فَلَا تُذْهَبِ﴾ بضم التاء وكسر الهاء، و ﴿نَفْسِكَ﴾ بالنصب	﴿فَلَا تُذْهَبِ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾
٢٩٧	٤٣	فاطر	﴿السَّيِّءِ﴾ بإسكان الهمزة في الوصل	﴿أَسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾
٣٠١	١٩	يس	﴿أَنْزُ ذُكْرْتُمْ﴾ بفتح الهمزة الثانية، وتخفيف الكاف من ﴿ذُكْرْتُمْ﴾	﴿قَالُوا طَئِرُكُمْ مَعَكُمْ إِنْ دُكِرْتُمْ﴾
٣٠٣	٢٩	يس	﴿صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ بالرفع	﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾
٥٨٠	٤٩	يس	﴿يَخْضَمُونَ﴾ بالإسكان والتشديد	﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِضِّمُونَ﴾
٣٠٥	٥٥	يس	﴿فَكُفُّونَ﴾ بغير ألف	﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمِ فِي شُغْلٍ فَكُفُّونَ﴾
٣٠٨	٦	الصفات	﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بالنصب	﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِرِيَّةٍ الْكَوَاكِبِ﴾
٩٤٨	٨	الصفات	﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ بتشديد السين والميم	﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾
٥٨٢	٩٤	الصفات	﴿يُرْفُونَ﴾ بضم الياء وكسر الزاي	﴿فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَرْفُونَ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٩٥٣	١٠٢	الصفات	﴿ مَاذَا تُرِي ﴾ بضم التاء وكسر الراء	﴿ فَكَالْيَبْتَىٰ إِيَّيَّ ارْتَىٰ فِي الْمَتَارِ آتَىٰ أَذْبَحُكَ فَأَنْظُرُ مَاذَا تَرَىٰ ﴾
٩٥٦	١٢٣	الصفات	﴿ وَإِنَّ الْيَأْسَ ﴾ بحذف الهمة	﴿ وَإِنَّ الْيَأْسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾
٩٥٦	١٣٠	الصفات	﴿ آلِ يَاسِينَ ﴾ منفصلاً	﴿ سَلَّمَ عَلَيَّ إِلَىٰ يَاسِينَ ﴾
٣١٠	٤٥	ص	﴿ عَبَدْنَا ﴾ بالتوحيد	﴿ وَأَذْكُرُ عَبْدَنَا إِيْرِهِمْ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ ﴾
٩٦٢	٦٣	ص	﴿ اتَّخَذْنَهُمْ ﴾ بهمزة قطع	﴿ اتَّخَذْنَهُمْ سَخِرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾
٣٩١	٧	الزمر	﴿ يِرْضُهُ ﴾ بسكون الهاء	﴿ وَلَا يِرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾
٣١٢	٣٧	غافر	﴿ فَاطَّلَعَ ﴾ بالنصب	﴿ أَسَدَّبَ السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ ﴾
٣١٤	١٠	فصلت	﴿ سَوَاءٌ ﴾ بالرفع ﴿ سَوَاءٌ ﴾ بالخفض	﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَوْتَارَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّالِينَ ﴾
٣١٦	٤٤	فصلت	﴿ أَعْجَمِي ﴾ بالإخبار	﴿ وَوَجَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَءِتَانَا أَءِتَانَا وَعَرَفِي ﴾
٣٨٥	٢٠	الشورى	﴿ نُؤْتُهُ ﴾ بإسكان الهاء	﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾
٣١٨	٥٣	الزخرف	﴿ أَسْوِدَةٌ ﴾ بإسكان السين من غير ألف	﴿ فَلَوْلَا أَلْفِي عَلَيْهِ أَسْوِدَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جِلَّةٌ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقَرَّبِينَ ﴾
٣٠٥	٢٧	الدخان	﴿ فَكِهِينَ ﴾ بغير ألف	﴿ وَتَعَمَّرَ كَانُوا فِيهَا فَكِهِينَ ﴾
٣١٩	٤٩	الدخان	﴿ دُقُّ أَنْكَ ﴾ بفتح الألف	﴿ دُقُّ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾
٥٨٦	١٤	الجاثية	﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾ بضم الياء ويفتح الزاي	﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾
٣٢١	١٥	الأحقاف	﴿ وَفُضِّلَهُ ﴾ بفتح الفاء وإسكان الصاد من غير ألف	﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفُضِّلَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٣٢٣	٣٣	الأحقاف	﴿ يَقْدِرُ ﴾ بياء مفتوحة وإسكان القاف من غير ألف	﴿ أَوْلَتْ يَرَوُا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهَا بِحُلُوفٍ يُقَدِّرْ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾
٣٢٥	٤	محمد	﴿ وَالَّذِينَ قُتِلُوا ﴾ بضم القاف وكسر التاء من غير ألف	﴿ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَلُهُمْ ﴾
٣٢٩	٢٥	محمد	﴿ وَأُمْلِي ﴾ بضم الهمزة وكسر اللام وفتح الياء. ﴿ وَأُمْلِي ﴾ بضم الهمزة وكسر اللام وإسكان الياء.	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آتَدُوا عَلَىٰ آذُنِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّأَهُمُ الْهُدَىٰ السَّيِّئِينَ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَىٰ لَهُمْ ﴾
٣٣٢	١	الحجرات	﴿ لَا تَقْدُمُوا ﴾ بفتح التاء والdal	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾
٥٩٠	٤	الحجرات	﴿ الْحَجَرَاتِ ﴾ بفتح الجيم	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُتَادُونَكَ مِنَ وَدَّءِ الْحَجَرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾
٦٣٨	١٤	الحجرات	﴿ لَا يَأْتِكُمْ ﴾ بهمزة ساكنة بعد الياء	﴿ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾
٩٦٦	٤٠	ق	﴿ وَإِدْبَارِ ﴾ بكسر الألف	﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَرَ الشُّجُورِ ﴾
٣٣٤	١٩	النجم	﴿ اللَّاتِ ﴾ بتشديد التاء	﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴾
٥٩٢	٥٠	النجم	﴿ عَادًا لَوْلَيْنِ ﴾ بالنقل والإدغام	﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ ﴾
٥٩٥	٥٦	الرحمن	﴿ لَوِ يَطْمِئِنَّنَّ ﴾ بضم الميم	﴿ فِيهِنَّ قَصِرَتْ الْغُرُفُ لَوِ يَطْمِئِنَّنَّ إِسْمُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٥٩٥	٧٤	الرحمن	﴿لَمْ يَطْمِئُنَّا بِمِمْ﴾ الميم	﴿لَمْ يَطْمِئُنَّا بِمِمْ وَلَا جَانُ﴾
٣٣٧	٨٩	الواقعة	﴿فَرَوْحٌ﴾ بضم الراء	﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ﴾
٩٦٨	١٣	الحديد	﴿أَنْظُرُونَا﴾ بهمزة القطع	﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُفَلِّتُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظُرُونَا نَقْتِسَبُ مِنْ نُورِكُمْ﴾
٣٣٨	٧	المجادلة	﴿مَا تَكُونُ﴾ بالتاء	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾
٣٤٠	٢	الحشر	﴿يُخَرَّبُونَ﴾ بالتشديد في الراء	﴿فَأَنذَرْتَهُمْ اللَّهَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخَرَّبُونَ بِيَوْمِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾
٣٤٢	٥	المنافقون	﴿لَوْأُ﴾ بتخفيف الواو	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَأُوهُ وَسَأُهم﴾
٣٤٣	٣	التحريم	﴿عَرَفَ﴾ بتخفيف الراء	﴿فَلَمَّا بَيَّنَّاتُ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾
٥٩٧	١١	الملك	﴿فَسَحَّحًا﴾ بضم الحاء	﴿فَاعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ فَسَحَّحًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾
٣٤٦	٢٧	الملك	﴿تَدْعُونَ﴾ بإسكان الذال	﴿وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ﴾
٩٧١	١	المعارج	﴿سَأَلُ﴾ بالإبدال	﴿سَأَلُ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾
٣٤٨	٤	المعارج	﴿يَعْرُجُ﴾ بالياء	﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾
٩٧٤	١٠	المعارج	﴿وَلَا يُسَأَلُ﴾ بضم الياء	﴿وَلَا يَسْتَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾
٣٤٩	١٦	المعارج	﴿نَزَاعَةً﴾ بالنصب	﴿نَزَاعَةً لِلشَّوَى﴾
٣٥٢	١	القيامة	﴿لَأُقْسِمُ﴾ بغير ألف بعد اللام	﴿لَأَأُقْسِمُ بِبُورِ الْقِيَامَةِ﴾
٥٩٩	٧	القيامة	﴿بَرَقَ﴾ بفتح الراء	﴿فَإِذَا بَرَقَ البَصْرُ﴾

الصفحة	الآية	السورة	كيفية القراءة	الآية التي وردت فيها القراءة
٣٥٤	٣٣	المرسلات	﴿جَمَالَاتٌ﴾ بالألف وضم الجيم	﴿كَانَهُ جَمَلَتْ صُفْرٌ﴾
٦٠٢	٢٣	النبأ	﴿لَيْثِينَ﴾ بغير ألف	﴿لَيْثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾
٣٥٦	٣٥	النبأ	﴿كِدَابًا﴾ بالتخفيف	﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا﴾
٦٤١	٢٤	التكوير	﴿بِطَّيْنٍ﴾ بالطاء	﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَيِّينٍ﴾
٣٥٧	٢٤	المطففين	﴿تُعْرَفُ﴾ بضم التاء وفتح الراء، ورفع ﴿نَضْرَةً﴾	﴿تُعْرَفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾
٣٥٩	٢٦	المطففين	﴿خَاتَمُهُمْ عَيْنٌ﴾ بألف بعد الخاء	﴿خَتَمَهُ، مِسْكَ وَفِي ذَلِكَ فَلَيْتَنَافِسِ الْمُتَنَفِّسُونَ﴾
٩٧٦	١٩	الانشقاق	﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ بضم الباء	﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾
٣٦١	٣	الأعلى	﴿وَالَّذِي قَدَرَ﴾ بتخفيف الدال	﴿وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَى﴾
٣٦٢	١٦	الفجر	﴿فَقَدَّرَ﴾ بتشديد الدال	﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾
٣٦٤	٢٦-٢٥	الفجر	﴿يُعَدِّبُ﴾، و ﴿يُؤْتِقُ﴾ بفتح النال والتاء	﴿فِيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ۗ ﴿٥٥﴾ وَلَا يُؤْتِقُ وَاثِقًا، أَحَدًا﴾
٣٦٧	٦	البلد	﴿لُبَدًا﴾ بتشديد الباء	﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبَدًا﴾
٦٠٤	٥	القدر	﴿مَطَّلِعِ الْفَجْرِ﴾ بكسر اللام	﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّلِعِ الْفَجْرِ﴾
٣٦٨	٧-٦	البينة	﴿الْبَرِيَّةَ﴾ بالهمز في الحرفين	﴿أُولَئِكَ هُم شُرُّ الْبَرِيَّةِ ﴿٦﴾ أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾
٣٧٠	٦	التكاثر	﴿لَتَرَوُنَّ﴾ بضم التاء	﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾
٣٧٢	٢-١	قريش	﴿لِإِلَافٍ﴾ بغير ياء ﴿إِلَافِهِمْ﴾ بغير ياء	﴿لِإِلَافٍ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ لِإِلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾
٦٠٧	٤	المسد	﴿حَمَالَةً﴾ بالنصب	﴿وَأَمْرَاتَهُ حَمَالَةً أَحْطَبٍ﴾

## فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
١٦٦	احفظ الله يحفظك.
١١٨	أزهد الناس في العالم جيرانه.
٧٤٢	إن أقواماً بالمدينة خلفنا، ما سلكنا شعباً
١٠٥	أن النبي ﷺ كان يقرئهم العشر، فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى
٤٥	إن تطعنوا في إمارته فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبل
٤٧ + ٢	أن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> قال: سمعت هشام بن حكيم
٦٢٨	إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألستهم..
١١١	أنه قدم عليه قوم من مضر مجتابي النمار
٥٣١	إني أقرؤها كما علمت، أحب إلي..
٣٦٤	ثني من أقرأه النبي ﷺ ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾
١	الحرف منه بحسنة، والحسنة بعشر أمثالها..
١٣٣	فالنبي ﷺ حين قدم مكة طاف بالبيت سبعا
٥٥	عن عائشة: ﴿قَدْ كَذَّبُوا﴾، قلت: فلعلها ﴿كُذِّبُوا﴾، قالت: معاذ الله
٤٤	كان إذا خطب إليه بعض بناته أتى الخدر..
١٠٠	كان يعوذ بأعوذ بكلمات الله التامة
٩٤٩	كانت للشياطين مقاعد في السماء..
٤٨ + ٢	كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه
١٠٠	كنيف ملء علماً



رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
٧٢٩	لا تحلفوا بأبائكم
٣٨٤	لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا
٢٩	لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعوا فيه؛ فإنه لا يختلف ولا يتساقط
٤٣	اللهم اجعل فناء أمتي قتلاً في سبيلك بالطعن والطاعون
٩٥٩	اللهم صل على آل أبي أوفى
٦٦٧	ليت شعري ما فعل أبواي..
٤٤	ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان
٢٠٥	ما زنت امرأة نبي قط..
٢	الماهر في القرآن مع السفارة الكرام البررة..
١٠٠	من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه قراءة ابن أم عبد
٧٢٨	من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت
٦٢٧	يا ابن أخي هذا خطأ من الكاتب..
١٣٢	يا رسول الله، لو اتخذت المقام مصلي!

## فهرس الأبيات الشعرية

رقم الصفحة	البيت
٩٦٨	أبا هِنْدٍ فَلَا تَعَجَّلْ عَلَيْنَا .: وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرَكَ الْيَقِينَا
١٣٠	أَثَافِي سَفْعَا فِي مُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ .: وَنُؤْيَا كَجِذَمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَثَلَّمْ
٢٩٧	إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ
٨٢٤	إِذَا الْجَوْرَاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّا .: ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا
٢٣١	أَصْبَحَ مَسْحُورٌ يُوَارِي شُقًّا
١٣٥	أَعْيَنِي هَلَا تَبْكِيَانِ عِفَاقًا .: إِذَا كَانَ طَعْنَا بَيْنَهُمْ وَعِنَاقًا
٤٧٧	أَكْرَ عَلَى الْكَتِيْبَةِ لَسْتُ أَدْرِي .: أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا
٦٥٥	أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا .: فَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِيْنَا
٨٩٩	أَلْسِنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ رَحْلًا .: وَأَعْظَمَهُمْ بَيْطُنِ حِرَاءِ نَارَا
٤١٥	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي .: بِمَا لَاقَتْ لِبُونِ بَنِي زِيَادِ
٦٢٦	أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُورٌ شَهْرَبَةٌ
٢٣٥	إِنْ يُغْبَطُوا يُهْبَطُوا وَإِنْ أَمَرُوا .: يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْقُلِّ وَالنَّقْدِ
٩٥٧	أَنَا ابْنُ سَعْدِ سَيِّدِ السَّعْدِيْنَا
٥٤٧	أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي .: حَمِيدًا قَدْ تَذَرِيْتُ السَّنَامَا
٨١٨	أَتْنِي أَلَمَّ بِكَ الْخِيَالُ يَطِيفُ .: وَمَطَافُهُ لَكَ ذِكْرَةٌ وَسُغُوفُ
٢٧٩	إِنِّي لَمَهْدٌ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدُ .: بِهِ لَابْنِ عَمِّ الصَّدَقِ شَمْسِ بْنِ مَالِكِ
٤٥٧	بَانَتْ سَعَادٌ وَأَمْسَى دُونَهَا عَدْنُ .: وَعَلَقْتُ عِنْدَهَا مِنْ قَلْبِكَ الرُّهْنُ
٤٣٣	بَحِيْثٌ لَوْ وَزَنْتَ لَخَمٌ بِأَجْمَعِهَا .: مَا وَازَنْتَ رِيْشَةً مِنْ رِيْشِ سَمُوِيَلَا
٢٥٩	بِذِي فِرْقَيْنِ يَوْمَ بَنُو حَيْبٍ .: نُيُوبُهُمْ عَلَيْنَا يَحْرُقُونَا
٥٨٢	تَمَنَّى حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جِدَاعَةَ .: فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَذَلَّ وَأَقَهْرَا
٥٢٢	جِئْتَنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ .: أَوْ مِثْلِ أُسْرَةٍ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ
٤٨٠	الْحَمْدُ لِلَّهِ مَمْسَانَا وَمَصْبِحَنَا .: بِالْخَيْرِ صَبَّحْنَا رَبِّي وَمَسَّانَا

رقم الصفحة	البيت
٥٧٧	ظَلْتُ وَظِلْتُ فِي ظِلِّكَ اسْتَعْمَلَا .: . وَقَرْنَ فِي أَقْرَبِ قَرْنٍ وَقَرْنَ نَقْلًا
٩٢٧	عَزَلُ الْأَمِيرِ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدَلِ
٦٨٧	عَلَى الْحَكْمِ الْمَأْتِيَّ يَوْمًا إِذَا قَضَى .: . قَضَيْتَهُ أَلَا يَجُورُ وَيَقْصِدُ
٧٦٧	عَلَى حِينِ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا .: . وَقَلْتَ أَلْمَا أَصْحَ وَالشَّيْبَ وَازِعَ
٥٣٨	عَلِيٍّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ .: . لَوْلَا لَدَيْهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عِقَارِبَ
٦٢٥	فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى .: . مَسَاغًا لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا
٢٩٩	فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقَبِ .: . إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ
٤٧٣	فَالْيَوْمَ قَرِبتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا .: . فَاهْزَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ
٦٣	فَزَجَّجْتُهُ مُتَمَكِّنًا .: . زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ
٣٥٦	فَصَدَقْتَهَا وَكَذَّبْتَهَا .: . وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ
٣٧٤	فَلَا تَتْرُكْنَهُ مَا حَيَّيْتَ لِمَعْظَمٍ .: . وَكُنْ رَجُلًا ذَا نَجْدَةٍ وَعَفَافِ
٨٦٥	فَلَيْتَ لِرُبُّكَ مِنْ رَحْمَتِهِ .: . كَشَفَ الصَّيْقَةَ عَنَّا وَفَسَحَ
٤٦٥	فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هَلِكٌ وَاحِدٌ .: . وَلَكِنَّهُ بَنِيَانٌ قَوْمٌ تَهْدَمًا
٤٨٤	فَمَضَى وَقَدَّمَهَا، وَكَانَتْ عَادَةً .: . مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا
٥٣٥	قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ .: . قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ
٥٠٦	لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ .: . نَعِصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا
٣٥٣	لَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتِكُمْ .: . لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ
٤٣١	لِلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّفُوفِ
٣٨٨	لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَبِعَ .: . مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفَ فَاضْطَجَعَ
٩٣١	مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ .: . تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدِ
٤٤٠	مَطَّوْتُ بِهِمْ حَتَّى نَكَلَّ مَطِيَّهُمْ .: . وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُفْدَنُ بِأَرْسَانِ
٨٩٨	نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ .: . بِحُئِينَ حِينَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ
٦٠٠	فَنَفْسُكَ فَانِعٌ وَلَا تَنْعِنِي .: . وَدَاوِ الْكُلُومَ وَلَا تَبْرِقِ

رقم الصفحة	البيت
٤٧٦	نعلق في مثل السواري سيوفنا .:. وما بينها والكعب غوط نfanف
١٥٢	واقطع بصدق خبر التواتر .:. وسوّ بين مسلم وكافر
٦٢٥	وأطرق إطراق الشجاع ولو رأى .:. مساعاً لناباه الشجاع لصمما
٢٣٠	وذي إبل يسعى ويحسبها له .:. أخي نصب من شقها ودؤوب
١٧٢	وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا .:. شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
٤٤	وطعني إليك الليل حضنيه إنني .:. لتلك إذا هاب الهدان فعول
٨٣٣	وَكُنْتُ كَذِئْبِ السَّوِّءِ لَمَّا رَأَيْتُ دَمًا .:. بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ عَلَيَّ الدَّمَ
١٣٦	وَلِلَّهِ قَوْمِي: أَيُّ قَوْمٍ لِحُرَّةٍ .:. إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا
٤٧٥	وليس عندي لازماً إذ قد أتى .:. في الشعر والنثر الصحيح مثبتاً
٧٤٦	وما الحب إلا ما تلذ وتشتهي .:. وإن لام فيه ذو الشنان وفندا
٥٤٤	ومائة بالجمع نزرًا قد ردف..
٩٥٨	ويلمّها في هواء الجو طالبة
٤٦٠	يَا بَشْرُ حُقِّ لَوْ جِهَكَ التَّبَشِيرُ .:. هَلَا عَضِبْتَ لَنَا؟ وَأَنْتَ أَمِيرُ!

## فهرس الأمثال

رقم الصفحة	المثل
٨٤٦	(القَيْدُ والرَّتَعَةُ)

## فهرس الأعلام المترجم لهم

أرقام الصفحات	الاسم
٦٤	إبراهيم بن السري بن سهل البغدادي (الزجاج).
٥٩	أبو عبيد القاسم بن سلام.
٢٨	إجناتس جولد زيهير
١٤٣	أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي
١٧	أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي.
٦٥	أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري (أبو جعفر النحاس).
٣	أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد.
٢٦١	إسماعيل بن عبد الرحمن الهاشمي السدي.
١١١	بكر بن حماد بن سهل التاهرتي.
٦٠	بكر بن محمد بن بقية (أبو عثمان المازني).
٢٧٩	ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي (تأبط شراً)
٦٥	الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (أبو علي الفارسي).
٢٠	الحسن بن محمد بن الحسين النيسابوري.
١٨	الحسين بن مسعود بن محمد البغوي
١٠٨	حماد بن سابور الديلمي (حماد الراوية).
٤٤	حميد بن ثور الهلالي العامري.
١٣٨	زر بن حبش الأسدي الكوفي
٥٤	سعيد بن المسيب المخزومي القرشي.
٥٨	سعيد بن مسعدة المجاشعي (الأخفش الأوسط)
٦١	سهل بن محمد بن عثمان (أبو حاتم السجستاني).
٢٠٤	شهر بن حوشب الأشعري
١٤٣	طاهر بن عبد المنعم بن غلبون

أرقام الصفحات	الاسم
٥٦	عاصم بن أبي الصباح الجحدري.
٥٠	عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي.
١٨	عبد الحق بن غالب المحاربي (ابن عطية)
١٨	عبد الرحمن بن علي بن محمد (ابن الجوزي)
١٣٨	عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني
١٩	عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي
٦٦	عبد الله بن الحسين بن عبدالله (أبو البقاء العكبري)
١٣٨	عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي
٢٦	عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
٥٩	عبد الملك بن قريب بن أصمع (الأصمعي)
١١٣	عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم البغدادي
٣٣	عبد الرحمن بن كمال الدين أبو بكر السيوطي
١٩	عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي
٣٢	عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي
٦٦	عثمان بن جني الموصلي (ابن جني)
٥٠	عروة بن الزبير بن العوام القرشي
١٧	علي بن أحمد بن محمد الواحدي
٤١	علي بن عبد الكافي أبو الحسن السبكي
٢٠	علي بن محمد بن إبراهيم المشهور بـ (الخازن)
١٧	علي بن محمد بن حبيب الماوردي
٣١	عمر بن رسلان بن نصير البلقيني
٥٠	عمر بن عبد العزيز بن مروان القرشي
٥٧	عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي (سيويه)

أرقام الصفحات	الاسم
٥١	عيسى بن عمر الثقفي النحوي
١١١	قاسم بن أصبغ بن محمد البياني
٧٨	قتادة بن دعامة السدوسي
٤٣	الليث بن سعد الفهمي
٧٧	مجاهد بن جبر المكي
٤٣	محمد بن أحمد الأزهري الهروي
١٨٦	محمد بن أحمد بن إبراهيم الشطوي
١٩	محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي
٣٧٨	محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ
٣٧٨	محمد بن أحمد بن بصخان
١٢٥	محمد بن أحمد الخطيب الشافعي
٢٠	محمد بن أحمد بن محمد بن جزّي
٣٥٢	محمد بن إسحاق بن وهب الربيعي
٣٥٢	محمد بن الحسن بن محمد النقاش
٣٧٨	محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم
٥٠	محمد بن المنكدر بن عبد الله القرشي
١٠٤	محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي
٤	محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري
١٤٢	محمد بن زريق بن جامع المدني
١٦	محمد بن عبد الله المرّي (ابن أبي زَمِين)
٣٣	محمد بن عبد الرحمن بن السّميفع اليماني
٢١	محمد بن علي بن محمد الشوكاني
١٩	محمد بن عمر بن الحسين الرازي



أرقام الصفحات	الاسم
٣٠٢	محمد بن عيسى بن رزين التيمي
٢٠	محمد بن محمد العمادي (أبو السعود)
٥	محمد بن محمد بن محمد بن الجزري.
٦٢	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (المبرد)
١٨	محمود بن عمر بن محمد الزمخشري
١٧	مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي
١٨	منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني
٦١١	نصر بن عاصم الليثي
١٦	نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي
٥٦	هارون بن موسى الأعور
٩٨	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام
٤٥	يحيى بن زياد بن عبد الله الأسلمي (الفراء)

## فهرس المصادر والمراجع

- ١- الإبانة عن معاني القراءات، المؤلف: أبو محمد مكى بن أبى طالب الأندلسى (ت: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- ٢- إبراز المعاني من حرز الأمانى، المؤلف: عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسى المعروف بأبى شامة (ت: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمىة.
- ٣- الإبل، المؤلف: عبد الملك بن قرىب بن أصمع الأصمعى، المحقق: أ. د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر، دمشق-سورىة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٤- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطى، الشهىر بالبناء (ت: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمىة-لبنان.
- ٥- الإبتقان فى علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبى بكر، جلال الدين السىوطى (ت: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرىة العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- ٦- أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى، المؤلف: د/ عبد الصبور شاهىن، الناشر: مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٧- أثر القراءات القرآنىة فى الدراسات النحوىة، المؤلف: د/ عبد العال سالم مكرم، الناشر: على جراح الصباح.
- ٨- الأحرف السبعة للقرآن، المؤلف: عثمان بن سعىد أبو عمرو الدانى (ت: ٤٤٤هـ)، المحقق: د/ عبد المهىمن طحان، الناشر: مكتبة المنارة - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

- ٩- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، (تفسير أبي السعود) المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٠- الأزمنة والأمكنة، المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١١- أساس البلاغة، المؤلف: محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.
- ١٢- أسباب نزول القرآن، المؤلف: علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، المحقق: كمال بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٣- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، (حماسة الخالديين)، المؤلف: الخالديان: أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (ت: نحو ٣٨٠هـ)، و أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (ت: ٣٧١هـ)، المحقق: د. محمد علي دقة، الناشر: وزارة الثقافة، سوريا، عام النشر: ١٩٩٥م.
- ١٤- الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.
- ١٥- إصلاح المنطق، المؤلف: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ)، المحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١٦- الأصلان في علوم القرآن، المؤلف: أ. د. محمد عبد المنعم القيبي، الناشر: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ.

- ١٧- الأصمعيّات اختيار الأصمعيّ، المؤلّف: الأصمعيّ عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمّع (ت: ٢١٦هـ)، المحقّق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف-مصر، الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.
- ١٨- الإضاءة في بيان أصول القراءة، المؤلّف: علي محمد الضباع، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٩- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، المؤلّف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ.
- ٢٠- إعراب القرآن، المؤلّف: أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمد المرادي، (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢١- الأعلام، المؤلّف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- ٢٢- ألفية ابن مالك، المؤلّف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ)، الناشر: دار التعاون.
- ٢٣- الأمثال، المؤلّف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، المحقّق: د/ عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ٢٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلّف: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

- ٢٥- الانتصار للقرآن، المؤلف: محمد بن الطيب القاضي، أبو بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د/ محمد عصام القضاة، الناشر: دار الفتح-عمّان، دار ابن حزم-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٦- الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، (ت: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ.
- ٢٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ.
- ٢٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المؤلف: عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي.
- ٢٩- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، المؤلف: د/ مساعد بن سليمان الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ٣٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٣١- إيضاح شواهد الإيضاح، المؤلف: الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق ٦هـ)، دراسة وتحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٣٢- بحر العلوم، المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ).
- ٣٣- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر-بيروت.

- ٣٤- البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٣٥- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٣٦- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والُدرة، المؤلف: عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
- ٣٧- البرهان في علوم القرآن، المؤلف: محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ٣٨- بغية الطلب في تاريخ حلب، المؤلف: عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي، ابن العديم (ت: ٦٦٠هـ)، المحقق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر.
- ٣٩- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، المؤلف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت: ٥٩٩هـ)، الناشر: دار الكاتب العربي-القاهرة.
- ٤٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان، صيدا.
- ٤١- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٢- البيان والتبيين، المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت.

- ٤٣- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- ٤٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٤٥- تاريخ بغداد، المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: د/بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٤٦- تاريخ علماء الأندلس، المؤلف: عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي، المعروف بابن الفرضي (ت: ٤٠٣هـ)، عني بنشره وصححه: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٤٧- تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، المؤلف: عبد القادر عبد الله العيدروسي، المحقق: أحمد حالو، ومحمود الأرنؤوط، وأكرم البوشي، الناشر: دار صادر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٤٨- تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، المؤلف: عبدالرازق بن علي موسى، (ت ١٤٣٠هـ)، الناشر: مطابع الرشيد، المدينة المنورة، السعودية، ١٤١٣هـ.
- ٤٩- تأويل مشكل القرآن، المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- ٥٠- تبرئة الإمام الطبري المفسر من الطعن في القراءات في اختياره للمشهور منها ورد الشواذ، المؤلف: أ.د. سامي محمد عبدالشكور، الناشر: دار عمار للنشر، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

- ٥١- التبصرة في القراءات السبع، المؤلف: مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، المحقق: د/ محمد غيث الندوي، نشر وتوزيع: الدار السلفية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- ٥٢- التبيان في إعراب القرآن، المؤلف: عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٥٣- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإلتقان، المؤلف: الشيخ طاهر الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
- ٥٤- تحبير التيسير في القراءات العشر، المؤلف: محمد بن محمد بن يوسف، أبو الخير ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، المحقق: د/ أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان- الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٥٥- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤هـ.
- ٥٦- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، المؤلف: عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة، الرياض.
- ٥٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
- ٥٨- تذكرة الحفاظ، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ٥٩- التذكرة الحمدونية، المؤلف: محمد بن الحسن بن محمد بن حمدون البغدادي (ت: ٥٦٢هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.



- ٦٠- التسهيل لعلوم التنزيل، المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد ابن جزي الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، المحقق: د/عبدالله الخالدي، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٦١- تفسير الإمام ابن عرفة، المؤلف: محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي، (ت: ٨٠٣هـ)، المحقق: د/حسن المناعي، الناشر: مركز البحوث بالكلية الزيتونية-تونس.
- ٦٢- تفسير الجلالين، المؤلف: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت: ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، الناشر: دار الحديث-القاهرة.
- ٦٣- تفسير الراغب الأصفهاني، المؤلف: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، المحقق: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب-جامعة طنطا، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ. ومن أول سورة آل عمران -وحتى الآية: ١١٣ من سورة النساء: تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشّدي، الناشر: دار الوطن-الرياض، ط. الأولى: ١٤٢٤هـ. ومن الآية: ١١٤ من سورة النساء وحتى آخر سورة المائدة: تحقيق ودراسة: د. هند سردار، الناشر: كلية الدعوة وأصول الدين-جامعة أم القرى، ط. الأولى: ١٤٢٢هـ.
- ٦٤- تفسير الشعراوي، المؤلف: محمد متولي الشعراوي (ت: ١٤١٨هـ)، الناشر: مطابع أخبار اليوم، نشر عام: ١٩٩٧م.
- ٦٥- تفسير القرآن العزيز، المؤلف: محمد بن عبد الله بن عيسى الإلبيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين، (ت: ٣٩٩هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة- مصر، القاهرة.

- ٦٦- تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ٦٧- تفسير القرآن، المؤلف: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني التميمي (ت: ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية.
- ٦٨- التفسير الواضح، المؤلف: محمد محمود الحجازي، الناشر: دار الجيل الجديد - بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٣هـ.
- ٦٩- تلحين النحويين للقراء، المؤلف: د/ ياسين جاسم المحميد، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٧٠- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، المنسوب لعبد الله بن عباس رضي الله عنه (ت: ٦٨هـ)، جمعه: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان.
- ٧١- تهذيب التهذيب، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.
- ٧٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ابن الزكي المزني (ت: ٧٤٢هـ)، المحقق: د/ بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ٧٣- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٧٤- توجيه مشكل القراءات الفرشية العشرية: لغة وتفسيراً وإعراباً، المؤلف: د/ عبدالعزيز الحربي، الناشر: دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٧٥- التيسير في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، المحقق: أوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.

٧٦- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ.

٧٧- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٨- جامع البيان في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة-الإمارات، وأصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٧٩- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، (دستور العلماء)، المؤلف: عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٨٠- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، المحقق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية-القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ.

٨١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- ٨٢- جمال القراء وكمال الإقراء، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، المحقق: د. مروان العطيّة، د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث-دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٨٣- الجمل في النحو، المؤلف: الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.
- ٨٤- جبهة اللغة، المؤلف: محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- ٨٥- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، (تفسير الثعالبي)، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: ٨٧٥هـ)، المحقق: الشيخ محمد علي معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٨٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، المؤلف: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، (ت: ٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي.
- ٨٧- الجيم، المؤلف: إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء، (ت: ٢٠٦هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، عام: ١٣٩٤هـ.
- ٨٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المؤلف: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٨٩- حجة القراءات، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ)، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

- ٩٠- الحجة في القراءات السبع، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ.
- ٩١- الحجة للقراء السبعة، المؤلف: الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجايي، الناشر: دار المأمون للتراث-دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٩٢- حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، (متن الشاطبية)، المؤلف: القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي (ت: ٥٩٠هـ)، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى، ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦هـ.
- ٩٣- حصول المسرة بتسهيل لامية الأفعال بزيادة بحرق والاحمرار والطرّة، المؤلف: صلاح البدير، الناشر: مكتبة دار المنهاج بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٩٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ.
- ٩٥- الخصائص، المؤلف: عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- ٩٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد/الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- ٩٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، المحقق: د/ أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

- ٩٨- الدر المثنور، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)
- ٩٩- دعاوى الطاعنين في القرآن الكريم في القرن الرابع عشر الهجري والرد عليها، المؤلف: عبد المحسن بن زين بن متعب المطيري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٠٠- دفاع عن القرآن الكريم، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، المؤلف: محمد حسن جبل، الناشر: البربري للطباعة الحديثة.
- ١٠١- دليل الحيران على مورد الظمان، المؤلف: إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي (ت: ١٣٤٩هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة.
- ١٠٢- ديوان الأعشى الأكبر (ميمون بن قيس)، (ت: ٧هـ)، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١٠٣- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: الأستاذ مصطفى عبد الشافي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٥هـ.
- ١٠٤- ديوان أمية بن الصلت، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور سجيح جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨.
- ١٠٥- ديوان تابط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١٠٦- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٠٧- ديوان الحطيئة، اعتنى به ونشره: حمدو طماس، الناشر: دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ.
- ١٠٨- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة- بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٢٦هـ.

- ١٠٩- ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ.
- ١١٠- ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٤١١هـ.
- ١١١- ديوان الفرزدق. نشر: دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٥هـ.
- ١١٢- ديوان كعب بن زهير، شرح ودراسة: د. مفيد قميحة، الناشر: دار الشواف للطباعة والنشر-الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ١١٣- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، الناشر: دار صادر-بيروت.
- ١١٤- ديوان المتلمس الضبعي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، نشر: معهد المخطوطات العربية، الطبعة: الأولى: ١٣٩٠هـ.
- ١١٥- ديوان مسكين الدرامي، جمعه وحققه: عبد الله الجبوري، و خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري بغداد، الطبعة: الأولى.
- ١١٦- ديوان المعاني، المؤلف: الحسن بن عبد الله بن سهل بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، الناشر: دار الجيل-بيروت.
- ١١٧- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، نشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ.
- ١١٨- رسالة الغفران، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن سليمان أبو العلاء المعري، (ت: ٤٤٩هـ)، الناشر: مطبعة أمين هندية بالموسكي، مصر، صححها: إبراهيم اليازجي، الطبعة: الأولى، ١٣٢٥هـ.
- ١١٩- رسالة في أصول الحديث، المؤلف: علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، المحقق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد-الرياض، (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح).

- ١٢٠- رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، المؤلف: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: مكتبة وهبة.
- ١٢١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، (ت: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ١٢٢- الروض الداني (المعجم الصغير)، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- ١٢٣- زاد المسير في علم التفسير، المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ١٢٤- الزاهر في معاني كلمات الناس، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ١٢٥- سبب وضع علم العربية، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: مروان العطية، الناشر: دار الهجرة-بيروت/دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- ١٢٦- سر صناعة الإعراب، المؤلف: عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ١٢٧- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، المؤلف: علي بن عثمان بن محمد، المعروف بابن القاصح البغدادي (ت: ٨٠١هـ)، راجعه: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ.



- ١٢٨ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ١٢٩ - سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، (ت: ٢٧٣هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
- ١٣٠ - سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ١٣١ - سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر (ج: ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي: (ج: ٣)، وإبراهيم عطوة عوض (ج: ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ.
- ١٣٢ - السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ١٣٣ - سير أعلام النبلاء، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٧ هـ.
- ١٣٤ - سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، المؤلف: عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، أبو محمد المصري (ت: ٢١٤هـ)، المحقق: أحمد عبيد، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: السادسة، ١٤٠٤ هـ.
- ١٣٥ - شذا العرف في فن الصرف، المؤلف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.
- ١٣٦ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، (ت: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

١٣٧- شرح أبيات سيبويه، المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن المرزبان السيرافي، (ت: ٣٨٥هـ)، المحقق: د/ محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

١٣٨- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

١٣٩- شرح ديوان الحماسة، المؤلف: يحيى بن علي التبريزي، (ت: ٥٠٢هـ)، الناشر: دار القلم-بيروت.

١٤٠- شرح ديوان المتنبي، المؤلف: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، المحقق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة-بيروت.

١٤١- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي، (ت: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، عام النشر: ١٣٩٥هـ.

١٤٢- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، المؤلف: محمد بن محمد، أبو القاسم النُّوَيْرِي (ت: ٨٥٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، المحقق: د/ مجدي محمد باسلوم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٤٣- شرح القصائد العشر، المؤلف: يحيى بن علي بن محمد التبريزي، (ت: ٥٠٢هـ)، الناشر: عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية، عام النشر: ١٣٥٢هـ.

- ١٤٤ - شرح قطر الندى وبل الصدى، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣ م.
- ١٤٥ - شرح الكافية الشافية، المؤلف: محمد بن عبد الله ابن مالك الجياني، (ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى.
- ١٤٦ - شعر ابن ميادة، جمعه وحققه: د/ حنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته: قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ.
- ١٤٧ - الشعر والشعراء، المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، الناشر: دار الحديث، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣هـ.
- ١٤٨ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، الناشر: دار الفيحاء - عمان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.
- ١٤٩ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- ١٥٠ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، الدارمي، البستي (ت: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.
- ١٥١ - صحيح الجامع الصغير وزياداته، المؤلف: محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.
- ١٥٢ - صفة الصفوة، المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المحقق: أحمد بن علي، الناشر: دار الحديث، القاهرة، تاريخ النشر: ١٤٢١هـ.

- ١٥٣- صفحات في علوم القراءات، المؤلف: د/ عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الإمدادية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١٥٤- ضرائر الشعر، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمِي، المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، المحقق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.
- ١٥٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت.
- ١٥٦- ضوابط وآثار استعانة المفسر بالقراءات، المؤلف: د/ عادل بن علي الشدي، الناشر: دار مدار الوطن للنشر.
- ١٥٧- طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١٥٨- طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
- ١٥٩- طبقات الشافعية، المؤلف: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب-بيروت.
- ١٦٠- طبقات المفسرين العشرين، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

- ١٦١- طبقات المفسرين، المؤلف: محمد بن علي بن أحمد الداوودي (ت: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- ١٦١- طَيِّبَةُ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، المؤلف: شمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: دار الهدى، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٦٢- ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها، المؤلف: أ. د/إسماعيل أحمد الطحان، نسخة إلكترونية بدون بيانات الطباعة.
- ١٦٣- العجائب في بيان الأسباب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الحكيم محمد الأنيس، الناشر: دار ابن الجوزي.
- ١٦٤- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (علل الدارقطني)، المؤلف: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، المجلدات من (١ إلى ١١)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة-الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ. والمجلدات من (١٢-١٥) علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي-الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ، كتب الحواشي السفلية (عدا مقدمة التحقيق): محمود خليل.
- ١٦٥- عودة الحجاب، المؤلف: محمد أحمد إسماعيل المقدم، توزيع دار الصفوة، الطبعة: العاشرة، ١٤٢٨هـ.
- ١٦٦- عيون الأخبار، المؤلف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ.

- ١٦٧- غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية.
- ١٦٨- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، المؤلف: الحسن بن محمد القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١٦٩- غريب الحديث، المؤلف: حمد بن محمد بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، الناشر: دار الفكر، تاريخ النشر: ١٤٠٢هـ.
- ١٧٠- غيث النفع في القراءات السبع، المؤلف: علي بن محمد بن سالم، الصفاقسي (ت: ١١١٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، المحقق: أحمد محمود الحفيان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١٧١- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحنبلي، (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ١٧٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: عدد من المحققين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية-المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٧٣- فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب-دمشق/بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٧٤- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة-مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

- ١٧٥- فتح الوصيد في شرح القصيد، المؤلف: علي بن محمد السخاوي، المحقق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، الناشر: مكتبة الرشد، سنة النشر: ١٤٢٣هـ.
- ١٧٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة.
- ١٧٧- فضائل الصحابة، المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، المحقق: د/ وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت.
- ١٧٨- فضائل القرآن، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، المحقق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١٧٩- فقه اللغة وسر العربية، المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٨٠- الفهرست، المؤلف: محمد بن إسحاق بن محمد الوراق، المعروف بابن النديم، (ت: ٤٣٨هـ)، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة-بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.
- ١٨١- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٨٢- فوات الوفيات، المؤلف: محمد بن شاكر بن أحمد، الملقب بصلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر-بيروت.

- ١٨٣- الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، المؤلف: نعمة الله بن محمود النخجواني، (ت: ٩٢٠هـ)، الناشر: دار ركايب للنشر-الغورية، مصر.
- ١٨٤- في الأدب الجاهلي، المؤلف: طه حسين، الناشر: مطبعة فاروق، الطبعة الثالثة، ١٣٥٢هـ.
- ١٨٥- في علوم القرآن: دراسات ومحاضرات، المؤلف: محمد عبد السلام كفاي، وعبد الله الشريف، الناشر: دار النهضة العربية-بيروت.
- ١٨٦- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦.
- ١٨٧- قادة الغرب يقولون: «دَمَرُوا الإسلامَ أبيدوا أهله»، المؤلف: عبد الودود يوسف الدمشقي (جلال العالم)، (ت: ١٤٠٣هـ)، تاريخ النشر: ١٣٩٥هـ.
- ١٨٨- القاموس المحيط، المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، المحقق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ.
- ١٨٩- القراءات في نظر المستشرقين والملحدّين، المؤلف: عبدالفتاح بن عبدالغني القاضي، الناشر: دار مصر للطباعة.
- ١٩٠- القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها وأحكامها، المؤلف: عبد الحليم بن محمد قابة، إشراف ومراجعة وتقديم: الأستاذ الدكتور: مصطفى سعيد الخن، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.



- ١٩١- القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها، المؤلف: د/ محمد علي حسن عبد الله، وهو بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٣٥).
- ١٩٢- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة، للدكتور: محمد عمر بازمول، مقدمة لكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، عام: ١٤١٣هـ.
- ١٩٣- قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، المؤلف: حسين بن علي الحربي، الناشر: دار القاسم، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٩٤- قواعد نقد القراءات القرآنية دراسة نظرية تطبيقية، المؤلف: د/ عبد الباقي بن عبدالرحمن سيبي، تقديم: أ.د/ إبراهيم الدوسري، الناشر: دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٩٥- القواعد والإشارات في أصول القراءات، المؤلف: أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي (ت: ٧٩١هـ)، المحقق: د/ عبد الكريم بن محمد بكار، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٩٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- ١٩٧- الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي-القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ.
- ١٩٨- الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ.

- ١٩٩ - كتاب السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، (ت: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف-مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ٢٠٠ - كتاب العين، المؤلف: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، المحقق: د/ مهدي المخزومي، و د/ إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- ٢٠١ - كتاب المصاحف، المؤلف: عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة-مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٢٠٢ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- ٢٠٣ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني (ت: ١١٦٢هـ)، المحقق: عبد الحميد بن أحمد بن هندراوي، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٢٠٤ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، المؤلف: مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات: مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٢٠٥ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ)، المحقق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٠٦ - الكنز اللغوي في اللسن العربي، المؤلف: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ)، المحقق: أوغست هفتر، الناشر: مكتبة المتنبّي-القاهرة.

- ٢٠٧- لامية ابن مالك مع شرح ابنه بدر الدين محمد بن مالك، طبع: شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة النشر: ١٣٦٧هـ.
- ٢٠٨- لباب التأويل في معاني التنزيل، المؤلف: علي بن محمد بن إبراهيم الشيعي، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت.
- ٢٠٩- اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر-دمشق.
- ٢١٠- اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: عمر بن علي بن عادل الحنبلي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢١١- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر-بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ٢١٢- لسان الميزان، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية-الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ.
- ٢١٣- لطائف الإشارات (تفسير القشيري)، المؤلف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، المحقق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر.
- ٢١٤- لطائف الإشارات لفنون القراءات، المؤلف: شهاب الدين القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان، و د. عبد الصبور شاهين، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ.

- ٢١٥- لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمان، المؤلف: أحمد محمد أبو زيتحار، الطبعة: الثانية، مطبعة: محمد علي صبيح وأولاده، بالأزهر.
- ٢١٦- المؤلف والمختلّف، المؤلف: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي-بيروت.
- ٢١٧- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، المؤلف: عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، شرحه وعلق عليه: مروان العطية، شيخ الزايد، الناشر: دار الهجرة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٢١٨- المجتبي من السنن = السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٢١٩- مجمل اللغة لابن فارس، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٢٢٠- مجموع الفتاوى، المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، عام النشر: ١٤١٦هـ.
- ٢٢١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، سنة: ١٤٢٠هـ.
- ٢٢٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- ٢٢٣- المحكم في نقط المصاحف، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت: ٤٤٤هـ)، المحقق: د/ عزة حسن، الناشر: دار الفكر- دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.
- ٢٢٤- مختارات شعراء العرب، المؤلف: أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، ضبطها وشرحها: محمود حسن زناتي، الناشر: مطبعة الاعتماد، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٤٤هـ.
- ٢٢٥- مختار الصحاح، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية-الدار النموذجية، بيروت- صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ.
- ٢٢٦- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، المؤلف: إبراهيم بن سعيد الدوسري، الناشر: دار الحضارة للنشر-الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٢٢٧- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: آرثر جفري، الناشر: مكتبة المتنبي- القاهرة.
- ٢٢٨- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، المؤلف: عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة الصحوة الإسلامية-الكويت، سنة النشر: ١٤٠٣هـ.
- ٢٢٩- المخصص، المؤلف: علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٢٣٠- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، المؤلف: عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، المحقق: يوسف علي بديوي، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

- ٢٣١- المدخل إلى علم القراءات، المؤلف: أ.د/ شعبان إسماعيل، الناشر: مكتبة سالم، مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ٢٣٢- مذاهب التفسير الإسلامي، المؤلف: المستشرق إجتس جولد تسهر، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد.
- ٢٣٣- مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود مع شرح نشر البنود على مراقي السعود، المؤلف: كلاهما للعلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٢٣٤- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، المؤلف: عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، المحقق: طيار آتي قولاج، الناشر: دار صادر-بيروت، سنة النشر: ١٣٩٥هـ.
- ٢٣٥- المستدرک علی الصحیحین، المؤلف: الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
- ٢٣٦- مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ)، المحقق: د/ محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر-مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٣٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٣٨- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت.

- ٢٣٩- المصنف، المؤلف: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني (ت: ٢١١هـ)،  
المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة:  
الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٢٤٠- معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، المؤلف: الحسين بن مسعود بن  
محمد البغوي (ت: ٥١٠هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء  
التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٢٤١- معاني القراءات، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز  
البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٤٢- معاني القرآن، المؤلف: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش  
الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، المحقق: د/ هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي،  
القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
- ٢٤٣- معاني القرآن، المؤلف: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء (ت: ٢٠٧هـ)،  
المحقق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي، الناشر: الدار  
المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- ٢٤٤- معاني القرآن، المؤلف: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، المحقق:  
محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى،  
١٤٠٩هـ.
- ٢٤٥- معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت: ٣١١هـ)،  
الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٢٤٦- المعجزة الكبرى القرآن، المؤلف: محمد بن أحمد بن مصطفى، المعروف بأبي زهرة  
(ت: ١٣٩٤هـ)، الناشر: دار الفكر العربي.

- ٢٤٧- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المؤلف: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٢٤٨- معجم أعلام الجزائر: من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، المؤلف: عادل نويهض، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ٢٤٩- معجم البلدان، المؤلف: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
- ٢٥٠- معجم ديوان الأدب، المؤلف: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: ٣٥٠هـ)، المحقق: د/ أحمد مختار عمر، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة.
- ٢٥١- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة: الثانية.
- ٢٥٢- معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى- بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٢٥٣- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر.
- ٢٥٤- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.



- ٢٥٥- المعنى القرآني في ضوء اختلاف القراءات، المؤلف: أ. د. أحمد سعد الخطيب، نسخة إلكترونية.
- ٢٥٦- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- ٢٥٧- المفصل في صنعة الإعراب، المؤلف: محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- ٢٥٨- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، المؤلف: د/ مساعد بن سليمان الطيّار، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ.
- ٢٥٩- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٢٦٠- المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
- ٢٦١- مقدمة في أصول التفسير، المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- ٢٦٢- مناهج المفسرين، القسم الأول: التفسير في عصر الصحابة، إعداد: د/ مصطفى مسلم، من منشورات جمعية علماء كردستان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٢٦٣- مناهل العرفان في علوم القرآن، المؤلف: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الثالثة.

- ٢٦٤- من تاريخ النحو العربي، المؤلف: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، الناشر: مكتبة الفلاح.
- ٢٦٥- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، المؤلف: شمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٢٦٦- المنح الإلهية بشرح الدرّة المضية في علم قراءات الثلاثة المرضية، المؤلف: علي بن محسن الرّملي الصعيدي (توفي: بعد ١١٣٠هـ)، دراسة وتحقيق: مجموعة من الباحثات في درجة العالمية (الماجستير)، تخصص القراءات: الأبواب الأصولية: أسرار الخالدي، وسحر المالكي، وسوسن الدويبي. الأبواب الفرشية: غدير محمد الشريف، ومنى الحازمي، ومشاعل باجابر، ووجدان فرج. الناشر: دار ابن الجزري، الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ.
- ٢٦٧- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٧٣هـ.
- ٢٦٨- الموضوعات، المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى.
- ٢٦٩- الموطأ، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٢٧٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ.

- ٢٧١- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (مطبوع ملحقاً بكتاب سبل السلام)، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: عصام الصبابي، وعماد السيد، الناشر: دار الحديث-القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨هـ.
- ٢٧٢- نزهة الألباب في الألقاب، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد العزيز محمد السديري، الناشر: مكتبة الرشد-الرياض.
- ٢٧٣- نسب قريش، المؤلف: مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، (ت: ٢٣٦هـ)، المحقق: ليفي بروفنسال، أستاذ اللغة والحضارة بالسوربون، ومدير معهد الدروس الإسلامية بجامعة باريس-سابقاً، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة.
- ٢٧٤- النشر في القراءات العشر، المؤلف: أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، المحقق: علي محمد الضباع، (ت: ١٣٨٠هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.
- ٢٧٥- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، المؤلف: أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صاد، بيروت.
- ٢٧٦- النكت والعيون، (تفسير الماوردي)، المؤلف: علي بن محمد بن محمد بن حبيب البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت.
- ٢٧٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، المحقق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية-بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٧٨- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، المؤلف: محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيذرؤوس (ت: ١٠٣٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٧٩- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المؤلف: مكّي بن أبي طالب حمّوش القيسي الأندلسي (ت: ٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ.د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٨٠- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم، الدار الشامية- دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٨١- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، المؤلف: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود/ أحمد محمد صيرة، ود/ أحمد عبد الغني الجمل، ود/ عبد الرحمن عويس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٨٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي (ت: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت.

\*الموقع الإلكتروني: نهاية الإسلام.

\*الموقع الإلكتروني: صيد الفوائد.

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	العنوان
ب	الملخص
١	المقدمة
١٠	خطة البحث
١٦	منهج البحث
٢٤	التمهيد، وفيه: (أ)- التعريف بمصطلحات البحث، ويشتمل على:
٢٤	أولاً: التعريف بالقراءات.
٤٣	ثانياً: الطعن في القراءات مفهومه وتأريخه.
٧٣	ثالثاً: التعريف بعلم التفسير.
٧٥	رابعاً: التعريف بالمفسر.
٧٧	خامساً: العلاقة بين القراءات والتفسير
٨٣	(ب)- الطعن في القراءات، ويشتمل على:
٨٣	أولاً: موقف المفسرين من القراءات القرآنية.
٨٩	ثانياً: أسباب الطعن في القراءات وأهدافه.
٩٧	ثالثاً: مطاعن المفسرين العامة في القراءات.
١٢٤	الفصل الأول: القراءات التي طعن فيها المفسرون باعتبار السند، وفيه مباحث:
١٢٤	المبحث الأول: سورة البقرة
١٤٤	المبحث الثاني: سورة آل عمران
١٦٥	المبحث الثالث: سورة النساء

رقم الصفحة	العنوان
١٦٧	المبحث الرابع: سورة الأنعام
١٨٠	المبحث الخامس: سورة الأعراف
١٨٤	المبحث السادس: سورة الأنفال
١٨٦	المبحث السابع: سورة التوبة
١٩٥	المبحث الثامن: سورة يونس
٢٠٠	المبحث التاسع: سورة هود
٢٠٨	المبحث العاشر: سورة يوسف
٢١٨	المبحث الحادي عشر: سورة إبراهيم
٢٢١	المبحث الثاني عشر: سورة الحجر
٢٣٠	المبحث الثالث عشر: سورة النحل
٢٣٣	المبحث الرابع عشر: سورة الإسراء
٢٤٣	المبحث الخامس عشر: سورة الكهف
٢٥٢	المبحث السادس عشر: سورة مريم
٢٥٤	المبحث السابع عشر: سورة طه
٢٦٢	المبحث الثامن عشر: سورة الأنبياء
٢٦٨	المبحث التاسع عشر: سورة الحج
٢٧٠	المبحث العشرون: سورة المؤمنون
٢٧٤	المبحث الحادي والعشرون: سورة الشعراء
٢٨٠	المبحث الثاني والعشرون: سورة الروم
٢٨٢	المبحث الثالث والعشرون: سورة الأحزاب
٢٩٠	المبحث الرابع والعشرون: سورة سبأ

رقم الصفحة	العنوان
٢٩٥	المبحث الخامس والعشرون: سورة فاطر
٣٠١	المبحث السادس والعشرون: سورة يس
٣٠٨	المبحث السابع والعشرون: سورة الصافات
٣١٠	المبحث الثامن والعشرون: سورة ص
٣١٢	المبحث التاسع والعشرون: سورة غافر
٣١٤	المبحث الثلاثون: سورة فصلت
٣١٨	المبحث الحادي والثلاثون: سورة الزخرف
٣١٩	المبحث الثاني والثلاثون: سورة الدخان
٣٢١	المبحث الثالث والثلاثون: سورة الأحقاف
٣٢٥	المبحث الرابع والثلاثون: سورة محمد
٣٣٢	المبحث الخامس والثلاثون: سورة الحجرات
٣٣٤	المبحث السادس والثلاثون: سورة النجم.
٣٣٧	المبحث السابع والثلاثون: سورة الواقعة
٣٣٨	المبحث الثامن والثلاثون: سورة المجادلة
٣٤٠	المبحث التاسع والثلاثون: سورة الحشر
٣٤٢	المبحث الأربعون: سورة المنافقون
٣٤٣	المبحث الحادي والأربعون: سورة التحريم
٣٤٦	المبحث الثاني والأربعون: سورة الملك
٣٤٨	المبحث الثالث والأربعون: سورة المعارج
٣٥٢	المبحث الرابع والأربعون: سورة القيامة
٣٥٤	المبحث الخامس والأربعون: سورة المرسلات

رقم الصفحة	العنوان
٣٥٦	المبحث السادس والأربعون: سورة النبأ
٣٥٧	المبحث السابع والأربعون: سورة المطففين
٣٦١	المبحث الثامن والأربعون: سورة الأعلى
٣٦٢	المبحث التاسع والأربعون: سورة الفجر
٣٦٧	المبحث الخمسون: سورة البلد
٣٦٨	المبحث الحادي والخمسون: سورة البينة
٣٧٠	المبحث الثاني والخمسون: سورة التكاثر
٣٧٢	المبحث الثالث والخمسون: سورة قريش
٣٧٧	الفصل الثاني: القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفة العربية، ويشتمل على مبحثين:
٣٨٢	المبحث الأول: القراءات التي طعن فيها المفسرون في أبواب الأصول، وفيه مطالب:
٣٨٢	المطلب الأول: باب الإدغام الكبير
٣٨٥	المطلب الثاني: باب هاء الكناية
٣٩٣	المطلب الثالث: باب الهمزتين من كلمة
٤٠٠	المطلب الرابع: باب الهمز المفرد
٤٠٢	المطلب الخامس: باب حروف قربت مخارجها
٤١٠	المطلب السادس: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين
٤١٤	المطلب السابع: باب ياءات الزوائد
٤١٧	المبحث الثاني: القراءات التي طعن فيها المفسرون في فرش الحروف، وفيه مطالب:



رقم الصفحة	العنوان
٤١٧	المطلب الأول: سورة البقرة
٤٥٩	المطلب الثاني: سورة آل عمران
٤٧١	المطلب الثالث: سورة النساء
٤٨٣	المطلب الرابع: سورة الأنعام
٤٩٠	المطلب الخامس: سورة الأعراف
٤٩٤	المطلب السادس: سورة الأنفال
٥٠٠	المطلب السابع: سورة التوبة
٥١١	المطلب الثامن: سورة يونس
٥٢٠	المطلب التاسع: سورة هود
٥٢٩	المطلب العاشر: سورة يوسف
٥٣٥	المطلب الحادي عشر: سورة إبراهيم
٥٤٠	المطلب الثاني عشر: سورة الإسراء
٥٤٣	المطلب الثالث عشر: سورة الكهف
٥٥٢	المطلب الرابع عشر: سورة طه
٥٥٤	المطلب الخامس عشر: سورة الأنبياء
٥٥٩	المطلب السادس عشر: سورة المؤمنون
٥٦٤	المطلب السابع عشر: سورة النور
٥٦٨	المطلب الثامن عشر: سورة الفرقان
٥٧٢	المطلب التاسع عشر: سورة الأحزاب
٥٨٠	المطلب العشرون: سورة يس
٥٨٢	المطلب الحادي والعشرون: سورة الصافات

رقم الصفحة	العنوان
٥٨٤	المطلب الثاني والعشرون: سورة الزخرف
٥٨٦	المطلب الثالث والعشرون: سورة الجاثية
٥٩٠	المطلب الرابع والعشرون: سورة الحجرات
٥٩٢	المطلب الخامس والعشرون: سورة النجم
٥٩٥	المطلب السادس والعشرون: سورة الرحمن
٥٩٧	المطلب السابع والعشرون: سورة الملك
٥٩٩	المطلب الثامن والعشرون: سورة القيامة
٦٠٢	المطلب التاسع والعشرون: سورة النبأ
٦٠٤	المطلب الثلاثون: سورة القدر
٦٠٧	المطلب الحادي والثلاثون: سورة المسد
٦١٠	الفصل الثالث: القراءات التي طعن فيها المفسرون لمخالفة الرسم، وفيه مباحث:
٦١٤	المبحث الأول: سورة البقرة
٦١٨	المبحث الثاني: سورة التوبة
٦٢٠	المبحث الثالث: سورة يونس
٦٢٢	المبحث الرابع: سورة مريم
٦٢٤	المبحث الخامس: سورة طه
٦٣٥	المبحث السادس: سورة النور
٦٣٨	المبحث السابع: سورة الحجرات
٦٤١	المبحث الثامن: سورة التكويد

رقم الصفحة	العنوان
٦٤٦	الفصل الرابع: القراءات التي رجح المفسرون بعضها على بعض من حيث المعنى، وفيه مباحث:
٦٤٦	المبحث الأول: سورة الفاتحة
٦٥١	المبحث الثاني: سورة البقرة
٧٠٥	المبحث الثالث: سورة آل عمران
٧٢٨	المبحث الرابع: سورة النساء
٧٤٤	المبحث الخامس: سورة المائدة
٧٧١	المبحث السادس: سورة الأنعام
٨٠٣	المبحث السابع: سورة الأعراف
٨٢٣	المبحث الثامن: سورة الأنفال
٨٣٣	المبحث التاسع: سورة التوبة
٨٣٦	المبحث العاشر: سورة يونس
٨٤٠	المبحث الحادي عشر: سورة هود
٨٤٥	المبحث الثاني عشر: سورة يوسف
٨٤٩	المبحث الثالث عشر: سورة الرعد
٨٥١	المبحث الرابع عشر: سورة النحل
٨٦٧	المبحث الخامس عشر: سورة الإسراء
٨٨١	المبحث السادس عشر: سورة الكهف
٨٩٤	المبحث السابع عشر: سورة مريم
٨٩٨	المبحث الثامن عشر: سورة طه
٩٠٥	المبحث التاسع عشر: سورة الأنبياء

رقم الصفحة	العنوان
٩٠٧	المبحث العشرون: سورة الحج
٩٠٩	المبحث الحادي والعشرون: سورة المؤمنون
٩١٦	المبحث الثاني والعشرون: سورة النور
٩٢٩	المبحث الثالث والعشرون: سورة الفرقان
٩٣٣	المبحث الرابع والعشرون: سورة الشعراء
٩٣٦	المبحث الخامس والعشرون: سورة القصص
٩٤١	المبحث السادس والعشرون: سورة العنكبوت
٩٤٦	المبحث السابع والعشرون: سورة الأحزاب
٩٤٨	المبحث الثامن والعشرون: سورة الصافات
٩٦٢	المبحث التاسع والعشرون: سورة ص
٩٦٦	المبحث الثلاثون: سورة ق
٩٦٨	المبحث الحادي والثلاثون: سورة الحديد
٩٧١	المبحث الثاني والثلاثون: سورة المعارج
٩٧٦	المبحث الثالث والثلاثون: سورة الانشقاق
٩٨١	الخاتمة
٩٨٥	شكر وتقدير
٩٨٦	الفهارس